

Nasname

الهوية الضائعة بين سيفر ولوزان ..

تاريخ وتأثيراته على العالم

تأليف: الدكتور عدنان بوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أرواح الباحثين الشغوفين، وإلى عقول الطلبة المتوجهين نحو ميادين العلم والتاريخ، أقدم إليكم كتاب "ناسنامه: الهوية الضائعة بين معاهدة سيفر ولوزان". إنه ليس مجرد كتاب، بل إهداءً تاريخي يتسلل إلى أعماق الذاكرة ليسترجع جذور الهوية المفقودة بين صفحات التاريخ.

ترتكب الأوطان جرائم النسيان وتحكمها معاهدات الإهمال، ولكن في هذا الكتاب، نسعى لإعادة كتابة التاريخ الحقيقي للشعوب، وعلى وجه الخصوص، للشعب الكوردي الذي يحمل في جوانبه تاريخاً غنياً وهويةً فريدة.

إلى أرواحكم الفضلى، أدعوكم للغوص في صفحات هذا الكتاب، الذي يحمل معه الروح الجادة لاستكشاف حقائق التاريخ، ولنتعلم سوياً كيف يمكننا البحث عن الهوية المفقودة وإعادة بناء تلك الروح الوطنية التي قد تكون قد تلاشت في زحام الأحداث.

فلنرفع رؤوسنا نحو السماء، ولنتوجه بأفكارنا نحو الماضي، حاملين معنا شغف الاكتشاف وحب الحقيقة. إلى كل طالب علم وكل باحث ناشط، إليكم هذا الإهداء الذي يأمل أن يكون نافذة تفتح على عالم جديد من التاريخ، ينير درب الباحثين ويعيد للهوية الضائعة بريقها وقدرتها على البقاء.

بكل فخر واعتزاز

د. عدنان بوزان

القسم الأول:

خلفية الحروب العالمية والحرب العالمية الأولى

فصل ١: تاريخ الصراعات الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى.

- الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم.
- الأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

فصل ٢: أسباب وأهداف الحرب العالمية الأولى.

- التحالفات والانقسامات الدولية.
- الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع.

فصل ٣: تطور الحرب العالمية الأولى وأحداثها الرئيسية.

- المعارك والحملات العسكرية البارزة.
- التغييرات السياسية والاقتصادية خلال الحرب.

فصل ٤: معاهدة سيفر: التوقيع والشروط.

- مؤتمر سيفر ومشاركة الدول فيه.
- الشروط والتنازلات المفروضة على ألمانيا وحلفائها.
- الدولة العثمانية في حرب العالمية الأولى.

فصل ٥: تأثير معاهدة سيفر على العالم وتطورات ما بعد الحرب.

- التغييرات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد التوقيع على المعاهدة.
- تأثير معاهدة سيفر على الاستقرار الدولي وتكوين التحالفات الجديدة.

القسم الثاني:

استقلال كوردستان العثمانية بين سيفر ولوزان (١٩٢٠ - ١٩٢٣)

فصل ٦: استقلال كوردستان بين سيفر ولوزان

- تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية
- استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كوردستان العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى
- أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير لمجتمعات كوردستان
- التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر
- التسوية السياسية في معاهدة لوزان وتقسيم كوردستان العثمانية
- مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا
- معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية

القسم الثالث

الحرب التركية اليونانية وخليفة معاهدة لوزان

فصل ٧: النزاعات والتوترات في المنطقة قبل الحرب التركية اليونانية.

- الصراعات الإقليمية والأحداث التاريخية الهامة في المنطقة.

فصل ٨: التوصل إلى هدنة وتبدأ المفاوضات.

- التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان.
- تفاصيل التوصل إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات.

فصل ٩: معاهدة لوزان: التوقيع والشروط.

- مؤتمر لوزان والدول المشاركة فيه.
- الشروط والتنازلات التي تم التوصل إليها في معاهدة لوزان.

فصل ١٠: تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم.

- التغييرات السياسية والاقتصادية في تركيا والدول المتأثرة بعد التوقيع على المعاهدة.
- تأثير معاهدة لوزان على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية.

القسم الرابع:

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدات

فصل ١١: التأثير الاقتصادي لمعاهدة سيفر.

- الالتزامات المالية والاقتصادية التي فرضت على ألمانيا.
- تأثير الاقتصاد الألماني والعالمي بعد تطبيق المعاهدة.

فصل ١٢: الآثار الاجتماعية لمعاهدة سيفر.

- التغييرات الاجتماعية داخل ألمانيا نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية.
- تأثير الشروط الصارمة على الحياة اليومية للألمان.

فصل ١٣: التحديات والأزمات السياسية بعد معاهدة سيفر.

- الصعوبات السياسية التي واجهتها ألمانيا والدول الحليفة.
- الآثار السياسية للمعاهدة على استقرار المنطقة والعالم.

القسم الخامس:

الآثار الطويلة الأمد للمعاهدات وتقييمها مع مرور الزمن

فصل ١٤: تقييم ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة سيفر.

- تحليل للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة.
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر على ألمانيا والعالم.

فصل ١٥: تأثير ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة لوزان.

- دراسة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة.
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة.

القسم السادس:

النقد والتحليل المعاصر

فصل ١٦: التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر وتأثيرها على الحروب والنزاعات الحديثة.

- تحليل كيف أثرت معاهدة سيفر على الديناميكيات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن.
- النقد الحديث للشروط والتسويات الألمانية ودورها في الحروب الحديثة والنزاعات.

فصل ١٧: التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان وأثرها على الشؤون الدولية.

- تقييم كيف أثرت معاهدة لوزان على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم بشكل عام.
- النقد الحديث للتسويات التركية والتحديات الجديدة التي تواجهها.

القسم السابع:

الخلفية التاريخية والهوية الكوردية

فصل ١٨: تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته.

- الأصول القومية للكورد والتطورات التاريخية.

فصل ١٩: الهوية الكوردية والتحديات السياسية.

- القضية الكوردية والتحديات التي واجهت الكورد عبر التاريخ.

فصل ٢٠: الدور الكوردي في الحرب العالمية الأولى.

- مشاركة الكورد في الحروب العالمية ودورهم في الصراعات الإقليمية.

القسم الثامن:

معاهدة سيفر وتأثيراتها

فصل ٢١: مفاوضات سيفر وتجاوز القضية الكردية.

- تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن القضية الكردية.

فصل ٢٢: تأثير معاهدة سيفر على الهوية الكردية.

- التأثيرات السياسية والاجتماعية لمعاهدة سيفر على الشعب الكردي.

القسم التاسع:

معاهدة لوزان وأفاق الهوية الكردية

فصل ٢٣: المفاوضات حول القضية الكردية في لوزان.

- تفاصيل المفاوضات في لوزان ودور الكرد فيها.
- تأثير معاهدة لوزان على هوية الشعب الكردي.
- التغييرات السياسية والثقافية للكورد بعد معاهدة لوزان.

القسم العاشر:

التأثيرات العالمية والمستقبلية

فصل ٢٤: تأثير معاهدي سيفر ولوزان على الشؤون الدولية.

- التأثيرات الجيوسياسية للمعاهدين ودور الكرد فيها.

فصل ٢٥: آفاق القضية الكردية في المستقبل.

- التحديات والفرص المستقبلية للهوية الكردية في العالم المعاصر.

القسم الحادي عشر:

تطور الحركة الكوردية بعد معاهدة لوزان

فصل ٢٦: ظهور الحركة الكوردية الحديثة.

- تطور الحركة الكوردية بعد معاهدة لوزان ونشوء الحركات السياسية والثقافية الكوردية الحديثة.

فصل ٢٧: النضال من أجل الحقوق الكوردية.

- الجهود الكوردية للحصول على حقوق سياسية وثقافية في المناطق التي يعيشون فيها.

القسم الثاني عشر:

تأثير معاهدي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي

فصل ٢٨: التأثير الجيوسياسي لمعاهدة سيفر ولوزان على المنطقة.

- التأثيرات على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد توقيع المعاهدين.
- دور الكورد في الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية بناءً على تأثير معاهدي سيفر ولوزان.

القسم الثالث عشر:

تاريخ الكورد والثورات

فصل ٢٩: تاريخ الكورد والثورات

- تاريخ الكورد قبل الميلاد.
- الكورد والحقبة التاريخية والثورات.
- مسار الصمود والتحدى: رحلة الثورات الكوردية عبر التاريخ.
- الانتفاضات الكوردية.
- المذبحة العثمانية ضد الكورد: بدليس الكبرى.

القسم الرابع عشر:

التحديات الحديثة وآفاق المستقبل للقضية الكوردية

فصل ٣٠: تحديات القضية الكوردية في العصر الحديث.

- التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث وسياق التطورات الدولية.
- التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية بناءً على التحديات والظروف الحالية.

الخاتمة:

المغزى التاريخي والدروس المستفادة

- تقييم الأحداث والتطورات الرئيسية وكيف أثرت على العالم.
- استخلاص الدروس التاريخية والتحذيرات للمستقبل.

المقدمة:

الهوية هي مفهوم معقد يمتزج فيه العديد من العوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تميز فرداً أو مجتمعاً عن الآخرين. يمكن أن تكون الهوية تجربة شخصية فردية أو تكويناً جماعياً تميز مجموعة من الأشخاص. واستناداً إلى هذا المفهوم، يمكننا التعمق في الدراسة والنقاش حول الهوية الضائعة بين معاهدي سيفر ولوزان، والتي تمثل مشهداً تاريخياً مهماً ومعقداً للغاية.

الهوية هي مفهوم معقد يمتد عبر الزمن والمكان، وهي جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان. تشكل الهوية أساساً حضارياً وثقافياً واجتماعياً للفرد والمجتمع. واحدة من أكثر الفترات التي شكلت فيها الهوية تحدياً كبيراً للعديد من الشعوب والمجتمعات هي الفترة الزمنية الممتدة بين معاهدي سيفر ولوزان.

تعود جذور هذه القضية إلى الفترة ما بين الحربين العالميتين، حيث تأثرت العديد من الأمم بتغيرات جذرية على الخريطة السياسية والجغرافية. في عام ١٩١٩، تم توقيع معاهدة سيفر، التي وضعت نهاية للحرب العالمية الأولى وفرضت على ألمانيا عقوبات صارمة ومهلكة. هذه العقوبات أثرت بشكل كبير على الهوية الوطنية الألمانية وزادت من الاستياء والانعزالية بين الشعب الألماني.

بعد ذلك، في عام ١٩٢٣، تم توقيع معاهدة لوزان بين تركيا والدول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، وهي معاهدة تهدف إلى إعادة ترسيم الحدود وتحديد مستقبل تركيا الحديثة. هذه المعاهدة أيضاً تسببت في تغيير جذري للهوية التركية، حيث تم التخلي عن الإمبراطورية العثمانية وتأسيس جمهورية تركيا الحديثة.

تأثيرات هذه الفترة على العالم كانت هائلة. فبعد معاهدة سيفر، شهدت ألمانيا انهياراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، مما أثر بشكل مباشر على تشكيل هويتها ودورها في العالم. ومع معاهدة لوزان، شهدت تركيا تحولاً هاماً في هويتها الوطنية وتحولها إلى دولة جمهورية علمانية حديثة تركز على مبادئ الديمقراطية والعلمانية.

وبصفة عامة، يمكن القول إن فترة الهوية الضائعة بين معاهدي سيفر ولوزان شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ العديد من الأمم، وقد أثرت بشكل كبير على العالم من خلال تشكيل هويتها السياسية والاقتصادية والثقافية. إن فهم هذه الفترة

التاريخية يساعدنا على فهم التحولات الجذرية في الهويات الوطنية وتأثيرها على العالم اليوم.

بالإضافة إلى التأثيرات الوطنية، كان لهذه الفترة أيضاً تأثيرات دولية كبيرة. فبعد الحرب العالمية الأولى، شهدت العديد من التغييرات في هياكل القوى العالمية والتحالفات السياسية. معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان تسببتا في إعادة ترتيب الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط وأوروبا، وقد طبعت هذه التحولات السياسية المشهد الدولي لعقود قادمة.

على سبيل المثال، معاهدة لوزان ساهمت في تأسيس تركيا الحديثة وترسيخ هويتها كدولة علمانية وديمقراطية، وهذا التحول أثر بشكل مباشر على العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية والعالم الإسلامي.

من ناحية أخرى، تسببت معاهدة سيفر في تصاعد التوترات في أوروبا وساهمت في نشوب الحرب العالمية الثانية. وهذا التأثير العالمي لا يمكن إغفاله، حيث تأثرت العديد من الهويات الوطنية والشعوب بشكل كبير جراء تداعيات الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تغييرات هائلة في السياسة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، أعادت هذه الفترة الضوء على مفهوم الهوية والانتماء الوطني والثقافي، وكيف يمكن أن يتغير ذلك بشكل جذري في ظل تحولات سياسية كبيرة. وهذا النقاش حول الهوية لا يزال مستمراً حتى اليوم ويؤثر على كيفية تفاعل الأفراد والمجتمعات مع التغييرات في العالم.

باختصار، فإن الهوية الضائعة بين معاهدي سيفر ولوزان لها تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد على العالم، سواء على الصعيدين الوطني والدولي، وتشكل محطة هامة في تاريخ الهويات والثقافات والعلاقات الدولية.

واستمرت تأثيرات الهوية الضائعة بين معاهدي سيفر ولوزان في تحديد السياسات والتفكير الاستراتيجي للعديد من الدول والمنظمات على مر العقود. فقد تمثلت هذه التأثيرات في:

١- تشكيل الهوية الوطنية والإرث الثقافي: تلك الفترة شهدت تغييرات كبيرة في هويات الدول المعنية، وهو أمر يتطلب وقتاً طويلاً لتأصيله وتوجيهه. تمثل الهوية الوطنية جزءاً أساسياً من هذا التطور، وهي ما تعكسه اللغة والثقافة والتاريخ والقيم الوطنية.

٢- التأثيرات الديمغرافية: شهدت هذه الفترة تغييرات هامة في التوزيع الديمغرافي للشعوب، حيث تم تهجير العديد من الأفراد والمجتمعات. ذلك أثر

بشكل مباشر على هويتهم وأماكن إقامتهم الجديدة وتفاعلهم مع الثقافات الأخرى.

٣- العلاقات الدولية: تأثرت العلاقات بين الدول بشكل كبير جراء تلك الفترة. فبعد معاهدة سيفر، تطورت العلاقات الدولية باتجاه التوتر والصراع السياسي، بينما بعد معاهدة لوزان تطورت علاقات تركيا مع الدول الأوروبية والعالم الإسلامي. هذه التحولات السياسية أثرت بشكل كبير على سياستهم الخارجية والدور الذي لعبوه في العالم.

٤- الموروث الثقافي والفني: شكلت تلك الفترة مصدر إلهام للكاتب والفنانين والمفكرين الذين استوحوا من تجارب الهوية المفقودة والمعاناة الوطنية أعمالاً فنية وأدبية تعبر عن هذه التجارب. هذا الموروث الثقافي لا يزال حاضراً ومؤثراً في الفنون والأدب والسينما حتى اليوم.

تعتبر مسألة الهوية الضائعة بين سيفر ولوزان أحد أكثر المواضيع تعقيداً وأهمية في السياق التاريخي والفلسفي للشعوب المعنية بها، وهي تتعلق بالشعب الكوردي الذي يعيش في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في الأراضي التي تشمل تركيا وإيران والعراق وسوريا. تمثل هذه المسألة نموذجاً حياً لكيفية تأثير الأحداث التاريخية والقرارات السياسية على هويات الشعوب.

الخلفية التاريخية:

تمتد جذور مسألة الهوية الكوردية إلى القرون الوسطى، حيث عاش الشعب الكوردي في مناطق متفرقة من الشرق الأوسط. ومنذ القرن الـ١٩، شهدت المنطقة تداخلاً سياسياً وثقافياً بين الإمبراطوريات العثمانية والفارسية والروسية. خلال الحروب العالمية الأولى والثانية، تأثرت منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير بالأحداث الدولية، وأدت اتفاقيات سايكس بيكو ولوزان إلى تقسيم الأراضي الكوردية بين دول متعددة.

اتفاقية سيفر (١٩٢٠):

اتفاقية سيفر هي إحدى الوثائق التي شكلت نقطة تحول في تاريخ الهوية الكوردية. تمنح هذه الاتفاقية الكورد حقوقاً معينة وإمكانية تقرير مصيرهم في مناطقهم. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل كامل، وأدت الضغوط السياسية والاقتصادية إلى تجاهل معظم حقوق الكورد.

اتفاقية سيفر هي واحدة من الوثائق التاريخية الهامة التي ترتبط بتاريخ الهوية الكوردية والتي قامت بتوقيعها الدولة العثمانية المتهاوية والدول المنتصرة بعد

الانتهاء من الحرب العالمية الأولى. يشير التاريخ إلى أن الاتفاقية سيفر قد وعدت الشعب الكوردي بإمكانية تقرير مصيرهم وإنشاء دولة كوردية مستقلة. كان ذلك ترجمة للتطلعات الكبيرة للكورد الذين رأوا في هذه الفرصة فرصة لتحقيق استقلالهم بعد قرون من الاستبداد العثماني.

مع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا الوعد بشكل كامل. فبدلاً من ذلك، تم تقسيم الأراضي الكوردية بين دول مختلفة بموجب اتفاقية سيفر ومعاهدة لوزان (١٩٢٣)، مما أدى إلى تشتت الشعب الكوردي عبر الحدود الوطنية. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على حياة الكورد وهويتهم.

تجاهلت الدول الكبرى والمجتمع الدولي في الكثير من الأحيان حقوق الكورد، ولم يتم التزامها بتنفيذ الاتفاقيات التي وعدت بها. وقد أدت الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المجاورة إلى قمع حقوق الكورد ومنعهم من ممارسة حقوقهم الوطنية والثقافية.

بصفة عامة، اتفاقية سيفر تمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ الهوية الكوردية، حيث ترتبط بوعد بإمكانية تقرير مصير الشعب الكوردي، ولكنها تظهر أيضاً تحديات وصعوبات متعددة تواجهها الشعوب الأقلية في تحقيق حقوقها وتطوير هويتها في سياقات دولية معقدة.

على الرغم من أن اتفاقية سيفر لم تحقق تماماً تطلعات الشعب الكوردي لتأسيس دولة مستقلة، إلا أنها لا تزال تعتبر نقطة تحول تاريخية مهمة في تاريخ الهوية الكوردية. إليكم بعض النقاط حول أثر هذه الاتفاقية:

- توجيه الضوء على قضية الكوردية: تسببت اتفاقية سيفر في توجيه الضوء الدولي نحو قضية الكوردية وحقوقهم. وعلى الرغم من أن التنفيذ الكامل للاتفاقية لم يتحقق، إلا أنها ساهمت في تسليط الضوء على حاجة الشعب الكوردي إلى تقرير مصيرهم وحقوقهم.

- تأثير على الحركة الكوردية: ساهمت فشل اتفاقية سيفر في تشكيل الحركة الكوردية وزادت من تصميمهم على النضال من أجل حقوقهم الوطنية والثقافية. سار الكورد على طول العقود بمسار طويل نحو تحقيق حلمهم في إقامة دولة مستقلة.

- تحديات مستمرة: لا تزال قضية الهوية الكوردية تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك القمع السياسي والثقافي والاقتصادي في العديد من الدول التي يعيش فيها الكورد. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به لحماية حقوق الكورد والتعرف على هويتهم.

- العمل الدولي وحقوق الإنسان: تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية وحقوق الإنسان تلعب دوراً حيوياً في الدعوة إلى احترام حقوق الكورد والعمل من أجل حلول دبلوماسية للقضايا المتعلقة بالهوية الكوردية.

بصفة عامة، يُعدُّ تاريخ الهوية الكوردية معقداً ويمتاز بتحديات عديدة، واتفاقية سيفر تمثل إحدى اللحظات المهمة في هذا التاريخ. والجهود المستمرة لحقوق الكورد والتعبير عن هويتهم تبقى ضرورية لتحقيق التقدم والعدالة في المناطق التي يعيشون فيها.

معاهدة سيفر وتسمى أيضاً معاهدة الصلح قبلت بها تركيا العثمانية في ١٠ أغسطس/آب عام ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء لكنها لم تبرم على الإطلاق بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٣ رفضت ما جاء في هذه المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلماً وإجحافاً بالدولة التركية، وذلك لأنها أجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها، وقد نصت هذه المعاهدة على:

- منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البسفور والدردينل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.

وفيما يتعلق ببنود المعاهدة الخاصة بالشأن الكوردي فقد نصت على:

- حصول كوردستان على الاستقلال حسب البندين ٦٢ و ٦٣ من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كوردستان استناداً إلى البند ٦٢ وكان نص هذا البند:

"إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكورد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة. وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا".

وقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهدة و عملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى وأصررت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكورد.

اتفاقية لوزان (١٩٢٣):

اتفاقية لوزان هي واحدة من الاتفاقيات الرئيسية التي نصت على تقسيم المنطقة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. تعطي هذه الاتفاقية الدول السيادة على الأراضي التي تقطنها الأقليات العرقية، بما في ذلك الكورد. وبناءً على هذا الاتفاق، تم قمع ثقافة ولغة الكورد ومنعهم من ممارسة حقوقهم. بالإضافة هي واحدة من الاتفاقيات الرئيسية التي تم توقيعها بين الدول المنتصرة وتركيا بعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى والحرب التركية اليونانية. تمثلت هذه الاتفاقية نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة وأثرت بشكل كبير على الهوية الكوردية والشعوب الأخرى المعنية.

النقاط الرئيسية لاتفاقية لوزان:

- تقسيم الأراضي: أحد أهم نقاط اتفاقية لوزان هو تقسيم المنطقة بين تركيا والدول المجاورة، مما أدى إلى تحديد الحدود الوطنية لهذه الدول. وقد شمل ذلك تقسيم الأراضي التي كانت تعيش فيها الأقليات العرقية بين هذه الدول.
- حقوق الأقليات: بموجب اتفاقية لوزان، تمنح الدول السيادة على الأراضي التي تقطنها الأقليات، وتلتزم بحماية حقوق الأقليات وضمان تمتعهم بحقوقهم الثقافية والدينية. وعلى الرغم من هذه الضمانات، لاحظ الكثيرون أن تنفيذ هذه الحقوق كان محدوداً بشكل كبير.
- تأثير على الهوية الكوردية: قد أثر تقسيم الأراضي الكوردية بواسطة اتفاقية لوزان بشكل كبير على الهوية الكوردية. فقد شملت هذه الاتفاقية مناطق كثيرة تعيش فيها الكورد، وأدى ذلك إلى تشتت الشعب الكوردي عبر الحدود الوطنية وإلى تقسيمهم بين عدة دول.
- قمع الثقافة واللغة الكوردية: بالرغم من الحقوق المذكورة في اتفاقية لوزان، لاحظ الكثيرون أن الدول المشتركة في الاتفاقية قامت بجهود لقمع الثقافة واللغة الكوردية. تم فرض قيود على استخدام اللغة الكوردية في التعليم ووسائل الإعلام والحياة العامة.
- النزاعات المستمرة: تسبب تقسيم الأراضي والقمع الثقافي في إثارة نزاعات مستمرة بين الشعب الكوردي والحكومات في الدول التي يعيشون فيها. هذه النزاعات تشمل التمردات والصراعات المسلحة.
- الجهود الدولية وحقوق الإنسان: على مر العقود، شهدت المنطقة الكوردية محاولات من قبل منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي للمساهمة في حماية

حقوق الكورد والأقليات الأخرى. وعلى الرغم من التحديات، إلا أن هناك توجهاً دولياً متزايداً نحو تعزيز حقوق الأقليات والثقافات.

- النضال الكوردي المستمر: الكورد لم يتخلوا عن طموحاتهم للحصول على حقوقهم وتقرير مصيرهم. شهدت المنطقة الكوردية العديد من الصراعات والانتفاضات على مر العقود، واستمروا في النضال من أجل تحقيق هدفهم في الحصول على حقوقهم الثقافية والقومية والوطنية.

- التحديات الجغرافية والسياسية: تظل الهوية الكوردية معقدة بسبب الوضع الجغرافي والسياسي للمنطقة. تعيش الشعب الكوردي في مناطق تشهد صراعات ونزاعات دائمة ، وهذا يؤثر بشكل كبير على تطور هويتهم ومصيرهم.

- أمل في مستقبل أفضل: رغم التحديات والصعوبات، يبقى هناك أمل في مستقبل أفضل للشعب الكوردي والأقليات الأخرى المعنية. يمكن للحوار والتفاهم واحترام حقوق الإنسان أن يكونوا أساساً لتحقيق تطلعاتهم وبناء علاقات مستدامة في المنطقة.

بصفة عامة، تظل اتفاقية لوزان قضية مثيرة للجدل ومحوراً للنقاش حول حقوق الأقليات والهويات الثقافية في المنطقة. إن فهم تأثير هذه الاتفاقية على الهوية الكوردية والشعوب الأخرى المعنية يلعب دوراً مهماً في فهم التحديات التي تواجهها هذه الشعوب في الوقت الحاضر.

في النهاية، إن فهم الأحداث التاريخية والاتفاقيات مثل اتفاقية لوزان يساعد في توضيح التحديات التي تواجه الهويات الثقافية والشعوب الأقليات، ويسلط الضوء على الحاجة المستمرة للعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على التنوع الثقافي في المناطق المتعددة الثقافات.

تأثيرات الهوية الضائعة:

ترتبط مشكلة الهوية الكوردية بأوجه متعددة، بدءاً من الانتكاسات التاريخية التي تعرضوا لها وصولاً إلى السياسات القمعية التي فرضت عليهم. تجلى تأثير هذه المسألة في تشتت الهوية الكوردية وتقسيمهم على الحدود الوطنية، مما أثر على قدرتهم على تطوير هويتهم الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد العالم تصاعداً في الوعي الدولي بمشكلة الهوية الضائعة للشعب الكوردي، وقد شجبت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي سلوك الدول القائمة للكورد ودعمت حقوقهم.

تمثل مسألة الهوية الضائعة للشعب الكوردي نموذجاً لمشاكل الهويات الوطنية في العالم اليوم، حيث يجب على المجتمع الدولي التفكير بجدية في كيفية التعامل

مع هذا النوع من التحديات. هناك بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها للمساهمة في حل مشكلة الهوية الضائعة للشعب الكردي وشعوب أخرى تواجه تحديات مماثلة:

١- تعزيز الحوار والتفاهم: يجب تعزيز الحوار بين الدول والأقليات وتشجيع الحوار الوطني داخل الدول المعنية. من المهم تقديم منصات للنقاش والتعبير الحر عن الهويات الثقافية واللغات.

٢- حماية حقوق الإنسان: يجب أن تلتزم الدول بحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها بغض النظر عن هويتهم الثقافية أو الدينية. يجب مكافحة التمييز والقمع الثقافي.

٣- دعم التنمية الثقافية: يجب دعم الجهود التي تهدف إلى الحفاظ على اللغة والثقافة والتراث الوطني للشعوب الأقلية. ذلك يشمل تعزيز التعليم باللغة الأم والمحافظة على المواقع والتقاليد الثقافية.

٤- تعزيز الوعي الدولي: يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بالضغط على الدول المعنية للامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومناقشة قضايا الهوية الضائعة في المحافل الدولية.

٥- تعزيز الحكم الذاتي: يجب على الدول أن تبحث في تطبيق نماذج الحكم الذاتي للمناطق التي تضم أقليات ثقافية، مما يسمح للشعوب بتقرير مصيرهم بشكل أكبر وتحقيق هويتهم الوطنية.

٦- تعزيز التعاون الإقليمي: من المهم تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المعنية بهذه المسألة. يمكن للتعاون الإقليمي أن يساهم في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار في المنطقة، مما يفتح المجال لمزيد من التفاهم الثقافي والسياسي.

٧- دعم الجهود السلمية: يجب دعم جهود تحقيق السلام والحوار بين الأطراف المعنية. يمكن أن تساهم عمليات السلام في إيجاد حلول دائمة ومستدامة لقضية الهوية الضائعة.

٨- تشجيع الابتكار والتعلم: يمكن للشعوب التي تواجه تحديات هويتها الوطنية أن تستفيد من التجارب السابقة والتجارب الناجحة للشعوب الأخرى التي تمكنت من الحفاظ على هويتها.

٩- المشاركة الدولية: يجب على المجتمع الدولي المشاركة بفعالية في تسوية النزاعات والتوسط في القضايا ذات الصلة بالهوية الوطنية.

١٠- تعزيز التعليم والوعي الثقافي: ينبغي دعم التعليم باللغة الأم وتوفير فرص تعلم الثقافات المختلفة للشعوب المعنية. يمكن استخدام التعليم والوعي الثقافي لتعزيز التفاهم المتبادل وتقبل الاختلاف.

١١- مشاركة الشباب: يجب تشجيع مشاركة الشباب في حوارات الهوية والتفاهم الثقافي. الشباب هم القادة المستقبليين ويمكنهم أن يلعبوا دوراً حيوياً في تعزيز التسامح والسلام.

١٢- التعامل مع الجذور التاريخية للنزاع: يجب فهم الجذور التاريخية للنزاعات والتحديات التي تواجه الهويات الوطنية. هذا يمكن أن يساعد في وضع استراتيجيات فعالة لحلها.

١٣- العمل على مستوى دولي: ينبغي على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للتعامل مع مشكلة الهوية الضائعة للشعوب المعنية بشكل شامل، مما يشمل العمل من خلال المنظمات الدولية والجهات الإقليمية.

١٤- تشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي: يمكن أن يساهم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والاعتماد على بعضهما البعض في تعزيز التفاهم وتقارب الثقافات. من خلال تبادل الخبرات والموارد، يمكن تعزيز التعاون وبناء جسور الثقة.

١٥- الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية: يمكن أن تلعب التنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في تعزيز استقرار المناطق المتضررة وتحسين معيشة الشعوب المعنية. الاستثمار في البنية التحتية وخلق فرص اقتصادية يمكن أن يساهم في تقليل التوترات وزيادة التعايش السلمي.

١٦- التعاون الثقافي والرياضي: يجب تشجيع التعاون الثقافي والرياضي بين الشعوب المعنية. الفنون والثقافة والرياضة يمكن أن تكون وسائل للتواصل وبناء الجسور بين الثقافات المختلفة.

١٧- المساهمة في حل النزاعات الإقليمية: تشكل النزاعات الإقليمية عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي. ينبغي على المجتمع الدولي العمل على حل هذه النزاعات بشكل فعال ومستدام.

١٨- دعم الجهود الديمقراطية: ينبغي دعم الجهود التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحكم القانون في الدول المعنية. الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق المصالح المشتركة وتوجيه السياسات نحو تحقيق التسامح والعدالة.

في النهاية، تعتبر مشكلة الهوية الضائعة للشعوب المعنية بين سيفر ولوزان قضية معقدة ومتشعبة تتطلب جهوداً شاملة ومتعددة المستويات. يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بالعمل معاً من أجل إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة وضمان حقوق الشعوب في التعبير عن هويتهم والعيش بسلام وكرامة.

ويتطلب حل مشكلة الهوية الضائعة بين سيفر ولوزان التفكير بشكل متعدد الأوجه واتخاذ إجراءات متكاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن تحقيق التفاهم والسلام واحترام حقوق الإنسان للشعوب المعنية هو هدف يجب أن يكون مشتركاً للعالم كله.

وتعتبر هذه القضية معقدة ومندخلة تتطلب جهوداً مستدامة وتعاون دولي لحلها. يجب على العالم أن يفهم أن الحفاظ على التنوع الثقافي واحترام حقوق الأقليات هو جزء أساسي من تحقيق السلام والاستقرار في المناطق المتنوعة ثقافياً.

استنتاج:

تعكس مسألة الهوية الضائعة بين سيفر ولوزان تاريخاً حافلاً بالتحديات والصراعات، وتظهر أهمية فهم تأثير القرارات السياسية على الهوية الوطنية للشعوب. وما زال الشعب الكوردي يواجه تحديات كبيرة في سعيه للحفاظ على هويته والتمتع بحقوقه الإنسانية بالكامل.

في الختام، تعتبر فترة الهوية الضائعة بين معاهدي سيفر ولوزان لحظة تحول مهمة في تاريخ العديد من الأمم والثقافات. يستمر تأثيرها في تشكيل الهويات الوطنية والعلاقات الدولية والفنون والثقافة. تعكس هذه الفترة تعقيدات وتحديات التغيير والتطور في العالم، وتذكير بأهمية فهم الهوية وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات.

القسم الأول:

خلفية الحروب العالمية والحرب العالمية الأولى

المقدمة:

الحروب العالمية هي واحدة من أهم الأحداث في تاريخ الإنسانية التي شكلت مسار التاريخ العالمي بشكل جذري. ومن أبرز هذه الحروب تأتي الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت في الفترة ما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، والتي امتدت لتؤثر بشكل عميق في مسار التاريخ الإنساني والسياسي. إن فهم خلفية الحروب العالمية وخصوصاً الحرب العالمية الأولى يتطلب التعرف على العوامل والأحداث التي أدت إلى اندلاع هذه الحروب الدامية وأثرت على العالم بشكل كبير.

لفهم السياق الذي نشأت فيه الحروب العالمية، يجب النظر في الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانت موجودة في أوروبا والعالم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كانت الدول الأوروبية تتنافس بشكل شديد من أجل الهيمنة على الموارد والأسواق العالمية، مما أدى إلى تصاعد التوترات بينها.

تعد الأحداث السابقة للحرب العالمية الأولى، مثل اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند وزوجته في سراييفو عام ١٩١٤، بمثابة الشرارة التي أشعلت نيران الصراع. سرعان ما انتقلت الحرب إلى مجموعة من التحالفات الدولية، حيث تصاعدت النزاعات بين القوى الكبرى مثل ألمانيا والنمسا وروسيا وبريطانيا وفرنسا.

تعكس هذه الحروب العالمية تأثيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والمجتمعات. وقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن مأساة هائلة من خلال فقدان الكثير من الأرواح وتدمير المدن والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الحرب إلى نهاية الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية العثمانية والنمسا الهنغارية والإمبراطورية الروسية، وساهمت في تكوين الحدود الجديدة والنظام السياسي الدولي.

لهذا، فإن فهم الخلفية التاريخية للحروب العالمية والحرب العالمية الأولى يمكن أن يساعدنا في تفسير الأحداث الراهنة والمستقبلية على الساحة العالمية، ويعزز من قدرتنا على تجنب تكرار الأخطاء التي أدت إلى هذه الكوارث الإنسانية الكبرى.

ومن المهم أيضاً أن نلقي نظرة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الحروب العالمية. في ذلك الوقت، شهدت أوروبا تحولات اقتصادية هامة، بما في ذلك النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي. هذا التقدم

السريع أدى إلى تصاعد المنافسة بين الدول للحصول على الموارد والسوق العالمية، وزاد الطلب على السلع والخدمات.

من الناحية الاجتماعية، كان هناك توترات داخل المجتمعات الأوروبية نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ظهرت حركات اجتماعية تطالب بالمزيد من الحقوق والمساواة، وهو ما زاد من التوترات الاجتماعية والسياسية. بعض هذه الحركات أيضاً كان لها دور في تصاعد التوترات القومية والعرقية في أوروبا.

علاوة على ذلك، يجب أن ننظر إلى الدور الدبلوماسي والسياسي الذي تلعبه القادة والحكومات في قيادة الدول نحو الحروب العالمية. القرارات السياسية والتفاعلات الدبلوماسية كانت حاسمة في تشكيل مسار الأحداث وتحديد مسؤوليات الدول في النزاعات الدولية.

بالإضافة إلى العوامل التي تم التطرق إليها في الجزء السابق، يمكن أن نلاحظ أن الحرب العالمية الأولى كان لها تأثير كبير على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم. هذا التأثير استمر لعقود عديدة بعد انتهاء الحرب، وقد ترتبط بعض النقاط الرئيسية به:

١- انهيار الإمبراطوريات وتشكيل حدود جديدة: انهيار الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والعثمانية بعد الحرب أدى إلى تشكيل دول جديدة وتغييرات في الحدود السياسية في أوروبا والشرق الأوسط. هذا ساهم في تشكيل توترات وصراعات جديدة في المناطق المتأثرة.

٢- تأسيس منظمة الأمم المتحدة: بعد الحرب العالمية الأولى، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. تمثل هذه المنظمة محاولة لمنع تكرار النزاعات الكبيرة وتعزيز التعاون الدولي.

٣- الأزمة الاقتصادية: أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وخاصةً بعد توقف الإنتاج الصناعي والتدمير الكبير الذي شهدته الدول. هذا أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية في أعقاب الحرب، والتي أثرت على حياة الملايين.

٤- تطور التكنولوجيا: شهدت الحرب العالمية الأولى تطوراً كبيراً في التكنولوجيا العسكرية، مثل استخدام الأسلحة الكيميائية والطائرات والدبابات. هذه التقنيات أثرت على التكنولوجيا المدنية وأدت إلى تقدم في مجالات مثل الطيران والطب.

٥- تغير في الثقافة والأدب: أثرت الحرب أيضاً على الثقافة والأدب، حيث عكست الأعمال الفنية والأدبية تجارب الجنود والمدنيين خلال الحرب. هذا ساهم في تطور الفن والأدب بشكل جديد وفي تشكيل مفهوم جديد للإنسانية.

٦- تأثير الحرب على الحياة اليومية والمجتمع: خلال الحرب العالمية الأولى، شهدت حياة المدنيين تغيرات جذرية. تأثرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، حيث اضطر الكثيرون إلى التعامل مع نقص الموارد والأوضاع الاقتصادية الصعبة. كما تأثرت الأسر والمجتمعات بفقدان أحبائهم والجراحات النفسية والجسدية التي أصيب بها الكثيرون.

٧- نشوء العديد من الحركات الاجتماعية والثقافية: بعد الحرب العالمية الأولى، شهد العالم نشوء العديد من الحركات الاجتماعية والثقافية، مثل حركة النسوية والحقوق المدنية والأدب الخيالي الحديث. تلك الفترة شهدت تحولات اجتماعية هامة في العديد من البلدان حول العالم.

٨- تأثير الحرب على الشرق الأوسط وآسيا: على الرغم من أن الحرب كانت أساساً أوروبية، إلا أنها ترتبط أيضاً بتغيرات هامة في مناطق أخرى من العالم. تأثرت المناطق الشرق الأوسط وآسيا بتداعيات الحرب من خلال تأثير الإمبراطوريات والانفصاليين والتغيرات السياسية.

في النهاية، يُظهر فهم التأثيرات الشاملة للحرب العالمية الأولى على العالم ككل كيف أن الأحداث التاريخية الكبيرة قد تكون لها تأثيرات متعددة ومتداخلة تستمر لعقود عديدة. هذا التأثير يجعل دراستنا للتاريخ ضرورية لفهم ماضينا ولتوجيه قراراتنا المستقبلية نحو تحقيق عالم أفضل وأكثر استقراراً وسلاماً.

إن فهم هذه النقاط وتأثيرات الحرب العالمية الأولى يساعدنا في فهم جذور الأحداث التي تلتها، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية، ويساهم في تطوير استراتيجيات للحفاظ على السلام والاستقرار العالمي في المستقبل.

في الختام، يُظهر فهم خلفية الحروب العالمية والحرب العالمية الأولى أهمية فهم العوامل المتعددة التي أدت إلى هذه الأحداث التاريخية الكبيرة. إن دراسة هذه الفترة التاريخية تساعدنا في فهم تأثير القرارات السياسية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مسار التاريخ العالمي وتعزز من قدرتنا على تجنب تكرار أخطاء الماضي وتعزيز التعاون الدولي للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين في المستقبل.

فصل ١: تاريخ الصراعات الكبرى قبل الحرب

العالمية الأولى

- الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم.
- الأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

تمثل فترة الصراعات الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى فصلاً مهماً في تاريخ الإنسانية والسياسة العالمية. كانت هذه الفترة مميزة بتنامي التوترات الدولية والصراعات الكبرى التي تشكلت على خلفية منافسة القوى العظمى في أوروبا وخارجها. كانت هذه الفترة الزمنية تمهيداً لاندلاع حرب عالمية ضخمة ستغير مجريات التاريخ.

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت العديد من الدول الأوروبية تتنافس بشدة من أجل الهيمنة الاقتصادية والاستعمارية في العالم. كانت الإمبراطوريات الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا تسعى لتوسيع نفوذها وسط نزاعات مستمرة بينهما. كان هذا التوتر مرئياً في سباق التسلح والتحالفات السرية التي تم تشكيلها.

تزايدت هذه التوترات الدولية بسبب الصراعات الإقليمية والقضايا الوطنية في العديد من البلدان، مثل النزاع في البلقان وقضية استقلال صربيا من الإمبراطورية العثمانية. كما شهدت الفترة تصاعد التصعيد العسكري والحركات الوطنية، مما أدى إلى تصاعد التوترات والمخاوف من اندلاع نزاعات دولية.

في هذا السياق، يصبح من الضروري فهم تاريخ الصراعات الكبرى التي سبقت الحرب العالمية الأولى من أجل فهم أعمق لأسباب اندلاع الحرب وتأثيرها على مجريات التاريخ. سيكون هذا الفصل هو نقطة الانطلاق لاستكشاف الأحداث التي ستليها وكيف أثرت على شكل العالم ومسار التاريخ العالمي.

خلال هذا الفصل، سنقوم بعرض تطورات الصراعات الكبرى التي وقعت قبل الحرب العالمية الأولى وكيف أثرت على العلاقات الدولية والأحداث السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت. سنستعرض أهم الأزمات والصراعات التي نشأت في هذه الفترة، مثل أزمة المغرب المغربية عام ١٩٠٥ وأزمة البلقان عام

١٩١٢، وكذلك سنتناول الدور الهام الذي لعبته التحالفات الدولية في تشكيل السياق الدولي.

سنسلط الضوء على الأحداث والشخصيات الرئيسية التي ساهمت في تصاعد التوترات، مثل القيصرية الروسية والإمبراطورية النمساوية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. سنبحث في دور القيادات السياسية والعسكرية وكيف تأثرت القرارات الوطنية على التوترات الدولية.

كما سنلقي نظرة أيضاً على التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها تلك الفترة، وكيف أثرت على استعدادات الدول للصراعات الكبرى. سنتناول أهم الابتكارات العسكرية والاستراتيجيات التي تم تطويرها واستخدامها في تلك الحروب.

إن دراسة هذا الفصل ستساعدنا على فهم أعمق للسياق الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى وكيف كانت تلك الفترة محورية في تشكيل العالم الحديث. ستكون هذه الرحلة في التاريخ مفتاحاً لفهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم في القرن العشرين وتأثيرها على حاضرنا ومستقبلنا.

ستمكن دراسة هذا الفصل أيضاً من التعمق في الدروس المستفادة من تلك الفترة التاريخية الحرجة. إن فهم أسباب الصراعات الكبرى والأخطاء التي ارتكبت خلال تلك الفترة يمكن أن يساهم في تجنب تكرارها في المستقبل. سنتعرف على كيفية تطور العلاقات الدولية وكيف يمكن للدبلوماسية والتفاهم أن تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على السلام والاستقرار العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، ستساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية تعزيز التعاون الدولي وتحقيق التفاهم المشترك بين الدول من أجل النهوض بالتنمية ومعالجة التحديات العالمية المشتركة مثل تغير المناخ ومكافحة الفقر والأمراض العابرة للحدود.

في النهاية، يعكس فصل تاريخ الصراعات الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى تعقيد العلاقات الدولية وتأثيرها على مسار التاريخ الإنساني. وسيسهل هذا الفصل في توجيه النقاش والبحث حول كيفية بناء عالم أكثر سلاماً واستقراراً في المستقبل من خلال استفادتنا من دروس الماضي وفهمنا العميق للتحولات التاريخية.

المبحث الأول:

الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم

تعد الصراعات الإمبراطورية من أبرز الأحداث التاريخية التي شكلت مسار التاريخ العالمي في العصور الوسطى والحديثة. تمتد هذه الصراعات على مر العصور في مختلف مناطق العالم، ولكنها كانت أكثر وضوحاً وتأثيراً في أوروبا. تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف تطور الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم، مع التركيز على القرون السابقة للقرن العشرين.

القسم الأول: الصراعات الإمبراطورية في أوروبا

أولاً: من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة:

تاريخ الصراعات الإمبراطورية في أوروبا يمتد إلى العصور الوسطى، حيث شهدت القرون الوسطى صراعات دائمة بين الإمبراطوريات والممالك المتنافسة مثل الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العثمانية.

تعد الصراعات الإمبراطورية في أوروبا من أبرز الأحداث التاريخية التي شكلت مسار التاريخ العالمي على مر العصور. هذه الصراعات تمتد من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة وشملت مجموعة متنوعة من الإمبراطوريات والممالك التي تنافست من أجل الهيمنة والسيطرة على الأراضي والثروات. هذا وسيستكشف تطور هذه الصراعات عبر العصور.

١- العصور الوسطى:

- صراع الإمبراطوريات الرومانية:

في العصور الوسطى، كانت الإمبراطوريات الرومانية تتصارع بين الإمبراطورية الغربية والشرقية. انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس أسهم في نشوء إمبراطوريات مستقلة مثل الإمبراطورية البيزنطية في الشرق ومملكة الفرنجة في الغرب.

تعد الإمبراطوريات الرومانية من أهم الإمبراطوريات في التاريخ الإنساني، وقد تأثر تطورها وانهيارها بشكل كبير بالصراعات الداخلية والخارجية. في

العصور الوسطى، شهدت الإمبراطوريات الرومانية صراعات دائمة وتقسيماً تاريخياً أدى إلى نشوء إمبراطوريات مستقلة، بينها الإمبراطورية البيزنطية ومملكة الفرنجة.

١. صعود الإمبراطوريات الرومانية:

- الإمبراطورية الرومانية الغربية والشرقية: في القرن الثالث الميلادي، تمتد الإمبراطورية الرومانية على مساحات شاسعة تشمل أجزاءً كبيرة من أوروبا وآسيا الصغرى. كانت هناك إمبراطورية رومانية غربية مركزها روما، وإمبراطورية رومانية شرقية مركزها بيزنطة (القسطنطية).

٢. تأثير الصراعات على الإمبراطوريات:

- الصراعات الداخلية: شهدت الإمبراطوريات الرومانية الرومانية صراعات داخلية مستمرة من أجل السلطة والثروة. تنوعت هذه الصراعات بين الحروب الأهلية والانقلابات والتحالفات الداخلية.
- الصراعات الخارجية: تعرضت الإمبراطوريات الرومانية للهجمات الخارجية من قبل القبائل الباربارية والإمبراطوريات الأخرى مثل الفرس والساسانيين.

٣. انهيار الإمبراطورية الغربية:

- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: تعرضت الإمبراطورية الرومانية الغربية لأزمات اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك تراجع الإنتاج الزراعي والضرائب الثقيلة.
- الهجمات الباربارية: في القرن الخامس، شهدت الإمبراطورية الرومانية الغربية هجمات مكثفة من القبائل الباربارية، مما أدى إلى انهيارها.

٤. نشوء الإمبراطوريات المستقلة:

- الإمبراطورية البيزنطية: نشأت الإمبراطورية البيزنطية عندما أسس الإمبراطور قسطنطين العظيم عاصمته الجديدة بيزنطة (القسطنطية)، وأصبحت خليفة للإمبراطورية الرومانية الشرقية.
- مملكة الفرنجة: في غرب أوروبا، نشأت مملكة الفرنجة بقيادة شارلمان الكبير بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية، وساهمت في توحيد المنطقة الفرنسية.

في الختام، تمثل صراعات الإمبراطوريات الرومانية في العصور الوسطى حلقة مهمة في تطور التاريخ الإنساني. أسهمت في نشوء حضارات جديدة ومملكات مستقلة، وكان لها تأثير كبير على الثقافة والسياسة والاقتصاد في

أوروبا والشرق الأوسط. يظهر دراسة هذه الصراعات أهمية التوترات الداخلية والخارجية في تشكيل مسار التاريخ وتقديم دروس قيمة لفهم التحولات السياسية والاقتصادية في العالم.

- الصراعات بين البيزنطيين والعرب والترك:

شهدت القرون الوسطى صراعات مستمرة بين الإمبراطورية البيزنطية والدول الإسلامية، مثل الفتحات العربية والاستيلاء على بلاد الشام ومصر. كما شهدت صراعات بين البيزنطيين والترك السلاجقة والأترك السلجوقيين.

شهدت القرون الوسطى صراعات شديدة بين الإمبراطورية البيزنطية والدول الإسلامية والتركية، وكانت هذه الصراعات ترتبط بالمنافسة على السيطرة على الأراضي والموارد والسيطرة الاقتصادية والسياسية. سنتناول في هذا الجانب بعضاً من أبرز هذه الصراعات.

١. الفتوحات الإسلامية:

- الفتح الإسلامي للشام ومصر: في القرن السابع، قاد الجيش الإسلامي بقيادة خلفاء رسول الإسلام محمد حملات فتح ناجحة للشام ومصر، وذلك خلال فترة الخلافة الراشدة. تمكن الجيش الإسلامي من السيطرة على بلاد الشام ومصر، وكانت هذه الفتوحات البداية لتوسيع الإسلام في المنطقة. في القرن السابع الميلادي، شهد العالم الإسلامي توسعاً هاماً عبر الفتوحات العسكرية التي قادها الجيش الإسلامي بقيادة الخلفاء الراشدين بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. واحدة من أهم هذه الفتوحات كانت الفتح الإسلامي للشام ومصر، التي أثرت بشكل كبير على مسار التاريخ في تلك المناطق.

أ- الخلفاء الراشدين والفتوحات:

- بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في عام ٦٣٢ م، تولى الخلفاء الراشدين (أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب) الحكم في الدولة الإسلامية. وكان لديهم رؤية واضحة لنشر الإسلام وتوسيع حدود الدولة.

ب- الفتح الإسلامي للشام:

- في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، تم توجيه الجيش الإسلامي إلى الشام (بلاد الشام) في عام ٦٣٦ م. شهدت معركة اليرموك ومعركة قادسية وغيرها من المعارك الهامة. نجح الجيش الإسلامي في السيطرة على الشام بالكامل بحلول عام ٦٣٨ م.

ج- الفتح الإسلامي لمصر:

- في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب، توجه الجيش الإسلامي إلى مصر في عام ٦٣٩ م. وقد أسهمت معارك مثل معركة الفرما ومعركة النيل في تمكين الجيش الإسلامي من السيطرة على مصر بحلول عام ٦٤١ م.

د- تأثير الفتح الإسلامي:

- قادت الفتوحات الإسلامية إلى توسع انتشار الإسلام وتحول الشام ومصر إلى جزء من الدولة الإسلامية. كما ساهمت في نقل العلوم والثقافة الإسلامية إلى تلك المناطق، وشجعت على تبني الإسلام كدين للسكان المحليين.

خلاصة القول ، إن الفتح الإسلامي للشام ومصر في القرن السابع كان حدثاً تاريخياً مهماً يعكس تأثير الإسلام على العالم القديم وتحول مسار التاريخ في تلك المناطق. هذه الفتوحات لها أهمية كبيرة في فهم التطور الثقافي والديني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل بداية للحضارة الإسلامية في هذه المناطق.

الفتح الإسلامي للشام ومصر في القرن السابع كان له تأثير عميق على تاريخ تلك المناطق وتطور الإسلام. ساهم في نشر الدين الإسلامي والقيم الإسلامية وأسس قواعد جديدة للحكم والإدارة. كما أنه أثر على الهوية الثقافية والسياسية للمناطق المتأثرة، حيث تم دمج العناصر الإسلامية في الحضارة المحلية والتقاليد.

هذا الفتح يظهر قدرة الإسلام على الانتشار السريع والتأثير العميق على المناطق التي تمتد إليها، ويعكس روح التواصل والتعايش الثقافي بين مختلف الشعوب والثقافات. إنها حقبة تاريخية هامة في تطور العالم الإسلامي والتي تستحق دراستها واستكشاف تأثيراتها الواسعة.

٢. الصراعات بين البيزنطيين والعرب:

• الصراع على الشام ومصر: شهدت الشام ومصر صراعات متواصلة بين البيزنطيين والعرب المسلمين. كانت هذه الصراعات تتناوب بين السيطرة البيزنطية والإسلامية على تلك المناطق، ومن ثم أثرت على هوية وثقافة تلك الأماكن. شهدت الشام ومصر صراعات ملحمة بين الإمبراطورية البيزنطية والعرب المسلمين خلال القرون الأولى للإسلام. كانت هذه

الصراعات تدور حول السيطرة على مناطق استراتيجية وثقافية هامة، وشكلت جزءاً أساسياً من تاريخ الشرق الأوسط.

أ- البيزنطيون والشام:

- في الفترة التي تلت وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، سعى البيزنطيون إلى استعادة السيطرة على المناطق التي ضمتها الإمبراطورية الرومانية الشرقية في الشام. شنوا هجمات متكررة لاستعادة السيطرة على المنطقة.

ب- الصراع على مصر:

- مصر كانت إحدى المناطق الهامة والثرية في الشرق الأوسط وجذبت اهتمام البيزنطيين والعرب. خلال فترة الخلافة الراشدة، بدأ العرب في التوجه نحو مصر وشن هجمات للسيطرة عليها.

ج- الفتوحات الإسلامية:

- قاد الجيش الإسلامي بقيادة الخلفاء الراشدين حملات عسكرية ناجحة لفتح الإسلامي في تلك المناطق. شهدت معركة اليرموك في الشام ومعركة النيل في مصر نجاحات بارزة.

د- التأثير على الهوية والثقافة:

- تبعاً للفتح الإسلامي، بدأ التأثير الإسلامي في الانتشار في تلك المناطق. شكل هذا التأثير هويات جديدة وثقافات مختلفة في الشام ومصر، حيث تم دمج العناصر الإسلامية مع التراث المحلي.

خلاصة القول، الصراعات بين البيزنطيين والعرب على الشام ومصر تمثل فترة مهمة في تاريخ الشرق الأوسط. هذه الصراعات أثرت على حدود المناطق وثقافتها وهويتها، وساهمت في تشكيل التاريخ الإسلامي وتوسع الإسلام في المنطقة. تعتبر هذه الصراعات أحداثاً تاريخية تعكس التحولات الكبيرة في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة وتأثير العوامل الدينية والثقافية على المنطقة.

٣. الصراعات مع الترك السلاجقة والسلجوقيين:

- الترك السلاجقة والصراع مع البيزنطة: في القرون الوسطى، ظهرت الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى، وشكلت تهديداً للإمبراطورية البيزنطية. شهدت المناطق الحدودية بين البيزنطة والسلاجقة صراعات مستمرة.

في القرون الوسطى، ظهرت الدولة السلاجقة كقوة ناشئة في آسيا الصغرى، وأصبحت تهديداً جدياً للإمبراطورية البيزنطية. شهدت المناطق الحدودية بين البيزنطة والسلاجقة صراعات مستمرة، وكان هذا الصراع جزءاً من الديناميات السياسية والعسكرية في المنطقة خلال تلك الفترة.

أ- ظهور الدولة السلاجقة:

- في القرن الحادي عشر، نشأت الدولة السلاجقة في منطقة آسيا الصغرى (تركيا الحالية). أسس السلاجقة سلاجق بن دقاق، وسرعان ما توسعت سلطتهم وسيطروا على مناطق واسعة.

ب- الصراع مع البيزنطة:

- شهدت المناطق الحدودية بين الدولة السلاجقة والإمبراطورية البيزنطية صراعات مستمرة. تمثل هذه المناطق مناطقاً استراتيجية وثقافية هامة، وكان لكل من البيزنطة والسلاجقة مصالحهما في السيطرة عليها.

ج- معارك وصراعات مهمة:

- معركة مانزيكيرت (١٠٧١ م): كانت هذه المعركة واحدة من أهم المعارك بين البيزنطة والسلاجقة. انتصر السلاجقة بقيادة السلطان ألب أرسلان، مما أدى إلى سيطرتهم على مناطق جديدة في الأناضول.

- الصراع على أنطاكية: كانت مدينة أنطاكية هدفاً مهماً للصراع بين البيزنطة والسلاجقة. تم تناوب السيطرة على المدينة بين الجانبين عدة مرات خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر.

د- تأثير الصراعات:

- تسببت هذه الصراعات في تقلبات في الحدود بين البيزنطة والدولة السلاجقة، وأثرت على السياسة والثقافة في المنطقة. كما أنها ساهمت في تشكيل التوازنات السياسية في الشرق الأوسط وآسيا الصغرى خلال تلك الفترة.

خلاصة القول، صراع البيزنطة مع الدولة السلاجقة في القرون الوسطى كان جزءاً من تاريخ ملحمي للمنطقة، وقد ترك آثاراً عميقة على الحضارة والثقافة والسياسة فيها. هذه الصراعات تعكس التوترات السياسية والاقتصادية في المنطقة خلال تلك الفترة وتأثير القوى الناشئة على القوى القائمة.

• الترك السلجوقيين والصراع على الروم الشرقية: في القرن الحادي عشر، ظهرت دولة السلجوقيين في آسيا الصغرى وسيطرت على الروم الشرقية (المناطق البيزنطية في آسيا الصغرى). تصاعدت الصراعات بين البيزنطة والسلجوقيين في هذه الفترة. في القرن الحادي عشر، ظهرت دولة السلجوقيين كقوة ناشئة في آسيا الصغرى، وبدأت توسيع سلطتها وتمدها على المناطق البيزنطية في آسيا الصغرى التي أصبحت تعرف بـ "الروم الشرقية". شهدت هذه الفترة صراعات متصاعدة بين البيزنطة والسلجوقيين على السيطرة على تلك المناطق.

أ- ظهور السلجوقيين:

- السلجوقيون هم ترك من الأوغوز، ظهوروا في القرن الحادي عشر وبدأوا في تأسيس دولة قوية في آسيا الصغرى. أصبح السلطان السلجوقي مملوك شاه زادة همداني هو المؤسس الأول للدولة السلجوقية.

ب- الصراع مع البيزنطة:

- بدأت الصراعات بين البيزنطة والسلجوقيين حول السيطرة على المناطق البيزنطية في آسيا الصغرى. كانت هذه المناطق تشمل أجزاء من تركيا الحالية والأناضول.

ج- معركة مانزيكيرت (١٠٧١ م):

- كانت معركة مانزيكيرت واحدة من أبرز المعارك بين البيزنطة والسلجوقيين. في هذه المعركة، انتصر السلجوقيون بقيادة السلطان السلجوقي ألب أرسلان على البيزنطة، مما أدى إلى سيطرتهم على مناطق جديدة في الروم الشرقية.

د- تأثير الصراعات:

- تسببت هذه الصراعات في تغيير الحدود السياسية في المنطقة وتأثيرات عميقة على الشؤون الثقافية والاقتصادية. سهمت في تعزيز الهوية الإسلامية والتركية في تلك المناطق، حيث تم تداول العديد من الثقافات والعادات.

خلاصة القول، صراع السلجوقيين مع البيزنطة على الروم الشرقية في القرن الحادي عشر كان مهماً في تشكيل التاريخ الإسلامي والتركي في منطقة آسيا الصغرى والأناضول. هذه الفترة شهدت

تقاطعاً بين مختلف الثقافات والتقاليد، وأثرت بشكل كبير على مسار تاريخ تلك المناطق.

في الختام، تعكس هذه الصراعات الدينية والسياسية التوترات والمنافسات التي كانت تسيطر على الشرق الأوسط ومناطق أخرى خلال القرون الوسطى. أثرت هذه الصراعات بشكل كبير على تشكيل الخريطة السياسية والثقافية في المنطقة، وشكلت جزءاً هاماً من تطور التاريخ الإنساني في تلك الفترة.

كانت هذه الصراعات جزءاً من تحولات كبيرة في التاريخ الإنساني والسياسي والثقافي في المناطق المعنية. بغض النظر عن نتائج هذه الصراعات، فإنها ساهمت في تشكيل الخريطة السياسية والثقافية لتلك المناطق بشكل عميق ودائم. تمثل هذه الصراعات مثلاً حياً على التأثير الديني والسياسي على توجهات الشعوب والأمم. كانت المناطق المعنية تعيش حالة من التوتر المستمر، وكانت تلك الفترة تشهد تناوباً في السيطرة والتأثير بين مختلف الحضارات والثقافات. كما أن هذه الصراعات أسهمت في تشكيل الهوية والتراث الثقافي لتلك المناطق، وشجعت على التبادل الثقافي والتأثير المتبادل بين الشعوب.

٢- العصور الحديثة:

- الانتقال إلى العصور الحديثة:

مع بداية العصور الحديثة، بدأت الإمبراطوريات الأوروبية تلعب دوراً مهماً في الصراعات الإمبراطورية. بدأت إمبراطورية البرتغال وإسبانيا في استكشاف العالم الجديد وإقامة إمبراطورياتهما في أمريكا وآسيا. أ- الانتقال إلى العصور الحديثة:

● انتهت العصور الوسطى وبدأت العصور الحديثة في أوروبا حوالي القرن الخامس عشر. شهدت هذه الفترة تطورات هامة في مختلف الميادين بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد. ب- استكشاف العالم الجديد:

● أحد أبرز الأحداث في بداية العصور الحديثة كان استكشاف العالم الجديد. بدأت إمبراطورية البرتغال وإسبانيا بإرسال المستكشفين إلى مناطق غير معروفة من العالم، مما أدى إلى اكتشاف القارة الأمريكية وأجزاء كبيرة من آسيا وإفريقيا. ج- إقامة الإمبراطوريات:

● نتيجةً لاستكشاف الناجح، بدأت إمبراطورية البرتغال وإسبانيا بإقامة إمبراطورياتهما في الأمريكيتين وآسيا. أصبحت هذه الإمبراطوريات مصدراً للثروة والسلطة العالمية.

د- التأثير على العالم:

● استكشاف العالم الجديد وإقامة الإمبراطوريات الأوروبية أثرت بشكل كبير على العالم. شهدت تدفق الثروات والثقافات من وإلى أوروبا، مما أدى إلى تبادل الأفكار والمعرفة والتقاليد بين الثقافات المختلفة.

خلاصة القول، انتقال العالم إلى العصور الحديثة شهد تغيرات هائلة في العالم، وكان لدور الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى دور كبير في هذه التحولات. استكشاف العالم الجديد وإقامة الإمبراطوريات الأوروبية فيه أثر بشكل عميق على التاريخ الإنساني وتشكيل العالم كما نعرفه اليوم. تعكس هذه الفترة الهامة أيضاً تواصل الشعوب والثقافات عبر الحدود وتأثير الاكتشافات والتبادل على تشكيل التاريخ البشري.

- الصراعات الأوروبية في القرن السابع عشر والثامن عشر:

في القرون السابع عشر والثامن عشر، شهد العالم الأوروبي تصاعد الصراعات الإمبراطورية بين القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا وإسبانيا. كانت هذه الصراعات تتعلق بالتوسع الاستعماري والمنافسة على السيطرة على المناطق النفطية والاقتصادية الهامة.

أ- الصراعات الإمبراطورية:

بدأت القرون السابع عشر والثامن عشر بارتفاع الإمبراطوريات الأوروبية وتوسعها. فرنسا وبريطانيا وهولندا وإسبانيا تنافست بشدة على توسعها وزيادة نفوذها في مناطق مختلفة من العالم.

ب- التوسع الاستعماري:

كانت الصراعات الإمبراطورية تتعلق بالسيطرة على المستعمرات والموارد في أمريكا وآسيا وإفريقيا. تنافست هذه القوى الكبرى على استغلال الموارد الطبيعية والتجارة العالمية.

ج- المناطق النفطية والاقتصادية:

كانت المناطق النفطية والاقتصادية الهامة مصدراً للصراعات بين هذه القوى. تنافست للسيطرة على مناطق تصدير الزيت والمنتجات الاقتصادية الأخرى مثل السكر والتبغ.

د- الحروب والتحالفات:

شهدت تلك الفترة سلسلة من الحروب الإمبراطورية بين الدول الأوروبية. من أبرز هذه الحروب كانت حروب الخمسين سنة وحروب الثلاثي الأول والثلاثي الثاني.

و- النتائج والتأثير:

- أدت هذه الصراعات إلى تغييرات هامة في الخريطة السياسية لأوروبا والعالم. تسببت في تأسيس الدول الوطنية وتقسيم المستعمرات بين القوى الكبرى.

- كان للصراعات الإمبراطورية تأثير كبير على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى توجيه التجارة وتغيير النظام الاقتصادي.

خلاصة القول، صراعات القرون السابع عشر والثامن عشر تعكس التنافس الشديد بين الإمبراطوريات الأوروبية على السيطرة على العالم والموارد العالمية. شكلت هذه الصراعات جزءاً مهماً من تطور التاريخ الإنساني وأثرت بشكل عميق على العلاقات الدولية والسياسة العالمية.

بالإضافة لم تكن مجرد نزاعات إقليمية بل كانت تجسيداً للتنافس الشديد بين الإمبراطوريات الأوروبية على الهيمنة العالمية واستغلال الموارد العالمية. تركت هذه الصراعات أثراً عميقاً على العلاقات الدولية وشكلت السياسة العالمية لعقود قادمة. بالإضافة إلى ذلك، أدت إلى تشكيل الدول الوطنية ونهضة ثقافية واقتصادية في أوروبا وأثرت بشكل كبير على توجهات التجارة العالمية والأنماط الثقافية المتبادلة بين الشعوب.

- الحروب النابليونية والتوسع الإمبراطوري:

تأثرت أوروبا بشكل كبير بالحروب النابليونية التي شنها نابليون بونابرت. هذه الحروب أسفرت عن تحولات هامة في الحكم والترتيب السياسي في أوروبا، مما أثر بشكل كبير على الصراعات الإمبراطورية.

أثرت الحروب النابليونية التي شنها نابليون بونابرت بشكل كبير على أوروبا وأدت إلى تحولات هامة في الحكم والترتيب السياسي في القارة. كانت هذه الحروب تشمل سلسلة من النزاعات العسكرية التي شملت معظم دول أوروبا، وأثرت بشكل كبير على الصراعات الإمبراطورية في القرن التاسع عشر.

• تأثير الحروب النابليونية على التوسع الإمبراطوري:

١- سقوط الإمبراطوريات القديمة: شهدت هذه الحروب انهيار العديد من الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية المقدسة والإمبراطورية النمساوية. هذا فتح الباب أمام تشكيل إمبراطوريات جديدة ونشوء دول وطنية مستقلة.

٢- توسع فرنسا الإمبراطورية: نابليون نجح في توسيع إمبراطورية فرنسا بشكل كبير وسيطر على أجزاء كبيرة من أوروبا. هذا التوسع أثر على توازن القوى في القارة وأشعل نيران الصراعات.

٣- انتشار الأيديولوجيات الثورية: أثرت الأيديولوجيات الثورية التي جلبها نابليون إلى البلدان التي احتلها، وهذا أدى إلى انتشار أفكار الثورات الوطنية والديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا.

٤- تشكيل تحالفات وصراعات مستمرة: أثرت هذه الحروب على تشكيل تحالفات متنوعة بين الدول الأوروبية، حيث تكونت تحالفات مؤقتة لمواجهة توسع فرنسا الإمبراطورية، وهو ما أدى إلى استمرار الصراعات والحروب في القارة.

خلاصة القول، بالإضافة إلى تغييرات الحكم والترتيب السياسي في أوروبا، أثرت الحروب النابليونية بشكل كبير على الصراعات الإمبراطورية، حيث أشعلت نيران التنافس بين الدول الأوروبية على الهيمنة الإمبراطورية والسيطرة على الموارد والأقاليم. تركت هذه الحروب أثراً عميقاً على تشكيل التاريخ الإنساني والسياسة العالمية في القرن التاسع عشر وما بعده.

باختصار، الحروب النابليونية لها أهمية كبيرة في تاريخ أوروبا والعالم. تسببت في تغييرات جذرية في السياسة والحكم، وأثرت على توازن القوى في القارة. كما أنها أشعلت نيران التنافس والصراعات الإمبراطورية التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية والتاريخ البشري في القرن التاسع عشر وما بعده.

- التصعيد في القرن التاسع عشر:

في القرن التاسع عشر، تصاعدت الصراعات الإمبراطورية بين القوى الأوروبية في أفريقيا وآسيا. استخدمت القوى الكبرى قوتها العسكرية والاقتصادية لتوسيع نفوذها وسيطرتها على المناطق الاستعمارية.

التصعيد في القرن التاسع عشر: الصراعات الإمبراطورية والاستعمار في القرن التاسع عشر، شهد العالم تصاعداً كبيراً في الصراعات الإمبراطورية بين القوى الأوروبية والتي تمثلت في سباق الاستعمار والتوسع الاقتصادي والسياسي. استخدمت القوى الكبرى قوتها العسكرية والاقتصادية لتعزيز نفوذها وسيطرتها على المناطق الاستعمارية والموارد الثمينة في أفريقيا وآسيا.

١- التوسع الإمبراطوري والاستعمار:

- سعت القوى الأوروبية إلى توسيع إمبراطورياتها ونفوذها في أفريقيا وآسيا من خلال عمليات استعمارية. استناداً إلى دوافع اقتصادية واستراتيجية، شهد هذا القرن سيطرة أوروبية متزايدة على الأراضي والموارد في هذه المناطق.

٢- السباق نحو الاستعمار:

- شهد القرن التاسع عشر تنافساً شديداً بين القوى الأوروبية على الاستعمار والهيمنة في أفريقيا وآسيا. تأخذ هذه الصراعات شكل سباق نحو الاستعمار

حيث سعت الدول إلى توسيع نفوذها وإقامة حكمها على أكبر عدد ممكن من المستعمرات.

٣- النتائج والتأثير:

- أدت هذه الصراعات إلى تشكيل الحدود الاستعمارية الحديثة وتجزئة الأراضي بناءً على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الاستعمارية. أثرت أيضاً على هويات الشعوب المحلية وتأثيراتها الثقافية.

- أدت التصاعدات الإمبراطورية في هذا القرن إلى توترات دولية كبيرة وصراعات مستمرة بين الدول الأوروبية. هذا التصاعد كان جزءاً من التحولات الهامة التي شهدتها القرن التاسع عشر وأثر بشكل كبير على تشكيل التوازن الدولي والتاريخ الإنساني في القرن العشرين.

في الختام، يعكس التصعيد في الصراعات الإمبراطورية خلال القرن التاسع عشر التنافس الشديد بين القوى الأوروبية على السيطرة على المناطق الاستعمارية والموارد الثمينة في أفريقيا وآسيا. تركت هذه الصراعات أثراً عميقاً على التاريخ العالمي والعلاقات الدولية، حيث أسهمت في تشكيل توازن القوى وتوجه السياسة العالمية. كما أثرت على هويات الشعوب المحلية وثقافتها، وتركت أثراً دائماً على العالم الحديث وتوازن القوى الدولية.

- الانعكاسات على العالم:

أثرت هذه الصراعات الإمبراطورية على العالم بأسره. شهدت مناطق مثل الهند وأفريقيا توزيعاً جديداً للحدود واستبدال الهيمنة الاستعمارية. أدت هذه الصراعات إلى تغييرات جذرية في الهويات والسياسات والاقتصادات الوطنية. وكان لها تأثيرات عميقة على مختلف المناطق والجوانب:

١- تغييرات في الحدود والتوازن الجغرافي: شهدت مناطق مثل الهند وأفريقيا تغييراً جذرياً في توزيع الحدود الإقليمية. تم تقسيم الأراضي وفقاً لمصالح الدول الاستعمارية، مما أدى إلى إنشاء دول جديدة وتحديد هوياتها الوطنية.

٢- استبدال الهيمنة الاستعمارية: تسببت الصراعات في انتهاء الهيمنة الاستعمارية للإمبراطوريات القديمة وظهور دول مستقلة. هذا التغيير في التوازن الدولي أثر على العلاقات الدولية وتوجهات السياسة العالمية.

٣- تغييرات هويات وثقافات الشعوب: أثرت الصراعات الإمبراطورية على هويات الشعوب المحلية وثقافتها. تأثرت اللغات والتقاليد والقيم بتأثيرات الاستعمار والتوجهات الثقافية الأوروبية.

٤- تأثيرات اقتصادية واجتماعية: شهدت الاقتصاديات الوطنية تحولات هامة بفعل الصراعات، حيث تم استغلال الموارد بشكل جديد وتوجيهها نحو اقتصادات القوى الاستعمارية. كما أثرت هذه الصراعات على الهياكل الاجتماعية والطبقات في العديد من المناطق.

٥- تأثيرات على السياسات الوطنية: أدت هذه الصراعات إلى تغييرات في السياسات الوطنية للدول المستقلة الناشئة، حيث بدأت تتبنى استراتيجيات تنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

باختصار، كان لهذه الصراعات الإمبراطورية تأثيرات كبيرة على العالم، حيث شكلت التغييرات في الحدود والهويات والسياسات والاقتصادات الوطنية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ القرن التاسع عشر والتأثيرات ما زالت تؤثر على توجهات العالم الحديث.

التأثيرات على العالم:

١- تغييرات اقتصادية عالمية: شهد العالم تدفقاً هائلاً للموارد والثروات من المناطق الاستعمارية إلى الدول الاستعمارية. هذا التدفق أثر على الاقتصادات العالمية وساهم في تكوين النظام الاقتصادي العالمي.

٢- تأثيرات طويلة الأمد على السياسة الدولية: تركت هذه الصراعات بصمتها على العلاقات الدولية، حيث تشكلت تحالفات ومحاور جديدة وتم تحديد مصالح الدول الكبرى في المستقبل.

٣- تعزيز الوعي الوطني والتحرر: أثرت الصراعات الإمبراطورية على الوعي الوطني في العديد من البلدان المستعمرة، حيث بدأت الحركات الوطنية والاستقلالية في التنامي.

٤- تكوين العالم الحديث: كانت هذه الصراعات الإمبراطورية وما ترتب عليها من تغييرات هامة هي أساس تشكيل العالم الحديث. تأثرت التوازنات السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل دائم بنتائج هذه الصراعات.

٥- دروس التاريخ: يعتبر تاريخ الصراعات الإمبراطورية في القرن التاسع عشر درساً هاماً للعالم، حيث يظهر كيف يمكن أن تؤثر الصراعات الدولية على الشعوب والأمم، وكيف يمكن أن تؤدي إلى تغييرات هائلة في التاريخ الإنساني.

بهذه الطريقة، يمكن القول إن الصراعات الإمبراطورية في القرن التاسع عشر لها تأثيرات وانعكاسات عميقة على العالم، وما زالت هذه التأثيرات تلعب دوراً حاسماً في شكل وتوجهات العالم الحديث.

في الختام:

تاريخ الصراعات الإمبراطورية في أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة يمثل جزءاً هاماً من تاريخ الإنسانية. هذه الصراعات ليست مجرد سجلات تاريخية بل هي أحداث ومواجهات شكلت العالم وتركت بصمات عميقة على التطور السياسي والاقتصادي والثقافي. كانت هذه الصراعات مصدراً للتقنيات الجديدة والاكتشافات الجغرافية وأيضاً للتغييرات السياسية الكبرى. فهم تاريخ الصراعات الإمبراطورية في أوروبا يساهم في تفسير الوضع الحالي للعالم والعلاقات الدولية. تظهر لنا أهمية السيطرة على الموارد والأراضي والنفوذ الاقتصادي كعوامل تشكيلية للتاريخ. إن فهم التداعيات الاستعمارية والاقتصادية والسياسية لهذه الصراعات يساعدنا في التفكير في كيفية بناء عالم أكثر عدالة واستقراراً في المستقبل.

يمكن القول إن تاريخ الصراعات الإمبراطورية في أوروبا يشكل محطة هامة في مسار تطور الإنسانية. هذه الصراعات لم تكن مجرد صفحات من التاريخ بل كانت تجارب حياتية للشعوب والدول، وقد شكلت تلك التجارب الشجاعات والتضحيات التي ساهمت في تشكيل العالم الحديث كما نعرفه اليوم. فهي تذكير بأهمية الحفاظ على السلام والتعاون الدولي لتجنب تكرار مثل هذه الصراعات المدمرة. وعليه، يجب علينا استخدام هذا التاريخ كدرس وفهم لبناء مستقبل أفضل يقوم على العدالة والسلام والتعاون الدولي.

ثانياً: تطور الإمبراطوريات الكبرى:

مع بداية العصور الحديثة، برزت الإمبراطوريات الكبرى كقوى سياسية واقتصادية تحكم العالم بما فيه من أراضي وشعوب. تعتبر هذه الإمبراطوريات عرضة للدراسة والتحليل بسبب تأثيرها العميق على مسار التاريخ وتطور العالم. من خلال هذه المقدمة، سنستعرض تطور الإمبراطوريات الكبرى في العصور الحديثة، وكيف أثر هذا التطور على الساحة الدولية والعلاقات الدولية.

تتجلى أهمية دراسة تطور الإمبراطوريات الكبرى في فهم كيفية تشكيل القوة والسيطرة على الموارد والأراضي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توجهات العالم. تتمثل هذه الإمبراطوريات في مثلث جغرافي ضخم امتد من أوروبا إلى آسيا وأفريقيا، وكانت لها تأثير كبير على الشعوب والثقافات والاقتصادات. سنستعرض كيف نشأت هذه الإمبراطوريات وكيف توسعت، وكيف تصارعت مع بعضها البعض ومع القوى الأخرى في سعيها لتحقيق الهيمنة والنفوذ.

علاوة على ذلك، سنتناول تأثير هذه الإمبراطوريات على الهويات الوطنية والسياسات الداخلية والخارجية للدول والشعوب التي سيطرت عليها، وكيف

أثرت على تشكيل التاريخ العالمي والعلاقات الدولية. إن فهم تطور الإمبراطوريات الكبرى يعتبر مفتاحاً لتفسير الوضع الحالي للعالم والتوجهات الجارية في ساحة العلاقات الدولية.

ستكون هذه الدراسة استكشافاً عميقاً لتاريخ الإمبراطوريات الكبرى وتطورها خلال العصور الحديثة. سنبحث في أصول هذه الإمبراطوريات وكيف توسعت تدريجياً على مر الزمن. سنستعرض أيضاً الصراعات والحروب التي نشبت بين هذه الإمبراطوريات وكيف أثرت على تشكيل السياسة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، سنلقي نظرة على التأثيرات الثقافية والاجتماعية لهذه الإمبراطوريات على الشعوب التي خضعت لها وكيف تم تشكيل هوياتها الوطنية والثقافية من خلال هذا التأثير. سنستعرض أيضاً كيف توجهت السياسات الداخلية والخارجية لهذه الإمبراطوريات نحو تحقيق مصالحها وكيف أثر ذلك على توجه العالم وتوازن القوى.

في النهاية، ستكون هذه الدراسة رحلة تاريخية مثيرة تأخذنا في رحلة عبر العصور الحديثة لاستكشاف تطور وتأثير الإمبراطوريات الكبرى، وكيف ساهمت في تشكيل العالم الذي نعيش فيه اليوم.

في العصور الحديثة، برزت الإمبراطوريات الكبرى في أوروبا، مثل الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية الألمانية. شهدت هذه الإمبراطوريات صراعات متعددة من أجل التوسع الإقليمي والهيمنة.

وبرزت كقوى سياسية واقتصادية تسعى إلى التوسع والهيمنة على المناطق الإقليمية والعالمية. تشمل هذه الإمبراطوريات الإمبراطورية البريطانية، والإمبراطورية الفرنسية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية الألمانية. في هذا البحث، سنستكشف تطور هذه الإمبراطوريات الكبرى والصراعات التي شهدها خلال العصور الحديثة.

١- الإمبراطورية البريطانية:

تعتبر الإمبراطورية البريطانية واحدة من أكبر الإمبراطوريات في تاريخ العالم. بدأت توسعها في القرن السادس عشر واستمرت في التوسع على مر العصور. كانت الإمبراطورية البريطانية تسعى إلى استقرار مصالحها الاقتصادية والسياسية عبر العديد من المناطق، بما في ذلك الهند وأفريقيا والشرق الأوسط. شهدت الإمبراطورية البريطانية صراعات مع الإمبراطوريات الأخرى، مثل الصراعات مع فرنسا في الهند وحرب الاستقلال الأمريكية.

الإمبراطورية البريطانية: تاريخ التوسع والهيمنة

الإمبراطورية البريطانية تعتبر واحدة من أعظم القوى الإمبراطورية في تاريخ العالم. استمر توسعها على مر العصور ليمتد إلى أرجاء العالم. كانت هذه الإمبراطورية تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال السيطرة على مناطق متعددة حول العالم، بدءاً من الهند وصولاً إلى أفريقيا والشرق الأوسط. في هذا البحث، سنستكشف تاريخ الإمبراطورية البريطانية ونلقي نظرة على الصراعات التي شهدتها وأثرها على التاريخ العالمي.

أ - الأصول وبداية التوسع:

بدأت الإمبراطورية البريطانية بالتوسع في القرن السادس عشر عبر الاستعماريات في أمريكا الشمالية والهند. تميزت هذه الفترة باكتشافات بحرية هامة، مثل رحلة كولومبوس الشهيرة عام ١٤٩٢ واكتشاف جيمس كوك للمحيط الهادئ في القرن الثامن عشر.

بدأت الإمبراطورية البريطانية كإمبراطورية صغيرة في جزيرة بريطانيا، ولكنها سرعان ما بدأت في التوسع عبر العالم. إليكم نظرة عامة على الأصول وبداية التوسع لهذه الإمبراطورية العظيمة:

الأصول البريطانية:

- ١- الاكتشافات البحرية: في القرن الخامس عشر، شهدت العالم عصر الاكتشافات البحرية الكبيرة. قاد المستكشفون البريطانيون رحلاتهم إلى الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا، مما أفتح الباب أمام إمكانات الاستعمار والهيمنة.
- ٢- استقرار داخلي: بالإضافة إلى الاكتشافات البحرية، كان لديهم استقرار داخلي نسبي. تمكنت الحروب الأهلية البريطانية، مثل حرب الوردتين (١٤٥٥-١٤٨٧)، من توحيد البلاد تحت الحكم المركزي.
- ٣- الاقتصاد النامي: كان لدى بريطانيا اقتصاد نامٍ يعتمد على التجارة البحرية والصناعة. هذا ساهم في تمويل التوسع الاستعماري وإنشاء أسطول بحري قوي.

البداية في الاستعمار:

- ١- استعمار أمريكا: ابتداءً من القرن السادس عشر، بدأت بريطانيا استعمار أمريكا الشمالية. أسس المستوطنون المستعمرون المستدائين المستقرين في مستعمرات مثل جيمستاون في فرجينيا عام ١٦٠٧.
- ٢- التجارة مع الهند: بدأ التوسع البريطاني في الهند في القرن السابع عشر. شهدت شركة الهند الشرقية البريطانية تأسيساً عام ١٦٠٠ لتشجيع التجارة والاستقرار البريطاني في المنطقة.

٣- التوسع في الكاريبي وأفريقيا: استعمرت بريطانيا أيضاً جزر الكاريبي ومناطق أخرى في أفريقيا خلال هذه الفترة.

استناداً إلى هذه البداية الناجحة للاستعمار والتوسع، توسعت الإمبراطورية البريطانية على مر العصور لتصبح واحدة من أكبر الإمبراطوريات في التاريخ. بدأت تمتد إلى مناطق أخرى حول العالم، وهذا ما سنلقي الضوء عليه في الأقسام التالية:

استكشاف المحيط الهادئ:

في القرن الثامن عشر، أخذت الإمبراطورية البريطانية موقعاً مهماً في استكشاف المحيط الهادئ. قاد المستكشف جيمس كوك رحلات ملحمية استكشفت فيها مناطق جديدة من المحيط والجزر النائية.

صراعات مع الإمبراطوريات الأخرى:

بينما كانت توسعتها تزداد، واجهت الإمبراطورية البريطانية صراعات مع الإمبراطوريات الأخرى مثل الإمبراطورية الفرنسية. شهدت الحروب النابليونية في القرن التاسع عشر صراعات مستمرة بين بريطانيا وفرنسا على الهيمنة الإقليمية.

التأثير على الثقافات والاقتصاد:

أثرت الإمبراطورية البريطانية بشكل كبير على الثقافات والاقتصادات في المناطق التي استعمرتها. تم تبادل الثقافات والتأثير المتبادل بين البريطانيين والشعوب المحلية، وشكلت هذه العلاقات جزءاً كبيراً من تاريخ هذه المناطق. خلاصة القول، بهذا نكون قد استعرضنا بداية توسع الإمبراطورية البريطانية وكيف بنت أسساً قوية لنفسها في العصور الحديثة. توسعت هذه الإمبراطورية على مر العصور وتركت بصمتها على التاريخ العالمي من خلال استكشافاتها وصراعاتها وتأثيرها على الثقافات والاقتصادات.

تلخص هذه النقاط بداية توسع الإمبراطورية البريطانية وكيف استفادت من الاكتشافات البحرية والاستقرار الداخلي لبناء إمبراطورية تمتد حول العالم.

ب) - صراعات مع الإمبراطوريات الأخرى:

شهدت الإمبراطورية البريطانية صراعات مع الإمبراطوريات الأخرى في سبيل التوسع والهيمنة على المستعمرات والموارد. من أهم هذه الصراعات كانت الحروب النابليونية مع فرنسا في القرن التاسع عشر وحرب الاستقلال الأمريكية التي أدت إلى فقدان المستعمرات الأمريكية.

صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى كانت جزءاً أساسياً من تاريخ العصر الحديث. تأتي في مقدمة هذه الصراعات الحروب النابليونية وحرب الاستقلال الأمريكية كأهم الصراعات التي شكلت تجارب تواجهها الإمبراطورية البريطانية:

١. الحروب النابليونية:

في القرن التاسع عشر، شهد العالم حروب نابليون بونابرت، الذي كان يقود فرنسا. تمثل هذه الحروب تحدياً كبيراً للإمبراطورية البريطانية التي كانت تتنافس مع فرنسا على الهيمنة الإقليمية والاستعمارية. من أهم الحروب التي دارت بينهما:

- حرب التحالفات (١٧٩٣-١٨١٥): كانت هذه الحرب سلسلة من الصراعات الطويلة والمعقدة التي أدت في النهاية إلى الهزيمة النهائية لنابليون في معركة واترلو عام ١٨١٥.
- الصراع في مصر وجنوب أفريقيا: دارت صراعات محلية واستعمارية بين البريطانيين والفرنسيين في مناطق مثل مصر وجنوب أفريقيا خلال هذه الفترة.

٢. حرب الاستقلال الأمريكية:

في الثمانينيات من القرن الثامن عشر، اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية حيث تمردت المستعمرات الثلاثة عشرة ضد الحكم البريطاني. انتهت الحرب بانتصار المستعمرات الثلاثة عشرة وأدت إلى إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦. هذا الصراع أدى إلى خسارة الإمبراطورية البريطانية لإحدى أهم مستعمراتها وكانت نقطة تحول في تاريخها.

بالفعل، صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى كانت محورية في تاريخها وأثرت بشكل كبير على السياسة العالمية وتوجهات الاستعمار. تأثير هذه الصراعات لا يقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل امتد إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من النقاط البارزة:

١. تأثير انتصار الولايات المتحدة:

فوز الولايات المتحدة في حرب الاستقلال الأمريكية ساهم في نشوء دولة جديدة وقوية في أمريكا الشمالية، وهو أمر تأثرت به العديد من الأمم الأخرى التي كانت تحلم بالاستقلال. هذا النجاح ساعد في تحفيز حركات استقلال أخرى حول العالم.

٢. تأثير النزاعات الثقافية:

أدت صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الثقافات المحلية في المستعمرات إلى تبادل ثقافي. نقلت العديد من العادات والتقاليد واللغات من الأماكن التي استعمرتها البريطانيين إلى بلدانهم، وعكست هذه التبادلات التأثير المتبادل بين الثقافات.

٣. الاقتصاد والاستعمار:

أسس البريطانيون مناطق استعمارية في مختلف أنحاء العالم لاستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق أرباح اقتصادية. هذه الاستعمارات كان لها تأثير على الاقتصاد العالمي وأدت إلى تطور هياكل الإنتاج والتجارة.

٤. تأثير النزاعات العسكرية:

الحروب مع الإمبراطوريات الأخرى تركت أثراً عميقاً على البلدين المتنازعين وأيضاً على المستعمرات والسكان المحليين. أثرت هذه الحروب على البنية التحتية والاقتصاد والحياة الاجتماعية في المناطق المتنازع عليها.

٥. التأثير على السياسة العالمية:

صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى أثرت على توجهات السياسة العالمية وأسهمت في تشكيل النظام الدولي الحديث والعلاقات الدولية.

بهذه الطريقة، صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى لم تكن مجرد صراعات عسكرية، بل كانت مساهمة كبيرة في تشكيل التاريخ العالمي وتأثيره على العديد من الجوانب الحياتية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

في الختام، صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى لم تكن مقتصرة على الحروب العسكرية فقط، بل شملت المنافسة على الاقتصاد والمستعمرات والهيمنة الإقليمية. هذه الصراعات شكلت تجارب هامة في تاريخ الإمبراطورية البريطانية وأثرت بشكل كبير على تطورها وتوجهاتها في العالم. يمكن القول إن صراعات الإمبراطورية البريطانية مع الإمبراطوريات الأخرى لم تكن مجرد حروب وصراعات عسكرية، بل كانت معركة شاملة تشمل الاقتصاد والثقافة والسياسة والهيمنة الإقليمية. تأثير هذه الصراعات لم يقتصر على الفترة الزمنية التي جرت فيها، بل استمر في التأثير على تاريخ العالم وتطور العلاقات الدولية حتى اليوم.

ساهمت هذه الصراعات في تشكيل التاريخ الإنساني وتحديد مسارات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من المناطق حول العالم. كما أثرت على توجهات الإمبراطورية البريطانية ودورها العالمي، حيث تعاملت مع تحديات متعددة وتطلعات متنوعة للمستعمرين والثقافات المحلية.

لذلك، يعد فهم هذه الصراعات وتأثيرها على التاريخ الإنساني والعلاقات الدولية أمراً ضرورياً للنظر في تطور العالم الحالي وبناء مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً بين الأمم. تظهر لنا هذه الصراعات أهمية التفاهم والحوار بين الشعوب والثقافات لتجنب تكرار أخطاء الماضي وتحقيق عالم أفضل للجميع.

(ج) - الهند وأفريقيا:

كانت الهند وأفريقيا من المناطق الرئيسية التي استهدفتها الإمبراطورية البريطانية لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. سيطرت الإمبراطورية على الهند واستغلت مواردها الطبيعية والبشرية لصالحها. في أفريقيا، توسعت الإمبراطورية البريطانية في مناطق متعددة وسط منافسة من الإمبراطوريات الأوروبية الأخرى.

الهند وأفريقيا كانتا من أبرز المستعمرات التي سيطرت عليها الإمبراطورية البريطانية خلال فترة استعمارها. تأثرت هذه المناطق بشكل كبير بسياسات واستعمار البريطانيين، وكان لهذا التأثير تأثيراً عميقاً على تاريخ وتطور هاتين الإقليمين.

الهند:

١- الاستعمار الاقتصادي: استخدمت الإمبراطورية البريطانية الهند كمصدر للمواد الخام والموارد الاقتصادية. تم استغلال مواردها الطبيعية مثل القطن والشاي والبن، وتم تصديرها إلى بريطانيا لتحقيق ربح اقتصادي كبير.

٢- التأثير الثقافي: نتيجة للهيمنة البريطانية في الهند، شهدت الهند تأثراً ثقافياً من قبل الثقافة البريطانية. حدثت تغييرات في اللغة والتعليم والعادات والتقاليد.

٣- الثورات الهندية: شهدت الهند حركات استقلالية قوية ضد الاستعمار البريطاني، بما في ذلك حركة مهاتما غاندي لعصيان مدني سلمي والتي ساهمت في نيل الاستقلال عام ١٩٤٧.

٤- التأثير السياسي: خلال فترة حكم الإمبراطورية البريطانية في الهند، تم إقامة نظام حكم مركزي بريطاني، حيث كانت الهند تحكم من لندن مباشرة. كان هناك استياء وتمرد من قبل الهنود على هذا النظام، وأدى ذلك في النهاية إلى حصول الهند على استقلالها عام ١٩٤٧.

٥- الانعكاسات الاقتصادية: ترتب على الهيمنة البريطانية في الهند تأثيرات اقتصادية كبيرة. فقد تم تدمير الصناعة الهندية التقليدية لصالح صناعة القماش البريطانية، وتم استغلال المزارعين الهنود بطرق غير عادلة.

أفريقيا:

١- التنافس الإمبراطوري: كانت أفريقيا مسرحاً للتنافس الشديد بين الإمبراطوريات الأوروبية. شهدت القارة تقسيمها واستعمارها بوحشية، ومن

بين هذه الإمبراطوريات كانت الإمبراطورية البريطانية التي استولت على مناطق متعددة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢- استغلال الموارد: استفادت الإمبراطورية البريطانية من ثروات أفريقيا من المواد الخام مثل الماس والذهب والمعادن الأخرى. كما سهمت في تطوير بعض البنية التحتية مثل السكك الحديدية لتسهيل نقل الموارد.

٣- تأثير الاستعمار: ترتبط العديد من التحديات التي تواجهها اليوم في أفريقيا بفترة الاستعمار البريطاني، بما في ذلك التقسيم الاصطناعي للحدود وتمييز الأعراق وتداول العبيد واستنزاف الموارد.

٤- التأثير الثقافي: تأثرت الثقافات الأفريقية بشكل كبير جراء الاستعمار البريطاني، حيث تم تداول اللغة والعادات والتقاليد والأديان. هذا التأثير ما زال واضحاً في الثقافات المعاصرة في أفريقيا.

٥- الصراعات السياسية: بعد استعادة الاستقلال من الاستعمار البريطاني، شهدت العديد من الدول الأفريقية صراعات سياسية واستقراراً هشاً في مرحلة ما بعد الاستعمار. كانت هذه الصراعات تحمل آثاراً طويلة الأمد على تطور هذه الدول.

بالمجمل، يمكن القول إن تأثير الإمبراطورية البريطانية على الهند وأفريقيا كان شديد العمق والتأثير، ولا يمكن إغفاله عند دراسة تاريخ هاتين المنطقتين. وبهذه الطريقة، كان لاستعمار الهند وأفريقيا من قبل الإمبراطورية البريطانية تأثيراً كبيراً على هذين الإقليمين من حيث الاقتصاد والثقافة والسياسة، ولا تزال آثاره تُشعر بها حتى اليوم.

(د) - الشرق الأوسط:

أثرت الإمبراطورية البريطانية بشكل كبير على الشرق الأوسط، حيث ساهمت في ترسيخ سلطتها عبر اتفاقيات سايكس بيكو ووعده بلفور. أثرت هذه الاتفاقيات على توجهات المنطقة وشكلت جزءاً كبيراً من التاريخ الحديث للشرق الأوسط.

١- اتفاقيات سايكس بيكو:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تم توقيع اتفاقيات سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، والتي قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية وروسية. هذه الاتفاقيات أثرت بشكل كبير على حدود وتقسيم المنطقة، وكان لها تأثير طويل الأمد على الصراعات الإقليمية.

اتفاقية سايكس بيكو، بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصريّة على اقتسام مناطق الدولة العثمانية وقعت عام ١٩١٦. وتم الوصول إليه بين أبريل ومايو ١٩١٦ وكان على صورة تبادل وثنائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث. تم الكشف

عن الاتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا، مما أثار الشعوب التي تمسها الاتفاقية وأخرج فرنسا وبريطانيا.

تم تقسيم مناطق الدولة العثمانية بموجب الاتفاق بحيث حصلت روسيا على القسطنطينية (إسطنبول) وسيطرة على ضفتي البوسفور ومساحات كبيرة في شرق الأناضول في المناطق المحايدة للحدود الروسية التركية، وحصلت فرنسا على الجزء الأكبر من بلاد الشام وجزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق.

أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعاً بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج الفارسي والمنطقة الفرنسية.

كما تقرر أن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية.

ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا بريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الاسكندرون، الذي كان سيقع في حوزتها.

خلفية:

واجهت بريطانيا موقفاً عصبياً في المنطقة العربية منذ بداية عام ١٩١٥ أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد أن فشلت حملتها العسكرية في العراق، وزاد ضغط القوات التركية على منطقة قناة السويس، وكذلك فشلت الحملة البريطانية ضد منطقة المضائق التركية؛ هذا الأمر جعل تعاون العرب مع القوات البريطانية أمراً حيويًا للغاية؛ لذا عملت بريطانيا على استمالة الشريف حسين، حاكم الحجاز، إليها، وبدأت بين الجانبين مكاتبات ومراسلات استمرت ١٨ شهراً، عُرفت باسم مراسلات حسين مكماهون، كانت بريطانيا تهدف من ورائها إلى دفع العرب إلى الثورة على الأتراك، أما الحسين فكان يهدف إلى إقامة دولة عربية تشمل العراق والشام والحجاز يتولى هو حكمها.

وكان تضارب مصالح الدول الأوروبية الحليفة في المنطقة العربية سبباً قوياً في إيجاد الشكوك وعدم الثقة بين هؤلاء الحلفاء، وهو ما يؤثر سلباً على موقفهم في الحرب، فروسيا تطمح في إدخال القدس وفلسطين ضمن نفوذها؛ نظراً لوجود رجال الدين والكنائس الأرثوذكسية بها، بينما فرنسا تسعى نحو تثبيت نفوذها في منطقة بلاد الشام خاصة سوريا، وكان ذلك باعثاً لتخوف الحكومة البريطانية؛ إذ إن الوجود الفرنسي والروسي على هذا النحو يجرهما من خليج (عكا- حيفا)

المنفذ الرئيسي للعراق على البحر المتوسط، كما أن بريطانيا لن ترضى أن ترى فرنسا أو روسيا على مقربة من قناة السويس؛ لأن ذلك يهدد طرق مواصلاتها مع الهند.

أما فرنسا فقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى لتزيد مخاوفها من السياسة البريطانية؛ ذلك أنه بعد فشل حملة "الدردنيل" رأى القائد الإنجليزي كتشنر أنه لكي يستطيع الحلفاء إرجاع جزيرة غاليبولي، فإنه لا بد من إنزال ١٠٠,٠٠٠ جندي في ميناء الاسكندرونة، ثم تبدأ قوات الحلفاء التغلغل من هناك نحو الأراضي التركية؛ لأن ذلك يضمن قطع طريق المواصلات التركية من وسطها، فيحدث ارتباك في عمليات الإمداد والتموين للجيش التركي الذي سيضطر للتسليم بعد محاصرته، إلا أن فرنسا نظراً لعجزها عن تنظيم مثل هذه الحملة الكبيرة رفضت الموافقة على هذه العملية التي سيكون عمادها الجيش والأسطول البريطانيين؛ لأن ذلك سيعرض المصالح الفرنسية في سوريا للخطر، إلا أن الجيش البريطاني لسوريا سيعمل على تقليل النفوذ بها، ويدفع السوريين إلى التحالف مع الإنجليز ظناً منهم أن نجم فرنسا قد أفل.

والمعروف أن فرنسا لها أطماع قديمة في سوريا، منذ عام ١٨٦٠ حيث عملت على التغلغل المالي والثقافي في هذه المنطقة، وكانت مدارسها في لبنان وحده لا تقل عن ٣٠٠ مدرسة فلما جاءت الحرب العالمية الأولى، وجدت فرنسا فيها فرصة لإقامة إمبراطورية فرنسية في آسيا تكون قاعدتها بلاد الشام.

وأمام هذا التعارض في المصالح لم تجد هذه الدول الاستعمارية أمامها من سبيل إلا التباحث فيما بينها، وتحديد مناطق نفوذ كل دولة حتى تزول أسباب الشكوك والخلافات؛ لتسير المعارك الحربية على الوجه الذي ترغب فيه هذه الدول. وبينما العرب يسعون بكل قوتهم للحصول على اعتراف بحقهم في تأسيس دولة عربية، كانت تجرى - سراً - مفاوضات بين دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا) حول اقتسام الدولة العثمانية بما فيها البلاد العربية، ومما يلفت النظر أن هذه الدول كانت تنتقد ألمانيا صباح مساء لخرقها حرمة المعاهدات والعقود الدولية، وتعلن أنها لن تلقي السلاح حتى تعيد ألمانيا إلى رشدها، وتحملها على احترام المواثيق الدولية.

وفي أبريل ١٩١٥ تم التوقيع على اتفاق سري بين بريطانيا وفرنسا وروسيا نصّ على حق روسيا في الاستيلاء على المضائق التركية والمناطق المجاورة لها، وهي بحراً مرمرية والدردنيل، وجزء من شاطئ آسيا الصغرى، مقابل أن تصبح القسطنطينية مدينة حرة، وضمان حرية الملاحة في منطقة المضائق، وأن تعترف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في أقاليم تركيا الآسيوية، على أن تُحدّد هذه الحقوق فيما بينهما بمقتضى اتفاق خاص، كذلك أن تخضع

الأماكن المقدسة وشبه الجزيرة العربية لحكم إسلامي مستقل، وأن يُضمّ جزء من إيران إلى منطقة النفوذ البريطانية.

وبينما كانت المفاوضات تجرى على هذا المنوال بين العواصم الثلاث، تم توقيع اتفاق آخر سري ضم هذه الدول بالإضافة إلى إيطاليا، وكان الهدف منه إغراء إيطاليا على الدخول في الحرب إلى جانب دول الوفاق.

المعاهدة:

في نوفمبر ١٩١٥، عينت الحكومة الفرنسية المسيو فرانسوا جورج-بيكو، قنصلها العام السابق في بيروت، مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة، واجتمع بالسير مارك سايكس المندوب السامي البريطاني لشئون الشرق الأدنى، بإشراف مندوب روسيا، أسفرت عن اتفاقية عُرفت باسم اتفاقية القاهرة السرية، ثم انتقلوا إلى مدينة سانت بطرسبورغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي:

- استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة.
- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.
- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان. واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.
- المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.
- يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.
- يصبح ميناء الاسكندرونة حراً.

تم الكشف عن الاتفاق بوصول الشيو عيين إلى سدة الحكم في روسيا عام ١٩١٧ مما أثار غضب الشعب السوري الذي يسمّه الاتفاق مباشرة وأخرج فرنسا وبريطانيا.

تم تقسيم المنطقة بموجب الاتفاق فحصلت فرنسا على الجزء الأكبر من بلاد الشام وجزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق، أما

بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعا بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية.

وهكذا تم تقسيم المنطقة العربية وكوردستان بين الدول الاستعمارية الكبرى، بمقتضى هذه الاتفاقية التي وصفها بعض المؤرخين الأوروبيين بأنها "ليست صورة للجشع فحسب، بل صورة مرعبة للمخادعة"؛ إذ عملت على تفتيت رقعة المنطقة العربية وتقسيمها، كما أنها حوت على متناقضات بين مختلف المعاهدات السرية التي أبرمت في ذلك الوقت، فمثلاً اتفاق "الحسين - مكماهون" الذي تعهدت بريطانيا فيه بجعل فلسطين جزءاً من الدول العربية أهمل وأغفل، وأصبحت فلسطين بمقتضى "سايكس - بيكو" تحت إدارة دولية، وإمعاناً في التناقض وعدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يؤكد أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في التقيد بهذه الوعود، فهي لم تقدم عليها إلا كجزء من مجهودها الحربي ضد الدولة العثمانية، ولكن هدفها الحقيقي هو فرض سيطرتها التامة على المنطقة.

من بين التقسيمات التي تمت وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو، كان تقسيم منطقة كوردستان وتوزيعها بين الدول الإقليمية. تم تقسيم كوردستان إلى أجزاء تابعة لتركيا والعراق وإيران وسوريا. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على الهوية والحقوق الوطنية للشعب الكوردي الذي يشكل أغلبية سكان منطقة كوردستان. نتيجة لهذا التقسيم، واجه الشعب الكوردي تحديات كبيرة وصراعات متعددة من أجل الاعتراف بحقوقهم الوطنية والثقافية. تواجه الكورد في الدول المختلفة التحديات فيما يتعلق باللغة والثقافة والمشاركة السياسية. كما أن هذا التقسيم قد أثر على العلاقات بين الدول الإقليمية وزاد من التوترات في المنطقة. على مر السنوات، شهدت الجهود الكوردية للتنظيم والمطالبة بحقوقها تطورات متعددة، بما في ذلك إقامة إقليم كوردستان العراق الذي أصبح لديه حكومة ذاتية نسبية، ولكن التحديات مازالت قائمة بالنسبة للشعب الكوردي في العديد من الدول التي يعيشون فيها.

ومن المتناقضات الأخرى أن الاعتراف بدولة عربية مستقلة يتعارض مع السيطرة البريطانية والفرنسية؛ إذ كان سكان سوريا والعراق أكثر تطوراً من المناطق الداخلية التي ستقام فيها الدولة العربية، وهو ما كانت تدركه فرنسا؛ إذ إن استقلال هذه الدولة سيحدث تأثيراً عميقاً في المناطق الساحلية، ويثير عدداً من المشاكل في إدارتها، كما أنه من الطبيعي أن تطالب حكومة الداخل بالمنطقة الساحلية، خاصة أن جميع سكانها من العرب، ومن جهة ثانية فإن سكان

الساحل سيعمدون إلى المطالبة بتأسيس حكومة مستقلة ويطالبون بالاستقلال، وكان ذلك وراء محاولات فرنسا للتخلص من هذه الاتفاقية.

والمعروف أن اتفاقية سايكس - بيكو تمت في سرية تامة وبمعزل عن الشريف حسين الذي لم يكن يعلم عنها شيئاً، رغم أن سايكس وبيكو اجتمعا بالشريف حسين بعدها بأيام وطلبوا منه ضرورة مساعدة العرب للحلفاء في الحرب. ولم يعلم الشريف بالاتفاقية إلا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧ م)، وإعلان البلاشفة عن المعاهدات السرية التي وقعتها روسيا القيصرية، ومن بينها اتفاقية "سايكس - بيكو"، ولم يصدق الشريف حسين هذه الاتفاقية، وسارع بتقديم احتجاج إلى السلطات البريطانية، لكنها طمأنته بأنها ملتزمة بالعهود التي قطعتها معه، فمضى في تأييدها ومساندتها واستمر في ثورته ضد الأتراك.

وقد عملت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى على التحرر تدريجياً من التعهدات والاتفاقيات التي قطعتها على نفسها أثناء الحرب، ومنها اتفاقية سايكس - بيكو، فأبرمت مع فرنسا في ديسمبر ١٩١٨ اتفاقاً لتعديلها بما يتفق والأمر الواقع في المنطقة، وبمقتضى هذا الاتفاق دخلت منطقة الموصل في دائرة النفوذ البريطاني في مقابل حصول فرنسا على نصيب في الثروة البترولية في هذه المنطقة.

بنود الاتفاقية:

* المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين "أ" (داخلية سوريا) و"ب" (داخلية العراق) المبينة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق. يكون لفرنسا في منطقة (أ) ولإنكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وإنكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

* المادة الثانية: يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (سوريا الساحلية) ولإنكلترا في المنطقة الحمراء (منطقة البصرة) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

* المادة الثالثة: تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمرات (فلسطين)، يعين شكلها بعد استشارة روسيا والاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي الشريف مكة.

* المادة الرابعة: تنال إنكلترا ما يلي:

- ١- ميناءي حيفا وعكا.
- ٢- يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب)، وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بالأمتياز في أي مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن جزيرة قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

* المادة الخامسة: تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا تفرض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية. وتباح حرية النقل للبضائع الإنكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء، سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (أ) و(ب) أو صادرة منهما. ولا تنشأ معاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة على أي من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

تكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها، ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية، ويكون نقل البضائع حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنكليزية في المنطقة الحمراء (فلسطين)، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء، أو من المنطقتين (أ) و(ب) أو واردة إليها. ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بطريق مباشر أو غير مباشر لمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ المذكورة.

* المادة السادسة: لا تمتد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً، ولا إلى المنطقة (ب) إلى ما بعد سامراء شمالاً، إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات، ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

* المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيد لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة الحمراء مصاعب فنية أو نفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعزراً، فإن الحكومة الفرنسية تسمح بمروره في طريق بربرورة- أم قيس- ملقا- إيدار- غسطا- مغاير إلى أن يصل إلى المنطقة (ب).

* المادة الثامنة: تبقى تعريفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء في المنطقتين (أ) و(ب)، فلا تضاف أية علاوة على الرسوم، ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين، إلا

أن يكون باتفاق بين الحكومتين. ولا تنشأ جمارك داخلية بين أي منطقة وأخرى في المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم جمركية على البضائع المرسله يدفع في الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسله إليها البضائع.

* المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضة في أي وقت للتنازل عن حقوقها، ولا تعطي ما لها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى سوى للدولة أو لحلف الدول العربية، بدون أن توافق على ذلك مقدماً حكومة جلالة الملك التي تتعهد بمثل ذلك للحكومة الفرنسية في المنطقة الحمراء.

* المادة العاشرة: تتفق الحكومتان الإنكليزية والفرنسية، بصفتها حاميتين للدولة العربية، على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية على ساحل البحر المتوسط الشرقي، على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

* المادة الحادية عشرة: تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

* المادة الثانية عشرة: من المتفق عليه ما عدا ذكره أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

٢- وعد بلفور:

في نفس الفترة، أصدر وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، وعداً يعرف باسم وعد بلفور عام ١٩١٧، والذي أعلن دعم بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الوعد ساهم في تشديد التوترات بين الفلسطينيين واليهود وكان له تأثير كبير على النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الحالي.

يعدّ وعد بلفور ، الذي التزمت فيه بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، من دون أدنى شك أحد أكثر الوثائق السياسية تأثيراً في القرن الماضي، فإدراج هذا الوعد ضمن صك انتداب بريطانيا من عصبة الأمم على فلسطين، يعني بشكل أو بآخر أنّ القانون الدولي يضمّنه، وبالتالي أصبح وعد بلفور المبدأ التوجيهي للحكم البريطاني للبلاد خلال السنوات الثلاثين التالية، ليتمّ تنفيذه النهائي مع قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨، ما غير وجه الشرق الأوسط وتاريخه.

كان الوعد على شكل رسالة قصيرة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ موجهة من وزير الخارجية البريطاني اللورد آرثر جيمس بلفور إلى رئيس

الجالية اليهودية في بريطانيا اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد ، بعد موافقة مجلس الوزراء البريطاني على الوعد، الذي أتى نصّه على النحو التالي:

"إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنّه لن يُؤتى بأيّ عمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

كان وعد بلفور ثمرة جهود مناصري الصهيونية داخل الحكومة البريطانية (بمن فيهم بلفور، ورئيس الوزراء ديفيد لويد جورج ، وعضو مجلس اللوردات هربرت صموئيل) وخارجها. وقد لعب حاييم وايزمن ، رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني منذ شباط/ فبراير ١٩١٧ والمتحدث الصهيوني الحيوي والمقنع جداً، دوراً بالغ الأهمية في تلك الجهود، إذ كان على علاقة وثيقة وطويلة الأمد مع كلّ من بلفور ولويد جورج وونستون تشرنتشل والشخصيات النافذة الأخرى من النخبة السياسية.

من منظور استراتيجي، أمل المسؤولون البريطانيون أن يؤدي "النظر بعين العطف" إلى مسألة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين إلى كسبهم تأييد يهود الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا جهودهم الحربية، كما هدفوا أيضاً إلى ترسيخ مطالبتهم بفلسطين بعد الحرب، التي تدعم سيطرتهم على مصر وقناة السويس .

تمّ إعداد الوعد وصياغته في خضمّ الحرب العالمية الأولى، عندما كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تفكران في الاستيلاء على المقاطعات العربية التابعة لـ الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب، متوقّعتين انتصار الحلفاء على قوات المحور بقيادة ألمانيا. وكان سبق لهاتين القوتين الغربيتين أن تفاوضتا بموافقة الإمبراطورية العثمانية ، على توزيع المقاطعات العربية بين مجالي النفوذ الفرنسي والبريطاني، ليكون كلّ من لبنان وسوريا تحت السيطرة الفرنسية وكلّ من العراق و شرق الأردن وجزء من فلسطين (منطقة حيفا - عكا ، والمنطقة الممتدة من غزة إلى البحر الميت بما فيها النقب) تحت السيطرة البريطانية. أما باقي فلسطين، فيكون تحت إدارة دولية. ووقّع البلدان على المعاهدة السرية (المعروفة باسم اتفاقية سايكس- بيكو) في شهر أيار/ مايو ١٩١٦، ولكن لم يتمّ الإعلان عنها على الملأ إلا في تشرين الثاني ١٩١٧ بعد الثورة البلشفية . غير أنه في الفترة ذاتها، كان المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون ، قد وعد سراً الشريف حسين ، شريف مكة ، بأن بريطانيا ستدعم الاستقلال العربي بعد الحرب، وبناءً على هذه الضمانات أطلقت قوة عسكرية

عربية تحت قيادة الأمير فيصل ابن الشريف حسين، ثورةً ضدّ العثمانيين في حزيران/ يونيو ١٩١٦.

تتناقض وعد بلفور بشكل مباشر مع وعود بريطانيا للعرب، فبعد وقت قصير من صدوره دخلت القوات البريطانية فلسطين واستولت على القدس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، ثم لتكتمل احتلال البلد مع حلول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨. وتمّ فرض حكومة عسكرية في فلسطين، الأمر الذي سمح ببدء تكريس دعائم الوطن القومي اليهودي على الأرض وفق وعد بلفور حتى قبل انتداب بريطانيا على فلسطين رسمياً: ففي تموز/ يوليو ١٩٢٠، أصبح صهيوني معروف هو السير هربرت صموئيل، أوّل مندوب سامٍ في فلسطين، وفي آب/ أغسطس وافقت الإدارة المدنية الجديدة على أوّل مرسوم هجرة يهودية، فشرّعت بذلك أبواب فلسطين أمام الهجرات اللاحقة.

في هذه الأثناء، أسس مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ عصبة الأمم، وأدخل إلى القانون الدولي مفهوم "الوصاية" المعروف باسم نظام الانتداب. وتوضح المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، أنّ أراضي الدول المهزومة ستخضع "لوصاية الدول المتقدمة" بالنيابة عن العصبة إلى حين تتمكّن من حكم نفسها بنفسها. وعلى وجه التحديد، اعترفت المادة ٢٢ بأنّ المقاطعات العربية التي كانت تابعة للسلطة العثمانية هي "دول مستقلة" خاضعة للمساعدة الإدارية لقوة منتدبة. وعلى رغم أنّ ميثاق عصبة الأمم نصّ على أنّه يجب أن تكون لرغبات المجتمعات "المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة"، تمّ منح الانتداب على فلسطين (كما شرق الأردن والعراق) إلى بريطانيا في مؤتمر سان ريمو في نيسان/ أبريل ١٩٢٠.

اشتمل صكّ الانتداب على فلسطين، الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢، على ديباجة و٢٨ مادة:

أكدت الديباجة التزام بريطانيا المشروع الصهيوني بالعبارات عينها المبينة في وعد بلفور، وبررت ذلك بحجة لم ترد في وعد وزير الخارجية البريطاني وهي اعترافها "بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين". أما بخصوص الإشارة إلى غالبية سكان فلسطين (حوالي ٩٠ في المئة وفقاً للتعداد البريطاني سنة ١٩٢٢، وكانت من العرب المسلمين والمسيحيين)، فقد كررت الديباجة عبارة "الطوائف غير اليهودية في فلسطين"، ومبدأ عدم الانتقال من "الحقوق المدنية والدينية" لهذه الطوائف، وأغفلت هي أيضاً ذكر حقوق العرب السياسية أو الوطنية.

مقابل تقييد الحقوق العربية والإشارة إليها باقتضاب في الديباجة، كانت مواد صكّ الانتداب محشوة بالنصوص التي تفصل مسؤوليات بريطانيا المختلفة

لرعاية المشروع الصهيوني في فلسطين: فالمادة الثانية جعلت بريطانيا مسؤولة "عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي"، والمادة الرابعة اعترفت بـ المنظمة الصهيونية (تحت اسم الوكالة اليهودية) باعتبارها الجهة المسؤولة عن "إسداء المشورة والتعاون مع بريطانيا" بشأن المسائل كافة التي "قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين"، في حين لم يتم الاعتراف بهيئة مماثلة للغالبية العربية. أما المادة السادسة، فضمنت التزام بريطانيا "تسهيل هجرة اليهود وتشجيع استيطانهم الوثيق على الأرض، بما فيها الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية". وشددت المادة السابعة على أن يتضمن قانون الجنسية الجديد "نصوصاً تسهّل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود"، ومنحت المادة ٢٢ اللغة العبرية مكانةً معادلة للغة العربية كلغة رسمية في فلسطين...

دخل الانتداب على فلسطين حيز التنفيذ رسمياً في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣، وأبدى السكان العرب منذ البداية معارضتهم لسياسة بلفور بطرق عديدة، بما في ذلك التظاهرات والاشتباكات العنيفة في نيسان ١٩٢٠ وأيار ١٩٢١. وقد هيمنت معارضة وعد بلفور على جداول أعمال اجتماعات المؤتمر العربي الفلسطيني (الذي عقد في كانون الثاني/يناير وفي شباط ١٩١٩، وفي أيار ١٩٢٠، وفي كانون الأول ١٩٢٠، وفي حزيران ١٩٢١، وفي آب ١٩٢٢، وفي حزيران ١٩٢٣ وحزيران ١٩٢٨) والوفود التي أرسلها إلى لندن (من آب ١٩٢١ إلى تموز ١٩٢٢، وتموز ١٩٢٣، ونيسان ١٩٣٠). وكانت المعارضة الفلسطينية المستمرة الدافع وراء الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات ونستون تشرشل سنة ١٩٢٢، الذي سعى فيه إلى توضيح أن نية بريطانيا كانت إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وليس تحويل مجمل فلسطين إلى وطن لليهود، لكنّ هذا التوضيح لم ينفذ بشيء في تهذئة الأغلبية العربية من سكان البلاد، فقد ووجهت لجان التحقيق المتعاقبة (لجنة كينغ - كرين الأميركية سنة ١٩١٩، لجنة بالين للتحقيق البريطانية سنة ١٩٢٠، لجنة هايكرافت سنة ١٩٢١ واللجان البريطانية المتعاقبة كافة حتى نهاية الانتداب) بمعارضة عربية هائلة لسياسة بلفور وتبعاتها.

وفي إطار الرد على التحركات العربية، شلّت الحكومة البريطانية جميع جهود السكان العرب الفلسطينيين الهادفة إلى تحقيق الاستقلال، حيث كانت في الواقع تعتبر أيّ تحرك للحصول على أي تمثيل داخل الإدارة - ولو كان نسبياً - أو امتيازات ربما تعكس شيئاً من إرادة الأغلبية، تنصلاً من التزامها بمشروع بناء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وبقي التوتر الناتج عن التلكؤ البريطاني في المساعدة على "تقرير المصير" الذي وعدت به عصبة الأمم، والتفضيل الذي يبديه الانتداب للتطلعات القومية الخاصة بأقلية غربية إلى حد كبير، مصدراً دائماً للصراع وعدم الرضا طوال فترة الانتداب، تماماً كما التحول الذي أحدثه تدفق المهاجرين اليهود وتطوير المؤسسات الصهيونية. وبينما تلقت المناطق الأخرى الخاضعة للانتداب البريطاني استقلالاً اسمياً (العراق في سنة ١٩٣٢ والأردن في سنة ١٩٤٦)، وضع الانتداب في فلسطين بنى أتاحت للحركة الصهيونية الهيمنة على السكان الأصليين، ما جعلهم في عام ١٩٤٨ يدوقون التشرد والطرده بدلاً من الاستقلال.

إذا كان للعرب واليهود أن يتفقوا يوماً على شيء، فعلى الأهمية الحاسمة لوعدهم بالنسبة إلى كليهما، ففي حين يستعيد العرب في جميع أنحاء فلسطين منذ سنة ١٩١٨، يوم ٢ تشرين الثاني (يوم "وعد بلفور") كيوم حداد، ويسيرون فيه التظاهرات وينظمون الإضرابات العامة ويفجرون الثورات (وضع القمع البريطاني لثورة ١٩٣٦ حداً لها)، يعتبر المجتمع اليهودي في فلسطين هذا اليوم عيداً وطنياً، ويحتفلون به منذ سنة ١٩١٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

٣- السيطرة على المصادر الطبيعية:

تمتلك الشرق الأوسط موارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز، وشهدت الإمبراطورية البريطانية اهتماماً كبيراً بالسيطرة على هذه الموارد. تمت توسيع استخدام النفط في الصناعة والنقل، وأدى ذلك إلى تطوير البنية التحتية في بعض المناطق.

السيطرة على المصادر الطبيعية كانت واحدة من الأهداف الرئيسية للإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط. وتمثل المصادر الطبيعية الرئيسية في هذه المنطقة النفط والغاز الطبيعي، وكانت هذه الموارد ذات أهمية استراتيجية هائلة خلال العصور الحديثة. إليك بعض النقاط المهمة حول السيطرة على المصادر الطبيعية في الشرق الأوسط:

أ- اكتشاف النفط: تم اكتشاف النفط في مناطق مثل العراق وإيران والخليج الفارسي في أوائل القرن العشرين. وبمجرد اكتشافه، أدركت الإمبراطورية البريطانية أهمية هذا المورد الطبيعي الهائل.

ب- تطوير البنية التحتية: بدأت الإمبراطورية البريطانية في تطوير البنية التحتية لاستخراج ونقل النفط بكفاءة. تم بناء أنابيب نفطية وموانئ ومصافي نفطية لضمان استغلال هذه الموارد بأقصى قدر ممكن.

ج- السيطرة على المناطق النفطية: حرصت الإمبراطورية البريطانية على السيطرة على المناطق التي تحتوي على مصادر نفطية مهمة. على سبيل

المثال، استخدمت القوة العسكرية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي والبصرة في العراق.

د- التأثير على الاقتصاد والسياسة: سهمت السيطرة على المصادر النفطية في تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للإمبراطورية البريطانية. كما أثرت بشكل كبير على السياسات الداخلية والخارجية للإمبراطورية.

و- تأثيرات ما بعد الاستعمار: بعد استعمار الشرق الأوسط، ترك الإمبراطورية البريطانية تأثيرات مستدامة على هذه المنطقة، حيث استمرت في مراقبة ومراقبة المصادر النفطية والغازية لفترة طويلة بعد اندلاع عمليات استقلال الدول المستعمرة.

في الختام، كانت السيطرة على المصادر الطبيعية مكتملة للهيمنة الاستعمارية في الشرق الأوسط، وقد أثرت بشكل كبير على تطور المنطقة والعلاقات الدولية في العالم.

٤- التأثير الثقافي:

أثرت وجود الإمبراطورية البريطانية على الثقافة والتعليم في المنطقة. شهدت بعض الدول تأثيراً بريطانياً في اللغة والتعليم العالي والقانون.

تأثرت الثقافة والتعليم في المناطق التي استعمرتها الإمبراطورية البريطانية بشكل كبير، وكان لها تأثير عميق على اللغة والتعليم العالي والقانون. إليك بعض التفاصيل حول هذا التأثير:

أ- اللغة: تركت اللغة الإنجليزية أثراً دائماً في المناطق التي سيطرت عليها الإمبراطورية البريطانية. أصبحت اللغة الإنجليزية لغة الإدارة والتعليم والأعمال في هذه المناطق. تم استخدام اللغة الإنجليزية في الوثائق الرسمية وفي المؤسسات الحكومية والتجارة.

ب- التعليم العالي: أسهمت الإمبراطورية البريطانية في تطوير نظام التعليم العالي في المناطق التي سيطرت عليها. أسست جامعات ومدارس عالية مثل جامعة القاهرة في مصر وجامعة بومباي في الهند. تم تقديم البرامج الأكاديمية باللغة الإنجليزية وتبني نمط التعليم البريطاني.

ج- القانون: أثرت القوانين والأنظمة القانونية البريطانية على العديد من النظم القانونية في المناطق المستعمرة. تم تطبيق نظام القانون المدني والقانون الجنائي البريطاني في العديد من الدول. كما أسست محاكم ومؤسسات قانونية تتبع الأسس القانونية البريطانية.

د- الأدب والفنون: تأثرت الأدب والفنون في المناطق المستعمرة بالأعمال البريطانية. نقل الكتاب والفنانون تأثيراتهم الثقافية إلى هذه المناطق، مما أدى إلى ظهور مزيج من الثقافات في الأعمال الأدبية والفنية.

و- التأثير الاجتماعي: غالباً ما أثرت القيم والتقاليد الاجتماعية البريطانية على المجتمعات المستعمرة. تغيرت بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بمرور الوقت نتيجة التأثير البريطاني.

في الختام، يمكن القول إن وجود الإمبراطورية البريطانية في المناطق التي استعمرتها له تأثير دائم على اللغة والثقافة والتعليم والقانون والأدب والفنون في تلك المناطق. تشكل هذه التأثيرات جزءاً هاماً من التاريخ الثقافي والتعليمي للمناطق المستعمرة، ولها تأثير مستمر حتى اليوم.

٥- الصراعات الإقليمية:

تسبب وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط في زيادة التوترات الإقليمية والصراعات. مثلاً، شهدت المناطق المحيطة بالخليج الفارسي تصاعداً للصراعات بين القوى الإقليمية والإمبراطورية البريطانية بسبب النفط والمصالح الاستراتيجية.

وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط له دور كبير في زيادة التوترات الإقليمية والصراعات.

إليك بعض النقاط التي تساهم في فهم هذه الصراعات:

أ- النفط: كان النفط من المصادر الحيوية للاقتصاد العالمي، وازدادت أهميته بشكل كبير خلال القرن العشرين. وجدت الإمبراطورية البريطانية كميات كبيرة من النفط في المناطق المستعمرة، وهذا أثر في توجهاتها الاقتصادية والسياسية.

ب- الصراعات الإقليمية: زاد وجود الإمبراطورية البريطانية في المنطقة من حدة الصراعات بين القوى الإقليمية. منطقة الخليج الفارسي كانت مركزاً للصراعات نظراً لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية. شهدت المنطقة تنازعات بين دول الخليج واحتلال الإمبراطورية البريطانية لبعض المناطق.

ت- التأثير الثقافي والديني: شهدت المناطق المستعمرة تأثيراً ثقافياً ودينيًا نتيجة وجود الإمبراطورية البريطانية. تعايشت ثقافات وديانات متعددة في هذه المناطق، وهذا قد أدى في بعض الأحيان إلى التوترات الدينية والثقافية.

ث- الصراعات الوطنية: أثر وجود الإمبراطورية البريطانية في المناطق المستعمرة على الصراعات الوطنية والحركات الاستقلالية. سعت العديد من الشعوب إلى تحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار البريطاني.

ج- التأثير السياسي: أثر وجود الإمبراطورية البريطانية في تشكيل السياسات والحكومات المحلية في المناطق المستعمرة. كان للإمبراطورية البريطانية دور كبير في تقديم الدعم لبعض الحكومات وتحديد السياسات الخارجية.

د- التعليم: نجد أن الإمبراطورية البريطانية قامت بتطوير نظام التعليم في المناطق المستعمرة، وقد تأثرت الثقافة والتعليم في هذه المناطق بالنمط البريطاني. تم إنشاء مدارس وجامعات بريطانية في المناطق المستعمرة، مما أدى إلى انتشار اللغة الإنجليزية والمفاهيم الثقافية البريطانية.

هـ- الإصلاحات السياسية: بعد التفكير في مستقبل المناطق المستعمرة، قامت الإمبراطورية البريطانية بتنفيذ إصلاحات سياسية في بعض المناطق بهدف تعزيز الحكم المحلي وإشراك الشعوب المحلية في الشؤون السياسية. هذا أثر إيجاباً على الهويات الوطنية والمؤسسات الحكومية في بعض الدول.

و- التأثير على الاقتصاد: سعت الإمبراطورية البريطانية إلى تطوير البنية التحتية وتحسين وسائل النقل والاتصال في المناطق المستعمرة، وهو ما ساهم في تحسين الاقتصاد وتشجيع التجارة وتوسع الصناعة.

ن- تغييرات اجتماعية: شهدت المناطق المستعمرة تغييرات اجتماعية نتيجة للتأثير البريطاني، مثل تغييرات في البنية الاجتماعية والقيم الثقافية والعادات.

ي- المؤثرات الثقافية والأدبية: ترك وجود الإمبراطورية البريطانية أثراً في المؤثرات الثقافية والأدبية في المناطق المستعمرة. ظهرت أعمال أدبية وفنية تعبر عن التأثير الثقافي والاجتماعي للإمبراطورية.

بالفعل، وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط كان له تأثير عميق ومستدام على هذه المنطقة، وهذا التأثير لا يزال يلعب دوراً هاماً في تشكيل السياسة والاقتصاد والثقافة في الشرق الأوسط حتى يومنا هذا. **يمكن تلخيص هذه التأثيرات على النحو التالي:**

١- التأثير السياسي: ساهم وجود الإمبراطورية البريطانية في ترسيخ بعض الهياكل السياسية والحكومية في المناطق المستعمرة. على سبيل المثال، أثرت إدارة الإمبراطورية البريطانية على طريقة إدارة بعض الدول والمؤسسات الحكومية.

٢- التأثير الاقتصادي: شكلت الإمبراطورية البريطانية الاقتصاد في المناطق المستعمرة من خلال تطوير البنية التحتية وتشجيع التجارة واستغلال الموارد الطبيعية. تأثر الاقتصاد في تلك المناطق بشكل كبير من جراء هذا التوجه الاقتصادي.

٣- التأثير الثقافي: قدمت الإمبراطورية البريطانية أفكاراً وثقافة جديدة إلى المناطق المستعمرة، وساهمت في نقل اللغة الإنجليزية والقيم البريطانية. هذا التأثير الثقافي لا يزال واضحاً في الثقافة والتعليم والعادات في بعض الدول.

٤- التأثير السياسي المستدام: ترك وجود الإمبراطورية البريطانية أثراً سياسياً طويلاً الأمد على المنطقة، بما في ذلك الصراعات الإقليمية والانقسامات السياسية التي لا تزال تؤثر على الوضع الحالي.

٥- التأثير على الهويات الوطنية: أثر وجود الإمبراطورية البريطانية على تشكيل هويات ووعي وطني للشعوب المحلية في المناطق المستعمرة، ولعبت دوراً في تشكيل حركات الاستقلال والنضال من أجل الحرية.

بهذا يمكن القول إن الإمبراطورية البريطانية ليست مجرد حقبة في التاريخ، بل هي جزء مهم من تشكيل التاريخ والواقع في الشرق الأوسط والعالم.

بالمجمل، أثر وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط على الصراعات الإقليمية والثقافة والاقتصاد والسياسة. تشكل هذه الصراعات والتوترات جزءاً من تاريخ المنطقة ولا تزال لها تأثيرات مستمرة حتى اليوم.

في الختام، يمكن القول إن وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط كان ظاهرة متعددة الأبعاد تركت تأثيرات متعددة على المنطقة. تشكل هذه التأثيرات جزءاً من التاريخ الثقافي والاقتصادي والسياسي للشرق الأوسط، ولا تزال تؤثر على التطورات الحالية في المنطقة.

يمكننا القول إن وجود الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط له أثر لا يمكن إنكاره على مستوى متعدد الأبعاد. هذه التأثيرات ليست مجرد تفاصيل في كتب التاريخ بل هي جزء لا يتجزأ من هوية وثقافة واقتصاد المنطقة. ول سوء الحظ، لا تزال بعض هذه التأثيرات تثير تحديات وصراعات حتى يومنا هذا.

إن دراسة تأثير الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط تساهم في فهم التوترات والتحديات التي تواجه هذه المنطقة في القرن الواحد والعشرين. ومن خلال دراستها، نستطيع أن نستلهم الدروس ونعمل على بناء عالم أكثر استقراراً وتعاوناً في هذه المنطقة المهمة من العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن تأثير الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط لم يكن ثابتاً عبر الزمن، بل تغيرت طبيعته واتجاهاته مع تطور الأحداث والتغيرات العالمية. على سبيل المثال، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نهاية الاستعمار البريطاني ونشوء دول وطنية جديدة في المنطقة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الوقت الحاضر، يعكس الشرق الأوسط تواجداً دولياً واضحاً مع تأثير العديد من اللاعبين العالميين، وهذا يمكن فهمه جزئياً من خلال تاريخ الإمبراطورية البريطانية وتأثيرها السابق. يعتبر تفهم هذه الحقبة التاريخية أمراً ضرورياً لفهم التحديات والفرص التي تواجه المنطقة في العصر الحديث، وكيف يمكن تطوير استراتيجيات للتعامل معها بشكل فعال.

٦- الانتقال إلى الاستقلال:

بدأت الدول في المنطقة في النضال من أجل استعادة استقلالها والتخلص من الاستعمار البريطاني. شهدت دولاً مثل مصر والعراق والأردن استعادة استقلالها بشكل تدريجي بعد الحرب العالمية الثانية.

بدأ العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط في النضال من أجل استعادة استقلالها والتخلص من الاستعمار البريطاني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كان هذا الانتقال إلى الاستقلال عملية تاريخية معقدة ومتعددة الأوجه، حيث شملت مجموعة متنوعة من الأحداث والتحديات. سنتناول هنا بعض الأمثلة على الدول التي شهدت هذا الانتقال إلى الاستقلال:

أ- مصر:

بدأت مصر مسار استعادة استقلالها من الاستعمار البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٥٢، نشبت ثورة في مصر أطاحت بالملك فاروق الأول وأسست جمهورية مصر الجديدة. هذه الثورة أدت إلى نهاية الحكم الملكي وانسحاب القوات البريطانية من البلاد. ومن ثم، بدأت مصر في تحقيق استقلالها الفعلي وتطوير سياستها الوطنية والاقتصادية.

ب- العراق:

شهد العراق أيضاً عملية استعادة استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية. في عام ١٩٣٢، أصبح العراق دولة مستقلة تحت حكم الملك فيصل الثاني بن غازي. ومع ذلك، استمر التدخل البريطاني في شؤون العراق حتى عقد ١٩٥٨ عندما شهدت ثورة عسكرية أطاحت بالملك وأسس الجمهورية. تم انتخاب عبد الكريم قاسم رئيساً للعراق، وهذا أسهم في تحقيق الاستقلال الكامل عن الاستعمار البريطاني.

ج- الأردن:

فيما يتعلق بالأردن، فقد استمر التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية حتى أواخر الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، تم تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الأول. حقق الأردن استقلاله بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأصبحت دولة مستقلة.

هذه الأمثلة تظهر تنوع السياقات والظروف التي أدت إلى استعادة الدول في المنطقة لاستقلالها بعد عقود من الاستعمار البريطاني. تعكس هذه العمليات الانتقالية تحولات هامة في التاريخ السياسي والاجتماعي لتلك الدول، وقد كانت بداية لفترات جديدة من التطور والتحول في المنطقة.

بالإضافة إلى هذه الأمثلة، شهدت عدة دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط عمليات استعادة استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه العمليات تتضمن تداولاً سياسياً وصراعات داخلية مع الاستعمار البريطاني. تمثل هذه العمليات خطوات هامة نحو تحقيق السيادة وبناء دول قائمة بذاتها في منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من استعادة استقلال هذه الدول، إلا أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت تحديات وصراعات إقليمية أخرى. حيث شهد الشرق الأوسط توترات جيوسياسية ناتجة عن التأثيرات الجارية للاستعمار وتنافس القوى العالمية، بما في ذلك الحروب الإسرائيلية العربية والصراع العربي الإسرائيلي.

في الختام، يمكن القول إن عمليات استعادة الاستقلال في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية كانت لها تأثير عميق على شكل الدول الحديثة في المنطقة وعلى العلاقات الإقليمية والدولية. تمثل هذه الفترة فصلاً هامة في تاريخ المنطقة وشكلت جزءاً أساسياً من مسارها نحو تحقيق الاستقلال وتطوير الهويات الوطنية والسياسات الوطنية.

تتعامل هذه الدول الآن مع تحديات معقدة ومتنوعة، بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ومكافحة التطرف والصراعات الإقليمية. تظل العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتغيرة باستمرار، حيث تتأثر بالتحولات الجيوسياسية العالمية والتوترات الإقليمية.

من الجدير بالذكر أن موروث الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق الأوسط يمكن رؤيته أيضاً في الثقافة والتعليم واللغة والقانون في الدول المعنية. ترك الاستعمار البريطاني بصمته في العديد من جوانب الحياة اليومية في تلك الدول.

يُظهر تطور الإمبراطورية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط وعمليات استعادة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية الأهمية الكبيرة للتفكير في السياق التاريخي والسياسي لهذه المنطقة وفهم التحديات والفرص التي تواجهها في الوقت الحاضر.

٧- تشكيل الحدود الوطنية:

قامت الإمبراطورية البريطانية بتحديد الحدود الوطنية في المنطقة بشكل اصطناعي في بعض الأحيان، مما أدى إلى الصراعات الحدودية والتوترات بين الدول في وقت لاحق.

تشكل تحديد الحدود الوطنية في منطقة الشرق الأوسط واحدة من العوامل المؤثرة بشكل كبير في التاريخ والسياسة في هذه المنطقة. بناءً على مصالحها واحتياجاتها الاستعمارية، قامت الإمبراطورية البريطانية برسم خطوط الحدود في بعض الأماكن بشكل اصطناعي دون مراعاة العوامل الثقافية والإثنية والدينية للسكان المحليين. هذا العمل الاستعماري أدى إلى إنشاء دول وحدود جديدة تمثل مصالح الاستعمار البريطاني.

من أمثلة ذلك، اتفاقية سايكس بيكو التي تم توقيعها في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي قسمت المنطقة إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية وروسية، دون مراعاة الهويات القومية والثقافية للسكان المحليين. هذا أثر بشكل كبير على تشكيل الدول الوطنية في المنطقة وأثار توترات وصراعات.

على سبيل المثال، في فلسطين والعراق وسوريا وتركيا وإيران، أدت تلك الحدود الاصطناعية إلى صراعات وتوترات دائمة بين الشعوب والأعراق المختلفة ومنها ضياع القضية الكردية بين ترسيم الحدود الاصطناعية. وفي بعض الأحيان، تم ترسيم الحدود دون مراعاة للقبائل والمجتمعات القائمة على العرق والديانة، مما أدى إلى صراعات دموية في بعض الأماكن.

لذلك، يمكن القول إن تحديد الحدود الوطنية من قبل الإمبراطورية البريطانية أثر بشكل كبير على الحاضر والمستقبل في منطقة الشرق الأوسط، حيث تواصل الدول تحديد هويتها وسياستها الخارجية بناءً على تلك الحدود والتحديات المرتبطة بها.

بالنظر إلى التأثيرات السلبية لتحديد الحدود الوطنية بشكل اصطناعي من قبل الإمبراطورية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، فإن هذه التوترات الحدودية والصراعات الناجمة عن ذلك لا تزال تلعب دوراً هاماً في السياسة الإقليمية والدولية حتى اليوم. **تظهر التحديات المستمرة في الشرق الأوسط بوضوح في عدة مجالات:**

١- الصراعات القومية والدينية: نتيجة لتحديد الحدود بشكل اصطناعي، تعاني العديد من الدول في المنطقة من صراعات قومية ودينية. على سبيل المثال، يمكن رؤية النزاعات في العراق بين العرب والكورد والشيعية والسنة، وفي فلسطين بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٢- التوترات الإقليمية: تسبب تحديد الحدود بشكل اصطناعي في توترات إقليمية بين الدول. مثل التوترات بين إيران والعراق والسعودية وبين تركيا وسوريا والعراق بشأن حقوق المياه والموارد الحدودية.

٣- النزاعات الإنسانية: يؤدي الصراع على الحدود والمناطق المتنازع عليها إلى تشريد ونزوح المدنيين وتفاقم الأزمات الإنسانية في المنطقة.

٤- تداخل الصراعات: تكون الصراعات في الشرق الأوسط متشابكة ومتراصة، مما يجعل من الصعب حل أي نزاع دون تأثيره على الصراعات الأخرى في المنطقة.

٥- تأثير العلاقات الدولية: تشكل تلك الصراعات تحدياً كبيراً للعلاقات الدولية، حيث يتداخل الصراع الإقليمي مع مصالح الدول الكبرى في المنطقة، مما يجعلها أحد أماكن التوتر العالمي.

في الختام، يمكن القول إن تحديد الحدود الوطنية بشكل اصطناعي من قبل الإمبراطورية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط كان له تأثيرات عميقة على السياسة والأمن والاستقرار في المنطقة. تظل هذه التحديات مستمرة وتشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي في العمل على تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

تظل تلك التحديات والصراعات الحدودية تذكيراً بأهمية وضرة التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بحكمة وتفهم عميق للتاريخ والثقافة والسياسة في المنطقة. يجب على المجتمع الدولي العمل مع الدول في الشرق الأوسط لتعزيز حلول سلمية للنزاعات ودعم عمليات التنمية والاستقرار. كما يجب أن يكون التركيز على تعزيز الحوار الثقافي والديني للمساهمة في تخفيف التوترات وتعزيز التعايش السلمي في المنطقة.

إن فهم تأثير الإمبراطورية البريطانية على الشرق الأوسط يمكن أن يساعدنا في فهم العلاقات الدولية الحالية والتحديات التي تواجهها المنطقة. تظل ذاكرة التأثير البريطاني والصراعات الإقليمية والمشكلات الحدودية جزءاً من الهوية الثقافية والسياسية لهذه الدول، وتلك القضايا تستمر في التأثير على السياسة والتطور الاقتصادي والاجتماعي. إن استدراك التاريخ والتفكير بعمق في التأثيرات السابقة للإمبراطورية البريطانية يمكن أن يسهم في تشكيل مستقبل أفضل للمنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي.

٨- التراث الثقافي:

ترك الاستعمار البريطاني أثراً ثقافياً في المنطقة، سواء في مجالات اللغة أو الأدب أو القانون. واجهت الدول الشرق أوسطية تحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية وتواجه توترات بين الثقافة الغربية والثقافة الشرقية.

تأثرت المنطقة الشرق أوسطية بشكل كبير بالتراث الثقافي البريطاني نتيجة الاستعمار، وهذا التأثير لا يزال واضحاً حتى اليوم. من بين أبرز التأثيرات الثقافية للإمبراطورية البريطانية في المنطقة هو اللغة الإنجليزية، التي أصبحت لغة رسمية ومهمة في معظم الدول الشرق أوسطية. تم تبني النظام القانوني البريطاني والعديد من القوانين والمؤسسات الحكومية على نموذج بريطاني، وهذا يعكس التأثير القوي للإمبراطورية البريطانية في مجال القانون والتشريع.

علاوة على ذلك، تركت الأدب والثقافة البريطانية بصمتها في المنطقة من خلال الأعمال الأدبية والفنون والموسيقى التي تأثرت بالأساليب والتقنيات الغربية. واجهت الدول الشرق أوسطية تحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية في مواجهة هذا التأثير الغربي، وشهدت توترات بين الثقافة الغربية والثقافة الشرقية.

مع مرور الوقت، بدأت تلك الدول في تطوير ثقافة تجمع بين العناصر الثقافية الشرقية والغربية، وهذا يعكس التنوع والغنى الثقافي الذي تمتلكه المنطقة الشرق أوسطية. يعكس التراث الثقافي المختلف في المنطقة تفرداً وقدرتها على التأقلم والتطور عبر العصور، وهو يمثل مصدراً هاماً للفهم والتواصل بين الثقافات المختلفة في العالم.

علاوة على التأثير اللغوي والقانوني والثقافي، كان للإمبراطورية البريطانية أيضاً تأثيراً على التعليم في المنطقة الشرق أوسطية. قامت الإمبراطورية بتقديم نظام تعليمي مستوحى من النمط البريطاني، مما أسهم في تأسيس المدارس والجامعات في العديد من الدول في المنطقة. توجه الشباب إلى الدراسة في جامعات بريطانية أصبح شائعاً، مما أسهم في نقل الثقافة والمعرفة من بريطانيا إلى الشرق الأوسط.

بالإضافة، بدأت الدول الشرق أوسطية في تطوير نظمها التعليمية الخاصة واستقلاليته في هذا المجال. ومع ذلك، لا يمكن نكران دور التعليم والثقافة البريطانية في تكوين التعليم والبحث العلمي في المنطقة، ولهذا السبب لا تزال بعض الجامعات والمدارس في الشرق الأوسط تستند إلى الأسس التعليمية البريطانية.

بالاعتماد على هذا التاريخ الثقافي والتعليمي المشترك مع الإمبراطورية البريطانية، يمكن للمنطقة الشرق أوسطية أن تستمر في بناء جسور الفهم والتعاون مع العالم الغربي وتحقيق تطور مستدام في مختلف المجالات الثقافية والتعليمية.

بالإضافة إلى هذه العوامل، لعبت الإمبراطورية البريطانية دوراً مهماً في تشجيع التنمية الاقتصادية في بعض المناطق، لكنها أيضاً شجبت بسبب السيطرة الاستعمارية والتقسيم الاصطناعي للمنطقة، وهو ما يظهر تأثيره حتى اليوم في الأحداث الجارية في الشرق الأوسط.

لا يمكن إنكار دور الإمبراطورية البريطانية الكبير في تشكيل تاريخ وسياسة الشرق الأوسط. تأثرت المنطقة بشكل دائم بالأحداث والقرارات التي اتخذتها الإمبراطورية البريطانية، وأثر ذلك على التوترات والتحويلات التي نشهدها في العصور الحديثة.

في الختام، تاريخ الإمبراطورية البريطانية هو جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم الحديث. شكلت هذه الإمبراطورية توجهات السياسة الدولية والتجارة العالمية وأثرت بشكل كبير على تشكيل الهويات الوطنية والسياسات الثقافية في المناطق التي سيطرت عليها. تركت بصمة عميقة على التاريخ والعلاقات الدولية، وتعكس تطور التاريخ الإنساني وتأثير الإمبراطوريات على مسار العالم.

ويظل تأثير الإمبراطورية البريطانية على العالم حتى يومنا هذا واضحاً وقائماً. إن نغمة اللغة الإنجليزية كلغة عالمية ونظام العدالة والحكومة والتعليم البريطانيين يعكسان تأثيراً كبيراً للإمبراطورية على الهوية الثقافية والسياسية في العديد من الدول. وفهم تلك الفترة التاريخية يمكن أن يساعد في فهم القضايا والتحديات الحالية في العالم، وفي بناء عالم متعدد الثقافات والتعاون الدولي. تاريخ الإمبراطورية البريطانية يذكرنا دائماً بأهمية التواصل الثقافي والتعاون العالمي في خلق مستقبل أفضل للبشرية.

في النهاية، يجب أن نتعلم من التاريخ ونستفيد من دروس الماضي لتشكيل مستقبل أفضل. يجب علينا أن نعترف بالإرث الثقافي والتاريخي للإمبراطورية البريطانية، وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نسعى لتجاوز التحديات والمشكلات التي خلفتها ونعمل على تعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب. إن مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر والنزاعات الدولية تتطلب جهوداً مشتركة من جميع الدول والثقافات. وبهذا الروح، يمكننا البناء على التجارب السابقة والسعي لبناء عالم يسود فيه السلام والعدالة والتعاون.

٢- الإمبراطورية الفرنسية:

قامت الإمبراطورية الفرنسية بتوسيع نفوذها في أوروبا وخارجها خلال القرون السابع عشر والثامن عشر. تحت حكم نابليون بونابرت، امتدت الإمبراطورية الفرنسية من أوروبا إلى مصر وروسيا. شهدت الإمبراطورية الفرنسية

صراعات مع بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى، وانتهت بسقوط نابليون في حروب النهضة.

الإمبراطورية الفرنسية تعتبر واحدة من الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ العالمي. قامت بتوسيع نفوذها بشكل كبير خلال القرون السابع عشر والثامن عشر، وقادها قادة بارزين مثل نابليون بونابرت. شهدت هذه الإمبراطورية صراعات كبيرة مع دول أوروبية أخرى، مثل بريطانيا والنمسا وبروسيا. في هذا البحث، سنتناول تطور الإمبراطورية الفرنسية والصراعات الإمبراطورية التي شهدتها.

الجزء الأول: توسيع الإمبراطورية الفرنسية

توسعت الإمبراطورية الفرنسية عبر العصور لتصبح واحدة من أكبر الإمبراطوريات في التاريخ العالمي. تميزت هذه الإمبراطورية بتوسعها الهائل وتأثيرها العميق على السياسة والثقافة والتقدم الإنساني. في هذا الجزء، سنستكشف توسع الإمبراطورية الفرنسية عبر العصور والأحداث الرئيسية التي ميزت هذه الفترة المهمة في التاريخ العالمي. سنقوم بتسليط الضوء على القيادات والحروب والتأثيرات الثقافية التي صاحبت هذه الإمبراطورية الكبيرة، وكيف أسهمت في تشكيل العالم الذي نعيش فيه اليوم.

في القرون السابع عشر والثامن عشر، شهدت الإمبراطورية الفرنسية توسعاً هائلاً تحت حكم ملوكها وإمبراطوريتها. بدأ هذا التوسع مع حكم الملك لويس الرابع عشر، المعروف أيضاً بلويس العظيم. حيث نجح لويس الرابع عشر في تعزيز سلطته على المملكة الفرنسية وتوسيع نفوذها في أوروبا. قاد هذا الحكم إلى عدد من الصراعات والحروب مع القوى الأوروبية الأخرى، بما في ذلك حروب العهد السابع وحرب الخلافة الإسبانية.

ومع بداية القرن التاسع عشر، شهدت الإمبراطورية الفرنسية تحولاً هاماً مع صعود نابليون بونابرت إلى الحكم. نابليون أسس نفسه كإمبراطور لفرنسا وأطلق سلسلة من الحروب النابليونية التي استمرت لعقد من الزمن وشملت معظم أنحاء أوروبا. توسعت الإمبراطورية الفرنسية إلى مصر وإيطاليا وروسيا وكانت لها تأثير كبير على السياسة العالمية.

سنستمر في استكشاف هذه الفترة الزمنية المهمة من تاريخ الإمبراطورية الفرنسية وكيف أثرت على التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم في الأجزاء اللاحقة من هذا البحث.

(١)- القرن السابع عشر:

بدأ توسع الإمبراطورية الفرنسية في القرن السابع عشر، حيث سعى الملوك الفرنسيين لتعزيز نفوذهم في أوروبا والمستعمرات الفرنسية. تعاون لويس الرابع عشر مع وزيره المشهور جان بابتيست كولبرت لتعزيز القوة الفرنسية وتوسيع التجارة والمستعمرات.

القرن السابع عشر شهد توسع الإمبراطورية الفرنسية وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية. كان لديها العديد من العوامل التي ساهمت في هذا التوسع والتقدم، والتي تشمل:

أ- **حكم لويس الرابع عشر:** كان لويس الرابع عشر واحداً من أهم الملوك الفرنسيين في تاريخ فرنسا. حكم لويس الرابع عشر لمدة ٧٢ عاماً (من ١٦٤٣ حتى وفاته في ١٧١٥)، وهو أطول فترة حكم لملك فرنسي. خلال حكمه، نجح في تعزيز السلطة الملكية وترسيخ سيطرته على الحكومة والمملكة. كما قاد حروباً ناجحة وأجرى إصلاحات اقتصادية وسياسية تعززت بها مكانة فرنسا على الساحة الدولية.

حكم لويس الرابع عشر هو فترة زمنية استثنائية في تاريخ فرنسا. وُلد لويس الرابع عشر في ٥ سبتمبر ١٦٣٨، وصعد إلى العرش الفرنسي عام ١٦٤٣ عندما كان عمره لا يتجاوز الخمس سنوات، وبدأت حكومته الفعلية بعد بلوغه سن الرشد في عام ١٦٦١. قادت سياساته وإصلاحاته فرنسا إلى ذروة عظمتها وأثرت بشكل كبير على تاريخ أوروبا.

أحد أبرز الإنجازات التي يُعتبر لويس الرابع عشر مسؤولاً عنها هو تعزيز السلطة الملكية وإرساء النظام الملكي القوي في فرنسا. اعتبر نفسه "الملك الشمس" واعتمد مبدأ "الدولة هي أنا"، مما أدى إلى تركيز السلطة في يديه وتقليل دور العظماء والأمراء. شكلت فترة حكمه نقطة تحول في تطور النظام السياسي الفرنسي نحو النظام الملكي المركزي.

كان لويس الرابع عشر أيضاً قائداً عسكرياً بارعاً وقاد فرنسا في سلسلة من الحروب الناجحة، مثل حروب الأهلية في فرنسا وحروبه ضد الدول الأوروبية الأخرى. أسهمت انتصاراته في تعزيز سمعة فرنسا وتوسيع نفوذها الإقليمي.

بجانب الجوانب السياسية والعسكرية، اهتم لويس الرابع عشر أيضاً بالاقتصاد والثقافة. نفذ إصلاحات اقتصادية تعززت بها الاقتصاد الفرنسي وزادت إنتاجيته. كما كان ميسراً للعديد من الفنانين والكتّاب والعلماء، مما ساهم في تنمية الفنون والأدب الفرنسي.

لكن على الرغم من إنجازاته الكبيرة، فإن حكم لويس الرابع عشر شهد أيضاً تحديات ومشكلات، مثل الأوضاع المالية الصعبة والمشكلات الاجتماعية والدينية، بما في ذلك مسألة الطوائف المختلفة في فرنسا. توفي لويس الرابع عشر في ١ سبتمبر ١٧١٥، وارتحل عن عمر يناهز ٧٦ عاماً، مارس حكمه خلالها لفترة طويلة تركت بصمة عميقة في تاريخ فرنسا وأوروبا.

ب- وزير المالية جان بابتيست كولبرت: كان للوزير جان بابتيست كولبرت الدور الكبير في تعزيز الاقتصاد الفرنسي وزيادة قوة الإمبراطورية الفرنسية. قام بتنفيذ إصلاحات مالية هامة وسياسات تعزيز التجارة الخارجية والصناعة. وقام بإقامة جمعيات تجارية ومصانع تنمو بفضلها الصناعة الفرنسية.

جان بابتيست كولبرت هو واحد من أهم الشخصيات في تاريخ فرنسا خلال القرن السابع عشر. ولد في ٢٩ يونيو ١٦١٩ في فرنسا وتوفي في ٢٢ فبراير ١٦٨٣. شغل منصب وزير المالية في عهد الملك لويس الرابع عشر وظل في منصبه لمدة ٢٢ عاماً، مما جعله أحد أطول فترات تولي لمنصب وزير المالية في تاريخ فرنسا.

لعب كولبرت دوراً حاسماً في تحويل اقتصاد فرنسا وتعزيز الإمبراطورية الفرنسية. قاد جهوداً كبيرة لتحسين الوضع المالي للبلاد بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها فرنسا في ذلك الوقت. من أهم إصلاحاته **المالية التي قام بها كولبرت:**

- ١- إصلاح الضرائب: قام بإصلاح نظام الضرائب الفرنسي وجعله أكثر عدالة وفعالية، مما زاد من عائدات الدولة.
- ٢- تعزيز التجارة الخارجية: عمل على تعزيز التجارة الخارجية لفرنسا وتوسيع نشاطاتها في أسواق العالم. وشجع على إنشاء جمعيات تجارية لتعزيز التجارة.
- ٣- تطوير الصناعة: سعى لتطوير الصناعة الفرنسية وأسس مصانع ومشروعات صناعية جديدة، مما زاد من إنتاجية فرنسا وخلق فرص عمل جديدة.
- ٤- تعزيز البنية التحتية: قام بتطوير البنية التحتية للبلاد من خلال بناء طرق وقنوات مائية ومشاريع أخرى لتحسين النقل والاتصالات.

واعتبرت فترة حكم كولبرت ووزارته للمالية هي فترة ازدهار اقتصادي لفرنسا، وزادت من تأثيرها وقوتها على الساحة الدولية. ساهم جان بابتيست كولبرت بشكل كبير في بناء القوة الفرنسية وتعزيز مكانتها في القرن السابع عشر.

ج- التوسع الاستعماري: قامت فرنسا بتوسيع استعمارها خلال هذا القرن. سيطرت على مناطق جديدة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا والهند والشرق الأقصى. كانت لها مستعمرات في الجديدة الفرنسية (منطقة الكاريبي وكندا) وأفريقيا الشمالية والهند وجنوب شرق آسيا.

خلال القرن السابع عشر، قامت فرنسا بجهود استعمارية كبيرة أدت إلى توسيع نفوذها وإنشاء مستعمرات في مناطق متعددة حول العالم. كانت هذه الجهود تأتي في إطار التنافس الإمبراطوري مع الإمبراطوريات الأخرى مثل بريطانيا وهولندا وإسبانيا.

١. استعمار الجديدة الفرنسية:

- كندا: كانت كندا واحدة من أبرز المستعمرات الفرنسية في أمريكا الشمالية. استقر الكثيرون من المستوطنين الفرنسيين في هذه المنطقة وأسسوا مجتمعات تجارية وزراعية.
 - الكاريبي: استعمرت فرنسا مناطق في الكاريبي، ومن ضمنها هايتي وجزر الأنتيل الصغرى. أدت هذه المستعمرات إلى تنوع ثقافي واقتصادي في المناطق الكاريبية.
٢. استعمار أفريقيا:

- المغرب: سيطرت فرنسا على المغرب وجعلته جزءاً من إمبراطوريتها. استمر هذا الوضع حتى استعادة المغرب استقلاله في النصف الثاني من القرن العشرين.
 - الساحل الغربي الأفريقي: استعمرت فرنسا مناطق عدة في الساحل الغربي الأفريقي، مثل السنغال والساحل العاجي والساحل الذهبي.
٣. استعمار الهند وجنوب شرق آسيا:

- الهند: كانت الهند أحد أهم المستعمرات الفرنسية في آسيا. شهدت هذه المنطقة تداولاً ثقافياً واقتصادياً كبيراً بين الهنود والفرنسيين.
 - جنوب شرق آسيا: سيطرت فرنسا على مناطق في جنوب شرق آسيا، مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس.
٤. استعمار أمريكا الشمالية:

- لويزيانا: في عام ١٦٨٢، ادعى المستكشف روبير لا سال دي لا سال فالبيه لويزيانا باسم الملك لويس الرابع عشر، وهكذا أصبحت جزءاً من الإمبراطورية الفرنسية. فيما بعد، تمت بيع لويزيانا للولايات المتحدة في صفقة لويزيانا عام ١٨٠٣.
- كنتيكي: كانت المستعمرة الفرنسية في كنتيكي تشكل جزءاً من التوسع الاستعماري الفرنسي في أمريكا الشمالية.

٥. استعمار روسيا:

- جزيرة ألاسكا: امتدت الإمبراطورية الروسية في أمريكا الشمالية إلى جزيرة ألاسكا، ولكن في عام ١٨٦٧ تمت بيع ألاسكا للولايات المتحدة.

٦. الصراعات والحروب:

- استمرت الإمبراطورية الفرنسية في المنافسة مع الإمبراطوريات الأخرى مثل بريطانيا وإسبانيا وهولندا على المستعمرات والموارد.
- شهد القرن السابع عشر الصراعات مع الإمبراطوريات الأخرى في أوروبا، مثل حروب هولندا الإنجليزية وحروب الخلافة الإسبانية الفرنسية.
- نتجت هذه الصراعات عن تحالفات وحروب وسيطرة متبادلة على المستعمرات والأراضي.

بهذا الشكل، توسعت الإمبراطورية الفرنسية خلال القرن السابع عشر في مناطق متعددة حول العالم. وعلى الرغم من الصراعات المستمرة والمنافسة مع الإمبراطوريات الأخرى، فقد تركت الإمبراطورية الفرنسية أثراً ثقافياً واقتصادياً في المناطق التي استعمرتها، وساهمت في تشكيل تاريخ هذه المناطق وهويتها الوطنية.

استمر استعمار فرنسا في هذه المناطق حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث شهدت عمليات تحرير واستقلال لبعض هذه المناطق. تركت هذه الفترة تأثيراً عميقاً على الهوية الوطنية والثقافة في هذه المناطق، وشكلت أيضاً تحديات كبيرة للدول التي استعادت استقلالها بعد عقود من الاستعمار الفرنسي.

في الختام، يمكن القول إن الإمبراطورية الفرنسية كان لها دور هام في تشكيل التاريخ العالمي خلال القرن السابع عشر وما بعده. من خلال استعمار مناطق متعددة حول العالم، ساهمت في نقل الثقافة الفرنسية والمفاهيم السياسية والاقتصادية إلى هذه المناطق، وأثرت بشكل كبير على السياسات والهويات الثقافية في المستعمرات. كما تركت الإمبراطورية الفرنسية بصمتها على اللغة والفنون والتعليم في المناطق التي استعمرتها. رغم انحسارها في وقت لاحق وسقوط نابليون بونابرت، إلا أن تأثيرها لا يزال حاضراً في التاريخ والثقافة والعلاقات الدولية حتى اليوم.

د- الأكاديميات والثقافة: أسهمت الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في فرنسا في تعزيز اللغة والأدب الفرنسي. وقد كانت باريس مركزاً ثقافياً هاماً في هذا القرن، حيث جذبت الكتاب والفنانين والفلاسفة من مختلف أنحاء العالم.

في القرن السابع عشر، ازدهرت الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في فرنسا بشكل لافت، ولعبت دوراً كبيراً في تعزيز اللغة والأدب الفرنسي. تأسست العديد من الأكاديميات الهامة في هذا الوقت، مثل الأكاديمية الفرنسية والأكاديمية الغنية بالفلاسفة والأدباء والفنانين. قام هؤلاء العلماء والأدباء بإثراء اللغة الفرنسية وتطويرها، وأسهموا في نشر الأفكار والمعرفة.

باريس كانت مركزاً ثقافياً هاماً في هذا القرن، حيث جذبت العديد من الكتاب والفنانين والفلاسفة من مختلف أنحاء العالم. اجتذبت العاصمة الفرنسية المبدعين والعقول المفكرة من مختلف التخصصات، وأصبحت مكاناً للحوار الفكري والإبداع. هذا الانفتاح على الأفكار والثقافات المختلفة ساهم في إثراء الحضارة الفرنسية وزاد من تأثيرها على العالم.

تأثرت الأدب الفرنسي بشكل كبير بأعمال الكتاب والشعراء البارزين في هذا الفترة، مثل موليير وفونتين وكورني وغيرهم. قدموا أعمالاً أدبية رائعة وأسسوا للمسرحية الفرنسية الكلاسيكية. كما أن المؤلفين الفرنسيين ساهموا في تطوير الرواية والشعر والفلسفة.

بالإضافة إلى ذلك، نمت المكتبات والمتاحف في فرنسا وأصبحت مراكز للمعرفة والفنون. تمثلت هذه المؤسسات الثقافية نافذة إلى العالم ومكاناً للبحث والتعلم والتفكير الحر. تركزت المكتبات على جمع وحفظ المخطوطات والأعمال الأدبية والعلمية، مما ساهم في نقل المعرفة إلى الأجيال اللاحقة.

تُعتبر الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في فرنسا خلال القرن السابع عشر عاملاً أساسياً في تطوير اللغة والأدب الفرنسي ورفعهما إلى مستويات عالية من التألق. كانت هذه المؤسسات تعني بنقل المعرفة والثقافة والفكر إلى جميع أنحاء فرنسا وحتى خارجها. ولذلك، نجحت في بناء جسور من الفهم والتعاون الثقافي بين الفرنسيين والعقول الكبيرة من جميع أنحاء العالم.

بالنسبة للأكاديميات، كانت هناك العديد منها في فرنسا خلال هذه الفترة. تأسست الأكاديمية الفرنسية في باريس عام ١٦٣٥، وهي مؤسسة ثقافية رائدة تعنى بالأدب واللغة الفرنسية. تعمل الأكاديمية الفرنسية حتى اليوم على الحفاظ على اللغة الفرنسية الرصينة وتطويرها، وتمنح جوائز أدبية هامة مثل جائزة غونكور.

إلى جانب الأكاديميات، ازدادت أهمية المكتبات والمتاحف. وازدهرت المكتبات في باريس وأصبحت مركزاً للبحث والتعلم والتفكير الحر. وقد تم جمع المخطوطات والأعمال الأدبية والعلمية الهامة في هذه المكتبات، مما ساهم في الحفاظ على تراث البلاد ونقله إلى الأجيال القادمة.

أما المتاحف، فأصبحت مكاناً للمعرفة والفنون. وضمت مجموعات هائلة من اللوحات والمخطوطات والآثار الثقافية. ساهمت هذه المتاحف في تعريف الجمهور بالفنون والثقافات المتنوعة، وكانت مصدر إلهام للفنانين والمفكرين.

إن العصر الذي عاشته فرنسا في القرن السابع عشر كان مرحلة مهمة في تاريخ الثقافة الفرنسية والعالمية، وساهمت الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في توجيه هذه الثقافة وتأثيرها على العالم بأسره. وبفضل هذا الإرث الثقافي، لا تزال فرنسا تُعتبر مركزاً ثقافياً رئيسياً يجذب العقول والفنانين والباحثين من مختلف أنحاء العالم

باختصار، القرن السابع عشر كانت فيه فرنسا مركزاً رئيسياً للتفكير والإبداع والتأثير الثقافي على العالم، وساهمت الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في هذا الدور البارز.

في الختام، يمكن القول إن العصر الذي عاشته فرنسا في القرن السابع عشر كان فترة حيوية ومزدهرة في تاريخ الثقافة والفن الفرنسي. تميز هذا العصر بتأثيره العميق على التطور الثقافي في فرنسا والعالم، حيث ساهمت الأكاديميات والمؤسسات الثقافية في تعزيز اللغة الفرنسية والأدب والفنون.

ترك هذا العصر إرثاً ثقافياً غنياً للعالم، واستمرت تلك المؤسسات في العمل على الحفاظ على هذا الإرث ونقله إلى الأجيال القادمة. وبفضل جهودها، تظل فرنسا وباريس خاصةً مركزاً حضارياً وثقافية مهمة تجذب العديد من الزوار والمهتمين بالفن والأدب.

هذا العصر الثقافي الذهبي في فرنسا يعكس أهمية الاستثمار في الثقافة والفنون كوسيلة لنقل الفهم والمعرفة وتوجيه التطور الثقافي والفكري في المجتمع. وما زالت تلك القيم والمبادئ تعكس تاريخ فرنسا وتأثيرها الكبير على العالم اليوم.

و- الصراعات والحروب: في القرن السابع عشر، شهدت فرنسا العديد من الصراعات والحروب التي تأثرت بشكل كبير على توسع الإمبراطورية الفرنسية وتوجهاتها السياسية. واشتهرت هذه الفترة بالصراعات الدينية والصراعات مع الدول الأوروبية الأخرى. من أبرز الصراعات والأحداث في هذا القرن:

١- حروب الديانة: شهد القرن السابع عشر نزاعات دينية دامية في فرنسا، حيث تصاعدت التوترات بين الكاثوليك والبروتستانت (هُجَوْتُو)، وهذه النزاعات أُعيد تسميتها فيما بعد بحروب الديانة. أدت هذه النزاعات إلى فقدان العديد من الأرواح والدمار الكبير.

٢- حرب الثلاثين عاماً: بدأت هذه الحرب في عام ١٦١٨ واستمرت حتى عام ١٦٤٨، وشملت فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة وإسبانيا والدول الأخرى. اندلعت هذه الحرب بسبب التوترات الدينية والسياسية في أوروبا، وشهدت معارك دامية وأثرت بشكل كبير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا.

٣- حروب لويس الرابع عشر: كان لويس الرابع عشر من أبرز الحكام في هذا القرن، وقاد فرنسا في العديد من الصراعات الإقليمية والأوروبية. تضمنت هذه الحروب محاولات لتوسيع نفوذ فرنسا في أوروبا، بما في ذلك الصراع مع هولندا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة.

٤- الصراع مع بريطانيا: شهد القرن السابع عشر صراعات متعددة بين فرنسا وبريطانيا على السيطرة على المستعمرات الجديدة في أمريكا والصراعات الاستعمارية في المناطق النفطية والاقتصادية الهامة.

بالتأكيد، تواجه فرنسا في القرن السابع عشر تحديات كبيرة في شتى المجالات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى الصراعات والحروب التي تم ذكرها، كانت هناك تأثيرات أخرى تجعل هذا القرن ملحمياً في تاريخ فرنسا:

١- الحياة الاقتصادية والاجتماعية: شهد القرن السابع عشر نمواً اقتصادياً هاماً في فرنسا، حيث تم تطوير الزراعة والصناعة. هذا النمو الاقتصادي أثر بشكل إيجابي على مستوى معيشة الناس وأدى إلى زيادة السكان وتوسع المدن.

٢- الثقافة والفنون: كان القرن السابع عشر عصر النهضة الفرنسية، حيث شهد ازدهاراً كبيراً في الأدب والفنون والفلسفة. شهدت باريس نمواً ثقافياً هائلاً وجذبت العديد من الكتّاب والفنانين والفلاسفة الشهيرين.

٣- السياسات والإصلاحات: قاد ملوك فرنسا في هذا القرن سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه الإصلاحات إصلاحات لويس الرابع عشر في القضاء والضرائب والتجارة والصناعة.

٤- التحديات الدولية: شهد القرن السابع عشر تغيرات دولية كبيرة، بما في ذلك صعود الإمبراطوريات الأوروبية الأخرى والصراعات الجيوسياسية. تأثرت فرنسا بتلك التحديات والصراعات الدولية، مما أثر بشكل مباشر على سياساتها الخارجية.

في القرن السابع عشر، شهدت فرنسا تحديات متعددة وصراعات داخلية وخارجية. على الرغم من هذه التحديات، إلا أن هذا القرن شهد أيضاً تطورات هامة وإنجازات تركت بصمة عميقة على تاريخ فرنسا. من أهم هذه النقاط:

١- الإصلاحات الدينية: شهد القرن السابع عشر توترات دينية كبيرة في فرنسا، وتميز بانقسامات دينية عميقة. وقد تعاونت السلطة الملكية مع الكنيسة الكاثوليكية لتعزيز الديانة الكاثوليكية وقمع الهرطقة والبروتستانتية.

٢- المعمار والفنون: شهد القرن السابع عشر بناء العديد من المعالم المعمارية الشهيرة في فرنسا، مثل قصر فرساي وكاتدرائية نوتردام. كما ازدهرت الرسم والأدب الفرنسي، حيث كانت هذه الفترة مهمة جداً لتطور الأدب الفرنسي الكلاسيكي.

٣- التوسع الاستعماري: زادت فرنسا من نفوذها في المستعمرات خلال هذا القرن، وسيطرت على مناطق في أمريكا الشمالية والهند وأفريقيا. هذا التوسع ساهم في زيادة الثروة الوطنية والنفوذ الفرنسي في العالم.

٤- التقدم العلمي: شهد القرن السابع عشر تطورات هامة في مجالات العلوم والفلسفة. وكانت باريس مركزاً للنقاشات الفكرية والفلسفية، حيث أسهمت شخصيات فرنسية مثل رينيه ديكارت وبليز باسكال في تقدم الفلسفة والعلوم.

في النهاية، كان القرن السابع عشر عسراً متقلباً ومليئاً بالتحديات والصراعات، ولكنه شهد أيضاً إنجازات هامة في مجالات متعددة وساهم في تشكيل تاريخ فرنسا ومكانتها العالمية في القرون التالية.

يمكن القول إن هذه الصراعات والحروب شكلت تحديات كبيرة للإمبراطورية الفرنسية، وأثرت على توسعها وسياساتها الخارجية. تأثرت فرنسا بشكل دائم بآثار هذه الصراعات، وشهدت تغييرات جذرية في هيكل الحكم والسياسة الخارجية خلال هذا القرن.

في الختام، كان القرن السابع عشر عسراً متنوعاً ومليئاً بالتحديات والإنجازات في فرنسا، ولعب دوراً كبيراً في تشكيل هوية البلاد وتطورها. تأثير هذا القرن لا يزال ملموساً في التاريخ الفرنسي والثقافة العالمية حتى اليوم.

ي- مكانة فرنسا على الساحة الدولية: تأثرت مكانة فرنسا على الساحة الدولية بشكل كبير بالتوسع الفرنسي وإنجازاته في القرن السابع عشر. أصبحت فرنسا إحدى القوى العظمى في أوروبا وكانت لها دور مهم في التوسع الاستعماري والسياسي. تأثرت مكانتها الدولية بالأحداث الكبيرة التي وقعت في هذا القرن، مثل حرب الثلاثين عاماً وحروب النهضة.

في القرن السابع عشر، استحوطت فرنسا مكانة بارزة على الساحة الدولية بفضل توسعها وإنجازاتها المتعددة. إليكم بعض النقاط التي توضح مكانة فرنسا على الساحة الدولية في ذلك الوقت:

١- التوسع الاستعماري: بدأت فرنسا توسعها الاستعماري في هذا القرن، وسيطرت على مستعمرات في أمريكا الشمالية والهند وأفريقيا والكاريببي. هذا التوسع ساهم في زيادة نفوذ فرنسا في المناطق البعيدة وتعزيز مكانتها الدولية.

٢- حروب النهضة: شهد القرن السابع عشر سلسلة من الحروب التي تعرف باسم "حروب النهضة"، والتي شملت صراعات كبيرة بين فرنسا والقوى الأوروبية الأخرى. رغم التحديات والخسائر، نجحت فرنسا في الحفاظ على مكانتها الدولية.

٣- الدور الثقافي: كان لفرنسا دوراً هاماً في تشكيل الحضارة الأوروبية في هذا القرن. وقد جذبت باريس بشكل خاص الكتّاب والفنانين والفلاسفة من مختلف أنحاء العالم، مما أثر في الحضارة الفرنسية والثقافة العالمية.

٤- حرب الثلاثين عاماً: شهد القرن السابع عشر أحد أهم الصراعات في التاريخ الأوروبي، وهي حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨). شاركت فرنسا في هذه الحرب ونجحت في تحقيق مكاسب هامة على حساب القوى الأخرى، مما أعطى لها مركزاً بارزاً على الساحة الدولية.

٥- القيم والفلسفة: تأثرت مكانة فرنسا أيضاً بالأفكار والقيم التي نشرها الفلاسفة الفرنسيين في هذا القرن، مثل رينيه ديكارت وبليز باسكال. تلك الأفكار والقيم أثرت في التفكير الفلسفي والسياسي العالمي.

في الختام، كان لفرنسا مكانة بارزة على الساحة الدولية في القرن السابع عشر بفضل توسعها وإسهاماتها الثقافية والسياسية. تلك الفترة شكلت جزءاً مهماً من تاريخ فرنسا ومكانتها الدولية التي استمرت في التأثير على العالم حتى اليوم. ويُعد القرن السابع عشر فترةً مهمة في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية حيث تميزت بتوسعها الاستعماري والتوجه نحو القوة والتأثير على العالم. كانت هذه الفترة تمثل نقطة تحول في تاريخ فرنسا وتشكيلها الحالي، ولا تزال آثارها وتأثيراتها تؤثر على العالم اليوم.

٢- القرن الثامن عشر:

مع تولي لويس الخامس عشر عرش فرنسا، شهدت الإمبراطورية الفرنسية توسعاً مستمراً. سعى لويس إلى زيادة السيطرة على أجزاء من القرى البلجيكية

والمستعمرات في شمال أمريكا. كما نجحت فرنسا في توسيع تأثيرها في الشرق الأوسط من خلال انتزاع مصر من الإمبراطورية العثمانية. في القرن الثامن عشر، استمرت الإمبراطورية الفرنسية في توسيع نفوذها وسط تحديات وصراعات دولية متعددة. **إليك نظرة عامة على هذا القرن وأحداثه المهمة:**

١- **حروب الخلافة النمساوية:** كانت حروب الخلافة النمساوية سلسلة من الصراعات بين فرنسا والنمسا وحلفائهما في أوروبا. دامت هذه الحروب طوال القرن الثامن عشر وشملت صراعات في أوروبا وخارجها. كانت هذه الحروب تجسيدا للصراع على الهيمنة في القارة الأوروبية.

حروب الخلافة النمساوية هي سلسلة من الصراعات التي شهدتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر، وكانت تعتبر جزءاً من الصراعات الكبيرة بين القوى الأوروبية على الهيمنة والنفوق في القارة. تلك الحروب تعكس التوترات السياسية والاقتصادية في ذلك الوقت والصراعات المستمرة بين الدول لتحقيق المصالح والسيطرة على الموارد والأراضي.

تتوزع حروب الخلافة النمساوية على مدى العقود العديدة في القرن الثامن عشر وتشمل العديد من النزاعات والحروب الصغيرة والكبرى بين فرنسا والنمسا وحلفائهما. كانت تلك الحروب تحمل أبعاداً متعددة ومعقدة، حيث شملت صراعات في مناطق متنوعة من أوروبا.

واحدة من أبرز حروب الخلافة النمساوية هي حرب الخلافة النمساوية الإسبانية (١٧٠١-١٧١٤)، التي نشأت نتيجة الصراع على العرش الإسباني بعد وفاة الملك كارلوس الثاني من إسبانيا. شهدت هذه الحرب تحالفات متعددة ومعارك هامة في أوروبا، وانتهت باتفاقية أوترخت في عام ١٧١٣ ومعاهدة راسنات في عام ١٧١٤، التي أدت إلى تغييرات هامة في الحدود والمستعمرات الأوروبية.

أثرت حروب الخلافة النمساوية على التوترات والصراعات في القارة الأوروبية، وشكلت جزءاً من الصراعات الدولية التي استمرت طوال القرن الثامن عشر. توثق هذه الحروب تنافس الدول الأوروبية على الهيمنة والنفوذ، وكذلك تأثير الأحداث الدولية على التاريخ العالمي في تلك الفترة.

إلى جانب حرب الخلافة النمساوية الإسبانية التي ذكرتها سابقاً، شهد القرن الثامن عشر العديد من الصراعات الأخرى التي ترتبط بحروب الخلافة النمساوية. **من أهم هذه الحروب:**

١- حرب الخلافة النمساوية البولندية (١٧٣٣-١٧٣٥): نشأت هذه الحرب نتيجة الصراع على عرش بولندا والتشيك بعد وفاة العديد من الحكام

الأوروبيين. شاركت فيها فرنسا وإسبانيا من جهة والنمسا وروسيا من جهة أخرى. انتهت بمعاهدة فيينا في عام ١٧٣٥.

٢- حرب الخلافة النمساوية البافارية (١٧٧٨-١٧٧٩): نشأت هذه الحرب بسبب التوترات بين النمسا وبافاريا حول ميرانيا وإنسبروك. أدت إلى اتفاقيات السلام في تسيليتين وتيسيسواروفيتسه.

٣- حرب الخلافة النمساوية البافارية الثانية (١٧٨٤-١٧٨٥): اندلعت هذه الحرب بسبب توترات متجددة بين النمسا وبافاريا. انتهت بمعاهدة فينسيا.

٤- حرب الخلافة النمساوية البافارية الثالثة (١٧٨٨-١٧٨٩): اندلعت هذه الحرب بين النمسا وبافاريا مرة أخرى، وقد تميزت بصراع على السيطرة على بافاريا. تأثرت الحرب بتوترات أكبر في أوروبا، حيث انضمت الإمبراطورية الروسية إلى النمسا وفرنسا إلى بريطانيا وبروسيا في تأييدها. انتهت الحرب بمعاهدة فينسيا في عام ١٧٨٩.

٥- حروب النهضة الفرنسية (١٧٩٢-١٨٠٢): انطلقت هذه الحروب بعد الثورة الفرنسية وأدت إلى توسيع التوترات في أوروبا. شهدت معارك ضارية بين فرنسا والدول الأوروبية الأخرى مثل النمسا وبريطانيا وبروسيا. انتهت الحروب بمعاهدة أميان في عام ١٨٠٢.

حروب الخلافة النمساوية وحروب النهضة الفرنسية تركتا بصمات عميقة على تاريخ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. شهدت تغيرات في الحدود والنفوذ السياسي والتوترات الدولية، وساهمت في تشكيل الدول الوطنية والتحالفات السياسية في أوروبا. تأثرت العديد من الدول بشكل كبير بنتائج هذه الحروب والصراعات المعقدة التي نشأت عنها، وأثرت على تطور القوى الكبرى في العالم

تأثرت الحروب النمساوية الخلافة بتوترات مستمرة بين القوى الأوروبية المتنافسة وأدت إلى تغييرات في الحدود والمستعمرات والعلاقات الدولية. شهد القرن الثامن عشر أيضاً تحالفات دولية معقدة، مثل تحالفات الحلفاء والعداوات المتغيرة، مما أدى إلى تغييرات في القوى السياسية في القارة الأوروبية. تركت حروب الخلافة النمساوية أثراً عميقاً على التاريخ الأوروبي وتشكيل الدول والحدود، وشكلت جزءاً من الصراعات التي ساهمت في تحديد ملامح القرن الثامن عشر.

٢- التوسع في أمريكا الشمالية: شهد القرن الثامن عشر توسعاً فرنسياً في أمريكا الشمالية. استعمرت فرنسا مناطق جديدة في كندا ولويسيانا وميسوري.

تلك المستعمرات كانت مهمة اقتصادياً واستراتيجياً وساهمت في تعزيز تواجد فرنسا في العالم الجديد.

خلال القرن الثامن عشر، قامت فرنسا بتوسيع استعمارها في أمريكا الشمالية، وقد كانت هذه التوسعات تحمل أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة.

إليك نظرة عامة على هذا التوسع وتأثيره:

١- استعمار كندا: تعد كندا من أبرز المناطق التي استعمرتها فرنسا في أمريكا الشمالية خلال القرن الثامن عشر. وقد تمتد هذه المستعمرات على طول الساحل الشرقي للقارة الشمالية. كانت كندا تحظى بأهمية استراتيجية نظراً للسيطرة على مجريات نهر سان لورانس، وهو ممر تجاري مهم يربط بين البحر الأطلسي والبحر الكبير.

٢- لويزيانا: استعمرت فرنسا منطقة لويزيانا التي تقع في جنوب شرق أمريكا الشمالية. تمتد هذه المنطقة على طول نهر المسيسيبي وكانت تعد مستعمرة هامة لاقتصاد فرنسا نظراً لاحتوائها على مناطق زراعية وصناعية مهمة.

٣- ميسوري: تعد ميسوري واحدة من المناطق التي استعمرتها فرنسا في وسط أمريكا الشمالية. كانت تلك المنطقة تعد مهمة اقتصادياً بسبب وجود نهر ميسوري ومجريات مائية أخرى، مما جعلها مستعمرة ذات أهمية كبيرة للتجارة والاستيطان.

تأثرت هذه التوسعات الفرنسية في أمريكا الشمالية بالصراعات والحروب مع الدول الأخرى، بما في ذلك بريطانيا وإسبانيا. في نهاية المطاف، انتقلت مناطق لويزيانا وميسوري إلى يد الولايات المتحدة كجزء من صفقة لويزيانا عام ١٨٠٣.

تلك التوسعات الفرنسية في أمريكا الشمالية تركت بصمة ثقافية واقتصادية مهمة في التاريخ الأمريكي والعالمي، ولا تزال لها تأثير ملحوظ في تشكيل الثقافة والاقتصاد في المناطق المعنية حتى يومنا هذا.

عند استعمار فرنسا لمناطق مختلفة في أمريكا الشمالية خلال القرن الثامن عشر، كان لهذه التوسعات تأثير هام على الثقافة والتاريخ والاقتصاد في تلك المناطق. إليك المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر:

١- تأثير الثقافة الفرنسية: مع استعمار فرنسا لهذه المناطق، تم نقل اللغة والثقافة الفرنسية إلى أمريكا الشمالية. أثر ذلك بشكل كبير على التطور

اللغوي والثقافي في تلك المناطق. بعض المناطق مثل نيو أورلينز في لويزيانا لا تزال تحتفظ بتأثير قوي للثقافة الفرنسية حتى اليوم.

٢- التجارة والاقتصاد: استعمرت فرنسا مناطق هامة من الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية، وهذا ساهم في تطوير التجارة البحرية والاقتصاد. تم استغلال الموارد الطبيعية في هذه المناطق بشكل كبير، مما ساهم في تعزيز اقتصاد فرنسا وزيادة قوتها الاقتصادية.

٣- الصراعات مع الدول الأخرى: كانت تلك المناطق محل صراعات متكررة مع الدول الأخرى، بما في ذلك بريطانيا وإسبانيا. كانت هناك حروب وصراعات دبلوماسية تجري بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على تلك المناطق الحيوية.

٤- الاندماج والتحول: مع مرور الزمن، امتزجت الثقافات والهويات في هذه المناطق، وأدت التوسعات الفرنسية إلى تشكيل هويات مختلطة. بعد استسلام فرنسا في الحرب الفرنسية والهندية (الحرب السباعية) وصفقة لويزيانا، تحولت معظم هذه المناطق إلى السيادة البريطانية أو الأمريكية.

في الختام، يُظهر التاريخ الفرنسي في أمريكا الشمالية العديد من التأثيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تركت بصمة عميقة على تلك المناطق. هذه التوسعات ليست مجرد فصل في تاريخ فرنسا، بل هي جزء من تطور القارة الأمريكية والعالم ككل.

تعد توسعات فرنسا في أمريكا الشمالية خلال القرن الثامن عشر جزءاً مهماً من تاريخ الاستعمار والتأثير الثقافي والاقتصادي العالمي. تركت هذه الفترة بصمة لا تُنسى على هويات المناطق المعنية وشكلت تحديات وفرصاً للعديد من الأفراد والمجتمعات. تمثلت تلك التجارب في تعقيد العلاقات الدولية والصراعات والتعاون الثقافي. وعلى الرغم من تغير السيادة والتحولات السياسية على مر العقود، يظل تأثير التوسعات الفرنسية في أمريكا الشمالية جزءاً من الذاكرة التاريخية والثقافية لتلك المناطق وموروثاً للعالم اليوم.

٣- الاستعمار في الشرق الأوسط: نجحت فرنسا في انتزاع مصر من الإمبراطورية العثمانية بقيادة نابليون بونابرت خلال الحملة الفرنسية في مصر والشام (١٧٩٨-١٨٠١). هذا الانتصار زاد من تأثير فرنسا في منطقة الشرق الأوسط وأثر بشكل ملحوظ على السياسة الإقليمية.

في القرن الثامن عشر، كانت فرنسا تسعى إلى توسيع نفوذها وسلطتها في مناطق مختلفة حول العالم، وأحد تلك المناطق كان الشرق الأوسط. انتزعت فرنسا مصر من الإمبراطورية العثمانية خلال الحملة الفرنسية في مصر والشام التي أشرف عليها نابليون بونابرت بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١. هذه الحملة كانت ذات أهمية استراتيجية كبيرة وأثرت بشكل كبير على السياسة الإقليمية والتاريخ الشرقي.

السياق السياسي:

كانت مصر في هذا الوقت تابعة للإمبراطورية العثمانية، ولكنها كانت تعيش فترة من الضعف والتدهور. استغل نابليون هذا الوضع وشن هجوماً عسكرياً ضد مصر بهدف الاستيلاء على هذا الإمبراطورية العظمى والسيطرة على موقعها الاستراتيجي.

في السياق السياسي، كانت مصر تابعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت تعيش في فترة من الاضطرابات والتدهور السياسي. كانت السلطات العثمانية تواجه صعوبة في السيطرة على مصر بسبب الفتور السياسي والاجتماعي في البلاد. في هذا السياق، استغل نابليون بونابرت الوضع الهش في مصر كفرصة لتوسيع نفوذه وسيطرته على المنطقة.

كانت مصر موقعاً استراتيجياً هاماً نظراً لموقعها على شبه جزيرة سيناء وسواحل البحر الأحمر، وكانت تعد محطة مهمة على طريق التجارة البحرية بين أوروبا وشرق آسيا. هذا الموقع الاستراتيجي جعل مصر هدفاً مغرياً للإمبراطوريات الأوروبية.

بالتالي، شن نابليون هجوماً عسكرياً ضد مصر في عام ١٧٩٨ في محاولة للسيطرة على هذه الإمبراطورية العظيمة والسيطرة على موقعها الاستراتيجي. تمثل هذه الحملة العسكرية التوسع الفرنسي في المنطقة ومحاولة تأسيس نفوذ فرنسي في مصر وشرق البحر الأبيض المتوسط. تأتي هذه الأحداث في سياق الصراعات الاستعمارية والتوسع الإمبراطوري في القرن الثامن عشر.

بعدما شن نابليون هجومه على مصر واجتاح البلاد، أصبح لديه السيطرة الفعلية على هذا الإقليم. أثناء حكمه في مصر، قام نابليون بإجراءات عديدة أثرت على السياق السياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة.

١- الإصلاحات السياسية والإدارية: نظراً لأن نابليون كان مهتماً بتعزيز السيطرة الفرنسية على مصر، قام بتنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية في البلاد. أنشأ هيكل إدارية جديدة وفرض نظاماً قانونياً يجعله أقوى

مركز سلطة في مصر. هذه الإصلاحات تأثرت بنظريات الإصلاح الفرنسية وأسلوب الحكم الفرنسي.

٢- الاقتصاد والتجارة: حاول نابليون تعزيز التجارة بين مصر وفرنسا وجعل مصر مركزاً للتجارة الفرنسية في المنطقة. تم تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات والواردات مع فرنسا. وقد تميزت هذه الفترة بتطوير البنية التحتية والبنية الاقتصادية في مصر.

٣- الثقافة والعلوم: قدمت حملة نابليون إلى مصر معها مئات العلماء والفنانين والمؤرخين الفرنسيين. ساهم هؤلاء في إثراء المعرفة حول مصر وتوثيق التاريخ والثقافة المصرية. تمثلت هذه الفترة بانفتاح مصر على العالم الغربي وتبادل الأفكار والمعرفة.

٤- التأثير الثقافي والفني: شهدت فترة الحملة الفرنسية في مصر توثيقاً ثقافياً وفنياً مكثفاً. تم رسم العديد من المعالم والمواقع الأثرية، وأنتجت رسوم ومجموعات فنية تصف الحضارة المصرية القديمة. هذا التأثير الثقافي لا يزال ملموساً في مصر حتى اليوم.

إجمالاً، كانت حملة نابليون إلى مصر حدثاً تاريخياً هاماً في تأثير فرنسا على الشرق الأوسط، وقد شكلت هذه الفترة جزءاً من تاريخ مصر الحديث وتراثها الثقافي.

إن تأثير حملة نابليون إلى مصر لا يمكن إغفاله في تاريخ البلاد وتطورها. وقد دفعت هذه الفترة باتجاه تحديث الهياكل الاقتصادية والإدارية والثقافية في مصر. ومع مرور الوقت، استمرت آثار هذه الحملة في تشكيل القاعدة للتغييرات اللاحقة في مصر، بما في ذلك حكم محمد علي باشا والإصلاحات الحديثة التي أثرت على مصير البلاد.

في الختام، تعد حملة نابليون إلى مصر حدثاً تاريخياً مميزاً ومعقداً، أثرت بشكل كبير على السياق السياسي والاقتصادي والثقافي لمصر ومنطقة الشرق الأوسط. تجسد هذه الفترة تفاعل القوى والأفكار بين الشرق والغرب وتأثير الإمبراطوريات العالمية على التاريخ المحلي والعالمي.

الحملة الفرنسية في مصر والشام:

في عام ١٧٩٨، أرسل نابليون قواته إلى مصر برفقة علماء ومؤرخين وفنانين لاستكشاف المنطقة وفتح طرق تجارية جديدة وترسيخ السيطرة الفرنسية. شهدت هذه الحملة معارك عنيفة، بما في ذلك معركة القاهرة، التي انتهت بانتصار فرنسي وسيطرة نابليون على القاهرة.

تأتي حملة نابليون إلى مصر والشام كجزء من سعي فرنسا لتوسيع نفوذها وسيطرتها على مناطق استراتيجية وتجارية مهمة في الشرق الأوسط. سنقوم الآن بمتابعة الحملة وأهم أحداثها:

١- الهدف من الحملة: تمثلت أهداف حملة نابليون إلى مصر والشام في تحقيق مصالح فرنسا في المنطقة. منها، تعزيز السيطرة الفرنسية على مناطق غنية بالموارد والتجارة، والتأثير على السياسة الإقليمية والتواجد العسكري في المنطقة للمنافسة مع الإمبراطوريات الأخرى.

٢- معركة القاهرة: في ٢١ يوليو ١٧٩٨، وقعت معركة القاهرة بين القوات الفرنسية بقيادة نابليون والقوات المصرية الممثلة للإمبراطورية العثمانية وحلفائها. انتهت المعركة بانتصار فرنسي كبير، مما ساهم في سيطرتهم على القاهرة.

٣- احتلال القاهرة: بعد معركة القاهرة، احتلت فرنسا العاصمة المصرية، وقامت بتطبيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية بهدف تعزيز سيطرتها. أيضاً، قام علماء فرنسيون بعمليات استكشاف ودراسة للمنطقة، وساهموا في توثيق التاريخ والثقافة المصرية.

٤- الانسحاب وتأثير الحملة: بالرغم من نجاح فرنسا في السيطرة على مصر وتحقيق بعض الأهداف، إلا أن تحالفاً من القوى الدولية البريطانية والعثمانية والروسية نجح في هزيمة القوات الفرنسية وطردها من مصر. هذا الانسحاب لم يمنع تأثير حملة نابليون إلى مصر والشام على المنطقة، حيث أثرت بشكل ملموس على التاريخ والسياسة الإقليمية والثقافة.

٥- الأثر الثقافي والعلمي: أحضرت حملة نابليون إلى مصر والشام معها فرقاً من العلماء والباحثين والفنانين. ساهم هؤلاء في إثراء المعرفة بالمنطقة ودراساتها، وقدموا تقارير ورسومات وأعمالاً فنية توثق التاريخ والثقافة المحلية.

٦- التأثير على التاريخ المصري والعربي: حملة نابليون إلى مصر والشام سجلت تأثيراً دائماً على التاريخ المصري والعربي. أثناء فترة الحملة، تمت دراسة وتوثيق الآثار المصرية القديمة، وهذا ساهم في إثراء فهم العالم للحضارة المصرية القديمة. كما نتجت عن هذه الحملة مشروعات استكشافية وأعمال ترميم للمعالم الأثرية في مصر.

٧- تعزيز الإمبراطورية الفرنسية: على الرغم من انتهاء حملة نابليون إلى مصر والشام بانسحابها من المنطقة، إلا أن هذه الحملة أثرت بشكل كبير على

التأثير الفرنسي العام في العالم العربي. ساهمت في تعزيز اللغة والثقافة الفرنسية في المنطقة، وكانت بادئة للعلاقات الثقافية والتعليمية المستمرة بين فرنسا والعربية.

٨- التأثير على العلاقات الدولية: تسببت حملة نابليون إلى مصر والشام في تحريك أوتار الصراعات الدولية، حيث أدت إلى تكوين تحالفات جديدة وتأثير القوى الكبرى على المنطقة. ساهمت في تعزيز دور فرنسا كقوة عالمية وزادت من تنافسها مع الإمبراطوريات الأخرى.

٩- الإرث الثقافي: لا تزال آثار حملة نابليون في مصر والشام محفوظة حتى اليوم في العديد من المتاحف والمواقع التاريخية. هذا الإرث الثقافي يعكس التداخل بين الثقافات والمجتمعات ويذكرنا بتأثير الأحداث التاريخية على التطورات الثقافية والإنسانية.

١٠- التأثير على النهضة العربية: حملة نابليون إلى مصر والشام أثرت بشكل كبير على النهضة العربية في القرن التاسع عشر. لعبت هذه الحملة دوراً محورياً في توجيه الاهتمام نحو التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المنطقة. ساهمت في إثارة الوعي الوطني بين العرب والدعوة إلى التغيير والتحرر من الاستعمار.

١١- التأثير على السياسة الاستعمارية: بعد انتزاع مصر من العثمانيين، زادت التطلعات الاستعمارية للدول الأوروبية في الشرق الأوسط. أصبحت المنطقة محط اهتمام دول أوروبية أخرى، مما أدى إلى تصاعد التوترات والصراعات والتداخل السياسي والاقتصادي في المنطقة.

١٢- تأثير الاستكشاف العلمي: قامت حملة نابليون إلى مصر بجمع البيانات والمعلومات العلمية عن المنطقة، بما في ذلك الدراسات الجغرافية والأثرية والعلمية. هذه المعلومات ساهمت في تعزيز البحث والاستكشاف العلمي في مصر والشام وأثرت على الاكتشافات العلمية في هذه المناطق.

١٣- التأثير على الأدب والفن: شكلت حملة نابليون إلى مصر والشام مصدر إلهام للكاتب والفنانين والمستكشفين. ألهمت أعمالاً أدبية وفنية تعبر عن التجربة المصرية والشامية وأسهمت في ترسيخ الوعي الثقافي بين الفرنسيين والعرب.

١٤- الدروس المستفادة: تاريخ حملة نابليون إلى مصر والشام يحمل العديد من الدروس المستفادة حول تأثير الأحداث التاريخية على التطورات الثقافية والسياسية والاقتصادية في المناطق المتأثرة. إنه يذكرنا بأهمية فهم التاريخ كوسيلة لفهم الحاضر وتوجيه المستقبل.

باختصار، تعتبر حملة نابليون إلى مصر والشام واحدة من الأحداث التاريخية المهمة التي أثرت بشكل كبير على التطورات في الشرق الأوسط وأسهمت في إحداث تغييرات عديدة سواء في السياق السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

في الختام، تعتبر حملة نابليون إلى مصر والشام حدثاً تاريخياً ذو أهمية كبيرة لأنها شكلت نقطة تحول في التاريخ المصري والعربي والعلاقات الدولية. إنها تجسد التأثير الذي يمكن أن تكون لحدث واحد على مستقبل منطقة كاملة وتسليط الضوء على تفاعل الثقافات والقوى الدولية.

حملة نابليون إلى مصر والشام كانت حدثاً تاريخياً مميزاً بكل ما تحمله من تأثيرات على المنطقة والعالم. تركت هذه الحملة بصمة عميقة في التاريخ المصري والعربي، حيث شكلت تحدياً للهيمنة العثمانية وفتحت الباب أمام تفكير جديد بشأن الهوية والسيادة.

في العلاقات الدولية، كانت هذه الحملة جزءاً من الصراعات العالمية والصراعات بين القوى الكبرى في تلك الفترة. إن تأثير الحملة على التوازنات الإقليمية والعلاقات الدبلوماسية لم يمتد فقط إلى الشرق الأوسط، بل أثر أيضاً على تفكير الدول الأوروبية وسياستها تجاه المنطقة.

يظهر تاريخ حملة نابليون في مصر والشام القوة الكبيرة للأحداث التاريخية على توجهات العالم ومساره. إنها تذكير بأهمية فهم التاريخ وتأثيره على تطورات اليوم والمستقبل.

حملة نابليون إلى مصر والشام تمثل درساً حياً في تأثير الأحداث التاريخية على التطورات المستقبلية. تجسد قوة التفاعل بين الثقافات والسياسات والتوجهات الإقليمية والعالمية. إن فهم هذه الحملة يساعدنا في تقدير تأثير الأحداث الكبيرة على تشكيل العالم والمناطق، وكيف يمكن للأفراد والشعوب والقوى الدولية أن تلعب دوراً في توجيه مسار التاريخ.

لذلك، يجب أن نبقى متعلمين ومستعدين لاستخدام دروس التاريخ في فهم التحديات والفرص الحالية والمستقبلية. وبالتالي، يمكننا السعي لبناء عالم أفضل ومستقر من خلال تفهم أعمق لماضيها وكيف أثر في شكل الحاضر والمستقبل.

تأثير الحملة:

كان لانتصار فرنسا في مصر تأثيراً كبيراً على السياسة والتاريخ في المنطقة. أثبتت هذه الحملة القوة العسكرية والتقنية للفرنسيين وكانت محط إعجاب للعديد من السكان المحليين. كما أسهمت في تعريف الشرق الأوسط للعالم الغربي وزادت من اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة.

إن الحملة الفرنسية إلى مصر والشام كان لها تأثير كبير على السياسة والتاريخ في المنطقة وعلى العلاقات الدولية. فيما يلي بعض النقاط التي تسلط الضوء على هذا التأثير:

١- التقنيات والتكنولوجيا: تقدمت فرنسا في الحملة بجيشها المجهز بأحدث التقنيات العسكرية والعلمية في ذلك الوقت. وقدمت الحملة الفرنسية العديد من المبتكرات التكنولوجية، مثل فتح قناة السويس الصناعية، وهذا أثر بشكل كبير على السياسة والاقتصاد في المنطقة.

٢- تأثير على السكان المحليين: لاقت الحملة تأييداً من بعض السكان المحليين الذين رأوا في الفرنسيين فرصة للتحرر من الهيمنة العثمانية. هذا التأثير أشعل روح الوطنية والنضال في العديد من الأماكن في المنطقة.

٣- زيادة اهتمام الدول الأوروبية: أعطت الحملة الفرنسية أوروبا فرصة لاكتشاف المزيد عن المنطقة والتفكير في كيفية الاستفادة منها. هذا أدى فيما بعد إلى توسيع التواجد الأوروبي في الشرق الأوسط وزيادة المنافسة بين الدول الأوروبية.

٤- زيادة الوعي بالثقافة الشرقية: جلبت الحملة الفرنسية عدداً من العلماء والفنانين والمستكشفين الذين ساهموا في نقل المعرفة والثقافة الشرقية إلى الغرب. تزايد الاهتمام باللغة والتاريخ والفنون والعلوم الشرقية.

٥- تأثير على السياسة الإقليمية: بالرغم من انسحاب القوات الفرنسية فيما بعد، إلا أن الحملة ساهمت في تشكيل توجهات سياسية في المنطقة، وأثرت بشكل كبير على التحالفات والنزاعات في السنوات اللاحقة.

٦- التأثير الثقافي: غالباً ما تمثل الحملة موضوعاً أدبياً وفنياً، حيث تم تصويرها في الأعمال الأدبية والفنية التي تعكس تأثيرها على الثقافة الغربية والشرقية.

إن تأثير الحملة الفرنسية إلى مصر والشام كان شاملاً ومتعدد الأبعاد واستمر طويلاً بعد انسحاب القوات الفرنسية، وظلت تلك الحملة نقطة تحول في تاريخ المنطقة والعالم على حد سواء.

بهذا السياق، يمكن القول إن الحملة الفرنسية إلى مصر والشام كانت حدثاً تاريخياً مهماً بكل ما للكلمة من معنى. لقد أثرت بشكل كبير على التاريخ والثقافة والسياسة في المنطقة وخارجها. تأثيرها الواسع على العديد من الجوانب يجعلها مفتاحاً لفهم التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر وما بعده.

على الرغم من أن الحملة انتهت بانسحاب القوات الفرنسية من المنطقة، إلا أن تأثيرها لا يزال قائماً حتى اليوم. شكلت نقطة انطلاق للتواصل بين الشرق والغرب، وزادت من الاهتمام بالمنطقة من قبل الدول الأوروبية وأشعلت الرومانسية الشرقية في الأدب والفن.

إلى جانب ذلك، أثرت الحملة على العديد من التطورات السياسية في المنطقة، مثل تشكيل الدولة المصرية الحديثة والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها مصر في السنوات اللاحقة.

في الختام، يظل للحملة الفرنسية إلى مصر والشام مكانة خاصة في التاريخ والثقافة والعلاقات الدولية، وهي مثال على كيف يمكن لحدث واحد أن يكون له تأثير بعيد المدى على مسارات العالم والمنطقة. تجسد هذه الحملة التفاعل المعقد بين الأمم والثقافات والقوى السياسية، وتظل تذكيراً بأهمية فهم ماضيها لفهم مستقبلنا.

انسحاب فرنسا وتأثيره:

بالرغم من الانتصارات الأولية، إلا أن فرنسا انسحبت أخيراً من مصر في عام ١٨٠١ بسبب الضغط البريطاني وفشل محاولاتها في السيطرة على المنطقة بشكل دائم. ومع ذلك، لا تزال الحملة الفرنسية في مصر والشام لها تأثير كبير على التاريخ والسياسة في الشرق الأوسط.

انسحبت فرنسا من مصر في عام ١٨٠١ بعدما فشلت في الحفاظ على سيطرتها على المنطقة بسبب الضغوط الدولية والمقاومة المحلية. رغم ذلك، لا يمكن إنكار أن الحملة الفرنسية في مصر والشام كان لها تأثير كبير وعديد الجوانب على التاريخ والسياسة في المنطقة. **من بين أهم هذه التأثيرات:**

١- تقدم في العلوم والأبحاث: شجعت الحملة الفرنسية على البحث والاستكشاف العلمي في المنطقة، حيث جلبت معها مجموعات من العلماء والباحثين الذين قاموا بدراسة الطبيعة والثقافة المحلية. تسببت هذه الجهود في توسع المعرفة حول المنطقة وأثرت بشكل كبير على التطورات العلمية في مصر والشام.

٢- زيادة الاهتمام الدولي: جعلت الحملة للمنطقة محور اهتمام للعديد من القوى العالمية، بما في ذلك بريطانيا والإمبراطورية العثمانية وروسيا. هذا الاهتمام أدى إلى تشديد الرقابة والتدخل الدولي في شؤون المنطقة بعد انسحاب الفرنسيين.

٣- تشكيل الهوية القومية: أسهمت الحملة الفرنسية في تشكيل الهوية القومية في مصر، حيث بدأت تنامة الفكر الوطني والتطلعات للاستقلال. هذه الفترة أثرت بشكل كبير على الحركة الوطنية المصرية في القرن التاسع عشر وفترة الاستعمار البريطاني.

٤- تأثير ثقافي وفني: شهدت المنطقة تأثيراً ثقافياً وفنياً من جراء تواجد الفرنسيين والمؤرخين والفنانين في الحملة. أثروا في الأدب والفن والعمارة المحلية وأسهموا في نقل الثقافة الشرقية إلى الغرب والعكس بالعكس.

٥- تأثير سياسي: أثرت الحملة على القوى السياسية في المنطقة، حيث ساهمت في تشكيل تحالفات وصراعات سياسية جديدة. شجبت دول أوروبا الحملة الفرنسية وزادت التوترات الدولية في المنطقة.

٦- القوى العسكرية المحلية: قدمت الحملة تدريباً عسكرياً للعديد من الجنود المحليين، وقد انضم البعض منهم فيما بعد إلى الجيوش المحلية وساهموا في تشكيل القوى العسكرية المحلية. هذا أدى إلى تطوير الجيوش الوطنية في الدول المعنية وزاد من استعدادها لمواجهة التحديات السياسية والعسكرية في المستقبل.

في الختام، تاريخ الحملة الفرنسية في مصر والشام له تأثير لا يمكن إنكاره على المنطقة وعلى العلاقات الدولية. شكلت نقطة تحول في التاريخ المصري والعربي، وزادت من اهتمام العالم بالشرق الأوسط. ساهمت في تطوير العلوم والثقافة في المنطقة وأثرت على الهوية الوطنية والحركات الوطنية في مصر والدول المجاورة. تجسد هذه الحملة كيف يمكن لحادثة واحدة أن تغير مجرى التاريخ وتؤثر بشكل كبير على مسار الأمم والشعوب.

الملفات الثقافية:

شكلت هذه الحملة أيضاً ملفات ثقافية هامة، حيث قدمت العديد من العلماء والفنانين الفرنسيين دراسات ورسومات ووصفاً للمنطقة وثقافتها. تسببت في إثراء المعرفة الغربية حول الشرق الأوسط وساهمت في انتشار الثقافة الشرقية في العالم الغربي.

هذا التبادل الثقافي له تأثيره على الثقافة والأدب في العالمين الشرقي والغربي. أثرت الحملة بشكل كبير على الأدب الفرنسي، حيث ألهمت الكتاب والفنانين الفرنسيين بمغامرات نابليون واستكشافاته في مصر والشام. يُعتبر الروائيون

والشعراء مثل شاتوبرياند وغوتشيل وفلوبير وبواتيرمو أحداث هذه الحملة مصدر إلهام لأعمالهم الأدبية.

على الصعيدين الثقافي والفني، نجد تأثير الحملة الفرنسية في مصر والشام على الفنون التشكيلية والعمارة. شجعت على دراسة الآثار المصرية القديمة وأسهمت في تنقيب واكتشاف مواقع أثرية هامة. تمثل اللوحات والرسومات والوصف الفني للمعالم الشهيرة مثل الأهرامات ومعابدها والأوابد وغيرها مرجعاً مهماً في التاريخ الفني والثقافي للمنطقة.

بشكل عام، لا يمكن إنكار أهمية حملة نابليون إلى مصر والشام من النواحي الثقافية والأدبية والفنية، حيث لها دور كبير في نقل الثقافة والمعرفة بين الشرق والغرب وتوثيق التاريخ والتراث في المنطقة.

ختاماً:

إن الحملة الفرنسية في مصر والشام كان تأثيراً كبيراً على تاريخ وسياسة الشرق الأوسط وكانت من أوائل الأحداث التي نقلت المنطقة إلى الساحة الدولية. بالرغم من انسحاب فرنسا فيما بعد، إلا أن هذه الحملة ساهمت في توسيع التواصل الثقافي والسياسي بين الشرق والغرب. ساهمت أيضاً في الزخم الثقافي والأكاديمي الذي أسهم في تعريف الشرق الأوسط للعالم الغربي.

إن الحملة الفرنسية في مصر والشام تعكس أهمية التواصل الثقافي والسياسي بين الثقافات المختلفة وتأثير الأحداث التاريخية على مسار التاريخ الإنساني. تظل هذه الحملة محط اهتمام للباحثين والمؤرخين وتعكس الأهمية الكبيرة للأحداث الكبرى في تشكيل مسارات التاريخ العالمي.

٤- الثورة الفرنسية: بداية القرن الثامن عشر شهدت بداية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، التي أدت إلى تغييرات هائلة في النظام السياسي والاجتماعي في فرنسا. هذه الثورة أثرت بشكل كبير على الدولة وتوجهاتها الخارجية.

الثورة الفرنسية، التي بدأت في عام ١٧٨٩، هي حدث تاريخي هام ليس فقط بالنسبة لفرنسا ولكن أيضاً بالنسبة للعالم بأسره. تسببت الثورة في تحولات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي في فرنسا وأثرت بشكل كبير على التوجهات الخارجية للدولة الفرنسية. فيما يلي بعض النقاط الهامة حول تأثير الثورة الفرنسية:

١- انتشار الأيديولوجيات الثورية: على الصعيدين السياسي والفكري، تأثرت الدول الأخرى بالأيديولوجيات الثورية الفرنسية. انتقلت مفاهيم

مثل المساواة وحقوق الإنسان والجمهورية إلى دول أوروبية أخرى وأثرت في التفكير السياسي والثقافي.

٢- الحروب النابليونية: نتيجة للاستقرار السياسي الناجم عن الثورة الفرنسية، قاد نابليون بونابرت حروباً هائلة أطلق عليها اسم الحروب النابليونية. تأثرت العديد من الدول الأوروبية بتلك الحروب، وتسببت في تغيير الحدود والنظام السياسي في أوروبا.

٣- تأثير الثورة على الشرق الأوسط: خلال فترة حكم نابليون في مصر، أثرت الثورة الفرنسية بشكل مباشر على المنطقة. قاد نابليون حملة إلى مصر والشام (حملة مصر)، وهذه الحملة لها تأثير كبير على الثقافة والتاريخ في تلك المناطق.

٤- تأثير الثورة على العالم العربي: شهد العالم العربي في هذه الفترة نقلاً ثقافياً وسياسياً كبيراً نتيجة تواجد الفرنسيين في مصر والشام. أسهمت هذه الحملة في نقل المعرفة والثقافة الفرنسية إلى العالم العربي.

٥- انتهاء النظام الملكي: الثورة الفرنسية أدت في النهاية إلى انتهاء النظام الملكي في فرنسا وإقامة الجمهورية. هذا التحول السياسي كان له تأثير كبير على توجهات فرنسا في العلاقات الدولية وعلاقتها مع الدول الأخرى.

بهذه الطريقة، كانت الثورة الفرنسية حدثاً تاريخياً مهماً يؤثر على العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في فرنسا وفي العالم بأسره. واستمر تأثير الثورة الفرنسية في العالم بشكل عام حتى القرن التاسع عشر وما بعده، حيث نمت أهمية القضايا المرتبطة بالحرية والفردية والحقوق الإنسانية والجمهورية. تأثرت الثورة بشكل مباشر على العديد من الثورات والحركات الوطنية في مختلف أنحاء العالم.

على سبيل المثال، في مصر، تأثرت الحملة الفرنسية إلى مصر والشام بشكل كبير بالأفكار الثورية الفرنسية، وهو ما ساهم في نشوء حركة النهضة والإصلاح في القرن التاسع عشر. تأثر محمد علي باشا، الذي حكم مصر منتصف القرن التاسع عشر، بالأفكار الغربية وبدأ بتطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية في مصر.

من ناحية أخرى، أثرت الثورة الفرنسية على الحركات الوطنية في الدول العربية والإسلامية. لاحظ العديد من الزعماء والفلاسفة العرب تطورات فرنسا وبدأوا يطالبون بالإصلاح والتحرير من الاستعمار الأوروبي. هذا التأثير لم

يكن محدوداً للمنطقة العربية بل انتشر أيضاً إلى مناطق أخرى في العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الثورة الفرنسية في تعزيز العلاقات الثقافية والتبادل الفكري بين الشرق والغرب. أصبحت اللغة الفرنسية مهمة في الثقافة والتعليم في العديد من الدول العربية والإسلامية.

لذلك، يمكن القول إن الثورة الفرنسية ليست مجرد حدث تاريخي محدد في فترة زمنية معينة، بل كان لها تأثير طويل الأمد على العلاقات الدولية والتطورات السياسية والاجتماعية في العالم بأسره.

في الختام، يمكن القول إن الثورة الفرنسية كان لها أثر عميق وواسع النطاق على العالم، ولم تقتصر تأثيراتها على فرنسا فحسب، بل تجاوزت حدودها الوطنية وأصبحت رمزاً للحرية والتغيير في جميع أنحاء العالم. شكلت قوى دافعةً للتحويلات السياسية والاجتماعية والثقافية، وساهمت في تشكيل المستقبل بطرق لم تكن يمكن التنبؤ بها. إنها تذكير دائم بأهمية النضال من أجل الحرية وحقوق الإنسان، وتظل تلهم الأجيال الحالية والمستقبلية للعمل من أجل عالم أفضل وأكثر عدالة.

٥- توسع الفهم الإنساني: في هذا القرن، أثرت الفلاسفة والمفكرون الفرنسيون بشكل كبير على التفكير الفلسفي والفكر الإنساني. مثل فولتير وروسو وديدرو وكانط، الذين أسهموا في تطور الفلسفة والثقافة الفرنسية. في القرن الثامن عشر، تأثر العالم بشكل كبير بالفلاسفة والمفكرين الفرنسيين الذين أسهموا في تطور الفلسفة والفكر الإنساني. من بين هؤلاء الفلاسفة البارزين نجد فولتير، روسو، ديدرو، وكانط، الذين قاموا بتوسيع الفهم الإنساني ومجالات الفلسفة بطرق مبتكرة ومثيرة.

- فولتير: كان فولتير من أشهر الفلاسفة الفرنسيين في هذا القرن. كان ناقداً للتطرف الديني والطبقات الاجتماعية والظلم الاجتماعي. وُصف بأنه قلمٌ حر وعقلاني، وعمل على نشر أفكاره من خلال مقالاته ومؤلفاته. واشتهر بشعار "الجدل وحده يمكن أن يحل القضايا".

- روسو: جان جاك روسو هو آخر من أدى دوراً بارزاً في تطوير الفكر الإنساني في هذا القرن. ألف كتباً مثل "العقد الاجتماعي" و"إميل" وركز على مفهوم العقلانية وحرية الإنسان وعقلانيته.

- ديدرو: ديدرو كان مفكراً وفيلسوفاً معاصراً لفولتير وروسو، وهو معروف بأعماله في مجال الفلسفة والرياضيات والفيزياء. كتب "حول الفلسفة" واعتبرت أفكاره حجر الزاوية للعصر الإنقاضي.

- كانط: إيمانويل كانط كان فيلسوفاً ألمانياً، لكن أفكاره وأعماله أثرت بشكل كبير على الفلسفة والفكر الفرنسي. عُرف بفلسفته النقدية وعمله "نقد العقل النقدي" و"منطق الكائنات" اللذين تركوا بصمة عميقة في الفلسفة الغربية. تأثرت أفكار هؤلاء الفلاسفة بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان والعقلانية، وساهموا في توجيه الانتباه نحو قضايا الحرية والعدالة والمساواة. إن مساهماتهم في تطوير الفكر الإنساني تركت تأثيراً عميقاً على العالم وشكلت الأسس للثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية في العقود التالية. واستمر تأثير هؤلاء الفلاسفة الفرنسيين على مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية في العالم الغربي وخارجه. تعمل أفكارهم كمصادر إلهام للعديد من الفلاسفة والمفكرين الذين تبنا مفاهيم مثل حقوق الإنسان والحرية الفردية والعدالة الاجتماعية. أيضاً، ساهم هؤلاء الفلاسفة في تطوير الأدب والفنون. فقد كتب فولتير مسرحيات تأتي فيها بالنقد الساخر للمجتمع والسلطة، بينما عمل روسو على تعزيز الأدب الرومانسي والعواطف الإنسانية. وقد ألهمت أفكارهم الفنانين والكتاب والمبدعين لابتكار أعمال فنية وأدبية مبتكرة. من ثم، فإن القرن الثامن عشر شهد توسعاً في الفهم الإنساني وتطوراً في الثقافة الفرنسية والعالمية، وهذا الإرث الفكري والثقافي ما زال حاضراً حتى يومنا هذا. تظل أفكار هؤلاء الفلاسفة مصدر إلهام وتأمّل للعديد من الأشخاص الذين يسعون لفهم العالم وتحسينه.

٦- **التأثير الثقافي والأدبي:** تأثر العالم بالأدب الفرنسي في هذا القرن من خلال الأعمال الأدبية الكلاسيكية مثل "السجين من زندا" لألكساندر دوما و"المحيط الأطلسي" لشاتوبريان. كانت باريس مركزاً للحياة الثقافية والأدبية.

خلال القرن الثامن عشر، شهد الأدب الفرنسي نهضة كبيرة وأصبح له تأثير كبير على العالم الثقافي والأدبي. وازدهرت الأعمال الأدبية التي تميزت بالتنوع والعمق، ومن بين هذه الأعمال:

- "السجين من زندا" لألكساندر دوما: هذا العمل الأدبي الكلاسيكي يعد من بين أهم الأعمال الأدبية في القرن الثامن عشر. يقدم الرواية رسالة حول الإنسانية والحرية من خلال قصة السجين إدmond دانتيس الذي يتعرض للظلم والتهمة الباطلة ويسعى للانتقام.
- "المحيط الأطلسي" لشاتوبريان: هذا العمل الأدبي يعد من أوائل الأعمال التي استكشفت العالم البحري واستعرضت الثقافات المختلفة والمغامرات البحرية. يعد هذا الكتاب مصدر إلهام للكثيرين وأثر بشكل كبير على الأدب البحري واهتمام العالم بالاستكشافات البحرية.

● التأثير على الثقافة والأدب العالمي: تأثر العديد من الكتاب والمثقفين في مختلف أنحاء العالم بالأدب الفرنسي. باريس كانت مركزاً للحياة الثقافية والأدبية حيث التقى الكتاب والفنانون والفلاسفة من مختلف الثقافات. تمت إتاحة الأعمال الأدبية الفرنسية بسهولة للقراء العالميين وأثرت بشكل كبير على الأدب والثقافة العالمية.

وبهذا يمكن القول إن القرن الثامن عشر شهد تأثيراً ثقافياً وأدبياً فرنسياً كبيراً على العالم، ومساهمة هذه الفترة في إثراء الأدب العالمي والفهم الإنساني تظل حاضرة حتى اليوم.

كما تميزت الثقافة الفرنسية في القرن الثامن عشر بالتطورات والتحويلات الفكرية التي أثرت في العالم بشكل عام. بدأت الفلاسفة والمفكرون الفرنسيون في التشكيك في التقاليد والسلطات التقليدية، وبدأوا في الترويج لأفكار تعزز الحرية وحقوق الإنسان. من بين الشخصيات البارزة في هذا السياق:

● فولتير: كان من أبرز الفلاسفة الفرنسيين في هذا القرن. تعرض فلسفته للتعصب الديني والتطرف الديني ودعا إلى حرية الفكر والتعبير. عبّر عن أفكاره من خلال أعمال أدبية مشهورة مثل "كانديد" و"الرسائل الفلسفية" وغيرها.

● جان جاك روسو: قام بتطوير نظريات حول العقلانية والطبيعة البشرية. كتب عن العقلانية والتعليم والعلاقات الاجتماعية في أعماله مثل "العقد الاجتماعي" و"إميل، أو عن التربية".

● ديدرو: اشتهر بأفكاره حول الفكر النقدي والتشكيك في الأفكار التقليدية. كان له تأثير كبير على التفكير الفلسفي والأدبي في فرنسا وخارجها.

● إيمانويل كانط: عرف بفلسفته النقدية والميتافيزيقية. أثرت أفكاره بشكل كبير على الفهم الإنساني والفلسفي في العالم.

تأثر العديد من الفلاسفة والمفكرين العالميين بأفكار هؤلاء الفلاسفة الفرنسيين وساهمت أفكارهم في تشكيل العقلانية والتفكير الإنساني في العصور اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، تسببت هذه الفلاسفة في ترسيخ فكرة الحرية وحقوق الإنسان كقيم أساسية في العقلانية الغربية والثقافة العالمية.

في الختام، كان القرن الثامن عشر فترة مهمة في تاريخ فرنسا والعالم. شهدت فرنسا توسعاً وصراعات دولية وتغيرات اجتماعية وفلسفية، مما جعل لها دوراً بارزاً على الساحة الدولية والثقافية.

في هذا السياق، يمكن القول إن القرن الثامن عشر كان عصراً حيويًا ومهماً في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية، حيث شهد العديد من التحولات والأحداث البارزة. كما أنه ساهم بشكل كبير في تشكيل التاريخ العالمي والتأثير الثقافي لفرنسا على مستوى عالمي.

تحقيقات لويس الخامس عشر في التوسع الاستعماري وتعزيز نفوذه في أوروبا والعالم الجديد تركت بصمة عميقة على الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، الثورة الفرنسية التي بدأت في أواخر هذا القرن أثرت بشكل هائل على العالم بأسره، حيث أطلقت أفكاراً جديدة حول الحرية والمساواة والإنسانية.

القرن الثامن عشر شهد أيضاً تقدماً ثقافياً كبيراً في فرنسا، حيث ازدهرت الأدب والفنون والفلسفة. باريس كانت مركزاً حضرياً مزدهراً جذب العقول الفكرية من مختلف أنحاء العالم.

بالنظر إلى جميع هذه الأحداث والتطورات، لا يمكن إنكار أهمية القرن الثامن عشر في تشكيل مسار التاريخ العالمي والتأثير على السياسة والثقافة والاقتصاد.

الجزء الثاني: حروب نابليون والصراع مع أوروبا

(١) - نابليون بونابرت:

بعد الثورة الفرنسية، صعد نابليون بونابرت إلى السلطة وأصبح قائداً للجيش الفرنسي. قاد حملة عسكرية مذهلة انتهت بسيطرته على أجزاء كبيرة من أوروبا، بما في ذلك إيطاليا ومصر وروسيا. سعى نابليون إلى توحيد القارة الأوروبية تحت قيادته وأطلق سلسلة من الحروب النابليونية مع دول أوروبية أخرى.

نابليون بونابرت، الذي وُلد في ١٥ أغسطس ١٧٦٩ في جزيرة كورسيكا، كان واحداً من أبرز الشخصيات في التاريخ الفرنسي والعالمي. انطلقت مسيرته العسكرية والسياسية بعد الثورة الفرنسية، حيث شهدت فرنسا فترة اضطرابات شديدة وصعوداً وهبوطاً في السلطة.

قاد نابليون الجيش الفرنسي إلى العديد من الانتصارات العسكرية المذهلة، ومنها معركة أوسترليتز ومعركة أيلو ومعركة أبوكير. استخدم مهاراته العسكرية ليصبح الحاكم الفعلي لفرنسا في عام ١٧٩٩ بعد انقلاب ١٨ برومير. في هذا الوقت، أصبح بونابرت القنصل الأول لفرنسا.

بقي بونابرت في الحكم وشغل منصب القنصل لفترة طويلة، وأجرى العديد من الإصلاحات الهامة في فرنسا، بما في ذلك توحيد القوانين وتعزيز الحكم المركزي. وفي عام ١٨٠٤، أعلن نفسه إمبراطوراً بونابرت الأول لفرنسا، وبذلك أصبح حاكماً مطلقاً للبلاد.

كان لنابليون رغبة قوية في توسيع الإمبراطورية الفرنسية والسيطرة على أوروبا. قاد حملات عسكرية معروفة مثل حروب النابليونية، والتي شهدت معارك ضد الدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا. واحتل بلداناً متعددة في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

مع الوقت، تناقص تأثير نابليون بسبب المعارك الدائرة ومقاومة الدول الأوروبية. في عام ١٨١٤، أُجبر على التنازل عن الحكم ونفي إلى جزيرة إلبا في البحر الأبيض المتوسط. ثم عاد لفترة قصيرة خلال مؤتمر فيينا، ولكنه انتهى بالقضاء على حكمه في معركة واترلو عام ١٨١٥.

تم نفي نابليون مرة أخرى إلى جزيرة سانت هيلينا في جنوب المحيط الأطلسي، حيث أمضى نحو ست سنوات قبل وفاته في ١٨٢١. رغم نهاية حكمه ومسيرته العسكرية الكبيرة، لا يزال لنابليون تأثير كبير على التاريخ والسياسة والعلاقات الدولية.

لنابليون بونابرت له تأثير كبير على التاريخ والسياسة العالمية بعد نهاية حكمه. ترك إرثاً دائماً على عدة مستويات:

- تأثيره على القوى الدولية: رغم انتهاء حكم نابليون بعد معركة واترلو، إلا أن تواجده العسكري وسياسته التوسعية ساهمت في تشكيل الخريطة السياسية لأوروبا. أثرت حروبه وتحالفاته بشكل كبير على عدد من الدول الأوروبية وأسست للسلام والثبات في القارة.
- الثورة الفرنسية: نابليون بونابرت كان تابعاً للثورة الفرنسية، وقادها في مرحلة لاحقة. ساهم في تطوير القانون والمؤسسات في فرنسا بشكل مستدام، مما أسهم في تعزيز مبادئ الثورة.
- توحيد القوانين: قاد نابليون حملة لتوحيد القوانين في فرنسا، وأطلق قانوناً مدنياً وقانوناً تجارياً أحدثا توحيداً كبيراً في القوانين الفرنسية وأثراً على القوانين في العديد من الدول الأوروبية.
- الثقافة والفن: دعم نابليون الفنون والثقافة في فرنسا، وقد ساهم في إثراء المكتبات والمتاحف. هذا الدعم أسهم في نهضة ثقافية فرنسية في ذلك الوقت.

- تأثيره الدائم: على الرغم من نفيه إلى سانت هيلينا ووفاته، لا يزال نابليون موضوعاً للدراسة والتأمل. شغفه وقيادته وتأثيره على التاريخ لا يزالون موضوع اهتمام للمؤرخين والباحثين حتى يومنا هذا.
- تأثيره الدولي: أثرت حروب نابليون وسياسته الخارجية بشكل كبير على التوازن الدولي والعلاقات الدولية. تركت سياساته بصمة عميقة على العالم، وأشعلت الحروب والتوترات في معظم أنحاء أوروبا ومناطق أخرى.
- الإصلاحات الاقتصادية: قام نابليون بتنفيذ إصلاحات اقتصادية هامة خلال فترة حكمه. أسس بنك فرنسا المركزي وأدخل العديد من التحسينات على النظام المالي. هذه الإصلاحات ساهمت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في فرنسا ودعمت جهودها العسكرية.
- التعليم والعلوم: شجع نابليون على التعليم والعلوم. أسس معاهد عليا وجامعات، وزادت الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا. هذه الجهود ساهمت في تطور العلوم والتعليم في فرنسا.
- إرثه الثقافي: أثر نابليون بشكل ملحوظ على الثقافة الفرنسية والعالمية. ساهم في إعادة ترتيب المتاحف وجمع الأعمال الفنية الكلاسيكية. كما أثر في مجال الأدب والفلسفة من خلال دعمه للمثقفين والكتّاب.
- تراثه القانوني: أثرت قوانين نابليون (القانون المدني الفرنسي) بشكل كبير على القوانين في معظم أوروبا والعديد من الدول الأخرى. هذا النظام القانوني لا يزال قائماً ومؤثراً حتى يومنا هذا.
- إرثه السياسي: بالإضافة إلى تأثيره الداخلي والاقتصادي، فقد ترك نابليون بصمة عميقة على السياسة العالمية. فتركيبة القوى الجديدة في أوروبا بعد هزيمته وتأثيره في تشكيل العلاقات الدولية لم تختفي بسهولة.

باختصار، نابليون بونابرت له تأثير متعدد الأوجه على التاريخ والسياسة والثقافة العالمية، ولذلك يعتبر واحداً من أبرز الشخصيات التي شكلت تطور العالم في القرن التاسع عشر.

بهذا الشكل، نجد أن نابليون بونابرت ليس فقط قائداً عسكرياً بارعاً وسياسياً ماهراً، بل شخصية تاريخية تركت تأثيراً عميقاً في العديد من المجالات، مما يجعله واحداً من أكثر الشخصيات تأثيراً في التاريخ العالمي.

في الختام، يُعد نابليون بونابرت شخصية تاريخية بارزة لها تأثير هائل على العالم. بصفته الإمبراطور الفرنسي، قاد حروباً وحملات عسكرية مذهلة، وقام بإصلاحات اقتصادية وقانونية ثورية، وترك بصمة في الثقافة والعلوم. كان له تأثير سياسي عميق على العلاقات الدولية في عصره، وما زالت قوانينه ومفاهيمه تلعب دوراً حاسماً في تشكيل العالم الحديث. إن إرث نابليون بونابرت يظل حاضراً وملموساً حتى اليوم، مما يجعله واحداً من أبرز الشخصيات في تاريخ الإنسانية.

ومع تقدم الوقت، أصبح لدى نابليون بونابرت تحديات أكبر. خلال حروبه وتوسعه، واجه مقاومة من دول أوروبية أخرى، مما أدى إلى سلسلة من المعارك الشهيرة مثل معركة ترافالغار ومعركة واترلو. في النهاية، انهارت إمبراطوريته وأُجبر على الاستقالة والتنازل عن الحكم. تم نفيه إلى جزيرة سانت هيلين حيث عاش حياة النفي حتى وفاته في عام ١٨٢١.

يظل تأثير نابليون بونابرت حاضراً حتى اليوم في العديد من المجالات. من خلال إصلاحاته القانونية وإنشائه لقانون العقوبات الشهير، ترك أثراً دائماً على النظام القانوني في فرنسا وأوروبا. كما شجع على التقدم العلمي والثقافي وقام بإنشاء المعاهد العليا ودعم الفنون والعلوم. تاريخه الملحمي ما زال يشكل مصدر إلهام للكُتاب والفنانين والمؤرخين، وهو محط اهتمام دائم في دراسة التاريخ العالمي.

٢- حروب النهضة:

شهدت الصراعات النابليونية انتصارات وهزائم متباعدة. انتهت هذه الصراعات بسقوط نابليون في عام ١٨١٥ بعد هزيمته في معركة واترلو. أدت هذه الهزيمة إلى عودة الأسرة الملكية إلى فرنسا وانتهاء حكم نابليون.

حروب النهضة، التي تعتبر جزءاً من الصراعات النابليونية، كانت سلسلة من الصراعات والحروب التي شهدتها أوروبا والعالم في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. هذه الحروب نشأت نتيجة توسع نابليون بونابرت في أوروبا ومحاولته توحيد القارة الأوروبية تحت سيطرته.

بدأت حروب النهضة باندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وتطورت إلى نزاعات دولية. تأثرت العديد من دول أوروبا بالأحداث في فرنسا وسعت جميعاً إلى القضاء على الثورة وإعادة النظام الملكي. انضم نابليون إلى هذه الصراعات وتحول إلى قائد للقوات الفرنسية.

واشتهرت حروب النهضة بسلسلة من المعارك الملحمية مثل معركة البلاتيات ومعركة البيرنو ومعركة أوسترليتز والعديد من المعارك الأخرى. ومن أبرز

المحطات التي شكلت تحولاً في هذه الحروب كانت معركة واترلو في عام ١٨١٥، حيث هُزم نابليون نهائياً وتم نفيه إلى جزيرة سانت هيلين.

انتهت حروب النهضة بسقوط نابليون وعودة الأسرة الملكية إلى الحكم في فرنسا. وبالرغم من أن هذه الحروب تسببت في دمار هائل وخسائر بشرية كبيرة، إلا أنها أيضاً أثرت بشكل كبير على خريطة أوروبا والعالم السياسية. ساهمت في تعزيز مفهوم القوى الكبرى ونظام التوازن الأوروبي الذي سعى للحفاظ على التوازن بين الدول الكبرى في القارة.

هذه الحروب أيضاً تركت أثراً عميقاً على العلاقات الدولية والسياسة الأوروبية. ساهمت في تشكيل قوى جديدة ونهضة حركات وطنية في العديد من الدول، وزادت من استعداد الأمم لمواجهة التحديات والنضال من أجل الحرية والاستقلال. كما شكلت تجربة نابليون وحروبه درساً هاماً حول أهمية التوازن الدولي وأثر الصراعات الكبرى على الساحة الدولية.

بشكل عام، حروب النهضة لها أهمية تاريخية كبيرة وتعد من أبرز الفصول في تاريخ أوروبا والعالم في القرن التاسع عشر، حيث أثرت بشكل كبير على السياسة والثقافة والاقتصاد والعلاقات الدولية.

الجزء الثالث: الإمبراطورية الفرنسية والتأثير الثقافي

(١)- التأثير الثقافي:

عرفت الإمبراطورية الفرنسية بتأثيرها الكبير على الثقافة العالمية. أثرت الأدب والفن الفرنسي على العديد من الثقافات الأخرى، وكانت باريس مركزاً ثقافياً عالمياً. شهدت فترة نابليون انتشار قوانين وقواعد قانونية فرنسية في العديد من البلدان.

ن التأثير الثقافي للإمبراطورية الفرنسية كان واضحاً وعميقاً على الثقافة العالمية في القرن التاسع عشر. لقد كانت فرنسا في هذه الفترة مركزاً حضارياً يجذب الأدباء والفنانين والمفكرين من مختلف أنحاء العالم. الأدب الفرنسي ازدهر خلال هذه الفترة بأعمال كبيرة مثل روايات فيكتور هوجو وجوته وبالزك وغيرهم.

في مجال الفن، نجح الفنانون الفرنسيون في تطوير أساليب جديدة ومبتكرة، مما أسهم في تطور الفنون الجميلة. قام الرسامون الفرنسيون بابتكار أساليب فنية مثل الانطباعية والرمزية، وكانت باريس موطناً لعدد من أشهر المتاحف والمعارض الفنية في العالم، مثل متحف اللوفر.

من الناحية القانونية والقضائية، أثرت الإمبراطورية الفرنسية على تطوير الأنظمة القانونية في العديد من الدول. قوانين نابليونية مثل "مدونة نابليون" و"مدونة العقوبات" أصبحت نماذج للتشريعات في العديد من الدول، وما زالت تؤثر على النظم القانونية حتى اليوم.

بشكل عام، يمكن القول أن التأثير الثقافي للإمبراطورية الفرنسية خلال هذه الفترة له أبعاد عديدة ومتنوعة، وأسهم بشكل كبير في إثراء الثقافة العالمية وتقدم العلوم والفنون.

إلى جانب التأثير الثقافي، أثرت الإمبراطورية الفرنسية أيضاً على الثقافة السياسية والاجتماعية في القرن التاسع عشر. نمت الفكرة الجمهورية في العقول بفعل التجارب الفرنسية وانتشرت في عدة دول أوروبية. كانت الثورة الفرنسية والمثل الجمهوري تحفيزاً للحركات الوطنية ونضالات الشعوب من أجل حقوقهم وحررياتهم.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الإمبراطورية الفرنسية في تطوير التعليم والجامعات، مما أسهم في نشر الثقافة والمعرفة. تم تأسيس معاهد تعليمية عالية مشهورة مثل جامعة سوربون في باريس، وهذا ساهم في جذب الطلاب والعلماء من مختلف أنحاء العالم لدراسة والبحث في فرنسا. فيما يتعلق بالاقتصاد، شجعت الإمبراطورية الفرنسية على التجارة والصناعة وتحسين البنية التحتية. تطورت وسائل النقل والاتصالات، مما أسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي وتوسيع السوق العالمية.

بالختام، يمكن القول إن الإمبراطورية الفرنسية في القرن التاسع عشر لها تأثير متعدد الأوجه على العالم، سواء في المجالات الثقافية، السياسية، الاقتصادية، أو التعليمية. شكلت محطة هامة في تطور البشرية وتقدمها وتركت بصمة عميقة في تاريخ العالم الحديث.

إلى اليوم، لا تزال الإمبراطورية الفرنسية وتأثيرها تتجدد في العديد من المجالات. اللغة الفرنسية تظل واحدة من اللغات الدبلوماسية والثقافية المهمة في العالم، والفنون الفرنسية والأدب الكلاسيكي تواصل تأثيرها على الأدب والفن في مختلف أنحاء العالم. باريس لا تزال مركزاً عالمياً للثقافة والفن، والمعاهد والجامعات الفرنسية تستقبل طلاباً من جميع أنحاء العالم.

يعكس تاريخ الإمبراطورية الفرنسية كيف يمكن للدولة والثقافة أن تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مسار التاريخ الإنساني. إنها تذكير قوي بأهمية التفكير والإبداع والازدهار الثقافي في تطور الحضارات.

ومن جانب آخر، لاحظنا أن التأثير الفرنسي لم يكن محصوراً في المجال الثقافي فقط، بل امتد إلى القوانين والسياسة والاقتصاد أيضاً. فقد شهدت العديد من البلدان تبني القوانين والمؤسسات القانونية الفرنسية بعد توسع الإمبراطورية الفرنسية. وقد أثر هذا التأثير على تطوير نظام العدالة والسلطة التنفيذية في العديد من البلدان.

علاوة على ذلك، شجع التأثير الفرنسي على تبادل الأفكار والتعاون الدولي، وساهم في نشر مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان عبر العالم. إن تاريخ الإمبراطورية الفرنسية يعكس تأثيرها العميق على تطور العالم وكيف أن القوة الناعمة والثقافة يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في تغيير مسار الأحداث العالمية وتحسين العلاقات الدولية.

٢- تداول الأفكار:

ساهمت الإمبراطورية الفرنسية في نشر الأفكار الثورية والفلسفية في أوروبا ومناطق أخرى. تأثرت الثورات والحركات الوطنية في العديد من البلدان بهذه الأفكار وسعت نطاق نضالاتها من أجل الحرية والاستقلال.

الإمبراطورية الفرنسية في عصر نابليون لم تكن مجرد إمبراطورية عسكرية، بل كانت أيضاً إمبراطورية للأفكار والثورات. تأثرت العديد من البلدان بالأفكار الثورية الفرنسية، مثل مفهوم المساواة وحقوق الإنسان والحكم الشعبي. هذه الأفكار انتقلت عبر الحدود وأثرت في الحركات الوطنية والثورات في العديد من البلدان.

في أوروبا، تمثلت هذه التأثيرات في اندلاع ثورات وحروب تحريرية في العديد من الدول، مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا. كانت هذه الثورات تسعى إلى تحقيق الاستقلال والتخلص من الحكومات الاستبدادية والاستعمار الأجنبي.

على سبيل المثال، في إيطاليا، أثرت الحملات العسكرية لنابليون على توحيد العديد من الدول والمناطق الإيطالية، وهذا الإلهام بقي حياً بعد انهيار الإمبراطورية الفرنسية، حيث أسهم في نشوء حركة الوحدة الإيطالية وتأسيس مملكة إيطاليا الوحيدة.

في أمريكا اللاتينية، أثرت الثورة الفرنسية وأفكارها في دعم نضالات الاستقلال ضد الاستعمار الإسباني والبرتغالي. وساعدت هذه الأفكار في تشكيل حركات التحرر والاستقلال في القرن التاسع عشر، مما أدى في النهاية إلى استقلال العديد من الدول اللاتينية.

بالإضافة إلى ذلك، تمثلت تأثيرات الإمبراطورية الفرنسية أيضاً في نشر الأفكار الثقافية والفنية. فقد شهدت الأدب والفن في القرن التاسع عشر تأثيراً كبيراً للفرنسية، وكانت باريس مركزاً للحياة الثقافية والفنية العالمية.

بهذا الشكل، يمكن القول إن الإمبراطورية الفرنسية في عصر نابليون لم تكن مجرد إمبراطورية عسكرية، بل كانت أيضاً إمبراطورية للأفكار والثورات، وقد تركت بصمة عميقة على العالم الحديث وساهمت في تشكيل مسارات التاريخ والثقافة والسياسة في العديد من البلدان.

الجزء الرابع: الانهيار والتأثير المستمر

١- انهيار الإمبراطورية:

انهارت الإمبراطورية الفرنسية بشكل نهائي بعد هزيمة نابليون، وعادت الأسرة الملكية إلى السلطة. شهدت فرنسا عدة نظم سياسية خلال القرن التاسع عشر، ولكن ثمة تأثير دائم للفترة النابليونية على هوية فرنسا وتاريخها.

بعد انهيار الإمبراطورية الفرنسية والهزيمة النهائية لنابليون في معركة واترلو عام ١٨١٥، عادت الأسرة الملكية في شخص الملك لويس الثامن عشر إلى السلطة. بدأت فرنسا في تجربة نظم سياسية متعددة خلال القرن التاسع عشر، مع فترات من الاضطراب والتغيير.

تأثرت هوية فرنسا بشكل كبير بالفترة النابليونية، حيث أثرت على العديد من الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية. تبنت فرنسا القوانين الفرنسية التي كانت قد أقرها نابليون في مناطق كثيرة من أوروبا، وبذلك تعزز مكانتها كمرجع قانوني عالمي.

علاوة على ذلك، أثرت فترة نابليون على النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في فرنسا، مما ساهم في تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية. كما أن الجيش الفرنسي استفاد من تجاربه وتكتيكاته خلال حروب نابليون، مما جعله قوة عسكرية قوية تأخذ دوراً بارزاً في الشؤون الدولية.

على الرغم من انهيار الإمبراطورية الفرنسية، إلا أن تأثيرها على الهوية الفرنسية وتاريخها لا يمكن إنكاره. فقد تركت الفترة النابليونية بصمتها العميقة على فرنسا وعلى العالم أيضاً، وأثرت في مسارات التاريخ والسياسة والثقافة في القرن التاسع عشر وما بعده.

بالإضافة إلى التأثير السياسي والاقتصادي للفترة النابليونية على فرنسا والعالم، فقد كان لها أثر كبير على العمل الثقافي والأدبي. في هذا السياق، شهدت فرنسا

نهضة ثقافية وأدبية خلال القرن التاسع عشر، والتي جاءت نتيجة للتأثيرات المتبادلة بين الفترة النابليونية والفترة التالية.

تعزز الفترة النابليونية من الاهتمام بالتاريخ والتراث الفرنسي، حيث قام نابليون بتمويل حملات لجمع وحفظ الأعمال الفنية والآثار الثقافية. ومن هنا تم تأسيس مجموعة متاحف لوفر في باريس، التي تعتبر اليوم واحدة من أكبر المتاحف الفنية في العالم.

أيضاً، ساهمت الفترة النابليونية في تعزيز الأدب الفرنسي، حيث تأثر العديد من الكتاب والشعراء بهذا الفترة. برزت أعمال أدبية كبيرة مثل رواية "الجريمة والعقوبة" لدوستوفسكي ورواية "الشعب" لهوجو، والتي نشرت خلال هذه الفترة وتناولت قضايا اجتماعية وسياسية تعكس تأثير الثورة والفترة النابليونية على الأدب العالمي.

لذلك، يمكن القول إن الفترة النابليونية لها أهمية كبيرة في تاريخ فرنسا والعالم، حيث أثرت على مختلف جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والفكرية، وبصمتها لا تزال حاضرة في تاريخ العالم المعاصر.

٢- التأثير المستمر:

لا تزال الإمبراطورية الفرنسية تمثل مرجعاً هاماً في التاريخ العالمي. تركت تأثيراً دائماً على السياسة الدولية والتقدم الثقافي. يمكن رؤية تأثيرها في القوانين والأنظمة السياسية والفنون والأدب الحديث.

تأثير الإمبراطورية الفرنسية لا يزال واضحاً ومستمراً في العديد من المجالات حتى اليوم. إليكم بعض النقاط التي توضح هذا التأثير المستمر:

- القوانين والأنظمة السياسية: لقد تركت الإمبراطورية الفرنسية أثراً كبيراً في ميدان القوانين والأنظمة السياسية. قام نابليون بونابرت بإصدار القانون المدني الفرنسي (كود نابليون)، الذي أثر بشكل كبير على القوانين المدنية في معظم الدول الأوروبية وحول العالم. هذا القانون يعتبر قاعدة للعديد من الأنظمة القانونية الحديثة.
- الثقافة والأدب: ما زالت الثقافة الفرنسية تلعب دوراً مهماً في العالم. الأدب الفرنسي الكلاسيكي، مثل أعمال موليير وفولتير وهوغو، لا يزال له تأثير كبير على الأدب العالمي. بالإضافة إلى ذلك، مدينة باريس ما زالت مركزاً ثقافياً عالمياً حيث تستضيف العديد من المتاحف والمعارض والمهرجانات الثقافية.

- السياسة الدولية: تأثرت السياسة الدولية بشكل كبير بالتجربة الفرنسية. فترة الثورة الفرنسية والحروب النابليونية شكلت نموذجاً للصراعات والمفاوضات الدولية. تعززت مفاهيم مثل حقوق الإنسان والوحدة الوطنية والديمقراطية بفضل هذه الفترة.
- الفنون: الفنون الفرنسية لا تزال لها تأثير قوي على العالم. الفنانين الفرنسيين مثل مونيه وكلود ديبوس وبيكاسو وغيرهم قدموا إسهامات هامة في مجالات الفنون البصرية والرسم والموسيقى.
- اللغة الفرنسية: اللغة الفرنسية لا تزال لغة دولية هامة ولها تأثير كبير في الأدب والثقافة والدبلوماسية. يتحدث العديد من الناس في مختلف أنحاء العالم بالفرنسية ويتعلمونها كلغة ثانية.

بهذه الطرق، نجد أن التأثير الفرنسي مستمراً ولا يزال يشكل جزءاً كبيراً من التراث العالمي في ميادين متعددة، وهو ما يجعل الإمبراطورية الفرنسية حلاً لفهم التاريخ والتأثيرات الثقافية والسياسية في القرون التالية.

في الختام، يمكننا القول إن الإمبراطورية الفرنسية كان لها تأثير ضخم على العالم، ولا يزال تأثيرها مستمراً حتى اليوم. من خلال التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أحدثتها، شكلت فرنسا نموذجاً للدولة الحديثة والثورة الوطنية والتفكير الفلسفي.

كانت الإمبراطورية الفرنسية محوراً للأحداث العالمية، وأثرت في تشكيل الحروب والتحالفات والقوى العظمى في أوروبا وخارجها. كما ساهمت في تطوير العلوم والفنون والأدب، وزادت من تأثير الثقافة الفرنسية في العالم.

لهذا، يجدر بنا دائماً أن نتذكر التراث الغني لهذه الإمبراطورية وأهميتها في تطور العالم الحديث. تاريخ الإمبراطورية الفرنسية هو درس مهم في التأثير الذي يمكن أن تكون لدولة واحدة على مستقبل البشرية، وكيف يمكن للأفراد والزعماء أن يؤثروا في شكل العالم من حولهم.

الختام:

تاريخ الإمبراطورية الفرنسية هو جزء أساسي من تاريخ العالم. قدمت فرنسا إسهامات كبيرة في السياسة والثقافة والفلسفة. كان لها تأثير مستمر على تطور العالم ولا تزال تمثل نموذجاً للإمبراطوريات الكبرى والتأثير الدائم في التاريخ. يمكننا أن نستنتج أن الإمبراطورية الفرنسية لعبت دوراً كبيراً في تشكيل التاريخ العالمي. من خلال قادتها وأحداثها البارزة، أثرت بشكل كبير على السياسة

العالمية والتقدم الثقافي. كانت فرنسا محوراً للتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدتها العالم في فترة زمنية هامة. تعتبر الإمبراطورية الفرنسية مثلاً على كيفية تأثير الأمم والقادة على مسارات التاريخ وتطور الحضارة. يجدر بنا أن نستفيد من دروس تاريخها لفهم كيف يمكن للقوة والتفكير الاستراتيجي أن يشكلان العالم ويؤثران فيه بشكل عميق. بهذا الشكل، يظل تأثير الإمبراطورية الفرنسية حاضراً في التاريخ والحضارة العالمية، وهي تذكير لنا بأهمية فهم مسارات التطور الإنساني والعلاقات الدولية والقوى المؤثرة في تحولات العالم.

٣- الإمبراطورية الروسية:

كانت الإمبراطورية الروسية تسعى إلى التوسع نحو الشرق والغرب، واستولت على مناطق واسعة من أوروبا وآسيا. كما شهدت توترات مع الإمبراطوريات الأخرى، مثل الصراعات مع الدولة العثمانية والإمبراطورية البريطانية.

الإمبراطورية الروسية هي واحدة من أكبر وأطول الإمبراطوريات في التاريخ البشري، وقد شكلت جزءاً هاماً من الساحة الدولية لقرون عديدة. سنستكشف في هذا البحث التوسع الروسي نحو الشرق والغرب، والصراعات والتوترات التي نشأت بسبب هذا التوسع، وتأثير الإمبراطورية الروسية على التاريخ العالمي.

توسع الإمبراطورية الروسية:

بدأ توسع الإمبراطورية الروسية في القرون الوسطى، وتحديداً خلال حكم القيصرية الزراريين. توسعت روسيا شمالاً نحو مناطق سيبيريا الشاسعة وجنوباً نحو البحر الأسود وبحر قزوين. واستمرت هذه الحملة التوسعية عبر العديد من القرون، وتميزت بالسيطرة على مناطق مثل أوكرانيا وبيلاروسيا وبولندا وفنلندا والبلطيق والقوقاز.

من المعروف أن الإمبراطورية كاترين الكبيرة (كاترين الثانية) قادت جهوداً مكثفة لتوسيع إمبراطورية روسيا خلال القرن الثامن عشر. قامت بضم مناطق جديدة مثل القرم والقوقاز وألاسكا. أيضاً، استمر توسع روسيا نحو المنطقة الأوروبية مع السيطرة على بولندا في عهدها. وتوسعت روسيا إلى المنطقة الواقعة بين بحر البلطيق وبحر قزوين.

توسع الإمبراطورية الروسية كان عملية طويلة ومستمرة، وقد ترتب عليه تغييرات كبيرة في الخريطة الجغرافية للإمبراطورية والمناطق التي سيطرت عليها. إليك بعض التفاصيل حول توسع الإمبراطورية الروسية:

- التوسع نحو سيبيريا: بدأ التوسع الروسي في سيبيريا في القرن السادس عشر، حيث استعمرت روسيا مناطق شاسعة في هذه المنطقة. تميز هذا التوسع بمساهمته في توسيع نفوذ روسيا في آسيا الشرقية وتجارب الاستكشاف والاستغلال للموارد الطبيعية.
- السيطرة على القرم: في القرن الثامن عشر، قادت كاترين الكبيرة حملة عسكرية ناجحة للسيطرة على شبه جزيرة القرم في جنوب أوكرانيا. كما استمرت التوسعية في المنطقة البحرية حيث امتدت السيطرة الروسية على السواحل السوداء والبحر الأسود.
- التوسع نحو أوروبا الشرقية: تميزت حكم كاترين الكبيرة بسيطرتها على مناطق وسط أوروبا مثل بولندا وليتوانيا، وذلك في أعقاب التقسيمات الثلاث لبولندا. هذا التوسع أدى إلى زيادة مساحة الإمبراطورية وتوسيع نفوذها في أوروبا الشرقية.
- التوسع نحو آسيا الوسطى والقوقاز: توسعت روسيا أيضاً نحو آسيا الوسطى والقوقاز، وسيطرت على مناطق مثل جورجيا وأذربيجان وداغستان. تمثل هذه المناطق تحديات جغرافية وسياسية كبيرة نتيجة التنوع الثقافي والديني فيها.
- التوسع إلى ألاسكا: في القرن التاسع عشر، باعت روسيا ألاسكا للولايات المتحدة. كانت ألاسكا جزءاً من التوسع الروسي نحو أمريكا الشمالية والمنطقة القطبية.

توسع الإمبراطورية الروسية له أثر كبير على السياسة والثقافة والاقتصاد في العديد من المناطق التي سيطرت عليها. ومع ذلك، كان هناك تحديات وصراعات كبيرة مع الدول والإمبراطوريات الأخرى خلال هذه العمليات التوسعية، مما أدى إلى تشكيل العلاقات الدولية الحديثة في المنطقة.

هذا التوسع الهائل للإمبراطورية الروسية أثر بشكل كبير على العديد من الجوانب في التاريخ والثقافة والسياسة. **إليك بعض النقاط الأخرى حول تأثير هذا التوسع:**

- الثقافة واللغة: توسعت الثقافة الروسية واللغة الروسية إلى المناطق الجديدة التي سيطرت عليها الإمبراطورية. بدأ السكان المحليين في تبني اللغة الروسية والعادات والتقاليد الروسية، وهذا ساهم في إيجاد هوية ثقافية مشتركة في الإمبراطورية.
- الاقتصاد والموارد الطبيعية: شكلت المناطق الجديدة التي تمتد إليها الإمبراطورية الروسية مصدراً هاماً للموارد الطبيعية مثل الزرع

- والثروة الحيوانية والمعادن. هذه الموارد ساهمت في تعزيز الاقتصاد الروسي وتعزيز قدرتها على التجارة مع الدول الأخرى.
- الصراعات والتوترات: تواجه الإمبراطورية الروسية تحديات كبيرة خلال عمليات التوسع، بما في ذلك الصراعات مع الدول الجارة والإمبراطوريات الأخرى مثل الدولة العثمانية والصين. هذه الصراعات أدت في بعض الأحيان إلى حروب وتوترات دولية.
- التغييرات السياسية والاجتماعية: شهدت المناطق التي تم السيطرة عليها تغييرات سياسية واجتماعية. تأثرت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بسياسات الإمبراطورية الروسية، وتم توحيد المناطق المتنوعة تحت حكم مركزي.
- العلاقات الدولية: بالنظر إلى حجمها وتأثيرها، أصبحت الإمبراطورية الروسية لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية. شاركت في مفاوضات ومعاملات مع العديد من القوى العالمية الكبرى وشكلت تحالفات مع بعضها البعض.

في الختام، يمثل توسع الإمبراطورية الروسية حلقة مهمة في تاريخ العالم وقد ساهم بشكل كبير في تشكيل السياسة والاقتصاد والثقافة في المناطق التي تأثرت بها هذه الإمبراطورية الكبيرة.

يظل توسع الإمبراطورية الروسية في أوروبا وآسيا حدثاً تاريخياً مميزاً بمدى تأثيره الواسع على التاريخ العالمي. ترك هذا التوسع أثراً عميقاً على العديد من الجوانب الحيوية في السياسة والاقتصاد والثقافة، وساهم في تشكيل الهوية الوطنية في العديد من الدول والمناطق التي استعمرتها الإمبراطورية الروسية. بصفتها إحدى أكبر الإمبراطوريات في التاريخ، فإن تأثير روسيا ما زال ملموساً حتى يومنا هذا ويشكل جزءاً لا يتجزأ من التاريخ العالمي.

تأثير الإمبراطورية الروسية لم يكن محصوراً في السياسة والاقتصاد فقط، بل امتد أيضاً إلى الثقافة والفن والعلوم. خلال فترات الحكم المختلفة في التاريخ الروسي، شهدت روسيا تقدماً ثقافياً هاماً. قامت القيصرية والقساوسة والأدباء والفنانين بتعزيز الثقافة الروسية والمشاركة في تطويرها.

على سبيل المثال، خلال عصر القيصرية كثرين الكبيرة، تم تشجيع الفنون والأدب بشكل كبير، حيث استضافت القصر الإمبراطوري فنانين ومؤلفين من مختلف أنحاء أوروبا. تم تأسيس المسارح والمكتبات والجامعات والأكاديميات العلمية. بالإضافة إلى ذلك، ازدهرت الأدب الروسي بأعمال كبار الكتاب مثل تولستوي ودوستويفسكي وتشخوف.

من الناحية العلمية، ساهم الروس في تقدم العديد من المجالات. على سبيل المثال، كان للعالم الروسي ميخائيل لومونوسوف إسهامات هامة في مجال الكيمياء والفيزياء. كما أسهم الروس في تقدم الرياضيات والطب والهندسة.

بشكل عام، فإن توسع الإمبراطورية الروسية له أثر طويل الأمد على التاريخ والثقافة العالمية، وما زالت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الدولية والثقافة العالمية حتى يومنا هذا.

الصراعات مع الإمبراطوريات الأخرى:

شهدت الإمبراطورية الروسية صراعات وتوترات مع عدة إمبراطوريات أخرى، ومن بينها:

١- الصراع مع الدولة العثمانية: دارت صراعات طويلة بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية على السيطرة على المناطق الحدودية، مثل منطقة القوقاز والبلقان. وقد انتهت هذه الصراعات بتوقيع عدة معاهدات سلام، مثل معاهدة كوتشوك كينارجة في عام ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي في عام ١٧٩١.

صراع الإمبراطورية الروسية مع الدولة العثمانية كان واحداً من الصراعات الهامة في التاريخ الإقليمي والدولي. استمر هذا الصراع لعقود عديدة وتضمن الصراع على السيطرة على مناطق مهمة في شرق أوروبا وجنوب آسيا. **إليك بعض التفاصيل حول هذا الصراع:**

- **صراع على القوقاز:** كان القوقاز هدفاً مهماً للإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية. شهد هذا الإقليم معارك وصراعات دامية للسيطرة عليه. في النهاية، استطاعت روسيا توسيع نفوذها في القوقاز وتضمينه ضمن إمبراطوريتها.
- **صراع على البلقان:** كانت البلقان مسرحاً لصراع مستمر بين الروس والعثمانيين. شهدت المنطقة ثورات وحروباً دامية. انتهى الصراع بمعاهدة ياسي في عام ١٧٩١، التي منحت بعض الاستقلالية للمناطق البلقانية تحت السيطرة العثمانية.
- **معاهدة كوتشوك كينارجة:** تم توقيع هذه المعاهدة في عام ١٧٧٤ وأنهت الحرب الروسية-العثمانية الرابعة. بموجب هذه المعاهدة، تم التصالح بين الطرفين ومنحت روسيا أراضي في القوقاز والبحر الأسود، مما قوي من مكانتها في المنطقة.
- **معاهدة ياسي:** تم توقيع هذه المعاهدة في عام ١٧٩١ بعد الحرب الروسية-العثمانية الخامسة. منحت المعاهدة بعض الحقوق للشعوب

البلقانية ومناطق في القوقاز تحت السيطرة الروسية. كما اعترفت الدولة العثمانية بالاستقلال الشكلي للقرم.

هذه الصراعات لها تأثير ملموس على تاريخ المنطقة وتوسع الإمبراطورية الروسية. كما شكلت هذه الصراعات أساساً للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية والبلقان.

هذه الصراعات بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية لها تأثيرات مهمة على السياسة الإقليمية والعلاقات الدولية في تلك الفترة.

إليك بعض النقاط الأخرى المهمة:

- تقسيم الشرق الأوسط: تأثر تقسيم الشرق الأوسط بشكل كبير بسبب هذه الصراعات. على سبيل المثال، سيطرت روسيا على مناطق في القوقاز، وهو ما زال له تأثير على توزيع السكان والسياسة في تلك المنطقة حتى اليوم.
- التدخل الدولي: شجبت الدول الأوروبية الكبرى هذه الصراعات وتدخلت في بعض الأحيان للوساطة أو تحقيق التسوية. كانت هذه الصراعات جزءاً من التوترات الكبرى في أوروبا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.
- تأثير على الشعوب المحلية: شكلت هذه الصراعات تحدياً كبيراً للشعوب المحلية في المناطق المتنازع عليها. تأثرت حياتهم ومصيرهم بشكل كبير بالصراعات والتغييرات السياسية والاقتصادية الناجمة عنها.
- التحالفات الدولية: تأثرت العلاقات الدولية بشكل كبير بسبب هذه الصراعات. شهدت الإمبراطوريات الكبرى تحالفات واتفاقيات متنوعة تأثرت بهذه الصراعات، مما زاد من التوترات في أوروبا ومناطق أخرى.

باختصار، كانت هذه الصراعات بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية لها تأثيرات واسعة النطاق على التاريخ والسياسة في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وتشكل جزءاً هاماً من تطور العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

٢- الصراع مع الإمبراطورية البريطانية: كان هناك توترات بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية بسبب المصالح في مناطق آسيا الوسطى والهند. وقد أدت هذه التوترات إلى الصراعات المعروفة باسم "اللعبة الكبيرة". الصراع بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية، المعروف بـ "اللعبة الكبيرة"، كان واحداً من أبرز الصراعات الإقليمية والاستراتيجية في

القرن الثامن عشر والتاسع عشر. توترت العلاقات بين هاتين الإمبراطوريتين بسبب المصالح الاستعمارية والتوسع في مناطق مختلفة من آسيا الوسطى والهند. **إليك بعض النقاط المهمة حول هذا الصراع:**

- السيطرة على آسيا الوسطى: كانت آسيا الوسطى محور صراع بين الإمبراطوريتين، حيث كانت تلك المناطق ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للتجارة والنفوذ الإقليمي. سعت كل من الإمبراطوريتين لتوسيع نفوذها وسيطرتها على هذه المناطق.
- الصراع في الهند: كانت الهند أحد مسارح الصراع بين الروس والبريطانيين. سعت الإمبراطورية البريطانية إلى تعزيز نفوذها في الهند والحفاظ على استقرارها في المنطقة، بينما حاولت الإمبراطورية الروسية تكوين تحالفات مع بعض الدول الهندية ضد البريطانيين.
- اللعبة الدبلوماسية: شهدت هذه الفترة محاولات من جانب كلا الإمبراطوريتين لاستخدام الدبلوماسية والتحالفات لتحقيق مصالحهما. تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات في محاولة لتحديد نطاقات النفوذ والتجارة.
- التأثير على التوازن العالمي للقوى: كان هذا الصراع جزءاً من التوترات الكبرى بين القوى العالمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كلا الإمبراطوريتين سعتا للحفاظ على توازن القوى والتأثير العالمي.
- تأثير على تاريخ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: كان لهذا الصراع تأثير كبير على تاريخ مناطق آسيا الوسطى والشرق الأوسط. تأثرت مصائر الشعوب المحلية في هذه المناطق بسبب الصراع بين القوتين الكبيرين.

باختصار، صراع "اللعبة الكبيرة" بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية كان حاسماً في تشكيل توزيع النفوذ والسياسة الإقليمية في مناطق آسيا الوسطى والهند، وله تأثير مستمر على تاريخ العالم. رغم تنافسهما وتصاعد التوترات في بعض الأحيان، إلا أن هذا الصراع ساهم أيضاً في تحديد حدود النفوذ والمصالح الاستراتيجية لكل من الإمبراطوريتين. على الرغم من أن "اللعبة الكبيرة" انتهت بشكل رسمي في القرن التاسع عشر مع توقيع معاهدات واتفاقيات دبلوماسية، إلا أن تأثيرها على التاريخ الإقليمي والعلاقات الدولية استمر بشكل ملحوظ.

هذا الصراع أيضاً شكل النهوض والسقوط للإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية، حيث شهدت القوتين اتساعاً وانكماشاً في نطاق

نفوذهما على مر الزمن. بعد انتهاء "اللعبة الكبيرة"، استمرت العلاقات بين الإمبراطوريتين بشكل متقلب، وقد تعاونتا في بعض الحالات وتساعد التوتير في حالات أخرى، وهذا أثر على السياسة العالمية في القرن العشرين. في الختام، يمكن القول إن "اللعبة الكبيرة" تمثل صفحة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وهي درس حي لكيفية تأثير الصراعات الكبرى على تشكيل العالم وتحديد مسارات التاريخ والتأثير الباقي حتى يومنا هذا.

تأثير الإمبراطورية الروسية على التاريخ العالمي:

الإمبراطورية الروسية لها تأثير كبير على التاريخ العالمي من خلال مشاركتها في العديد من الأحداث الدولية والصراعات التي نشأت بسبب توسعها. **إليك بعض التأثيرات الرئيسية:**

١- التأثير الجغرافي: بفضل توسعها الهائل في الأراضي، أصبحت الإمبراطورية الروسية واحدة من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة. وهذا التوسع الجغرافي ساهم في تحديد الحدود الشرقية لأوروبا والقارة الآسيوية.

تأثير التوسع الجغرافي للإمبراطورية الروسية كان عميقاً وشاملاً على العالم وعلى التاريخ الإقليمي والعالمي. **إليك بعض الجوانب الرئيسية لهذا التأثير:**

- تحديد الحدود الشرقية لأوروبا: بفضل التوسع الشرقي للإمبراطورية الروسية، تم تحديد الحدود الشرقية للقارة الأوروبية. حيث أصبحت روسيا جزءاً لا يتجزأ من الخريطة الأوروبية، وهذا أثر على العلاقات الثقافية والاقتصادية بين روسيا وباقي دول أوروبا.
- التأثير على القارة الآسيوية: استمر توسع الإمبراطورية الروسية نحو آسيا الوسطى والقوقاز وسيبيريا. هذا التوسع له تأثير كبير على هذه المناطق من الناحيتين الثقافية والاقتصادية. تأثرت ثقافات هذه المناطق بالثقافة الروسية، وتم تطوير طرق تجارية جديدة بين روسيا والشرق الأوسط وآسيا.
- التوسع في مناطق ثروات طبيعية: ساهم التوسع الروسي في السيطرة على مناطق غنية بالثروات الطبيعية مثل الغابات والمانجم والمزارع الواسعة. هذا التأثير على الموارد الطبيعية ساهم في تعزيز الاقتصاد الروسي وجعل روسيا واحدة من الدول القوية اقتصادياً في العالم.

- الأمان الاستراتيجي: بسبب موقعها الجغرافي الواسع والاستراتيجي، كان للإمبراطورية الروسية دور مهم في السياسة الدولية. كانت نقطة تواجد لقوات عسكرية قوية ولها تأثير كبير على الأحداث الإقليمية والدولية.
- الثقافة واللغة: قدمت الإمبراطورية الروسية إلى العالم ثقافة ولغة روسية غنية ومتنوعة. أثرت هذه الثقافة على الأدب والفنون والعلوم والتعليم في العديد من المناطق التي استعمرتها روسيا.

في الختام، يمكن القول إن التوسع الجغرافي للإمبراطورية الروسية كان له تأثير هائل على تشكيل العالم كما نعرفه اليوم، وساهم في تحديد القوى العالمية وتحديد مسارات الثقافة والاقتصاد والسياسة العالمية.

٢- تأثير الثقافة الروسية: أثرت الإمبراطورية الروسية بشكل كبير على الثقافة العالمية من خلال تقديم مؤلفات أدبية وفنية مهمة. كتب كتاب روس مشهورون مثل تولستوي ودوستوفسكي وتشخوف أعمالاً أدبية تُعتبر أعمالاً كلاسيكية في الأدب العالمي.

الثقافة الروسية قد أثرت بشكل عميق ودائم على الثقافة العالمية من خلال الأعمال الأدبية والفنية الكلاسيكية التي قدمها كتاب وفنانون روس مشهورون. **إيكم بعض الجوانب البارزة لتأثير الثقافة الروسية على العالم:**

- أدب روسي كلاسيكي: يُعتبر الأدب الروسي من أبرز الأدبيات الكلاسيكية في العالم. أسهم كتاب روس مثل ليو تولستوي، فيودور دوستوفسكي، ألكسندر بوشكين، وأنطون تشخوف في كتابة أعمال أدبية استثنائية تعاملت مع قضايا الإنسانية والنفس والمجتمع. روايات مثل "حرب وسلام" و "جريمة وعقوبة" و "أبله كارينينا" تُعد أعمالاً أدبية رائعة تحظى بشهرة عالمية.
- الأفلام والمسرح: تأثرت صناعة السينما والمسرح بالإمبراطورية الروسية بشكل كبير. أنتجت روسيا أفلاماً مثل "الحمار الوحيد" و "الجنرال" و "الدراسة الأولى" التي أثرت في تطور السينما العالمية. أيضاً، كان للمسرح الروسي تأثير ملحوظ على المسرحيات العالمية، وعلى رأسها مسرح أنطون تشخوف.
- الموسيقى الكلاسيكية: شهدت روسيا ازدهاراً كبيراً في الموسيقى الكلاسيكية، وكان للموسيقين الروس مكانة مرموقة في العالم. مثل بيتر تشايكوفسكي وسيرجي راخمانينوف وإيغور سترافينسكي،

الذين ساهموا في تكوين الموسيقى الكلاسيكية الروسية وتقديمها للعالم.

- الفنون التشكيلية: تأثر الفنانون الروس بالعديد من التيارات الفنية العالمية وأضافوا لمسات روسية خاصة إلى أعمالهم. يُعتبر إيفان شيشكين ومارك شاغال وكازيمير ماليفيتش ويفريم ليفيتشي من أشهر الفنانين الروس الذين قدموا إسهامات كبيرة في عالم الفن.
- الأدب العلمي: كان للروس إسهامات مميزة في الأدب العلمي والفلسفة، حيث تأثر كتاب مثل ليون تروتسكي وفيلسوفين مثل فيودور دوستويفسكي بالفلسفة الغربية وأسهموا في تطور الفكر الإنساني.

في النهاية، يمكن القول إن الثقافة الروسية قدمت إسهامات مهمة للإنسانية في مجملها، وأثرت بشكل كبير على الأدب والفنون والفلسفة والثقافة العالمية، ولا تزال أعمال كتّاب وفنانين روس مشهورين تُدرس وتُقدّر في جميع أنحاء العالم. إن تاريخ وتراث الإمبراطورية الروسية يشكلان جزءاً هاماً من تاريخ البشرية والتفكير الثقافي. تعكس الأعمال الروسية الكلاسيكية مجموعة متنوعة من المواضيع والقضايا الإنسانية، مما يجعلها تستحق الدراسة والاحترام.

على مر العصور، استمرت الثقافة الروسية في التطور والتأثير على مختلف جوانب الحياة الثقافية والفنية والعلمية. من المعروف أن الأدب والفنون والموسيقى الروسية تعبر عن العواطف الإنسانية بشكل عميق ومعقد، وتتيح للقراء والجمهور فهم أفضل للتجارب الإنسانية.

بهذا يمكن القول إن تأثير الثقافة الروسية لا يقتصر فقط على الفنون والأدب، بل يمتد أيضاً إلى مجالات أخرى مثل العلوم والفلسفة والتفكير الاجتماعي. إن إرث الإمبراطورية الروسية مكمل للثقافة العالمية ومصدر إلهام للأجيال الحالية والمستقبلية.

في النهاية، يجب الاعتراف بأهمية الإمبراطورية الروسية كإحدى القوى العظمى في تاريخ البشرية وكمساهم كبير في تشكيل الثقافة العالمية والفهم الإنساني.

٣- الصراعات والتوترات الدولية: شهدت العديد من الصراعات بين الإمبراطورية الروسية والدول الأوروبية الأخرى، مثل الصراعات مع الدولة العثمانية والإمبراطورية البريطانية. هذه الصراعات أثرت على التوازنات السياسية والتحالفات في أوروبا.

الإمبراطورية الروسية كانت في صراعات متعددة مع الدول الأوروبية الأخرى على مر العصور، وهذه الصراعات أثرت بشكل كبير على التوازنات السياسية والتحالفات في أوروبا. **إليك بعض النقاط البارزة حول هذه الصراعات والتوترات الدولية:**

- الصراع مع الدولة العثمانية: كانت الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية تتصارعان على مناطق الحدود، وخاصةً مناطق القوقاز والبلقان. تأتي معاهدات السلام التي وُقعت بين الجانبين، مثل معاهدة كوتشوك كينارجة عام ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي عام ١٧٩١، لوضع حد للصراع في تلك المناطق وتقسيم المناطق المتنازع عليها.
- الصراع مع الإمبراطورية البريطانية: كان هناك توترات بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية بسبب مناطق النفوذ في آسيا الوسطى والهند. هذه التوترات أدت في بعض الأحيان إلى صراعات مسلحة وتنافس على التواجد والتأثير في المناطق الحدودية.
- اللعبة الكبيرة: تعتبر هذه الفترة من التاريخ (القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر) مرحلة من التنافس الشديد بين الإمبراطوريات الكبرى في أوروبا، بما في ذلك الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية. كان هناك اهتمام بمناطق آسيا الوسطى والهند والبلقان، وهو ما دفع بالقوتين الروسية والبريطانية إلى المنافسة على نفوذ أكبر.
- الحروب العالمية: شهدت الإمبراطورية الروسية مشاركتها في العديد من الحروب العالمية، مثل الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى. هذه الحروب أثرت على سير الأحداث العالمية وعلى العلاقات الدولية.

بشكل عام، كانت الصراعات والتوترات الدولية تتجاوز الإمبراطورية الروسية مع عدة دول وإمبراطوريات، وهذه الصراعات أسهمت في تشكيل توازنات القوى العالمية وقوام العلاقات الدولية في العصور القديمة والحديثة.

٤- التأثير على الاستقلاليات الوطنية: ساهم التوسع الروسي في مناطق مثل بولندا والبلطيق في تشكيل الهويات الوطنية للشعوب السكانية في تلك المناطق ودفعهم نحو السعي لاستعادة استقلالهم عن الإمبراطورية الروسية.

التوسع الروسي في مناطق مثل بولندا والبلطيق كان له تأثير كبير على تطور الهويات الوطنية للشعوب السكانية في تلك المناطق.

إليك بعض النقاط حول هذا التأثير:

- تحديد الهويات الوطنية: كانت الهويات الوطنية للشعوب في مناطق مثل بولندا والبلطيق تحت تأثير السياسة الروسية. حاولت الإمبراطورية الروسية توحيد هذه المناطق تحت سيادتها وإجبار السكان على التبني الثقافي واللغوي الروسي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود أثرت في الوقت نفسه في تحديد هويات هذه الشعوب المحلية وتعزيز وعيهم بالثقافة واللغة والتاريخ الخاص بهم.
- تعزيز الاستقلالية: عمل التوسع الروسي كعامل حافز للشعوب المحلية للسعي نحو الاستقلال. عندما شعرت هذه الشعوب بأن هويتهم وثقافتهم تتعرض للتهميش أو التغيير القسري من قبل السلطة الروسية، بدأت في البحث عن وسائل للمقاومة واستعادة استقلالها. هذا أدى في بعض الحالات إلى اندلاع صراعات وحروب من أجل الاستقلال.
- تأثير الأدب والثقافة: لعب الأدباء والفنانين في تلك المناطق دوراً هاماً في تعزيز الهويات الوطنية والاستقلالية. قاموا بكتابة أعمال أدبية وفنية تعبر عن تراثهم وثقافتهم الخاصة، مما ساهم في تعزيز الوعي الوطني وتشجيع النضال من أجل الاستقلال.
- التأثير الطويل المدى: ترك هذا التأثير الثقافي والسياسي الطويل المدى بصمته على هذه المناطق حتى بعد انهيار الإمبراطورية الروسية. فبعد انهيارها، استمرت هذه الهويات الوطنية في التطور والتميز، وأدت في النهاية إلى تأسيس دول وطنية مستقلة تحمل تاريخاً وهوية فريدة.
- التأثير على التاريخ الإقليمي والعلاقات الدولية: ترتبط هذه الصراعات والتوترات مع الإمبراطورية الروسية بشكل وثيق بالتوترات الإقليمية والعلاقات الدولية. فلعبت الإمبراطورية الروسية دوراً مهماً في تحديد السياسة والأمن في مناطق مثل أوروبا الشرقية والبلقان والقوقاز. وقد أدت هذه الصراعات إلى تكوين تحالفات وتحالفات جديدة في العلاقات الدولية، وأحياناً أدت إلى اندلاع حروب كبرى.
- الدور في تشكيل التحولات الاجتماعية: لم يكن التأثير الروسي محصوراً على السياسة والثقافة فقط، بل أثر أيضاً في التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق. تغيرت البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تأثرت بالتوسع الروسي، وظهرت آثارها حتى اليوم في البنية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول.

في الختام، يُظهر التوسع الروسي في مناطق مختلفة تأثيراً كبيراً على الهويات الوطنية والسياسة والثقافة في هذه المناطق. وعلى الرغم من أن هذه الصراعات قد انتهت، إلا أن تأثيرها ما زال قائماً ويشكل جزءاً مهماً من تاريخ هذه الدول وعلاقاتها الدولية.

٥- التأثير الديني: كان للديانة الأرثوذكسية الشرقية تأثيراً كبيراً على الإمبراطورية الروسية وكانت تشكل جزءاً هاماً من الهوية الوطنية الروسية. تمثلت هذه الهوية في دور الكنيسة الأرثوذكسية في توحيد الشعب وتعزيز الولاء للدولة.

التأثير الديني كان جزءاً أساسياً من تاريخ وثقافة الإمبراطورية الروسية. الديانة الأرثوذكسية الشرقية كان لها تأثير كبير على الهوية الوطنية الروسية والسياسة والثقافة في هذه الإمبراطورية الضخمة.

إليك بعض النقاط التي توضح التأثير الديني على الإمبراطورية الروسية:

- الديانة كعنصر موحد للشعب الروسي: كانت الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية هي الديانة السائدة في الإمبراطورية الروسية، ولهذا كان لها دور كبير في توحيد الشعب الروسي. كانت الكنيسة تعزز وحدة الدولة والهوية الوطنية للروس، وكانت تلعب دوراً مهماً في تعزيز الولاء للإمبراطور والدعم للسلطة المركزية.
- التأثير على السياسة: كان للكنيسة الأرثوذكسية دوراً في تشكيل السياسة الروسية. كان القياصرة يحاولون استخدام الكنيسة كوسيلة لتعزيز سلطتهم وسيطرتهم على الشعب. على سبيل المثال، كانت هناك علاقة وثيقة بين الكنيسة والدولة، والبطريرك الأرثوذكسي كان يُعتبر شريكاً هاماً في القرارات السياسية.
- التأثير على الثقافة والفنون: تأثرت الفنون والثقافة الروسية بشكل كبير بالديانة الأرثوذكسية. تمثلت هذه التأثيرات في الأيقونات والفنون الدينية والأدب الروسي. كانت الكنيسة تعزز الفنون والأدب وتلعب دوراً في تشكيل الهوية الثقافية للشعب الروسي.
- التأثير الاجتماعي: تأثرت هياكل المجتمع الروسي بالديانة الأرثوذكسية. كانت هناك تقاليد اجتماعية واحتفالات دينية تعكس التراث الديني الروسي. تسهم هذه التقاليد في توحيد الشعب وتمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية.
- التأثير على التعليم والمعرفة: كانت الكنيسة تلعب دوراً مهماً في التعليم ونقل المعرفة في الإمبراطورية الروسية. كانت المدارس

والجامعات تابعة للكنيسة، ولهذا كانت الديانة جزءاً مكملاً للتعليم
والمعرفة.

باختصار، كانت الديانة الأرثوذكسية الشرقية كانت عاملاً حاسماً في تشكيل
الهوية والثقافة الروسية على مر العصور. ترسخت قيمها ومبادئها في نسيج
المجتمع الروسي وأثرت بشكل عميق على السياسة والثقافة والفنون في
الإمبراطورية الروسية. تجسدت قوة الديانة في الوحدة والتلاحم الاجتماعي
والتأثير العميق في مجمل الحياة الروسية.

إن مفهوم الديانة في الإمبراطورية الروسية كان أكثر من مجرد مجموعة من
العقائد والممارسات الدينية. بل كانت تمثل هوية وطنية وثقافية للشعب الروسي.
وكانت الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية تلعب دوراً محورياً في هذا السياق.
توحدت الكنيسة الشعب الروسي وزادت من ولائه للدولة القيصرية.

ومع ذلك، لاحظنا أن هذا التأثير الديني لم يقتصر على المجتمع الروسي بل امتد
إلى الثقافة العالمية. فالأعمال الأدبية والفنية الروسية التي انبثقت عن هذا
التراث الديني أثرت بشكل كبير على الأدب والفنون العالمية. إن أعمال كبار
الكتاب الروس مثل تولستوي ودوستوفسكي تعتبر رموزاً في الأدب العالمي
وتحمل بصمةً دينية وثقافية قوية.

ويمكن القول إن الديانة الأرثوذكسية الشرقية كان لها تأثير عميق على
الإمبراطورية الروسية والعالم بأسره. شكلت جزءاً لا يتجزأ من الهوية الروسية
وأسهمت بقوة في تشكيل التاريخ والثقافة الروسية والعالمية.

في الختام، تعد الإمبراطورية الروسية عبارة عن قوة تأثيرات بشكل كبير على
تشكيل الساحة الدولية والثقافة العالمية، ولها دورها الخاص في تشكيل التاريخ
العالمي والتقدم البشري.

يجدر بنا التأكيد على أهمية فهم ودراسة تاريخ الإمبراطورية الروسية وتأثيرها
على العالم. إن تلك الإمبراطورية التي امتدت لعدة قرون تحمل تاريخاً غنياً
ومعقداً يحتوي على الكثير من الدروس والتجارب التي يمكن استفادتها في فهم
التطورات الحالية في العالم.

تأثير الإمبراطورية الروسية على العديد من الجوانب من الثقافة والتاريخ
والسياسة يجعلها موضوعاً هاماً للبحث والدراسة. إن فهم العلاقة بين
الإمبراطورية الروسية وبين الدول والثقافات الأخرى يساعدنا على تفسير
التوازنات العالمية والصراعات والتحولات الكبرى في التاريخ.

٤ - الإمبراطورية الألمانية:

في القرن التاسع عشر، توحدت مجموعة من الدول الألمانية لتشكيل الإمبراطورية الألمانية بقيادة بروسيا. شهدت هذه الإمبراطورية نمواً سريعاً وسعت تأثيرها في أوروبا. كانت الصراعات الإمبراطورية تتصاعد بين الإمبراطورية الألمانية ودول أوروبية أخرى، وساهمت في إشعال الحروب العالمية.

الإمبراطورية الألمانية هي مرحلة هامة في تاريخ ألمانيا وأوروبا في القرن التاسع عشر. توحدت معظم دول الألمان الصغيرة والمتنوعة تحت القيادة البروسية لتشكيل إمبراطورية قوية تعرف باسم الإمبراطورية الألمانية. هذا التوحيد جاء نتيجة للجهود السياسية والعسكرية التي قادها المستشار البروسي أوتو فون بسمارك.

تمتاز الإمبراطورية الألمانية بنمو اقتصادي سريع وتحولات صناعية كبيرة. شهدت صعوداً في العلوم والثقافة والأدب، حيث أثرت على العديد من المجالات الفنية والثقافية في أوروبا.

ومع ذلك، شهدت الإمبراطورية الألمانية تصاعد التوترات مع دول أوروبية أخرى، بما في ذلك فرنسا وروسيا والإمبراطورية النمساوية. هذه التوترات المستمرة ساهمت في تأجيج الصراعات الدولية التي أدت في النهاية إلى اندلاع الحروب العالمية الكبرى، والتي غيرت مجريات التاريخ العالمي بشكل جذري.

الإمبراطورية الألمانية تمثل فصلاً هاماً في تاريخ أوروبا والعالم. كانت نقطة تحول مهمة في تطور الدولة الألمانية والقوة الألمانية في القارة الأوروبية. ومع اندلاع الحروب العالمية وتفكك الإمبراطورية الألمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أصبح للتاريخ الألماني والعالمي تأثير عميق على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية في القرن العشرين.

في القرن التاسع عشر، شهدت الإمبراطورية الألمانية توحيد العديد من دول الألمان الصغيرة تحت حكم واحد تحت قيادة بروسيا. تحت قيادة المستشار البروسي أوتو فون بسمارك، تم الجمع بين الدول الألمانية المختلفة في إمبراطورية قوية. برغم الإمبراطورية الألمانية لم تكن إمبراطورية مستعمرة، فإنها كانت لها دور كبير في توسيع النفوذ الألماني في أوروبا والعالم.

تأثرت الإمبراطورية الألمانية بالنمو الصناعي السريع والتقدم الاقتصادي. شهدت زيادة في إنتاج الفولاذ والفحم والصناعات الثقيلة، وأصبحت واحدة من

القوى الاقتصادية الكبرى في أوروبا. كانت هذه النمو الاقتصادي يتزامن مع ثورة في الفنون والأدب، حيث ازدهرت الأعمال الأدبية والفنية الألمانية.

مع ذلك، شهدت الإمبراطورية الألمانية توترات متزايدة مع دول أوروبية أخرى. وكان أحد أهم هذه التوترات هو صراع القوى الكبرى الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى. في الوقت الذي توحدت فيه دول أوروبا الأخرى ضد الإمبراطورية الألمانية وحلفائها، أدت التصاعدات الدبلوماسية والصراعات إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤.

بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، انهارت الإمبراطورية الألمانية وأدت التداعيات السياسية والاقتصادية إلى نهاية الحكم الإمبراطوري في ألمانيا وظهور الجمهورية. ترك هذا الانهيار تأثيراً عميقاً على تطورات العالم في القرن العشرين، حيث ساهم في إشعال الصراعات الدولية الأخرى وتشكيل ملامح النظام العالمي الجديد.

كان للإمبراطورية الألمانية تأثيراً كبيراً على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. إن توحيد العديد من الدول الألمانية تحت إمبراطورية واحدة قادتها بروسيا أسهم في تعزيز التوجهات الوطنية الألمانية وزيادة القوة الاقتصادية للإمبراطورية.

أثرت الإمبراطورية الألمانية أيضاً على التوترات الدولية في أوروبا وأدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. كانت الصراعات مع دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، جزءاً من ما يُعرف بصراع القوى الكبرى الذي زاد من حدة التوترات السياسية والعسكرية.

من الجانب الثقافي، شهدت الإمبراطورية الألمانية تطوراً ثقافياً هاماً. ظهرت مجموعة من الشخصيات الألمانية البارزة في مجال الأدب والفلسفة والموسيقى، مثل فيلهلم غوت وفريدريش نيتشه وريتشارد فاغنر. كما أسهمت الإمبراطورية الألمانية في تقديم إسهامات ثقافية مهمة للعالم.

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية الألمانية، شهدت ألمانيا تحولات سياسية واجتماعية هائلة، وظهور الجمهورية الفاشلة وصعود نظام هتلر النازي في الثلاثينيات. كان لهذه الفترة تأثير كبير على التاريخ العالمي، حيث أدت إلى الحرب العالمية الثانية وأحداث تاريخية أخرى مهمة.

في السياق السياسي، كانت الإمبراطورية الألمانية تحاول توحيد مجموعة من الدول الألمانية المتنوعة في محاولة لبناء دولة قوية. هذا التوحيد تم بقيادة بروسيا وتحت سيطرتها، وبالتالي كان للإمبراطورية الألمانية تأثير كبير على

الأحداث الدولية. اندلعت العديد من الصراعات بين الإمبراطورية الألمانية ودول أخرى في أوروبا، مما أسهم في إشعال الحروب العالمية والتوترات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

من الناحية الثقافية، قام العديد من الكتّاب والفنانين الألمان بإثراء الثقافة العالمية بأعمالهم. كان لأدباء مثل توماس مان وهيرمان هيسه وفرانتس كافكا تأثير كبير على الأدب العالمي، وظهرت العديد من المدارس الفنية المهمة في ألمانيا مثل المدرسة الرومانسية والتعبيرية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية الألمانية، شهدت ألمانيا تطورات هامة في السياسة والتاريخ العالمي. نشأت جمهورية فايشلة في أعقاب الحرب، ومن ثم ظهر النظام النازي بقيادة هتلر. هذه الفترة الزمنية سجلت تأثيراً هائلاً على التاريخ العالمي، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية وجرائم الحرب واليهودوكوست. في نهاية المطاف، أدت الأحداث الكبرى في تلك الفترة إلى تقسيم ألمانيا بين القوى الفائزة في الحرب العالمية الثانية وتأسيس ألمانيا الشرقية والغربية، مما شكل تأثيراً مستداماً على السياسة العالمية.

الختام:

في العصور الحديثة، كانت الإمبراطوريات الكبرى في أوروبا تسعى إلى التوسع والهيمنة على المناطق الإقليمية والعالمية. شهدت هذه الإمبراطوريات صراعات متعددة من أجل مصالحها السياسية والاقتصادية. كانت هذه الصراعات جزءاً هاماً من تاريخ الإنسانية وأثرت بشكل كبير على التوازن الدولي والعلاقات الدولية.

يمكن القول إن تلك الإمبراطوريات الكبرى قد شكلت جزءاً مهماً من تاريخ العالم الحديث، حيث كان لها تأثير كبير على السياسة والاقتصاد والثقافة العالمية. شهدت تلك الفترة العديد من الأحداث المهمة والتحويلات الكبيرة في العالم، وكان لها دور حاسم في تحديد مسار التاريخ.

على الرغم من انهيار هذه الإمبراطوريات وتحولها إلى دول وأنظمة مختلفة، إلا أن تأثيرها لا يزال قائماً حتى اليوم. تركت هذه الإمبراطوريات إرثاً ثقافياً وسياسياً غنياً، وساهمت في تشكيل العالم الحديث بشكل لا يمكن إنكاره. تظل دروسها وتجاربها مصدر إلهام وفهم لفهم التحويلات والتطورات التي يشهدها عالمنا اليوم.

ثالثاً: الصراع النابع من القوى الكبرى:

كانت الصراعات بين القوى الكبرى في أوروبا سمة بارزة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. تصاعدت التوترات بين الإمبراطوريات والممالك الأوروبية، وأدت إلى سلسلة من الصراعات والحروب.

الصراع النابع من القوى الكبرى في أوروبا (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شهدا تصاعد التوترات والصراعات بين القوى الكبرى في أوروبا، وهي الإمبراطوريات والممالك الكبرى التي سعت إلى توسيع نفوذها وهيمنتها على المشهد الدولي. هذه الصراعات والحروب أثرت بشكل كبير على السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية في القارة الأوروبية وأبعد من ذلك. سنقوم في هذا البحث بتسليط الضوء على هذا الصراع والعوامل التي أدت إلى تشوبه وتأثيراته على التاريخ العالمي.

الجدور والأسباب للصراع:

١- التوسع الاستعماري: كانت القوى الكبرى تتنافس على الاستعمار والسيطرة على المستعمرات في أنحاء مختلفة من العالم. هذا التنافس على الموارد والهيمنة في المناطق النامية أدى إلى التوترات والصراعات.

التوسع الاستعماري كان ظاهرة بارزة خلال العصور الحديثة، حيث قامت القوى الكبرى بمنافسة شرسة على الاستعمار والسيطرة على المستعمرات في مناطق متنوعة حول العالم. كان لهذا التنافس تأثيرات هامة على السياسة العالمية والعلاقات الدولية. لنلق نظرة على بعض التأثيرات والنتائج الرئيسية للتوسع الاستعماري:

- التنافس على الموارد: كانت القوى الكبرى تبحث عن مصادر جديدة للموارد الطبيعية والثروات مثل النفط والغاز والمعادن الثمينة والمنتجات الزراعية. هذا التنافس أدى إلى سباق محموم نحو استغلال المناطق النامية لاستخراج هذه الموارد.
- السيطرة على الأسواق: سعت القوى الاستعمارية للسيطرة على الأسواق وتوجيه التجارة نحو مصلحتها. كان ذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية وتعزيز تجارتها الخاصة.
- تأثير على الهويات الثقافية: أحد أهم التأثيرات الثقافية للتوسع الاستعماري هو التأثير على الهويات الثقافية في المناطق

المستعمرة. شهدت تلك المناطق تغييرات في اللغة والثقافة والديانة نتيجة للتأثير الغربي.

- التوترات والصراعات: كانت الصراعات شائعة بين القوى الاستعمارية نفسها وبين السكان الأصليين في المناطق المستعمرة. كما تسبب التوسع الاستعماري في تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الدول الاستعمارية نفسها.
- الحروب الاستعمارية: شهد العالم العديد من الحروب الاستعمارية حيث قامت القوى الاستعمارية بالتنافس على السيطرة على المناطق الجديدة وتوسيع مستوطناتها.
- نهاية الاستعمار: مع مرور الزمن، بدأت الحركات الوطنية في المناطق المستعمرة تطالب بالاستقلال والتحرر من الاستعمار. هذه الحركات أدت في نهاية المطاف إلى نهاية الاستعمار في العديد من المناطق.

في الختام، كان التوسع الاستعماري ظاهرة تاريخية مهمة تركت أثراً عميقاً على التاريخ العالمي وشكلت العديد من التحديات والنتائج التي تؤثر على العالم حتى يومنا هذا.

٢- الصراعات الدينية: شهد القرن السابع عشر والثامن عشر صراعات دينية كبيرة في أوروبا، مثل حروب الديانات في ألمانيا وصراع الكاثوليك والبروتستانت في إنجلترا وهولندا. هذه الصراعات لها تأثيرات مباشرة على السياسة والصراعات الدولية.

الصراعات الدينية التي وقعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا كانت من أبرز الأحداث التي أثرت على السياسة والصراعات الدولية في تلك الفترة. تضمنت هذه الصراعات العديد من الحروب والتوترات بين الدول والممالك والطوائف الدينية. **إليك نظرة عامة على هذه الصراعات وتأثيراتها:**

أ- حروب الديانات في ألمانيا:

- وقعت هذه الحروب بين عامي ١٥٢٤ و ١٥٥٥ في مناطق مختلفة من ألمانيا.
- كانت الصراعات تتعلق بالنزاعات الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، وكانت تأثيراتها عميقة على السياسة والاقتصاد في المنطقة.
- انتهت الحروب بمعاهدة أوغسبورغ عام ١٥٥٥، والتي أقرت مبدأ "الديانة الأم" حيث يحق للحكام اختيار ديانة الدولة.

ب- صراع الكاثوليك والبروتستانت في إنجلترا:

- شهدت إنجلترا صراعات دينية بين الكاثوليك والبروتستانت خلال حكم ملكة إليزابيث الأولى وجدلين الأول.
 - تأثرت العلاقات الخارجية لإنجلترا بسبب هذه الصراعات، حيث كانت تواجه تهديدات من الدول الكاثوليكية مثل إسبانيا وفرنسا.
 - شهدت الصراعات توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً وأكدت استقرار دولة البروتستانت.
- ج- حرب الثمانين عاماً في هولندا:

- كانت هذه الحرب جزءاً من الصراع الكبير بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا.
 - أدت الحرب إلى استقلال هولندا عن إسبانيا وأثرت على العلاقات بين الدول الأوروبية.
- تأثرت السياسة والصراعات الدولية بشكل مباشر بالصراعات الدينية في أوروبا في تلك الفترة. ساهمت هذه الصراعات في تغيير التوازنات السياسية وتشكيل تحالفات جديدة بين الدول والإمبراطوريات. تعلم الدروس المستفادة من هذه الصراعات كانت جزءاً مهماً من تطور العلاقات الدولية في فترة لاحقة.

٣- التوسع الاستراتيجي: سعت القوى الكبرى إلى توسيع نفوذها الاستراتيجي وزيادة علاقاتها الجغرافية لضمان أمنها وتعزيز نفوذها. هذا أدى إلى التصاعد التدريجي للصراعات بين الدول والإمبراطوريات.

التوسع الاستراتيجي كان عنصراً مهماً في الصراعات بين القوى الكبرى في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. هذا التوسع الاستراتيجي تضمن زيادة نفوذ هذه القوى الكبرى وتوسيع نفوذها الجغرافي في أنحاء مختلفة من العالم. إليكم بعض الأمثلة على هذا التوسع وتأثيره على الصراعات:

أ- الصراعات الاستراتيجية في البحار والمحيطات:

- سعت القوى الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا إلى توسيع تواجدتها البحري في محيطات العالم.
 - نتج عن ذلك التصاعد التدريجي للصراعات في المحيطات والبحار، بما في ذلك الصراعات البحرية بين بريطانيا وفرنسا والتنافس مع روسيا في البحر الأسود والبحر البaltيكي.
- ب- الصراعات في المستعمرات:

- قامت القوى الكبرى بالتوسع في المستعمرات والمناطق النامية لاستغلال الموارد وزيادة نفوذها.

- شهدت المستعمرات الصراعات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، مثل الصراع الأمريكي الروسي في ألاسكا وصراعات الإمبراطوريات الأوروبية في إفريقيا وآسيا.
 - ج- الصراعات الاستراتيجية في الشرق الأوسط:
 - تنافست القوى الكبرى على توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بسبب أهمية الموارد الطبيعية والموقع الجيوسياسي للمنطقة.
 - شهدت المنطقة صراعات دولية بين الإمبراطوريات الأوروبية والإمبراطوريات العثمانية والفارسية والروسية.
 - د- الصراعات الجيوسياسية في آسيا والمحيط الهادئ:
 - تنافست القوى الكبرى على النفوذ في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى توترات في المناطق مثل شرق آسيا والهند وجنوب شرق آسيا.
 - شهدت الصراعات الحروب والتوترات بين الدول والإمبراطوريات الكبرى في هذه المناطق.
- تأثرت الصراعات الدولية بشكل كبير بالتوسع الاستراتيجي للقوى الكبرى، حيث سعت كل منها إلى تحقيق مصالحها وزيادة نفوذها الجغرافي. هذه الصراعات أثرت على توازن القوى في العالم وشكلت تحديات دائمة للعلاقات الدولية

الصراعات الرئيسية:

- ١- الحروب النابليونية: كان نابليون بونابرت حاكم فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر وشن حروباً طموحة ضد الدول الأوروبية الأخرى. شهدت هذه الحروب تغييرات كبيرة في الخريطة السياسية لأوروبا وأثرت على التوازن السياسي.
- كانت الحروب النابليونية سلسلة من النزاعات العسكرية التي شهدتها أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر بفعل توسع إمبراطورية نابليون بونابرت وسعيه للهيمنة على القارة الأوروبية. تأثرت العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير بتلك الحروب وشهدت تغييرات جذرية في السياسة والحكم والاقتصاد.
- إليك تفاصيل أكثر حول هذه الحروب:**

أ- الخلفية:

- ظهر نابليون بونابرت كقائد عسكري موهوب بعد الثورة الفرنسية وصعده إلى السلطة. أسس حكماً جديداً في فرنسا بعد الانقلاب الثاني للثورة في ١٧٩٩.

- سعى نابليون إلى توحيد أوروبا تحت قيادته وتوسيع نفوذه الإمبراطوري.
 - ب- الحروب النابليونية الأهم:
 - حرب الثالثة الأولى (١٨٠٣-١٨٠٦): نشبت بين فرنسا والمملكة المتحدة ودول أخرى. انتهت بمعاهدة أميان في ١٨٠٢ ولكن اندلعت من جديد بسبب تصاعد التوترات.
 - حروب الخلفاء: شهدت سلسلة من الحروب مع مملكة نابولي وإسبانيا والنمسا وبروسيا وروسيا ودول أخرى. كانت هذه الحروب تهدف إلى توسيع نفوذ فرنسا وتأسيس الدوقيات الفرنسية في أنحاء مختلفة من أوروبا.
 - حروب التحالفات: شهدت مشاركة دول أخرى في الحروب ضد نابليون، بما في ذلك الإمبراطورية النمساوية وبريطانيا وروسيا. أثرت هذه الحروب على التوازنات السياسية في القارة الأوروبية.
 - ج- انتهاء الحروب النابليونية:
 - انتهت الحروب النابليونية بسقوط نابليون في معركة واترلو عام ١٨١٥. تم نفيه إلى جزيرة سانت هيلين حيث توفي في ١٨٢١.
 - د- التأثير:
 - أدت الحروب النابليونية إلى تغييرات كبيرة في الخريطة السياسية لأوروبا، بما في ذلك انتشار الوطنية والوحدة الوطنية في العديد من الدول.
 - ساهمت في نشر مبادئ الثورة الفرنسية والحقوق الإنسانية في أوروبا وأثرت على تشكيل السياسة الدولية للعقود اللاحقة.
 - شكلت الحروب النابليونية تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وكان لها تأثير مباشر على الاقتصاد والثقافة.
- باختصار، كانت الحروب النابليونية حدثاً تاريخياً يملؤه الأحداث والتأثيرات على مستوى أوروبا والعالم. تركت بصمة عميقة في تاريخ القرن التاسع عشر ولا تزال تعد واحدة من الفصول الهامة في تاريخ الصراعات والصراعات الدولية. تعكس هذه الحروب التوترات والتحويلات التي شهدتها أوروبا في هذه الفترة الزمنية الحرجة وكيف أثرت على الدول والشعوب على حد سواء. تظهر أهمية فهم هذه الفترة في دراستنا للتاريخ والعلاقات الدولية، حيث يمكننا رؤية كيف أثرت الأحداث في القرن التاسع عشر على شكل العالم الحديث وتوازن القوى والسياسة الدولية التي نعيشها اليوم.

٢- حروب الثورات الأوروبية: في عقبة الحروب النابليونية، شهدت أوروبا سلسلة من الثورات والصراعات الوطنية والاستقلاليات، مثل الثورة الفرنسية وحروب التحرير الوطني في إيطاليا وألمانيا. بعد الفترة النابليونية، شهدت أوروبا سلسلة من الثورات والصراعات الوطنية والاستقلاليات التي كان لها تأثير كبير على شكل القارة. بدأت هذه الثورات في العقد الرابع عشر واستمرت حتى القرن التاسع عشر.

إليك بعض النقاط الهامة حول حروب الثورات الأوروبية:

- الثورة الفرنسية: بدأت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كاندلاع للحركة الثورية في فرنسا، ولكن سرعان ما انتشرت هذه الأفكار إلى العديد من الدول الأوروبية الأخرى. تهدف الثورة إلى هزيمة النظام الملكي وتحقيق مبادئ الحرية والمساواة والإخوة. شهدت فترة الثورة الفرنسية حروباً داخلية وخارجية، حيث حاربت فرنسا العديد من الدول الأوروبية الأخرى.
 - حروب التحرير الوطني: في إيطاليا وألمانيا، نشأت حركات وطنية تطالب بالاستقلال عن الإمبراطوريات الأجنبية التي كانت تسيطر على تلك المناطق. أدت هذه الحركات إلى سلسلة من الحروب والصراعات، مثل حرب الاستقلال الإيطالية والحروب التي أدت إلى توحيد ألمانيا في قرارات ألمانيا الوسطى في القرن التاسع عشر.
 - الثورات الوطنية: شهدت عدة دول أوروبية ثورات وطنية، مثل ثورة بولندا في عام ١٨٣٠ وثورته المجر في عام ١٨٤٨. هذه الثورات كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية عن الإمبراطوريات الأجنبية التي كانت تسيطر على تلك الدول.
 - التأثير الثقافي والسياسي: شكلت حروب الثورات الأوروبية تحولات هامة في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في القارة. أسهمت في انتشار مفاهيم الوطنية وحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أثرت على الأدب والفن والفلسفة في هذه الفترة.
 - نهاية الحروب والصراعات: انتهت حروب الثورات الأوروبية بتوقيع مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي أدت إلى تغييرات في الحدود والنظم السياسية. تراجعت الثورات في بعض الأماكن، في حين استمرت في أخرى. ومع مرور الوقت، نمت حركات التوحيد الوطني واستقرت الحدود إلى حد كبير.
- بهذه الطريقة، كانت حروب الثورات الأوروبية عنصراً مهماً في تطور القارة الأوروبية وتأثيرها على العالم في القرن التاسع عشر.

٣- الصراع الكريمي: نشب الصراع الكريمي في العقد الخامس عشر من القرن التاسع عشر بين روسيا والإمبراطورية العثمانية وفرنسا والمملكة المتحدة. كان الصراع بسبب السيطرة على الموانئ البحرية والمناطق الاستراتيجية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. أدى الصراع إلى تغييرات هامة في العلاقات الدولية وتأثيراتها استمرت لعقود.

الصراع الكريمي هو صراع دولي نشب في العقد الخامس عشر من القرن التاسع عشر واستمر حتى العقد السادس عشر. شاركت فيه العديد من القوى الكبرى في ذلك الوقت، بما في ذلك روسيا والإمبراطورية العثمانية وفرنسا والمملكة المتحدة، وكانت أحداثه تتركز حول المناطق الاستراتيجية والموانئ البحرية في منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

إليك بعض التفاصيل حول هذا الصراع:

أ- الأسباب:

- السيطرة على البحر الأسود: كان البحر الأسود منطقة استراتيجية مهمة بسبب موقعها وموانئها. كانت روسيا تتطلع إلى التوسع في هذه المنطقة والحصول على سيطرة على الممرات المائية الهامة.
- الصراعات الإثنية والدينية: كانت هناك صراعات إثنية ودينية في المنطقة، حيث كان هناك توترات بين المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس.
- المصالح الاقتصادية: كانت المنطقة غنية بالموارد الطبيعية والمحاصيل الزراعية، مما جعلها هدفاً للقوى الكبرى التي تتنافس على استغلال هذه الموارد.

ب- سير الأحداث:

- اندلعت الحرب في عام ١٨٥٣ عندما احتلت الإمبراطورية العثمانية منطقة الدانوب في رومانيا. هذا أدى إلى تدخل روسيا وقامت بشن هجوم على الإمبراطورية العثمانية.
- سرعان ما انضمت فرنسا والمملكة المتحدة إلى الجانب العثماني وشكلوا تحالفاً ضد روسيا.
- شهدت الحرب عدة معارك هامة، مثل معركة بالاكافا ومعركة سيفاستوبول.
- انتهت الحرب في عام ١٨٥٦ بتوقيع معاهدة باريس، والتي أدت إلى تغييرات في الحدود وتقييدات على الأسطول الروسي في البحر الأسود.

ج- التأثيرات:

- أسهم الصراع الكريمي في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، وكان له تأثير طويل الأمد على العلاقات الدولية.
- أدى الصراع إلى تحسين العلاقات بين روسيا وبريطانيا وفرنسا بعد نهاية الحرب.
- كانت هناك تداعيات اقتصادية على الدول المشاركة، حيث أدت تكاليف الحرب إلى أزمة مالية في الإمبراطوريات الكبرى.

في النهاية، يمكن القول إن الصراع الكريمي كان حدثاً مهماً وتأثيراً كبيراً على العلاقات الدولية والسياسة الإقليمية في القرن التاسع عشر. كما سهم في تسليط الضوء على أهمية المناطق الاستراتيجية والممرات المائية في الصراعات الدولية. إلى جانب ذلك، أسهم في تغيير النظام الدولي في تلك الفترة وتشجيع التفاهم بين بعض القوى الكبرى. وعلى الرغم من أن الصراع انتهى بتوقيع معاهدة باريس، إلا أن آثاره استمرت لعقود في المنطقة والدول المشاركة.

يمكن القول إن الصراع الكريمي يمثل مثلاً على كيفية تفاعل القوى الكبرى والصراعات الاستراتيجية في تحديد مسارات التاريخ وتأثيرها على العالم. كما أنه يبرز أهمية الدبلوماسية وحل النزاعات بشكل سلمي في العلاقات الدولية، حيث تم تحقيق ذلك من خلال مفاوضات المعاهدة والتوصل إلى حلاً سلمياً لهذا الصراع الدولي.

التأثيرات والنتائج:

١- تغيير الحدود: شهدت الصراعات بين القوى الكبرى تغييرات هامة في الحدود الوطنية، حيث تم توقيع معاهدات سلام واتفاقيات تقسيم للمناطق. هذه التغييرات أثرت على الخريطة الجغرافية لأوروبا والعالم.

الصراعات بين القوى الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أسفرت عن تغييرات جذرية في الحدود الوطنية والخريطة الجغرافية للعالم. **إليك بعض الأمثلة على هذه التغييرات:**

- تغيير الحدود في أوروبا الوسطى والشرقية: شهدت مناطق أوروبا الوسطى والشرقية تغييرات كبيرة في الحدود بعد نهاية حروب نابليون. تم توقيع معاهدات مثل معاهدة فيينا عام ١٨١٥ التي قامت بتقسيم الأراضي وإعادة ترتيب الحدود في هذه المناطق.
- توسع الإمبراطورية الروسية: ساهمت الصراعات بين الإمبراطورية الروسية والدول الأوروبية في توسيع نطاق

الإمبراطورية الروسية نحو الشرق والجنوب. تم ضم مناطق جديدة مثل القرم والقوقاز وألاسكا وأجزاء كبيرة من شرق أوروبا.

- توحيد ألمانيا وإيطاليا: شهدت ألمانيا وإيطاليا تغييرات كبيرة في الحدود بعد الصراعات والثورات. تم توحيد الدول المتناثرة في شبه الجزيرة الإيطالية وألمانيا لتشكيل دولتين واحدة في كل منهما.
- انفصال بولندا: شهدت بولندا تقسيماً بين روسيا وبروسيا والنمسا في القرن التاسع عشر، ولكن في وقت لاحق تم استعادة استقلالها بفضل الصراعات والثورات.
- انتقال السيطرة على المستعمرات: شهد الصراع الاستعماري بين القوى الكبرى نقل السيطرة على المستعمرات في أمريكا وآسيا وإفريقيا بين القوى الاستعمارية.

تلك التغييرات الجغرافية كان لها تأثير عميق على السياسة والاقتصاد والثقافة في هذه المناطق وشكلت قاعدة للصراعات والتوترات الدولية في القرون اللاحقة.

٢- تغييرات اقتصادية: أدت الصراعات إلى تغييرات اقتصادية هامة، حيث تضررت الاقتصادات الوطنية بسبب التدمير وفقدان الموارد. من ناحية أخرى، أدت بعض الصراعات إلى تطوير الصناعات والبنية التحتية في بعض الدول.

الصراعات الكبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أثرت بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية في الدول المشاركة.

إليك بعض التأثيرات الرئيسية على الاقتصادات:

- تدمير البنية التحتية والاقتصادات: تسببت الحروب في تدمير العديد من المدن والمصانع والبنية التحتية الحيوية. هذا أدى إلى خسائر كبيرة في الثروة الوطنية وزيادة الديون الحكومية.
- زيادة الديون والضرائب: لتمويل الحروب والصراعات، اضطرت الحكومات إلى زيادة الديون وفرض الضرائب على المواطنين. هذا أثر سلباً على الاقتصادات الوطنية وزاد من الضغط المالي على الشعوب.
- تطور الصناعات: في بعض الحالات، أدت الحروب إلى تحفيز الصناعات المحلية لإنتاج المعدات والأسلحة اللازمة للصراع. هذا ساهم في تطور القطاع الصناعي في بعض الدول.
- نقص الموارد: استنزفت الحروب الموارد الطبيعية والبشرية في الدول المشاركة. زاد نقص المواد الخام والعمالة من تحديات الاقتصادات.

- نقص الاستثمار: تأثرت الاستثمارات الوطنية بسبب عدم اليقين الاقتصادي والسياسي الناجم عن الصراعات.
- تغييرات في التجارة الدولية: شهدت التجارة الدولية تغييرات كبيرة خلال الحروب. تأثرت العلاقات التجارية بين الدول وقد تم تحويل مسارات التجارة نتيجة تأثيرات الصراعات.
- تطور البنية التحتية: في بعض الحالات، أجبرت الحروب الحكومات على تحسين البنية التحتية لضمان توفير الإمدادات والخدمات الضرورية للجيش والمدنيين.
- تأثيرات متباينة: يجب ملاحظة أن تأثير الصراعات على الاقتصادات كان متبايناً من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الصراع واستراتيجية الدولة واقتصادها وموقفها في الصراع.
- تأثيرات التكنولوجيا: قدمت الحروب حوافز للابتكار التكنولوجي، مما أدى في بعض الأحيان إلى تطوير تكنولوجيا جديدة تستخدم في الحروب ومن ثم تطبيقها في الصناعات الأخرى.
- تغييرات في هيكل القوى الاقتصادية: بسبب تأثير الحروب على الاقتصادات، تغيرت هيكل القوى الاقتصادية والصناعية في بعض الأمم. قد يؤدي هذا التغيير إلى تحول اقتصادي طويل الأمد.
- تأثيرات على العملة والتضخم: غالباً ما شهدت العملات تدهوراً خلال الحروب، مما أدى إلى زيادة التضخم وتأثير سلبي على قوة الشراء للمواطنين.
- التأثيرات الاجتماعية: لاحظنا أيضاً تأثيرات اجتماعية للحروب بما في ذلك تغيير أنماط الهجرة والهجرة الجماعية وتأثيرات نفسية على الأفراد والمجتمعات.
- تشكيل القادة والزعماء: شهدت الحروب نشوء قادة وزعماء بارزين في بعض الدول، حيث برزوا خلال الأزمات وتأثروا بشكل كبير على القرارات السياسية والاقتصادية.
- تأثيرات الاستثمار في البحث والتطوير: قد يشجع الصراع على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية، وهذا يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى تطبيقات مدنية وتقنيات جديدة.
- تأثيرات الإعمار: بعد انتهاء الحروب، يلزم الإعمار وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وهذا يمكن أن يساهم في نمو الاقتصاد بشكل إيجابي.

في النهاية، يظهر أن الصراعات الكبرى تترك تأثيرات متعددة ومتنوعة على الاقتصادات والمجتمعات. تعتمد هذه التأثيرات على السياق التاريخي والسياسي للصراع وعلى قدرة الدول على التكيف والاستفادة من الفرص في أعقاب الأزمات.

٣- تغييرات اجتماعية وثقافية: تأثرت الحياة اليومية للسكان بشكل كبير بالحروب والصراعات. تعرضت المجتمعات للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على الطبقات الاجتماعية والثقافة.

الحروب والصراعات تمثل عوامل مؤثرة بشكل كبير على التغييرات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات.

إيكم بعض التأثيرات الرئيسية للحروب والصراعات على هذين الجانبين:

- تغييرات في الهوية الوطنية والقومية: تؤثر الحروب عادة في تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء القومي بين السكان. يمكن أن تسهم في تشكيل الهوية الوطنية والتضامن بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
- تأثيرات اقتصادية على الفقراء والأثرياء: يعاني الفقراء والأشخاص ذوي الدخل المنخفضة عادة من تأثيرات اقتصادية أكبر نتيجة الحروب، بما في ذلك فقدان الوظائف وارتفاع الأسعار. في الوقت نفسه، يمكن لبعض الأثرياء أن يستفيدوا من الفرص الاقتصادية الناشئة نتيجة للاستثمارات الحكومية في مجالات معينة.
- تغييرات في الهيكل الاجتماعي: قد تؤدي الحروب إلى تغييرات في هيكل المجتمع، حيث يمكن أن تؤدي إلى نقص في عدد السكان وتغيير في توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية.
- النزوح واللجوء: يتسبب الصراع في النزوح السكاني واللجوء، حيث يضطر السكان إلى مغادرة منازلهم والبحث عن مأوى في مناطق آمنة. هذا يمكن أن يؤثر على التركيبة الاجتماعية في المناطق المستقبلية للنازحين.
- تأثيرات نفسية: تترتب على الحروب تأثيرات نفسية على الأفراد والمجتمعات، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدلات الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة وغيرها من المشكلات النفسية.
- تأثيرات على الثقافة والفنون: تؤثر الحروب على الإبداع الثقافي والفنون، حيث يمكن أن تظهر أعمال فنية تعبر عن التجارب والصراعات الحربية، وتشجع على التعبير الفني.

- تغييرات في القيم والعقائد: قد تؤدي الحروب إلى تغييرات في قيم المجتمع وعقائده، حيث يمكن أن تسهم في تحول القيم الاجتماعية والدينية.
 - تقديم الدعم الاجتماعي: قد تتشكل مجتمعات قوية خلال الصراعات لتقديم الدعم الاجتماعي للأفراد المتضررين. يمكن أن يؤدي هذا التلاحم الاجتماعي إلى تقوية الروابط الاجتماعية والعائلية وزيادة التضامن بين الأشخاص.
 - تحولات تعليمية: قد تتأثر التعليم بشكل كبير بالصراعات. قد تؤدي الدمار الناتج عن الحروب إلى توقف أو تأخر في التعليم، في حين يمكن للصراعات السياسية أن تؤثر على المناهج التعليمية والتوجيه الديني في بعض الأحيان.
 - توثيق التاريخ: تلعب الصراعات دوراً في توثيق التاريخ والأحداث الهامة في المجتمعات. يتم تسجيل الأحداث والتطورات عبر وسائل الإعلام والكتابة التاريخية، مما يساهم في الإبقاء على الذاكرة التاريخية حية.
 - تطوير التكنولوجيا: تستثمر بعض الدول في البحث والتطوير التكنولوجي خلال الصراعات العسكرية. يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تقدم التكنولوجيا والابتكار في مجالات مثل العلوم والطب والتكنولوجيا العسكرية.
 - تأثير الأدب والفنون: يمكن أن تكون الحروب مصدر إلهام للكاتب والفنانين لإنتاج أعمال فنية تعبر عن التجارب والمشاعر الإنسانية أثناء الصراعات. هذه الأعمال قد تعمل على نقل الرسائل والقضايا الاجتماعية والسياسية.
 - التأثير على الجيل الشاب: يمكن أن تكون للحروب تأثير دائم على الجيل الشاب الذي يعيش وينمو في ظل الصراعات. قد تشكل تجربتهم ومشاهدتهم للصراعات توجيهاً لمستقبلهم وتصورهم للعالم.
 - تكوين التحالفات الدولية: يمكن أن تؤدي الصراعات الدولية إلى تشكيل التحالفات الدولية المختلفة، حيث يتعاون البلدان معاً لمواجهة تحديات مشتركة. هذه التحالفات يمكن أن تؤثر على السياسة العالمية والتوازنات الدولية.
- في النهاية، يمكن أن تكون تأثيرات الصراعات على الثقافة والمجتمعات معقدة ومتنوعة وتعتمد على سياق الصراع والزمان والمكان. يمكن أن تكون هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية، وتشمل تغييرات في الهوية والاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والفن والثقافة. تاريخ الصراعات يعكس تاريخ البشرية نفسه

ويسهم في تشكيلها، وبالتالي فهو يشكل عاملاً مهماً في دراستنا للتاريخ والتطور الاجتماعي والثقافي.

٤- نشوب الحروب العالمية: ساهمت هذه الصراعات والتوترات بين القوى الكبرى في إشعال الحروب العالمية الأولى والثانية، حيث شهدت الحروب العالمية مشاركة العديد من الدول والإمبراطوريات في صراعات دامية.

نشوب الحروب العالمية الأولى والثانية كان حدثاً تاريخياً هاماً في القرن العشرين وشكل تطوراً ضخماً في الصراعات الدولية.

إيكم نظرة عامة على هذين الصراعين الدمويين وتأثيرهما:

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨):

- بدأت هذه الحرب باغتيال أرشيدوق النمسا هيران فرانز فرديناند في سراييفو في يونيو ١٩١٤ وتوالى سلسلة من الأحداث التصاعديّة التي أدت إلى اندلاع الصراع العالمي.
- شاركت فيها العديد من الدول الكبرى مثل ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية ضد الدول المتحالفة مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا.
- شهدت هذه الحرب معارك هائلة وتدميراً هائلاً، وكان لها تأثير كبير على الاقتصاد والثقافة والسياسة العالمية.
- انتهت بتوقيع معاهدة فرساي في عام ١٩١٩، التي فرضت على ألمانيا مسؤولية الحرب وفرضت عليها عقوبات قاسية.

الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥):

- بدأت الحرب العالمية الثانية بغزو ألمانيا لبولندا في سبتمبر ١٩٣٩، مما أدى إلى تفجير الصراع العالمي الثاني.
- شاركت فيها العديد من الدول الكبرى مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا ضد الدول المتحالفة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا.
- شهدت هذه الحرب أحداثاً مروعة مثل محرقة الهولوكوست والهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي.
- انتهت بانتصار القوى المتحالفة وتوقيع الاستسلام الياباني في أغسطس ١٩٤٥.

تأثر العالم بشكل جذري بالحروب العالمية، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في النظام العالمي والسياسة والاقتصاد. كما شجبت هذه الحروب الدموية الصراعات الكبرى وأثرت على تشكيل التحالفات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلام العالمي.

الختام:

الصراعات بين القوى الكبرى في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان لها تأثيرات هائلة على العالم وشكلت العديد من الأحداث التاريخية المهمة. هذه الصراعات تجلى تأثيرها في السياسة والاقتصاد والثقافة وأثرت على حياة الملايين من البشر.

المراجع:

1. Hobsbawm, Eric J. "The Age of Revolution: Europe 1789–1848." Vintage, 1996.
2. Kennedy, Paul. "The Rise and Fall of the Great Powers." Vintage, 1989.
3. Strachan, Hew. "The First World War." Viking, 2003.
4. Weinberg, Gerhard L. "A World at Arms: A Global History of World War II." Cambridge University Press, 1994.
5. McNeill, William H. "The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society Since A.D. 1000." University of Chicago Press, 1982.
6. Keegan, John. "A History of Warfare." Vintage, 1994.
7. Ferguson, Niall. "The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West." Penguin Books, 2007.
8. Paret, Peter, Gordon A. Craig, and Felix Gilbert. "Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age." Princeton University Press, 1986.
9. Howard, Michael. "The Causes of Wars and Other Essays." Harvard University Press, 1983.
10. Joll, James. "The Origins of the First World War." Pearson, 2006.

القسم الثاني: الصراعات الإمبراطورية في العالم

الصراعات الإمبراطورية هي واحدة من الظواهر التاريخية الأكثر تعقيداً وإثارة للاهتمام في تاريخ البشرية. تعكس هذه الصراعات السعي الدائم للقوى الإمبراطورية لتوسيع نفوذها وسلطتها على مساحات أوسع من الأراضي والشعوب. يمكن تتبع هذه الصراعات عبر العصور والقرون المختلفة، حيث تم تكوين إمبراطوريات عظيمة تعاملت مع تحديات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة.

من خلال هذا القسم، سنستكشف مجموعة متنوعة من الصراعات الإمبراطورية التي شهدتها العالم عبر العصور. سنركز على أمثلة من تلك الصراعات ونقدم تحليلاً شاملاً للأحداث والأطراف المتورطة فيها. سنستعرض كيف تأثرت القرارات السياسية والمعارك العسكرية في هذه الصراعات بالعوامل الثقافية والدينية والاقتصادية التي كانت تسيطر على ذلك الزمن.

تلك الصراعات ساهمت بشكل كبير في تشكيل العالم الحديث والتغيرات الكبرى في الخريطة الجغرافية للأمم والإمبراطوريات. ستكون هذه المقدمة نافذة إلى عالم مليء بالتحديات والمكاسب والخسائر، حيث تتقاطع القوى وتتصارع من أجل الهيمنة والسيطرة على الموارد والأراضي.

تلك الصراعات الإمبراطورية شهدت تنوعاً كبيراً في الأساليب المستخدمة، حيث تمتد من المفاوضات الدبلوماسية والتحالفات السياسية إلى المعارك الضارية والاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما شهدت هذه الصراعات أيضاً تأثيرات كبيرة على الثقافات والمجتمعات المعنية، حيث قد تم استيعاب عادات وتقاليد جديدة أو تدميرها، وتغيير مسارات التاريخ والهويات الوطنية.

من أمثلة هذه الصراعات الإمبراطورية يمكن ذكر صراع الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية على الهيمنة في الهند والشرق الأوسط خلال العصور الوسطى، وصراع الإمبراطوريات الأوروبية على السيطرة على قارة إفريقيا في القرن التاسع عشر، وصراع الإمبراطوريتين الأمريكية والسوفيتية خلال الحرب الباردة.

فهذا القسم سيكون مصدراً ممتازاً لاستكشاف تلك الصراعات وفهم دورها في تشكيل التاريخ العالمي وتأثيرها على مجريات الأحداث السياسية والثقافية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. سنعمق في التحليل ونستعرض التداخلات الطويلة الأمد لهذه الصراعات وكيف ترسم الحدود وتحدد مسارات التاريخ بشكل دائم.

توسع الإمبراطوريات الأوروبية:

في العصور الحديثة، بدأت الإمبراطوريات الأوروبية توسعها خارج أوروبا إلى قارات أخرى. استعمرت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والهولندية والإسبانية أجزاء كبيرة من أمريكا وآسيا وأفريقيا.

توسع الإمبراطوريات الأوروبية في العصور الحديثة كان واحداً من أبرز الظواهر التاريخية التي أثرت بشكل كبير على تشكيل العالم الحديث. انطلق هذا التوسع في القرون القليلة الماضية من العصور الوسطى واستمر على مدار عدة قرون، مما أسفر عن تشكيل إمبراطوريات عظيمة وقوية نجحت في السيطرة على مساحات شاسعة من العالم.

الإمبراطورية البريطانية:

قادت بريطانيا الدور الرئيسي في توسيع الإمبراطوريات الأوروبية. استولت الإمبراطورية البريطانية على جزء كبير من أمريكا الشمالية والهند وأستراليا وجنوب إفريقيا. كما قامت بإقامة مستعمرات في مناطق متفرقة من آسيا وأفريقيا. هذا التوسع البريطاني كان له تأثير كبير على الثقافات المحلية والهياكل الاقتصادية في المناطق التي سيطرت عليها.

الإمبراطورية الفرنسية:

أيضاً قادت فرنسا توسيعاً كبيراً لإمبراطوريتها في العصور الحديثة. استولت فرنسا على أجزاء كبيرة من أفريقيا الشمالية والوسطى، وشمل التوسع أيضاً مناطق في جنوب شرق آسيا والكاريببي. تأثرت الثقافات المحلية بشكل كبير بالتوسع الفرنسي، وشهدت بعض المناطق تأثيرات فرنسية عميقة في مجالات مثل اللغة والفنون والأدب.

الإمبراطورية الهولندية والإسبانية:

كانت الإمبراطوريات الهولندية والإسبانية أيضاً لاعبين رئيسيين في هذا التوسع. استولت هولندا على أجزاء من شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، في حين استولت إسبانيا على أمريكا اللاتينية وجزر الفيليبين. هذه الإمبراطوريات قامت بنقل الثقافات والموارد بين قارات مختلفة وشكلت العالم بشكل لا يمكن تجاهله.

توسع الإمبراطوريات الأوروبية له تأثيرات معقدة ومتنوعة على التاريخ العالمي. إذ ترتبط هذه الفترة بتدفق المعرفة والثقافة والموارد بين مختلف أنحاء العالم، ولكنها أيضاً تسببت في تغييرات هيكلية واجتماعية كبيرة وصراعات متعددة في معظم المناطق التي تم التوسع فيها. تمثل هذه الفترة درساً هاماً لفهم كيف يمكن أن يؤثر التوسع الإمبراطوري على تاريخ الأمم والثقافات.

التأثيرات الاقتصادية لتوسع الإمبراطوريات الأوروبية:

تأتي في مقدمة التأثيرات الاقتصادية لتوسع الإمبراطوريات الأوروبية استغلال الموارد الطبيعية والتجارة العالمية. على سبيل المثال، تم استخدام المستعمرات الأمريكية والأفريقية لاستخراج المعادن والمواد الخام مثل الذهب والفضة والماس والمطاط والأخشاب النفيسة. هذه الموارد تم تصديرها إلى أوروبا وأضافت ثروات هائلة إلى الاقتصادات الأوروبية.

توسع الإمبراطوريات أيضاً أسس لشبكات تجارية عالمية. بدأت المنتجات الأوروبية تنتقل بشكل أوسع إلى العالم، وبدأت المنتجات والسلع من الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا تصل إلى الأسواق الأوروبية. هذه الزيادة في التجارة ساهمت في تطور الاقتصادات الأوروبية وزيادة الاستثمار والثروة.

التأثيرات الثقافية لتوسع الإمبراطوريات الأوروبية:

على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، ترتبط تلك الفترة بتبادل الثقافات والتأثيرات المتبادلة بين الأقاليم المختلفة. تم استيراد المواد والطعام والملابس والفنون من جميع أنحاء العالم إلى أوروبا، وهذا ساهم في تنوع وغنى الثقافة الأوروبية.

على النقيض، تأثرت الثقافات المحلية في المناطق التي تم استعمارها بشكل كبير. تغيرت اللغات والأديان والعادات والتقاليد تحت تأثير الهيمنة الأوروبية. وجرى أحياناً مزج العناصر الثقافية المحلية مع الثقافة الأوروبية، مما أدى إلى نشوء ثقافات جديدة وفريدة.

التأثيرات السياسية لتوسع الإمبراطوريات الأوروبية:

تسبب توسع الإمبراطوريات الأوروبية في تحولات سياسية هامة. زيادة القوة والثروة الأوروبية دفعت الدول الأوروبية إلى منافسة بعضها البعض على الهيمنة العالمية، مما أدى إلى نشوء توترات وصراعات دولية. أحد أمثلة ذلك هو الصراع بين بريطانيا وفرنسا على الهيمنة في أوروبا والعالم خلال القرن الثامن عشر، والذي انتهى بانتصار بريطانيا وتأثيرها المتنامي على الساحة الدولية.

بشكل عام، يعكس توسع الإمبراطوريات الأوروبية في العصور الحديثة تعقيدات العلاقات الدولية والتأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي شكلت عالمنا اليوم. هذه الفترة من التاريخ تذكرنا بأهمية فهم تفاعل القوى العالمية وأثرها على العالم المعاصر.

التصعيد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر:

شهد القرن التاسع عشر تصاعد الصراعات الإمبراطورية بين القوى الأوروبية في أفريقيا وآسيا. تضاعفت الجهود لاستغلال الموارد وتوسيع السيطرة على المناطق الجغرافية الحيوية.

في القرن التاسع عشر، شهد العالم تصاعداً كبيراً للصراعات الإمبراطورية بين القوى الأوروبية. كان هذا التصاعد جزءاً من مرحلة تاريخية يُعرف عادة بـ "الاستعمار الجديد" أو "التصعيد الإمبراطوري"، والتي شهدت جهوداً مكثفة لاستغلال الموارد وتوسيع السيطرة على مناطق جغرافية حيوية في آسيا وأفريقيا وأمريكا.

- السباق نحو إفريقيا:

أحد أبرز الأحداث في هذا السياق هو السباق الإمبراطوري نحو إفريقيا. بدأت الدول الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا في التنافس على السيطرة على مناطق إفريقيا المختلفة. وكانت دوافع هذا التوسع متنوعة، منها الرغبة في استغلال الموارد الطبيعية الغنية مثل الماس والذهب والمواد الخام، وكذلك توسيع الأسواق للمنتجات الصناعية الأوروبية.

- الصراعات في آسيا:

لم يقتصر التصعيد الإمبراطوري على إفريقيا، بل امتد أيضاً إلى آسيا. شهدت المناطق مثل الهند وجنوب شرق آسيا تداخلاً للقوى الإمبراطورية البريطانية والفرنسية والهولندية والإسبانية. هذه الصراعات تمحورت حول السيطرة على الموارد الاقتصادية والمواقع الاستراتيجية.

- آثار التصعيد الإمبراطوري:

ترتبط هذه الفترة بالتغيرات الكبيرة في هذه المناطق، حيث شهدت تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية. تم تقسيم الأراضي بين الإمبراطوريات الأوروبية دون مراعاة الهويات المحلية أو الثقافات الأصلية، مما أدى إلى صراعات داخلية وتمردات في بعض الحالات.

إلى جانب الجوانب السلبية، قدم هذا التصعيد أيضاً الفرص لنقل التكنولوجيا والمعرفة بين القوى الإمبراطورية والمناطق الاستعمارية. ومن خلال التبادل الثقافي والاقتصادي، نمت بعض الثقافات المحلية وتطورت بطرق جديدة.

باختصار، شكل التصعيد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر جزءاً مهماً من تاريخ العالم، وكان له تأثيرات متعددة على السياسة والاقتصاد والثقافة في المناطق المعنية. هذه الفترة تسلط الضوء على تنافس القوى الإمبراطورية وتأثيرها على تشكيل العالم الحديث.

- الاستعمار والاستغلال الاقتصادي: التصعيد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر سمح للقوى الأوروبية بالوصول إلى ثروات طبيعية هائلة في مناطقها الاستعمارية. تم استغلال الموارد المعدنية مثل الذهب والماس في إفريقيا والهند وأمريكا الجنوبية بكميات كبيرة لصالح الإمبراطوريات الأوروبية. كما تم توسيع زراعة المحاصيل المهمة مثل الشاي والقهوة والمطاط وزراعة القطن لإشباع احتياجات الصناعات الأوروبية.

- التأثيرات الثقافية والاجتماعية: ترتبط التصاعد الإمبراطوري أيضاً بتأثيرات كبيرة على الثقافات المحلية والهويات الوطنية. اندمجت بعض العادات والتقاليد المحلية مع العادات الأوروبية، مما أدى إلى تشكيل ثقافات مختلطة. وفي الوقت نفسه، شهدت الثقافات المحلية تهميشاً وفقداناً للهوية نتيجة لسيطرة الإمبراطوريات.

- التأثيرات السياسية والجغرافية: غالباً ما أدى التصعيد الإمبراطوري إلى تغييرات في الحدود السياسية والجغرافية. حيث تم تقسيم الأراضي المستعمرة بين الإمبراطوريات الأوروبية دون مراعاة هويات السكان الأصليين أو القوانين الجغرافية الطبيعية. هذا التوزيع الجغرافي لا يزال يلعب دوراً في التوترات السياسية والصراعات في العالم الحديث.

- التأثيرات الاقتصادية على الدول الأوروبية: استفادت الدول الأوروبية الكبرى من التوسع الإمبراطوري بشكل كبير. زادت الإمبراطوريات الأوروبية من الثروة الوطنية والتجارة الخارجية، وهو ما ساهم في تطور الاقتصادات الأوروبية وتقديمها الصناعي.

باختصار، التصعيد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر كان مفصلياً في تاريخ العالم، حيث أثر على السياسة والاقتصاد والثقافة والجغرافيا. ترك هذا الفترة بصمات عميقة في التاريخ الحديث وتشكيل العالم كما نعرفه اليوم.

الانعكاسات على العالم العربي والآسيوي:

أثرت هذه الصراعات الإمبراطورية على العالم العربي والآسيوي بشكل كبير، حيث أدت إلى التقسيمات الاستعمارية والتغييرات السياسية والاقتصادية التي تركت أثراً عميقاً حتى اليوم.

- **التقسيمات الاستعمارية:** شهد العالم العربي والآسيوي تقسيمات استعمارية مؤلمة نتيجة للصراعات الإمبراطورية. في العالم العربي، تم تقسيم المناطق إلى مستعمرات تحت الحكم الفرنسي والبريطاني والإيطالي، مما أثر بشكل كبير على هويات الشعوب وتنظيمها السياسي.
- **التأثيرات السياسية:** أدى التصعيد الإمبراطوري إلى تغييرات سياسية جذرية في العالم العربي والآسيوي. تم ترك العديد من الحكومات الأصلية دون سلطة حقيقية، وتم تعيين حكومات مستعمرة تدير الشؤون السياسية والاقتصادية. هذا التدخل الأجنبي أثر على استقلالية هذه البلدان وقدرتها على تحقيق التنمية.
- **التأثيرات الاقتصادية:** تم استغلال الموارد الاقتصادية للعالم العربي والآسيوي بشكل كبير من قبل الإمبراطوريات الأوروبية. هذا التفرغ لاستغلال الموارد بمصلحة الاستعمار أثر سلباً على الاقتصادات المحلية وأدى إلى تدمير بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية التقليدية.
- **التأثيرات الثقافية:** شهد العالم العربي والآسيوي تأثيرات ثقافية عميقة نتيجة للتدخل الاستعماري. تم تقديم اللغة والثقافة الأوروبية والممارسات الثقافية بشكل واسع، مما أدى إلى تهميش اللغات والثقافات المحلية في بعض الحالات.
- **الاستقلال والنضال:** على الرغم من التأثيرات السلبية للاستعمار، نشأت حركات استقلالية قوية في العالم العربي والآسيوي. بدأت هذه الحركات في التنظيم والنضال من أجل استعادة السيادة والاستقلال. وقد أدت هذه الحركات في النهاية إلى استعادة العديد من الدول استقلالها من الاستعمار الأوروبي.
- **الاستقلال وتشكيل الدول الوطنية:** مع نهاية الحربين العالميتين في القرن العشرين، بدأت الحركات الوطنية في العالم العربي والآسيوي تكتسب قوة أكبر وتتجه نحو الاستقلال. تم تأسيس دول وطنية جديدة، مما أدى إلى تغييرات هامة في الخريطة السياسية للمنطقة. على سبيل

- المثال، تأسست دول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا ومصر وسوريا بعد تحقيق الاستقلال عن الاستعمار.
- **التحديات السياسية والاقتصادية:** بالرغم من استعادة الاستقلال، واجهت الدول العربية والأسبوية تحديات سياسية واقتصادية هائلة. تضمنت هذه التحديات بناء هياكل حكومية جديدة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي في ظل تعدد القوى والتوترات الإقليمية.
- **الثقافة والهوية الوطنية:** بعد استعادة الاستقلال، بدأت الدول العربية والأسبوية في تعزيز هويتها الوطنية والثقافة المحلية. تم تعزيز اللغة والتراث والفنون المحلية، مما ساهم في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الوحدة بين السكان.
- **التعاون الإقليمي والدولي:** بعد الاستقلال، بدأت الدول العربية والأسبوية في التعاون مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى على الساحة الإقليمية والدولية. تأسست منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الوسطى. كما شهدت المنطقة توقيع اتفاقيات دولية تعزز التعاون الاقتصادي والسياسي.
- **التحولات الاجتماعية والتعليمية:** بعد الاستقلال، تم التركيز على تحسين الظروف الاجتماعية والتعليمية في العالم العربي والأسبوي. تمت إصلاحات تعليمية وتوسيع الفرص التعليمية، مما أدى إلى تحقيق مستويات أعلى من التعليم وزيادة الوعي الثقافي.
- **التطور الاقتصادي والصناعي:** عملت الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الصناعة والبنية التحتية. تمت مكافحة البطالة وزيادة فرص العمل، مما أدى إلى نمو اقتصادي وتحسين مستويات معيشة السكان.
- **المشاركة السياسية وحقوق الإنسان:** ازدادت المطالب بالمشاركة السياسية وحقوق الإنسان بعد الاستقلال. شهدت العديد من الدول تطورات ديمقراطية وزيادة في حرية التعبير وحقوق الإنسان.
- **التعاون الإقليمي والدولي:** تعاونت الدول العربية والأسبوية في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والأمن والثقافة. كما شهدت المنطقة توقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية مع دول أخرى في إطار التعاون الإقليمي والدولي.
- **التحديات المعاصرة:** تواجه العالم العربي والأسبوي تحديات معاصرة مثل التغيرات المناخية، ومكافحة الإرهاب، وتوفير فرص الشغل

للشباب، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. تعمل الدول على مواجهة هذه التحديات من خلال التعاون الدولي والتطوير الاقتصادي المستدام.

باختصار، الصراعات الإمبراطورية في القرن التاسع عشر تركت آثاراً عميقة على العالم العربي والآسيوي، حيث أثرت على السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمعات. تمثل هذه الفترة تحديات كبيرة وفرصاً للتنمية والنضال من أجل الاستقلال والتحرير.

والانعكاسات على العالم العربي والآسيوي جراء التصاعد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر تشمل تأثيرات عميقة على السياسة والاقتصاد والثقافة والهوية الوطنية. تمثل هذه الفترة تحديات كبيرة وفرصاً للتنمية والنمو والتعاون الإقليمي والدولي.

والتأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية للصراعات الإمبراطورية في العالم العربي والآسيوي لا تزال تشعر بها هذه المناطق حتى اليوم. إلا أنها عملت على تشكيل هويات ودول ومجتمعات قوية تعمل على تحقيق التنمية والازدهار في المستقبل.

في الختام، إن تاريخ الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم يمثل نقطة تحول رئيسية في تاريخ الإنسانية. تأثرت القوى الكبرى والمجتمعات العالمية بشكل دائم بتلك الصراعات وتحولت أفكار الهيمنة والتوسع إلى مفهوم جديد من التعاون والسلام العالمي. إن فهم هذه الصراعات يساعدنا في تقدير تأثيرها على الواقع الحالي ويسهم في صياغة استراتيجيات لبناء عالم أكثر استقراراً وسلاماً.

المراجع:

1. بقلم فلاديمير لينين - كتاب كلاسيكي يتناول النظرية "Imperialism: The Highest Stage of Capitalism" الماركسية للإمبراطورية وتأثيرها على العالم.
2. بقلم جين هي. ليندسي - يستكشف "Empires in World History: Power and the Politics of Difference" هذا الكتاب تأثير الإمبراطوريات على الثقافة والسياسة والاقتصاد في مختلف العصور.
3. يقدم هذا الكتاب تحليلاً للتأثيرات الاستعمارية - بقلم Jacob T. Levy "Colonialism and Its Legacies" والصراعات الإمبراطورية على الهوية والسياسة في العالم.
4. يقدم هذا الكتاب فحصاً نقدياً للإمبراطورية وتأثيرها على الاقتصاد - بقلم J. A. Hobson "Imperialism: A Study" والسياسة.
5. "The Scramble for Africa: White Man's Conquest of the Dark Continent from 1876 to 1912" يركز هذا الكتاب على الصراع الإمبراطوري في إفريقيا وتأثيره على المنطقة - بقلم Thomas Pakenham.
6. يوفر هذا الكتاب نظرة شاملة - بقلم M. C. Ricklefs "A History of Modern Indonesia Since C.1200" على تأثير الاستعمار الهولندي على إندونيسيا.
7. يسلط "The Middle East: A History" بقلم William Ochsenswald and Sydney Nettleton Fisher الضوء على التأثيرات الإمبراطورية في الشرق الأوسط.
8. يعرض هذا الكتاب المفاهيم - بقلم Robert J. C. Young "Postcolonialism: An Historical Introduction" الأساسية لما بعد الاستعمار وتأثيرها على العالم.
9. يقدم "The Making of Modern South Asia: History, Culture, and Identity" بقلم Sumit Sarkar هذا الكتاب نظرة عامة على تاريخ جنوب آسيا وتأثير الاستعمار البريطاني.
10. "The Colonial Bastille: A History of Imprisonment in Vietnam, 1862-1940" بقلم Peter Zinoman يتناول هذا الكتاب تأثير الاستعمار الفرنسي على فيتنام من خلال دراسة السجون والسجناء -

المبحث الثاني:

الأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى

المقدمة:

الحرب العالمية الأولى هي واحدة من أبرز الأحداث التاريخية في القرن العشرين، وقد تركت أثراً عميقاً على العالم. لفهم أسباب اندلاع هذه الحرب الدموية والمدمرة، يجب أن نتتبع سلسلة من الأحداث التاريخية التي ساهمت في تصاعد التوترات الدولية والانزلاق نحو الصراع الكبير. يتناول هذا البحث الأحداث الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، من الأحداث السياسية والعسكرية إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت الخلفية الحاسمة لهذا النزاع العالمي.

بالإضافة، قد تركت أثراً عميقاً على مسار التاريخ العالمي. كانت هذه الحرب نقطة تحول حاسمة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول، ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل العالم كما نعرفه اليوم.

لفهم أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى، يجب أن نلقي نظرة على الأحداث التاريخية الرئيسية التي سبقتها وأدت إلى اندلاعها. تشكلت تلك الأحداث على مر العقود الماضية، حيث تصاعدت التوترات بين الدول الأوروبية الكبرى وآسيا، وتعمقت المشكلات السياسية والاقتصادية بين الدول، وزادت المنافسة الاستعمارية والصراعات الإقليمية. في هذه المقدمة، سنلقي نظرة على بعض هذه الأحداث التاريخية الرئيسية التي ساهمت في إشعال نيران الحرب العالمية الأولى.

إحدى تلك الأحداث الرئيسية هي اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند، ولي العهد النمساوي الهنغاري، في سراييفو في عام ١٩١٤. هذا الاغتيال أثار توترات كبيرة بين الإمبراطوريات الأوروبية وأدى إلى تصاعد الأزمة في شبه الجزيرة البلقانية.

كما أسهم توتر النزاعات الاستعمارية في أفريقيا وآسيا بين الدول الأوروبية الكبرى في إشعال نيران الحرب. كانت الصراعات حول الاستعمار والموارد الاقتصادية أموراً حرجة تزيد من تصاعد التوترات بين الدول.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اتساع في سباق التسلح بين الدول الأوروبية، حيث بدأت دولٌ متعددة في بناء جيوش أكبر وأقوى، مما زاد من التوترات وأدى إلى احتمالية نشوب النزاع.

هذه هي بعض الأحداث التاريخية الرئيسية التي ألهمت اندلاع الحرب العالمية الأولى. سيتعين علينا التعمق أكثر في كل من هذه الأحداث لفهم السياق التاريخي الذي أدى إلى هذا الصراع الدموي الضخم الذي استمر لأربع سنوات وشكل مستقبل العالم بشكل دائم.

هذه الأحداث التاريخية ليست سوى جزء من المساهمات الكبيرة في اندلاع الحرب العالمية الأولى. إضافةً إلى الأسباب المباشرة التي تم ذكرها، كان هناك عدد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تصاعد التوترات وتفاقم الأزمات، منها:

١- التحالفات العسكرية: تشكلت تحالفات عسكرية تجمع بين الدول الأوروبية، حيث اتحدت الدول في تحالفين رئيسيين: التحالف الثلاثي بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا، والتحالف المعروف باسم الحلفاء، الذي ضمته فرنسا وبريطانيا وروسيا. هذه التحالفات زادت من تعقيد المشهد السياسي وأدت إلى تضخم أي نزاع صغير إلى نزاعات دولية.

٢- العوامل الاقتصادية والصناعية: شهدت الدول الأوروبية تطوراً اقتصادياً هائلاً خلال القرن التاسع عشر، وزادت من قوتهم الصناعية والعسكرية. هذا التنافس في مجال التجارة والاقتصاد أدى إلى تصاعد التوترات بينهم.

٣- القوى الإمبراطورية: كانت الإمبراطوريات الأوروبية مثل الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية تعاني من تحديات داخلية وخارجية، مما أثر على استقرارها وجعلها أكثر عرضة للصراعات.

٤- الأيديولوجيا والقومية: زادت الأفكار القومية والوطنية من التوترات، حيث تطلعت بعض الشعوب إلى تحقيق استقلالها وتوحيد أراضيها، مما أدى إلى نشوب نزاعات وصراعات.

تلك العوامل جميعها تداخلت وتفاعلت لتخلق سياقاً ملائماً لاندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. وبمجرد أن بدأت الأعمال القتالية، تطورت الحرب بسرعة إلى نزاع دولي ضخم ومدمر، مما أسفر عن فقدان العديد من الأرواح وتدمير كبير في البنية التحتية والاقتصاد. ترتب على نهاية الحرب إعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم وإحداث تغييرات هامة في العلاقات الدولية.

إن اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن حدثاً محايداً فحسب، بل شكل أيضاً نقطة تحول حاسمة في تاريخ البشرية. بعد انتهاء الحرب في عام ١٩١٨، تم تشكيل عدة تأثيرات رئيسية:

- تغيير الحدود وانهيار الإمبراطوريات : انهارت العديد من الإمبراطوريات الكبرى مثل الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية. تم تعيين حدود جديدة للدول وخلق دول جديدة مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا.
- معاهدة فرساي: أديت معاهدة فرساي في عام ١٩١٩ إلى فرض عقوبات على ألمانيا وتحميلها المسؤولية الكاملة عن الحرب. هذا الأمر أثار استياءً كبيراً في ألمانيا وساهم في زرع بذور الغضب والتوترات التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية.
- تأسيس الأمم المتحدة: تم إنشاء الأمم المتحدة بهدف تعزيز السلام والأمان العالميين ومنع حدوث نزاعات دولية مدمرة مثل الحرب العالمية الأولى.
- تغيير في القوة العالمية: أدت الحرب إلى تراجع القوى الإمبراطورية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا، وشهدت صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عالميتين جديدتين.
- تأثيرات اقتصادية واجتماعية: خلفت الحرب دماراً هائلاً في البنية التحتية والاقتصادات الوطنية. أدت هذه التداعيات إلى تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة، مما زاد من الاضطرابات في العديد من الدول.

باختصار، اندلاع الحرب العالمية الأولى ونتائجها شكلت تجربة مدمرة للعالم وعلمت الدول العديد من الدروس القيمة حول أهمية السلام والتعاون الدولي. ومن المهم فهم تلك الأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى اندلاع هذه الحرب كي نتجنب تكرار أخطائها في المستقبل.

القسم الأول: تصاعد التوترات السياسية

والعسكرية

في العقود القليلة الماضية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، شهد العالم تصاعداً متسارعاً للتوترات السياسية والعسكرية بين الدول الأوروبية الكبرى. كانت هذه الفترة مليئة بالأحداث والمسببات التي أسهمت في تشكيل الساحة الدولية القائمة التي أدت في النهاية إلى اندلاع واحدة من أكثر الحروب دموية ودماراً في التاريخ البشري.

تجمع هذا القسم من البحث حول الأحداث الرئيسية التي شكلت جزءاً أساسياً من الخلفية السياسية والعسكرية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. سنتناول تلك الأحداث بتفصيل، ملقنين الضوء على التسلسل الزمني والتأثيرات التي أحدثتها في المشهد الدولي.

إن تفهم هذه التوترات والأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى يساعدنا على استشراف مدى خطورة التصاعد السياسي والعسكري وكيف أدى إلى تفجير الصراع العالمي الذي غير وجه التاريخ، تصاعدت التوترات السياسية والعسكرية في العقود القليلة الماضية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى نتيجة لعدد من العوامل والأحداث الرئيسية. فيما يلي بعض هذه الأحداث والتطورات التي ساهمت في تشديد الأوضاع:

١- الصراع الإمبراطوري: كانت الدول الأوروبية تتسابق لتوسيع استعمارها ونفوذها حول العالم. هذا الصراع على الاستعمار والموارد الاقتصادية زاد من التوترات بين الدول الكبرى، حيث سعت كل دولة لزيادة نفوذها وسلطتها على الأراضي والسواحل البعيدة.

٢- النزاعات الإقليمية: شهدت أوروبا العديد من النزاعات الإقليمية، مثل الصراعات في البلقان والمنطقة البلطيقية. هذه النزاعات زادت من حدة التوترات وأثرت على العلاقات الدولية.

٣- التحالفات العسكرية: تشكلت تحالفات عسكرية تجمع بين الدول، حيث اتحدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا في التحالف الثلاثي، بينما انضمت فرنسا وبريطانيا وروسيا في التحالف المعروف باسم الحلفاء. هذه التحالفات زادت من تعقيد المشهد السياسي وأدت إلى تضخم أي نزاع صغير إلى نزاعات دولية.

٤- التسلح العسكري: شهدت الدول تسابقاً نحو بناء جيوش أكبر وأقوى. كانت تلك المسابقة في التسلح تعكس القوة الوطنية وزادت من التوترات والانزعاجات الدولية.

٥- الأزمة البلقانية واغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند: في ٢٨ يونيو ١٩١٤، تم اغتيال ولي العهد النمساوي الهنغاري، الأرشيدوق فرانز فرديناند، في مدينة سراييفو في البوسنة. هذا الاغتيال أثار توترات كبيرة بين النمسا و صربيا، وأدى إلى تصاعد الأزمة في شبه الجزيرة البلقانية.

تلك الأحداث والعوامل لها تداعياتها المعقدة والمتشعبة التي ساهمت في إشعال نيران الحرب العالمية الأولى. إن فهم هذا السياق التاريخي يساعد في إلقاء الضوء على أهمية التعاون الدولي والحوار السلمي كوسيلة لمنع تصاعد التوترات والنزاعات الدولية في المستقبل.

بعض الأحداث الرئيسية في هذا السياق تشمل:

١- اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند (١٩١٤): في ٢٨ يونيو ١٩١٤، تم اغتيال ولي العهد النمساوي الهنغاري، الأرشيدوق فرانز فرديناند، في مدينة سراييفو في البوسنة. هذا الاغتيال أثار توترات كبيرة بين النمسا و صربيا، وسرعان ما تطورت هذه التوترات إلى نزاع دولي.

في يوم الثامن والعشرين من شهر يونيو عام ١٩١٤، شهدت مدينة سراييفو في البوسنة حادثة أحدثت تغييراً جذرياً في مسار التاريخ العالمي. حيث تم اغتيال ولي العهد النمساوي الهنغاري، الأرشيدوق فرانز فرديناند، وزوجته صوفيا دو تشوتيك.

الاغتيال نُفذ على يد الطالب البوسني الصربي غافريلو برينسيب. هذا الحادث الأليم كان نتيجة للتوترات الواسعة النطاق بين صربيا والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، والتي كانت ترغب في توسيع نفوذها في البلقان.

تأتي هذه الأحداث في سياق تصاعد التطرف الوطني والثقافي في أوروبا، حيث شعرت العديد من الشعوب بالحاجة إلى تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية. تحفزت حركات الاستقلال والتحرر في البلقان، وأثرت على العلاقات بين الإمبراطوريات الأوروبية.

اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند أثار توترات كبيرة بين النمسا و صربيا، حيث اعتبرت النمسا أن صربيا تقف وراء الاغتيال وتدعم النشاطات المتطرفة في البلقان. فيما بعد، أصدرت النمسا إلى صربيا مذكرة اتهمتها فيها بالتورط في

الاغتيال وطالبت بالتحقيق والتدخل. هذه المذكرة أحدثت سلسلة من التفاعلات الدبلوماسية المتصاعدة بين الدول الأوروبية.

في الأسابيع التالية، أُدخل عامل آخر إلى المعادلة، وهو تشكل التحالفات العسكرية. هذا تصاعد التوتر والتراكم السياسي أدى في النهاية إلى تفجير الصراع العالمي الكبير الذي أصبح معروفاً باسم الحرب العالمية الأولى في ٢٨ يوليو ١٩١٤، عندما قامت النمسا بإعلان الحرب على صربيا، مما أشعل فتيل الحرب التي استمرت لأربع سنوات وأثرت بشكل كبير على تاريخ البشرية.

اندلاع الحرب العالمية الأولى كان تداعياً مباشراً لاغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند، إذ أدى هذا الحادث المأساوي إلى تفاقم التوترات الدبلوماسية والعسكرية بين الدول الأوروبية.

إليك تطورات مهمة تلت هذا الاغتيال وأثرت في اندلاع الحرب العالمية الأولى:

- تباعد التحالفات: بعد الاغتيال، تم توجيه الاتهامات إلى صربيا بالتواطؤ في الهجوم، وعلى الفور قامت النمسا بالتحالف مع ألمانيا. في المقابل، دعمت صربيا بشكل رئيسي من قبل روسيا، مما أثار التوتر بين التحالفين النمساوي الألماني والروسي الفرنسي البريطاني.
- تصاعد الأزمة: لم تتوقف الأزمة عند هذه النقطة، بل امتدت إلى تدخل دول أخرى، حيث أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في أوائل أغسطس ١٩١٤، ومن ثم أعلنت الحرب على فرنسا بسبب دعمها لروسيا. هذه الأحداث زادت من تصاعد التوترات وأدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.
- الانتشار العالمي للنزاع: بمرور الوقت، انتشر الصراع ليشمل دولاً أخرى من مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى تكون جبهات عسكرية متعددة ومعقدة. اندلعت المعارك على جبهات متعددة في أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- تداعيات الحرب: شهدت الحرب معارك مدمرة وخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. تأثرت الاقتصادات الوطنية بشكل كبير، وانعكست الحرب على الحياة الاجتماعية والثقافية. انتهت الحرب في عام ١٩١٨ بتوقيع معاهدة فرساي ومعاهدات أخرى، مما أدى إلى تغييرات هائلة في الحدود والسياسة العالمية.

بهذه الطريقة، يمكن القول إن اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند وتفاعلاته أثرت بشكل كبير في تصاعد التوترات وتفاقم الأزمة الدبلوماسية التي أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي كان لها تأثير عميق وشامل على العالم وتاريخه.

٢- التحالفات العسكرية: شهدت الفترة التي قبلت الحرب تشكيل تحالفات عسكرية تجمع بين الدول، حيث اتحدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا في التحالف الثلاثي، بينما انضمت فرنسا وبريطانيا وروسيا في التحالف المعروف باسم الحلفاء. هذه التحالفات زادت من تعقيد المشهد السياسي وأدت إلى تضخم أي نزاع صغير إلى نزاعات دولية.

في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، شهد العالم تشكيل تحالفات عسكرية تجمع بين الدول الكبرى، وقد كانت هذه التحالفات عنصراً أساسياً في تأجيج التوترات وزيادة احتمال اندلاع النزاعات الدولية.

من بين هذه التحالفات العسكرية الهامة كانت:

أ- التحالف الثلاثي (الحلفاء الثلاثة):

- ألمانيا: كانت ألمانيا واحدة من القوى الرئيسية في أوروبا وكانت تتبنى سياسة توسيع استعمارها ونفوذها.
- النمسا: الإمبراطورية النمساوية الهنغارية كانت حليفة وثيقة لألمانيا.
- إيطاليا: انضمت إيطاليا إلى التحالف الثلاثي في وقت مبكر، ولكنها لاحقاً تخلت عن هذا التحالف وانضمت إلى الحلفاء في عام ١٩١٥.

تشكل هذه التحالفات تحت غطاء التأمين العسكري المتبادل، ولكنها في الواقع زادت من تعقيد الساحة الدولية وأثرت على تصاعد التوترات. فمثلاً، عندما اندلعت أزمة البلقان واغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند، اندلعت سلسلة من التفاعلات السريعة بين التحالفات.

ب- الحلفاء:

- فرنسا: كانت فرنسا تشعر بالتهديد من التوسع الألماني وكانت حليفة روسيا.
- بريطانيا: شعرت بريطانيا بضرورة الدفاع عن تحالفها مع فرنسا وروسيا والحفاظ على استقرار أوروبا.

- روسيا: كانت روسيا تدعم صربيا في الأزمة البلقانية وكانت حليفة فرنسا وبريطانيا.

تواجه هذه التحالفات تصاعد التوترات بشكل كبير، حيث أصبح أي نزاع صغير يمكن أن يؤدي إلى نزاع دولي. وهذا بدوره زاد من التوترات وزاد احتمال اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذه التحالفات العسكرية لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل سياق الحرب وتصاعد الأزمة الدولية التي امتدت على مدى أربع سنوات من العنف والصراع.

تلعب التحالفات العسكرية دوراً كبيراً في تشكيل ملامح الساحة الدولية وفي زيادة تعقيد العلاقات الدولية. تأثرت هذه التحالفات بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولها تأثير على تطور الأزمات الدولية واندلاع النزاعات الكبيرة. لتفهم أفضل دور هذه التحالفات في اندلاع الحرب العالمية الأولى، يمكننا النظر في بعض النقاط الرئيسية:

- تصاعد التوترات: تسببت هذه التحالفات في تصاعد التوترات بين الدول، حيث أصبحت الدول تشعر بالحاجة إلى دعم حلفائها في حالة نشوب النزاع. هذا زاد من احتمالية اندلاع الحروب الكبرى.
 - زيادة في الانتشار الجغرافي للنزاع: بفضل التحالفات العسكرية، توسعت النطاقات الجغرافية للنزاعات. حيث كانت الحروب في السابق تكون محدودة في نطاقها، أما الآن فأصبحت قادرة على شن الحروب على نطاق عالمي.
 - تصاعد الضغوط الدبلوماسية: كانت هناك ضغوط دبلوماسية كبيرة للحفاظ على التحالفات ودعم الحلفاء. هذا قد أثر على عمليات اتخاذ القرار وزاد من التوترات الدبلوماسية بين الدول.
 - التأثير على السياسة الداخلية: تأثرت السياسة الداخلية للدول بشكل كبير أيضاً. حيث بدأت الدول في توجيه جهودها الاقتصادية والصناعية نحو دعم التحالفات العسكرية وتلبية احتياجات الحرب.
 - الدور النفسي والتحفيزي: كانت التحالفات تلعب دوراً نفسياً كبيراً في تشجيع الدول على الدفاع عن مصالحها واستمرار في النزاعات.
- بهذه الطريقة، يمكن القول إن التحالفات العسكرية كانت عنصراً رئيسياً في تصاعد التوترات وتعقيد الأوضاع السياسية والعسكرية في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. كان لها دور مباشر في زيادة احتمال اندلاع الصراع العالمي وتشكيل ملامح الحروب الكبرى.

القسم الثاني: العوامل الاقتصادية والصناعية والاستعمارية

عوامل عديدة أسهمت في تصاعد التوترات الدولية، ومنها:

١- **التنافس الاقتصادي:** شهدت الدول الأوروبية تطوراً اقتصادياً هائلاً في القرن التاسع عشر، وزادت من قوتهم الصناعية والعسكرية. هذا التنافس في مجال التجارة والاقتصاد زاد من التوترات بين الدول. حيث شهدت الثورة الصناعية تحولاً جذرياً في الإنتاج والتصنيع. زاد هذا التقدم الاقتصادي من قوة الدول الأوروبية، وجعلها تنافس بشدة في مجالات التجارة والاقتصاد على الصعيدين القومي والدولي.

من أبرز العوامل التي أدت إلى التنافس الاقتصادي وزيادة التوترات بين الدول:

- الصناعة والتجارة: شهدت الصناعات الأوروبية نمواً كبيراً، وأصبحت قوية ومتقدمة تقنياً. هذا أدى إلى تنافس حاد بين الدول فيما يتعلق بإنتاج المواد والسلع وتصديرها إلى الأسواق الدولية.
- الاستعمار والاستثمارات الخارجية: سعت الدول الأوروبية إلى توسيع نفوذها من خلال الاستعمار والاستثمارات في مناطق أخرى من العالم. هذه الاستثمارات الخارجية زادت من التنافس على الموارد الطبيعية والسواحل والأسواق النامية.
- السباق الاستعماري: تسبب السباق الاستعماري بين الدول الأوروبية في تصاعد التوترات، حيث سعت الدول إلى توسيع إمبراطورياتها والسيطرة على المزيد من الأراضي والموارد.
- المنافسة التجارية: كان هناك تنافس حاد فيما بين الدول في البحث عن أسواق جديدة للتصدير وزيادة حصصهم في الأسواق العالمية. هذا التنافس زاد من التوترات التجارية والاقتصادية بين الدول.
- السباق العسكري: زاد التنافس الاقتصادي من حجم الإنفاق على الجيوش والتسلح. حيث سعت الدول إلى تطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة لتعزيز قوتها العسكرية.

هذا التنافس الاقتصادي المكثف زاد من التوترات بين الدول الأوروبية وأدى في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. إن هذه الحرب كانت تحمل عبء تصاعد التوترات الاقتصادية والسياسية التي كانت تنسم بها الفترة التي سبقتها،

ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل الأحداث والتغيرات التي حدثت في العالم في ذلك الوقت.

٢- **الصراعات الاستعمارية:** زادت الصراعات حول الاستعمار والموارد الاقتصادية بين الدول الأوروبية الكبرى بشكل كبير في القرن التاسع عشر والفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. كانت هذه الصراعات جزءاً من سباق استعماري تسعى فيه الدول إلى التوسع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتي كانت تعتبر مصادر ثروة طبيعية هائلة.

العوامل التي أدت إلى هذه الصراعات الاستعمارية تشمل:

- التنافس الاقتصادي: كانت الدول الأوروبية تبحث عن مصادر جديدة للثروة والمواد الخام لدعم الصناعات المتنامية وتلبية احتياجات السوق المتزايدة. هذا دفعهم إلى البحث عن أسواق جديدة ومصادر جديدة للموارد.
- السيطرة على الموانئ والسواحل: كانت السواحل والموانئ تعتبر نقاط استراتيجية مهمة للتجارة الدولية. سعت الدول إلى السيطرة على هذه المناطق لتعزيز نفوذها وتأمين مسارات الشحن.
- السباق العسكري: تصاعد التسلح العسكري وسباق التسلح بين الدول الأوروبية تحت شعار "سباق الأسلحة"، حيث كانت تسعى للحفاظ على تفوقها العسكري وتأمين مصالحها الاستعمارية.
- السيطرة على الموارد الحيوية: كانت الدول تسعى إلى السيطرة على الموارد الحيوية مثل النفط والمعادن والمياه، حيث كانت هذه الموارد ضرورية لدعم الاقتصادات الصناعية.
- التوسع الجغرافي: سعت الدول للتوسع الجغرافي وزيادة حدود إمبراطورياتها عبر استيعاب المزيد من الأراضي والسكان.

هذه الصراعات الاستعمارية أدت إلى تصاعد التوترات بين الدول الأوروبية وتسببت في تأجيج الصراعات المحلية في مناطق الاستعمار، وكذلك زادت من التوترات الدولية. تأثرت هذه الصراعات بشكل كبير على العلاقات الدولية وأسهمت في إشعال نيران الحرب العالمية الأولى، حيث تحولت هذه الصراعات الاستعمارية إلى صراع دولي أكبر وأخطر على السلام العالمي.

هذه الصراعات الاستعمارية أدت إلى تصاعد التوترات بين الدول الأوروبية وتسببت في تأجيج الصراعات المحلية في مناطق الاستعمار، حيث انتشرت

الصدمات بين السكان المحليين والقوات الاستعمارية الأوروبية. كما أن هذه الصراعات زادت من التوترات الدولية حول قضايا الحدود والنفوذ في المناطق الاستعمارية.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الصراعات الاستعمارية على تشكيل الحلفاء والتحالفات بين الدول، حيث سعت الدول إلى البحث عن حلفاء لدعم مصالحها في الصراعات الاستعمارية. هذا التحالف القومي والدولي زاد من تعقيد العلاقات بين الدول وزاد من احتمال اندلاع النزاعات الكبرى.

بهذه الطريقة، يمكن القول إن الصراعات الاستعمارية كانت جزءاً أساسياً من سياق تصاعد التوترات الدولية والسياسية التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذه الصراعات لعبت دوراً مهماً في تشكيل الأحداث التي أدت إلى الحرب وزيادة الاحتمالات المؤدية إلى الصراع العالمي الكبير.

إلى جانب تأثيرها على العلاقات الدولية واندلاع الحرب العالمية الأولى، كان للصراعات الاستعمارية تأثيرات كبيرة على الأمم والمجتمعات المعنية. حيث شهدت المناطق الاستعمارية تدميراً وتفككاً اجتماعياً واقتصادياً نتيجة للاستغلال الاستعماري والصراعات المستمرة. السكان المحليين في تلك المناطق عانوا من الاستبداد وفقدان حقوقهم، وتم استغلالهم اقتصادياً وثقافياً.

إلى جانب ذلك، زادت الصراعات الاستعمارية من تعقيد العلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب المختلفة في المناطق الاستعمارية. تسببت هذه الصراعات في تفتيت الهويات والثقافات المحلية، مما أدى إلى تأثيرات طويلة الأمد على التوازنات الاجتماعية والثقافية في تلك المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الصراعات الاستعمارية في تشكيل وجه العالم الجديد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث أثرت على تغييرات الحدود الوطنية وأوجه السياسة العالمية. تأثرت الأمم المعنية بالاستعمار بشكل مباشر بتلك الصراعات وأصبح لديها دور هام في تحديد مصيرها بعد انتهاء الحرب.

في الختام، يُظهر تأثير الصراعات الاستعمارية الكبرى والسباق الاستعماري والصراعات حول الموارد الاقتصادية كيف أن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كانت متراكمة ومتشابكة وأسهمت معاً في خلق سياق معقد ومشحون بالتوترات، والذي أدى إلى حدوث إحدى أكبر الكوارث في تاريخ الإنسانية، وهي الحرب العالمية الأولى.

القسم الثالث: العوامل الاجتماعية والثقافية

والقومية

عوامل أخرى أثرت في اندلاع الحرب تتعلق بالثقافة والمجتمع والقومية:

١- **الثقافة الوطنية:** شهدت العديد من الشعوب الأوروبية في القرن التاسع عشر تنامي الوعي الوطني والرغبة القوية في تحقيق الاستقلال وتوحيد الأراضي التاريخية التي كانت تنتشر فيها نفوذ الإمبراطوريات والقوى الكبرى. كان هذا الطموح الوطني يعكس الحاجة للهوية الوطنية والثقافية المستقلة والسيادة على المستقبل السياسي.

من بين النقاط الرئيسية للثقافة الوطنية وتأثيرها على تصاعد التوترات واندلاع الحرب العالمية الأولى:

- **طموحات الاستقلال:** كانت الثقافة الوطنية تدعم رغبة الشعوب في الحصول على استقلالها والتخلص من السيطرة الأجنبية. عملت الحركات الوطنية والثقافية على توحيد الجهود نحو تحقيق هذه الأهداف.
- **تأثير الأدب والفن:** لعب الأدباء والفنانون دوراً هاماً في تشجيع الوعي الوطني وتعزيز الهوية الثقافية للشعوب. أنتجوا أعمالاً تعبر عن التراث الوطني وتشجع على التحدث بصوت واحد لتحقيق الأهداف الوطنية.
- **الحركات السياسية:** تطورت الحركات السياسية الوطنية التي سعت إلى توحيد الشعوب والدعوة إلى الاستقلال. تأسست العديد من الحزبيات والمجموعات النضالية التي عملت على تنظيم الجهود وتحقيق الأهداف الوطنية.
- **الصراعات الإثنية والدينية:** في بعض الحالات، تازمت الصراعات الإثنية والدينية بين الشعوب المختلفة داخل الإمبراطوريات الكبرى. زاد هذا التوتر من رغبتهم في الاستقلال والحفاظ على هويتهم الوطنية.
- **تأثير الثقافة الوطنية على السياسة الخارجية:** أثرت هذه الحركات الثقافية على توجهات الدول في العلاقات الدولية، حيث سعت

الحكومات إلى دعم القضايا الوطنية وتحقيق أهدافها في الساحة الدولية.

هذه الثقافة الوطنية والحماسة الوطنية أسهمت بشكل كبير في زيادة التوترات بين الدول الأوروبية، حيث تصاعدت الصراعات حول الحدود والأراضي وزادت الاحتمالات المؤدية إلى النزاعات الدولية. تعكس هذه العوامل الثقافية والوطنية التوترات والصراعات التي كانت تسود أوروبا في تلك الفترة، والتي كانت إحدى الدوافع الرئيسية لاندلاع الحرب العالمية الأولى.

إلى جانب التوترات الاقتصادية والصراعات الاستعمارية، كانت هناك عوامل اجتماعية وثقافية وقومية تسهم بشكل كبير في تصاعد التوترات واندلاع الحرب العالمية الأولى. **هذه العوامل تشمل:**

- **القومية والتحفيز القومي:** شهدت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر انتشاراً كبيراً للقومية والحماسة القومية. كانت الأمم تطالب بالحرية والاستقلال وبناء دول قومية مستقلة. هذه الحماسة القومية زادت من استعداد الشعوب والحكومات للقتال من أجل أهدافهم القومية.
- **التوترات الاجتماعية:** شهدت العديد من الدول توترات اجتماعية وصراعات داخلية خلال هذه الفترة. فقد كان هناك تصاعد للصراعات بين الطبقات الاجتماعية والفصائل السياسية، مما أدى إلى استخدام الحكومات الوطنية للحروب الخارجية كوسيلة لتوحيد الشعب وتفريغ التوترات الداخلية.
- **الثقافة والإعلام:** لعبت وسائل الإعلام والأدب والثقافة دوراً كبيراً في تشكيل وجهات نظر الناس وإشعال الحماسة الوطنية. كانت الصحف والكتب والخطب تروج للأفكار القومية وتشجع على الانخراط في النزاعات الدولية.
- **الصراعات الثقافية والدينية:** كانت هناك صراعات ثقافية ودينية في بعض الأماكن، مثل الصراع بين الأتراك والأرمن والصرب والكروات في البلقان. هذه الصراعات زادت من توترات المنطقة وأثرت على العلاقات الدولية.
- **الانفجار الديمغرافي:** شهدت أوروبا نمواً سريعاً في السكان خلال هذه الفترة. زاد الاكتظاظ السكاني والضغط على الموارد وزادت احتمالات الصراعات الاجتماعية والاقتصادية.

تأثرت هذه العوامل بشكل مباشر على العلاقات الدولية وأسهمت في تصاعد التوترات التي أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. تعكس هذه

العوامل تعقيد السياق السياسي والاجتماعي في العالم في تلك الفترة ودورها الكبير في تشكيل الأحداث التي جرت في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البشرية.

هذه العوامل الاجتماعية والثقافية والقومية لم تكن مجرد عوامل إضافية في تصاعد التوترات الدولية، بل كان لها تأثيرات كبيرة على طبيعة الحرب العالمية الأولى وتطورها. بالإضافة إلى تشكيل الدافع والحماسة الوطنية للقتال، تسببت هذه العوامل في تعقيد الحروب وزيادة حدتها. **من بين النقاط التي يمكن تسليط الضوء عليها:**

- **الحماسة الوطنية والاندفاع الجماهيري:** ساهمت الحماسة الوطنية في تجميع الشعوب وزيادة دعمها للجهود الحربية. الشعوب كانت عازمة على دعم حكوماتها ومشاركة شبابها في الجبهات القتالية.
- **تأثير الإعلام والثقافة:** لعبت وسائل الإعلام والثقافة دوراً هاماً في تشجيع الجوانب القومية وتكريس فكرة البطولة الوطنية. أسهم الأدباء والفنانون في نشر الروح القومية من خلال أعمالهم.
- **الصراعات الدينية والثقافية:** زادت الصراعات الدينية والثقافية في بعض المناطق من تعقيد النزاعات وزادت من عنفها. على سبيل المثال، تضاعفت الصراعات في البلقان نتيجة للصراعات الدينية والثقافية بين الأعراق والطوائف المختلفة.
- **التأثير على السياسة الداخلية:** زادت هذه العوامل من التوترات السياسية داخل الدول، حيث ازداد التصاعد بين الأحزاب والفصائل المختلفة بشأن سياستها في الحرب والدور الذي ينبغي للدولة أن تلعبه.
- **التأثير على مسار الحرب:** تسببت هذه العوامل في تأجيج الحروب وزيادة وحشية المعارك، حيث أصبحت النزاعات أكثر عنفاً وتعقيداً.

بهذه الطريقة، تشير هذه العوامل إلى أن الحرب العالمية الأولى لم تكن مجرد صراع عسكري بل تلازمها مكونات اجتماعية وثقافية وقومية معقدة أثرت بشكل كبير على تطور ونهاية الحرب. هذا يظهر الدور المعقد للعوامل البشرية في شكل النزاعات وكيف تجمع بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتشكيل الأحداث الكبرى في تاريخ الإنسانية.

القسم الرابع: نتائج الحرب العالمية الأولى

اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ واستمرت حتى عام ١٩١٨، وشكلت إحدى أهم الأحداث في التاريخ الحديث. كان لها تأثيرات عميقة على العالم بأسره وأحدثت تغييرات جوهرية في النظام الدولي وفي السياسة والاقتصاد والمجتمع. في هذا القسم، سنلقي نظرة على بعض أهم نتائج الحرب العالمية الأولى:

١- انهيار الإمبراطوريات: شهدت الحرب العالمية الأولى انهيار عدد من الإمبراطوريات القديمة، بما في ذلك الإمبراطورية النمساوية الهنغارية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية. هذا أدى إلى تغييرات جذرية في الحدود والهويات الوطنية في المناطق التي سيطرت عليها هذه الإمبراطوريات.

٢- معاهدة فرساي وتقسيم الدول الخاسرة: أسفرت نتائج الحرب عن معاهدة فرساي في عام ١٩١٩ التي وضعت شروطاً صارمة على ألمانيا كدولة خاسرة. تم تقسيم الإمبراطورية الألمانية وفقاً للمعاهدة وفُرضت عليها عقوبات اقتصادية قاسية. كما تم تقسيم الإمبراطورية النمساوية الهنغارية إلى دول متعددة.

٣- تأسيس الأمم المتحدة: بعد انتهاء الحرب، تأسست منظمة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلام والأمان الدوليين وحل النزاعات بوسائل سلمية. تعتبر هذه المنظمة واحدة من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى وأثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية.

٤- تداول الأفكار والتغيرات الثقافية: شهدت الحرب انتشار أفكار جديدة وتغييرات ثقافية. أدت التجارب العسكرية والاجتماعية إلى تحولات في الأدب والفن والثقافة بشكل عام.

٥- التداول الاقتصادي والتعافي الاقتصادي: أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، لكنها أيضاً ساهمت في تطوير التجارة والاستثمار بعد انتهائها.

٦- تغييرات سياسية داخلية: شهدت العديد من الدول تغييرات في هيكلها السياسية بعد الحرب، مثل سقوط الإمبراطوريات وانتشار الأنظمة الديمقراطية.

٧- تأثير الحرب على الأجيال اللاحقة: تركت الحرب العالمية الأولى أثراً عميقاً على الأجيال اللاحقة من خلال تجاربها وذكرياتها، وقد أثرت بشكل مباشر على الأحداث التي جرت في القرن العشرين.

٨- استعداد للحروب اللاحقة: أحد أهم النتائج السلبية للحرب العالمية الأولى هو أنها لم تكن نهاية للنزاعات الدولية بل أعادت تشكيلها وأثرت على العلاقات بين الدول. أفرزت الحرب توترات دولية جديدة وصراعات ناشئة، مما أسهم في اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد حوالي عقد من الزمن.

٩- تأثيرات اقتصادية طويلة الأمد: تسببت الحرب العالمية الأولى في دمار اقتصادي هائل، وأثرت على الاقتصادات العالمية بشكل كبير. تطلب إعادة الإعمار وتسوية الديون وإعادة هيكلة الاقتصادات وقتاً طويلاً، ولم تتعافى العديد من الدول بالكامل إلا بعد مرور عقود.

١٠- تغييرات في السياسة العالمية: أثرت الحرب بشكل جذري على توازن القوى العالمية، حيث تراجعت الإمبراطوريات القديمة وظهرت قوى جديدة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. هذا الانتقال في التوازن العالمي ساهم في تشكيل العالم بعد الحرب.

١١- التغييرات الاجتماعية والثقافية: أثرت الحرب على المجتمعات والثقافات بشكل كبير. تغيرت أدوار الجنسين، وتعرضت القيم والمعتقدات لتحولات كبيرة، وشهدت الحركات الاجتماعية تغييرات جذرية.

١٢- التأثير على الحكم والسلطة: شهدت العديد من الدول تغييرات في أنظمتها الحكومية، حيث سقطت العديد من الأنظمة الإمبراطورية وظهرت الجمهوريات والديمقراطيات.

١٣- تأثيرات سياسية طويلة الأمد: أدت الحرب العالمية الأولى إلى تغييرات جذرية في السياسة العالمية، حيث تراجعت الإمبراطوريات وانهارت النظم القديمة. ساهمت في تشكيل نموذج جديد للعلاقات الدولية مبني على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحلاً مسالماً لتسوية النزاعات.

١٤- تغييرات في التكنولوجيا والتكتيكات العسكرية: أسفرت الحرب عن تطوير التكنولوجيا العسكرية بشكل كبير، مما أثر في التكتيكات واستراتيجيات الحروب في العقود اللاحقة.

١٥- التأثير على الأقليات الوطنية: شهدت الحرب تفاعلات معقدة بين الأقليات الوطنية والدول التي كانت جزءاً من إمبراطوريات كبيرة. زادت طموحات الأقليات في الحصول على حقوقها واستقلالها.

١٦- الذاكرة والتأريخ: أثرت الحرب بشكل كبير على الذاكرة الجماعية للشعوب وأثرت على التأريخ والذاكرة التي تمر بها الأجيال اللاحقة. أصبحت الحرب موضوعاً مهماً للتأريخ والأدب والفن.

١٧- تشكيل الحدود الجديدة: أثرت الحرب على تحديد الحدود وإعادة توزيع الأراضي في عدد من الدول، مما أدى إلى نشوء دول جديدة وتغييرات في الحدود الوطنية.

١٨- التأثير على القوى العالمية: شكلت الحرب العالمية الأولى التوازن العالمي لعقود قادمة، حيث تراجعت بعض القوى العظمى وظهرت أخرى جديدة، مما ساهم في تحول القوى والتحالفات الدولية.

باختصار، كان للحرب العالمية الأولى تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد على العالم، وهي أحداث لا تزال تؤثر على التاريخ والسياسة والثقافة العالمية حتى يومنا هذا.

و يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى لم تكن مجرد نزاع عسكري، بل كانت حدثاً تاريخياً هائلاً ترك آثاراً عميقة على العالم بأسره، وشكلت تحولات هامة في العديد من المجالات. تعكس هذه النتائج الواقعية لتلك الحرب وتأثيرها العميق على مسار التاريخ والشؤون الدولية.

إن نتائج الحرب العالمية الأولى لا تزال تؤثر على شكل العالم والعلاقات الدولية حتى يومنا هذا. إنها تعكس القوى الدافعة والتحديات التي شكلت التاريخ الحديث وتذكير دائم بأهمية السلام والتعاون الدولي

القسم الختامي:

في الختام، يمكن القول إن اندلاع الحرب العالمية الأولى كان نتيجة لتداخل مجموعة من الأحداث التاريخية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كانت هذه الحرب تجربة مؤلمة للبشرية، وعليه، يجب أن نستفيد من دروسها للمساهمة في تعزيز السلام والتعاون الدولي ومنع نزاعات دولية مماثلة في المستقبل. تظل الحرب العالمية الأولى نقطة تحول حاسمة في تاريخ البشرية نذكرنا دائماً بأهمية التفاهم وحل النزاعات بطرق سلمية.

ونجد أن الحرب العالمية الأولى كانت واحدة من أكثر الأحداث تأثيراً في التاريخ الحديث. شكلت تحولات هائلة في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، ولها تأثيرات مستمرة تمتد على مر العقود. كانت هذه الحرب نتيجة لمجموعة من العوامل التي تراوحت بين التوترات السياسية والصراعات الاقتصادية والثقافية والوطنية.

إن الدروس التي نستفيد منها من تلك الحرب تشمل أهمية الدبلوماسية وحل النزاعات بطرق سلمية، وضرورة الحفاظ على السلام العالمي والتعاون بين

الدول. تذكرنا الحرب العالمية الأولى بأن الصراعات الدولية يمكن أن تكون مدمرة بشكل لا يمكن تصوره وأن تحقيق السلام والاستقرار هو أمر لا غنى عنه.

علينا أن نعتبر تلك الفترة الصعبة في التاريخ كتذكير دائم بأهمية تحقيق التفاهم الدولي والتعاون لتجنب تكرار مثل هذه الكوارث. إن تطور العلاقات الدولية وتعزيز الحوار الدبلوماسي يمكن أن يساهمان في بناء عالم أكثر استدامة وسلاماً للأجيال القادمة.

لذلك، في الختام، يجب علينا أن نحمل معنا العبر والدروس التي تعلمناها من الحرب العالمية الأولى. يجب أن نعمل بجد لتجنب التصاعد السريع للتوترات الدولية والنزاعات المحتملة. يجب أن نؤمن بأهمية تحقيق السلام من خلال الحوار والتفاهم وتعزيز التعاون الدولي.

على الصعيدين الوطني والدولي، يتعين علينا أن نعمل على تعزيز قيم السلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. يمكن للتعليم من التاريخ أن يساعدنا في تجنب أخطاء الماضي وبناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

إن الحرب العالمية الأولى تظل تذكيراً دائماً بأهمية الحفاظ على السلام والعمل من أجل تحقيقه. يجب أن نعمل معاً كمجتمع دولي واحد لتجاوز التحديات العالمية وتحقيق عالم أكثر استدامة وسلاماً للجميع.

المراجع:

1. Clark, Christopher. "The Sleepwalkers: How Europe Went to War in 1914." Penguin, 2013.
2. Strachan, Hew. "The First World War: Volume I: To Arms." Oxford University Press, 2001.
3. Keegan, John. "The First World War." Vintage, 2000.
4. Tuchman, Barbara W. "The Guns of August." Presidio Press, 2004.
5. MacMillan, Margaret. "The War That Ended Peace: The Road to 1914." Random House Trade Paperbacks, 2014.
6. Herwig, Holger H. "The First World War: Germany and Austria-Hungary 1914-1918." Bloomsbury Academic, 2014.
7. Winter, Jay, and Jean-Louis Robert (Editors). "Capital Cities at War: Paris, London, Berlin 1914-1919." Cambridge University Press, 1999.
8. Watson, Alexander. "Ring of Steel: Germany and Austria-Hungary at War, 1914-1918." Basic Books, 2014.
9. Chickering, Roger. "Imperial Germany and the Great War, 1914-1918." Cambridge University Press, 2020.
10. Stevenson, David. "1914-1918: The History of the First World War." Penguin, 2005.

فصل ٢: أسباب وأهداف الحرب العالمية الأولى.

- التحالفات والاتقسامات الدولية.
- الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع.

في هذا البحث، سنستكشف عمقاً أسباب وأهداف الحرب العالمية الأولى، وهي واحدة من أهم وأكثر النزاعات دموية في تاريخ الإنسانية. إن الحرب العالمية الأولى كانت تحولاً نقطياً في التاريخ، حيث تسببت في تغيير شامل للمشهد العالمي وأثرت بشكل كبير على مستقبل العديد من الأمم والشعوب.

سنتناول بدايةً الأسباب الجذرية لهذه الحرب، بما في ذلك الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في تصاعد التوترات الدولية. سنناقش كيف أدت هذه العوامل إلى تصاعد التوترات بين الدول المختلفة وإلى اندلاع الصراع العالمي.

بعد ذلك، سننتقل إلى استكشاف أهداف الأطراف المشاركة في الحرب. سنقدم نظرة عامة على أهداف الدول الكبرى التي شاركت في الصراع، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا، ونفهم لماذا كانت كل منها مهتمة بتحقيق أهداف معينة على الساحة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، سنتناول العوامل الثقافية والوطنية التي دفعت الشباب إلى المشاركة في هذه الحرب وكيف تشكلت القوات المسلحة واستخدمت في الصراع.

باختصار، سنقدم في هذا الفصل نظرة عامة شاملة على الأسباب والأهداف التي قادت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكيف أثرت هذه الأحداث الكبيرة على مستقبل العالم بأسره. سنبحث في التفاصيل ونحلل الأحداث بعمق لفهم جذور هذه الحرب الكارثية وعواقبها البعيدة المدى.

هذا الفصل سيقدم للقارئ فهماً أعمق للسياق التاريخي والأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى، مما سيمكنه من تقدير تأثير هذه الحرب على تغيير العالم بشكل دائم.

سيتم استعراض الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي دفعت الدول إلى الانخراط في الصراع، بما في ذلك التحالفات والصدامات الدبلوماسية التي تكونت وتساعدت قبل اندلاع الحرب. سيتم أيضاً تسليط الضوء على الأحداث

المحورية التي شكلت تفجير الحرب، مثل اغتيال الأرشيدوق فرانز فيرديناند في سراييفو في يونيو ١٩١٤.

علاوة على ذلك، سيتم التركيز على تأثير الحرب على المدنيين والعسكريين على حد سواء، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الناس في مختلف الأماكن وكيف تأثرت حياتهم بشكل دائم.

سيتم أيضاً استكشاف الأهداف الاستراتيجية للدول المشاركة وكيف تطورت هذه الأهداف على مرور الوقت، بالإضافة إلى التأثير العالمي للحرب على تطور السياسة الدولية وتكوين الأمم المتحدة في ما بعد الحرب.

في النهاية، سيمكن هذا الفصل القارئ من الغوص في الجوانب الأكثر تعقيداً وإماماً بتفاصيل تلك الحقبة التاريخية الهامة، مما يساعده على فهم كيفية نشأت وتطورت الحرب العالمية الأولى وكيف أثرت على العالم بأسره.

ويتيح هذا الفصل العميق للقارئ فرصة فريدة لفهم كيفية نشأت وتطورت الحرب العالمية الأولى وكيف أثرت على العالم بأسره. سيتاح لنا الفرصة لاستكشاف الأحداث الرئيسية والشخصيات المؤثرة في هذه الفترة الزمنية الهامة، وسنقدم تحليلاً شاملاً للتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت وجه العالم بعد الحرب. سيسهم هذا الفصل في زيادة الوعي بأهمية فهم تاريخنا وكيف أن الأحداث التاريخية يمكن أن تؤثر بشكل عميق على مستقبلنا، مما يجعل دراستها أمراً بالغ الأهمية للتأمل والتعلم من الأخطاء والنجاحات التي شكلت عالمنا اليوم.

سيساهم هذا الفصل أيضاً في توجيه الضوء نحو الأسئلة الكبرى المتعلقة بالحروب والنزاعات الدولية، مثل كيف يمكن تجنب تكرار مثل هذه الكوارث في المستقبل وكيف يمكن تحقيق السلام والاستقرار العالمي. إن فهم أسباب وأهداف الحرب العالمية الأولى ليس مجرد دراسة تاريخية، بل هو درس في الحكمة والتحليل والتفكير الاستراتيجي الذي يمكن أن يساعد في توجيه القرارات السياسية وتشكيل مستقبل أكثر أماناً واستدامة للجميع. سيتيح للقارئ فرصة لاستكشاف هذا الجانب الأعمق والأهم من تاريخنا العالمي والاستفادة من الدروس المستفادة لبناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

المبحث الأول:

التحالفات والانقسامات الدولية

المقدمة:

تعتبر التحالفات والانقسامات الدولية من أهم عناصر السياسة الدولية وتاريخ العلاقات الدولية. إن فهم كيفية تكوين التحالفات واندلاع الانقسامات بين الدول يمثل أساساً حاسماً لفهم تطور العالم وتأثيرها على الأحداث الدولية. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التحالفات والانقسامات الدولية وكيف تؤثر على السياسة الدولية والنزاعات الدولية.

في هذا البحث من دراستنا، سنستعرض التحالفات والانقسامات الدولية التي شكلت إحدى الجوانب الأساسية في تاريخ العلاقات الدولية. إن فهم كيفية تشكل وتفكك التحالفات والانقسامات بين الدول يعد أمراً حاسماً لفهم تطور السياسة العالمية وحركة الأحداث عبر العصور.

سنقوم في هذا البحث بالتعمق في أسباب تشكل التحالفات بين الدول، سواء كانت ذلك نتيجة للمصالح المشتركة أو التهديدات المشتركة أو حتى الظروف التاريخية الفريدة. سنلقي الضوء على الأحداث التي أدت إلى تكوين تحالفات قوية وكيف تأثرت التوازنات العالمية بوجود هذه التحالفات.

بالإضافة إلى ذلك، سنستكشف أيضاً الانقسامات الدولية، وكيف يمكن أن تنشأ تلك الانقسامات نتيجة لاختلافات في الرؤى والمصالح بين الدول. سنتناول الصراعات والأزمات التي أدت إلى تقسيم العالم إلى مجموعات دولية متباينة، وكيف أثرت هذه الانقسامات على السياسة الدولية والنزاعات الدولية.

سيساهم هذا البحث في تسليط الضوء على دور التحالفات والانقسامات في تشكيل مسار التاريخ وتوجيه تطورات العلاقات الدولية. سنستفيد منه لفهم كيف تأثرت مسارات الحروب والسلام والتعاون الدولي بوجود هذه التحالفات والانقسامات، وكيف يمكن أن تكون هذه العوامل محفزة للتغيير والتطور في الساحة الدولية.

القسم الأول: تكوين التحالفات

(١) - أسباب تكوين التحالفات:

أ- التهديدات المشتركة: كيف يمكن للتهديدات المشتركة من قبل دولتين أو أكثر أن تدفعهما لتشكيل تحالف؟
في عالم العلاقات الدولية، يمكن أن تكون التهديدات المشتركة أحد أهم الدوافع والعوامل التي تدفع الدول إلى تشكيل التحالفات مع بعضها البعض. يُفهم تهديداً مشتركاً عادةً على أنه تلك الأمور أو الأحداث التي تشكل تهديداً للأمن أو المصالح الوطنية لعدة دول في وقت واحد.
فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تدفع التهديدات المشتركة دولتين أو أكثر لتشكيل تحالف:

- زيادة الأمان: عندما تواجه دولتين أو أكثر تهديداً مشتركاً، يمكن لتشكيل تحالف أن يزيد من مستوى الأمان الوطني لهذه الدول. من خلال الاتحاد، يمكن للدول المشاركة في التحالف تقديم الدعم والمساعدة المشتركة لمواجهة التهديد بفعالية أكبر.
 - تقاسم التكاليف: غالباً ما تتطلب التحديات الكبيرة تخصيص موارد ضخمة، سواء كان ذلك في مجال الأمن الوطني أو البنية التحتية أو الاقتصاد. عندما تواجه دول مهمة مشتركة تتطلب استثمارات ضخمة، يمكن للتحالف توزيع التكاليف بين الأعضاء وبالتالي تخفيف العبء المالي.
 - زيادة القوة السياسية: التحالفات يمكن أن تجمع قوة سياسية أكبر على المستوى الدولي. يمكن للدول الأعضاء في التحالف أن تضغط بقوة من أجل مصالحها المشتركة على الساحة الدولية وتؤثر في صياغة القرارات والسياسات العالمية.
 - مواجهة تهديدات مشتركة: عندما تكون هناك تهديدات مشتركة للأمن الإقليمي أو الدولي، يصبح التعاون ضرورياً لمواجهة هذه التحديات. التحالفات يمكن أن تجعل الدول قادرة على تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة التهديدات الأمنية.
 - التعزيز الاقتصادي: التحالفات يمكن أن تعزز التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مما يمكنها من الاستفادة من فرص اقتصادية مشتركة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- لختام هذا البحث، يمكن القول إن التهديدات المشتركة تلعب دوراً مهماً في تشكيل التحالفات الدولية، حيث تدفع الدول للتعاون والتحالف من أجل حماية

مصالحها المشتركة وتحقيق الأمان والاستقرار. تلعب هذه التحالفات دوراً حيوياً في توجيه التطورات الدولية وتأثير السياسة العالمية.

ب- المصالح المشتركة: كيف يمكن للمصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة أن تكون دافعاً لتكوين تحالفات دولية؟

إن تكوين التحالفات الدولية ليس مقتصرًا على التهديدات المشتركة فحسب، بل يمكن أيضاً أن يكون نتيجة للمصالح المشتركة بين دولتين أو أكثر. يمكن أن تشكل المصالح الاقتصادية والسياسية القوة الدافعة لتشكيل تحالفات دولية، وهذا يظهر بوضوح فيما يلي:

- التجارة والاقتصاد: تعتبر المصالح الاقتصادية المشتركة واحدة من أقوى الدوافع لتكوين التحالفات الدولية. عندما تجد الدول مصالح مشتركة في تعزيز التجارة الثنائية أو الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق استقرار اقتصادي، فإنها قد تتحالف لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي تشكل نتيجة لرغبة دول أوروبية مختلفة في تعزيز التجارة وتحقيق الازدهار الاقتصادي المشترك.
- الأمن والدفاع: عندما تكون هناك مصالح أمنية مشتركة، قد تتشكل التحالفات لتعزيز الدفاع وحماية المصالح الوطنية. على سبيل المثال، حلف شمال الأطلسي (الناتو) تكون عضويته مبنية على المصلحة المشتركة في الدفاع المتبادل وحماية أمن الدول الأعضاء.
- السياسة الإقليمية والدولية: تتشكل التحالفات أحياناً بسبب المصالح السياسية المشتركة لمواجهة تحديات إقليمية أو عالمية معينة. يمكن أن تتحالف الدول للتأثير على القرارات الدولية أو لتحقيق أهداف سياسية مشتركة. على سبيل المثال، تشكلت تحالفات دولية للعمل معاً على حل النزاعات أو مكافحة التهديدات الدولية مثل الإرهاب.
- التنمية والمساعدة الإنسانية: تكون التحالفات أحياناً لتحقيق أهداف إنسانية واجتماعية مشتركة مثل مكافحة الجوع والفقر والأمراض الوبائية. يمكن للدول أن تتحالف لتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية.
- التعاون البيئي: في مواجهة تحديات البيئة وتغير المناخ، تكون المصالح المشتركة في الحفاظ على البيئة وموارد الطاقة نقطة انطلاق لتكوين التحالفات الدولية للتعاون في مجال البيئة والاستدامة.

في الختام، يظهر أن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة تلعب دوراً حاسماً في تكوين التحالفات الدولية. إن تحقيق المصالح المشتركة يمكن أن

يكون دافعاً قوياً للدول للتعاون والعمل معاً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في مجموعة متنوعة من المجالات، مما يعزز الاستقرار والتعاون الدولي.

جـ الظروف التاريخية: كيف تلعب الأحداث التاريخية دوراً في تشكيل التحالفات الدولية؟

تعتبر الأحداث التاريخية من أهم العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في تشكيل التحالفات الدولية. إن التأثير العميق للتاريخ على توجهات وتصرفات الدول يمكن أن يكون نتيجة للأحداث الكبرى والتغيرات الجذرية في العالم. **فيما يلي كيفية تأثير الظروف التاريخية على تشكيل التحالفات الدولية:**

- الحروب والصراعات: يمكن أن تكون الحروب والصراعات الكبيرة تلك اللحظات الفارقة التي تدفع الدول إلى تكوين التحالفات. على سبيل المثال، بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، شهد العالم تشكيل تحالفات دولية جديدة مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) نتيجة لرغبة الدول في منع تكرار مثل هذه الكوارث وضمان السلام العالمي.
- تغيرات في النظام الدولي: عندما يحدث تغيير في النظام الدولي، سواء كان ذلك بسبب انهيار إمبراطورية كبيرة أو تغير في القوى العالمية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تكوين تحالفات جديدة. على سبيل المثال، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات، شهدنا تشكيل تحالفات جديدة وتغيرات كبيرة في توجيه العلاقات الدولية.
- التحولات السياسية والثقافية: تغييرات في الأنظمة السياسية أو الانتفاضات الشعبية يمكن أن تؤدي إلى تكوين تحالفات جديدة. على سبيل المثال، بعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الأوضاع في شرق أوروبا وشهدنا تكوين تحالفات جديدة مثل مجموعة فيشغراد.
- الأزمات الإنسانية: تكون الأزمات الإنسانية مثل الأزمات اللاجئين أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، دافعاً لتشكيل تحالفات دولية لتقديم المساعدة وحل المشكلات. مثلما شهدنا تشكيل تحالفات لمكافحة تغير المناخ بناءً على التحديات البيئية المشتركة.
- العلاقات الدبلوماسية: يمكن أن تلعب العلاقات الدبلوماسية الطويلة الأجل دوراً في تشكيل التحالفات. على سبيل المثال، تاريخ العلاقات بين الدولتين ومدى التفاهم المتبادل والثقة يمكن أن يؤثر على قرار الدول في تشكيل تحالف.

في الختام، يظهر أن الظروف التاريخية تلعب دوراً مهماً في تشكيل التحالفات الدولية. إن فهم كيفية تأثير الأحداث التاريخية على سياسة الدول وتوجهاتها يمكن أن يساعد في تفسير تشكيل التحالفات وفهم دوافعها.

٢- أمثلة عملية:

أ- التحالفات العسكرية: دراسة لتحالفات عسكرية تاريخية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتأثيرها على الأمن الدولي.

حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو واحد من أكبر وأهم التحالفات العسكرية في التاريخ الحديث، وله تأثير كبير على الأمن الدولي والسياسة الدولية. سنقوم في هذه الدراسة بتحليل تأسيس حلف الناتو وتطوره على مر الزمن، وكيف أثر هذا التحالف على الأمن الدولي.

تأسيس حلف الناتو:

- تأسس حلف الناتو في ٤ أبريل ١٩٤٩ بموجب معاهدة واشنطن، وضم عدداً من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.
- جاء تأسيس الناتو رداً على التهديد السوفيتي والتوترات الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
- تمثلت مهمة الناتو في توفير الدفاع المشترك لدول الأعضاء ضد التهديدات العسكرية والتحالفات العدائية.

تطور حلف الناتو:

- شهد الناتو توسعاً هاماً خلال العقود التي تلت تأسيسه، حيث انضمت دول أخرى إلى التحالف. هذا التوسع يعكس تحولاً في توجهات الأمن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.
- تم تعزيز دور الناتو كمنظمة دفاعية وسياسية تعمل على تعزيز الاستقرار وتحقيق الأمان الجماعي.

تأثير الناتو على الأمن الدولي:

- ساهم الناتو في الحفاظ على السلم والاستقرار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال توفير الدفاع المشترك ضد أي تهديدات محتملة.
- لعب الناتو دوراً هاماً في مراقبة ومنع التوترات العسكرية خلال فترة الحرب الباردة، وساعد في تحقيق توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك البلدان الشيوعية في أوروبا الشرقية، ساهم الناتو في تعزيز الاستقرار والديمقراطية في تلك المناطق من خلال توسيع العضوية وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي.

التحديات المستقبلية للناطو:

- تواجه حلف الناتو تحديات جديدة مثل التهديدات الإرهابية والتغيرات في الأمان السبيراني.
- تطلب تحديات مثل الأزمات الإنسانية والمناخية من الناتو أن يعمل بشكل أكثر تعاوناً مع منظمات دولية أخرى.
- يجب أيضاً أن يواجه الناتو التحديات الخاصة بالعضوية والتمويل للمحافظة على قوته وأداء دوره الحيوي في الأمن الدولي.

في الختام، يظهر أن حلف الناتو هو تحالف عسكري تاريخي له تأثير كبير على الأمن الدولي والسياسة الدولية. يعكس تطوره وقدرته على التكيف مع التحديات الجديدة تطوراً استراتيجياً ملحوظاً في مجال الأمن الدولي.

إن حلف الناتو يمثل نموذجاً للتعاون الدولي الناجح في مجال الأمن، حيث يجمع بين الدول ذات التقاليد والثقافات المختلفة في مهمة مشتركة للحفاظ على السلم والاستقرار. يعتمد تأثير الناتو على التواصل الجيد بين الأعضاء والالتزام بمبادئ الدفاع المشترك والتضامن.

في المستقبل، سيتعين على حلف الناتو التكيف مع التحديات المتغيرة في العالم، بما في ذلك تهديدات الأمن الجديدة وتغير المناخ والتحديات الاقتصادية. يجب أن يظل الناتو ملتزماً بتحقيق أهدافه في الحفاظ على الأمن الدولي والعمل على تحقيق الاستقرار والتعاون بين الدول.

ب- التحالفات الاقتصادية: تحليل لتحالفات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي وكيف تؤثر على التجارة والاقتصاد العالمي.

الاتحاد الأوروبي (EU) هو واحد من أكبر وأهم التحالفات الاقتصادية في العالم، وقد أثر بشكل كبير على التجارة والاقتصاد العالمي. سنقوم في هذا التحليل بدراسة الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الاقتصاد العالمي والتجارة.

تأسيس الاتحاد الأوروبي:

- تأسس الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأوروبية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.
- بدأ التكتل باسم "المجتمع الاقتصادي الأوروبي" في عام ١٩٥١ بمعاهدة باريس، وتطور ليصبح الاتحاد الأوروبي الحالي بعد معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٢.

التكتلات الاقتصادية داخل الاتحاد:

- يضم الاتحاد الأوروبي مجموعة من التكتلات الاقتصادية المهمة مثل الاتحاد الجمركي الذي يسمح بحرية التجارة بين الدول الأعضاء، واليوروبوزون التي تشترك فيها بعض الدول في استخدام اليورو كعملة مشتركة.
- هناك أيضاً تكتلات أقل حجماً مثل منطقة شنغن التي تتيح حرية التنقل بين الدول الأعضاء دون حاجة إلى تأشيرات.

تأثير الاتحاد الأوروبي على التجارة والاقتصاد العالمي:

- الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر سوق اقتصادي في العالم من حيث قيمة السلع والخدمات المتداولة. ذلك يعني أن أي تغيير في قوانين التجارة أو السياسات الاقتصادية داخل الاتحاد له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.
- تمثل الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً مهماً للعديد من الدول والمناطق في العالم. التجارة بين الاتحاد وبقية العالم تعزز التبادل الاقتصادي العالمي وتسهم في نمو الاقتصادات.

التحديات والفرص:

- يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات مثل التوترات التجارية مع الولايات المتحدة والصين وتغيرات في القوانين الدولية للتجارة.
- من جانبه، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون لديه الفرصة للعب دوراً أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ على المستوى العالمي.

في الختام، يظهر أن الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً حاسماً في تشكيل التجارة والاقتصاد العالمي. يمكن أن تكون هذه التحالفات الاقتصادية قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والازدهار العالمي إذا تم التعامل مع التحديات بشكل فعال وتعزيز الشراكات مع بقية العالم.

القسم الثاني: الانقسامات الدولية

(١) - أسباب الانقسامات:

أ- الاختلافات السياسية والفكرية: كيف يمكن أن تتطور الانقسامات بين الدول نتيجة للاختلافات السياسية والأيدولوجية؟

الاختلافات السياسية والفكرية تعد واحدة من أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الدول وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل الانقسامات الدولية. يمكن أن تتطور هذه الانقسامات نتيجة لعدة عوامل، منها:

- الأيديولوجيا والمعتقدات السياسية: تعتبر الاختلافات في الأيديولوجيا والمعتقدات السياسية واحدة من أهم العوامل التي تؤدي إلى التوترات بين الدول. على سبيل المثال، خلال الحرب الباردة، كان هناك تصاعد في التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بسبب الاختلافات العميقة في الأيديولوجيا، حيث كانت الولايات المتحدة تمثل الديمقراطية والرأسمالية بينما كان الاتحاد السوفيتي يمثل الشيوعية.
- الصراعات الإقليمية: قد تنشأ الانقسامات بين الدول نتيجة للصراعات الإقليمية والمنازعات الحدودية. هذه الصراعات قد تكون نتيجة للمصالح السياسية والاقتصادية المتنازع عليها، وتزيد من حدة التوتر بين الدول.
- الصراعات الثقافية: يمكن أن تلعب الصراعات الثقافية دوراً في تصاعد التوترات بين الدول. على سبيل المثال، الاختلافات الثقافية والدينية يمكن أن تؤدي إلى تصاعد الصدامات بين الدول.
- التنافس الجيوسياسي: قد تتسبب الاختلافات في السيطرة على مناطق استراتيجية أو موارد طبيعية مهمة في تشكيل الانقسامات بين الدول. السباق نحو السيطرة على الموارد النفطية أو الممرات المائية الحيوية يمكن أن يؤدي إلى توترات كبيرة.
- التنافس الاقتصادي: يمكن أن تنشأ الانقسامات نتيجة للتنافس الاقتصادي بين الدول. التصاعد في التجارة والمنافسة على الأسواق العالمية يمكن أن يؤدي إلى توترات تجارية وصراعات اقتصادية.
- القيادة والقرارات السياسية: قرارات القادة السياسيين في الدول تلعب دوراً حاسماً في تشكيل العلاقات الدولية. سياسات القادة ورؤيتهم

للمصالح الوطنية يمكن أن تتسبب في تصاعد الانقسامات أو تهدئتها.

في الختام، يظهر أن الاختلافات السياسية والفكرية تمثل عاملاً مهماً في تطور الانقسامات بين الدول. فهذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات الدولية وتعقيد العلاقات بين الدول، ولكن أيضاً يمكن أن تتجاوز من خلال التفاوض وبناء جسور الفهم المتبادل.

ب- الصراعات الإقليمية: كيف يمكن أن تكون الصراعات الإقليمية سبباً في انقسام العالم إلى مجموعات متباينة؟

تُعد الصراعات الإقليمية واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انقسام العالم إلى مجموعات متباينة من الدول والمناطق. يمكن أن تكون هذه الصراعات نتيجة لعدة عوامل، ومنها:

- المصالح السياسية والاقتصادية: غالباً ما تنشأ الصراعات الإقليمية نتيجة منازعات حول المصالح السياسية والاقتصادية في منطقة محددة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الصراعات بين دولتين أو أكثر بسبب المنازعات حول السيطرة على موارد طبيعية مثل النفط أو المياه.
- المنازعات الحدودية: تلعب المنازعات الحدودية دوراً كبيراً في تشكيل الصراعات الإقليمية. قد تكون هناك خلافات بين الدول حول تحديد الحدود والمناطق الواقعة ضمن سيادتهم.
- الصراعات الثقافية والدينية: الاختلافات الثقافية والدينية يمكن أن تكون سبباً في تصاعد الصراعات في المناطق التي تضم مجتمعات متنوعة. تشمل هذه الصراعات الطائفية والعرقية واللغوية.
- الصراعات السياسية: الصراعات السياسية داخل الدول يمكن أن تنتقل إلى المستوى الإقليمي عندما تحاول الأطراف المتصارعة جذب دعم من دول أخرى. يمكن أن تتسبب الانقسامات السياسية داخل الدول في تصاعد الصراعات الإقليمية.
- التدخل الخارجي: يمكن أن يكون التدخل الخارجي من قبل دول أخرى أو منظمات دولية سبباً في تصاعد الصراعات الإقليمية. على سبيل المثال، تقوم بعض الدول بتقديم الدعم المالي والعسكري لأطراف متصارعة في مناطق مختلفة، مما يزيد من تعقيد الصراعات.

● المسائل الإثنية: قد تكون المسائل الإثنية والعرقية عاملاً رئيسياً في الصراعات الإقليمية. عندما تشعر مجموعات سكانية بأنها مهمشة أو مضطهدة بسبب عوامل إثنية أو عرقية، يمكن أن ينشأ صراع عنيف.

● السيطرة على الموارد: تتعلق بعض الصراعات الإقليمية بالسيطرة على موارد محددة مثل المياه أو الأراضي الزراعية الخصبة. هذه الموارد يمكن أن تكون مصدر توتر دائم بين الدول.

في النهاية، تظهر أن الصراعات الإقليمية تمثل عاملاً رئيسياً في تشكيل الانقسامات بين الدول والمناطق في العالم. تلعب هذه الصراعات دوراً مهماً في تحديد توجهات السياسة الدولية وتأثيرها على العلاقات بين الدول والمناطق.

جـ الصراعات الدينية والثقافية: دراسة للأثر الذي يمكن أن تكون للانقسامات الدينية والثقافية على العلاقات الدولية.

تلعب الصراعات الدينية والثقافية دوراً حاسماً في تشكيل العلاقات الدولية وتأثيرها على الأمن والاستقرار العالمي. يتجلى هذا التأثير في العديد من الجوانب، بما في ذلك:

● زيادة التوترات الدولية: تمثل الصراعات الدينية والثقافية مصدراً رئيسياً لزيادة التوترات بين الدول. عندما تنشأ صراعات على أسس دينية أو ثقافية، يمكن أن تنتقل هذه التوترات إلى العلاقات الدولية وتتسبب في تصاعد التوترات الإقليمية والدولية.

● تأثير على سياسات الدول: يمكن أن تؤثر الصراعات الدينية والثقافية على سياسات الدول وقراراتها الخارجية. تعكس قرارات الدول في التعامل مع الصراعات الثقافية والدينية توجهاتها واهتماماتها الوطنية والإقليمية.

● التدخل الخارجي: تفجير الصراعات الثقافية والدينية يمكن أن يؤدي إلى تدخل الدول الأخرى في الشؤون الداخلية للدول المتصارعة. يمكن أن يؤدي التدخل الخارجي إلى تصاعد الصراعات وزيادة العنف.

● تأثير على الأمن الإقليمي والدولي: تترتب على الصراعات الدينية والثقافية تأثيرات سلبية على الأمن الإقليمي والدولي. قد تؤدي هذه الصراعات إلى انعدام الاستقرار في المناطق المتأثرة وتقديم فرص للجماعات المتطرفة.

- تأثير على اللاجئين والهجرة: الصراعات الدينية والثقافية يمكن أن تؤدي إلى نزوح الكثير من الأشخاص وتفجير أزمات لاجئين. هذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على الدول المضيفة ويمكن أن يتسبب في توترات إقليمية.
- الجهود الدبلوماسية وحل النزاع: قد تكون الصراعات الدينية والثقافية تحدياً كبيراً للجهود الدبلوماسية لحل النزاعات. تحتاج الدول إلى استراتيجيات دبلوماسية محكمة للمساعدة في حل هذه الصراعات بشكل سلمي ودائم.
- التأثير على التعاون الإقليمي والدولي: يمكن أن تعرقل الصراعات الدينية والثقافية التعاون الإقليمي والدولي على مستوى الأمان والتنمية المستدامة. تصعب هذه الصراعات على الدول والمنظمات الدولية تحقيق أهداف التعاون.

في النهاية، تظهر أن الصراعات الدينية والثقافية تمثل تحدياً كبيراً للعلاقات الدولية والسلم والاستقرار العالمي. يشدد ذلك على أهمية تعزيز التفاهم الثقافي والديني والعمل على حل النزاعات بشكل سلمي من أجل تحقيق السلام والاستقرار العالمي.

٢- أمثلة عملية:

أ- الحرب الباردة: تحليل للانقسامات البينية خلال الحرب الباردة وتأثيرها على العالم.

الحرب الباردة كانت فترة من التوترات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما، دون التصعيد إلى النزاع المباشر. خلال هذه الفترة، شهد العالم انقسامات بين القوى العظمى وتأثيرات كبيرة على العلاقات الدولية والأمن العالمي. فيما يلي تحليل للانقسامات البينية خلال الحرب الباردة وتأثيرها:

- انقسام العالم إلى مجموعتين:

- انقسم العالم خلال الحرب الباردة إلى مجموعتين رئيسيتين: الحلف الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة.
- هذا الانقسام أثر على التحالفات والصداقات الدولية، حيث اضطرت الدول إلى اختيار جانب والتحالف مع إحدى القوتين الكبرى.

- السباق العسكري والتسلح:

- شهدت فترة الحرب الباردة تسليحاً هائلاً من الجانبين، حيث نفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مليارات الدولارات على تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية والعسكرية.
- كان هذا السباق العسكري يهدد الأمن العالمي ويزيد من التوترات بين القوى الكبرى.

- التصاعد السياسي والتجاري:

- شهدت العلاقات السياسية بين الحلفين الرئيسيين تصاعداً في التوترات الدبلوماسية والصدمات السياسية، مثل الأزمة الكويتية وحرب فيتنام.
- على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كان هناك مناقشات دائمة حول النظام الاقتصادي العالمي والنفوذ السياسي.

- التأثير على الدول الثالثة:

- تأثرت الدول الثالثة بشكل كبير بالانقسامات البينية خلال الحرب الباردة. كانت هناك دول تلتزم بالحياد وتبحث عن الاستفادة من الصراع بين القوتين الكبيرتين.
- أثرت الحرب الباردة على الدول النامية وأسهمت في تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية.

- التأثير على التحولات السياسية والتقنية:

- شجبت الحرب الباردة التقدم التقني والعلمي بين القوى الكبرى، بما في ذلك التطور في مجال الفضاء والتكنولوجيا النووية.
- أدت هذه التطورات إلى تشكيل سباق فضائي وتقني، وتأثرت صناعة الفضاء والتكنولوجيا بالتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

في الختام، يمكن القول إن الحرب الباردة سجلت فترة استثنائية في العلاقات الدولية حيث تسببت في انقسام العالم إلى مجموعتين ببنية وأثرت بشكل كبير على الأمن والسياسة العالمية. تجسد هذه الفترة تحديات وتوترات كبيرة، ولكنها أيضاً تحفز على التفكير في أهمية الحوار والتعاون الدولي من أجل تحقيق السلم والاستقرار.

ب- الانقسامات في الشرق الأوسط: دراسة حالة للانقسامات الحالية في المنطقة وتأثيرها على السياسة الدولية.
تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيداً وتوتراً في العالم، وتشهد العديد من الانقسامات والصراعات التي أثرت بشكل كبير على السياسة الدولية. سنقوم هنا بدراسة حالة لبعض الانقسامات الحالية في المنطقة وتأثيرها على السياسة الدولية:
١- الانقسام السني-الشيوعي:

- تشهد المنطقة الشرق الأوسط توترات كبيرة بين الطوائف السنية والشيوعية، وهذا الانقسام يمتد إلى عدة بلدان من المنطقة.
- تأثرت العديد من الصراعات في المنطقة بالانقسام السني-الشيوعي، مثل الحرب في سوريا والنزاع في العراق، مما أثر على العلاقات الدولية للدول المتورطة في هذه الصراعات وزاد من التوترات في المنطقة.

٢- الصراع الإيراني-السعودي:

- يشهد الشرق الأوسط صراعاً إقليمياً بين إيران والمملكة العربية السعودية للسيطرة على النفوذ والمصالح في المنطقة.
- هذا الصراع يؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية في المنطقة، حيث تلجأ الدول إلى التحالف مع إحدى القوتين الرئيسيتين أو البقاء في مركز الحياد.

٣- الصراع في فلسطين:

- تعتبر قضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني واحدة من أبرز الانقسامات في المنطقة.
- يتداخل هذا الصراع مع السياسة الدولية بشكل كبير، حيث تشتد التوترات بين الدول العربية وإسرائيل وتتدخل القوى الكبرى في محاولة للتوسط وحل النزاع.

٤- الصراع الكوردي- التركي:

- الصراع الكوردي- التركي يعد واحداً من أكثر الصراعات تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمتد تأثيراته على السياسة الدولية والأمن الإقليمي والدولي. هذا الصراع يرتبط بالمجموعات الكوردية التي تسعى للحصول على حقوقها الثقافية والسياسية والاستقلال في بعض الأحيان، بينما تعارض الحكومة التركية هذه المطالب بشكل قوي. **إليك بعض النقاط المهمة حول هذا الصراع:**
- تاريخ الصراع: تمتد جذور هذا الصراع لعقود طويلة، حيث يطالب الكورد بإقامة دولة كوردية مستقلة أو بالحصول على حقوق كبيرة داخل الدول التي يعيشون فيها، بما في ذلك تركيا.

- التدخل الأمريكي: شهد الصراع تدخلاً أمريكياً عبر دعم الكورد في سوريا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (ISIS)، مما أثار توتراً بين الولايات المتحدة وتركيا.
- الهجمات العسكرية التركية: قامت تركيا بعدة هجمات عسكرية ضد المجموعات الكوردية في سوريا وشمال العراق، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين تركيا ودول الشرق الأوسط.
- التأثير على التحالفات: تأثرت التحالفات الدولية في المنطقة بسبب هذا الصراع، حيث أثر على العلاقات بين تركيا وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي (الناطو) وبين الكورد وحلفائهم الأمريكيين.
- التأثير على الاستقرار الإقليمي: يؤثر الصراع على استقرار المنطقة بشكل كبير، حيث يشهد شمال سوريا وشمال العراق توترات مستمرة واندلاع صراعات.
- البحث عن حلول سياسية: رغم تعقيدات الصراع، إلا أن هناك جهوداً دولية تسعى إلى التوصل إلى حلول سياسية تلبى مطالب الأطراف المختلفة.

في النهاية، يظهر أن الصراع الكوردي- التركي يمثل تحدياً كبيراً للسياسة الدولية والأمن في منطقة الشرق الأوسط. يتطلب حل هذا الصراع تضافر الجهود الدولية والإقليمية من أجل التوصل إلى حل سياسي يلبي مطالب الأطراف المختلفة ويحقق الاستقرار في المنطقة.

٥- الصراع في اليمن:

- يعتبر الصراع في اليمن واحداً من أخطر الصراعات في المنطقة، حيث يشهد تداخلاً بين الأبعاد الإقليمية والدولية.
- تدخلت دول كبرى مثل السعودية وإيران في هذا الصراع، مما أثر على التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.

٦- التحالفات والتحركات الدولية:

- تأثرت التحالفات والتحركات الدولية بشكل كبير بالانقسامات في الشرق الأوسط. دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين تلعب دوراً كبيراً في الشؤون الإقليمية وتشكيل التحالفات.

٧- تأثير اللاجئين والهجرة:

- أثر النزاعات في المنطقة على حجم اللاجئين والهجرة إلى دول أوروبا والعالم الغربي، مما أثر على العلاقات الدولية وأثار تساؤلات حول سياسات الهجرة.

في النهاية، يظهر أن الانقسامات الحالية في الشرق الأوسط تمثل تحدياً كبيراً للسياسة الدولية والأمن الإقليمي والدولي. تحتاج هذه الانقسامات إلى جهود دولية لحل النزاعات وتعزيز التفاهم والسلام في المنطقة.

القسم الثالث: تأثير التحالفات والانقسامات على

العالم

١- التأثير السياسي:

أ- كيف يمكن أن تؤثر التحالفات والانقسامات على قرارات الدول ومواقفها السياسية الدولية؟

التحالفات والانقسامات هما عنصران أساسيان في تشكيل قرارات الدول ومواقفها السياسية الدولية. إليكم كيف يمكن للتحالفات والانقسامات أن تؤثر على قرارات الدول ومواقفها:

- توجيه السياسة الخارجية: التحالفات تميل إلى توجيه الدول في اتجاهات معينة في سياستها الخارجية. على سبيل المثال، عندما تكون دولة عضوة في تحالف عسكري أو سياسي، فإنها عادة ما تدعم مواقف وقرارات تلك التحالفات وتضطلع بالتزامات تجاهها.
- تعزيز القوة السياسية: التحالفات يمكن أن تزيد من قوة الدولة في الساحة الدولية. عندما تتحالف الدول معاً، يمكن لها تحقيق أهدافها بشكل أفضل وزيادة تأثيرها على القرارات الدولية.
- تعقيد القرارات الوطنية: قد تتداخل التحالفات مع المصالح الوطنية للدولة، مما يضطر الحكومة إلى مواجهة تحديات توازن مصالحها الوطنية مع التزاماتها الدولية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعقيد قرارات الدولة وتأخير اتخاذ القرارات.
- تحديد المواقف السياسية: يمكن للتحالفات والانقسامات أن تلزم الدول باتخاذ مواقف محددة في القضايا الدولية. على سبيل المثال، تحالف دولي قد يجبر الدول على دعم موقف معين في مجالات مثل التجارة أو الأمان الدولي.
- التفاوض وحل النزاعات: التحالفات يمكن أن تسهم في تسوية النزاعات بين الدول. عندما تتحالف الدول معاً، يمكن للأعضاء في التحالف أن يسعوا لحل النزاعات بشكل سلمي أو بالتفاوض بدلاً من التصاعد إلى النزاعات المسلحة.
- تعديل سياستها الوطنية: الدول قد تضطر إلى تعديل سياستها الوطنية بناءً على مواقف التحالفات والانقسامات. يمكن أن تضطر

الدول إلى تغيير سياستها الداخلية أو الخارجية للامتثال للالتزامات الدولية.

- التأثير على العلاقات الدولية: قد تؤدي التحالفات والانقسامات إلى تشكيل قوى سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة في العلاقات الدولية. هذا يمكن أن يغير توازن القوى في العالم ويؤثر على التفاوض والتعاون بين الدول.

في الختام، التحالفات والانقسامات هي عوامل مؤثرة بشكل كبير على قرارات الدول ومواقفها السياسية الدولية. تلعب هذه العوامل دوراً مهماً في تشكيل التوجهات والسياسات الوطنية والدولية، وتحدد كيفية تفاعل الدول مع قضايا العالم.

ب- الدور في منع النزاعات: كيف يمكن للتحالفات أن تلعب دوراً في منع اندلاع النزاعات والحروب الدولية؟

يمكن للتحالفات أن تلعب دوراً مهماً في منع اندلاع النزاعات والحروب الدولية من خلال العديد من السبل والآليات. إليكم كيف يمكن للتحالفات أن تساهم في تعزيز السلم ومنع الصراعات:

- التعاون والتفاهم: التحالفات تشجع على التعاون وتعزز من التفاهم بين الدول الأعضاء. عندما تكون هناك علاقات وثيقة بين الدول في إطار التحالف، يصبح من الأسهل حل النزاعات عبر المفاوضات والحوار، بدلاً من اللجوء إلى الحلول العسكرية.
- التحالفات العسكرية: التحالفات العسكرية تشجع على تعزيز الأمان الدولي، حيث تجعل الدول الأعضاء أقل عرضة للتهديدات العسكرية من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتكثيف العمليات العسكرية المشتركة.
- الوساطة وحل النزاعات: التحالفات يمكن أن تلعب دور الوساطة في حل النزاعات بين الدول الأعضاء أو بين دولة من الحلف ودولة خارج التحالف. يمكن للحلول السلمية أن تساهم في تجنب التصعيد إلى النزاعات المسلحة.
- تبادل المعلومات والاستخبارات: التحالفات تتيح للدول الأعضاء تبادل المعلومات والاستخبارات حول التهديدات الأمنية المحتملة. هذا يمكن أن يساعد في تقديم تقييم دقيق للوضع الأمني والتصدي للتهديدات قبل أن تتطور إلى نزاعات.

- الردع والتوازن: التحالفات تساهم في تحقيق التوازن في القوة بين الدول، مما يقلل من احتمالية الهجمات أو الاندلاع في حروب غير مرغوب فيها. حينما يكون للدولة العضوة دعم دولي من خلال التحالف، يمكنها الشعور بالأمان والاستقرار.
- التحفيز للحوار والمفاوضات: التحالفات تشجع الدول على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات كوسيلة لحل النزاعات بدلاً من العنف. تساعد هذه الثقافة على منع تصاعد التوترات إلى حروب كبيرة.
- الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي: التحالفات يمكن أن تشجع الدول على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي. هذا يمكن أن يساهم في تجنب الأفعال التي تثير النزاعات وتعمق الخلافات.

في الختام، يمكن للتحالفات أن تكون آلية فعالة لمنع اندلاع النزاعات والحروب الدولية من خلال تعزيز التعاون، وتقديم الدعم المتبادل، وتعزيز السلم والاستقرار على الساحة الدولية. هذه الجهود تساهم في تقليل التوترات وتحقيق الأمان الإقليمي والدولي.

٢- التأثير الاقتصادي:

أ- كيف تؤثر التحالفات والانقسامات على التجارة والاقتصاد العالمي؟

التحالفات والانقسامات لهما تأثير كبير على التجارة والاقتصاد العالمي. إليكم كيف يمكن للتحالفات والانقسامات أن تؤثر على الاقتصاد العالمي:

- تأثير على التدفقات التجارية: التحالفات والانقسامات يمكن أن تؤثر على حجم واتجاهات التجارة العالمية. عندما تنضم دول إلى تحالفات تجارية، يمكن أن تتيح لها الوصول إلى أسواق أخرى بسهولة وبتكلفة أقل. وعلى العكس، الانقسامات السياسية يمكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات تجارية أو عراقيل تجارية تقيد حركة البضائع والخدمات.
- تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: التحالفات والانقسامات يمكن أن تؤثر على قرارات الشركات الدولية بالاستثمار في دول معينة. تحالفات قوية يمكن أن تجعل الدولة عضوة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما الصراعات والانقسامات تزيد من عدم اليقين وتقلل من الجاذبية الاقتصادية للدول المتورطة فيها.

- تأثير على أسعار الطاقة والسلع: تحالفات وانقسامات الدول يمكن أن تؤثر على أسعار الطاقة والسلع الأساسية. على سبيل المثال، الصراعات في مناطق تأتي منها موارد النفط يمكن أن تزيد من تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على التضخم والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.
- تأثير على سلسلة الإمدادات العالمية: الصراعات والانقسامات يمكن أن تقلل من استقرار سلسلة الإمدادات العالمية. عندما تكون هناك توترات سياسية أو عسكرية في مناطق تعتمد عليها الصناعات العالمية للمواد الخام أو المكونات، يمكن أن يتعرض التوريد للتعطيل، مما يؤثر على الإنتاج والأسعار.
- تأثير على أسواق المال والاستثمارات: الاستثمارات الأجنبية وحركات رؤوس الأموال تتأثر بشدة بالتحالفات والانقسامات. التوترات السياسية يمكن أن تزيد من تقلبات أسواق المال ونقل من الثقة، مما يؤثر على أداء الأسواق والاستثمارات.
- تأثير على الاستقرار الاقتصادي العالمي: الصراعات والانقسامات يمكن أن تزيد من عدم اليقين الاقتصادي وتقلل من النمو الاقتصادي العالمي. ذلك لأنها تؤدي إلى تقلبات في الأسواق وتجعل من الصعب على الشركات والدول التخطيط للمستقبل.

في النهاية، التحالفات والانقسامات لهما تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي. يتعين على الدول والمؤسسات الدولية مراقبة هذه العلاقات بعناية وتقييم تأثيراتها على السياسة الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات الاقتصادية الناشئة منها.

ب- التأثير على توزيع القوى: كيف يمكن للتحالفات والانقسامات أن تؤثر على توزيع القوى في النظام الدولي؟

تلعب التحالفات والانقسامات دوراً مهماً في تشكيل توزيع القوى في النظام الدولي، وتؤثر على كيفية توجيه السياسة العالمية والتفاوض بين الدول. **إلبيكم كيف يمكن للتحالفات والانقسامات أن تؤثر على توزيع القوى:**

- تعزيز القوة الجماعية: التحالفات يمكن أن تتيح لمجموعة من الدول تحقيق قوة جماعية أكبر مما يمكن لكل دولة فردية تحقيقها. هذا يزيد من وزن هذه المجموعة في العلاقات الدولية ويمنحها تأثيراً أكبر على توزيع القوى.
- تحديد الأولويات الاستراتيجية: التحالفات تساهم في تحديد الأولويات الاستراتيجية للدول الأعضاء. عندما تنضم دولة إلى تحالف، فإنها

تلتزم بدعم أهداف مشتركة مع الدول الأعضاء، مما يؤثر على توجهاتها ومواقفها السياسية.

- توازن القوى: التحالفات يمكن أن تساعد في تحقيق توازن في القوى بين الدول في النظام الدولي. على سبيل المثال، تحالفات تأتي في سياق التوازن القطبي، حيث تهدف إلى منع تفوق قوة واحدة دولة أو مجموعة دول.
- التأثير على مؤسسات الحكم العالمية: التحالفات يمكن أن تؤثر على مؤسسات الحكم العالمية مثل الأمم المتحدة. عندما تتحالف دول لتحقيق أهداف مشتركة، يمكن لها أن تؤثر على قواعد ولوائح هذه المؤسسات وتشكل تحالفات داخل مجالسها ومنظماتها.
- التوجيه السياسي والاقتصادي: التحالفات تمنح الدول الأعضاء القدرة على توجيه السياسة والاقتصاد بشكل مشترك. يمكن للتحالفات أن تسهم في تشكيل مواقف دولية مشتركة في القضايا السياسية والاقتصادية، وبالتالي تأثير توجهات النظام الدولي.
- الاقتصاد والتجارة: التحالفات الاقتصادية تسهم في تشكيل توزيع القوى في الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، التحالفات مثل الاتحاد الأوروبي يمكن أن تمنح الأعضاء فرصاً اقتصادية وتجارية أكبر وتسهم في تحقيق توازن اقتصادي.
- التأثير على توجهات التجارة والاستثمار: التحالفات يمكن أن تؤثر على سياسات التجارة والاستثمار الدولية. تحالفات قوية يمكن أن تشجع على فتح الأسواق وتبسيط اللوائح التجارية، بينما الانقسامات يمكن أن تؤدي إلى فرض عراقيل تجارية وزيادة التوترات الاقتصادية.

في الختام، سيبيح هذا البحث للقارئ فهم أعمق لدور التحالفات والانقسامات في تشكيل العالم وتوجيه التطورات الدولية. إن فهم كيفية تأثير هذه العوامل على السياسة الدولية والنزاعات الدولية يمكن أن يساعد في توجيه القرارات السياسية وتحقيق السلام والاستقرار العالمي.

المراجع:

1. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. "Power and Interdependence: World Politics in Transition." Pearson, 2012.
2. Gilpin, Robert. "The Political Economy of International Relations." Princeton University Press, 1987.
3. Mansfield, Edward D., and Helen V. Milner. "The new wave of regionalism." International Organization 53, no. 3 (1999): 589-627.
4. Rose, Andrew K. "Do We Really Know That the WTO Increases Trade?" American Economic Review 94, no. 1 (2004): 98-114.
5. Baldwin, Richard E. "The Spillover Effects of Regionalism." In Regionalism and Global Economic Integration, pp. 3-23. University of Chicago Press, 1997.
6. Oatley, Thomas. "International Political Economy." Routledge, 2019.

المبحث الثاني:

الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع

المقدمة:

تعتبر الصراعات جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الإنسان، حيث يتجاوز تأثيرها الحدود الزمانية والجغرافية. يشكل فهم أسباب هذه الصراعات تحدياً مهماً للباحثين وصانعي السياسات على حد سواء. في هذا البحث، سنقوم بتحليل الأسباب الثلاثة الرئيسية والمتداخلة وهي الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع، حيث سنسلط الضوء على كيفية تأثيرها وتفاعلها في تشكيل الصراعات على مر العصور.

إن فهم الصراعات التاريخية والحالية يتطلب تحليل عميق للأسباب التي تقف وراءها، وفهم تلك الأسباب يسهم بشكل كبير في إيجاد حلول دائمة وفعالة لحل تلك الصراعات. في هذا المبحث، سنستعرض ونتناول الأسباب الثلاثة الرئيسية التي تشكل أساساً للصراعات في مختلف أنحاء العالم، وهي الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

تُعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل التي تسهم في نشوء الصراعات، حيث يمكن أن تنشأ التوترات نتيجة التنافس على الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه والأراضي الزراعية. كما يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل الصراعات أمراً لا يمكن تجنبه.

من ناحية أخرى، تأتي الأسباب السياسية للصراعات من خلال الصراع على السلطة والحكم. يمكن أن تنشأ الصراعات نتيجة الصراعات السياسية بين مجموعات مختلفة تتنافس للسيطرة على الحكومة أو تمثيلها. كما يمكن أن تكون الصراعات السياسية نتيجة القلاقل داخل الأنظمة الحكومية وانعدام الديمقراطية.

أما الأسباب العسكرية فتشمل التصاعد العسكري واستخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات. يمكن أن تنشأ الصراعات العسكرية نتيجة النزاعات الحدودية أو التصاعدات الجيوسياسية بين الدول.

باختصار، يعتبر فهم الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراعات أمراً ضرورياً لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة والبحث عن حلول فعالة لتحقيق الاستقرار والسلام في المجتمعات والعالم بشكل عام.

تتداخل هذه الأسباب في العديد من الصراعات العالمية والإقليمية، مما يجعل من الصعب تحليلها وفهمها بشكل منفصل. على سبيل المثال، يمكن أن يتلاقى النزاع الاقتصادي والسياسي في مناطق تحتوي على موارد ثمينة، مثل مناطق النفط والغاز الطبيعي، حيث يتنافس الدول والمجموعات المحلية والشركات الدولية على استغلال هذه الموارد.

علاوة على ذلك، تتأثر الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالعوامل الثقافية والدينية والاجتماعية. فقد يلعب العنصر الديني دوراً مهماً في تصاعد الصراعات في بعض المناطق، حيث تتصاعد التوترات بين مجموعات دينية مختلفة. كما يمكن أن تتأثر الأسباب السياسية بالتحويلات الثقافية والتغيرات في هويات الأمم والشعوب.

لهذا السبب، فإن دراسة الصراعات تتطلب منا النظر في الأمور من منظور متعدد الأبعاد، وتحليل العديد من الجوانب المختلفة للصراع. إن تحقيق السلام والاستقرار يتطلب أيضاً التعامل مع تلك الأسباب بشكل متكامل، وتنفيذ استراتيجيات شاملة تهدف إلى تقليل التوترات وتعزيز التعاون والفهم المتبادل بين الأمم والمجتمعات المختلفة.

تعيش البشرية في عصر تعقدت فيه العلاقات الدولية والإقليمية، وأصبحت التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية تشكل جزءاً لا يتجزأ من واقعنا اليومي. إن فهم أسباب الصراعات الدولية والإقليمية أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. يأخذ هذا البحث مهمة استقصاء الأسباب الثلاثة المهمة والتي يتعامل معها العلماء وصناع القرار، وهي الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ويسعى لفهم كيف تتشابك وتتأثر هذه الأسباب ببعضها البعض، وكيف يمكن لهذا الفهم المتعمق أن يسهم في التصدي للتحديات التي نواجهها في عالم معقد ومتغير.

إن هذا البحث سيتناول الأبعاد الأكاديمية والعملية للموضوع، حيث سنستعرض النظريات والأمثلة التاريخية للصراعات ونواجهها بالواقع السياسي والاقتصادي الحالي. من خلال هذا التحليل الشامل، نأمل في أن يساهم البحث في رفع مستوى الوعي حول الصراعات وتأثيراتها على العالم، وكذلك في تقديم رؤى تساعد في بناء حلول فعالة تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار، مما يخدم مصلحة الإنسانية جمعاء.

القسم الأول: الأسباب الاقتصادية للصراع

١- النفاذ إلى الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية مصدراً رئيسياً للصراعات، حيث يتنافس الأفراد والجماعات والدول على استغلال الموارد مثل النفط والغاز والمياه.

النفاذ إلى الموارد الطبيعية: مصدر رئيسي للصراعات

الموارد الطبيعية تمثل ثروة للدول والمجتمعات، وتلعب دوراً حيوياً في تلبية احتياجاتهم الأساسية ودعم اقتصادهم. ومن بين هذه الموارد، يتصدر النفط والغاز والمياه قائمة الأهمية، حيث يحظى نفاذ الأمم إلى هذه الموارد بأهمية استراتيجية كبيرة. في هذا السياق، سنتناول كيف تشكل الموارد الطبيعية مصدراً رئيسياً للصراعات على مر العصور.

١. الأهمية الاقتصادية للموارد الطبيعية:

- الموارد الطبيعية تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.
- النفط والغاز يعتبران مصدراً للإيرادات الكبيرة للدول المنتجة ويسهمان بشكل كبير في تمويل المشاريع الوطنية.
- المياه النقية والمتاحة بكميات كافية تعتبر ضرورية للزراعة والصناعة والاستخدام البشري العام.

٢. التنافس على الموارد:

- يمكن أن يؤدي نقص الموارد أو التنافس الزائد عليها إلى تصاعد التوترات والصراعات بين الدول والمجتمعات.
- تندرج المناطق الجغرافية الغنية بالموارد تحت ضغط دولي كبير، حيث تتنافس الدول على النفاذ إلى هذه الموارد.

٣. تأثيرات تداول الموارد:

- يمكن أن يزيد تصدير الموارد الطبيعية من ارتفاع أسعار السلع العالمية ويؤثر على الاقتصادات العالمية.
- تشكل الاعتمادية الزائدة على تصدير موردي الموارد تحديات اقتصادية وسياسية للدول المستوردة.

٤. استدامة الاستخدام:

- الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية يمكن أن يقلل من احتمالية الصراعات بين الدول والمجتمعات.
- تطبيق سياسات استدامة وإدارة فعالة للموارد يمكن أن يقلل من الاستنزاف الزائد للموارد ويحافظ على توازنها.

في الختام، إن الموارد الطبيعية تشكل مصدراً أساسياً للصراعات، ولذا يجب تفهم تأثيرها وأهميتها للمجتمعات والدول. تحقيق التوازن بين استغلال الموارد والحفاظ عليها يعتبر تحدياً هاماً لتحقيق السلام والاستقرار في العالم. تبقى إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وفعالية وتعزيز التعاون الدولي ضرورة ملحة للحد من الصراعات الناجمة عن الموارد.

٢- الفقر والتفاوت الاقتصادي:

يمكن أن تؤدي الفجوة الكبيرة بين الطبقات الاقتصادية والفقر إلى تصاعد التوترات والثورات.

الفقر والتفاوت الاقتصادي: عوامل تصاعد التوترات والثورات

تعد الفقر والتفاوت الاقتصادي من أهم العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في نشوء التوترات والصراعات في مجتمعاتنا. يمكن أن تؤدي هذه الظاهرتين إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية وحتى إلى تصاعد الثورات في بعض الحالات. في هذا السياق، سنتناول كيف يمكن للفقر والتفاوت الاقتصادي أن يكونا عوامل رئيسية في تصاعد التوترات.

١. الفقر كمصدر للتوترات:

- يعتبر الفقر الشديد ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية مصدراً للإحباط والغضب بين السكان.
- قد يدفع الفقر الناس إلى اللجوء إلى أعمال الجريمة والتطرف كوسيلة للبقاء على قيد الحياة.

٢. التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:

- يمكن أن يؤدي التفاوت الكبير بين الطبقات الاقتصادية إلى زيادة التوترات والصدمات بين الفقراء والأثرياء.
- يمكن أن تفقد الطبقات الاجتماعية الدنيا الثقة في الحكومة والنظام السياسي نتيجة للظلم الاقتصادي.

٣. الثورات والاضطرابات الاجتماعية:

- يمكن أن تؤدي التوترات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة إلى اندلاع الثورات والاضطرابات الاجتماعية.
- قد تكون هذه الثورات نتيجة لمطالب الطبقات الفقيرة بالمزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

٤. أهمية العدالة الاقتصادية:

- تشير الدراسات إلى أن العدالة الاقتصادية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار والسلام الاجتماعي.
- تحقيق التوازن في التوزيع الاقتصادي يسهم في تقليل التوترات وزيادة فرص تحقيق التعاون والتنمية.

في الختام، إن الفقر والتفاوت الاقتصادي يمكن أن يكونا عوامل تصاعد التوترات والثورات في المجتمعات. إن تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص متكافئة للجميع هما أساسيات لبناء مجتمعات استدامة ومستقرة. يجب على صناع القرار والمجتمع الدولي أن يعملوا معاً على تنفيذ سياسات تهدف إلى تقليل التفاوت الاقتصادي ومعالجة أسباب الفقر لضمان تحقيق الاستقرار والسلام في العالم.

ويظهر لنا بوضوح أن الفقر والتفاوت الاقتصادي يشكلان تحديات جسيمة تؤثر على استقرار المجتمعات. إن فهم جذور هذه المشكلة يفرض علينا ضرورة التحرك باتجاه إيجاد حلاً شاملاً وفعالاً. بالاستثمار في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان توفير فرص متكافئة للجميع، يمكننا تشكيل مجتمعات أكثر استدامة وتوازناً. يكمن في تفعيل هذه الجهود أيضاً دور كبير في تقليل التوترات والحد من احتمالية نشوب ثورات اجتماعية.

إن الالتزام بتنفيذ سياسات فعالة تستهدف التقليل من التفاوت الاقتصادي يعتبر مسؤولية مشتركة بين صناع القرار والمجتمع الدولي. يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون فعال لمعالجة جذور الفقر وخلق بيئة تشجع على التنمية المستدامة. بالعمل المشترك، يمكن للعالم أن يحقق لحظة فارقة في بناء مستقبل أكثر عدالة واستقراراً للأجيال القادمة.

القسم الثاني: الأسباب السياسية للصراع

(١)- الصراع على السلطة والحكم: يتصاعد الصراع عندما تكون هناك مجموعات تتنافس للسيطرة على الحكومة أو لتحقيق مصالح سياسية خاصة.

الصراع على السلطة والحكم: عنصر رئيسي في الصراعات السياسية

الصراع على السلطة والحكم هو عامل مهم يلعب دوراً حاسماً في نشوء الصراعات السياسية والاضطرابات في مختلف أنحاء العالم. يحدث هذا الصراع عندما تتنافس مجموعات متعددة - سواء كانت داخل دولة واحدة أو بين دول مختلفة - للسيطرة على الحكومة أو لتحقيق مصالح سياسية خاصة. في هذا السياق، سنقوم بتسليط الضوء على كيفية تصاعد هذا النوع من الصراعات وتأثيره على الاستقرار السياسي.

١. المنافسة السياسية:

- تعد المنافسة السياسية طبيعية وصحية في الأنظمة الديمقراطية، حيث يتنافس الأحزاب والمرشحون للحصول على دعم الناخبين والفوز في الانتخابات.
- ومع ذلك، في الأنظمة غير الديمقراطية أو الأنظمة ذات السلطة المركزية القوية، يمكن أن تتحول هذه المنافسة إلى صراع على السلطة يتخذ منحى أكثر عدوانية.

٢. الصراعات الداخلية:

- قد تنشأ الصراعات الداخلية نتيجة للتنافس بين مجموعات مختلفة داخل الدولة، سواء كانت على أساس عرقي أو ديني أو سياسي.
- يمكن أن تكون هذه الصراعات تحت سقف الحكومة الواحدة أو تؤدي إلى اندلاع حروب أهلية.

٣. الصراعات الإقليمية:

- تحدث الصراعات الإقليمية عندما تتنافس الدول المجاورة على الموارد أو تأثير السيطرة على دولة معينة.
- هذه الصراعات يمكن أن تتصاعد بسرعة وتشمل تحالفات دولية وتدخلات خارجية.

٤. تأثيرات الصراع على الاستقرار:

- الصراعات السياسية تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول، حيث تزيد من حدة التوترات وتقلل من استقرار الحكومة.
- تكون الصراعات مصدراً للتشتت السياسي والاجتماعي وتضر بالتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان.

في الختام، إن فهم الصراعات السياسية وعوامل تصاعدها أمر حيوي للحفاظ على الاستقرار والسلام العالميين. يجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للمساهمة في تقليل هذه الصراعات وتحقيق عالم أكثر استقراراً وسلاماً.

(٢)- **التوترات الداخلية:** يمكن أن تنشأ الصراعات نتيجة تفاقم القلاقل السياسية داخل الأنظمة الحكومية وعدم الاستقرار السياسي.

التوترات الداخلية: تأثيرها على نشوء الصراعات والاضطرابات

تمثل التوترات الداخلية عاملاً هاماً في نشوء الصراعات والاضطرابات في العديد من الدول حول العالم. تنشأ هذه التوترات نتيجة تفاقم القلاقل السياسية داخل الأنظمة الحكومية وعدم الاستقرار السياسي. سنبحث في هذا السياق كيف يمكن أن تكون هذه التوترات عاملاً رئيسياً في نشوء الصراعات.

١. عدم الاستقرار السياسي:

- يمكن أن تتسبب عدم الاستقرار السياسي في زيادة التوترات والاحتجاجات الشعبية، خاصة عندما يكون هناك تصاعد في التصاعد وعدم وجود حلول سياسية للأزمة.
- يؤدي الانقسام السياسي داخل الحكومة والانقسامات الداخلية إلى تعزيز الاستقرار السياسي.

٢. تصاعد التوترات الاجتماعية:

- قد تشهد الدول تصاعداً في التوترات الاجتماعية نتيجة لتفاقم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- يمكن أن تكون الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية بدايةً للصراعات الداخلية.

٣. تصاعد العنف السياسي:

- يمكن أن تتصاعد الصراعات السياسية إلى مستويات أكثر عنفاً عندما تتعقد الأزمات ويتورط الأفراد والجماعات في أعمال عنف سياسي.
- يكون لهذا العنف تأثير كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول.

٤. تدخلات خارجية:

- يمكن أن تزيد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول من تصاعد التوترات وتزيين الصراعات الداخلية.
- تدخل القوى الإقليمية أو الدول الكبرى يمكن أن يزيد من تعقيدات الأزمات الداخلية.

في الختام، إن فهم التوترات الداخلية وتأثيرها على نشوء الصراعات يعتبر أمراً حاسماً لتحقيق الاستقرار والسلام في العالم. يتطلب التصدي لهذه التوترات تعزيز الحوار السياسي وإيجاد حلول داخلية للأزمات بالإضافة إلى منع التدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيدات الأوضاع الداخلية. تحقيق الاستقرار السياسي يعتبر خطوة أساسية نحو بناء مجتمعات قوية ومزدهرة.

القسم الثالث: الأسباب العسكرية للصراع

١- النزاعات الحدودية: يمكن أن تنشأ الصراعات نتيجة النزاع على الحدود والأراضي بين الدول.

النزاعات الحدودية: أصل وتطور الصراعات الإقليمية

تعتبر النزاعات الحدودية واحدة من أكثر أشكال الصراعات التي تحدث في العالم. تنشأ هذه الصراعات نتيجة النزاع على الحدود والأراضي بين الدول، وتفاوت في حجمها وشدتها. سنبحث في هذا السياق كيفية نشوء وتطور هذه النزاعات وتأثيرها على العلاقات الدولية.

١. أصل النزاعات الحدودية:

- يمكن أن تنشأ النزاعات الحدودية نتيجة لعدم وضوح تحديد الحدود بين الدول، سواء نتيجة لتاريخ معقد أو انتزاع أراضي تاريخية.
- تكون النزاعات حول الحدود قضية حساسة ومعقدة، حيث يمكن أن تثير مشاعر الوطنية والسيادة.

٢. تصاعد النزاعات:

- يمكن أن تتصاعد النزاعات الحدودية عندما تفشل وسائل الدبلوماسية في حل الخلافات وتنتج الأوضاع في التصاعد إلى مستويات أعلى من التوتر.
- يتورط في تصاعد هذه النزاعات غالباً الجيوبوليتيكا والمصالح الاقتصادية.

٣. تأثيرات النزاعات الحدودية:

- تؤثر النزاعات الحدودية على الاستقرار الإقليمي والدولي، حيث تزيد من توتر العلاقات بين الدول.
- قد تكون لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد والتنمية وحقوق الإنسان.

٤. حل النزاعات:

- يمكن حل النزاعات الحدودية من خلال وسائل الدبلوماسية والتفاوض والوساطة الدولية.
- يلعب القانون الدولي ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة دوراً مهماً في تسوية النزاعات وتعزيز السلام.

في الختام، إن النزاعات الحدودية تشكل تحدياً للعلاقات الدولية والاستقرار الإقليمي والدولي. يجب على الدول العمل بحكمة وحسم لحل هذه النزاعات بشكل سلمي وملزم بالقانون لتجنب تصاعد التوترات والصراعات العنيفة. تعزيز الدبلوماسية والتعاون الدولي يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تسوية هذه النزاعات وتحقيق السلام والاستقرار.

(٢)- استخدام العسكرية كوسيلة لحل النزاعات: يزداد التصاعد العسكري عندما تستخدم الدول القوة العسكرية لتحقيق أهدافها السياسية.

استخدام العسكرية كوسيلة لحل النزاعات: تصاعد الصراعات العسكرية

يُعدّ استخدام العسكرية كوسيلة لحل النزاعات وتحقيق الأهداف السياسية من أخطر وأكثر أشكال الصراعات تداولاً في العالم. يزداد التصاعد العسكري عندما تقرر الدول استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق مصالحها أو تنفيذ أهدافها السياسية. سنتناول هنا كيفية تصاعد هذه النزاعات وتأثيرها على الأمن الدولي.

١. الأسباب والدوافع:

- يُمكن أن تكون الدوافع وراء استخدام القوة العسكرية متنوعة، بما في ذلك تحقيق التوسع الإقليمي، حماية المصالح الاقتصادية، أو تغيير الأنظمة الحكومية.
- تتأثر هذه الدوافع بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. تأثيرات التصاعد العسكري:

- يزيد التصاعد العسكري من خطورة الصراع ويمكن أن يؤدي إلى تدمير هائل وخسائر بشرية كبيرة.
- يؤثر التصاعد العسكري على الاقتصاد والتنمية والسياسة الدولية بشكل كبير.

٣. الجهود الدبلوماسية:

- يمكن حل النزاعات العسكرية من خلال الجهود الدبلوماسية والتفاوض، ولكن يتطلب ذلك إرادة سياسية من الأطراف المتصارعة.
- تلعب المنظمات الدولية ووسطاء السلام دوراً حاسماً في التسوية السلمية للنزاعات العسكرية.

٤. الحاجة إلى الوقاية والوقت الكافي:

- من الأفضل العمل على منع التصاعد العسكري من خلال تعزيز الوقاية وبناء الثقة وتعزيز الحوار الدولي.
- يمكن أن تكون استراتيجيات الوقاية وتحقيق السلام أكثر فعالية وأقل تكلفة من التصاعد العسكري.

في الختام، إن استخدام العسكرة كوسيلة لحل النزاعات يمثل تحدياً كبيراً للأمن الدولي والاستقرار الإقليمي والدولي. يجب على المجتمع الدولي العمل بجدية على تعزيز الحوار والتفاوض كوسائل لحل النزاعات بدلاً من اللجوء إلى العنف العسكري، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ختام البحث:

فهم الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والسلام في العالم. إن تفاعل هذه الأسباب وتشابكها يجعل من الضروري النظر في الصراعات بشكل شامل والبحث عن حلول متكاملة تستند إلى التعاون والحوار الدولي. يتطلب ذلك جهوداً دولية مشتركة للتغلب على تلك الأسباب والمساهمة في تحقيق عالم أكثر استدامة وسلاماً.

نستنتج أن فهم الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراعات يعتبر أمراً حاسماً لتحقيق الاستقرار والسلام في العالم. إن هذه الأسباب ليست معزولة بل تتفاعل مع بعضها وتشابكها، مما يجعل من الضروري دراستها بشكل شامل لفهم أعمق للصراعات وتقديم حلول فعالة.

تعزز البحث في هذا المجال الحاجة إلى تعزيز الحوار والتفاهم الدولي، وتعزيز التعاون بين الدول لمعالجة تلك الأسباب والمساهمة في تحقيق السلام. يجب على المجتمع الدولي العمل معاً لمنع التوترات والصراعات والعمل نحو بناء عالم أكثر استدامة وسلاماً.

إن الجهود المشتركة لمعالجة الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراعات تعتبر استثماراً في مستقبل أفضل للبشرية، حيث يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

المراجع:

1. Collier, P. (2007). "The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It." Oxford University Press.
2. Fearon, J. D. (2004). "Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others?" Journal of Peace Research, 41(3), 275-301.
3. Blainey, G. (1988). "Causes of War." Free Press.
4. De Mesquita, B. B., Smith, A., Siverson, R. M., & Morrow, J. D. (2003). "The Logic of Political Survival." MIT Press.
5. Mearsheimer, J. J. (2001). "The Tragedy of Great Power Politics." W. W. Norton & Company.
6. Siverson, R. M., & Starr, H. (1991). "The Diffusion of War: A Study of Opportunity and Willingness." University of Michigan Press.

فصل ٣: تطور الحرب العالمية الأولى وأحداثها الرئيسية

- المعارك والحملات العسكرية البارزة.
- التغييرات السياسية والاقتصادية خلال الحرب.

المقدمة:

تعد الحرب العالمية الأولى واحدة من أهم الصراعات التي شهدتها البشرية في القرن العشرين. إنها الصراع الذي غير مجرى التاريخ وأثر بشكل كبير على العديد من الأمم والمجتمعات حول العالم. في هذا الفصل، سنقوم بالتركيز على تطور الحرب العالمية الأولى والأحداث الرئيسية التي وقعت خلالها، مسلطين الضوء على الأسباب والتداعيات والتأثيرات التي خلفتها.

بدأت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، وكانت تلك الفترة ذات التوترات السياسية والعسكرية الشديدة بين القوى الكبرى في أوروبا هي السبب الرئيسي وراء اندلاعها. توترت العلاقات بين الدول الأوروبية نتيجة التحالفات والصراعات الاقتصادية والاستعدادات العسكرية المتزايدة، واندلعت الحرب بعد اغتيال الأرشيدوق فرانز فيرديناند، ولي العرش النمساوي-المجري، في سراييفو في ٢٨ يونيو ١٩١٤.

سرعان ما تورطت العديد من الدول الأوروبية في الصراع، وشكلت التحالفات العسكرية نواة لتصاعد الصراع. وقد شهدت الحرب تطورات استراتيجية مذهلة، مع استخدام تكنولوجيا جديدة مثل الأسلحة الكيميائية والطائرات الحربية والدبابات. اندلعت معارك هائلة على جبهات متعددة في أوروبا، بما في ذلك معركة السوم، ومعركة يبرس، ومعركة الصومال، والكثير من المعارك الأخرى التي شهدت معارك ضارية وفقداناً كبيراً في الأرواح.

تعرضت الحرب العالمية الأولى الدول المشاركة لأضرار هائلة، حيث سقط ملايين الضحايا ودمرت البنية التحتية والاقتصاد. تأثرت الحروب الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضاً، حيث شجبت الحرب بشدة وأثرت على التفكير الجماعي حيال النزاعات الدولية.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة تفاصيل أكثر حول الأحداث الرئيسية التي شهدتها الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى تحليل الأسباب والتداعيات والعواقب التي ترتبت على هذا الصراع التاريخي الهام. سنستكشف أيضاً كيف أثرت هذه الحرب على التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المشاركة وفي العالم بشكل عام.

بعد أن استمرت الحرب لمدة أربع سنوات دموية، انتهت أخيراً في ١١ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع وقف إطلاق النار الذي أنهى العمليات القتالية على الجبهات

المختلفة. كان هذا الوقت هو بداية عملية التسوية والاستعداد لمؤتمر السلام الذي عقد في فيرساي في عام ١٩١٩.

في مؤتمر فيرساي، تم توقيع معاهدة فرساي مع ألمانيا، والتي فرضت عليها مسؤولية الحرب وفرضت عقوبات اقتصادية واجتماعية قاسية. كما تم تشكيل العديد من الدول الجديدة في أوروبا بعد انهيار الإمبراطوريات القديمة، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في توزيع القوى في القارة.

إلى جانب تأثيراتها الاقتصادية والسياسية، أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل كبير على الأدب والفن والفلسفة. شهدت هذه الفترة ثورة في التفكير الفكري والابتكار الثقافي، وقدمت منصة لظهور حركات فنية وأدبية جديدة.

بعد الحرب العالمية الأولى، شهد العالم تحولات كبيرة في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع. وإلحكم بعض التطورات الرئيسية التي نجمت عن هذا الصراع:

١- تصاعد الثورات: شهدت العديد من الدول ثورات اجتماعية وسياسية بسبب تداعيات الحرب وتأثيرها على الظروف المعيشية. مثل ثورة البلاشفة في روسيا عام ١٩١٧، والتي أدت إلى تأسيس الاتحاد السوفيتي الاشتراكي.

٢- تغييرات في الحدود والإمبراطوريات: انهيار الإمبراطوريات العثمانية والنمسا-المجرية والروسية أدى إلى تشكيل دول جديدة وإعادة ترتيب الحدود في أوروبا والشرق الأوسط.

٣- تأسيس الأمم المتحدة: بعد الحرب العالمية الأولى، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة بهدف منع حروب مستقبلية وتحقيق التعاون الدولي في حل النزاعات.

٤- تقنيات جديدة: ساهمت الحرب في تطوير تقنيات عسكرية ومدنية مثل الطائرات والرادار والطبقات الدبابات والتحكم عن بعد، مما أثر على التكنولوجيا في العقود اللاحقة.

٥- الأثر على الأدب والفن: شهدت الثقافة العالمية تأثراً كبيراً من الحرب العالمية الأولى، حيث تجلى ذلك في الأعمال الأدبية والفنية التي استندت إلى تجارب ومشاهدات الجنود والمجتمعات المتأثرة.

٦- الثقافة الشعبية: تغيرت العادات والثقافة الشعبية بسبب الحرب، وظهرت أشياء جديدة مثل الموسيقى والموضة وأسلوب الحياة الحضري.

تأكدت الحرب العالمية الأولى من أهمية تجنب الصراعات الكبرى وتحقيق التعاون الدولي للحفاظ على السلام العالمي، وهذه الدروس لا تزال ذات أهمية كبيرة في العالم اليوم.

في النهاية، لا يمكن إغفال أهمية الحرب العالمية الأولى كحدث تاريخي ذو تأثير عميق على العالم. وقد قامت هذه الحرب بتشكيل العديد من القوى والنزاعات الجارية في القرن العشرين، وأثرت بشكل مباشر على الأحداث اللاحقة، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية وتقسيم العالم البارد.

المبحث الأول:

المعارك والحملات العسكرية البارزة

في الصيف الحارق لعام ١٩١٤، انطلقت البنادق ودوت المدافع في قلب أوروبا، مشعلة واحدة من أعنف الصراعات التي شهدتها التاريخ البشري. الحرب العالمية الأولى، التي امتدت من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨، لم تكن مجرد صراع عسكري عادي، بل كانت تحولاً كبيراً في تاريخ الإنسانية. في هذا المبحث، سنتناول بعمق المعارك والحملات العسكرية البارزة التي شهدتها هذه الحرب، والتي لعبت دوراً بارزاً في توجيه مسارها وتأثيراتها على العالم.

قد أثرت المعارك الهمجية والحملات الضخمة للحرب العالمية الأولى على شعوب وثقافات وتقنيات العصر بشكل كبير. بدءاً من معركة مارن، التي شكلت نقطة تحول مهمة في الصراع الأوروبي، إلى معركة الصومال في الشرق الأوسط، ومعارك الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية، شهد العالم تطورات استراتيجية وتكتيكية هائلة.

سنعرف من خلال هذا البحث عن أحداث رئيسية من الحرب العالمية الأولى، والتي لها تأثير كبير على السياسة والاقتصاد والثقافة. سنرافق الجنود في خنادق الجبهة الغربية ونتتبع الحملات العسكرية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وسنستكشف كيف أثرت هذه المعارك على تشكيل العالم كما نعرفه اليوم.

في هذا المبحث، سنرصد بعناية تفاصيل الصراعات البارزة والمعارك الهامة التي نمت بوتيرة مختلفة في مسرح الحرب العالمية الأولى. سنتناول قصص البطولة والتضحيات والتكتيكات العسكرية التي استخدمت في هذه المعارك. كما سنتطرق إلى تأثير هذه الأحداث على المدنيين والجنود على حد سواء، وكيف أثرت على الحياة اليومية والمجتمعات.

كما سنتناول أيضاً تطور التكنولوجيا العسكرية خلال هذه الحقبة، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والطائرات والدبابات وغيرها من الابتكارات التي غيرت طبيعة الحروب.

بالإضافة إلى ذلك، سنناقش التحالفات والاستراتيجيات العسكرية التي قادت إلى تلك المعارك والحملات، وكيف تغيرت هذه الاستراتيجيات مع مرور الوقت. هذا المبحث سيسلط الضوء على أحداث ملحمية ومؤلمة في تاريخ البشرية، وسيساعدنا في فهم أعمق للتأثير الدائم للحرب العالمية الأولى على شكل العالم

والسياسة الدولية والتقنية والثقافة. سنستكشف الأبطال والضحايا والقوى التي شكلت هذه الفترة الزمنية الحاسمة في تاريخ البشرية.

المعارك والحملات العسكرية البارزة خلال الحرب العالمية الأولى

في الفصل الثالث من الحرب العالمية الأولى، تجلى التوتر الدولي وتصاعدت التصاعدات السياسية في أوروبا بأشكال متزايدة. أدت هذه التصاعدات إلى اندلاع الصراع العسكري الأكبر في تاريخ الإنسانية حتى ذلك الحين. في هذا المبحث، سنتناول المعارك والحملات العسكرية البارزة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى وأثرت بشكل كبير على تطور الصراع ومجرياته.

١- معركة مارن:

اندلعت هذه المعركة في أغسطس وسبتمبر ١٩١٤ بين الجيش الألماني والجيش الفرنسي قرب نهر مارن في فرنسا. كانت معركة استراتيجية هامة حيث تمكن الفرنسيون من صدها، وهذا التصدي أثر بشكل كبير على سير الحرب ومنع التقدم الألماني نحو باريس.

معركة مارن: التحول الحاسم في الحرب العالمية الأولى

في عام ١٩١٤، انطلقت أولى الأضواء الصفراء لاندلاع حرب عالمية جديدة على الأفق، ولم يمض وقت طويل حتى اشتعلت معركة غاية في الأهمية، تحمل في طياتها تأثيراً قوياً على مسار الحرب العالمية الأولى. إنها معركة مارن، التي اندلعت في أغسطس وسبتمبر عام ١٩١٤، وأضحت لاحقاً منعطفاً تاريخياً حيوياً في هذا الصراع الضخم.

في هذه المعركة الشرسة، التقى الجيش الألماني، الذي سعى لتحقيق هدفه في السيطرة على فرنسا بسرعة والتوجه نحو باريس، بالجيش الفرنسي الذي كان مستعداً للدفاع عن أرضه وعاصمته. ووقعت المعركة في منطقة نهر مارن في شمال شرق فرنسا.

كانت المعركة هامة للغاية من الناحية الاستراتيجية، حيث قام الجيش الفرنسي ببسالة بصددها، مما منع التقدم السريع للجيش الألماني نحو باريس. هذا التصدي أثر بشكل كبير على توجه الحرب، إذ أجبر الجيش الألماني على التراجع واستعادة خطوط الدفاع.

ومن الملاحظ أن هذه المعركة أشعلت حماسة الشعب الفرنسي وزادت من عزمهم على مواصلة الصمود في وجه التقدم الألماني. كما أسهمت في تعزيز

الروح المعنوية للقوات الحليفة وألهمت الأمل في انتصارهم على القوى المعتدين.

على الرغم من أن معركة مارن لم تكن نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أنها أعطت للحلفاء بعض الوقت لإعادة تنظيم قواتهم وتعزيز استعدادهم للصراع. وهذا المنعطف الهام في تاريخ الحرب ساهم في تشكيل مسار الأحداث وتأثيرها على التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات اللاحقة. معركة مارن باتت جزءاً أساسياً من الذاكرة العسكرية والتاريخية وأثرت بشكل كبير على تقدم الأحداث في القرن العشرين.

٢- معركة جاليبولي:

وقعت في ١٩١٥ بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية. شهدت المعركة معارك ضارية في منطقة جاليبولي الحيوية، وانتهت بسيطرة العثمانيين على المنطقة.

معركة جاليبولي: الصراع الضاري بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية

في عام ١٩١٥، شهدت المنطقة الحيوية جاليبولي والواقعة في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة البلقانية، معركة هامة في إطار الحرب العالمية الأولى. كانت هذه المعركة بين القوات الروسية والقوات العثمانية، وقد تميزت بمعارك ضارية وصراع مميت على السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية.

توجد جاليبولي على الضفة الغربية لمضيق البوسفور، الذي يفصل بين أوروبا وآسيا ويقسم مدينة إسطنبول. كانت هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للإمبراطورية العثمانية، حيث كانت تسيطر على المدخل البحري للبوسفور، الذي كان حينها هو ممر مائي حيوي للتموين والتحرك العسكري.

انطلقت المعركة في أبريل ١٩١٥ بعد محاولات استراتيجية تركية لإبقاء القوات الروسية بعيدة عن السواحل العثمانية. بدأ القتال بشراسة كبيرة، حيث تم استخدام الجيوش على نطاق واسع وتبادل الهجمات والهجمات المضادة.

بعد معارك طويلة ومستمرة، استطاعت القوات العثمانية بقيادة الجنرال ليمان فون ساندرز التغلب على القوات الروسية والسيطرة على جاليبولي في يناير ١٩١٦. هذا الانتصار العثماني أثر بشكل كبير على توجه الحرب في المنطقة وقوى الإمبراطوريات المتصارعة.

على الرغم من أهمية هذا الانتصار للإمبراطورية العثمانية، إلا أن الحرب العالمية الأولى انتهت بالهزيمة النهائية للإمبراطوريات المركزية، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية. أثرت هذه الحرب بشكل كبير على الأوضاع السياسية في المنطقة وساهمت في نشوب صراعات جديدة وتغييرات حدودية هامة في الفترة بعد الحرب، مما أثر بشكل كبير على تاريخ الشرق الأوسط والبلقان.

انتصار الإمبراطورية العثمانية في معركة جاليبولي لم يكن كافياً لإنقاذها من تداعيات الحرب العالمية الأولى. فقد تأثرت الإمبراطورية العثمانية بشدة بالصراع والضغوط الدولية والمشكلات الداخلية. تسبب هذا التأثير في تفتت الإمبراطورية العثمانية بعد انتهاء الحرب.

مع مرور الوقت، شهدت المنطقة تغييرات جذرية في توزيع القوى والحدود السياسية. تم توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، والتي أنهت رسمياً الحرب بين الدولة التركية الحديثة (تركيا) والدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى. سُحبت الإمبراطورية العثمانية من المشهد السياسي، وتأسست جمهورية تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

تاريخ معركة جاليبولي وسقوط الإمبراطورية العثمانية يظان مكملين لفهمنا لتداعيات الحرب العالمية الأولى وكيف أثرت على الشرق الأوسط وشبه الجزيرة البلقانية. تركز هذه الأحداث على التحولات الجذرية في التاريخ الإقليمي والعالمي وكيف غيرت حياة الملايين من الناس بسبب هذه الصراعات والتغييرات السياسية.

٣- معركة الصومال:

واحدة من المعارك الهامة في جبهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث نشبت معارك عنيفة بين القوات البريطانية والألمانية في منطقة الصومال.

معركة الصومال: الصراع في جبهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الأولى

في سياق الحرب العالمية الأولى التي امتدت من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨، شهدت مناطق متعددة حول العالم صراعات محمومة وصراعات عنيفة، بما في ذلك جبهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. معركة الصومال تعد واحدة من هذه المعارك الهامة التي نشبت في تلك الفترة، حيث تصاعد التوتر بين القوات البريطانية والألمانية في منطقة الصومال.

اندلعت معركة الصومال نتيجة الصراع على الهيمنة على المناطق الاستراتيجية في شرق إفريقيا، والتي كانت تحت الحكم العثماني والألماني في تلك الفترة.

كان الصومال موقعاً حيويًا نظراً لموقعه الجغرافي والموارد الطبيعية المتاحة به.

شهدت المعركة مواجهات عنيفة بين القوات البريطانية والألمانية، وكانت تتضمن معارك مشاجرة على الأرض واستخدام الأسلحة النارية والمدافع. تنقلت المعركة من منطقة إلى أخرى في الصومال، وشهدت تبادلاً مستمراً للسيطرة على المناطق الاستراتيجية.

رغم حجمها الصغير بالمقارنة مع المعارك الضخمة في أوروبا، إلا أن معركة الصومال كان لها تأثيرها على توجه الحرب العالمية الأولى. كانت تلك المعركة جزءاً من الصراع الأوسع على الهيمنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشكلت تحولات هامة في الحدود والسيطرة الاستراتيجية في المنطقة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تغيرت الديناميات السياسية في تلك المناطق ونشأت دول جديدة، بينما تراجع الهيمنة العثمانية والألمانية. تظل معركة الصومال وأحداثها جزءاً من تاريخ الصراعات العالمية وتأثيرها على تشكيل العالم الجديد بعد الحرب.

معركة الصومال، على الرغم من حداثةها وصغر حجمها مقارنة بالمعارك الأكبر في الحرب العالمية الأولى، لها أهمية كبيرة في فهم التأثير العالمي لهذا الصراع. تظهر كيف أن تلك الحرب لم تقتصر على الميادين الأوروبية فقط، بل امتدت إلى مختلف أنحاء العالم.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة فرساي واتفاقات سلام أخرى، تم تغيير توزيع القوى والحدود في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل جذري. استعادت بريطانيا السيطرة على الصومال وبدأت في تشكيل الهياكل الإدارية الجديدة في المنطقة.

من الجدير بالذكر أن معركة الصومال لم تكن مجرد صراع عسكري، بل كانت تجلب معها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية على المنطقة. تغيرت هويات السكان المحليين وشعروا بتأثير الاحتلال والهيمنة الجديدة. كما أن هذه الفترة شهدت تغييرات هامة في السياسة الإقليمية والعالمية، وهو ما ساهم في تشكيل التوجهات السياسية في العقود اللاحقة.

إن معركة الصومال تمثل إحدى النقاط الهامة في سياق الحرب العالمية الأولى التي شكلت جزءاً من تغييرات القوى والتوجهات في مناطق متعددة حول العالم، وتظل مكملة لفهمنا لهذا الصراع العالمي وتأثيراته.

٤- حملة جاليبولي:

نفذتها القوات البريطانية والفرنسية ضد الإمبراطورية العثمانية في ١٩١٥-١٩١٦، وهدفت إلى فتح طريق مائي للوصول إلى روسيا من خلال مضيق الدردنيلز.

حملة جاليبولي: الصراع على مضيق الدردنيلز خلال الحرب العالمية الأولى

في سياق الحرب العالمية الأولى وخلال الأعوام ١٩١٥ و ١٩١٦، نفذت القوات البريطانية والفرنسية حملة عسكرية مهمة ضد الإمبراطورية العثمانية في منطقة جاليبولي، وذلك بهدف فتح طريق مائي حيوي يمكن استخدامه للوصول إلى روسيا عبر مضيق الدردنيلز.

كان مضيق الدردنيلز هو ممر مائي استراتيجي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود عبر مضيقين ضيقين هما مضيق البوسفور ومضيق الدردنيلز. كانت هذه المنطقة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، ولذا كانت مهمة للقوى الحليفة (بريطانيا وفرنسا) السيطرة عليها لفتح ممر مائي آمن يمكن استخدامه لنقل الموارد والإمدادات إلى الحلفاء الروس.

انطلقت حملة جاليبولي في فبراير ١٩١٥، وشهدت معارك عنيفة بين القوات الحليفة والقوات العثمانية في شبه الجزيرة الجاليبولية بتركيا. قاد الجنرال فريدريك ستانلي ماونتباتن القوات البريطانية والفرنسية في هذه الحملة. رغم المقاومة الشديدة من القوات العثمانية، تمكنت القوات الحليفة في يناير ١٩١٦ من السيطرة على منطقة جاليبولي، وبالتالي فُتح الممر المائي للحلفاء.

تمثل حملة جاليبولي نجاحاً استراتيجياً هاماً للقوى الحليفة في الحرب العالمية الأولى، حيث فتحت طريقاً للوصول إلى الحلفاء الروس عبر البحر الأسود وسهلت نقل الموارد والإمدادات إلى المناطق الروسية. كما أنها أثرت بشكل كبير على توجه الحرب في الشرق الأوسط والبلقان، وساهمت في تشكيل الأحداث السياسية في المنطقة بعد الحرب.

إن حملة جاليبولي تعد واحدة من الأحداث البارزة في تاريخ الحرب العالمية الأولى وتعكس أهمية الاستراتيجيات البحرية والتحالفات في توجيه مسار هذا الصراع الدموي.

بالإضافة إلى الأثر الاستراتيجي لحملة جاليبولي على مضيق الدردنيلز وتوجيه مسار الحرب، كان لهذه الحملة أيضاً تأثيرات على السياسة والثقافة والتاريخ في المنطقة وعلى مستوى العالم.

١- تأثير سقوط الدولة العثمانية: بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، أثرت حملة جاليبولي بشكل مباشر على تشكيل خرائط الحدود والدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أصبح مضيق الدردنيلز تحت سيطرة دول أخرى، وهو ما ساهم في إعادة ترتيب القوى في المنطقة.

٢- تأثير الأمن البحري: فتح ممر مائي آمن عبر مضيق الدردنيلز كان حاسماً لضمان تدفق الموارد والإمدادات إلى الحلفاء الروس والتحالفات الأخرى. هذا الأمر أعطى للقوات الحليفة ميزة استراتيجية هامة في التحكم في البحر الأسود وتأمين التموين.

٣- التأثير على القوى الإقليمية: أثرت حملة جاليبولي على السياسة والتوازن السلطوي في المنطقة، حيث أن القوى الحليفة باتت تلعب دوراً مهماً في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا أثر على القرارات والاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها بعد الحرب.

٤- الأثر الثقافي: تركت حملة جاليبولي أثراً ثقافياً وتاريخياً في المنطقة، حيث أصبحت هذه الأحداث جزءاً من الذاكرة الجماعية والتراث التاريخي للمنطقة. تمثل هذه الأحداث مصدراً للبحث والدراسة في مجالات التاريخ والسياسة والعلاقات الدولية.

إن حملة جاليبولي تعد حدثاً مهماً في تاريخ الحرب العالمية الأولى، حيث تجسد تأثير الأحداث الصغيرة على الصعيدين الاستراتيجي والثقافي وتوجيه مسار الأحداث الكبرى في العالم.

٥- معركة السوم:

وقعت في ١٩١٦ بين القوات البريطانية والإمبراطورية العثمانية في مصر وفلسطين، وانتهت بانتصار القوات البريطانية وتأمين سيطرتها على سيناء.

معركة السوم: الصراع الحاسم في مصر وفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى

في العام ١٩١٦، وفي إطار الحرب العالمية الأولى، نشبت معركة هامة بين القوات البريطانية والإمبراطورية العثمانية في منطقة السوم، وهي منطقة تقع على الحدود بين مصر وفلسطين وتعتبر جزءاً من مسار القوافل البريطانية والاستراتيجي للوصول إلى سيناء.

تأتي هذه المعركة في سياق الصراعات التي نشبت في المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث كانت القوات البريطانية تسعى إلى تأمين السيطرة على

منطقة سيناء المصرية والتحكم في المضيق السويسري الحيوي. كانت الإمبراطورية العثمانية تسعى من جهتها إلى الحفاظ على سيادتها على تلك المناطق.

شهدت معركة السوم اشتباكات عنيفة بين القوات المتصارعة، حيث استخدمت الأسلحة التقليدية والتكتيكات الحديثة. قامت القوات البريطانية بتكثيف جهودها لضمان تحقيق الانتصار، ونجحت في تحقيق ذلك بعد مواجهات طويلة ومعارك مستمرة.

انتهت معركة السوم بانتصار القوات البريطانية وتأمين سيطرتها على منطقة السوم وسيناء. كان هذا الانتصار مهماً لأنه أتاح للقوات البريطانية استخدام المضيق السويسري لنقل الموارد والإمدادات بسهولة إلى قواتها في الشرق الأوسط ومصر. بالإضافة إلى ذلك، ساهم هذا الانتصار في تشكيل التوجهات السياسية والاستراتيجية في المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

بعد انتصار القوات البريطانية في معركة السوم، أحكمت القوات البريطانية سيطرتها على سيناء ومناطق أخرى في مصر وفلسطين.

هذا الانتصار له العديد من الآثار والتأثيرات:

١- تأمين ممر السويس: نجحت القوات البريطانية في تأمين ممر السويس الحيوي بعد فوزها في معركة السوم. هذا الممر البحري كان حيويًا لنقل الموارد والإمدادات إلى المناطق الحربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكانت سيطرة البريطانيين عليه تعزز من إمكانية توجيه دعم عسكري واقتصادي للحلفاء.

٢- تأثير على الثقافة والسياسة: أثرت معركة السوم والسيطرة البريطانية على المنطقة على الصعيدين الثقافي والسياسي. تغيرت الهويات والديناميات الثقافية في المناطق التي تمتد إليها سيطرة البريطانيين، وتشكلت تجارب جديدة للشعوب المحلية.

٣- تأثير على الحدود والتوجهات: شكلت معركة السوم وما تلاها توجهات سياسية وحدوداً جديدة في المنطقة. أدت الأحداث التي تبعت الحرب العالمية الأولى إلى إعادة تقسيم الأراضي وتشكيل الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٤- تأثير على التحالفات: ساهمت معركة السوم في تعزيز التحالفات بين الدول الحليفة، خاصة بين بريطانيا وفرنسا، وساهمت في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

بالمجمل، تعد معركة السوم وتأثيراتها جزءاً هاماً من تاريخ الحرب العالمية الأولى وتاريخ منطقة مصر وفلسطين وسيناء. تعكس هذه الأحداث التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة والعالم في تلك الفترة الزمنية الحاسمة.

(٦) - معركة فيردون:

وقعت في ١٩١٦ بين الجيش الإيطالي والجيش النمساوي في إقليم ترينتينو في إيطاليا. انتهت بانتصار النمساويين واستمرار الصراع في هذا المنطقة حتى نهاية الحرب.

معركة فيردون: الصراع في إقليم ترينتينو خلال الحرب العالمية الأولى

في عام ١٩١٦، نشبت معركة هامة تعرف باسم "معركة فيردون" بين الجيش الإيطالي والجيش النمساوي في إقليم ترينتينو في إيطاليا. تأتي هذه المعركة ضمن السياق الأوسع للحرب العالمية الأولى والصراعات التي شهدتها مناطق الحدود الجبلية في أوروبا.

إقليم ترينتينو كان جزءاً من الإمبراطورية النمساوية وتعرض للهجوم من الجيش الإيطالي الذي سعى لضم تلك المناطق إلى إيطاليا. شهدت معركة فيردون معارك عنيفة في المناطق الجبلية والمرتفعات الصخرية في تلك المنطقة.

انتهت معركة فيردون بانتصار القوات النمساوية واستمرار الصراع في ترينتينو حتى نهاية الحرب. تعد هذه المعركة جزءاً من سلسلة من الصراعات التي استمرت طوال الحرب العالمية الأولى في المناطق الجبلية في أوروبا وأثرت بشكل كبير على الأوضاع في المنطقة.

بالإضافة إلى الأثر العسكري للمعركة، فإنها أيضاً أثرت على تاريخ الحدود والسياسة في المنطقة بعد الحرب. ساهمت في تشكيل الحدود الجغرافية لإيطاليا والنمسا وتأثرت بها التوجهات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

إن معركة فيردون تعتبر مثلاً على الأحداث الصغيرة التي أثرت بشكل كبير على مسار الحرب العالمية الأولى وشكلت تأثيرات مستمرة على التاريخ الإقليمي والدولي.

معركة فيردون تمثل حادثة مهمة في تاريخ الحرب العالمية الأولى ولها تأثيراتها البارزة، وتشكل نقطة تحول في تاريخ إقليم ترينتينو والمناطق المحيطة بها. بعد انتهاء المعركة، تركت أثراً عديدة وتأثيرات على مستوى متعدد:

- ١- الأثر الاستراتيجي: انتصار القوات النمساوية في معركة فيردون سمح بالاستمرار في السيطرة على إقليم ترينتينو والحفاظ على خطوط الإمداد الاستراتيجية للقوات النمساوية في مناطق الحدود الشمالية. هذا الأمر كان له تأثير هام على توجيه مسار الحرب في المنطقة.
- ٢- الأثر السياسي: بعد الحرب العالمية الأولى وانتهاء النزاعات، تم تغيير حدود المناطق والدول بما في ذلك إقليم ترينتينو. أصبحت هذه المنطقة جزءاً من إيطاليا بعد نهاية الحرب وتحديد الحدود بموجب معاهدة سان جرمانو.
- ٣- الأثر الثقافي والاجتماعي: تأثرت الثقافة والهوية الإقليمية في ترينتينو بسبب التغيرات في الانتماء الوطني بعد نهاية الحرب. تأثرت الحياة الاجتماعية والثقافية في المنطقة بشكل ملحوظ.

باختصار، معركة فيردون كانت حدثاً تاريخياً مهماً خلال الحرب العالمية الأولى، وقد أثرت على الأوضاع الاستراتيجية والسياسية والثقافية في إقليم ترينتينو وما حوله. تُظهر أهمية فهم هذه الأحداث الصغيرة في إطار تاريخ أكبر وتأثيراتها المستمرة على المنطقة.

(٧)- معركة رمانة:

كانت معركة رمانة آخر هجوم بري شنته الدول الوسطى على قناة السويس مع بداية حملة سيناء وفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى. دارت المعركة بين ٣ و ٥ أغسطس عام ١٩١٦ بالقرب من بلدة رمانة المصرية وموقع القرم القديم في شبه جزيرة سيناء، التي تبعد ٢٣ ميلاً (٣٧ كم) شرق قناة السويس. كان هذا الانتصار الذي حققته الفرقة ٥٢ (التابعة للأراضي المنخفضة) وفرقة الخيالة أنزك التابعة لقوة التجريدة المصرية (إي إي إف) على قوة عثمانية وألمانية مشتركة، التي زحفت عبر سيناء، بمثابة علامة على انتهاء حملة الدفاع عن قناة السويس، وكذلك المعروفة باسم الهجوم لاحتلال قناة السويس في (ألمانيا) وعملية القناة الثانية (في تركيا)، والتي بدأت في ٢٦ يناير ١٩١٥.

كفل هذا الانتصار للإمبراطورية البريطانية، وهو الأول ضد الإمبراطورية العثمانية في الحرب، سلامة قناة السويس من الهجمات البرية وأنهى خطط الدول الوسطى لتعطيل حركة المرور عبر القناة من خلال السيطرة على المداخل الشمالية ذات الأهمية الاستراتيجية لها. بدأت مهمة فرقة الخيالة أنزك، والتي انتهت في بئر العبد في ١٢ أغسطس، حملة سيناء وفلسطين. بعد ذلك، كانت فرقة الخيالة المدعومة من لواء فيلق الجمال الإمبراطوري في حالة هجوم، وطاردت الجيش الألماني والعثماني على بعد أميال عديدة عبر شبه

جزيرة سيناء، وعكست مسار الهزيمة التي لحقت معركة القاطع قبل ثلاثة أشهر.

منذ أواخر أبريل عام ١٩١٦، بعد أن هاجمت قوة عثمانية بقيادة ألمانيا الحكومة البريطانية في قطية، تضاعفت قوات الإمبراطورية البريطانية في المنطقة في البداية من لواء واحد إلى لواءين ثم نمت بالسرعة التي يمكن أن تدعمها البنية التحتية المتطورة. سرعان ما مكّن بناء السكك الحديدية وخط أنابيب المياه فرقة المشاة من الانضمام إلى كتائب الخيول الخفيفة في رمانة. خلال حرارة الصيف، جرت دوريات خيالة منتظمة مع استطلاع من قاعدتهم في رمانة، بينما بنى المشاة سلسلة واسعة من المعازل الدفاعية. في ١٩ يوليو، أبلغ عن تقدم قوة ألمانية ونمساوية وعثمانية كبيرة عبر شمال سيناء. تناوب من ٢٠ يوليو حتى بداية المعركة، اللواء الأسترالي الأول والثاني للخيول الخفيفة على التقدم. لصد الرتل المعادي المتقدم.

شنت القوة المتقدمة، في ليلة ٣-٤ أغسطس، بما في ذلك تشكيل الباشا الأول الألماني وفرقة المشاة الثالثة العثمانية، هجوماً من قطية على رمانة. سرعان ما انخرطت القوات الأمامية مع الحاجز الذي أنشأه لواء الخيول الخفيفة الأول (فرقة الخيالة أنزاك). خلال القتال العنيف قبل فجر ٤ أغسطس، أُجبر الخيولون الخفيفون الأستراليون على الانسحاب ببطء. في وضح النهار، حُصّنوا من قبل لواء الخيول الخفيفة الثاني، وفي منتصف الصباح تقريباً انضم اللواء الخامس للخيالة ولواء البنادق النيوزيلندية إلى المعركة. تمكنت هذه الكتائب الأربعة التابعة لفرقة الخيالة من احتواء وتوجيه القوات الألمانية والعثمانية المتحتمّة داخل الرمال الكثيفة. حيث جاؤوا في نطاق الفرقة ٥٢ (التابعة للأراضي المنخفضة) الراسخ بقوة للدفاع عن رمانة والسكك الحديدية. سادت المقاومة المنسقة من قبل جميع تشكيلات إي إي إف هذه، حيث كُبح التقدم الألماني والنمساوي والعثماني. على الرغم من أن القوة المهاجمة قاتلت بقوة للحفاظ على مواقعها في صباح اليوم التالي، إلا أنه بحلول الليل تراجعوا إلى نقطة البداية في قطية. لُوْحقت القوة المتراجعة من قبل فرقة الخيالة بين ٦ و ٩ أغسطس، حيث خاضت القوات العثمانية والألمانية عدداً من إجراءات الحرس الخلفي القوية ضد تقدم مجموعة الخيول الخفيفة الأسترالية، وكتائب البنادق البريطانية والنيوزيلندية. انتهت المطاردة في ١٢ أغسطس، عندما تخلت القوات الألمانية والعثمانية عن قاعدتها في بئر العبد وتراجعت إلى العريش.

الخلفية

في بداية الحرب العالمية الأولى، انسحبت الشرطة المصرية التي كانت تسيطر على شبه جزيرة سيناء، تاركة المنطقة غير محمية إلى حدٍ كبير. وهاجمت في

فبراير عام ١٩١٥ قوة ألمانية وعثمانية قناة السويس دون جدوى. استمرت القوات العثمانية والبدوية الصغيرة العاملة عبر سيناء في تهديد القناة من مارس عبر حملة جاليبولي حتى يونيو، عندما توقفت عملياً في الخريف. في غضون ذلك، دعمت الإمبراطوريتان الألمانية والعثمانية الانتفاضة السنوسية (مجموعة سياسية دينية) على الحدود الغربية لمصر والتي بدأت في نوفمبر ١٩١٥. ومع ذلك، بحلول فبراير ١٩١٦، لم تكن هناك علامة واضحة على أي نشاط عسكري غير عادي في سيناء نفسها، عندما بدأ البريطانيون البناء على أول ٢٥ ميل (٤٠ كم) من ٤ أقدام و ٨ بوصات (١,٤٢ م)، كقياس للسكك الحديدية وخط أنابيب المياه من قنطرة إلى رمانة وقطية. لم تجد طائرات استطلاع للفيلق الجوي الملكي والطائرات البحرية التابعة للخدمة الجوية البحرية الملكية سوى القليل من القوات العثمانية المتناثرة في منطقة سيناء ولا يوجد أي مؤشر على أي تركيز كبير للقوات في جنوب فلسطين. بحلول نهاية مارس أو أوائل أبريل، كان الوجود البريطاني في سيناء يتزايد. حيث نُظِم ١٦ ميلاً (٢٦ كم) من المسار، بما في ذلك الجدران الجانبية. في الفترة ما بين ٢١ مارس و ١١ أبريل، دُمِرَت مصادر المياه في وادي أم مكشيب، ومويا حرب، والجفجافة على طول طريق وسط سيناء من جنوب فلسطين. وفي عام ١٩١٥ استُخدمت القوات من قبل المجموعة المركزية المكونة من حوالي ٦٠٠٠-٧٠٠٠ جندي عثماني وتحركوا عبر صحراء سيناء لمهاجمة قناة السويس في الإسماعيلية. بدون هذه الآبار والأحواض، لم يعد من الممكن استخدام الطريق المركزي من قبل القوى الكبيرة. ردت قوة الغارة للجنرال الألماني فريدريش فرايهر كريس فون كرسنتاين على هذا الوجود البريطاني المتزايد من خلال مهاجمة اللواء الخامس للخيالة المنتشر على نطاق واسع في ٢٣ أبريل - الذي صادف أحد القيامة وعيد القديس جورج - عندما فوجئ فوج يومانري وسقطوا في قطية وأوغراتينا شرق رمانة. أرسل لواء الخيالة يومانري لحراسة خط أنابيب المياه والسكك الحديدية حيث مُدَّت إلى ما وراء حصانة دفاعات قناة السويس في الصحراء باتجاه رمانة. تضاعف وجود الإمبراطورية البريطانية في المنطقة، رداً على هذا الهجوم. في اليوم التالي، قام لواء بنادق الخيالة النيوزيلندية واللواء الثاني للخيول الخفيفة الذي خدم خلال حملة جاليبولي، التابعين لفرقة الخيالة التي يقودها اللواء الأسترالي هاري شوفيل بإعادة احتلال منطقة قطية دون معارضة.

(٨) - معركة السومة:

جزء من الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي. وقعت في ١٩١٦ بين القوات العربية والإمبراطورية العثمانية في شمال الجزيرة العربية.

معركة السومة: فصل من الثورة العربية الكبرى في الحرب العالمية الأولى

في إطار الحرب العالمية الأولى وخلال العام ١٩١٦، نشبت معركة هامة تعرف باسم "معركة السومة" بين القوات العربية بقيادة الشريف حسين بن علي والإمبراطورية العثمانية في شمال الجزيرة العربية.

تأتي هذه المعركة ضمن السياق الأوسع لما يُعرف بالثورة العربية الكبرى، والتي كانت تهدف إلى دعم القوى الحليفة (بريطانيا وفرنسا) ضد الإمبراطورية العثمانية وحلفائها في الحرب العالمية الأولى. قاد الشريف حسين بن علي هذه الثورة وسعى إلى تحرير المناطق العربية من السيطرة العثمانية.

معركة السومة شهدت مواجهات عنيفة بين القوات العربية والقوات العثمانية في منطقة شمال الجزيرة العربية، وكانت الهدف منها هو السيطرة على المناطق الحدودية ومنع تقدم العثمانيين نحو الجنوب. تمثل هذه المعركة نقطة تحول مهمة في الثورة العربية الكبرى وسعي العرب للحفاظ على استقلالهم وتحرير أراضيهم.

انتهت معركة السومة بنجاح القوات العربية وتحقيقها الانتصار، وساهمت في تقديم الدعم والمساهمة العربية في جهود الحلفاء الحربية ضد العثمانيين. بعد الحرب العالمية الأولى، ساهمت هذه المعركة في إعادة تشكيل الحدود والأوضاع السياسية في المناطق العربية، وأسهمت في تكوين العديد من الدول العربية الحديثة.

إن معركة السومة تعكس الروح القومية والتضحية التي قام بها العرب خلال الحرب العالمية الأولى، وتعتبر أحداثها جزءاً من تاريخ الصراعات والتحويلات في منطقة الشرق الأوسط والجزيرة العربية.

بعد معركة السومة ونجاح القوات العربية بقيادة الشريف حسين بن علي في تحقيق الانتصار، تأثرت الأوضاع في المنطقة وشكلت هذه المعركة مفصلاً هاماً في تاريخ الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها. الآثار الرئيسية تشمل:

١- تقوية الثورة العربية الكبرى: نجحت معركة السومة في تعزيز موقف الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي وتعزيز التحالف بين القوى العربية والحلفاء البريطانيين. ساهمت هذه التحالفات في توجيه جهود مشتركة نحو تحقيق أهداف الحرب.

٢- تحرير المناطق العربية: بفضل الفوز في معركة السومة ومعارك أخرى، تمكنت القوات العربية من تحرير مناطق ومدن في الجزيرة العربية من سيطرة

الإمبراطورية العثمانية. هذا ساهم في تشكيل الحدود والدول العربية الحديثة بعد نهاية الحرب.

٣- تأثير على التاريخ والثقافة: أثرت معركة السومة وما تلاها على الوعي القومي والتضحية لدى العرب، وأصبحت جزءاً من تراثهم التاريخي. تُذكر هذه المعركة والأحداث المشابهة في العديد من الأعمال الثقافية والأدبية والتاريخية.

٤- إعادة تشكيل السياسة الإقليمية: بعد الحرب العالمية الأولى، أثرت معركة السومة والأحداث المتصلة بها على تشكيل السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط. ساهمت في تأسيس الدول العربية المستقلة وتحديد العلاقات مع الدول الأخرى.

باختصار، معركة السومة تعد جزءاً هاماً من تاريخ الحرب العالمية الأولى ومساهمة مهمة من العرب في تحقيق النصر على الإمبراطورية العثمانية وتحرير مناطقهم. تأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة بشكل كبير بفعل هذه الأحداث التاريخية.

هذه المعارك والحملات العسكرية البارزة لم تكن إلا نماذج قليلة من الصراعات الهائلة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى. هذه الأحداث لها تأثير عميق على توجه الصراع ومجرياته، وكان لها أيضاً تأثير بالغ على تطور العالم في العقود اللاحقة وتشكيله للعالم الجديد بعد الحرب.

من خلال بحثي عن الحرب العالمية الأولى، لم تكن هناك معارك تتعلق بشكل مباشر بالقضية الكردية. ومع ذلك، فإن الأوضاع في مناطق الكورد في الشرق الأوسط قد تأثرت بشكل كبير بالأحداث التي جرت خلال الحرب.

تحت الحكم العثماني الذي سيطر على أجزاء كبيرة من المناطق الكردية في تلك الفترة، شهدت بعض المناطق اضطرابات وصراعات محلية نتيجة التأثيرات الجارية في الحرب العالمية الأولى والتغيرات السياسية في المنطقة. تجدر الإشارة إلى أن الكورد كانوا يتطلعون إلى فرصة لتحقيق حقوقهم الوطنية والسياسية خلال هذه الفترة.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية، شهدت المنطقة تغييرات كبيرة في الحدود والسياسة. وفيما بعد، شهدت القضية الكردية تطورات متعددة ومعقدة وصراعات مستمرة في القرن العشرين، ولكن الحرب العالمية الأولى نفسها لم تشهد معارك كردية لأن في تلك الفترة كان الكورد تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية أو الحكم العثماني .

المراجع:

1. Keegan, John. "The First World War." Vintage, 2000. (جون كيغان، "الحرب العالمية الأولى".)
2. Strachan, Hew. "The First World War." Viking, 2003. (هيو سترانشان، "الحرب العالمية الأولى".)
3. Winter, Jay, and Blaine Baggett. "The Great War and the Shaping of the 20th Century." Penguin Books, 1996. (جاي وينتر وبلين باغيث، "الحرب العظمى وتشكيل القرن العشرين".)
4. Tuchman, Barbara W. "The Guns of August." Random House Trade Paperbacks, 2004. ("باربارا توشمان، "مدافع أغسطس").)
5. Gilbert, Martin. "The First World War: A Complete History." Holt Paperbacks, 2004. ("مارتن جيلبرت، "الحرب العالمية الأولى: تاريخ كامل").)
6. Hart, Peter. "The Great War: A Combat History of the First World War." Oxford University Press, 2013. ("بيتر هارت، "الحرب العظمى: تاريخ المعارك في الحرب العالمية الأولى").)
7. MacMillan, Margaret. "The War That Ended Peace: The Road to 1914." Random House Trade Paperbacks, 2014. (مارغريت ماكميلان، "الحرب التي أنهت السلام: الطريق إلى عام ١٩١٤").)

المبحث الثاني:

التغيرات السياسية والاقتصادية خلال الحرب

المقدمة:

تعد الحرب العالمية الأولى واحدة من أهم الأحداث التاريخية في القرن العشرين، حيث أحدثت تأثيرات عميقة على العالم السياسي والاقتصادي. شهدت هذه الحرب تغيرات هائلة في الهياكل السياسية والاقتصادية في العديد من الدول، وساهمت في تشكيل القرارات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي استمرت لعقود بعد انتهائها. يهدف هذا البحث إلى استكشاف التغيرات السياسية والاقتصادية التي نجمت عن الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على العالم.

شكلت الحرب العالمية الأولى واحدة من أهم الفصول في تاريخ الإنسانية، حيث عصفت بالعالم بأسره وغيّرت بنيته السياسية والاقتصادية بشكل جذري. كانت هذه الحرب ذروة لنزاعات عالمية معقدة وصراعات دولية، وشهدت تفشي العنف والتدمير على نطاق لم يسبق له مثيل. وفي هذا السياق، يأخذ مبحثنا الثاني على عاتقه استكشاف التغيرات السياسية والاقتصادية البارزة التي جرت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وكيف أثرت هذه التغيرات على مسار التاريخ وتشكيل العالم بعد انتهاء الصراع.

تنقسم هذا المبحث إلى عدة فقرات تستعرض التأثيرات الرئيسية للحرب على الجوانب السياسية والاقتصادية. سنتناول انهيار الإمبراطوريات القديمة وظهور دول جديدة، وسنلقي نظرة على الاقتصاد الحربي والأزمات المالية التي نشأت عنه، ثم سنتطرق إلى تغيرات التجارة العالمية والسوق العالمية للمنتجات. سنتناول أيضاً كيف أثرت هذه الحرب على نهاية الصراع وتشكيل القوى السياسية والتحالفات الدولية بعد انتهائها.

إن فهم هذه التغيرات السياسية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى أمر بالغ الأهمية، حيث تشكل هذه الفترة الزمنية نقطة تحول في تاريخ العالم، وأثرت بشكل عميق على توجيه السياسة والاقتصاد الدوليين، وقامت بوضع الأسس للتغيرات الكبيرة التي جاءت في العقود التي تلتها. إن دراستنا لهذه الفترة تعكس تأثير الحروب والنزاعات على تطور البشرية وتشكيل العالم كما نعرفه اليوم.

فقرة ١: انهيار الإمبراطوريات القديمة

في سياق الحرب العالمية الأولى، شهدنا انهيار إمبراطوريات كانت تعتبر عملاقة في القرون السابقة. تأثرت الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية بشكل كبير جراء الصراع، وسقطت هذه الإمبراطوريات تحت وطأة الأحداث الدامية. هذا الانهيار له تأثير كبير على خريطة العالم السياسية.

فقرة ٢: ظهور الدول الجديدة

بمعاينة الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطوريات، ظهرت العديد من الدول الجديدة على الساحة الدولية. بدأت دول مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغوسلافيا بالتعبير عن استقلالها وتشكيل هويتها الوطنية. هذا الظهور الجديد للدول أثر بشكل كبير على توجيه السياسة العالمية.

فقرة ٣: اقتصاد الحرب والأزمات المالية

شهدت فترة الحرب العالمية الأولى نمواً هائلاً في الإنتاج الصناعي واستهلاك الموارد. تسبب هذا النمو في تغيير هيكل الاقتصادات الوطنية وأدى إلى زيادة التصنيع والإنتاج. ومع ذلك، فإن هذا النمو سبب أيضاً في تضخم سريع للأسعار وأزمات مالية في العديد من الدول.

فقرة ٤: تغييرات في التجارة والأسواق العالمية

مع اندلاع الحرب، تغيرت نماذج التجارة العالمية بشكل جذري. شهدت الأسواق الدولية للمنتجات تقلبات كبيرة، وتأثرت العلاقات التجارية بين الدول بشكل عميق. تأثرت الاقتصادات الوطنية بسبب قطع العلاقات التجارية والحصار الاقتصادي.

فقرة ٥: التأثيرات على ما بعد الحرب

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهد العالم تغييرات هائلة في التوازنات السياسية والقوى العالمية. تسببت معاهدة فرساي وأحكامها في تقسيم العالم وتشكيل نهاية الصراع. كان للحرب تأثيرات اقتصادية طويلة الأمد، وساهمت في تشكيل العالم بشكل جديد.

في النتيجة، إن تغييرات الحرب العالمية الأولى في الجوانب السياسية والاقتصادية ليست مجرد حدث تاريخي، بل كان لها تأثير بعيد المدى على توجيه العالم وتشكيله. تجلب هذه الفترة الزمنية الدرس القاسي حول أهمية فهم تأثيرات الصراعات العالمية على تطور البشرية وتكوين العالم السياسي والاقتصادي الذي نعيش فيه اليوم.

الجزء الأول: التغييرات السياسية:

١- انهيار الإمبراطوريات:

كيف أسهمت الحرب العالمية الأولى في انهيار الإمبراطوريات العظمى مثل الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية، وكيف أثر ذلك على الخريطة السياسية للعالم.

انهيار الإمبراطوريات خلال الحرب العالمية الأولى

شهدت الحرب العالمية الأولى تغييرات هائلة في الهياكل السياسية العالمية، حيث أسهمت بشكل كبير في انهيار الإمبراطوريات العظمى التي كانت تحكم العالم لعقود طويلة. تأثرت هذه الإمبراطوريات بشكل كبير جراء الصراع والصدمات العسكرية والاقتصادية خلال الحرب، وقد ترتب على ذلك تغييرات هامة في الخريطة السياسية للعالم.

١. انهيار الإمبراطورية النمساوية:

- كانت الإمبراطورية النمساوية واحدة من أكبر القوى في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنها تأثرت بشكل كبير بالنزاعات والصراعات.
- تعرضت الإمبراطورية النمساوية لضغوط سياسية واقتصادية كبيرة نتيجة الصراع مع دول الحلفاء والانهيار الداخلي.
- انتهت الحرب بانهيار الإمبراطورية النمساوية وتقسيمها إلى دول مستقلة مثل النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا.

٢. انهيار الإمبراطورية العثمانية:

- كانت الإمبراطورية العثمانية تعاني من تدهور سابق للحرب بسبب مشاكل داخلية وتناقضات دينية وثقافية.
- شهدت الإمبراطورية العثمانية معارك هامة مع القوى الحليفة، مما أثر بشكل كبير على استقرارها.
- بعد الحرب، تقلصت الإمبراطورية العثمانية إلى ما سمي بـ "تركيا الحديثة"، وفقدت الكثير من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها.

٣. انهيار الإمبراطورية الروسية:

- شهدت الإمبراطورية الروسية تغييرات جذرية بسبب مشاركتها في الحرب العالمية الأولى.

- تأثرت الإمبراطورية الروسية بصراعات داخلية وثورات اندلعت نتيجة تضخم الخسائر في الحرب.
- اندلعت ثورة بلشفية في عام ١٩١٧ وأدت إلى سقوط الحكم الملكي في روسيا وتأسيس الاتحاد السوفيتي.

تلخص هذه النقاط كيف أسهمت الحرب العالمية الأولى في تفكك وانهيار الإمبراطوريات العظمى وكيف غيرت هذه الأحداث الخريطة السياسية للعالم. تترتب على ذلك تشكيل دول ونظم سياسية جديدة وتغييرات هامة في توجهات السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب.

التأثير على الخريطة السياسية:

- انهيار الإمبراطورية النمساوية أدى إلى تشكيل دول جديدة وظهور توجهات سياسية جديدة في أوروبا الوسطى. تأثرت مناطق مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا بشكل كبير بتفكك الإمبراطورية النمساوية واستعادت استقلالها.
- انهيار الإمبراطورية العثمانية أدى إلى تقسيم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دول جديدة، وأدى إلى تأثيرات دائمة على العرب والكورد وشعوب المنطقة.
- انهيار الإمبراطورية الروسية ساهم في اندلاع الثورة البلشفية ونشوء الاتحاد السوفيتي، مما أثر بشكل كبير على الساحة السياسية العالمية والعلاقات بين القوى العظمى.

الاستقلال والتحويلات:

- أسهم انهيار هذه الإمبراطوريات في ظهور دول جديدة واستقلال حركات وطنية. ظهرت دول قومية جديدة في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط.
- تأثرت العديد من هذه الدول بتجربة الحرب والانهيارات، مما شكل نهجها السياسي والاقتصادي في المستقبل.
- ظهرت تحالفات جديدة وتوجهات سياسية مختلفة في محاولة للتعامل مع الآثار السياسية للحرب.

التأثير على العالم بعد الحرب:

- أثرت هذه التغييرات السياسية على تشكيل معاهدة فرساي وتقسيم العالم بعد الحرب.
- ساهمت في إعداد أسس للصراعات والتوترات السياسية والاقتصادية في العقود التي تلت الحرب.

- شكلت العالم بعد الحرب بشكل كبير وقامت بتوجيه السياسة والاقتصاد الدوليين لعقود قادمة.

الاقتصاد الحربي والأزمات المالية:

- شهدت الحرب العالمية الأولى نمواً هائلاً في الإنتاج الصناعي والإنفاق العسكري. ارتفعت إنتاجية الصناعات الحربية بشكل كبير لتلبية احتياجات القوات المسلحة.
- توجب هذا النمو التضخم على الحكومات الاقتراض بمبالغ ضخمة لتمويل الحرب، مما أدى إلى تراكم الديون الوطنية.
- ارتفعت أسعار السلع والخدمات بشكل حاد بسبب الإنتاج الزائد والطلب المرتفع. هذا أدى إلى التضخم السريع في العديد من الدول.

تغييرات في التجارة والأسواق العالمية:

- تأثرت التجارة العالمية بشكل كبير بسبب الحرب. قطع العديد من البلدان العلاقات التجارية مع بعضها البعض وفرضوا حصاراً اقتصادياً على بعضهم البعض.
- تغيرت هيكل الإنتاج والتجارة بسبب انقطاع الإمدادات والاعتماد على الاقتصاد الحربي.
- انخفضت قيمة العملات بشكل كبير نتيجة أزمات المالية وتضخم الأسعار.

التأثيرات على ما بعد الحرب:

- بعد انتهاء الحرب، ترتب على هذه التغييرات الاقتصادية انتقال إلى فترة ما بعد الحرب وبداية مرحلة إعادة الإعمار.
- أدت التجارب الاقتصادية والمالية الصعبة إلى انقلابات واضطرابات اجتماعية في بعض البلدان.

تأثير انهيار الإمبراطورية العثمانية على الكورد:

- ١- فقدان فرصة الدولة الوطنية: بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم يحصل الكورد على دولة وطنية خاصة بهم. تم تقسيم المنطقة التي يعيش فيها الكورد بين العديد من الدول الجديدة مثل تركيا وسوريا وإيران والعراق.
- ٢- مشكلات الهوية والاندماج: تعرض الكورد لتحديات هويتية بسبب التقسيم الجغرافي والاندماج القسري في الدول الجديدة. وجد العديد من الكورد أنفسهم يعيشون في بلدان حيث تم تجاهل هويتهم وحقوقهم الثقافية.

٣- الصراعات والانقسامات: أدى التقسيم الجغرافي إلى نشوب صراعات وانقسامات داخلية بين الكورد، حيث ظهرت تيارات مختلفة تسعى لتحقيق مطالب سياسية وثقافية متنوعة.

٤- البحث عن الاستقلال: على مر العقود، قامت الحركات الكوردية بالعديد من المحاولات لتحقيق الاستقلال وإقامة دولة كوردية مستقلة. لكن هذه المحاولات واجهت صعوبات كبيرة بسبب مواجهة الدول القوية التي يعيش فيها الكورد.

٥- تأثير الصراعات الإقليمية: تأثر الكورد بشكل كبير بالصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. شاركوا في الصراعات والحروب في العراق وسوريا وتركيا، وتعرضوا للتهميش والقمع.

٦- البحث عن حقوقهم: استمر الكورد في النضال من أجل الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية في الدول التي يعيشون فيها.

التأثير الدولي:

• أصبحت قضية الكورد محور اهتمام المجتمع الدولي، وقد دعمت العديد من الدول والمنظمات الدولية حقوق الكورد ودعمت جهودهم للحصول على حقوقهم.

باختصار، انهيار الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى أثر بشكل كبير على الكورد وشكل تحديات هويتية وسياسية كبيرة بالنسبة لهم. لا يزال الكورد يعانون من تداعيات هذا الانهيار ويسعون إلى تحقيق حقوقهم واستقلالهم في منطقة معقدة ومتنازع عليها.

في الختام، توضح هذه النقاط كيف أثرت الحرب العالمية الأولى على الجوانب الاقتصادية وكيف أدت إلى تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية الوطنية والعلاقات التجارية الدولية. كما أسهمت في تشكيل التوجهات الاقتصادية والسياسية لفترة بعد الحرب، مما جعل فهم هذه الفترة الزمنية أمراً بالغ الأهمية لفهم تطور العالم الحديث.

(٢)- ظهور الدول الجديدة:

استقلال دول جديدة في أوروبا الشرقية والبلقان، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغوسلافيا، وكيف تأثرت هذه الظاهرة على الساحة السياسية.

ظهور الدول الجديدة في أوروبا الشرقية والبلقان بعد الحرب العالمية الأولى

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان ظهور دول جديدة وتغييرات جذرية في الخريطة السياسية للمنطقة. تأثرت هذه الظاهرة بشكل كبير على الساحة السياسية وأثرت على العلاقات الإقليمية والدولية بشكل عام. فيما يلي بعض النقاط المهمة حول هذا الموضوع:

١. استقلال تشيكوسلوفاكيا:

- بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية في أعقاب الحرب، تأسست دولة تشيكوسلوفاكيا كدولة مستقلة في عام ١٩١٨.
- هذه الدولة أصبحت من أوائل الدول التي تم تشكيلها بعد الحرب وكان لديها نظام ديمقراطي حديث واقتصاد ناشئ.

٢. استقلال بولندا:

- شهدت بولندا عملية استعادة استقلالها بعد قرون من الاحتلال الروسي والألماني والنمساوي.
- تم تأسيس جمهورية بولندا في عام ١٩١٨، وأصبحت دولة مستقلة بعد عقود من الاحتلال الأجنبي.

٣. تأسيس يوغوسلافيا:

- تم تأسيس مملكة يوغوسلافيا في عام ١٩١٨، وهي دولة تجمع بين الصرب والكروات والسلوفين.
- كانت هذه الدولة محاولة للجمع بين مختلف الشعوب الجنوبية تحت حكم واحد.

تأثيرات هذه الظاهرة:

- أدت استقلال هذه الدول الجديدة إلى تغييرات كبيرة في الهياكل السياسية للمنطقة، حيث شكلت تحديات وفرصاً جديدة.
- زادت التوترات والصراعات مع دول الجوار بسبب التغييرات الجغرافية والاقتصادية والسياسية.
- أثر هذا الظهور على العلاقات الإقليمية، حيث تم تشكيل تحالفات جديدة وتحالفات تستند إلى القومية والمصالح المشتركة.
- شكل هذا التغيير تحديات في مجال إعادة الإعمار وبنية الدولة والاقتصاد وتوزيع السلطة.

باختصار، ظهور الدول الجديدة في أوروبا الشرقية والبلقان بعد الحرب العالمية الأولى أثر بشكل كبير على الساحة السياسية والاقتصادية للمنطقة، وأدى إلى تحولات هامة في العلاقات الإقليمية والدولية.

٣- تأثير الثورات الاشتراكية:

تأثرت الحرب بانتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية في أوروبا، وأثرت هذه الثورات على النظم السياسية في العديد من البلدان.

تأثير الثورات الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت العديد من البلدان في أوروبا تأثيراً قوياً للأفكار الاشتراكية والشيوعية، واندلعت ثورات اجتماعية وسياسية عديدة. إليكم كيف أثرت هذه الثورات على النظم السياسية في العديد من البلدان:

١. ثورة أكتوبر في روسيا:

- اندلعت ثورة أكتوبر (الثورة البلشفية) في عام ١٩١٧ في روسيا، وأدت إلى إسقاط الحكم القيصري وتأسيس الدولة الشيوعية بقيادة البلاشفة.
- هذه الثورة أثرت بشكل كبير على الساحة السياسية العالمية، حيث شكلت الاتحاد السوفيتي أول دولة شيوعية في العالم.

ثورة أكتوبر في روسيا (الثورة البلشفية):

في أوائل القرن العشرين، شهدت روسيا تحولاً تاريخياً هاماً من خلال ثورة أكتوبر، وهي حدثٌ أثر بشكل كبير على التاريخ العالمي. إليكم نظرة عامة على هذه الثورة:

أ- الخلفية:

كانت روسيا تحت حكم القيصرية الرومانوف وكانت تعاني من ضغوط اقتصادية واجتماعية هائلة، بالإضافة إلى تورطها في الحرب العالمية الأولى.

ب- بداية الثورة:

اندلعت ثورة فبراير في عام ١٩١٧، والتي أدت إلى الإطاحة بالقيصر نيقولاس الثاني وإعلان نظام ديمقراطي مؤقت (الحكومة الاستعمارية المؤقتة)، وهي الأحداث التي تعرف بثورة فبراير.

ج- الثورة البلشفية:

- بقيت الأوضاع غير مستقرة، وقادت البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين ثورة أكتوبر في ٢٥ أكتوبر (٧ نوفمبر في التقويم الجديد) عام ١٩١٧.
- احتلوا القصر الشتوي وأعلنوا أنفسهم كسلطة جديدة في روسيا، وهذه الأحداث تعرف بالثورة البلشفية.

د- إسقاط الحكم القيصري:

أسفرت الثورة البلشفية عن إسقاط الحكم القيصري وانتهاء حكم الرومانوف في روسيا.

و- تأسيس الدولة الشيوعية:

قامت حكومة البلاشفة بقيادة لينين بتأسيس الدولة الشيوعية في روسيا، وسُميت بالجمهورية الروسية الاشتراكية الفيدرالية الشيوعية (الاتحاد السوفيتي).

ن- الاتحاد السوفيتي:

تأثرت الساحة السياسية العالمية بشكل كبير بتأسيس الاتحاد السوفيتي كأول دولة شيوعية في العالم. أصبحت الثورة البلشفية مصدر إلهام للحركات الشيوعية في جميع أنحاء العالم.

هـ- الحروب الأهلية:

أدت الثورة البلشفية إلى حروب أهلية داخل روسيا، حيث شهدت البلاد صراعات عنيفة بين القوى المؤيدة للثورة والقوى المعارضة.

ي- تأثير الثورة على العالم:

أثرت الثورة البلشفية بشكل كبير على الأحداث العالمية، حيث أثرت على العلاقات الدولية وأثرت على نشوء الصراعات الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي.

باختصار، ثورة أكتوبر في روسيا كانت حدثاً تاريخياً هاماً أسفر عن إسقاط الحكم القيصري وتأسيس الدولة الشيوعية، وأثرت بشكل كبير على الساحة السياسية العالمية وأسست لعصر الحروب الباردة وصراع النفوذ العالمي.

٢. انتشار الاشتراكية في أوروبا:

شهدت العديد من البلدان الأوروبية تأثيراً قوياً للأفكار الاشتراكية، وبدأت الحركات العمالية والشيوعية في النمو بشكل سريع.

بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت العديد من البلدان الأوروبية انتشاراً قوياً للأفكار الاشتراكية والشيوعية، وبدأت الحركات العمالية والشيوعية في النمو بشكل سريع.

هذا الانتشار كان نتيجة لعدة عوامل:

أ- تأثير الحرب: شهدت الحرب العالمية الأولى تدميراً هائلاً وخسائر بشرية كبيرة، مما أثر بشكل كبير على الاقتصادات والمجتمعات الأوروبية. هذا الوضع دفع العديد من الأشخاص إلى البحث عن أفكار جديدة وأنماط حكومية تتجاوز مع احتياجاتهم.

ب- الثروة والفقر: كانت هناك فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية في أوروبا، حيث كانت الطبقات العاملة تعيش في ظروف اقتصادية صعبة بينما استفادت الطبقات الثرية من الحرب من خلال تجارتهم واستثماراتهم في الصناعة الحربية.

ج- الأفكار الثقافية والفلسفية: تأثرت الثقافة الأوروبية بالأفكار الثقافية والفلسفية التي تروج للمساواة والعدالة الاجتماعية. كان لأفكار الفلاسفة مثل كارل ماركس وفريدريش إنجلز دوراً كبيراً في نشر الأفكار الاشتراكية.

د- الحركات الاشتراكية والشيوعية: نشأت وتنظمت الحركات الاشتراكية والشيوعية في العديد من البلدان الأوروبية. تأسست أحزاب سياسية تدعم هذه الأفكار وشهدت نمواً سريعاً في عدد الأعضاء والتأثير.

هـ- الاضطرابات الاقتصادية: بعد الحرب، تعرضت العديد من الدول لأزمات اقتصادية خانقة، وكانت هذه الأوضاع تشجع على تبني أفكار اشتراكية تهدف إلى تحسين أوضاع العمال وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.

و- تأثير الثقافة الروسية: أثرت الثورة البلشفية في روسيا على الأفكار الاشتراكية في جميع أنحاء العالم، حيث كانت روسيا تعد محطة هامة لنموذج شيوعي.

باختصار، انتشار الاشتراكية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى كان نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأدى إلى نمو الحركات العمالية والشيوعية في العديد من البلدان الأوروبية.

٣. ثورة في ألمانيا:

- بعد نهاية الحرب، اندلعت ثورة في ألمانيا عام ١٩١٨، أدت إلى إسقاط الإمبراطورية الألمانية وإعلان جمهورية ألمانيا.

- تأثرت الثورة الألمانية بالأفكار الاشتراكية والشيوعية، وسعت إلى تغيير نظام الحكم وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

ثورة في ألمانيا (الثورة الألمانية ١٩١٨-١٩١٩):

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، شهدت ألمانيا أحداثاً تاريخية هامة من خلال ثورة عام ١٩١٨، والتي أدت إلى تغيير جذري في النظام الحاكم وتأسيس جمهورية ألمانيا. إليك نظرة عامة على هذه الثورة:

- الخلفية:

كانت ألمانيا قد شهدت معاناة هائلة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تعرضت لهزائم في الجبهات الحربية ونفكك اقتصادها وانهيار نظامها الاقتصادي.

- انتشار الأفكار الاشتراكية:

تأثرت ألمانيا بانتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية في أعقاب الحرب، حيث أصبحت الأفكار الاجتماعية أكثر جاذبية للعمال والطبقات الوسطى الذين عانوا من الأزمات الاقتصادية.

- الثورة الألمانية:

في نوفمبر عام ١٩١٨، اندلعت الثورة الألمانية بالتزامن مع انهيار الإمبراطورية الألمانية. قاد العمال والجنود الثوار الحشد إلى الشوارع وطالبوا بإسقاط الإمبراطورية.

- إسقاط الإمبراطورية:

تم استقالة الإمبراطور وليام الثاني (كايزر وليام الثاني)، وتم إعلان نهاية الإمبراطورية الألمانية. أصبحت ألمانيا جمهورية في ٩ نوفمبر ١٩١٨.

- تأسيس الجمهورية:

تأسست جمهورية ألمانيا بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وألمانيا أصبحت دولة ديمقراطية بدلاً من نظام الإمبراطورية.

- تأثير الثورة:

أدت الثورة الألمانية إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي في ألمانيا. تم تنظيم انتخابات لصياغة دستور جديد للبلاد.

- تأثير الثورة على العالم:

كان للثورة الألمانية تأثير كبير على الأحداث العالمية، حيث أسهمت في تشكيل النظام السياسي الجديد وتغيير الديناميات في أوروبا بعد الحرب.

باختصار، ثورة ألمانيا في عام ١٩١٨ كانت حدثاً تاريخياً مهماً أدى إلى إسقاط الإمبراطورية الألمانية وتأسيس جمهورية ألمانيا. كانت هذه الثورة تأثيراً كبيراً على الساحة السياسية العالمية وشكلت مسار التاريخ الألماني والعالمي.

٤. تأثير على النظم السياسية:

تسببت هذه الثورات في تغييرات جذرية في النظم السياسية، حيث تشكلت دول جديدة على أسس اشتراكية أو شيوعية.

تأثير على النظم السياسية بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تسببت الثورات في تغييرات جذرية في النظم السياسية في العديد من البلدان، حيث تأسست دول جديدة على أسس اشتراكية أو

شيوعية، مما أثر بشكل كبير على التوجهات السياسية العالمية. **إيكم نظرة عامة على هذا التأثير:**

أ- تأسيس الدول الاشتراكية والشيوعية:

نجحت الثورات في إسقاط النظم الملكية أو الإمبراطورية في العديد من البلدان، وتأسست دول اشتراكية أو شيوعية جديدة. على سبيل المثال، تأسست الاتحاد السوفيتي في روسيا، وجمهوريات شيوعية في ألمانيا وهنغاريا.

ب- إصلاحات اجتماعية واقتصادية:

قامت الحكومات الجديدة بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية، مثل توزيع الأراضي والثروة بشكل أكثر عدالة، وتحسين ظروف العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية.

ج- انتشار الأيديولوجيا الشيوعية:

أدت هذه الثورات إلى انتشار الأيديولوجيا الشيوعية في أنحاء العالم، حيث أصبحت الحكومات الشيوعية تحقق نجاحاً نسبياً في التأثير على التوجهات السياسية والاقتصادية العالمية.

د- التحالفات والصراعات:

أدت هذه التحولات السياسية إلى تشكل تحالفات وصراعات جديدة على الساحة الدولية، مما أثر بشكل كبير على العلاقات الدولية ونظام الاتحاد السوفيتي أصبح لاعباً رئيسياً في الشؤون العالمية.

و- تأثيرات الحركات الوطنية:

شجعت هذه الثورات الحركات الوطنية في العديد من البلدان على النضال من أجل الاستقلال وتشكيل حكوماتها الخاصة، مما أدى إلى نهاية الاستعمار في العديد من المناطق.

هـ- التأثير على العالم العربي:

أثرت الثورات على الدول العربية، حيث زادت الحركات الوطنية وطلب الاستقلال في المنطقة، مما أسهم في نشوء دول جديدة في الشرق الأوسط. باختصار، تسببت الثورات بعد الحرب العالمية الأولى في إحداث تغييرات جذرية في النظم السياسية والاقتصادية حول العالم، مما أثر بشكل كبير على المستقبل السياسي والاقتصادي للعديد من الدول.

هـ. الصراعات الدولية:

أثرت الثورات الاشتراكية على العلاقات الدولية، حيث شهدت التوترات السياسية بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية خلال القرن العشرين.

الصراعات الدولية بعد الثورات الاشتراكية:

بعد الثورات الاشتراكية والشيوعية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات الدولية توترات سياسية كبيرة بين الدول الشيوعية والدول الرأسمالية خلال القرن العشرين. إليكم نظرة عامة على هذه الصراعات:

أ- الصراع البارد:

تطورت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه الشيوعيين والولايات المتحدة وحلفائها الرأسماليين إلى مرحلة معروفة بالصراع البارد. كانت هذه الحقبة مليئة بالتوترات والمناقشات السياسية والعسكرية، دون الوصول إلى حرب مباشرة بين الجانبين.

ب- السباق النووي:

خلال الحرب الباردة، تنافست الدول الشيوعية والرأسمالية في تطوير التكنولوجيا النووية، مما أدى إلى سباق نووي خطير وزاد التوترات الدولية.

ج- التدخلات العسكرية:

شهد القرن العشرين تدخلات عسكرية في العديد من الدول الناشئة حيث كانت الدول الشيوعية والرأسمالية تدعم كل منهما الحكومات المناسبة للمصلحة السياسية والاقتصادية للطرف الخاص بها.

د- صراعات إقليمية:

تدور صراعات إقليمية معقدة في العديد من المناطق الساخنة في العالم، حيث تدعم الدول الرأسمالية والشيوعية جماعات وحكومات تتناسب مع مصالحهم السياسية والاقتصادية.

و- الصراع في الدول النامية:

في الدول النامية، كانت الصراعات بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية تلعب دوراً حاسماً، حيث كانت تلك الدول ميداناً للصراعات الأيديولوجية والتدخلات الخارجية.

هـ- التأثير الثقافي والفكري:

شهدت الحروب الثقافية والفكرية بين الجانبين، حيث كانت الأفكار والفنون والأدب تعكس التوترات السياسية والاقتصادية بين النظامين.

باختصار، الثورات الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى أثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية، وأدت إلى تأجيج الصراعات السياسية والعسكرية بين الدول الشيوعية والرأسمالية، مما شكل جوهر الصراع البارد الذي استمر لعدة عقود

٦. الدور الشيوعي في التحولات العالمية:

أدى انتشار الأفكار الشيوعية إلى تأثير كبير على التحولات العالمية، مما أدى إلى اندلاع صراعات وحروب باردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

الدور الشيوعي في التحولات العالمية واندلاع الحروب الباردة:

انتشار الأفكار الشيوعية في القرن العشرين أثر بشكل عميق على التحولات العالمية، مما أدى إلى اندلاع صراعات وحروب باردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إليكم نظرة عامة على هذا الدور الشيوعي:

أ- انتشار الأفكار الشيوعية:

بدايةً من الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧، انتشرت الأفكار الشيوعية إلى العديد من البلدان حول العالم، وكان لها تأثير كبير على الطبقات العاملة والفقيرة.

ب- صراع النماذج الاقتصادية:

تصادمت الاقتصاديات الشيوعية والرأسمالية، حيث دعمت الدول الشيوعية نظاماً اقتصادياً يقوم على الملكية الجماعية والتوزيع العادل للثروة.

ج- الصراع البارد:

نشأ الصراع البارد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما الشيوعيين. كان هذا الصراع يتمثل في منافسة سياسية واقتصادية وعسكرية بدلاً من مواجهات مباشرة، وكان يتسم بزيادة التسليح والتجسس والتأثيرات الثقافية.

د- الصراعات الإقليمية:

تأثرت الصراعات الإقليمية بفصل الدول بين النموذجين السياسيين والاقتصاديين، حيث دعمت الدول الشيوعية الحركات الثورية في الدول النامية، وزادت التوترات في المناطق المثقلة الساخنة.

و- الثقافة والفن:

شهد العالم صراعات ثقافية وفنية بين القيم والأفكار الشيوعية والرأسمالية، حيث كان الفن والأدب يعبران عن التوترات والصراعات العالمية.

هـ- الانهيار الشيوعي:

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، شهد العالم انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، مما أدى إلى نهاية الصراع البارد وتغييرات جذرية في التوجهات العالمية.

باختصار، الأفكار الشيوعية أثرت بشكل كبير على التحولات العالمية، وأدت إلى اندلاع صراعات وحروب باردة مع النموذج الرأسمالي، مما شكل ثقلًا هائلًا على العلاقات الدولية في القرن العشرين.

٧. الحركات العمالية وحقوق العمال:

نتج عن انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية نمو حركات العمال وزيادة وعيهم بحقوقهم. طالما أن العمال كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الصناعات الثقيلة والمناجم والصناعات الأخرى، فقد بدأت الحكومات في العديد من البلدان في تطبيق قوانين لحماية حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم.

الحركات العمالية وحقوق العمال بعد انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية:

بعد انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية في القرن العشرين، شهدت حركات العمال تطوراً كبيراً وزيادة في وعيهم بحقوقهم. نظراً لأن العمال كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الصناعات الثقيلة والمناجم والصناعات الأخرى، بدأت الحكومات في العديد من البلدان في تطبيق قوانين لحماية حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم. إليكم نظرة عامة على هذه التطورات:

أ- تأسيس النقابات والجمعيات العمالية:

نشأت العديد من النقابات والجمعيات العمالية التي تسعى إلى حماية حقوق العمال وتحسين أوضاعهم. كانت هذه المنظمات تضغط للحصول على أجور عادلة وظروف عمل آمنة.

ب- حماية حقوق العمال:

بدأت الحكومات في إقرار قوانين لحماية حقوق العمال، مثل ساعات العمل المحددة والإجازات المدفوعة وتأمينات الصحة والسلامة في مكان العمل.

ج- الإضرابات والحركات الاحتجاجية:

زادت التوعية بحقوق العمال والأفكار الاشتراكية الوعي بأهمية الاحتجاج والإضرابات. شهدت هذه الفترة ازدياداً في عدد الإضرابات والحركات الاحتجاجية للمطالبة بحقوق العمال.

د- تأثير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

أدت هذه الحركات إلى تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور، مما أسهم في تحسين المعيشة للعمال وأسرهم.

و- العمل الدولي:

تشكلت منظمات دولية لحماية حقوق العمال على مستوى العالم، مما أدى إلى تبادل المعرفة والتجارب بين العمال وتعزيز الوعي الدولي بحقوق الإنسان في مجال العمل.

هـ- التأثير على السياسة والقوى السياسية:

أثرت حركات العمالية بشكل كبير على السياسة، حيث أصبح لديهم تأثير قوي في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان. باختصار، انتشر الأفكار الاشتراكية والشيوعية أثر بشكل إيجابي على حقوق العمال وأسهم في تحسين ظروفهم العملية والاقتصادية، وزاد من وعيهم بحقوقهم ووجهوهم نحو مستقبل أفضل في البيئة العملية.

٨. النضال من أجل العدالة الاجتماعية:

تعززت فكرة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة في العديد من البلدان بفضل الضغط الاجتماعي الناتج عن الحركات الاشتراكية والشيوعية. تم تطبيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية بهدف تقليل الفوارق الاقتصادية. في أعقاب انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية، زادت فكرة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة في الواجهة، مما أدى إلى ظهور حركات نضالية قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إليك نظرة على هذا النضال:

أ- ضغط اجتماعي للتغيير:

زاد الضغط الاجتماعي بفعل الحركات الاشتراكية والشيوعية للمطالبة بتغييرات جذرية في النظم الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة.

ب- تطبيق إصلاحات اقتصادية:

رداً على هذه المطالب، تم تطبيق إصلاحات اقتصادية جادة في العديد من الدول. شملت هذه الإصلاحات تحسين أجور العمال وتوفير فرص العمل وتقليل الفجوات الاقتصادية.

ج- التحسين في السياسات الاجتماعية:

شهدت السياسات الاجتماعية تحسينات كبيرة، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية الشاملة والتعليم المجاني للجميع، بهدف تحقيق المساواة في الفرص وتقليل الفوارق الاجتماعية.

د- تقليل الفوارق الثقافية:

نجحت الحركات الاشتراكية في تقديم مناصرة للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمعات، مما أدى إلى تقليل الفوارق الثقافية وتحسين الوصول إلى الخدمات والفرص.

و- تحسينات في ظروف العمل:

تركزت الجهود على تحسين ظروف العمل وضمان حقوق العمال، بما في ذلك تحسين السلامة والصحة المهنية وضمان الأجور الكريمة.

هـ الاستثمار في التنمية المستدامة:

توجهت الحكومات نحو الاستثمار في التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصادات المحلية، بهدف تعزيز العدالة الاقتصادية وتحسين مستقبل الجميع. باختصار، النضال من أجل العدالة الاجتماعية، الذي نشأ نتيجة للحركات الاشتراكية والشيوعية، أسهم في تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تقليل الفوارق الاقتصادية وتوفير فرص متساوية للجميع، مما أسهم في تحسين الحياة والمستقبل للمجتمعات المعنية.

٩. الصراع السياسي:

أدى تأثير الأفكار الاشتراكية والشيوعية إلى صراعات سياسية في العديد من البلدان بين الجماعات اليسارية والجماعات اليمينية. هذه الصراعات أحياناً تسببت في اضطرابات سياسية وحتى حروب أهلية.

الصراع السياسي نتيجة الأفكار الاشتراكية والشيوعية:

بالنظر إلى تأثير الأفكار الاشتراكية والشيوعية في القرن العشرين، نشأت صراعات سياسية حادة في العديد من البلدان بين الجماعات اليسارية والجماعات اليمينية. هذه الصراعات أثرت بشكل كبير على المشهد السياسي والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول، وأحياناً أدت إلى اندلاع اضطرابات سياسية وحروب أهلية. إليكم نظرة عن كُتب على هذه التطورات:

أ- تصاعد التوترات السياسية:

شهدت الدول التي شهدت نمواً للحركات الاشتراكية والشيوعية تصاعداً في التوترات السياسية، حيث زاد الصراع بين اليساريين الذين يدعمون الأفكار الاشتراكية والشيوعية، واليمينيين الذين يتعصبون للنموذج الرأسمالي.

ب- الانقسامات الاجتماعية:

زادت الانقسامات الاجتماعية بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تصاعدت الحركات اليسارية في دعم فئات العمال والفقراء، بينما تصاعدت الحركات اليمينية في الدعوة للحفاظ على التقاليد والهوية الوطنية.

ج- اندلاع الصراعات المسلحة:

أحياناً، أدت هذه التوترات السياسية إلى اندلاع صراعات مسلحة، خاصة في الدول التي كانت تشهد صراعات داخلية. تطورت بعض هذه الصراعات إلى حروب أهلية طويلة المدى.

د- الحركات الإرهابية والعنف السياسي:

نفشى العنف السياسي والحركات الإرهابية في بعض الحالات نتيجة للصراعات السياسية، مما أثر سلباً على الأمن والاستقرار في هذه الدول.

و- تأثير الصراعات السياسية على المستوى الدولي:

أثرت هذه الصراعات على العلاقات الدولية والتعاون الدولي، حيث تسببت في توترات بين الدول المتورطة في هذه الصراعات.

هـ جهود التسوية والسلام:

تطلبت بعض هذه الصراعات جهوداً كبيرة للتسوية وتحقيق السلام، حيث تدخلت المنظمات الدولية والوسطاء الدوليين للمساعدة في التوصل إلى حلول سلمية.

باختصار، تأثير الأفكار الاشتراكية والشيوعية أدى إلى صراعات سياسية حادة في العديد من البلدان، مما أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأحياناً أدى إلى اندلاع صراعات مسلحة وحروب أهلية، مما استدعى جهوداً كبيرة للتسوية والسلام. برزت الحاجة إلى حوارات مفتوحة ومشاورات دولية لحل النزاعات السياسية والتوصل إلى تسويات دائمة ومستدامة. العديد من المنظمات الدولية والوسطاء الدوليين شاركوا في جهود تحقيق السلام والمساعدة في إيجاد حلول سلمية لهذه الصراعات.

بهذا السياق، أصبحت مفاوضات السلام وعمليات المصالحة أداة رئيسية لحل النزاعات السياسية. تضاف إلى ذلك، العمل المستمر للمجتمعات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تشجيع الحوار والتسامح وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

من المهم أن نشدد على أن هذه الصراعات السياسية أثرت بشكل كبير على تاريخ هذه الدول وشكلت جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية الحديثة. تعلم الدول والمجتمعات الدروس من هذه الصراعات واستفادت منها في بناء مستقبل أكثر استقراراً وتفاهماً.

خلاصة القول، الصراعات السياسية الناشئة عن الأفكار الاشتراكية والشيوعية كانت تحدياً كبيراً للعديد من الدول، ولكنها أيضاً ألهمت جهوداً دولية لتحقيق السلام والاستقرار. من خلال الحوار والمفاوضات، يمكن تحقيق تسويات سلمية وبناء مستقبل يستند إلى التعاون والتفاهم بين الأمم والشعوب.

١٠. تأثير دولي وصراعات باردة:

تسبب انتشار الأفكار الشيوعية في تصاعد التوترات بين القوى العالمية، حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في التنافس في مجموعة متنوعة من الميادين بما في ذلك السباق الفضائي والسباق العسكري.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتشار الأفكار الشيوعية، تفاقمت التوترات بين القوى العالمية، حيث أدى هذا التنافس إلى بداية فترة من الصراعات الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. **إليك كيف أثرت هذه الصراعات على المستوى الدولي:**

أ- الصراعات العسكرية والسباق الفضائي:

- تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سباق عسكري، حيث تطورت التكنولوجيا العسكرية بشكل سريع، وجرت تجارب نووية وتطوير للأسلحة النووية.

- في السياق الفضائي، نشأ سباق فضائي بين البلدين، حيث كانا يتنافسان على إرسال المركبات الفضائية ورواد الفضاء إلى الفضاء الخارجي.

ب- التأثير على الدول النيوتراالية:

تسببت الصراعات الباردة في تقسيم العالم إلى مجموعات، حيث انخرطت العديد من الدول النيوتراالية في صراعات اقتصادية وسياسية للتأثير بين البلدين.

ت- تأثير الصراعات الباردة على السياسات الدولية:

تغيرت السياسات الدولية بسبب الصراعات الباردة، حيث اندلعت حروب نيابية في مناطق مثل فيتنام وأفغانستان، وشهدت دولاً أخرى انقسامات داخلية نتيجة لهذه الصراعات.

ث- السباق العلمي والتقني:

شهدت الصراعات الباردة تسارعاً في البحث العلمي والتقني، حيث تنافست البلدان في مجالات مثل الفضاء والتكنولوجيا النووية.

ج- التأثير الثقافي والاجتماعي:

تأثرت الثقافة والفنون والأدب بالصراعات الباردة، حيث أصبحت تعكس التوترات والتناقضات بين النموذجين السياسيين.

د- السيطرة على النفوذ العالمي:

تسببت الصراعات الباردة في سعي البلدين للسيطرة على النفوذ العالمي، سواء من خلال التأثير السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

هـ- التأثير على الحكومات الشرقية والغربية:

- في الدول الشرقية، أدت الصراعات الباردة إلى تكوين نظم شيوعية صارمة، مع سيطرة الحزب الشيوعي على كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

- في الدول الغربية، أثرت الصراعات الباردة على السياسات الداخلية والخارجية، حيث زاد التركيز على الأمن القومي والدفاع عن النموذج الرأسمالي.

و- التبادلات الثقافية والعلمية:

رغم التوترات السياسية، حدثت التبادلات الثقافية والعلمية بين الدول المتنافسة، مما ساهم في انتشار الأفكار والمعرفة على مستوى عالمي.

ن- الصراعات الساخنة والتدخلات الدولية:

خلال الصراعات الباردة، شهد العالم العديد من الصراعات الساخنة حول العالم، مما دفع الدول الكبرى إلى التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الأخرى.

ي- التغييرات الجيوسياسية العالمية:

الصراعات الباردة شكلت البلدان الكبرى كتل سياسية واقتصادية، مما أثر في تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وزاد من التوترات في المناطق التي تقع بين هذه الكتل.

باختصار، الصراعات الباردة كانت حقبة استثنائية في تاريخ العالم الحديث، حيث أثرت بشكل عميق على العلاقات الدولية والتوازنات السياسية والاقتصادية العالمية. هذه الصراعات أدت إلى تطورات هائلة في العلوم والتكنولوجيا والتبادل الثقافي، وفي الوقت نفسه، شكلت تحديات جديدة وتهديدات أمنية تؤثر في الشؤون الدولية لعقود.

بهذه الطريقة، كانت الصراعات الباردة تمثل فترة فريدة في تاريخ العالم الحديث، حيث أثرت بشكل كبير على العلاقات الدولية وشكلت النظام العالمي بشكل دائم.

١١. تأثير الثورات على الفن والثقافة:

أثرت الثورات الاشتراكية على الفن والثقافة في العديد من البلدان، حيث بدأ الفنانون في اتخاذ مواقف سياسية أكثر ووضعوا أفكاراً اشتراكية في أعمالهم. في أعقاب الثورات الاشتراكية، شهد الفن والثقافة تحولات جذرية تعكس الأفكار والقيم الجديدة المنبثقة من هذه الحركات الاجتماعية والسياسية. إليكم كيف أثرت الثورات على هذه المجالات:

أ- التمثيل الاجتماعي والانتقاد السياسي:

اعتمد الفنانون تمثيلات اجتماعية تسلط الضوء على الطبقات الاجتماعية والظلم والفقر، محاولين إيصال رسائلهم السياسية من خلال أعمالهم.

ب- الفن التجريدي والتعبيري:

بدأت تظهر أساليب جديدة في الفن مثل التجريدية والتعبيرية، حيث انخرط الفنانون في استكشاف أفكارهم وعواطفهم بحرية.

ج- الأدب والشعر:

تنوعت الأعمال الأدبية والشعرية لتشمل قصصاً وشعراً يعبر عن التحولات الاجتماعية والسياسية والنضال الشعبي.

د- السينما والمسرح:

انعكست الأفكار الاشتراكية في الأفلام والمسرحيات، حيث ازداد اهتمام الفنانين بالقصص التي تسلط الضوء على الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي.

هـ- تعزيز الثقافة الشعبية:

ازداد الاهتمام بالثقافة الشعبية والتراث الوطني، حيث أصبحت تلك العناصر مصدر إلهام للفنانين والكتاب والمخرجين.

و- الحرية الإبداعية والتجريبية:

استمحت الثورات الاشتراكية بالفنانين للتعبير عن أفكارهم بحرية والابتعاد عن التقاليد الفنية القديمة، مما أدى إلى تطوير أساليب جديدة وتجارب فنية مبتكرة.

م- النساء والفن:

شهدت الثورات تقدماً في حقوق النساء، وهو ما انعكس في الفن، حيث بدأت النساء يشاركن بشكل أكبر في الإبداع الفني ويعبرن عن أفكارهن وآرائهن.

ي- التأثير الدولي للثقافة الاشتراكية:

انتقلت الأفكار الاشتراكية والفنون المرتبطة بها عبر الحدود، حيث تأثرت الحركات الفنية والثقافية في العديد من الدول الأخرى بتلك الأفكار والأساليب.

بهذه الطريقة، أثرت الثورات الاشتراكية بشكل عميق على الفن والثقافة، مما أدى إلى تطويرهما وتنوعهما وتعزيز التعبير الإبداعي والاجتماعي في العديد من المجتمعات حول العالم.

باختصار، تأثرت الحرب العالمية الأولى بانتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية في أوروبا وأثرت هذه الثورات على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان. تسببت هذه الثورات في تغييرات جذرية في العلاقات الدولية والصراعات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي.

الجزء الثاني: التغيرات الاقتصادية:

(١) - اقتصاد الحرب: كيف أدت الحاجة المتزايدة للموارد والإمدادات إلى تغيير هيكل الاقتصادات الوطنية وزيادة التصنيع والإنتاج.

اقتصاد الحرب: تأثير الحاجة إلى الموارد في تغيير هيكل الاقتصادات الوطنية

خلال فترة الحرب العالمية الأولى، أدت الحاجة المتزايدة للموارد والإمدادات الحربية إلى تحولات جذرية في هيكل الاقتصادات الوطنية حول العالم. هناك عدة طرق أثرت فيها هذه الحاجة على الاقتصادات:

- زيادة التصنيع والإنتاج:

لتلبية احتياجات الجيوش والمعدات الحربية، شهد قطاع التصنيع نمواً هائلاً. زُودت المصانع بالأموال والموارد لزيادة إنتاجها للأسلحة والمعدات العسكرية، مما أدى إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية.

- انتعاش القطاع الزراعي:

تحولت الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل تحتاج للجيش، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب الزراعة.

- زيادة الاستثمارات الحكومية:

قامت الحكومات بزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الحربية، مما أدى إلى نمو الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

- توسيع قاعدة الضرائب والرسوم:

لتمويل الحرب، زادت الحكومات الرسوم والضرائب، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدولة وتمويل النفقات الحربية.

- زيادة دور المرأة في القوة العاملة:

بينما غادر الرجال للمشاركة في الحروب، خلقت الحاجة لليد العاملة الإضافية، مما أدى إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

- ارتفاع الإنفاق الحكومي:

زادت الحكومات من إنفاقها على الأنشطة الحربية والمشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، مما أدى إلى حدوث تحسن اقتصادي ونمو في الدول المشاركة في الحرب.

- ازدياد الديون الوطنية:

لتمويل الحرب، زادت الحكومات من الديون الوطنية، مما أدى إلى تأثير طويل الأمد على الاقتصادات والسياسات المالية للدول. بهذه الطريقة، أثرت الحاجة المتزايدة للموارد والإمدادات في تغيير هيكل الاقتصادات الوطنية، وزادت من النشاط الاقتصادي والإنتاجية، وفتحت الباب أمام تحسينات اقتصادية وفرص عمل جديدة. ومع ذلك، كان لها أيضاً تأثيرات سلبية طويلة الأمد على الديون والاقتصادات الوطنية.

(٢)- **تضخم الأسعار والأزمات الاقتصادية:** استكشف تأثير التضخم السريع وارتفاع الأسعار على الاقتصادات الوطنية والسكان.

تضخم الأسعار والأزمات الاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى

أحد التحديات الرئيسية التي واجهت الاقتصادات الوطنية خلال الحرب العالمية الأولى كان التضخم السريع وارتفاع الأسعار، وهو أمر أثر بشكل كبير على الاقتصادات والسكان. إليكم كيف أثر هذا التضخم على الحياة اليومية:

أ- تدهور قيمة العملة والقوة الشرائية:

تسبب التضخم في تدهور قيمة العملة، مما أدى إلى فقدان الناس لقوتهم الشرائية. ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل كبير، مما أدى إلى صعوبة شراء الطعام والملابس والمواد الضرورية.

ب- زيادة الفقر وعدم المساواة:

عانى الفقراء وطبقات الدخل المنخفض بشكل خاص، حيث لم يكون لديهم القدرة على تحمل ارتفاع الأسعار. زادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما أدى إلى زيادة التفاوت في المجتمعات.

ج- الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة:

تسبب التضخم في حدوث أزمات اقتصادية، حيث أصبحت الشركات تواجه صعوبات في الإنتاج والتوسع، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. انخفضت فرص العمل، مما أثر سلباً على الدخل الشخصي للكثير من الأسر.

د- زيادة الديون والأعباء المالية:

لتمويل الحرب وتلبية احتياجاتها، زادت الحكومات من الديون. هذا التراكم الديني أثر على الاقتصادات بشكل سلبي، حيث زادت الأعباء المالية على الحكومات والمواطنين.

هـ- الحاجة إلى التدابير الاقتصادية:

استدعت هذه الأزمة التدابير الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك تحديد الأسعار ورقابة الحكومة على السوق، في محاولة للحد من التضخم وتخفيف الضغوط الاقتصادية على المواطنين.

و- تأثيرات طويلة الأمد:

بالرغم من انتهاء الحرب، ترك التضخم آثاره الطويلة الأمد على الاقتصادات والسكان، مما أدى إلى تحولات اقتصادية هيكلية واجتماعية في السنوات التالية. بهذه الطريقة، أثر التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير على الاقتصادات والسكان خلال الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى تحولات اقتصادية واجتماعية ضخمة وأزمات اقتصادية صعبة.

٣- التغييرات في التجارة والأسواق العالمية: كيف أثرت الحرب على نماذج التجارة العالمية والأسواق الدولية والعلاقات التجارية بين الدول.

التغييرات في التجارة والأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى

تعد الحرب العالمية الأولى من أهم الأحداث التي أحدثت تغييرات جذرية في نماذج التجارة العالمية والأسواق الدولية. إليكم كيف أثرت الحرب على التجارة العالمية والعلاقات التجارية بين الدول:

أ- انقطاع الإمدادات وتحولات الإنتاج:

انقطعت العديد من الدول عن مصادر الإمدادات السابقة، مما أجبرها على تحويل إنتاجها المحلي لتلبية الاحتياجات الوطنية. زادت الدول على إنتاج السلع الأساسية والعسكرية، مما أدى إلى تحولات في هياكل الصناعات.

ب- زيادة الحماية التجارية:

لحماية اقتصاداتها وصناعاتها المحلية، فرضت الدول رسوماً جمركية عالية وحواجز تجارية، مما أدى إلى انخفاض حركة التجارة الدولية.

ج- نشوء أسواق جديدة:

بينما تضررت بعض الأسواق التقليدية، ظهرت أسواق جديدة نتيجة للحاجة الملحة إلى الموارد والسلع. هذا شجع على تطوير علاقات تجارية جديدة بين الدول.

د- انخفاض الاقتصادات المصدرة:

الدول التي كانت تعتمد بشكل كبير على التصدير والاستيراد تأثرت سلباً بانخفاض الطلب الدولي. انخفضت أسعار السلع وتراجعت الصادرات.

هـ- تشكيل اتفاقيات تجارية جديدة:

بسبب التغيرات في الحاجات والأسواق، بدأت الدول في التفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة لتعزيز التبادل التجاري بينها وتعزيز الاقتصادات المحلية.

و- تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي:

تسببت الحرب في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وزيادة البطالة. تضررت الاقتصادات الوطنية والعلاقات التجارية الدولية بشكل كبير، مما أدى إلى آثار سلبية طويلة الأمد.

بهذه الطريقة، أحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرات هائلة في نماذج التجارة العالمية والأسواق الدولية، مما أدى إلى تحولات اقتصادية وسياسية جذرية في الدول المشاركة وأثرت على الاقتصاد العالمي بأسره.

تأثير الحروب على الاقتصاد العالمي لا يقتصر على الأثر الفوري فقط، بل يمتد إلى الآثار البعيدة والتحويلات الهيكلية التي تؤثر على الساحة الاقتصادية العالمية. تشير الخبرات التاريخية، خاصة بعد الحروب العالمية الكبيرة، إلى تداولات كبيرة في النماذج الاقتصادية والتجارية، مع آثار متباينة على الاقتصادات الوطنية.

تسببت الحروب في تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، حيث يستنزف الصراع العسكري الموارد ويوجه الاستثمارات نحو الجوانب العسكرية على حساب الاستثمارات الاقتصادية الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الخطر المتزايد وعدم اليقين إلى تراجع الثقة في الأسواق، مما يثبط النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

تضررت الاقتصادات الوطنية بشكل كبير نتيجة لتأثير الحروب، حيث تدمر البنية التحتية وتؤدي إلى فقدان الموارد البشرية والمادية بشكل هائل. كما أن العلاقات التجارية الدولية تتأثر بشكل جذري، حيث تنهار سلاسل التوريد وتتعطل النشاطات التجارية بين الدول المتورطة في الصراع. هذا يؤدي إلى تشويش في سيولة التجارة العالمية وتقلص في حجم التبادل الاقتصادي، مما ينتج عنه تداولات غير مستقرة وانخفاض في الإنتاج.

بصفة عامة، تخلق الحروب تحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي، وتفتح الباب أمام تشكيل جديد للقوى الاقتصادية والسياسية. تظهر آثارها طويلة الأمد على شكل تحولات في الأسواق الدولية، وقد تكون محفزة للابتكار وتطوير نماذج جديدة للتجارة والاقتصاد. ومع ذلك، يظل الثمن البشري والاقتصادي للحروب ضخماً، ويستدعي التفكير الجاد في تعزيز السلام والدبلوماسية كوسيلة لتجنب هذه الآثار الهائلة.

الجزء الثالث: التأثيرات على ما بعد الحرب:

١- معاهدة فرساي وتقسيم العالم: تأثير معاهدة فرساي وأحكامها على تشكيل العالم بعد الحرب وتغيير الحدود الوطنية.

معاهدة فرساي وتقسيم العالم بعد الحرب العالمية الأولى

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩، وقعت الدول المنتصرة وألمانيا معاهدة فرساي في قصر فرساي بالقرب من باريس، فرنسا. كانت هذه المعاهدة وثيقة هامة أثرت بشكل كبير على العالم، حيث شكلت الأسس للنظام الدولي الجديد وأثرت على تشكيل العالم بعد الحرب. إليك تأثيراتها الرئيسية:

١. تقسيم الإمبراطورية الألمانية:

تم تقليص حجم الإمبراطورية الألمانية بشكل كبير. فقد فقدت ألمانيا العديد من الأراضي إلى الدول المنتصرة وتم فرض قيود عسكرية واقتصادية عليها.

٢. تشكيل دول جديدة:

شكلت المعاهدة الأساس لتأسيس دول جديدة مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. تم ترسيم الحدود الجديدة لهذه الدول وتحديد هويتها الوطنية.

٣. فرض العقوبات على ألمانيا:

تم فرض عقوبات اقتصادية على ألمانيا، بما في ذلك دفع تعويضات ضخمة للدول المنتصرة. هذه العقوبات أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الألماني وزادت من الاستياء والضغط الاجتماعي.

٤. تأثيرات على النظام الدولي:

أسهمت المعاهدة في تشكيل النظام الدولي الجديد وإنشاء منظمة الأمم المتحدة في المستقبل. كما ألزمت الدول بمسؤولياتها الدولية وحقوقها.

٥. زيادة الاستياء والتوترات:

أثارت المعاهدة استياءً واسعاً في ألمانيا وزادت من التوترات السياسية والاجتماعية. ظلت هذه الغضب تعمل على تأجيج الصراعات والتوترات في العقود التالية.

بهذه الطريقة، أثرت معاهدة فرساي بشكل عميق على العالم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث غيرت حدود الدول وتشكيلها الوطني، وزادت من التوترات والاستياء الاجتماعي والسياسي في العديد من الدول.

٢- العواقب الاقتصادية الطويلة الأمد: كيف أثرت الحرب في تشكيل الاقتصادات الوطنية والمسارات الاقتصادية للدول بعد انتهاء النزاع.

العواقب الاقتصادية الطويلة الأمد للحرب العالمية الأولى

أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية وتركت آثاراً عميقة ومستمرة على المسارات الاقتصادية للدول بعد انتهاء النزاع. إليكم العواقب الاقتصادية الطويلة الأمد للحرب:

١. الديون والاقتصادات المنهارة:

تسببت التكاليف الهائلة للحرب والتعويضات المالية المفروضة على الدول الخاسرة في زيادة مستويات الديون الوطنية. هذه الديون العالية أثرت على الاقتصادات وتسببت في انهيارات مالية في بعض الدول.

٢. التضخم وانخفاض القوة الشرائية:

شهدت العديد من الدول تضخماً سريعاً بسبب زيادة الإنفاق الحكومي والطلب على الموارد. انخفضت القوة الشرائية للعديد من الناس نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة.

٣. انهيار النظام الاقتصادي:

شهدت العديد من الدول الانهيارات الاقتصادية وفقدان الثقة في الأنظمة الاقتصادية القائمة. هذا دفع البعض إلى البحث عن نماذج اقتصادية جديدة وأساليب لإعادة بناء الاقتصادات.

٤. تغييرات في هياكل الصناعة والتجارة:

تسببت الحرب في تغييرات هائلة في هياكل الصناعة والتجارة. بعض الصناعات زادت من إنتاجها نتيجة للحاجة الحربية، بينما تراجعت صناعات أخرى. تأثرت العلاقات التجارية بين الدول بشكل كبير، مما أدى إلى تحولات في التجارة الدولية.

٥. تأثيرات البطالة والفقر:

زادت معدلات البطالة بشكل حاد بسبب توقف الإنتاج الحربي وانهيار الاقتصادات. زادت حالات الفقر وتفاقت ظروف المعيشة للعديد من الأسر.

٦. الابتكار وتطوير الصناعات:

تسببت الحرب في دفع الدول نحو الابتكار وتطوير التكنولوجيا. سُلط الضوء على البحث العلمي والابتكار، مما أدى في المستقبل إلى نهضة اقتصادية في بعض القطاعات.

٧. تأثير التغييرات الاقتصادية على السياسة:
أجبرت التحولات الاقتصادية الدول على إعادة التفكير في سياستها الاقتصادية. بدأت الحكومات في تبني استراتيجيات جديدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل.

٨. تطور النظم الاقتصادية:
شهدت الدول العديد من التحولات في أنظمتها الاقتصادية. بعضها اتجه نحو اقتصادات سوقية مفتوحة، بينما اعتمدت دول أخرى نماذج اقتصادية ذات تنظيم حكومي أكبر.

٩. الابتكار الاقتصادي والتنمية المستدامة:
على الرغم من التحديات، شهدت الحرب العالمية الأولى تسارعاً في مجال الابتكار الاقتصادي. أدى هذا الابتكار إلى تطوير صناعات جديدة وظهور فرص اقتصادية جديدة.

١٠. الدروس المستفادة:
عملت الدول والمجتمع الدولي على استخلاص الدروس من تجربة الحرب وتبني سياسات تهدف إلى منع تكرار المأساة الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الحرب. في النهاية، لم تكن الحرب العالمية الأولى تحدثاً فقط في العالم السياسي والعسكري، بل تركت أثراً عميقاً على الاقتصادات الوطنية وشكلت التحديات والفرص التي شكلت النمو الاقتصادي والتنمية في العقود التالية. باختصار، تركت الحرب العالمية الأولى أثراً اقتصادياً طويلاً الأمد، حيث تحدثت الدول عقوداً لتجاوز الآثار السلبية وبناء اقتصاداتها من جديد.

(٣)- تأثير الحرب على السياسة الدولية: كيف أثرت الأحداث السياسية خلال الحرب على العلاقات الدولية وتشكيل نظام الأمم المتحدة.

تأثير الحرب العالمية الأولى على السياسة الدولية ونشوء نظام الأمم المتحدة
تعد الحرب العالمية الأولى من أكثر النزاعات تأثيراً على السياسة الدولية، حيث أدت الأحداث السياسية خلال هذه الحرب إلى تحولات جذرية في نظام العلاقات الدولية وأسست لنظام جديد هو الأمم المتحدة:

١. انهيار الإمبراطوريات ونشوء الدول الوطنية:
أدى انهيار الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية والروسية إلى نشوء دول وطنية جديدة. ظهرت دول جديدة في أوروبا والشرق الأوسط، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في توازن القوى الدولية.

٢. نشوء الأمم المتحدة:

بناءً على الرغبة في منع تكرار مأساة الحرب العالمية الأولى، تأسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ كمنظمة دولية تهدف إلى تعزيز السلام والأمن العالمي. نصت ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في حل النزاعات بطرق سلمية والتعاون الدولي لحل المشكلات العالمية.

٣. تبني ميثاق الأمم المتحدة:

تم تبني ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ بمشاركة واسعة من الدول الفائزة والخاسرة في الحرب. جاءت الأمم المتحدة لتكون هيكلية دولية للتعاون وحل النزاعات، وهي مبنية على مفهوم المساواة السيادية بين الدول.

٤. المجلس الأمني ومفهوم العقوبات:

أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة كان إنشاء المجلس الأمني، وهو هيكل يضم الدول الكبرى لضمان السلام والأمن الدولي. كما أن ميثاق الأمم المتحدة أتاح فرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على الدول التي تنتهك السلام الدولي.

٥. التعاون الدولي وحقوق الإنسان:

وضعت الأمم المتحدة أيضاً أسساً للتعاون الدولي في مجالات مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهي القضايا التي تظل محورية في السياسة الدولية حتى اليوم.

٦. تحديات وتطلعات الأمم المتحدة:

بالرغم من الطموحات، واجهت الأمم المتحدة تحديات كبيرة، بما في ذلك التوازن الهش بين الدول الكبرى وتحقيق التضامن الدولي. أحياناً، تعثرت الأمم المتحدة في التصدي لأزمات إنسانية ونزاعات دولية بسبب الخلافات بين أعضائها.

٧. الصراعات الدولية ودور الأمم المتحدة:

خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى، تدخلت الأمم المتحدة في العديد من الصراعات الدولية، مثل الحروب الباردة والنزاعات الإقليمية، حيث عملت على تسوية النزاعات والتوسط في المفاوضات لحل النزاعات الدولية.

٨. الأمم المتحدة وتحقيق التنمية:

انتقلت دور الأمم المتحدة أيضاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث عملت على مكافحة الفقر وتعزيز التعليم ورعاية الصحة في العديد من البلدان النامية.

٩. التحديات المستقبلية:

تظل الأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة في العالم المعاصر، مثل تغير المناخ والهجرة والأمان السيبراني، ويستمر دورها في التعامل مع هذه التحديات وضمان السلام والاستقرار العالميين.

بهذه الطريقة، أثرت الأحداث السياسية خلال الحرب العالمية الأولى بشكل عميق على نظام العلاقات الدولية، وقادت إلى تأسيس هيكلية دولية متعددة الأطراف تهدف إلى السلام والأمان العالميين وتعزيز التعاون بين الدول.

الختام:

تسلط هذه الورقة على أهم التغيرات السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى وكيف أثرت على العالم بشكل عام. تسلط الضوء على أهمية فهم تلك التغيرات وكيف أثرت على الساحة الدولية والاقتصادية في العقود اللاحقة.

المراجع:

1. **"The Treaty of Versailles: A Reassessment After 75 Years"**. Edited by Manfred F. Boemeke, Gerald D. Feldman, and Elisabeth Glaser. Cambridge University Press, 1998.
2. **"The Birth of the West: Rome, Germany, France, and the Creation of Europe in the Tenth Century"**. Paul Collins. PublicAffairs, 2013.
3. **"The First World War: A Complete History"**. Martin Gilbert. Macmillan, 2008.
4. **"A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights"**. Mary Ann Glendon. Random House, 2001.
5. **"The United Nations: A Very Short Introduction"**. Jussi M. Hanhimäki. Oxford University Press, 2008.
6. **"The Oxford Handbook of the United Nations"**. Edited by Thomas G. Weiss and Sam Daws. Oxford University Press, 2007.
7. **"The Russian Revolution, 1917-1921"**. Mark D. Steinberg. Oxford University Press, 2017.
8. **"The Economics of World War I"**. Edited by Stephen Broadberry and Mark Harrison. Cambridge University Press, 2005.
9. **"War by Revolution: Germany and Great Britain in the Middle East in the Era of World War I"**. Roger Chickering and Stig Förster. Cambridge University Press, 1998.
10. **"The Soviet Experiment: Russia, the USSR, and the Successor States"**. Edited by Ronald Grigor Suny. Oxford University Press, 1998.

فصل ٤: معاهدة سيفر: التوقيع والشروط

- مؤتمر سيفر ومشاركة الدول فيه.
- الشروط والتنازلات المفروضة على ألمانيا وحلفائها.
- الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى

المقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شكل معاهدة سيفر نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم، حيث تم التفاوض فيها على شروط السلام والاستقرار بين الدول المشاركة في الحرب.

معاهدة سيفر، التي وُقِّعت في مدينة سيفر بفرنسا في ١٠ أغسطس ١٩٢٠، كانت واحدة من اللحظات المحورية في تاريخ الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. بتوقيع هذه المعاهدة، انتهت عهدة الإمبراطورية العثمانية وبدأت فصول جديدة في تشكيل خريطة العالم الحديث.

بعد خسارة الحرب العالمية الأولى، أُجبرت الدولة العثمانية على التوقيع على معاهدة سيفر، التي فرضت عليها شروطاً صارمة ومذلة. بموجب هذه المعاهدة، تخلى العثمانيون عن العديد من الأراضي التي كانت تحت سيطرتهم، وتم تقسيم الإمبراطورية إلى دول صغيرة تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. ولكن أشد ما لفت الانتباه في هذه المعاهدة هو أنها أثارت حالة من العداء والشعور القومي بين الأتراك. رفض البرلمان الذي كان يرأسه مصطفى كمال أتاتورك، موقعي المعاهدة وحرّمهم من جنسياتهم كجزء من احتجاجهم ضد هذه الظروف الصعبة.

بعد معاهدة سيفر، بدأت حركة الاستقلال التركية بقيادة أتاتورك. هذه الحركة الوطنية أدت في النهاية إلى توقيع معاهدة لوزان، التي أُقرت في عام ١٩٢٣. تلك المعاهدة ألغت معاهدة سيفر وحددت الحدود الجديدة للدولة التركية الحديثة. هذا الانتصار في معاهدة لوزان ساهم في بناء الجمهورية التركية الحديثة وأرست أساساً للدولة الحديثة والديمقراطية حسب تعبيرهم التي نعرفها اليوم.

إن معاهدة سيفر والأحداث التي تلتها تمثل درساً تاريخياً حول العواقب الوخيمة للحروب وضرورة التفاوض والتسوية العادلة لحل النزاعات الدولية. تاريخ هذه المعاهدة يذكرنا بأهمية الحفاظ على السلم والتعايش السلمي بين الدول، والتفاهم

والاحترام المتبادل بين الشعوب، حتى يمكننا بناء عالم أفضل وأكثر استقراراً للأجيال القادمة.

في القرن العشرين، شهد العالم تحولات جذرية في العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كانت معاهدة سيفر نقطة تحول مهمة في هذه التحولات، فقد كشفت عن جوانب مظلمة في نظام الاستعمار والتسلط الذي كان يعتمد على انتزاع الأراضي والسيطرة الاقتصادية. شكلت هذه التجارب المؤلمة للشعوب والدول الضغط الضخم على الشعور بالهوية والكرامة الوطنية.

من خلال رفض المعاهدة وبدء الحركة الوطنية التركية، أثبت الأتراك أنهم قادرون على التصدي للقوى الاستعمارية والدفاع عن حقوقهم واستقلالهم. قادت هذه الحركة إلى إنشاء الجمهورية التركية، وكانت بمثابة مثال للعديد من الشعوب الأخرى في الشرق الأوسط وخارجه، حيث بدأت حركات الاستقلال تتكشف في العديد من البلدان الناهضة.

على الرغم من المعاناة الكبيرة التي خلفتها معاهدة سيفر، إلا أنها قوّضت أيضاً الأوهام حول القوى الكبرى وكشفت عن عدم قدرتها على فرض إرادتها بدون مواجهة. ساهمت هذه المعركة في بناء الوعي الدولي حول الحقوق والحريات، ودفعت العالم نحو التفكير بشكل أعمق حول ضرورة إنشاء نظام دولي يركز على التعاون وحقوق الإنسان.

بالرغم من كل الصعوبات التي واجهتها الدولة العثمانية ومن ثم الجمهورية التركية، فإن هذه الفترة من التاريخ شكلت جزءاً من تشكيل الهوية التركية الحديثة وحملت معها دروساً تاريخية هامة عن أهمية الصمود والكفاح من أجل الحرية والكرامة.

في النهاية، تظل معاهدة سيفر نموذجاً حياً للتأثير العميق الذي يمكن أن تكون للقرارات الدولية على مستقبل الأمم والشعوب. كما أنها تعلمنا أهمية تجنب الأزمات الدولية والبحث عن حلول سلمية تفضي إلى نتائج عادلة ومستدامة.

إن تاريخ معاهدة سيفر يجسد القوة الإرادية للشعوب عندما تتحد لمواجهة الظروف الصعبة وتحقيق الحرية والكرامة. الصراعات التي نشأت عن هذه المعاهدة والتي أدت إلى الحركات الوطنية والاستقلال تظهر أن الإرادة الشعبية تستطيع تحقيق التغيير، حتى في وجه أقوى الدول والإمبراطوريات.

إن فهم تطورات العالم والسياسة الدولية، تشكل معاهدة سيفر فصلاً مهماً وحاسماً في تاريخ القرن العشرين. هذا الفصل الرابع، المخصص لمعاهدة سيفر، يفتح أمامنا نافذة لاستكشاف عمق الأحداث التي شكلت مستقبل الدولة العثمانية والمنطقة بأكملها.

معاهدة سيفر، الموقعة في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، لم تكن مجرد وثيقة دبلوماسية، بل كانت صرخة صادقة من الشعوب المتأثرة. كانت هذه المعاهدة التي قضت بتقسيم الدولة العثمانية وفرض الانتدابيات الاستعمارية تمثل جرحاً عميقاً في قلب الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. إنها لحظة تجلت فيها الخيبة واليأس، وفي نفس الوقت، أشعلت شرارة النضال والتصدي للظلم.

سيكون استكشاف هذا الفصل أمراً مهماً لفهم سياق الأحداث وكيفية تأثيرها على مسارات الدولة العثمانية والشعوب المعنية. سنلقي نظرة عن كثب على الشروط الصارمة التي فرضتها المعاهدة، وكيف أثر ذلك على هويات الشعوب المختلفة والحركات الوطنية. سنتناول أيضاً ردود الأفعال المختلفة التي أثارها المعاهدة داخل الدولة العثمانية وفي المجتمع الدولي.

هذا الفصل يمثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة، حيث بدأت الشعوب تتحد وتنظم للدفاع عن حقوقها واستعادة استقلالها. إن دراسة معاهدة سيفر وتفصيلها تمثل فرصة لنكتشف القوة الإرادية للشعوب وكيف يمكن للظروف الصعبة أن تثير روح النضال والتمسك بالكرامة. سنقوم برحلة تاريخية ممتعة ومفيدة لفهم عمق الأحداث وتأثيرها على مسار التاريخ.

في هذا الفصل، سنتعمق في تفاصيل معاهدة سيفر وكيف أثرت على الأمم والشعوب في الشرق الأوسط وما وراءه. سنتناول الظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى توقيع المعاهدة وكيفية تأثيرها على الهويات الوطنية والحركات الثقافية والاجتماعية في المنطقة.

سنتناول أيضاً مراحل المفاوضات والضغوط الدولية التي أثرت على صياغة الاتفاق وشروطه. سنلقي نظرة عميقة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدة على الدول المعنية، وكيفية تشكيلها للسياسات المستقبلية والتوترات الإقليمية.

كما سنبحث في ردود الفعل المختلفة للشعوب والزعماء، بدءاً من الاحتجاجات الشعبية إلى الحركات الوطنية وكيف أثرت تلك الأحداث على شكل الحكم والديمقراطية في الدول المعنية.

هذا الفصل سيكون فرصة لاستكشاف الصراعات والنضالات والتحديات التي واجهها الشعوب في ظل الضغوط الخارجية وكيفية تشكيل هذه الأحداث لمستقبل المنطقة. سنسلط الضوء على الأبطال المجهولين الذين صارعوا من أجل حريتهم واستقلالهم وسنلقي نظرة عميقة على الدروس التي يمكن أن

نستفيدها من هذه التجربة التاريخية لضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل.

إن فهم تفاصيل معاهدة سيفر وتحليل آثارها ليس فقط دراسة للتاريخ، بل هو أيضاً درس في الحكمة والصمود وضرورة الحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان في وجه التحديات الكبيرة. سنكمل هذه الرحلة التاريخية معاً، نستنبط الدروس، ونستكشف كيف يمكن للشعوب أن تستمر في النضال من أجل عالم أكثر عدالة وسلاماً.

إن معاهدة سيفر أثرت بشكل كبير على الكثير من القضايا الإقليمية والقومية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية الشعب الكردي وكوردستان. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الإمبراطوريات العثمانية والنمسا-المجر بموجب معاهدة سيفر. ومن بين الأمور التي أثرت فيها هذه المعاهدة كان تقسيم الأراضي وتحديد الحدود الجديدة.

قضية الكردية وكوردستان كانت واحدة من القضايا الرئيسية التي تأثرت بها معاهدة سيفر. في الفترة بعد توقيع المعاهدة، لم تحصل الشعب الكردي على دولة مستقلة تماماً رغم وعود سابقة بإمكانية تأسيس دولة كردية. بدلاً من ذلك، تم تقسيم مناطق الكردية بين عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا، دون مراعاة للهوية الوطنية الكردية.

هذا التقسيم أدى إلى نشوء صراعات طويلة ومستمرة بين الكورد والحكومات الوطنية في هذه الدول. الكورد سعوا إلى تحقيق حقوقهم والاعتراف بثقافتهم ولغتهم وهويتهم الوطنية، ولكنهم واجهوا قمعاً وتهميشاً في العديد من الحالات. كان لهذه التجربة الإقليمية تأثير كبير على تشكيل الهوية الكردية وعلى الحركات السياسية والثقافية في المناطق المتنوعة التي يعيش فيها الكورد.

في العقود التي تلت معاهدة سيفر، استمرت القضية الكردية في تشكيل جزءاً كبيراً من الديناميات السياسية والثقافية في المنطقة، وما زال الكورد يسعون إلى تحقيق حلمهم في إقامة دولة كردية مستقلة أو على الأقل الحصول على حقوق واسعة في الدول التي يعيشون فيها.

بالرغم من التحديات والمعوقات، فإن الكورد ظلوا يواصلون نضالهم من أجل الاعتراف بحقوقهم وحرمتهم الثقافية والوطنية. في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات سياسية واجتماعية هامة، وهو ما أعطى بعض الفرص للحوار والتفاهم بين الحكومات والشعوب المحلية، بما في ذلك الكورد.

قضية الكورد وكوردستان باتت تجسد معركة للحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية والتاريخية للكورد، وأيضاً للتمسك بحقوقهم في تقرير مستقبلهم. من

خلال النضال الطويل والمستمر، تمكنت الحركة الكوردية في بعض المناطق من تحقيق بعض الانتصارات والاعتراف ببعض الحقوق الثقافية واللغوية.

في الختام، يظل النضال الكوردي وتأثير معاهدة سيفر جزءاً لا يتجزأ من الحقبة الحديثة في تاريخ الشرق الأوسط. وبالرغم من التحديات، فإن الكورد مستمرون في السعي نحو تحقيق حقوقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية والثقافية، ويظل للمستقبل آفاق واعدة للحوار والتسوية لبناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدالة في المستقبل.

في عالمنا الحديث، يجب أن نتعلم من تجارب الماضي ونسعى جاهدين لبناء علاقات دولية مبنية على الاحترام المتبادل وحوار المصالح المشتركة. يجب علينا أن نسعى لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وأن نعمل بجد لتحقيقها للجميع.

وتظل معاهدة سيفر ذكرى مؤلمة ولكنها تحمل في طياتها الدروس والعبر التي يمكن أن تساعدنا في بناء عالم أفضل وأكثر سلاماً للأجيال القادمة. يجب أن نعمل معاً كشعوب وحكومات لضمان عدم تكرار مثل هذه الأحداث المأساوية والسعي نحو مستقبل أكثر إشراقاً وأماناً للعالم بأسره.

بالإضافة، يظل تاريخ معاهدة سيفر يذكرنا بأهمية الحوار والتفاهم بين الثقافات والأمم، وبأن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العدالة واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

مؤتمر سيفر ومشاركة الدول فيه



جرى مؤتمر سيفر في عام ١٩٢٠ في مدينة سيفر الفرنسية، حيث شاركت فيه الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. تمثلت هذه الدول، وبالإضافة إلى الدول الأخرى، القوى الرئيسية التي شكلت مجموعة الحلفاء في المؤتمر. كان المؤتمر هو نقطة التقاء حاسمة حيث تم التفاوض على مستقبل الأمم وتوزيع المسؤوليات والعواقب على الدول المختلفة.

مؤتمر سيفر، الذي جُري في عام ١٩٢٠ في مدينة سيفر الفرنسية، يعتبر أحداثه وتفصيله نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية ومستقبل الأمم المشاركة في

الحرب العالمية الأولى. في هذا المؤتمر، شاركت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تقودها القوى الكبرى في ذلك الوقت، وهي فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، بجانب عدد من الدول الأخرى التي شكلت جماعة الحلفاء.

كان المؤتمر نقطة التقاء مهمة حيث تم مناقشة شروط السلام والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب. تم التفاوض في هذا المؤتمر على توزيع المسؤوليات والعواقب الناتجة عن الحرب، بما في ذلك تحديد الحدود وفرض العقوبات على الدول المهزومة، وكذلك تحديد المستقبل السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

واستمرت الدول في المؤتمر في مناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالأمن الدولي والسيادة والموارد الطبيعية وحقوق الإنسان والعديد من القضايا الأخرى التي كانت تهم المجتمع الدولي في ذلك الوقت.

من المهم التأكيد على أن مشاركة هذه الدول الكبرى والقوى الناشئة في المؤتمر أسهمت في تحديد مسارات التاريخ العالمي وأثرت في صياغة العديد من القرارات والاتفاقيات التي أثرت على الأمم المشاركة في الحرب وأمورها المستقبلية. تأثير هذا المؤتمر لا يمكن إغائه، حيث ساهم في ترتيب العلاقات الدولية وتحديد النهج الذي انتهجه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى.

في مؤتمر سيفر، كان هناك العديد من القضايا التي تمت مناقشتها بعمق. من أبرز هذه القضايا كان تحديد الحدود الجديدة للدول المشاركة في الحرب، وهو أمر أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للملايين من الأشخاص. كما تم التفاوض حول التعويضات المالية التي يجب أن تدفعها الدول المهزومة، وهو ما أثر على الاقتصادات الوطنية وسياسات التنمية المستقبلية.

من القضايا الأخرى التي ناقشها المؤتمر كانت حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتزام الدول بتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. تمثل هذه النقاشات نقطة انطلاق هامة لتطوير قوانين الحقوق المدنية والسياسية في العديد من الدول.

كما تم التركيز على مستقبل المجتمعات المتضررة وكيفية دعمها ومساعدتها في إعادة الإعمار. تم تحديد التدابير الاقتصادية والمالية التي يمكن اتخاذها لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للمواطنين.

لم يكن المؤتمر مجرد اجتماع دبلوماسي، بل كان منصة لبناء التفاهم والتعاون بين الدول المشاركة في الحرب. تحت إشراف المؤتمر، تم تأسيس هيكل دولية جديدة لمنع تكرار الحروب وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي.

إذاً، معاهدة سيفر هي واحدة من سلسلة معاهدات وقعتها دول المركز بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٢٠ عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وقد كانت مصادقة الدولة العثمانية عليها هي المسمار الأخير في نعش تفككها وانهيارها بسبب خسارة قوى المركز في الحرب العالمية الأولى، وتضمنت تلك المعاهدة التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، إضافة إلى استيلاء الحلفاء على أراض تركية، فقسّمت بلدان الشرق الأوسط حيث أخضعت فلسطين للانتداب البريطاني ولبنان وسوريا للانتداب الفرنسي. وقد ألغيت شروط المعاهدة حالة من العداء والشعور القومي لدى الأتراك، فجرد البرلمان الذي يقوده مصطفى كمال أتاتورك موقّعي المعاهدة من جنسيتهم.

ثم بدأت حرب الاستقلال التركية التي أفرزت معاهدة لوزان حيث وافق عليها القوميون الأتراك بقيادة أتاتورك؛ ممّا ساعد في تشكيل الجمهورية التركية الحديثة.

وُقِّع، قبل معاهدة سيفر، على معاهدة فرساي مع الإمبراطورية الألمانية لإلغاء الامتيازات الألمانية في الفلك العثماني ومنها الحقوق الاقتصادية والشركات. وفي ذات الوقت تم «اتفاق سري ثلاثي» بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. تحصل بريطانيا بموجبه على الامتيازات النفطية والتجارية، وتُنقل ملكية الشركات الألمانية في الدولة العثمانية إلى شركات دول الاتفاق الثلاثي. ولكن تبقى شروط معاهدة سيفر أشد وطناً على العثمانيين من شروط فرساي المفروضة على الألمان.

وإن أخذت المفاوضات المفتوحة أكثر من خمسة عشر شهراً، بداية من مؤتمر باريس للسلام. استمرت المفاوضات في مؤتمر لندن، إلا أنها اتخذت شكلاً واضحاً بعد اجتماع رؤساء الوزراء في مؤتمر سان ريمو في أبريل ١٩٢٠. وقد بدأت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا - سراً - محاولة تقسيم الدولة العثمانية منذ سنة ١٩١٥، ولكنها تأجلت لأن تلك القوى لم تتوصل إلى اتفاق فيما بينها، والذي كان متوقفاً على حصيلة الحركة الوطنية التركية. وقد ألغيت معاهدة سيفر خلال حرب الاستقلال التركية واستبدلتها الأطراف بمعاهدة لوزان التي وقعت عليها واعتمدها سنة ١٩٢٣ و١٩٢٤.

ووقع ممثلو الدول على معاهدة سيفر في معرض لمصنع الخزف في سيفر بفرنسا.

حيث أرسل السلطان محمد الخامس أربعة أشخاص للتوقيع على المعاهدة وهم: رضا توفيق والصدر الأعظم الداماد فريد باشا والسفير رشيد خالص ووزير

التعليم العثماني هادي باشا، ووقع السير جورج ديكسون غراهام عن بريطانيا العظمى، ألكسندر ميلران عن فرنسا وولونجاري عن إيطاليا.

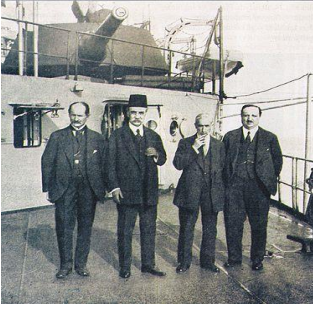
واستبعدت الولايات المتحدة، أحد اللاعبين الأساسيين في دول الحلفاء، من المعاهدة. كما واستبعدت أيضاً روسيا بسبب توقيعها على معاهدة برست ليتوفسك مع الدولة العثمانية سنة ١٩١٨. بالنسبة لباقي دول الحلفاء، فقد رفضت اليونان الحدود المرسومة ولم تصدق على المعاهدة. ووقع أفنيس أهارونيان رئيس الوفد الأرمني على تلك المعاهدة؛ وهو نفسه الذي وقع على معاهدة باطوم يوم ٤ يونيو ١٩١٨. وقد تمكنت الدولة العثمانية في تلك المعاهدة، بسبب إصرار الصدر الأعظم طلعت باشا، من استعادة أراض احتلتها روسيا في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) وبالذات أرداهان وكارس وباطومي.

أهداف الحلفاء

حدد زعماء كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة أهدافاً متباينة في ما يتعلق بالدولة العثمانية في مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩. إلا أن الموضوع المشترك هو أن رجل أوروبا المريض قد وصل نهايته. ومع ذلك؛ فقد صدم الحلفاء المجتمع الدولي عندما أقروا في المعاهدة الإبقاء على الحكومة العثمانية في العاصمة إسطنبول. وقد هدد الحلفاء بطرد العثمانيين من أوروبا إن لم يوقعوا على المعاهدة، ومن شدة تلك الشروط المفروضة أن السياسة البريطانية نجحت نوعاً ما في خنق رجل أوروبا المريض في آسيا الصغرى. وقد قررت الولايات المتحدة - التي رفض الكونغرس فيها وصاية أرمينيا - الخروج من موضوع تقسيم الدولة العثمانية، حيث إنها تريد سلاماً دائماً في أسرع وقت ممكن مع دفع تعويض مالي عن نفقاتها العسكرية. ولكن وبعد أن رفض الكونغرس الأمريكي طلب ويلسون ولاية أرمينيا، بقي أمله في إشراك رئيس الوزراء اليوناني القوي إلفثيريوس فينيزيلوس في المعاهدة. وقد قضت المعاهدة بفصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، حيث أخذت بريطانيا وفرنسا كلاً من العراق والشام لتصبح خاضعة للانتداب، كما نصت الاتفاقية على وضع البوسفور والدرنديل تحت إدارة دولية، وعلى إعطاء جزر دوديكانيسيا لإيطاليا والتي كانت تحتلها بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى.

أطراف المعاهدة

شارك في المؤتمر مندوبون عن ٢٧ دولة، ولم يُدع مندوب الاتحاد السوفيتي. كما لم يدع إلى المؤتمر مندوبون عن الدول المهزومة في الحرب بل كان عليها أن توقع على الوثائق بعد إعدادها؛ لأن السلام فرض فرضاً ولم يكن نتيجة



مفاوضات. عززت المعاهدة في تقسيم الدولة العثمانية حسب الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء. ومن ضمن الأطراف:

أرمينيا

اعترف بأرمينيا، بوصفها دولة أسستها الأطراف الموقعة (القسم السادس «أرمينيا»، البنود ٨٨-٩٣).

الدولة العثمانية

خريطة في ١٩١٨ تبين أوروبا قبيل الحرب العالمية الأولى وتظهر باللون الأحمر الدول الجديدة التي تشكلت بعد الحرب حيث تظهر الحدود التي شكلتها معاهدة سيفر.

حاول الحلفاء السيطرة على موارد الدولة، وعمل رقابة مالية كاملة وصولاً إلى القبول والإشراف على ميزانية الدولة والقوانين المالية ولوائحها، والهيمنة التامة على البنك العثماني. وقد أعيد تشكيل إدارة الدين العام العثماني (أسست في ١٨٨١) لتشمل حاملي السندات من الجنسية البريطانية والفرنسية والإيطالية فقط. حيث بدأ الدين العثماني زمن حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦) حينما اقترضت الدولة أموالاً لتمويل الحرب ومعظمها من فرنسا. ثم قرر مؤتمر لوزان أن جمهورية تركيا مسؤولة عن الالتزام بـ ٦٧٪ من ديون ما قبل الحرب العظمى. ولكن المشكلة كانت في كيفية الدفع، وقد حلت تلك المسألة سنة ١٩٢٨.

كما استعيدت تنازلات الدولة العثمانية التي ألغها طلعت باشا سنة ١٩١٤. ثم امتدت الهيمنة إلى التحكم برسوم الاستيراد والتصدير وإعادة تشكيل النظام الانتخابي والتمثيل النسبي «للأعراق» داخل السلطنة. وطلب من السلطنة منح حرية عبور الأشخاص والبضائع والسفن وغيرها التي تمر عبر أراضيها. بحيث تكون البضائع العابرة خالية من جميع الرسوم الجمركية. وكذلك منعت الدولة من عمل أي تطوير مستقبلي للنظام الضريبي أو الجمارك أو عمل اقتراض داخلي أو خارجي أو أي تنازل دون الحصول على موافقة لجنة المالية لقوات الحلفاء. ولقطع الطريق أمام أي اختراق اقتصادي لألمانيا أو النمسا-المجر أو بلغاريا لتركيا؛ فقد طالبت المعاهدة السلطنة بتصفية ممتلكات مواطني تلك الدول في أراضيها، وتقديم تلك التصفية إلى لجنة التعويضات. أما ملكية سكة حديد بغداد فقد خرجت من السيطرة الألمانية.

القيود العسكرية

حددت المعاهدة أن لا يزيد تعداد الجيش العثماني على ٥٠,٧٠٠ عسكري. أما البحرية العثمانية فتبقى على سبعة سفن حراسة وستة زوارق طوربيد. وحظر عليهم الحصول على سلاح جو. وتضمنت المعاهدة أيضاً وجود لجنة مشتركة بين الحلفاء للرقابة والتنظيم والإشراف على تنفيذ البنود العسكرية.

المحاكمات الدولية

طلبت المعاهدة تحديد المسؤولين عن «الأساليب الهمجية وغير الشرعية للحرب ... [بما فيها] جرائم ضد القانون وأعراف الحرب والمبادئ الإنسانية». فطلبت المادة ٢٣٠ من المعاهدة من السلطنة العثمانية «تسليم دول الحلفاء جميع الأشخاص المطلوبين لديها لمسؤوليتهم عن المجازر التي ارتكبت خلال استمرار حالة الحرب على الأراضي التي شكلت جزءاً من الدولة العثمانية في ١ أغسطس ١٩١٤». إلا أن محكمة الحلفاء المشتركة - التي طالبت معاهدة سيفر بالإبقاء عليها - قد علقت ولأبد.

فرنسا (منطقة نفوذ)

احتلت فرنسا سوريا والأجزاء المجاورة لجنوب شرق الأناضول، ومنها غازي عنتاب وأورفا وماردين. وعُدَّت منطقة قيليقية ومنها أضنة وديار بكر ومنطقة كبيرة من وسط شرق الأناضول مروراً إلى الشمال حتى سيواس وتوقات هي منطقة نفوذ فرنسي.

اليونان (منطقة أزمير)

أنشأ الاحتلال اليوناني لأزمير إدارة حكم بتاريخ ٢١ مايو ١٩١٩. ثم أعقبها إعلان المنطقة محمية في ٣٠ يوليو ١٩٢٢، حيث نقلت المعاهدة «ممارسة أزمير حقوقها السيادية إلى برلمان المحلي» ولكن تبقى المنطقة تحت حكم السلطنة العثمانية. ووفقاً لنصوص المعاهدة فإن البرلمان المحلي يدير المدينة لمدة خمس سنوات ثم يكون لأهالي أزمير الفرصة في استفتاء ما إذا كانوا يرغبون بالانضمام إلى اليونان أو البقاء تحت الدولة العثمانية. وستشرف عصبة الأمم على هذا الاستفتاء. وإن أبقت المعاهدة إدارة اليونان على قطاع أزمير، ولكن تبقى تحت السيادة التركية.

إيطاليا (منطقة النفوذ)

أكدت إيطاليا على حيازتها لجزر دوديكانيسيا (وكانت بالفعل تحوزها خلال الحرب العثمانية الإيطالية سنة ١٩١١-١٩١٢)، وبالرغم من معاهدة أوشي إلا أن إيطاليا أُجبرت على إعادة الجزر إلى السلطنة، لكن إيطاليا أعلنت بأن أجزاء كبيرة من جنوب ووسط غرب الأناضول (الساحل التركي للمتوسط والداخل)

ومعها ميناء أنطاليا ومدينة قونيا العاصمة التاريخية للسلاجقة، مناطق نفوذ لها. وقد وعد الحلف الثلاثي في اتفاقية لندن بإعطاء مقاطعة أنطاليا إليها، حيث رغبت السلطات الاستعمارية الإيطالية أن تصبح المنطقة مستعمرة باسم ليقيا.

كوردستان

من حق سكان إقليم كوردستان إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم الذي يضم ولاية الموصل وفقاً للبنود ٦٢-٦٤ من الفقرة الثالثة. إلا أنه لم يكن هناك اتفاق عام بين الكورد على شكل الحدود بسبب التفاوت بين مناطق سكن الكورد وحدود المنطقة السياسية والإدارية.

إلا أن شريف باشا العضو في جمعية صعود كوردستان (Kürdistan Teali Cemiyeti) قد اقترح في مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩ خطوطاً عريضة لكيان كوردستان حيث أوضح حدود المنطقة على النحو التالي:

"تبدأ حدود كوردستان حسب وجهة النظر العرقية إلى الشمال من زيفان على حدود القوقاز ثم تتجه غرباً إلى أرضروم وأرزينجان وكيماخ وأربغير وبسني ودفريقي، ثم جنوباً حيث يتبع خط حران جبل سنجار وتل الأصفر وأربيل والسليمانية ثم سنانداج. وشرقاً رافاندرز وباشقلعة ووزير قلعة، وما يسمى بالحدود الفارسية حتى جبل آارات."

تسببت تلك الخريطة بنشوب خلافات مع جماعات كردية أخرى، لأنها استبعدت منطقة وان (ربما كانت مجاملة لمطالب الأرمن بتلك المنطقة). وقد اقترح أمين علي بدرخان خارطة بديلة تضمنت منطقة وان ومنفذاً إلى البحر عبر مقاطعة هاتاي (أو الإسكندرون).

ووسط إعلان مشترك للوفدين الكوردي والأرمني فقد أسقطت مطالب الكورد لولاية أرضروم وساسون، وإن استمرت نقاشات سيادة الكورد على أغري وموش. لكن معاهدة سيفر لم تؤيد تلك المقترحات، لأنها وضعت خطوطاً عريضة لدولة كوردستان مقتطعة من الأراضي التركية (وأخرجت أكراد إيران وكذلك أكراد العراق وسوريا اللذين تسيطر عليهما كل من بريطانيا وفرنسا). ومع ذلك لم تنفذ تلك الخطة أبداً؛ حيث اتفق على الحدود الحالية بين العراق وتركيا في يوليو ١٩٢٦، وأعطى البند ٦٣ صراحة الضمانات والحماية الكاملة للأقلية الآشورية الكلدانية، ولكن ذلك ألغي في معاهدة لوزان.

منطقة المضائق

خريطة (رُسمت عام ١٩٢٠) لغرب تركيا، توضح منطقة المضائق بمقتضى معاهدة سيفر.

خُطِّط لإنشاء منطقة المضائق وتشمل البوسفور والدردينيل. وكانت أهم نقاط المعاهدة هي جعل الملاحة في مضيق الدردنيل مفتوحة لجميع السفن التجارية والعسكرية بغض النظر تحت أي علم زمن السلم والحرب، وهذا يعني واقعياً تدويل المضائق. وأيضاً يجب ألا تخضع تلك المنطقة لأي حصار، ويمنع حدوث أي عمل من أعمال الحرب إلا تحت بند قرارات عصبة الأمم. وهذا الأمر يشمل بحر مرمرة إضافة إلى المضائق (بوسفور والدردينيل).

مناطق حرة

أُعلن عن وجود موانئ سيكون لها اهتمام دولي، وسيكون لعصبة الأمم الحرية الكاملة والمطلقة في التصرف بها وخصوصاً في الرسوم. كما أُعلن عن مناطق تُسمى «المناطق الحرة»، وهي مرافق لتنفيذ الأمور الاقتصادية في الأماكن التجارية ذات الأهمية الاستراتيجية. وتلك الموانئ هي: إسطنبول من ضاحية سانت ستيفانو (يشيلكوي حالياً) حتى دولمه باهتشه وحيدر باشا وأزمير والإسكندرونة وحيفا والبصرة وطرابزون، وباطومي.

تراقيا

مُنحت اليونان في المعاهدة منطقة تراقيا حتى خط تشاتالجا وجزر إمبروس وتينيوس وجزر خليج مرمرة. أما حدود الجزر البحرية فقد أُعلن أنها حدود دولية وترك حكمها إلى إدارة «منطقة المضيق».

أرمينيا

طلب الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في تلك المعاهدة بإعطاء أرمينيا مساحة كبيرة من الأراضي العثمانية والتي سميت «بأرمينيا الويلسونية». من ضمنها أراض ليس بها غالبية أرمنية مثل ميناء طرابزون على البحر الأسود.

أرمينيا الويلسونية (بالأرمنية: Արիստիան Զայսստան) تشير إلى حدود جمهورية أرمينيا الأولى في معاهدة سيفر، كما رسمها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ووزارة الخارجية الأمريكية.

كانت معاهدة سيفر معاهدة سلام تمت صياغتها وتوقيعها بين دول الحلفاء الغربية وحكومة الدولة العثمانية المهزومة في أغسطس ١٩٢٠. لم يتم التوقيع على المعاهدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. تم التوقيع على المعاهدة من الدولة العثمانية ولكنها لم تصدق عليها.

تضمّنت الحدود المقترحة أدرج أجزاء من ولايات عثمانية مثل أرضروم، وبدليس، و وان، التي كان أغلبها من السكان الأرمن من نسب مختلفة. امتدت هذه المنطقة إلى الشمال حتى الجانب الغربي من طرابزون لتزويد جمهورية

أرمينيا الأولى بمنفذ إلى البحر الأسود في ميناء طرابزون. لقد تمت مناقشة دولة بنطس المقترحة في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، لكن الحكومة اليونانية في إلفثيريوس فينيزيلوس كانت تخشى الموقف المحفوف بالمخاطر لمثل هذه الدولة، ولذلك تم تضمين جزءٍ منها بدلاً من ذلك في دولة أرمينيا الويلسونية المقترحة.

رفض مجلس الشيوخ الأمريكي انتداب أرمينيا عام ١٩٢٠. لقد أدى اندلاع حرب الاستقلال التركية إلى عدم تصديق الدولة العثمانية على معاهدة سيفر. وفي وقت لاحق من ذلك العام، اندلعت الحرب التركية الأرمينية. هُزمت أرمينيا ووقعت معاهدة ألكسندروبول في ٢ نوفمبر ١٩٢٠ للتخلي عن سلامتها الإقليمية بموجب معاهدة سيفر. تم التفاوض على معاهدة قارص بين روسيا السوفيتية وتركيا بعد ضم جمهورية أرمينيا الديمقراطية من قبل الجيش السوفيتي في ٢ ديسمبر ١٩٢٠، ووقعت بين الحكومة السوفيتية في أرمينيا في ٢٣ أكتوبر ١٩٢١. لم يتم قبول هذه الأخيرة أبداً، سواء من قبل الحكومة الأرمينية المخووعة ولا حتى لاحقاً من قبل جمهورية أرمينيا. تفاوضت حكومة روسيا السوفيتية وتركيا في معاهدة موسكو (١٩٢١) بشكل منفصل على حدود مماثلة على ما تعتبره أراضيها الأرمينية.

تم الاتفاق على الحدود النهائية التركية والأرمنية دولياً في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي حلت محل معاهدة سيفر غير المصدق عليها وغير المنفذة عموماً.

خلال مؤتمر لندن، شجع ديفيد لويد جورج والرئيس الأمريكي وودرو ويلسون على قبول انتداب للأناضول، وخاصة بدعم من الشتات الأرميني، للمقاطعات التي تطالب بها أرمينيا التركية المحتلة. أرسل ويلسون لجنة .. لجنة كينغ - كراين والجنرال جيمس هاربرورد إلى المنطقة لدراسة الادعاءات التي قدمتها الحركة القومية الأرمينية، ولتحديد ما إذا كانت هذه الادعاءات متوافقة مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر. كان المبدئ الثاني عشر:

«يجب ضمان سيادة أمنة للجزء التركي من الدولة العثمانية الحالية، ولكن ينبغي ضمان تمتع الجنسيات الأخرى التي تخضع الآن للحكم التركي بأمن لا شك فيه للحياة وفرصة مطلقة للتطور الذاتي، ويجب فتح الدردنيل بشكل دائم كمرح لل سفن والتجارة لجميع الدول بموجب ضمانات دولية».

لاحظت لجنة كينغ - كراين أن الأرمن عانوا من تجربة مؤلمة، وأنهم لم يعد بإمكانهم الوثوق في الدولة العثمانية لاحترام حقوقهم، وأن الأرمن كانوا «شعباً». لذلك أوصت اللجنة بأن يحترم المجتمع الدولي الاستقلال الأرميني الذي حصل بصعوبة خلال حملة القوقاز وأن يُؤمّنه الحلفاء. لذلك من أجل منع المشاكل المحتملة مثل الحروب بين الطوائف. لقد ذكر تقرير هاربرورد أن

«إجراء الانتقام من أخطاء الماضي» سيجعل من الصعب للغاية الحفاظ على السلام في المنطقة.

الحجج الأرمنية.. ادعى الاتحاد الثوري الأرمني، مستخدماً موقفه من قادة الحركة القومية الأرمنية، أن هذه المنطقة لا ينبغي أن تكون جزءاً من الدولة العثمانية على أساس تأكيده أن الأرمن لديهم القدرة على بناء أمة. كان للأرمن سيطرة فعلية على المنطقة المحيطة بمقاطعة وان التابعة للدولة العثمانية لما يقرب من ٣ سنوات (١٩١٥-١٩١٨).

تطورت حجة أخرى خلال هذه الفترة وهي أن السكان أصبحوا أكثر أرمنية، وبالتالي فإن الأرمن لم يكونوا أقلية بل هم متعددون؛ يجب اعتبار نقل الأرمن النازحين إلى هذه المنطقة كخيار. وفي عام ١٩١٧، انتقل حوالي ١٥٠ ألف أرمني إلى مقاطعات أضرورم وبتليس وموش ووان.

بدأ الأرمن بالفعل في بناء منازلهم وإنشاء مزارعهم. وفي عام ١٩١٧، صرح الحاكم الإقليمي آرام مانوكيان أنه يجب إنشاء دولة مستقلة جديدة في المنطقة، في ظل روسيا أو الدولة العثمانية. اقترح أرمين غارو (كاريكين باسترماجيان) ومتحدثون آخرون نقل الجنود الأرمن في أوروبا إلى جبهة القوقاز لحماية واستقرار المؤسسة الجديدة.

العواقب.. في أعقاب لجان كينغ - كراين، اتخذت الأحداث على الأرض مسارها الخاص. طلب الرئيس ويلسون من كونغرس الولايات المتحدة منح السلطة لتأسيس دولة لأرمينيا في ٢٤ مايو ١٩٢٠. رفض مجلس الشيوخ الأمريكي طلبه بتصويت ٥٢ مقابل ٢٣ في ١ يونيو ١٩٢٠. وفي سبتمبر ١٩٢٠، اندلعت الحرب التركية الأرمنية. هُزمت جمهورية أرمينيا الأولى في نوفمبر ١٩٢٠ ووقعت معاهدة ألكسندروبول التي تخلت بموجبها عن معاهدة سيفر مع مطالبات إقليمية مختلفة لـ«أرمينيا الغربية». أُطيح بحكومة أرمينيا فيما بعد. لقد وقّعت الحكومة الأرمنية الجديدة معاهدة قارص، التي أعادت التأكيد على التنازلات الأرمنية السابقة لتركيا وحددت حدود العصر الحديث بين البلدين.

وفي أواخر عام ١٩٢٢، تفاوضت الأطراف الدولية المختلفة على معاهدة لوزان كبديل لمعاهدة سيفر. وبالنظر إلى المعاهدات الأرمنية التركية السابقة، ووجهات نظر الحكومة الأرمنية السوفيتية حينها، فقد تم إسقاط قضية المطالبات الأرمنية بـ«أرمينيا الغربية»

بعد الحرب العالمية الثانية، حاول الاتحاد السوفيتي إلغاء معاهدة قارص واستعادة الأراضي التي تم التنازل عنها لتركيا. كانت المزاعم السوفيتية مدعومة من قبل الكثير من الجالية الأرمينية المنتشرة دولياً، وكذلك الاتحاد

الثوري الأرمني. حاول القادة الأرمن حشد الدعم البريطاني والأمريكي لاستعادة شرق الأناضول من تركيا، لكن ونستون تشرشل اعترض على المطالبات الإقليمية السوفيتية والأرمنية. وبالمثل، دعمت وزارة الخارجية الأمريكية تركيا أيضاً، قائلة، مثلما فعلت منذ عام ١٩٣٤، إن دعمها السابق لأرمينيا الويلسونية قد انتهى منذ ذلك الحين. أسقط الاتحاد السوفيتي مطالباته ضد تركيا بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣.

العصور الحديثة.. اليوم، واستمراراً للهدف الأولي، فإن إنشاء أرمينيا المستقلة والموحدة التي تتكون من جميع الأراضي المحددة باسم أرمينيا الويلسونية بموجب معاهدة سيفر هو هدف معلن للاتحاد الثوري الأرمني، بغض النظر عن إنهاء الدعم الرسمي للولايات المتحدة للفكرة عام ١٩٣٤ وكذلك عن حقيقة أن هذه الأراضي صارت مأهولة الآن بشكل رئيسي من قبل الكورد والأتراك. ذكر الاتحاد الثوري الأرمني وحزب الهنشاك الاشتراكي الديمقراطي والحزب الليبرالي الأرميني الديمقراطي في بيان مشترك بمناسبة الذكرى المئوية لمعاهدة سيفر أنها بحاجة إلى التنفيذ، وأنها هي المعاهدة الوحيدة التي وقعتها تركيا وجمهورية أرمينيا بإرادة حرة للجانب الأرميني. وفي ١٠ يوليو ٢٠٢٠، صرح رئيس أرمينيا أرمين سركيسيان أن «معاهدة سيفر تظل حتى اليوم وثيقة أساسية لحق الشعب الأرمني في التوصل إلى حل عادل للقضية الأرمينية» وأنها «اتفاقية قانونية بين الدول وما تزال سارية المفعول». جادل مؤرخ الإبادة الجماعية للأرمن فهاكن دادريان بأن معاهدة سيفر مع كونها بدأت كمحاولة لتحسين وضع الأرمن، إلا أنها عملت بشكل أساسي على مضاعفة مصائب الأرمن. وقد كتبت: «مهما بدا للأرمن شروطها التي قد طال انتظارها واستحقاقها، فإن وعدها بإعادة جزء كبير من أرمينيا التاريخية للأرمن غدى آمال الأرمن الباهظة وتطلعاتهم الوحودية». تزامنت نشأة معاهدة سيفر مع الهزيمة النهائية لمجلس وزراء دامات فريت في إسطنبول والذي كان قد بدأ مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية. ومنذ تلك الفترة، تباطأت الإجراءات العسكرية واختفت تدريجياً.

الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين

كُتبت تفاصيل الانتداب البريطاني على العراق في المعاهدة بمؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٢٠. فكانت البداية حيث نالت شركة النفط التركية والتي تسيطر عليها بريطانيا (TPC) امتياز التنقيب عن النفط بالمنطقة من ولاية الموصل. وبعد زوال الدولة العثمانية مع هذه المعاهدة، عقد المفاوضون البريطاني والعراقي مناقشات قاسية حول امتياز نفطي جديد. واستعمل البريطانيون سياسة لي الذراع حيث جرى تصويت في عصبة الأمم بشأن التصرف بولاية الموصل فخشيت الحكومة العراقية أنها ستفقدتها بدون دعم

الإنجليز لهم. لذا ففي مارس ١٩٢٥ أعيدت تسمية شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق، ومنح لها الامتياز التام والكامل لمدة ٧٥ عاماً.

أما في فلسطين فقد اعتمدت المبادئ وعد بلفور الثلاثة بشأن فلسطين في معاهدة سيفر:

البند ٩٥

اتفقت الأطراف المتعاقدة العليا من خلال تطبيق أحكام البند ٢٢ أن تتعهد بإقامة إدارة في فلسطين ضمن حدود تحددها دول الحلفاء، وسيختار الحلفاء الدولة التي ستندب فلسطين، بحيث تتحمل تلك الدولة المنتدبة مسؤولية تنفيذ الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ (وعد بلفور) الذي التزمت به الحكومة البريطانية واعتمده باقي الحلفاء، والقاضي بالرغبة في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يكون واضحاً وجلياً أنه لن يكون ذلك من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر. وقد أضحت فلسطين رسمياً تحت الانتداب البريطاني.

الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان

ثبّت الفرنسيون انتدابهم على لبنان وسوريا في مؤتمر سان ريمو، حيث ضمت المنطقة الواقعة بين نهر الفرات والصحراء السورية شرقاً والبحر المتوسط غرباً وتمتد إلى حوران جنوباً. مساحة الأرض حوالي ٦٠,٠٠٠ ميل ٢ (١٦٠,٠٠٠ كم ٢) وسكانها عددهم حوالي ٣,٠٠٠,٠٠٠. سوريا الكبرى ولبنان والتي وضعتها عصبة الأمم تحت الوصاية، بحيث قسمها الفرنسيون إلى أربع حكومات أو كيانات كالتالي: حكومة حلب من منطقة الفرات إلى البحر الأبيض المتوسط. لبنان الكبير من طرابلس إلى فلسطين. دمشق وتضم دمشق وحماة وحمص وحوران، ودولة جبل الدروز.

مصير المعاهدة

أثارت تلك المعاهدة - ولا تزال قيد النقاش - مشاكل جمة في تركيا، حيث تسببت بانفصال الحركة التركية الوطنية بقيادة كمال أتاتورك باشا عن الباب العالي في إسطنبول، وأقامت برلماناً في أنقرة في أبريل ١٩٢٠. وفي ١٨ أكتوبر من نفس السنة أبدلت حكومة الداماد فريد باشا بحكومة مؤقتة بقيادة الصدر الأعظم أحمد توفيق باشا الذي أعلن عن نيته لدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد بهدف التصديق على المعاهدة بشرط تحقيق الوحدة الوطنية. وهذا يتطلب سعي الحكومة بالتعاون مع مصطفى كمال، إلا أن كمال أعرب عن ازدرائه للمعاهدة وبدأ بهجوم عسكري. ونتيجة لذلك، أرسلت الحكومة التركية

مذكرة إلى الحلفاء قائلة أن التصديق على معاهدة الآن يعتبر ضرباً من المستحيل. وبالنهاية انتصر مصطفى كمال في حرب الاستقلال وأجبر حلفاء الحرب العالمية الأولى بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي سوريا فلم يكن للعرب الاستعداد لقبول حكماً فرنسياً عليهم، أما في الموصل فقد هاجم الأتراك البريطانيين في مناطق حول الموصل، وحمل أهل العراق السلاح ضد الحكم البريطاني .

المعاهدات اللاحقة

خاض الجيش التركي حرباً ضد القوات اليونانية والأرمنية والفرنسية وتمكن من الانتصار عليهم وتأمين أراضٍ مقاربة لأراضي تركيا الحالية، حيث كان الهدف هو تحقيق ميثاق الأمة.

ومن ناحية العلاقات الدولية، تمكنت الحركة الوطنية التركية من تطوير علاقاتها الدولية فوقعت معاهدة موسكو مع الاتحاد السوفيتي في ١٦ مارس ١٩٢١، واتفاق أقره مع فرنسا فأنتهت حربهم الدائرة بينهم، ومعاهدة ألكسندروبول مع الأرمن ومعاهدة قارص التي حددت حدودها الشرقية.

أما الأعمال العدائية ضد بريطانيا حول المنطقة المحايدة في المضائق قد أنهيت أزمة جناق بصعوبة في سبتمبر ١٩٢٢ بعدما أبرمت اتفاقية مودانيا في ١١ أكتوبر، فأجبرت المعاهدة الحلفاء على العودة إلى طاولة المفاوضات مع الأتراك في نوفمبر ١٩٢٢، مما توج بظهور معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، التي حلت محل معاهدة سيفر فتمكن الأتراك من استعادة أراضٍ شاسعة في الأناضول وتراقيا.

حرب الاستقلال التركية

حرب الاستقلال التركية (التركية: Kurtuluş Savaşı أي «حرب التحرير»)، والمعروفة أيضاً باسم «حرب الاستقلال» أو «الحملة الوطنية»؛ ١٩ مايو ١٩١٩ - ٢٤ يوليو ١٩٢٣) بين الحركة الوطنية التركية ووكلاء



الحلفاء -أي اليونان على الجبهة الغربية، وأرمينيا على الجبهة الشرقية، وفرنسا على الجبهة الجنوبية، ومناصري الخلافة في عدة مدن، وبالإضافة إلى المملكة المتحدة وإيطاليا في القسطنطينية (إسطنبول الآن)- بعد ما احتلت أجزاءً من الدولة العثمانية وقُسمت بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. قلة من القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية المحتلة

قد انتشرت أو شاركت في عمليات القتال.

انتهت الحرب العالمية الأولى للدولة العثمانية بتوقيع هدنة مودروس، إلا أن الحلفاء واصلوا احتلالهم الأراضي والاستيلاء عليها. لذلك رفض القادة العسكريون العثمانيون أوامر كل من الحلفاء والحكومة العثمانية بالاستسلام وحل قواتهم. وصلت هذه الأزمة إلى ذروتها عندما أرسل السلطان محمد السادس القائد مصطفى كمال باشا وهو جنرال رفيع المستوى يحظى باحترام كبير إلى الأناضول لاستعادة النظام، لكنه ما إن وصل هناك إلا أن أصبح عاملاً مساعداً وزعيماً للمقاومة القومية التركية ضد الحكومة العثمانية وقوى الحلفاء والأقليات المسيحية.

في محاولة لإعادة السيطرة على فراغ السلطة في الأناضول، أقنع الحلفاء رئيس الوزراء اليوناني إلفثيريوس فينيزيلوس لإحياء فكرة ميغالي وإطلاق قوة استكشافية في الأناضول واحتلال إزمير، فنزل الجيش اليوناني في إزمير في ١٥ مايو ١٩١٩ بهدف توحيد جميع الأراضي الناطقة باليونانية.

مما أشعل حرب الاستقلال التركية. أدى التنظيم من خلال المؤتمرات المختلفة إلى إنشاء الجمعية الوطنية الكبرى (GNA) في أنقرة وهي حكومة مضادة بقيادة مصطفى كمال تتكون من العناصر المتبقية من جمعية الاتحاد والترقي.

في غضون ذلك ضغطت قوى الحلفاء على الحكومة العثمانية لتعليق الدستور وإغلاق مجلس النواب وتوقيع معاهدة سيفر، وهي معاهدة غير مواتية للمصالح التركية التي أعلنت حكومة أنقرة أنها غير قانونية.

وجرى خلال تلك الحرب أن تمكنت ميليشيات قواي مليه من هزيمة القوات الفرنسية في الجنوب، وقسمت وحدات غير المتحركة بقيادة كاظم قره بكر أرمينيا مع القوات البلشفية، مما أدى إلى معاهدة قارص (أكتوبر ١٩٢١). عرفت الجبهة الغربية لحرب الاستقلال بالحرب اليونانية التركية، حيث واجهت القوات اليونانية في البداية مقاومة غير منظمة. ومع ذلك فإن تنظيم عصمت باشا لميليشيا قواي مليه في جيش نظامي قد أتى ثماره عندما واجهت قوات الحركة التركية الوطنية اليونانيين في معركتي إينونو الأولى والثانية. ولكن انتصر الجيش اليوناني في معركة كوتاهيا- اسكيشهير، فقرروا التوجه نحو مقر القيادة في العاصمة القومية أنقرة، مما جعل خطوط إمدادهم أطول. فشن الأتراك هجوماً مضاداً طردوا فيه القوات اليونانية من الأناضول خلال ثلاثة أسابيع. انتهت الحرب فعلياً باستعادة إزمير. وأزمة تشانك، مما دفع إلى توقيع هدنة أخرى في مودانيا.

تم الاعتراف بحكومة البرلمان التركي في أنقرة باعتبارها الحكومة الشرعية، التي وقعت معاهدة لوزان (يوليو ١٩٢٣)، وهي معاهدة أكثر ملائمة لتركيا عوضاً عن معاهدة سيفر. قام الحلفاء بالخروج من الأناضول وتراقيا الشرقية، وأطيح بالحكومة العثمانية وألغيت السلطنة، وأعلنت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (التي لا تزال الهيئة التشريعية الرئيسية لتركيا اليوم) جمهورية تركيا في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣. في تلك الحرب أنهيت هيمنة المسيحيين وقسمت الدولة العثمانية ثم ألغيت السلطنة، وبذلك تكون انتهت الحقبة العثمانية، ومع إصلاحات أتاتورك أنشأ الأتراك الدولة القومية العلمانية الحديثة لتركيا. وفي يوم ٣ مارس ١٩٢٤ ألغيت الخلافة العثمانية تماماً.

توطئة: ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ - مايو ١٩١٩

خسارة الحرب وسقوط الاتحاد والترقي

على الرغم من دفاعات العثمانيين الناجحة في معركة جاليبولي، وحصاره وأسره الجيش البريطاني في كوت العمارة بالعراق، والنجاحات التي حققتها في جبهة القوقاز في الأشهر الأخيرة من الحرب، إلا أنه تعرض لهزيمة في سهل نابلس أمام الجيوش البريطانية بقيادة إدموند اللنبي على الجبهة الفلسطينية. بعد هزيمة مجموعة جيش يلدرم في ١٨ سبتمبر ١٩١٨، استقال ليمان فون ساندرز من القيادة وعين السلطان مصطفى كمال باشا، الذي حصل أيضاً على لقب القائد الفخري لحضرة السلطان (بالتركية: *Fahrî Yâver-i Hazret-i Şehriyârî*). إلا أن دمشق ضاعت في ١ أكتوبر ١٩١٨، تلتها حماة وحمص في ١٦ أكتوبر ١٩١٨ وحلب في ٢٥ أكتوبر ١٩١٨. بعد انهيار الجبهة السورية وجبهة مقدونيا استقالت حكومة طلعت باشا في ٨ أكتوبر ١٩١٨. فشكّل أحمد عزت باشا حكومة انتقالية. مع توقيع هدنة مودروس في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، أعلنت الحكومة العثمانية الهزيمة. وفي ١ نوفمبر عقدت جمعية الاتحاد والترقي مؤتمرها الأخير حيث قررت حلّ الحزب. وفر في نفس الليلة طلعت وأنور وجمال باشا وهم الباشوات الثلاثة من قادة الحكومة إلى الخارج. ونتيجة لانهيار الاتحاد والترقي جرى إعلان عفو عام يسمح للمعارضين المنفيين والمسجونين بالعودة إلى إسطنبول مما سمح للمعارضين المنفيين والمسجونين الذين اضطهدهم الاتحاديون بالعودة إلى إسطنبول، وكذلك عودة منافسهم القديم حزب الحرية والائتلاف الذي سرعان ما بدأ أعضاؤه في تطهير الدولة من الاتحاديين.

هدنة مودروس وتبعاتها

في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، جرى توقيع هدنة مودروس بين الدولة العثمانية وحلفاء الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى إنهاء الأعمال العدائية في مسرح الشرق الأوسط عند اقتراب الحرب العالمية الأولى من نهايتها. منحت المعاهدة الحلفاء

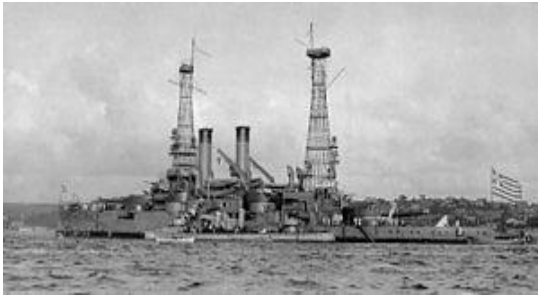
الحق في احتلال الحصون التي تسيطر على مضيقي الدردنيل والبوسفور؛ والحق في احتلال «في حال حدوث اضطراب» أي إقليم في حالة تهديده للأمن. صرّح سومرست آرثر غوف- كالثورب-الموقع البريطاني على هدنة مودروس- بالموقف العام للوفاق الثلاثي بأنه لا ينوي تفكيك حكومة الإمبراطورية العثمانية أو وضعها تحت الاحتلال العسكري من خلال «احتلال إسطنبول». ومع ذلك كان تفكيك الحكومة العثمانية وتقسيم الدولة العثمانية بين دول الحلفاء هدفاً للوفاق منذ بداية الحرب. في ٦ نوفمبر تم نزع سلاح المضيق. وفي اليوم التالي مرت قوات الاحتلال عبر جناق قلعة. وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ جاء أسطول مكون من ٦١ سفينة حربية تابعة لقوات الحلفاء ورسو أمام إسطنبول، معتمداً على السلطة الممنوحة لهم بموجب شروط الهدنة. كان هناك ١٥ سفينة حربية و ١١ طرادات و ٢٩ مدمرة و ٦ غواصات في هذه البحرية. وفي نفس اليوم دخلت ١١ سفينة حربية يونانية أخرى إلى مضيق البوسفور، وزاد العدد الإجمالي للسفن إلى ٧٣ وبجنود مجموعهم ٥٠,٠٠٠ جندي. في ١٣ نوفمبر تم إنزال ٣٦٢٦ جندياً من أسطول الوفاق، بما في ذلك ٢٦١٦ جندياً بريطانياً و ٥٤٠ جندياً فرنسياً و ٤٧٠ جندياً إيطالياً في إسطنبول. وفي ١٤ نوفمبر احتلت القوات الفرنسية اليونانية المشتركة مدينة أوزون كوبرو في تراقيا الشرقية وكذلك محور السكك الحديدية وصولاً إلى محطة قطار حميدكوي بالقرب من جتالجة على مشارف إسطنبول. ثم شنّ الحلفاء موجةً من عمليات الاستيلاء في الأشهر التالية. ففي ١ ديسمبر احتلت القوات البريطانية المتمركزة في سوريا مدينة كلس ومرعش وأورفا والبيرة. وفي ديسمبر بدأت القوات الفرنسية في الاستيلاء على الأراضي العثمانية، ومنها مدن أنطاكية ومرسين وطرسوس وجبحان وأضنة وعثمانية وإصلاحية. بينما أرسلت القوات الفرنسية قواتها بزوارقها الحربية إلى موانئ البحر الأسود في زونغولداق وكارادينيز إيرغلي التي تعد منطقة كبرى لتعدين الفحم في تركيا. بدأت المقاومة للاحتلال في دورتيول ضد الفرنسيين في ١٩ ديسمبر ١٩١٨ عقب إجراءات اتخذها محمد جافوش (الرقيب محمد).

المفاوضات لتقسيم الدولة العثمانية

عُقد في ١٩ يناير ١٩١٩ أول اجتماعات مؤتمر باريس للسلام، وهو اجتماع للدول الحليفة التي وضعت شروط السلام لدول المركز المهزومة، ومنهم الدولة العثمانية. وأُنشئت «لجنة الحلفاء المعنية بالولايات في تركيا» وهي هيئة خاصة لمؤتمر باريس لمتابعة المعاهدات السرية التي وقّعت عليها الأطراف بين ١٩١٥ و ١٩١٧. ومن بين الأهداف إقامة الإمبراطورية اليونانية الجديدة القائمة على فكرة ميغالي. هذا ما وعد به رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج لرئيس وزراء اليونان إلفثيريوس فينيزيلوس. وسعت إيطاليا إلى

السيطرة على الجزء الجنوبي من الأناضول بموجب اتفاقية سانت جان دي مورين. من المتوقع أن تمارس فرنسا سيطرتها على هاتاي ولبنان وسوريا، كما أرادت السيطرة على جزء من جنوب شرق الأناضول بناءً على اتفاقية سايكس بيكو. وقّعت فرنسا على الاتفاقية الفرنسية الأرمنية ووعدت بإقامة دولة أرمنية في منطقة البحر المتوسط مقابل تشكيل الفيلق الأرمني الفرنسي. في مؤتمر باريس للسلام، اشتدت المطالبات لغرب الأناضول بين الوفدي اليونان وإيطاليا مما حدا باليونان إلى إنزال بارجة بحرية في إزمير، فانسحب الوفد الإيطالي من محادثات السلام. وفي ٣٠ أبريل استجابت إيطاليا للفكرة المحتملة للدمج اليوناني لغرب الأناضول بإرسال سفينة حربية إلى إزمير كعرض للقوة ضد الحملة اليونانية. كما نزلت قوة إيطالية كبيرة في أنطاليا. مع غياب الوفد الإيطالي عن محادثات باريس للسلام، تمكنت بريطانيا من التأثير على فرنسا لصالح اليونان، وبعدها سمح المؤتمر بإنزال القوات اليونانية على أراضي الأناضول. وفي أوائل مايو ١٩١٩ أجل المؤتمر إعلان معاهدة السلام التركية إلى أجل غير محدد.

الإنزال اليوناني في إزمير



تم طرح فكرة احتلال إزمير في منتصف فبراير ١٩١٩ من رئيس وزراء المملكة المتحدة لويد جورج بناءً على اقتراح رئيس وزراء اليونان فينيزيلوس. جاء احتلال إزمير بقرار من مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى.

عارض الرئيس الأمريكي ويلسون بشدة هذا الاقتراح في البداية. ومع ذلك فقد تبني موقفاً أكثر مرونة في حادثة ٢٥ مارس. في ٧ مايو وافقت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا على إرسال البحرية اليونانية إلى إزمير. ثم بدأت الحملة اليونانية لغرب الأناضول في ١٥ مايو ١٩١٩، حيث نزلت القوات اليونانية في إزمير. علم الجيش العثماني في إزمير بالاحتلال قبل يوم واحد، لذلك ظلت القوات العثمانية في المنطقة غير نشطة واستسلمت لليونانيين. ويتميز هذا اليوم لدى السكان المسلمين في المدينة، بإطلاق حسن تحسين «الرصاصة الأولى»، على حامل العلم اليوناني الذي كان على مقدمة القوات اليونانية، واغتيال العقيد فتحي بك بحربة عقب رفضه الصياح «زيتو فينيزيلوس» وتعني «عاش فينيزيلوس» وقتل وجرح الجنود الأتراك العزل في الثكنة الرئيسية للمدينة، وكذلك قتل ما يتراوح عدده ٣٠٠ و ٤٠٠ من المدنيين.

ثم تحركت القوات اليونانية من إزمير إلى بلدات في شبه جزيرة كارابورون مثل سلجوق التي تقع على بعد مائة كيلومتر جنوب إزمير في موقع رئيسي يشرف على وادي نهر كوجوك مندريس الخصب، وإلى مينمين باتجاه الشمال. اختار العديد من الجنود العثمانيين في إزمير الانضمام إلى الحركة التركية الوطنية الناشئة. في غضون ذلك شكلت مجموعات من اليونانيين العثمانيين ميليشيات قومية يونانية داخل الحدود العثمانية.

وإلى جانب مدينة إزمير وآيواق، تم أيضاً احتلال الساحل بين المدينتين وشبه جزيرة تشيشمي والمناطق النائية من إزمير حتى بلكاف. بعد افتتاح الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة يوم ٢٣ أبريل ١٩٢٠، تحرك الجيش اليوناني من إزمير واحتل مدن مانيسا وأوشاك ودينزلي وبالق أسير وحتى بورصة التي كان من المفروض خضوعها للحكم الإيطالي بموجب معاهدة سيفر. لهذا السبب دعمت إيطاليا التي تنازعت مع اليونان، حكومة أنقرة وقدمت المساعدة العسكرية خلال حرب الاستقلال بعد هذا الغزو.

تنظيم الحركة الوطنية التركية: مايو ١٩١٩ - يناير ١٩٢٠

مشاكل التسريح

الملصق الدعائي لحرب الاستقلال طبع في سامسون.

دخول الجيش اليوناني إلى بانورموس (باندرومة) سنة ١٩١٩
واصل الحلفاء احتلالهم مناطق في السلطنة العثمانية على الرغم من الهدنة، لذا بدأ القادة العثمانيون في رفض التسريح والاستعداد لتجديد الصراع. وكانت الموصل ومحيطها لا تزال تحت سيطرة القوات التركية بقيادة علي إحسان سايبس باشا. فطالبته القوات البريطانية بمغادرة الموصل بدعوى أن المدنيين المسيحيين في الموصل وزاخو يقتلون بشكل جماعي. رفض علي إحسان سايبس باشا هذا الطلب، وبعد أن أعطت حكومة إسطنبول أوامر: «غادروا الموصل وانسحبوا إلى نصيبين». دخل جنود بريطانيون الموصل دون مقاومة. أما على الجبهتين السورية والدمشقية انسحبت مجموعة جيوش يلدرم بقيادة مصطفى كمال إلى أضنة ومنطقة قيليقية لتجنب المزيد من الخسائر، بعد قطع خطوط إمداد السكك الحديدية. ثم جاءت الأوامر من إسطنبول إلى مصطفى كمال باشا لمغادرة منطقة تشوكوروفاء، إلا أن كمال باشا لم يخلي أضنة وقاوم الأمر، قائلاً إن الأمر غير قانوني بموجب شروط الهدنة في برقياته مع وزارة الحرب. ولما استدعته وزارة الحرب قام بتوزيع بعض أسلحة الجيش على الأهالي لمنعها من الوقوع في أيدي العدو. تم نقل بعض الأسلحة إلى الجبهة الشرقية الأكثر أماناً من قبل أعضاء تشكيلات مخصوصة لاستخدامها في مقاومة العدو في الأناضول. وشارك العديد من المسؤولين العثمانيين في جهود

لإخفاء عن سلطات الاحتلال تفاصيل حركة الاستقلال المزدهرة المنتشرة في جميع أنحاء الأناضول. تم تهريب الذخائر التي صادرها الحلفاء سراً من القسطنطينية إلى وسط الأناضول بالإضافة إلى الضباط العثمانيين الحريصين على مقاومة أي تقسيم للأراضي العثمانية. جرت تلك العمليات من خلال تنظيم كاراكول السري (بالتركية: Karakol Cemiyeti) لإحباط مطالب الحلفاء من خلال المقاومة السلبية والفاعلة.

بعد ذهاب مصطفى كمال باشا إلى إسطنبول، تولى علي فؤاد باشا قيادة الجيش العشرين، وبدأ بالاستعداد لحرب الاستقلال بنقل جيشه وعتاده إلى قونية أولاً ثم إلى أنقرة لجمع المقاومة مثل مجموعة شركس إيتم الشركسية. وفي غضون ذلك امتنع كاظم قره بكر باشا عن تسريح فيلقه الخامس عشر، وأبقاه جاهزاً للحرب في أروروم. وبدأ القادة الآخرون في رفض أوامر الحكومة العثمانية وقوى الحلفاء. وبتشجيع من قره بكر وإدموند اللنبي عين السلطان مصطفى كمال باشا مفتشاً للمفتشية التاسعة لقوات الجيش لإعادة تنظيم ما تبقى من الوحدات العسكرية العثمانية وتحسين الأمن الداخلي في ٣٠ أبريل ١٩١٩. وقد رفض كمال باشا قبلها أن يصبح قائداً للجيش السادس الذي يتخذ من نصيبين مقراً له. ووفقاً للورد كينروس فقد أصبح مصطفى كمال باشا من خلال التلاعب ومساعدة الأصدقاء والمتعاطفين مفتشاً لجميع القوات العثمانية في الأناضول تقريباً، ومكلفاً بالإشراف على عملية حل القوات العثمانية المتبقية. غادر هو وطاقمه الذي اختاره بعناية إسطنبول على متن الباخرة القديمة إس إس بانديرما مساء يوم ١٦ مايو ١٩١٩ متوجهاً نحو سامسون.

مصطفى كمال في سامسون

وصل مصطفى كمال باشا وزملاؤه إلى سامسون في ١٩ مايو، وكانت القوات البريطانية موجودة في المدينة، وكان ممثلي كمال الذين لا يزالون يحتفظون بعلاقات ودية معهم. إلى جانب ذلك أكد الصدر الأعظم دامات فريد باشا على ولاء الجيوش للحكومة الجديدة في الأستانة. قام كمال بتوعية سكان سامسون بعمليات الإنزال اليونانية والإيطالية، وعقد اجتماعات جماهيرية (بينما ظل حذراً) وبفضل شبكة التلغراف الممتازة أجرى اتصالات سريعة مع وحدات الجيش في الأناضول وبدأ في تكوين روابط مع مجموعات قومية مختلفة. أرسل برقيات احتجاج إلى السفارات الأجنبية ووزارة الحرب حول التعزيزات البريطانية في المنطقة ومساعدتهم لعصابات من قطاع الطرق اليونانيين. وفي يوم ٢٣ مايو ١٩١٩ جرت مظاهرات ساحة السلطان أحمد، وهي أضخم عصيان مدني في التاريخ التركي في ذلك الوقت. بعد أسبوع في سامسون انتقل مصطفى كمال باشا وطاقمه إلى حوضه في ٢٤ مايو، حيث أظهر كمال باشا

علم المقاومة لأول مرة. وفي نفس اليوم غادر الأستانة حسين رؤوف أورباي الذي أصبح قائداً عسكرياً مهماً للحركة القومية التركية.

تعميم أماسيا

كتب مصطفى كمال باشا في مذكراته أنه بحاجة إلى دعم وطني لتبرير المقاومة المسلحة ضد احتلال الحلفاء. إن أهمية منصبه ومكانته «بطل الشعب» بعد حملة جاليبولي ولقبه «القائد الفخري لحضرة السلطان» أعطاه بعض الدعم، ولكنه لم يكن هذا كافياً لإقناع الجميع. وبينما كان منشغلاً رسمياً بنزع سلاح الجيش فقد زاد من اتصالاته المختلفة من أجل بناء زخم لحركته. فالتقى بقرة بكر وفؤاد ورفعت بيه قادة أهم الوحدات العسكرية في الأناضول ورؤوف بك الذي تم تكليفه بالحفاظ على النظام في منطقة بحر إيجه يوم ٢١ يونيو ١٩١٩. فأعلن الاجتماع عن منشور أو تعميم أماسيا (٢٢ يونيو ١٩١٩)، حيث تم توزيعه على سلطات المقاطعات العثمانية عبر التلغراف، مذكراً بأن وحدة واستقلال الأمة في خطر، وأن الحكومة العثمانية في إسطنبول لم تعد تضع المصالح الوطنية التركية في الاعتبار. وأكد على أن الاستقلال الوطني لا يمكن تحقيقه إلا بحزم وإرادة الأمة، وإلى حركة مقاومة وطنية مختارة. وأعلن أنه كان من المقرر عقد مؤتمر في أرضروم بين ٦ مقاطعات شرقية أولاً، ثم يعقد مؤتمر آخر في سيواس حيث يمكن لكل مقاطعة إرسال مندوبيها.

في ٢٣ يونيو أرسل المفوض السامي الأدميرال كالثورب إدراكاً منه لأهمية الأنشطة مصطفى كمال السرية في الأناضول، تقريراً عنه إلى وزارة الخارجية. ولكن قلل جورج كيدزون من القسم الشرقي من أهمية ملاحظاته. وقد حذر الكابتن هيرست من قوة الاحتلال البريطاني في سامسون الأدميرال كالثورب مرة أخرى، ولكن استبدلت وحدات هيرست بلواء الجورخا. عندما هبط البريطانيون في الإسكندرونة، استقال الأدميرال كالثورب على أساس أن هذا كان ضد الهدنة التي وقعها وتم تعيينه في منصب آخر في ٥ أغسطس ١٩١٩.

أثار تحرك الوحدات البريطانية قلق سكان المنطقة وأقتنع السكان أن مصطفى كمال كان على حق.

الدعم من خلال المؤتمرات

في ٢ يوليو تلقى مصطفى كمال باشا برقية من السلطان تطلب منه التوقف عن أنشطته في الأناضول والعودة إلى العاصمة. كان مصطفى كمال في إرزنجان ولم يرغب في العودة إلى إسطنبول خوفاً من أن يكون لدى السلطات الأجنبية مخططات له تتجاوز خطط السلطان. شعر أن أفضل مسار بالنسبة له هو إعلان إجازة لمدة شهرين.

عقد مؤتمر أرضروم في يوليو كاجتماع لمندوبين من ٦ مقاطعات شرق الأناضول. تقرر هناك أنه لا ينبغي التنازل عن المقاطعات الشرقية لأرمينيا، على الرغم من عدم استبعاد فكرة الانتداب الأمريكي. تمت صياغة الميثاق الوطني أيضاً في أرضروم، والتي حددت أن المناطق التي تسكنها الأغلبية التركية هي مناطق أساسية للدولة العثمانية، ويجب أن تجري المناطق ذات الأغلبية غير التركية استفتاءات عامة على الاستقلال. كما تم إنشاء لجنة التمثيل كهيئة تنفيذية مؤقتة مقرها الأناضول ويرأسها مصطفى كمال.

بعد مؤتمر أرضروم انتقلت لجنة التمثيل إلى سيواس، ووفقاً لمنشور أماسيا عُقد مؤتمر مع مندوبين من جميع المقاطعات العثمانية هناك في سبتمبر. وحد مؤتمر سيواس منظمات المقاومة الإقليمية المختلفة المعروفة في منظمة سياسية موحدة: جمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية في الأناضول وروميليا برئاسة مصطفى كمال. أدت مؤامرة من قبل الحاكم العثماني الموالي لاعتقال مصطفى كمال إلى قطع كل العلاقات مع الحكومة العثمانية حتى إجراء انتخابات جديدة في مجلس النواب العثماني. وفي ١٦ أكتوبر ١٩١٩ أرسل الصدر الأعظم علي رضا باشا وزير البحرية صالح خلوصي باشا للتفاوض مع الحركة الوطنية التركية. التقى خلوصي باشا ومصطفى كمال في أماسيا، نفس المدينة التي وزع فيها كمال التعميم قبل أشهر. كان هدف مصطفى كمال هو كسب الحكومة العثمانية في مقاومة وطنية، وبالتالي كان من الضروري التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العثمانية ومقرها إسطنبول ولجنة التمثيل في سيواس. تم الاتفاق في بروتوكول أماسيا اللاحق على أن يدعو البرلمان العثماني لإجراء انتخابات ويجتمع خارج القسطنطينية لتمرير القرارات الصادرة في مؤتمر سيواس ومنها الميثاق الوطني.

في ديسمبر ١٩١٩ أجريت انتخابات للبرلمان العثماني قاطعها اليونانيون والأرمن وأعضاء الحرية والائتلاف، مما أدى إلى سيطرة مجموعة مؤيدة لجمعية الدفاع عن حقوق الوطنية تسمى فلاح الوطن. على الرغم من انتخاب مصطفى كمال نائباً عن أرضروم، إلا أنه توقع ألا يقبل الحلفاء تقرير هاربورد ولا يحترموا حصانته البرلمانية إذا ذهب إلى العاصمة العثمانية، ومن ثم بقي في الأناضول. نقل مصطفى كمال عاصمة اللجنة التمثيلية من سيواس إلى أنقرة حتى يتمكن من التواصل مع أكبر عدد ممكن من النواب أثناء سفرهم إلى إسطنبول لحضور البرلمان. كما أنشأ صحيفة حاكمية ملية (السيادة الوطنية)، للتحديث باسم الحركة في كل من تركيا والعالم الخارجي (١٠ يناير ١٩٢٠).

على الرغم من أن علي رضا باشا دعا إلى الانتخابات وفقاً لبروتوكول أماسيا للحفاظ على الوحدة بين الحكومتين العثمانية وأنقرة، إلا أنه كان متسرعاً للغاية

في التفكير في أن برلمانه يمكن أن يجلب له الشرعية. كان البرلمان العثماني في ظل الكتبية البريطانية المتمركزة في القسطنطينية وأي قرارات من قبل البرلمان يجب أن يكون لها توقيع كل من علي رضا باشا والقائد البريطاني الضابط. أصبح علي رضا باشا وحكومته صوت الحلفاء. كانت القوانين الوحيدة التي تم تمريرها هي تلك التي قبلها البريطانيون أو أمروا بها تحديداً.

الصراع على الاختصاص: يناير ١٩٢٠ - يناير ١٩٢١

آخر برلمان عثماني



حريق ناتج عن القصف البريطاني في
مودانيا (٦ يوليو ١٩٢٠)

في ١٢ يناير ١٩٢٠ انعقدت الجلسة الأخيرة لمجلس النواب العثماني في العاصمة. فتقديم خطاب السلطان أولاً، ثم برقية من مصطفى كمال تظهر ادعائه بأن الحكومة الشرعية لتركيا هي في أنقرة باسم لجنة النواب.

عمل فلاح وطن على الاعتراف بالقرارات المتخذة في مؤتمر أرضروم ومؤتمر سيواس. بدأ البريطانيون في الشعور بأن الحكومة العثمانية المنتخبة أصبحت أقل تعاوناً مع الحلفاء ولديها عقلية مستقلة، وأنها لم تكن تفعل كل ما في وسعها لقمع القوميين.

في ٢٨ يناير اجتمع النواب سراً لتمرير الميثاق الوطني. كما تم تقديم مقترحات لانتخاب مصطفى كمال رئيساً لها، ولكن تم تأجيل ذلك بسبب المعرفة المؤكدة بأن البريطانيين سيفسدون المجلس. سيقومون بحل مجلس النواب بقوة لتمريره الميثاق الوطني على أي حال. تبنى هذا الاتفاق ستة مبادئ: الدعوة إلى تقرير المصير، وأمن العاصمة، وفتح المضائق، وكذلك إلغاء التنازلات. في الواقع عزز الميثاق الوطني المفاهيم القومية التي تعارضت مع خطط الحلفاء.



الانتقال من احتلال واقع إلى احتلال قانوني

دفعت الحركة الوطنية «التي أقيمت مجلس النواب العثماني بإعلان الميثاق الوطني ضد الحلفاء المحتلين» الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد لآمال القومية التركية. فقرروا إخضاع تركيا بشكل منهجي لسيطرتهم. كانت الخطة تهدف

إلى تفكيك مؤسسات الحكومة التركية، بدءاً من إسطنبول والانتقال إلى عمق الأناضول. كان يُنظر إلى حركة مصطفى كمال الوطنية على أنها المشكلة الرئيسية. فوضعت وزارة الخارجية خطة مماثلة استخدمتها في السابق لإدارة الثورة العربية. لكن هذه المرة ستوجه الموارد إلى أمراء الحرب مثل أحمد أنزافور. كان من المقرر وضع الأناضول تحت سيطرة الحكومات المسيحية. هدفت هذه السياسة إلى تفكيك السلطة في الأناضول من خلال فصل السلطان وحكومته وتأليب المسيحيين (اليونان وجمهورية أرمينيا وأرمن قيليقية) ضد المسلمين.

في ليلة ١٥ مارس بدأت القوات البريطانية باحتلال المباني الرئيسية واعتقال القوميين الأتراك. كانت هناك مقاومة في مدرسة الموسيقى العسكرية. مات ما لا يقل عن عشرة طلاب ولكن حصيلة القتلى الرسمية غير معروفة. اعتقل البريطانيون قادة الحركة الوطنية التركية من مؤيدي كمال والعديد من النقابيين السابقين. وجرى نقلهم إلى مالطا، حيث اشتهروا باسم منفيي مالطا.

كان مصطفى كمال مستعداً لتلك الخطوة. وحذر كل التنظيمات القومية من صدور تصريحات مضللة من العاصمة. وحذر من أن الطريقة الوحيدة لوقف البريطانيين هي تنظيم الاحتجاجات. وقال إن «الأمة التركية اليوم مدعوة للدفاع عن قدرتها على الحضارة، وحققها في الحياة والاستقلال - ومستقبلها بأكملها». كان مصطفى كمال على دراية واسعة بالثورة العربية والتدخل البريطاني. تمكن من البقاء متقدماً بخطوة على وزارة الخارجية البريطانية. هذا - بالإضافة إلى قدراته الأخرى - أعطى مصطفى كمال سلطة كبيرة بين الثوار.

وفي ١٨ مارس أعلن مجلس النواب أنه من غير المقبول اعتقال خمسة من أعضائه وحل نفسه بنفسه. أكد محمد السادس ذلك وأعلن نهاية الملكية الدستورية الثانية والعودة إلى الحكم المطلق. استعراض البريطانيين لقوتهم جعل من السلطان دمية لهم وأنه السلطة السياسية الوحيدة لهم. فقد اعتمد السلطان على القوة البريطانية للاحتفاظ بما تبقى من السلطنة. إلا أن ذلك قد أعطى مصطفى كمال الشرعية ليكون الزعيم الفعلي للمقاومة الوطنية ضد دول الحلفاء.

بإغلاق مجلس النواب المنتخب وانتهاء الدستور واحتلال العاصمة؛ فلم يتبقى للحكومة سوى السلطان ومجلس وزرائه ومجلس أعيانه المعين.

إشهار الجمعية الوطنية الكبرى

أدت الإجراءات القوية التي اتخذتها الحكومة العثمانية ضد القوميين إلى خلق مرحلة جديدة متميزة من الصراع. أرسل مصطفى كمال مذكرة إلى المحافظين

وقادة الجيوش، يطلب منهم إجراء انتخابات لتوفير مندوبين للجمعية الوطنية الكبرى، التي ستعقد في أنقرة. ناشد مصطفى كمال العالم الإسلامي طالباً المساعدة للتأكد من أن الجميع يعرفون أنه لا يزال يقاتل باسم السلطان الذي هو أيضاً الخليفة. صرح أنه يريد تحرير الخليفة من الحلفاء. تم وضع خطط لتنظيم حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة ثم مطالبة السلطان بقبول سلطتها.

انتقل طوفان من المؤيدين إلى أنقرة قبل مجيء فخاخ الحلفاء. وكان من بينهم خالدة أديب و عدنان أديوار وعصمت إينونو وفوزي باشا.

وكثير من حلفاء مصطفى كمال في وزارة الحرب و جلال الدين عارف رئيس البرلمان العثماني المغلق. وترك جلال الدين عارف للعاصمة ذا أهمية كبيرة، حيث أعلن أن البرلمان العثماني قد حل بشكل غير قانوني. وأن الهدنة لم تمنح للحلفاء سلطة حل البرلمان العثماني، كما أن الدستور لم يمنح للسلطان سلطة القيام بذلك، لمنع ما فعله عبد الحميد الثاني سنوات ١٨٧٨ و ١٩٠٩.

تمكن حوالي ١٠٠ عضو من أعضاء البرلمان العثماني من الفرار من الاعتقالات الحلفاء وانضموا إلى ١٩٠ نائباً تم انتخابهم في جميع أنحاء البلاد من قبل مجموعة المقاومة الوطنية. وفي مارس ١٩٢٠ أعلن الثوار الأتراك أن الأمة التركية تؤسس برلمانها الخاص في أنقرة المعروف باسم الجمعية الوطنية الكبرى، وأن حكومتها قد تولت السلطات الكاملة. وفي ٢٣ أبريل اجتمعت الجمعية الوطنية الكبرى الجديدة لأول مرة في أنقرة برئاسة مصطفى كمال والذي هو رئيس وزرائها أيضاً.

وعصمت باشا رئيساً لهيئة الأركان العامة. سيطرت جمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية على البرلمان. اعتباراً من هذا التاريخ اقتصر نفوذ حكومة إسطنبول على مدينة إسطنبول ومحيطها، بينما تولت الجمعية والحكومة المشكلة في أنقرة إدارة الأمر الواقع لتركيا. وهذا العمل كانت له سابقة في السياسة العثمانية، فقبل ١١ عاماً فقط أنشأ طلعت باشا برلماناً مضاداً في آيا ستيفانوس (يشيلكوي) عندما ثار أتباع السلطان في الأستانة وسيطروا على الحكومة في حادثة ٣١ مارس. ولكن ثورتهم سحقت وخُلع عبد الحميد الثاني.

على أمل تفويض تلك الحركة الوطنية، أصدر محمد السادس فتوى (رأي شرعي) من شيخ الإسلام بأن الثوار الأتراك كفار، ودعا إلى قتل قادتها. نصت الفتوى على أنه لا ينبغي للمؤمنين الحقيقيين أن يمتاشوا مع الحركة القومية (المتردة). فرد عليه مفتي أنقرة رفعت بوريكجي بفتوى معارضة يدافع عن الحركة القومية، وأن حكومة فريد باشا في العاصمة واقعة تحت سيطرة الوفاق. جاء في هذا النص أن هدف الحركة القومية هو تحرير السلطنة

والخلافة من أعدائها. رداً على هجر العديد من الشخصيات البارزة للحركة القومية، أمر دامت فريد بالحكم غيابياً على خالدة أديب وعلي فؤاد ومصطفى كمال بالإعدام بتهمة الخيانة.

معاهدة سيفر



طلب فينيزيلوس المتشائم من الوضع المتدهور بسرعة في الأناضول من الحلفاء صياغة معاهدة سلام على أساس فكرة توقف القتال. وأكد محمد السادس توقيع فريد باشا على معاهدة سيفر في أغسطس ١٩٢٠. وأكد أن الولايات

العربية للسلطنة سُمّنتح لبريطانيا وفرنسا في شكل انتداب من عصبة الأمم، بينما يتم تقسيم الأناضول بين اليونان وإيطاليا، وسوريا منتدبة فرنسا والعراق تحت الانتداب البريطاني ومعها جورجيا. وتصبح أرمينيا تحت الانتداب الأمريكي. أما العاصمة إسطنبول ومعها الدردنيل فهي تحت سيطرة العصبة الدولية، في حين أن السلطنة العثمانية ستصبح دولة مهلهلة ومقرها شمال الأناضول.

ومع ذلك فإن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ. بينما وقع الحلفاء على المعاهدة إلا أن الحكومة العثمانية واليونان لم تصادق عليها. على الرغم من توقيع فريد باشا على المعاهدة، فقد رفض مجلس الشيوخ العثماني التصديق عليها، وهو مجلس ضم مقاعد عينهم السلطان، مما يدل على نفوذ حركة كمال في الحكومة العثمانية. في غضون ذلك لم ترض اليونان حول الحدود المرسومة.

دستور عام ١٩٢١

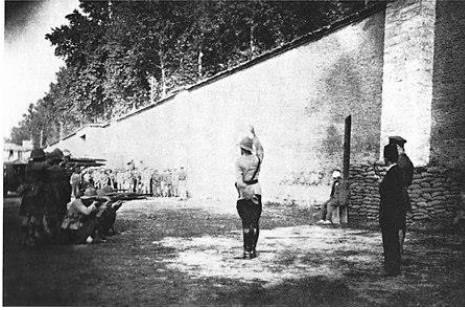
ردت حكومة الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال على معاهدة سيفر بإصدار دستور جديد في يناير ١٩٢١. وقد كرس الدستور الناتج مبدأ السيادة الشعبية. وأن السلطة لا تتبع من سلطان غير المنتخب، بل من الشعب التركي الذي ينتخب حكومات تمثل مصالحه. أصبحت هذه الوثيقة الأساس القانوني لحرب الاستقلال من قبل حكومة الحركة الوطنية، لأن توقيع السلطان على معاهدة سيفر هو غير دستوري لأن منصبه لم يتم انتخابه. في حين أن الدستور لم يحدد دور السلطان في المستقبل، إلا أن الوثيقة أعطت كمال المزيد من الشرعية في نظر الأتراك لمقاومة مبررة ضد الحكومة العثمانية.

قوات مليه

كان مفهوماً أن جمعية الاتحاد والترقي قد نظمت حركة مقاومة ما بعد الحرب في الأناضول وروملياً من خلال منظمة تشكيلات مخصوصة السرية. كان الغرض من المقاومة هو محاربة ومنع إعطاء المقاطعات الشرقية للأرمن، ومنطقة إيجة لليونانيين ومنطقة أضنة لسوريا التي تحت السيطرة الفرنسية. وفوق ذلك كانت تهدف إلى حماية الجماعات الموالية للاتحاد والترقي، التي اكتسبت ثروة كبيرة ونفوداً محلياً خلال أساليب مختلفة خلال سنوات الحرب، ولمنع عودة المواطنين العثمانيين غير المسلمين الذين تم نفيهم أثناء الحرب، ومقاومة التدخل المحتمل من قبل دول الوفاق بسبب النزاعات التي قد تنشأ.

مع بداية ١٩١٩ دخلت بعض الجماعات المسلحة تحت اسم القوات الوطنية (بالتركية العثمانية: قوا مليه) في حروب ضد اليونانيين في منطقتي بحر إيجة والبحر الأسود، وضد الأرمن في الجنوب الشرقي. تتألف معظم هذه المجموعات من قوات غير نظامية قوامها ٥٠ إلى ٢٠٠ فرد وكان يقودها أشخاص معروف بأنهم أعضاء في المنظمة تشكيلات مخصوصة.

قوات انضباطية



كان للأناضول العديد من القوات المتنافسة على أراضيها: القوات البريطانية وقوات أحمد أنزافور وجيش السلطان وقوا مليه. جمع السلطان ٤٠٠٠ جندي ومعها قوا انضباطية (جيش الخلافة) لمقاومة القوميين. ثم وباستخدام أموال الحلفاء كون جيش آخر قوامه ٢٠٠٠ فرد

من السكان غير المسلمين، نشرهم في البداية في إزنيق. وقد أرسلت حكومة السلطان قوات قوا انضباطية إلى الثوار لإثارة تعاطف معادي للثورة.

لم يكن البريطانيون متأكدين من مدى قوة هؤلاء المتمردين، لذا فقد قرروا استخدام قوات غير النظامية لمواجهة التمرد. فوزع القوميون قواتهم في جميع أنحاء تركيا، وتم إرسال العديد من الوحدات الصغيرة لمواجهتها. وكان في إزميد كتيبتان من الجيش البريطاني، وقادتهم موجودون على السفينة الحربية العثمانية يافوز. كان من المقرر استخدام هذه الوحدات لهزيمة الثوار بقيادة علي فؤاد سيببوسوي ورفعت ببلي.

وقعت أول الاشتباكات يوم ١٣ أبريل ١٩٢٠ في دوزجة نتيجة مباشرة لفتوى شيخ الإسلام. وفي ١٨ أبريل ١٩٢٠ امتدت الاشتباكات إلى بولو، ثم إلى كرده يوم ٢٠ أبريل ١٩٢٠. وخلال شهر اجتاحت الحركة شمال غرب الأناضول. فمُنحت الحكومة العثمانية وضعاً شبه رسمي للقوا الانضباطية ولعب أحمد أنزافور دوراً مهماً في الانتفاضة. واجه كلا الجانبين بعضهما البعض في معركة ضارية بالقرب من إزميد في ١٤ يونيو. فاق عدد قوات أحمد أنزافور والوحدات البريطانية عدد الميليشيات. ولكن تحت هجوم عنيف ترك بعض الجنود قوا انضباطية وانضموا إلى صفوف المعارضة. كشف هذا أن السلطان لم يكن لديه دعم قوي من رجاله. في غضون ذلك انسحبت بقية هذه القوات خلف الخطوط البريطانية التي احتفظت بمواقعها.

فتحت القوات البريطانية النار على القوميين وقصفتهم من الجو خارج إزميد، مما أجبر المتمردين على التراجع. ولكن ذلك أدى إلى عواقب وخيمة، حيث ظهر الذعر في العاصمة. وطلب القائد البريطاني - الجنرال جورج ميلن - تعزيزات. أدى ذلك إلى دراسة لتحديد ما هو مطلوب لهزيمة القوميين الأتراك. خلص التقرير - الذي وقعه المشير فرديناند فوش - إلى أن ٢٧ فرقة ستكون كافية، ولم يكن لدى البريطانيين ٢٧ فرقة لمواجهة التمرد. كما أن نشر بهذا الحجم يمكن أن يكون له عواقب سياسية وخيمة في الوطن. كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت للتو، ولن يدعم الشعب البريطاني حملة عسكرية أخرى طويلة ومكلفة.

قبل البريطانيون حقيقة أنه لا يمكن مواجهة حركة قومية دون نشر قوات متنسقة وجيدة التدريب. فقاموا في ٢٥ يونيو بنفكك تشكيلات قوا انضباطية بحجة رسمية أنه لا فائدة منهم. وأدركوا أن أفضل خيار للتغلب على هؤلاء القوميين الأتراك هو استخدام قوة تم اختبارها في المعركة وشرسة بما يكفي لمحاربة الأتراك على أراضيهم. لم يكن على البريطانيين أن ينظروا إلى أبعد من جار تركيا: اليونان

المساعدات الخارجية: المساعدات السوفيتية

قبل إعلان أماسيا (٢٢ يونيو ١٩١٩) التقى مصطفى كمال بوفد بلشفي برئاسة العقيد سيمون بوديوني. وقد أراد البلاشفة ضم أجزاء من القوقاز ومنها جمهورية أرمينيا الديمقراطية، التي كانت في السابق جزءاً من روسيا القيصرية. كما رأوا أن الجمهورية التركية هي دولة عازلة أو ربما حليف شيوعي. وكان الرد الرسمي لمصطفى كمال «أن مثل تلك الأسئلة يجب تأجيلها حتى تحقيق الاستقلال التركي». كان الحصول على هذا الدعم مهماً للحركة الوطنية. وكان تأمين السلاح من الخارج هو الهدف الأول. لقد حصلوا عليها

بالأساس من روسيا السوفيتية ومن إيطاليا وفرنسا. سمحت تلك الأسلحة - وخاصة الأسلحة السوفيتية - للأتراك بتكوين جيش فعال. رتبت معاهدتا موسكو وقارص (١٩٢١) الحدود بين تركيا وجمهورية القوقاز التي يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي، بينما كانت روسيا نفسها في حالة من الفوضى. وتستعد لتأسيس الاتحاد السوفيتي. تم التنازل عن ناختشيفان وباطوم إلى الاتحاد السوفيتي المستقبلي. في المقابل حصل القوميون على الدعم والذهب. وللحصول على الموارد الموعودة كان على القوميون الانتظار حتى معركة سقاريا (أغسطس - سبتمبر ١٩٢١).

وكان خليل كوت باشا هو الشخص الذي نظم المساعدة من موسكو وقام بأول شحنة رسمية.

فبعد أن هرب من سجنه في إسطنبول وقدم إلى سيواس، أرسله مصطفى كمال إلى أذربيجان عبر ناختشيفان. فالتقى هناك بوزير الخارجية تشيشيرين ونائبه ليف كراخان واقترح جبهة مناهضة للإمبريالية وطالب بمساعدة عسكرية ومالية. وبعد التشاور مع مفوض الحرب ليف كامينيف تم الاتفاق على توفير مليون ليرة ذهبية و ٦٠ ألف بندقية و ١٠٨ مدفع ميداني و ١٢ مدفعية ثقيلة بشرط أن تظل سرية. وقد تأخرت وصول المساعدات بسبب أنشطة نوري (كيلجيل) باي (الأخ غير الشقيق لأنور باشا) في أذربيجان، إلا أن لجنة المساعدة شرعت بعملها في ٢ يوليو ١٩١٩. وحمل الوفد ٥٠٠ كيلوغرام من الذهب، وهي الدفعة الأولى من المساعدات (مقابل ١٢٥ ألف ليرة تركية) ورسالة كتبها تشيشيرين إلى مصطفى كمال. في تقريره المؤرخ في ٣ أغسطس ١٩٢٠ كتب خليل كوت أيضاً أنهم انطلقوا مع ٥٠٠ كيلوجرام من العملات الذهبية في ٦ صناديق، وأنهم كانوا برفقة ضابطين مسلمين من الجيش الأحمر ونحو ٢٠ جندياً. أثناء المرور عبر أذربيجان إلى الأناضول، لم يكن من الممكن تسليم جميع المساعدات بسبب الهجمات الأرمنية. تم تقسيم الوفد وتم تسليم ثلث الذهب بواسطة خليل كوت إلى قائد الفرقة جواد باي (وفقاً لمصدر آخر إلى كاظم أورباي في كاراكوس (أغري اليوم). وأرسل جواد باي الوفد السوفيتي إلى أرضروم في ٨ سبتمبر، فاستقبلهم قره بكر الذي رحب بهم، ثم أرسل برقية إلى أنقرة وأبلغ بها الأخبار الإيجابية، فبعد تخصيص ٢٠٠ كيلوغرام من الذهب لاحتياجات الجبهة الشرقية، أرسل الباقي ٢٠٠ كيلوغرام من الذهب إلى أنقرة مع الوفد السوفيتي. بعد لقاءات خليل كوت الإيجابية، حضر ممثل سوفيتي يُدعى محمودوف مؤتمر سيواس في ٤-١١ سبتمبر ١٩١٩، الذي كان حاسماً لنضال الأناضول. لا توجد تفاصيل حول مبالغ المساعدات، حيث التناقضات بين المعلومات والوثائق الموجودة. والسبب الرئيسي لذلك هو رغبة حكومة أنقرة في الحفاظ على سرية المساعدات قدر الإمكان. وذلك خوفاً من سقوط تلك

المساعدات القادمة عبر البحر الأسود بيد الحلفاء، مما يزيد من عمليات التفتيش. بالإضافة إلى أن وجود عوامل لم يتم فيها الاحتفاظ بسجلات أثناء التسليم وتسجيل المواد العسكرية ووضعها تحت أسماء مختلفة مما تسبب بعدم اتساق الإحصاءات الواردة في الوثائق مع بعضها البعض. ووفقاً للوثائق السوفيتية المقبولة عموماً، فإن مساعدات الذهب كانت بقيمة ١٢٥٠٠٠ ليرة تركية و ٢٠٠,٦ كجم من سبائك الذهب و ١٠,٧ مليون ليرة تركية (كانت تمثل عشرين من الميزانية التركية أثناء الحرب)، وكذلك منح السوفييت القوميين الأتراك ١٠٠,٠٠٠ روبل ذهبي للمساعدة في بناء دار للأيتام و ٢٠٠٠٠ ليرة للحصول على معدات المطبعة ومعدات السينما.

أما قائمة الأسلحة والذخيرة التي أرسلها السوفييت لحرب الاستقلال، كانت كما يلي:

القطعة	العدد
بندقية	٣٩,٠٠٠
رشاشاً	٣٢٧
مدفعاً	٥٤
طلقة بندقية	٦٣,٠٠٠,٠٠٠
قذيفة	١٤٧,٠٠٠
زورق دورية	٢
قنبلة يدوية	٤,٠٠٠
سيف	١,٥٠٠
قناع غاز	٢٠,٠٠٠

على الرغم من أن القادة الجورجيين مثل جوزيف ستالين وسيرغي أوردجونيكيدزه طالبوا بقطع المساعدات سنة ١٩٢٢، إلا أن فلاديمير لينين وليون تروتسكي ضمنوا استمرارها. وكان هدف لينين هو تسخين الحرب بين الحلفاء والقوميين الأتراك لمنع مشاركة المزيد من قوات الحلفاء في الحرب الأهلية الروسية.

والوقت نفسه حاول البلاشفة تصدير الأيديولوجيات الشيوعية إلى الأناضول ودعموا أيضاً الأفراد (على سبيل المثال: مصطفى صبحي وأدهم نجاد) المؤيدين للشيوعية. أما أتاتورك فكانت وجهة نظره بالمساعدات السوفيتية كالتالي:

لولا دعم روسيا، لكان انتصار تركيا الجديدة... على الغزاة سيتحقق بخسائر لا تُضاهى، أو ربما لا تتحقق على الإطلاق. لقد أعطت روسيا مساعدات معنوية ومادية لتركيا، وسيكون نسيان أمتنا هذه المساعدة جريمة. (مصطفى كمال)

كانت مساهمة السوفييت في حرب الاستقلال حوالي ٣٥٪ مقارنة بالأرقام قبل الهجوم الكبير. تم الحصول على المكاسب الرئيسية من خلال شراء الأسلحة والذخيرة المهربة من المناطق المحتلة وخاصة إسطنبول، ومن خلال أوامر تصنيع الحربية وتكاليف ملي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم السياسي الذي قدمته معاهدة موسكو بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢١ كانت مهمة جداً أيضاً.

مساعدات أخرى

قدمت المملكة المتحدة الدعم السياسي والمالي للقوات اليونانية التي احتلت غرب الأناضول، لكنها تجنبت وجود مستشارين وضباط في الجيش اليوناني على الرغم من إصرار الحكومة اليونانية. توقفت المساعدة العسكرية البريطانية لليونان بداية ١٩٢٢. خلال حرب الاستقلال قاتلت القوات التركية غير النظامية ضد الجيش الفرنسي الذي احتل أضنة ومرعش وعتاب وأورفا. أدت الاشتباكات التي استمرت ستة أشهر بين ديسمبر ١٩١٩ ومايو ١٩٢٠ إلى وقف إطلاق النار في ٣١ مايو ١٩٢٠. بعد هذا التاريخ، دعمت فرنسا بشكل عام حكومة أنقرة في الساحة الدولية، وسلمت القوات الفرنسية المنسحبة من الأناضول في أكتوبر ١٩٢١ كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى الجانب التركي.

نظرت إيطاليا إلى الاحتلال اليوناني لإزمير في مايو ١٩١٩ على أنه هجوم على مصالحها الخاصة، فدعمت الأتراك خلال حرب الاستقلال. وفي صيف ١٩١٩ اشتبكت القوات اليونانية والإيطالية على جبهة كوش أداسي.

الجبهات

الجبهة الجنوبية:

في الجبهة الجنوبية المسماة أيضاً الجبهة التركية الفرنسية، حيث أراد الفرنسيون السيطرة على سوريا بفيلقهم المكون من جنود فرنسيين وجزائريين وأرمن. فاحتل الإنجليز الموصل واسكندرون وكلس وعتاب ومرعش والبستان وأورفا، واحتل الفرنسيون أضنة ومرسين وثمانية. وبقليل من الضغط عليهم كان سهلاً تخليهم عن قليقية للقوميين. فجمال طوروس كانت حاسمة لحكومة أنقرة. فتعاون الفرنسيون مع الميليشيات الأرمنية، وتعاون القوميون الأتراك مع مملكة فيصل العربية التي نصبت نفسها بنفسها. وفي نهاية الاحتلال خسر الملا محمد قرايلان حوالي ٦٤٠٠ جندي، ولكنه ألحق خسائر بالفرنسيين بأضعاف عدد جنوده. وهكذا أصبح قرايلان أسطورة في عنتاب. وقد قام الفرنسيين باضطهاد الأهالي في سناجق أضنة وهي هتشين (سايمبيلي) وسيس (قوزان) وبوزانتي؛ حيث قاموا بغلي الأطفال أمام أمهاتهم في هتشين وحدثت

صراعات كبيرة. وأخيراً حرر الأهالي سنجق سيس (قوزان)، المركز الإداري للمنطقة في ٢ يونيو ١٩٢٠. في نهاية الصراع الذي قاده إمام سوتجو في مرعش، اضطر الفرنسيون الذي لم يستطعوا الصمود إلى مغادرة المدينة (١٢ فبراير ١٩٢٠). ونجحت المقاومة التركية التي نظمها علي صايب (أورسافاش) بك في مدينة أورفا، فقام الفرنسيون بإخلاء المدينة في ١١ أبريل ١٩٢٠. أما عنتاب فعلى الرغم من تمرد سكان أنتيب في ١ أبريل ١٩٢٠، إلا أن الفرنسيين استسلموا في ٩ فبراير ١٩٢١. وقد انسحبت فرنسا من المنطقة الجنوبية بعد توقيع اتفاقية أنقرة مع الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

جبهة الموصل

بعد توقيع الهدنة احتلت بريطانيا ولاية الموصل، مما أدى إلى استياء الأهالي، فاندلعت انتفاضة الكوردية في ٢٣ مايو ١٩١٩ بقيادة محمود البرزنجي في زاخو. فقمع الإنجليز تلك الانتفاضة بأسلحة حديثة. فاندلعت بعدها انتفاضة أخرى في تلعفر في ١٩٢٠، ولكن بسبب تأخر قدوم قوات الاحتياط، تمكن البريطانيون من قمعها، وإن استمرت المقاومة في الجبال. ونتيجة لتلك المقاومة تم تحرير روانذر. وهاجمت وحدة قوا مليه بقيادة أوزدمير بك والقبائل الكوردية منطقة الموصل وهزمت البريطانيون في معركة دربنت. ولتفتتت قوات أوزدمير بك استدعى البريطانيون محمود البرزنجي من المنفى، ولكنه اتفق مع أوزدمير بك وتمرد ضدهم. عندها انسحبت المملكة المتحدة ودخلت القبائل السليمانية. ولكن بسبب حالة الحرب في منطقة المضيق، توجهت معظم القوات إلى تلك المنطقة. فاندلع صراع بين القوات المتبقية والبريطانيين. نتيجة للصراع هُزمت قوات أوزدمير بك على يد الجيش البريطاني وانسحب أوزدمير بك إلى إيران.

الجبهة الشرقية

تم تحديد حدود جمهورية أرمينيا مع الدولة العثمانية في معاهدة برست ليتوفسك (٣ مارس ١٩١٨) بعد الثورة البلشفية، ثم في معاهدة باطومي (٤ يونيو ١٩١٨). كان من الواضح أنه بعد هدنة مودروس (٣٠ أكتوبر ١٩١٨) لن تبقى الحدود الشرقية كما تم رسمها. كانت هناك محادثات بين الأرمن الشتات وقوات الحلفاء حول إعادة تشكيل الحدود. كان يُنظر إلى النقاط الأربع عشرة على أنها حافز لجمهورية أرمينيا، إذا تمكن الأرمن من إثبات أنهم يمثلون غالبية السكان وأن لديهم سيطرة عسكرية على المناطق الشرقية. فجرى استخدام الجماعات الأرمينية على الحدود بحجة إعادة رسم الحدود بين أرمينيا والدولة العثمانية. وافق وودرو ويلسون على إعادة الأراضي إلى أرمينيا بحجة أن الأرمن يسيطرون عليها. كان من المقرر أن تنعكس نتائج تلك المحادثات على معاهدة

سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠). كما كانت هناك تحركات للأرمن من الجنوب الشرقي بدعم فرنسي.

ووقعت واحدة من أهم المعارك على هذه الحدود. كان ابتداء الجيش الوطني بالهجوم دليلاً على ذلك، على الرغم من وجود خطر يوناني مُلح في الغرب. تطورت مرحلة الحملة الشرقية من خلال تقرير كاظم قرا بكر باشا (٣٠ مايو و ٤ يونيو ١٩٢٠) اللذان لخصا الوضع في المنطقة. وكان يشرح بالتفصيل أنشطة الجمهورية الأرمنية وقدم المشورة بشأن كيفية تشكيل جبهة على الحدود الشرقية، وخاصة في أرضروم. أرسلت الحكومة الروسية رسالة ليس فقط لتسوية الحدود الأرمنية ولكن أيضاً على الحدود الإيرانية من خلال الدبلوماسية تحت السيطرة الروسية. كان الدعم السوفييتي حيويًا للغاية للحركة القومية التركية. فقد كانت تركيا متخلفة، وليس لديها صناعة أسلحة محلية. تم تكليف بكر سامي بك بالمحادثات. طالب البلاشفة بنقل وان وبدليس إلى أرمينيا. كان هذا غير مقبول للثوار الأتراك. وبعد التوصل إلى المصالحة التركية السوفييتية في سبتمبر ١٩٢٠، تمكنت القوات التركية التي تحركت بقيادة كاظم قرة بكر في ٢٨ أكتوبر ١٩٢٠ من هزيمة أرمينيا بعد عملية استمرت ١٠ أيام. في تلك العملية قُتل ٦ جنود من الجانب التركي، و٩٥ جندياً من الجانب الأرمني.

ثم جرى توقيع معاهدة ألكسندروبول (٢ - ٣ ديسمبر ١٩٢٠) أول معاهدة (رغم أنها غير شرعية) وقعها الثوار الأتراك بناءً على طلب الأرمن. تم ترسيم الحدود التركية الأرمنية إلى خط الحدود العثمانية الروسية قبل ١٨٧٨. هذه الحدود هي الحدود التركية الأرمنية اليوم. وفي ٢ ديسمبر غزا الجيش الأحمر أرمينيا منهيًا وجود أرمينيا المستقلة. فكان توقيع الاتفاقية مع ممثلي الحكومة الأرمنية السابقة، التي سقط منها كل سلطة قانونية أو فعلية بعد أن أصبح الحكم السوفييتي قائمًا بالفعل في البلاد. تعد معاهدة موسكو الموقعة في ١٦ مارس ١٩٢١ إحدى الوثائق المهمة بين البلدين. واحتلت تلك الاتفاقيات مكاناً مهماً للغاية في مجال الدبلوماسية، حيث تم توقيعها من قبل حكومة أنقرة على الساحة الدولية خلال حرب الاستقلال التركية المستمرة، على الرغم من الاعتراف القانوني بحكومة إسطنبول من قبل الجمهور الدولي. وبفضل انتصار كاظم قرة بكر باشا اخنفت إحدى جبهات حرب الاستقلال، وأصبح من الممكن نقل القوات والأسلحة إلى الجبهة الغربية. وفي ١٣ أكتوبر ١٩٢١ وقع البلاشفة وتركيا اتفاقية أكثر شمولاً، معاهدة قارص والتي تضمنت ممثلين عن أرمينيا السوفييتية وأذربيجان السوفييتية وجورجيا السوفييتية.

الجبهة الغربية

وعد الحلفاء الغربيون - ولاسيما رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج - اليونان بحصة من الأراضي العثمانية إذا دخلت الحرب إلى جانبهم. وشملت

تلك الأراضي تراقيا الشرقية وجزر إمبروس وتينيدوس، وأجزاء من غرب الأناضول حول مدينة إزمير. وأرادت اليونان أيضاً إضافة القسطنطينية لتحقيق فكرة ميغالي، لكن قوى الوفاق لم تمنحها الإذن.

قرر التحالف الثلاثي أن تسيطر اليونان على منطقة حول إزمير وآيوالتق في غرب آسيا الصغرى. نتج قرار الحلفاء بالسماح بالهبوط اليوناني في إزمير عن عمليات إنزال إيطالية سابقة في أنطاليا. كان الحلفاء قلقين بشأن زيادة التوسع الإيطالي، ورأوا عمليات الإنزال اليونانية وسيلة لتجنب ذلك. في مواجهة الضم الإيطالي لأجزاء من آسيا الصغرى مع عدد كبير من السكان اليونانيين، حصل فينيزيلوس على إذن الحلفاء للقوات اليونانية للهبوط في إزمير، ظاهرياً من أجل حماية السكان المدنيين من الاضطرابات. ذكر الأتراك أن فينيزيلوس أراد إنشاء مستوطنة يونانية متجانسة لتكون قادرة على إلحاقها باليونان، ولم تترك تصريحاته العلنية شكوكاً حول النوايا اليونانية: «اليونان لا تشن حرباً على الإسلام، ولكن ضد الحكومة العثمانية التي عفا عليها الزمن، وفسادها وخزبيها ودمويتها، ونهدف طردها من تلك المناطق التي يتألف معظم سكانها من اليونانيين».

في ٢٨ مايو نزل اليونانيون في أيفاليك التي أصبحت منذ حروب البلقان منطقة ناطقة باليونانية. السكان المسلمون الذين أجبروا على الخروج مع امتداد حدود اليونان ومعظمهم من جزيرة كريت، استقروا في هذه المنطقة. تحت قيادة المقدم العثماني القديم علي جيتينكايا شكل هؤلاء الناس وحدة. بالإضافة إلى أن السكان في المنطقة تجمعوا حول رشيد وتوفيق وشركس أدهم. كانت هذه الوحدات مصممة للغاية على القتال ضد اليونان حيث لم يكن هناك مكان آخر يمكن صدحهم فيه. رشيد وتوفيق وأدهم هم من أصول شركسية طردهم الروس من أراضيهم في القوقاز، واستقروا حول ساحل بحر إيجه. كانت المواجهة الأولى بين القوات اليونانية مع هؤلاء غير النظاميين. فسأل مصطفى كمال الأدميرال رؤوف أورباي عما إذا كان بإمكانه المساعدة في تنسيق الوحدات تحت قيادة علي جيتينكايا ورشيد وتوفيق وأدهم. تمكن رؤوف أورباي - وهو أيضاً من أصل شركسي - من تأليف تلك الجماعات، وطلب منهم قطع خطوط الدعم اللوجستي اليوناني.

مرحلة نشاط الجبهة الغربية

عندما نزلت القوات اليونانية في إزمير، فتح مواطن تركي النار فقتل أحد الجنود، مما أدى إلى أعمال انتقامية وحشية. وقد استخدمت تلك القوات المدينة لتكون قاعدة لشن هجمات في عمق الأناضول. ولكن في النهاية تمكن القوميون

الأتراك بمساعدة القوات المسلحة الكمالية من هزيمة اليونانيين ومعهم السكان الموالين لهم من الأصول اليونانية، ودفعهم خارج أزمير وبقية الأناضول. احتل اليونانيون بورصة في يوليو وأوشاك في أغسطس. ونشروا فرقتهم الثالثة عشر هنا لحماية الجناح الشمالي للمدينة. وكان علي فؤاد باشا قائد قوات الجبهة الغربية يخطط لتدمير الفرقة في جديز بهجوم على شكل غارة. ولكن الهجوم الذي بدأ في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٠ قد فشل لأن الفقرتين ١١ و ٦١ لم يتمكنوا من العمل في نفس الوقت، ولم يتم الاحتكاك مع الخطوط الأمامية للفرقة ١١ بسبب الضباب، ولم تستطع قوات أدهم الشركسية القيام بأي مساهمة إيجابية في الهجوم. فأقال مصطفى كمال باشا علي فؤاد باشا من منصبه في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ وعينه سفيراً في موسكو وقسم الجبهة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي. وقاد ميرالاي عصمت باي الوحدات في الجزء الشمالي من الجبهة، بينما تولى ميرالاي رفعت باي قيادة الوحدات في الجزء الجنوبي.

أوقف عصمت باي الذي عين قائداً للجبهة الغربية تقدم اليونان في معركة إينونو الأولى في يناير ١٩٢١ ومعركة إينونو الثانية في مارس ١٩٢١. أثبتت انتصارات إينونو نجاح مشروع الجيش الوطني، حيث عززت سلطة حكومة الجمعية الوطنية الكبرى، وضمن الثقة في النصر النهائي للنضال الوطني. وقد ألقت خسارة أفيون في ٢٧ مارس ببعض الظلال على الشعور بالنصر. وفي يوليو ١٩٢١ كانت القوات اليونانية على وشك هزيمة جيوش الجبهة الغربية في معركة كوتاهية - إسكي شهر وتدميرها بعملية تطويق، فقام مصطفى كمال وفوزي باشا اللذان توليا القيادة بنفسهما بسحب القوات التركية بسرعة إلى ضفاف نهر صقاريا. فتم صد الهجوم اليوناني في معركة صقاريا، التي استمرت بين ٢٣ أغسطس و ١٣ سبتمبر. واستعاد الشعب الثقة بالنفس، ولأن عدد الضباط القتلى كان عالياً، فقد وصف الغازي مصطفى كمال باشا تلك المعركة بـ «حرب الضباط». وبعد هذا الانتصار تمت ترقية القائد العام للقوات المسلحة مصطفى كمال باشا إلى رتبة مشير من قبل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا ومنحته رتبة غازي. وأخيراً في ٢٦ أغسطس ١٩٢٢ هزم الجيش التركي الذي هاجم من مواقع شرق أفيون الجيش اليوناني في معركة دوملوبونار في ٣٠ أغسطس. وسقطت منطقة بحر إيجه التي أخلاها الجيش اليوناني المفكك بالكامل بيد القوات التركية في غضون أيام قليلة. وأخيراً في ٩ سبتمبر دخلت الجيوش التركية إزمير وأنهت الاحتلال اليوناني.

التفهرق الغربي

أضحى مصطفى كمال في موقع القيادة بعدما أمّن الحدود الشرقية والجنوبية بالمعاهدات والاتفاقيات. وطالب القوميون بعد ذلك في ٥ سبتمبر ١٩٢٢ بإخلاء

الجيش اليوناني شرق تراقيا وإمبروس وتينيديوس وكذلك آسيا الصغرى. وأصبح نهر ماريتسا (ميرييتش بالتركي) الحدود الغربية لتركيا، كما كان قبل ١٩١٤. ومع أن فرنسا وإيطاليا ويوغوسلافيا والدومينيون البريطاني رفضوا أي حرب جديدة، إلا أن البريطانيين كانوا مستعدين للدفاع عن المنطقة المحايدة للأستانة والمضيق، فطلب الفرنسيون من كمال احترامها، وقد وافق عليها في ٢٨ سبتمبر. دعت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا مصطفى كمال للدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار، فكان رده في ٢٩ سبتمبر أن تكون في مودانيا يوم ٣ أكتوبر، فتم ذلك واختتمت بهذبة مودانيا في ١١ أكتوبر، قبل ساعتين من اعترام البريطانيين الاشتباك في جنق قلعة، وتم التوقيع في اليوم التالي. ووقع اليونانيون في ١٣ أكتوبر بعد امتناعهم في البداية. ومن العوامل التي أقتعت تركيا بالتوقيع على الهدنة هو وصول تعزيزات بريطانية. وبعد الهدنة اعترف الحلفاء بمطالب تركيا في شرق تراقيا، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر لوزان في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢.

مفاوضات السلام

- مؤتمر لندن

لإنقاذ معاهدة سيفر أجبر الوفاق الثلاثي الثوار الأتراك على الموافقة على الشروط من خلال سلسلة من المؤتمرات في لندن. فأعطى مؤتمر لندن فرصة للوفاق الثلاثي لعكس بعض سياساته. وفي أكتوبر تلقى تقريراً من الأدميرال الأمريكي مارك لامبرت بريستول. الذي قام بتشكيل لجنة لتحليل الوضع والتحقيق في إراقة الدماء أثناء احتلال إزمير والتأثيرات التي تلتها في المنطقة. وذكرت اللجنة أنه إن ضمت اليونان إزمير، فستكون قوة محتلة في تلك المنطقة. لم يكن الأدميرال بريستول متأكداً من كيفية شرح هذا الضم لرئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون الذي أصر على «احترام القوميات» في مبادئه الأربعة عشر. وأعرب عن اعتقاده بأن مشاعر الأتراك لن تقبل أبداً هذا الضم.

ولم يغير مؤتمر لندن ولا تقرير الأدميرال مارك لامبرت بريستول موقف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج. ففي ١٢ فبراير ١٩٢١ ذهب مع ضم ساحل بحر إيجه لليونان بعد هجومها عليه. تصرف ديفيد لويد جورج بمشاعره التي اشتعلت مع معركة جاليبولي، على عكس الجنرال ميلن الذي كان ضابطه على الأرض. وفي صيف ١٩٢١ أمام رفض حكومة أنقرة المتشدد لمعاهدة سيفر، اتخذ الجيش اليوناني إجراءات للاستيلاء على أنقرة هذه المرة، فكانت معركة صفاريا الضارية التي انهزموا فيها. في العام التالي مر النصف الأول من ١٩٢٢ بمفاوضات سلام غير حاسمة. حيث فشلت المفاوضات الأولى بين

الجانبين في مؤتمر لندن. فبدأ التمهيد للسلام بعد قرار الوفاق الثلاثي الاتفاق مع الثوار الأتراك.

قبل تلك المحادثات كان القوميون قد استقروا جزئياً على حدودهم الشرقية مع جمهورية أرمينيا الديمقراطية ، ووقعوا معاهدة ألكسندروبول، ولكن التغييرات في القوقاز - لاسيما إنشاء جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية - تطلبت جولة أخرى من المحادثات. كانت النتيجة معاهدة قارص، وهي معاهدة لاحقة لمعاهدة موسكو السابقة في مارس ١٩٢١. تم التوقيع عليها في قارص مع روسيا السوفيتية في ١٣ أكتوبر ١٩٢١ وتم التصديق عليها في يريفان في ١١ سبتمبر ١٩٢٢.

أزمة جنق قلعة وهدنة مودانيا

بعد تحرير إزمير انتقل فيلق الفرسان التركي بقيادة فخر الدين الثاني والخاضع للجمعية الوطنية الكبرى إلى الشمال، وبعد بضعة أيام تولى مواقع عبر الدردنيل التي احتلها الإنجليز، وأعطى إنذاراً لهم بالانسحاب، وأطلق على هذا الحدث أزمة جنق قلعة. وقد رفض بعض أعضاء الحزب الليبرالي في حكومة المملكة المتحدة الذين اجتمعوا برئاسة رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج في ١٥ سبتمبر الإنذار واعتمدوا سياسة من شأنها تؤدي إلى حرب بين المملكة المتحدة وتركيا.

ولكن بسبب قوة رد الفعل الجمهور البريطاني، انسحب حزب المحافظين الذي كان شريكاً في الائتلاف من الحكومة. فسقطت حكومة لويد جورج في ١٩ أكتوبر.

استضافت مدينة مودانيا الساحلية في مرمرة المؤتمر لترتيب الهدنة في ٣ أكتوبر ١٩٢٢. كان عصمت باشا - قائد الجيوش الغربية - مقابل الحلفاء. كان المشهد مختلفاً عن مودروس حيث البريطانيون واليونانيون هم في حالة الدفاع. أشرك الحلفاء اليونان معهم في المؤتمر. وقد كان البريطانيون يتوقعون من الحكومة الوطنية تقديم تنازلات. ولكن من الخطاب الأول أصيبوا بالدهشة عندما طالبت أنقرة بالوفاء بالميثاق الوطني. وخلال المؤتمر كانت القوات البريطانية في الأستانة مستعدة لهجوم الكماليين. لم يكن هناك أي قتال في تراقيا، حيث انسحبت الوحدات اليونانية قبل عبور الأتراك للمضيق من آسيا الصغرى. كان التنازل الوحيد الذي قدمه عصمت للبريطانيين هو الاتفاق على أن قواته لن تتقدم أكثر نحو الدردنيل، مما أعطى ملامداً آمناً للقوات البريطانية طالما استمر المؤتمر. لقد تخطى المؤتمر ما كان متوقعاً. وفي النهاية استسلم البريطانيون لتقدم أنقرة.

تم التوقيع على هدنة مودانيا في ١١ أكتوبر. ووفقاً لشروطه: على الجيش اليوناني التحرك غرب نهر ماريتسا، مما يخلي تراقيا الشرقية للحلفاء. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من ١٥ أكتوبر. وبقيت قوات الحلفاء في شرق تراقيا لمدة شهر لضمان القانون والنظام. في المقابل اعترفت أنقرة بالاحتلال البريطاني الجاري لإسطنبول ومناطق المضيق حتى يتم توقيع المعاهدة النهائية. وخلال تلك الفترة حاولت الولايات المتحدة زيادة سفنها في المنطقة. فبعد ١٩ يوماً من تحرير إزمير، قررت الولايات المتحدة إرسال ١٣ سفينة حربية جديدة إلى المياه التركية.

وقد غادرت تلك السفن التي تجاوز عددها الإجمالي ٢٠ المياه التركية بعد توقيع معاهدة لوزان. وكانت سفينتهم المسماة USS Scorpion موجودة في إسطنبول بين ١٩٠٨-١٩٢٣ تحت قيادة الأدميرال بريستول وفي مهمة استخباراتية.

تم تعيين رفعت باي لتولي القيادة على تراقيا الشرقية من الحلفاء. كان أول مندوب يصل العاصمة القديمة. لم يسمح البريطانيون لمئات الدرك الذين أتوا معه. استمر ذلك المنع إلى اليوم التالي.

إلغاء السلطنة

كان كمال قد اتخذ قراره منذ فترة طويلة بإلغاء السلطنة عندما يحين الوقت. وبعد أن واجه معارضة من بعض أعضاء المجلس، استخدم نفوذه كونه بطل حرب ليتمكن من إعداد مشروع قانون لإلغاء السلطنة، ثم رفعه بعد ذلك إلى الجمعية الوطنية للتصويت عليه. وذكر في سياق المشروع أن شكل الحكومة في إسطنبول -القائم على سيادة الفرد- لم يعد موجوداً فعلياً عند احتلال القوات البريطانية للمدينة بعد الحرب العالمية الأولى. وفوق ذلك ذكر إنه على الرغم من أن الخلافة هي تابعة للدولة العثمانية، إلا أنها استندت على الدولة التركية عند انحلالها، وسيكون للجمعية الوطنية التركية الحق في اختيار أحد أفراد الأسرة العثمانية في منصب الخليفة. وفي ١ نوفمبر صوتت الجمعية الوطنية التركية الكبرى لإلغاء السلطنة العثمانية. وغانر آخر سلطان تركيا في ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ على متن سفينة حربية بريطانية في طريقه إلى مالطا، وكان هذا آخر عمل عند انهيار الإمبراطورية العثمانية وسقوطها. لذلك انتهت الإمبراطورية التي تأسست قبل أكثر من ٦٠٠ عام، أي حوالي ١٢٩٩.

معاهدة لوزان

افتتح المؤتمر في ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ في لوزان بسويسرا واستمر حتى ١٩٢٣. وحضر المؤتمر ممثلين من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا.



والمندوبون الأتراك هم عصمت باشا ود. رضا نور بك. وخطب في المؤتمر كلا من بينيتو موسوليني من إيطاليا وريمون بوانكاريه من فرنسا. وكان الغرض منه هو التفاوض على معاهدة لتحل محل معاهدة

سيفر. والتي لم تعد تعترف بها تركيا في ظل الحكومة الجديدة للجمعية الوطنية الكبرى. وكان عصمت باشا المفاوض التركي القوي، الذي حافظ على موقف حكومة أنقرة الأساسي بأنه يجب معاملتها بأنها دولة مستقلة وذات سيادة، وعلى قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى التي حضرت المؤتمر. وفقاً لتوجيهات مصطفى كمال أثناء بحثه للأمر المتعلقة بالهيمنة على الشؤون المالية والقضاء، والتنازلات والمضائق التركية وما شابه، ورفض أي اقتراح من شأنه المساس بالسيادة التركية. أخيراً بعد مناقشات طويلة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ تم التوقيع على معاهدة لوزان. بعد عشرة أسابيع من التوقيع غادرت قوات الحلفاء إسطنبول.

ووافقت تركيا في ختامها على البنود السياسية وحرية المضائق التي كانت الشغل الشاغل لبريطانيا. تم تأجيل موضوع وضع الموصل، حيث رفض كرزون التزحزح عن الموقف البريطاني بأنها جزء من العراق. تم تأكيد حيادية الانتداب البريطاني للعراق على الموصل من خلال اتفاق توسطت فيه عصابة الأمم بين تركيا وبريطانيا العظمى سنة ١٩٢٦. ومع ذلك لم يحقق الوفد الفرنسي أيّاً من أهدافه، وفي ٣٠ يناير ١٩٢٣ أصدروا بياناً بأنهم يعتبرون مشروع المعاهدة ليس أكثر من مشروع للنقاش. لذلك رفض الأتراك التوقيع على المعاهدة. وفي ٤ فبراير ١٩٢٣ قدم كرزون نداءً نهائياً إلى عصمت باشا للتوقيع، وعندما رفض، قطع وزير الخارجية المفاوضات وغادر في تلك الليلة على قطار الشرق السريع.

وبالنهاية تم التوقيع على معاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣، التي اعترفت دولياً بالجمعية الوطنية الكبرى بأنها حكومة شرعية لتركيا وسيادة جمهورية تركيا بأنها خليفة للدولة العثمانية البائدة، كما تم شطب بعض الديون العثمانية، وقبول الرصيد على أن تدفعه تركيا على المدى الطويل وبشروط مواتية.

وُمُنحت الأقليات غير المسلمة في تركيا حقوقاً معينة بموجب حماية القانون الدولي. وفي المقابل تم التأكيد على استقلال تركيا في الشؤون الإدارية والقانونية والقضائية والمالية. وألغيت الامتيازات الأجنبية بالكامل. بالإضافة إلى الحدود البرية الأكثر ملائمة لتركيا مقارنة بمعاهدة سيفر (كما يمكن رؤيته

في الصورة على اليمين)، وبذلك فرضت تركيا سيادتها على شرق تراقيا والأناضول وجنوب غرب القوقاز وشمال العراق، والتي غطت جزءاً كبيراً من ميثاقها الوطني. وقرر استفتاء عصبة الأمم في قضية الموصل سنة ١٩٢٦، في حين أن الحدود مع اليونان وبلغاريا أصبحت منزوعة السلاح. كما وافقت تركيا على نزع السلاح في مضيق البوسفور والدردينيل، وترك الأمر لإدارة لجنة دولية برئاسة تركيا. (استبدل هذا النظام باتفاقية مونترو في ١٩٣٦). منحت الدولة العثمانية حق حماية قبرص مؤقتاً للمملكة المتحدة سنة ١٨٧٨، حتى ضمتها المملكة المتحدة إليها في ١٩١٤. ثم تخلت الدولة العثمانية بموجب معاهدة أوشي سنة ١٩١٢ عن جميع حقوقها في جزر دوديكانيسيا إلى الإدارة الإيطالية ضد اليونان؛ وقبلت بالسيادة اليونانية في تراقيا الغربية بشروط. مع بروتوكول مرفق بالمعاهدة تقرر تبادل الأقلية اليونانية في تركيا مع الأقلية التركية المسلمة في اليونان (مع بعض الاستثناءات).

تأسيس الجمهورية

أعلنت تركيا جمهورية في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، وانتخب مصطفى كمال أتاتورك ليكون أول رئيس. وعين في تشكيل حكومته مصطفى فوزي (جاكماق) وكاظم فكري (أوزالب) وعصمت (إينونو) في مناصب مهمة. لقد ساعده في تأسيس إصلاحاته السياسية والاجتماعية اللاحقة في تركيا، وتحويل البلاد إلى دولة قومية حديثة و علمانية.

تأريخ وتأطير حرب الاستقلال

يعتمد المنظور التركي المتشدد للحرب على خطابات وروايات مصطفى كمال أتاتورك في المقام الأول، وهو ضابط رفيع المستوى في الحرب العالمية الأولى وزعيم الحركة الوطنية. وتميز بأنه المؤسس والزعيم الأوجد للحركة القومية. وربما حذفت بعض الحقائق السلبية الممكنة من التأريخ التقليدي المتشدد. ولتلك التفسيرات تأثير هائل على فهم التاريخ التركي، حتى من قبل الباحثين الأجانب. فأصبح التأريخ الأحداث يفهم النسخة الكمالية على أنها تأطير قومي للأحداث والحركات التي أدت إلى تأسيس الجمهورية. وتحقق ذلك بعد تهميش العناصر غير المرغوب فيها التي ارتبطت بالاتحاد والترقي وبإبادتها الجماعية، وبالتالي الارتقاء بكمال وسياساته. حسب النسخة التركية التقليدية للأحداث، فإن الحركة القومية محت ماضيها المعيب، واستمدت قوتها من الدعم الشعبي الذي قاده كمال، وبالتالي منحته لقب أتاتورك أي «أبو الأتراك». ولكن وفقاً لمؤرخين مثل دونالد بلوكسهام وزورتنشر وتائر أقجام فإن هذا الحال لم يكن واقعياً، لأن الحركة القومية ظهرت من خلال دعم القادة الاتحاديين، وكان العديد منهم من مجرمي الحرب الذين أصبحوا أثرياء من مصادرة أملاك المطرودين، ولم

يحاكموا على جرائمهم بسبب الدعم المتزايد للحركة الوطنية. وانتهى الأمر بهم وبالشخصيات الكمالية إلى كتابة غالبية تاريخ الحرب. يتأثر الفهم الحديث في تركيا بشكل كبير بهذا التاريخ القومي ودوافعه السياسية. وفقاً لمسعود أويار فإن حرب الاستقلال التركية هي أيضاً حرباً أهلية وقعت في جنوب مرمرة ومناطق غرب وشرق البحر الأسود ووسط الأناضول. ويذكر أن مظهرها كحرب أهلية قد تم دفعها إلى الخلفية ووصفت بالثورات في الكتب الرسمية والأكاديمية. فالخاسرون في الحرب الأهلية من الاتحاديين الذين لم يدعموا السلطان ولا حكومة أنقرة، لم يعتبروا أنفسهم متمردين. وأكد أويار أن الخسائر المالية والمادية التي حدثت في الحرب الأهلية هي على الأقل كارثية مثل الحرب التي دارت ضد الأعداء في جبهات أخرى. واختتم قائلاً أن الحرب هي أشبه بالثورة الروسية. تم انتقاد الاستاذ كوري جوتشتات «Corry Guttstadt» لتفضيله مصطلح «حرب الاستقلال (بالتركية: Kurtuluş Savaşı)» لأنه صور تركيا بأنها ضحية للقوات الإمبريالية، وصوّر الأقليات على أنها بيدق تستخدمها هذه القوات. وقد اعتبر الإسلاميون الأتراك والفصيل اليميني وكذلك اليساريون تلك الرواية التاريخية شرعية. ولكن في الواقع فإن انضمام الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى كان بأهداف توسعية. فقد اعتزمت حكومة الاتحاد والترقي بتوسيع السلطنة في آسيا الوسطى. لكن عندما هُزموا صوروا أنفسهم على أنهم الضحايا، بالرغم من أن الحرب جلبت عواقب وخيمة على الأقليات غير المسلمة. يذكر جوتشتات أن حرب الاستقلال التركية، التي شنت ضد الأقليات الأرمنية واليونانية، كانت حملة إسلامية لأن لجان الدفاع الوطني كانت منظمات تأسست بخصائص إسلامية.

الشروط والتنازلات المفروضة على ألمانيا وحلفائها

تضمنت معاهدة سيفر شروطاً صارمة لألمانيا وحلفائها. تم فرض تقييدات اقتصادية صارمة، حيث تم تقليل القوات المسلحة الألمانية إلى حد كبير وتقييد الإنفاق العسكري. كما تم فرض تعويضات ضخمة على ألمانيا لتعويض الدمار الذي سببته الحرب، وهو ما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الألماني والحياة المعيشية للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تم فرض قيود على الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، بما في ذلك فقدان الأراضي والموارد الاستراتيجية. تمثلت هذه التنازلات في صدمة كبيرة للشعب الألماني وأثرت بشكل كبير على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

معاهدة سيفر، الموقعة في عام ١٩٢٠، فرضت على ألمانيا وحلفائها سلسلة من الشروط الصارمة التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد والسيادة والحياة اليومية للمواطنين الألمان. إليكم تفاصيل أكثر عن الشروط والتنازلات المفروضة:

١- تقييدات اقتصادية وعسكرية:

- تخفيض القوات المسلحة: تم تقليل الجيش الألماني إلى حد كبير، مما أدى إلى فقدان الألمان لقدرتهم العسكرية السابقة.
- تقييد الإنفاق العسكري: تم فرض قيود على الإنفاق العسكري الألماني، مما أدى إلى تقليل استثماراتهم في الجيش والتكنولوجيا العسكرية.

٢- تعويضات ضخمة:

- دفع تعويضات الحرب: فرضت على ألمانيا تعويضات ضخمة لتعويض الدول المنتصرة عن الخسائر المالية والدمار الذي تسببت فيه الحرب.
- الأثر على الاقتصاد الألماني: هذه التعويضات الضخمة أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الألماني، حيث أدت إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين وضغط اقتصادي عام.

٣- قيود على السيادة وفقدان الأراضي:

- فقدان الأراضي: ألمانيا فقدت أجزاءً كبيرة من أراضيها، مما أثر بشكل كبير على حجم الدولة والموارد المتاحة.

- قيود على الحكومة: الحكومة الألمانية تعرضت لقيود فيما يتعلق باتخاذ القرارات السيادية، وتم تقييد سلطاتها في العديد من المجالات.

٤- الأثر الاجتماعي والسياسي:

- الصدمة الاجتماعية: هذه التنازلات والشروط أثرت بشكل كبير على الشعب الألماني، حيث خلقت حالة من الصدمة والغضب الشعبي.
- التأثير السياسي: هذه الظروف المحيطة بمعاهدة سيفر ساهمت في تشكيل السياق السياسي في ألمانيا، وأدت في نهاية المطاف إلى صعود حركات سياسية جديدة وتغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والسياسية.

بشكل عام، فقد أحدثت معاهدة سيفر تحولاً كبيراً في تاريخ ألمانيا وحلفائها، ولها تأثير طويل الأمد على الشعب والدولة والسياسة العالمية.

أما الشروط والتقييدات على الدولة التركية من خلال معاهدة سيفر

معاهدة سيفر، الموقعة في عام ١٩٢٠، فرضت شروطاً صارمة على الدولة التركية، التي كانت تمثل الجزء المتبقي من الإمبراطورية العثمانية. إليكم بعض الشروط والتقييدات التي فُرضت على تركيا من خلال هذه المعاهدة:

١- فقدان الأراضي:

- تقسيم الإمبراطورية: تم تقسيم الأراضي العثمانية وفقاً لمعاهدة سيفر، حيث تم إنشاء دول جديدة مثل تركيا وسوريا ولبنان.
- الخسائر الإقليمية: تراجعت تركيا عن العديد من المناطق الحدودية التي كانت تحت سيطرتها السابقة.

٢- تقييدات عسكرية:

- تقييد الجيش: تم فرض قيود على حجم وقوة الجيش التركي، مما أدى إلى تقليل القوة العسكرية للدولة.

٣- التعويضات والديون:

- تعويضات مالية: فُرضت على تركيا دفع تعويضات ضخمة للدول المنتصرة لتعويضها عن الخسائر والدمار الذي سببته الحرب.

- الديون الخارجية: تم فرض قيود على التعاملات المالية الخارجية، وكانت تركيا مضطرة لتسديد ديون هائلة للدول الأخرى.

٤- السيادة والحكم:

- قيود على الحكومة: فُرضت قيود على حكومة تركيا الوطنية، مما أدى إلى فقدانها للعديد من الصلاحيات الحكومية.
- حكم الانتداب: فُرض على تركيا نظام الانتداب، حيث تم تعيين حلفاء الحرب العالمية الأولى لإدارة بعض المناطق داخل الدولة.

٥- المجتمعات الدينية والأقليات:

- حماية الأقليات: تم فرض قيود على التعامل مع المجتمعات الدينية والأقليات، وكانت هناك تدابير خاصة لحماية حقوق الأقليات في تركيا.

من خلال هذه الشروط والتقييدات، أصبحت تركيا دولة تحت سيطرة دول المحافظ الفائزة في الحرب العالمية الأولى، مما أثر بشكل كبير على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

في الختام، إن معاهدة سيفر لها أهمية تاريخية خاصة، حيث شكلت نقطة تحول في العلاقات الدولية وأثرت بشكل كبير على المشهد السياسي والاقتصادي في العالم بأسره. استناداً إلى الشروط والتنازلات المفروضة، يمكننا فهم تأثير الحرب العالمية الأولى وكيفية تشكيلها لمستقبل الأمم والشعوب. تظل معاهدة سيفر تحديراً بارزاً حول الأهمية الحاسمة للحوار والتسوية السلمية في حل النزاعات الدولية.

لا يمكن إلغاء أهمية معاهدة سيفر في تشكيل ملامح العالم الحديث. كانت هذه المعاهدة ليست مجرد وثيقة قانونية، بل كانت نقطة تحول تاريخية راسخة تجسدت فيها عواقب الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها العميقة على الأمم والشعوب.

من خلال دراسة شروط وتنازلات معاهدة سيفر، ندرك التحديات التي تواجه الدول في مرحلة ما بعد الحروب والضرورة الملحة للتفاوض والحوار في حل النزاعات الدولية. تكمن الدروس القيمة في ضرورة تحقيق التسوية السلمية وتفادي الصراعات المدمرة التي تمثل خطراً للأمن والاستقرار العالميين.

بالنظر إلى تاريخ معاهدة سيفر، يجدر بنا أن نعتبرها تذكيراً بأهمية الحوار والتعاون الدولي، وضرورة بذل الجهود المشتركة لبناء علاقات دولية مستدامة تعمل على تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

إن معاهدة سيفر تظل تحذيراً بارزاً حول الأهمية الحاسمة للحوار والتسوية السلمية في حل النزاعات الدولية، وتذكيراً بأن التعاون والتفاهم يمثلان الطريقة الوحيدة لبناء عالم أكثر استقراراً وأماناً للأجيال القادمة.

المراجع:

1. "Paris 1919: Six Months That Changed the World" لـ Margaret MacMillan - يتناول الكتاب مفاوضات مؤتمر باريس للسلام الذي أدى إلى توقيع معاهدة سيفر وتأثيره على العالم.
2. "The First World War: A Complete History" لـ Martin Gilbert - كتاب شامل يغطي الحرب العالمية الأولى والأحداث التي أدت إلى توقيع معاهدة سيفر.
3. "A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East" لـ David Fromkin - يقدم هذا الكتاب نظرة عن كثب على تداعيات انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأثيرها على المنطقة.
4. "The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years" لـ Manfred Boemeke ، Gerald D. Feldman ، Elisabeth Glaser - ٧٥ - يقدم هذا الكتاب تقييماً حديثاً لمعاهدة سيفر بعد مرور عامًا على توقيعها.
5. "The End of Tsarist Russia: The March to World War I and Revolution" لـ Dominic Lieven - يلقي نظرة عميقة على الأحداث التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الإمبراطورية الروسية والعالم.

والإيكم النص الكامل لمعاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في مدينة سيفر الفرنسية بين الدولة العثمانية وقوى الحلفاء في ١٠ آب ١٩٢٠ .
معاهدة سلام بين قوى الحلفاء المشتركة وتركيا
موقعة في سيفر بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٠

الطرف الأول

الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان
أشير إلى هذه القوى في المعاهدة الحالية بتسمية "قوى الحلفاء الأساسية"
أما أرمينيا، بلجيكا، اليونان، الحجاز، بولندا، البرتغال، رومانيا، دولة صربيا-
كرواتيا-سلوفينيا وتشيكوسلوفاكيا
فتشكل مع "قوى الحلفاء الأساسية" المذكورة أعلاه "قوى الحلفاء".

الطرف الثاني

تركيا

تم حذف المواد ١-٨٧

أرمينيا

المادة ٨٨

انسجماً مع القرار الذي اتخذته "قوى الحلفاء" وبموجب هذه المعاهدة، تعترف
تركيا بأرمينيا دولة حرة ومستقلة.

المادة ٨٩

توافق تركيا وأرمينيا، وكذلك الأطراف العليا الأخرى المتعاقدة، على إحالة
قضية رسم الحدود العالقة بين تركيا وأرمينيا في ولايات أرضروم وطرابزون
وفان وبيتليس إلى تحكيم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والقبول توطاً بقراره،
وكذلك أية شروط يفرضها فيما يتعلق بمنح أرمينيا منفذاً على البحر ونزع
سلاح أي جزء من الأراضي التركية المتاخمة للحدود المذكورة.

المادة ٩٠

في حال كان رسم الحدود بموجب المادة ٨٩ يشمل نقل كل أو جزء من مناطق
الولايات المذكورة إلى أرمينيا، فإن تركيا تتخلى عن جميع الحقوق والملكيات
بشأن المناطق المنقولة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار. وعليه، فإن
أحكام هذه المعاهدة النافذة على الأراضي المفصولة عن تركيا ستنتطبق على
المناطق المذكورة.

سيتم تحديد حجم وطبيعة التزامات تركيا المالية التي ستتحملها أرمينيا، أو
الحقوق التي ستنتقل إليها بسبب انتقال المناطق المذكورة بموجب المواد ٢٤١
حتى ٢٤٤ من القسم VIII (البنود المالية) من هذه المعاهدة.

وستبرم اتفاقيات لاحقة، إذا لزم الأمر، لحل جميع المسائل التي لم تقررها هذه المعاهدة والتي يمكن أن تنشأ نتيجة انتقال الأراضي المذكورة.

المادة ٩١

في حال انتقال أي جزء من الأراضي المشار إليها في المادة ٨٩ إلى أرمينيا، سيتم تشكيل لجنة حدودية، يتم تعيين أعضائها فيما بعد في غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ صدور القرار المشار إليه في المادة المذكورة، وذلك لرسم الحدود بين أرمينيا وتركيا ميدانياً كما حددها القرار المذكور.

المادة ٩٢

سيتم رسم الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وجورجيا على التوالي بواسطة اتفاقية مباشرة بين الدول المعنية.

وفي حال أخفقت الدول المعنية في رسم الحدود عبر الاتفاقية حتى تاريخ القرار المشار إليه في المادة ٨٩، فإن قوى الحلفاء الأساسية ستحدد الخط الحدودي المعني والتي ستتشرط تحديده ميدانياً.

المادة ٩٣

تقبل أرمينيا وتوافق على إدراج مثل هذه الأحكام في معاهدة مع قوى الحلفاء الأساسية، حسب ما تدعو إليه الضرورة من قبل هذه القوى، وذلك لحماية مصالح سكان تلك الدولة الذين يختلفون عن أغلبية السكان من حيث العرق أو اللغة أو الدين.

كما تقبل أرمينيا وتوافق على إدراج مثل هذه الأحكام في معاهدة مع قوى الحلفاء الأساسية، حسب ما تترتأي هذه القوى ضرورة لحماية حرية التنقل والمعاملة المتكافئة للتجارة عند دول أخرى.

تم حذف المواد ٩٤-١٣٩

حماية الأقليات

المادة ١٤٠

تتعهد تركيا بالاعتراف بالشروط الواردة في المواد ١٤١ و ١٤٥ و ١٤٧ كقوانين أساسية، وأنه لن يتعارض أو يتدخل أي قانون مدني أو عسكري أو مرسوم إمبراطوري أو نظام أو أي إجراء رسمي بهذه الشروط والأحكام. كما لا يمكن لأي قانون أو نظام أو مرسوم إمبراطوري أو إجراء رسمي أن يسود عليها.

المادة ١٤١

تتعهد تركيا بضمان حماية تامة وكاملة لحياة وحرية جميع سكان تركيا دون تمييز في المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين. ويحق لجميع سكان تركيا ممارسة أية عقيدة أو دين أو معتقد بحرية، سواء بشكل عام أو خاص.

إن العقوبات المترتبة على أي تدخل في حرية ممارسة الحق المشار إليه في الفقرة السابقة ستكون نفسها مهما كانت العقيدة المعنية.

المادة ١٤٢

نظراً للنظام الإرهابي الموجود في تركيا منذ ١ تشرين الثاني ١٩١٤، وحيث أن حالات التحول إلى الإسلام لم تكن تجري في ظروف طبيعية فلن يعترف بحالات التحول هذه بعد ذلك التاريخ. وكل الأشخاص الذين كانوا غير مسلمين قبل ١ تشرين الثاني ١٩١٤ سيعتبرون على حالهم، إلا إذا أدوا طوعياً الإجراءات الضرورية لاعتراف الدين الإسلامي بعد استعادة حريتهم.

ومن أجل إصلاح ما أمكن من الأخطاء التي أنزلت بالأشخاص حتى الآن خلال المجازر المرتكبة في تركيا أثناء الحرب، تتعهد الحكومة التركية بتقديم كافة المساعدات التي تقع تحت سيطرتها أو تحت سيطرة السلطات التركية للبحث وإطلاق حرية كافة الأشخاص الذين اختفوا أو تم إيقافهم أو أسرهم منذ ١ تشرين الثاني ١٩١٤ مهما كان عرقهم أو دينهم.

تتعهد الحكومة التركية بتسهيل عمليات اللجان المختلطة التي تم تعيينها من قبل مجلس عصبة الأمم لاستلام شكاوى الضحايا أنفسهم وعائلاتهم أو أقربائهم لإجراء التحقيقات اللازمة وإطلاق حرية الأشخاص المعنية.

تتعهد الحكومة التركية بتأمين تنفيذ قرارات تلك اللجان وضمان حماية الأمن وحرية الأشخاص الذين أعيدت إليهم حقوقهم ليتمتعوا بها.

المادة ١٤٣

تتعهد تركيا بالاعتراف بالأحكام التي قد تعتبرها قوى الحلفاء ملائمة بالنسبة للهجرة المتبادلة والطوعية للذين ينتمون إلى الأقليات العرقية.

وتتخلى تركيا عن أي حق في الاستفادة من أحكام المادة ١٦ للاتفاقية بين اليونان وبلغاريا المتعلقة بالهجرة المتبادلة والتي وقعت في مدينة (نيولي - سور-سين) بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩. وبعد ستة أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ستعقد اليونان وتركيا اتفاقاً خاصاً يتعلق بالهجرة المتبادلة والطوعية للسكان من العرق التركي واليوناني في المناطق التي انتقلت إلى اليونان وبقية مناطق تركية على التوالي.

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاقية لمثل هذا التدبير، يحق لليونان وتركيا اللجوء إلى مجلس عصبة الأمم الذي سيقوم بتحديد بنود هذا التدبير.

المادة ١٤٤

تعترف الحكومة التركية بعدم عدالة قانون ١٩١٥ والمتعلق بالممتلكات المتروكة والأحكام المكمل له، وتعلن إلغاءه وبطلانه في الماضي والمستقبل.

وتتعهد الحكومة التركية رسمياً، وإلى أكبر حد ممكن، بتسهيل عودة الرعايا الأتراك من غير العرق التركي إلى بيوتهم وإعادة تأسيس أعمالهم، والذين أرغموا على مغادرة بيوتهم خوفاً من المذابح أو لتعرضهم لأي نوع آخر من الضغط منذ ١ كانون الثاني ١٩١٤. كما تعترف بوجوب إعادة الأملاك، التي يمكن استردادها، المنقولة وغير المنقولة للرعايا الأتراك المذكورين أو الجاليات التي ينتمون إليها بأقرب فرصة ممكنة، أيأ كان مالكةا الآن. وسوف تعاد هذه الأملاك. معفاة من الضرائب المثقلة وأي نوع من التعويض للمالكين الحاليين أو الذين يشغلونها، ويمكنهم مقاضاة الأشخاص الذين استمدوا ملكيتهم منهم.

توافق الحكومة التركية على أن مجلس عصابة الأمم يقوم بتعيين اللجان التحكيمية عند الضرورة. وسوف تتشكل كل لجنة من هذه اللجان من ممثل واحد عن الحكومة التركية وممثل واحد عن الجالية التي تدعي أنه ألحق الضرر بها أو بأحد أفرادها، ورئيس يعينه مجلس عصابة الأمم. وسوف تستمع هذه اللجان التحكيمية إلى جميع المطالب التي تغطيها هذه المادة وتتخذ قرارات فورية بشأنها.

وسيكون من سلطة اللجان التحكيمية إصدار أوامر فيما يتعلق بـ:

- تزويد الحكومة التركية بالأيدي العاملة لأي عمل لإعادة البناء أو الترميم يعتقد أنه ضروري. ويجب أن يكون هؤلاء العمال من الأعراق التي تقطن المنطقة حيث تعتبر اللجنة التحكيمية أن تنفيذ الأعمال المذكورة ضروري.
- إبعاد أي شخص يثبت بعد التحقيق أنه اشترك بشكل فعال في المذابح أو التهجير أو حرّض عليها. وإن الإجراءات التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بمتلكات هذا الشخص ستقررها اللجنة.
- التصرف بمتلكات عائدة لأفراد جالية ماتوا أو اختفوا منذ ١ كانون الثاني ١٩١٤ دون أن يخلّفوا ورثة لهم، فيمكن أن تسلّم هذه الممتلكات إلى الجالية بدلاً من الدولة.
- إلغاء جميع عمليات البيع أو أية أعمال تخلق حقوقاً حول ملكيات غير منقولة أبرمت بعد ١ كانون الثاني ١٩١٤. وستتحمل الحكومة التركية أمر تعويض المالكين. ولكن يجب ألا تكون ذريعة لتأخير التعويض. وستكون اللجنة التحكيمية مخولة بفرض تدابير مماثلة بين الأطراف المعنية إذا كان قد تم دفع أي مبلغ من قبل المالك الحالي لهذه الممتلكات. وتعهد الحكومة التركية بأن تسهل بأقصى ما تستطيع عمل اللجان وضمان تنفيذ مقرراتها التي ستكون نهائية. ولن يسود أي قرار صادر عن السلطات التشريعية أو الإدارية التركية على هذه المقررات.

المادة ١٤٥

يكون جميع المواطنين الأتراك متساويين أمام القانون ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ذاتها دون تمييز بالعرق أو اللغة أو الدين. لن يتضرر أي مواطن تركي عند اختلاف الدين أو العقيدة أو الإيمان فيما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية أو السياسية، مثل قبوله في الوظائف العامة والأعمال ومنحه الدرجات أو ممارسة المهن والصناعات. وبعد سنتين من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، تقدم الحكومة التركية إلى قوى الحلفاء مخططاً لتنظيم نظام انتخابي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي للأقليات العرقية.

ولن تفرض الحكومة التركية أي تقييد على حرية استخدام أية لغة للمواطنين الأتراك أثناء التخاطب الخاص أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المطبوعات مهما كان نوعها أو في الاجتماعات العامة. وسوف يمنح المواطنون الأتراك من غير العرق التركي تسهيلات كافية لاستخدام لغتهم سواء شفهاً أو كتابياً أمام المحاكم.

المادة ١٤٦

تتعهد الحكومة التركية بالاعتراف بشرعية الشهادات التي تمنحها جامعات ومدارس أجنبية معترف بها، والسماح للحاصلين عليها بحرية ممارسة المهن والحرف التي تؤهلهم لها هذه الشهادات. ويطبق هذا النص بشكل متساو على مواطني قوى الحلفاء القاطنين في تركيا.

المادة ١٤٧

يتمتع المواطنون الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية بالمعاملة المماثلة والأمن أمام القانون وفي الواقع، شأنهم في ذلك شأن المواطنين الأتراك الآخرين.

وستكون لهم بشكل خاص حقوق متساوية في إقامة وإدارة أية مؤسسات خيرية ودينية واجتماعية ومدارس للتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي فضلاً عن مؤسسات تعليمية أخرى والإشراف عليها، وعلى نفقتهم الخاصة، وبشكل مستقل وبدون أي نوع من التدخل من قبل السلطات التركية، مع حق استخدام لغتهم وممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

المادة ١٤٨

في المدن والمقاطعات التي توجد فيها نسبة كبيرة من المواطنين الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو لغوية أو دينية، تُضمّن لهذه الأقليات حصة متساوية في الاستمتاع والاستفادة من المبالغ التي قد تقدم من الاعتمادات العامة بموجب ميزانية الدولة أو البلدية أو من ميزانيات أخرى لأغراض تعليمية أو خيرية.

وسوف تدفع المبالغ المذكورة إلى ممثلي الجاليات المعنية.

المادة ١٤٩

تتعهد الحكومة التركية بالاعتراف واحترام الاستقلال الذاتي الكنسي والتعليمي من جميع الأقليات العرقية في تركيا. ولهذا الغرض، وما لم ترد أية أحكام مناقضة لهذه المعاهدة، تؤكد الحكومة التركية وتؤيد بشكل كامل الامتيازات والحصانات ذات الطابع الكنسي والتعليمي أو القانوني الممنوحة من قبل السلاطين إلى الأعراف غير المسلمة، من حيث الأوامر الخاصة أو المراسيم الإمبراطورية (فرمانات، خطوط، أوامر) بالإضافة إلى الأوامر الوزارية أو الصادرة عن رئيس الوزراء.

وإن جميع القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات الصادرة عن الحكومة التركية، والتي تشمل أي إلغاء أو تقييد أو تعديلات على مثل هذه الامتيازات والحصانات، ستعتبر باطلة وعديمة القيمة.

وأي تعديل صادر عن الجهاز القضائي التركي يمكن أن يدخل بالتوافق مع أحكام هذه المعاهدة سوف يعتبر ملغياً لهذه المادة، بقدر ما يكون التعديل مؤثراً على الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية.

المادة ١٥٠

في المدن والمقاطعات التي تقطن فيها نسبة كبيرة من الرعايا الأتراك المسيحيين أو اليهود، تتعهد الحكومة التركية بأن هؤلاء الرعايا لن يرغبوا على أداء أي عمل يشكل انتهاكاً لعقيدهم أو شعائرهم الدينية، ولن يوضعوا تحت التزام قانوني بسبب رفضهم المثل أمام محاكم قانونية أو أداء أي عمل قانوني في أيام عطلةهم الأسبوعية. وهذا البند لن يعفي هؤلاء المواطنين الأتراك (المسيحيين أو اليهود) من الالتزامات المفروضة على جميع المواطنين الأتراك الآخرين لحفظ النظام العام.

المادة ١٥١

ستقرر قوى الحلفاء الأساسية بالتشاور مع مجلس عصبة الأمم الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ أحكام وبنود هذا الجزء. وتقبل الحكومة التركية بجميع القرارات التي يمكن أن تُتخذ بهذا الصدد.

تم حذف المواد ١٥٢-٢٢٥

المادة ٢٢٦

تعترف الحكومة التركية بحق قوى الحلفاء بأن يحال الأشخاص المتهمون بارتكاب أعمال انتهاك قوانين وأعراف الحرب إلى المحاكم العسكرية. ويحكم على هؤلاء الأشخاص، إن وجدوا مذنبين، بعقوبات حسب القوانين. سيطبق هذا التدبير بالرغم من أية إجراءات أو مقاضاة أمام محكمة في تركيا أو على أراضي حلفائها.

تسلم الحكومة التركية إلى قوى الحلفاء أو أحدهم عند الطلب كل الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال انتهاك قوانين وأعراف الحرب والمشار إليهم بالاسم أو الرتبة، بالمكتب أو الوظيفة التي يشغلونها لدى السلطات التركية.

المادة ٢٢٧

سوف يحال الأشخاص المذنبون بأعمال إجرامية ضد رعايا إحدى قوى الحلفاء إلى المحاكم العسكرية لدى تلك الدولة.

سوف يحال الأشخاص المذنبون بأعمال إجرامية ضد رعايا أكثر من دولة في قوى الحلفاء إلى المحاكم العسكرية المؤلفة من أعضاء المحاكم العسكرية للدول المعنية. وفي كل الأحوال يحق للمتهم أن يعين محاميه الخاص.

المادة ٢٢٨

تتعهد الحكومة التركية بتزويد كل أنواع الوثائق والمعلومات التي يمكن أن تعتبر ضرورية لتأمين المعرفة التامة بأعمال التجريم ومقاضاة المذنبين وتقدير المسؤولية.

المادة ٢٢٩

تطبق شروط المواد ٢٢٦ وحتى ٢٢٨ بشكل مماثل على حكومات الولايات التي يمكن لأراضيها التابعة للإمبراطورية التركية سابقاً أن يتم التخلي عنها، بحيث أن الأشخاص المعنيين متهمون بارتكاب أعمال تنتافي مع قوانين وأعراف الحرب ويتواجدون على الأراضي أو تحت تصرف تلك الدولة.

في حال اكتسب الأشخاص ذوو الصلة جنسية إحدى الدول المذكورة فتتعهد حكومة تلك الدولة بأن تطلب موافقة الدول المرتبطة أو بناء على طلب مشترك لكافة قوى الحلفاء، لكل الإجراءات الضرورية لتأمين مقاضاة ومعاقبة هؤلاء الأشخاص.

المادة ٢٣٠

تتعهد الحكومة التركية بأن تسلم إلى قوى الحلفاء الأشخاص حيث طلب تسليمهم ربما من قبل الأخيرة على أنهم مسئولين عن مجازر ارتكبت أثناء حالة الحرب على أراضٍ تشكل جزءاً من الإمبراطورية التركية بتاريخ ١ آب ١٩١٤. تحتفظ قوى الحلفاء لنفسها بحق اختيار المحكمة التي ستحاكم المتهمين، والحكومة التركية تتعهد بالاعتراف بتلك المحكمة.

في حال شكلت عصابة الأمم في وقت كاف محكمة مؤهلة للتعامل مع المجازر المذكورة، فإن قوى الحلفاء تحتفظ لنفسها بحق إحالة الأشخاص المتهمين المذكورين أعلاه إلى تلك المحكمة. وتتعهد الحكومة التركية على السواء بالاعتراف بتلك المحكمة.

تطبق شروط المادة ٢٢٨ على حالات تتعامل مع هذه المادة.

المواد ٢٣١-٤٣٣ محذوفة

(تم التوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ ولم يصادق عليها أبداً.)

الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى

شهدت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) مشاركة العديد من الدول والإمبراطوريات الكبرى في أنحاء العالم، وكانت الدولة العثمانية واحدة من هذه الدول. شاركت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى كواحدة من قوى المركز، ودخلت الحرب بعد هجوم مفاجئ على ساحل البحر الأسود الروسي في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤. ردت روسيا على هذا الهجوم بإعلان الحرب في ٥ نوفمبر ١٩١٤.

خلال الحرب، شاركت القوات العثمانية في العديد من المعارك والحملات في مختلف المسارح الحربية، بما في ذلك البلقان ومنطقة الشرق الأوسط. تحالفت الدولة العثمانية مع ألمانيا والنمسا-المجر في إطار التحالف المعروف باسم المركز. شهدت المعارك التي شاركت فيها الدولة العثمانية صراعات عنيفة وتقدماً وتراجعاً، ولكن في النهاية، انهارت الإمبراطورية العثمانية بشكل نهائي بعد هزيمتها في الحرب في عام ١٩١٨.

هذه الهزيمة الحاسمة في الحرب العالمية الأولى أسفرت عن تفكك الدولة العثمانية وانهيارها. في عام ١٩٢٠، وقعت معاهدة سيفر في باريس، والتي حددت شروط السلام بين الدول الحليفة والدول المهزومة، وأكدت تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى العديد من الدول الوطنية الجديدة، مما أنهى حكم السلطنة العثمانية بشكل رسمي. هذه الأحداث تركت أثراً عميقاً في تاريخ المنطقة وشكلت نقطة تحول هامة في التاريخ العالمي.

بعد انهيار الدولة العثمانية واندلاع الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تأثرت الشعوب السابقة تحت حكم الدولة العثمانية بشكل كبير، حيث تم تقسيم الأراضي العثمانية إلى عدة دول جديدة، بما في ذلك تركيا الحديثة.

أحد أبرز النتائج السلبية لمشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى كان تأثيرها الاقتصادي على المنطقة. تكبدت الدولة العثمانية خسائر فادحة في الحرب، مما أدى إلى تدهور اقتصادها وزيادة البطالة والفقر بين السكان. كما تسببت الحرب في دمار البنية التحتية والمرافق العامة، مما جعل عملية إعادة البناء أمراً صعباً.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب إلى تزايد التوترات العرقية والدينية في المنطقة، مما أثر بشكل كبير على العلاقات بين الشعوب المختلفة. تسبب تقسيم

الأراضي العثمانية إلى دول جديدة في نشوء صراعات حدودية ونقاشات حول الهويات الوطنية، مما زاد من حدة التوترات في المنطقة.

علاوة على ذلك، أدت مشاركة الدولة العثمانية في الحرب إلى تغييرات سياسية جذرية. تأثرت الهياكل السياسية القديمة والنظم الحاكمة بشكل كبير، مما أفسح المجال لظهور حركات وأيديولوجيات جديدة. سعت العديد من الحركات الوطنية والاستقلالية في الدول الجديدة الناشئة إلى تحقيق الاستقلال وبناء دول ذات سيادة.

خلاصة القول، يمثل مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى حدثاً تاريخياً هاماً أثر بشكل كبير على مسار التاريخ في المنطقة. شكلت الحرب نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة العثمانية وشعوب المنطقة، وتركت أثراً دائماً على السياسة والاقتصاد والمجتمع في السنوات التي تلتها.

الخلفية والوضع الاقتصادي

في أوائل أغسطس ١٩١٤، وعلى الرغم من حالة الضعف الاقتصادي والعسكري الذي كانت تمر به الدولة العثمانية، اندلعت الحرب العالمية الأولى. كانت الدولة العثمانية في وضع صعب للغاية بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها في حروب البلقان من ١٩١٢ إلى ١٩١٣. كان جيشها يخضع لعملية إعادة تنظيم كبرى، ولكن هذه التحسينات لم تحقق النتائج المرجوة بسبب الظروف المالية السيئة والخسائر المتتالية في المعارك والصراعات المحلية.

الدولة العثمانية خسرت نصف إلى خمس العدد الإجمالي للسكان الأوروبيين في الإمبراطورية منذ عام ١٨٧٨ بسبب الصراعات المستمرة. في الحروب التي دارت في عامي ١٩١٢ و ١٩١٣، خسرت الدولة العثمانية ٣٢,٧٪ من أراضيها و ٢٠٪ من سكانها. انخفض الإنتاج الصناعي بشكل كبير، وكان إنتاج الفحم والحديد والصلب قليلاً بالمقارنة مع القوى العظمى الأخرى. الصناعة العثمانية كانت محدودة، وكانت الأسلحة والذخيرة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد الخارجي. تراجعت الخطوط الحديدية وكانت نادرة جداً بالنسبة للتوسع الكبير للإمبراطورية.

الوضع المالي كان صعباً للغاية، حيث استخدمت السلطنة ٣٠٪ من ميزانيتها الوطنية لسداد الديون الخارجية. كانت الدولة على حافة الإفلاس عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى. ورغم هذه الظروف الصعبة، وقعت الدولة العثمانية اتفاقية سرية مع ألمانيا في ٢٩ أغسطس ١٩١٤. كان هذا التحالف ضرورياً بالنسبة لألمانيا التي اعتمدت على توجيه انتباه بعض القوات الروسية والبريطانية أثناء حربهما. عندما فشلت هذه الخطة، بدأت ألمانيا في الضغط

على الدولة العثمانية للدخول في الحرب، حتى وقعت الدولة العثمانية اتفاقية مع بلغاريا في ٦ أغسطس، تلزم البلدين بالدفاع عن بعضهما ضد أي هجوم من دول البلقان.

هذه الخلفية المعقدة للدولة العثمانية توضح الظروف الصعبة التي واجهتها عندما شاركت في الحرب العالمية الأولى، وكيف أثرت هذه الظروف على مسار التاريخ في المنطقة.

في ظل هذه الظروف الصعبة، دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في أوائل أغسطس ١٩١٤. مشاركتها في الحرب كانت تحت ضغط من ألمانيا التي كانت تحاول جذب حلفاء لها لمواجهة التحالفات الأخرى في الحرب. ومع ذلك، لم تكن الدولة العثمانية مستعدة تماماً للمشاركة في هذه الحرب الهائلة، وكانت تواجه صعوبات كبيرة في تأمين الموارد والتجهيزات اللازمة للحرب.

بالرغم من هذه الظروف الصعبة، استمرت الدولة العثمانية في المشاركة في المعارك على الجبهات المختلفة خلال الحرب العالمية الأولى. شهدت القوات العثمانية معارك عنيفة في البلقان والشرق الأوسط، ورغم الصعوبات الكبيرة والخسائر المتواصلة، استمرت المعارك لعدة سنوات.

ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، شهدت المنطقة تحولات سياسية هائلة. تم تقسيم الإمبراطورية إلى دول صغيرة ووطنية جديدة، واندلعت صراعات حدودية وتنافس على السلطة، مما أدى إلى تغيير شكل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بشكل جذري.

في الختام، تمثل مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فصلاً هاماً في تاريخ المنطقة، حيث أظهرت الظروف الصعبة والتحديات الهائلة التي واجهتها هذه الإمبراطورية وكيفية تأثيرها على مسار التاريخ المستقبلي للمنطقة.

الدولة العثمانية والحرب:

أهداف العثمانيين ومطالب القوى

تتناول النقاشات الداخلية في الدولة العثمانية تحديد الأهداف والتكتيكات اللازمة للمشاركة في الحرب العالمية الأولى بوصفها عضواً في قوى المركز. كان من بين الأهداف الرئيسية للدولة العثمانية استعادة الأراضي التي فقدتها في الصراعات السابقة، والتخلص من الامتيازات التي فرضتها عليها القوى العظمى الأوروبية.

وزير الدفاع أنور باشا كان يسعى لاستعادة الأراضي في بحر إيجة والقوقاز، وشبه الجزيرة العربية، وأجزاء من شمال إفريقيا. كانت لديه رغبة قوية في تحقيق الوحدة التركية وتوحيد السكان الناطقين بالتركية في دولة واحدة. هذه الرغبة في تحقيق الوحدة والتخلص من الاستعمار الأجنبي كانت جزءاً من الرؤية المستقبلية التي أرادها العثمانيون.

من جهة أخرى، كان الدعم الذي قدمته ألمانيا للدولة العثمانية مهماً جداً لاستمرار مشاركتها في الحرب. في البداية، ترددت ألمانيا في ربط مستقبلها بالدولة العثمانية بسبب ضعفها. ولكن بمرور الوقت، وعندما بدأت الحرب بين النمسا- المجر و صربيا، أصبح من الواضح أن الحصول على حلفاء جدد في البلقان يمثل فرصة لتعزيز موقع النمسا- المجر.

كانت المفاوضات بين العثمانيين وقوى المركز تتم بشكل سري ولم تشمل تلك الأهداف الحربية بشكل صريح. ومع ذلك، تصاعدت التوترات بين الأتراك والألمان حينما صادفت خطط الوحدة التركية مع خطط ألمانيا في المناطق المستهدفة مثل القوقاز وآسيا. كما تناقضت أهداف البلدين في المحادثات مع روسيا في عام ١٩١٥، حيث أرادت الدولة العثمانية تغيير وضع مضائق البحر الأسود المنصوص عليه في معاهدتي باريس ١٨٥٦ وبرلين ١٨٧٨.

وفي نهاية الحرب، ومع انهيار الإمبراطورية الروسية، نجح الممثلون العثمانيون في الحصول على الدعم الألماني لتحقيق أهدافهم في المناطق المستهدفة، وتحديداً في القوقاز الروسي. تمثلت هذه الأحداث النقطة النهائية لتورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. بعد نجاح الممثلين العثمانيين في الحصول على الدعم الألماني والتوصل إلى اتفاقيات مهمة، شملت محاولات تغيير الوضع في مضائق البحر الأسود وتحديد المواقع الاستراتيجية في مناطق القوقاز الروسي، كان لدى الدولة العثمانية مساحة لتحقيق أهدافها.

في نهاية الحرب ومع هبوط سلطة الإمبراطورية الروسية، أمكن للدولة العثمانية أخيراً استعادة بعض الأراضي التي فقدتها في الصراعات السابقة. ومن خلال المفاوضات السلمية مع روسيا في عام ١٩١٨، نجحت الدولة العثمانية في إقناع الروس بإخلاء الأراضي العثمانية التي كانوا يحتلونها، وتحديداً في مناطق القوقاز الروسي، مما سمح للدولة العثمانية بالتمتع بتلك الأراضي وتأمين مواقع استراتيجية هامة.

في نهاية المطاف، يمثل تورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى جزءاً من سعيها المستمر لاستعادة الأراضي التي فقدتها والتخلص من الاستعمار الأجنبي. ومع انهيار الإمبراطوريات القديمة والظروف التاريخية المعقدة التي

أحاطت بالمنطقة، شكلت هذه الحرب الانتقال نحو عصر جديد، حيث تغيرت الحدود وظهرت دول جديدة في الساحة الدولية، وكان لهذه الأحداث تأثير عميق على مسار التاريخ في المنطقة للعقود القادمة.

إلغاء الامتيازات الأجنبية

في ١٠ سبتمبر ١٩١٥، أصدر وزير الداخلية العثماني طلعت باشا قراراً بإلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت ممنوحة للمواطنين الأجانب في الدولة العثمانية. وقع الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، الذي كان لديه سلطة الإلغاء، على هذا القرار في نفس اليوم، مما أنهى الامتيازات الخاصة التي كانت تمنح للأجانب.

هذا الإجراء أثار اعتراض الحكومات والدول الأجنبية التي كانت تستفيد من هذه الامتيازات. السفير الأمريكي، هنري مورغنتاو، عبر عن وجهة نظر القوى العظمى بشأن هذا القرار، مشيراً إلى أن نظام الامتيازات كان نتيجة لمعاهدات دولية واتفاقيات دبلوماسية ولا يمكن تعديل أي جزء منها من قبل الحكومة العثمانية بمفردها.

بالإضافة إلى الإلغاء الأجنبي للامتيازات، كانت هناك قضية أخرى متشابكة، وهي الدين والسيطرة المالية على السلطنة. كان مجلس الإدارة لهذه المؤسسة مكوناً من القوى العظمى بدلاً من العثمانيين، ولذا لم تكن هناك سيادة مستقلة على هذا الوضع. الدين العام العثماني كان يدير الدين وكان له سلطة على مجموع ربع إيرادات الدولة. وقد تدخل الدين العام في الشؤون المالية للدولة، مما جعله يؤثر بشكل كبير في الشؤون السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية.

الهدف من إلغاء الامتيازات ووقف سداد الديون الخارجية كان يهدف إلى تقليص القبضة الأجنبية على الاقتصاد العثماني. ولكن الهدف السياسي الأكبر كان إخراج غير المسلمين من الاقتصاد عن طريق تحويل الأصول إلى الأتراك المسلمين وتشجيع مشاركتهم في العقود والإعانات الحكومية، وهو هدف يعكس الطموحات القومية والدينية في الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

تأتي قضية إلغاء الامتيازات والتحكم في الدين العام العثماني في سياق تصاعد التوترات الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية خلال فترة الحرب العالمية الأولى. كانت هذه القرارات تعكس سعي الحكومة العثمانية للتحرر من الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية التي كانت تواجهها الإمبراطورية العثمانية في ظل انخراطها في الحرب.

بالإلغاء الامتيازات الأجنبية وتوجيه الدين العام نحو الأتراك المسلمين، كانت الحكومة العثمانية تسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والديني.

كما كانت تهدف إلى تعزيز المشاركة الوطنية وتعزيز الهوية القومية والدينية للأتراك في ظل التحديات التي تواجه الإمبراطورية.

لكن هذه القرارات لم تأت بنتائج فورية، فقد واجهت المعارضة الشديدة من الدول الأجنبية والمواطنين الذين استفادوا من الامتيازات السابقة. كانت هناك حملات اعتراض ومقاومة من قبل الأجانب وبعض الفئات في المجتمع العثماني.

إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات تمثل جزءاً من الحملة الأوسع لتحقيق الاستقلال والتحرير الوطني في الدولة العثمانية، والتي كانت تتزايد شعبيتها بين الأتراك وبين العديد من الفصائل الوطنية في الإمبراطورية.

إن هذه الفترة من الزمن تعكس التحولات والضغوط الكبيرة التي عاشتها الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وكيف أثرت هذه الأحداث على مسار تطور الدولة وشكلت جزءاً من السياق الذي أدى في نهاية المطاف إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور دول وأمم جديدة في المنطقة.

نيل جزئي لأهداف العثمانيين من الحرب

أدى انهيار القوة الروسية في القوقاز إلى تغذية الطموحات العثمانية في المنطقة. ففي فبراير ١٩١٨ عرض وزير الخارجية العثماني نسيمي بيك المطالبات المتعلقة بالمنطقة، مسلطاً الضوء على الاختلافات بين العثمانيين والألمان. ووفقاً للرؤية الألمانية لتوزيع المنطقة، يجب أن تكون مرتبطة بالرايخ. وفي ١١ مايو في باطومي، طالب المبعوثون العثمانيون باستعادة حدود ١٨٢٨ بين السلطنة وروسيا، بينما أراد الألمان الإعلان من الناحية النظرية دولة قوقازية مستقلة، لكنها في الواقع مرتبطة سياسياً واقتصادياً ببرلين. فالموقف الألماني الذي تعارض بوضوح مع الطموحات العثمانية القوقازية، دفع بالعثمانيين إلى تطبيق استراتيجية الأمر الواقع أمام حليفهم، وزيادة وجودهم في المنطقة، واحتلال مناطق جديدة، حتى لو كان ذلك ينتهك أحكام معاهدة بريست ليتوفسك. أجبر هذا الألمان على السعي علناً لعقد اتفاق مع الحكومة العثمانية بشأن القوقاز. ومن ناحية أخرى اصطدمت طموحات قوى المركز مع طموحات الدول الجديدة التي نشأت من تفكك الإمبراطورية الروسية البائدة: أرمينيا وأذربيجان وجورجيا.

الأطماع في الأراضي العثمانية

كانت جميع القوى المتحاربة تريد أن يتفاهم الانحطاط العثماني: حتى أن بعض حلفاءها طالبوا ببعض الأراضي لأنفسهم. فقد كانت من بين شروط الملك البلغاري فرديناند للانضمام إلى قوى المركز، هو ترسيم الحدود التركية

البulgارية في تراقيا لصالحه. وفي ١٩ سبتمبر ١٩١٨ طالبت الحكومة البلغارية بعد المزاي التي نالتها السلطنة في القوقاز، بالمزيد من أراضي تراقيا العثمانية. ومن جانبها، طالبت الإمبراطورية الألمانية التي كانت تمثل الدعم المالي الرئيسي للعثمانيين أثناء الحرب بتنازلات اقتصادية؛ بدءاً من ١٩١٧ وضع المسئولون عن السياسة الاقتصادية الألمانية خطة للتوسع السياسي والاقتصادي في السلطنة. مكنت الديون الهائلة التي تم التعاقد عليها مع البنوك الألمانية للألمان بجمع سلسلة طويلة من المزاي التي كانوا يرغبون في الحصول عليها من حكومة الباب العالي، والتي كانت ستعادل خضوع اقتصاد السلطنة للسيطرة الألمانية، ومنها: السيطرة على آبار النفط من بلاد ما بين النهرين، وامتيازات التعدين وتصاريح الملاحة في نهري دجلة والفرات. ولضمان استرداد القروض الممنوحة لها، وضع القادة السياسيون والاقتصاديون الألمان في ٧ أبريل ١٩١٧ قائمة دقيقة للأهداف التي كان على الرايخ تحقيقها في الدولة العثمانية: السيطرة على أحواض التعدين - وتقع بالقرب من سكة حديد بغداد وغيرها - سواء من خلال التنازلات المباشرة للشركات الألمانية أو من خلال ملكية الأغلبية في المشاريع المشتركة التركية الألمانية. وكانوا يأملون في توحيد المجال السياسي في المجال الاقتصادي، المتجسد في سلسلة من الاتفاقيات السياسية والعسكرية بين برلين واسطنبول. في صيف ١٩١٨ وبعد معركة أميان كان تحقيق أهداف الحرب الألمانية فيما يتعلق بالدولة العثمانية يستلزم إخضاع الأخيرة اقتصادياً لألمانيا، من خلال منح السيطرة على الاقتصاد العثماني لشركاتهم، على افتراض أنه تعويض عن قروض الحرب؛ وجزء من خطة السيطرة الاقتصادية، طالب الدبلوماسيون الألمان في ٩ أغسطس بتسليمهم حق استغلال آبار النفط في العراق. ومن ناحية أخرى دفع تحالف العثمانيين مع قوى المركز بإعطاء الحلفاء خطاً جديدة لتقسيم أراضيهم فيما بينهم. بعد دراسة مسودات عديدة للتوزيع الإقليمي، تجسد الاتفاق النهائي بين أعضاء الوفاق في وثيقة مؤرخة في ٩ مارس ١٩١٦: سيتم تخصيص الساحل الشرقي وقيليقية وأضنة والموصل لفرنسا؛ وبلاد الرافدين إلى المملكة المتحدة؛ وستستولي روسيا على أرمينيا وكوردستان وستحصل على الحق في عبور مضائق البحر الأسود بحرية. وحسب اتفاقية سانت جان دي مورين اللاحقة في ١٩ أبريل ١٩١٧، ستحصل إيطاليا على منطقة أزمير. وتكون فلسطين تحت السيطرة الدولية المشتركة. بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، سعى الروس إلى تحقيق أهدافهم بأنفسهم: فقد واصلوا توسعهم جنوباً الذي بدأ منذ عهد القيصر بطرس الأكبر، حيث أكد كل من القيصر والحكومة الروسية المؤقتة اللاحقة رغبتهم في غزو إسطنبول ومضائق البحر الأسود.

الحياد المزعوم

فاجأ اندلاع الحرب في أغسطس ١٩١٤ القادة العثمانيين. لم تكن السلطنة مستعدة للمشاركة في معركة جديدة: فجيوشها مشتتة ولم تكن العاصمة إسطنبول محمية من أي توغل محتمل للحلفاء. ولكن مذكرة بخط يد الإمبراطور فيلهلم الثاني بناء على طلب من رئيس البعثة الألمانية في الأستانة أوتو ليمان فون ساندرز بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٤ بددت أي شك حول نية العثمانيين للمشاركة في الصراع الوشيك. وبتواطؤ ألمانيا حافظ القادة العثمانيون على موقف مبهم مع الجانبين. وعندما جاءوا للتفاوض مع الحلفاء، على سبيل المثال بدأ أنور باشا المحادثات معهم في ٩ أغسطس: قدم إلى السفير الروسي المطالب العثمانية بشأن البلقان والتي تضمنت استعادة تراقيا الغربية وجزر بحر إيجه. ومع ذلك كانت احتمالية عقد صفقة مع الحلفاء ضئيلة: ففي يوليو سافر جمال باشا إلى باريس لطلب عبثاً عودة دوديكانيسيا من إيطاليا، وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات مع الحلفاء جارية رفض البريطانيون تسليم السفينتين الحربيتين العثمانيتين «السلطان عثمان» و«الرشادية» اللتين صنعنا في أحواض بناء السفن في المملكة المتحدة في ٢٨ يوليو وقاموا باستيلاء عليها دون أن يعيدوا للعثمانيين سبعة ملايين ونصف المليون جنيه التي دفعوها لهم. مما أدى بشكل قاطع إلى ميل الدولة العثمانية نحو الألمان. نظراً للصعوبة الكبيرة في تعبئة الجيش بسبب ضعف الاتصالات في البلاد، حيث بدأت العملية في ٢ أغسطس، وعلى الرغم من أن الهدف من حيث المبدأ هو الدفاع عن أراضي السلطنة وعدم القيام بأي هجوم. إلا أن العملية كانت بطيئة، ولم تكتمل التعبئة حتى أوائل نوفمبر. ومن أصل اثني عشر فيلقاً المكونة للقوات المسلحة، تم تكليف ستة منها في العاصمة ومنطقة تراقيا، وثلاثة منها أرسلت إلى الحدود الروسية، وواحدة نحو إزمير، والباقي إلى بلاد الشام والجزيرة العربية. وفي ١٠ أغسطس ظهرت طرادات ألمانية أمام دفاعات إسطنبول، ونالت إذن الدخول إلى المضائق، مما عد انتهاكا لاتفاقية ١٨٤١ التي تحكم العبور عبر مضيق البحر الأسود. فالحماية الممنوحة للطرادات الألمانية التي كانت هاربة من الأسطول الإنجليزي ولجأت إلى السواحل العثمانية دفعت الحكومة العثمانية إلى الوقوف بشكل علني مع قوى المركز؛ فتم تعيين الأدميرال فيلهلم سوشون قائد الطرادين الراسيين في إسطنبول قائداً للبحرية العثمانية في ٦ أغسطس، بينما تولى نائبه الأدميرال جويدو فون يوزدوم قيادة الدفاعات الساحلية للعاصمة. وفي ٩ سبتمبر أقال العثمانيون البعثة البحرية البريطانية لتقديم المشورة للبحرية العثمانية. وفي الأسابيع التالية سارع العثمانيون وحلفائهم إلى حصار مضيق الدردنيل لمنع مرور قوات العدو. واعتباراً من ٢٦ سبتمبر منع العثمانيون مرور سفن الشحن عبر المضيق. على الرغم من أن دخول العثمانيين في حربهم لم ينتج عنه فوائد

فورية لقوى المركز، إلا أنه أضر بالحلفاء على المدى المتوسط، لأن إغلاق حركة المرور في مضيق البحر الأسود أعاق التبادلات بين روسيا وحلفائها في أوروبا الغربية. سهّل تحالف العثمانيين مع ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية أيضاً الهجمات المحتملة على الطريق بين مصر والمحميات البريطانية وحتى الهند. ومن ناحية أخرى أدى الدخول في الصراع إلى انقسام في الحكومة العثمانية: رغب الممثل الرئيسي للنظام أنور باشا في المشاركة في الحرب في أسرع وقت ممكن، بينما فضل آخرون مثل عزت باشا الحفاظ على الموقف الغامض مع الأطراف المتنازعة، أما الصدر الأعظم ووزير الخارجية سعيد حليم باشا فقد كان متردداً.

الباب العالي والرايح

بدأت الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر بإقامة روابط سياسية واقتصادية مع الإمبراطورية الألمانية. ولتجنب عواقب إغلاق البريطانيين لقناة السويس أمام السفن الألمانية، وتأثراً بالأمر الجيوسياسية في ذلك الوقت خطط فيلهلم الثاني لبناء خط سكة حديد بين ألمانيا والخليج العربي يمر على إسطنبول وبغداد والبصرة. بالإضافة إلى خط السكة الحديد هذا أراد السلطان عبد الحميد أن يبني خطاً آخر نحو الحجاز؛ أدت المعارضة البريطانية لمشروع سكة حديد بغداد، وقد حالت دون ذلك إلى قيام السلطنة بتقوية علاقاتها مع ألمانيا بدءاً من ١٩٠٦. بعد الهزائم المتتالية في الحرب الإيطالية التركية وحرب البلقان، طلبت الحكومة العثمانية من الألمان إرسال بعثة عسكرية لإعادة تنظيم القوات المسلحة. حيث أرسلت في صيف ١٩١٤ بعثة ضمت سبعين فرداً بقيادة قائد سلاح الفرسان أوتو ليمان فون ساندرز. على الرغم من ارتباط الدولة العثمانية بالرايح، إلا أنها لم تخض الحرب في أغسطس ١٩١٤. وكان حياها في تلك الفترة مناسباً جداً للألمان. ولكن أدت الانتكاسات التي عانت منها قوى المركز (في فرنسا وغاليسيا و صربيا) في نهاية صيف ١٩١٤ إلى تشكك السلطات العثمانية في استصواب خوضها الحرب إلى جانبهم، على الأقل حتى اكتمال التعبئة العسكرية، وتلقي المساعدة المالية وتحسن الوضع العسكري في الجبهة. وفي ١٧ سبتمبر ثم في ١١ أكتوبر أعرب السفير الألماني في الأستانة عن رغبة حكومته بالتعاون مع السلطنة ووعده بتقديم مساعدات مالية. وفي أواخر أكتوبر دخلت السلطنة الحرب، حيث تولى المستشارون الألمان مناصب في هيئة الأركان العامة العثمانية وفي قيادة بعض الفيالق، على الرغم من أن الجزء الأكبر من الفيالق ظل تحت قيادة الضباط العثمانيين. ازداد التسليح العثماني بعد شراء الطرادين الألمانين. كما تم تجديد دفاعات المضائق، التي أشرف على أعمالها مهندسون عسكريون ألمان. فتم حظر مرور سفن الحلفاء في مضيق البوسفور والدردينيل. وكذلك تم تجهيز الدفاعات التي تعرقل حركة الملاحة

البحرية. ووضعت مدفعية الساحل - أكثر من مائة مدفع من العيار الثقيل - والألغام في المضائق، وهو ماعد انتهاكا لمعاهدة باريس ١٨٥٦. وتم تجهيز قاذفات الطوربيد المثبتة على الشاطئين الأوروبي والآسيوي من المضيق. وجود تلك القوات يعني عدم الحاجة إلى نشر أعداد كبيرة من المشاة للدفاع عن هذا القطاع الحيوي، ولهذا السبب تم تخصيص عدد قليل من وحدات المشاة في منطقة المضيق مع بداية ١٩١٥. بعد هزيمة الصرب في خريف ١٩١٥ فتحت المواصلات البرية بين السلطنة وأوروبا الوسطى، فأصبحت المساعدات الألمانية أسهل. وكان ذلك ضرورياً للتخفيف من معاناة السلطنة، التي لديها نقص حاد للغاية في الأسلحة والذخيرة منذ دخولها الحرب. انعكس ذلك في شحن الإمدادات إلى الجيش العثماني الذي كان يعتمد كلياً على الصناعة العسكرية من عتاد والفحم الذي يستهلك منه العثمانيون ٨٠٠٠ طن شهرياً للاستخدام العسكري والمدني. وفي سنة ١٩١٦ أرسل الألمان للعثمانيين مائة وثمانين ألف طن من فحم اللجنيت ومائة وثلاثين ألفاً طن من أنواع الفحم الأخرى. بالإضافة إلى أسلحة ومعدات السكك الحديدية، التي دفعوا ثمنها بالطعام والمواد الخام. كما ازداد عدد القوات والمستشارين العسكريين، ووصل في ١٩١٨ إلى ٢٥,٠٠٠ جندي بكتائب وأفواج، وقد حظيت البعثات العسكرية الألمانية بالنفوذ داخل السلطنة. كانت الحرب هي الجانب الأسهل في التعاون بين الألمان والعثمانيين، أما فيما يتعلق بأهداف الحرب أو السياسة الداخلية العثمانية أو الأمور المالية، فقد كان التعاون أكثر صعوبة. أما من ناحية الدعم المالي: فقد تلقت الحكومة في ١٩١٧ ثلاثة مليارات مارك في شكل قروض، وهي ضرورية لتحمل نفقات الحرب. أعطى الاعتماد المالي العثماني على ألمانيا حكام برلين القدرة على التأثير في السياسة العثمانية، وهي وسيلة لتحقيق أهدافهم الإمبراطورية. ومع ذلك نجح الساسة العثمانيون بمهارة كبيرة في الحد من التوسع الاقتصادي والمالي الألماني، ومنعوا ممتلكات الدول المعادية في أراضي السلطنة من الوقوع في أيدي الشركات الألمانية. وأيضاً كان النفوذ السياسي الألماني في السلطنة ضعيفاً، وظهر واضحاً مع ترحيل السكان الأرمن، حيث فشل الألمان في إيقافه. أما في بعض الحالات مثل حماية السكان اليهود في فلسطين، فقد كان العثمانيون أكثر تساهلاً مع الألمان، لكنهم عموماً لم يتقبلوا اقتراحات برلين السياسية.

الدخول في الصراع

بعد هزائم ألمانيا في صيف ١٩١٤ وانتقال الحرب إلى حرب استنزاف، بدأ الألمان بمطالبة حلفائهم العثمانيون بتنفيذ المعاهدة السرية التي وقعت في ٢ أغسطس ١٩١٤ والتدخل الفوري في الحرب. لم يرغب غالبية أعضاء جمعية الاتحاد والترقي والحكومة في القيام بذلك، لكن الأقلية التي تزعمها أنور باشا

أصرت على تلبية المطالب الألمانية، مقتنعين بقدرتهم على الحصول على مكاسب أفضل في حالة الانتصار عما إذا تأخر دخولهم الحرب. وقد استغرق ثلاثة أشهر ما بين التوقيع على التحالف السري ودخول السلطنة الحرب. بعد انقلاب ١٩١٣ سيطر الباشوات الثلاثة وبدعم من الجيش على السياسة العثمانية. فقرر دخول الحرب دون استشارة السلطان أو الصدر الأعظم. حيث أخروا القرار حتى رأوا أن تحالفهم مع ألمانيا في خطر إذا تم تأجيله مرة أخرى. ودخولهم الحرب أنتت من قناعة بضرورة الحفاظ على الروابط مع الرايخ. بعد توقيع معاهدة التحالف الأولى في أغسطس ١٩١٤ بدأ في أكتوبر التفاوض بشأن اتفاقية جديدة أخرى، حيث تم التوصل إليها في يناير ١٩١٥ وهي أكثر موائمة للعثمانيين. وكانت المعاهدة الأصلية دفاعية بشكل أساسي ضد روسيا، وقد أراد العثمانيون تسوية مسائل أخرى مع ممالك أوروبا الوسطى.

إعلان الحرب

في نهاية أكتوبر تم بيع الطرادين الألمانين إس إم إس جوبان وإس إم إس بريسلو بسعر بخس للعثمانيين. ومما عجل دخولهم الحرب هو استخدامهما مع سفن حربية أخرى في قصف الموانئ الروسية في أوديسا وسيفاستوبول ونوفوروسيسك فأغرقوا عدة سفن روسية صغيرة وسفينة ركاب فرنسية في الطريق. هذا الهجوم الذي لم توافق عليه الحكومة قد نفذ من خلال مؤامرة المستشارين العسكريين الألمان مع العناصر الموالية لألمانيا من الاتحاد والترقي، ولكنه أشعل حرباً بين روسيا والسلطنة. كانت العملية وسيلة لاستفزاز الوفاق لإدخال الدولة العثمانية في الحرب. بمجرد حدوث ذلك قررت غالبية الحكومة دعم المتآمريين وشن الهجوم. لكن العديد من الوزراء والصدر الأعظم عارضوا هذا القرار، ولكن دون جدوى. وفي ٢٩ أكتوبر بدأت السلطنة الحرب بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الوفاق. وفي ٢ نوفمبر أعلنت روسيا الحرب عليها. كان على السلطان الذي لم يشارك في قرار إعلان الحرب على الروس، أن يعلن بصفته خليفة الجهاد ضد الوفاق الثلاثي.

الجهاد أداة الدعاية الألمانية العثمانية

منذ نهاية القرن التاسع عشر قدم الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني نفسه للعالم بأنه حامي للمسلمين، وتلك كانت جزءاً من سياسته الخارجية، وأعلن أثناء رحلته إلى دمشق سنة ١٨٩٨:

ليطمئن جلالة السلطان وثلاثمائة مليون مسلم على وجه الأرض الذين يحترمونه كخليفة أن إمبراطور الألمان هو صديقهم الأبدي.

وقد استخدم الإمبراطور تلك الدعاية في ٢٩ يوليو ١٩١٤ واقترح استخدام المشاعر الإسلامية ضد العدو.

وبالتالي نصت معاهدة التحالف في ٢ أغسطس ١٩١٤ على أن يعلن السلطان بصفته خليفة المسلمين الجهاد ضد الحلفاء. ومن أولى العمليات الحربية العثمانية التي نفذت بالتعاون الألماني والنمساوي المجري، كان الهجوم على مصر حيث استخدم الدعاية الإسلامية المكثفة لإضعاف الدفاعات البريطانية. إلا أن هذا الإجراء قد فشل فشلاً ذريعاً، سواء في مصر أو في بقية المستعمرات الإسلامية التي حكمها الحلفاء. واستجابة لطلب ألمانيا أعلن السلطان الجهاد ٨٤ في ١٤ نوفمبر ١٩١٤. ودعا شيخ الإسلام من إسطنبول إلى الجهاد، واستقبلت دعوته بحفاوة من عشرات الآلاف المسلمين. إلا أن حماس الولايات كان أقل منه من العاصمة، التي كان يُنظر إليها بوجود الباشوات الثلاثة وأنهم نتيجة ثورة تركيا الفتاة العلمانية، التي أطاحت في سنة ١٩٠٩ بالسلطان عبد الحميد الثاني بطل الوحدة الإسلامية. حاولت أجهزة التجسس العثمانية إقامة اتصالات مع ممثلي سكان شمال إفريقيا، حيث حاول الألمان بالتعاون مع العثمانيين بإشعال تمرد العرب والأمازيغ ضد الهيمنة الفرنسية. وقد استمرت انتفاضة السنوسية في ليبيا حتى ١٩١٨ على الرغم من قلة أهميتها بالنسبة للحرب العالمية. بالتوازي مع العمليات في شمال إفريقيا سعت قوى المركز إلى توسيع الحرب الإسلامية المقدسة لتشمل إمبراطوريات الأعداء الاستعمارية. فأرادوا زعزعة استقرار الهند البريطانية، وللقيام بذلك أرسل الألمان والعثمانيون حملات مشتركة إلى بلاد فارس. بالإضافة إلى ذلك نفذت كل من ألمانيا والسلطنة حملة تجنيد بين أسرى الحرب المسلمين. وأيضاً حاول العثمانيون تسخير ولاء الألبان المسلمين للباب العالي لإثارة إمارة ألبانيا، أولاً من بوليا ثم من كورفو. شجع ممثلو النمسا-المجر السلطان على إتباع هذا الخط، الذي نال أيضاً على موافقة السفارة الألمانية والمسؤولين عن السياسة الخارجية للرايخ. ومع ذلك فقد تناقضت الخطط الضخمة مع الموارد الضئيلة المخصصة لها، علاوة على ذلك سرعان ما أدرك مسلمو مستعمرات الوفاق أن الطموحات الإمبريالية الألمانية لا تختلف عن طموحات بقية القوى الأوروبية وأن لا ألمانيا ولا الدولة العثمانية تقدم لهم بأي حال الأموال والمواد اللازمة للتخلص من الهيمنة الاستعمارية. وهكذا كان تأثير الدعوة إلى الجهاد المقدس محدوداً.

الباب العالي في الحرب:

العثمانيون في الصراع

استهلك الجيش العثماني الذي أعيد تنظيمه من خلال الإصلاحات التي رعتها البعثة العسكرية الألمانية، ستة ملايين ليرة في السنة: فالمبلغ المخصص للقوات المسلحة هو الأكبر في الميزانية السلطنة. بعد الهزائم التي عانى منها في حروب البلقان الأخيرة، خضع الجيش لعملية تجديد كبيرة، وتضمنت إعفاء

مئات الضباط وتغييرات تنظيمية كبيرة. لقد تسببت تلك الحروب في تعطيل القوات المسلحة العثمانية تماماً، وكان لابد من تركيز بقاياها في تراقيا لحماية العاصمة. من أصل عشرين مليون شخص، لوحظ أنه تم استدعاء ما يقرب من ثلاثة ملايين خلال النزاع، ومع المرض والهروب من الخدمة يعني أن القيادة نادراً ما ضمت نصف مليون جندي. الذي يؤدي الخدمة العسكرية هم فقط السكان المسلمون، أما أتباع الديانات الأخرى فكانوا يدفعون الضريبة لدعم القوات المسلحة. اضطر الجيش لتحمل تدخل حزب الاتحاد والترقي في شؤونه العسكرية، على الرغم من نفوذه المتناقص، وأيضا من منظمة تشكيلات مخصوصة، التي تدخل أعضاؤها في الشؤون السياسية والعسكرية للسلطنة، مما تسبب في استياء العسكريين. أرسلت ألمانيا وإمبراطورية النمسا- المجر إلى السلطنة مستشارين عسكريين وبعض الوحدات الصغيرة للقتال على الجبهات الجديدة التي انبثقت بعد دخولها الحرب. صُممت هيئة الأركان العامة للعثمانيين على غرار الهيكل البروسية، وتم تدريب ضباطهم في الأكاديمية العسكرية في الأستانة، كما هو الحال مع معظم رؤساء الفرق وسلك الجيش الذين شاركوا في الحرب. تكمن القوة الأساسية للجيش في هيئة الأركان العامة وفي بأس الجيوش، أما ضعفها الرئيسي فيمكن في الافتقار إلى القيادات الوسطى المحترفة وضباط الصف المهنيين، الأمر الذي أدى إلى صعوبة في تدريب سريع للجنود الجدد، واستبدال الضباط الذين سقطوا في القتال بأخرين من ذوي الخبرة. كما عَقِدَت خسائر حروب البلقان من تدريب مجندين جدد. أدى إطالة أمد الحرب التي استمرت ثماني سنوات للسلطنة (بإضافة حروب البلقان)، إلى نقص في عدد حيوانات الجر (الضرورية للنقل)، ومن الأسلحة والمواد العامة المتاحة للوحدات العثمانية، والتي نادراً ما كانت تكتمل. وفي بعض الوحدات كان الجنود يرتدون زياً ممزقاً ويفتقرون إلى الأحذية. ولتعويض عن هذا النقص أرسلت ألمانيا والنمسا- المجر كميات كبيرة من الإمدادات إليهم؛ ولكن بسبب هذا النقص لم تستطع القوات العثمانية أن تقارع قوات العدو. وما إن دخلت سنة ١٩١٨ حتى كان الجيش العثماني منهكاً وغير قادر على الاستمرار في القتال لفترة أطول. فالجزء الأكبر من خسائر الجيش العثماني كان بسبب نقص الغذاء والدواء ولم يكن بسبب القتال. عندما دخلت السلطنة الحرب، كان لديها سبعة عشر فرقة متمركزة في منطقة العاصمة، وعشرة في شرق الأناضول، وسبعة في بلاد الشام، وأربعة في شبه الجزيرة العربية، واثنان في العراق، على الرغم من إنشاء وحدات جديدة لاحقاً. فكانت ١٤ من الفرق لا تزال تحت التشكيل، بعد خسائر حروب البلقان وتغيير مواقع ثمانية أخرى؛ كانت تلك الفرق هي الأسوأ قتالاً في المعارك الأولى في الحرب العالمية. تم تشكيل أفواج الفرسان الخفيفة في أربع فرق فرسان احتياطية مخصصة للجيش الثالث لتحل محل سلاح الفرسان غير النظامي مع مشاكل

الانضباط التقليدية. إجمالاً كان هناك ٦٠٠,٠٠٠ جندي يخدمون في صفوف الجيش. وقد قسم الجيش إلى تسعة جيوش وعشرات الفيالق. تمركز الأول في ترافيا وكان تحت القيادة الألمانية حتى أكتوبر ١٩١٥؛ خدم الثاني في المضائق وفي ترافيا والقوقاز وفي قيليقيّة؛ وقاتل الثالث في القوقاز. أما السادس فدافع عن جبهة العراق. وحارب السابع والثامن والرابع في فلسطين والخامس في جاليبولي؛ حارب التاسع في القوقاز وبلاد فارس. وخصص الجيش أكثر من ١٢٠ ألف جندي للجبهة المقدونية. كان التسلح في بداية الحرب نادراً وغير كافٍ. لم تكن المدفعية والمدافع الرشاشة كافية لتلبية متطلبات كل وحدة. وأيضاً كان مخزون الذخيرة قليل، ولم تستطع السلطنة أن تلبّي احتياجات الإنتاج في وقت الحرب. وفي المجمل خسر الجيش في الحرب العظمى حوالي ٧٢٥,٠٠٠ جندي (٣٢٥,٠٠٠ قتيل والباقي جرحى) و ٢٠٠,٢٠٠ من جنوده أسروا. وفي الوقت الذي استسلمت فيه الدولة العثمانية في خريف ١٩١٨ كان تعداد جيشها بالكاد ٣٣ ألف جندي وهناك أكثر من مليون هارب.

الوضع السياسي

بعد استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على الحكم، سيطرت بالكامل على السياسة العثمانية. لكن سرعان ما أصبحت السلطة في يد اثنين من أعضائها، طلعت باشا وأنور باشا بعد وفاة محمود شوكت باشا الشخصية البارزة في حركة تركيا الفتاة.

حصار وخنق الإقتصاد العثماني

منذ بداية الحرب فرض الحلفاء حصاراً صارماً على سواحل السلطنة؛ كان الفرنسيون يحرسون بلاد الشام والبريطانيون في البحر الأحمر. لم يكن العثمانيون يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للالتفاف على حصار العدو فحسب، بل لم يتمكنوا أيضاً من منع دخول الأسلحة والمواد إلى أنصار الحلفاء داخل السلطنة. عطل الحصار التجارة عن طريق البحر بين الولايات العثمانية، ومنع الملاحة الساحلية، وبالتالي تكسدت في خطوط السكك الحديدية. تعرضت البضائع التي عبرت البحر الأسود لتزويد إسطنبول لهجوم من قبل البحرية الروسية، مما حرم العاصمة من جزء من إمدادات فحم الأناضول. وفي سنة ١٩١٥ أبطلت بريطانيا المعاهدة الأنجلو-عثمانية، معلنة أن الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

الوضع المدني في الحرب

تسبب حصار العدو في مجاعات شديدة بين السكان، سواء في المدن الرئيسية (إسطنبول وإزمير) أو في لبنان؛ والتي تفاقمت في ١٩١٦. وكان الوضع

خطيرًا لدرجة أن محافظ بيروت توسل في ١٩١٧ إلى البطريرك الماروني ليطلب شفاة البابا لتسهيل إمداد السكان، ولكن دون جدوى. وبعد الحرب قدر خبراء الحلفاء العسكريون أن المجاعة التي أصابت العثمانيين تسببت في مقتل ما يقرب من مليون مدني، نصفهم من المسلمين. من ناحية أخرى ساعد الحصار من تجاوز السلطات ضد السكان، مما سهّل المجتمعات غير التركية على التمرد عليهم. فاندلعت الثورة العربية عندما استولت السلطات على الجمال للاستخدام العسكري. وقد كان يجب على الحكومة منذ بداية الصراع أن تتفاهم مع المجتمعات غير التركية الخاضعة لها، مثل العرب والأرمن واليونانيين الذين يتوقون إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال.

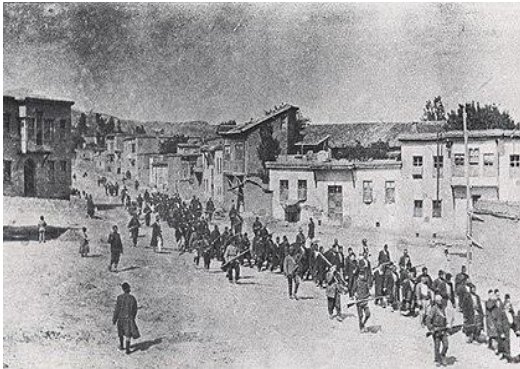
مذابح المسيحيين الشرقيين

منذ لحظة حكم الباشوات الثلاثة بداية ١٩١٣، تم تطبيق السياسة القومية التركية، والتي أصبحت أكثر حدة بعد اندلاع الحرب العالمية.

بعد إعلان السلطنة الحرب بدأت عمليات ترحيل اليونانيين من آسيا الصغرى. ثم في ربيع ١٩١٥ بدأ ترحيل الأرمن على أيدي القوات العثمانية. وبعد اتهامهم في أبريل بالتمرد والتعاون مع الأعداء، بدأت السلطات العثمانية في ترحيلهم في ظروف صعبة. لقي ما بين سبعمائة ألف ومليون منهم حتفهم نتيجة المجازر. من جانبهم عانى السكان المسيحيون في بلاد الشام من تجاوزات السلطات العثمانية. كانوا يشنّبون في أن المسيحيين يريدون التخلص من حكمهم.

الإبادة الجماعية للأرمن

الإبادة الجماعية للأرمن أو مذابح الأرمن أو المحرقة الأرمنية (بالأرمنية: Ջայրոց (Տեղասպանութիւն) Ermeni (بالتركية: Soykırımı) هي عملية القتل الجماعي الممنهج وطرد الأرمن التي حصلت في أراضي الدولة العثمانية على يد حكومة جمعية



الاتحاد والترقي خلال الحرب العالمية الأولى. مع أن مجازر متفرقة قد ارتكبت بحق الأرمن منذ منتصف العام ١٩١٤م، فإن المتفق عليه أن تاريخ بداية الإبادة هو ٢٤ أبريل ١٩١٥م، وهو اليوم الذي جمعت فيه السلطات العثمانية مئات من المتفقين وأعيان الأرمن واعتقلتهم ورحلتهم من القسطنطينية (إسطنبول اليوم)

إلى ولاية أنقرة حيث لقي أغلبهم حتفه. نُفذت عملية الإبادة على مرحلتين وقد أمر بها الباشاوات الثلاثة بصفتها جزءاً من سياسة التتريك المفروضة بالقوة. في المرحلة الأولى قُتل الذكور البالغون جماعياً، في المرحلة الثانية، أُجبرت النساء والأطفال والشيوخ، حسب قانون التهجير، على المشي في مسيرات موت حتى بادية الشام في عامي ١٩١٥ و١٩١٦م حيث تعرضوا لعمليات نهب واغتصاب وقتل دورياً، وتشير التقديرات إلى أن عدد من أُجبر على هذه المسيرات يتراوح بين ٨٠٠ ألف حتى ١,٢ مليون أرمني وبأن ٢٠٠ ألفاً منهم على الأقل كانوا لا يزالون على قيد الحياة في نهاية العام ١٩١٦م.

وفق بعض التعريفات، فإن الإبادة تمتد أيضاً لتشمل عمليات القتل الجماعي لعشرات الألوف من المدنيين الأرمن خلال الحرب التركية الأرمنية في عام ١٩٢٠م.

تتراوح تقديرات الوفيات حول العدد الإجمالي للضحايا الأرمن الذي قضاوا نتيجة لسياسات الحكومات العثمانية والتركية بين عامي ١٩١٥ و١٩٢٣ بين ٨٠٠ ألف إلى أكثر من مليون نسمة، وتتحدر أغلب مجتمعات الشتات الأرمني حول العالم من ناجين من هذه الإبادة. يُشير بعض المؤرخين إلى أن الإبادة الجماعية للأشوريين والليونانيين التي حصلت في تلك الفترة نفسها كانت جزءاً من سياسة موحدة اتبعتها تلك الحكومات مع هذه المجموعات الإثنية، يرى العديد من الباحثين أن هذه الأحداث جزءٌ سياسي موحدة انتهجتها حكومة تركيا الفتاة ضد مجموعات إثنية متنوعة. كانت هذه العملية سبباً رئيساً دفع المحامي رافايل ليكين في عام ١٩٤٣م لتعريف الإبادة الجماعية على أنها جريمة تشمل الإبادة الممنهجة لشعب ما. تتفق غالبية الباحثين والمؤرخين على أن ما حصل للأرمن كان إبادة جماعية، في حين ترفض الجمهورية التركية استعمال كلمة «إبادة» لوصف هذه العملية وتصفه بأنه تعبير غير دقيق. وقد وصفت الحكومات والمجالس النيابية، في عام ٢٠١٩م، لاثنين وثلثين بلداً بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا هذه العملية على أنها إبادة جماعية بالإضافة لتجريم بعض من هذه الحكومات عمليات إنكار حدوثها.

وقعت الإبادة الجماعية للأرمن قبل صياغة مصطلح الإبادة الجماعية. تتضمن الكلمات والعبارات التي تُستخدم في اللغة الإنجليزية والتي تستخدمها الوثائق المعاصرة لتوصيف الحدث «بالمجازر»، و«الفضائع»، و«الإبادة»، و«الهولوكوست»، و«ذبح الأمة»، و«إبادة العرق» و«جريمة ضد الإنسانية». صاغ رافائيل ليكين مصطلح «الإبادة الجماعية» في عام ١٩٤٣م، مع وضع مصير الأرمن في الاعتبار؛ وأوضح في وقت لاحق أنه: «حدث ذلك مرات عديدة... حدث للأرمن، ثم بعد الأرمن قام هتلر بإجراء». استخدم الناجون من

الإبادة الجماعية عدداً من المصطلحات الأرمنية لتسمية الحدث. كتب مرادديان أن ييغرن (الجريمة أو الكارثة)، أو المتغيرات مثل ميدز يغيرن (الجريمة العظيمة) وأبرليان ييجر (جريمة أبريل) كانت أكثر العبارات استخداماً. كان الاسم «أغيد»، والذي يُترجم عادةً باسم «الكارثة»، وفقاً لبيليديان، المصطلح الأكثر استخداماً في الأدب الأرمني لتسمية الحدث. وبعد صياغة مصطلح «الإبادة الجماعية»، استُخدمت كلمة «أرمنوسيدي» كاسم للإبادة الجماعية للأرمن. إن الأعمال التي تسعى إلى إنكار الإبادة الجماعية للأرمن غالباً ما تضع كلمات مؤهلة ضد مصطلح الإبادة الجماعية، مثل «ما يسمى»، أو «المزعوم» أو «المتنازع عليها»، أو تصفها بأنها «خلافية»، أو ترفضها وتطلق عليها «المزاعم الأرمنية» أو «الادعاءات الأرمنية» أو «الأكاذيب الأرمنية»، أو تقوم باستخدام تعبيرات لتجنب كلمة الإبادة الجماعية، مثل وصفها بأنها «مأساة لكلا الجانبين»، أو «أحداث عام ١٩١٥». قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما باستخدام مصطلح «ميدز يغيرن» عند الإشارة إلى الإبادة الجماعية للأرمن والتي وصفت بأنها «وسيلة لتجنب كلمة الإبادة الجماعية». أجرت عدة منظمات دولية دراسات عن الفظائع ضد الأرمن، وأستنتجت كل منها أن مصطلح «الإبادة الجماعية» يصف على نحو مناسب «المجزرة العثمانية ضد الأرمن في ١٩١٥-١٩١٦». ومن بين المنظمات التي تؤكد هذا الاستنتاج، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، والجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية، واللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بمحاربة التمييز وحماية الأقليات. في عام ٢٠٠٥ أكدت الجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية أن الأدلة العلمية كشفت أن "حكومة تركيا الفتاة للدولة العثمانية بدأت إبادة جماعية منتظمة ضد مواطنيها الأرمن - وهم أقلية مسيحية غير مسلحة". حيث تم إبادة أكثر من مليون أرمني من خلال القتل والتجويع والتعذيب ومسيرات الموت القسري". كما أدانت الجمعية الدولية لعلماء الإبادة الجماعية المحاولات التركية الرامية إلى إنكار الحقيقة الواقعية والأخلاقية للإبادة الجماعية للأرمن. في عام ٢٠٠٧ أصدرت مؤسسة إيلي فيزل من أجل الإنسانية رسالة وقع عليها ٥٣ من الحائزين على جائزة نوبل، أكدت من جديد استنتاج علماء الإبادة الجماعية بأن قتل الأرمن عام ١٩١٥ كان إبادة جماعية. وفقاً لموسوعة بريتانیکا رفضت تركيا بشكل مطرد الاعتراف بأن أحداث ١٩١٥-١٩١٦ تُشكل إبادة جماعية، على الرغم من أن معظم المؤرخين قد خلصوا إلى أن عمليات الترحيل والمذابح التي حصلت بحق الأرمن في الأراضي العثمانية تتناسب مع تعريف الإبادة الجماعية - القتل العمد لمجموعة عرقية أو دينية. في حين اعترفت الحكومة التركية والباحثين المتحالفون معها بحدوث عمليات ترحيل، إلا أنهم أكدوا أن الأرمن كانوا عنصراً متمرداً يجب تهدئته خلال أزمة الأمن القومي. وهم يقرّون بحدوث بعض أحداث القتل، لكنهم يؤكدون أنه لم يتم بمبادرة من

الحكومة أو بتوجيه منها. كما رفضت بعض الدول وصف الأحداث بأنها إبادة جماعية، من أجل تجنب الإضرار بعلاقاتها مع تركيا. وقد اقترحت بات يور أن "إبادة الأرمن كانت جهادية". تُحمل بات يور الجهاد أو ما تسميه "الذمية" لتكون "من بين المبادئ والقيم" التي أدت إلى الإبادة الجماعية للأرمن. وتتحدى هذه الفكرة فائز الغصين، وشاهد عربي بدوي للاضطهاد الأرمني، والذي استهدفت مقالته عام ١٩١٨ "دحض الاختراعات المسبقة والافتراء ضد عقيدة الإسلام والمسلمين بشكل عام..." تنسب معاناة الأرمن إلى جمعية الاتحاد والترقي.. حيث كان بسبب تعصبهم الوطني والغيرة من الأرمن، وإلى هؤلاء وحدهم؛ فالإيمان الإسلامي بريئ من أفعالهم". كتب أرنولد توينبي أن "تركيا الفتاة جعلوا الوحدة الإسلامية والقومية التركية تعملان معاً من أجل غاياتهم، لكن مع تطور سياستهم بدأ العنصر الإسلامي في الانحسار وأكتسب الوطني الأرض". ويفيد توينبي ومختلف المصادر الأخرى أن العديد من الأرمن كانوا قد نجوا من الموت من خلال الزواج مع عائلات تركية أو التحول إلى الإسلام. وبسبب القلق من أن الغربيين سيعتبرون "إبادة الأرمن" بمثابة "وصمة سوداء على تاريخ الإسلام"، فإن الغصين يلاحظ أيضاً أن العديد من المتحولين الأرمن قد قتلوا. وفي إحدى الحالات، عندما ناشد زعيم إسلامي عدم قتل الأرمن الذين اعتنقوا الإسلام، نقلت صحيفة الغصين عن مسئول حكومي رداً على أن "السياسة ليس لها دين"، قبل إرسال المتحولين إلى حتفهم.

الأرمن تحت الحكم العثماني

خضع الجزء الغربي من أرمينيا التاريخية، والمعروفة باسم أرمينيا الغربية، للسيطرة العثمانية مع معاهدة أماسيا في عام ١٥٥٥ والتي أدت إلى تقسيمها بشكل دائم عن أرمينيا الشرقية بمقتضى معاهدة قصر شيرين في عام ١٦٣٩. بعد ذلك، تمت الإشارة إلى المنطقة باسم أرمينيا «التركية» أو «العثمانية».

وتم تجميع الغالبية العظمى من الأرمن معاً في مجتمع شبه مستقل، وهي الملة الأرمنية، والتي كان يقودها أحد الزعماء الروحيين للكنيسة الرسولية الأرمنية، بطريرك القسطنطينية الأرمني. وكان الأرمن يتركزون بشكل رئيسي في المقاطعات الشرقية من الدولة العثمانية، على الرغم من وجود مجتمعات كبيرة أيضاً في المقاطعات الغربية، وكذلك في العاصمة القسطنطينية.

كان المجتمع الأرمني يتكون من ثلاثة طوائف دينية وهي الأرمن الكاثوليك، والأرمن البروتستانت، والرسوليين الأرمن، وهي الكنيسة التي يتبعها الأغلبية الساحقة من الأرمن. في ظل نظام الملة، سُمح للجماعة الأرمنية بحكم نفسها تحت نظام الحكم الديني الخاص بها مع تدخل قليل نسبياً من الحكومة العثمانية. عاش معظم الأرمن - ما يقرب من ٧٠% - في ظروف فقيرة وخطيرة في

الريف، باستثناء طبقة غنية من الأرمن والتي اتخذت من القسطنطينية مقراً لها، وضمت النخبة الأرمنية نخبة اجتماعية كان من بين أعضائها آل دوزيان (مدراء وزارة المالية)، وآل باليان (كبار المهندسين المعماريين) وآل دادايان (المشرفين على مطاحن البارود والمصانع الصناعية).

خلال القرن التاسع عشر تحسنت أوضاع الملة الأرمنية الأرثوذكسية لتصبح أكثر طوائف الدولة العثمانية تنظيماً وثراءً وتعليماً، وعاشت النخبة من الأرمن في عاصمة الدولة العثمانية حيث تميزوا بالغناء الفاحش وعلى وجه الخصوص العائلات الكبيرة المعروفة آنذاك كعائلة دوزيان وبالبيان ودادايان حيث كان لهم نفوذ اقتصادي كبير في الدولة. تتشابه أرقام التعداد العثماني مع الإحصائيات التي جمعتها البطريركية الأرمنية، ولكن حسب تقديرات الأخيرة، كان هناك حوالي ثلاثة ملايين أرمني يعيشون في الدولة العثمانية في عام ١٨٧٨ (٤٠٠,٠٠٠ في القسطنطينية والبلقان، وحوالي ٦٠٠,٠٠٠ في آسيا الصغرى وكيليكيا، وحوالي ٦٧٠,٠٠٠ في أرمينيا الصغرى والمنطقة القريبة من قيصرية، وحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠ في غرب أرمينيا). في الأقاليم الشرقية، تعرض الأرمن لنزوات جيرانهم من الأتراك والأكراد، والذين كانوا يفرطون في فرض الضرائب عليهم، ويخضعونهم للقصف والخطف، ويجبروهم على التحول إلى الإسلام، ويستغلون عدم تدخل من السلطات المركزية أو المحلية. في الدولة العثمانية، ووفقاً لنظام الذمي والذي كان ينفذ في البلدان الإسلامية، أعطوا الأرمن، مثلهم مثل غيرهم من المسيحيين واليهود، بعض الحريات. وكان النظام الذمي في الدولة العثمانية يعتمد بشكل كبير على العهدة العمرية. حيث كان هناك حرية وحقوق محدودة لغير المسلمين في الممتلكات، والمعيشة، وحرية العبادة، لكنهم كانوا في جوهر الأمر يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في الدولة ويُشار إليهم في التركية باسم (بالتركية: *gavours*)، وهي كلمة تحقيرية تعني «كافر». كما تضمنت العهدة العمرية فقرة والتي منعت غير المسلمين من بناء أماكن جديدة للعبادة والتي كانت تُفرض تاريخياً على بعض طوائف الدولة العثمانية وتم تجاهلها في حالات أخرى، حسب تقدير السلطات المحلية. على الرغم من عدم وجود قوانين نصت على الغيتوهات الدينية، إلا أن هذا أدى إلى تجمع المجتمعات غير المسلمة حول دور العبادة الموجودة. بالإضافة إلى القيود القانونية الأخرى، لم يُعتبر المسيحيون مساوين للمسلمين وتم وضع العديد من المحظورات عليهم. الشهادة ضد المسلمين من قبل المسيحيين واليهود كانت غير مقبولة في المحاكم حيث يمكن معاقبة المسلم. وهذا يعني أن شهادتهم لا يمكن النظر فيها إلا في الحالات التجارية. وكانوا ممنوعين من حمل السلاح أو ركوب الخيول والجمال. بيوتهم لا يمكن أن ترتفع عن بيوت المسلمين. وتم تقييد ممارساتهم الدينية بشدة، على سبيل المثال، كان رنين أجراس الكنائس محظوراً تماماً.

عصر الإصلاح ١٨٤٠ - ١٨٨٠

في منتصف القرن التاسع عشر، بدأت القوى الأوروبية الثلاث الكبرى، بريطانيا العظمى، وفرنسا والإمبراطورية الروسية، في التشكيك في معاملة الدولة العثمانية لأقلياتها المسيحية والضغط عليها لمنح الحقوق المتساوية لجميع رعاياها. منذ عام ١٨٣٩ وحتى إعلان الدستور في عام ١٨٧٦، وضعت الحكومة العثمانية «التنظيمات»، وهي سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى تحسين وضع الأقليات. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ معظم الإصلاحات لأن المسلمين في الدولة رفضوا مبدأ المساواة للمسيحيين. في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، كان اليونانيون، إلى جانب العديد من الدول المسيحية الأخرى الخاضعة لحكم العثمانيين في البلقان، محبطين من ظروفهم، وفي كثير من الأحيان وبمساعدة من القوى المنتخبة، قد تحرروا من الحكم العثماني. ظل الأرمن، إلى حد كبير، «مخلصين» للدولة العثمانية خلال هذه السنوات، مما جعلهم يحصلون على لقب «الملة المخلصة». في منتصف عقد ١٨٦٠ وأوائل عقد ١٨٧٠، أفسحت هذه السلبية المجال لتفكير جديد في المجتمع الأرمني. بقيادة المثقفين المتعلمين في الجامعات الأوروبية أو المدارس التبشيرية الأمريكية في تركيا، بدأ الأرمن بالتساؤل حول وضعهم من الدرجة الثانية والضغط من أجل الحصول على معاملة أفضل من قبل حكومتهم. في إحدى هذه الحالات، بعد جمع توقيعات الفلاحين من أرمينيا الغربية، التمس المجلس البلدي الأرمني من الحكومة العثمانية لتصحيح مظالمهم الرئيسية: «النهب والقتل في المدن الأرمنية من قبل الكورد والشركس، وهم غير لبقين أثناء جمع الضرائب، إلى السلوك الإجرامي من قبل المسؤولين الحكوميين العثمانيين ورفض قبول المسيحيين كشهود في المحاكمة». ونظرت الحكومة العثمانية في هذه المظالم ووعدت بمعاينة المسؤولين عنها، ولكن لم يتم اتخاذ أي خطوات ذات مغزى للقيام بذلك. وبحلول القرن التاسع عشر أصبحت الدولة العثمانية أكثر تأخراً من غيرها من الدول الأوروبية حتى أنها لقت بـ «رجل أوروبا العجوز». وقد نالت خلال هذه الفترة العديد من الشعوب التي نالت استقلالها منها كاليونان والرومانيون والصرب والبلغار. كما ظهرت حركات انفصالية بين سكانها العرب والأرمن والبوسنيين مما أدى إلى ردود فعل عنيفة ضدهم. وبعد القمع العنيف للمسيحيين أثناء الأزمة الشرقية الكبرى، وخاصةً في البوسنة والهرسك، وبلغاريا وصربيا، استندت المملكة المتحدة وفرنسا إلى معاهدة مؤتمر باريس لعام ١٨٥٦ من خلال الادعاء بأنها منحتهم الحق في التدخل وحماية الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية. في ظل الضغوط المتزايدة، أعلنت حكومة السلطان عبد الحميد الثاني لنفسها ملكية دستورية مع برلمان (والذي كان يتم تأجيله على الفور تقريباً) ودخل في مفاوضات مع السلطات. وفي الوقت نفسه،

قام بطربريك القسطنطينية الأرمني، نيرس الثاني، بتحويل شكاوى الأرمن مثل «الاستيلاء على الأراضي بشكل قسري على نطاق واسع... والتحيل القسري للإسلام لكل من النساء والأطفال، وإشعال الحرائق، وابتزاز الحماية، والاعتصاب، والقتل» إلى السلطات العثمانية. انتهت الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) بنصر الإمبراطورية الروسية الحاسم وجيشها من خلال احتلال أجزاء كبيرة من شرق تركيا، ولكن ليس قبل أن يتم تدمير المناطق الأرمنية بأكملها من خلال المذابح التي ارتكبت مع تواطؤ السلطات العثمانية. في أعقاب هذه الأحداث، قام البطريرك نيرس ومبعوثوه بزيارة متكررة للقادة الروس للحث على إدراج بند يمنح الحكم الذاتي المحلي للأرمن في معاهدة سان ستيفانو المرتقبة والتي وُقعت في ٣ مارس من عام ١٨٧٨. كان الروس متقبلين وأقاموا الشرط، لكن العثمانيين رفضوه بشكل قاطع أثناء المفاوضات. في مكانه، اتفق الطرفان على بند يحض على تنفيذ الباب العالي للإصلاحات في المحافظات الأرمنية وكشروطاً لانسحاب روسيا، وبالتالي تعيين روسيا كضامن للإصلاحات.

دخلت المادة المعاهدة باعتبارها المادة ١٦، وكانت أول ظهور لما أصبح معروفاً في الدبلوماسية الأوروبية باسم المسألة الأرمنية.

عند استلام نسخة من المعاهدة، عارضت بريطانيا على الفور وبصفة خاصة المادة ١٦، والتي رأت أنها تنتازل عن نفوذ كبير لروسيا. دفعت على الفور إلى عقد مؤتمر القوى العظمى لمناقشة المعاهدة وتنقيحها، مما أدى إلى مؤتمر برلين في يونيو ويوليو من عام ١٨٧٨. وأرسل البطريرك نيرس وفداً برئاسة سلفه، رئيس الأساقفة خريميان هايريك. للتحدث باسم الأرمن، لكن لم يتم قبولها في الجلسات على أساس أنها لا تمثل بلدًا. وقد بذل الوفد قصارى جهده للاتصال بممثلي القوى، وحصر قضية الحكم الذاتي الإداري الأرمني في الدولة العثمانية، ولكن دون تأثير يذكر. وبعد التوصل إلى تفاهم مع الممثلين العثمانيين، وضعت بريطانيا نسخة منقحة من المادة ١٦ لتحل محل النسخة الأصلية، وهي بند يحتفظ بالدعوة إلى الإصلاحات، ولكنها أغفلت أي إشارة إلى الاحتلال الروسي، وبالتالي استغلت الضمان الأساسي لتنفيذها. على الرغم من الإشارة الغامضة إلى مراقبة القوة العظمى، إلا أن هذا البند فشل في تعويض إزالة الضمانة الروسية بأي معادلة ملموسة، وبالتالي ترك توقيت ومصير الإصلاحات بحسب تقدير الباب العالي.

وتم اعتماد المادة بسهولة باعتبارها المادة ٦١ من معاهدة برلين في اليوم الأخير من المؤتمر، في ١٣ يوليو عام ١٨٧٨، ما أدى إلى خيبة أمل عميقة من الوفد الأرمني.

حركة التحرير الوطنية الأرمنية

تضاءلت آفاق الإصلاحات بسرعة بعد توقيع معاهدة برلين، حيث انتقلت الظروف الأمنية في المقاطعات الأرمنية من سيئ إلى أسوأ وانتشرت الانتهاكات. وبسبب الانزعاج من هذا التحول في الأحداث، قرر عدد من المثقفين الأرمن والذين كانوا يعيشون في أوروبا وروسيا إنشاء أحزاب ومجتمعات سياسية مكرسة لتحسين مواطنيهم في الدولة العثمانية. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت هذه الحركة تهيمن عليها ثلاثة أحزاب: الأرمنكان، والتي كان تأثيرها محدوداً على وان، والحزب الديمقراطي الاجتماعي في ولاية هونتشكيان، والاتحاد الثوري الأرمني. وبغض النظر عن الخلافات الإيديولوجية، كان لجميع الأطراف هدف مشترك وهو تحقيق ظروف اجتماعية أفضل لأرمن الدولة العثمانية من خلال الدفاع عن النفس، والدعوة إلى زيادة الضغط الأوروبي على الحكومة العثمانية لتنفيذ الإصلاحات الموعودة.

المجازر الحميدية



بعد فترة وجيزة من توقيع معاهدة برلين، حاول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) منع تنفيذ أحكام الإصلاح من خلال التأكيد على أن الأرمن لم يشكلوا أغلبية في المحافظات وأن تقاريرهم عن الانتهاكات مبالغ فيها إلى حد كبير أو خاطئة. في عام ١٨٩٠، أنشأ عبد الحميد جماعة شبه عسكرية

معروفة باسم الخيالة الحميدية، والتي كانت في معظمها مكونة من غير النظاميين الأكراد المكلفين «بالتعامل مع الأرمن كما يشاءون». بينما كان المسؤولون العثمانيون يثيرون عن قصد الثورات (غالباً ما كان ذلك نتيجة من الإفراط في فرض الضرائب) في المدن ذات الكثافة السكانية الأرمنية، مثل ساسون في عام ١٨٩٤ وزيتون في ١٨٩٥-١٨٩٦، وكانت هذه الخيالة الحميدية تستخدم العنف بشكل متزايد للتعامل مع الأرمن عن طريق الاضطهاد والمذابح. في بعض الحالات، نجح الأرمن في محاربة فرق الخيالة الحميدية، وفي عام ١٨٩٥ جليت التجاوزات ضد الأرمن إلى عناية الدول العظمى، والتي أدانت الباب العالي فيما بعد. في مايو من عام ١٨٩٥، أجبرت القوى الأوروبية السلطان عبد الحميد على التوقيع على حزمة من الإصلاحات الجديدة والتي هدفت إلى تقليص سلطات الخيالة الحميدية، ولكن، مثل معاهدة برلين، لم تنفذ هذه الإصلاحات أبداً. في ١ أكتوبر من عام ١٨٩٥، تجمع ألفان من الأرمن في

القسطنطينية لتقديم التماس لتنفيذ الإصلاحات، لكن وحدات الشرطة العثمانية فضت التجمّع بعنف. وبعد ذلك، اندلعت مذابح ضد الأرمن في القسطنطينية لتنتشر في باقي المناطق، خصوصاً إلى المقاطعات التي يقطنها الأرمن في بدليس وديار بكر وأرضروم وهارودج وسيواس وطرابزون ووان. تختلف التقديرات حول أعداد الأرمن الذين قُتلوا، ولكن الوثائق الأوروبية للمذابح، التي أصبحت معروفة باسم المجازر الحميدية، وضعت الأرقام بين ١٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠. على الرغم من أن عبد الحميد الثاني لم يكن متورطاً بشكل مباشر، إلا أنه يُعتقد أن المجازر حظيت بموافقة الضمنية، وبالتالي يتهم عبد الحميد الثاني بكونه أول من بدأ بتنفيذ المجازر بحق الأرمن وغيرهم من المسيحيين الذين كانوا تحت حكم الدولة العثمانية. ففي عهده نفذت المجازر الحميدية حيث قتل مئات الآلاف من الأرمن واليونانيين والأشوريين لأسباب اقتصادية ودينية متعددة. بدأت عمليات التصفية بين سنتي ١٨٩٤-١٨٩٦ وهي المعروفة بالمجازر الحميدية. كما قام عبد الحميد الثاني بإثارة القبائل الكوردية لكي يهاجموا القرى المسيحية في تلك الأنحاء. وبسبب الإحباط من عدم المبالاة الأوروبية بالمذابح، استولت مجموعة من أعضاء الاتحاد الثوري الأرمني على البنك العثماني والذي أديره الأوروبيين في ٢٦ أغسطس من عام ١٨٩٦، وجلب هذا الحادث تعاطفاً أكبر مع الأرمن في أوروبا وأثنت عليه الصحافة الأوروبية والأمريكية، التي شجبت عبد الحميد الثاني ورسمته على أنه «القاتل العظيم»، و«السلطان الدموي»، و«الحاكم الظالم» وتعهدت الدول الكبرى باتخاذ إجراءات وفرض إصلاحات جديدة، لكن لم توت ثمارها أبداً بسبب المصالح السياسية والاقتصادية المتضاربة. وقام أحد أفراد منظمة الطاشناق بمحاولة فاشلة لاغتيال السلطان عام ١٩٠٥ بنفجير عربته عند خروجه من مسجد، ولكن السلطان عفا عنه. أدت هذه الحادثة والانقلاب على حركة تركيا الفتاة في ١٩٠٨ إلى مجازر أخرى في قيلية كمجزرة أضنة التي راح ضحيتها حوالي ٣٠,٠٠٠ أرمني. كان الأتراك الشبان قلقين بشكل خاص من انتشار الولاء للفكر اليوناني من مناطق غرب الأناضول والبحر الأسود إلى وسط الأناضول نظراً لأن اليونانيين في ذلك الوقت كانوا أقوى من الأتراك اقتصادياً وأكثر علماً، وكانت هناك أقلية أخرى ضمن الدولة العثمانية تتمتع بموارد مالية وهم الأرمن. كان الأتراك الشبان يعتقدون أن هاتين الفئتين المسيحيتين تهددان وجود وسلطة الدولة، وأن وجودهما نتيجة مباشرة لتسامح الحكومات العثمانية السابقة. ورأى الأتراك الشبان أنه، في ظل نفوذ الألمان، فإن الأقليات المسيحية التي تتحول ببطء إلى قوة اقتصادية وسياسية ستسيطر في نهاية المطاف على الدولة. بعد حرب البلقان الثانية والتي انتهت في عام ١٩١٣، اتخذ قرار بالقضاء على كل العناصر المسيحية في المجتمع العثماني ومصادرة ثرواتها،

وتم تطبيق خطة ممنهجة لتحقيق هذا الهدف. ومع قرب خريف عام ١٩١٣ بدأت تتشكل ميليشيات محلية.

عشية الإبادة الجماعية:

ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨



في ٢٤ يوليو من عام ١٩٠٨، سطعت آمال الأرمن بالمساواة في الدولة العثمانية عندما حصل انقلاب قام به ضباط في الجيش الثالث العثماني في سالونيك وتمت الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني من السلطة وأعدت البلاد إلى ملكية دستورية. وكان الضباط

جزءاً من حركة تركيا الفتاة التي أرادت إصلاح إدارة الحالة المتدهورة للدولة العثمانية وتحديثها وفقاً للمعايير الأوروبية. وكانت الحركة عبارة عن تحالف مناهض للحميدية وتكونت من مجموعتين متميزتين، وهما الدستوريون الليبراليون والقوميين. وكانت الأولى أكثر ديمقراطية وقبولاً للأرمن، في حين كانت الأخيرة أقل تحاملاً للأرمن وطلباتهم المتكررة للحصول على المساعدة الأوروبية.

وفي عام ١٩٠٢، أثناء مؤتمر تركيا الفتاة والذي عقد في باريس، كان رؤساء الجناح الليبرالي، الأمير صباح الدين وأحمد رضا بك، ألقوا بالقوميين جزئياً بتضمين أهدافهم لضمان بعض الحقوق لجميع الأقليات في الدولة العثمانية.

واحدة من الفصائل العديدة داخل حركة تركيا الفتاة كانت منظمة ثورية سرية تسمى جمعية الاتحاد والترقي. وقد جذبت عضويتها عدد من ضباط الجيش الساخطين المتمركزين في سالونيك والتي كانت وراء موجة من التمرد ضد الحكومة المركزية. في عام ١٩٠٨، أعلنت عناصر من الجيش الثالث وفيلق الجيش الثاني معارضتهم للسلطان وهددوا بالقيام بمسيرة في العاصمة لإقالته. تنحى عبد الحميد الثاني، والذي هزته موجة الاستياء، عن السلطة بينما أبتهج الأرمن، واليونانيون، والآشوريون، والعرب، والبلغار، والأتراك على حد سواء بتنازله.

مجزرة أضنة عام ١٩٠٩

حدثت مقاومة مضادة في أوائل عام ١٩٠٩، مما أدى في النهاية إلى حادث ٣١ مارس في ١٣ أبريل ١٩٠٩. بعض العناصر العسكرية العثمانية، انضم إليها



طلاب إسلاميون، والتي هدفت إلى إعادة السيطرة على البلاد إلى السلطان وحكم الشريعة الإسلامية. اندلعت أعمال الشغب والقتال بين القوات الرجعية وقوات جمعية الاتحاد والترقي، إلى أن تمكن جمعية الاتحاد والترقي من إخماد الانتفاضة ومحاكمات قادة المعارضة العسكرية.

في حين أن الحركة استهدفت في البداية حكومة تركيا الفتاة، فقد امتدت إلى مذابح ضد الأرمن الذين كان يُنظر إليهم على أنهم يدعمون إعادة الدستور. وشارك حوالي ٤,٠٠٠ مدني وجندي تركي في الهياج. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأرمن الذين قتلوا في مجزرة أضنة تتراوح بين ١٥,٠٠٠ إلى حوالي ٣٠,٠٠٠ شخص. وحصلت المجزرة بمساعدة بعض سكان أضنة من الأتراك، بحق السكان الأرمن المسيحيين. أدت المجزرة إلى مقتل ما لا يقل عن ١٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ أرمني من قاطني أضنة وما حولها. كانت المجزرة متجزرة في الاختلافات السياسية والاقتصادية والدينية. تم وصف الشريحة الأرمنية من سكان أضنة بأنها «الأغنى والأكثر ازدهاراً»؛ وشمل العنف تدمير «الجرارات وغيرها من المعدات الآلية».

الصراع في البلقان وروسيا

في عام ١٩١٢، اندلعت حرب البلقان الأولى وانتهت مع هزيمة الدولة العثمانية فضلاً عن خسارة ٨٥% من أراضيها الأوروبية. رأى الكثيرون في الدولة هزيمتهم «عقاب الله الإلهي لمجتمع لا يعرف كيف يجمع نفسه»

وأصبحت الحركة القومية التركية في البلاد تدريجياً ترى الأناضول ملاذهم الأخير. وشكّل السكان الأرمن أقلية كبيرة في هذه المنطقة.

كانت إحدى النتائج الهامة لحروب البلقان هي الطرد الجماعي للمسلمين من البلقان. ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، تم طرد مئات الآلاف من المسلمين، بما في ذلك الأتراك والشركس والشيشان، قسراً في حين هاجر آخرون طواعية من القوقاز والبلقان (الروملي) كنتيجة للحروب التركية الروسية، والإبادة الجماعية الشركسية والنزاعات في البلقان. كان المجتمع المسلم في الدولة العثمانية غاضباً من تدفق اللاجئين هذا. وقد كشفت صحيفة نشرت في القسطنطينية عن مزاج العصر: «فليكن هذا تحذيراً... أيها المسلمون، لا تشعروا بالراحة! لا تدعوا دمكم بارداً قبل الانتقام».

وأستقر ما يصل إلى ٨٥٠,٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين في المناطق التي يقيم فيها الأرمن. واستاء المهاجرون من وضع جيرانهم الأثرياء نسبياً، وكما لاحظ المؤرخ تانار أكسام وآخرون، حيث لعب بعضهم دور محوري في قتل الأرمن ومصادرة ممتلكاتهم خلال الإبادة الجماعية.

الحرب العالمية الأولى

في ٢ نوفمبر من عام ١٩١٤، افتتحت الدولة العثمانية المسرح الشرق أوسطي للحرب العالمية الأولى عن طريق الدخول في أعمال عدائية إلى جانب القوى المركزية وضد قوات الحلفاء. أثرت معارك حملة القوقاز وحملة بلاد فارس وحملة جاليبولي على العديد من المراكز الأرمنية المكتظة بالسكان. قبل دخول الحرب، أرسلت الحكومة العثمانية ممثلين إلى الكونغرس الأرمني في أضرورم لإقناع الأرمن العثمانيين بتسهيل غزوها عبر القوقاز وبالتحريض على تمرد الأرمن الروس ضد الجيش الروسي في حالة فتح جبهة القوقاز. وفي ٢٤ ديسمبر من عام ١٩١٤، نفذ وزير الحرب أنور باشا خطة لتطويق وتدمير الجيش الروسي القوقازي في ساريكاميش من أجل استعادة الأراضي التي فقدت في روسيا بعد الحرب الروسية التركية في الفترة من ١٨٧٧-١٨٧٨. وتم هزيمة قوات أنور باشا في المعركة، ودمرت بالكامل تقريباً. بالعودة إلى القسطنطينية، ألقى أنور باشا باللوم علانية على هزيمته على الأرمن في المنطقة والتي انحازت إلى جانب الروس. وفي نوفمبر من عام ١٩١٤، أعلن شيخ الإسلام الجهاد ضد المسيحيين: وقد استخدم هذا لاحقاً عامل لإثارة الجماهير الراديكالية في تنفيذ الإبادة الجماعية للأرمن.

كتائب العمال

في ٢٥ فبراير من عام ١٩١٥، أصدرت الأركان العامة العثمانية توجيه وزير الحرب أنور باشا ٨٦٨٢ بشأن «زيادة الأمن والاحتياطات» لجميع الوحدات العسكرية التي تطالب بالإطاحة لجميع الأرمن الذين يخدمون في القوات العثمانية من مناصبهم وتسريحهم. وتم تكليفهم بالكتائب العمالية غير المسلحة (بالتركية: *amele taburları*). واتهم التوجيه البطيريركية الأرمنية بإطلاق أسرار الدولة للروس. وشرح أنور باشا هذا القرار بأنه «خوفاً من التعاون مع الروس». تقليدياً، كان الجيش العثماني يجند فقط الذكور غير المسلمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٤٥ في الجيش النظامي. وكان الجنود الأصغر سناً (١٥-٢٠) وكبار السن (٤٥-٦٠) من غير المسلمين يُستخدمون دائماً كدعم لوجستي من خلال كتائب العمال. قبل شهر فبراير، تم استخدام بعض المجندين الأرمن كعمال (هامل)، على الرغم من أنه تم إعدامهم في نهاية المطاف. وكان إعادة توزيع المجندين الأرمن من القتال النشط إلى السلمي، وللأقسام اللوجستية

غير المسلحة مقدمة مهمة مؤشراً هاماً للإبادة الجماعية اللاحقة. كما ورد في «مذكرات نعيم بك»، أن إعدام الأرمن في هذه الكتاب كان جزءاً من استراتيجية جمعية الاتحاد والترقي المتعمدة. وتم إعدام العديد من هؤلاء المجندين الأرمن من قبل العصابات التركية المحلية.

وان، أبريل ١٩١٥



في ١٩ أبريل من عام ١٩١٥، طالب جودت بك بأن تزود مدينة وان فوراً بـ ٤,٠٠٠ جندي تحت ذريعة التجنيد. ومع ذلك، كان من الواضح بالنسبة للسكان الأرمن أن هدفه كان قتل الرجال القادرين على العمل في وان حتى لا يكون هناك

مدافعون. وقد استخدم جفديت بك بالفعل أمره الرسمي في القرى المجاورة، ظاهرياً للبحث عن الأسلحة، لكن في الواقع بدأ في مذابح بالجملة. وعرض الأرمن ٥٠٠ جندي وإعفاء من المال للباقي من أجل شراء الوقت، واتهم جفديت بك الأرمن «بالتمرد» وأكد عزمه على «سحقهم» بأي ثمن. «إذا أطلق المتمردون طلقة واحدة»، أعلن: «سأقتل كل رجل وامرأة ورجل مسيحي» (مشيراً إلى ركبته) «وكل طفل، حتى هنا». في اليوم التالي، في ٢٠ أبريل من عام ١٩١٥، بدأ حصار وان عندما تعرضت امرأة أرمنية للمضايقة، وقُتل رجلان من الأرمن اللذان قاما لمساعدتها على أيدي الجنود العثمانيين. وقام المدافعون الأرمن بحماية ٣٠,٠٠٠ من السكان وحوالي ١٥,٠٠٠ لاجئ يعيشون في منطقة بلغت مساحتها حوالي كيلومتر مربع واحد من الحي الأرمني وضاحية أغيستاتان مع ١,٥٠٠ بندقية من القوات المسلحة والتي تم تزويدها بحوالي ٣٠٠ بندقية وحوالي ١,٠٠٠ مسدس وأسلحة قديمة. واستمر النزاع حتى جاء الجنرال نيكولاي يودنيتش من روسيا لإنقاذهم. وصلت تقارير النزاع إلى سفير الولايات المتحدة في الدولة العثمانية هنري مورغنتاؤ، من مدينة حلب ووان، مما دفعه إلى إثارة هذه القضية شخصياً مع طلعت وأنور باشا. كما وذكر لهم شهادات مسئولتي القنصلية، وقد برروا عمليات الترحيل على أنها ضرورية لإدارة الحرب، مما يشير إلى أن تواطؤ أرمن وان مع القوات الروسية التي سيطرت على المدينة برّر اضطهاد جميع الأرمن.

توقيف وترحيل الأعيان الأرمن، أبريل ١٩١٥



بحلول عام ١٩١٤، بدأت السلطات العثمانية بالفعل حملة دعائية لإظهار الأرمن الذين يعيشون في الدولة العثمانية كتهديد لأمن الإمبراطورية. ووصف موظف بحري عثماني في مكتب الحرب التخطيط:

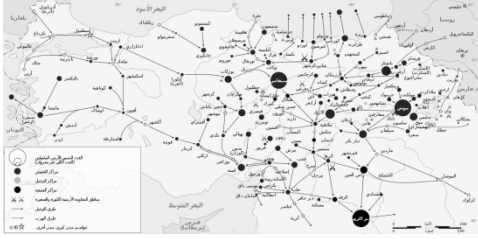
«من أجل تبرير هذه الجريمة الهائلة، تم إعداد المادة الدعائية اللازمة في إسطنبول. [تضمنت عبارات مثل] 'الأرمن في تحالف مع العدو. وسيطلقون انتفاضة في إسطنبول، ويقتلون قادة الاتحاد وسيعملون على فتح مضائق [الدردينيل]».

ترحيل المثقفين الأرمن ويُعرف أحياناً باسم الأحد الأحمر (بالأرمنية: Կարմիր կիրակի) كان أول حدث كبير وذو ملحوظية واهتمام ممّا جرى خلال الإبادة الجماعية للأرمن، حيث شنت الحكومة العثمانية وعاصمتها القسطنطينية حملة على المثقفين من الأرمن في العديد من المناطق والمدن من أجل القبض عليهم وترحيلهم في وقت لاحق. من أجل القيام بذلك؛ صدر أمر رسمي من وزير الداخلية طلعت باشا في ٢٤ أبريل ١٩١٥. في تلك الليلة؛ قُبضَ على الموجة الأولى والتي كان قوامها ما بين ٢٣٥ حتى ٢٧٠ من المفكرين الأرمن في مدينة القسطنطينية وحدها. بلغ في نهاية المطاف إجمالي الاعتقالات والترحيل ٢,٣٤٥. اعتمدَ قانون التهجير في ٢٩ مايو ١٩١٥؛ لذلك تمّ نقل هؤلاء المعتقلين في وقت لاحق خارج الإمبراطورية العثمانية في حين أنّ معظمهم قد قُتل مُقابل نجاة القليل منهم بعد تدخل معارفهم مثل فرنانيس بابازيان وكوميتاس. وُصف هذا الحدث من قِبل المؤرخين بشتّى الأوصاف بل شبهة بحملة إضراب قطع الرأس،

والتي كانت تهدف إلى حرمان السكان الأرمن من فرصة تشكيل أي مقاومة تُدافع عنهم وعن حقوقهم. بعد إقرار قانون الترحيل في ٢٩ مايو من عام ١٩١٥، تمّ ترحيل القادة الأرمن، باستثناء القلة الذين تمكنوا من العودة إلى القسطنطينية، وبشكل تدريجي تم اغتيالهم. يتم الاحتفال بتاريخ ٢٤ أبريل كذكرى إحياء ذكرى الإبادة الجماعية من قبل الأرمن في جميع أنحاء العالم. اليوم؛ تُحيى ذكرى ضحايا الإبادة الأرمنية في ٢٤ أبريل من كل عام وفيها يتذكر الأرمن ما حصلَ لمثقفهم من تنكيل وتعذيب وإعدامات جماعية. في الوقت الحالي؛ صارَ يوم الـ ٢٤ من نيسان عيداً وطنياً في أرمينيا وجمهورية مرتفعات قرة باغ كما يحتفلُ به الشتات الأرمن في جميع أنحاء العالم.

التهجير والإبادة

في مايو من عام ١٩١٥، طلب محمد طلعت باشا من الحكومة والصدر الأعظم سعيد حليم باشا تقنين إجراءات لترحيل الأرمن إلى أماكن أخرى بسبب ما أسماه طلعت باشا «أعمال الشغب والمجازر



الأرمنية، والتي نشأت في عدد من الأماكن في الدولة». إلا أن طلعت باشا كان يشير على وجه التحديد إلى الأحداث التي وقعت في وان ووسع نطاق التنفيذ ليشمل المناطق التي قد تؤثر فيها «أعمال الشغب والمذابح» المزعومة على أمن منطقة الحرب في حملة القوقاز. في وقت لاحق، اتسع نطاق الترحيل ليشمل الأرمن في المقاطعات الأخرى.



أصدر قانون التهجير وهو قانون مؤقت أصدره البرلمان العثماني في ٢٧ مايو من عام ١٩١٥ لتقنين ترحيل رعايا الدولة العثمانية من الأرمن، ضمن مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة العثمانية ضد رعاياها من الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد توفي أثناء عمليات

«إعادة التوطين» عدد كبير من الأرمن قدرته بعض المصادر بستمائة ألف، وقدرته مصادر أخرى بمليون وثمانمائة ألف شخص، مما أدى إلى وصف هذه العمليات بالإبادة الجماعية للأرمن. وقد وضع هذا القانون محل التنفيذ بدءاً من ١ يونيو ١٩١٥، وانتهى مفعوله في ٨ فبراير ١٩١٦، غير أن بعض الوثائق العثمانية تبين أن تهجير الأرمن بدأ بالفعل منذ ٢ مارس ١٩١٥. ومنحت الحكومة العثمانية تصريحاً عسكرياً لترحيل أي شخص «شعرت به» على أنه تهديد للأمن القومي. ومع تنفيذ قانون التهجير، فإن مصادرة الممتلكات الأرمنية وذبح الأرمن التي أعقبت سن القانون أثارت غضب الكثير من العالم الغربي. في حين أن قوات الحلفاء في عهد الحرب العثمانية لم يقدموا سوى القليل من الاحتجاجات، فإن ثروة من الوثائق التاريخية الألمانية والنمساوية قد شهدت منذ ذلك الحين شهود وشهادات على عمليات القتل والتجويد الجماعي للأرمن. في الولايات المتحدة، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً شبه يومي عن القتل الجماعي للشعب الأرمني، واصفة العملية بأنها «منهجية»، و«مرخصة»

و«نظمتها الحكومة». في وقت لاحق وصف ثيودور روزفلت الأحداث بأنها «أعظم جريمة حرب».

يقول المؤرخ هانس لوكاس كيسر إنه من الواضح من تصريحات طلعت باشا أن المسؤولين العثمانيين كانوا على علم بأن أمر الترحيل كان إبادة جماعية. ويقول مؤرخ آخر، وهو تانر أكسام، أن البرقيات تظهر أن التنسيق الشامل للإبادة قد تم الاطلاع عليه من قبل طلعت باشا. في عام ٢٠١٧، تمكن أكسام من الوصول إلى أحد البرقيات الأصلية، والمحفوظة في مدينة القدس، والتي استفسرت عن التصفية الجسدية للسكان الأرمن والقضاء عليهم. خلال فترة الحرب العالمية الأولى قام الأتراك بالتعاون مع بعض العشائر الكردية بإبادة مئات القرى الأرمنية شرقي البلاد في محاولة لتغيير ديموغرافية تلك المناطق لاعتقادهم أن هؤلاء قد يتعاونون مع الروس والثوار الأرمن. كما أُجبروا القرويين على العمل كحمالين في الجيش العثماني ومن ثم قاموا بإعدامهم بعد انهالكهم. غير أن قرار الإبادة الشاملة لم يتخذ حتى ربيع ١٩١٥، ففي ٢٤ نيسان ١٩١٥ قام العثمانيون بجمع المئات من أهم الشخصيات الأرمنية في إسطنبول وتم إعدامهم في ساحات المدينة. بعدها أمرت جميع العوائل الأرمنية في الأناضول بترك ممتلكاتها والانضمام إلى القوافل التي تكونت من مئات الآلاف من النساء والأطفال في طرق جبلية وعرة وصحراوية قاحلة. وغالبا ما تم حرمان هؤلاء من المأكل والملبس. فمات خلال حملات التهجير هذه حوالي ٧٥% ممن شارك بها وتُرك الباقون في صحاري بادية الشام. ويروي أحد المراسلين الأمريكيين إلى مدينة الرها:

«خلال ستة أسابيع شاهدنا أبشع الفظائع تقترب بحق الآلاف... الذين جاؤوا من المدن الشمالية ليعبروا من مدينتنا. وجميعهم يروون نفس الرواية: قتل جميع رجالهم في اليوم الأول من المسيرة، بعدها تم الاعتداء على النسوة والفتيات بالضرب والسرقة وخطف بعضهن حراسهم... كانوا من أسوأ العناصر كما سمحوا لأي من كان من القرى التي عبروها باختطاف النسوة والاعتداء عليهن. لم تكن هذه مجرد روايات بل شاهدنا بأم أعيننا هذا الشيء يحدث علنا في الشوارع.»

أثناء الإبادة الأرمنية التي نفذتها الحكومة العثمانية وبالتحديد حزب تركيا الفتاة والقوات المسلحة التركية وبعض من عامّة الجمهور في حقّ الأرمن؛ حصلت حملة منهجية شملت الإبادة الجماعية والاعتصاب ضد الإناث من الأرمن والأطفال من كلا الجنسين. قبل بداية الإبادة الجماعية؛ اعتمدت الحكومة العثمانية على أسلوب موحد استخدمته لتخويف السكان الأرمن ألا وهو الإذلال الجنسي.

لم تتعرض النساء والفتيات للاغتصاب فقط، بل أُجبرت الكثير منهم على الزواج القسري والتعذيب والإكراه على البغاء هذا فضلاً عن بيعهن في سوق النخاسة وتشويه أعضائهن الجنسية. في هذا السياق؛ ذكرَ هاينريش بيرغفيلد قنصل الدولة الألمانية في طرابزون أن «عديد النساء والفتيات قد تمَّ اغتصابهن... كان ذلك جزءاً من خطة كاملة لإبادة الأرمن.» من جهة أخرى اعترف كل من مسؤولي الدولة التركية، الأمريكية، النمساوية والألمانية بأنَّ الإبادة الجماعية شهدت حملة اغتصاب منهجي كأسلوب من أساليب الضغط.

مسيرات الموت



وصل الأرمن المرحلين إلى مدينة دير الزور السورية والصحراء المحيطة. واحتفظت الحكومة العثمانية عمداً بالمرافق والإمدادات التي كانت ضرورية للحفاظ على حياة مئات الآلاف من المرحلين الأرمن أثناء وبعد مسيرتهم القسرية إلى الصحراء

السورية. وبحلول أغسطس من عام ١٩١٥، كررت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً غير منسق بأن «الطرق ونهر الفرات مليئة بجثث المنفيين، وأن الذين كانوا على قيد الحياة حُكم عليهم بالموت. إنها خطة لإبادة الشعب الأرمني كله». كان كل من طلعت باشا وجمال باشا يدركان تماماً أنه من خلال التخلي عن المرحلين الأرمن في الصحراء، كان محكوم عليهم بالموت.

وقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز في أغسطس من عام ١٩١٦ على نطاق واسع رسالة من «مصدر دبلوماسي رفيع في تركيا، وليس أمريكياً، عن شهادة شهود جديرين بالثقة» حول محنة المرحلين الأرمن في شمال الجزيرة العربية ووادي الفرات السفلى:

«وشاهد الشهود الآلاف من الأرمن المرحلين تحت الخيام في العراء، وفي قوافل خلال المسيرة، ينزلون النهر في قوارب من جميع مراحل حياتهم البائسة. في فقط في عدد قليل من الأماكن أعطت الحكومة حصص غذائية، وكانت هذه غير كافية. ولذلك، اضطر الناس أنفسهم لإشباع جوعهم بالطعام الذي وجوده في تلك الأرض الهزيلة أو التي توجد في الحقول الجافة. وبطبيعة الحال، فإن معدل الوفيات بسبب الجوع والمرض كانت مرتفعة للغاية وازدادت مع المعاملة الوحشية للسلطات، والتي يكون تأثيرها على المنفيين، حيث يتم دفعهم ذهاباً وإياباً إلى الصحراء، والذي مختلفاً عن سائقي العبيد. وباستثناءات قليلة، لم يتم توفير مأوى من أي نوع، وثرَّك الأشخاص القادمون من مناخ بارد تحت شمس

الصحراء الحارقة دون طعام وماء. ولم يكن بالإمكان الحصول على الإغاثة المؤقتة إلا من قِبَل القلة القادرة على دفع الرواتب للمسؤولين.»

وبالمثل، أشار الميجور جنرال كريس فون كرسنشتاين إلى أن «السياسة التركية المتمثلة في التسبب في المجاعة هي دليل واضح للغاية، وإذا كان لا يزال هناك حاجة إلى دليل على من هو المسؤول عن المجزرة، فهو العزم التركي على تدمير الأرمن.»

كما شهد المهندسون والعمال الألمان الذين شاركوا في بناء السكك الحديدية أيضاً عن ترحيل الأرمن المحتشدين في سيارات الماشية وشحنهم على طول خط السكك الحديدية. أرسل فرانز غونتر، وهو ممثل عن دويتشه بنك والذي كان يمول بناء محطة سكة حديد بغداد، صوراً لمسؤوليه، وعبر عن شعوره بالإحباط من الاضطرار إلى الصمت وسط هذه «القسوة الوحشية» ضد الأرمن.

وتحدث اللواء أوتو فون لوزو، الملحق العسكري بالإنابة ورئيس المفوض العسكري الألماني في الدولة العثمانية، عن النوايا العثمانية في مؤتمر عُقد في باتومي في عام ١٩١٨:

«د بدأ الأتراك "بالإبادة الكاملة للأرمن في جنوب القوقاز... إن الهدف من السياسة التركية، كما أكدت، هو الاستيلاء على الأحياء الأرمنية وإبادة الأرمن. إن حكومة طلعت تريد تدمير كل الأرمن". ليس فقط في تركيا، ولكن أيضاً خارج تركيا، فبناء على كل التقارير والأخبار القادمة إليّ هنا في تفليس، لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن الأتراك يهدفون بشكل منهجي إلى إبادة مئات الآلاف من الأرمن الذين بقوا على قيد الحياة حتى الآن.»

كان الاغتصاب جزءاً لا يتجزأ من الإبادة الجماعية؛ وأخبر القادة العسكريون رجالهم أن «يفعلوا [بالنساء] كل ما تتمناه»، مما أدى إلى انتشار الاعتداء الجنسي على نطاق واسع. وتم عرض المبعدين عراة في دمشق وبيعت النساء كعبيد جنس في بعض المناطق، بما في ذلك مدينة الموصل وفقاً لتقرير الفتنصل الألماني هناك، مما شكل مصدراً هاماً للدخول للجنود المرافقين. وسمع الدكتور والتر روسلر، وهو الفتنصل الألماني في حلب أثناء الإبادة الجماعية، من أرمني «موضوعي» أن حوالي ربع الفتيات الشابات، اللواتي كان مظهرهن «أكثر أو أقل إرضاء»، تعرضن للاغتصاب بشكل منتظم من قبل رجال الدرك العثماني، والأكثر «جمالاً» انتهكها ١٠-١٥ رجلاً. هذا أدى إلى ترك الفتيات والنساء وراء الموت.

المراجع:

1. Hovannisian ،Richard G. (1998). "Modern Turkish Identity and the Armenian Genocide: From Prejudice to Racist Nationalism". في Remembrance and Denial: The Case of the Armenian Genocide. Wayne State University Press. صفحات ٢٣-٥٠. ISBN 081432777X. [مورشفة](#) ٢٠١٨ ديسمبر ٢٣ تم الوصول إليها في ٢٠١٩ أبريل ٤ من الأصل في ٤ أبريل ٢٠١٩. تم الوصول إليها في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨ [مورشفة](#).
2. Kurt, Ümit (يونيو ٢٠١٦). "Cultural Erasure: The Absorption and Forced Conversion of Armenian Women and Children, 1915–1916". في Études arméniennes contemporaines (العدد ٧). DOI:10.4000/eac.997. ISSN:2269-5281. [أرشيف](#) من الأصل في ٢٠٢٠ يوليو ٢٨.
3. Derderian ،K. (1 مارس ٢٠٠٥). "Common Fate, Different Experience: Gender-Specific Aspects of the Armenian Genocide, 1915–1917". في Holocaust and Genocide Studies. العدد ١٩ (١): ١-٢٥. ISSN 8756-6583. doi:10.1093/hgs/dci001.
4. "Tsitsernakaberd Memorial Complex". [تسيتسيرناكابيرد](#). ٢٠١٦ يونيو ١٧ تم الوصول إليه في ١٧ يونيو ٢٠١٦.
5. Kifner ،John (7 ديسمبر ٢٠٠٧). "Armenian Genocide of 1915: An Overview". [نسخة محفوظة](#) ٢٠١٨ مارس ١٠ في ١٠ مارس ٢٠١٨ [محفظة](#).
6. Göçek ،Fatma Müge (2015). Denial of violence: Ottoman past, Turkish present and collective violence against the Armenians, 1789–2009. Oxford University Press. صفحة ١. ISBN 0-19-933420-X. [نسخة محفوظة](#) ٢٠١٧ فبراير ٢٠. ISBN 0-19-933420-X.
7. Auran ،Yair (2000). The banality of indifference: Zionism & the Armenian genocide. Transaction. في ٢٠ فبراير ٢٠١٧ [نسخة محفوظة](#) ٢٠١٧ فبراير ٢٠. ISBN 978-0-7658-0881-3. صفحة ٤٤.

معاهدة فرساي..

اتفاقية "سلام" مهدت للحرب العالمية الثانية



معاهدة فرساي، الاتفاقية التي وُقعت في قصر فرساي بباريس في عام ١٩١٩، كانت تمثل نقطة تحول تاريخية حاسمة بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى. كانت الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن مقتل ملايين الأرواح بين المقاتلين والمدنيين، وكان العالم يتطلع إلى السلام والاستقرار بعد هذه الفواجع.

تم وقع معاهدة فرساي بين الدول الحليفة وألمانيا ودول المحور الرئيسية الأخرى، بهدف وضع حد للنزاع وتحديد شروط السلام. كانت المعاهدة تحتوي على مجموعة من الشروط الصارمة التي فُرضت على ألمانيا، بما في ذلك تقليص الجيش الألماني وفرض عقوبات اقتصادية ضخمة.

ومع ذلك، على الرغم من الهدف الظاهري لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، أثارت معاهدة فرساي جدلاً واسعاً ورفضاً شديداً داخل ألمانيا. اعتبر كثيرون الشروط المفروضة ظالمة ومظالم، وهذا الاستياء والغضب الشعبي ساهما في تأجيج الرغبة في التمرد.

في النهاية، تسبب هذا الغضب والاستياء في صعود الحزب النازي وصعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا. هذه الظروف المثيرة للقلق ساهمت في تأجيج الحرب العالمية الثانية، التي أسفرت عن معاناة هائلة وخسائر بشرية ضخمة، وجعلت معاهدة فرساي محط نقد وتأمل عميق في السياسة الدولية وكيفية التعامل مع الأزمات الكبرى.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أظهرت معاهدة فرساي تحدياتها وأخطاؤها الكبيرة في تصميم أمن دولي مستدام. فقد كانت الشروط الصارمة المفروضة على ألمانيا واستمرار التوترات السياسية في أوروبا أحد العوامل الرئيسية التي أشعلت نيران الصراع العالمي الثاني.

تعتبر معاهدة فرساي درساً مهماً للمستقبل، حيث أظهرت أهمية ضرورة التسوية العادلة والحكيمة بين الدول بعد النزاعات الكبرى. وقد دفعت الدول الفاشلة في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى ثمناً باهظاً، حيث تسبب ذلك في تأجيج الصراعات وتفجير الحرب العالمية الثانية.

على العالم أن يتعلم من هذه الدروس التاريخية وأن يعمل على بناء نظام دولي يستند إلى التفاهم والعدالة، حيث يُشجع على التفاوض وحل النزاعات بطرق سلمية ومستدامة. الحفاظ على السلام العالمي يتطلب تعزيز التفاهم الدولي والاحترام المتبادل والتعاون في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه البشرية، سواء كانت ذلك في مجال الأمن الدولي، البيئة، الاقتصاد أو الصحة. تحمل معاهدة فرساي واقعين دروساً هامة، إحداها عن العواقب الوخيمة لفشل التسوية العادلة بين الدول، والآخر عن أهمية بناء عالم يسوده السلام والعدالة للأجيال القادمة.

مرحلة ما قبل معاهدة فرساي :

في الفترة التي سبقت معاهدة فرساي، عاش العالم في حالة من الفوضى والدمار نتيجة الحرب العالمية الأولى. كانت هذه الحرب قد أحدثت تغييرات جذرية في النظام الدولي وفي البنية الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول. البلدان المشاركة في الحرب، سواء كانت في الجبهات الأوروبية أو في الميادين البحرية، عانت من خسائر هائلة في الأرواح والموارد.

هذه الحرب أيضاً أثّرت في الثقافات والفنون والأدب والفلسفة، حيث عكست الأعمال الفنية والأدبية آلام ومعاناة الحرب والخراب الذي خلّفته. تزايدت الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في الدول المشاركة في الحرب، وتسببت في تفجر الثورات الاجتماعية في بعض الدول.

من المهم أيضاً أن نشير إلى أن الحرب العالمية الأولى تسببت في تفكيك الإمبراطوريات القديمة، وفتحت الباب أمام ظهور دول جديدة وانفصال حوالي ١٥ دولة عن الإمبراطورية الروسية و١٠ دول عن الإمبراطورية الألمانية، وذلك بناءً على مبدأ حقوق الشعوب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون.

كانت هذه الأحداث الجارية مهمة جداً لفهم سياق معاهدة فرساي ولماذا اتخذت الدول الحلفاء القرارات التي اتخذوها بموجب هذه المعاهدة. تركت الحرب العالمية الأولى أثراً عميقاً في وعي العالم وشكلت خلفية مهمة لمفاوضات ما بعد الحرب وصياغة مستقبل جديد للأمم.

بعد انقضاء الحرب العالمية الأولى، تبنت دول العالم منهجية جديدة لبناء سلام دائم ومستدام. ولكن، وفي الوقت نفسه، كان هناك تحديات كبيرة تواجه الدول المنتصرة والمهزومة. الانهيارات الاقتصادية، والبطالة المرتفعة، والانزلاق نحو الطائفية والتطرف، كانت هذه جميعها تهديدات محتملة لاستقرار الدول.

ومن هنا جاءت معاهدة فرساي لتحمل عبء إعادة بناء العالم. لكن المشكلة الرئيسية تكمن في طريقة صياغتها. فالشروط القاسية التي فرضتها على ألمانيا، بما في ذلك تقليص القوات المسلحة وفرض ضرائب ثقيلة، لم تكن فقط تحد من إمكانيات الدولة الألمانية، بل أثارت أيضاً العديد من المشاعر الوطنية والانتقام داخل المجتمع الألماني.

التصعيد الناجم عن معاهدة فرساي، والذي أدى في نهاية المطاف إلى صعود النازية واندلاع الحرب العالمية الثانية، يجعلنا نفهم أهمية فهم السياق الذي قبل معاهدة فرساي. لقد كانت هذه الفترة محورية للغاية في تاريخ الإنسانية، حيث تعلمنا منها الكثير حول الحاجة إلى إعادة البناء بروح من التعاون والعدالة بعد النزاعات، بدلاً من فرض العقوبات القاسية التي قد تؤدي إلى الانتقام والصراع المستمر. الدروس التي تعلمناها من ما قبل معاهدة فرساي تظل تشكل تذكيراً هاماً بأهمية بناء السلام من خلال التفاهم والحوار المستمر، وتجنب تكرار الأخطاء التاريخية التي قد تؤدي إلى كوارث جديدة.

بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الدول تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الاقتصادات المتضررة. كان الهدف الرئيسي هو تحقيق السلام الدائم والمستدام، ولكن الطريقة التي اتبعت فيها معاهدة فرساي أثارت الكثير من الجدل والانقسام. وقد أدت الظروف الاقتصادية الصعبة والمشاعر الوطنية المتأججة في الدول المتسببة في الحرب إلى اندلاع توترات جديدة.

كانت الحكومات والزعماء يواجهون ضغوطاً كبيرة من جماهيرهم للحصول على تعويضات للخسائر الهائلة التي تكبدها خلال الحرب. وفي هذا السياق، فإن معاهدة فرساي لم تكن فقط وثيقة قانونية، بل كانت أيضاً رمزاً للظلم والهزيمة بالنسبة للعديد من الألمان، الذين رأوا في الشروط الصارمة انتهاكاً لكرامتهم وسيادتهم.

بالإضافة إلى ذلك، أشعلت معاهدة فرساي الجدل الدولي حيث اعتُبرت غير عادلة من قبل العديد من الدول والشعوب. ومن هنا، فإن الحقيقة الألمة هي أن معاهدة فرساي لم تحقق السلام المستدام الذي كان يتمناه العالم. بدلاً من ذلك، فإنها أثارت الكثير من الانقسامات والصراعات، وفتحت الباب أمام التطرف والحروب المستقبلية.

بمرور الوقت، أصبح من الواضح أن الدروس المستفادة من معاهدة فرساي تحمل أهمية خاصة في الوقت الحالي. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بجدية على تعزيز الحوار والتفاهم الدولي وضمان أن القرارات التي تتخذ لا تؤدي إلى زيادة التوترات والانقسامات، بل تشجع على بناء السلام والاستقرار العالمي. تظل معاهدة فرساي تذكيراً مهماً بأهمية التعاون والحوار المستمر لتحقيق عالم أكثر استقراراً وعدالة.

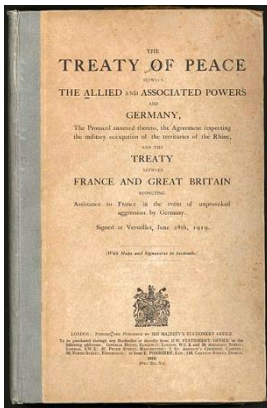
النقاط الأربع عشرة

في عام ١٩١٧، دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب قوى الحلفاء ضد دول المركز، وعندما مالت الكفة لصالح الحلفاء بادر الرئيس الأميركي وودرو ويلسون إلى صياغة "شروط السلام" بـ ١٤ نقطة، في ٨ يناير/كانون الثاني ١٩١٨.

وتضمنت النقاط رؤية "مثالية" للعالم بعد الحرب العالمية الأولى، ووضعت الخطوط العريضة لسياسة التجارة الحرة والاتفاقيات المفتوحة والديمقراطية، وأكدت الحاجة لتقرير المصير القومي لمختلف المجموعات العرقية في أوروبا، كما دعت إلى إنهاء الحرب عن طريق التفاوض ونزع السلاح الدولي وانسحاب القوى المركزية من الأراضي المحتلة.

اقترح ويلسون أيضاً إنشاء رابطة عامة مهمتها التوسط في حالة النزاعات الدولية لمنع أي حروب مستقبلية، وباتت هذه الرابطة تعرف لاحقاً باسم "عصبة الأمم".

مع ذلك، وجد الحلفاء الرئيسيون للولايات المتحدة الأميركية أن هذه النقاط شديدة المثالية وغير قابلة للتطبيق، أما الألمان فقد اعتقدوا أن رؤية ويلسون هذه ستشكل حجر الأساس لأي معاهدة سلام مستقبلية، لكن "معاهدة فرساي" أثبتت لاحقاً أنهم كانوا مخطئين تماماً.



مبادئ ويلسون الأربعة عشر

مبادئ ويلسون الأربعة عشر هي ١٤ مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ ٨ يناير ١٩١٨، ركز فيها على ١٤ مبدأ للسلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

المبادئ الأربعة عشر هي بيان لمبادئ السلام كان من المقرر استخدامه في مفاوضات السلام من أجل إنهاء

الحرب العالمية الأولى. تم تحديد المبادئ في خطاب ألقاه الرئيس وودرو ويلسون في ٨ يناير ١٩١٨ حول أهداف الحرب وشروط السلام أمام كونغرس الولايات المتحدة. لكن زملاءه الحلفاء الرئيسيين (جورج كليمنصو من فرنسا وديفيد لويد جورج من المملكة المتحدة وفيتوريو أورلاندو من إيطاليا) شككوا في قابلية تطبيق المثالية الويلسونية.

انضمت الولايات المتحدة إلى الوفاق الثلاثي في قتال قوى المركز في ٦ أبريل ١٩١٧. كان دخولها الحرب يرجع جزئياً إلى استئناف ألمانيا حرب الغواصات ضد السفن التجارية التي تتاجر مع فرنسا وبريطانيا وأيضاً اعتراض برقية زيمرمان. ومع ذلك، أراد ويلسون تجنب توريط الولايات المتحدة في التوترات الأوروبية الطويلة الأمد بين القوى العظمى؛ في حال كانت أمريكا تنوي المشاركة في القتال، أراد أن يفصل تلك المشاركة في الحرب عن النزاعات أو الطموحات القومية. أصبحت الحاجة إلى وجود أهداف أخلاقية أكثر أهمية، عندما كشف البلاشفة بعد سقوط الحكومة الروسية عن معاهدات سرية بين الحلفاء. ردّ خطاب ويلسون أيضاً على مرسوم فلاديمير لينين بشأن السلام الصادر في نوفمبر ١٩١٧، مباشرة بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧.

تناول الخطاب الذي ألقاه ويلسون العديد من الأفكار التقدمية الداخلية وترجمها إلى سياسة خارجية (التجارة الحرة والاتفاقات المفتوحة والديمقراطية وحق تقرير المصير). قبل ثلاثة أيام، ألقى رئيس وزراء المملكة المتحدة لويد جورج خطاباً يوضح أهداف بريطانيا من الحرب وكان مشابهاً إلى حد ما خطاب ويلسون، لكنه اقترح دفع تعويضات من جانب قوى المركز وكان أكثر غموضاً في وعوده للمواطنين غير الأتراك في الدولة العثمانية. استندت المبادئ الأربعة عشر في الخطاب إلى بحث لجنة التحقيق - فريق يضم حوالي ١٥٠ مستشاراً بقيادة مستشار السياسة الخارجية إدوارد م. هاوس - حول الموضوعات التي من المحتمل أن تُطرح للنقاش في مؤتمر السلام المتوقع.

الخلفية

كان السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في أبريل عام ١٩١٧ هو الإعلان الألماني عن تجدد حرب الغواصات غير المقيدة يليه غرق سفن على متنها أمريكيون. لكن أهداف الحرب من وجهة نظر الرئيس ويلسون تجاوزت الدفاع عن المصالح البحرية. في خطاب الحرب الذي وجهه إلى الكونغرس، أعلن ويلسون أن هدف الولايات المتحدة هو «حماية مبادئ السلام والعدالة في حياة العالم». في العديد من الخطابات في وقت سابق من العام، رسم ويلسون رؤيته لإنهاء الحرب التي من شأنها أن تحقق «سلاماً عادلاً وأمناً»، وليس مجرد «توازن جديد في القوة». بدأ الرئيس ويلسون في وقت

لاحق سلسلة سرية من الدراسات التي أُطلق عليها اسم لجنة التحقيق، ركّزت بشكل أساسي على أوروبا، ونفّذتها مجموعة في نيويورك ضمّت علماء الجغرافيا والمؤرخين وعلماء السياسة؛ وجّه المجموعة العقيد هاوس. كانت مهمتهم هي دراسة سياسة الحلفاء والأميركيين في كل منطقة من مناطق العالم تقريباً وتحليل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من المحتمل أن تُطرح في المناقشات خلال مؤتمر السلام. وضعت المجموعة وجمعت ما يقرب من ألفي تقرير ووثيقة منفصلة بالإضافة إلى ما لا يقل عن ١٢٠٠ خريطة. تكالفت الدراسات بكتاب ألقاه ويلسون أمام الكونغرس في ٨ يناير ١٩١٨، أوضح فيه أهداف أمريكا من الحرب طويلة الأجل. كان الخطاب أوضح تعبير عن نية الدول المتحاربة، وعرض سياسات ويلسون الداخلية التقدمية على الساحة الدولية.

الخطاب

طُوّر الخطاب، المعروف باسم المبادئ الأربعة عشر، انطلاقاً من مجموعة من المبادئ الدبلوماسية التي وضعها ويلسون والمبادئ الإقليمية التي صاغها الأمين العام للجنة التحقيق، والتر ليبمان، وزملاؤه: آسيا بومان وسيدني ميزيس وديفيد هانتير ميلر. كانت مسودة مبادئ ليبمان الإقليمية بمثابة رد مباشر على المعاهدات السرية التي عقدها الحلفاء الأوروبيون، والتي عرضها وزير الحرب نيوتن د. بيكر على ليبمان. وفقاً لهاوس، انطوت مهمة ليبمان على «أخذ المعاهدات السرية، وتحليل الأجزاء التي من الممكن قبولها، وعزلها عن تلك التي لم يكن من الممكن قبولها، ثم تطوير موقف يعترف قدر الإمكان بالحلفاء، ولكن بعد نزع السم... لقد تمحورت مهمته بأكملها حول المعاهدات السرية». في الخطاب، تناول ويلسون مباشرة ما اعتبره أسباباً للحرب العالمية من خلال الدعوة إلى إلغاء المعاهدات السرية، والحدّ من التسلّح، وتعديل المطالبات الاستعمارية لصالح كل من الشعوب الأصلية والمستعمرين، وحرية البحار. قدّم ويلسون أيضاً مقترحات من شأنها أن تضمن السلام العالمي في المستقبل. على سبيل المثال، اقترح إزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، وطرح وعد تقرير المصير للأقليات القومية، وإقامة منظمة عالمية تضمن «الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء» - عصبية الأمم. على الرغم من أن مثالية ويلسون طغت على المبادئ الأربعة عشر، إلا أنه وضع أهدافاً عملية أكثر في الحسبان. أعرب عن أمله في إبقاء روسيا في الحرب من خلال إقناع البلاشفة بأنهم سيحصلون على سلام أفضل من الحلفاء، وذلك لتعزيز معنويات الحلفاء وتقويض الدعم الألماني للحرب. لاقت الكلمة قبولاً حسناً في الولايات المتحدة ودول الحلفاء وحتى من جانب الزعيم البلشفي فلاديمير لينين، باعتباره شخصاً بارزاً في التنوير في العلاقات الدولية. استخدم

ويلسون فيما بعد المبادئ الأربعة عشر كأساس للتفاوض على معاهدة فرساي التي أنهت الحرب.

المبادئ الأربعة عشر

- ١- تقوم العلاقات الدولية على ميثاق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
- ٢- تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافاً لذلك.
- ٣- إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
- ٤- تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
- ٥- وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
- ٦- الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
- ٧- الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
- ٨- الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
- ٩- إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
- ١٠- منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
- ١١- الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذاً إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
- ١٢- ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.
- ١٣- بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذاً إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دولياً.
- ١٤- إنشاء عصبة الأمم و تحرير حزب شيوعي مختار.

مؤتمر باريس للسلام

حتى بعد صياغة شروط السلام ونقاط ويلسون الـ ١٤، لم يسدل الستار (من جانب القانون الدولي) على نزاعات الحرب العالمية الأولى إلا بعد مفاوضات مطولة في مؤتمر باريس للسلام الذي تمخض عنه توقيع ٥ معاهدات مع الدول المهزومة، بما فيها معاهدة فرساي مع ألمانيا، ومعاهدة سان جيرمان مع النمسا، ومعاهدة نوبي مع بلغاريا، ومعاهدة تريانون مع المجر، ومعاهدة سيفر مع الدولة العثمانية.

وبناء على معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات فرضت شروطها على الدول المهزومة التي لم تكن طرفاً في المفاوضات، تمت إعادة ترسيم الحدود العالمية، فرسخت حدود جديدة لبعض الدول وأُنشئت دول لم تكن موجودة من قبل، ولذلك فقد قسمت أملاك الدولة العثمانية، ومستعمرات ألمانيا خارج أوروبا، وقسمت ألمانيا نفسها.

انعقد "مؤتمر باريس للسلام" في ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩١٩، ولم يكن اختيار هذا التاريخ اعتباطياً، إذ وافق ذكرى تتويج الإمبراطور الألماني فيلهلم الأول في قصر فرساي بباريس بعد نهاية الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧١.

وقد أدى الانتصار البروسي في هذا الصراع إلى توحيد ألمانيا واستيلائها على مقاطعتي الألزاس واللورين من فرنسا، وبعد مرور قرابة نصف قرن على هذه الحادثة، وتحديداً عام ١٩١٩، لم تنس فرنسا بقيادة رئيس وزرائها جورج كليمنصو تلك الخسارة المهينة، وعزم الفرنسيون على الانتقام من الألمان من خلال "معاهدة فرساي للسلام".

كان القادة المهيمون على مفاوضات السلام في مؤتمر باريس هم قادة الحلفاء المنتصرون، بما في ذلك ويلسون رئيس الولايات المتحدة، وديفيد لويد جورج من بريطانيا العظمى، وجورج كليمنصو من فرنسا، بالإضافة لفيتوريو أورلاندو ممثلاً عن إيطاليا.

ولم يكن هناك تمثيل لألمانيا والدول المهزومة الأخرى، بما في ذلك النمسا والمجر وبلغاريا، بالإضافة إلى غياب روسيا عنها، والتي قاتلت مع قوى الحلفاء حتى عام ١٩١٧ فقط، حيث قامت الثورة الروسية بعد ذلك وأبرمت الحكومة البلشفية الجديدة في البلاد سلاماً منفصلاً مع ألمانيا وانسحبت من الصراع.

رغبات متباينة ومصالح مختلفة



لم تكن أهداف الدول الأربع المهيمنة متشابهة بطبيعة الأحوال، فقد كان كليمنصو يرغب في الانتقام من ألمانيا التي سبق أن هزمت فرنسا في عهد فيلهلم الأول، كذلك أراد الحصول على تعويضات كبيرة من الألمان ليضمن منع الانتعاش الاقتصادي الألماني بعد الحرب.

أما لويد جورج فقد ارتأى إعادة بناء ألمانيا من أجل إعادة تأسيس الأمة كشريك تجاري قوي لبريطانيا العظمى. وعلى صعيد آخر أراد أورلاندو توسيع نفوذ إيطاليا على حساب دول أخرى، لتصبح قوة عظمى تضاهي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

عارض ويلسون المطالب الإقليمية الإيطالية، وكذلك عارض التقسيم الموجود سابقاً للأراضي بين الحلفاء، وأراد تطبيق رؤيته التي اقترحها في نقاطه الأربعة عشر، لكن القادة الآخرين رفضوا تلك الرؤية باعتبارها "ساذجة ومثالية" وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

ألمانيا أكبر الخاسرين في معاهدة فرساي

بناء على رفض الحلفاء الأوروبيين، لم تطبق رؤية ويلسون في معاهدة فرساي التي تم توقيعها يوم ٢٨ يونيو/حزيران ١٩١٩، بل فرضوا شروطهم الخاصة "للسلام"، والتي كانت قاسية على ألمانيا على وجه التحديد.

فوفقاً للمعاهدة، أُجبرت ألمانيا على تقديم تنازلات إقليمية واسعة، فتخلت عن حوالي ١٠% من أراضيها وجميع ممتلكاتها، كما دعت معاهدة فرساي إلى نزع السلاح الألماني وتقييد الجيش والبحرية الألمانية ومنعها من حيازة سلاح جوي، وفرض الحلفاء على ألمانيا إجراء محاكمات جرائم الحرب ضد القيصر فيلهلم الثاني وقادته.

والأهم من ذلك، أُجبرت ألمانيا على قبول المسؤولية الكاملة عن بدء الحرب العالمية الأولى، ودفع تعويضات هائلة عن خسائر الحلفاء في الحرب، وذلك وفقاً للبند ٢٣١ من معاهدة فرساي الذي عرف باسم "بند ذنب الحرب".

ومع حلول عام ١٩٢١، بلغت قيمة التعويضات التي دفعتها ألمانيا للدول الأخرى حوالي ٣١,٤ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٤٢ مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢٢.

تباينت الآراء حول المعاهدة المثيرة للجدل، فالبعض وجدها مجحفة وقاسية على ألمانيا، فيما وجدها آخرون متساهلة مع الألمان الذين كانوا سينتقمون بطريقة أكثر قساوة لو أنهم فازوا بالحرب.

في كتابه "العواقب الاقتصادية للسلام"، أشار الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز إلى معاهدة فرساي على أنها "سلام قرطاجي"، وهو مصطلح يشير إلى فرض "السلام" بعد سحق الخصم بشكل وحشي. وأشار كينز إلى أن معاهدة فرساي كانت انتقاماً فرنسياً هدفة تدمير ألمانيا، ولم يكن هدفها الوصول إلى السلام حقاً.

لكن في المقابل، زعم المؤرخ العسكري البريطاني كوريلي بارنيت أن معاهدة فرساي كانت "متساهلة للغاية مقارنة بشروط السلام التي كانت ألمانيا نفسها تفكر في فرضها على الحلفاء فيما لو فازت في الحرب".

علاوة على ذلك، وصف بارنيت المعاهدة بأنها كانت "بالكاد صفقة على الرسخ"، إذا ما قورنت مع معاهدة "بريست ليتوفسك" التي فرضتها ألمانيا على الاتحاد السوفياتي المهزوم في مارس/آذار ١٩١٨، حيث سلبت ألمانيا بموجب تلك المعاهدة ثلث سكان روسيا، واستولت على نصف المشاريع الصناعية الروسية، وتسعة أعشار مناجم الفحم الروسية، كما فرضت على الاتحاد السوفياتي تعويضات مالية ضخمة.

بنود المعاهدة سبب الحرب العالمية الثانية

على الرغم من أن المعاهدة تضمنت ميثاقاً لإنشاء عصبة الأمم الهادفة للحفاظ على السلام بعد الحرب، فإن الشروط القاسية التي فرضها الحلفاء على ألمانيا ضمنّت ألا يستمر السلام طويلاً، خاصة مع الاحتقان الألماني ضد القادة الألمان الذين وقعوا المعاهدة وشكلوا حكومة الحرب وباتوا يعرفون في ألمانيا باسم "مجرمي نوفمبر".

كانت معاهدة فرساي واحدة من الأسباب التي مهدت لصعود القوى السياسية اليمينية المتطرفة في ألمانيا، خاصة حزب العمال الاشتراكي الوطني أو "النازيين".

وزاد الكساد الكبير الاضطرابات الاقتصادية في ألمانيا بعد عام ١٩٢٩، مما أدى إلى زعزعة استقرار حكومة جمهورية فايمار (التي نشأت في ألمانيا بين

١٩١٩ و ١٩٣٣ نتيجة للحرب العالمية الأولى) الضعيفة بالفعل، وهو ما ساعد على وصول الزعيم النازي أدولف هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣.

ومن الجدير بالذكر أن خطابات هتلر أكدت على أن معاهدة فرساي كانت "إذلالاً" للألمان، وكانت السبب في جميع الولايات والمشاكل الاقتصادية التي عانوا منها بعد الحرب العالمية الأولى، وقد وعد هتلر أبناء ألمانيا بإعادة أمجاد بلاده السابقة، لذلك ينظر إلى معاهدة "السلام" تلك على أنها الخطوة الأولى التي مهدت للحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها قرابة ٨٥ مليون قتيل.

المراجع:

1. هذا - Margaret MacMillan بقلم "Paris 1919: Six Months That Changed the World" الكتاب يوفر نظرة شاملة حول مؤتمر فرساي ومعاهدة فرساي وتأثيرها على التاريخ العالمي.
2. "A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East" بقلم David Fromkin - يركز هذا الكتاب على الأحداث التي أدت إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى والتأثيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
3. في هذا - John Maynard Keynes بقلم "The Economic Consequences of the Peace" الكتاب، يحلل المؤلف العواقب الاقتصادية لمعاهدة فرساي بمنتهى الدقة.
4. "Peacemakers: The Paris Peace Conference of 1919 and Its Attempt to End War" بقلم Margaret MacMillan - يقدم هذا الكتاب تفاصيل حول المؤتمر والشخصيات المشاركة في صياغة معاهدة فرساي.
5. "The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years" بقلم Manfred Boemeke هذا الكتاب يقدم دراسة مفصلة وتحليلًا حديثًا حول معاهدة فرساي بعد ٧٥ عامًا من التوقيع.
6. يركز هذا الكتاب على القصة - Tony Spawforth بقلم "Versailles: A Biography of a Palace" التاريخية للقصر نفسه حيث تم توقيع معاهدة فرساي.

فصل ٥: تأثير معاهدة سيفر على العالم

وتطورات ما بعد الحرب

- التغييرات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد التوقيع على المعاهدة.
- تأثير معاهدة سيفر على الاستقرار الدولي وتكوين التحالفات الجديدة.

المقدمة:

في عام ١٩٢٠، وبعد سنوات طويلة من الدمار والخراب الناجمين عن الحرب العالمية الأولى، تم التوصل إلى اتفاقية سلام تاريخية تعرف باسم "معاهدة سيفر". هذه المعاهدة، التي وُقعت في قصر فرساي بالقرب من باريس، قامت بتحديد شروط السلام بين الدول المنتصرة وألمانيا، وقد أثرت بشكل كبير على العالم وتركت بصمات عميقة على الأحداث التي تلاها.

إن فهم تأثير معاهدة سيفر يمثل مفتاحاً لفهم السياق التاريخي للقرن العشرين. فقد كانت هذه المعاهدة ليست مجرد وثيقة قانونية، بل كانت رمزاً للتغيرات الهائلة التي شهدتها الدول والشعوب بعد انتهاء الحرب. بعد توقيع المعاهدة، تبدلت حدود الدول، وتم تحديد التعويضات المالية والتعويضات الاقتصادية التي على ألمانيا دفعها للدول المتضررة.

لم تكن التأثيرات تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل امتدت إلى المجتمعات والثقافات أيضاً. تسببت هذه المعاهدة في تقسيم المجتمعات وفرض قيود على العسكرة والتسليح، وهو ما أثر في الحياة اليومية للناس وسبب توترات اجتماعية.

ما بعد الحرب، شهد العالم تحولات كبيرة. ظهرت نظم جديدة للحكم ونمت الحركات الديمقراطية وحقوق الإنسان، واندلعت الثورات الاجتماعية. وبالرغم من ألمها وتحدياتها، فقد شكلت هذه الفترة أيضاً بداية لعهد جديد من التعاون الدولي والسعي نحو السلام العالمي.

في الواقع، تأثير معاهدة سيفر لا يقتصر على العقد الزمني الذي تمثلته. إنها تشكل نقطة انطلاق حية للدراسات التاريخية والسياسية المستقبلية، حيث توفر دروساً حول الأخطاء التي لا ينبغي أن نكررها والقرارات التي يجب علينا أن نتخذها لتحقيق السلام والاستقرار الدائم في العالم.

في ما بعد الحرب، بدأت الدول تعمل على بناء تحالفات جديدة وتعزيز التعاون الدولي، حيث تأسست منظمات دولية مثل الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلام وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، نشأت حركات سلام ونزع السلاح لمنع تكرار المأساة التي شهدناها خلال الحرب العالمية الأولى.

تعلم الدروس من تأثير معاهدة سيفر أمر ضروري لفهم كيفية التعامل مع الصراعات العالمية الحالية والمستقبلية. يجب أن تكون دراية بتلك التجارب التاريخية لتحقيق تحولات إيجابية في السياسة والثقافة والاقتصاد. الفهم العميق للماضي يمكنه أن يمهّد الطريق لمستقبل أكثر سلاماً واستقراراً للعالم، حيث تكون قيم العدالة وحقوق الإنسان في قلب أي نظام عالمي مستدام وعادل. معاهدة سيفر وتداعياتها تظل تقف كشاهد حية على الأحداث التي شكلت وجه العالم المعاصر. تعلمنا من تلك الفترة الصعبة أن السلام لا يمكن بناؤه على الانتقام أو القهر، بل يحتاج إلى التفاهم والاحترام المتبادل. يجب علينا أن نفهم أن الصراعات الكبيرة والحروب الدموية لا تؤدي إلى شيء سوى دمار ومعاناة.

في العقود التي تلت معاهدة سيفر، شهد العالم تحولات جذرية في التفكير والسلوك. نشأت حركات سلام ونضال من أجل حقوق الإنسان والمساواة. تزايدت الجهود الدولية لحماية السلام والتعاون بين الدول. ومع تقدم التكنولوجيا والاتصالات، أصبح لدينا اليوم وعياً أعمق بأهمية التعاون العالمي وحماية حقوق الإنسان.

إن دروس معاهدة سيفر تظل تحثنا على تعزيز الحوار والتسامح، وتعزيز الفهم المتبادل وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنها تذكير بأنه بالرغم من التحديات الكبيرة التي قد نواجهها، فإن الحل الوحيد يكمن في بناء جسور الفهم بين الثقافات وتحقيق التعاون الدولي. إنها تجعلنا ندرك أنه بالعمل المشترك والتفاهم، يمكننا بناء عالم يسوده السلام والعدالة، حيث يعيش فيه الناس جنباً إلى جنب بروح من التعاون والاحترام المتبادل.

وهكذا، تظل معاهدة سيفر وتداعياتها تذكيراً دائماً بأهمية الحوار والتعاون الدولي والتفهم المتبادل لتحقيق التسامح والفهم بين الشعوب. إنها تشكل تذكيراً مستمراً بأنه في وجه التحديات الكبرى، يمكن للإرادة الإنسانية والعقلانية أن تتغلب على الصراع وتؤسس لعالم يسوده السلام والتعاون المشترك.

إذاً، يُظهر تحليل تأثير معاهدة سيفر على العالم وتطورات ما بعد الحرب أهمية دراسة الأحداث التاريخية وكيفية تأثيرها على مسار العالم المعاصر. هذه المعاهدة ليست مجرد فصل في التاريخ، بل هي درس يُعلمنا الكثير عن التعاون والصراع وقوة الإرادة البشرية عندما يتعين عليها التكيف والتجاوب مع التحديات الكبرى.

المبحث الأول:

التغيرات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد التوقيع على المعاهدة

بعد التوقيع على معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، شهدت أوروبا تغييرات سياسية واقتصادية هائلة، وهي تغييرات أثرت بشكل عميق على شكل القارة ومستقبل الدول المعنية. سنلقي نظرة على المبحث الأول الذي يتناول هذه التغييرات:

١. الانهيار الاقتصادي والتدهور الاجتماعي:

معاهدة سيفر فرضت على ألمانيا دفع تعويضات ضخمة للدول المتضررة، وهذا أدى إلى انهيار اقتصادي في ألمانيا. نتيجة للفرض الضرائب الثقيلة وارتفاع مستويات البطالة، شعرت الشعبية الألمانية باليأس والغضب. هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أثرت بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المنكوبة.

معاهدة سيفر، لم تكن مجرد وثيقة قانونية تحدد شروط السلام بين الدول، بل كانت وثيقة بُنيت على أساس الانتقام وتحميل ألمانيا مسؤولية الحرب العالمية الأولى. أحد أبرز جوانب تلك المعاهدة الكارثية كان الجانب الاقتصادي الذي فرض على الألمان دفع تعويضات ضخمة للدول المنتصرة.

- الانهيار الاقتصادي: في أعقاب توقيع معاهدة سيفر، شهدت ألمانيا انهياراً اقتصادياً هائلاً. كان على الحكومة الألمانية دفع مبالغ ضخمة لتعويض الدمار الذي حدث خلال الحرب، وتقديم مساهمات تسديد هذه التعويضات. هذا أدى إلى نقص حاد في الموارد المالية وانخفاض الاستثمار، مما أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وخلق جو من عدم الاستقرار المالي.

- البطالة والفقر: تأثرت مستويات البطالة في ألمانيا بشكل كبير، حيث أفقد الملايين من الناس وظائفهم. الصناعات والشركات الكبيرة أغلقت أبوابها بسبب نقص التمويل، مما أدى إلى زيادة في أعداد العاطلين عن العمل. هذا التدهور الاقتصادي أفقد الكثيرين من الألمان أملهم ورفع مستوى الفقر في البلاد.

- الحياة اليومية والأوضاع الاجتماعية: تسبب الانهيار الاقتصادي في تدهور الحياة اليومية للمواطنين الألمان. زادت الأسعار بشكل متسارع، وانخفضت قيمة العملة، مما جعل من الصعب على الأسر تأمين حاجياتها اليومية. زادت

حالات الجوع والفقر، وتزايدت حالات الأمراض بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية.

- الغضب والاستياء الاجتماعي: شعر الشعب الألماني باليأس والغضب نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي فرضتها معاهدة سيفر. زادت مستويات الاستياء والاحتجاجات، حيث تظاهر العديد من الناس ضد الحكومة والأنظمة الدولية، مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية.

- الأثر على الأجيال القادمة: ترك هذا الانهيار الاقتصادي أثراً عميقاً على الأجيال القادمة في ألمانيا. زادت مستويات الفقر والتعليم النقصي، مما أثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للألمان لعقود قادمة.

في النهاية، كانت معاهدة سيفر والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لها تجربة مريرة للشعب الألماني ودول أوروبا المنكوبة. تحمل هذه الفترة الصعبة عبر التاريخ تذكيراً بأهمية تجنب الحروب والتحلي بالحوار والتفاهم الدولي لبناء عالم أكثر استقراراً وسلاماً للأجيال الحالية والمستقبلية.

٢. التغييرات الحدودية والانقسامات القومية:

فرضت معاهدة سيفر تغييرات هامة على الحدود الوطنية في أوروبا. ظهرت دول جديدة واخفت دول قديمة. كانت هناك انقسامات عرقية وثقافية ودينية، وهو ما أدى إلى توترات بين الجماعات المختلفة وأحياناً إلى نزاعات.

مع توقيع معاهدة سيفر، شهدت الحدود الوطنية في أوروبا تغييرات هائلة. هذه التغييرات ليست مجرد خطوط على الخريطة، بل كانت تحمل معاني اجتماعية وثقافية عميقة، وأحياناً تراكمت مع توترات ونزاعات.

- ظهور دول جديدة واختفاء دول قديمة: من جراء معاهدة سيفر، تأسست دول جديدة كثيرة في أوروبا، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغوسلافيا. في المقابل، اندمجت العديد من الدول الكبيرة القديمة، مما أدى إلى اختفاء بعض الكيانات الوطنية التاريخية.

- الانقسامات العرقية والثقافية والدينية: تسببت تلك التغييرات في انقسامات عرقية وثقافية ودينية. فقد أجبرت الأمم والمجتمعات على العيش معاً في دول جديدة بتركيبة سكانية مختلفة. تصادفت في بعض الأحيان ثقافات متنوعة وديانات متعددة في نطاق واحد، مما أدى إلى توترات وتنازعات.

- النزاعات والتوترات الحدودية: كما أدت هذه التغييرات إلى نزاعات حدودية وتوترات بين الدول المجاورة. حيث كان هناك تنافس على الموارد والأراضي والسكان بين الدول الجديدة والقديمة. تلك التوترات زادت من حدة العلاقات بين الدول وأحياناً أدت إلى نشوب نزاعات مسلحة.

- التأثير على الهويات الوطنية: أثرت هذه الانقسامات والتغيرات على الهويات الوطنية. فالأفراد والجماعات وجدوا أنفسهم في دول جديدة يحتاجون إلى إعادة تعريف هوياتهم الوطنية، مما أدى إلى صراعات داخلية ونقاشات حول مستقبل الأمم والثقافات.

بهذه الطريقة، أحدثت معاهدة سيفر تغييرات هائلة في الحدود الوطنية وأشكال الحكومات في أوروبا، مما أثر بشكل كبير على العلاقات الدولية والديناميات الاجتماعية والثقافية في القارة.

٣. نشوء النظم السياسية الجديدة:

شهدت بعض الدول الأوروبية انتقالاً إلى أنظمة سياسية جديدة، بما في ذلك الانتقال من النظم الملكية إلى الجمهوريات في بعض الدول. هذه التغييرات أثرت على هياكل الحكم وأساليب اتخاذ القرارات في هذه الدول.

بعد توقيع معاهدة سيفر، شهدت الدول الأوروبية تحولات جذرية في هياكلها السياسية. تلك التحولات لم تكن مقتصرة على التغييرات الحدودية فقط، بل شملت أيضاً الأنظمة الحاكمة وأساليب اتخاذ القرارات في تلك الدول.

- الانتقال إلى الأنظمة الجمهورية: كان أحد أبرز التغييرات هو الانتقال من النظم الملكية والإمبراطورية إلى الأنظمة الجمهورية في العديد من الدول. قامت بعض الدول بإلغاء الملكيات وأسسوا لأنفسهم نظاماً ديمقراطياً جديدة. هذا التحول كان يمثل تحرراً عن الأنظمة القديمة والمملكات المطلقة، وزاد من مشاركة المواطنين في صنع القرار واختيار حكوماتهم.

- إعادة تشكيل هياكل الحكم: تسبب هذا التحول في إعادة تشكيل هياكل الحكم في العديد من الدول. تأسست مؤسسات جديدة لتمثيل الشعب واتخاذ القرارات، وتم تطوير الدساتير لتحديد سلطات الحكومة وحقوق المواطنين. هذه الخطوات سمحت بتطوير نظم سياسية تعتمد على مفهوم الديمقراطية وحكم الشعب.

- زيادة مشاركة المواطنين: مع نشوء الأنظمة الجمهورية، زادت مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. بدأوا يمارسون حقوقهم الديمقراطية بشكل أكبر، سواء من خلال الانتخابات أو المشاركة في الحوارات العامة حول السياسات العامة. هذا التفاعل المتزايد بين الحكومات والشعب أثر إيجاباً على مستقبل تلك الدول.

- التحديات والتوازن: على الرغم من الفرص والحريات الجديدة التي جلبها هذا التحول، كانت هناك تحديات. كان هناك ضرورة لإقامة نظم حكومية فعالة ومستقرة، والتوفيق بين حقوق المواطنين وضرورات الدولة. كانت هناك حاجة مستمرة إلى بناء مؤسسات قوية وتعزيز حوكمة الدولة.

خلاصة، نجد أن نشوء النظم السياسية الجديدة كان يمثل خطوة هامة نحو الديمقراطية وحكم الشعب، ولكنها تطلبت تحديات وجهوداً كبيرة لتحقيق التوازن والاستقرار في الدول المعنية.

٤. النقل والتجارة الدولية:

تأثرت صناعات النقل والتجارة الدولية بشكل كبير بسبب الدمار الذي خلفته الحرب والشروط الاقتصادية المفروضة على الدول المهزومة. ظهرت صعوبات في إعادة بناء البنية التحتية وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية المتضررة.

تأثير الحرب على النقل والتجارة الدولية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سيفر، واجهت صناعات النقل والتجارة الدولية تحديات هائلة نتيجة للدمار الواسع الذي خلفته الحرب والشروط القاسية التي فرضت على الدول المهزومة.

- الدمار والصعوبات في إعادة البنية التحتية: الحرب تسببت في دمار هائل للبنية التحتية في الدول المعنية، بما في ذلك السكك الحديدية والموانئ والطرق والجسور. كان على الحكومات إعادة بناء هذه البنية التحتية لإعادة تأهيل قدرات النقل والتجارة. تلك العمليات استغرقت وقتاً طويلاً وتطلبت استثمارات ضخمة وجهوداً مستمرة لإعادة الحياة إلى الحركة التجارية.

- تحديات إعادة التأهيل الاقتصادي: تأثرت القطاعات الاقتصادية المتضررة بشدة، بما في ذلك الصناعات والزراعة والتجارة. كان من الصعب إعادة تأهيل هذه القطاعات وجعلها تعمل بكفاءة مرة أخرى بسبب نقص التمويل والموارد البشرية. ظهرت صعوبات في تأمين المواد الخام وتمويل الإنتاج، مما أدى إلى تأخير في عمليات الإنتاج والتجارة.

- التأثير على التجارة الدولية: شهدت التجارة الدولية انخفاضات حادة في أعقاب الحرب، حيث تأثرت الدول المشاركة بشكل كبير. فقد تضررت الشركات التجارية والتصديرية نتيجة للتدمير والتقلبات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض حجم التجارة العالمية. كانت هناك حاجة إلى إعادة هيكلة نظام التجارة الدولي وتعزيز التعاون الاقتصادي لتحقيق الاستقرار.

- الاستعادة والابتكار: على الرغم من التحديات، بدأت الدول تستعيد تدريجياً حركتها في النقل والتجارة. ظهرت استراتيجيات جديدة لتعزيز الاقتصادات وزيادة الإنتاجية. تركزت الجهود على الابتكار في تقنيات الإنتاج والتحسينات في النقل واللوجستيات، مما ساهم في استعادة التجارة الدولية بشكل تدريجي.

في الختام، تأثرت صناعات النقل والتجارة الدولية بشكل عميق بسبب الحرب وتحديات إعادة الإعمار. ومع مرور الوقت والجهود المستمرة لإعادة بناء البنية التحتية وتحسين الإجراءات التجارية، نجحت الدول في التعافي تدريجياً واستعادة دورها في التجارة الدولية.

٥. الحركات الاجتماعية والثقافية:

تغيرت الأولويات الاجتماعية والثقافية بعد الحرب. ظهرت حركات اجتماعية جديدة وتنظيمات مثل نقابات العمل وحقوق الإنسان. كما زاد الاهتمام بالثقافة والفنون، وظهرت تيارات ثقافية جديدة.

الحركات الاجتماعية والثقافية بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت المجتمعات تحولات اجتماعية وثقافية عميقة. تغيرت الأولويات الاجتماعية وظهرت حركات اجتماعية وثقافية جديدة تشكلت نتيجة للتحولات الكبيرة التي شهدتها العالم.

- ظهور حركات اجتماعية جديدة: في هذه الفترة، نشأت نقابات العمل وحركات حقوق الإنسان بقوة. بدأ العمال في تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف العمل. كما تشكلت حركات لحقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

- الاهتمام المتزايد بالثقافة والفنون: زاد الاهتمام بالثقافة والفنون بعد الحرب. شهدت الأدب والفنون نهضة، حيث بدأ الفنانون والكتاب في استكشاف تجارب جديدة والتعبير عن التحولات الاجتماعية والثقافية. نشأت تيارات ثقافية جديدة تجمع بين التقليد والابتكار، مما أثر في الفلسفة والأدب والفنون التشكيلية.

- الحرية وحقوق الإنسان: تزايدت الدعوات للحرية وحقوق الإنسان. بدأت الحركات النسائية في طلب حقوق المرأة، وزاد التركيز على مبادئ حقوق الإنسان والحرريات الأساسية. زادت الضغوط لتحقيق المساواة والعدالة في المجتمعات.

- التحولات الثقافية: شهدت التحولات الثقافية تبنياً لأسلوب حياة جديد وتقاليده جديدة. تغيرت القيم والمعتقدات، ونشأت ثقافة جديدة تعكس الحركة الاجتماعية والثقافية. زادت التسامح والاحترام المتبادل بين الثقافات، مما أثر في الحوار الثقافي وتبادل الأفكار بين الشعوب.

- التأثير على المستقبل: كانت هذه الحركات الاجتماعية والثقافية نقطة تحول في تاريخ الإنسانية. أثرت بشكل عميق على المجتمعات وأسهمت في تشكيل القيم

والمبادئ التي نعتمدها اليوم. شكلت هذه التحولات أساساً لحقوق الإنسان والمساواة، وساهمت في إحداث تغييرات جذرية في العالم الذي نعيش فيه اليوم.

٦. التأثير الدولي:

تأثرت العلاقات الدولية بشكل عميق بسبب معاهدة سيفر. زادت التوترات بين الدول وظهرت التحالفات الجديدة، مما أدى إلى تشكيل الساحة العالمية بشكل جديد.

بعد توقيع معاهدة سيفر، شهدت العلاقات الدولية تأثيراً عميقاً وتغييرات هائلة. زادت التوترات بين الدول وظهرت تحالفات جديدة، مما أدى إلى تشكيل الساحة العالمية بشكل جديد وشكل توجهات السياسة الدولية في العقود اللاحقة.

- زيادة التوترات الدولية: لم تكن معاهدة سيفر مجرد وثيقة سلام، بل كانت مصدراً للتوترات الدولية. ففرضت العديد من الشروط القاسية على الدولة الألمانية والدول المهزومة، مما أثار استياء وغضباً واسعين. هذه التوترات تسببت في تدهور العلاقات بين الدول وزادت من حدة التنافس والصراعات الجيوسياسية.

- ظهور تحالفات جديدة: نجمت عن هذه التوترات ظهور تحالفات دولية جديدة. تشكلت التحالفات بناءً على المصالح المشتركة والمخاوف المشتركة من القوى الأخرى. هذه التحالفات تشكلت بين الدول التي شاركت في الحرب العالمية الأولى والدول المتوسطة وحتى الدول النيوترال، حيث بدأت تحاول تحقيق التوازن وحماية مصالحها في الساحة الدولية.

- تشكيل الساحة العالمية بشكل جديد: أدى هذا التوتر وتشكيل التحالفات الجديدة إلى تشكيل الساحة العالمية بشكل جديد. تغيرت الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية للعديد من الدول، مما أدى إلى توجهات جديدة في العلاقات الدولية. ظهرت القوى الناشئة وتغيرت الأطروحات السياسية والاقتصادية، مما أثر في التوازن العالمي.

- تأثير طويل الأمد: كانت معاهدة سيفر تمثل نقطة تحول في تاريخ العالم. فلم تكن مجرد نهاية للحرب، بل كانت بداية لفترة جديدة من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. استمر تأثيرها لعقود، حيث تركت بصماتها على العلاقات الدولية وشكلت العالم بشكل دائم.

بهذه الطريقة، أثرت معاهدة سيفر بشكل عميق على العلاقات الدولية، وتسببت في تغييرات جذرية في الساحة العالمية، وشكلت التوجهات السياسية والاقتصادية لعقود قادمة.

٧. التأثير على الحياة الثقافية والفنية:

تركزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية بصماتها على الحياة الثقافية والفنية في أوروبا. بينما عانى الفنانون والكتّاب من تبعات الحرب والتدهور الاقتصادي، ظهرت في نفس الوقت حركات ثقافية جديدة تسعى للتعبير عن التجارب والمشاعر بشكل مبتكر.

تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الحياة الثقافية والفنية:

بعد الحرب العالمية الأولى، تركت التحولات الاقتصادية والاجتماعية بصماتها العميقة على الحياة الثقافية والفنية في أوروبا. تجسدت هذه الفترة في تساؤل الاستقرار الاقتصادي والتدهور الاجتماعي، ولكنها أيضاً شهدت نشوء حركات ثقافية جديدة تعبر عن التجارب والمشاعر بشكل مبتكر وجديد.

- تحديات الفنانين والكتّاب: بعد الحرب، عانى الفنانون والكتّاب من آثار التدهور الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية. كثير منهم واجهوا صعوبات في تأمين المواد الخام ودعم الإبداع الفني والأدبي. كانت الحروب والصراعات تشكل مصدر الإلهام والمواد الفنية لبعض الفنانين والكتّاب، حيث حاولوا إيصال رسائل سلام ونقد للحروب والعنف.

- نشوء حركات ثقافية جديدة: على الرغم من التحديات، ظهرت حركات ثقافية جديدة تسعى للابتكار والتجديد. تركزت هذه الحركات على التعبير عن التجارب الإنسانية والمشاعر والتفكير الفلسفي بأساليب فنية جديدة وغير تقليدية. شهد الأدب والفنون نهضة، حيث بدأ الفنانون يستكشفون أساليباً جديدة للتعبير عن الوجود والهوية.

- الابتكار في الفن والأدب: رغم التحديات، ازدهرت الإبداعات الفنية والأدبية في هذه الفترة. قام الفنانون بابتكار أساليب جديدة وتقنيات مبتكرة للتعبير عن العالم الذي يحيط بهم. ظهرت الأعمال الفنية التي تجسد التجارب الشخصية والاجتماعية والثقافية بطرق مبتكرة، مما أثر في التطورات الفنية في المستقبل.

- تأثير الحروب والصراعات: تأثرت الحروب والصراعات بشكل كبير على الإبداعات الثقافية والفنية. بالرغم من الدمار والفقر، قام الفنانون بإنتاج أعمال تعبيرية تعكس الواقع الصعب والمعاناة. كانت الفنون تستخدم كوسيلة لنقل الألم والأمل والصمود في وجه التحديات.

بهذه الطريقة، تجسدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الحياة الثقافية والفنية بشكل واضح. رغم التحديات، ظهرت إبداعات فنية وأدبية جديدة تعبر عن الروح الإنسانية وتجسد التصميم على التغلب على الصعاب.

٨. التأثير على النساء وحقوقهن:

شهدت معاهدة سيفر بعض التحسينات في حقوق النساء، خاصة في الدول التي قدمت دعماً كبيراً للحرب. أدركت النساء في أوروبا قيمة عملهن خلال الحرب، مما ساهم في نضالهن من أجل حقوقهن المدنية والسياسية.

بعد توقيع معاهدة سيفر، شهدت النساء في أوروبا تحسينات في حقوقهن، خاصة في الدول التي قدمت دعماً كبيراً للحرب. تعتبر هذه الفترة فترة تحول في نضال النساء من أجل حقوقهن المدنية والسياسية.

- تحسينات في حقوق النساء: بعد الحرب، بدأت العديد من الدول تقديم حقوق أكبر للنساء، بما في ذلك حق التصويت والمشاركة في العملية الديمقراطية. تمثلت هذه التحسينات في إعطاء النساء حق التصويت في الانتخابات المحلية والوطنية، مما زاد من مشاركتهن في تشكيل مستقبل بلادهن.

- النساء خلال الحرب وقيمة عملهن: لقد أدركت المجتمعات الأوروبية قيمة عمل النساء خلال الحرب العالمية الأولى. لقد قمن بأدوار كبيرة في مجالات الإنتاج والخدمات، وساهمن في الاقتصاد الوطني بشكل كبير. هذا الإدراك زاد من رغبة النساء في المشاركة بفعالية في الحياة العامة والسياسية بمجرد انتهاء الحرب.

- نضال النساء لحقوقهن: استفاد النساء من هذا الإدراك المتزايد لقيمة عملهن، وبدأن في نضالهن من أجل حقوقهن المدنية والسياسية بشكل أكبر. شهدت هذه الفترة زيادة في النشاط النسائي وتنظيمهن في جمعيات وحركات نسائية تهدف إلى تحقيق المساواة وحقوق المرأة.

- الأثر على المستقبل: تركت هذه التحسينات النساء بصماتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد تحققت النساء تقدماً كبيراً في مجال حقوقهن، وزادت مشاركتهن في الحياة العامة. هذا النضال للمساواة وحقوق المرأة كان أساساً لتطوير المجتمعات والدول في المستقبل.

بهذه الطريقة، شكلت معاهدة سيفر نقطة تحول في حياة النساء في أوروبا، حيث زادت قيمة عملهن وأشعلت نيران نضالهن من أجل حقوقهن، مما أثر في المستقبل وساهم في تحقيق التقدم والمساواة.

٩. تأثير معاهدة سيفر على العالم العربي والدول المستعمرة:

شكلت معاهدة سيفر أيضاً نقطة تحول في الحركة الوطنية للدول العربية والمستعمرات، حيث زادت من رغبتها في الاستقلال والتحرر من الاستعمار الأوروبي. أشعلت معاهدة سيفر نار الحركات الوطنية وسعت الأمل في الحرية والسيادة.

بعد توقيع معاهدة ، أثرت هذه الوثيقة الدول العربية والمستعمرات بشكل عميق، إذ شكلت نقطة تحول حاسمة في الحركة الوطنية والنضال ضد الاستعمار الأوروبي.

- زيادة رغبة الاستقلال: أثارت معاهدة سيفر شعوراً بالإحباط والغضب في الدول العربية والمستعمرات. تضمنت الوثيقة تقسيم الأراضي وفرض الهيمنة الاستعمارية، مما زاد من رغبة الشعوب العربية في الاستقلال والحرية من الاستعمار الأوروبي.

- إشعال نار الحركات الوطنية: أسهمت معاهدة سيفر في إشعال نار الحركات الوطنية في الدول العربية. بدأت الحركات المستقلة تنظم احتجاجات ومظاهرات، وزادت الدعوات إلى التحرر والاستقلال. كانت الدول العربية تسعى لتحقيق الوحدة والسيادة، وقاد الزعماء الوطنيون حملات لجمع التوقيعات ضد الاستعمار.

- تعزيز الأمل في الحرية والسيادة: عززت معاهدة سيفر الأمل في الحرية والسيادة بين الشعوب المستعمرة. رأوا في تحقيق الاستقلال سبيلاً للتحرر من القيود الاستعمارية وبناء مستقبلهم الخاص. زادت الثقة في قدرتهم على مواجهة القوى الاستعمارية وتحقيق الاستقلال.

- التأثير على المستقبل: تركت معاهدة سيفر تأثيراً عميقاً على الحركات الوطنية في العالم العربي والمستعمرات. ألهمت الشعوب للتحدث بصوت واحد ضد الاستعمار، وشكلت قاعدة للنضالات المستقبلية من أجل الحرية والاستقلال. وفي النهاية، أسهمت في تحقيق العديد من الدول العربية للسيادة والاستقلال بعد عقود من النضال.

١٠. التأثير على الاقتصاد العالمي والنظام الدولي:

شكلت معاهدة سيفر تحديات كبيرة للاقتصاد العالمي. الدمار الهائل الذي خلفته الحرب والتقسيمات الجغرافية الجديدة تسبب في تقلبات اقتصادية عالمية، مما أثر في النظام الاقتصادي الدولي ودور الدول فيه.

بعد توقيع معاهدة ، شهد الاقتصاد العالمي تحديات هائلة نتيجة للدمار الذي خلفته الحرب والتغييرات الجغرافية الجديدة التي فرضتها الوثيقة. هذه التحديات تأثرت بشكل كبير على النظام الاقتصادي الدولي وأدوار الدول فيه.

- تقلبات اقتصادية عالمية: الدمار الهائل الذي خلفته الحرب أدى إلى تقلبات اقتصادية عالمية. الدول الأوروبية، التي كانت مركز الصراعات الرئيسي في الحرب، عانت من انهيار اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة. هذه التقلبات

أثرت على الاستقرار الاقتصادي العالمي وزادت من التوترات الاقتصادية في الدول المتضررة.

- تحديات في النظام الاقتصادي الدولي: معاهدة سيفر غيّرت الديناميات الاقتصادية العالمية. فقد أدت التقسيمات الجديدة والتعويضات الهائلة التي فرضتها الوثيقة إلى تعقيدات كبيرة في التجارة والاقتصاد العالمي. ظهرت قضايا جديدة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك الديون والتعويضات والتجارة الحرة، مما أدى إلى تحديات كبيرة في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي.

- تأثير على دور الدول: تأثر دور الدول الكبرى بشكل كبير بعد معاهدة سيفر. اضطرت الدول المهزومة إلى تحمل عبء التعويضات والاقتصادات المتدهورة، في حين زادت الدول الفائزة بالحرب من نفوذها الاقتصادي والسياسي. هذا التغيير في الأدوار الدولية أثر في توازن القوى العالمية وأثر على العلاقات الدولية.

- التحديات والتحولات المستقبلية: معاهدة سيفر خلقت تحديات اقتصادية وسياسية هائلة، ولكنها أيضاً أشعلت مسارات التغيير في النظام الاقتصادي العالمي. بدأت الدول تتحرك نحو إيجاد حلاً لهذه التحديات من خلال إنشاء منظمات دولية وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة، مما ساهم في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

بهذه الطريقة، أثرت معاهدة سيفر بشكل عميق على الاقتصاد العالمي والنظام الاقتصادي الدولي، وخلقت تحديات كبيرة وفتحت الباب أمام التحولات المستقبلية وتشكيل العالم الاقتصادي الحديث.

إن تأثير معاهدة سيفر على العالم كان شاملاً وعميقاً، حيث أثرت في مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول المتورطة وكذلك في الدول المحيطة. تعتبر هذه التغييرات نقطة البداية لعدة عقود من التحولات والتطورات التي شكلت شكل العالم الحديث الذي نعيش فيه اليوم.

في الختام، يظهر أن معاهدة سيفر لم تكن مجرد نهاية للحرب، بل كانت بداية لفصل جديد من التحولات في أوروبا والعالم. هذه التغييرات ألهمت الدراسات والأبحاث حول العواقب الطويلة المدى للحروب وأثرها على المجتمعات والدول.

المبحث الثاني:

تأثير معاهدة سيفر على الاستقرار الدولي وتكوين التحالفات الجديدة

بعد توقيع معاهدة سيفر ، أثرت هذه الوثيقة بشكل عميق على الاستقرار الدولي وشكلت تحولات كبيرة في تكوين التحالفات الجديدة في المجتمع الدولي.

١. اهتزازات في الاستقرار الدولي:

معاهدة سيفر أحدثت اهتزازات كبيرة في الاستقرار الدولي. فالتغييرات الجغرافية والاقتصادية التي فرضتها الوثيقة أدت إلى تقسيمات جديدة وظروف غير مستقرة في الدول المتضررة. هذا الانقسام وعدم الاستقرار زاد من حدة التوترات الدولية وأثر على العلاقات الدولية.

٢. تشكيل التحالفات الجديدة:

في ظل توترات ما بعد الحرب، بدأت الدول في تشكيل تحالفات جديدة للحفاظ على أمنها ومصالحها. ظهرت تحالفات استراتيجية بين الدول لمواجهة التحديات الجديدة التي نشأت جراء معاهدة سيفر. تشكلت هذه التحالفات بناءً على الاقتصاد والسياسة والأمن، ولها تأثير كبير على السياسات الدولية في العقود التالية.

٣. زيادة التوترات الدولية:

تزايدت التوترات الدولية بسبب معاهدة سيفر، حيث برزت الخلافات السياسية والاقتصادية بين الدول. زادت التحالفات الجديدة من المنازعات والتوترات الدولية، وأحياناً أدت إلى نشوب صراعات وحروب جديدة.

٤. البحث عن التوازن الدولي:

في مواجهة التحديات الجديدة، بدأت الدول تبحث عن التوازن في العلاقات الدولية. تطور السياسات الخارجية للدول لتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، وبناء التحالفات الجديدة بناءً على مصالح مشتركة.

٥. تأثير على الأمن الدولي:

معاهدة سيفر أثرت على الأمن الدولي بشكل كبير. تزايدت التحديات الأمنية، وزادت الدول من استعدادها الدفاعي وقدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة.

٦. الدور في تكوين النظام الدولي الجديد:

تسببت معاهدة سيفر في تشكيل الأسس للنظام الدولي الجديد، حيث تجسدت في مبادئ العدالة والمساواة وضرورة تحقيق السلام العالمي. هذه المبادئ أثرت في تكوين هياكل السلطة الدولية والمنظمات الدولية الجديدة.

٧. تغيير في ديناميات القوة العالمية:

منذ توقيع معاهدة سيفر، حدث تغير كبير في ديناميات القوة العالمية. الدول التي نشأت بسبب التقسيمات الناتجة عن المعاهدة، أصبحت لها دور بارز في العالم الدولي. هذا التحول أدى إلى توازنات جديدة في العلاقات الدولية وتحديد الكيفية التي تتصادم فيها الدول وتتعامل معاً.

٨. تكوين التحالفات الإقليمية:

مع تفاقم التوترات العالمية الناجمة عن معاهدة سيفر، بدأت الدول في تكوين التحالفات الإقليمية لتعزيز الأمن والاستقرار. هذه التحالفات تكونت استجابةً للتهديدات المشتركة وكانت تستند إلى مصالح مشتركة في مجالات مثل الاقتصاد والأمن والثقافة.

٩. التأثير على القوى الاقتصادية الجديدة:

معاهدة سيفر أيضاً أثرت في نشوء القوى الاقتصادية الجديدة. الدول التي استعادت اقتصاداتها بسرعة بعد الحرب، أصبحت لها دور هام في الأسواق العالمية. هذه القوى الاقتصادية الجديدة ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي عالمي وتشكيل الاقتصاد العالمي بشكل مختلف.

١٠. التحديات المستقبلية:

على الرغم من الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار بعد معاهدة سيفر، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه العالم. التهديدات الأمنية المعاصرة والمشكلات البيئية والاقتصادية تستدعي من الدول تعزيز التعاون وتكوين التحالفات لمواجهة هذه التحديات المستقبلية بفعالية.

باختصار، تأثرت معاهدة سيفر بشكل كبير على الاستقرار الدولي وشكلت تحديات وفرصاً جديدة. رغم التوترات التي أحدثتها، إلا أنها أيضاً شكلت فرصة لتحديد مسار المستقبل وتشكيل القوى والتحالفات الجديدة في العالم.

المراجع:

1. **MacMillan, Margaret.** *Paris 1919: Six Months That Changed the World.* Random House Trade Paperbacks, 2003.
2. **Keynes, John Maynard.** *The Economic Consequences of the Peace.* Harcourt, Brace and Howe, 1920.
3. **Henig, Ruth.** *Versailles and After: 1919-1933.* Routledge, 2013.
4. **Mazower, Mark.** *Dark Continent: Europe's Twentieth Century.* Vintage, 2000.
5. **Evans, Richard J.** *The Coming of the Third Reich.* Penguin Books, 2005.
6. **Stewart, David O.** *The First World War in 100 Objects.* Penguin Books, 2014.

القسم الثاني:

استقلال كردستان العثمانية بين سيفر

ولوزان (١٩٢٠ - ١٩٢٣)

فصل ٦: استقلال كردستان بين سيفر ولوزان

- تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية
- استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كردستان العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى
- أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير لمجتمعات كردستان
- التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر
- التسوية السياسية في معاهدة لوزان وتقسيم كردستان العثمانية
- مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا
- معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية

المقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت الدولة العثمانية اضطرابات سياسية واقتصادية هائلة، وتباينت القوى السياسية والاجتماعية داخل الإمبراطورية بشكل لا يمكن تجاهله. في هذه الفترة الحساسة، شهدت المنطقة الكردية تحولات كبيرة، حيث بدأت الحركات الوطنية الكردية تتطور، تهدف إلى تحقيق الاستقلال عن السلطة العثمانية.

بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣، شهدت كردستان، وهي المنطقة الجغرافية التي تتواجد في مناطق مختلفة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا الحالية، فترة مهمة من التحولات والصراعات. في هذه الفترة، تباينت آمال الشعب الكردي وتحققت بعضها بينما تبيدت الآمال الأخرى.

في هذه السياق، سنتناول في هذا البحث الحقبة الزمنية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣، والتي تمثل فترة هامة في تاريخ استقلال كردستان العثمانية. سنلقي الضوء على الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة، ونتناول دور الشخصيات البارزة والحركات الوطنية في تحقيق أهدافها وتحقيق استقلال المنطقة. كما سنبحث في التحديات والعقبات التي واجهها الكورد في سعيهم نحو تحقيق الاستقلال، وكيفية تأثير هذه الأحداث على المستقبل السياسي والاجتماعي للمنطقة.

من خلال فحص هذه الفترة الزمنية، سنكشف الستار عن الظروف والأحداث التي أعادت تشكيل خريطة المنطقة وأثرت في تحديد مسار الحركة الوطنية الكردية، وكيف تركت بصمتها على التاريخ العثماني ومستقبل الشعب الكردي.

بمرور الزمن وتطور الأحداث في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣، تعرضت كردستان العثمانية لتحديات كبيرة وتغيرات جذرية. كانت الدولة العثمانية تنهار، وقد أدى ذلك إلى فرصة جديدة للحركات الوطنية في المنطقة لمحاولة تحقيق الاستقلال. في هذه الفترة، ظهرت الحركات الكردية المنظمة، وبدأت توجه جهودها نحو تحقيق الحلم الكردي بإنشاء دولة مستقلة.

ومع ذلك، واجهت هذه الحركات تحديات كبيرة، بدءاً من مقاومة السلطات العثمانية المتباينة وصولاً إلى المعارضة من الدول المجاورة التي كانت تطمح في السيطرة على أراضي كردستان. على الرغم من ذلك، استمرت الحركات الكردية في مطالبها بالاستقلال ومواصلة النضال من أجل تحقيق حقوق الشعب الكردي.

في عام ١٩٢٣، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة لوزان، تم تقسيم أراضي كردستان بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، وهو التقسيم الذي

لم يشمل آمال الشعب الكوردي بالاستقلال الكامل. وبالتالي، استمرت الحركات الوطنية الكوردية في النضال ضد الانقسام والقمع، مما أدى إلى تشكيل الأساس للحركات الكوردية المعاصرة واستمرار النضال من أجل الحفاظ على الهوية الكوردية وتحقيق حقوق الشعب الكوردي.

في النهاية، تظل فترة استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان تمثل فصلاً هاماً في تاريخ الكورد، حيث رسخت هذه الفترة الأساس للنضال الكوردي المستمر من أجل تحقيق الاستقلال والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي. تظل هذه التجارب والصراعات جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المنطقة، وتستمر في تشكيل التحديات والفرص التي تواجه الشعوب الكوردية والعربية والتركية والإيرانية في المستقبل.

بفترة استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان (١٩٢٠-١٩٢٣)، تبلورت هوية الشعب الكوردي وتحولت معالم الصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية التي أثرت بشكل كبير على مستقبل المنطقة. هذه الفترة الزمنية الهامة شكلت مرحلة حاسمة في تطوير الحركة الوطنية الكوردية، حيث زادت من وعي الشعب الكوردي بحقوقهم ووضعت الأسس للمطالبة بالاستقلال.

منذ توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، والتي أنهت الحروب العثمانية وحددت الحدود الجديدة للعديد من الدول، استمرت الحركة الكوردية في التنوع والتطور. بدأ الكورد يسعون إلى الحفاظ على لغتهم وثقافتهم وتاريخهم الغني، مما أسهم في تشكيل الهوية الوطنية الكوردية الحديثة.

تعد فترة استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان نقطة انطلاق هامة للحركة الكوردية، وقاعدة للنضال المستمر من أجل تحقيق حقوقهم والاعتراف بكيانهم الوطني. هذه التجارب التاريخية أضافت إلى ثقافة الصمود والمرونة في وجه التحديات، وشجبت الأمل في قلوب الكورد بأن يكون لديهم يوماً دولة مستقلة تعترف بها المجتمع الدولي.

في العقود التي تلت هذه الفترة، استمرت الحركة الكوردية في التطور والنمو، مواجهة تحديات كبيرة وتحقيق انتصارات صغيرة وكبيرة. وعلى الرغم من التحديات، فإن الصمود والإصرار الكورديين على النضال من أجل الحرية والعدالة يظلان خلفية قوية للحركة الوطنية الكوردية المستمرة.

في الختام، يظل تاريخ استقلال كردستان العثمانية بين سيفر ولوزان يذكرنا بأهمية النضال المستمر من أجل الحرية والكرامة، ويشكل مصدر إلهام للأجيال الحالية والمستقبلية، مؤكداً على أن الحلم الكوردي بالحرية والاستقلال لن يتلاشى وستظل الحركة الوطنية الكوردية تسعى لتحقيقه.

فصل ٦: استقلال كوردستان بين سيفر ولوزان

- تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية
- استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كوردستان العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى
- أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير لمجتمعات كوردستان
- التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر
- التسوية السياسية في معاهدة لوزان وتقسيم كوردستان العثمانية
- مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا
- معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية

تاريخ كوردستان، والذي يقع في منطقة الشرق الأوسط، يمتد على مر العصور بتاريخ طويل ومعقد. في فترة ما بين معاهدة سيفر (١٩٢٠) ومعاهدة لوزان (١٩٢٣)، شهدت المنطقة مرحلة هامة في تطورها السياسي والتاريخي. استند هذا الفترة إلى تطلعات الشعب الكوردي نحو تحقيق استقلالهم، في ظل التغييرات الجيوسياسية الكبيرة التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية الأولى.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الإمبراطوريات العثمانية والنمسا-المجر إلى دول صغيرة مستقلة. وبناءً على معاهدة سيفر التي وقعت في عام ١٩٢٠، أقيمت المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول الفائزة، وتم إنشاء العديد من الدول الوطنية الجديدة، ولكن دولة كوردستان لم تحقق حتى ذلك الحين.

في هذه الفترة، أثارت طموحات الكورد وتطلعاتهم نحو تأسيس دولة مستقلة مسألة دولة كوردستان. لكن هذه الآمال واجهت العديد من التحديات والصعوبات، بما في ذلك المعارضة من الدول الكبيرة والتوترات الداخلية. تأثرت تلك الطموحات أيضاً بتوقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، التي حددت حدود الدول في المنطقة وأضفت عامل الاستقرار الجديد إلى المشهد السياسي.

يمثل فهم الفترة بين سيفر ولوزان أساساً لفهم التحولات والتحديات التي واجهت كوردستان في سعيها نحو الاستقلال، ويكشف عن الأحداث والتفاصيل التي أثرت في مسار التاريخ الكوردي خلال هذه الفترة المهمة.

خلال الفترة الزمنية بين معاهدي سيفر ولوزان، شكلت قضية إقليم كوردستان إحدى القضايا المعقدة والمحورية في تاريخ المنطقة. كانت تلك الفترة مليئة

بالتحولات السياسية والاجتماعية، حيث حاول الكورد تحقيق طموحاتهم الوطنية وبناء وطن مستقل في أراضيهم التاريخية.

منطقة كوردستان، التي تمتاز بتنوعها الثقافي والديني، شهدت تحركات كثيرة تجاه تحقيق الاستقلال. قادت الشخصيات الكوردية البارزة والحركات الوطنية جهوداً لتوحيد الشعب الكوردي وتحقيق حلم إنشاء دولة مستقلة. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات هائلة من قبل القوى الإقليمية والدولية، وكذلك من التوترات الداخلية التي نشأت نتيجة لاختلافات ثقافية ودينية.

تأثرت طموحات الكورد بشكل كبير بتوقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، حيث تم تحديد حدود الدول الواقعة في المنطقة بما في ذلك الأراضي التي كان يطمح الكورد في إدراجها ضمن إقليمهم المستقل. كما أن الاتفاقيات والتسويات التي جرت في ذلك الوقت ساهمت في تشكيل واقع سياسي جديد لكوردستان.

بالرغم من عدم تحقيق استقلال كوردستان في تلك الفترة، إلا أن النضال الكوردي لتحقيق الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الحكم الذاتي استمر على مر العقود، وصارت قضية الكورد محور اهتمام المجتمع الدولي فيما بعد. الفترة بين سيفر ولوزان تظل حقبة مهمة في تاريخ كوردستان، حيث تشكل نقطة الانطلاق لمراحل جديدة من التحولات والتطورات في مسار نضال الشعب الكوردي.

رغم عدم تحقيق الكورد لهدفهم في إقامة دولة مستقلة بين معاهدي سيفر ولوزان، إلا أن هذه الفترة لم تكن بالضرورة نهاية القصة. بل أعادت تشكيل هويتهم ووحدهم كشعب، وأثبتت أن الروح الوطنية لديهم تتجدد دائماً. عبر العقود، تواصل الكورد مطالبتهم بالحقوق الوطنية والسياسية، وشهدت المنطقة تطورات كبيرة في الأحداث والسياق الإقليمي.

في العقود اللاحقة، أخذت قضية كوردستان تتطور بمعدلات متسارعة، وعلى الرغم من التحديات المستمرة، فإن الكورد واصلوا نضالهم من أجل الحقوق المشروعة والاعتراف بكيانهم الوطني. في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات كبيرة في سياق الشرق الأوسط، وما زالت قضية الكورد تشكل عنصراً حيوياً في تشكيل مستقبل المنطقة.

بهذا السياق، يظل تاريخ كوردستان بين سيفر ولوزان نقطة الانطلاق التاريخية لرحلة الكورد نحو تحقيق هويتهم الوطنية وتحقيق أمانهم في الاستقلال. يتجلى تأثير تلك الفترة في الروح القوية التي يتسم بها الشعب الكوردي وفي استمرارهم في السعي نحو تحقيق طموحاتهم المشروعة في المستقبل.

أولاً: تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على

المجتمعات المحلية

في ظل توترات واستعدادات مستمرة لحدوث التغييرات، شهدت مجتمعات كردستان تأثيرات هائلة ناجمة عن الحرب العالمية الأولى. كانت هذه التأثيرات لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوزت ذلك لتشمل الهوية الثقافية والتاريخية للشعب الكردي. بينما كانت المجتمعات الكردية تعيش في حالة من الاضطراب وعدم الرضى قبل الحرب، فإن هذه الحرب زادت من حدة هذه الحالة وزادت من تعقيد الأمور.

أحد أبرز التأثيرات كان تصاعد الاحتجاجات والانتفاضات ضد السلطات العثمانية. كان الكرد يرون في هذه الحرب فرصة للمطالبة بحقوقهم والتحرر من الهيمنة العثمانية. اندلعت الحركات الوطنية والاجتماعية في مختلف أنحاء كردستان، حيث بدأت الشعب الكردي يطالب بالحكم الذاتي والاستقلالية.

وعملت النخب الكردية السياسية والاجتماعية على تعزيز روح المقاومة والوحدة الوطنية. كانت هناك محاولات جادة لتنظيم الشعب الكردي وتعزيز الهوية الوطنية، وهذا الجهد كان مستمداً من الغضب والاستياء من السياسات العثمانية الاستعمارية والقمعية.

وفي المناطق القريبة من الطرق الرئيسية والمناطق الحدودية، تأثرت كردستان بشكل أكبر بالاضطرابات والمعاناة. كانت هذه المناطق تعاني من النزاعات المستمرة والهجمات المتكررة، مما أثر سلباً على الحياة اليومية للسكان وزاد من معاناتهم.

لذا، شكلت كارثة الحرب العالمية الأولى فترة صعبة ومحورية في تاريخ كردستان. أدت إلى تعزيز الوحدة والمقاومة الكردية، ووضعت الأسس للحركة الوطنية الكردية المستقلة. كما عززت إرادة الشعب الكردي ورغبته في الحرية والاستقلالية، وهي العوامل التي أثرت في شكل كبير على المستقبل السياسي والثقافي لكردستان وشعبها.

ظلت مجتمعات سفوح الجزيرة الفراتية والمناطق الجبلية في كردستان العثمانية مركزاً للحركات المناهضة للحكم العثماني. كان الشعب الكردي ينتظر بفارغ الصبر استغلال فرصة الحرب العالمية الأولى للتخلص من الهيمنة التركية وتحقيق الاستقلال السياسي الذي طال انتظاره.

منذ بداية القرن العشرين، برزت في العديد من مناطق كردستان العثمانية حركات الاحتجاج والثورة ضد السلطة العثمانية. كانت هذه الحركات استمراراً لانتفاضات وحركات القرن التاسع عشر، حيث ازدادت حدة التطلعات الكوردية نحو الحرية والاستقلالية.

تجلى هذا الحراك في تنظيم مظاهرات واحتجاجات شعبية وثورات محلية. كان الشعب الكوردي يتحدى القيود والقوانين العثمانية المقيدة، ويسعى إلى تحقيق حلمه في إنشاء دولة مستقلة للكورد.

مناطق سفوح الجبال والمناطق الجبلية تمثلت مركزاً لهذه الحركات بسبب الصعوبات الجغرافية التي واجهها الحكم العثماني في فرض سيطرته عليها بشكل كامل. كانت هذه المناطق موطناً لتقافة وتاريخ غنيين، وكان الشعب الكوردي ملتزماً بالحفاظ على هذا التراث وحقوقه المشروعة.

بالإضافة، كانت حركات الاحتجاج والثورة في مجتمعات سفوح الجزيرة الفراتية والمناطق الجبلية تجسيدا للإرادة الكوردية في تحقيق الحرية والاستقلالية. هذه الحركات شكلت أساساً للحركة الوطنية الكوردية المستمرة، وبينما لم يتحقق الاستقلال في ذلك الوقت، فإنها خلقت روحاً قوية للصلمود والمقاومة في وجه الاستعمار والهيمنة الخارجية.

في بداية القرن العشرين، شهدت كردستان تحولات تنظيمية هامة، حيث قامت الحركات الوطنية الكوردية بتأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات القومية الكوردية. بدأ هذا الحراك السياسي والإعلامي في أثر على الجماهير، وترجم ذلك على شكل انتفاضات تعكس إرادة الشعب الكوردي في التحرر من الهيمنة العثمانية وتحقيق الاستقلال.

أحد أبرز هذه الانتفاضات كانت انتفاضة بوتان عام ١٩١٥، والتي نشأت في منطقة جوار سهول الجزيرة الفراتية. رغم إقامة نظام عسكري وبوليسي دكتاتوري في الإمبراطورية العثمانية، قامت الحركة الكوردية المعادية للحكومة بتنظيم انتفاضات في بوتان وفي وادي موش، وديرسم، وجنوب شرق تركيا. هذه الانتفاضات كانت تعبيراً عن الرفض الكوردي للقمع والظلم، وعن إصرارهم على الدفاع عن حقوقهم وهويتهم.

بالرغم من تدخل السلطات العثمانية بقمع بشع، فإن هذه الانتفاضات ألفت بظلالها على المجتمع الدولي، حيث شهدت تضامناً دولياً واسعاً مع الشعب الكوردي. تسببت هذه الأحداث في زيادة الوعي العالمي حول قضية الكورد وحقوقهم، وزادت من رغبة الشعب الكوردي في الاستمرار في النضال من أجل الحرية والكرامة.

تُعد هذه الفترة المضطربة والمثيرة بدايةً للمسار الطويل نحو تحقيق الحقوق الكوردية. تركز هذه الانتفاضات على الإرادة الثابتة للشعب الكوردي في مواجهة الظروف الصعبة والتصدي للقمع، وقد وضعت الأساس للحركة الوطنية الكوردية المستمرة، التي تستمر في النضال من أجل تحقيق حقوقهم واستقلالهم.

في السنوات التي تلت الانتفاضات الكوردية المناهضة للحكومة العثمانية في بوتان ومناطق أخرى في كردستان، شهدت المنطقة تحولات هامة في الحركة الوطنية الكوردية. بدأت الجمعيات والمنظمات الكوردية تشكل هياكل أقوى وأكثر تنظيماً، مما أهلها لتحقيق نجاحات أكبر في النضال السياسي والثقافي.

خلال الفترة بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الإمبراطورية العثمانية، شهدت الحركة الوطنية الكوردية تطورات ملموسة. تأسس العديد من المنظمات والجمعيات الكوردية ساهم في تعزيز الوحدة الوطنية بين الكورد، وتعزيز الهوية الكوردية والحفاظ على التراث واللغة.

بدأ الحراك السياسي والثقافي الكوردي يؤثر على المجتمعات المحلية ويشمل طبقات أوسع من الشعب. تزايد الوعي الكوردي والمطالبة بحقوق الكورد، وكانت هذه المطالبات تشمل الاعتراف بلغتهم وثقافتهم، والمشاركة الفعالة في الحكم وصياغة مستقبل مناطقهم.

في هذا السياق، يُعتبر النضال الكوردي منذ مطلع القرن العشرين بمثابة نقطة انطلاق للحركة الوطنية الكوردية المستمرة. الاستمرارية في النضال والصمود في وجه التحديات والقمع أدت إلى تشكيل هوية كوردية قوية ومنظمة.

بالنظر إلى هذه التطورات التنظيمية والسياسية، فإن الحركة الوطنية الكوردية أصبحت عنواناً للصمود والإرادة في وجه القمع، وأساساً للتنمية المستدامة والحفاظ على الهوية الكوردية عبر الأجيال. تظل هذه الفترة الزمنية هامة وحيوية في تاريخ كردستان والحركة الكوردية، حيث أثرت بشكل كبير على شكل وتنظيم الحركة الوطنية الكوردية المعاصرة.

تأثير الحرب العالمية الأولى على كردستان ومناطقها:

تواجه كردستان، كجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، تحديات هائلة خلال الحرب العالمية الأولى. لم تبقَ أي منطقة في كردستان خارج نطاق تأثير هذه الحرب الكبيرة، بل ردت المنطقة بسرعة على مفاعيلها. كان النزاع العالمي يجمع بين روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا من جهة، وكل من ألمانيا والسلطنة العثمانية من جهة أخرى، وتصادمت قواتهم على أرض كردستان.

تركزت أهداف الحرب وبؤر الصراع وعملية توزيع الغنائم في الشرق الأوسط، وكانت تلك القوى الكبرى قد سبق لها أن وضعت الأسس لهذه الصراعات.

كان لنفوذ ألمانيا تأثير كبير في الأراضي التركية والإيرانية التي يسكنها الكورد، حيث قام المستكشفون والعلماء الألمان بدراسات واسعة لهذه المناطق. حاولوا التوغل في المناطق النائية، محاولين جذب الزعماء الكورد إلى جانبهم. وفي هذا السياق، أبدت ألمانيا اهتماماً خاصاً بتقوية القوات الحميدية وتحريض الكورد ضد روسيا. هذه الجهود أدت إلى تحول كردستان والمناطق المجاورة لها في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى ساحة لتداخل سياسي كثيف قام به الإمبرياليون. خلال هذه الفترة، شهدت المنطقة صراعاً تنافسياً شديداً بين القوى العظمى المتنافسة. وقامت كل دولة من الدول المتصارعة بمحاولة كسب تأييد الكورد، الذين انضموا إلى النضال التحرري، وأصبحوا جزءاً من المشهد السياسي المعقد في المنطقة.

هذه الفترة الزمنية لم تكن مجرد صراعات عسكرية، بل شملت جهوداً دبلوماسية وسياسية وثقافية للتأثير على الشعوب والقوميات في المنطقة. الحرب العالمية الأولى بُنيت من خلالها بذور النضال الكوردي والاستقلالية الذي استمر بالتطور عبر العقود اللاحقة، مما جعلها حقبة تاريخية هامة ومحورية في تطوير حركة الكورد نحو تحقيق هويتهم واستقلالهم.

تأثير الحرب العالمية الأولى على كردستان لم يكن مقتصرًا على الجوانب العسكرية والسياسية فحسب، بل تجاوز ذلك ليشمل البعد الثقافي والاجتماعي أيضاً. أحد أهم الآثار كان تنوع الثقافات واللغات والتقاليد في المنطقة، حيث أصبحت كردستان ملاذاً للعديد من الأمم والقوميات الأخرى التي هربت من النزاعات والحروب في بقاع أخرى من العالم.

من خلال التفاعل مع هذه الثقافات المختلفة، تطوّرت الهوية الكوردية واستقلالياتهم الثقافية واللغوية. تبادل الفنون والأدب والموسيقى والعلوم بين مختلف الثقافات أثري التجارب والمعارف في كردستان، وساهم في إغناء التراث الثقافي للمنطقة.

على الصعيد السياسي، شكلت الحرب العالمية الأولى دافعاً للكورد للمشاركة بشكل أكبر في الساحة السياسية. ازدادت الوعي الوطني بين الكورد، وبدأوا في التطلع إلى إنهاء الهيمنة العثمانية والسعي نحو إقامة كيان سياسي كوردي مستقل. قامت الحركات الوطنية الكوردية بالتنظيم والنشاط السياسي، وبدأت بالتعاون مع القوى الإقليمية والدولية لدعم قضية الكورد وحقوقهم.

يُعد تأثير الحرب العالمية الأولى على كردستان نقطة تحول في تاريخ الكورد. ساهمت هذه الفترة في تكوين الوعي الوطني الكوردي وزيادة النضال من أجل الاستقلال والحرية. بفضل التنوع الثقافي والتبادل الثقافي والحركة السياسية النشطة، استطاع الكورد تعزيز هويتهم وبناء تقاليدهم والمساهمة في تشكيل مستقبلهم.

وعلى هذا النحو أصبحت كردستان والمناطق المجاورة لها في السنوات الأولى من القرن العشرين مسرحاً لتغلل سياسي كثيف قام به الامبرياليون، وبصراع تنافسي شديد بينهم، حيث واجهت فيه روسيا كل من ألمانيا عدوتها المقبلة، وكذلك واجهت حليفها الجديدة انكلترا، وحاولت كل دولة من الدول المتصارعة كسب تأييد الكورد الذين انبروا للنضال التحرري. " (حسرتيان وجيل، ١٩٩٢).

الصراعات والتغيرات السياسية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى أثرت بشكل كبير على الكورد وبلادهم. أحد أبرز النتائج الوخيمة لهذه الفترة هو الدمار المبكر والمباشر الذي لحق بالكورد. ومن بين الجهات المتورطة في هذا الصراع كانت القوات الكوردية الحميدية التي كانت تابعة للسلطان عبد الحميد، ولكنها واجهت تحولات كبيرة بعد انقلاب الاتحاديين عليه في عام ١٩٠٨.

انقلاب الاتحاديين في تركيا سنة ١٩٠٨ أدى إلى إضعاف نفوذ السلطان عبد الحميد وتقليص سلطته في المناطق الكوردية. وبينما كانت الحكومة الاتحادية الجديدة تُظهر مواقف معتدلة إزاء الكورد في البداية، إلا أن التطورات السياسية والاقتتال الداخلي أدت إلى استفحال الصراعات الإثنية والسياسية في المنطقة. خلال هذه الفترة، واجه الكورد تصاعداً في العنف والقمع من قبل الحكومة العثمانية والحكومات المحلية. وحدث ذلك بالرغم من التغيرات السياسية الجذرية التي شهدتها تركيا. هذا القمع المستمر أثر بشكل كبير على حياة الكورد، حيث تعرضوا للطرده والاستبعاد والعنف المباشر.

تكمن أهمية هذه الفترة في تشكيل الأساس للنضال الكوردي المستمر من أجل الاعتراف بحقوقهم وحررياتهم. تجسد هذه الفترة تحديات الكورد في مواجهة الاستعمار والهيمنة الثقافية والسياسية، وكيفية تحملهم للصدود والتصدي للقمع والاستبداد.

في النتيجة، يُظهر الصراع الذي واجهه الكورد وبلادهم خلال وبعد الحرب العالمية الأولى تحدياتهم وصدودهم المستمرين. رغم الظروف الصعبة والقمع

الذي واجهوه، استطاع الكورد المحافظة على هويتهم وثقافتهم، وبناء الأساس للحركة الوطنية الكوردية المستمرة التي لا تزال تنشط حتى اليوم.

كما أن الكورد الحضر كانوا قد دفعوا ضريبة التجنيد الإجباري في الجيش العثماني عدا عن الذين ماتوا في صفوف الفرسان الحميدية. إضافة إلى أولئك الذين تطوعوا للحرب ضد (الكفار) لأسباب دينية صرفه. ومن كل الزوايا كانت حصيلة خسارة المجتمعات الكوردية كبيرة، ودخلت الحرب بلادهم من عدة اتجاهات، لأن السلطنة العثمانية كانت الهدف الرئيسي للحرب العالمية الأولى. وكان عدد الجنود الكورد كبيراً. لأن قوام الجيش الحادي عشر ومقره بالعزير، والجيش الثاني عشر ومقره بالموصل ومائة وخمسة وثلاثين بلوكاً سوارياً من الجيش الاحتياطي، أي أربع فرق ولواء، علاوة على بعض حاميات الحدود، وكذلك الجيش التاسع في أرضروم، والعاشر في سيواس، قوامها كلها كانت من الكورد. ويقدر محمد أمين زكي عدد القتلى من الكورد في الحرب العالمية الأولى بثلاث مائة ألف شخص.

كل هذه العوامل إلى جانب نفشي الأمراض والفقر أدت إلى تراجع الكثافة السكانية للمجتمعات الكوردية عموماً، ومن ضمنها المناطق الكوردية في شمال الجزيرة الفراتية.

كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً زلزالياً هزت كيان المجتمعات البشرية، حتى صاغت هذه الحرب النظام السياسي في العالم، وبدأت تحت تأثير نتائجها الكارثية مرحلة جديدة تماماً من تاريخ البشرية عموماً، وتاريخ الشرق الأوسط خصوصاً.

فقد حطمت الحرب العالمية الأولى الإمبراطورية العثمانية، وفتتها كأبرز نتائجها، ومنجزاتها السياسية، وتحولت السلطنة بأرضها ومجتمعاتها إلى غنيمة للدول المنتصرة وخاصة، بريطانيا وفرنسا، اليونان وإيطاليا. ومن ضمن هذه النتائج والمتغيرات الكبرى، تحولت كوردستان العثمانية إلى ساحة قتال، حيث اشتبكت فيها القوات البريطانية والروسية والعثمانية، وكانت أيضاً عمليات التقسيم من نصيب كوردستان العثمانية. إذ جازت إلى ثلاثة أقسام، وتوزعت على ثلاث دول مستحدثة ومنبثقة عن مخرجات الحرب العالمية نفسها.

بالتوازي مع هذا التقسيم القسري ذات العلاقة المسبقة مع اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦)، تمزقت المجتمعات الكوردية والعربية والمسيحية على جانبي الحدود، وتشنت، سواء الحضرية منها أو البدوية. وكان قد سبق وأن دفعت المجتمعات الكوردية ضريبة باهظة نتيجة هذه الحرب الكبرى، على اعتبار أن الكورد كانوا أغلبية السكان من جهة، ولأن الحرب العالمية انطلقت من قلب

المناطق الكوردية من جانب آخر: "يمكن القول ان الشعب الكوردي قد اشترك في أحداث الحرب العالمية الأولى منذ بداياتها لكن دون أن يكون الأمر في يديه... في الواقع فان وطنه لم يتحول الى ساحة رئيسية للقتال فحسب، بل وكما يقول دكتور لازاريف: فان أولى طلقات الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى قد دوت في كردستان الإيرانية، لا في البحر الأسود. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى أربع سنوات كانت الجيوش البريطانية والعثمانية والروسية تصطدم بعضها ببعض في العديد من المناطق الكوردية، وقد وقعت بينها حروب ضارية كانت نتائج بعضها تترك أثرها بوضوح على ميزان القوى بين المتحاربين في ميدان قتال الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه كانت تؤدي إلى الدمار والتشرد في العديد من نواحي كردستان. فضلاً عن أن أعداداً كبيرة من الشباب الكورد ذهبوا ضحية لهذه الحرب.

إذاً، الحرب العالمية الأولى، التي دارت في الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨، أثرت بشكل كبير على كردستان ومجتمعها. كانت النتائج الواردة من هذه الحرب تُشكل صداً عميقاً على ميزان القوى في المنطقة، مما أدى إلى تشكيل الحدود الجديدة وتحديد مصير الشعوب المختلفة في الشرق الأوسط.

في سياق المعارك والصراعات الجارية في الشرق الأوسط، كانت كردستان مسرحاً للقتال بين القوى المختلفة، وكثير من الكورد دفعوا الثمن الباهظ. خلال هذه الحرب، سُرد الكثيرون ودُمّرت المدن والقرى، مما أدى إلى تشريد العديد من الأسر وتفكك المجتمعات الكوردية. الدمار كان واضحاً ومدمراً، وتأثيره استمر لعقود بعد الحرب.

وبصفة خاصة، كان للشباب الكوردي نصيب كبير من ضحايا الحرب. تطلبت الحروب مشاركة الشباب بشكل كبير، وكثيرون منهم فقدوا حياتهم في المعارك، مما تسبب في فقدان جيل كامل من الشباب الكوردي، وأثر ذلك بشكل كبير على الديناميات الاجتماعية والثقافية في المنطقة.

بالرغم من الدمار والخسائر الكبيرة، استطاع الشعب الكوردي أن يظل صامداً وقوياً. قام الناجون بإعادة بناء مجتمعاتهم وبنية البنية التحتية في السنوات التي تلت الحرب، ومع مرور الوقت، شهدت كردستان تطورات اقتصادية واجتماعية رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهها المجتمع.

في النهاية، تظل الحرب العالمية الأولى نقطة تحول مهمة في تاريخ كردستان، حيث تركت أثرها العميق على الشعب الكوردي ومنطقتهم. تعلم الكورد من تلك الفترة الصعبة، ومن خلال الصمود والقوة، استطاعوا بناء مستقبلهم والمضي قدماً نحو تحقيق الاستقلال والحرية.

ثانياً: استمرار الجزيرة الفراتية ضمن كردستان

العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى

بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة الجزيرة الفراتية، التي تقع ضمن إقليم كردستان في الإمبراطورية العثمانية، تغييرات هامة في الخريطة السياسية للشرق الأوسط. في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٨، تم تقسيم الأراضي الخاضعة لسلطتها بين الدول المنتصرة. وبهذا، بدأت فترة الانتدابيات الفرنسية والبريطانية والتي ترتبت على انهيار الدولة العثمانية.

منذ عقود، كانت المناطق الكوردية ضمن الإمبراطورية العثمانية تختلف في الانتماء الإداري، حيث كانت تنتقل بين الإقليميات العثمانية المختلفة. بالنسبة للجزيرة الفراتية، لم تحدث تغييرات كبيرة على الحالة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى. رغم انقسام الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها، استمرت الجزيرة الفراتية ضمن إطار كردستان العثمانية.

الحقيقة المرة هي أن تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى لم يأخذ في اعتباره الأمم والقوميات المحلية بشكل كافي. الكورد كانوا أحد الشعوب التي لم تحصل على وعد بدولة مستقلة كما حدث مع العديد من الشعوب الأخرى في المنطقة. بالتالي، استمرت الجزيرة الفراتية كجزء من كردستان العثمانية ولم تحقق الاستقلالية المرجوة.

هذا الوضع السياسي أدى إلى استمرار الكورد في مطالبتهم بالحقوق الوطنية والثقافية في المنطقة، وشكل تحديات جديدة أمامهم في سعيهم لتحقيق الاستقلال والاعتراف بكوردستان ككيان وطني مستقل.

على الرغم من تفاقم آثار الحرب العالمية الأولى والاضطراب والتمزق الاجتماعي الذي سببه، فقد استمر ارتباط سهول الجزيرة الفراتية الإداري والاجتماعي بجمال كردستان ومدنها، وظلت الجزيرة الفراتية بكامل مساحتها ضمن ولاية كردستان إدارياً وسياسياً، وضمن ولاية ديار بكر بشكل أساسي. وتم التعامل مع هذا الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني، كمسئمة سياسية ومنظومة إدارية ومعطى تاريخي. وإضافة إلى الجوانب السياسية والإدارية، وكما سبق ذكره فقد أدرجت سهول الجزيرة دوماً في النظام التعليمي الجغرافي العثماني ضمن كردستان، وذلك امتداداً للمعارف التاريخية والجغرافية الأقدم، وخاصة العربية الإسلامية منها. حتى تم تثبيت هذه المعرفة العلمية في مراحل

الحروب والصراعات نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلى سبيل المثال لا الحصر ورد ضمن أول انسيكلوبيديا تركية أواخر القرن التاسع عشر تفاصيل حدود كردستان، حيث رسمت تفاصيل حدود كردستان. لدرجة أن أعطى شمس الدين سامي وصفاً جغرافياً دقيقاً للبلاد، أو الوطن المسمى بكوردستان. وأكد على أصلتها بإعادة جذورها إلى حوالي (٢٣٠٠) سنة، كما بين أن الشعب الكوردي آري ... ومن الزاوية الجغرافية والمورفولوجية شبه كوردستان بمثلث: "وطن كبير في غرب آسيا، والجزء الأعظم منه يقع ضمن الإمبراطورية العثمانية، والقسم الآخر مرتبط بإيران. السكان الذين يعيشون فيه يعرفون بالكورد، هذا الاسم ليس تصنيف سياسي ولا إداري. في وقت ما كان لدينا في الدولة العثمانية ولاية كوردستان، وحالياً توجد في إيران ولاية كوردستان. تتشكل كوردستان الموطن من هذين القسمين. على اعتبار أن الكورد مشتتين ويعيشون مع الشعوب المجاورة لذلك من الصعب رسم حدود كوردستان بدقة. لكن أغلب المصادر تتوافق على أن: "كوردستان تمتد من ضفاف بحيرتي أورميا ووان وحتى ينابيع نهر الكرخ وديالا وبتجاه جريان نهر دجلة. ومن المنطقة التي تتبع منها نهري دجلة والفرات، وبذلك ضمن الإمبراطورية العثمانية تقع مدن عديدة في كوردستان، موصل، وان وبدليس، دياربكر، العزيز، ديرسم. ومن جهة جنوب الغرب تتضمن الجزيرة، ويحدها من الشمال الغربي الأناضول. أي بين خطي العرض ٣٤ - ٣٩، وخطي الطول ٤٧ - ٤٦ شرقاً وغرباً، حتى تشبه خارطة كوردستان المثلث.

وبصدد الانتشار السكاني للكورد، وصعوبة تحديد مناطقهم فقد أكد شمس الدين على وجود الكورد خارج هذه الحدود المشار إليها، فالكورد يسكنون الأناضول وحلب والشام، إضافة إلى روسيا وقفقاسيا، وكذلك في كل أرجاء إيران وخراسان، كما توجد عشائر كوردية في أفغانستان وبلوجستان.

بمعنى أن جميع المصادر الإدارية والعلمية التاريخية والمعجمية العثمانية عدت كامل الجزيرة الفراتية جزءاً من كوردستان، حتى آخر مرحلة من تفكك السلطنة، وولادة كيانات سياسية جديدة على أنقاضها.

إن موقع كوردستان العثمانية الاستراتيجي الرابط بين مناطق نفوذ القوى الكبرى المتصارعة، جعلتها مركزاً لتصادم القوات العسكرية. كما كانت هدفاً مسبقاً وسهلاً لسلخها عن الدولة العثمانية، وخاصة المناطق السهلية والهضاب التي تمتد من ساحل البحر المتوسط وحتى حدود إيران.

لقد سببت الحرب العالمية الأولى اضطراباً اجتماعياً وأحدثت تحولاً سياسياً عميقاً في مجمل مناطق التماس بين القوات المتحاربة. فقد عمت الفوضى هذه السهول كونها ساحات قتال سهلة وهامشية بالنسبة للجبهة الغربية في استانبول وتراقيا، التي استمرت القوات العثمانية في خوض ذبول الحرب ضد الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وذلك بهدف تحرير أراضيها بما فيه

العاصمة استانبول. ومن السهل أن يكتشف الدارس درجة اعتماد قادة تركيا على الكورد وكوردستان، وكيف كانت كوردستان جداراً خفياً سانداً وداعماً لهم، وهذا يتضح، ويوثق في مراسلة لمصطفى كمال إلى قادة الحركة العربية في دمشق سنة ١٩٢٠. والتي تفصح عن استقواء قادة تركيا بكوردستان واحتمال فتح جبهة في الجزيرة عبر عنتاب، وتشجيعاً للتيار المتعاطف مع تركيا للتحالف ضد فرنسا: "أرسل غورو من بيروت في ٢٥ كانون ثاني مضمون منشور يحوي دعوة مصطفى كمال للسوريين للحرب لأن الفرنسيين هم ميكروب الإنسانية والحضارة الإسلامية وهم يعذبون المحمديين الأعداء. لنفجر حرب الحقد والثأر، لنضرب العلم الفرنسي الوحيد، وكل المسلمين في الأناضول وكوردستان والروملي معاً. وان متورينا قد فعلوا ذلك من قبل. ولا يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا مزيداً من القوات، ولن يحصلوا على أية مساعدة من الانكليز، الذين مزقت عصاباتنا قواتهم. وبكم سنهاجم في مارس / آذار خربوط، مرعش، عنتاب، ثم أضنا، وأخيراً سورية. اتحاد الإسلام من أجل الحرب المقدسة." (سلطان، ١٩٨٧، ص ٢٦٥/ج ٢)

وكانت تجري نقاشات في المجلس (البرلمان) ترتبط بالمعضلات الإدارية للعديد من المناطق التابعة للسلطنة والتي خفت فيها قبضة حكمها، ولم يعد ممكناً السيطرة التركية على مجتمعاتها. ترافق ذلك مع تشكل فراغ ناتج عن الحرب، إذ لم تكن قد سيطرت فرنسا وبريطانيا بشكل كامل على الجزيرة الفراتية. لذلك تم مسألة مسئول تلك المنطقة نهاد باشا عن أسباب وحقيقة بعض التجاوزات في الجزيرة (وهنا المقصود ليست مدينة جزيرة ابن عمر وإنما كامل الجزيرة الفراتية) أي السهول الواقعة بين نهري دجلة والفرات.

يمكن أخذ صورة أوضح حول هذه الجوانب من نصوص الوثائق العثمانية لمجلس الأمة (TBMM)، فتلك النماذج تبين بدقة ما كانت عليه الأوضاع ديمغرافياً وإدارياً قبل إجراءات التتريك والهندسة الديمغرافية في سياق تشكل تركيا المعاصرة (الجمهورية): "في ٢٧ آب ١٩٢١ في الاجتماع السري للمجلس التركي الكبير. تم التحقيق مع نهاد باشا قائد جبهة الجزيرة وأفصحت تفاصيل التحقيق عن انه استخدم قواته في غايات غير سليمة وقام بأعمال غير قانونية... وقد طلب قائد المجلس حينئذ مصطفى كمال من نهاد باشا وأكد له أن سياسة كوردستان وإدارتها ستظل بيد نهاد باشا قائد جبهة الجزيرة... وقد دافع نهاد باشا عن إدارته وتصرفاته أمام عدد من النواب الكورد وخاصة النائب عن منطقة سوريك لظفي بك الذي انتقد نهاد باشا بقسوة."

وهذا ما يمكن إعادة تفسيره سياسياً وإدارياً باستمرار الجزيرة بكامل سهولها شرق الفرات كجزء عضوي من مجتمعات كوردستان العثمانية الواسعة حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وإصرار القيادات الجديدة في تركيا بعدم التفريط

بها، وكذلك مسؤولية النواب الكورد ودورهم في الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات في تلك المناطق.

ولمزيد من الإيضاح فإن كل المنطقة التي تسمى ب (الجزيرة الفراتية) أو لاحقاً (الجزيرة السورية) التي كانت إدارياً ضمن كردستان العثمانية منذ أواسط القرن التاسع عشر ظلت كذلك، ولم يتم التعامل معها قانونياً وإدارياً حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى إلا كجزء من كردستان العثمانية، ولم تكتسب أي صفة إدارية أو سياسية أخرى، وتمسكت السلطات العثمانية بها. علماً المحضر المتضمن على هذه التفاصيل العسكرية والدلالات الجغرافية تحمل توقيع رئيس مجلس تركيا الكبير مصطفى كمال بتاريخ ٢٧ آب ١٩٢٢، قبل أن تطرأ انعطافه حادة على موقف كمال أتاتورك لاحقاً من المسألة الكوردية.

تفصح تلك السجلات والمداولات أن جبهة الجزيرة التي كانت تضم معظم أراضي كردستان، ما عدا ولاية أرضروم وقسم من ولايتي وان على حدود أرمينيا وسيواس باتجاه الغرب في الأناضول، لم يتم التخلي عنها بسهولة وكانت من صلب اهتمامات القيادات التركية والكوردية المتحالفة معها ضمن البرلمان، ولم تنسحب القوات العثمانية من السهول التابعة لكردستان إلا بعد ضغوطات كبيرة، وكنتيجة لمخرجات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما فيه انتشار القوات العسكرية البريطانية والفرنسية في كل من بلاد الشام، شرق البحر المتوسط والعراق.

في الختام، يظهر من النقاشات والمداولات التي جرت في مجلس الأمة العثماني والتي تضمنت استعراضاً للأوضاع العسكرية والدلالات الجغرافية أن جبهة الجزيرة، التي كانت تضم معظم أراضي كردستان، لم تخل بسهولة من يد الإمبراطورية العثمانية. بالعكس، كانت هذه المناقشات تعكس اهتمام القيادات التركية والكوردية المتحالفة معها ضمن البرلمان. ولم تنسحب القوات العثمانية من السهول التابعة لكردستان إلا بعد ضغوطات كبيرة، وذلك نتيجة لمخرجات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومع انتشار القوات العسكرية البريطانية والفرنسية في المناطق المحيطة بكردستان، بما في ذلك بلاد الشام، شرق البحر المتوسط، والعراق. إن موقع كردستان العثمانية، وخاصة جبهة الجزيرة، كان استراتيجياً بشكل كبير، حيث كانت تربط بين مناطق نفوذ القوى الكبرى المتنافسة. كما كانت هدفاً مسبقاً وسهلاً لسلخها عن الدولة العثمانية، خاصة المناطق السهلية والهضاب التي تمتد من ساحل البحر المتوسط وحتى حدود إيران. بهذه الطريقة، بقيت الجزيرة الفراتية ضمن كردستان العثمانية بشكل رسمي حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وظلت جزءاً لا يتجزأ من الهوية الكوردية والتاريخ الكوردي. كانت هذه الفترة من التاريخ تحمل العديد من التحديات والصراعات، ولكنها أيضاً شكلت نقطة انطلاق للكورد في سعيهم المستمر نحو تحقيق الاستقلال والحفاظ على هويتهم وأراضيهم.

ثالثاً: أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير

لمجتمعات كوردستان

اتفاقية سايكس- بيكو، التي تم التوقيع عليها في أيار عام ١٩١٦، كانت تمثل خطة كولونيلية واضحة لتقسيم وتوزيع الدولة العثمانية بين الدول الكبرى، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وروسيا. هذه الاتفاقية وضعت الأسس لما ستؤول إليه المنطقة في المستقبل، بما في ذلك مناطق كوردستان.

في هذه الاتفاقية، تم تقسيم المناطق المحتلة إلى مناطق نفوذ، حيث تم تحديد السيطرة البريطانية على بغداد والبصرة والسويسري ومناطق أخرى في العراق والأحواز، بينما تم تحديد السيطرة الفرنسية على مناطق في سوريا ولبنان وتركيا الجنوبية. كما تمت السيطرة الروسية على إسطنبول والمضيق الدردنيل، وتم تقديم وعود للعرب بإنشاء دولة مستقلة تحت الحكم العربي.

من الواضح أن هذه الاتفاقية لم تأخذ في اعتبارها الروابط الثقافية والدينية والقومية للمجتمعات المحلية في هذه المناطق. كما أنها لم تعترف بحقوق الشعوب المحلية في تقرير مصيرها السياسي. بدلاً من ذلك، كانت الاتفاقية تستهدف تفتيت وتشتيت المناطق وتجزئتها، وهو ما أثار اعتراض العديد من الساسة والدبلوماسيين الأوروبيين الذين وصفوها بأنها "غبية" في محتواها. من هنا، أصبحت هذه الاتفاقية التجريبية لفكرة التقسيم، والتي أعدها الوزراء البريطاني والفرنسي، هي الخلفية التي جاءت عليها معاهدة سيفر في عام ١٩١٩. وبموجب معاهدة سيفر، تم تأكيد هذا التقسيم وتقرير المصير لمناطق كوردستان وبقية المناطق الخاضعة للاتفاقية، دون أخذ في اعتبارها إرادة الشعوب المحلية.

بهذه الطريقة، أثرت اتفاقية سايكس- بيكو بشكل كبير على مستقبل كوردستان وغيرها من المناطق في الشرق الأوسط، حيث أحدثت تقسيماً اصطناعياً للمناطق دون مراعاة للعوامل التاريخية والثقافية والدينية للشعوب المحلية. وهذا التأثير لا يزال يؤثر على المنطقة حتى اليوم، حيث يظل تقسيم كوردستان وغيرها من المناطق يشكل تحديات سياسية واجتماعية مستمرة في المنطقة.

ومن هنا، يمكن القول إن اتفاقية سايكس- بيكو لها تأثير عميق على كوردستان والمناطق المحيطة بها. تمثل هذه الاتفاقية نقطة تحول في التاريخ الحديث للمنطقة، حيث شكلت أساساً للتقسيم الاصطناعي للمناطق والحدود السياسية في الشرق الأوسط.

من خلال هذه الاتفاقية، فُرضت هويات سياسية على المناطق دون مراعاة لإرادة الشعوب والثقافات المحلية. كانت هذه الهويات السياسية قائمة على المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى دون أي اعتبار لتاريخ وثقافة الشعوب المحلية. وبهذه الطريقة، فقد خلقت الاتفاقية هذه الحدود السياسية التي لا تعكس واقع الشعوب المحلية ولغاتهم وتقاليدهم.

للكورد، شكلت هذه الاتفاقية بداية فترة طويلة من الاستبداد والقهر، حيث تم قسم كردستان بين العديد من الدول دون مراعاة لوحدة الشعب الكردي. تعرضت المناطق الكردية للظلم والقمع، وكانت الحرية الثقافية واللغوية محدودة بشكل كبير.

وبالرغم من مرور الزمن، فإن آثار هذه الاتفاقية لا تزال تتأثر بالمنطقة. يستمر الصراع السياسي والثقافي في كردستان والمناطق المحيطة بها، وتظل قضية تقسيم المنطقة تشكل تحديات كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة.

باختصار، فإن اتفاقية سايكس-بيكو لها أثر عميق ومستمر على كردستان والمناطق المحيطة بها، حيث أثرت على هويتها السياسية والثقافية وأحدثت تحولات كبيرة في الشكل السياسي والاجتماعي للمنطقة. تظل هذه الاتفاقية تذكيراً بالتحديات الكبيرة التي تواجه المجتمعات عندما يتم تحديد مصيرها بدون مشاركة فعالة وحرية حقيقية للشعوب المحلية.

بعد توقيع اتفاقية سايكس-بيكو وتقسيم المنطقة بين الدول الكبرى، بدأت كردستان وسكانها يواجهون تحديات جديدة ومعقدة. تعرضوا لتهميش سياسي واقتصادي، وتقسيم الكورد بين دول مختلفة أدى إلى قمع الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية للشعب الكردي. بدأت حركات المقاومة الكردية في البحث عن حلول لهذه التحديات، مما أدى إلى نشوء حركات ومنظمات كردية تسعى لتحقيق الاستقلال أو على الأقل الحصول على حقوق أكبر ومستقلة داخل الدول التي يعيشون فيها.

منذ ذلك الحين، شهدت كردستان التحولات الكبيرة. تطورت الحركة الكردية إلى واحدة من أكثر القوى السياسية تأثيراً في المنطقة. تأسست حكومات ذاتية للكورد في العديد من الدول، مما منح الشعب الكردي درجة أكبر من الحكم الذاتي والتمثيل السياسي. ظهرت مؤشرات على التقارب والتعاون بين الحكومات الكردية في مختلف الدول لتحقيق أهداف مشتركة.

ومع ذلك، تظل التحديات قائمة. يواجه الكورد مشاكل فيما يتعلق بالحدود والاعتراف الدولي، ومستقبل القوى السياسية الكردية في المنطقة لا يزال غامضاً. يحتاج الكورد إلى مزيد من الجهود لتحقيق حقوقهم والتعرف على

هويتهم الوطنية والسياسية بشكل أكبر. ومن المهم أيضاً أن يعمل المجتمع الدولي على دعم حقوق الكورد والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

بهذه الطريقة، يمثل مستقبل كوردستان وشعبها تحديات وفرصاً كبيرة. يمكن للتفاهم والحوار والتعاون المستمر أن يلعبوا دوراً هاماً في بناء مستقبل أفضل للمنطقة وتعزيز الحقوق والحريات للشعب الكوردي والمجتمعات الأخرى فيها.

الخارطة رقم (١) تبين تقسيمات اتفاقية سايكس - بيكو سنة

١٩١٦

اتفاقية سايكس- بيكو التي تم توقيعها في مايو ١٩١٦، بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، رسمت خريطة لتقسيم المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. هذه الاتفاقية تمثلت في توزيع السلطة والتأثير بين الدول الكبرى في المنطقة، وقد تسببت في تأثيرات كبيرة على مستقبل العديد من الشعوب والمناطق، بما في ذلك كوردستان.

منذ البداية، كانت كوردستان تحت تأثير الحرب العالمية الأولى وتقلباتها السياسية والاقتصادية. واجه الكورد العديد من التحديات، خاصة بعد الانهيار العثماني، حيث بدأت المفاوضات السرية بين الدول الكبرى لوضع خطط لتقسيم السلطنة العثمانية. كوردستان كانت جزءاً أساسياً في هذه الخطط وأصبحت هدفاً للانقسام.

اتفاقية سايكس- بيكو أظهرت الرغبة الكولونيالية في استغلال الفرصة الناشئة من الفوضى الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، وتقسيم الشرق الأوسط والاستحواذ على المناطق الاستراتيجية والثقافية المهمة، بما في ذلك كوردستان. تمثل هذه الاتفاقية مرحلة هامة في التاريخ الكوردي، حيث تعززت الحاجة إلى النضال من أجل الاستقلال والحرية.

في الواقع، تمثلت الخريطة رقم (١) المرفقة في اتفاقية سايكس- بيكو في تقسيم مناطق السلطنة العثمانية بين الدول الثلاث. لكن روسيا كانت تسعى للسيطرة على جميع ولايات كوردستان العثمانية، مما أدى إلى توتر بين الدول الكبرى.

إذاً، اتفاقية سايكس- بيكو لم تكن فقط وثيقة دبلوماسية، بل كانت تمثل تجسيدا للارغبة الكولونيالية في التوسع والسيطرة. وللكورد، كانت هذه الاتفاقية نقطة تحول في تاريخهم، حيث بدأوا في التصدي للتقسيمات الاستعمارية والنضال من أجل حقوقهم واستقلالهم في المستقبل.

اتفاقية سايكس- بيكو ، جسدت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط وأثرت بشكل عميق على مستقبل شعوب المنطقة، بما في ذلك الأتراك والأكراد والعرب والأرمن والسرمان - الآشوريين. هذه الاتفاقية السرية، التي رسمت خريطة لتقسيم المناطق التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، أثارت الكثير من الجدل والتوترات في المنطقة وحول العالم.

بالرغم من انتصار ثورة أكتوبر البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧ والتي كشفت بنود هذه الاتفاقية، إلا أن تأثيرها لم يغير المسار العام الذي رُسم للمنطقة. كشفت الاتفاقية الاستعمارية عن خطط الدول الكبرى في التلاعب بمستقبل المنطقة وتقسيمها وتقديم تصوراتها الخاصة بالتوازنات السلطوية. هذا التدخل الخارجي وتقسيم المنطقة لم يعكس الواقع المحلي أو يحترم حقوق الشعوب المتنوعة في المنطقة.

المشهد السياسي المعقد والمتشابك في الشرق الأوسط، الذي ضم عدة جماعات وطوائف متنوعة، جعل فهم الأبعاد الكامنة والتأثيرات المستقبلية لهذه الاتفاقية أمراً صعباً للكثيرين. النخب الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك الكورد والأرمن والآشوريين، وحتى بعض العرب، وجدوا أنفسهم غارقين في متاهات السياسة القومية والصراعات الإقليمية، مما جعلهم غير قادرين على تقييم الأبعاد الحقيقية للمخططات الاستعمارية والتصدي لها بشكل فعال.

ورغم كشف أبعاد اتفاقية سايكس- بيكو وجعلها معروفة عام ١٩١٧، فإن إصرار الدول الكبرى على التلاعب بمستقبل المنطقة وتجزئتها بما يخدم مصالحهم لم ينته. هذه الاتفاقية ليست مجرد حدث تاريخي، بل هي جزء من السياق التاريخي الذي ما زال يؤثر على الشرق الأوسط حتى يومنا هذا.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان المشهد السياسي في المنطقة معقداً ومتشابكاً للغاية. قوى الشعوب المحكومة بالسياسات الغربية كانت محدودة سواء من الناحية النظرية أو العملية. كما كانت هناك خلافات وتباينات عميقة بين النخب الكوردية المنهكة من تداعيات الحرب.

تجلى هذا التشعب والتباين في توجهات الكورد المختلفة. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، انقسمت النخب الكوردية إلى ثلاثة تيارات رئيسية: تيار مؤيد للأتراك، وتيار مؤيد للحلفاء الغربيين، وأخيراً، تيار كوردي ديرسم يسعى إلى الاستقلال التام عن أي تدخل خارجي. ولكن المشكلة الرئيسية كانت في عدم تمايز هذه التيارات بشكل واضح. العديد من الأكراد، الذين كانوا يشعرون

بالارتباك بسبب الشكوك المحيطة بالمستقبل، لم يكونوا مستعدين للالتزام النهائي بأي من هذه الاتجاهات.

تطورات أيار ١٩١٩ ألحقت ضربة قوية بأمال الكورد في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في الأناضول الشرقية. هذه التطورات تسببت في تفاقم الانقسامات الداخلية وجعلت من الصعب على الكورد تحقيق توحيد فعال أو تحديد اتجاه واحد للتصدي للتدخلات الخارجية.

بهذه الطريقة، كانت الصراعات الداخلية والانقسامات الكوردية تعتبر عاملاً رئيسياً يجعل من الصعب على الشعب الكوردي ككل تحقيق التمثيل والوحدة في وجه التحديات السياسية والتدخلات الخارجية التي كانت تواجهها المنطقة في ذلك الوقت الحرج.

تحت هذه الظروف، كان الواقع السياسي للكورد معقداً للغاية. رغم الرغبة القوية للحفاظ على وحدة كردستان والدفاع عن حقوقها، كانت الانقسامات الداخلية والتباينات بين الكورد تحول دون تحقيق هذه الأهداف بشكل فعال.

بينما كانت النخب الكوردية تسعى لتحقيق الاستقلال والحكم الذاتي، كانت القوى الاستعمارية تعمل بجد على تفتيت الكيان الكوردي والمنطقة بأكملها. انقسمت كردستان إلى مناطق تحت سيطرة مختلفة، سواء كانت تلك المناطق تحت الحكم العثماني أو الحكم الاستعماري الجديد. هذا التشتت والتجزؤ أضعف قوة التأثير والتفاعل الكوردي على الساحة الدولية.

في نهاية المطاف، وعلى الرغم من التطلعات الكبيرة للكورد نحو الحرية والاستقلال، فإن الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية المعقدة جعلت من الصعب على كردستان تحقيق وحدة سياسية واستقلال حقيقي في تلك الفترة الزمنية. تبقى هذه الفترة تاريخية ومعقدة، تمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الكورد وشعوب المنطقة، وتمثل مثلاً على التحديات الكبيرة التي واجهتها الشعوب الصغيرة في وجه تغيرات العالم السياسي والاقتصادي في ذلك الوقت.

مع تصاعد الصراعات والتوترات في المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، زاد الوضع التاريخي للكورد في تركيا في تعقيد. تمثلت الحكومة العثمانية السابقة، التي كانت تتميز بتعدد الشعوب والأعراق، في تحديات كبيرة للحكومة التركية الجديدة التي كانت تسعى إلى بناء دولة وطنية واحدة.

منذ تولي مصطفى كمال الحكم في المنطقة الشرقية لتركيا، بدأت سياسة القومية التركية تظهر بوضوح. تصاعدت الجهود للحفاظ على وحدة الدولة التركية، مما أثر سلباً على الحقوق والحريات للكورد وغيرهم من الأقليات في المنطقة. كانت

سياسات التوحيد الوطني تستند إلى الهوية واللغة التركية، مما أدى إلى قمع الثقافات واللغات الأخرى في البلاد.

في هذا السياق، اندلعت النزاعات بين الكورد والحكومة التركية الجديدة، حيث اتخذ الكورد موقفاً قوياً للدفاع عن حقوقهم وهويتهم الوطنية. أنشئت جمعيات ومنظمات للدفاع عن حقوق الكورد، وشهدت المنطقة موجات من الاحتجاجات والصراعات المستمرة.

وفي هذه الأثناء، استخدمت الحكومة التركية سياسات القمع والقوة للتصدي لأي مظاهر للمطالبة بالحقوق الكردية. كانت المعارك والمواجهات العنيفة تحدث بين القوات الحكومية التركية والمقاتلين الكورد، مما أسفر عن خسائر بشرية كبيرة وتدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

ومع استمرار الصراعات، زاد التوتر بين الكورد والحكومة التركية، مما أدى إلى استمرار النزاعات والانقسامات في المنطقة. بقيت قضية الكورد وحقوقهم المحلية والثقافية تشكل جزءاً من الصراعات الدائمة في تاريخ تركيا المعاصر، ومستمرة في تحديد الوضع السياسي والاجتماعي في المنطقة.

في الوقت نفسه، استمرت الصراعات والتوترات في المنطقة بين الكورد والحكومة التركية الجديدة. زادت الحكومة الضغط على الكورد وشعوب الأقاليم الأخرى في تركيا، وبدأت حملات قمع شديدة ضد المطالبات بالحقوق الثقافية واللغوية والسياسية. كان الهدف الرئيسي هو توحيد البلاد تحت هوية واحدة تركز على الثقافة واللغة التركية.

تصاعدت حملات الاضطهاد والتهميش ضد الكورد، وتم تقييد حرية التعبير وحقوق الجمعيات والمنظمات الكردية. تم تجنيد القوات العسكرية والأمنية لقمع أي نشاط يُعتبر غير مرغوب فيه من قبل الحكومة. تعرض الكثيرون من الناشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان للاعتقال والتعذيب، وتم تكميم الأفواه وقمع أي محاولة للتعبير عن الهوية الكردية.

في هذا السياق، زادت الانقسامات داخل الكورد أنفسهم. تنوعت آراء الكورد بشأن كيفية التعامل مع الحكومة وموقفها القمعي. بينما اختار البعض التعاون مع الحكومة في سعيهم لتحسين وضعهم وحماية حقوقهم، اختار الآخرون المقاومة المستميتة ضد الظلم والقمع.

مع مرور الوقت، أدركت الكورد أهمية التماسك والوحدة لمواجهة القمع والتمييز. بدأت تنشأ حركات ومنظمات جديدة تسعى إلى تعزيز الوعي الوطني والثقافي بين الكورد، والدعوة إلى حقوقهم المشروعة.

اليوم، تستمر قضية الكورد وحقوقهم في تركيا في مرحلة جديدة من التحديات والتغييرات. برغم كل العقبات، يظل الكورد مصررون على الدفاع عن هويتهم وحقوقهم، ويواصلون النضال من أجل المساواة والعدالة في المجتمع التركي.

بالرغم من التحديات الكبيرة والظروف الصعبة التي واجهها الكورد على مر العقود، إلا أنهم استمروا في النضال من أجل حقوقهم وحريتهم. في العقود الأخيرة، شهدت تركيا تطورات ايجابية نسبيا في ما يتعلق بحقوق الأقليات وحرية الرأي والتعبير، وهو ما أتاح للكورد فرصة للمشاركة بشكل أكبر في الحياة العامة والسياسية.

تأسيس الحكومة الذاتية في إقليم كردستان العراق في عام ٢٠٠٥ كان خطوة هامة نحو تعزيز حقوق الكورد وتحقيق ذاتيتهم الإدارية والثقافية. أصبح لديهم الآن نظام قانوني خاص بهم وحكومة تدير شؤونها الداخلية بشكل مستقل، وهو ما أتاح للكورد أن يعبروا عن هويتهم الثقافية ويحافظوا عليها.

على الصعيدين الدولي والإقليمي، تزايدت الدعم لقضية الكورد وحقوقهم. تعمل منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي بشكل مستمر على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الكورد في تركيا والدفاع عنها.

من الجدير بالذكر أن النضال الكوردي لم يكن فقط داخل حدود تركيا، بل امتد إلى المناطق المجاورة مثل سوريا وإيران والعراق. حيث شهدت هذه الدول أيضاً حركات للكورد تطالب بحقوقهم وحريتهم.

ويظل النضال الكوردي قصة استمرارية للصمود والإصرار على تحقيق العدالة والمساواة. تعتبر قضية الكورد في تركيا والمناطق المحيطة بها واحدة من أهم القضايا الإنسانية والإنسانية في الوقت الحالي. وبفضل الصمود والإرادة المستمرة للكورد، فإنهم يظلون يلهمون العالم بقوتهم وإصرارهم على تحقيق الحقوق والحرية التي يستحقونها.

إذاً، فتم احتلال تركيا، وتقاسمتها قوات الحلفاء المنتصرين، وتفاقم الصراع الكوردي - الأرمني، كما استنفرت التيار القومي التركي، وتصدر المشهد شخصيات قومية عدوانية السلوك، من بينهم الضابط مصطفى كمال. وفي المحصلة باتت النزعة الاستقلالية الكوردية توصف بالخطورة والخيانة من قبل حكام تركيا الجدد، اللذين باتوا ينتقلون إلى مواقع القرار في مسألتنا السلام والحرب. كما عزف بعض القادة الأتراك على وتر (مخاوف الكورد من الخطر المسيحي)، وبذلك أنعشوا التيار الإسلامي الموالي لوحدة السلطنة العثمانية ولبقائها. ولكن الكارثة التي حلت بالقومية الكوردية بدأت بعد وصول مصطفى

كمال إلى سيواس، واتخاذها لشرق الأناضول مركزاً للانطلاق لتحرير غربها واستانبول العاصمة. حيث انكشف للقادة الأتراك قيمة الأناضول الشرقي وجيوستراتيجيتها القادرة على مقاومة القوات الغازية من جهة، والتأسيس لنواة تركيا الجديدة المحصنة انطلاقاً منها. لذلك أمر مصطفى كمال القادة المحليين لتنظيم المقاومة العسكرية. وفي اتجاه سياسي مواز تم استجماع القوى المؤيدة لوحدة تركيا، من الأتراك المحليين والتركمانيين والكورد الموالين لتركيا المركزية. وقد حسن مصطفى كمال علاقته كثيراً مع الزعامات الكوردية المحلية، ومارس سلوكاً مخادعاً بتعاطفه عندئذ مع الكورد. وعقدت جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول مؤتمراً في أرضروم لهذا الغرض: "والذي عقد فعلاً في الفترة من ٢٣ تموز إلى ٧ آب. وقد أكد البلاغ الختامي للمؤتمر المؤلف من عشر نقاط على أن الولايات الشرقية الست جزء لا يتجزأ من الأراضي العثمانية، وقد أناطت بالقوى الوطنية مسؤولية حماية وحدة أراضي الإمبراطورية والسلطنة والخلافة، ورفض أي امتيازات للمسيحيين من شأنها أن تؤدي إلى تغيير موازين السيطرة السياسية والاجتماعية." (ماكدول، ٢٠٠٤، ص ٢١١).

في ظل هذا السياق المعقد، شهدت كردستان وخاصةً منطقة سيواس تصاعداً في التوترات والصراعات. الجمعيات الكوردية المناهضة للتقسيم والتدخل الأجنبي، مثل جمعية ترقى كردستان، واجهت تحديات كبيرة في مواجهة الجماعات المدعومة من الأتراك والقوى الغربية الأخرى.

وفي هذا السياق، بدأت تتعزز القوى المحلية والكوردية المستقلة في سيواس والمناطق المجاورة بشكل تدريجي. تنظيم المقاومة المحلي والرفاهيات الثقافية بدأت في الترسخ، وكذلك بدأت التحضيرات للدفاع عن أراضيهم وثقافتهم.

تصاعد الصراع مع القوى الأجنبية والمحلية المعادية لحقوق الكورد، وزادت حدة التوترات في المنطقة. تسببت هذه التوترات في اشتعال صراعات محلية وتدخلات خارجية، مما جعل المنطقة عرضة للاستقطاب السياسي والاقتتال المستمر.

وكانت أخبار عن نية فرنسا هجوم سيواس تثير القلق والخوف بين السكان المحليين. كانت سيواس في تلك الفترة إحدى الولايات الكوردية الهامة والتي لم تبدأ فيها عمليات التغيير الديمغرافي التي طالت المناطق الأخرى في كردستان.

هذه الفترة شهدت استمرارية النضال والصمود للحفاظ على هوية سيواس والمناطق المحيطة بها. كانت الكورد تحاول بكل السبل الممكنة الدفاع عن حقوقهم وحماية أراضيهم وهويتهم الثقافية من التهديدات المحتملة.

وفي سياق هذا الصراع وافقت حكومة تركيا على قدوم بعثة التقصي البريطانية لتستطلع رأي السكان. وعلى ما يبدو، اندرج هذا القبول في سياق مناورة لإضاعة الوقت، وإتاحة الفرصة للقيادة التركية لتحقيق انتصارات عسكرية وتحرير استانبول. لكن صب نشاط البعثة في خانة تنافس القوى الفاعلة وتمركزها المحلي في كردستان وجوارها: (بريطانيا، روسيا، فرنسا، تركيا). فقد برزت على السطح مسألة استقلال كردستان العثمانية، وباتت على طاولة المفاوضات، وشكلت ورقة مساومة قوية في وجه حكام تركيا الجدد، الذين هزموا من استانبول وغرب الأناضول وتحصنوا في كردستان واتخذوها قاعدة لتحرير الأجزاء الغربية، والجنوبية من تركيا. فإثر ميل بريطانيا نحو العمل على تحقيق استقلال مناطق من كردستان على الأقل. أوفدت الميجر نوثيل، الضابط المتحمس لعملية استقلال كامل كردستان على رأس بعثة إلى مناطق كردستان الشمالية الغربية، التي كانت قد خرجت عملياً من تحت سيطرة العثمانيين. لقد رافق نوثيل في هذه البعثة كل من جلادت وكاميران عالي بدرخان. وكان أتاتورك في سيواس وعلى علم بأهمية هذه الزيارة - البعثة: "علم مصطفى كمال في التاسع من أيلول بأن نوثيل والبدرخانين كانوا في ملاطيا. وعلم أيضاً بأن فريد باشا قد أعطى أوامر إلى متصرف خربوط المجاورة بحشد بعض الفرسان الأكراد، حيث من المحتمل أن تكون كتائب قبلية قديمة، من أجل مباغنة مؤتمر سيواس وهو منعقد واعتقال مندوبيه. لقد تأكدت شكوك مصطفى كمال السيئة اتجاه نوثيل، لقد فهم بأن هدفهم الحقيقي: كان إثارة الكورد وتحريضهم ضدنا والهجوم علينا، واعددين إياهم إقامة كردستان مستقلة. وقد أجبر نوثيل ورفاقه على الانسحاب بسرعة الى سوريا."

بينما كانت بعثة التقصي البريطانية بقيادة الميجر نوثيل تستعد للقدوم إلى مناطق كردستان الشمالية الغربية، كانت التوترات تتصاعد بين القوى المتنافسة. كانت تلك الزيارة تحمل أهمية خاصة، حيث أصبحت قضية استقلال كردستان العثمانية تشكل جزءاً من المفاوضات وورقة مساومة قوية في وجه حكام تركيا الجدد.

عندما وصلت البعثة إلى مناطق كردستان، كانت الأمور تتعقد. كانت الحكومة التركية وعلى رأسها مصطفى كمال تعلم جيداً أن الهدف الحقيقي للبعثة البريطانية كان استفزاز الكورد وتحريضهم ضدهم، مما قد يؤدي إلى اندلاع صراعات وهجمات ضد الحكومة التركية وإقامة دولة كوردية مستقلة.

في ذلك الوقت، أصدر فريد باشا، القائد العسكري التركي، أوامر بتجميع بعض الفرسان الكورد، بهدف مهاجمة مؤتمر سيواس واعتقال مندوبي البعثة البريطانية. كانت هذه الخطوة تشير إلى التصعيد الحاد في الصراع، حيث بدأت الأمور تأخذ منحاً عسكرياً.

بالرغم من التوترات والتهديدات، استمرت البعثة في جهودها للتقصي واستطلاع آراء السكان. ولكن تزايد الخطر دفع البعثة إلى اتخاذ القرار بالانسحاب سريعاً إلى سوريا، في محاولة لتجنب المواجهات وحفظ حياة أفراد البعثة. تلك الفترة من التاريخ شكلت فصلاً هاماً في تطور صراع كوردستان وأضافت للمشهد المعقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

باستمرار تصاعد الصراعات والتوترات في كوردستان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخلال الانتقال من الحكم العثماني إلى الحكم التركي، أصبحت قضية استقلال كوردستان أكثر حدة وأهمية. كانت القوى المتنافسة تتقاتل على مستقبل هذه المنطقة وسيادتها. بالرغم من الجهود البريطانية للتقصي ومحاولة فهم تطلعات السكان، إلا أن الصراعات المحلية والتدخلات الأجنبية استمرت في تعقيد الموقف.

في هذا السياق، باتت منطقة كوردستان ميداناً للصراع بين القوى الكوردية المنظمة والمؤيدة للاستقلال وبين القوى التركية المتمسكة بالسيادة الوطنية. تعقدت الأمور بسبب التنافس بين الجمعيات المحلية المؤيدة للتوجهات البريطانية والجمعيات التركية المحلية المؤيدة لحكومة مصطفى كمال باشا. كانت الصراعات الداخلية بين الكورد تجعل الوضع أكثر تعقيداً، حيث انقسمت النخب الكوردية إلى تيارات متنافسة، مما زاد في تعقيد الصراعات.

بالنظر إلى تفاقم الصراعات والخلافات الداخلية، ومع استمرار الضغوط الخارجية وتدخل القوى الكبرى، استمرت كوردستان في مرحلة الاضطرابات والتقلبات السياسية. في هذا السياق، كانت بعثة التقصي البريطانية تمثل محاولة لفهم المشهد المعقد والتأثيرات المتشعبة للأحداث والقوى المختلفة في المنطقة.

من هنا، يمكن أن نستنتج أن فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شكلت فترة حاسمة في تاريخ كوردستان، حيث بدأت التوترات السياسية والثقافية تنمو، واستمرت في تحديد مسار المنطقة نحو المستقبل.

في مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أصبح مصطفى كمال وحكومة الجمهورية التركية الجديدة تواجه تحديات كبيرة بخصوص مستقبل مناطق شرق الأناضول وكوردستان. بدأت تركيا تحت قيادة مصطفى كمال تنفيذ سياسات استبدال السكان والتطهير العرقي، حيث تم ترحيل معظم الأرمن وتشتيت الكورد في سياق محاولات لفرض الهوية التركية على المنطقة.

من خلال خطابه أمام الجمعية الوطنية في أنقرة في عام ١٩٢٠، أشار مصطفى كمال إلى فكرة أن الوطن التركي لا يتألف فقط من الأتراك ولكن يشمل أيضاً الشركس والكورد واللاز وغيرهم. لكن هذه الرؤية لم تكن مشتركة بين الكورد،

الذين كانوا يحافظون على روابطهم التاريخية والثقافية مع الخليفة والسلطان العثماني.

من خلال هذه السياسات، حاولت الحكومة التركية إلغاء أي هويات ثقافية أو قومية للكلورد، ودمجهم بالقوة في الهوية التركية. هذا الأمر أثار معارضة شديدة من قبل بعض الكلورد الذين كانوا يرفضون فقدان هويتهم وثقافتهم الخاصة. الصراعات الثقافية والسياسية المستمرة جعلت من كلوردستان ساحة للتوترات المستمرة، مما جعل مستقبل المنطقة مستمراً في العراك والصراع.

بنود المعاهدة التي وُقِّعت في ضواحي باريس باتت محور الصراع الدبلوماسي والعسكري الذي أحاط بمصير الأناضول وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى. بينما كانت هذه المعاهدة تُعرَّف رسمياً بمفاوضات السلام، فإنها لم تُحقِّق السلام الطموح للشعوب المنطقة. بدلاً من ذلك، فقد زادت من المشكلات السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. لم يلتزم المتفاوضون بجدية بتنفيذ البنود التي اتفقوا عليها، والتي كان من المفترض أن تأخذ في اعتبارها الحقوق الأدنى للشعوب والمكونات الإثنية والدينية في المنطقة.

في البند الخامس، دعا الرئيس ويلسون إلى حلاً حراً وصريحاً ومنصفاً لجميع المنازعات المتعلقة بالمستعمرات، مما يستند إلى التمسك بمبدأ ينص على أنه في حالة حلول القضايا المتعلقة بالسيادة، يجب أن تتمتع مصالح سكان المستعمرات بنفس وزن الطموحات المشروعة للحكومة التي تحدد حقوقها. وفي البند الثاني عشر، خصصت المعاهدة الحقوق والوضع السياسي للدولة العثمانية. ضُمَّت سيادة مطلقة للأجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية، وتعهدت بأن القوميات الأخرى التي تحت الحكم التركي يجب أن يُضمَّن لها الاطمئنان إلى الحياة وفرصة مصونة لتطوير الاستقلال الذاتي، مع فتح دائم للنقاش وضمانات دولية أمام جميع الشعوب وتجارتها.

ومع ذلك، بينما كانت هذه البنود تعزز من حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تركيا جعلت من الصعب تنفيذها بشكل صحيح. تقدمت الدول الكولونيالية الأوروبية بضغط لتحقيق مصالحها الخاصة، ولم يكن هناك القدر الكافي من التزام الدول الفائزة بمبادئ ويلسون، مما أدى إلى مواصلة الصراعات والتوترات في المنطقة.

بالرغم من التزام الدول الكولونيالية الأوروبية بضغط مصالحها الخاصة، فإن بنود المعاهدة وخاصة البندين الخامس والثاني عشر، واللذين كانا يشددان على حقوق الشعوب والقوميات في تقرير مصيرها والحفاظ على استقلاليتها السياسية، لم يتم تنفيذها بشكل فعال.

واستغلت حكومة مصطفى كمال هذا الوضع لصالح توسيع نفوذها والحفاظ على السلطة في تركيا. استخدمت الحكومة العثمانية الجديدة ومن ثم الحكومة التركية الجديدة استراتيجيات التهميش والتقسيم داخل المجتمعات المتنوعة في تركيا، بما في ذلك الكورد والأرمن والكورد والأشوريين، للحفاظ على السيطرة والقوة.

تزايدت التوترات بين الشعوب المختلفة في تركيا، مما أسفر عن اندلاع نزاعات متكررة ومستمرة. لم يكن هناك احترام كافٍ لحقوق الأقليات أو حتى حقوق الأغلبية في تركيا، مما أثر سلباً على الوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد.

وفي هذا السياق، برزت مسألة كوردستان بقوة، حيث كانت تسعى القوميات المحلية وخاصة الكورد إلى تحقيق الاستقلال. ومع استمرار الصراعات والتوترات، تشتتت الجهود وتناثرت القوى، مما أدى إلى صعوبة تحقيق أي تقدم حقيقي نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

في النتيجة، فإن الفشل في تنفيذ بنود المعاهدة وعدم احترام حقوق الشعوب المختلفة في تركيا أدى إلى استمرار النزاعات والتوترات في المنطقة، مما جعل الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط أكثر تعقيداً وصعوبة.

في السياق التاريخي المعقد، تظهر البنود التي تم الاتفاق عليها في معاهدة سيفر والخارطة الناتجة عنها كعوامل تقوض أركان الدولة التركية وتشتت المجتمع التركي. كانت الخارطة الصفراء التي تقسم الأناضول تعتبر الرمز البصري لتلك الانقسامات. هذه الخارطة توضح الحدود المؤقتة لكوردستان وكيف تم تحديدها بناءً على مبادئ سيفر.

الخارطة (٢-أ) تمثل الحدود التي تم الاتفاق عليها في سيفر، ولكنها لم تكن دقيقة تماماً بالنسبة للمناطق المخصصة للدولة الكوردية. الحدود الدقيقة لم تُحدد إلا بعد توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣. كانت المناطق المرشحة للاستقلال تشمل الحدود مع إيران ودياربكر والموصل وسنجق دير الزور شرق الفرات نظرياً، بالإضافة إلى سهول الجزيرة الفراتية. هذه الخارطة توضح مفهوم التقسيم والمتغيرات التاريخية في الحدود الكوردية المقترحة.

الخارطة (٢-ب) تُظهر الحدود الدنيا المقترحة لكوردستان والتي لم تشمل سهول الجزيرة الفراتية ومناطق غرب الفرات. بالمقارنة مع الخارطة (٣)، نجد أن حدود كوردستان المقترحة فيها أقرب إلى اقتراح سيفر، لكنها لا تضم غرب الفرات إلى الدولة الكوردية المستقلة.

هذه الخرائط تكشف عن الجدل الذي أحاط بتحديد حدود كوردستان وكيف أن التوقيت والمصالح الكولونيالية تداخلت مع مستقبل هذه المنطقة، مما أدى إلى

تعقيد الوضع السياسي في الشرق الأوسط والتحديات التي واجهها الشعب الكوردي.

من خلال النظر إلى الخرائط ، يظهر أن معاهدة سيفر والحدود المقترحة لكوردستان أثارت الكثير من التساؤلات والتحديات السياسية والاجتماعية. في البداية، فقد أظهرت هذه المعاهدة تقسيماً غير عادل للأناضول ومناطق كوردستان، مما أثار استياء الكثير من الشعوب وأثر بشكل سلبي على تكوين الدول والهويات في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تحسم معاهدة سيفر القضايا الحدودية بشكل نهائي، مما أدى إلى استمرار التوترات والصراعات في المناطق المتنازع عليها. كما أن تأخر حسم مصير مناطق كوردستان وعدم تحديد حدودها بدقة خلقاً حالة من عدم اليقين والتوتر في المنطقة، وزاد من الانقسامات والتناحرات الاجتماعية.

على الرغم من الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار، إلا أن تأثيرات معاهدة سيفر لا تزال حاضرة حتى اليوم، حيث يواجه الشعب الكوردي وغيره من الشعوب المعنية تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار والتنمية في المناطق التي يعيشون فيها.

في الختام، يظل الوضع في المنطقة معقداً ويحتاج إلى حوار دولي شامل وجهود جادة لحل الصراعات وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية للشعوب المعنية، بما في ذلك الشعب الكوردي، وضمان حقوقهم واحترام هويتهم الثقافية واللغوية.

الخارطة رقم (٢-أ) تبين بشكل تقريبي مناطق نفوذ الدول المنتصرة في الحرب ضمن مناطق الأناضول وكوردستان

الخارطة (٢-ب) وعليها صيغة الحد الأدنى لحدود كوردستان

في الوقت الذي كانت معاهدة سيفر تظهر على الخارطة كخطة للتقسيم الجغرافي، فإنها لم تكن إلا جزءاً من السياق السياسي العاصف والمعقد الذي عاشته المنطقة بأسرها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. هذه الخارطة لم تستقر كواقع دائم، بل كانت تعكس نتيجة للمفاوضات والصراعات التي كانت جارية بين الدول المنتصرة وبين الأطراف المعنية في المنطقة.

عندما وقعت الحكومة العثمانية على معاهدة سيفر، كان ذلك تحت الضغط والاضطراب الذي أحدثته الحرب وهزيمة الدولة العثمانية. لم تكن الحكومة

التركية راضية تماماً عن البنود المفروضة عليها، وبدأت في العمل على تحقيق مصالحها وحقوقها في المرحلة التالية من خلال المفاوضات المستقبلية.

من خلال استخدام الدبلوماسية والمفاوضات الحكيمة، نجحت الحكومة التركية في تحقيق انتصارات دبلوماسية وتحديد حدودها بشكل جزئي من خلال معاهدة لوزان. تمثل هذه المعاهدة النهائية النتيجة الحقيقية للصراعات السابقة، حيث تم التوصل فيها إلى اتفاق نهائي يحقق بعض الاستقرار للمنطقة، على الرغم من أن آثار الحرب ومعاهدة سيفر لا تزال تؤثر في السياق الإقليمي والاجتماعي حتى اليوم.

ويظل الصراع الذي عاشته المنطقة في هذه الفترة يشكل درساً هاماً حول أهمية التفاوض الحكيم والمستدام في حل النزاعات، وكيفية التعامل مع الضغوط الدولية والمحافظة على الهوية والمصالح الوطنية في وجه التحديات الكبرى.

بداية، يجدر بالذكر أن معاهدة سيفر كانت تحمل أهمية سياسية وقانونية كبيرة فيما يتعلق بالشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني سابقاً. فقد أثرت هذه المعاهدة بشكل كبير في تحديد الحدود الجغرافية والهويات الوطنية للعديد من الدول والشعوب في المنطقة. ومع ذلك، فإن مفهوم الحريات وحق تقرير المصير تضاعف بشكل كبير بعد انسحاب الولايات المتحدة من المشهد السياسي في ذلك الوقت.

بعد انسحاب الولايات المتحدة، تلاشى الدعم القوي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من جدول المفاوضات. لقد غابت القوى الداعمة لهذه القيم الأساسية، مما سمح بتطوير معاهدة سيفر وإقرارها بشكل نهائي دون الالتزام بمبادئ الحرية وحق تقرير المصير.

ومع استمرار مفاوضات السلام في باريس في غياب الولايات المتحدة، تأثرت مسارات المفاوضات وتوجهاتها بشكل كبير. فعدم وجود القوى العالمية الكبرى ترك المجال للدول الأوروبية الرئيسية لتسيير العمليات السياسية واتخاذ القرارات دون الالتزام بمبادئ الحريات وحقوق الإنسان.

هذا الغياب المستمر للدعم الدولي للحريات وحقوق الإنسان في مفاوضات سيفر أثر بشكل كبير على المنطقة بأسرها. إذ أدى إلى استمرار الصراعات والتوترات في المنطقة، وتعقيد الحلول السياسية والاجتماعية. وكان لهذا التأثير الطويل الأمد تبعات كبيرة على مسارات التطور السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط والمنطقة المحيطة به.

في النتيجة، يُظهر انسحاب الولايات المتحدة وغياب الدعم لقيم الحرية وحقوق الإنسان في مفاوضات سيفر الحاجة إلى الالتزام الدائم بمبادئ حقوق الإنسان

والديمقراطية في حل النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي. هذا يُظهر أهمية الالتزام بمبادئ المشاركة العادلة وحقوق الشعوب في تحديد مستقبلها وتقرير مصيرها لضمان بناء مستقبل مستدام ومستقر للمنطقة وسكانها.

في السياق التاريخي الذي سبق معاهدة سيفر، يجسد التوقيع على معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة، وهي الفترة التي انهارت فيها الإمبراطورية العثمانية وتشكلت الدول والحدود الحديثة في الشرق الأوسط.

بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وانهايار الإمبراطورية، شهدت المنطقة تغييرات جذرية في الحدود والهويات الوطنية. معاهدة سيفر جاءت كخطوة رئيسية في هذا السياق، حيث حاولت الدول الانتصارية، مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان، ترسيخ نتائج الحرب وتثبيت المكاسب التي حققوها. وقد تمثلت هذه المكاسب في تحديد حدود الدول الجديدة وتقسيم المناطق السابقة تحت الحكم العثماني.

من جهة أخرى، يمكن فهم معاهدة سيفر كجزء من نضالات الشعوب المحلية ضد الاستعمار والسيطرة العثمانية. كانت الحركات الوطنية والنضالات الشعبية في القرون الـ ١٩ والـ ٢٠ قد أسهمت في تشكيل هذه الاتفاقية، حيث تحققت مطالب الشعوب العربية والكوردية والأرمنية، والعديد من الشعوب الأخرى، بالتححر من الحكم العثماني.

إن معاهدة سيفر لم تكن مجرد اتفاقية دولية، بل كانت تجسيداً لتحولات كبرى في تاريخ المنطقة، حيث أفرزت تلك التوقعات والمفاوضات القومية والإقليمية عن حدود الدول الحديثة وأشكال الحكم التي نعرفها اليوم في الشرق الأوسط.

تعد معاهدة سيفر إحدى الوثائق التاريخية الهامة التي تكشف عن الاضطرابات والتحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية. بصفتها اتفاقية قومية واستعمارية، لعبت سيفر دوراً حاسماً في تحديد حدود الدول الجديدة وفرض النظام السياسي على المناطق المنقسمة بعد الحرب العالمية الأولى.

من المهم فهم أن سياق معاهدة سيفر كان معقداً. فقد شهدت الحرب العالمية الأولى نشوء العديد من الحركات الوطنية والثورات في المناطق السابقة تحت الحكم العثماني. هذه الحركات المحلية والوطنية طالما أنهت قروناً من الاستبداد والاستعمار، حيث سعت الشعوب إلى تحقيق الاستقلال وتقرير مصيرها. لذلك، لم تكن سيفر مجرد وثيقة قانونية، بل كانت تجسيداً لتوازنات القوى والمصالح الوطنية والإقليمية.

على الرغم من أهمية سيفر في تحديد الحدود وتقسيم المناطق، إلا أنها أثارت العديد من المشكلات والنزاعات في المنطقة. أدت حدود الدول الجديدة إلى تفتيت الأقليات العرقية والدينية وزرعت بذور الصراعات المستقبلية. كما أنها أثرت في تشكيل الهويات الوطنية والقومية للشعوب في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يزال يؤثر في الشؤون السياسية والاجتماعية حتى اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معاهدة سيفر والمفاوضات التي أدت إليها تظل تشكل مصدر جدل وانقسام في المنطقة حتى اليوم. بعض الشعوب والحركات السياسية ترى سيفر والتقسيمات الناتجة عنها على أنها جريمة تاريخية، في حين يرى البعض الآخر أن هذه الاتفاقيات كانت ضرورية في سياق الزمن الذي وقعت فيه وبالنظر إلى المصالح السياسية والاقتصادية التي كانت تحكم الدول الانتصارية في تلك الحقبة الزمنية.

معاهدة سيفر والأحداث التي تلتها كانت لها تأثير كبير على الشعوب والمناطق المعنية، وقد أحدثت تحولات سياسية واجتماعية جذرية. أحد الجوانب المهمة التي يجب التركيز عليها هو استمرار الصراعات والتوترات القومية والدينية في المناطق التي أثرت فيها المعاهدة. كانت الحدود الجديدة غالباً ما أثرت في الأقليات العرقية والدينية، مما أدى إلى نزاعات دائمة واضطرابات اجتماعية.

عملية تقسيم الأراضي وتحديد الحدود لم تكن دقيقة دائماً ولا أخذت في اعتبارها هويات وثقافات الشعوب المحلية. هذا أدى إلى استمرار النزاعات والاحتكام إلى العنف في السنوات اللاحقة. الصراعات القومية والدينية تأثرت بشكل كبير في العقود التالية، وأحياناً أدت إلى حروب داخلية ونزاعات طويلة الأمد.

من المهم أيضاً أن نشير إلى الأثر الاقتصادي للمعاهدة. تسبب تقسيم الأراضي وانتزاع بعض المناطق في انقطاع العديد من العائلات عن مصادر دخلها ومواردها. الانقسامات أثرت على الاقتصاد المحلي وأحياناً أدت إلى فقر وتردي في ظروف المعيشة.

بشكل عام، تعكس معاهدة سيفر تحولات هائلة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى متأثرة. تظل هذه المعاهدة محط جدل وتقييم، وتبقى تأثيراتها تتجسد في الصراعات والتوترات الحالية في تلك المناطق، مما يجعل دراستها وفهم أثرها الكامل أمراً بالغ الأهمية لفهم التحولات التاريخية والسياسية في هذه المناطق. إذ، تبنت المعاهدة النتائج السياسية للحرب العالمية الأولى، ومواقع القوات المنتصرة، وترجمت المعاهدة أيضاً الانعكاسات الجيوسياسية للحرب، وتقاسم النفوذ على كافة أقاليم الشرق الأوسط. حيث اتفق بموجبها الحلفاء المنتصرون مع حكومة اسطنبول المؤقتة "حكومة الداماد فؤاد باشا" على مجموعة من

البنود، يتم على ضوءها ترسيم حدود الدولة العثمانية من جديد، وتنظيم بنية ما تبقى من نواة "الإمبراطورية العثمانية". ومن أهم تلك البنود والنصوص ذات العلاقة بمضمون وسياقات دراستنا هو ما يتعلق باقتراح الحلول المناسبة للمسائل القومية عموماً، والمسألة الكردية على وجه الخصوص. ومصير جغرافية (إيالة كوردستان العثمانية) الواسعة. إن أهمية ما أفصحت عنها هذه المعاهدة العالمية عهدئذ، تكمن بشكل جوهري، وغير معتاد، في أن كل مناطق شرق الفرات هي مناطق كانت ذات غالبية سكانية كردية، لذلك دخلت كلها ضمن خطة سيفر، كمناطق ستخضع جميعاً للاستفتاء العام على الاستقلال، دون إشارة إلى استثناء أي منطقة منها. وانبثق هذا البند من الحقيقة العلمية التاريخية التي تؤكد أن جغرافية كوردستان كانت طوال سنوات وعهود مديدة، تعرف وتحدد غرباً بنهر الفرات. وذلك بدلالة الحدود الشمالية للبلاد العربية التي حددت بالنهر أيضاً.

لقد أقرت المعاهدة بحقيقة جديدة صاغت وجه الشرق الأوسط السياسي والإداري، وتلخص في ضرورة انسحاب القوات العثمانية من كل المناطق التي لا يتكلم سكانها اللغة التركية، وبذلك وضعت المعاهدة الأسس القانونية لحق تقرير المصير للشعوب غير الناطقة باللغة التركية، وتحقيق ذلك للعرب وشعوب البلقان ولأرمن نسيباً، وبصيغة أقل للكورد. إن نصوص المعاهدة أقرت بشكل صريح توفير المناخ لترجمة مبدأ حق تقرير المصير السياسي للشعب الكردي، كونه من الشعوب غير الناطقة باللغة التركية، وأقرت بحق سيادته السياسية على أرض كوردستان العثمانية، توازياً مع تأمين حقوق الأقليات داخل المناطق ذات الغالبية الكردية. على أن تتم عملية الاستفتاء بإشراف دولي، متمثلاً في حينه بعصبة الأمم. حيث جاءت في البنود ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ من معاهدة سيفر: "تشكل لجنة من حكومة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقدم خلال ثلاثة أشهر خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها الغالبية الكردية شرق نهر الفرات. وسوف يضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الأشوريين والكلدان وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المناطق - مادة - ٦٢.

توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة في المادة (٦٢) في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة". المادة - ٦٣. وقد ورد في المادة - ٦٤ - من المعاهدة: "وإذا حدث، خلال السنة الأولى من تطبيق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي القاطن في المناطق التي حددتها المادة (٦٢) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين: إن غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم إن هؤلاء السكان أكفاء للعيش حياة مستقلة وتوصيتها بمنح الاستقلال فان تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المناطق. وسوف

تكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا. وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام كرد ولاية الموصل - كردستان العراق حالياً - بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية."

ظلت القوى المسيطرة على الحكم في تركيا تراهن على بقاء كردستان داخل حدودها، حتى بعد انعقاد مؤتمر الصلح، وإدراج الحقوق الكردية فيها. بل عدت كردستان جزءاً من تكوين الدولة التركية، ومجتمعاتها سنداً لها في طرد القوات الأوربية، وخاصة مصطفى كمال الذي أفصح عن ذلك في مراسلة إلى قيادات حزب الفتاة في دمشق الذين تواصلوا معه للتعاون في مقاومة الفرنسيين أوائل سنة ١٩٢٠، كتحرير وتثجيع للنخب العثمانية في سوريا على محاربة فرنسا: "لنفجر حرب الحقد والثأر، لنضرب العلم الفرنسي الوحيد، وكل المسلمين في الأناضول وكوردستان والرومي معاً. وان متورينا قد فعلوا ذلك من قبل. ولا يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا مزيداً من القوات، ولن يحصلوا على أية مساعدة من الانكليز، الذين مزقت عصابتنا قواتهم. وبكم سنهاجم في مارس/ آذار خربوط، مرعش، عينتاب، ثم أضنا، وأخيراً سورية. اتحاد الإسلام من أجل الحرب المقدسة."

على الرغم من التصادم الذي حصل بين أوساط كردية وأرمنية، واستثمار التنافس المحلي وتضارب المصالح القومية بين الشعبين الجارين من قبل السلطة العثمانية. إلا أن أرضية التفاهم والتعاون كانت مازالت متوفرة. وعلى ما يبدو شجع كل من البريطانيين وأمريكا هذا التعاون أثناء مؤتمر الصلح وخاصة أواخر سنة ١٩١٩، لأن ممثلي بريطانيا كانوا مازالوا يرجحون أحقية الكورد في الاستقلال، ومهدوا بالتعاون مع الفرنسيين لاتفاق كوردي - أرمني عشية مؤتمر الصلح (سيفر). وانسجم كالاتفاق الأرمني الكوردي مع السياسات البريطانية الهادفة لدعم كيان كوردي مستقل عهدئذ: "كان الكورد في تلك الأثناء يتلقون دعماً من بريطانيا التي كانت ترغب في إنشاء كردستان كدولة فاصلة بين العراق العربي والأراضي التي كان يقطنها الأتراك."

في سياق التصعيدات والتوترات التي كانت تشهدها المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ يتكون التفاهم والتعاون بين الأمم والشعوب المتنافسة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الكورد والأرمن. على الرغم من التنافس والتصادم الذي حدث بينهما، كانت هناك فرصة للتعاون والتفاهم.

البريطانيون والأمريكيون كانوا يدركون أهمية دعم كردستان ككيان مستقل، وذلك لإنشاء دولة تكون فاصلة بين العراق العربي والأراضي التركية. هذا التفاهم بين الكورد والأرمن كان يتوافق مع سياسات الدول الغربية في تلك

الفترة، حيث كانوا يعملون على دعم الأقليات وتعزيز حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

من خلال التعاون المحتمل بين الكورد والأرمن، كانت هناك محاولات للوصول إلى اتفاق في سياق مؤتمر الصلح في سيفر. هذا التفاهم المحتمل قد كان يمثل فرصة لإنشاء حل سلمي ومستقر في المنطقة، حيث كان من الممكن أن يقود إلى تشكيل كيان كوردي وأرمني مستقل. ومع ذلك، لم يكتمل هذا التفاهم بشكل نهائي بسبب التعقيدات السياسية والتحديات القومية التي كانت تواجه المنطقة في ذلك الوقت.

على الرغم من عدم تحقيق الاتفاق النهائي بين الكورد والأرمن، فإن هذه المحاولات للتعاون تعكس التوترات والتحديات التي كانت تواجه المنطقة في ذلك الوقت، والتي لا تزال تؤثر على الشرق الأوسط حتى اليوم.

في سياق العلاقات الإقليمية والتحولات السياسية بين معاهدتي سيفر ولوزان، كانت البريطانيين والأمريكيين يدركون جيداً أهمية دعم كوردستان ككيان مستقل. كانت هذه الرؤية متسقة مع سياسات الدول الغربية في تلك الفترة، حيث كانوا يعملون على دعم الأقليات وتعزيز حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. الفكرة كانت في إنشاء دولة كوردية تكون فاصلة بين العراق العربي والأراضي التركية، مما قد يساهم في تحقيق استقرار إقليمي.

ومن خلال التعاون المحتمل بين الكورد والأرمن، كان هناك جهود للوصول إلى اتفاق في سياق مؤتمر الصلح في سيفر. هذا التفاهم المحتمل كان يمثل فرصة لإنشاء حلاً سلمياً ومستقراً في المنطقة، حيث كان من الممكن أن يؤدي إلى تشكيل كيان كوردي وأرمني مستقل. ومع ذلك، لم يتم استكمال هذا التفاهم بشكل نهائي بسبب التعقيدات السياسية والتحديات القومية التي كانت تعترض المنطقة في تلك الفترة.

على الرغم من عدم تحقيق الاتفاق النهائي بين الكورد والأرمن، فإن هذه المحاولات للتعاون تعكس التوترات والتحديات التي كانت تواجه المنطقة في ذلك الوقت، والتي لا تزال تؤثر على الشرق الأوسط حتى اليوم. تاريخ كوردستان بين سيفر ولوزان يظل شاهداً على النفاذات المعقدة في المنطقة وعلى الطموحات التي تشكلت خلال هذه الفترة الحاسمة في تاريخ الشعوب المحلية.

رابعاً: التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في

سيفر

في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ومع مفاوضات مؤتمر السلام في سيفر، توجد فترة قصيرة من التعاون والتقارب بين الكورد والأرمن. رغم الصدمات التي واجهتهما سابقاً بسبب السياسات العثمانية والروسية، إلا أن انتهاء الحرب العالمية الأولى والتحول التي تترتبت على نتائجها أتاحت الفرصة للتعاون.

بدأت بريطانيا تظهر بوضوح كلاعب رئيسي في المنطقة، حيث كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها الكولونيالية، بما في ذلك دعم استقلال كوردستان. وهذا الدعم المحتمل من قبل بريطانيا سهل الحوار والتواصل بين الكورد والأرمن.

في هذا السياق، أفتع ممثل الأرمن بوغوص نوبار بالحاجة إلى إصدار بيان مشترك بين الكورد والأرمن، يطالبان فيه بالحصول على السلطة الشرعية وفقاً لمبادئ القوميات. هذا البيان المشترك الذي صدر في ٢٠ تشرين الثاني، أيضاً، طلب المساعدة من إحدى الدول الكبرى لدعم استقلال أرمينيا المتحدة وكوردستان المستقلة.

رغم أن هذه الفترة من التعاون كانت قصيرة الأمد ولم تترجم إلى نتائج ملموسة، فإنها تعكس السياق السياسي والاجتماعي الرقيق الذي كان يعمل فيه الكورد والأرمن خلال هذه الفترة، مما يظهر التحديات والتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

تعكس التعاون المؤقت بين الكورد والأرمن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة في المنطقة. كانت القضايا الوطنية والسياسية تشكل تحديات كبيرة، لكن البحث عن حلول مشتركة والتواصل المستمر بين الكورد والأرمن يمثلان مثلاً على التعاون المستمر بين الشعوب المختلفة في هذه المنطقة الحيوية.

بالرغم من أن هذه الفترة لم تشهد إنشاء دولة مستقلة للكورد أو الأرمن، فإن التواصل بين الشعوب المختلفة والسعي للعمل سوياً يظلان أموراً ذات أهمية كبيرة. إن هذه التجارب الماضية تسلط الضوء على أهمية الحوار الثقافي والسياسي المستدام لحل النزاعات وتحقيق التعايش السلمي في المناطق المتنوعة ثقافياً ودينيّاً.

هذه الفترة تظهر أيضاً التحديات التي واجهها التعاون بين الشعوب، بما في ذلك الصراعات الداخلية وتضارب المصالح الوطنية. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الفترة من التعاون المحدود نموذجاً للدروس المستفادة في بناء المستقبل. إن فهم التاريخ والحوار المستمر بين الثقافات يمكن أن يشكلان أساساً للسلام والاستقرار في المناطق المتنوعة حول العالم.

خلال فترة مؤتمر الصلح في باريس، أظهر الأكراد نشاطاً ملحوظاً يمثل التفاعل مع الأحداث الجارية. قاد شريف باشا، الدبلوماسي والعسكري العثماني السابق، وفداً صغيراً من الأكراد إلى المؤتمر، حيث قدموا مذكرتين حول حقوق الأكراد. بالإضافة إلى ذلك، أجرى شريف باشا مفاوضات مع وفد الأرمن، بقيادة بوغوص نوبار باشا، وممثل الجمهورية الأرمنية، أوهانجيان. خلال هذه المفاوضات، تم التوصل إلى اتفاق مشترك حول العديد من القضايا المهمة للطرفين.

هذا التعاون بين الأكراد والأرمن لفت انتباه الأوساط السياسية في الداخل والخارج، مما أشار إلى أهمية هذه الشراكة المستقبلية. تلك اللحظة المهمة والتفاهات التي تم التوصل إليها خلال هذه المفاوضات أضافت بعداً جديداً للتعاون بين الأكراد والأرمن، وشكلت أساساً للتعاون المستقبلي بين هاتين الجماعتين في السنوات اللاحقة.

هذه اللحظة تاريخية تظهر أهمية التفاهم والحوار بين الشعوب المختلفة في بناء مستقبل أفضل وتحقيق التعايش السلمي. إن الاستجابة الإيجابية للتحديات والتواصل الثقافي والسياسي المستمر يمكن أن يكونوا مثلاً يحتذى به لتجسيد السلام والاستقرار في المناطق المتنوعة حول العالم.

حيث اتفق كل من بوغوص باشا رئيس الوفد الأرمني والدبلوماسي الكوردي شريف باشا رئيس الوفد الكوردي، مما انعكس بشكل إيجابي على الطرفين، وخاصة لتثبيت مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال لكل من الأرمن والكورد. وأعطت من الناحية الدبلوماسية والسياسية قيمة مضافة للكورد والأرمن، وترجمت حقيقة علاقات حسن الجوار بينهما، مما شجعت بريطانيا بشكل أوضح على دعم حقوق الطرفين. وكان للاتفاق صدى إيجابي في الإعلام، فقد: "نشرت اثنتان من صحف استانبول (بيام) في ٢٤ شباط و(تان) في ١٠ آذار ١٩٢٠ تصف الاتفاق الذي أولاه المسؤولون الإنكليز كذلك اهتماماً خاصاً. حتى أن اللورد كريزون أصدر تعليمات خاصة إلى المندوب السامي البريطاني في استانبول الأدميرال دي روبيك تقضي بإبداء كل تشجيع ممكن للاتجاه الجديد. واعتبرت أوساط مختلفة الاتفاق أمراً غير متوقع البتة. وقدم الجانبان بعد ذلك مذكرة مشتركة حول مصير الشعبين إلى المؤتمر."

في لحظة تاريخية هامة خلال مؤتمر الصلح في باريس، توصل بوغوص باشا، رئيس الوفد الأرمني، وشريف باشا، الدبلوماسي الكوردي ورئيس الوفد الكوردي، إلى اتفاقية ملحوظة. تلك الاتفاقية نمت على أرض الحقيقة والحسن الجوار بين الأرمن والكورد، مما أضاف قيمة مضافة إلى حقوق الطرفين.

في إطار هذا الاتفاق، تم التأكيد على مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال لكل من الأرمن والكورد. هذا الاتفاق لم يكن مجرد توجيه سياسي، بل كان عبارة عن تعبير حقيقي عن تقارب الثقافات والرغبة المشتركة في تحقيق الحرية وتقرير المصير لهذين الشعبين. كانت هذه الخطوة الجريئة والتفاهم المتبادل بين الأكراد والأرمن تجسيدا للحوار والتعاون الثقافي والسياسي.

أثر هذا الاتفاق الإيجابي بشكل كبير في الساحة الدولية ولفت انتباه العديد من الدول والمنظمات. وكان له تأثير ملحوظ في الإعلام، حيث نُشرت تقارير عن الاتفاق في الصحف الرئيسية. صحف إسطنبول بدأت تناقش وتحلل هذا الاتفاق بتفاصيله، مما أدى إلى إلقاء الضوء على هذه الخطوة المبارزة نحو الحرية وحق تقرير المصير.

هذه الخطوة أيضاً شجعت بريطانيا بشكل أوضح على دعم حقوق الطرفين، مما يبرز أهمية العلاقات الجيدة والتعاون بين الثقافات المختلفة في بناء عالم أكثر تسامحاً واستقراراً. تجسد هذه اللحظة التاريخية القيم الإنسانية المشتركة والإرادة للعمل المشترك نحو تحقيق العدالة والحرية للشعوب المختلفة.

بفضل هذا التفاهم المشترك بين الكورد والأرمن، تمثلت بداية صفحة جديدة من التعاون الثقافي والسياسي بين الشعبين. قدم هذا التحالف القوي والملمم مثلاً للعالم حول كيفية تجاوز الانقسامات والتنافسيات المحلية والوصول إلى التفاهم والتعاون في سبيل الحرية وحق تقرير المصير.

تعكس هذه اللحظة التاريخية أهمية الحوار والتعاون الثقافي بين الشعوب المختلفة وأثره الإيجابي على تحقيق التقدم والاستقرار في المنطقة. كما أنها تظهر الروح التضامنية والرغبة في بناء عالم يسوده السلام والتسامح.

من المهم أيضاً أن نعزز من هذه القصة التاريخية ونستخدمها كدرس للأجيال الحالية والمستقبلية، لنظهر أن التعاون والتفاهم يمكن أن يكونان أساساً للتغيير الإيجابي في المجتمعات المتعددة الثقافات. يجب علينا أن نستلهم من هذه اللحظة القيم الإنسانية ونعمل معاً نحو إحلال السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم.

معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠، التي وقعت بين الدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى والإمبراطورية العثمانية المنهارة، شكلت نقطة تحول حاسمة في تاريخ

الشعوب الكوردية والأرمنية. على الرغم من الدور البارز الذي لعبته بريطانيا في هذه العملية الدبلوماسية، يجدر بالذكر أن تأثير مبادئ ولاية ولسون، الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، لم يكن أقل أهمية.

مبادئ ولاية ولسون تركزت على فكرة حق تقرير المصير، حيث كانت تعزز من حق الشعوب في تقرير مستقبلها السياسي والوطني. للشعب الكوردي، كانت هذه المبادئ تعني أنهم سيكونون قادرين على تحديد مستقبلهم الخاص والمشاركة في صياغة الحكومة والنظام الذي يحكمهم. هذا الأمر أفضى على نضالات الكورد قوة إضافية وروحية، حيث أصبح بإمكانهم الآن تحقيق حلمهم بالحكم الذاتي والاستقلال.

الدعم الذي قدمه ممثلو الولايات المتحدة للكورد والأرمن في التقارب بينهم كان له تأثير كبير. بفضل هذه الدعم والتشجيع، نجحت العمليات الدبلوماسية بين الكورد والأرمن في الوصول إلى اتفاق، والذي أسس لتحالف قوي بين الشعبين. هذا التحالف لم يكن مجرد اتفاق دبلوماسي، بل كان يعكس إرادة الشعبين للتعاون والتضامن لتحقيق حقوقهم وتحقيق التقدم والرفاهية في المستقبل.

بهذه الطريقة، أثبتت معاهدة سيفر ومبادئ ولاية ولسون أن الحلول الدبلوماسية والتعاون بين الشعوب يمكن أن تكون قوية وفعالة، ويمكنها تحقيق التقدم والتغيير الإيجابي في المجتمعات المتعددة الثقافات. تجسدت في هذه الأحداث الأمل في عالم يسوده الحوار والتفاهم بين الشعوب المختلفة، وتعزز من أهمية العمل المشترك نحو بناء مستقبل أفضل للجميع.

معاهدة سيفر التي وُقعت في ديسمبر ١٩١٩، على الرغم من أنها لم تحقق بالضبط طموحات النخب السياسية في الجانبين الكوردي والأرمني، إلا أنها شكلت خطوة هامة نحو التقارب والتفاهم بين الشعبين، وأيضاً وضعت أساساً لحقوق الحكم الذاتي وفتحت باباً لإمكانية تحقيق الاستقلال في المستقبل. تتقاطع المطالب الإقليمية للكورد والأرمن، وقد أدرك الجميع أهمية التفاوض والتفاهم بين هذين الشعبين. خلال مفاوضات مؤتمر الصلح في باريس، تم التوصل إلى اتفاق في ديسمبر ١٩١٩، حيث قدم الأكراد مذكرة تطلب إقامة دولة كوردية ذات حكم ذاتي. كانت المطالب في هذه المرحلة تركز على مناطق معينة شرق الفرات، جنوب حدود أرمينيا، وشمال حدود سوريا وتركيا والعراق. وفقاً للمادة ٦٢ من معاهدة سيفر، فقد قُدِّمت الحكم الذاتي للمناطق التي يسيطر فيها العنصر الكوردي.

ومن هنا، فإن معاهدة سيفر أشعلت شرارة الأمل بين الممثلين الكورديين والأرمن، حيث شجّعوا على الاعتقاد بأن مطالبهم تمثلت في الاعتراف بحقوقهم

في الحكم الذاتي، وفي المستقبل، حتى إمكانية الاستقلال إذا ما أرادت الغالبية من سكان هذه المناطق ذلك، وإذا اعتبر مجلس عصبة الأمم أنهم قادرون على القيام بذلك.

هذه الخطوة، بالرغم من أنها لم تُحَقَّق المطلوب على الفور، أَلَقَتْ بظلالها على المستقبل، وسطرت تاريخاً جديداً للكلورد والأرمن، وهما يسعيان لتحقيق حقوقهم وبناء مستقبل أفضل وأكثر استقراراً. إنها قصة لا تُنسى عن كيفية تحقيق الأمل والتضحية للتحرر وبناء عالم أكثر عدالة وتسامحاً.

الخارطة رقم (٣) تبين الحدود التقريبية للدولة الكوردية المقترحة شرق نهر الفرات، بالخط الغامق.

حسب معاهدة سيفر - عن تشاينولو وسياح

لم تطبق بنود هذه المعاهدة، التي كانت تتضمن أيضاً إنشاء دولة أرمنية ووصاية أوربية على استانبول ومضيق البوسفور، وبقي مضمونها حبراً على ورق. ومع أن معاهدة سيفر كانت تجسيداً وتوثيقاً لحلم الاستقلال الكوردي في حدوده الدنيا، إلا أن عملية رسم حدود دولة كوردستان لم تتم، وظلت عائمة، فيالنسبة إلى بريطانيا، كانت المساومة واضحة، فإما تضم كل ولاية الموصل إلى العراق، وبذلك تكون حدود كوردستان شمالها، أو كانت ستضم نصف ولاية الموصل إليها ونصفها الآخر تلحق بولاية هكاري، وبالتالي بدولة كوردستان. في حين ترسيم حدود كوردستان ظل معلقاً، وذكرت في المعاهدة بأن حدودها الجنوبية تقع شمال حدود سوريا، لكن حدود سوريا الشمالية لم ترسم إلا نظرياً، لأن فرنسا كانت ترغب في ضم كيليكيا والإسكندريون، ولاية حلب وقسم من ولاية دياربكر، فضلاً عن كامل سنجق (دير الزور) إلى دولة سوريا المزمع تشكيلها وتوسيعها. حيث كانت تطمح في رسم هذه الحدود بحسب بقائها العسكرية، وتقديمهم على الجبهة الجنوبية للأناضول. لكن اتفاقية سيفر لم تحقق هذه الرغبة الفرنسية، وقلصت المساحات التي ستضم إلى سوريا، وذلك بموجب البند (٢٧)، الذي اقترح رسم الحدود في خط مستقيم تقريباً من وسط كيليكيا وحتى جزيرة بن عمر على نهر دجلة. لكن استقلال المناطق الكوردية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية لم يتحقق بعد سيفر، ولم يتم تثبيت حدود تركيا من الأطراف الأربعة، بما فيه مع منطقتي الانتداب البريطاني في العراق، والفرنسي في سوريا، بحيث ظل مشروع كوردستان وحدودها مرتبطاً معهما، ومع حدود الدولة التركية الجديدة مع الاتحاد السوفيتي عبر كل من (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان التابعة للدولة السوفيتية). بل تفتت كل ولايات وسناجق

كوردستان العثمانية، وتوزعت في تبعيتها لثلاثة دول رئيسية، أو بصيغة دقيقة على خمس دول وليدة في المنطقة، هي (أذربيجان، أرمينيا، سوريا، العراق، واحتفظت الجمهورية التركية بالقسم الأكبر). لقد تراجع الحلفاء المنتصرون سياسياً وعسكرياً، ولم يصروا على تنفيذ بنود سيفر، وخاصة بريطانيا التي ترددت بشكل واضح عن حماسها السابق، وإصرارها على استقلال كوردستان. بل على العكس نفذت بعد مرحلة سيفر سياسات تعاكس، وتناقض تماماً مشروع الاستقلال الكوردي. فضلاً عن أن تفاهات فرنسا مع حكام تركيا الجدد قد مهدت لتزيد من اعتراضها على تشكيل الدولة الكوردية المستقلة بناء على مخرجات سيفر، على اعتبار أنها لم تكن مقتنعة بمشروع الاستقلال الكوردي أصلاً في تلك المرحلة من سياساتها الكولونيالية، على اعتبار أن نواة منطقة نفوذ بريطانيا المنفق عليها، كانت كوردستان نفسها، وكانت تركز في الوقت نفسه على الاستحواذ على نفط الموصل وكركوك، وهما المنطقتان اللتان كانتا أيضاً من مناطق كوردستان العثمانية عهدئذ.

وكنتيجة للتسويات ومصالح الدول الكبرى من جهة، تقدم وانتصارات القوات التركية من جهة أخرى، تم طي معاهدة سيفر عملياً: "وكما رأينا، سرعان ما تحطمت بنود هذه المعاهدة بعلاقات القوى على الأرض حيث استطاعت جيوش مصطفى كمال فرض نفسها بسرعة. وكرست معاهدة لوزان الموقعة في تموز / يوليو ١٩٢٣ هذا الانتصار التركي، وبالتالي اختفاء أي إمكانية لحكم ذاتي، بالأحرى أي استقلال للأكراد." (شانيلو وسياح، ٢٠٠٦، ص ٦٦)

معاهدة سيفر، التي وُقِّعت في ديسمبر ١٩١٩، لم تحقق الأمل الكبير الذي وضعته في قلوب الكورد. رغم أنها جلبت قضية الاستقلال الكوردي إلى الأضواء الدولية، ووعدت بإقامة دولة كوردية ذات حكم ذاتي، فإن تنفيذها لم يكن سلساً كما كان يأمل الكثيرون.

معاهدة سيفر قدرت بين المطالب المتنوعة والمتضاربة للعديد من الشعوب في المنطقة، وخاصة الكورد والأرمن. على الرغم من الأمل الذي جلبته المعاهدة، إلا أنها لم تنجح في ترسيم حدود دولة كوردستان بشكل واضح. رغم أن المعاهدة قدمت فرصة للكورد لتحقيق حلمهم في الاستقلال، إلا أن المصالح الدولية والتغيرات في المنطقة ألقَت بظلالها على تنفيذ هذا الحلم.

المعاهدة لم تحقق التوازن الذي كان يجب أن يكون موجوداً بين الحقوق الوطنية للشعوب المختلفة في المنطقة. انتصارات القوات التركية، وتسويات الدول الكبرى، وتغيرات السياسات الكولونيالية، جعلت من تحقيق الاستقلال الكوردي أمراً صعباً.

على الرغم من عدم تحقيق معاهدة سيفر لأحلام الاستقلال الكوردية، إلا أنها أُلقت الضوء على قضية الكورد ووضعتها على الساحة الدولية. أصبح لديهم وعي أعمق بأهمية الدفاع عن حقوقهم، وهذا الوعي ساعدهم في المستقبل على الاستمرار في النضال من أجل تحقيق الحلم الكوردي بالاستقلال والحرية. تظل معاهدة سيفر رمزاً للتحديات التي تواجه الشعوب المنضوية تحت الاستعمار والهيمنة، وتعكس التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق الحلم بالحرية والكرامة.

من الواضح أن القوة الكوردية الضاغطة كانت ضعيفة بالمقارنة مع التوازنات بين الدول المتصارعة. لذلك لم تتمخض عن قرارات وبنود هذه المعاهدة التاريخية المهمة دولة كوردستان المرتقبة أو سلطة محلية تحت بند (الحكم الذاتي)، خلافاً لما كان متوقفاً بعد نضال طويل من قبل المجتمعات الكوردستانية، وتوافقاً مع الظروف الدولية والإقليمية التي كانت قد هيأت البيئة العسكرية وتالياً وفرت الأساس القانوني للاستقلال. على الرغم من أن الحقوق الكوردية السيادية قد أُدرجت تحت بند الحكم الذاتي، لكن كل المعطيات، والمؤشرات كانت توحى بأن البيئة مهيأة للاستقلال السياسي الكوردي. حيث كانت نواة الإمبراطورية العثمانية، الأناضول قد تفتت كأحد أهم نتائج الحرب، ولم تعد هنالك دولة مركزية تركية: "كرست معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ التي أكرهت الحكومة العثمانية على توقيعها، تجزئة الإمبراطورية، بل والأخطر من ذلك، تجزئة الأناضول: منح جزء من تراسا الغربية لليونان، ظلت سмирنا على الأقل لفترة خمسة أعوام، تحت السيادة النظرية للإمبراطورية، ولكن كان من الواضح بأنها ستلحق باليونان. ووجدت فرنسا نفسها وقد حصلت على العديد من الولايات الجنوبية. وفرضت سيطرة دولية على المضائق، وأخيراً كانت المعاهدة تنص على إقامة دولة أرمنية ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي، من الممكن أن تفضي إلى الاستقلال." (بوزرسلان، ٢٠١٠، ص ٣٨)

وبعد مرور هذه السنوات، تكرر سؤال الاستقلال الكوردي، وما زال يتكرر ويتبادر إلى أذهان المتابعين لأحداث تلك المرحلة صياغة جديدة لهذا التساؤل: مادام الحلفاء كانوا منتصرين ويحتلون معظم الشرق الأوسط والأناضول وكوردستان وقد وقعوا على هذه المعاهدة التي جاءت تحت ضغط وإلحاح القوى والمجتمعات الكوردية المطالبة بالاستقلال، وكرجمة لوعود بريطانيا المتكررة للكورد، فلماذا تراجع الحلفاء واختفت دولة كوردستان في مرحلة عصيبة من تاريخ المنطقة؟! خاصة في الأعوام (١٩١٨ - ١٩٢٣) التي اختفت إبانها آخر إمبراطورية متعددة القوميات في المشرق، وعلى أنقاض تفتتها لم يكن يتطلب إعلان الدول المنبثقة من شعوبها غير التركية، سوى حفلة كوكتيل

تجمع سفراء وقناصل وبعض جنرالات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وكان من الممكن أن يفتتح الحفل في باريس الدبلوماسي شريف باشا بفرق فيها زجاجة شامبانيا...

كانت عهدئذ المناخات مهياة، والدولة الكردية كانت فقط تحتاج إلى اجتماع بروتوكولي يعلن فيها ولادة دولة كردستان، بصرف النظر عن مساحتها وحدودها. لأن عدد الكورد وتوزعهم داخل الإمبراطورية العثمانية كان كافياً لإعلان دولة بمقاييس تلك المرحلة. إذ كان من الممكن أن يتم تسمية رئيس الدولة وترسيم الخطوط العامة لحدوها، وبعدها كانت الدولة تقوم على قدميها الداميتين. كما حدث لغيرها من الدول الناشئة والبسيطة التركيب عهدئذ. فهكذا تم تشكيل معظم الدول التي ورثت الإمبراطورية - السلطنة العثمانية. علماً أن بريطانيا قد سعت في مرحلة حماسها عن البحث عن رئيس دولة كردستان المرتقبة، والذي كان شريف باشا أنسبهم: "عند إلقاء نظرة على الوثائق البريطانية، نجد أن شريف باشا اقترح ليس ممثلاً عن جميع الكورد فحسب، بل أنه محور له تأثيره بين الكورد البابان المفضلين عادة من قبل البغداديين. ومن شأن هذه الحالة أن تكون حصيلة توجه الإنجليز للبحث عن قائد آخر من بين الكورد للحد من شوكة حركة الشيخ محمود الحفيد التي كانت مصدر تهديد للوجود البريطاني في هذه المنطقة من كردستان في غضون تلك السنوات. فإن الإنكليز الذين كانوا يبحثون عن قائد بديل، ثقة، سواء بين كرد تركيا خصوصاً أو بين الكورد عموماً اضطروا آخر الأمر إلى أن يخاطبوا مختلف الشخصيات الكردية. ويأتي في مقدمة هؤلاء سيد عبد القادر وأمين عالي بدرخان ومحمود باشا من عشيرة الملي وشريف باشا... وطمعاً في تذليل هذه الصعوبات، فإن من يبذل أكبر جهد في هذا السبيل سيكون شريف باشا" (الأكوم، ٢٠٠٤، ص ١٢٦)

يبدو أن مجموعة من العوامل قد تشابكت وتضافرت جملة من المسببات لوقف وتأجيل مشروع استقلال كردستان، فروايات الدول الحليفة أحالت بطريقة أو أخرى عدم بروز دولة كردستان إلى عوامل ذاتية خاصة بالكورد، مثل غياب القيادة الموحدة، البنية القبلية، عدم اتفاق الكورد جميعاً حول مشروع الاستقلال، وهكذا. لكن تبدو هذه الحجج ضعيفة، بعد مقارنتها مع عدد من الدول التي تشكلت في تلك المرحلة، وما تلتها. إذ لا يخفى على أحد أن العديد من الدول ظهرت في المنطقة والعالم وكانت بنيتها قبلية ومازالت، كما أن زعاماتها أوجدت بمساعي دول الحلفاء أنفسهم، وفي الوقت نفسه نجد أن عدداً آخر من الدول التي صنعتها الكولونيالية الأوروبية على أسس قومية - أثنئية، ورسمت حدودها، مازالت حتى وقتنا المعاصر تفتقر إلى اشتراطات بناء الدولة النموذجية.

من الأهمية أن نذكر بهذا الصدد أن الدول المنتصرة في الحرب أبرمت مجموعة من الصفقات الثنائية والجماعية لتوزيع المستعمرات واقتسام غنائم الحرب العالمية الأولى، وخاصة تركة الرجل المريض "الإمبراطورية العثمانية" وكانت حاصل قسمة وجمع هذه الصفقات إبقاء كردستان مجزأة، غير مستقلة. إذ كان المشهد عصرئذ على الشكل الآتي: أمريكا كانت تحبذ إنشاء دولة أرمنية واسعة على حساب المناطق الكردية الشمالية كترجمة تطبيقية لمبادئ ولسون، وتحت ضغط فعال من اللوبي الأرمني في أمريكا. لكنها انسحبت فجأة من فعاليات وخطط تقسيم وتوزيع المنطقة. ويبدو أنها لم تحبذ الانخراط في النظام الكولونيالي، أو كان بسبب مرض ولسون وانسحابه من المشهد السياسي. أما روسيا فقد كانت تميل لمد نفوذها إلى داخل كردستان حتى منطقة جزيرة بوتان وبارزان، وصولاً إلى راوندوز على الحدود مع إيران، وظلت فرنسا ضد استقلال كردستان وكانت تهدف إلى ضم أكبر جزء من كردستان إلى مستعمرتها الواعدة في سوريا، وتوسيعها لضم كل من منطقة بوتان، زاخو، وحتى أغلب مناطق ولاية الموصل ومنطقة سنجار بشكل خاص. لأنها كانت تدرج ولايات كردستان ضمن دولة سوريا التي ستؤسسها لصالحها: "ان تخلي فرنسا الاضطراري عن ولاية الموصل سنة ١٩١٨ في اتفاق شفهي بين لويد جورج وكليمنسو، لم يدل على أن الأوساط الفرنسية الحاكمة قد فقدت الاهتمام بالأراضي التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط، فأولاً اعتبرت باريس ان الولايات السورية في الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تدخل في عداده كردستان الجنوبية - الغربية حصتها من الغنيمة..." (لازاريف، ٢٠١٣، ص ٩٦). في حين ظلت بريطانيا مترددة ومتوترة وحسنت رأيها بضم ولاية الموصل إلى مستعمرتها (العراق). وغير اكتشاف النفط تجارياً الأمر كلياً في الضد تماماً من صالح المجتمعات الكردية والأشورية. "الجدير بالذكر أن روسيا وقفت في البداية، بقوة، ضد إعطاء أي جزء من المناطق الكردية لفرنسا، فهي كانت تريد كل أرمينيا وكردستان العثمانيين لنفسها دون منازع، إلا إنها وافقت أخيراً وبعد أخذ ورد طويلين ومساومات وارضاعات كثيرة على القبول بإدخال أصقاع كردية واسعة ضمن النفوذ الفرنسي. أما بريطانيا فكانت تتطلع منذ زمن بعيد إلى ولاية الموصل وتعمل في سبيل توطيد مواقع أقدامها فيها بشتى الأساليب، وذلك ضمن خطتها الرامية إلى السيطرة على جميع منابع حقول النفط في الشرق الأوسط وكذلك على المنافذ الضرورية لنقل ذلك النفط عبرها. كما كانت تفكر بالدافع نفسه في الاستحواذ على جزء من كردستان الإيرانية أيضاً نظراً لأهميتها من هذه الناحية" (مظهر، ٢٠١٣، ص ٣١٦)

بصرف النظر عن درجات تقييم المعاهدة فقد شكلت سيفر الغطاء القانوني للسير نحو استقلال كردستان، ومرجعية قانونية للسيادة الذاتية للمجتمعات

الكوردية على مناطقها، بصرف النظر عن مساحتها وحدودها. لأن عدد من الساسة والدارسين الكورد قد اعترضوا على مساحة كوردستان بحسب سيفر، وبالتالي لا يقرون بالحدود التي رسمتها معاهدة سيفر لكوردستان. كونها قد حصرت بالمناطق التي تقع شرق نهر الفرات، وهذه الحدود كانت مطلباً لتركيا، التي كانت تهدف توسيع كيائها السياسي شرقاً، لضم مناطق واسعة من شرق الأناضول إلى تركيا المحطمة، والتي انكشبت كثيراً، وكانت في حالة حرب وإعادة تشكيل. لقد كان هذا الاعتراض الكوردي محقاً، حيث تركزت الكثافة الكوردية السكانية، ومنطقة استقرار مجتمعاتها المتجزرة في مساحة شاسعة من غرب نهر الفرات وحتى أواسط الأناضول في محيط أنقرة. ومن اسكندرونة على البحر المتوسط جنوباً وحتى سيواس وأرزروم شمالاً. فعلى سبيل المثال دلت عدد من الإحصائيات أن الأغلبية النسبية لسكان لواء اسكندرونة كانوا كورداً، حتى لو تم فصلهم عن جبل الكورد (منطقة عفرين) الواقع في شرقها، وجبل الأكراد المتصل بها جنوباً، والواقع حالياً في شرق محافظة اللاذقية: "تعداد سكانه يصل إلى ١٢٥٠٤٢ شخص، هناك ٦٥١٤٧ مسلماً سنياً يتكلمون التركية، ويدعون أحياناً بأنهم أتراك، لكنهم في الواقع وبأغليبتهم أكراد وتركمان غير مدركين ذلك. أنهم يقطنون سهل العمق والقسم الشمالي من الأمانوس بدءاً من توب بوغاز (أبواب الحديد الشهيرة). والأكراد لا يتكلمون التركية فحسب، فإضافة إلى لهجتهم المحلية، يستخدم عدد كبير منهم اللغة العربية ويجهلون التركية، وهؤلاء يقيمون إلى الجنوب من سهل العمق. ووفق التقديرات الأكثر وثوقاً، لا يتجاوز عدد التركمان المتكلمين التركية أبداً عشرين إلى خمس وعشرين ألف نسمة. أما باقي سكان السنجق فهم عرب ٣٧ ألف علويون، إضافة إلى ٣١ ألف مسيحي." (رباط، ٢٠٢٠، ص ١٧٤). وعلى الأرجح هذا العدد الكبير من الفلاحين الكورد المستقرين في سهل العمق تعود أصولهم إلى قبيلة ريحانلي الكبيرة العدد المتنقلة تاريخياً بين مشاتي سهل العمق ومصايف الجبلية في الشمال، والتي تم تشجيعها على الاستقرار وممارسة الزراعة مطلع القرن التاسع عشر من قبل السلطات العثمانية: "وأحياناً لم يخصصوا بأماكن جديدة، وإنما وجدت المصايف والمشاتي القديمة مناسبة لإسكانهم فيها. ويمكننا أن نقدم مثلاً على ذلك عشيرة أفشار التي أسكنت في أوزون يايلا على ضفاف نهر زاماناتي. وعشيرة ريحانلي المؤلفة من ٢٠٠٠ خانة تشكل ١٢ فخذاً، حيث أسكنت وبنيت البيوت في أراضي سهل العمق الخصبة في إيالة حلب. ولترغب وتشجع أفراد هذه العشائر على الزراعة وزعت عليهم أراضي الميري وأراضي الأوقاف الخاوية دون مقابل" (أورهونلو، ٢٠٠٥، ص ١٦٤)

كما أن الخارطة الأثنية رقم (٤) المرفقة التي أعدها Dr. Michael Izady من جامعة كولومبيا بنيويورك، تبدو قريبة من الأرقام والنسب

السكانية التي أوردناها، وهي جميعاً تتوافق على أن الإثنية الأكثر عدداً، كنسبة وتناسب في شمال سوريا وحتى ساحل لواء اسكندرونة كانوا من الكورد. دقق في المساحات الملونة بالبني للكورد السنة، والبني الغامق للكورد الايزيديين. ومن الملاحظ أن الخارطة قد أهملت الكورد العلويين، أو خلطتهم في الواقع مع التركمان. مع ذلك كانت المجتمعات الكوردية تتركز في المناطق الزراعية الخصبة ذات الكثافة العمرانية والسكانية الكبيرة.

الخارطة رقم (٤) تبين توزع الإثنيات في شمال غرب سوريا وتنوعها. عن ميشيل يزدي

في الخارطة رقم (٤) التي تبين توزع الإثنيات في شمال غرب سوريا وتنوعها، يمكننا رؤية النتائج الناتجة عن الأحداث التاريخية المعقدة التي حدثت في المنطقة خلال فترة معينة. خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وانهايار الإمبراطورية العثمانية، شهدت المنطقة تحولات هائلة في الحدود والسياسة والهوية.

في سياق الأحداث التي وردت في النص، تغيرت الموازين والمعادلات في المنطقة بسرعة بسبب دعم تركيا من الاتحاد السوفيتي وظهور الجيش العثماني بقوة تحت قيادة مصطفى كمال. تأثرت فرص الاستقلال الكوردي سلباً، وحدث انقسام حاد في المنطقة بين القوى المختلفة.

بالنظر إلى الخارطة، نجد أن سوريا ضمت مجموعة من المناطق الكوردية، بما في ذلك لواء اسكندرونة، فيما استمرت تركيا في السيطرة على أجزاء أخرى من كوردستان. هذه التغييرات في الحدود والانتقالات السكانية أثرت بشكل كبير على الهوية الثقافية واللغوية للمنطقة، حيث اندمجت مجتمعات كوردية داخل دولة العراق ودولة تركيا الجديدة.

تحمل هذه الأحداث الكثير من الدروس حول تأثير السياسة والقوى الكبرى على الحدود والهويات الإقليمية. تظهر الخارطة النتائج المرئية لهذه العمليات التاريخية المعقدة وتسليط الضوء على التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة والتي لا تزال لها تأثيرات في الحاضر.

هذه الأحداث التاريخية ترسم صورة واضحة للتحديات التي واجهتها الشعوب في المنطقة وتأثيرات القرارات السياسية والاقتصادية على حياتهم اليومية وهويتهم الثقافية. تسليط الضوء على هذه الفترة التاريخية يساعدنا في فهم عمق الجذور التاريخية للتوترات والصراعات الحالية في المنطقة.

يُظهر الرسم البياني الواقع على خارطة توزع الإثنيات والاندماجيات الثقافية والسياسية في شمال غرب سوريا بوضوح. يكشف عن التنوع الثقافي الذي أثر في هويات المناطق المختلفة، والذي يمثل تحدياً وفرصة للتعايش والتفاهم بين الشعوب المختلفة.

فهم هذه التحولات التاريخية يمكن أن يساهم في تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة في المنطقة، ويساعد في بناء مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً بين الشعوب. تظل دروس التاريخ تذكيراً بأهمية الحفاظ على التفاهم والسلام والعمل المشترك من أجل تحقيق تقدم واستقرار في المناطق المتضررة من الصراعات والتحولات السياسية والحدود المتغيرة.

تعكس هذه الأحداث أيضاً أهمية الحوار الثقافي والتعايش السلمي بين الأعراق والأثنيات المختلفة. يمكن أن تكون دروس التاريخ والتنوع الثقافي مصدر إلهام للمستقبل، حيث يمكننا الاستفادة من التجارب الماضية لبناء مجتمعات أكثر انفتاحاً وتسامحاً.

على الرغم من التحديات التي واجهت المنطقة في الماضي، يمكن أن تساهم التفاهم المتبادل واحترام الثقافات المتنوعة في تعزيز التعايش السلمي وتعزيز الاستقرار. الاحترام المتبادل والتقدير للتنوع الثقافي يمكن أن يكمنان في قلب بناء علاقات قائمة على الثقة والتعاون بين الأمم.

في النهاية، تعكس الخارطة والأحداث التاريخية المذكورة أهمية فهم التاريخ والثقافة للتعامل مع التحديات المعاصرة. من خلال الحوار والتفاهم، يمكن للشعوب في المنطقة وخارجها بناء عالم يسوده السلام والتعاون، حيث يمكن للتنوع الثقافي أن يكون مصدراً للقوة والاستدامة.

استناداً إلى القراءة السريعة للمرحلة التي تم وصفها، يمكن الاستنتاج بأن التحولات الحادة تجاه مستقبل كوردستان في ذلك الوقت كانت مرتبطة بعدة عوامل رئيسية:

أ- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المفاوضات: انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تُعتبر الحكومة الحرة الوحيدة والتي تؤمن بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، كان له تأثير كبير على مستقبل كوردستان. في حين كانت السياسات الكولونيالية لبريطانيا وفرنسا مترددة ومتوارية، انسحبت الولايات المتحدة وهو ما أثر بشكل كبير على الوضع السياسي للمنطقة.

ب- عدم اقتناع الحلفاء وخاصة فرنسا وبريطانيا بدعم استقلال كردستان:
التردد الذي أبداه الحلفاء، وخاصة فرنسا وبريطانيا، في دعم واعتراف بدولة مستقلة لكوردستان كان أحد أبرز العوامل. هذا التردد يُظهر أن هناك عوامل أخرى قد تكون مخفية ولم تُكشف علنياً بعد، ربما كانت تلك العوامل تمنع ولادة كردستان كدولة مستقلة في ظروف ملائمة ومناسبة، على عكس العديد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

هذه العوامل التي تم ذكرها تظهر تعقيدات السياق السياسي والدولي في ذلك الوقت، مما أثر بشكل كبير على مسار مستقبل كردستان ومنع ولوجها إلى المجتمع الدولي كدولة مستقلة في تلك الفترة الزمنية.

ج- إلغاء الخلافة العثمانية جاءت من صميم الصفقة الكبرى، التي تلت سيفر، وكانت حافزاً لتقارب حكومة الكماليين القومية الجديدة مع الغرب المسيحي والسوفيت، وأيضاً مدخلاً لتغيير المنظومة الإسلامية الموحدة، وهي الخلافة الإسلامية، في المشرق. شكلت هذه الخطوة أول رشوة قدمها الكماليون الترك للغرب، وكانت حافزاً جديداً للجهات الغربية ذات التفكير الديني والعقلية الانتقامية منها على وجه الخصوص لمعاينة الكورد. وكان الكورد قد اتهموا بالمشاركة في مجازر السلطة العثمانية المنفذة بحق المسيحيين داخل الإمبراطورية العثمانية، وخاصة في الأناضول الشرقي وكوردستان وأرمينيا. بالإضافة إلى تاريخهم البعيد والريادي في صد الغزوات الصليبية وطردهم الصليبيين من المشرق.

هذه المخاوف الكبيرة عززت ميلاً لدى المجتمعات الكوردية المحافظة للبقاء على المنظومة العثمانية، وهو ما تجلّى في موقف سيد عبد القادر المحافظ، وأيضاً انتفاضة الشيخ سعيد ضد الكماليين في سنة ١٩٢٥. كانت هناك تيارات كوردية واسعة مازالت تحمل طابعاً إسلامياً صريحاً وتطالب بعودة العثمانيين، وقد اتخذت هذه المشاعر شكل انتفاضة كوردية.

ت- سبب تعاون الكماليين مع البلاشفة خلافاً في ميزان التحالفات، حيث فضل البلاشفة التحالف مع الكماليين، وتهربوا في الوقت نفسه من دعم استقلال الكورد. على الرغم من أن الكورد لم يكونوا مسجلين في دفاتر البلاشفة على أنهم شعب يستحق حق تقرير المصير، وذلك وفقاً للنظريات والكراريس الماركسية - اللينينية التي اعتمدها، إلا أن البلاشفة لم يتبنوا قضية الكورد بشكل جاد، مما أثر سلباً على حركة الكورد نحو الاستقلال في ذلك الوقت. هذه الأحداث والمسببات التي تم ذكرها تسلط الضوء على التشعبات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أثرت في مستقبل كردستان وساهمت في تشكيل المشهد السياسي في المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ث- خوف بريطانيا من مواجهة أعداء جدد جاء نتيجة لتمسكها بإعلان الدولة الكوردية ورعايتها. بريطانيا كانت تخشى توريث المشكلات السياسية والاستقرارية للمنطقة جراء دعمها لكوردستان المستقلة. الأعداء المحتملين كانوا كثيراً، بما في ذلك روسيا السوفيتية، تركيا الكمالية، إيران الشاهنشاهية، والقوميين العرب الذين كانوا حلفاء بريطانيا الأساسيين إبان الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى فرنسا. الحفاظ على استقرار المنطقة ككل كان أحد أولويات بريطانيا.

د- الرقعة الجغرافية الواسعة لكوردستان والثقل السكاني الكوردي الهائل والمتنوع كانت تمثل تحديات كبيرة. كان من الصعب إنشاء دولة قومية موحدة في هذه المنطقة نظراً للتنوع الثقافي والديني والعرقي الكبير بين السكان. إضافة إلى ذلك، كان هناك خطر واضح على الاستقرار إذا لم يتم التعامل بحذر مع هذه القضية. وقد تسببت هذه التحديات في إضعاف فرص إقامة دولة كوردية موحدة.

من هنا، جاءت اتفاقية لوزان كامتداد وانقلاب على سيفر في الوقت نفسه. بفضل تركيا، التي استعادت توازنها السياسي والعسكري بعد الهزيمة، وبناءً على امتلاكها للقوة العسكرية وميزان القوى في المنطقة، تمكنت تركيا من التوصل إلى تسوية مرضية للأطراف المعنية. وعملياً، قامت لوزان بتحديد الحدود وتقديم حلاً للنزاعات الإقليمية والدولية. وبالتالي، أغلقت لوزان الفصل النهائي في هذه الفترة المضطربة من التاريخ، وشكلت محطة هامة في تشكيل المشهد الجديد في المنطقة.

لقد جسدت اتفاقية لوزان إنهاء فصل مهم من التاريخ السياسي والجيوستراتيجي في المنطقة، وأرسيت الأسس للحدود الحالية لكوردستان والدول المجاورة. كما أظهرت الاتفاقية التوازنات الجديدة في المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتحديد مستقبل كوردستان تحت السلطة التركية. توفرت لتركيا الفرصة لتجديد هويتها واستقرارها، بينما لم تكن هناك فرصة كبيرة لإنشاء دولة كوردية مستقلة بسبب التحديات الجغرافية والثقافية والسياسية المعقدة.

يمكن أن نستنتج أن الأحداث والتحويلات في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والاتفاقية المؤقتة في لوزان رسمت خارطة جديدة للمنطقة، حيث تمثلت هذه الفترة تحديات وفرصاً للدول والشعوب المتورطة. تظهر هذه الأحداث أهمية العوامل الجغرافية والثقافية والسياسية في تحديد مستقبل الشعوب والدول، وكيف يمكن أن تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً حاسماً في تحديد حدود وسيادة الدول.

هذه الفترة من التاريخ تعكس تعقيدات وتحديات المنطقة وتأثيرها على الشعوب والثقافات المختلفة، وتبرز الحاجة إلى التعاون الدولي وحوار الثقافات لبناء علاقات مستدامة وسلمية في المستقبل.

خامساً: التسوية السياسية في معاهدة لوزان وتقسيم كردستان العثمانية

في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣، تفاعلت الأحداث في المنطقة وتغيرت موازين القوى بشكل كبير، وخاصة لصالح القيادات التركية الجديدة التي حصلت على دعم من القوى التي كانت تتنافس مع فرنسا وبريطانيا، وخاصة روسيا التي اتجهت نحو اتجاه راديكالي جديد، مما كان في مصلحة الأتراك. في هذا السياق، دعت حكومة أنقرة إلى حضور مؤتمر في لندن في عام ١٩٢١، وكان هذا المؤتمر بداية التحضير لاتفاقية لوزان.

وفي الوقت نفسه، تراجعت بريطانيا أمام صعود تركيا وتهرب الولايات المتحدة الأمريكية. تم تحديد عقد مؤتمر خاص في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر خلال مؤتمر وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في باريس في يناير ١٩٢١. وفي هذا المؤتمر، أصبحت البنود ٦٢ و ٦٣ هما الضحية الأولى لإعادة النظر، ومن ثم تم طرد الكورد نهائياً من الساحة الدولية. لم يكن لديهم حتى مكان بسيط في ١٤٣ بنود معاهدة لوزان التي حلت محل معاهدة سيفر في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

هذه الأحداث تظهر تحول القوى والمصالح السياسية في المنطقة وكيف أثرت على مستقبل كردستان وشكلت تحديات جديدة أمام الشعب الكوردي وحقوقهم. تمثل هذه الفترة تجربة درامية في تاريخ الشعوب والدول، وتظهر أهمية فهم السياق التاريخي لفهم التحديات الراهنة والتعامل معها بحكمة وحوار.

تسلط هذه الفترة الدرامية الضوء على الأثر العميق الذي تركه تقسيم كردستان العثمانية والتسوية السياسية في معاهدة لوزان على مستقبل الشعب الكوردي. فلقد أدت هذه الأحداث إلى تجزئة الأراضي الكوردية وتشثيت السكان الكورد، وخلفت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار. تضاف إلى ذلك، فقد شهد الكورد تهميشاً سياسياً واجتماعياً، حيث فقدوا حقوقهم الثقافية واللغوية في الدول التي تم توزيع أراضيهم فيها.

في معاهدة لوزان، تم تجاهل حقوق الكورد وتجاهل وجودهم ككيان سياسي مستقل، مما أثار بشكل كبير على هويتهم ومستقبلهم. تعتبر هذه الفترة من التاريخ تحديراً حول أهمية حماية حقوق الشعوب الصغيرة والمجمعات الأقلية في أي تسوية سياسية. كما تظهر الحاجة الملحة للحوار والتفاهم بين الأمم واحترام التنوع الثقافي واللغوي لضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

تمثلت معاهدة لوزان الثانية في نقلة نوعية في تاريخ المنطقة، حيث أشرف على الاتفاقية وفود دولية تمثل تركيا والدول المشاركة الرئيسية في الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. تناولت المفاوضات الحساسة مسائل كثيرة، بما في ذلك تقسيم الإمبراطورية العثمانية وتحديد حدود الدول الجديدة في المنطقة.

ركزت تركيا، بقيادة رئيس وفدها عصمت إينونو، على استعادة الأراضي التي فقدتها خلال الحرب العالمية الأولى، وتحديد الأراضي التي كانت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني. كانت هناك توترات وصراعات حادة في المفاوضات بين الأطراف المختلفة، ولكن في النهاية تم التوصل إلى اتفاق يحمل اسم معاهدة لوزان الثانية.

من بين النقاط الرئيسية التي نصت عليها المعاهدة، كان تقسيم كردستان العثمانية، الذي ألحقت بالعديد من الدول المجاورة. لم تحظ هوية الشعب الكوردي بالاعتراف الرسمي في المعاهدة، مما أثار غضب واستياء الكثيرين في الشعب الكوردي الذين طالما حلموا بوطنهم الخاص.

على الرغم من جهود الكورد للتمسك بحقوقهم والمطالبة بإنشاء دولة كوردية مستقلة، إلا أن معاهدة لوزان الثانية لم تمنحهم هذا الحق. تُظهر هذه المعاهدة الصعوبات والتحديات التي تواجه الشعوب الصغيرة في محاولة الحفاظ على هويتها وأرضها في وجه تغييرات الخريطة السياسية العالمية.

من غير المبالغة القول أن معاهدة لوزان الثانية قد نقلت العديد من المعضلات إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث بُنيت حدود الدول الحديثة على أساس الصراعات والمصالح الدولية في تلك الفترة. بالرغم من أن المعاهدة أعطت تركيا استقلالها وألحقت العديد من المناطق بدول مجاورة، إلا أنها تركت الكثير من القضايا العالقة، بما في ذلك مصير الشعوب والأقليات الذين لم يُعطوا حقوقهم الكاملة.

الكورد، كأحد هذه الأقليات، لم يحظوا بالاهتمام الكافي في معاهدة لوزان الثانية. لم يُعط لهم حق إقامة دولة كوردية مستقلة، ولم تُعترف بحقوقهم الوطنية والثقافية بشكل كامل. تم تقسيم أراضيهم بين تركيا وسوريا وإيران والعراق، دون مراعاة لرغبتهم أو حقوقهم.

العقبات والمشاكل التي نشأت نتيجة هذه المعاهدة أثرت بشكل كبير على المنطقة بأكملها، حيث زادت التوترات العرقية والثقافية وزادت حدة الصراعات في السنوات التالية. وبالرغم من مرور العقود، ما زالت قضية الكورد تشكل نقطة

صراع وتوتر في الشرق الأوسط، حيث يواجهون التهميش والاضطهاد في العديد من الدول ويطالبون بحقوقهم المشروعة.

بالنظر إلى معاناة الكورد والشعوب الأخرى في المنطقة، يظل من الضروري تسليط الضوء على أهمية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في بناء عالم يسوده السلام والتعايش السلمي بين الشعوب والثقافات المختلفة.

في النتيجة، يجسد تاريخ معاهدة لوزان الثانية وتقسيم كوردستان العثمانية قصة الشعوب الصغيرة والأقليات في وجه التحولات السياسية الكبيرة. يرسم هذا الحدث القديم صورة حية لأهمية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، ويسلط الضوء على الحاجة إلى العدالة والمساواة لجميع الشعوب.

على الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهها الكورد، فإنهم استمروا في النضال من أجل حقوقهم وهويتهم. تظل قضية الكورد وغيرهم من الشعوب المحرومة تحمل الدعوة إلى إحقاق العدالة وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. إن فهم تاريخ معاهدة لوزان الثانية يُظهر لنا الأهمية الكبيرة للحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي والسعي نحو إقامة عالم يسوده التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الثقافات والشعوب.

في معاهدة لوزان التي وُقعت في ٢٤ يوليو ١٩٢٣، تجلّى تأثير القوى الكبرى في تقسيم الدولة العثمانية المتهاوية. كانت الدول الثمانية الرئيسية المشتركة في المفاوضات (الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، إيطاليا، اليونان، رومانيا، صربيا، كرواتيا، سلوفينيا)، بالإضافة إلى وفد روسيا جورجيا وأكرانيا، هي القوى التي شكلت جبهة التفاوض التي واجهت تركيا (العثمانية) في تلك الفترة.

تمثلت هذه الجبهة في تحديد مستقبل الإمبراطورية العثمانية المنهارة وتوزيع المناطق والموارد بين الدول المتورطة في المفاوضات. وفي هذا السياق، قدّمت الدول المشاركة مطالبها ومصالحها المتنوعة، مما أدى إلى وجود اتفاقات وتسويات وتنازلات، لتحقيق توازن القوى وتلبية مصالح كل طرف.

من خلال هذه المفاوضات، تمثلت التحديات التي واجهت الكورد والأقليات الأخرى الذين لم تُلبّ تطلعاتهم في تلك الفترة. رغم أهمية تلك المحادثات في تحديد خريطة المنطقة بشكل جديد، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعوب الصغيرة والأقليات، مما أثر بشكل كبير على مسار تطور الكورد وتحدياتهم في العقود اللاحقة.

تمثل معاهدة لوزان، نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنطقة. ورغم أن المعاهدة حددت الحدود الجغرافية بين الدول وتنازلت في بعض القضايا السياسية

والاقتصادية، فإنها لم تلب تماماً تطلعات الشعوب والأقليات التي تأثرت بتقسيم الدولة العثمانية.

أحد أبرز النقاط الضعف في المعاهدة كان عدم إدراج أو تناول الحقوق والمصالح الثقافية والوطنية للكوورد. تمثل غياب ممثلي الكورد عن المفاوضات بشكل رسمي، وتم تميع التمثيل الكوردي وتشثيته بين القيادات الكوردية المتنازع عليها والحكومة التركية. وكان رئيس الوفد التركي نفسه من أصل كوردي، عصمت اينونو، الذي كان يعمل لصالح القومية التركية، مما أدى إلى تقديم مصالح الكورد إلى الخلفية.

وفي ظل غياب الإشارة الرسمية إلى المسألة الكوردية في المعاهدة، وعدم تأمين الحد الأدنى من مطالب وحقوق الكورد، استمرت قضية الكورد في المنطقة في تشكيل نقاشات وصراعات دائمة على مر العقود. هذا الإهمال والتجاهل لحقوق الشعوب والأقليات في المفاوضات أثر سلباً على تطور الكورد وتحدياتهم في العقود اللاحقة، وترك بصمة سلبية عميقة في تاريخ المنطقة.

إن الطرف الكوردي الذي كانت ينظم ويوجه الزعامات الكوردية في تلك المرحلة، كانت جمعية ترقى كوردستان التي كان يرأسها سيد عبد القادر النهري، وقد أخطأ عندما، طلب في نيسان ١٩٢٠ من شريف باشا الاستقالة من رئاسة الوفد الكوردي في سيفر، وعلى أثرها لم يتشكل وفد كوردي ذات ثقل، وكان هذا الإجراء أحد أهم عوامل الضعف في الجانب التمثيلي والسياسي الكوردي. إذ أن الجبهة الكوردية تشنت قبل التوقيع على سيفر بأربعة أشهر، وان الخلاف اشتد بين الزعامات الكوردستانية، وتصادم أنصار الحكم الذاتي مع رواد الاستقلال. واستفاد الأتراك من ذلك الشقاق. لدرجة أن قرارات سيفر لم تصاغ بقوة بخصوص الاستقلال الكوردي التام. وكان لكل ذلك علاقة بنهاية دور شريف باشا في باريس، حيث عرف فيها بـ (أبو الكورد). كما كانت نهايته، بداية النهاية لدور تيار المثقفين الكورد. وسيطر مصطفى كمال على مفاصل كوردستان، وتحرك عبر عملائه الكثر، خاصة سليمان نظيف وغيره. انتقلت بعدها الزعامات الكوردية إلى سوريا ولبنان ومصر وحاول شريف باشا لقاء الملك فيصل لكنه فشل لقد حصل الجميع على حقوقهم سوى الكورد. (الأكوم، ٢٠٠٤، ص ١٤١ - ١٤٣)

لا يمكن فصل اتفاقية سيفر عن لوزان، فهما متشابكتان والثانية تعديل وتصحيح للأولى، مع إضافة تفصيلات تنفيذية. إذ تم بموجب لوزان إلغاء أغلب نتائج معاهدة الصلح في سيفر ١٩٢٠، والتي كانت تتضمن بنوداً تقوض تماماً كيان الدولة التركية، وأولها الإقرار باستقلال كوردستان العثمانية: "إن ضم أرمينيا

إلى الاتحاد السوفيتي في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠ ومعاهدة الصداقة والأخوة في آذار ١٩٢١ الموقعة مع موسكو أتاح لأنقرة أن تنتقل قواتها إلى الجبهة الغربية. قرر الفرنسيون والايطاليون، الذين اندلعت ضدهم مقاومة محلية، خاصة من الوجهاء، مغادرة الأناضول في تموز ١٩٢١، فتمكن مصطفى كمال من حشد معظم قواته ضد الجيش اليوناني. أخيراً، انتهى مؤتمر لندن في شباط ١٩٢١ الذي يمنح لأنقرة، في الواقع، وضعية المفاوضات التركي الوحيد، انتهى إلى عزل اليونان على الصعيد الدبلوماسي، وعلى هذا الأساس من إعادة تأهيل القوات الكمالية تم التحضير لهجمات مضادة من قبل أنقرة على الجيش اليوناني المتناثر على أراضي شاسعة في الأناضول. وقد شن آخر هجوم مضاد بقيادة مصطفى كمال شخصياً، في آب ١٩٢٢، وفي أيلول سقطت سيمرنا، الأمر الذي أدى إلى فرار الجيش اليوناني. وكان الجلاء دون قتال في تشرين الأول عن الدردنيل وإسطنبول إشارة دلت على نهاية الحرب." (بوزرسلان، ٢٠١٠، ص ٤٠)

في ظل هذا النهوض التركي الرسمي ممثلاً بحكومة أنقرة، وكذلك الهيئة الشعبية التركية القومية والإسلامية في وجه الغرب، عانت القوى الكوردية ونخبها القيادية من تشتت وتضارب في التوجهات، حتى باتت غائبة عن الساحة الدبلوماسية، لدرجة لم تستطع أن تحضر مؤتمر لوزان بصفة رسمية أو شعبية قوية: "إلا أن كمال لم يحقق هدفه عقب ذلك، وهو إنشاء الجمهورية، وبقي منتظراً، فقبل كل شيء لا بد من الاعتراف بالاستقلال الوطني وكذلك بحدود الأراضي التي تم فتحها من جديد، وهذا ما تحقق في لوزان بعد مفاوضات شاقة خاضها عصمت باشا. وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣، تم التوقيع على المعاهدة الجديدة، والتي ألغيت معاهدة سيفر. الكورد، أيضاً كانوا قد أرسلوا وفوداً لكنهم كانوا غير منظمين، ومن دون أي وحدة في العمل والإرادة، ولم تتمكن من منافسة الأتراك في موقعهم التفاوضي في معاهدة لوزان... لقد نجح الأتراك في جعلهم يعتقدون بأنهم سيحصلون على حكم ذاتي ما في تركيا الجديدة. ومن جهة أخرى لم يشهد الوضع في الموصل أية حلول على أمل أن يتم ذلك فيما بعد تحت رعاية عصبة الأمم." (ماريسكوت، ٢٠٢٢، ص ٣٠)

إثر التوقيع على معاهدة لوزان ووضعها في سياق التطبيق العملي، دشنت مرحلة جديدة من تاريخ الشرق الأدنى وجوار تركيا المعاصرة، ومازالت نتائج هذه المعاهدة ثابتة على الأرض، وتتسم بالرسوخ، لأن العديد من القوى العظمى تحمي مخرجاتها. وأهم تلك النتائج كانت استعادة تركيا لمناطقها ومدنها الغربية الحساسة، كاستانبول وسيمرنا (أزمير). واتخاذ شرق الأناضول مركزاً لتركيا الجديدة، لذلك تم تثبيت وإزاحة العاصمة الجديدة نحوها، فاتخذت أنقرة عاصمة جديدة للجمهورية التركية، وطويت صفحة استانبول كعاصمة مع طي صفحة

السلطنة العثمانية. بحيث طويت أيضاً مع مرحلة استانبول المزدهرة، لأنها كانت تعبر عن التنوع ولقاء الشرق بالغرب، لتحل محلها مرحلة أنقرة التي باتت رمزاً للدولة المركزية القومية التركية الصلبة، التي تحارب وتخشى التنوع واللامركزية.

حيث عملت حكومة أنقرة بعد اتفاقية لوزان بمنهجية عميقة متعددة الجوانب على تهشيم المجتمعات الكوردية، وإذابتها في الثقافة – الدولة (التركية الجديدة). لقد تعسرت في هضم مجتمعات كوردستان العثمانية الراسخة، إذ واجهت انتفاضات كبيرة وحركات عاصفة تلخصت في: "ثلاث ثورات كوردية، ثورة الشيخ سعيد (١٩٢٥)، وثورة آارات (١٩٣٠)، وثورة ديرسم (١٩٣٦) – (١٩٣٨)، زعزعت النظام على نحو جدي، مرغمة إياه على حشد عشرات الآلاف من الجنود. قمع الثورة الأولى، الذي تطلب تعاوناً عسكرياً مع فرنسا، القوة المنتدبة على سوريا، أدى من دون شك إلى سقوط ١٥ ألف ضحية في صفوف السكان المدنيين. واعتبرها مصطفى كمال حرب مُثَل. " (بوزرسلان، ٢٠١٠، ص ٥٨). وهذه المثل التي قصدها مصطفى كمال هي (المثل) التي تتبناها القومية التركية الجديدة، والتي أدرجت في الدستور في صيغة مكثفة: أن تركيا هي للأتراك فقط، واللغة التركية هي اللغة الوحيدة. وهكذا تسلسلت القيم التركية المعاصرة، والتي على ضوئها تم إبادة المجتمعات المختلفة والمتمايزة عن ثقافة ومثل المجتمعات التركية.

إذاً، بعد توقيع معاهدة ، بدأت تركيا الجديدة، التي أصبحت جمهورية، تتغير بشكل جذري. أصبحت أنقرة عاصمة الدولة الجديدة، وسط التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. تراجعت الدولة العثمانية وانهارت، ومكنت الأحداث والقرارات الدولية تركيا من استعادة الأراضي التي فقدتها في وقت سابق.

من بين التحديات التي واجهها الكورد بعد معاهدة لوزان، كان التشتت والتقسيم الداخلي للمجتمع الكوردي. غاب الكورد عن المفاوضات الرسمية وتم تميع التمثيل الكوردي وتشتيته بين القيادات الكوردية المنفصلة. تصادمت الزعامات الكوردية وتشتتت، مما أدى إلى فقدانها للثقة والوحدة في المفاوضات، وسمح بتمثيل الحكومة التركية المركزية لمصالح الكورد دون أي تحدي.

في هذه الفترة، تفتت الثقافة الوطنية التركية بشكل قوي، وبدأت حكومة أنقرة بتنفيذ سياسات تجميعية ومركزية. تعمدت الحكومة على سياسات التوحيد الثقافي واللغوي، وتجاهلت حقوق الأقليات الثقافية واللغوية، بما في ذلك الكورد. تسبب ذلك في تضيق المجالات الثقافية واللغوية للكورد، وتشتتت هويتهم وتأثرت ثقافتهم ولغتهم تحت وطأة هذه السياسات.

من جهة أخرى، شهدت المناطق الكردية في تركيا حملات عسكرية وقمعاً سياسياً بغية السيطرة على أي مظاهر للمقاومة الكردية. حدثت ثلاث ثورات كردية كما ذكرت آنفاً هي ثورة الشيخ سعيد في ١٩٢٥، وثورة آارات في ١٩٣٠، وثورة ديرسم في ١٩٣٦-١٩٣٨، وقد تسببت هذه الحملات في سقوط العديد من الضحايا بين السكان المدنيين.

بهذه الطريقة، باتت الحقوق الكردية محدودة ومقيدة في الجمهورية التركية الجديدة، وبدأت القضية الكردية تتحول إلى نزاعات وصراعات مستمرة على مر العقود، مما أثر سلباً على تطور الكورد وتحدياتهم في العقود اللاحقة، وخلق بيئة معقدة للتعايش الثقافي واللغوي في تركيا.

بالتالي، مع مرور الزمن، تزايدت التحديات التي واجهها الشعب الكردي في تركيا، حيث تواجههم صعوبات في المحافظة على هويتهم الثقافية واللغوية. تعرضوا للتمييز والقهر، وشهدوا تقييدات في ممارسة حقوقهم الثقافية والسياسية. وتسببت الحملات العسكرية والقمع السياسي في خلق جدران انقسام واضحة بين الكورد والحكومة التركية.

في العقود اللاحقة، زادت حركة النضال الكردية في تركيا، حيث أسست الأحزاب ومنظمات كردية متعددة تسعى للدفاع عن حقوق الكورد وتحقيق الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية. تصاعدت التوترات بين الحكومة التركية والحركات الكردية المطالبة بالحكم الذاتي والمزيد من الحقوق.

ومع ذلك، تظل القضية الكردية تمثل تحدياً كبيراً لتركيا، حيث يتطلب حلاً دائماً النظر إلى حقوق الأقليات والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي في البلاد. تظل هناك حاجة إلى جهود مستمرة لتحقيق التسوية وتعزيز الحوار بين الحكومة والشعب الكردي، لضمان تحقيق العدالة والمساواة للكورد وجميع المجموعات الثقافية في تركيا.

في العقود اللاحقة، شهدت حركة النضال الكردية في تركيا تصاعداً، حيث أسست العديد من الأحزاب والمنظمات الكردية التي تسعى جاهدة للدفاع عن حقوق الكورد وتحقيق الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية. تزايدت التوترات بين الحكومة التركية والحركات الكردية المطالبة بالحكم الذاتي والمزيد من الحقوق.

على الرغم من ذلك، تظل القضية الكردية تمثل تحدياً كبيراً لتركيا، حيث يتطلب الحل دائماً النظر إلى حقوق الأقليات والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي في البلاد. يتطلب التسوية المستدامة جهوداً متواصلة لتعزيز الحوار وتحقيق العدالة والمساواة للكورد وجميع المجتمعات الثقافية في تركيا.

سادساً: مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا

يمكن إحالة الكارثة التي حلت بالمجتمعات الكوردية إلى ثلاثة أسباب رئيسية إضافة إلى جملة الأسباب التي سبق ذكرها.

السبب الأول كان خروج الشخصية الدبلوماسية والسياسية الكوردية الاستثنائية من الميدان السياسي، فقد سببت استقالته من رئاسة الوفد في مؤتمر الصلح تراجعاً حاداً في النشاط الدبلوماسي الكوردي داخل كواليس وغرف اتخاذ القرارات في أوروبا. إذ كان شريف باشا شخصية ريادية تصدر المشهد السياسي المعارض للأتراك في أوروبا.

أثبت حضوره كشخصية متنورة وتقدمية ومعارضة للاستبداد. وكان على اتصال وثيق مع الحزب الاشتراكي العثماني في باريس، وغيرها من الاتجاهات العثمانية المعارضة للقوميين الأتراك، بمن فيهم الليبراليين. كما كان قد أسس حزباً، وأصدر جريدة (مشروطيت) الفعالة في باريس. وقد فرض حضوره وأثمرت نشاطاته طوال سنوات (١٨٩٩ - ١٩٢٠)، حتى أصبح الشخصية الكوردية الأهم في الساحة الأوروبية، لم تصل الى موقعه أي شخصية أخرى. بات مدافعاً صلباً عن حق الكورد في الاستقلال، لدرجة ان عرف في أوروبا ب (أبو الكورد). والى جانب ذلك كان من أوائل من طالب بالمساواة بين الأمم والأقوام. حيث كان قائداً إصلاحياً وليبرالياً لدرجة أن خوله بعض الليبراليين الأتراك العثمانيين لتمثيلهم أيضاً في المحافل الدولية. كان لتسلمه رئاسة الوفد الكوردي في مؤتمر الصلح صدى إيجابي تكامل مع باقي العوامل لتتحول مسألة استقلال كوردستان إلى قرارات دبلوماسية، وخطوات تتجه نحو التطبيق.

لذلك، السبب وراء الكارثة التي حلت بالمجتمعات الكوردية كان انقسامهم الداخلي وتضارب الأهداف والمصالح بين الفصائل المختلفة. تشتتت القيادات الكوردية وتباينت آراؤهم حول الطريقة المثلى لتحقيق حقوق الكورد. هذا الانقسام زاد من تعقيد المفاوضات وجعلها أكثر صعوبة. بينما كانت الحكومة التركية تتحرك باتجاه واحد وتوحدت في موقفها، كان الكورد متشتتين ومنقسمين، مما جعل من الصعب عليهم تحقيق أهدافهم بفعالية.

ويتعلق بضعف الدعم الدولي للقضية الكوردية. على الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها شريف باشا والوفد الكوردي، إلا أنهم لم يحققوا الدعم الدولي الكافي لقضيتهم. كانت الدول الكبرى والمنظمات الدولية تركز في تلك الفترة على قضايا أخرى ولم تمنح القضية الكوردية الاهتمام الكافي. هذا النقص

في الدعم الدولي قوض جهود الكورد في المفاوضات وجعلها تواجه صعوبات كبيرة في التحقيق بأهدافها.

بهذا السبب، تفشل المفاوضات في مؤتمر الصلح في تحقيق حل سلمي للقضية الكوردية، مما أدى إلى الكارثة التي حلت بالمجتمعات الكوردية في ما بعد ذلك. هذه الفترة الصعبة في تاريخ الكورد في تركيا سجلت تأثيراً عميقاً على حياتهم وأوجه تقاليدهم وأمنهم واستقلاليتهم.

بعد فشل مفاوضات مؤتمر الصلح وعدم تحقيق حلاً سلمياً للقضية الكوردية، تفاقمت الوضعية الكوردية في تركيا. تصاعدت حملات القمع والاضطهاد ضد الكورد، وتعرضوا لسياسات قمعية وتهميشية، مما أثر بشكل سلبي على حياتهم وحقوقهم. تسبب هذا الوضع في تفاقم التوترات الاجتماعية والثقافية في المناطق الكوردية، وزاد من حدة الصراع بين الكورد والحكومة التركية.

تعرضت الثقافة الكوردية واللغة والهوية الوطنية للقمع والتهميش، وتم تقييد حقوق الكورد في ممارسة ثقافتهم والتعبير عن هويتهم. تم تجنيد الجيش والقوات الأمنية للمساهمة في قمع الحركات الكوردية وقمع أي نشاط يعتبر معادياً للحكومة التركية.

من الناحية الاقتصادية، عانى الكورد من سياسات اقتصادية تهميشية، حيث تم التركيز على التنمية في المناطق ذات الأغلبية التركية، مما أثر على فرص العمل والحصول على خدمات ذات جودة في المناطق الكوردية.

بالإضافة إلى ذلك، تعرض الكورد للعديد من الانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري. هذه الانتهاكات أثرت على حياة الكورد وأمنهم واستقرارهم في المناطق التي يعيشون فيها.

بهذه الطريقة، فشلت المفاوضات في مؤتمر الصلح في تحقيق حلاً سلمياً للقضية الكوردية، وتركت أثراً عميقاً على المجتمعات الكوردية في تركيا. تستمر هذه القضية في أن تكون محور اهتمام دولية ومحلية، حيث يسعى العديد من النشطاء والمنظمات إلى إيجاد حلاً عادلاً وسلمياً لحقوق الكورد في تركيا.

لقد بات شريف باشا مفتاحاً لفتح العديد من الأبواب المغلقة في وجه الكورد، وبات على بعد خطوة لإيجاد حل عادل للمسألة الكوردية. وعلى صعيد الجبهة الداخلية الكوردية، تحول إلى رمز توحدت النخب تحت قيادته، وعقدوا عليه الآمال، ولو لفترة قصيرة. إلى أن تقوضت كل تلك الإنجازات، عندما أرغم على الاستقالة من قبل الشيخ عبد القادر، الزعيم الكوردي الأبرز في سنوات

الحرب العالمية الأولى. وكاد شريف باشا أن يقترب من فك العقدة البريطانية - الفرنسية في دعم وترجمة عملية استقلال كردستان.

أما السبب الثاني الأكثر تأثيراً على مصير كردستان فقد نتج عن التخبط البريطاني، واضطراب تعامله مع ملف استقلال كردستان عاماً بعد آخر. إذ كانت في البدء بريطانيا هي صاحبة مشروع تحرير وتوحيد كردستان. حتى أن ماكدول قد أورد تفاصيل ومقتطفات من الوثائق البريطانية التي تبين قدرة بريطانيا الأكيدة يومئذ على حل المسألة الكردية حلاً جذرياً. مستعرضاً مراسلات ارنولد توينبي مع مارك سايكس، والتي تضمنت مقترحات عديدة حول توحيد كردستان. وهي عبارة عن عمليات اقتطاع وضم شملت حتى كردستان الإيرانية: "في صيف ١٩٢١ أغرت نجاحات سمو بريطانيا بإمكانية قيام كيانٍ كردي مستقل مقتطع من تركيا وإيران. ورغم أنها شكت في أن إيران سوف تسهل مرور القوات التركية إلى العراق من خلال أراضيها، فإنها قاومت، أي بريطانيا، مثل هذه المغامرة، هذه المرة بسبب مخاطر تفكك الحدود التركية - الإيرانية." (٢٠٠٤، ص ٢٣٤)

كما شاركت بريطانيا فرنسا حماسها في دعم استقلال الشعوب، بعد انتهاء الحرب العالمية، إذ: "صرحت كل من بريطانيا وفرنسا في ١٩١٨/١١/٧ بأن هدفها هو التحرير الكامل والنهائي للشعوب التي عانت من اضطهاد الأتراك لفترة طويلة وإقامة إدارات وحكومات قومية والتي سوف تستمد سلطتها من الممارسة الحرة لروح المبادرة والاختيار لسكانها الأصليين" (ماكدول، ٢٠٠٤، ص ٢٦١)

رغم التخبط والاضطراب في السياسة البريطانية اتجاه الكورد، لكنها رجحت مصالحها بسهولة، وعضواً عن توحيد كردستان سعت لتشكيل دولة العراق عملياً. وعلى ما يبدو حسم تشرشل ورجح هذا القرار، حيث تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بإقامة دولة كردستان المستقلة لصالح الحفاظ على جزء منها، أي ولاية الموصل، لتضم نهائياً إلى دولة العراق، إذ صرح في آذار عام ١٩٢١ وزير الخارجية آنذاك، تشرشل: "أن مقتضيات إقامة الدولة العراقية أهم من المطالب الخاصة للأكراد." (ماكدول، ٢٠٠٤، ص ٢٦٧)

وهكذا تراجعت بريطانيا عن عودها للكورد بالاستقلال الذاتي، خطوة فخطوة، وفرضت الحكم العربي على الكورد، بحسب ماكدول: "كذلك فإنه من المشكوك فيه أن الإدارات العربية المتعاقبة قد نوت تحقيق التزاماتها أبداً ... لقد فرض الحكم العربي المباشر على الأكراد حال بروز طبقة جديدة بينهم تتمثل بالمشتغلين بالثقافة من غير القبليين في مدن كردستان. ومن سوء حظهم أنه

في الوقت الذي باتوا فيه جاهزين لتحريك الأكراد كشعب وليس كقبائل، كانت بريطانيا قد تخلت عن عرضها في تقرير المصير" (٢٠٠٤، ص ٢٤٣).
وبتجميع الكم الكبير من القرارات والمواقف التي اتخذتها بريطانيا بحق المجتمعات الكوردية، بدءاً بمحاربة مشروع استقلال الإمارات الكوردية في أواسط القرن التاسع عشر، وحتى التوقيع على معاهدة لوزان، وما نتج عنها من دعم بريطانيا لكل من حكومتي أنقرة وبغداد في قمع الحركات التحررية الكوردية، تبدو بريطانيا ليس فقط في موقع المسبب بإعادة تقسيم وإلحاق كوردستان بدول المنطقة فحسب، بل تتحمل مثل الحكومات التي دعمتها وزر جرائم الحرب، والإبادة الجماعية التي لحقت بالمجتمعات الكوردية طوال أكثر من مئة وخمسين سنة.

أما السبب الثالث الذي سرع من عملية خسارة الكورد في ذلك المنعطف التاريخي، فقد تلخص في الحسابات الخاطئة للنخب والزعامات الكوردية، وخاصة أن حساباتهم غير الدقيقة، لم تميز بين خصوصية الشعوب المنضوية تحت سلطة الحكم العثماني، التي باتت تحررها أمراً محتوماً، لأن موقع هذه الشعوب جغرافياً وثقافياً كان مختلفاً تماماً عن موقع الكورد في مركز السلطنة العثمانية. فقد انخدعت الزعامات الكوردية بوعود الدول الأوروبية، وبالغت في محاربة العثمانيين والابتعاد عنهم، ولم تقدر قيمة العلاقة العضوية بين الكورد والعثمانيين، كما أساءت تقدير في الوقت نفسه درجة كراهية القوميين الترك لمسألة تحرير الكورد. حتى شكل تعاون قطاع واسع من الكورد مع مصطفى كمال وتياره الشعرة التي قصمت ظهر الكورد إلى حين.

سابعاً: معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من

المجتمعات الكوردية

بعد معاهدة لوزان، تعززت التعاونية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، بما في ذلك بريطانيا وتركيا وروسيا وإيران، بهدف قمع حركات الاستقلال الكوردية وضرب الحركات القومية غير المرغوب فيها. واستُخدمت هذه التعاونية في تنظيم الهجمات على المجتمعات الكوردية، مما أدى إلى تدمير واسع النطاق للقرى الكوردية وانتهاكات حقوق الإنسان.

واستحوذت موجات القمع على أوجه متعددة، بدءاً من قمع انتفاضة آكري-آارات التي شارك فيها الكورد ومقاتلون أرمن من الطاشناق. شهدت هذه الحملة تدميراً واسع النطاق للقرى الكوردية، حيث تم استناد هذا القمع على التعاون النشط بين تركيا وبريطانيا العظمى وإيران والاتحاد السوفيتي. فيما بعد، جرت حركة قمع أخرى بحجة إخلاء منطقة ديرسم من السكان بدون شروط، وتحولت إلى ما يشبه الإبادة الجماعية، حسب وصف الخبراء. وقد اعتبرت هذه الحركة حرب استقلال داخلية، وتسببت في معاناة جماعية للسكان الكورد، واستخدمت كوسيلة للانتقام من المجتمعات الكوردية وكبح حماسها للمطالبة بحقوقها واستقلالها.

هذه الأحداث تكمل الصورة الشاحبة للوضع الذي أثر بشكل عميق على المجتمعات الكوردية بعد معاهدة لوزان، حيث تجسدت الانتقامات والقمع في أعمال عنف وانتهاكات ضد الحقوق الإنسانية والكرامة الإنسانية. ورغم مرور الزمن، تظل هذه الأحداث جزءاً من التاريخ الحزين للمجتمعات الكوردية وتظل تشكل جزءاً لا يتجزأ من النضال الكوردي من أجل حقوقه واستقلاله.

لقد كانت من نتائج وسياسات مرحلة ما بعد لوزان، هو التعاون بين القوى الموقعة على الاتفاق في سبيل ضرب حركات الاستقلال الكوردية، والمساهمة العملية في استقرار ووحدة تركيا، وسلامة حدودها الدولية. فقد تعاونت كل من بريطانيا وتركيا وروسيا وإيران في قمع انتفاضة آكري الكوردية - الأرمنية: "اتخذ سحق انتفاضة آكري - آارات، التي شارك فيها إلى جانب الكورد مقاتلون أرمن من الطاشناق، شكل تدمير واسع للقرى الكوردية، بحسب وصف الصحافة التركية. وقد استند قمعها على تعاون نشيط بين تركيا وبريطانيا العظمى وإيران والاتحاد السوفيتي. أخيراً، كان قمع انتفاضة ديرسم التي اندلعت في ١٩٣٥ في أعقاب قانون بإخلاء غير مشروط لمنطقة ديرسم من

السكان، قد اتخذ بعداً شبيهاً بالإبادة الجماعية، بحسب مارتن فان برونسون. وقد عدت على أنها حرب استقلال داخلية." (بوزرسلان، ٢٠١٠، ص ٥٩)

وعلى الرغم من هذا التعاون الدولي والإقليمي مع تركيا، للحفاظ على دولتها المركزية، ولقمع الحركات الاستقلالية الكردية، والأرمنية بدون شفقة، ظلت سلطات تركيا الحديثة تعاني من حالة رعب وعقدة المستعمر المحتل، الذي ضخم من ميزانيته العسكرية على حساب التنمية والرفاه الاجتماعي. لقد عانت الحكومات التركية المتعاقبة من فكرة خطر تناثر وانقسام تركيا، لذلك قاوموا الحركات الاستقلالية الكردية بعنف وقمع دموي، عبر تدمير آلاف القرى والبلدات بطريقة ليس لها نظير. بل أعادوا الحسابات، وفتحوا من جديد صفحة كل الشعوب التي قامت بحركات الاستقلال ضد العثمانيين، لذلك صبوا كل حقدهم على الشعوب التي قاومت الأتراك، وخاصة العرب، عبر الانتقام المتأخر من الكورد: "كانت السلطة الكمالية في الواقع موسومة بتناذر فكرة تجزئة تركيا. فكان قمع المقاومة الكردية يعتبر الشرط اللازم للتخلص من هذه اللعنة. وهكذا في عام ١٩٢٥، أعدم الشيخ سعيد ورفاقه ليس فقط لأنهم تمردوا وإنما أيضاً لأنه كان ينبغي عليهم أن يكفروا عن الذنوب الانفصالية لباقي الشعوب الإسلامية. فكان قرار الإدانة ينص: (إن دوافع وأسباب التمرد الأخير في المقاطعات الشرقية من الوطن التركي الخالد هي مماثلة لتلك التي ثارت، في ماضٍ ليس ببعيد، في البوسنة والهرسك المحاطة من ثلاث جهات بأعراق ليست تركية ولا مسلمة، وتلك التي دفعت الألبان، رغم خمسة قرون من إخاء، إلى طعن الأتراك في الظهر، وهم اللذين لطالما أظهروا محبة كبيرة لمواطنهم... إن الهدف والغاية اللذين ولدا الثورة الكردية هما ذاتها اللذين كانا قد أفسدا سوريا وفلسطين. البعض منكم منقادون بأنانيتهم، وآخرون بنصائح من الدعاية الأجنبية وبأطماع سياسية، ولكنكم جميعاً متفقون على نقطة واحدة، ألا وهي إقامة كوردستان مستقلة، سرتم إلى الأمام. وعلى أعواد المشانق سوف تدفعون ثمن المنازل المدمرة، والدم المراق." (بوزرسلان، ٢٠١٠، ص ٦٠)

وهكذا كما تم ملاحظته، فقد دشنت اتفاقية لوزران من جديد، لشوط آخر من مسيرة الدم والمشانق والإعدامات ضد الكورد، ولم تتوقف سياسات تدمير القرى وترحيل سكانها منذ ذلك الاتفاق. ولا يعاني الدارس صعوبة في الاستنتاج على أنه قد ساعدت أنقرة في سياساتها القمعية كل من دول الحلفاء وروسيا السوفيتية للسير بهذه السياسة، وتسهيلها كمقدمة لتسهيل عملية توزيع الأراضي بين الدول الجديدة، وتجنب الخلاف على رسم الحدود فيما بينها. وبالتالي انعكست هذه السياسات الجديدة بشكل مباشر على توزيع الأراضي بين الدول الكولونيالية المنتصرة. ومن ضمنها كوردستان العثمانية، التي انقسمت

بشكل رئيس بين ولاية الموصل، والجزيرة الفراتية وما تبقى منها من أراضي الولايات ذات الغالبية الكردية في شرق جمهورية تركيا الجديدة.

لقد جاءت اتفاقية لوزان لتلغي اتفاقية سيفر التي كانت تفتح المجال لنشوء دولة كردية كبيرة، ودولة أرمنية، وبالتالي كانت ستخسر تركيا شرق الأناضول وأغالي الجزيرة الفراتية بشكل نهائي. لكنها رفضت هذا البند، وقالتت في سبيل إلغائه، وهذا ما تم. وقد سبق أن جعل أتاتورك من بند استقلال كردستان في سيفر، وتوقيعها من قبل حكومة السلطان أداة قوية لمحاربتها بل تخوينها: "لقد عقد الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الذي خان تركيا معاهدة مع الإنكليز، وافق فيها على انفصال كردستان عن تركيا. وقد نشرت هذه الاتفاقية في الصحف الفرنسية.. " (لازاريف، ٢٠١٣، ص ٤٠٩)

وفي المحصلة ربحت تركيا وكذلك الطرف العربي الذي ساندته التوجهات البريطانية، والصهيونية كمقدمة لتسوية سياسية كبرى: "على اثر انتصار الأتراك على اليونان عقد مؤتمر من الحلفاء في مدينة لوزان للاتفاق مع تركيا على معاهدة جديدة فعقدت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ التي نصت على القضاء على استقلالية أرمينيا وإعادتها إلى تركيا وعن تخلي اليونان عن أزمير وتراقيا الشرقية وإعادتها أيضا إلى تركيا وعن إلغاء المراقبة الدولية على المضائق على أن تحترم تركيا حرية العبور فيها. وأخيراً نصت هذه المعاهدة على إلغاء الامتيازات الأجنبية التي تمتعت بها الدول الأوروبية في الدولة العثمانية ما يزيد على ثلاثة قرون ونصف، وهكذا نسفت معاهدة سيفر ولم يبق منها سوى تنازل تركيا عن البلاد العربية." (حماده، ١٩٣٥، ص ١٨٣)

وهذه التنازلات الكبرى جاءت تحت ضغط بريطاني - فرنسي - إيطالي ويهودي في الظل، للاستفادة من عدم قدرة المجتمعات العربية على إدارة نفسها، وترسيخ نظام كولونيالي أوروبي تحت بند سياسة الانتداب في البلاد العربية، التي مهدت جميعاً لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد يكون لهذا الاحتمال قدرة على تفسير تفضيل بريطانيا لإنشاء كيانات عربية، وتزعم عائلة الشريف حسين لثلاثة منها: "ففي لندن لم يتخذوا الخيار النهائي بعد، فإما أن يعقدوا الرهان الأساسي على دولة كردية كبيرة نسبياً تضم كردستان الشمالية والجنوبية والغربية. وإما الاعتماد على الأوساط العربية القومية المتنفذة في بغداد ودمشق ومكة." (لازاريف، ٢٠١٣، ص ٣٣٨)

ومن حيث لا تدري المجتمعات العربية جاءت معاهدة لوزان في المحصلة لصالحها، خاصة من زاوية تأمين السيادة القومية لها، وضم الأراضي الكردية إلى كل من دولتي سوريا والعراق الناشئتين.

ثامناً: إضعاف هوية الشعب الكوردي وتشتيته

بالإضافة إلى القمع العسكري والقانوني، تبعثرت المجتمعات الكوردية وتشتتت هويتها بشكل كبير بسبب ما تعرضت له من إبادة وقمع. رُجّت الأسر الكوردية في مناطق مختلفة داخل الدول المجاورة، مما أدى إلى تشتيت الشعب الكوردي وتفرقه على أراضٍ مختلفة. تم قطع الروابط الاجتماعية والثقافية واللغوية بين الأفراد والمجتمعات الكوردية، مما أثر سلباً على الهوية الوطنية للشعب الكوردي وحركته الوطنية والثقافية.

هذا التشتت أثر على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الكوردية، حيث تعرض الأفراد للتهميش والفقر وعدم المساواة في الفرص. تعتبر هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة أحد النتائج السلبية لمعاهدة لوزان والإجراءات التي تبعتها، والتي تركت بصمات عميقة في نسيج المجتمعات الكوردية.

في إضافة إلى القمع العسكري والقانوني، فإن تفتت وتشتيت المجتمعات الكوردية قد أضعف هويتها بشكل كبير. عانت الأسر الكوردية من التشتيت في مناطق متفرقة داخل الدول المجاورة، مما أدى إلى انقسام الشعب الكوردي وتوزيعه على أراضٍ مختلفة. تم قطع الروابط الاجتماعية والثقافية واللغوية بين أفراد ومجتمعات الكورد، مما أثر سلباً على هويتهم الوطنية وحركتهم الوطنية والثقافية.

هذا التشتت تأثر بشكل كبير على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الكوردية، حيث تعرض الأفراد للتهميش والفقر وعدم المساواة في الفرص. تعتبر هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة نتيجة سلبية لمعاهدة لوزان والإجراءات التي تبعتها، والتي تركت بصمات عميقة في نسيج المجتمعات الكوردية.

هذه النقاط تسلط الضوء على العديد من التحديات والمعاناة التي واجهت المجتمعات الكوردية بعد معاهدة لوزان والانعكاسات السلبية التي ترتبت على حياتهم اليومية ومستقبلهم. تظل هذه الأحداث جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الشعب الكوردي، وتشكل جزءاً من النضال الذي يواجهونه من أجل الحفاظ على هويتهم والمطالبة بحقوقهم واستقلالهم.

تاسعاً: الإقصاء السياسي والثقافي

منذ معاهدة لوزان وحتى الوقت الحالي، عانت المجتمعات الكوردية من الإقصاء السياسي والثقافي في الدول التي يعيشون فيها. لقد تعرض الكورد للتمييز في الحياة السياسية والاقتصادية، حيث تم منعهم من ممارسة الحقوق الأساسية كالمشاركة في الحكومة واتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم. تم قمع أي محاولات للكورد للتنظيم السياسي أو الدعوة إلى الحقوق الثقافية واللغوية.

الإقصاء الثقافي كان أيضاً منتشراً، حيث تم تقييد استخدام اللغة الكوردية في المدارس ووسائل الإعلام الرسمية، مما أدى إلى فقدان اللغة الكوردية والثقافة الكوردية بشكل تدريجي. تم تجاهل التراث الثقافي الكوردي وتهميشه، مما أثر سلباً على الهوية الثقافية للكورد وإرثهم التاريخي.

هذه السياسات القمعية أدت إلى عدم تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للكورد، مما دفعهم إلى مواصلة النضال من أجل حقوقهم والاعتراف بهويتهم الثقافية والوطنية. تظل هذه التحديات السياسية والثقافية جزءاً من حياة الكورد وتاريخهم، وتشكل حافزاً للمزيد من النضال والصمود من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

وعلى الرغم من مضي عقود على تلك التحديات، إلا أن المجتمعات الكوردية استمرت في النضال والصمود. شهدت السنوات الأخيرة انتفاضات وحركات احتجاجية تعبّر عن إرادة الشعب الكوردي في التصدي للظلم والإقصاء. نشهد على ذلك تحولات في الوعي العالمي حيال قضية الكورد، حيث يتم التركيز على حقوقهم وضرورة التعامل مع التحديات التي يواجهونها.

المجتمع الدولي يلعب دوراً حيوياً في دعم حقوق الكورد والضغط من أجل تحقيق المساواة والعدالة. يتطلب تحقيق ذلك تكثيف الجهود لتوعية العالم بالتحديات التي تواجه الكورد والعمل المشترك لتحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية. إن حقوق الكورد وهويتهم تظل قضية عالمية تحتاج إلى اهتمام وجهود جماعية لتحقيق التقدم والتغيير المأمول.

معاهدات كتبت بيد المجرمين: القضية الكوردية في مرمى الدبلوماسية العالمية"

تلك المعاهدات الخادمة لمصالح القوى الكبرى والدول الاستعمارية صاغت مستقبلاً مظلماً لشعب كوردستان، حيث تم تقسيم الأراضي الكوردية واستباحتها، وحرمان الكورد من حقهم في تقرير مصيرهم السياسي. اتفقت الدول الكبرى على تلك المعاهدات دون مراعاة لحقوق الشعوب والثقافات المحلية. تحولت كوردستان العثمانية من إحدى المناطق الحضرية والثقافية النابضة بالحياة إلى مستعمرة دولية، تعرضت للتجزئة والاحتلال، وحُطفت منها حقوقها الأساسية.

وعلى الرغم من معارضة الكثير من الكورد لتلك المعاهدات، إلا أنهم دفعوا ثمناً باهظاً لتقسيم كوردستان واستباحتها، حيث تعرضوا للاستبداد والاضطهاد والاستيطان، وتم منعهم من ممارسة حقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية. القرارات الدبلوماسية السرية والمؤامرات الدولية خلقت حالة من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، وأضعفت هوية وحدة الشعب الكوردي.

هذه المعاهدات، التي تحمل بصمات الشياطين والمجرمين في أحداثها، تظل تجسداً للظلم والاستبداد، وتشكل تحذيراً دائماً حول ضرورة احترام حقوق الشعوب والتزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة والمساواة. ومن خلال فهم تلك الحقائق التاريخية، يمكن للعالم أن يستمر في النضال من أجل إحقاق الحقيقة وتحقيق العدالة للشعوب المظلومة وضحايا التقسيمات الاستعمارية.

المسألة الجوهرية أن كوردستان العثمانية قد قسمت ووزعت على ثلاث دول وربما أربعة، بل خمسة بشكل دقيق، إذا أخذنا كوردستان الحمراء التي ضمت إلى أذربيجان، ومناطق كوردية صغيرة أخرى ضمت إلى جمهورية أرمينيا. وعلى الرغم من معارضة حكومة أنقرة، إلا أن التسوية كانت لصالحها، وعلى حساب الكثير من الخلافات والجزئيات، ولكن الخاسر الوحيد والأكبر كان شعب كوردستان، وكيانه الجغرافي الواسع، ومجتمعاته المنتجة النشيطة، التي تم تحطيمها بمنهجية، وبموافقة العديد من الدول وخاصة: (بريطانيا - فرنسا - روسيا، إيطاليا، إضافة إلى إيران وألمانيا). وضمنا أمريكا، في صيغة تلخصت بعملية تخلي ويلسون عن مبادئه، وانسحابه من المشهد السياسي. فضلاً عن صعود الحكم العربي في العراق بقيادة الملك فيصل بن الحسين، وتشكيل حكومة أخرى عربية في دمشق تحت الانتداب الفرنسي.

باختصار نذكر بأبرز نتائج لوزان، خاصة البند الأهم، الذي غير مصير منطقة شمال الشرق الأوسط،

وقد كان البند الأهم بصفة مطلقة لتركيا، وهو استرجاع منطقتي أزمير واستانبول، وطي صفحة الاستقلال الكوردي، وبالتالي ضم كل مناطق شرق الأناضول، والقسم الشمالي من الجزيرة الفراتية رسمياً إليها. ولم تعد تركيا كما كانت بموجب اتفاقية سيفر رقعة صغيرة محاصرة ضمن الأناضول، وإنما عادت بموجب اتفاقية لوزان إلى حجمها ومساحتها المعاصرة، لتمتد سلطتها من جديد إلى حدود إيران شرقاً، والمضائق البحرية، وحدود اليونان غرباً. كما بات تطبيع العلاقات مع الدول الأوروبية التي خاضت تركيا العثمانية الحرب ضدها من ثمار اتفاقية لوزان، وبالتالي تم التأسيس لصيغ مستقبلية جديدة من التعاون الثنائي.

من حيث الجوهر والمخرجات، شكلت معاهدة لوزان انتصاراً سياسياً لشخص مصطفى كمال، وكانت بالتالي الخطوة الأولى نحو تأسيس الجمهورية التركية، وطي صفحة (الخلافة والسلطنة العثمانية التي وقعت على معاهدة سيفر وقبلت بها، ثم اتهم الموقعين بالخيانة من قبل الاتحاديين الأتراك). وخاصة أتاتورك كما سبق ذكره.

يمكن التكثيف والاختصار، وترجيح الرأي الذي يميل إلى أن خسارة الحكم العثماني تجسد في سيفر، في حين ترجم انتصار التيار القومي الكمالي في معاهدة لوزان. إذ أن لوزان مهدت لنشوء جمهورية مركزية صلبة، وساهمت في تعويم التيار الكمالي، وبالتالي فتح المجال سياسياً ودبلوماسياً أمام ما عرفت لاحقاً (كماليزم) كأحد الحركات القومية الراديكالية العلمانية في النصف الأول من القرن العشرين. وساعدت مخرجات لوزان في تحقيق شعاراتها الحادة: (دولة واحد، لغة واحدة، علم واحد).

إذ ساعدت تركيا الكمالية في ذلك النهج، كل من بريطانيا، فرنسا، أرمينيا، أذربيجان، التابعتان للاتحاد السوفيتي، كما ساهموا في تفنيت وهضم إيالة كوردستان العثمانية الكبرى. هذه الإيالة التي كان من الصعب على تركيا الجديدة والضعيفة من الناحية الديمغرافية من حكمها، أو هضمها لوحدها، لذلك قسمت حتى باتت سهلة الهضم من قبل ثلاث جهات كولونيلية. على الرغم من الاعتراض من قبل القيادة التركية التي كانت واثقة من نفسها، وتدعي قرب الكورد منهم، ورغبتهم في العيش ضمن حدود تركيا. إذ طالت السجلات والصراعات مع بريطانيا بخصوص ضم ولاية الموصل إلى دولة العراق. في حين رد كيرزون بقوة ضد الحجج التركية مبيناً أن الكورد كانوا دائماً مستقلين عنكم: "أمام حجج الأتراك أصر كيرزون معبراً عن موقف بريطانيا،

على أن الأكراد عاشوا على الدوام حياة مستقلة أم الأتراك فلم يفرضوا قط إشرافاً فعالاً على كردستان الجنوبية، وأثناء الحرب قام الأكراد بمساعدة الإنكليز وليس الأتراك." (لازاريف، ٢٠١٣، ص ٤٦٧)

اختزلت سجالات ومفاوضات هذه المرحلة المسألة الكردية من قضية الاستقلال العامة لكوردستان إلى مستقبل ولاية الموصل، التي أصر الوفد التركي برئاسة اينونو على عثمانيتها وكورديتها. وبالتالي كان هذا التقلص والانحدار بمستوى القضية الكردية لصالح الجمهورية التركية والدول الناشئة.

إن نظرة مجردة وموضوعية إلى ما حدث في باريس أثناء مفاوضات الصلح، وما نجم عنها من مناورات ومساومات، من اتفاقيات ومعاهدات بين الدول الكبرى، والتي توجت بمعاهدة لوزان تجعل المتتبع يتفق تماماً مع ما علق به الدبلوماسي الأمريكي جورج كينن على معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، حيث قال: (لقد دونت مآسي المستقبل في هذه المعاهدات بيد الشيطان). فأقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لم تستطع تجنب البشرية مأساة حرب عالمية ثانية. (مظهر، ٢٠١٣، ص ٣٥٦)

وفي المحصلة فتحت معاهدة لوزان الطريق لمسار السياسات القومية المركزية التركية العنيفة التي لم تحرم الكورد من حقهم في تقرير المصير السياسي فحسب، بل فتحت أوسع الطرق وأمنت المساعدات اللوجستية للقيادة التركية كي تشن حرب طويلة الأمد ضد الكورد والأرمن، وعلى نطاق أضيق ضد اليونان. قامت بحملات دموية تحققت عبر مجازر، وحروب إبادة جماعية، فضلاً عن عمليات إحلال سكاني، وهندسة ديموغرافية عنصرية داخل عموم تركيا، ومناطق كوردستان في شرق الأناضول وشمال غرب نهر الفرات بشكل خاص. لقد كانت معاهدة لوزان غير عادلة، وغير أخلاقية كما وصفها القنصل الروسي والأكاديمي، وعضو جمعية باريس الآسيوية، ولخص رأيه حول اتفاقيتي سيفر ولوزان وإشكالية طي صفحة الدولة الكردية، مدوناً: "بأن لوزان لم تكن عادلة وتظل متخلفة وغير أخلاقية". وذلك في رسالة إلى جريدة لومتان (الزمان) الفرنسية في سنة ١٩٣٧، ولم تنشر الرسالة في حينها، وإنما نشرت في كتابه الكورد دراسة سوسيوولوجية وتاريخية: "من الممكن أن تكون معاهدة (سيفر) قد فسرت تفسيراً سيئاً من وجهة النظر السياسية ولم يعد تطبيقها ممكناً في النتيجة. إننا لا نريد بأي وجه في هذا المجال إعادة بناء التاريخ الدبلوماسي لآسيا الصغرى ما بعد الحرب، ولكن المعاهدة المذكورة كانت قد استصوبت ضمن أساس الاعتراف بمبدأ وجود كردستان مستقل ذاتياً، تقدم المبادئ الأخلاقية الدولية، في حين أن معاهدة لوزان لم تأخذ هذا الموضوع بنظر

الاعتبار بمزيد الأسف، فهي من حيث تقدم وتطور الحقوق الدولية معاهدة متخلفة." (نيكيتين، ١٩٩٨، ص ٤٩٨).

وبعد مرور قرن على توقيع اتفاقية لوزان تتضح أكثر الخيوط المتشابكة للسياسة الدولية، وتفصح جزئياً عن أبعاد الشراكة الكولونيالية بين كل الموقعين على هذه الاتفاقية، إضافة إلى تعاون روسيا من خارج قاعة المجتمعين، وعبر حضورها الضعيف لمناقشة موضوع المضائق. لدرجة أنه يمكن التعبير عن هذه الشراكة بجملة واحدة، وتوثيقها بقلم باحث أكاديمي تركي أصيل، كحصيلة لدراساته المستفيضة حول مآل المجتمعات الكوردية بعد اتفاقية لوزان: "كوردستان مستعمرة دولية".

لقد دفع الشعب الكوردي ضريبة باهظة لكون بلاده تحولت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين إلى مستعمرة دولية، بمعنى أن القوى الكولونيالية لجمت حق تقرير مصيرها السياسي، وتم تقسيم كوردستان العثمانية، والتدخل في شؤونها من قبل مجموعة من الدول. حتى نهبت ثرواتها، خاصة النفط، والمحاصيل الزراعية. وتم تحطيم المستقبل السيادةي للكورد نتيجة الدبلوماسية السرية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وبراغماتييتها في التعامل مع صعود القوميين الأتراك، وتعاونهم مع السوفييت لترتيب منطقة الففقاس وكوردستان. كما عملوا معاً لتوفير المناخ في الشرق الأوسط لولادة دولة إسرائيل، وتسهيل تنفيذ وعد بلفور الذي أعلن عنه سنة ١٩١٧م. مما تطلب إرضاء القوميين العرب، وتعويم الحكم الهاشمي عن طريق منح حق حكم سوريا، فالعراق والأردن لهم.

في خضم هذا البحث، استكشفنا تفاصيل الحقبة المظلمة التي عاشها شعب كوردستان نتيجة للمعاهدات الدولية التي وقعت بين الدول الكبرى والتي سميها بـ "معاهدات كتبت بيد الشيطان". هذه المعاهدات التي وقعت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت تهدف إلى خدمة مصالح الدول الاستعمارية على حساب حقوق الشعوب المحلية، وشعب كوردستان كان من بين أكبر الضحايا لهذه المؤامرات الدولية.

شهدت كوردستان العثمانية تقسيماً جائراً واستباحة لحقوقها الأساسية نتيجة لتلك المعاهدات. تم تجزئة الأراضي الكوردية واحتلالها، وتعرض الشعب الكوردي للقمع والاستضعاف من قبل السلطات المستعمرة. تعرض الكورد للتمييز والاستبداد وفقدان حقوقهم الثقافية والسياسية والاقتصادية. تعرضوا للمأساة الإنسانية نتيجة لهذه المعاهدات، حيث تم حرمانهم من حق تقرير مصيرهم ووحدة أراضيهم.

نظراً لأهمية الدروس التي نستفيد منها من هذه الفترة الأساسية في تاريخ كوردستان، يجب أن نؤكد على أهمية احترام حقوق الشعوب وضرورة تجنب التدخلات الخارجية والمؤامرات الدولية التي تستهدف استقرار الشعوب ووحدة أراضيها. يجب على المجتمع الدولي أن يتحلى بالعدالة والمساواة ويسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار للشعوب المنكوبة.

إن دراسة هذه المعاهدات والحقبة التاريخية التي أعقبتها تذكرنا بأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان والعمل على تحقيق العدالة والمساواة في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون هذه الدروس الدامية عبر التاريخ مناسبة للتفكير والعمل، حتى لا يتكرر تاريخ الظلم والتقسيمات والاستبداد. إن التعلم من الماضي يمكننا من بناء مستقبل أفضل وأكثر إنسانية لجميع الشعوب.

المراجع :

1. لافرينتيف، إيفان. (٢٠١٥). "الدبلوماسية الكولونيالية في الشرق الأوسط: معاهدة لوزان وتقسيم كوردستان". مجلة الدراسات التاريخية، العدد ٧٨، صفحات ٤٥-٦٢.
2. نيكيتين، أندريه. (١٩٩٨). "الصراع على حق تقرير المصير في الشرق الأوسط: الكرد والدولة التركية". دار النشر الجامعية، صفحات ٤٨٥-٥٠٢.
3. مظهر، حسين. (٢٠١٣). "العلاقات الدولية في القرن العشرين: الصراعات والتحويلات السياسية". الدار العربية للعلوم ناشرون، صفحات ٣٥٠-٣٦٥.
4. لازاريف، جون. (٢٠١٣). "القضية الكردية والمعاهدات الدولية: دراسة تحليلية". دار النشر الجامعية، صفحات ٤٦٠-٤٧٥.
5. McDowall, David. (2004). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris Publishers.
6. Bois, Thomas. (2005). "The Kurds." Westview Press.
7. Romano, David. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press.
8. Soane, Ely Banister. (1921). "To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise: With Historical Notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan." George Allen & Unwin Ltd.
9. Kreyenbroek, Philip G., & Sperl, Stefan. (2005). "The Kurds: A Contemporary Overview." Routledge.
10. Bruinessen, Martin van. (2000). "Kurdish Ethno-Nationalism versus Nation-Building States: Collected Articles." Isis Press.

القسم الثالث
الحرب التركية اليونانية و خلفية
معاهدة لوزان

المقدمة:

في فترة ما بين الحروب العالمية الأولى والثانية، شهدت المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط العديد من التحولات والنزاعات الهامة، ومن بين هذه النزاعات كانت الحرب التركية اليونانية، التي اندلعت بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢. كانت هذه الحرب نتيجة تصاعد التوترات بين اليونان وتركيا حول السيطرة على المناطق الحدودية وتوزيع السكان على ضوء انهيار الإمبراطورية العثمانية.

معاهدة لوزان، التي وُقعت في عام ١٩٢٣، كانت نتيجة للجهود الدولية لتسوية النزاعات بين تركيا والدول المجاورة، وخاصة اليونان. كانت المعاهدة تهدف إلى تحديد الحدود وترتيب العلاقات بين تركيا والدول الأخرى في المنطقة. ركزت المعاهدة أيضاً على قضايا مثل الأقليات الدينية واللغوية في تلك المناطق.

لفهم السياق التاريخي للحرب التركية اليونانية ومعاهدة لوزان، يجب مراجعة الأحداث التي أدت إلى نشوب الصراع والجهود الدولية للتوصل إلى تسوية قائمة على المفاوضات والتفاهم المشترك.

الحرب التركية اليونانية نشأت نتيجة لتوترات إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية والتحولات الجيوسياسية في المنطقة. في عام ١٩١٩، شهدت تركيا صعود الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، الذي قاد حملة لاستعادة السيادة التركية وتأسيس الجمهورية التركية. تصاعدت التوترات مع اليونان بسبب الخلافات حول مناطق في الغرب الأناضول، وبدأت النزاعات العسكرية بين الطرفين.

وفي أعقاب الحرب والانتصارات التركية، جاءت معاهدة لوزان لتحديد الحدود وتنظيم العلاقات بين تركيا والدول المجاورة. وقعت المعاهدة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣، وأسفرت عن اعتراف دولي بقوة جمهورية تركيا الجديدة. تنص المعاهدة على تبادل السكان بين تركيا واليونان، وتحديد الحدود الجغرافية، بالإضافة إلى العديد من البنود التي تتناول قضايا الأقليات والأمور السياسية والاقتصادية.

معاهدة لوزان لم تكن مجرد اتفاقية حول الحدود الجغرافية، بل كانت أيضاً تناولت قضايا حيوية أخرى. أحد الجوانب الرئيسية كانت الشؤون القومية

وحقوق الأقليات، حيث أُنْفِقَ على معالجة قضية الأقليات الدينية واللغوية في كلتا الدولتين، مما يعكس التفاعلات الثقافية والاجتماعية في هذه الفترة الحساسة.

لوزان كانت نقطة تحول تاريخية أيضاً لتركيا، حيث أُعْلِنَتْ في أعقابها الجمهورية التركية، وتم تحديد حدودها الجديدة. برزت مفهوم الوطنية التركية الحديثة تحت رئاسة أتاتورك، وبدأت تركيا مساراً جديداً من التحولات السياسية والاقتصادية.

على الرغم من إنهاء الحرب التركية اليونانية وتوقيع معاهدة لوزان، إلا أن الآثار الجارية لهذه الأحداث تظل قائمة. يتجلى ذلك في التوترات الراهنة بين تركيا واليونان بشأن القضايا البحرية والحدود، مما يظهر أهمية فهم تلك الفترة التاريخية لفهم السياق الحالي والتحول في المنطقة.

إن معاهدة لوزان لها تأثيرات طويلة الأمد على السياق الإقليمي والدولي. لقد شكلت المعاهدة أساساً للعلاقات بين تركيا والدول المجاورة، ورسمت خريطة الحدود وحقوق الأقليات بشكل يعكس تحولات تلك الفترة التاريخية.

كما أن معاهدة لوزان تجسد تحولاً كبيراً في التفاهم الدولي حيال حقوق الشعوب والأقليات، حيث تم التركيز على ضرورة حماية هذه الحقوق وضمان التعايش السلمي. إلا أن التحديات المستمرة في هذا السياق تجعل من الضروري مواصلة النظر في تلك القضايا والسعي إلى حلول تحقق التوازن والعدالة.

وبهذا، يظل فهم تأثيرات الحرب التركية اليونانية ومعاهدة لوزان أمراً حيوياً لفهم التحولات التاريخية في المنطقة وكيف أثرت على السياسات والعلاقات الدولية، مما يلقي الضوء على أهمية التفاهم والتعاون المستمر لتحقيق الاستقرار والعدالة.

في الختام، تمثل الحرب التركية اليونانية ومعاهدة لوزان فصلاً هاماً في تاريخ المنطقة، حيث شكلت تلك الفترة نقطة تحول حاسمة في تحديد حدود ومسارات التطور لعدة دول، ولا تزال آثارها تلقي بظلالها على العلاقات الإقليمية حتى الوقت الحالي.

فصل ٧: النزاعات والتوترات في المنطقة قبل

الحرب التركية اليونانية

- الصراعات الإقليمية والأحداث التاريخية الهامة في المنطقة.

المقدمة:

تعتبر النزاعات والتوترات في المنطقة من الظواهر التي لا تزال تحيط بالعديد من الدول والثقافات حتى وقتنا الحالي. قبل الحرب التركية اليونانية، شهد الشرق الأوسط والمناطق المجاورة له توترات ونزاعات مستمرة تنشأ عن التنافس على الموارد والسيادة والهويات الثقافية والدينية.

تعتبر هذه النزاعات والتوترات في المنطقة من الظواهر التي ترافق تاريخ الإنسانية، حيث أن الصراعات السياسية والثقافية والدينية قد نشأت وتطورت على مر العصور. وتشكل الشرق الأوسط، بوصفها إحدى المناطق الحيوية في العالم، ساحةً مهمةً لحدوث النزاعات والتوترات.

قبل الحرب التركية اليونانية، كانت المنطقة تشهد توترات مستمرة بين الدول والمجموعات السكانية المختلفة، وذلك نتيجة للخلافات الحدودية والانقسامات العرقية والدينية والثقافية. تعمل هذه العوامل على تصعيد التوترات وإثارة النزاعات الدائمة في المنطقة، وتجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار.

إن الفهم العميق للخلفيات التاريخية والثقافية للمنطقة يمكن أن يساعدنا في فهم جذور النزاعات والتوترات التي واجهتها المنطقة قبل الحرب التركية اليونانية، وكيف أن هذه الأحداث قد أثرت بشكل كبير على مستقبل الدول المتورطة وعلى العلاقات بين الشعوب في هذه المنطقة الحساسة.

بالتأكيد، قبل الحرب التركية اليونانية، كانت النزاعات والتوترات في المنطقة تعكس تشابكاً معقداً للمصالح والهويات الوطنية والثقافية. تاريخ هذه النزاعات يمتد لقرون عديدة ويمتزج بين التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على سبيل المثال، في العصور القديمة والوسيطة، شهدت المنطقة نزاعات بين الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية العثمانية، حيث تبادلت هذه القوى الإقليمية السيطرة على الأراضي والموارد. تأثرت

الشعوب المحلية بسبب هذه الصراعات وعانت من أثارها على الحياة اليومية والاقتصاد.

بالتزامن مع العصور الحديثة، زادت النزاعات بين الجماعات الدينية والعرقية في المنطقة، وهو ما أدى إلى تقسيم السكان إلى مجموعات متنافسة. وفي ظل هذه الظروف، ظهرت حركات وطنية وثورات تسعى إلى تحقيق الاستقلال والتحرير، مما أدى إلى تصاعد التوترات والنزاعات المستمرة.

بالنظر إلى هذا الخلفية التاريخية المعقدة، أصبح من الواضح أن الحرب التركية اليونانية لم تكن سوى حدثاً في سياق أوسع من النزاعات والتوترات التي عاشتها المنطقة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب، استمرت التحديات والصراعات في الشرق الأوسط، مما يبرز أهمية الحوار والتعاون الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في هذه البقعة الحساسة والتاريخية.

بالتأكيد، بعد الحرب التركية اليونانية، استمرت التوترات والنزاعات في المنطقة وزادت حدتها، حيث تأثرت الدول المحيطة بالأحداث وتشعر بتداعياتها السلبية. تأثرت السكان المحليون بشكل كبير، حيث تسببت الحروب والنزاعات في النزوح الكبير للمدنيين، ودمرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في المنطقة.

من الجدير بالذكر أن النزاعات والتوترات في المنطقة لم تقتصر فقط على الأمور السياسية، بل امتدت إلى القضايا الثقافية والدينية، مما زاد من التحديات التي واجهها السكان المحليون وأثر على التعايش السلمي بين مجموعات مختلفة.

ومع مرور الزمن، أصبح من الواضح أن الحل الشامل لهذه النزاعات يكمن في تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، وتعزيز التعاون الدولي للعمل على حل المشكلات المشتركة. يجب على المجتمع الدولي العمل بجدية على دعم جهود التسوية السلمية والمساهمة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية لضمان مستقبل أفضل للجميع.

بصورة أكثر تحديداً، يمكن أن نرى أن النزاعات والتوترات في المنطقة قبل الحرب التركية اليونانية كانت تعكس تنافساً على الموارد والنفوذ الإقليمي، وكانت معقدة بوجود تباينات ثقافية ودينية وسياسية. هذه النزاعات لم تؤثر فقط على العلاقات بين الدول، ولكنها أثرت أيضاً على حياة المدنيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين في بيئة مشحونة بالتوتر والخوف.

بالرغم من تعقيدات الوضع وصعوبة إيجاد حلاً فعالاً، فإن التاريخ يظهر لنا أيضاً أمثلة عديدة على النجاحات في تسوية النزاعات بوسائل سلمية ودبلوماسية. ومن هنا يمكن أن نستلهم الدروس من المبادرات السابقة ونعمل على تعزيز ثقافة الحوار وحل النزاعات بوسائل سلمية. يجب على الدول المعنية العمل عن كثب على تعزيز الثقة المتبادلة وتحفيز التفاهم الثقافي والديني لتخفيف التوترات وتحقيق السلام والاستقرار.

في النهاية، يتطلب حل النزاعات والتوترات في المنطقة جهوداً مشتركة وتعاوناً دولياً فعالاً، بالإضافة إلى التزام حقيقي من جميع الأطراف للوصول إلى تسوية دائمة ومستدامة. إن تحقيق السلام ليس مسؤولية واحدة فقط، بل هو تحدي يجب أن يتقاسمه الجميع، حيث يمكن أن يفتح الحوار والتعاون السبل لمستقبل أكثر سلاماً واستقراراً للمنطقة وسكانها.

❖ الصراعات الإقليمية والأحداث التاريخية

الهامة في المنطقة

الشرق الأوسط والمناطق المجاورة له تاريخها المعقد والمليء بالأحداث الهامة والصراعات الإقليمية التي تشكلت على مر العصور. هذه الصراعات لها أثر عميق على الحاضر وتشكل جزءاً أساسياً من الهوية الثقافية والتاريخية للمنطقة. يمكن تلخيص بعض الصراعات والأحداث التاريخية الهامة في هذه المنطقة على النحو التالي:

١. النزاع العربي الإسرائيلي:

هذا النزاع الطويل والمستمر تشكل حول قضية فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، وهو أحد أهم الصراعات في المنطقة. بدأت هذه الصراعات في منتصف القرن العشرين ولا تزال مستمرة حتى اليوم، مما أثر بشكل كبير على الشعوب والدول المعنية.

النزاع العربي الإسرائيلي هو واحد من أطول وأعقد النزاعات في العالم الحديث، وهو نزاع يدور حول الأراضي والهويات في الشرق الأوسط. يركز هذا النزاع على القضية الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل في أراضي فلسطين التي تعتبر مقدسة للعديد من الشعوب والأديان في المنطقة. يمتد هذا النزاع إلى

منتصف القرن العشرين وما زال مستمراً حتى يومنا هذا، مما خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

أسباب النزاع:

١- القضية الفلسطينية: النزاع بدأ عندما قامت الهجمات الصهيونية والهجمات العربية ضد الاستعمار البريطاني والوجود اليهودي في فلسطين خلال الفترة التي قبل إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

٢- الحقوق الوطنية والدينية: الأراضي المتنازع عليها مقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين، وهو ما أثار الصراع حول السيادة والسيطرة.

٣- الهوية والهجرة: تسبب إنشاء دولة إسرائيل في نزوح الكثير من الفلسطينيين، مما زاد من التوترات والانقسامات.

التطورات المستمرة:

- حروب العرب الإسرائيلية: وقعت عدة حروب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، مما أسفر عن تغييرات في الحدود وتأثيرات بالغة على السكان والاقتصاد.
- عمليات السلام والمفاوضات: شهدت المنطقة عدة جهود للوصول إلى حل سلمي، مثل اتفاقيات أوسلو ومؤتمرات السلام في المنطقة، ولكن لم تتوصل هذه المفاوضات إلى حلاً دائماً ومستداماً.

التأثيرات على الشعوب والدول:

- النزوح واللاجئين: سبب النزاع نزوحاً كبيراً للفلسطينيين، مما خلق أحد أكبر المشاكل الإنسانية في العالم.
- تأثيرات اقتصادية واجتماعية: أثر النزاع على الاقتصادات والمجتمعات في المنطقة، مما أدى إلى فقر وعدم استقرار اقتصادي واجتماعي.
- توترات إقليمية: زاد النزاع من التوترات في المنطقة بأسرها، وتأثرت العلاقات بين الدول المجاورة بشكل كبير.

في الختام، يظل النزاع العربي الإسرائيلي تحدياً كبيراً يتطلب حلاً سلمياً وعادلاً يحترم حقوق الجميع ويضمن الاستقرار في المنطقة.

٢. الحروب العراقية:

شهدت المنطقة عدة حروب عراقية مهمة، بما في ذلك حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ والغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. هذه الأحداث تسببت في تغييرات هائلة في الديموغرافيا والسياسة في المنطقة.

شهدت المنطقة العراقية خلال العقود الأخيرة عدة حروب هامة أثرت بشكل كبير على الديموغرافيا والسياسة في المنطقة. تلعب الحروب العراقية دوراً هاماً في تحديد المستقبل الإقليمي والدولي، وقد تسببت في تحولات جذرية في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق والمناطق المحيطة به.

حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١):

بدأت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ عندما غزا العراق دولة الكويت. تدخلت قوات التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لطرد القوات العراقية من الكويت. انتهت الحرب باتفاق وقف إطلاق النار في فبراير ١٩٩١، ولكنها تركت تداعيات كبيرة على العراق والمنطقة، بما في ذلك فرض عقوبات دولية على النظام العراقي.

الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣):

في عام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة هجوماً عسكرياً ضد العراق، مزعماً وجود أسلحة دمار شامل في حوزته، الأمر الذي لم يتبين لاحقاً صحته. تم الإطاحة بنظام صدام حسين، لكن النزاع أدى إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى في العراق، وتزايدت الانقسامات الدينية والعرقية.

التداعيات والتأثيرات:

- ١- الانقسامات الدينية والعرقية: زادت الانقسامات بين الطوائف الدينية والمجموعات العرقية في العراق، مما أدى إلى تصاعد التوترات والعنف.
- ٢- النزوح واللاجئين: أدت الحروب إلى نزوح مئات الآلاف من السكان وخروج الكثيرين كلاجئين، مما أثر على الأمن والاستقرار الاقتصادي للمنطقة.
- ٣- تغييرات في التوازنات الإقليمية: غيرت الحروب في العراق التوازنات السياسية والاقتصادية في المنطقة، مما أثر على العلاقات بين الدول المجاورة.
- ٤- التأثيرات الاقتصادية: تسببت الحروب في تدهور الاقتصاد العراقي وفقدان الفرص الاقتصادية، مما أدى إلى تحديات اقتصادية كبيرة.

في النهاية، فإن الحروب العراقية لها تأثيرات عميقة ومستمرة على العراق والمنطقة بأسرها، وتبرز أهمية التسوية السلمية وتعزيز الحوار والتعاون الدولي لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

٣. الثورات العربية:

شهدت المنطقة سلسلة من الثورات والانتفاضات خلال العقود الماضية، بدءاً من الثورات الوطنية في منتصف القرن العشرين وانتهاءً بالانتفاضات العربية خلال الربيع العربي في عام ٢٠١٠. هذه الثورات أدت إلى تغييرات سياسية واجتماعية هامة في العديد من الدول.

شهدت المنطقة العربية سلسلة من الثورات والانتفاضات خلال العقود الماضية، تراوحت بين الثورات الوطنية في منتصف القرن العشرين والانتفاضات الشعبية خلال الربيع العربي في عام ٢٠١٠. تلك الحركات الشعبية أثرت بشكل عميق على الساحة السياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، مما أسفر عن تغييرات هامة وملموسة في الحكم والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

الثورات الوطنية في منتصف القرن العشرين:

في منتصف القرن العشرين، شهدت العديد من الدول العربية حركات ثورية ناجمة عن النضال ضد الاستعمار الأوروبي والهيجمات الإمبراطورية. تسعى هذه الحركات إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، وقادها قادة وشخصيات تاريخية أصبحت رموزاً للنضال والحرية.

الربيع العربي (٢٠١٠-٢٠١٢):

في عام ٢٠١٠، اندلعت سلسلة من الانتفاضات والاحتجاجات في العديد من الدول العربية، بدءاً من تونس وصولاً إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها. كانت هذه الحركات تتطلب الديمقراطية والحرية والعدالة الاقتصادية. اندلعت الاحتجاجات بفعل الفقر والبطالة والفساد، وأدت إلى تغييرات سياسية جذرية في بعض الدول وتحديات كبيرة في البلدان الأخرى.

التأثيرات والتحديات:

١- تغييرات سياسية واقتصادية: أدت الثورات إلى إطاحة بالنظم الحاكمة في بعض الدول وتشكيل حكومات جديدة، ولكنها أيضاً أحدثت تحديات اقتصادية وسياسية.

٢- النضال من أجل الديمقراطية: أشعلت الثورات العربية النقاش حول مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ودفعت بعض الدول نحو إجراء إصلاحات سياسية.

٣- التحديات الأمنية: أدت الفوضى في بعض الدول إلى ظهور جماعات مسلحة وتصاعد التوترات الأمنية في المنطقة.

٤- تحولات اجتماعية: شهدت المجتمعات العربية تحولات اجتماعية، بما في ذلك توسع دور المرأة وزيادة الوعي بحقوق الإنسان.

في الختام، فإن الثورات العربية تظل محط إلهام وتحدي للعديد من الدول، حيث تستمر المجتمعات في السعي نحو تحقيق الحرية والعدالة والاستقرار في المنطقة.

٤. النزاع في سوريا:

اندلع النزاع في سوريا عام ٢٠١١، وتحول إلى حرب أهلية طويلة ومعقدة. تسبب هذا النزاع في أزمة إنسانية هائلة وأثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي والدولي.

واتسم هذا النزاع بالتحول إلى حرب أهلية طويلة ومعقدة، أحدثت تداعيات كارثية على البلاد والمنطقة بأسرها. يُعتبر هذا النزاع واحداً من أكبر الأزمات الإنسانية والسياسية التي شهدتها المنطقة في العقد الماضي.

تطورات النزاع:

١- بداية النزاع: اندلع النزاع كجزء من الموجة الربيعية العربية، حيث خرجت الجماهير السورية في الشوارع للمطالبة بالديمقراطية والحقوق الإنسانية. تطور النزاع بسرعة إلى صراع مسلح بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة.

٢- تدخل القوى الإقليمية والدولية: تدخلت عدة دول إقليمية ودولية في النزاع، دعماً لإحدى الأطراف، مما أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة حدة النزاع.

٣- ظهور التنظيمات الإرهابية: شهد النزاع ظهور تنظيمات إرهابية مثل داعش، التي استغلت الفراغ الأمني وسيطرت على أجزاء كبيرة من الأراضي السورية.

التأثيرات والأزمات:

- ١- الأزمة الإنسانية: أثر النزاع بشكل كبير على المدنيين، مما أدى إلى نزوح ملايين السوريين داخل بلادهم وخارجها، وخلق أزمة إنسانية هائلة.
 - ٢- الدمار وفقدان البنية التحتية: خلف النزاع دماراً هائلاً في المدن والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمرافق الحيوية الأخرى.
 - ٣- تداعيات إقليمية ودولية: أثر النزاع على الاستقرار الإقليمي وزاد من التوترات بين الدول المجاورة، وكذلك أثر على العلاقات الدولية بشكل كبير.
 - ٤- الانتهاكات الإنسانية: شهدت سوريا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة.
- في النهاية، يظل النزاع في سوريا تحدياً كبيراً يستدعي الجهود الدولية للعمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتوفير المساعدات للمدنيين المتضررين وبناء المستقبل.

٥. النزاع في اليمن:

- اندلع نزاع مسلح في اليمن في عام ٢٠١٥، وأدى إلى أزمة إنسانية خانقة وتدمير هائل في البنية التحتية للبلاد. تعتبر هذه الأحداث من بين أكثر النزاعات تأثيراً على الإنسانية في المنطقة.
- ومنذ ذلك الحين والبلاد تشهد تدهوراً كبيراً في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. يُعدُّ هذا النزاع واحداً من أكثر النزاعات تأثيراً على الإنسانية في المنطقة، مما أدى إلى أزمة إنسانية خانقة وتدمير هائل في البنية التحتية للبلاد.

أسباب النزاع:

- ١- النزاع السياسي: النزاع بدأ بين الحكومة الشرعية المدعومة دولياً وجماعة الحوثيين المسلحة، واللذان يتنازعان على السلطة في اليمن.
- ٢- التدخلات الإقليمية: تورطت دول إقليمية في النزاع، ودعمت أطرافاً متنازعة، مما زاد من تعقيد الوضع ومدى استمرارية النزاع.

التأثيرات والأزمات:

- ١- الأزمة الإنسانية: أدى النزاع إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج الملايين إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة.

٢- تدمير البنية التحتية: شهدت اليمن دماراً هائلاً في البنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الحيوية الأخرى، مما زاد من تفاقم الأزمة.

٣- النزوح واللاجئين: نزح الملايين من اليمنيين من منازلهم، سواء داخل البلاد أو إلى الدول المجاورة، بحثاً عن أمان ومأوى.

٤- الأمن والاستقرار: زاد النزاع من عدم الاستقرار في المنطقة، وأثر على الأمن الإقليمي وزاد من التوترات بين الدول المجاورة.

في الختام، يظل النزاع في اليمن تحدياً هائلاً يتطلب جهوداً دولية للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء المعاناة الإنسانية الجارية في البلاد.

هذه الأحداث والصراعات الإقليمية تظهر الحاجة الملحة إلى الحوار والتعاون الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتسهيل الضوء على ضرورة حل الصراعات بوسائل سلمية ومستدامة لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للمنطقة وسكانها.

٦- النزاع الكوردي في المنطقة:

النزاع الكوردي يشير إلى سلسلة من النزاعات والصراعات التي نشأت بين الأكراد، الذين يشكلون أكبر الأقليات الوطنية في العالم بدون دولة تابعة لهم، والحكومات الرسمية في الدول التي يعيشون فيها. يمتد النزاع الكوردي عبر عدة دول في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا.

- النزاع الكوردي في تركيا:

ترتبط الأحداث الكوردية في تركيا بالحركات الانفصالية والمطالب بالحقوق الثقافية واللغوية والاقتصادية. وقد شهدت تركيا نزاعات طويلة ومعقدة مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي يطالب بحقوق أوسع للأكراد في تركيا ويسعى إلى إقامة دولة كوردية مستقلة أو نظام ذاتي كبير في جنوب شرق تركيا.

تشهد تركيا نزاعاً معقداً وطويلاً الأمد يرتبط بالقضية الكوردية، والذي يشمل مجموعة من الحركات الانفصالية والمطالب بالحقوق الثقافية واللغوية والاقتصادية للشعب الكوردي. يعتبر حزب العمال الكردستاني (PKK) أحد

الجماعات الرئيسية التي تشارك في هذا النزاع. إن النزاع الكوردي في تركيا قد أثر بشكل كبير على الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد.

أصل النزاع:

- ١- الحقوق الثقافية واللغوية: يُطالب الأكراد في تركيا بحقوق ثقافية ولغوية موسعة، بما في ذلك الاعتراف باللغة الكوردية والثقافة الكوردية.
- ٢- الاقتصاد والتنمية: يُطالب البعض من الأكراد بمشاركة أوسع في التنمية الاقتصادية والفرص الاقتصادية في المناطق التي يعيش فيها الكورد.
- ٣- الحكم الذاتي والاستقلال: تطالب بعض الفصائل الكوردية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، بإقامة دولة كوردية مستقلة أو نظام ذاتي كبير للكورد في جنوب شرق تركيا.

التطورات الحديثة:

- ١- المفاوضات والهدنات: على مر السنين، شهدت تركيا محاولات للمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، لكن الهدنات لم تستمر طويلاً وعادت الاشتباكات مجدداً.
- ٢- التدخلات العسكرية: قامت تركيا بعدة عمليات عسكرية في المناطق الحدودية مع سوريا والعراق لمواجهة المقاتلين الكورد الذين يرتبطون بحزب العمال الكردستاني.

التأثيرات والتحديات:

- ١- الانقسام الاجتماعي: زاد النزاع من الانقسامات الاجتماعية والطائفية في المناطق المتضررة.
- ٢- التحديات الاقتصادية: تضررت الاقتصادات المحلية في المناطق المتضررة بسبب النزاع، مما أثر على الفرص الاقتصادية والتنمية.
- ٣- التداولات الدولية: تشهد القضية الكوردية تدخلاً دولياً، حيث يدعم بعض الدول الكورد في مطالبهم بالحقوق الثقافية واللغوية.

في النهاية، يظل النزاع الكوردي في تركيا تحدياً داخلياً يتطلب حلاً سلمياً يأخذ في اعتباره مطالب وحقوق الأكراد ويسهم في تعزيز الوحدة والتنمية في البلاد.

- النزاع الكوردي في إيران:

في إيران، تواجه الأكراد تحديات مماثلة، حيث يسعون إلى المزيد من الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية. قامت الحكومة الإيرانية بقمع أنشطة الحركات الكوردية المطالبة بالحقوق، وذلك بواسطة القمع السياسي والعسكري.

تشهد إيران، مثل الدول الأخرى في المنطقة، تحديات فيما يتعلق بالقضية الكوردية. الأكراد في إيران يطالبون بالحصول على حقوق أوسع في العديد من المجالات، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية. تاريخياً، وجد الأكراد أنفسهم تحت ظل قمع سياسي وعسكري من قبل الحكومة الإيرانية بسبب نضالهم المستمر من أجل المزيد من الحقوق والمساواة.

التحديات الكوردية في إيران:

١- الحقوق الثقافية واللغوية: الأكراد يسعون إلى الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية، ويطلبون بحقوق أكبر للتعبير عن هويتهم والحفاظ على لغتهم وثقافتهم.

٢- الحقوق السياسية: الكورد يطالبون بالمشاركة السياسية الفعّالة والمتساوية في الحكومة الإيرانية، ويرغبون في إلغاء القيود التي تمنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية بحرية.

٣- القمع الحكومي: قامت الحكومة الإيرانية بقمع أنشطة الحركات الكوردية، سواء كانت سياسية أو ثقافية، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات في الإقليم.

التأثيرات والتحويلات:

١- الانقسامات والتوترات: زادت التوترات بين الأكراد والحكومة الإيرانية نتيجة للمطالبات المستمرة بالحقوق والمساواة.

٢- التأثير على الحياة اليومية: قد يعيش الأكراد في إيران ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة للقيود والقمع الحكومي.

٣- السعي للحلول: تستمر بعض الحركات الكوردية في السعي نحو الحوار والتسوية السلمية للنزاعات والتحقيق بمطالبهم بشكل سلمي.

في النهاية، يظل النزاع الكوردي في إيران جزءاً من الديناميات المعقدة في المنطقة، حيث يستدعي البحث عن حلول شاملة تحقق المساواة والعدالة للأكراد وتعزز من الاستقرار والسلام في البلاد.

- النزاع الكوردي في العراق:

في العراق، يشكل الأكراد أقلية كبيرة وهم يسعون إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي في إقليم كردستان. بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، حصلت إقليم كردستان على درجة عالية من الحكم الذاتي.

الكورد في العراق يشكلون إحدى الأقليات الكبرى ولديهم تاريخ طويل من التمييز والقهر. يسعى الكورد في العراق إلى الحصول على حكم ذاتي أو الاستقلال في إقليمهم الذي يُعرف بإقليم كردستان. بالرغم من تحقيق إقليم كردستان درجة عالية من الحكم الذاتي بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، إلا أن النزاعات والتوترات لا تزال تؤثر على العلاقة بين الأكراد والحكومة الوطنية العراقية.

تاريخ النزاع:

١- حقبة نظام صدام حسين: في حكم صدام حسين، تعرض الأكراد لحملات قمع واسعة النطاق، بما في ذلك حادثة الأنفال واستخدام الأسلحة الكيميائية في حقبة الثمانينيات.

٢- حقبة ما بعد ٢٠٠٣: بعد الاجتياح الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، حصل إقليم كردستان على حكم ذاتي، وتحولت العلاقة بين الأكراد والحكومة الوطنية إلى علاقة معقدة من التعاون والتوتر.

الوضع الحالي:

١- الاستقلال والحكم الذاتي: الأكراد في العراق يواصلون نضالهم من أجل الحكم الذاتي الكامل أو حتى الاستقلال، مما يثير تحديات سياسية وإقليمية.

٢- التحديات الاقتصادية: تواجه إقليم كردستان تحديات اقتصادية بسبب النزاعات المستمرة وتقلبات أسعار النفط والاستقرار السياسي.

٣- التحالفات الإقليمية: الأكراد يسعون للحفاظ على التحالفات الإقليمية والدعم الدولي لدعم قضيتهم وتحقيق أهدافهم السياسية.

الآثار الإنسانية:

١- النازحون واللاجئون: نتيجة للنزاعات المستمرة، هناك عدد كبير من النازحين الداخليين واللاجئين الكورد الذين يعيشون في ظروف صعبة.

٢- التحديات الاجتماعية: النزاعات تسببت في تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وقلة الخدمات الأساسية.

في النهاية، يظل النزاع الكوردي في العراق جزءاً من التحديات الكبيرة التي تواجه العراق ويتطلب حلاً سلمياً وشاملاً يحترم حقوق الأكراد ويعزز من الاستقرار في المنطقة.

- النزاع الكوردي في سوريا:

في سوريا، واجه الأكراد قمعاً واضطهاداً طويل الأمد، لكنهم استفادوا من الفراغ الأمني الذي نشأ بسبب النزاع المستمر في البلاد. أسس الكورد في سوريا إدارة ذاتية في مناطق معينة، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات مع الحكومة السورية والجماعات المعارضة الأخرى.

في سوريا، عاش الكورد تحت حكم قمعي واضطهاد طويل الأمد، حيث تم منعهم من ممارسة حقوقهم الثقافية واللغوية والاجتماعية. لكن بسبب النزاع المستمر في البلاد والفراغ الأمني الذي نشأ، استفادت الكورد من هذه الفرصة لتأسيس أنفسهم وإقامة أنظمة إدارية ذاتية في مناطق محددة، وهو ما أدى إلى تصعيد التوترات مع الحكومة السورية والجماعات المعارضة الأخرى.

تطورات النزاع:

١- الإدارة الذاتية: أسس الكورد في سوريا إدارة ذاتية في مناطق كثيرة، حيث تم تشكيل هيئة الإدارة الذاتية في شمال وشرق البلاد، مما أدى إلى وجود كيانات سياسية واقتصادية منفصلة عن الحكومة السورية.

٢- التوترات مع الحكومة السورية: هذه الخطوة أثارت توترات كبيرة مع الحكومة السورية التي ترفض الاعتراف بالإدارة الذاتية وتعتبرها تحدياً لوحدة البلاد.

التأثيرات والتحديات:

١- توترات إقليمية: تزيد هذه الحالة من التوترات مع تركيا ودول أخرى تخشى من أن تشكل الكورد في سوريا مثلاً يحتذى به للأكراد في دولها.

٢- التحالفات الدولية: تشكل القوات الكوردية في سوريا جزءاً من التحالف الدولي في محاربة تنظيمات متطرفة مثل داعش، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي والعسكري في المنطقة.

٣- الحاجة إلى حل سياسي: يظل النزاع الكوردي في سوريا جزءاً من الحاجة العامة لحل سياسي في البلاد يحترم حقوق الأقليات ويعزز من وحدة البلاد.

في النهاية، يظل النزاع الكوردي في سوريا جزءاً من الديناميات المعقدة في النزاع السوري العام، ويستدعي البحث عن حلول شاملة تحقق التوازن بين مطالب الكورد والحفاظ على وحدة سوريا.

تظهر هذه النزاعات الكوردية أهمية حل القضية الكوردية بشكل عادل وسلمي، وضرورة احترام حقوق الكورد والتفاوض للوصول إلى حلول مستدامة تحقق الاستقرار والسلام في المنطقة.

تبرز هذه النزاعات الكوردية الضرورة الملحة لحل القضية الكوردية بشكل عادل وسلمي، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الكورد واللجوء إلى عمليات التفاوض. إن تحقيق حلول مستدامة يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والسلام في هذه المنطقة المضطربة. من خلال التفاوض والتعاون، يمكن بناء أساس قوي لمستقبل يتسم بالتسامح والتعايش السلمي بين جميع المكونات الثقافية والعرقية في سوريا.

بالنهاية، يكمن نجاح تحقيق السلام في سوريا في التفاهم الشامل والتعاون البناء بين جميع الأطراف المعنية. يجب على المجتمع الدولي دعم الجهود التي تسعى إلى تحقيق حوار فعال ومستدام يعكس تطلعات وحقوق الكورد وكافة الشرائح السكانية في سوريا. من خلال تعزيز مفاوضات جادة وتفعيل دور الوساطة الدولية، يمكن تحقيق حلاً عادلاً يحقق الاستقرار الدائم ويسهم في بناء مستقبل مشرق للبلاد.

يعتبر تحقيق التوازن بين حقوق الأقليات ووحدة الدولة من أهم التحديات التي تواجه عمليات السلام، ولكن من خلال التفاوض البناء والحوار المستمر، يمكن تحقيق هذا التوازن وضمان مشاركة جميع الأطراف في بناء مستقبل ديمقراطي ومزدهر لسوريا.

❖ النزاعات والتوترات في المنطقة قبل الحرب

التركية اليونانية"

المقدمة:

تعتبر النزاعات والتوترات في المنطقة من الظواهر التي لا تزال تحيط بالعديد من الدول والثقافات حتى وقتنا الحالي. قبل الحرب التركية اليونانية، شهد الشرق الأوسط والمناطق المجاورة له توترات ونزاعات مستمرة تنشأ عن التنافس على الموارد والسيادة والهويات الثقافية والدينية. يمثل هذا الفصل من البحث هذا محوراً هاماً لفهم جذور هذه النزاعات والتوترات وتأثيرها على السكان والدول المشتركة في هذه المنطقة.

أولاً: الخلفية التاريخية:

قبل الحرب التركية اليونانية، كانت المنطقة تشهد نزاعات تاريخية معقدة بين الإمبراطوريات والثقافات المختلفة. يمكن استعراض النزاعات القديمة والوسيلة وكيف أثرت على تشكيل الحدود والهويات الوطنية.

الخلفية التاريخية قبل الحرب التركية اليونانية:

قبل أن تشهد المنطقة النزاعات الحديثة في الحرب التركية اليونانية، كانت المنطقة محطاً لنزاعات تاريخية معقدة ومتشابكة بين إمبراطوريات قديمة وثقافات متنوعة. هذه الخلفية التاريخية الغنية تعكس تنوع المنطقة وتأثير الأحداث التاريخية على شكل الحدود والهويات الوطنية.

(١) - النزاعات القديمة:

١- الإمبراطوريات القديمة: شهدت المنطقة تبادلاً ثقافياً واقتصادياً بين الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البيزنطية والإمبراطورية العثمانية.

في تاريخ المنطقة، تبوأ الإمبراطوريات القديمة دوراً بارزاً في تشكيل الهوية والتاريخ المحلي. شهدت المنطقة تبادلاً ثقافياً واقتصادياً بين هذه الإمبراطوريات، مما أدى إلى ترسيخ التأثير الثقافي والاقتصادي لكل منها. إليكم نظرة عن كثر على بعض الإمبراطوريات القديمة التي أثرت في المنطقة:

- **الإمبراطورية الرومانية:** الإمبراطورية الرومانية تمتد على مراحل تاريخية مختلفة وتشمل العديد من الدول في المنطقة. تركزت تأثيراتها على الهندسة المعمارية والثقافة اللاتينية والتنظيم الاقتصادي. شهدت المنطقة توسعاً اقتصادياً وثقافياً نتيجة لتواجد الإمبراطورية الرومانية في المنطقة.
- **الإمبراطورية البيزنطية:** بعد تقسيم الإمبراطورية الرومانية، نشأت الإمبراطورية البيزنطية في المنطقة. كان لها تأثير كبير على الشؤون الثقافية والدينية، حيث أثرت في تعزيز النصرانية وأسس الكنائس والأديرة في المنطقة. كما أنها أسهمت في نقل العلوم والفنون والثقافة إلى المجتمعات المحلية.
- **الإمبراطورية العثمانية:** تأثرت المنطقة بشكل كبير بالإمبراطورية العثمانية، والتي استمرت لقرون طويلة. شهدت المنطقة توسعاً اقتصادياً وثقافياً نتيجة لتواجد الإمبراطورية العثمانية. تركز التأثيرات الثقافية على الفنون والعمارة والمأكولات، وتركت بصمتها الثقافية على الهوية المحلية.

التبادل الثقافي والاقتصادي:

تشير هذه الإمبراطوريات القديمة إلى التبادل الثقافي والاقتصادي الذي تجرته المنطقة على مر العصور. تأثرت اللغات والديانات والعادات والتقاليد بفعل هذا التبادل، مما أدى إلى تشكيل هوية فريدة وثقافة متنوعة في المنطقة.

التأثيرات المستمرة:

- ١- اللغة والأدب: تركت الإمبراطوريات القديمة أثراً عميقاً في اللغة والأدب في المنطقة. الكلمات والعبارات والقصص القديمة ما زالت جزءاً من اللغة والثقافة المحلية.
- ٢- الفنون والعمارة: تركت الإمبراطوريات تأثيرها على الفنون والعمارة في المنطقة، حيث يمكن رؤية عناصر مشتركة في التصميم والهندسة المعمارية.
- ٣- الديانات والتقاليد: أسهمت الإمبراطوريات في نقل الديانات والتقاليد بين الشعوب، وأحياناً تمتزج العادات والتقاليد لتشكل طيف ثقافي فريد.
- ٤- المأكولات والطهي: تركت الإمبراطوريات أثرها على المأكولات وفنون الطهي في المنطقة، حيث امتزجت المكونات والوصفات لتنشئ مجموعة متنوعة من الأطعمة الشهية.

الدروس المستفادة:

- التنوع الثقافي: تظهر هذه التأثيرات أهمية التنوع الثقافي والتبادل الثقافي في تشكيل هوية المناطق والشعوب.
- التضامن الثقافي: يشير التاريخ القديم إلى أهمية التعايش والتفاهم بين الثقافات المختلفة، ويبرز أهمية الحفاظ على التراث والثقافة المشتركة.
- المستقبل: يمكن أن تكون هذه التأثيرات القديمة مصدر إلهام للتفاهم والتعاون بين الدول والمجتمعات في المنطقة، وتشجيع على بناء مستقبل أفضل مستنداً إلى التبادل الثقافي والاحترام المتبادل.

باختصار، تركت الإمبراطوريات القديمة أثراً عميقاً على المنطقة، سواء من خلال التأثيرات الثقافية أو الاقتصادية، وساهمت في تشكيل الهوية المحلية والتنوع الثقافي الذي نشهده اليوم.

٢- النزاعات الدينية والثقافية: كانت المنطقة موطناً لمختلف الأديان والثقافات، مما أدى إلى تنوع وتعدد النزاعات الدينية والثقافية على مر العصور.

النزاعات الدينية والثقافية في المنطقة:

على مر العصور، كانت المنطقة تمثل موطناً لمختلف الأديان والثقافات المتنوعة. هذا التنوع الديني والثقافي أثر بشكل كبير على النزاعات والتوترات في المنطقة، حيث تفاوتت الآراء والمعتقدات والتقاليد بين الشعوب، مما أدى إلى العديد من النزاعات الدينية والثقافية. إليكم نظرة عميقة على هذه الجوانب:

التنوع الديني:

- الإسلام: المنطقة كانت موطناً للعديد من الطوائف والفرق الإسلامية، والتي أحياناً تسببت في النزاعات الدينية داخل الإسلام نفسه بين الشيعة والسنة والفرق الأخرى.
- المسيحية: وجدت المنطقة أيضاً تواجداً مسيحياً كبيراً، مع وجود مجموعات مختلفة من المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والمسيحيين الشرقيين، مما أدى إلى العديد من النزاعات المسيحية.

- **الديانات الأخرى:** بالإضافة إلى الإسلام والمسيحية، كانت المنطقة موطناً لليهودية واليزيدية والدروز والبهائية والديانات الأخرى، مما زاد من التنوع الديني وأحياناً زاد من التوترات.

التنوع الثقافي:

- **اللغات:** تنوعت اللغات المنطوقة في المنطقة بين العربية والفارسية والتركية والكوردية والعبرية والعديد من اللغات الأخرى، مما أدى إلى تعدد اللغات والتواصل بين الثقافات المختلفة.
- **الفنون والعادات:** كانت المنطقة تشتهر بالفنون المعمارية والفنون الجميلة والموسيقى والرقصات والعادات التقليدية، وتنوعت هذه الفنون والعادات من منطقة إلى أخرى.
- **المأكولات:** كانت المأكولات والوصفات المحلية متنوعة، وكل ثقافة قدمت إسهاماتها الفريدة لتشكيل المأكولات المحلية.

التحديات والحلول:

- **تعزيز التفاهم الديني:** يتطلب التغلب على النزاعات الدينية تعزيز التفاهم والحوار بين مختلف الطوائف الدينية للحد من التوترات وتعزيز السلم الاجتماعي.
- **احترام التنوع الثقافي:** يجب على المجتمعات احترام وتقدير التنوع الثقافي والاحتفاظ بالتراث المحلي والتقاليد لتعزيز التعايش السلمي.
- **تعزيز التعليم:** من خلال التعليم والتثقيف، يمكن تعزيز الفهم المتبادل والاحترام بين الثقافات والديانات المختلفة، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر ومتسامحة.
- **تشجيع التبادل الثقافي:** يمكن أن يلعب التبادل الثقافي دوراً هاماً في تعزيز التفاهم بين المجتمعات المختلفة. الفعاليات الثقافية وورش العمل والمعارض يمكن أن تساعد في تعزيز التواصل والتفهم المتبادل.
- **دعم الحكومات والمنظمات الدولية:** تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية على دعم المشاريع التي تعزز التعايش الثقافي والديني،

وتشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل.

• **تعزيز القيم الإنسانية المشتركة:** تشجيع القيم الإنسانية المشتركة مثل العدالة والحرية وحقوق الإنسان يمكن أن يساهم في تقليل النزاعات وتعزيز التواصل الإيجابي بين المجتمعات.

من خلال تبني هذه الأساليب والمبادئ، يمكن للمنطقة العربية أن تحقق التضامن والتفاهم بين مختلف الأديان والثقافات، وبالتالي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والمساهمة في بناء عالم أكثر سلاماً وتفاهماً.

٢- الوساطة وتشكيل الحدود:

١- دور الوسطاء والحكام: خلال القرون الوسطى والعصور الحديثة، قامت الدول والإمبراطوريات بدور الوساطة لحل النزاعات وتحديد الحدود بين المناطق المتنازع عليها.

٢- تأثير الاتفاقيات والمعاهدات: تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي أثرت على تحديد الحدود وتوزيع السلطة في المنطقة.

٣- تأثير النزاعات التاريخية على الهويات الوطنية:

١- تشكيل الهويات الوطنية: النزاعات التاريخية ساهمت في تشكيل الهويات الوطنية للشعوب المعيشة في المنطقة، حيث تأثرت بالتبادلات الثقافية والدينية واللغوية.

٢- التأثير على القوميات الحديثة: النزاعات القديمة والوساطة ساهمت في تحديد الحدود الحديثة للدول والمجتمعات في المنطقة، وأثرت بالتالي على تشكيل هويات الدول الوطنية.

في الختام، تظهر الخلفية التاريخية المعقدة للمنطقة كيفية تأثير النزاعات والوساطة على تشكيل الحدود والهويات الوطنية، وكيف أن هذه العوامل تشكل السياق للنزاعات الحديثة والتوترات في المنطقة.

ثانياً: العناصر المؤثرة في النزاعات:

تحليل العوامل المؤثرة في هذه النزاعات بما في ذلك الدين والعرق والسياسة والاقتصاد، وكيف أن هذه العوامل تشكلت وتطورت على مر العصور وأثرت في التفاعلات الإقليمية.

تحليل العوامل المؤثرة في النزاعات في المنطقة يكشف عن تشابك متنوع من الدين والعرق والسياسة والاقتصاد، مما يشكل تحديات كبيرة للتفاهم والسلام في المنطقة. تطورت هذه العوامل على مر العصور وأثرت بشكل كبير في التفاعلات الإقليمية، ويمكن تحليلها على النحو التالي:

١. الدين:

- الاختلافات الدينية: تاريخ المنطقة مليء بالنزاعات الدينية بين مختلف الطوائف والمذاهب. الصراعات بين الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود والديانات الأخرى تكونت على مر العصور وأدت إلى تفاقم التوترات.
- المساجد والأماكن المقدسة: التنافس على الأماكن المقدسة للمختلف الديانات في المنطقة، مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، أدى إلى اشتعال النزاعات الدينية.

٢. العرق:

- التنوع العرقي: المنطقة تشهد تنوعاً عرقياً كبيراً مع وجود العرب والكورد والفرس والتركمان والعديد من الأقليات العرقية الأخرى، مما أدى إلى النزاعات المرتبطة بالهوية والانتماء.
- التمييز العرقي: تاريخ المنطقة شهد حالات من التمييز العرقي، سواء في شكل سياسي أو اقتصادي، مما زاد من التوترات بين المجموعات العرقية المختلفة.

٣. السياسة:

- الانقسامات السياسية: النزاعات السياسية الداخلية والانقسامات الحكومية ساهمت في تفاقم الوضع، وزادت من صعوبة التوصل إلى حلول سلمية.

- الصراعات الإقليمية: تدخل الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول المجاورة أحياناً ما زاد من تعقيدات النزاعات وأثر سلباً على الاستقرار الإقليمي.

٤ . الاقتصاد:

- الفقر والبطالة: الانتشار الواسع للفقر وارتفاع معدلات البطالة زاد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم النزاعات.
- الثروات الطبيعية: التنافس على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز زاد من النزاعات الاقتصادية والصراعات المحتملة بين الدول والمجموعات.

فهم هذه العوامل وتحليل تأثيرها وتطورها يمثل خطوة أساسية نحو فهم أعمق للنزاعات والتوترات في المنطقة، مما يمكن أن يساعد في العمل نحو حلول دائمة ومستدامة لتحقيق السلام والاستقرار.

ثالثاً: النزاعات الإقليمية والدولية:

دراسة للنزاعات الإقليمية والدولية التي تحدثت قبل الحرب التركية اليونانية وكيف أثرت على العلاقات بين الدول المجاورة والتحالفات الإقليمية.

النزاعات الإقليمية والدولية قبل الحرب التركية اليونانية:

قبل الحرب التركية اليونانية، كانت المنطقة تشهد نزاعات إقليمية ودولية معقدة، تتداخل فيها المصالح والتحالفات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. هذه النزاعات أثرت بشكل كبير على العلاقات بين الدول المجاورة وشكلت تحديات كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة. سنقوم هنا بدراسة بعض النزاعات الرئيسية وكيف أثرت على العلاقات الإقليمية والدولية:

١ . النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي:

تعتبر قضية فلسطين وإسرائيل واحدة من أهم النزاعات في المنطقة. قبل الحرب التركية اليونانية، كان هناك صراع دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الأراضي وحقوق اللاجئين والسيادة. هذا النزاع أثر بشكل كبير على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، مما أدى إلى نشوب حروب عدة وتشكيل تحالفات إقليمية معقدة.

٢. النزاع الكوردي في المنطقة:

تأثرت العديد من الدول في المنطقة بالنزاعات الكوردية، حيث طالبت الشعب الكوردي بالاستقلال والحقوق الثقافية والسياسية. هذا النزاع أثر على العلاقات بين الدول المجاورة مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا، مما أدى إلى توترات إقليمية وتحالفات معقدة.

٣. النزاعات القبلية والعشائرية:

كانت هناك نزاعات قبلية وعشائرية تشمل العديد من الدول في المنطقة، حيث كانت القبائل والعشائر تتنافس على الموارد والنفوذ. هذه النزاعات تسببت في تقسيم الدول وتشكيل تحالفات معقدة بين العشائر والقبائل.

تأثيرات النزاعات على العلاقات الإقليمية والدولية:

١- تشكيل التحالفات الإقليمية: النزاعات أدت إلى تشكيل تحالفات إقليمية معقدة بين الدول، حيث تحالفت بعض الدول لدعم الجماعات المحلية أو تقديم الدعم للأطراف المتنازع عليها.

٢- زيادة التوترات الدولية: النزاعات تسببت في زيادة التوترات بين الدول المجاورة وتسببت في حدوث صدامات واشتباكات حدودية.

٣- تداول النازحين واللاجئين: النزاعات أدت إلى تحركات كبيرة للنازحين واللاجئين، مما زاد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية للدول المجاورة.

٤- تأثير عمليات التسوية الدولية: لجأت المنظمات الدولية والوسطاء الدوليين إلى محاولة حل النزاعات والتوسط بين الأطراف المتنازعة، مما أثر على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للعديد من الدول.

فهم النزاعات الإقليمية والدولية وتحليلها يمثل خطوة أساسية نحو بناء حلول دائمة ومستدامة وتعزيز التعاون الإقليمي، مما يمكن أن يساهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

رابعاً: تأثير النزاعات على السكان والمجتمع:

فحص كيف أثرت هذه النزاعات على حياة المدنيين والمجتمعات المحلية، بما في ذلك التهجير والفقر والتمزق الاجتماعي.

النزاعات المستمرة في المنطقة أثرت بشكل كبير على حياة المدنيين والمجتمعات المحلية، وخلقت تحديات هائلة للحياة اليومية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. سنقوم هنا بفحص كيف أثرت هذه النزاعات على السكان والمجتمعات المحلية:

١. التهجير القسري:

- فقدان المأوى: النزاعات أجبرت الكثير من الأسر على مغادرة منازلهم وفقدان مأواهم، مما أدى إلى أوضاع إنسانية صعبة وتشريد العديد من الأسر.
- زيادة اللاجئين: تسببت النزاعات في زيادة أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً، مما أجبرهم على البحث عن حماية ومأوى في الدول المجاورة.

٢. الفقر والضعف الاقتصادي:

- فقدان فرص العمل: تداعيت النزاعات فرص العمل والاستثمار في المناطق المتأثرة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية.
- انخفاض مستوى المعيشة: زادت الأوضاع الاقتصادية الصعبة عبء الحياة على المدنيين، مما أثر على مستوى المعيشة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

٣. التمزيق الاجتماعي والنفسي:

- انقسام المجتمعات: النزاعات أدت إلى انقسام المجتمعات وتفتتها، حيث زادت التمييز والتفرقة بين الأعراق والأديان والطبقات الاجتماعية.
- الضغط النفسي والتوتر: المدنيون تحت ضغط مستمر نتيجة للنزاعات، مما أدى إلى زيادة معدلات الاكتئاب والقلق والتوتر النفسي.

٤. تأثيرات على الأطفال والشباب:

- انقطاع التعليم: النزاعات أثرت سلباً على نظام التعليم، حيث انقطع العديد من الأطفال والشباب عن المدارس نتيجة للتشتت الأمني.
- زيادة الاستجاب والتجنيد: الأطفال والشباب أصبحوا عرضة للاستجاب والتجنيد القسري في بعض المناطق المتأثرة.

الاستجابة والحلول:

- ١- تقديم المساعدات الإنسانية: توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين، بما في ذلك المأوى والغذاء والرعاية الصحية للمساعدة في تحسين ظروفهم المعيشية.
 - ٢- تحسين فرص التعليم: تعزيز الفرص التعليمية للأطفال والشباب المتضررين، ودعم البرامج التعليمية المستدامة.
 - ٣- الدعم النفسي والاجتماعي: تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمدنيين المتضررين، بما في ذلك الدعم النفسي والاستشاري لمساعدتهم في التغلب على التحديات النفسية والاجتماعية الناجمة عن النزاعات.
 - ٤- تعزيز فرص العمل: تشجيع الاستثمارات وخلق فرص العمل في المناطق المتضررة للحد من معدلات البطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمدنيين.
 - ٥- تشجيع الحوار والمصالحة: تعزيز حوارات السلام والمصالحة بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلول سلمية ومستدامة.
 - ٦- التركيز على حقوق الإنسان: تعزيز وحماية حقوق الإنسان للحد من التمييز والاضطهاد والانتهاكات الحقوقية، وتعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل.
 - ٧- دعم الأطفال والشباب: تقديم برامج دعم نفسي واجتماعي للأطفال والشباب المتضررين، وتعزيز الفرص التعليمية والتدريبية لتحقيق مستقبل أفضل.
- من خلال تنفيذ هذه الإجراءات وتقديم الدعم اللازم للسكان والمجتمعات المتضررة، يمكن تخفيف تأثير النزاعات والعمل نحو بناء مجتمعات أكثر استقراراً وتعايشاً.

خامساً: الاستجابة الدولية:

دراسة لدور المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية في التصدي لهذه النزاعات وجهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الاستجابة الدولية وجهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة:

النزاعات في المنطقة لا تقتصر على المستوى المحلي، بل تحتاج إلى تدخل ودعم دولي لتحقيق السلام والاستقرار. هنا سنقوم بدراسة دور المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية في التصدي لهذه النزاعات وجهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة:

١. الدور الدبلوماسي للمجتمع الدولي:

- الوساطة والتسوية: المؤسسات الدولية تقوم بالوساطة بين الأطراف المتنازعة وتسعى للتوصل إلى اتفاقيات سلمية ومستدامة تحقق الاستقرار في المنطقة.

- الدعم الدبلوماسي: المجتمع الدولي يقدم الدعم الدبلوماسي للدول المتضررة، سواء عبر الحوارات الثنائية أو من خلال المشاركة في مؤتمرات السلام والمفاوضات.

٢. الدور الإنساني والإغاثي:

- تقديم المساعدات الإنسانية: المنظمات الدولية تقدم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات، بما في ذلك الغذاء والمأوى والرعاية الصحية للمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- المساهمة في إعادة الإعمار: تقوم المنظمات الدولية بدعم جهود إعادة الإعمار في المناطق المتضررة لمساعدة السكان في إعادة بناء حياتهم وبنية المجتمع المدمرة.

٣. التعليم والتثقيف:

- تعزيز التعليم: المؤسسات الدولية تعمل على تحسين فرص التعليم للأطفال والشباب في المناطق المتضررة لضمان حصولهم على تعليم جيد وفرص أفضل للمستقبل.
- التثقيف والتوعية: توجيه جهود التثقيف والتوعية للحد من التطرف وزيادة الوعي بحقوق الإنسان وقيم التسامح والتعايش.

٤. الدور الاقتصادي والتنموي:

- تعزيز الاستثمارات: تشجيع الاستثمارات الدولية في المناطق المتضررة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
 - التنمية المستدامة: دعم مشاريع التنمية المستدامة لتحسين البنية التحتية ورفع مستوى المعيشة في المجتمعات المتضررة.
- عبر تكامل الجهود الدولية والمؤسسات الدولية في هذه الجوانب المختلفة، يمكن تحقيق تحول إيجابي نحو السلام والاستقرار في المنطقة، مما يخلق بيئة أكثر أماناً واستقراراً للسكان المحليين.

في الختام، يمكن في هذا الجزء تلخيص النتائج والتوصيات المستنتجة من البحث، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية دراسة هذه النزاعات في سياقها التاريخي والثقافي، وضرورة تطوير استراتيجيات للتعامل مع التوترات القائمة وتعزيز التفاهم الثقافي والحوار بين الثقافات المختلفة.

❖ الحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)

خلال الحرب التركية اليونانية التي جرت من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٢، شهدت المنطقة تطورات هامة وصراعات مكثفة بين اليونان والثوار الأتراك الذين قادوا حركة الاستقلال التركية. تأتي هذه الحرب في سياق تفكيك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ومحاولات الشعوب المحلية السعي نحو الاستقلال وتقسيم الأراضي.

- البداية وتشجيع الحلفاء:

بدأت الحملة اليونانية بتشجيع من حلفائها الغربيين، خاصة بريطانيا، التي وعدت اليونان بأراضي إقليمية على حساب الدولة العثمانية. وكانت اليونان تحت قيادة ملكها الثالث كونستانتين الذي كان يؤيد الحملة.

الحرب التركية اليونانية من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٢، والمعروفة أيضاً باسم الحرب في آسيا الصغرى أو حملة آسيا الصغرى أو الحملة اليونانية في حرب الاستقلال التركية أو نكبة آسيا الصغرى، هي سلسلة من الأحداث العسكرية التي جرت خلال تقسيم الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى بين أيار ١٩١٩ ونشرين الأول ١٩٢٢. دارت الحرب بين اليونان والثوريين الأتراك من الحركة الوطنية التركية، التي قادت في وقت لاحق إنشاء جمهورية تركيا.

بدأت الحملة اليونانية بتشجيع من حلفائها الغربيين، وخاصة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج الذين وعدوا اليونان بمكاسب إقليمية على حساب الدولة العثمانية. انتهت الحملة بتخلي اليونان عن كل الأراضي التي اكتسبتها خلال الحرب، والعودة إلى حدود ما قبل الحرب، والانخراط في عملية تبادل السكان مع الدولة التركية في إطار الأحكام الواردة في معاهدة لوزان.

أجبر فشل كافة الحملات العسكرية المنفصلة من قبل اليونان، وأرمينيا، وفرنسا ضد الثوار الأتراك الحلفاء على التخلي عن معاهدة سيفر، وبدأ التفاوض على معاهدة جديدة في لوزان بدلاً من ذلك، اعترف فيها الحلفاء باستقلال الجمهورية التركية وسيادتها على تراقيا الشرقية والأناضول والأقاليم السورية الشمالية.

تقدم الحملة اليونانية:

خلال الحرب، شهدت المعارك العنيفة بين اليونان والثوار الأتراك في مناطق مختلفة، بما في ذلك آسيا الصغرى والسواحل الغربية لتركيا. تميزت الحرب بمجموعة من المعارك الكبيرة والمواجهات الدامية.

انتهاء الحرب ومعاهدة لوزان:

فشلت الحملات العسكرية المنفصلة من قبل اليونان وأرمينيا وفرنسا ضد الثوار الأتراك، مما أجبرهم على التخلي عن معاهدة سيفر. بدأت عملية التفاوض على معاهدة جديدة في لوزان بدلاً من ذلك. في هذه المعاهدة، اعترفت الحلفاء بالجمهورية التركية ومنحتها سيادتها على تراقيا الشرقية والأناضول والأقاليم السورية الشمالية.

تأثيرات الحرب:

الحرب التركية اليونانية تركت آثاراً عميقة على المنطقة، حيث أدت إلى تغييرات هائلة في الحدود والسيادة والهويات الوطنية. شكلت الحرب ومعاهدة لوزان نقطة تحول كبيرة في تاريخ تركيا الحديث وأسفرت عن تأسيس الجمهورية التركية كدولة مستقلة. وقد تركت الحرب ذكرى مؤلمة للعديد من الشعوب المعنية وأسهمت في تشكيل الواقع السياسي والثقافي في المنطقة.

- الخلفية :

السياق الجيوسياسي والتاريخي للحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢) كان معقداً ومتشابكاً، حيث اندلعت هذه الحرب في إطار تفكيك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات التي وُقعت بين الدول المنتصرة والدول المهزومة.

اتفاقية سانت جان دي مورين:

في سياق ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقعت إيطاليا وفرنسا وبريطانيا اتفاقية سانت جان دي مورين في عام ١٩١٧، حيث تم تقسيم المصالح في الشرق الأوسط. تلك الاتفاقية أثرت بشكل كبير على التوازنات الإقليمية وأثارت التوترات بين الدول المعنية.

احتلال اليونان لإزمير:

خلال مؤتمر باريس للسلام في عام ١٩١٩، طالب إلفثيريوس فينيزيلوس بشكل قوي بتوسيع الحدود اليونانية، بما في ذلك إقليمان في إيبيروس الشمالية وتراقيا وآسيا الصغرى، والتي كانت مأهولة بالأغلبية اليونانية. وعلى الرغم من وجود وعود متناقضة من الحلفاء، تمكنت اليونان من احتلال إزمير (سميرنا) وبعض المناطق المحيطة بها.

الاندلاع النهائي للحرب:

اندلعت الحرب التركية اليونانية نتيجة لتلك التطورات، حيث خاضت تركيا حرباً دفاعية لحماية أراضيها ومواجهة الاحتلال اليوناني غير المبرر لإزمير.

شكلت هذه الحرب نقطة تحول كبيرة في تاريخ تركيا الحديث وأدت إلى إنشاء الجمهورية التركية.

تأثيرات الحرب:

تركت الحرب التركية اليونانية أثراً عميقاً على المنطقة، حيث أدت إلى توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، التي أكدت استقلال تركيا وحدودها الجديدة واعتراف الحلفاء بسيادتها على أراضيها. تركت الحرب ذكرى مؤلمة للعديد من الشعوب المعنية وعلى وجه الخصوص على الشعب الكوردي وضياع حقوقهم القومية، وأسهمت في تشكيل الواقع السياسي والثقافي في المنطقة.

تأثير الحرب على السكان والمجتمعات:

تركت الحرب التركية اليونانية أثراً كارثياً على السكان والمجتمعات في المنطقة المعنية. شهدت المدن والقرى دماراً هائلاً ونزوحاً جماعياً للسكان نتيجة للقتال والتدمير. تسببت الحرب في مقتل وجرح العديد من المدنيين وأثرت بشكل كبير على حياتهم ومعيشتهم.

الاستجابة الدولية والتدخل الخارجي:

شهدت الحرب تدخلاً كبيراً من القوى الدولية، حيث دعمت بعض الدول اليونان وبعضها الآخر دعم تركيا. تأثرت الحرب بتدخل القوى الكبرى والتحالفات الإقليمية، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الصراع وتعقيده.

انعكاسات الحرب على العلاقات الإقليمية:

ترتبط الحرب التركية اليونانية بعمق بالعلاقات الإقليمية في المنطقة. أثرت الحرب بشكل كبير على العلاقات بين تركيا واليونان، وأيضاً مع الدول المجاورة. تسببت النزاعات في توترات دائمة وتحديات أمنية واقتصادية طويلة الأمد في المنطقة.

الدروس المستفادة والتأثير على التاريخ:

تركت الحرب التركية اليونانية بصمات عميقة على تاريخ المنطقة. تعد هذه الحرب نموذجاً للتحديات القومية والإقليمية والتدخلات الخارجية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على مستقبل الشعوب والدول. توضح الحرب التركية اليونانية الأهمية الكبيرة لفهم التوازنات الجيوسياسية والتاريخية في المنطقة وكيفية تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

إذاً، السياق الجيوسياسي

اتفاقية سانت جان دي مورين الأراضي التي طالب بها فينيزيلوس عن الدولة اليونانية في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩. تتوافق المنطقة الشريضية مع المنطقة التي تلتقي فيها الادعاءات اليونانية والفرنسية.

يرتبط السياق الجغرافي السياسي لهذا الصراع بتقسيم الدولة العثمانية والذي كان نتيجة مباشرة للحرب العالمية الأولى، ومشاركة العثمانيين في مسرح الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط. تلت اليونان أمراً باجتياح سميرونا (إزمير) من قبل الحلف الثلاثي كجزء من التقسيم. خلال هذه الحرب، انهارت الدولة العثمانية تماماً، وقسمت أراضيها بين تحالف القوى المنتصرة وانتهت بالتوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ آب سنة ١٩٢٠.

كان هناك العديد من الاتفاقات السرية بشأن تقسيم الدولة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى. بينما رمى التحالف الثلاثي وعوداً متناقضة حول ترتيبات ما بعد الحرب فيما يخص مصالح اليونان في آسيا الصغرى.

في مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩، ضغط إلفثيريوس فينيزيلوس بقوة للحصول على هيلاس (اليونان) موسعة (في فكرة ميغالي) والتي من شأنها أن تشمل المجتمعات اليونانية الكبيرة في إبيروس الشمالية، تراقيا، وآسيا الصغرى. كان الحلفاء الغربيون، وخاصة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج، قد وعدوا اليونان بمكاسب إقليمية على حساب الدولة العثمانية إذا دخلت اليونان الحرب في صف الحلفاء.

وشملت هذه المكاسب تراقيا الشرقية وجزر إمبروس (جوكسيذا) وتينيدوس (بوزكادا)، وأجزاء من غرب الأناضول حول مدينة سميرونا، أغلب سكانها من العرقية اليونانية.

وقعت كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا على اتفاقية سانت جان دي مورين في ٢٦ نيسان ١٩١٧، والتي رسمت مصالح إيطاليا في «الشرق الأوسط». تجاوز الاحتلال اليوناني لمنطقة إزمير (سميرونا)، والتي عهدت لإيطاليا ضمن الاتفاقية المذكورة، منطقة النفوذ الإيطالي. قبل الاحتلال اليوناني ثار غضب الوفد الإيطالي في مؤتمر باريس للسلام، بسبب إمكانية احتلال اليونان لغرب الأناضول الغربية، وترك المؤتمر ولم يعد إلى باريس حتى الخامس من أيار. أدى غياب الوفد الإيطالي عن المؤتمر إلى تسهيل جهود لويد جورج لإقناع كل من فرنسا والولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب اليونان ومنع العمليات الإيطالية في غرب الأناضول.

ووفقاً لبعض المؤرخين، كان الاحتلال اليوناني لإزمير الشرارة التي أنشأت الحركة الوطنية التركية. يقول أرنولد توينبي على سبيل المثال ما يلي:

إن الحرب بين تركيا واليونان والتي اشتعلت في هذا الوقت كانت حرباً دفاعية لحماية الأرض التركية في الأناضول. وكان نتيجة لسياسة التحالف الإمبريالية في دولة أجنبية، لم يعطها التحالف حقها في تقدير مواردها وقواها العسكرية. استفزت هذه القوة من قبل الغزو والاحتلال غير المبرر للجيش اليوناني..

المجتمع اليوناني في الأناضول

وثائق أرشيفية من سنة ١٩١٤ تتحدث عن الإحصاء السكاني في الدولة العثمانية. وصل إجمالي عدد السكان (بما فيهم جميع الملل والقوميات) إلى ٢٠,٩٧٥,٣٤٥ نسمة كان نصيب اليونانيين منهم قبل اندلاع حروب البلقان ٢,٨٣٣,٣٧٠ نسمة (بحسب إحصاء سنة ١٩٠٩)، ثم انخفض إلى ١,٧٩٢,٢٠٦ نسمة (بعد أن فقدت الدولة العثمانية عدداً من أراضيها لصالح اليونان) كما تبين في إحصاء من سنة ١٩١٤؛ نشره المؤرخ الأمريكي ستانفورد شاو. أحد الأسباب التي اقترحتها الحكومة اليونانية لإطلاق حملة آسيا الصغرى، حماية العدد الكبير من الناطقين باللغة اليونانية من السكان المسيحيين أرثوذكس في الأناضول. عاش اليونانيون في آسيا الصغرى منذ العصور القديمة وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث وصل تعدادهم إلى ٢,٥ ملايين نسمة خلال عهد الدولة العثمانية. واجه هذا الطرح اليوناني بأنهم يشكلون الأغلبية في تلك الأرض انتقاداً من قبل العديد من المؤرخين. في كتابهما حول السياسة الخارجية البريطانية في الحرب العالمية الأولى وسنوات ما بعد الحرب، كتب سيدريك جيمس لوي ومايكل ل. دوكريل ما يلي: «.... كانت الادعاءات اليونانية في أحسن الأحوال محط جدل، ربما شكلوا أغلبية ضئيلة، على الأرجح أقلية كبيرة في ولاية سميرنا، التي تقع في الأناضول التركي ذي الأغلبية التركية الساحقة.» ومع ذلك، فإن الخوف على سلامة السكان اليونان كان له ما يبرره؛ ففي عام ١٩١٥، قامت جماعة قومية متطرفة تدعى تركيا الفتاة بتبني سياسات الإبادة الجماعية ضد الأقليات في الدولة العثمانية، حيث ارتكبت المجازر بحق مئات الآلاف من الناس. في حين تعد مذابح الأرمن أشهر هذه الأحداث، ظهرت فظائع ضد اليونانيين في بونتوس وغربي الأناضول. صرح رئيس الوزراء اليوناني إلفثيريوس فينيزيلوس لصحيفة بريطانية أن: اليونان لا تشن الحرب ضد الإسلام، ولكن ضد حكومة عثمانية عفا عليها الزمن، ذات إدارة فاسدة ومخزية ودموية، وذلك بهدف طردها من تلك الأراضي التي تسكنها أغلبية يونانية من السكان.

قام فينيزيلوس إلى حد ما بالمبالغة في ذاك الخطر كورقة تفاوض على طاولة معاهدة سيفر، من أجل الحصول على دعم من حكومات الحلفاء. على سبيل المثال، حقيقة أن حركة تركيا الفتاة لم تكن في السلطة في وقت الحرب يجعل مثل هذا التبرير أقل إقناعاً. فر معظم قادة هذا النظام من البلاد في نهاية الحرب العالمية الأولى، بينما كانت الحكومة العثمانية في القسطنطينية بالفعل تحت السيطرة البريطانية. ومن المثير للسخرية أنه من الممكن أن يكون الغزو اليوناني قد عجل من الفظائع التي كان من المفترض أن يمنعها. حمل أرنولد توينبي اللوم على السياسات التي تتبعها بريطانيا العظمى واليونان، ومقررات مؤتمر باريس للسلام كعوامل أدت إلى الفظائع التي ارتكبت من قبل الجانبين خلال الحرب: كان اليونانيون "من بونتوس" والأترك في الأراضي التي احتلتها اليونان ضحايا من نفس الدرجة للسيد فينيزيلوس والحسابات الخاطئة أصلاً للسيد لويد جورج في باريس".

القومية اليونانية:

من بين الدوافع الوطنية الأساسية لبدء الحرب تحقيق فكرة ميغالي، وهي جوهر مفهوم القومية اليونانية. كانت فكرة ميغالي رؤية وحدوية لاستعادة اليونان الكبرى على جانبي بحر إيجه وهذا من شأنه دمج العرقية اليونانية خارج حدود المملكة اليونانية والتي كانت في البداية صغيرة جداً. منذ الاستقلال اليوناني عن الدولة العثمانية في عام ١٨٣٠، لعبت فكرة ميغالي دوراً رئيسياً في الحياة السياسية اليونانية. قام الساسة اليونان، ومنذ استقلال الدولة اليونانية، بالعديد من الخطب التي خلصت إلى حتمية «التطور التاريخي للمملكة اليونانية».

على سبيل المثال، صرح السياسي اليوناني يوانيس كوليتيس بهذا الاعتقاد في البرلمان في ١٨٤٤، حيث قال: «يوجد مركزان رئيسيان للهيلينية. أثينا عاصمة المملكة والقسطنطينية العاصمة الكبيرة، المدينة، والحلم والأمل لجميع اليونانيين».

لم تكن هذه الفكرة مجرد نتاج بروز القومية في القرن التاسع عشر. فقد كانت في أحد جوانبها ضاربة في جذور الوعي الديني لدى الكثير من اليونانيين. يشمل هذا الجانب استرداد القسطنطينية المسيحية، وتأسيس الإمبراطورية البيزنطية المسيحية العالمية والتي سقطت عام ١٤٥٣: «منذ ذلك الوقت نُسَلِم فكرة استرداد آيا صوفيا والمدينة من جيل إلى جيل لكونها مصير وتطلعات اليونان الأرثوذكس».

شملت فكرة ميغالي إضافة إلى القسطنطينية معظم الأراضي اليونانية التقليدية مثل كريت، ثيساليا، إبيروس، مقدونيا، تراقيا، جزر بحر إيجه، قبرص

والأراضي الساحلية في آسيا الصغرى وبونتوس على البحر الأسود. كانت آسيا الصغرى جزءاً أساسياً من العالم اليوناني ومنطقة تابعة للهيمنة الثقافية اليونانية الدائمة. سيطرت الدول المدن اليونانية على معظم المنطقة سيطرةً سياسية منذ العصر البرونزي، وفي وقت لاحق انتقلت هذه السيطرة إلى الإمبراطورية البيزنطية واستمرت إلى القرن الثاني عشر عندما وصلت غارات السلاجقة الأتراك إلى تلك الأراضي.

على الرغم من أن حملة الأناضول يساء تصنيفها غالباً في ظل مفاهيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى على أنها حرب فتوحات، فإنها ومن وجهة نظر القومية اليونانية في القرن التاسع عشر كانت مجرد حرب تحرير لتخليص «شقيق مستعبد»، ولا تختلف كثيراً عن حروب البلقان الأخيرة. في رسالة إلى الملك اليوناني قسطنطين والتي يرجع تاريخها إلى كانون الثاني من سنة ١٩١٥، كشف فينيزيلوس عن آماله المستقبلية في ضم أراض من تركيا ومجادلاً بأنه: «لدي انطباع بأن التنازل لليونان عن آسيا الصغرى... سيكون واسع النطاق حيث ستبرز يونان كبيرة أخرى لا تقل غنى وستضاف إلى اليونان المضاعفة التي خرجت منتصرة من حروب البلقان»

الانقسام الوطني في اليونان

يشير الانقسام الوطني في اليونان إلى انقسام عميق بين السياسة والمجتمع اليونانيين، بين فصيلين أحدهما بقيادة إلفثيريوس فينيزيلوس والآخر بقيادة الملك قسطنطين، والتي سبقت الحرب العالمية الأولى لكنها تصاعدت جداً عند اتخاذ قرار انحياز اليونان لأحد أطراف النزاع.

أملت المملكة المتحدة بأن الاعتبارات الاستراتيجية قد تنجح في إقناع قسطنطين بدعم قضية الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، لكن الملك وأنصاره أصروا على الحياد التام، وخاصة عندما صعب التنبؤ بنتيجة الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، صعبت الروابط الأسرية والعاطفية لقسطنطين الأمر عليه للانحياز لأحد جوانب الحرب العالمية الأولى. تفاقمت معضلة الملك عندما انضم العثمانيون والبلغار إلى دول المحور المركزي، ولدى كلا الدولتين تطلعات ومصالح في المملكة اليونانية. وفقاً للملكة صوفيا، فإن حلم قسطنطين «في الزحف إلى المدينة العظمى آيا صوفيا على رأس الجيش اليوناني كان لا يزال في قلبه» حيث بدأ الأمر وكأن الملك كان على استعداد للدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية. كانت الظروف واضحة: احتلال القسطنطينية لا بد من أن ينجز دون تحمل مخاطر خسائر فادحة.

على الرغم من أن قسطنطين حافظ على حياده، قرر رئيس الوزراء اليوناني إلفثيريوس فينيزيلوس من مرحلة مبكرة أنه من مصلحة اليونان الانضمام إلى التحالف ودخل في مباحثات دبلوماسية لتمهيد الطريق للحصول على امتيازات بعد النصر النهائي. أدى الخلاف بين الملك ورئيس وزراء فينيزيلوس والذي أقيلاً لاحقاً من قبل الملك لذلك السبب، إلى شرح عميق بين الشخصيتين، الأمر الذي انتشر بين إتباعهما وبالتالي باقي المجتمع اليوناني. أصبحت اليونان مقسمة بين مخيمين سياسيين اثنين متعارضين جذرياً. أقام فينيزيلوس دولته في شمال اليونان، وأخيراً، وبدعم من الحلفاء، اضطر الملك للتنازل. في أيار ١٩١٧، وبعد نفي قسطنطين، عاد فينيزيلوس إلى أثينا ودخل في التحالف،

وعلى الفور بدأت القوات اليونانية (رغم انقسامها بين المؤيدين للملك والمؤيدين لرئيس الوزراء) بالعمليات العسكرية ضد الجيش البلغاري على الحدود.

أدى دخول الحرب والأحداث السابقة إلى انقسام عميق سياسياً واجتماعياً في اليونان بعد الحرب العالمية الأولى. كان أهم تشكيلين سياسيين في البلاد هو تشكيل الليبراليون الفينيزيليون وتشكيل الملكيون، واللذان خاضا منافسة طويلة ومريرة على سياسات ما قبل الحرب، ووصلا إلى حالة من الكراهية الصريحة تجاه بعضهما البعض. نظر كل من الجانبين إلى تصرفات الآخر خلال الحرب العالمية الأولى بأنها غير شرعية وخيانية، وقد أدى ذلك إلى انتشار هذا العداء حتماً في المجتمع اليوناني، وشكل شرخاً عميقاً ساهم في فشل الحملة في آسيا الصغرى فشلاً ذريعاً وأدى إلى الكثير من الاضطرابات الاجتماعية في سنوات ما بين الحربين.

الانقسام الوطني (بالإنجليزية: National Schism) هو خلاف تاريخي، حدث بين الملك قسطنطين الأول ملك اليونان ورئيس وزرائه إلفثيريوس فينيزيلوس حول ما إذا كان ينبغي أن تشارك اليونان في الحرب العالمية الأولى أم تبقى محايدة.

أدى الخلاف وإقالة الملك لفينيزيلوس إلى خلاف شخصي عميق بينهما، امتد إلى أتباعهما وللمجتمع اليوناني ككل.

انقسمت اليونان إلى معسكرين سياسيين متخاصمين، مما دفع فينيزيلوس لإقامة دولة مستقلة في شمال اليونان. في النهاية، وبدعم من الحلفاء، اضطر الملك للتنازل عن العرش. أثرت هذه الأزمة على الحياة السياسية اليونانية حتى أربعينيات القرن العشرين، وساهمت في هزيمة اليونان في آسيا الصغرى في الحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)، وانهايار الجمهورية اليونانية الثانية وإنشاء نظام ميتاكاس الديكتاتوري (١٩٣٦-١٩٤١).

أسباب الخلاف:

يرجع السبب الرئيسي للخلاف بين الملك قسطنطين وفينيزيلوس على السلطة في اليونان، لتدخل الملك في الشؤون السياسية للبلاد في أواخر القرن التاسع عشر، مستغلاً الاضطراب في المشهد السياسي غير مستقر، على الرغم من أن الدستور لا يعطيه الصلاحيات التي تتيح له التدخل في قرارات حكومته. اعتبر العديد من الإصلاحيين والليبراليين التدخل من قبل النظام الملكي في السياسة أمراً غير مقبول. ازداد الموقف الملكي سوءاً مع هزيمة الجيش اليوناني بقيادة الملك قسطنطين (ولي العهد في ذلك الوقت)، في الحرب العثمانية اليونانية (١٨٩٧). أثارت تلك التدخلات استياء الضباط الشبان في الجيش اليوناني، الذين شعروا بالخزي بسبب الهزيمة، والذين كانوا متأثرون بالليبرالية في أوروبا الغربية. وفي ١٥ أغسطس ١٩٠٩، أصدر شباب الضباط في الثكنات العسكرية في جودي، إعلاناً يطالبون فيه بإصلاحات واسعة النطاق في الحكومة والجيش. أيد الشعب تلك الحركة، مما اضطر الملك جورج الأول للخضوع لمطالب الجيش. وعين كريكوليس مافروميخائيليس رئيساً للوزراء، ووافق على إقالة الأمراء من الجيش.

وسرعان ما أصبح واضحاً عدم قدرة قادة الحركة على حكم البلاد. لذا، بحثوا عن زعيم سياسي من ذوي الخبرة لا يكون موالياً للنظام الملكي. وجد الضباط هذا الزعيم في شخص إلفثيريوس فينيزيلوس السياسي الكريتي البارز، والذي واجه الأمير جورج أثناء أزمة كريت. ومع وصول فينيزيلوس للسلطة، انسحبت حركة شباب الضباط من المشهد السياسي، وسرعان ما هيمن السياسي الشاب على الحياة السياسية اليونانية. قامت حكومته بعدد كبير من الإصلاحات التي طال انتظارها، بما في ذلك تعديل دستور ١٩١١ اليوناني. ومع ذلك، فقد كان على علاقة وثيقة مع الملك، ورفض الدعوات التي كانت تدعو لإصدار دستور جديد، بل وأعاد الأمراء إلى مناصبهم في الجيش، مع تولى ولي العهد الأمير قسطنطين منصب المفتش العام للجيش.

إلفثيريوس فينيزيلوس رئيس وزراء اليونان.

ساعد اندلاع حروب البلقان، على تعيين قسطنطين مرة أخرى كقائد للقوات المسلحة. وكانت النجاحات التي حققها الجيش في الميدان، ولا سيما في حرب البلقان الثانية ضد البلغار، سبباً في نسيان الكثيرين لهزيمته في عام ١٨٩٧. اعتلى قسطنطين بعد ذلك العرش بعد وفاة أبيه. ومع ذلك، بدأ الخلاف يدب بينهما خلال هذه الحرب، حول هدف العمليات العسكرية عقب الفوز في معركة سارانتابورو. أراد قسطنطين التوجه شمالاً، نحو مونستير، في حين حرص فينيزيلوس أن يتجه الجيش شرقاً صوب المدينة والميناء ذو الأهمية

الاستراتيجية سالونيك. تضاعف قلق فينيزيلوس خوفاً من تحرك البلغاريون بقواتهم لاحتلال المدينة. في النهاية، كان رأي فينيزيلوس هو السائد، ودخل اليونانيون المدينة قبل بضع ساعات من وصول البلغار. كان هذا الحدث، سبباً في ارتفاع شعبية الرجلين عقب الحرب.

بداية الصراع:

عند بداية الحرب العالمية الأولى، كان على السلطات اليونانية أن تختار بين أن تكون بلداً محايداً أو أن تنضم إلى قوات الحلفاء. استبعدت السلطات اليونانية المشاركة في الحرب إلى جانب دول المحور المركزي، سواءً بسبب عدم قدرة اليونان على مواجهة الأسطول البريطاني، وأيضاً لانضمام الدولة العثمانية العدو التقليدي لليونان، إلى جانب الألمان. لذا، كان الحياد هو اختياره معظم اليونانيين الموالين لألمانيا من الطبقة الراقية والقادة والمتعلمون في ألمانيا، وفوق هؤلاء الملك نفسه نظراً لأن قرينته الملكة صوفيا شقيقة القيصر الألماني فيلهلم الثاني، كما أن قسطنطين نفسه كان قد تلقى تعليمه في ألمانيا، وكان معجباً بالثقافة الألمانية. وفي المقابل، كان هناك اتفاقية للدفاع المشترك بين اليونان وصربيا المنضمة للحلفاء، والتي طلبت الدعم بعد أن اجتاحتها جيوش الإمبراطورية النمساوية المجرية (انظر حملة صربيا (الحرب العالمية الأولى)).

كان الملك يعتقد أن من مصلحة اليونان أن تظل محايدة وخاصة ما دام لم يكن هناك انتصار واضح لأحد طرفي الصراع في الحرب. من ناحية أخرى، كان رئيس الوزراء فينيزيلوس يسعى للانضمام إلى الحلفاء.

وفي يناير ١٩١٥، في محاولة لإقناع اليونانيين بالانضمام لجانبهم، وعرضت بريطانيا على اليونان، بعض تنازلات في آسيا الصغرى بعد الحرب. رأى فينيزيلوس في هذا العرض صفقة جيدة، وحاول تمرير مشروع قانون في البرلمان اليوناني للانضمام إلى الحلفاء. أجبرت قوى المعارضة المؤيدة لرأي الملك وقواد الجيش وأنصارهم فينيزيلوس على الاستقالة بعد ذلك بفترة قصيرة.

الانتخابات العامة:

تسببت الاستقالة في وجود حالة من الانقسام الوطني في اليونان. وفي معركة دبلوماسية بين أنصار الملك وأنصار فينيزيلوس، تقرر إجراء الانتخابات العامة في يونيو ١٩١٥. أعلن فوز حزب فينيزيلوس في هذه الانتخابات، وعاد إلى منصبه كرئيس وزراء. ومع ذلك، رفض قسطنطين التصديق على تعيين الحكومة الجديدة حتى أغسطس ١٩١٥.

خلال تلك الفترة، ازدادت حدة الصراع بين صربيا وبلغاريا، حتى أعلنت بلغاريا الحرب على صربيا، مما شكل تهديداً مباشراً للمقاطعة اليوناني التي تم ضمها حديثاً مقدونيا، بما في ذلك الميناء المهم استراتيجياً سالونيك. طلب فينيزيلوس من قسطنطين الإذن بتفعيل معاهدة الدفاع مع صربيا لحماية الحدود اليونانية البلغارية من الهجوم المباشر. وافق قسطنطين، ولكن في حالة تعرض اليونان للهجوم. ولعجزه عن التأثير على قسطنطين لمحاربة بلغاريا، اتخذ فينيزيلوس مساراً جديداً عن طريق السماح للقوات البريطانية والفرنسية باستخدام الأراضي اليونانية في مقاطعة مقدونيا، استعداداً لهجومهم على جاليبولي بتركيا. سبب هذا حالة من الفوضى في الحكومة اليونانية، واستغل فينيزيلوس ذلك، ومرر اقتراح برلماني (بفارق ٣٧ صوت) بإعلان الحرب على بلغاريا.

وبلغ الخلاف بين رئيس الوزراء اليوناني والملك ذروته بعد وقت قصير من استخدام الملك حقه بحسب الدستور اليوناني الدستور الذي يعطيه الحق في إقالة الحكومة من جانب واحد. وفي ديسمبر ١٩١٥، اضطر فينيزيلوس لتقديم استقالته للمرة الثانية، وحلّ قسطنطين البرلمان الليبرالي الذي يهيمن عليه فينيزيلوس، ودعا لإجراء انتخابات جديدة. غادر فينيزيلوس أثينا وعاد إلى مسقط رأسه كريت.

قاطع الليبراليون هذه الانتخابات، لتجاهلها الرأي العام، وازداد التوتر بين الجانبين تدريجياً. وعندما وصلت القوات الفرنسية والبريطانية إلى ميناء سالونيك ضد رغبة قسطنطين. وجد المؤيدون لوجهة نظر الملك، أن الحلفاء قد انتهكوا سيادة البلاد. ومع ذلك، وفي وقت لاحق، عندما استطاعت دول المحور المركزي السيطرة على مقاطعة مقدونيا في مايو ١٩١٦، غضب الرأي العام لعدم قدرة الملك على الدفاع عن الأراضي اليونانية.

وفي ٣٠ أغسطس ١٩١٦، وقع انقلاب عسكري ضد الحكومة الإقليمية في سالونيك. نجح الانقلاب في تشكيل حكومة مؤقتة في سالونيك. وبدعم من الحلفاء، أتجه فينيزيلوس لشمال اليونان من كريت لقيادة الحكومة المؤقتة الجديدة. في أواخر عام ١٩١٦، بعدما فشلت فرنسا وبريطانيا في إقناع الحكومة الملكية في أثينا بدخول الحرب، اعترفا رسمياً بالحكومة الإقليمية في سالونيك، حكومة شرعية في اليونان.

شكل الملكيون وحدة شبه عسكرية لاستهداف الليبراليين ومؤيدي فينيزيلوس في أثينا. رداً على ذلك، فرض الحلفاء حصاراً بحرياً وحاصروا الأسطول اليوناني،

وطالبوا بنزع سلاح جزئي للقوات الملكي وانسحابها إلى البيلوبونيز، واستمر الحصار ١٠٦ يوماً.

اليونان تدخل الحرب:

نجم حصار الحلفاء، وغادر قسطنطين اليونان في يونيو ١٩١٧، بعد تهديدات بقصف أثينا إذا لم يغادر الملك. تنازل قسطنطين على العرش لصالح ابنه الثاني ألكسندر. سيطر فينيزيلوس على الحكومة، وتعهد بتقديم الدعم اليوناني للحلفاء. وفي يوليو، أعلنت اليونان رسمياً الحرب على قوات المحور. وخلال الـ ١٨ شهراً المتبقية من الحرب، قاتل الجيش اليوناني إلى جانب قوات الحلفاء ضد القوات الألمانية والبلغارية في مقدونيا اليونانية وبلغاريا. وخلال النزاع فقدت القوات اليونانية ما يقرب من ٥,٠٠٠ جندي.

النتائج:

أدى دخول اليونان للحرب، إلى انقسام سياسي واجتماعي عميق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى في اليونان. انقسمت البلاد سياسياً إلى ملكيين وليبراليين (مؤيدي فينيزيلوس)، في حالة منافسة طويلة ومريرة وفي حالة من الكراهية التامة تجاه بعضهم البعض. تسببت المنافسة بينهما في الهزيمة في الحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)، وبالتالي انهيار الجمهورية اليونانية الثانية.

احتلال إزمير (مايو ١٩١٩)



في ١٥ مايو ١٩١٩ قام الجيش اليوناني بإنزال ٢٠,٠٠٠ جندي يوناني في مدينة إزمير التركية والسيطرة عليها وعلى المناطق المحيطة بها تحت غطاء من القوات البحرية اليونانية والفرنسية والبريطانية. جاءت المبررات القانونية لعمليات الإنزال في المادة السابعة من

هدنة مودروس، التي تسمح للحلفاء باحتلال «أي نقاط استراتيجية في حال بروز أي حالة تهدد أمن الحلفاء». بينما جلب اليونانيون بالفعل قواتهم إلى تراقيا الشرقية (ما عدا القسطنطينية ومنطقتها).

جنود يونان يتمركزون في إزمير بين السكان اليونانيين المرحبين بهم في المدينة في ١٥ مايو ١٩١٩.

شكّل اليونانيين من إزمير وغيرهم من المسيحيين، مثل اليونانيون والأرمن في المقام الأول، أقلية وفقاً لمصادر تركية، وأغلبية وفقاً لمصادر أخرى حيث شكّل العنصر اليوناني في إزمير غالبية السكان، بحيث فاق الوجود التركي بنسبة ١:٢. تشير الإحصاءات الرسمية في الدولة العثمانية لذاك الوقت بأن أغلب السكان حينها كانوا من المسلمين الأتراك. رحب سكان المدينة اليونان بالقوات اليونانية على أنهم محررين، بينما وعلى النقيض من ذلك رأى أغلب التعداد المسلم هذا الأمر على أنه اجتياح بينما رفضهم بعض الأتراك بسبب التاريخ الطويل من الصراع والعداء. ومع ذلك، دخلت القوات اليونانية المنطقة بسهولة، مع وجود حالات مقاومة فردية متفرقة، معظمها من قبل مجموعات صغيرة من القوات التركية غير النظامية في الضواحي. أما غالبية القوات النظامية التركية في المنطقة فإنها إما استسلمت سلمياً للجيش اليوناني، أو فرت نحو الأرياف. بينما أمر الجيش التركي بعدم فتح النار، قام القومي التركي «حسن تحسين» من بين الحشد بإطلاق رصاصة قتلت حامل الراية اليونانية. فتح الجنود اليونان النيران إثر ذلك على الثكنة التركية فضلاً عن مبنى الحكومة، فقتل حينها ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ تركي و١٠٠ يوناني في اليوم الأول.

العمليات الهجومية اليونانية (صيف ١٩٢٠)

خلال صيف عام ١٩٢٠، أطلق الجيش اليوناني سلسلة من الهجمات الناجحة في اتجاه وادي نهر بويوك مينديرس وكارشياكا والأشهبير. شملت الأهداف الاستراتيجية العامة لهذه العمليات، والتي قوبلت بمقاومة تركية متزايدة، تأمين عمق استراتيجي للدفاع عن إزمير، فتم توسيع منطقة الاحتلال اليوناني لتشمل كامل غرب وشمال غرب الأناضول في سبيل تحقيق هذه الغاية.

معاهدة سيفر (أغسطس ١٩٢٠)

في مقابل مساهمة الجيش اليوناني إلى جانب الحلفاء، وافق الحلفاء على تعيين تراقيا الشرقية ومنطقة إزمير إلى اليونان. أنهت هذه المعاهدة الحرب العالمية الأولى في آسيا الصغرى، وفي نفس الوقت، ختمت مصير الدولة العثمانية، ومن حينها، فقدت الدولة العثمانية مركزها بين القوى الأوروبية الكبرى. يوم ١٠ أغسطس ١٩٢٠، وقّعت الدولة العثمانية معاهدة سيفر متنازلة لليونان عن تراقيا وصولاً إلى حدود تشاتاليا، لكن الأهم كان تخلي تركيا لليونان عن جميع حقوقها في إيمبروس وتينيدوس، مبقية فقط على مساحة صغيرة من القسطنطينية وجزر بحر مرمرة، و«قطاع ضئيل من المنطقة الأوروبية». كما وضع مضيق البوسفور تحت إشراف دولي، واعتبر مفتوحاً للجميع.

أجبرت تركيا علاوة على ذلك على نقل "حقها في ممارسة السيادة" على إزمير (سميرنا) إلى اليونان، بالإضافة إلى "قسم كبير من المناطق النائية، مبقية بذلك

على مجرد "علم على حصن خارجي". على الرغم من أن اليونان أدارت قطاع سмирنا، إلا أن سيادتها ظلت اسمياً بيد السلطان. وفقاً لأحكام المعاهدة، كان لسмирنا (إزمير) حق الحفاظ على برلمان محلي، وإذا طالبت خلال خمس سنوات بالانضمام إلى مملكة اليونان، جاء الحكم بأن تشرف عصابة الأمم على استفتاء يقرر هذه المسائل. لم تصدق الدولة العثمانية ولا اليونان على المعاهدة على الإطلاق.

التغيير في الحكومة اليونانية (أكتوبر ١٩٢٠)



خلال تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٢٠، تعرض الملك ألكسندر الأول للعض من قبل سعدان محفوظ في الحقائق الملكية وتوفي في غضون أيام بسبب الإنتان. وصفت هذه الحادثة بأنها «عضة السعدان التي غيرت مسار التاريخ اليوناني».

فضل فينيزيلوس إعلان الجمهورية اليونانية وبالتالي نهاية النظام الملكي، على الرغم من إدراكه التام أن هذا الأمر لن يكون مقبولاً لدى الدول الأوروبية.

توفي الملك ألكسندر دون أن يخلف ولياً للعهد، وأصبحت الانتخابات العامة المقررة في الأول من

تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ محور صراع جديد بين مؤيدي فينيزيلوس والملك قسطنطين. بنت الحركة المناهضة لرئيس الوزراء حملتها على أساس اتهامات بسوء الإدارة الداخلية والمواقف السلطوية للحكومة، والتي بسبب الحرب، بقيت منذ عام ١٩١٥ دون انتخابات. روجت تلك الحركة في ذلك الوقت لفكرة فك الاشتباك في آسيا الصغرى، ولكن من دون تقديم خطة واضحة لكيفية تطبيق هذا الأمر. على العكس من ذلك، تم تقديم فينيزيلوس على أنه رجل الحرب التي لا يعرف مصيرها. كان غالبية الشعب اليوناني منهكاً من كل الحروب ودكتاتورية الحكومة الحالية لذلك صوتوا للتغيير. ومما أثار دهشة الكثيرين أن فينيزيلوس فاز فقط بمئة وثمانية عشر مقعداً من أصل ٣٦٩ مقعداً. أجبرت هذه الهزيمة الساحقة فينيزيلوس وعدداً من أقرب أنصاره على مغادرة البلاد. لا يزال العديدون حتى اليوم يستفسرون عن منطق الدعوة إلى تلك الانتخابات في مثل ذلك الوقت.

استعدت الحكومة الجديدة بإدارة ديميتريوس غوناريس لإجراء استفتاء بشأن عودة الملك قسطنطين. بسبب حياد الملك خلال الحرب العالمية الأولى، حذرت

قوى التحالف الحكومة اليونانية من أن عودة الملك قسطنطين ستؤدي إلى قطع كافة المساعدات المالية والعسكرية عن البلاد. بعد شهر دعا الاستفتاء إلى عودة قسطنطين ملكاً. فوراً وبعد عودته، استبدل الملك كثيراً من الضباط المخضرمين في الحرب العالمية الأولى وأتى ببداية ملكيين عديمي الخبرة إلى مناصب عليا. سلمت قيادة الحملة إلى أناستاسيوس بابولاس، بينما تولى الملك نفسه القيادة العامة اسمياً. بالإضافة إلى ذلك، استقال العديد من الضباط المتبقين الموالين لرئيس الوزراء السابق نتيجة تغيير النظام. قام الجيش اليوناني بتحسين إزمير (سميرنا) وتم تطهير ساحل آسيا الصغرى من مؤيدي فينيزيلوس بينما سار الجيش باتجاه أنقرة.

معركتي إينونو (كانون الأول ١٩٢٠ - آذار ١٩٢١)

مع حلول كانون الأول ١٩٢٠، تقدم الجيش اليوناني على جبهتين، مقترباً من أسكي شهر من الشمال الغربي ومن سميرنا، وعززوا مناطق الاحتلال. استعداد الجيش حركته مع بداية عام ١٩٢١ بعمليات توغل صغيرة واجهتها مقاومة شرسة وشديدة من قبل القوميين الأتراك، والذين تحسن تجهيزهم وإعدادهم كجيش نظامي.

أوقف تقدم الجيش اليوناني للمرة الأولى في معركة إينونو الأولى في يوم ١١ كانون الثاني ١٩٢١. ورغم أن هذه المواجهة عدت بسيطة للجانب اليوناني حيث لم تشمل سوى قطعة واحدة من الجيش، إلا أن الأهمية السياسية للثوار الأتراك كانت عالية جداً. أدى هذا التطور إلى مقترح من الحلفاء بتعديل معاهدة سيفر في مؤتمر يُعقد في لندن تُمثل فيه الحكومتين التركية الثورية والعثمانية.

وعلى الرغم من التوصل إلى بعض الاتفاقات مع إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، لم توافق الحكومة اليونانية عليها، حيث استمرت تؤمن بتفوقها الاستراتيجي، وبالتالي إمكانها التفاوض من موقع أقوى. بدأ الجيش اليوناني هجوماً آخر في ٢٧ آذار، في معركة إينونو الثانية، والذي قاومه الأتراك بشراسة كبرى أدت إلى انتصارهم في يوم ٣٠ آذار. حذب البريطانيون توسع إقليمياً يونانياً، لكنهم رفضوا تقديم أي مساعدة عسكرية لتجنب استفزاز الفرنسيين. بينما تلقت القوات التركية مساعدة كبيرة من الاتحاد السوفياتي حديث النشأة.

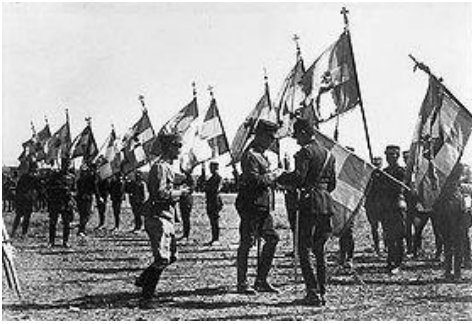
تحول الدعم إلى الثوار الأتراك

بحلول هذا الوقت، حسمت كل الجبهات الأخرى لصالح الأتراك، كما تم تحرير المزيد من الموارد للتركيز على التهديد الرئيسي للجيش اليوناني. اختتم الفرنسيون والطلبان اتفاقات خاصة مع الثوار الأتراك اعترافاً بقوتهم المتزايدة.

اشترى الأتراك معدات من كل من إيطاليا وفرنسا، والذين ألقوا برهانهم على الثوار الأتراك ضد اليونان التي كان ينظر إليها على أنها في صف بريطانيا. استخدم الإيطاليون قاعدتهم في أنطاليا لمساعدة الأتراك ضد اليونان، وخصوصاً من الناحية الاستخباراتية.

كما كانت العلاقات ايجابية بين الاتحاد السوفياتي والطرف التركي، الأمر الذي تعزز في إطار معاهدة موسكو سنة ١٩٢١. كانت المساعدات السوفياتية غير المشروطة بديلاً عن فتح جبهة أخرى، حيث انتظر السوفييات نتائج الحرب التركية الأرمنية والصراع مع اليونان، ودعموا مصطفى كمال بالمال والذخيرة.

معركة أفيون قره حصار-أسكي شهر (تموز ١٩٢١)



في الفترة الممتدة بين ٢٧ حزيران و٢٠ تموز ١٩٢١، قام الجيش اليوناني المعزز بتسعة فرق بشن هجوم واسع ضد القوات التركية بقيادة عصمت إينونو على خط أفيون قره حصار- كوتاهية - أسكي شهر. بنيت الخطة اليونانية على تقسيم الأناضول قسمين، حيث تشكل المدن

سالفة الذكر نقاطاً على الخطوط الرئيسية وخطوط السكك الحديدية التي تربط المناطق النائية بالساحل. في نهاية المطاف، وبعد كسر الدفاعات التركية الشديدة، استطاع اليونان السيطرة على هذه المراكز ذات الأهمية الاستراتيجية. بدلاً من السعي إلى شل قدرة القوميين العسكرية، توقف الجيش اليوناني عن المسير، ونتيجة لذلك، ورغم خسارتهم، نجح الأتراك في تجنب الحصار وقاموا بانسحاب استراتيجي إلى الجهة الشرقية من نهر سقاريا، حيث نظموا خط الدفاع الأخير.

كان هذا القرار الأكبر، والذي أدى إلى تحديد مصير الحملة اليونانية في الأناضول. التقت عناصر الدولة وقيادة الجيش، بما في ذلك الملك قسطنطين، ديميتريوس غوناريس رئيس الوزراء، والفريق أول اناستاسيوس بابولاس، في كوتاهية حيث ناقشوا مستقبل الحملة. فشل اليونانيون، مع تجدد معنوياتهم المتعثرة، في تقييم الوضع الاستراتيجي الذي يفضل الدفاع وبدلاً من ذلك، ضغطوا لوضع «حل نهائي»، واستقطبت القيادة لاتخاذ القرار المحفوف بالمخاطر بملاحقة الأتراك والهجوم على خط الدفاع الأخير بالقرب من أنقرة. حذرت القيادة العسكرية من مغبة التعجل وطالبت بالحصول على المزيد من التعزيزات والوقت للاستعداد، ولكنها لم تتعارض مع السياسيين. دعم القليل

الموقف الدفاعي، بما في ذلك يونيس ميتاكساس. كان للملك قسطنطين في ذلك الوقت القليل من السلطة الفعلية، لكنه لم يجادل في أي اتجاه. عبرت سبعة قطع من الجيش اليوناني إلى الضفة الشرقية من نهر سقاريا، بعد تأخير لمدة شهر تقريباً مما أعطى الوقت للأتراك لتنظيم دفاعاتهم.

معركة سقاريا (آب وأيلول ١٩٢١)



بعد تراجع القوات التركية بقيادة عصمت إينونو في معركة كوتاهية - أسكي شهر، تقدم الجيش اليوناني من جديد على نهر سقاريا (سانغاريوس في اليونانية)، أي أقل من ١٠٠ كم (٦٢ ميلاً) إلى الغرب من أنقرة. وكان نداء الحرب للملك قسطنطين «لأنجورا»، كما دعا ضباطاً بريطانيين، لحفل عشاء احتفالاً بالنصر المرتقب في مدينة كمال.

كان من المتوقع أن يدفع الثوار الأتراك، الذين تجنبوا الحصار باستمرار، إلى المعركة للدفاع عن العاصمة وبالتالي تدميرهم في معركة استنزاف.

وعلى الرغم من المساعدة السوفياتية، كانت الإمدادات قصيرة عن الجيش التركي لمواجهة اليونان. كان على أصحاب البنادق الخاصة، والأسلحة والذخائر تسليمها للجيش، وكان المطلوب أيضاً أن تقدم كل أسرة زوجاً من الملابس الداخلية، والصنادل.

وفي الوقت نفسه، قام البرلمان التركي غير راض عن أداء عصمت إينونو قائد الجبهة الغربية بتحويل مصطفى كمال ورئيس الأركان العامة فوزي جاكماق زمام السيطرة.

واجه الجيش اليوناني المتقدم مقاومة شرسة في معركة دارت رحاها لمدة ٢١ يوماً في سقاريا (٢٣ آب - ١٣ أيلول ١٩٢١). تركزت المواقع الدفاعية التركية على سلسلة من المرتفعات، وكان على اليونان اقتحامها واحتلالها. حافظ الأتراك على السيطرة على بعض المواقع وفقدوا مواقع أخرى، في حين فقدت بعض المواقع واستعيدت عدة مرات. ومع ذلك، كان الأتراك حريصين على عدم فقدان المقاتلين، بسبب التفوق العددي لليونان.

جاءت اللحظة الحاسمة عندما قام الجيش اليوناني بمحاولة السيطرة على هايامانا (٤٠ كم جنوب أنقرة) ولكن استطاع الأتراك الصمود. كان لدى اليونان

مشاكلهم الخاصة أيضاً، حيث أن التقدم في الأناضول أدى إلى تطويل خطوط الإمداد والاتصالات، وبالتالي بدأت الذخيرة بالنفاد. استنفذت ضراوة المعركة كلا الجانبين إلى حد أن كليهما كان يفكر في الانسحاب على حد سواء، ولكن اليونانيين كانوا أول من انسحب إلى الخطوط السابقة. سمع دوي المدافع بوضوح في أنقرة طوال المعركة.

كان ذلك أبعد ما وصل إليه الجيش اليوناني في الأناضول، وخلال الأسابيع القليلة التالية انسحبت قواتهم بشكل منظم إلى الخطوط التي كانوا استولوا عليها في حزيران. منح البرلمان التركي مصطفى كمال وفوزي جاكماق لقب المشير لخدمتهم في هذه المعركة، ولم يحصل أي شخص تركي آخر على هذا اللقب ذو الخمس نجوم حتى الوقت الحالي.

الطريق المسدود (أيلول ١٩٢١ - آب ١٩٢٢)

بعد فشل الحل العسكري، ناشدت اليونان الحلفاء طلباً للمساعدة، ولكن في بداية عام ١٩٢٢ توصلت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى قناعة بعدم القدرة على فرض معاهدة سيفر وبالتالي جرى تعديلها. وفقاً لهذا القرار، وتطبيقاً للمعاهدات المتتابة، أجلت القوات الإيطالية والفرنسية مواقعها، وترك اليونانيون عرضة للخطر.

في شهر آذار من سنة ١٩٢٢، اقترح الحلفاء هدنة، لكن مصطفى كمال رفض أي تسوية طالما بقي اليونانيون في الأناضول، انطلاقاً من شعوره بامتلاكه ميزة استراتيجية. كثف مصطفى كمال جهوده لإعادة تنظيم القوات المسلحة التركية للهجوم النهائي ضد اليونان. وفي الوقت نفسه، عزز الجيش اليوناني مواقعه الدفاعية، ولكن الروح المعنوية تهافت لعدم نشاط الجيش والبقاء في موقف دفاعي، وإطالة أمد الحرب. أرادت الحكومة اليونانية بشدة الحصول على بعض الدعم العسكري من قبل البريطانيين، أو على الأقل الحصول على قرض، ولذلك الغرض قاموا بوضع خطة سيئة التدبير لإجبار بريطانيا دبلوماسياً، من خلال تهديد مواقعهم في القسطنطينية، ولكن هذا لم يتحقق أبداً. كان احتلال القسطنطينية مهمة سهلة في ذلك الوقت بسبب العدد الصغير لحامية قوات الحلفاء في المدينة.

تزايدت الأصوات المطالبة بالانسحاب في اليونان، كما انتشرت دعاية تثبط معنويات الجنود. نظم بعض الضباط الموالين لرئيس الوزراء السابق فينيزيلوس «حركة الدفاع الوطني» وخططوا لانقلاب والانفصال عن أثينا، ولكن هذه الخطة لم تكسب تأييد فينيزيلوس وباءت محاولتهم بالفشل. عندما لم تؤت مقامة سفاريا نتيجتها وقع اليونان بين أمرين أولهما الحاجة

للانسحاب وفك الاشتباك والخوف من ما سيحدث للسكان المسيحيين في المنطقة. كتب المؤرخ مالكولم ياب يقول: بعد فشل مفاوضات آذار، لم يبق أمام اليونانيين سوى أمر واحد شديد الوضوح، ألا وهو الانسحاب إلى خطوط الدفاع حول أزمير. عندئذ، بدأ الخيال يوجه السياسة اليونانية، فقد حافظ اليونانيون على مواقعهم وخططوا لمحاصرة القسطنطينية، إلا أنهم تخلوا عن هذه الخطة في تموز بسبب معارضة الحلفاء.

الهجوم التركي المضاد (آب ١٩٢٢)

أطلق الأتراك أخيراً هجوماً مضاداً في ٢٦ آب، عُرف لديهم في وقت لاحق بالهجوم الكبير. تمت السيطرة على المواقع الدفاعية الرئيسية اليونانية في ٢٦ آب، بينما سقطت أفيون قره حصار في اليوم التالي. في ٣٠ آب، هزم الجيش اليوناني بشكل حاسم في معركة دملوبينار، حيث راح نصف عدد جنود الجيش اليوناني بين أسير أو قتل وفقدت معداته كلياً. يحتفل في هذا التاريخ بيوم النصر، وهو عطلة وطنية في تركيا. خلال معركة دملوبينار أسر كل من القائدين اليونانيين تريكوبيس وديونيس، ولم يعلم الفريق أول تريكوبيس بترقيته إلى قائد عام للقوات المسلحة مكان الفريق أول هاتزيانستيس إلا بعد أن أسره الأتراك. في الأول من أيلول أصدر مصطفى كمال أمره الشهير للجيش التركي: «أيتها الجيوش، هدفك الأول هو البحر الأبيض المتوسط، إلى الامام!». في ثاني أيام أيلول، سقطت أسكي شهر بينما طالبت الحكومة اليونانية بريطانيا بترتيب هدنة من شأنها على الأقل الحفاظ على دورها في إزمير (سميرنا). سقطت كل من باليكسير وبيلاجيك في ٦ أيلول، وأيديين في اليوم التالي، ومانيسا يوم ٨ أيلول. بناءً على هذه الهزائم استقالة الحكومة في أثينا، ودخل الفرسان الأتراك إزمير في ٩ أيلول، وجمليك ومودانيا في ١١ أيلول، واستسلمت كامل القطعة العسكرية اليونانية. اكتمل طرد الجيش اليوناني من الأناضول في ١٤ أيلول. كان الأمر كما وصفه المؤرخ جورج لينتشفيسكي: «حالما بدأ الهجوم تحول لنجاح باهر. خلال اسبوعين قاد الأتراك الجيش اليوناني إلى البحر المتوسط من حيث جاؤوا.» توجهت قوات كمال شمالاً نحو اليوسفور، وبحر مرمرة، والدردينل حيث تم تعزيز حاميات الحلفاء بقوات بريطانية وفرنسية وإيطالية من القسطنطينية. قررت الحكومة البريطانية مقاومة الأتراك إذا لزم الأمر في الدردينل وطلب المساعدة الفرنسية والإيطالية لتمكين اليونانيين في البقاء في تراقيا الشرقية. مع ذلك، تخلت القوات الإيطالية والفرنسية عن مراكزها في المضيق وتركت القوات البريطانية وحدها في مواجهة الأتراك. يوم ٢٤ أيلول، توغلت قوات كمال في مناطق المضائق ورفضت طلبات لمغادرة البريطانيين. انقسمت الحكومة البريطانية بشأن هذه المسألة ولكن في

نهاية المطاف تم امتناع عن الدخول في أي نزاع مسلح محتمل. حيث منع الفريق أول البريطاني هارينغتون، قائد الحامية البريطانية في القسطنطينية، من إطلاق النار على الأتراك، وحذر الحكومة البريطانية من أي مغامرة متهوره. وغادر الأسطول اليوناني القسطنطينية بناء على طلبه. قررت بريطانيا أخيراً إجبار اليونانيين على الانسحاب إلى ما وراء مارييتزا في تراقيا، الأمر الذي اقنع كمال بقبول الدخول في حادثات الهدنة.

إعادة السيطرة على إزمير (أيلول ١٩٢٢)

مع احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية متزامنة مع دخول الجيش التركي لإزمير (سميرنا)، أسرع مصطفى كمال بإصدار إعلان الحكم بالإعدام لأي جندي التركي يسيء إلى غير المقاتلين.

قبل أيام قليلة من استرداد الجيش التركي للمدينة، أرسل كمال رسلاً وزعوا مناشير باللغة اليونانية جاء فيها عن لسان كمال أن حكومة أنقرة ليست مسئولة في حالة وقوع مجزرة. خلال الارتباك والفوضى التي تلت ذلك، أضرمت النيران في جزء كبير من المدينة، كما تم نهب ممتلكات السكان اليونان. لا يزال الاختلاف قائماً حتى الآن لمعرفة سبب الحريق: عدد من المصادر تدعي بتورط الجيش التركي، والبعض الآخر ينسبها إلى حادث. ذكر المؤرخ والصحافي البريطاني، أرنولد توينبي، أنه عندما قام بجولة في المنطقة أنه شاهد القرى اليونانية محتزقة بالكامل. وعلاوة على ذلك، ذكر توينبي أنه من الواضح أن القوات التركية بشكل فردي ومتعمد أحرقت كل المنازل. وفي الواقع، أن القسمين اليوناني والأرمني في المدينة هما الوحيدان اللذان احترقا، بينما صمد الشطر التركي، وهذا بالتالي يعطي مصداقية لنظرية أن الأتراك هم من أحرقوا المدينة.

أزمة تشانك

بعد هزيمة القوات اليونانية استعادت القوات التركية إزمير (سميرنا) وهددوا بمهاجمة القوات البريطانية والفرنسية المتمركزة بالقرب من تشانك (شانكاه) لحراسة منطقة الدردنيل المحايدة. انسحبت القوات الفرنسية من مواقعها بالقرب من مضيق الدردنيل، بينما بدا أن البريطانيين كانوا مستعدين للدفاع عن مواقعهم.

أصدرت الحكومة البريطانية طلب دعم عسكري من مستعمراتها. استجابة المستعمرات البريطانية سلباً (باستثناء نيوزيلندا)، وبما أن الفرنسيين تركوا البريطانيين وحدهم في هذه المضائق استنتج البريطانيون أن الحلفاء غير

راغبين في التدخل لصالح اليونان، فانسحبت القوات اليونانية والفرنسية إلى ما وراء نهر ميريك.

الحل:

أبرمت هدنة مودانيا في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢، وجاء فيها أن يحتفظ الحلفاء (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) بسيطرتهم على تراقيا الشرقية وعلى البوسفور. وكان على الجيش اليوناني إخلاء هذه المناطق. دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداءً من ١٥ تشرين الأول ١٩٢٢، وبعد يوم واحد وافق الجانب اليوناني على التوقيع عليها.

أعقب الهدنة في مودانيا معاهدة لوزان، من أهم بنودها التبادل السكاني. حيث تمت مبادلة نحو مليون وثلاثمائة ألف مسيحي من الأرثوذكس اليونان، وأعيد توطين معظمهم في أتيكا والأراضي اليونانية المنضمة حديثاً من مقدونيا وتراقيا، بحوالي ٣٨٥,٠٠٠ من النازحين المسلمين من الأراضي اليونانية.

عوامل ساهمت في الحصلة النهائية

ساعد اليونانيين في السنة الأولى من الحرب حقيقة أن القوات البريطانية قامت بغزو المضائق، أي المناطق الأغنى والأكثر سكاناً في تركيا، بينما هاجم الفرنسيون الجيش التركي من الجنوب واجتاحوا المدن الهامة الأخرى (بما في ذلك أضنة). شكل هذا الأمر دعماً كبيراً للطرف اليوناني بعد فترة قصيرة جداً من الحرب العالمية الأولى. بالإضافة إلى ذلك، انشغلت القوات التركية في قتال الجيش الأرمني على جبهة ثالثة. وما أن استطاعت القوات التركية تهدئة هذه الجبهات، حتى تحولوا إلى الدفاع ضد التوغل اليوناني بأعداد أكبر.

كان العامل الرئيسي الذي أسهم في هزيمة اليونانيين سحب دعم الحلفاء بعد خريف سنة ١٩٢٠. تعتبر الأسباب التي دفعت الحلفاء إلى تغيير سياساتهم معقدة للغاية، وأحد هذه الأسباب الظاهرة لتقليص الدعم كان عودة الملك قسطنطين الذي عرف بسياساته المحايدة خلال الحرب العالمية الأولى، على عكس رئيس الوزراء السابق فينيزيلوس الذي انحاز باليونان في الحرب إلى جانب الحلفاء، على أن البعض يقول أن هذا السبب قد يكون مجرد ذريعة. ثمة تفسير أكثر منطقية ينص على أن أربع سنوات من الحرب وإراقة الدماء، أتعبت الحلفاء بحيث لم تعد لديهم الرغبة في الدخول في مزيد من القتال لفرض معاهدة سيفر. اعترافاً بالقوة الصاعدة للجمهورية التركية، قامت كل من فرنسا وإيطاليا بتسوية خلافاتها معها باتفاقات منفصلة، والتخلي عن خططها في الأناضول. حتى لويد جورج، الذي أعرب دائماً عن تأييده لليونانيين، بعد الضغط من قبل

فينيزيلوس، لم ينجح سوى بتقديم القليل، مقيداً بسياسة وزارتي الدفاع والخارجية. تركت اليونان وحدها عملياً بعد عام ١٩٢١. مما كان له عواقب وخيمة. لم تصل اليونان أي من المساعدات العسكرية كما أنها فقدت الدعم المالي أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسمح الحلفاء للبحرية اليونانية بفرض حصار بحري، مما كان من شأنه تقييد استمرار تدفق الواردات المواد الغذائية والمعدات إلى تركيا.

كان الحصول على إمدادات كافية مشكلة دائمة للجيش اليوناني. رغم أن الجيش اليوناني لم ينقصه رجال أو شجاعة أو حماس، فقد افتقر إلى كل شيء آخر تقريباً. نظراً للاقتصاد اليوناني الفقير وعدم وجود قوة عاملة كافية، لم تستطع اليونان دخول حرب تتطلب تعبئة على المدى الطويل وتدفع بالطاقة اليونانية إلى أقصاها. تجاوز الجيش اليوناني حدود قدراته اللوجستية ولم يكن باستطاعته الاحتفاظ بهذه المساحة الكبيرة من الأراضي تحت هجوم مستمر من قبل القوات التركية النظامية وغير النظامية والتي تقاوت على أرضها.

مع تزايد سوء حالة الجيش اليوناني، تحسنت الأمور بالنسبة للأتراك، حيث حصلوا على دعم الاتحاد السوفياتي، مقابل تخليهم عن باطومي. في ٤ آب، بعث ممثل تركيا في موسكو، رضا نور، برقية قائلاً أنه سيتم قريباً تسليم ٦٠ قطعة مدفعية، ٣٠,٠٠٠ قذيفة، ٧٠٠,٠٠٠ قنبلة يدوية، ١٠,٠٠٠ لغم، ٦٠,٠٠٠ من السيوف الرومانية، ما يقرب من ١,٥ مليون بندقية عثمانية من مكاسب الحرب العالمية الأولى، ومليون بندقية روسية، ومليون بندقية مانليشر، فضلاً عن بعض البنادق البريطانية القديمة من طراز مارتنيني هنري و٢٥,٠٠٠ حربة إلى القوات التركية.

كما قدم السوفيات مساعدات مالية للحركة الوطنية التركية، ولكن ليس إلى الحد الذي وعدوا به بل إلى درجة قريبة مما يكفي لتعويض النقص الكبير في إمدادات الأسلحة. تلقى الأتراك في المرحلة الثانية من الحرب مساعدات عسكرية كبيرة من إيطاليا وفرنسا، الذين دعموا الأتراك ضد اليونان التي كانت بنظرهم عميلة لبريطانيا. شعر الإيطاليون بالمرارة من خسارتهم لولاية سميرنا إلى اليونان واستخدموا قاعدتهم في أنطاليا لتسليح وتدريب القوات التركية لمساعدتها ضد اليونان. بغض النظر عن عوامل أخرى، ساهم التناقض بين دوافع كلا الجانبين في النتيجة النهائية على نحو حاسم. فالأتراك كانوا يدافعون عن وطنهم ضد ما نظر على أنه عدوان إمبريالي. كما كان مصطفى كمال سياسياً ذكياً، قدم نفسه ثورياً للشيوخيين، وحامياً للتقاليد والنظام إلى المحافظين، وهو جندي وطني للقوميين، وقائد مسلم للمتدينين، حتى تمكن من جمع عناصر المجتمع التركي وحثهم على القتال. في خطبه العامة، وصف الأناضول كنوع

«من حصن ضد الاعتداءات الموجهة إلى جميع الشرق». وقال أن النضال لم يكن حول تركيا وحدها، بل «إنها قضية الشرق». جذبت الحركة الوطنية التركية متعاطفين وخاصة من المسلمين في بلدان الشرق الأقصى، والذين كانوا يعيشون في ظل نظم استعمارية والذين رأوا تركيا القومية البلد المسلم المستقل الوحيد. أنشأت لجنة الخلافة في بومباي صندوقاً لمساعدة الكفاح الوطني التركي وأرسلت مساعدات مالية ورسائل تشجيع مستمرة قيل في إحداها: قام مصطفى كمال باشا بفعل المعجزات حيث لا تمتلك أدنى فكرة كيف يعشق الشعب المسلم في الهند اسمه... نحن في انتظار معرفة شروط السلام التي ستعرضها أنقرة على اليونان... ندعوا الله سبحانه وتعالى أن يمنح النصر لجيوش غازي مصطفى كمال ويحفظ تركيا من أعدائها.

امتلكت القوات التركية العزم والكفاءة القيادية الاستراتيجية والتكتيكية، حيث كان قواد الجيش التركي من مخضرمي الحرب العظمى. كما تمتعوا بميزة الدفاع، وتنفيذها في شكل جديد هو «دفاع المنطقة». في ذروة الهجوم اليوناني، أمر مصطفى كمال قواته قائلاً:

لا يوجد شيء يُسمى بخط الدفاع، هناك فقط الأرض، هذه الأرض هي الوطن بأسره. لا يمكن التخلي عن شبر واحد من بلادنا ما لم يكن مضرراً بدماء الشعب.

كان مبدأ الدفاع الرئيسي في الحرب العالمية الأولى هو الدفاع عن خط، لذلك كان ما قاله كمال غير مألوف في وقتها، بيد أنه أثبت نجاحه لاحقاً.

على الجانب الآخر، استمدت هزيمة اليونانيين مباشرة من فقدان التدريجي للقوة الدافعة، والانقسام الوطني والتخطيط الاستراتيجي الضعيف في تقدمهم في العمق التركي. قاتل الجيش اليوناني بوجود خلفية من الاضطرابات السياسية المستمرة والانقسام في الجبهة الداخلية. رغم اعتقاد الغالبية «بالتفوق الأخلاقي» على مطامع «أعدائهم القدامى»، إلا أنه وجدت قلة ليست بالقليلة بينهم لا ترى سبباً لاستمرار القتال وتفضل العودة إلى الديار. ومما ساهم في استياء الشعب اليوناني أيضاً التضحية بالآلاف من الشبان اليونانيين لمصلحة آسيا الصغرى، بينما كان تجنيد السكان المحليين من اليونانيين الأناضوليين في حده الأدنى. تقدم الجيش اليوناني دون أهداف استراتيجية واضحة، مرهقاً بعد أشهر من القتال المرير والمسيرات الطويلة. كانت الاستراتيجية الرئيسية توجيه ضربة قاتلة من شأنها أن تشل الجيش التركي إلى الأبد وإجبارهم على توقيع معاهدة سيفر. حازت هذه الاستراتيجية بعض المنطق آنذاك، ولكن بعد ذلك ثبت خطأها القاتل، حيث أن اليونان هاجمت عدواً استطاع التراجع باستمرار إلى خطوط دفاعية متجددة، وتجنب الحصار والدمار.

الأعمال الوحشية والتطهير العرقي من قبل الجانبين

مذابح اليونان بحق الأتراك



كتب المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي عن فظائع ارتكبت منذ الاحتلال اليوناني لإزمير في ١٥ أيار سنة ١٩١٩. ذكر توينبي أيضاً أنه وزوجته شهدا على الفظائع التي ارتكبتها اليونانيون في يالوفا، جميليك، وإسميد كما أنهما لم يحصلوا فقط على أدلة مادية وفيرة في شكل «منازل أحرقت

ونهب، جثث حديثة، وناجين مرهبون» إنما شهدوا أيضاً أعمال نهب من قبل مدنيين يونانيين وحرائق تسبب بها جنود يرتدون الزي العسكري.

كتب توينبي يقول: ما أن نزلوا حتى بدأت حرب لا هوادة فيها ضد الشعب التركي، ولم يكتفوا بارتكاب الفظائع وفقاً لطريقة الشرق الأدنى، لكنهم رموا النفايات في وادي ميندر الخصب، وأجبروا الآلاف من الأتراك المشردين على اللجوء إلى ما وراء المناطق المحتلة.

ذكر المؤرخ تانر أكام أن ضابطاً بريطانياً ادعى: تأسست القوى الوطنية فقط لغرض قتال اليونانيين... الأتراك على استعداد لأن يكونوا في ظل سيطرة أي دولة أخرى... لم يكن هناك أي مقاومة منظمة خلال فترة الاحتلال اليوناني. ومع ذلك، فإن اليونانيين أصروا على القمع، واستمروا في حرق القرى وقتل الأتراك واغتصاب وقتل النساء والفتيات، وخنق الأطفال حتى الموت.

ذكرت لجنة مشتركة للحلفاء في شبه جزيرة يالوفا - جميليك، في تقريرها الوارد بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢١، خلال فترة الاحتلال اليوناني لغربي الأناضول، ما يلي: يبدو أنه كان هناك طريقة مميزة ومنظمة متبعة في تدمير القرية تلو الأخرى، خلال الشهرين الماضيين، والتي وصلت حتى تدمير الأحياء قرب مقر القيادة اليونانية. يعتبر أعضاء اللجنة أنه في كازاس من يالوفا - جميليك المحتلة من قبل الجيش اليوناني، توجد خطة منهجية لتدمير القرى التركية والتخلص من السكان المسلمين. يجري تنفيذ هذه الخطة من قبل العصابات اليونانية والأرمنية، التي يبدو أنها تعمل وفقاً للتعليمات اليونانية وأحياناً بمساعدة من القوات النظامية.

ذكرت هذه اللجنة أيضاً أن تدمير القرى واختفاء السكان المسلمين قد يكون هدفه إنشاء حالة سياسية في المنطقة موالية للحكومة اليونانية. كتب م. غيري، ممثل الصليب الأحمر في جنيف الذي رافق لجنة الحلفاء المشتركة التالي: استُخدم جيش الاحتلال اليوناني لإبادة السكان المسلمين في شبه الجزيرة يالوفا - جمليك. تشمل الوقائع الثابتة حرق القرى، المذابح وإرهاب السكان، تزامن المكان والزمان لا يترك مجالاً للشك في هذا الخصوص. الفظائع التي شهدناها، أو التي شهدنا أدلة مادية عليها، قامت بها عصابات مسلحة غير نظامية من المدنيين (تشيتي)، ومن وحدات من الجيش النظامي... وبدلاً من تجريدها من السلاح وتفكيكها، تعاونت هذه العصابات في أنشطتها جنبا إلى جنب مع وحدات من الجيش النظامي.

كتب أرنولد توينبي أنهم حصلوا على دلائل مقنعة على فظائع مماثلة بدأت في مناطق واسعة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة من قبل اليونان منذ حزيران عام ١٩٢١.

كما كتب توينبي: «أقرب ما يمكن وصف وضع الأتراك في مدينة سميرنا دون مبالغة أنهم محكومين حكماً إرهابياً، يمكن الاستدلال أن المعاملة التي يلقونها في مقاطعات البلاد قد ازدادت سوءاً بشكل نسبي».

سياسة الأرض المحروقة اليونانية

اتبع الجيش اليوناني المتفهم، وفقاً لعدد من المصادر، سياسة الأرض المحروقة خلال المرحلة الأخيرة من الحرب. كتب المؤرخ المختص في الشرق الأوسط، سيدني نيتلتون فيشر أن «الجيش اليوناني خلال انسحابه انتهج سياسة الأرض المحروقة وارتكب كل أنواع الانتقام المعروفة ضد القرويين الأتراك العزل في طريقه». جيمس بارك لودر، نائب القنصل الأمريكي في القسطنطينية في ذلك الوقت، والذي جال كثيراً في المنطقة المنكوبة على الفور بعد إجلاء اليونانية، وصف الوضع في المدن والبلدات المحيطة بأزمير وقال انه شهد التالي: مانيسا... دمرت تدميراً كاملاً تقريباً... ١٠,٣٠٠ منزل، ١٥ مسجداً، حمامان، ٢,٢٧٨ محلات تجارية و١٩ فندقاً، و٢٦ قصراً... دمرت. قسبة (اليوم تورجوتلو) بلدة كانت بتعداد ٤٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٣,٠٠٠ من غير المسلمين. من بين ٣٧,٠٠٠ من المسلمين الأتراك يمكن القول أنه تبقى منهم ٦,٠٠٠ من بين الأحياء، بينما ثبت مقتل ١,٠٠٠ من الأتراك بالأعيرة النارية أو حرقاً حتى الموت. من بين ٢,٠٠٠ مبنى في المدينة، صمد ٢٠٠ فقط. توفرت شهادات بحول التدمير المنهجي في المدينة من قبل الجنود اليونانيين، يعاونهم عدد من المدنيين اليونانيين والأرمن. استخدم كل من الكيروسين والبنزين بحرية للتيقن من الدمار وجعله سريعاً وكاملاً. في الأشهر، استخدمت مضخات يدوية لرش

جدران المباني بالكبروسين. خلال تفقدنا للخراب في المدينة، وجدنا عدداً من الجماجم والعظام، متفحمة سوداء، مع بقايا شعر ولحم ملتصقة بها. وبعد إصرارنا، فتحت عدد القبور التي تبدو جديدة ووصلنا إلى قناعة تامة بأن هذه الجثث ليست أقدم من أربعة أسابيع.

واستخلص القنصل بارك ما يلي:

- ١- نفذ اليونانيون تدمير المدن الداخلية التي زارها.
- ٢- وصلت نسبة المباني المدمرة في كل من المدن الأربع الماضية إلى: ٩٠% في كل من مانيسا وقصبة (تورجوتلو)، ٧٠% في الأشهير، و٦٥% في صالحي.
- ٣- لم يكن حرق هذه المدن عشوائياً، ولا متقطعاً، ولا مصادفة، لكنه كان جيد التخطيط ودقيق التنظيم.
- ٤- كانت هناك حالات عديدة من العنف الجسدي، معظمها كان متعمداً وسافراً. بدون أرقام كاملة، والتي كان من المستحيل الحصول عليها، فإنه بالإمكان وصف ذلك بأعمال وحشية ارتكبتها اليونانيون المنسحبون وأعدادهم بالآلاف في المدن الأربع قيد النظر. تشمل هذه ثلاثة الأنواع المعروفة في هذه الفئات، وهي القتل والتعذيب والاعتصاب.

كتب كينروس: تحولت أغلب القرى في طريقه إلى أنقاض. ثلث أوشاك لم يعد قائماً. الأشهير لم تعد أكثر من تجويف متفحم مظلم، مشوهة للتلة. تحولت القرى قرية بعد قرية إلى أكوام من الرماد. من بين ١٨,٠٠٠ من المباني في مدينة مانيسا التاريخية المقدسة، صمد فقط ٥٠٠.

يقدر عدد المفقودين بحوالي ٣,٠٠٠ شخص خلال حرق الأشهير وحدها. ومن أبرز الأمثلة على وحشية أعمال الجيش اليوناني خلال تراجعه، ما جرى في ١٤ شباط سنة ١٩٢٢، في قرية قاراتيه في ولاية أيدين، فبعد أن طوقت من قبل اليونانيين، وضع جميع السكان في المسجد، ثم أحرق المسجد بمن فيه، وأطلق النار على القليلين الذين استطاعوا الفرار. بلغ القنصل الإيطالي، م. ميازي أنه زار قرية تركية، حيث ذبح اليونانيون ما يقرب من ٦٠ من النساء والأطفال. كما أيد هذا التقرير النقيب كوشر، القنصل الفرنسي.

المذابح التركية بحق اليونان والأرمن:

ذكرت العديد من الصحف الغربية تقارير عن انتهاكات جسيمة ارتكبتها القوات التركية بحق المدنيين المسيحيين اليونان والأرمن بشكل رئيسي. ذكر المؤرخ



البريطاني توينبي أن القوات التركية تعدت إحراق العديد من المنازل اليونانية وصب البنزين عليها والتأكد من دمارها كلياً.

ظهرت مذابح على طول الفترة الممتدة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٣، خلال حرب الاستقلال التركية، وخاصة من

الأرمن في الشرق والجنوب، ضد اليونانيين في منطقة البحر الأسود. كما لوحظت استمرارية كبيرة بين منظمي المذابح بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٧ وسنتي ١٩١٩ و ١٩٢١ في شرقي الأناضول.

وفقاً لصحيفة التايمز اللندنية: «قالت السلطات التركية صراحة بأن نيتهم المتعمدة التخلص من جميع اليونانيين، ودعمت أعمالهم أقوالهم»، بينما كتبت صحيفة بلفاست الإخبارية: «إن الحكاية المروعة من الوحشية والبربرية التي يمارسها الأتراك الآن هي جزء من سياسة منهجية لإبادة الأقليات المسيحية في آسيا الصغرى». وفقاً لصحيفة كريششان ساينس مونيتور، شعر الأتراك بالحاجة إلى قتل الأقليات المسيحية بسبب التفوق المسيحي من حيث الاجتهاد وبالتالي الشعور التركي بالغيرة والدونية، كتبت الصحيفة: «كانت النتيجة تولد مشاعر القلق والغيرة في نفوس الأتراك مما دفع بهم في السنوات اللاحقة إلى الشعور الإحباط، حيث يعتقدون أنهم لا يستطيعون التنافس مع رعاياهم المسيحيين في فنون السلام وبأن المسيحيين واليونانيين خاصة مجتهدون ناجحون ومتعلمون مقارنة بمنافسيهم، لذلك من وقت لآخر يحاولون جاهدين تصحيح التوازن عن طريق الطرد والمذابح، كان هذا حال الأجيال السابقة في تركيا ولكن القوى العظمى قاسية وعديمة الحكمة ما يكفي لمحاولة تكريس سوء الحكم التركي تجاه المسيحيين».

قال الحاكم التركي، أبو بكر حازم تيبيران، في مقاطعة سيواس في عام ١٩١٩، أن المجازر كانت رهيبية حتى إنه لم يستطع تحمل الإبلاغ عنها. وكان يشير إلى الفظائع التي ارتكبت ضد اليونانيين في منطقة البحر الأسود، وفقاً للإحصاءات الرسمية فقد قتل ١١,١٨١ من اليونانيين في عام ١٩٢١ من قبل الجيش المركزي تحت قيادة نور الدين باشا (الذي اشتهر بأنه قتل المطران كريستوموس). طالب بعض نواب البرلمان بإعدام نور الدين باشا وتقرر تقديمه للمحاكمة على الرغم من أنها ألغيت لاحقاً لتدخل مصطفى كمال. كتب تانر أكام أنه وفقاً لإحدى الصحف، أن نور الدين باشا اقترح قتل جميع السكان اليونانيين والأرمن المتبقين في الأناضول، وهو اقتراح رفضه مصطفى كمال.

ووفقاً لصحيفة الاسكتلندي، في ١٨ آب ١٩٢٠، في مقاطعة فيفال من كرم أوصال، وجنوب شرق إسמיד في آسيا الصغرى، ذبح الأتراك ٥,٠٠٠ من المسيحيين. إضافة إلى ذبح اليونان تعرض الأرمن لمجازر الأتراك، استمراراً لسياسات الإبادة الجماعية للأرمن من عام ١٩١٥ وفقاً لكثير من الصحف الغربية.

ظهرت مذابح على نطاق واسع ضد اليونانيين في منطقة البنطس، والتي تقول اليونان وقبرص بأنها إبادة الجماعية. في ٢٥ شباط ١٩٢٢ دمرت ٢٤ قرية في تلك المنطقة تماماً. كتبت صحيفة أتلانتا أوبزيرفر الأمريكية: «رائحة جثث النساء والأطفال المحترقة



في البنطس تأتي بمثابة تحذير لما ينتظر المسيحيين في آسيا الصغرى بعد انسحاب الجيش اليوناني.» في الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٢٢، قتل ما يقرب من ١٠,٠٠٠ يوناني من قبل القوات الكمالية المتقدمة، وفقاً لصحيفة بلفاست الإخبارية. أقدم الأتراك على ممارسة الرق، واستعباد النساء والأطفال لخدمة نسائهم، كما قام عدد من الجنود الأتراك باغتصاب النساء. عولمت منظمات الإغاثة الأمريكية بأقل احترام، حتى عندما كانوا يساعدون المدنيين المسلمين. كتبت صحيفة كريشيان ساينس مونيتور أن السلطات التركية منعت أيضاً المبشرين وجماعات الإغاثة الإنسانية من مساعدة المدنيين اليونانيين الذين أحرقت بيوتهم، حيث تركت السلطات التركية هؤلاء الناس للموت على الرغم من وفرة المساعدات. كتبت كريشيان ساينس مونيتور: «إن الأتراك يحاولون إبادة السكان اليونانيين بشدة أكبر مما كان يمارس تجاه الأرمن في عام ١٩١٥». ووفقاً لخطاب في عام ٢٠٠٢ من قبل حاكم نيويورك حينها (حيث يقيم عدد كبير من السكان الأمريكيين من أصول يونانية) جورج باتاكي (من أصل مجري)، تحمل اليونان من آسيا الصغرى قسوة لا حد لها خلال الحملة المنهجية التي أقرتها الحكومة التركية لتشريدهم، وتدمير مدنهم وقراهم وذبح مئات الآلاف من المدنيين في المناطق التي يشكلون أغليبيتها، وعلى ساحل البحر الأسود، والبنطس، والمناطق المحيطة بسميرنا، وتم نفي الناجون من تركيا، واليوم هم وأولادهم يعيشون في الشتات في جميع أنحاء اليونان. اضطر عدد كبير من السكان اليونان لمغادرة أوطان أسلافهم في إيونيا والبنطس وتراقيا الشرقية بين سنتي ١٩١٤ و ١٩٢٢. ولم يسمح لهؤلاء اللاجئين، فضلاً عن الأمريكيين اليونان ذوي الجذور الأناضولية، أن يعودوا بعد عام ١٩٢٣ عندما وقعت معاهدة لوزان. تبادلت تركيا واليونان السكان وفقاً للمعاهدة التي وقعتها

الحكومتان، فانقل المواطنين الأرثوذكس اليونان في تركيا إلى اليونان وعاد المواطنين المسلمين في اليونان إلى تركيا. كانت تلك المعادة، وفقاً لنورمان نيمارك، الجزء الأخير من حملة التطهير العرقي التي قام بها مصطفى كمال لإنشاء وطن نقي عرقياً من الأتراك، حيث اقتلع نحو ١,٥ مليون من اليونانيين في تركيا في مقابل أقل من نصف مليون مسلم من اليونان اقتلعوا من ديارهم. ووفقاً للمؤرخة دينا شيلتون: «أنهت معاهدة لوزان النقل القسري لليونانيين من البلاد».

المراجع:

1. مصادر مكتوبة:
 - Kaynak, Yılmaz. "Mustafa Kemal Paşa'nın Mudanya Konferansı'na Gitmesi ve Konferansın Bitimi." In Atatürk'ün Bursa ve Mudanya'sı: Mudanya Konferansı ve Sonrası, 131-138. Türk Tarih Kurumu, 2008. ISBN: 9789751623826.
2. كتب تاريخية:
 - Jelavich, Barbara. *History of the Balkans: Twentieth Century*. Cambridge University Press, 1983. ISBN: 978-0-521-27459-3.
 - McCarthy, Justin. *Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims, 1821-1922*. Darwin Press, 1995. ISBN: 978-0878500947.
3. أوراق بحثية ودوريات:
 - Daleziou, Eleftheria. "Britain and the Greek-Turkish War and Settlement of 1919-1923: the Pursuit of Security by 'Proxy' in Western Asia Minor." University of Glasgow, 2002.
 - Sowards, Steven W. "Greek nationalism, the 'Megale Idea' and Venizelism to 1923." Lecture 25 from Twenty-Five Lectures on Modern Balkan History. Accessed May 7, 2004.
4. مراجع تاريخية:
 - Turkish General Staff. *Türk İstiklal Harbinde Batı Cephesi*, Edition II, Part 2. Ankara, 1999.
5. مقالات أكاديمية:
 - Park, Loder, U.S. Vice-Consul James. "Smyrna, 11 April 1923. US archives US767.68116/34."
 - Toynbee, Arnold. "Toynbee, Arnold (6 April 1922) [9 March 1922], "Letter", The Times, Turkey."
6. مواقع إلكترونية:
 - Sandler, Stanley. "Ground Warfare: An International Encyclopedia." ABC-CLIO, 2002.
7. مقالات صحفية:
 - "The Place of the Turkish Independence War in the American Press (1918-1923)," Bülent Bilmez. [على موقع واي باك مشين نسخة محفوظة](#)

فصل ٨: التوصل إلى هدنة وتبدأ المفاوضات

- التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان.
- تفاصيل التوصل إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات.

المقدمة :

بعد سنوات طويلة من الصراع المستمر والدمار الذي لحق بالمناطق المتضررة جراء الحرب التركية اليونانية، وبعد فقدان الآمال والآلاف من الأرواح التي فقدت في هذا الصراع المأساوي، وصلت الأطراف المتنازعة أخيراً إلى خطوة نحو السلام. تم التوصل إلى هدنة تاريخية، أضاءت بشعاع من الأمل في قلوب الناس الذين عاشوا في حالة من الخوف وعدم الاستقرار لفترة طويلة.

هذه المرحلة الجديدة من التاريخ تعتبر منعطفًا هاماً جداً في مسار الصراع، حيث بدأت المفاوضات بين الأطراف المتحاربة بهدف إيجاد حلاً سلمياً لإنهاء هذا النزاع المستمر. الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة أصبحت ذات أهمية خاصة، حيث يعمل الجميع بجد وإصرار على تحقيق التسوية النهائية وتجنب تكرار المأساة التي عاشها الشعبان اليوناني والتركي.

تركيز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على هذه الجهود يعكس التفاؤل بإمكانية بناء مستقبل أفضل للمنطقة، حيث يتوقع الجميع أن تؤدي هذه المحادثات إلى اتفاق دائم يضع حداً للصراع ويفتح أفقاً جديداً للتعاون والتفاهم بين الأمم المتنازعة. إن إيجاد حلاً سلمياً للنزاع لن يكون فقط خطوة نحو السلام، بل سيكون أيضاً مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق المنكوبة.

يتطلع العالم بأسره إلى النهاية السعيدة لهذه الحكاية المأساوية، ويأمل الناس في المنطقة في بداية جديدة تحمل في طياتها السلام والاستقرار والأمان، لكي يستطيعوا بناء حياة أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة. إن إيجاد حلاً دائماً للصراع يعزز من الأمل في عالم أكثر سلاماً وتسامحاً، حيث تتلاقى الثقافات والشعوب بروح التعاون والتضامن لبناء مستقبل مشرق ينبعث فيه السلام والتفاهم الإنساني.

في هذا السياق، تأتي هذه المفاوضات كفرصة لتحقيق التسامح والتعاون الثقافي بين الشعوب المتورطة، حيث يمكن أن تكون هذه الحلقة من التاريخ نموذجاً للتحول الإيجابي في العلاقات الدولية. يجب على الأطراف المشاركة في

المفاوضات أن تظهر الحكمة والصبر والاستعداد للتنازلات المتبادلة من أجل تحقيق السلام الذي يتطلع إليه الملايين.

العالم يشهد تزايداً في التحديات الدولية والمشكلات المشتركة التي تستدعي التعاون بين الدول والشعوب. إن حل النزاعات المستعصية يسهم في تعزيز الأمن العالمي ويمهد الطريق للتركيز على مكافحة التحديات المشتركة مثل التغير المناخي والفقر والأمراض الوبائية. إن العمل المشترك لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار يعزز من فرص النمو الاقتصادي ويعمل على تحسين جودة حياة الناس في تلك المناطق.

إن إيجاد حلاً سلمياً للنزاعات يعتمد على الإرادة الحقيقية للأطراف المتنازعة للتفاوض والتوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة. يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لهذه الجهود ويشجع على التفاهم والحوار كوسيلة لحل النزاعات بدلاً من العنف والحرب.

في النهاية، يمكن أن تكون هذه المرحلة الجديدة من التاريخ فرصة للعالم لإظهار التضامن والتعاون، وبالتالي تحقيق حلم السلام والاستقرار الذي يتطلع إليه الناس في تلك المناطق المنكوبة وفي العالم بأسره.

في خضم هذه الجهود المستمرة نحو بناء السلام والاستقرار، يجدر بنا أن نشير إلى أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التي قد تواجهنا في هذه المرحلة، إلا أن هناك إرادة قوية وثابتة لدى الشعوب والقادة لتحقيق التسوية والتفاهم. الاستمرار في التفاوض والحوار المثمر، والاستماع بعناية إلى مطالب الشعوب ومخاوفهم، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق السلام المستدام. كما يجب علينا أن نؤكد على أهمية دور المجتمعات المدنية والمؤسسات الحقوقية والثقافية في تعزيز الحوار ونشر ثقافة السلام والتسامح. من خلال تعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات المختلفة، يمكننا بناء جسور قوية للتواصل والتعاون المستدام بين الأمم.

في الختام، يتطلب تحقيق السلام المستدام التزاماً جاداً بقيم العدالة وحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية للجميع. إن السعي نحو الحل السلمي يمثل استثماراً في المستقبل، ويعكس إرادة الشعوب في بناء عالم أكثر استقراراً وتسامحاً.

نأمل أن يكون هذا الوقت هو البداية الحقيقية لفصل جديد من السلام والتعاون، حيث يمكن للأجيال القادمة أن تعيش في عالم خالٍ من الحروب والصراعات، وأن تحظى بفرص متساوية وحياة كريمة تستند إلى العدالة والازدهار المشترك. إنها رسالة أمل للعالم، تحمل في طياتها روح التفاؤل والتصديق في إمكانية بناء مستقبل أفضل للجميع.

❖ التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان.



معاهدة لوزان هي اتفاقية دولية وُقِّعت في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء الفائزين في الحرب العالمية الأولى. قامت هذه المعاهدة بتحديد حدود تركيا الحديثة وقوامها السياسي والاقتصادي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. ولكن، لفهم التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان، يجب أن ننظر على السياق التاريخي والأحداث الرئيسية التي وقعت خلال تلك الفترة.

بعد الحرب العالمية الأولى، أجرت تركيا محادثات سلام مع الحلفاء في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠. ومع ذلك، أدت شروط هذه المعاهدة إلى نشوب حرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٢) بين القوات التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك والحلفاء، الذين كانوا يدعمون الحكومة اليونانية في توسيع السيطرة على الأراضي التركية.

خلال فترة الحرب، حققت القوات التركية العديد من الانتصارات وأضعفت القوات الحلفاء، مما أدى إلى انسحابهم من بعض المناطق التي كانوا يحتلونها. واستمر الصراع حتى عام ١٩٢٢، عندما حققت تركيا انتصاراً كبيراً في معركة دومبوسار بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

بعد هذا الانتصار، بدأت المفاوضات بين تركيا والحلفاء لإنهاء النزاع نهائياً. وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣. وتضمنت المعاهدة العديد من النقاط المهمة، بما في ذلك الاعتراف بالحدود الجديدة لتركيا وسيادتها على أراضيها، والاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد الذي أُعلن في تركيا في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣.

بالإضافة إلى ذلك، ألزمت الحكومة التركية بحماية حقوق الأقليات في البلاد، وتم ضمان الحقوق الثقافية والدينية للأقليات الدينية في تركيا. كما تم تسوية القضية الخاصة بالمهجرين وترتيب عودتهم إلى ديارهم.

إن معاهدة لوزان كانت نقطة تحول في تاريخ تركيا الحديث، حيث أنهت النزاعات الحدودية والاعتراف بالحكومة الجمهورية الجديدة، ومهدت الطريق للتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في العقود التالية.

مؤتمر لوزان (بالإنجليزية: Conference of Lausanne) مؤتمر عقد في لوزان، سويسرا خلال عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣، والغرض منه التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا لتحل محل معاهدة سيفر، والتي رفضت الحكومة الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الاعتراف بها. بعد إلغاء السلطنة بعشرين يوماً لم تكن توجد سوى حكومة تركية واحدة هي حكومة أنقرة؛ فدعاها الحلفاء على مؤتمر الصلح في لوزان في (٢٠ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ - ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢م) لإعادة النظر في معاهدة سيفر؛ فتشكل وفد تركي برئاسة عصمت إينونو وعضوية رضا نور والحاخام ناحوم (حاخام إسطنبول الأعلى)، وحدثت منازعات حامية في بداية المفاوضات بين وزير الخارجية البريطاني اللورد كرزون وعصمت إينونو، حيث أصرت بريطانيا على إلغاء السلطنة بإعلان الالتزام بالعلمانية وإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وأسرتته من البلاد والإبقاء على الموصل بعيدة عن تركيا، وكانت هذه هي الشروط الإنجليزية لإعطاء تركيا الاستقلال. فشلت الجولة الأولى من المفاوضات، ثم دعيت الوفود مجدداً إلى لوزان للبحث من جديد في بنود معاهدة سيفر، ووافق الأتراك على الشروط الإنجليزية؛ فألغيت السلطنة في (٢٠ ربيع الأول ١٣٤٢ هـ - ٣٠ نوفمبر ١٩٢٣م) وأعلنت الجمهورية، واختير أتاتورك رئيساً لها.

استمر المؤتمر ١١ أسبوعاً، واستمع الحاضرون إلى خطب من بنيتو موسوليني من إيطاليا وريمون پوانكاريه من فرنسا، وفي نهايته قبلت تركيا بالشروط السياسية و«حرية المضائق» والتي كانت همأ رئيسياً لبريطانيا.

مسألة وضع الموصل تم تأجيلها، حيث أن كرزون رفض التراجع عن موقف بريطانيا المصير على كونها جزءاً من العراق، إلا أن الوفد الفرنسي لم يحقق أي من أهدافه، وفي ٣٠ يناير ١٩٢٣ أصدر بياناً بأنه لا يعتبر مسودة المعاهدة أكثر من «أساس للحوار».

الأتراك لذلك رفضوا التوقيع على المعاهدة، وفي ٤ فبراير ١٩٢٣ كرزون قام بزيارة أخيرة لتركيا لإقناعها بالتوقيع، وعندما رفضوا التوقيع فض وزير الخارجية البريطاني المفاوضات وغادر في ذات الليلة على قطار الشرق السريع.

معاهدة لوزان تم التوقيع عليها في ٢٤ يوليو ١٩٢٣. وعادت السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التي تشمل تركيا الحالية، وألغيت الامتيازات الأجنبية، وتقررت عدم مطالبة تركيا بالأماكن السابقة، وهي السياسة التي سارت عليها تركيا منذ ذلك الوقت، وتقرر تدويل بوغازي البوسفور والدردينيل، ونزع سلاح الأراضي الممتدة على جانبيهما.

معاهدة لوزان لم تكن مجرد اتفاقية لتحديد الحدود وإنهاء نزاعات الحرب، بل كانت أيضاً نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط وأوروبا. إليكم المزيد من التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان وتأثيراتها:

- **تأكيد سيادة تركيا:** معاهدة لوزان أكدت سيادة تركيا كدولة مستقلة وحديثة، وتركت الدولة العثمانية القديمة وراءها. كان ذلك خطوة هامة نحو إقامة الجمهورية التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

- **التعرف على الحقوق الإقليمية:** بموجب المعاهدة، تم التعرف على حقوق الأقليات في تركيا، مما سمح بحماية حقوق الأقليات الدينية والثقافية واللغوية.

- **التأثير على ترتيبات المنطقة:** تأثرت دول الجوار بمعاهدة لوزان، حيث أصبحت تركيا دولة قوية في المنطقة وظلت كذلك لعقود. تغيرت الديناميات الإقليمية وظهرت دول جديدة، مما أدى إلى تحولات في العلاقات الدولية بأكملها.

- **تأثير على الهوية الوطنية:** مع انتهاء النزاعات وتأكيد الحدود، بدأت تركيا في بناء هويتها الوطنية الحديثة. تركيا أصبحت تركز على التطوير الاقتصادي والتعليم والتحديث الثقافي.

- **تأثير على العالم الإسلامي:** كان لمعاهدة لوزان تأثير كبير على العالم الإسلامي، حيث قلصت نفوذ الخلافة العثمانية وأثرت في الحركات الوطنية والديمقراطية في الدول الإسلامية الأخرى.

باختصار، معاهدة لوزان لها أهمية تاريخية كبيرة، حيث أحدثت تغييرات جذرية في السياسة والثقافة والاقتصاد في تركيا والمنطقة المحيطة بها، وأثرت في مسار التاريخ العالمي.

بصمت معاهدة لوزان على مستقبل تركيا وأثرت في تشكيل هويتها الحديثة كدولة ديمقراطية ومتعددة الثقافات. كما ألقت بظلالها على العلاقات الدولية في المنطقة وأثرت في تطورات العالم الإسلامي. تجسدت في هذه المعاهدة تحولات هائلة أدت إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، مما جعلها حدثاً تاريخياً له تأثير بعيد المدى على التاريخ العالمي ومستقبل الشعوب المعنية.

معاهدة لوزان لها أثر كبير على القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي. حيث أدت القوانين والاتفاقيات التي نصت عليها المعاهدة إلى تقسيم الأراضي

التي يعيش عليها الشعب الكوردي بين عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا.

هذا التقسيم أثر سلباً على الوحدة الكوردية وحقوق الكورد في الحفاظ على لغتهم وثقافتهم الفريدة. تعرض الكورد للتهميش والقمع في العديد من الدول التي يعيشون فيها، مما أدى إلى نشوب صراعات واحتجاجات في محاولة للمطالبة بحقوقهم واعتراف دولي بحقوق الكورد.

بالإضافة إلى ذلك، أدت المعاهدة إلى غياب حقوق الكورد كشعب مستقل في القرارات المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي للمناطق التي يعيشون فيها. ومنذ ذلك الحين، استمرت القضية الكوردية في الظهور على الساحة الدولية كمسألة تحتاج إلى حلاً عادلاً وشاملاً يحترم حقوق الشعب الكوردي ويعزز من وحدتهم وثقافتهم.

ومنذ توقيع معاهدة لوزان، استمرت القضية الكوردية في تجسيد تحديات كبيرة وصراعات مستمرة. الكورد استمروا في نضالهم من أجل الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية والاجتماعية، بالإضافة إلى المطالبة بحقوقهم في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. وعلى الرغم من أن هناك تطورات إيجابية تمثلت في منح بعض الحقوق الثقافية للكورد في بعض الدول، إلا أن التحديات الكبرى ما زالت قائمة.

المجتمع الدولي بأسره يشهد الضغوط المتزايدة لحل القضية الكوردية بشكل سلمي وعادل. وتزداد الدعوات إلى التفاوض والحوار لإيجاد حلاً دائماً ومستداماً يلبي تطلعات الشعب الكوردي. تظل القضية الكوردية تذكيراً دائماً بأهمية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وتحمل في طياتها دعوة إلى تعزيز الفهم المتبادل والتسامح بين الثقافات والشعوب في المنطقة والعالم.

❖ تفاصيل التوصل إلى وقف إطلاق النار وبدء

المفاوضات.

عمليات وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات هي خطوات حاسمة نحو حل النزاعات المسلحة وتحقيق السلام في العديد من النزاعات حول العالم. تلعب هذه العمليات دوراً مهماً في تقليل العنف والحد من المعاناة الإنسانية، وفتح الباب أمام حوار يمكن أن يؤدي إلى حلاً دائماً ومستداماً للنزاع.

عادةً، يتضمن تحقيق وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات عدة خطوات وتطورات، منها:

١. الدعوة إلى وقف إطلاق النار:

يكون الخطوة الأولى نحو بدء عمليات المفاوضات هي دعوة الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار. يتم ذلك عادةً من قبل جهات دولية أو وساطة دولية تسعى لحل النزاع.

٢. المفاوضات المباشرة:

بعد تحقيق وقف إطلاق النار، يتم فتح الباب للمفاوضات المباشرة بين الأطراف المتحاربة. يتعين على هذه الأطراف التفاوض حول القضايا المتعلقة بالنزاع، مثل الحدود، وتوزيع السلطة، وحقوق الأقليات، والاقتصاد، والأمن.

٣. وساطة وتسوية الخلافات:

يمكن أن تلعب الوساطة دوراً هاماً في تسهيل المفاوضات وتسوية الخلافات بين الأطراف. تقوم الجهات الوسيطة بالعمل كوسيط بين الأطراف المتحاربة، تسهم في تقديم حلاً مقبولاً للطرفين.

٤. التوصل إلى اتفاق نهائي:

في حال التوصل إلى اتفاق نهائي بين الأطراف، يتم توقيع الاتفاق والإعلان عن نهاية النزاع المسلح. يحدد الاتفاق الشروط والتفاصيل المتعلقة بالسلام، ويضع الإطار للحكومة والمؤسسات في المستقبل.

٥. مراقبة وتنفيذ الاتفاق:

بعد التوقيع على الاتفاق، يتم مراقبة تنفيذه بواسطة جهات محايدة أو منظمات دولية. يتم متابعة الامتثال للشروط المتفق عليها ومعالجة أي خروقات تحدث.

إن تحقيق وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات يمثلان نقطة تحول في النزاعات المسلحة، ويعززان من آفاق السلام والاستقرار، ويمهدان الطريق للمستقبل الذي يقوم على التعايش والتفاهم بين الشعوب والثقافات المختلفة.

بعد تحقيق وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات، يصبح من المهم العمل على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وضمان استمرارية العملية السلمية. إليكم بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان نجاح هذه العمليات:

١. تعزيز الثقة:

يجب على الأطراف المتنازعة الالتزام ببناء الثقة بينها، والامتناع عن أي أفعال تهدد استقرار الوقف والمفاوضات. يمكن تحقيق ذلك من خلال التزامها بالاتفاقيات المبرمة واحترام حقوق الطرف الآخر.

٢. دمج القضايا الإنسانية:

يجب أن تأخذ المفاوضات في اعتبارها القضايا الإنسانية الملحة، مثل توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين، والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المتنازعين.

٣. تعزيز الحوار الثقافي والديني:

يمكن أن يساعد تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان في تقريب وجهات النظر وتعزيز التفاهم المتبادل، مما يسهم في خلق بيئة إيجابية للتعايش السلمي.

٤. تشجيع المشاركة المجتمعية:

يجب أن يشمل عملية السلام والمفاوضات المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي. يمكن أن تكون الورش العامة والمشاريع التنموية محفزاً للتعاون بين الأطراف والمجتمعات المتنازعة.

٥. الالتزام بحقوق الإنسان:

يجب أن يكون الالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية جزءاً أساسياً من أي اتفاق سلام. ينبغي حماية حقوق الأقليات وضمان المساواة للجميع.

٦. إشراك الجماعات الدولية:

يمكن للجماعات الدولية والمنظمات الحقوقية أن تلعب دوراً حيوياً في دعم عملية السلام ومراقبة احترام حقوق الإنسان وتعزيز المساعدات الإنسانية.

باستمرارية الالتزام بالعمليات السلمية والحوار المفتوح، يمكن تحقيق تحول إيجابي نحو استقرار دائم وتحقيق السلام المستدام في المناطق المتنازعة عليها، وبناء مستقبل أفضل للجميع.

المراجع:

1. **"The Struggle for Kirkuk: The Rise of Hussein, Oil, and the Death of Tolerance in Iraq" by Pollock, Edward (2006):** يقدم هذا الكتاب نظرة مفصلة إلى الأحداث التي أدت إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات في المنطقة، بما في ذلك التطورات السياسية والثقافية والاقتصادية.
2. **"The End of the Ottoman Empire, 1908-1923" by Kent, Marian (1993):** يشرح هذا الكتاب الفترة التي سبقت توقيع معاهدة لوزان، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والسياسية في الإمبراطورية العثمانية وكيفية تأثيرها على عملية المفاوضات.
3. **"The Turkish War of Independence: A Military History, 1919-1923" by Mango, Andrew (2009):** يتناول هذا الكتاب الأحداث العسكرية والسياسية التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان، بما في ذلك مفصل حول التوصل إلى وقف إطلاق النار وكيف تمت المفاوضات.
4. **"A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East" by Fromkin, David (1989):** يركز هذا الكتاب على نهاية الإمبراطورية العثمانية والأحداث التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان، بما في ذلك السياق الدولي والاستراتيجي لهذه الأحداث.
5. **"Atatürk: The Rebirth of a Nation" by Kinross, Patrick Balfour (1965):** يوفر هذا الكتاب رؤية مفصلة لحياة وأفكار مؤسس تركيا الحديثة، كمصدر أساسي لفهم التحولات السياسية والعسكرية التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان.

فصل ٩: معاهدة لوزان: التوقيع والشروط.

- مؤتمر لوزان والدول المشاركة فيه.
- الشروط والتنازلات التي تم التوصل إليها في معاهدة لوزان.



معاهدة لوزان (بالإنجليزية: Treaty of Lausanne) ويُشار إليها أحياناً باسم «معاهدة لوزان الثانية» مقابل معاهدة أوشي عام ١٩١٢م التي تُعرف بمعاهدة لوزان الأولى، وسُميت باسم مدينة لوزان

في سويسرا حيث جرى توقيعها، وتمخضت عن مفاوضات مؤتمر لوزان (بالإنجليزية: Lausanne Conference of 22–1923) الذي افتتح في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٢٢م بين تركيا من جهة، وبين بريطانيا وفرنسا-الجمهورية الثالثة (كان «ريمون بوانكاريه» رئيس وزراءها وقتذاك)، ومملكة إيطاليا (وكان بينيتو موسوليني قد وصل إلى السلطة عام ١٩٢٢م)، واليونان بشكل رئيسي ومعها بقية دول الحلفاء يوغوسلافيا ورومانيا واليابان من جهة أخرى.

تعثرت المفاوضات عدة مرات وفي الرابع من فبراير/شباط من العام ١٩٢٣م رفض الوفد التركي برئاسة عصمة إينونو (بالتركية: İsmet İnönü) رئيس أركان الجيش التركي التوقيع، وغادر اللورد كرزون (بالإنجليزية: Curzon) رئيس الوفد البريطاني لوزان وبدأ أن المفاوضات انهارت. في النهاية أبرمت معاهدة لوزان في الرابع والعشرين من يوليو/تموز ١٩٢٣م كمعاهدة سلام، وبمقتضاها ألغيت معاهدة سيفر (بالإنجليزية: Treaty of Sèvres) لعام ١٩٢٠م التي أجبرت الدولة العثمانية على توقيعها بوصفها إحدى الدول الخاسرة في الحرب العالمية الأولى.

تم بموجب «معاهدة لوزان» إقرار تسوية نهائية لوضع الأناضول وثرافيا (بالإنجليزية: Thrace) الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا الحالية) في الدولة العثمانية، وذلك كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا المسيطر عليها من قبل الحركة القومية التركية بقيادة "مصطفى كمال".

أفضت المعاهدة إلى اعتراف دولي بالجمهورية التركية التي استُحدثت على أراضي الإمبراطورية العثمانية في الأناضول وثرافيا الشرقية.

الخلفية السياسية



كانت معاهدة سيفر (بالإنجليزية: Treaty of Sèvres) (وقعت ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠م) مُجففة بحق الشعب التركي، وللدولة العثمانية بالأخص، فقد اقتطعت مناطق واسعة يقطنها أتراك من تركيا، واعترفت باحتلال مناطق أخرى في الأناضول جرى الاستيلاء عليها أواخر

الحرب العالمية الأولى. كانت تركيا الحالية مقسمة إلى أربع مناطق احتلالٍ تسيطر عليها جيوش أربع دول هي بريطانيا في إسطنبول والمضائق، واليونان في إزمير (أو سميرنا باليونانية) وما حولها، وإيطاليا على الساحل الجنوبي وجنوب غربي الأناضول، وفرنسا في قيليقيا جنوب شرقي الأناضول،

قررت المعاهدة كذلك دولة جديدة لم تكن من قبل هي أرمينيا شرق الأناضول وتضم مدن وان في الجنوب وقارص وأرضروم في الوسط وطرابزون على ساحل البحر الأسود، وإقليماً ذا حكم ذاتي هو كوردستان في الجنوب الشرقي من الأناضول، وألزمت الدولة العثمانية على الاحتفاظ بأسطول بحري وجيش صغيرين من دون سلاح ثقيل وطيران وسفن حربية، ووضع ميزانيتها تحت إشراف هيئة مالية من الحلفاء لضمان سداد دينها العام. أبقى المعاهدة المناطق المركزية الوسطى والشمالية من هضبة الأناضول كدولة تركية.

كانت الآستانة تحت الاحتلال البريطاني عندما اضطر السلطان محمد السادس (تولى ٤ يوليو/تموز ١٩١٨م إلى ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢م) العثماني لتوقيع معاهدة سيفر مُرغماً تحت ضغط الإنجليز. أعلن مصطفى كمال رفضه، وبما تحت يديه من قوات جمع ممثلين عن الولايات من أنصاره والذين اجتمعوا في أنقرة باسم "الجمعية الوطنية العليا" وصوتوا على رفض المعاهدة، وهكذا تشكلت سلطتان تتنازعان السيادة، واحدة بإمرة السلطان في إسطنبول، وأخرى في أنقرة والتي هزمت جيش الخليفة الذي أرسل للقضاء على التمرد.

استأنف مصطفى كمال الحرب ضد الحلفاء فيما سمّاه حرب الاستقلال، فانتصر على اليونانيين في حرب كانت ذروتها في معركة سقارية وأجلاهم من الأناضول، وعلى الطليان، وعلى الفرنسيين الذين وقّعوا معه «اتفاقية أنقرة» لعام ١٩٢١م، وأخلوا له قيليقيا.

أعلن مصطفى كمال إلغاء السلطنة (بموجب تصويت الجمعية الوطنية في الأول من نوفمبر) وتولية ولي العهد باسم الخليفة عبد المجيد الثاني (تولى من ١٩

نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢م إلى ٣ مارس/آذار ١٩٢٤م) كمنصب ديني فقط من دون صلاحيات حكومية أو تنفيذية، وبعد ثلاثة أيام من تولية الخليفة افتتح مؤتمر لوزان، ويعتقد على نطاق واسع أنه كان شرط الإنجليز لبدء المفاوضات حول معاهدة جديدة بشأن مستقبل تركيا.

❖ مؤتمر لوزان والدول المشاركة فيه.

مؤتمر لوزان هو مؤتمر دولي عقد في عام ١٩٢٢ وانتهى في عام ١٩٢٣ في مدينة لوزان بسويسرا. تم عقد المؤتمر لحسم القضايا المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية. تناول المؤتمر العديد من القضايا المعقدة، بما في ذلك تحديد حدود الدول المستقلة الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا.

الدول المشاركة في مؤتمر لوزان تضمنت تركيا (وفد الحكومة التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك)، والحلفاء الفائزين في الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والدولة العثمانية (قبل انهيارها) والإمبراطورية اليابانية.

خلال المؤتمر، تم التفاوض حول العديد من القضايا المهمة، بما في ذلك الحدود الجغرافية لتركيا الحديثة وتقرير المصير للشعوب الأخرى، وحقوق الأقليات، ومستقبل الأماكن المقدسة في فلسطين ومناطق أخرى.

نتيجة للمؤتمر، تم توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣. هذه المعاهدة أكدت استقلال تركيا كدولة ووضعت حدودها الحالية، وقد قضت أيضاً بتبادل السكان بين اليونان وتركيا وضمان حقوق الأقليات في كلا البلدين.

مؤتمر لوزان والمعاهدة التي نتجت عنه أثرت بشكل كبير على تاريخ المنطقة وشكلت أساساً للحدود الحالية للعديد من الدول في الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا.

بعد مؤتمر لوزان وتوقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، شهدت تلك الدول تطورات كبيرة في تاريخها المعاصر. لتركيا، أدت المعاهدة إلى إقرار الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وتأكيد استقلالها. تركيا بنت على هذا الأساس الجديد للدولة، وبدأت في تحقيق التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

بالنسبة للدول الأخرى المشاركة في المؤتمر، أدت المعاهدة إلى تحديد الحدود بينها وبين تركيا، مما ساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، أثرت هذه القرارات على الترتيبات السياسية والاقتصادية في المنطقة، وقد أثارت تحولات ديموغرافية نتيجة لتبادل السكان بين الدول.

يجدر بالذكر أيضاً أن معاهدة لوزان ومؤتمر لوزان لهما أهمية كبيرة في القضية الفلسطينية، حيث أعطت بريطانيا الانتداب على فلسطين. وقد أدى ذلك إلى النزاعات الدائمة في المنطقة، والتي تستمر حتى اليوم.

بهذه الطريقة، أثر مؤتمر لوزان ومعاهدة لوزان على خريطة المنطقة بأكملها، وقاما بتشكيل التوجهات والعلاقات السياسية التي استمرت على مر العقود.

❖ الشروط والتنازلات التي تم التوصل إليها في

معاهدة لوزان.

في معاهدة لوزان التي وُقِّعت في عام ١٩٢٣، تم التوصل إلى العديد من الشروط والتنازلات التي أثرت بشكل كبير على تركيا والدول المتورطة في النزاعات البينية. إليكم بعض الشروط الرئيسية والتنازلات التي تم التوصل إليها في معاهدة لوزان:

١. الحدود الجغرافية:

تم تحديد حدود تركيا الحديثة في معاهدة لوزان. وتضمنت المعاهدة اعتراف الدول المشاركة بالحدود الجديدة لتركيا، وذلك بما في ذلك الحدود مع اليونان وسوريا وإيران والعراق.

٢. التبادل السكاني:

شملت المعاهدة تبادل السكان بين تركيا واليونان، حيث أُعيد إلى اليونانيين الذين عاشوا في تركيا والأتراك الذين عاشوا في اليونان.

٣. حقوق الأقليات:

تضمنت المعاهدة حماية حقوق الأقليات في تركيا، بما في ذلك الحق في ممارسة الديانة والثقافة واللغة الخاصة بهم.

٤. الحكم الذاتي لبعض المناطق:

منحت المعاهدة حق الحكم الذاتي لبعض المناطق في تركيا، مما سمح بالتسيير الذاتي لتلك المناطق فيما يتعلق بالشؤون المحلية.

٥. المناطق المقدسة والدينية:

تم التعرف في المعاهدة على حماية المناطق والأماكن المقدسة في تركيا، بما في ذلك المناطق المرتبطة بالديانات المسيحية والإسلامية.

٦. القضاء على الخلافات الإقليمية:

تهدف المعاهدة إلى إنهاء النزاعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار في المنطقة بتحديد الحدود وحل القضايا المتنازع عليها.

باختصار، معاهدة لوزان لعبت دوراً هاماً في تحديد حدود تركيا وتنظيم العلاقات بين تركيا والدول المجاورة، وكانت تلك التنازلات والشروط هي الأساس للسلام والاستقرار في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

إدأً، شروط المعاهدة

نصت المعاهدة على استقلال جمهورية تركيا ولكن أيضاً على حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية في تركيا والأقلية المسلمة في اليونان. ومع ذلك، فقد تم بالفعل ترحيل معظم السكان المسيحيين في تركيا والسكان المسلمين في اليونان بموجب الاتفاقية السابقة المتعلقة بتبادل السكان اليونانيين والأتراك التي وقعت في اليونان وتركيا. تم استبعاد الروم الأرثوذكس في القسطنطينية وإمبروس وتينيدوس (حوالي ٢٧٠,٠٠٠ في ذلك الوقت)، والسكان المسلمين في تراقيا الغربية (حوالي ١٢٩,١٢٠ في عام ١٩٢٣).

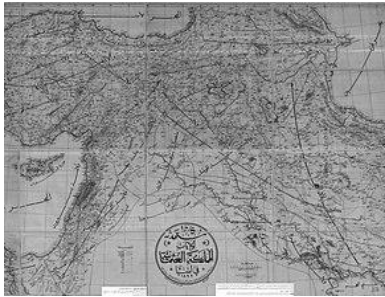
منحت المادة ١٤ من المعاهدة جزيرتي إمبروس (جوكسيادا) وتينيدوس (بوزكادا) «منظمة إدارية خاصة»، وهو حق ألغته الحكومة التركية في ١٧ فبراير ١٩٢٦.

كما قبلت تركيا رسمياً خسارة قبرص (التي تم تاجيرها للإمبراطورية البريطانية بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، لكنها ظلت بحكم القانون أرضاً عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى). مصر والسودان الأنجلو- مصري (كلاهما احتلتهما القوات البريطانية بذريعة «إخماد ثورة عرابي واستعادة النظام» في عام ١٨٨٢، لكن بحكم القانون بقيت أراضي عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى) أعطيت للإمبراطورية البريطانية، التي ضمتهم من جانب واحد في ٥ نوفمبر ١٩١٤. تُرك مصير محافظة الموصل ليتم تحديده من خلال عصبة الأمم. كما تخلت تركيا صراحةً عن جميع مطالباتها بجزر دوديكانيسيا، والتي اضطرت إيطاليا لإعادتها إلى تركيا وفقاً للمادة ٢ من معاهدة أوشي في عام ١٩١٢ بعد الحرب الإيطالية التركية (١٩١١-١٩١٢)

بنود المعاهدة:

اشتملت معاهدة لوزان على ١٤٣ مادة تم تقسيمها إلى عدة أقسام رئيسية، منها المضائق التركية، والتي تم تعديلها بعد ذلك من خلال معاهدة موننترو عام ١٩٣٦، وإلغاء التعهدات بشكل تبادلي، وكذلك تبادل السكان بين اليونان وتركيا، فضلاً عن الاتفاقيات المشتركة الموقعة بين الطرفين، وغيرها. ونصت بنود المعاهدة على استقلال تركيا وتحديد حدودها، كما نصت كذلك على حماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، وكذلك حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

الحدود:



رسمت المعاهدة حدودَ عدّة بلدانٍ مثلَ اليونان وبلغاريا وتركيا الحالية وسورياً و العراق. في أوروبا تنازلت تركيا عن مطالبها بجزر الدوديكانيز في بحر إيجه (الفقرة الخامسة عشرة)، واكتفت بربع مساحة إقليم تراقيا (أقلّ بقليل من أربعة وعشرين (٢٤) ألف كم²) أو ما يعرف بتراقيا الشرقية، كما تنازلت عن قبرص (الفقرة العشرون) (كانت فعلياً تحت الإدارة البريطانية والسيادة الاسمية العثمانية منذ عام ١٨٧٨م، وضمّتها بريطانيا بداية الحرب العالمية الأولى).

وفي إفريقيا أقرت بالتخلي عن مصر (أعلنت بريطانيا عليها الحماية بداية الحرب وفصلتها نهائياً عن الدولة العثمانية)، والسودان (وكانت تحت الحكم الإنجليزي-المصري المشترك) (الفقرة السابعة عشرة)، كما تنازلت أيضاً عن امتيازاتها في ليبيا (وكانت قد حُدّدت في «الفقرة العاشرة» من «معاهدة أوشي» بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا سنة ١٩١٢م) بموجب نص «الفقرة الثانية والعشرين» من «معاهدة لوزان» لعام ١٩٢٣م.

أما بالنسبة إلى سوريا، فقد ضُمَّنت اتفاقية أنقرة (٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢١م) بين فرنسا كممثّل دولي عن سوريا بموجب صلح الانتداب وتركيا حول ترسيم الحدود السورية-التركية في المعاهدة (الفقرة الثالثة - البند الأول)

الأمر الذي عنى فعلياً اعترافاً دولياً لما نتج عن تلك الاتفاقية من ضمّ تركيا لأراضٍ واسعة من قيليقيا العربية (أو ما عُرف بالأقاليم السورية الشمالية) والتي كانت تابعة -فيما سبق- لولايات (بالتركية: Vilayet) أضنة وحلب

وديار بكر (أو آمد قديماً) ومتصرفية الزور العثمانية وتبلغ مساحتها حوالي خمسين ألف كم²، وتضم من الغرب إلى الشرق مدن ومناطق مرسين، وطرسوس، وأضنة، وعنتاب، وكليس، ومرعش، وأورفا، وبيراجيك، وحران، وماردين، ونصيبين، وجزيرة بوطان / ابن عمر.

أما العراق فاتفق على ترسيم الحدود خلال تسعة شهور من تاريخه بين بريطانيا كدولة منتدبة تمثل العراق وتركيا، وإذا لم يتوصل الطرفان لاتفاق تحال القضية إلى عصبة الأمم (الفقرة الثالثة - البند الثاني).

وتنازلت تركيا عن أي مطالب في اليمن وعسير والحجاز بما في ذلك المدينة المنورة (والتي لم تسلم إلا بعد هدنة مودروس التي أنهت القتال بين تركيا والحلفاء).

مواضيع شائكة ومصالح متشابكة:

تألفت معاهدة لوزان من ثلاثة وأربعين ومئة بند دُونت في عدة أبواب رئيسية وهي: مؤتمر المضائق التركية، تبادل إلغاء التعهدات، تبادل السكان بين اليونان وتركيا، الاتفاقيات، الرسائل الملزمة، وقد نصت بنود المعاهدة على استقلال تركيا بالدرجة الأولى وتحديد حدودها كما سبق..

مسألة الأقليات:

نصت المعاهدة على حماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا وحماية الأقليات المسلمة في اليونان، على أن معظم سكان تركيا المسيحيين وسكان اليونان المسلمين في ذلك الوقت كانوا قد هجروا وفق اتفاقية تبادل السكان الأتراك واليونانيين التي سبقت توقيع هذه المعاهدة (اتفاقية التبادل السكاني بين اليونان وتركيا 1923)، وتم استثناء سكان إسطنبول وجزيرتي إمبروس وتندوس وبلغ عددهم حوالي مئتين وسبعين ألفاً تقريباً وقتذاك، وكذلك استثناء السكان المسلمين الذين يقطنون في اتراقيا الغربية أي غربي الجزء الأوروبي من تركيا الحالية وبلغ عددهم مئة وعشرين ألفاً تقريباً في ذلك الحين.

مسألة الموصل:

في الرابع من فبراير/شباط 1923م -وبينما كان مؤتمر لوزان لا يزال منعقدًا- وبسبب تعنت الطرفين - حيث طالب كل منهما بمنطقة الموصل- فقد اتفقا على إرجاء الخلاف وسحبه من جدول الأعمال بسبب جمود المواقف الذي كان حاداً للغاية. منذ الحرب سعى الإنجليز لاحتواء التهديد البلشفي عبر توسيع وجودهم في مناطق الشرق الأدنى في العراق وحوال إيران وتركيا. فيما طالبت تركيا بإصرار بالمنطقة على أساس الوحدة العرقية بين الأتراك والأكراد، وأن معظم

تجارة المنطقة كانت مع الأناضول، وأن احتلال الحلفاء غير شرعي وبحق تقرير المصير للمنطقة التي يريد سكانها بالفعل أن يكونوا جزءاً من تركيا. فنذ اللورد كرزون الادعاءات التركية بأن غالبية السكان كانوا من العرب (وهم من أصل سامي) والأكراد (وهم من أصل آري) ومختلفين من حيث الأصول جوهرياً عن الأتراك، وأن معظم تجارة الموصل مع العراق وليس مع الأناضول، وقد تم تكليف الحكومة البريطانية رسمياً بالانتداب على العراق من قبل عصبة الأمم، وأظهرت الثورات الكوردية في القرن التاسع عشر وقبل الحرب أن الأكراد لا يؤيدون أن يكونوا جزءاً من تركيا. دفعت بريطانيا الخلاف في النهاية إلى عصبة الأمم التي قضت بأنه لا يحق لأي طرف احتلال المنطقة والسيطرة عليها [ما يعني فعلياً إسقاط المطالب التركية لأن الوجود البريطاني كان انتداباً «شرعياً» تحت مظلة عصبة الأمم]. تجدر ملاحظة الأهمية الاستراتيجية المتعاظمة لمنطقة الموصل بسبب تزايد أهمية النفط سريعاً بعد الحرب، وكان نفط الموصل تستخرجه «شركة نفط العراق» الإنجليزية وهو ما ترك أثراً كبيراً على مواقف كلا الطرفين.

مسألة المضائق:



أكدت مسألة المضائق (بالإنجليزية: The Straits Question) كذلك على جنون الارتياح السائد لدى الحلفاء من زحف البلاشفة. فرضت القوى المنتصرة على تركيا معاهدة سيفر التي وضعت السيطرة على المضائق تحت سلطة «لجنة المضائق». تكونت هذه اللجنة من ممثلي القوى العظمى واليونان ورومانيا وبلغاريا

وتركيا. وفي لوزان غدت جلسات المؤتمر المخصصة للمضائق مبارزةً بين المنويين كرزون البريطاني وشيشيرين الروسي، طالب الروس بمرور السفن الحربية في جميع الأوقات واستعادة السيادة التركية الكاملة على مضيق البوسفور والدردنيل مع حق تركيا غير المقيد بتحسين شواطئها. لكن في نهاية المطاف انتصر الإنجليز إذ نصت المادة الأولى من اتفاقية المضائق المؤرخة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ على حرية العبور والملاحة عبر المضائق أثناء السلم والحرب، كما نصت المادة الرابعة على أن شواطئ البوسفور والدردنيل وكذلك الجزر المجاورة في بحري إيجة ومرمرة ستكون منزوعة السلاح.

نتائج المعاهدة:

ذكّر روبرت جيروورث أنّ المؤتمر والمعاهدة الناجمة عنه وفرت الاعتراف الدولي للاتفاق اليوناني- التركي بإعادة توطين السكان على أساس ديني وكان لهذا عواقب وخيمة، وأهمية تتجاوز بكثير نطاق اليونان وتركيا وحسب. إنّ الاتفاقية التركية- اليونانية الموقعة في الثلاثين (٣٠) من يناير/كانون الثاني لعام ١٩٢٣م في لوزان لتبادل وإعادة توطين السكان طالت كلّ الرعايا الذين ينتمون لدين مختلف حتى أولئك ممن يتكلمون لغة البلاد كلغة أمّ [كمسلمي كريت اليونان على سبيل المثال]، لقد أرسيت معاهدة لوزان فعلياً سابقة في القانون الدولي تمثلت بحق الحكومات في طرد أعداد كبيرة من مواطنيها على أساس أنهم ينتمون لـ«لآخر». وقد قوّض ذلك بشكلٍ مريع التعددية الثقافية والعرقية والدينية كمثل يمكن التطلع إليه للعيش المشترك، والواقع أنّ معظم الناس - على الرغم من كلّ نزاعاتهم- من رعايا الإمبراطوريات الأوروبية السابقة عاشوا وتعاملوا وعملوا بعدالة حسنة إلى حدٍ كبيرٍ لعدة قرون.

[بالمثل وباستثناء الفتن التي جرت أواخر الدولة العثمانية استناداً إلى أساس طائفيّ كمذابح عام ١٨٦٠م في دمشق وجبل لبنان، ومذابح الأرمن (وهي التي يمكن أن تعزى إلى سياسة حكومة «الاتحاد والترقي»)، يمكن القول إنّ هذا الحكم ينطبق إلى حدٍ كبيرٍ على الدولة العثمانية كذلك].

علاوةً على ذلك فقد شكلت معاهدة لوزان تراجعاً عن مقررات معاهدة سيفر بشأن دولة أرمنية مستقلة، وإقليم كوردي ذاتي الحكم في شرق الأناضول.

المراجع:

1. "The Peace Conference of 1919-1923 and the Complex Process of Making Peace" by Erik Goldstein (1992): يقدم هذا الكتاب نظرة شاملة حول مؤتمر لوزان وكيفية توصل الدول المشاركة إلى الشروط والتنازلات في معاهدة لوزان.
2. "A History of the Modern Middle East" by William L. Cleveland and Martin Bunton (2016): يشرح هذا الكتاب الأحداث التاريخية التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان والشروط التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى الأثر الذي تركه هذا التوقيع على الشرق الأوسط الحديث.
3. "Lausanne Peace Treaty and the Birth of the Republic of Turkey" by Ahmet Hulusi Görey (2011): يركز هذا الكتاب على معاهدة لوزان والتفاصيل الدقيقة للتوصل إلى الاتفاقات والشروط التي تم الاتفاق عليها، بالإضافة إلى تحليل لتأثيراتها على تركيا.
4. "Lausanne Treaty and the Greeks of Turkey: Continuity and Change in an Ethnic Community" by Anastasia Karakasidou (2002): يتناول هذا الكتاب تأثير معاهدة لوزان على الأقليات الإثنية في تركيا، وكيفية توصل الدول المشاركة إلى التسويات النهائية والتنازلات.
5. "International Relations in the Middle East: A Guide to the Literature" by Louise Fawcett (2007): يقدم هذا الكتاب استعراضاً للأدب المتاح حول العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، بما في ذلك معاهدة لوزان وأثرها على العلاقات الدولية في المنطقة.

❖ النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣

معاهدة لوزان هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٢٣ بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، من جانب؛ وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، من جانب آخر، أي أنه مر عليها حتى اليوم ٩٧ عاماً.

وقد تم توقيع المعاهدة في أعقاب حرب الاستقلال التركية ضد الحلفاء، وتم من خلالها تسوية أوضاع الأناضول والقسم التركي الأوروبي من أراضي الدولة العثمانية، وذلك بعد إلغاء معاهدة سيفر التي كانت قد وقعتها الدولة العثمانية في العاشر من أغسطس ١٩٢٠، تحت ضغوط الحلفاء.

اشتملت معاهدة لوزان على ١٤٣ مادة تم تقسيمها إلى عدة أقسام رئيسية، منها المضائق التركية، والتي تم تعديلها بعد ذلك من خلال معاهدة مونترو عام ١٩٣٦، وإلغاء التعهدات بشكل تبادلي، وكذلك تبادل السكان بين اليونان وتركيا، فضلاً عن الاتفاقيات المشتركة الموقعة بين الطرفين، وغيرها.

ونصت بنود المعاهدة على استقلال تركيا وتحديد حدودها، كما نصت كذلك على حماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، وكذلك حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

وقد ثار جدل كبير خلال السنوات الماضية حول الاتفاقية ونصوصها، والموقف التركي منها، وعلاقة الاتفاقية بالحديث المتكرر عن عام ٢٠٢٣، الذي يتوافق مع ذكرى مرور مائة عام على توقيع الاتفاقية.

وأمام أهمية المعاهدة في ذاتها، وما ترتب عليها من نتائج جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية ليس فقط على الدول الأطراف الموقعة عليها، ولكن على حوض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، وأمام تصاعد الجدل المثار حولها، والذي لم يخل أحياناً من إقحام معلومات غير دقيقة بقصد وبغير قصد، فقد قمت بترجمة المعاهدة ترجمة كاملة، وإتاحتها للباحثين والمتخصصين والمهتمين بالتحويلات الاستراتيجية في المنطقة، وهي النسخة الكاملة باللغة العربية، وذلك على النحو التالي:

معاهدة السلام الموقعة مع تركيا في لوزان، ٢٤ يوليو ١٩٢٣

الاتفاق المتعلق بنظام المضائق وبنود أخرى تم التوقيع عليها في لوزان

حيث إنه قد اتحدت رغبة كل من الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، اليونان، رومانيا، صربيا، كرواتيا، وسلوفينيا (من جانب) وتركيا (من جانب آخر) في إنهاء حالة الحرب بينهم والتي كانت موجودة في الشرق منذ عام ١٩١٤، وإذ يحرص الطرفان على إعادة تأسيس علاقات الصداقة والتجارة التي تعد ضرورية للرفاهية المتبادلة لشعوبهم، واعتبار أن هذه العلاقات يجب أن تقوم على احترام استقلال وسيادة الدول، فقد قرروا إبرام معاهدة لهذا الغرض، وعينوا مفوضين لهم لإتمام ذلك، على هذا النحو:

أولاً: مفوضي الطرف الأول، وهم:

١- المحترم السير هوراس جورج مونتاجو رامبولد، المفوض السامي في القسطنطينية؛ مفوضاً من قِبَل: صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا ومناطق السيادة البريطانية فيما وراء البحار، وإمبراطور الهند.

٢- الجنرال موريس بيلى، سفير فرنسا، والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية في الشرق؛ مفوضاً من قِبَل: رئيس الجمهورية الفرنسية،

٣- المحترم السيد ماركيز كاميلو جاروني، السيناتور بالمملكة الإيطالية، وسفير إيطاليا، والمفوض السامي في القسطنطينية؛ وجوليو سيزار مونتانا، المبعوث فوق العادة والوزير المفوض في أثينا؛ مفوضين من قِبَل: صاحب الجلالة ملك إيطاليا.

٤- السيد كينتارو، جوسامي، السفير فوق العادة والوزير المفوض في روما؛ مفوضاً من قِبَل: صاحب الجلالة إمبراطور اليابان،

٥- إيليفثيريوس ك. فينيسلوس، رئيس مجلس الوزراء السابق؛ وديميتريوس كاكلامانوس، الوزير المفوض في لندن، مفوضين من قِبَل: صاحب الجلالة ملك الهيلينس.

٦- قسطنطين دياماندي، الوزير المفوض للمملكة الرومانية؛ وقسطنطين كونتيسكو الوزير المفوض للمملكة الرومانية؛ مفوضين من قِبَل: صاحب الجلالة ملك رومانيا.

٧- د. ميلوتين يوفانوفيتش، مبعوث فوق العادة ووزير مفوض في برن؛ مفوضاً من قِبَل: صاحب الجلالة ملك الصرب والكروات والسلوفين.

ثانياً: مفوضي الطرف الثاني، وهم:

– عصمت باشا، وزير الخارجية، نائب أدرنه؛ والدكتور رضا نور بك، وزير الصحة، نائب سينوب؛ وحسن بك، الوزير السابق، نائب طرابزون؛ كمفوضين عن: حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

وحيث إن المفوضين قد توفرت لديهم الصلاحيات الكاملة من قبل حكوماتهم، فقد قرروا الموافقة على ما يلي:

الجزء الأول: البنود السياسية

المادة ١

بمجرد دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ، سيتم بكل تأكيد إعادة تأسيس حالة السلام بين الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا والدولة الصربية الكرواتية السلوفينية من جانب، وتركيا من الجانب الآخر، وكذلك بين رعاياهم. وستستأنف العلاقات الرسمية بين الجانبين، وسوف يلقي الممثلون الدبلوماسيون والقتاصل في الأراضي المعنية، ودون الإخلال بالاتفاقات التي قد تُبرم في المستقبل، معاملة وفقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي.

القسم الأول

١- البنود المتعلقة بالأراضي

المادة ٢

من البحر الأسود إلى بحر إيجه، تم تحديد حدود تركيا على النحو التالي:



(١) مع بلغاريا:

من مصب نهر ريزفايا، إلى نهر ماريتزا، نقطة تقاطع الحدود الثلاثة لتركيا وبلغاريا واليونان: الحدود الجنوبية لبلغاريا هي كما تم ترسيمها في الوقت الحاضر؛

(٢) مع اليونان: ومن ثم التقاء أردا وماريتزا:

مسار ماريتزا؛ من المنبع على طول أردا، وصولاً إلى نقطة ما على ذلك النهر سيتم تحديدها على أرض الواقع في الجوار المباشر لقرية تشوريك كوي:

مسار أرداء؛ في اتجاه الجنوب الشرقي حتى نقطة ما على ماريتزا، على مسافة ١ كيلومتر. أدنى بوسنا كوي؛ على خط مستقيم تقريباً بحيث تقع قرية بوسنا كوي ضمن الأراضي التركية بينما يتم ضم قرية تشوريك كوي لليونان أو لتركيا وفقاً لغالبية السكان فيها والذين ستبحث اللجنة التي تم النص عليها في المادة ٥ إذا كانوا يونانيون أو أتراك لتنفيذ ذلك، أما السكان الذين هاجروا إلى هذه القرية بعد ١١ أكتوبر ١٩٢٢، فلا يؤخذون في الاعتبار؛ ومن ثم إلى بحر إيجة: مسار ماريتزا.

المادة ٣

من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود بلاد فارس، يتم رسم حدود تركيا على النحو التالي:

(١) مع سوريا:

الحدود الموضحة في المادة ٨ من الاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١

(٢) مع العراق:

تُرسم الحدود بين تركيا والعراق وفق ترتيبات ودية يتم إبرامها بين تركيا وبريطانيا في غضون تسعة أشهر.

في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين خلال الوقت المذكور، يحال النزاع إلى مجلس عصبة الأمم.

تتعهد الحكومتان التركية والبريطانية بشكل متبادل بأنه، ريثما يتم التوصل إلى قرار بشأن موضوع الحدود، لن تحدث أي تحركات عسكرية أو تحركات أخرى قد تُعدل بأي شكل من الأشكال الحالة الحالية للأراضي التي سيعتمد مصيرها النهائي على هذا القرار.

المادة ٤

الحدود الموصوفة في هذه المعاهدة موجودة في الخرائط المرسومة وفق مقياس رسم واحد على مليون والمرفقة بهذه المعاهدة. وفي حالة الاختلاف بين النص والخريطة، سيتم ترجيح النص. [انظر المقدمة.]

المادة ٥

يتم تعيين لجنة حدود لترسيم الحدود المحددة في المادة ٢ (٢) على أرض الواقع. وستتألف هذه اللجنة من ممثلين عن اليونان وتركيا، بحيث تقوم كل دولة بتعيين ممثل واحد لها، بحيث يقومان باختيار رئيس للجنة من مواطني دولة ثالثة.

وعلى اللجنة أن تسعى في جميع الأحوال إلى إتباع الشروح الواردة في هذه المعاهدة قدر الإمكان، مع مراعاة الحدود الإدارية والمصالح الاقتصادية المحلية قدر الإمكان.

يتخذ قرار اللجنة بالأغلبية ويكون ملزماً للأطراف المعنية. وتتحمل الأطراف المعنية نفقات اللجنة بحصص متساوية.

المادة ٦

أما فيما يتعلق بالحدود التي يحددها مجرى مائي بأنها متميزة عن ضفافها، فإن العبارات "مسار" أو "قناة" المستخدمة في أوصاف هذه المعاهدة تعني، فيما يتعلق بالأنهار غير القابلة للملاحة، الخط الوسطي للممر المائي أو فرعها الرئيسي، وفيما يتعلق بالأنهار القابلة للملاحة، الخط الوسطي لقناة الملاحة الرئيسية. ويعود الأمر إلى لجنة الحدود لتحديد ما إذا كان خط الحدود سيتبع أي تغييرات قد تطرأ على المسار أو القناة، أو ما إذا كان سيظل ثابتاً بشكل قطعي على نفس الوضع الكائن عليه المسار أو القناة في الوقت الذي تدخل فيه المعاهدة الحالية حيز التنفيذ.

في حالة عدم وجود أحكام مخالفة، في هذه المعاهدة، يتم تضمين الجزر والجزر الصغيرة الواقعة على بعد ثلاثة أميال من الساحل داخل حدود الدولة الساحلية.

المادة ٧

تتعهد مختلف الدول المعنية بأن تقدم إلى لجنة الحدود جميع الوثائق اللازمة لمهمتها، وخاصة النسخ الأصلية من الاتفاقات التي تحدد الحدود القائمة أو القديمة، وجميع الخرائط واسعة النطاق الموجودة، والبيانات الجيوديسية (المساحية)، وعمليات المسح المكتملة، وإن كانت غير منشورة، والمعلومات المتعلقة بالتغييرات في المجاري المائية الحدودية. ويجب تسليم الخرائط والبيانات الجيوديسية وعمليات المسح، حتى وإن لم تكن منشورة، والتي بحوزة السلطات التركية، في القسطنطينية، بأقل تأخير ممكن إلى رئيس اللجنة من لحظة دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ.

وتتعهد الدول المعنية أيضاً بتوجيه السلطات المحلية لإبلاغ اللجنة بجميع الوثائق، ولا سيما الخطط، ومسح الأراضي ودفاتر الأراضي، وتزويد جميع التفاصيل المتعلقة بالممتلكات والظروف الاقتصادية القائمة وغيرها من المعلومات الضرورية عند الطلب.

المادة ٨

تتعهد مختلف الدول ذات الصلة بتقديم كل مساعدة للجنة الحدود، سواء بشكل مباشر أو من خلال السلطات المحلية، في كل ما يتعلق بالنقل، والإقامة، والعمل، والمواد (نقاط التوقيع، وأعمدة الحدود) اللازمة لإنجاز مهمتها.

وعلى وجه الخصوص، تتعهد الحكومة التركية بتزويد اللجنة بالموظفين الفنيين الضروريين، إذا لزم الأمر، لمساعدة لجنة الحدود في إنجاز واجباتها.

المادة ٩

تتعهد مختلف الدول المعنية بحماية النقاط المثلثية أو الإشارات أو المراكز أو العلامات الحدودية التي تضعها اللجنة.

المادة ١٠

سيتم وضع الأعمدة بحيث تكون مرئية للطرفين. وسيتم ترقيمها، وسيتم تدوين مواضعها وأرقامها في وثيقة رسم الخرائط.

المادة ١١

سيتم إعداد البروتوكولات التي تحدد الحدود والخرائط والوثائق المرفقة بها من ثلاث نسخ، حيث سيتم إرسال نسختين منها إلى حكومات دول الحدود، والثالثة إلى حكومة الجمهورية الفرنسية، والتي ستسلم نسخاً أصلية إلى الدول التي وقعت على هذه المعاهدة.

المادة ١٢

القرار الذي اتخذته مؤتمر لندن في ١٣ فبراير ١٩١٤ بموجب المادة ٥ من معاهدة لندن من ١٧ إلى ٣٠ مايو ١٩١٣ و١٥ من معاهدة أثينا من ١ إلى ١٤ نوفمبر ١٩١٣، والذي تم إبلاغه إلى الحكومة اليونانية في ١٣ فبراير ١٩١٤، بشأن سيادة اليونان على جزر شرق البحر الأبيض المتوسط، بخلاف جزر إمبروس وتينيدوس وجزر الأرانب، ولا سيماً جزر ليمنوس وساموثرايس وميتيليني وشيوس وساموس ونيكاريا، مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة التي تحترم الجزر الواقعة تحت سيادة إيطاليا والتي تشكل موضوع المادة ١٥.

ما لم يرد نص مخالف في هذه المعاهدة، تظل الجزر الواقعة على بعد أقل من ثلاثة أميال من الساحل الآسيوي تحت السيادة التركية.

المادة ١٣

من أجل ضمان الحفاظ على السلام، تتعهد الحكومة اليونانية بمراعاة القيود التالية في جزر ميتيليني وخبوس وساموس ونيكاريا:

(١) لن يتم إنشاء أي قاعدة بحرية ولن يتم عمل أي تحصينات في الجزر المذكورة.

(٢) يُحظر على الطائرات العسكرية اليونانية التحليق فوق أراضي ساحل الأناضول. وبالمثل، ستمنع الحكومة التركية طائراتها العسكرية من التحليق فوق الجزر المذكورة.

(٣) ستقتصر القوات العسكرية اليونانية في الجزر المذكورة على الوحدة العادية التي يتم استدعاؤها للخدمة العسكرية، والتي يمكن تدريبها على الفور، وكذلك على قوة الدرك والشرطة بما يتناسب مع قوة الدرك والشرطة موجودة في كل الأراضي اليونانية.

المادة ١٤

تتمتع جزر إمبروس وتينيدوس، التي لا تزال تحت السيادة التركية، بتنظيم إداري خاص يتكون من عناصر محلية ويقدم كل ضمان للسكان الأصليين غير المسلمين فيما يتعلق بالإدارة المحلية وحماية الأشخاص والممتلكات. وسيتم ضمان الحفاظ على النظام فيها من قبل قوة شرطة يتم تجنيدها من بين السكان المحليين من قبل الإدارة المحلية المذكورة أعلاه المنصوص عليها والتي وضعت بموجب أوامرها.

لن يتم تطبيق الاتفاقيات التي أبرمت، أو قد يتم إبرامها، بين اليونان وتركيا فيما يتعلق بتبادل السكان اليونانيين والأتراك على سكان جزر إمبروس وتينيدوس.

المادة ١٥

تتنازل تركيا لصالح إيطاليا عن جميع الحقوق والملكية على الجزر التالية: ستامباليا (أسترباليا)، رودس (رودوس)، كالكي (خاركي)، سكارباننتو، كاسوس (كاسو)، بيسكوبس (تيلوس)، ميسيروس (نيسيروس)، كاليمنوس، ليروس، باتموس، ليبسوس (ليبسو)، سيمي، وقوس، التي تحتلها الآن إيطاليا، والجزر التابعة لها، وكذلك فوق جزيرة كاستيلوريزو.

المادة ١٦

تتخلى تركيا بموجب هذا عن جميع الحقوق والملكية أياً كانت على أو تخص الأراضي الواقعة خارج الحدود المنصوص عليها في هذه المعاهدة والجزر الأخرى غير تلك التي تعترف بها سيادتها بموجب المعاهدة المذكورة، ومستقبل هذه الأراضي والجزر يتم تسويته أو سوف يتم ذلك من قبل الأطراف المعنية.

لا تمس أحكام هذه المادة أي ترتيبات خاصة تنشأ عن علاقات الجوار التي تم أو قد يتم إبرامها بين تركيا وأي دول مجاورة.

المادة ١٧

يسري تنازل تركيا عن جميع الحقوق والامتيازات على مصر وعلى السودان اعتباراً من ٥ نوفمبر ١٩١٤.

المادة ١٨

يتم تحرير تركيا من جميع التعهدات والالتزامات فيما يتعلق بالقروض العثمانية المضمونة على الجزية المصرية، أي قروض الأعوام ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤. وفيما عدا للمدفوعات السنوية التي تقدمها مصر لخدمة هذه القروض والتي تشكل الآن جزءاً من خدمة الدين العام المصري، فإن مصر معفاة من جميع الالتزامات الأخرى المتعلقة بالدين العام العثماني.

المادة ١٩

أي مسائل تنشأ عن الاعتراف بدولة مصر يتم تسويتها باتفاقيات يتم التفاوض عليها لاحقاً بطريقة تحدد فيما بعد بين الدول المعنية. ولا تنطبق أحكام هذه المعاهدة المتعلقة بالأراضي المنفصلة عن تركيا بموجب المعاهدة المذكورة على مصر.

المادة ٢٠

تقر تركيا بموجب هذا بضم قبرص الذي أعلنته الحكومة البريطانية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤.

المادة ٢١

سيحصل المواطنون الأتراك المقيمين بشكل طبيعي في قبرص في ٥ نوفمبر ١٩١٤ على الجنسية البريطانية وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون المحلي، وسيفقدون الجنسية التركية عند ذلك. ومع ذلك، سيكون لهم الحق في اختيار الجنسية التركية في غضون عامين من بدء نفاذ هذه المعاهدة، شريطة أن يغادروا قبرص في غضون اثني عشر شهراً بعد اختيارهم.

المواطنون الأتراك المقيمون بشكل طبيعي في قبرص عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ والذين اكتسبوا في ذلك التاريخ، أو هم في طريقهم للحصول على الجنسية البريطانية نتيجة لطلب مقدم وفقاً للقانون المحلي، سيفقدون أيضاً الجنسية التركية.

ومن المفهوم أن حكومة قبرص سيكون لها الحق في رفض الجنسية البريطانية لسكان الجزيرة الذين كانوا مواطنين أتراك وكانوا قد حصلوا في السابق على جنسية أخرى دون موافقة الحكومة التركية.

المادة ٢٢

دون الإخلال بالأحكام العامة للمادة ٢٧، تعترف تركيا بموجب هذه الاتفاقية بالإلغاء النهائي لجميع الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها في ليبيا مهما كانت بموجب معاهدة لوزان بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩١٢ والصكوك المتصلة بها.

٢- أحكام خاصة

المادة ٢٣

اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة على الاعتراف بمبدأ حرية المرور والملاحة وإعلانهما، عن طريق البحر والجو، في وقت السلم كما في زمن الحرب، في مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية المنفصلة الموقعة هذا اليوم، بشأن نظام المضائق. وسيكون لهذه الاتفاقية نفس القوة والأثر فيما يتعلق بالأطراف السامية المتعاقدة الحالية كما لو كانت تشكل جزءاً من هذه المعاهدة.

(ملحوظة: تم إجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية المنفصلة للمضائق المذكورة هنا من خلال التوقيع على معاهدة مونتنرو عام ١٩٣٦).

المادة ٢٤

سيكون للاتفاقية المنفصلة التي وقعت هذا اليوم والتي تحترم نظام الحدود المشروح في المادة ٢ من هذه المعاهدة قوة وتأثير متساويين فيما يتعلق بالأطراف السامية المتعاقدة الحالية كما لو كانت تشكل جزءاً من هذه المعاهدة.

المادة ٢٥

تتعهد تركيا بالاعتراف بالقوة الكاملة لمعاهدات السلام والاتفاقيات الإضافية التي أبرمتها الدول المتعاقدة الأخرى مع الدول التي قاتلت إلى جانب تركيا، والاعتراف بأي تصرفات تم اتخاذها أو يمكن اتخاذها بشأن أراضي إمبراطورية ألمانيا السابقة، النمسا والمجر وبلغاريا، والاعتراف بالدول الجديدة داخل حدودها كما هو محدد.

المادة ٢٦

تعترف تركيا بموجب هذا وتقبل حدود ألمانيا والنمسا وبلغاريا واليونان والمجر وبولندا ورومانيا والدولة الصربية الكرواتية السلوفينية والدولة التشيكوسلوفاكية ، حيث تم تحديد هذه الحدود أو قد تحددها المعاهدات المشار إليها في المادة ٢٥ أو أي اتفاقيات تكميلية.

المادة ٢٧

لا يجوز ممارسة أي سلطة أو ولاية قضائية في المسائل السياسية أو التشريعية أو الإدارية خارج الأراضي التركية من قبل الحكومة أو السلطات التركية، لأي سبب من الأسباب، على رعايا الإقليم الموضوع تحت سيادة أو حماية الدول الأخرى الموقعة على هذه المعاهدة، أو فوق رعايا دول منفصلة عن تركيا. ومن المفهوم أن الخصائص الروحية للمرجعيات الدينية الإسلامية لا يتم التغول عليها بأي شكل من الأشكال.

المادة ٢٨

يقبل كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذا، فيما يخصه، الإلغاء الكامل للاستسلام في تركيا من جميع النواحي.

المادة ٢٩

يتمتع المغاربة، الذين هم رعايا فرنسيون، والتونسيون، في تركيا بنفس المعاملة من جميع النواحي مثل المواطنين الفرنسيين الآخرين.

يتمتع الليبيون، الذين هم رعايا إيطاليون، في تركيا بنفس المعاملة في جميع النواحي مثل المواطنين الإيطاليين الآخرين.

لا تمس أحكام هذه المادة بأي حال من الأحوال بجنسية الأشخاص من أصل تونسي وليبي ومغربي التي تأسست في تركيا.

وعلى نحو متبادل، في المناطق التي يستفيد سكانها بموجب أحكام الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، يستفيد المواطنون الأتراك بنفس المعاملة كما في فرنسا وإيطاليا على التوالي.

المعاملة التي تخضع لها البضائع القادمة من أو المتجهة إلى الأراضي التي يستفيد سكانها من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، في تركيا، وبالمثل، المعاملة التي تخضع لها البضائع التي منشؤها أو المتجهة إلى تركيا في الأراضي المذكورة يتم تسويتها بالاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والتركية.

القسم الثاني: الجنسية

المادة ٣٠

الرعايا الأتراك المقيمون بصفة اعتيادية في إقليم مفصول عن تركيا بموجب أحكام هذه المعاهدة سيصبحون بحكم الواقع، في الشروط التي ينص عليها القانون المحلي، رعايا الدولة التي يتم نقل هذه الأراضي إليها.

المادة ٣١

يحق للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً والذين يفقدون جنسيتهم التركية والحصول على جنسية جديدة بموجب المادة ٣٠، في غضون عامين من بدء نفاذ هذه المعاهدة أن يختاروا الجنسية التركية.

المادة ٣٢

يحق للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً والمقيمين بشكل اعتيادي في إقليم منفصل عن تركيا وفقاً لهذه المعاهدة، ويختلفون في العرق عن

غالبية سكان هذه المنطقة، اختيار جنسية إحدى الدول التي يكون فيها غالبية السكان من نفس عرق هذا الشخص الذي يمارس الحق في الاختيار، في غضون عامين من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، ولكن رهنا بموافقة تلك الدولة.

المادة ٣٣

يجب على الأشخاص الذين مارسوا الحق في الاختيار وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و٣٢، في غضون الإثني عشر شهراً التالية، نقل مكان إقامتهم إلى الدولة التي اختاروها.

وسيكون لهم الحق في الاحتفاظ بممتلكاتهم غير المنقولة في إقليم الدولة الأخرى حيث كان محل إقامتهم قبل ممارسة حقهم في الاختيار.

ولهم الحق أن يحملوا معهم ممتلكاتهم المنقولة من كل نوع، وعندئذ لا يجوز فرض أي رسوم تصدير أو استيراد فيما يتعلق بنقل هذه الممتلكات.

المادة ٣٤

مع مراعاة أي اتفاقيات قد يكون من الضروري إبرامها بين الحكومات التي تمارس السلطة في البلدان المنفصلة عن تركيا وحكومات البلدان التي يقيم فيها الأشخاص المعنيون، فإن الأتراك الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وهم من مواطني أي إقليم منفصل من تركيا، ويقيمون هناك بشكل اعتيادي مع دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، بموجب المعاهدة يمكنهم اختيار جنسية الإقليم الذي هم مواطنون فيه، إذا كانوا ينتمون إلى العرق إلى غالبية سكان تلك المنطقة، ويخضعون لموافقة الحكومة التي تمارس السلطة فيها. ويجب ممارسة حق الخيار هذا في غضون عامين من بدء نفاذ هذه المعاهدة.

المادة ٣٥

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم إعاقة ممارسة حق الأشخاص المعنيين بموجب هذه المعاهدة أو بموجب معاهدات السلام المبرمة مع ألمانيا أو النمسا أو بلغاريا أو المجر أو بموجب أي معاهدة تبرمها هذه السلطات، بخلاف تركيا، أو أي منها، مع روسيا، أو فيما بينها، لاختيار أي جنسية أخرى قد تكون متاحة لهم.

المادة ٣٦

لأغراض أحكام هذا القسم، يخضع وضع المرأة المتزوجة لوضع زوجها، ووضع الأطفال دون سن الثامنة عشرة لوضع والديهم.

القسم الثالث: حماية الأقليات

المادة ٣٧

تتعهد تركيا بأن يتم اعتبار الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٣٨ إلى ٤٤ بمثابة قوانين أساسية، بحيث لن يتعارض معها أو يتداخل معها أي قانون أو لائحة أو إجراء رسمي، ولن يهيمن عليها أو يلغيها أي قانون أو لائحة أو إجراء رسمي.

المادة ٣٨

تتعهد الحكومة التركية بضمان الحماية الكاملة والتامة للحياة والحرية لسكان تركيا من غير تمييز بين المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين.

يحق لجميع سكان تركيا أن يمارسوا بحرية، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة، أي عقيدة أو دين أو معتقد لا يتعارض احترامها مع النظام العام والأخلاق الحميدة.

ستمتع الأقليات غير المسلمة بحرية كاملة في التنقل والهجرة، بحسب التدابير المطبقة على كامل الإقليم أو على جزء منه، على جميع المواطنين الأتراك، والتي قد تتخذها الحكومة التركية للدفاع الوطني، أو الحفاظ على النظام العام.

المادة ٣٩

يتمتع المواطنون الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير مسلمة بنفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المسلمون.

وجميع سكان تركيا، دون تمييز ديني، هم سواسية أمام القانون. ولا تخل الاختلافات في الدين أو العقيدة أو الاعتراف بحق أي مواطن تركي في الأمور المتعلقة بالتمتع بالحقوق المدنية أو السياسية، مثل القبول في الوظائف العامة والوظائف والأوسمة، أو ممارسة المهن والصناعات. ولا يجوز فرض قيود على الاستخدام الحر لأي مواطن تركي لأي لغة في اللقاءات الخاصة أو التجارة أو الدين أو الصحافة أو المطبوعات من أي نوع أو حتى في الجلسات العامة.

وعلى الرغم من وجود اللغة الرسمية، يجب توفير التسهيلات الكافية للمواطنين الأتراك الذين يتحدثون بلغات غير تركية، لاستخدام لغتهم شفويًا أمام المحاكم.

المادة ٤٠

يتمتع المواطنون الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير مسلمة بنفس المعاملة والأمن في القانون وفي الواقع مثل المواطنين الأتراك الآخرين. وعلى وجه

الخصوص، سيكون لهم الحق المتساوي في إقامة وإدارة والتحكم في أي مؤسسات خيرية ودينية واجتماعية، على نفقتهم الخاصة، وأي مدارس ومؤسسات أخرى للتعليم والتعليم، مع الحق في استخدام لغتهم وممارسة دينهم بحرية فيها.

المادة ٤١

فيما يتعلق بالتعليم العام، ستمنح الحكومة التركية في تلك المدن والمقاطعات التي يقيم بها نسبة كبيرة من المواطنين غير المسلمين، تسهيلات كافية لضمان توفير التعليم في المدارس الابتدائية لأطفال هؤلاء المواطنين الأتراك من خلال لغتهم الخاصة. ولن يمنع هذا البند الحكومة التركية من جعل تدريس اللغة التركية إلزامياً في المدارس المذكورة.

وفي المدن والمقاطعات التي يكون بها نسبة كبيرة من المواطنين الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير مسلمة، تُضمن لهذه الأقليات حصة منصفة في التمتع بالمبالغ التي يمكن توفيرها من الأموال العامة في إطار الدولة أو البلدية أو أي ميزانيات أخرى وتطبيق ذلك للأغراض التعليمية أو الدينية أو الخيرية. وتُدفع المبالغ المعنية للممثلين المؤهلين لهذه الهيئات والمؤسسات المعنية المذكورة.

المادة ٤٢

تتعهد الحكومة التركية بأن تتخذ، فيما يتعلق بقانون الأسرة أو الأحوال الشخصية للأقليات غير المسلمة، تدابير تسمح بتسوية هذه المسائل وفقاً لعادات تلك الأقليات.

وستوضع هذه التدابير من قبل لجان خاصة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة التركية وممثلين عن كل من الأقليات المعنية بنفس العدد. وفي حالة الاختلاف، تعين الحكومة التركية ومجلس عصبة الأمم بالاتفاق حكماً يتم اختياره من بين المحامين الأوروبيين.

وتتعهد الحكومة التركية بمنح الحماية الكاملة للكنائس والمعابد والمقابر وغيرها من المؤسسات الدينية للأقليات المذكورة أعلاه. وتُمنح جميع التسهيلات والتراخيص للمؤسسات الدينية، كما للمؤسسات الدينية والخيرية للأقليات المذكورة في الوقت الحاضر في تركيا، ولن تمتنع الحكومة التركية، في حالة تشكيل مؤسسات دينية وخيرية جديدة، عن تقديم التسهيلات اللازمة التي تحصل عليها للمؤسسات الخاصة الأخرى من هذا النوع.

المادة ٤٣

لا يجوز إجبار المواطنين الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير مسلمة على القيام بأي عمل يشكل انتهاكاً لدينهم أو شعائرهم الدينية، ولا يوضعون تحت أي

إعاقة بسبب رفضهم حضور المحاكم أو أداء أي إجراء قانوني في يوم الراحة الأسبوعي.

ومع ذلك، لا يعفي هذا الحكم المواطنين الأتراك من الالتزامات التي يتم فرضها على جميع المواطنين الأتراك الآخرين للحفاظ على النظام العام.

المادة ٤٤

توافق تركيا على أنه ما دامت المواد السابقة من هذا القسم تؤثر على غير المسلمين من مواطني تركيا، فإن هذه الأحكام تشكل التزامات ذات أهمية دولية ويجب وضعها تحت ضمان عصبة الأمم. ولا يجوز تعديلها دون موافقة أغلبية مجلس عصبة الأمم. وتتفق الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان بموجب هذه الاتفاقية على عدم حجب موافقتها على أي تعديل في هذه المواد يكون في شكله الصحيح الذي وافقت عليه أغلبية مجلس عصبة الأمم.

وتوافق تركيا على أنه يحق لأي عضو في مجلس عصبة الأمم أن يلفت انتباه المجلس إلى أي مخالفة أو وجود خطر لوقوع مخالفة لأي من هذه الالتزامات، ويجوز للمجلس عند ذلك اتخاذ مثل هذا الإجراء وإعطاء هذه التوجيهات كما يراها مناسبة وفعالة طبقاً للظروف.

وتوافق تركيا كذلك على أن أي اختلاف في الرأي حول المسائل القانونية أو الوقائع الناشئة عن هذه المواد بين الحكومة التركية وأي من الدول الموقعة الأخرى أو أي دولة أخرى، عضو في مجلس عصبة الأمم، سيتم اعتباره نزاعاً ذا طابع دولي بموجب المادة ١٤ من ميثاق عصبة الأمم. وتوافق الحكومة التركية بموجب هذه الاتفاقية على إحالة أي نزاع من هذا القبيل، إذا طالب الطرف الآخر بذلك، إلى محكمة العدل الدولية الدائمة. ويكون قرار المحكمة الدائمة نهائياً ويكون له نفس قوة وتأثير القرار الصادر بموجب المادة ١٣ من الميثاق.

المادة ٤٥

وبالمثل فإن الحقوق الممنوحة بموجب أحكام هذا القسم بشأن الأقليات غير المسلمة في تركيا سيتم منحها بالمثل للأقلية المسلمة في أراضيها.

الجزء الثاني: البنود المالية

القسم الأول: الدين العام العثماني

المادة ٤٦

يتم توزيع الدين العام العثماني، على النحو المحدد في الجدول المرفق بهذا القسم، وفقاً للشروط المنصوص عليها هنا في هذا القسم بين تركيا، والدول التي تم فصل أراضيها عن الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣، والدول التي أضيفت إليها الجزر المشار إليها في المادتين ١٢ و ١٥ من هذه المعاهدة والأراضي المشار إليها في الفقرة الأخيرة من هذه المادة، والدول المنشأة حديثاً في أقاليم في آسيا منفصلة من الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة. وعلى جميع الدول المذكورة أعلاه أن تشارك أيضاً، وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القسم، في الرسوم السنوية لخدمة الدين العام العثماني من التواريخ المشار إليها في المادة ٥٣.

اعتباراً من التواريخ المنصوص عليها في المادة ٥٣، لا يجوز اعتبار تركيا بأي شكل من الأشكال مسؤولة عن حصص الديون التي تتحملها الدول الأخرى.

لغرض توزيع الدين العام العثماني، فإن ذلك الجزء من أراضي تراقيا الذي كان تحت السيادة التركية في ١ أغسطس ١٩١٤، ويقع خارج حدود تركيا على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من هذه المعاهدة، تعتبر منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بموجب المعاهدة المذكورة.

المادة ٤٧

يحدد مجلس الدين العام العثماني، في غضون ثلاثة أشهر من بدء نفاذ هذه المعاهدة، على أساس المنصوص عليه في المادتين ٥٠ و ٥١، مبالغ الأقساط السنوية للقروض المشار إليها في الجزء (أ) من الجدول المرفق بهذا القسم واجبة السداد من قبل كل دولة معنية و يبلغها بهذا المبلغ.

وتُمنح هذه الدول الفرصة للإرسال إلى مندوبي القسطنطينية للتحقق من الحسابات التي أجراها مجلس الدين العام العثماني لهذا الغرض. ويمارس مجلس الديون المهام المشار إليها في المادة ١٣٤ من معاهدة السلام مع بلغاريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٩.

وتحال أي نزاعات قد تنشأ بين الأطراف المعنية بشأن تطبيق المبادئ المنصوص عليها في هذه المادة، في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد الإخطار

المشار إليه في الفقرة الأولى، إلى مُحكّم سيُطلب من مجلس عصبة الأمم تعيينه؛ ويصدر هذا المُحكّم قراره خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. ويتم تحديد أتعاب المُحكّم من قبل مجلس عصبة الأمم، وتتحملها الأطراف المعنية، مع النفقات الأخرى للتحكيم. وتكون قرارات المُحكّم نهائية. ولا يجوز تعليق دفع الأقساط بسبب إحالة أي نزاع إلى المُحكّم المذكور أعلاه.

المادة ٤٨

يتعين على الدول، بخلاف تركيا، التي أُحيل إليها الدين العام العثماني، على النحو المحدد في الجزء (أ) من الجدول الملحق بهذا القسم، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها، وفقاً للمادة ٤٧، بحصص كل منها في الرسوم السنوية المشار إليها في تلك المادة، التقدم إلى مجلس الدين بضمان كافٍ لسداد حصتهم. وإذا لم يتم تعيين هذا الضمان خلال الفترة المذكورة أعلاه، أو في حالة وجود أي خلاف حول كفاية الضمان المخصص، يحق لأي من الحكومات الموقعة على هذه المعاهدة مخاطبة مجلس عصبة الأمم بخصوص ذلك.

ويُخوّل مجلس عصبة الأمم بتكليف المنظمات المالية الدولية الموجودة في هذه الدول (بخلاف تركيا) التي تم توزيع الديون عليها بتحصيل الإيرادات المسندة كضمان. وتكون قرارات مجلس عصبة الأمم نهائية.

المادة ٤٩

في غضون شهر واحد من تاريخ التحديد النهائي بموجب المادة ٤٧ من مبلغ الأقساط السنوية التي تتحمل كل دولة من الدول المعنية مسؤوليتها، تجتمع لجنة في باريس لتحديد طريقة تنفيذ توزيع رأس المال الاسمي للدين العام العثماني على النحو المحدد في الجزء (أ) من الجدول المرفق بهذا القسم. ويتم هذا التوزيع وفقاً للنسب المعتمدة لتقسيم الأقساط، ويؤخذ في الاعتبار شروط الاتفاقيات المنظمة للقروض وأحكام هذا القسم.

تتكون اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من ممثل عن الحكومة التركية، وممثل عن مجلس الدين العام العثماني، وممثل عن الديون الأخرى غير الدين الموحد؛ يحق لكل من الحكومات المعنية أيضاً تعيين ممثل عنها. وتُحال جميع المسائل التي لا تستطيع اللجنة التوصل إلى اتفاق بشأنها إلى المُحكّم المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة ٤٧.

إذا قررت تركيا إنشاء سندات جديدة فيما يتعلق بحصتها، فيجب أن يتم توزيع رأس مال الدين العام العثماني في المقام الأول لأنه يؤثر على تركيا من قبل لجنة تتكون من ممثل الحكومة التركية، ممثل مجلس الدين العام العثماني،

وممثل عن الديون الأخرى غير الدين الموحد. ويتم تسليم السندات الجديدة إلى اللجنة، والتي تضمن تسليمها إلى حملة السندات بشروط تنص على إعفاء تركيا من المسؤولية وإحالة حقوق حملة السندات تجاه الدول الأخرى المسئولة عن حصة من العثمانيين الدين العام. وتعفى السندات الصادرة فيما يتعلق بحصة كل دولة في الدين العام العثماني في دول الأطراف السامية المتعاقدة من جميع رسوم الدمغة أو الضرائب الأخرى التي قد تنطوي عليها هذه المسألة. ولا يجوز تأجيل دفع الأقساط السنوية التي تتحملها كل دولة من الدول المعنية نتيجة لأحكام هذه المادة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال الاسمي.

المادة ٥٠

يتم توزيع الرسوم السنوية المشار إليها في المادة ٤٧ ورأس المال الاسمي للدين العام العثماني المذكور في المادة ٤٩ على النحو التالي:

(١) توزع القروض قبل ١٧ أكتوبر ١٩١٢ وأقساط هذه القروض بين الإمبراطورية العثمانية كما كانت بعد حروب البلقان في ١٩١٢-١٩١٣، ودول البلقان التي تم تحويل أراضي الإمبراطورية العثمانية لصالحها بعد تلك الحروب، والدول التي تم ضم الجزر المشار إليها في المادتين ١٢ و ١٥ من هذه المعاهدة إليها؛ ويؤخذ في الاعتبار التغيرات الإقليمية التي حدثت بعد دخول المعاهدات حيز النفاذ التي أنهت تلك الحروب أو المعاهدات اللاحقة.

(٢) بقايا القروض التي ظلت الإمبراطورية العثمانية مسؤولة عنها بعد هذا التوزيع الأول وبقايا الأقساط السنوية لهذه القروض، إلى جانب القروض التي تعاقبت عليها الإمبراطورية بين ١٧ أكتوبر ١٩١٢ و ١ نوفمبر ١٩١٤، وتوزع الأقساط السنوية لهذه القروض بين تركيا والدول التي تم إنشاؤها حديثاً في آسيا والتي تم فصل أراضيها عن الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة، والدول التي أضيفت إليها الأراضي المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من المعاهدة المذكورة. ويعتمد توزيع رأس المال في حالة كل قرض على مبلغ رأس المال القائم في تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة ٥١

يتم تحديد مقدار الحصة في الرسوم السنوية للدين العام العثماني التي تكون كل دولة معنية مسؤولة عنها نتيجة التوزيع المنصوص عليه في المادة ٥٠ على النحو التالي:

(١) فيما يتعلق بالتوزيع المنصوص عليه في المادة ٥٠ (١)، في المقام الأول، فإن حصة الجزر المشار إليها في المادتين ١٢ و ١٥ والأراضي المنفصلة عن

الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان، مجتمعة، يجب أن تكون ثابتة. و يجب أن يتحمل مبلغ هذه الحصة نفس النسبة إلى مجموع الأقساط السنوية التي سيتم توزيعها وفقاً للمادة ٥٠ (١) كمتوسط إجمالي الإيرادات للجزر والأقاليم المذكورة أعلاه، وفي المجمل، تتحمل في المتوسط إجمالي الإيرادات للإمبراطورية العثمانية في السنوات المالية ١٩١٠-١٩١١ و ١٩١١-١٩١٢، بما في ذلك عائدات الضرائب الجمركية التي أنشئت في عام ١٩٠٧.

ثم يوزع المبلغ المحدد على هذا النحو فيما بين الدول التي تُضاف إليها الأراضي المشار إليها في الفقرة السابقة، وتتحمل الحصة التي تصبح كل من هذه الدول مسئولة عنها هي النسبة نفسها من إجمالي المبلغ الموزع على هذا النحو. وكمتوسط إجمالي الإيرادات للأراضي المضافة إلى كل دولة تتحملها في السنوات المالية ١٩١٠-١١ و ١٢-١٩١١ إلى متوسط إجمالي الإيرادات للأراضي المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان والجزر المشار إليها في المادتين ١٢ و ١٥- وعند حساب الإيرادات المشار إليها في هذه الفقرة، تستبعد الإيرادات الجمركية.

(٢) فيما يتعلق بالأراضي المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة (بما في ذلك الأراضي المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦)، فإن مقدار حصة كل دولة معنية يتحمل نفس النسبة من الإجمالي وتوزع الأقساط السنوية وفقاً للمادة ٥٠ (٢) كمتوسط إجمالي الإيرادات للأراضي المنفصلة (بما في ذلك عائدات الضريبة الجمركية المنشأة في عام ١٩٠٧) للسنتين الماليتين ١٩١٠-١٩١١ و ١٩١١-١٩١٢ على متوسط إجمالي إيرادات الدولة العثمانية، باستثناء الأراضي والجزر المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ٥٢

توزع القروض المشار إليها في الجزء (ب) من الجدول المرفق بهذا القسم بين تركيا والدول الأخرى المشار إليها في المادة ٤٦ طبقاً للشروط التالية:

(١) فيما يتعلق بالقروض المشار إليها في الجدول والتي كانت قائمة في ١٧ أكتوبر ١٩١٢، فإن قيمة رأس المال، إن وجد، القائم في تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، بالإضافة إلى الفائدة من التواريخ المذكورة في الفقرة الأولى من المادة ٥٣ والتوزيعات التي تمت منذ تلك التواريخ، يتم توزيعها وفقاً لأحكام المادة ٥٠ (١) والمادة ٥١ (١).

(٢) فيما يتعلق بالمبالغ التي تظل الإمبراطورية العثمانية مسئولة عنها بعد التوزيع الأول والقروض المشار إليها في الجدول والتي تم التعاقد عليها من قبل

الإمبراطورية بين ١٧ أكتوبر ١٩١٢ و ١ نوفمبر ١٩١٤، فإن قيمة رأس المال، إن وجدت، الباقية في تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، إلى جانب الفائدة من ١ مارس ١٩٢٠، والمدفوعات المسددة منذ ذلك التاريخ، سيتم توزيعها وفقاً لأحكام المادة ٥٠ (٢) والمادة ٥١ (٢). وسيقوم مجلس الدين العام العثماني، في غضون ثلاثة أشهر من بدء نفاذ هذه المعاهدة، بتحديد مقدار حصة كل دولة من الدول المعنية من هذه القروض، ويخطر بها بهذا المبلغ.

المبالغ التي تكون الدول غير تركيا مسؤولة عنها تُدفع من قبل تلك الدول إلى مجلس الديون، ويدفعها المجلس إلى الدائنين، أو تُودع لحساب الحكومة التركية حتى إكمال المبلغ الذي تقوم بتسديده تركيا سواء كان ذلك على شكل فوائد أو سداد لحساب تلك الدول.

وتتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة السابقة من خلال خمس دفعات متساوية من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ. ويجب أن يتحمل هذا الجزء من هذه المدفوعات المستحقة لدائني الإمبراطورية العثمانية نسب فائدة بالمعدلات المنصوص عليها في العقود التي تنظم القروض؛ ويتم دفع الجزء المراد تحويله إلى الحكومة التركية بدون فوائد.

المادة ٥٣

يجب أن تكون الأقساط السنوية لخدمة قروض الدين العام العثماني (كما هو محدد في الجزء (أ) من الجدول الملحق بهذا القسم) المستحقة من قبل الدول التي تم فصل أراضيها عن الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان، أن تكون واجبة الدفع اعتباراً من دخول المعاهدات التي تم بموجبها نقل الأراضي المعنية إلى تلك الدول حيز التنفيذ. ففي حالة الجزر المشار إليها في المادة ١٢، يجب دفع الأقساط اعتباراً من ١٤/١ نوفمبر ١٩١٣، وفي حالة الجزر المشار إليها في المادة ١٥، يكون اعتباراً من ١٧ أكتوبر ١٩١٢.

ويجب دفع الأقساط المستحقة على الدول المنشأة حديثاً في أقاليم في آسيا منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة، ومن الدولة التي تُضاف إليها الأراضي المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦، اعتباراً من ١ مارس ١٩٢٠.

المادة ٥٤

يتم سداد أذون الخزانة للأعوام ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ المدرجة في الجزء (أ) من الجدول المرفق بهذا القسم بفائدة بالسعر المتفق عليه في غضون عشر سنوات من التواريخ التي تحددها العقود.

المادة ٥٥

يجب على الدول المشار إليها في المادة ٤٦، بما في ذلك تركيا، أن تدفع إلى مجلس الديون العثمانية مبالغ الأقساط السنوية المطلوبة لخدمة حصتها من الدين العام العثماني (على النحو المحدد في الجزء (أ) من الجدول المرفق بهذا القسم) لتشمل الأقساط غير المدفوعة اعتباراً من التواريخ المنصوص عليها في المادة ٥٣. ويجب أن يتم هذا الدفع، بدون فائدة، بأقساط متساوية على عشرين سنة من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

يُفيد مبلغ الأقساط السنوية المدفوعة لمجلس الدين من قبل دول أخرى غير تركيا، إلى الحد الذي تمثل فيه مدفوعات تركيا لحساب تلك الدول، على حساب المتأخرات التي هي مدينة بها.

المادة ٥٦

لم يعد مجلس إدارة الدين العام العثماني يضم مندوبين من حملة السندات الألمانية والنمساوية والمجرية.

المادة ٥٧

الحدود الزمنية المحددة لتقديم قسائم أو مطالبات الفائدة على قروض وسلف الدين العام العثماني وكذلك القروض التركية ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ المضمونة على الجزية المصرية، والحدود الزمنية المحددة لتقديم الضمانات لهذه القروض المسحوبة للسداد، والمستحقة على أراضي الأطراف السامية المتعاقدة، سوف يتم اعتبارها معلقة من ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، حتى ثلاثة أشهر بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

الملحق الأول للقسم الأول

جدول الدين العام العثماني قبل الحرب (١ نوفمبر ١٩١٤)
(أ)

القرض	تاريخ العقد	% الفائدة	تاريخ الاسترداد	بنك الإصدار
1	2	3	4	5
الدين الموحد	1-14/9/1903-8-21/6/1906	4	—	—
عثماني	18-30/4/1890	4	1931	بنك الإمبراطورية العثمانية
سيانك النحاس	26/4-8/5/1893	4	1954	بنك الإمبراطورية العثمانية
فرنك 40,000,000 فرنسي. (سكك حديد الشرق)	1-13/3/1894	4	1954	البنك الألماني ومجموعته بما في ذلك البنك الدولي وبنكين فرنسيين

بنك الإمبراطورية العثمانية	1946	5	29/2-12/3	5% 1896
بنك الإمبراطورية العثمانية			17-29/5/1886-28/9/- 11/10/1902	الجمارك، ١٩٠٢
البنك الألماني	1958	4	3/10/1888-21/2-6/3/1903	مصايد (1903، 4% (الأسماك)
البنك الألماني	2001	4	20/2-5/3/1903	بغداد، تسلسل ١
بنك الإمبراطورية العثمانية	1960	4	4-17/9/1903	1904، 4%
بنك الإمبراطورية العثمانية	1961	4	4/12/1901-6/11/1903-25/4- 8/5/1905	1901-1905، 4%
البنك الألماني	1961	4	4-17/4/1905	تجهيزات عسكرية
البنك الألماني	2006	4	20/5-2/6/1908	بغداد، تسلسل ٢
البنك الألماني	2010	4	20/5-2/6/1908	بغداد، تسلسل ٣
بنك الإمبراطورية العثمانية	1965	4	6-19/9/1908	1908، 4%
بنك الإمبراطورية العثمانية	1950	4	30/9-13/10/1909	1909، 4%
بنك الإمبراطورية العثمانية	1992	4	20/11-3/12/1910	سوما- بانديرما
البنك الفرنسي	2006	4	24/2-9/3/1911	الحديدية – صنعاء
البنك الألماني ومجموعته	1952	4	27/10-9/11/1910	الجمارك ١٩١١
—	1932	—	5-18/1913	سهل ري قونيا
—	1943	5 1/2	19/11-2/12/1913	الأحواض، والترسانات، والمنشآت البحرية
بنك الإمبراطورية العثمانية	(1962)	5	13-26/4/1914	1914، 5%
—	—	—	4/8/1913	أفانس روجيه دي تاباكس
بنك تركيا الوطني	1916	5	13/7/1911	أنون خزانة، ٥% ١٩١١ (شراء سفن حربية)
بنك الإمبراطورية العثمانية	*1915	6	8-21/11/1912	أنون خزانة، الإمبراطورية
بيير وشركاه	*1918	5	9/1-1/2/1913	أنون خزانة، ١٩١٣ (بما في ذلك سندات (إصدار مباشر

انظر المادة ٤ هـ

(ب)

المقدم	تاريخ العقد	% الفائدة	(T رأس المال الاسمي الأصلي £)
شركة سكك حديد بغداد	يونية ١٩٠٨ 3-16	7	300,000
إدارة الفئار	أغسطس ١٩٠٤ 5-18	8	55,000
إدارة الفئار	يوليه ١٩٠٧ 8-15	7	300,000
شركة كونستانزا للكابلات	أكتوبر ١٩٠٤ 9-27	4	17,335
شركة الأنفاق	—	—	3,000
صندوق الأيتام	تواريخ متعددة	—	153,147
البنك الألماني	أغسطس ١٩١٢ 13-26	5.5	33,000
إدارة الفئار	إبريل ١٩١٣ 3-16	7	500,000
شركة سكك حديد الأناضول	مارس ١٩١٤ 23-5	6	200,000

القسم الثاني: بنود متنوعة

المادة ٥٨

من ناحية أخرى، تتخلى تركيا، من جهة، والدول المتعاقدة الأخرى (باستثناء اليونان)، بشكل متبادل، عن جميع المطالبات المالية للخسائر والأضرار التي لحقت بتركيا والسلطات المذكورة على التوالي وكذلك رعاياها (بما في ذلك الأشخاص الاعتبارية) بين ١ أغسطس ١٩١٤ ودخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ نتيجة لأعمال الحرب أو إجراءات الاستيلاء أو الحجز أو التخلّص أو المصادرة. ومع ذلك، فإن الأحكام المذكورة أعلاه لا تخل بأحكام الجزء الثالث (البنود الاقتصادية) من هذه المعاهدة.

وتتخلى تركيا لصالح الأطراف المتعاقدة الأخرى (باستثناء اليونان) عن أي حق في مبالغ الذهب التي نقلتها ألمانيا والنمسا بموجب المادة ٢٥٩ (I) من معاهدة السلام مع ألمانيا في ٢٨ يونيو ١٩١٩، والمادة ٢١٠ (I) من معاهدة السلام مع النمسا في ١٠ سبتمبر ١٩١٩.

ويعتبر مجلس إدارة الدين العام العثماني معفي من جميع المسؤوليات لتسديد المدفوعات التي كان مطلوباً منه بموجب اتفاقية ٣ يوليو ١٩١٥ المتعلقة بالإصدار الأول من أوراق العملة التركية أو من الكلمات المكتوبة على ظهر هذه الملاحظات.

وتوافق تركيا أيضاً على عدم مطالبة الحكومة البريطانية أو رعاياها بسداد المبالغ المدفوعة للسفن الحربية التي أمرت بها الحكومة العثمانية في إنجلترا والتي استولت عليها الحكومة البريطانية في عام ١٩١٤، وتتخلى عن جميع المطالبات في هذه المسألة.

المادة ٥٩

تعترف اليونان بالتزامها بتعويض الأضرار التي لحقت بالأناضول بسبب أعمال الجيش أو الإدارة اليونانية التي كانت مخالفة لقوانين الحرب. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا، بالنظر إلى الوضع المالي لليونان الناتج عن إطالة أمد الحرب وعواقبها، تتخلى في النهاية عن جميع المطالبات التعويض ضد الحكومة اليونانية.

المادة ٦٠

يتعين على الدول التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان أو بموجب هذه المعاهدة، أن تحصل، دون مقابل، على جميع ممتلكات وأموال الإمبراطورية العثمانية الموجودة فيها.

ومن المفهوم أن الممتلكات والأموال التي تم نقلها من القائمة المدنية إلى الدولة قد حددتها الإيرادات في ٨ سبتمبر ١٩٠٨، وكذلك تلك التي كانت تدار من قبل القائمة المدنية لصالح الخدمة العامة في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، يتم تضمينها في الممتلكات والأموال المشار إليها في الفقرة السابقة. وتحل الدول المذكورة محل الإمبراطورية العثمانية فيما يتعلق بالممتلكات والأموال المعنية، مع الحفاظ على الأوقاف المنشأة على هذه الممتلكات.

النزاع الذي نشأ بين الحكومتين اليونانية والتركية بشأن الأملاك والممتلكات التي انتقلت من القائمة المدنية إلى الدولة والتي تقع في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة التي تم نقلها إلى اليونان إما بعد حروب البلقان، أو بعد ذلك، يجب أن يحال إلى محكمة التحكيم في لاهاي، وفقا للبروتوكول الخاص رقم ٢ المرفق بمعاهدة أثينا من ١ إلى ٤ نوفمبر ١٩١٣. ويتم تسوية الاختصاصات بين الحكومتين. ولن تغير أحكام هذه المادة الطبيعة القانونية للأملاك والممتلكات المسجلة باسم القائمة المدنية أو التي تديرها، والتي لم تتم الإشارة إليها في الفقرتين الثانية والثالثة أعلاه.

المادة ٦١

لا يجوز لمتلقي المعاشات التقاعدية المدنية والعسكرية التركية الذين يكتسبون بموجب هذه المعاهدة جنسية دولة أخرى غير تركيا، أن يطالبوا الحكومة التركية فيما يتعلق بمعاشاتهم.

المادة ٦٢

تعترف تركيا بتحويل أي مطالبات بالدفع أو السداد قد تقوم ضدها من ألمانيا أو النمسا أو بلغاريا أو المجر، وفقاً للمادة ٢٦١ من معاهدة السلام المبرمة في فرساي في ٢٨ يونيو ١٩١٩، مع ألمانيا، وما يقابلها من مواد معاهدات السلام بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩١٩ مع النمسا؛ وبتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ مع بلغاريا. وبتاريخ ٤ يونيو ١٩٢٠ مع المجر. وتوافق الدول المتعاقدة الأخرى على إعفاء تركيا من الديون التي تتحمل مسؤوليتها عن هذا الحساب. كما يتم تحويل المطالبات التي قدمتها تركيا ضد ألمانيا والنمسا وبلغاريا والمجر إلى الدول المتعاقدة المذكورة.

المادة ٦٣

بموجب هذا الاتفاق، تعفي الحكومة التركية، بالاتفاق مع الدول المتعاقدة الأخرى، الحكومة الألمانية من الالتزام الذي تعهدت به أثناء الحرب بقبول أوراق العملة الحكومية التركية بسعر صرف محدد مقابل تصدير البضائع إلى تركيا من ألمانيا بعد الحرب.

الجزء الثالث: البنود الاقتصادية

المادة ٦٤

في هذا الجزء، يعني مصطلح "القوى المتحالفة" الدول المتعاقدة بخلاف تركيا.

يشمل مصطلح "الرعايا المتحالفون" الأشخاص الطبيعيين والشركات والجمعيات في الدول المتعاقدة بخلاف تركيا أو دولة أو إقليم تحت حماية إحدى الدول المذكورة.

وتفيد أحكام هذا الجزء المتعلقة بـ "رعايا الحلفاء" الأشخاص الذين لم يحصلوا على جنسية إحدى دول الحلفاء، الذين حصلوا بالفعل من السلطات العثمانية على الحماية التي تمتعوا بها بالفعل على أيدي هذه الدول. ويتلقوا نفس المعاملة التي يتلقاها مواطنو الحلفاء، وقد تم التأكد من امتيازهم في هذا الصدد.

القسم الأول: ممتلكات وحقوق ومصالح

المادة ٦٥

الممتلكات والحقوق والمصالح التي لا تزال موجودة والتي يمكن تحديدها في الأراضي التركية المتبقية في تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، والتي تنتمي إلى الأشخاص الذين كانوا في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، من رعايا الحلفاء، يتم إعادتها على الفور لأصحابها في حالتها الحالية.

وبشكل متبادل، فإن الممتلكات والحقوق والمصالح التي لا تزال موجودة ويمكن تحديدها في الأراضي الخاضعة لسيادة أو حماية دول الحلفاء في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، أو في الأراضي المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بعد حروب البلقان والتي تخضع إلى اليوم لسيادة أي سلطة من هذا القبيل، والتي تعود للمواطنين الأتراك، يتم إعادتها على الفور إلى أصحابها في دولتهم الحالية. وينطبق نفس الحكم على الممتلكات والحقوق والمصالح التي تخص الرعايا الأتراك في الأراضي المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة، والتي قد تكون تعرضت للتصفية أو أي إجراء استثنائي آخر مهما كان من جانب سلطات القوى الحليفة.

جميع الممتلكات والحقوق والمصالح الواقعة في أراضي منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية بموجب هذه المعاهدة، والتي، بعد أن خضعت من قبل الحكومة العثمانية لإجراء حرب استثنائي، أصبحت الآن في أيدي الدولة المتعاقدة التي تمارس السلطة على الإقليم المذكور، والتي يمكن تحديدها، يجب

إعادتها إلى أصحابها الشرعيين، في حالتها الحالية. ويسري الحكم نفسه على الأموال غير المنقولة التي ربما تكون الدولة المتعاقدة قد قامت بتصنيفتها على الأراضي المذكورة. ويجب تقديم جميع الدعاوى الأخرى بين الأفراد إلى المحاكم المحلية المختصة. ويجب أن تحال جميع المنازعات المتعلقة بهوية أو رد الممتلكات التي يتم تقديم مطالبة بها إلى هيئة التحكيم المختلطة المنصوص عليها في القسم الخامس من هذا الجزء.

المادة ٦٦

من أجل تفعيل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٥، ستقوم الأطراف السامية المتعاقدة، بموجب الإجراء الأسرع، بإعادة أصحابها إلى حيازة ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم الخالية من أي التزامات أو أعباء قد تكون هذه الممتلكات والحقوق والمصالح قد اتهمت بها دون موافقة أصحابها. وسيكون من واجب حكومة السلطة التي تنفذ الرد أن تقدم تعويضات لأطراف ثالثة ربما تكون قد حصلت على الممتلكات بشكل مباشر أو غير مباشر من الحكومة المذكورة والذين قد يتضررون من هذا الرد. ويتم التعامل مع المنازعات التي قد تنشأ فيما يتعلق بهذا التعويض من قبل المحاكم العادية. في جميع الحالات الأخرى، سيكون متاحاً لأي أطراف ثالثة قد تتعرض للضرر اتخاذ إجراءات ضد أي شخص مسئول، من أجل الحصول على تعويض.

من أجل تفعيل هذه الأحكام، تُلغى فوراً جميع أعمال النقل أو تدابير الحرب الاستثنائية الأخرى، التي ربما تكون الأطراف السامية المتعاقدة قد نفذتها فيما يتعلق بممتلكات العدو وحقوقه ومصالحه، وتوقف في حالة عدم الانتهاء من التصفية بعد. ويجب إرضاء أصحاب المطالبات من خلال الاسترداد الفوري لممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم بمجرد تحديدها.

المادة ٦٧

تتعهد اليونان ورومانيا والدولة الصربية الكرواتية السلوفينية من جهة، وتركيا من جهة أخرى بتسهيل البحث عن أراضيها عن طريق التدابير الإدارية المناسبة وتسليم جميع الوثائق المتعلقة بها، ورد الممتلكات المنقولة من جميع الأنواع التي تم الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو حجزها من قبل جيوشها أو إدارتها في أراضي تركيا، أو في أراضي اليونان، أو رومانيا، أو الدولة الصربية الكرواتية-السلوفينية على التوالي، والتي تقع بالفعل داخل الأراضي المذكورة.

وسيجري هذا البحث والاسترداد أيضاً فيما يتعلق بالممتلكات ذات الطبيعة المشار إليها أعلاه التي استولت عليها أو احتجزتها الجيوش أو الإدارات

الألمانية أو النمساوية المجرية أو البلغارية في أراضي اليونان أو رومانيا أو الدولة الصربية الكرواتية – السلوفينية، والتي تم تحويلها لتركيا أو لمواطنيها، وكذلك للممتلكات التي استولت عليها أو حجزتها الجيوش اليونانية أو الرومانية أو الصربية في الأراضي التركية، والتي تم تخصيصها لليونان أو رومانيا أو الدولة الصربية الكرواتية-السلوفينية أو لمواطنيها. ويجب تقديم الطلبات المتعلقة بهذا البحث ورد الحقوق في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ هذه المعاهدة.

المادة ٦٨

الديون الناشئة عن العقود المبرمة، في المناطق في تركيا التي يحتلها الجيش اليوناني، بين السلطات والإدارات اليونانية من جهة والمواطنين الأتراك من ناحية أخرى، يجب أن تدفعها الحكومة اليونانية وفقاً لأحكام العقود المذكورة.

المادة ٦٩

لا يتم تحصيل أي رسوم أو ضريبة أو ضريبة إضافية، بموجب الامتيازات التي تمتعوا بها في ١ أغسطس ١٩١٤، لا تخص رعايا الحلفاء وممتلكاتهم، من رعايا الحلفاء أو ممتلكاتهم فيما يتعلق بالسنوات المالية السابقة السنة المالية ١٩٢٢-١٩٢٣.

إذا تم تحصيل أي مبالغ بعد ١٥ مايو ١٩٢٣، فيما يتعلق بالسنوات المالية السابقة للسنة المالية ١٩٢٢ – ١٩٢٣، يتم إعادة المبالغ إلى الأشخاص المعنيين بمجرد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ. ولا يجوز المطالبة بالسداد فيما يتعلق بالمبالغ المصروفة قبل ١٥ مايو ١٩٢٣.

المادة ٧٠

يجب تقديم الطلبات المستندة إلى المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ إلى السلطات المختصة في غضون ستة أشهر، وفي حالة عدم الاتفاق إلى هيئة التحكيم المختلطة في غضون اثني عشر شهراً، من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة ٧١

الإمبراطورية البريطانية، فرنسا، [إيطاليا ورومانيا والدولة الصربية الكرواتية – السلوفينية أو رعاياهم الذين بدأوا مطالبات أو دعاوى تتعلق بممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم ضد الحكومة العثمانية قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، فإن أحكام هذه القسم لن تمس مثل هذه المطالبات أو الدعاوى.

وبالمثل، لن تمس الدعاوى أو القضايا المرفوعة ضد الحكومات البريطانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الرومانية أو الصربية – الكرواتية – السلوفينية من قبل الحكومة العثمانية أو مواطنيها. وستستمر هذه المطالبات أو الدعاوى ضد

الحكومة التركية وضد الحكومات الأخرى المذكورة في هذه المادة بموجب المذكورة في هذه المادة في ظل الشروط الموجودة قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ مع إيلاء الاعتبار اللازم لإلغاء الاستسلام.

المادة ٧٢

في الأراضي التي لا تزال تركية بموجب هذه المعاهدة، فإن الممتلكات والحقوق والمصالح التي تعود لألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا أو لمواطنيها، والتي كان الحلفاء قد استولوا عليها أو احتلوا قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ تبقى في حوزة هذه الحكومات حتى إبرام الترتيبات بينها وبين الحكومات الألمانية والنمساوية والمجرية والبلغارية أو رعاياها المعنيين. وإذا تمت تصفية الممتلكات والحقوق والمصالح المذكورة أعلاه، يتم إقرار هذه التصفية.

وفي الأراضي المنفصلة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة، يكون للحكومة التي تمارس السلطة هناك، سلطة تصفية الممتلكات والحقوق والمصالح التي تعود إلى ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا أو لمواطنيها، في غضون سنة واحدة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

تُدفع عائدات التصفية، سواء تم إجراؤها بالفعل أم لا، إلى لجنة التعويض المنشأة بموجب معاهدة السلام المبرمة مع الدول المعنية، إذا كانت الممتلكات التي تمت تصفيتها تخص الدولة الألمانية أو النمساوية أو المجرية أو البلغارية. وفي حالة تصفية الملكية الخاصة تدفع حصيلة التصفية للملاك مباشرة. ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الشركات العثمانية المحدودة. ولن تكون الحكومة التركية مسئولة بأي حال من الأحوال عن التدابير المشار إليها في هذه المادة.

القسم الثاني: العقود والدعاوى والأحكام

المادة ٧٣

فئات العقود التالية المبرمة، قبل التاريخ المذكور في المادة ٨٢، بين الأشخاص الذين أصبحوا بعد ذلك أعداء على النحو المحدد في تلك المادة، تظل سارية المفعول رهنا بأحكام العقود وأحكام هذه المعاهدة:

(أ) عقود بيع الممتلكات العقارية، حتى لو لم تكن جميع الإجراءات الرسمية قد أبرمت، شريطة أن يتم التسليم بالفعل قبل التاريخ الذي أصبح فيه الطرفان أعداء على النحو المحدد في المادة ٨٢.

(ب) عقود إيجار واتفاقيات إيجار الأراضي والمنازل المبرمة بين الأفراد.

(ج) العقود المبرمة بين الأفراد بشأن استغلال المناجم والغابات والمدن الزراعية.

- (د) عقود الرهن أو التعهد أو الامتياز.
- (هـ) العقود التي تتكون منها الشركات، باستثناء "الشركات تحت اسم جماعي" التي لا تشكل، بموجب القانون الذي تخضع له، كياناً منفصلاً عن الكيان الذي تتألف منه (الشراكات).
- (و) العقود، أيا كان الغرض منها، المبرمة بين الأفراد أو الشركات والدولة أو المقاطعات أو البلديات أو الأشخاص الاعتباريين الآخرين المكلفين بالوظائف الإدارية.
- (ز) العقود المتعلقة بوضع الأسرة.
- (ح) العقود المتعلقة بالهدايا أو المكافآت أيا كان نوعها.

لا يمكن التذرع بهذه المادة من أجل إعطاء صلاحية للعقود تختلف عن تلك التي كانت عندهم عند إبرامها. ولا تنطبق على عقود الامتياز.

المادة ٧٤

تخضع عقود التأمين لأحكام ملحق هذا القسم.

المادة ٧٥

العقود غير تلك المنصوص عليها في المادتين ٧٣ و ٧٤ وغيرها من عقود الامتياز، التي أبرمت بين أشخاص أصبحوا أعداء بعد ذلك، تعتبر ملغاة اعتباراً من التاريخ الذي أصبح فيه الطرفان أعداء.

ومع ذلك، يكون لأي من طرفي العقد الحق، في غضون ثلاثة أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، في المطالبة بتنفيذ العقد، بشرط الدفع، حيثما تتطلب الظروف، لتعويض الطرف الآخر ويتم حساب ذلك وفقاً للفروق بين الشروط السائدة في وقت إبرام العقد وتلك السائدة في وقت استحقاق تمديده. في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين، يتم تحديد هذا التعويض من قبل هيئة التحكيم المختطة.

المادة ٧٦

صحة جميع التنازلات التي أبرمت قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين مواطني الدول المتعاقدة وأطراف العقود المحددة في المواد من ٧٣ إلى ٧٥، وخاصة تلك التي تنص على الإلغاء أو التمديد أو طرق التنفيذ أو تأكيد تعديل هذه العقود، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بعملة الدفع أو سعر الصرف.

المادة ٧٧

العقود المبرمة بين الحلفاء والمواطنين الأتراك المبرمة بعد ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ لا تزال سارية وسيحكمها القانون العادي.

العقود المبرمة حسب الأصول مع حكومة القسطنطينية ما بين ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ - ١٦ مارس ١٩٢٠ لا تزال سارية المفعول وسيحكمها القانون العادي.

العقود المبرمة حسب الأصول مع حكومة القسطنطينية بعد ١٦ مارس ١٩٢٠ مع حكومة القسطنطينية بشأن الأراضي التي ظلت تحت السيطرة الفعلية للحكومة المذكورة، تُقدم إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا للموافقة عليها، إذا تقدمت الأطراف المعنية بطلب في غضون ثلاثة أشهر من دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ. تقيد المدفوعات التي تتم بموجب هذه العقود حسب الأصول للطرف الذي قام بها.

وإذا لم تمنح الموافقة، يحق للطرف المعني، إذا اقتضت الظروف ذلك، الحصول على تعويض مقابل الخسارة المباشرة التي تم تكبدها بالفعل؛ ويتم تحديد هذا التعويض، في حالة عدم وجود اتفاق ودي، من قبل هيئة التحكيم المختلطة. ولا تنطبق أحكام هذه المادة على عقود الامتياز أو على تحويل الامتيازات.

المادة ٧٨

جميع المنازعات القائمة بالفعل، أو التي قد تنشأ في غضون الستة أشهر المذكورة أدناه، فيما يتعلق بالعقود، بخلاف عقود الامتياز، بين الأطراف التي أصبحت أعداء فيما بعد، يتم تحديدها من قبل هيئة التحكيم المختلطة، باستثناء النزاعات التي: وفقاً لقوانين السلطات المحايدة تدخل ضمن اختصاص المحاكم الوطنية لتلك السلطات. ففي الحالة الأخيرة، يتم الفصل في مثل هذه النزاعات من قبل المحاكم الوطنية المذكورة، باستثناء هيئة التحكيم المختلطة. ويجب تقديم الطلبات المتعلقة بالمنازعات التي تقع ضمن هذه المادة، ضمن اختصاص هيئة التحكيم المختلطة، إلى المحكمة المذكورة في غضون ستة أشهر من تاريخ إنشائها. وبعد انقضاء هذه المدة، يتم الفصل في النزاعات التي لم يتم تقديمها إلى هيئة التحكيم المختلطة من قبل المحاكم المختصة وفقاً للقانون العادي.

لا تنطبق أحكام هذه المادة على الحالات التي أقام فيها جميع أطراف العقد في نفس البلد أثناء الحرب وكانت يتصرفون بحرية في شؤونهم وممتلكاتهم، ولا في النزاعات التي صدر بشأنها حكم من مختص المحكمة قبل التاريخ الذي أصبح فيه الطرفان أعداء.

المادة ٧٩

يجب التعامل مع جميع الفترات مهما كانت الدعوى أو التقييد لحق التصرف، سواء بدأت في السريان قبل أو بعد اندلاع الحرب، في أراضي الأطراف

السامية المتعاقدة حتى الآن فيما يتعلق بالعلاقات بين الأعداء، على أنها قد تم تعليقها من ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤، حتى انقضاء ثلاثة أشهر على دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ.

ينطبق هذا الحكم، على وجه الخصوص، على الفترات الزمنية المسموح بها لعرض الفائدة أو كوبونات الأرباح، أو للتقديم لدفع الضمانات المسحوبة للاسترداد أو السداد طيقاً لأي سبب آخر. فيما يتعلق برومانيا، تعتبر الفترات المذكورة أعلاه معلقة اعتباراً من ٢٧ أغسطس ١٩١٦.

المادة ٨٠

فيما بين الأعداء، لا يُعتبر أي صك قابل للتداول يكون قد تم إصداره قبل الحرب، قد أصبح باطلاً بسبب الفشل فقط في تقديم الصك للقبول أو الدفع في الوقت المطلوب، أو الإشعار بعدم القبول أو عدم الدفع لمن يسحب أو يحول، أو للاحتجاج على الصك، أو بسبب الفشل في استكمال أي إجراءات رسمية خلال وقت الحرب..

وعندما تكون الفترة التي من المفترض أن يتم فيها تقديم الصك محل التفاوض للقبول أو السداد، أو إعطاء إشعار بعدم القبول أو عدم الدفع لمن يقوم بالسحب أو التحويل، أو الاحتجاج على الصك، قد انتهت صلاحيتها أثناء الحرب، وعدم القدرة على القيام بذلك أثناء الحرب، سيتم السماح بفترة ثلاثة أشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالتقديم أو الإخطار بعدم القبول أو عدم الدفع أو الاحتجاج خلال هذه المدة.

المادة ٨١

تعتبر المبيعات التي تمت أثناء الحرب من أجل الوفاء بالتعهدات أو الرهان التي تم إنشاؤها قبل الحرب كضمان للديون التي أصبحت مستحقة، صالحة، على الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن القيام بجميع الإجراءات المطلوبة لإخطار المدين، شريطة حق المدين المذكور صراحة في استدعاء الدائن أمام هيئة التحكيم المختلطة لتقديم الحسابات، وإلا فإن الدائن سيكون عرضة للتعويض.

يكون من واجب هيئة التحكيم المختلطة تسوية الحسابات بين الطرفين، والتحقيق في الظروف التي بيعت بموجبها تم التعهد أو الرهن لهذه الممتلكات، وأمر الدائن بتعويض أي خسارة تكبدها المدين نتيجة البيع إذا تصرف الدائن بسوء نية، أو إذا لم يتخذ جميع الخطوات في حدود سلطته لتجنب اللجوء إلى البيع أو التسبب في البيع في ظروف لا تضمن تحقيق سعر عادل. وينطبق هذا الحكم

فقط بين الأعداء ولا يمتد إلى المعاملات المشار إليها أعلاه والتي ربما تم إجراؤها بعد الأول من مايو ١٩٢٣.

المادة ٨٢

لأغراض هذا القسم، يعتبر طرفا العقد أعداء من التاريخ الذي أصبح فيه التداول بينهما مستحيلاً في الواقع أو تم حظره أو أصبح غير قانوني بموجب القوانين أو الأوامر أو اللوائح التي كان أحد الطرفين خاضعاً لها.

وعلى سبيل الاستثناء من المواد ٧٣-٧٥ و ٧٩ و ٨٠، تخضع العقود للقانون العادي إذا تم إبرامها داخل أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين الأعداء (بما في ذلك الشركات) أو وكلائهم، إذا كانت هذه المنطقة دولة معادية لأحد الأطراف المتعاقدة التي بقيت هناك خلال الحرب وكانت قادرة على التصرف بحرية في أموره الشخصية وممتلكاته.

المادة ٨٣

لا تنطبق أحكام هذا القسم بين اليابان وتركيا؛ فيتم تحديد المسائل التي يتناولها هذا القسم في كلا البلدين وفقاً للقانون المحلي.

ملحق

أولاً: التأمين على الحياة

الفقرة ١

لا تعتبر عقود التأمين على الحياة المبرمة بين شركة التأمين والشخص الذي أصبح بعد ذلك عدواً قد تم حلها بسبب اندلاع الحرب أو حقيقة أن يصبح الشخص عدواً. وكل مبلغ أصبح، أثناء الحرب، مستحقاً لعقد لم يُحلّ وفقاً للفقرة السابقة، يمكن استرداده بعد الحرب. وسيتم زيادة هذا المبلغ بفائدة بنسبة ٥ في المائة سنوياً من تاريخ استحقاقها حتى يوم الدفع.

إذا انقضى العقد أثناء الحرب، بسبب عدم دفع أقساط التأمين أو أصبح باطلاً بسبب الإخلال بشروط العقد، يحق للمؤمن عليه، أو ممثليه، أو الأشخاص الذين يحق لهم، في أي لحظة خلال اثني عشر أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ للمطالبة من شركة التأمين بقيمة التنازل عن البوليصة في تاريخ انقضائها أو إلغائها، مع فائدة بنسبة ٥ في المائة في السنة.

يحق للمواطنين الأتراك الذين أبرمت عقود تأمينهم على الحياة قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ أو تم تخفيضها قبل المعاهدة لعدم دفع أقساط التأمين وفقاً لأحكام العقود المذكورة، الحق، في غضون ثلاثة أشهر من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ،

إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة، استعادة المبالغ المستحقة لبوليصة التأمين بالكامل. ولهذا الغرض، يجب عليهم، بعد الخضوع لفحص طبي من قبل طبيب الشركة، والتي تعتبر الشركة نتيجته مُرضية، دفع أقساط التأمين المتأخرة بفائدة مركبة بنسبة ٥ في المائة.

الفقرة ٢

من المفهوم أن عقود التأمين على الحياة بأموال غير الجنيه التركي، التي أبرمت قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، بين الشركات التي تحمل جنسية دولة متحالفة والمواطنين الأتراك، والتي تم دفع أقساط التأمين بشأنها قبل وبعد ١٨ نوفمبر ١٩١٥، أو حتى قبل ذلك التاريخ فقط، أولاً، من خلال تحديد حقوق المؤمن عليه وفقاً للشروط العامة للسياسة للفترة قبل ١٨ نوفمبر ١٩١٥، بالعملة المنصوص عليها في العقد بالسعر الحالي في بلدها الأصلي (على سبيل المثال، سيتم دفع كل مبلغ منصوص عليه بالفرنك أو بالفرنك الذهبي أو العملة المرتبطة بالفرنك الفرنسي)، وثانياً، للفترة التي تلي ١٨ نوفمبر ١٩١٥، بالعملة الورقية التركية - الجنيه التركي الذي تم أخذه بالقيمة الاسمية قبل الحرب.

إذا أثبت المواطنون الأتراك الذين تم إبرام عقودهم بعملة أخرى غير العملة التركية أنهم استمروا في دفع أقساطهم منذ ١٨ نوفمبر ١٩١٥ بالعملة المنصوص عليها في العقود، تتم تسوية العقود المذكورة بالعملة نفسها عند المعدل الحالي في بلدها الأصلي، حتى بالنسبة لمنطقة المحيط الهندي بعد ١٨ نوفمبر ١٩١٥. ويحق للمواطنين الأتراك الذين كانت عقودهم المبرمة قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ بعملة أخرى غير العملة التركية مع الشركات التي تمتلك جنسية إحدى الدول المتحالفة، بسبب سداد الأقساط، التي لا تزال سارية، الحق في غضون ثلاثة أشهر بعد بدء نفاذ هذه المعاهدة لاستعادة بوليصة التأمين الخاصة بهم بالكامل، بالعملة المنصوص عليها في العقد، بالسعر الحالي في بلدها الأصلي. ولهذا الغرض، يجب عليهم دفع أقساط التأمين التي أصبحت مستحقة منذ ١٨ نوفمبر ١٩١٥. من ناحية أخرى، فإن الأقساط التي يدفعونها بالفعل بالعملة الورقية التركية منذ ذلك التاريخ سيتم تسديدها لهم بنفس العملة.

الفقرة ٣

فيما يتعلق بالتأمينات بالليرة التركية، تتم التسوية بالعملة الورقية التركية.

الفقرة ٤

لا تنطبق أحكام الفقرتين ٢ و ٣ على حاملي البوليصة الذين، بموجب اتفاق صريح، قد قاموا بالفعل بتسوية مع شركات التأمين لتحديد قيمة وثائق التأمين

وطريقة دفع أقساط التأمين، ولا لأولئك الذين قد تم تسويتها في نهاية تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

الفقرة ٥

لأغراض الفقرات السابقة، تعتبر عقود التأمين على أنها عقود تأمين على الحياة عندما تعتمد على احتمالات الحياة البشرية، مقترنة بمعدل الفائدة، لحساب الارتباط المتبادل بين الطرفين.

ثانياً: التأمين البحري

الفقرة ٦

مع مراعاة الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، لا تعتبر عقود التأمين البحري قد تم حلها عندما تكون المخاطر التي ارتبطت قبل أن يصبح الطرفان أعداء، ولكن لا يجوز اعتبار البوليصه لتغطية الخسائر بسبب الإجراءات الحربية التي تقوم بها الدولة إذا كان المؤمن مواطناً أو من حلفاء تلك الدولة.

ثالثاً: الحريق والتأمينات الأخرى

الفقرة ٧

مع مراعاة التحفظ الوارد في الفقرة السابقة، لا يتم حل عقود التأمين ضد الحريق وجميع أشكال عقود التأمين الأخرى.

القسم الثالث: الديون

المادة ٨٤

اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة على الاعتراف بأن الديون التي كانت مستحقة قبل الحرب أو التي أصبحت مستحقة خلال الحرب بموجب عقود أبرمت قبل الحرب، والتي ظلت غير مدفوعة بسبب الحرب، يجب تسويتها ودفعها، وفقاً لأحكام العقود بالعملة المتفق عليها بالسعر الجاري في بلد المنشأ.

ومع عدم الإخلال بأحكام ملحق القسم الثاني من هذا الجزء، من المتفق عليه أنه حينما يتم حساب المدفوعات التي يتم دفعها بموجب عقد ما قبل الحرب بالمبالغ التي يتم تحصيلها أثناء الحرب كلياً أو جزئياً بعملة أخرى غير تلك المذكورة في العقد المذكور، يمكن إجراء هذه المدفوعات عن طريق تسليم المبالغ التي تم جمعها بالفعل، بالعملة التي تم تحصيلها بها. ولا يؤثر هذا الحكم على التسويات التي تتعارض مع الأحكام السابقة التي تم التوصل إليها باتفاق طوعي بين الطرفين قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة ٨٥

الدين العام العثماني باتفاق عام يُترك خارج نطاق هذا القسم والأقسام الأخرى من هذا الجزء (البنود الاقتصادية).

القسم الرابع: الملكية الصناعية والأدبية والفنية

المادة ٨٦

مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة، يجب إعادة أو استعادة حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية كما كانت في ١ أغسطس، ١٩١٩، وفقاً لقانون كل من الدول المتعاقدة، اعتباراً من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أراضي الأطراف السامية المتعاقدة لصالح الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة منهم في لحظة بدء حالة الحرب أو ممثليهم القانونيين. وبالمثل، فإن الحقوق التي كان من الممكن اكتسابها أثناء الحرب، عن طريق طلب تم تقديمه بشكل قانوني لحماية الملكية الصناعية أو نشر مصنف أدبي أو فني، يجب الاعتراف بها وإقرارها لصالح الأشخاص الذين كان يحق لهم الحصول عليها، اعتباراً من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

ودون المساس بالحقوق المطلوب استعادتها وفقاً للحكم أعلاه، فإن جميع الأفعال (بما في ذلك منح التراخيص) التي تتم بموجب التدابير الخاصة التي تم اتخاذها خلال الحرب من قبل سلطة تشريعية أو تنفيذية أو إدارية لدولة متحالفة فيما يتعلق بحقوق المواطنين الأتراك فيما يتعلق بالملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية، تظل سارية وتظل نافذة بالكامل. وينطبق هذا الحكم، مع ما يلزم من تعديل، على التدابير المقابلة التي تتخذها السلطات التركية فيما يتعلق بحقوق مواطني أي دولة متحالفة.

المادة ٨٧

يُمنح ما لا يقل عن سنة واحدة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، دون ضريبة أو عقوبة من أي نوع، للمواطنين الأتراك في أراضي كل من الدول المتعاقدة الأخرى، ولرعايا هذه الدول في تركيا، حيث يمكنهم من خلالها تنفيذ أي عمل، والوفاء بأي شكل كان من الأشكال، ودفع أي رسوم، والوفاء عموماً بأي التزام منصوص عليه في قوانين ولوائح الدول المعنية للحفاظ على أو الحصول على أو معارضة منح حقوق الملكية الصناعية التي تم الحصول عليها بالفعل في ١ أغسطس ١٩١٤، أو التي ربما كان يمكن الحصول عليها، ولكن منعتها الحرب، منذ ذلك التاريخ عن طريق طلب تم تقديمه قبل أو أثناء الحرب.

تُعاد حقوق الملكية الصناعية التي انقضت بسبب أي فشل في تنفيذ أي فعل أو الوفاء بأي شكل من الأشكال أو دفع أي رسوم، ولكن تخضع، في حالة براءات الاختراع والتصاميم، إلى اتخاذ التدابير التي يجوز لكل سلطة أن تعتبرها ضرورية بشكل معقول لحماية حقوق الأطراف الثالثة الذين استغلوا أو استخدموا براءات الاختراع أو التصاميم منذ أن انقضت.

تُستبعد الفترة من ١ أغسطس ١٩١٤، حتى دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ في حساب الوقت الذي يجب فيه استغلال البراءة أو العلامة التجارية أو التصميم المستخدم، ومن المتفق عليه كذلك أنه لا توجد براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم المعمول به في ١ أغسطس ١٩١٤، يخضع للفض أو الإلغاء بسبب الفشل في استغلال هذه البراءة أو استخدام هذه العلامة التجارية أو التصميم لمدة عامين بعد دخول هذه المعاهدة.

المادة ٨٨

لا يجوز رفع أي دعوى أو تقديم أي مطالبة من قبل المواطنين الأتراك أو الأشخاص المقيمين في تركيا أو الذين يقومون بأعمال تجارية في تركيا من ناحية، ومن ناحية أخرى من قبل رعايا دول الحلفاء أو الأشخاص المقيمين أو الذين يمارسون أعمالهم التجارية في أراضي هذه السلطات، أو من قبل أطراف ثالثة حصلت على سند خلال الحرب من هؤلاء الأشخاص، بسبب أي حدث وقع داخل أراضي الطرف الآخر، بين تاريخ بداية حالة الحرب وتاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، والتي قد يمكن اعتبار أنها تشكل انتهاكاً لحقوق الملكية الصناعية أو حقوق الملكية الأدبية أو الفنية سواء كانت موجودة في أي وقت أثناء الحرب، أو تم إحيائها بموجب أحكام المادة ٨٦.

ومن بين الحوادث المشار إليها أعلاه، استخدام حكومات الأطراف السامية المتعاقدة، أو أي شخص يعمل نيابة عنها، أو بموافقتها، لحقوق الملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية، وكذلك بيع عرض للبيع أو استخدام المنتجات أو الأجهزة أو أي مواد من أي نوع تنطبق عليها هذه الحقوق.

المادة ٨٩

تراخيص استخدام الملكية الصناعية، أو لاستنساخ المصنفات الأدبية أو الفنية، التي مُنحت قبل الحرب من قبل أو إلى رعايا دول الحلفاء أو الأشخاص المقيمين في أراضيها أو الذين يقومون بأعمال تجارية فيها، من جهة، إلى أو عن طريق رعايا أترك من جهة أخرى، ستعتبر لاغية اعتباراً من تاريخ بدء حالة الحرب بين تركيا والدولة المتحالفة المعنية. ولكن على أي حال، يحق للمستفيد السابق من ترخيص من هذا النوع في غضون فترة ستة أشهر من

دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ أن يطلب من مالك الحقوق منح ترخيص جديد، يتم تحديد شروطه، في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين، من قبل هيئة التحكيم المختلطة المشار إليها في القسم الخامس من هذا الجزء. ويكون للمحكمة سلطة، حيثما تقتضي الظروف، أن تحدد في نفس الوقت المبلغ الذي تعتبره الدفع العادل لاستخدام الممتلكات خلال الحرب.

المادة ٩٠

يستمر سكان الأراضي المنفصلة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة، بالرغم من هذا النقل وتغيير الجنسية الناتجة عنها، في التمتع الكامل في تركيا بجميع الحقوق في الملكية الصناعية والأدبية والفنية التي يحق لهم بموجب القانون العثماني في وقت النقل. وتعترف الدولة بحقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية الموجودة في الأراضي المنفصلة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة وقت الانفصال، أو التي أعيد إنشاؤها أو استعادتها بموجب أحكام المادة ٨٦. ويتم نقل الأراضي المذكورة، وستبقى قائمة في تلك المنطقة لنفس الفترة الزمنية التي كانت ستتمتع بها بموجب القانون العثماني.

المادة ٩١

يجب تقديم جميع منح براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية، وكذلك جميع تسجيلات تحويلات أو تخصصات براءات الاختراع أو العلامات التجارية التي تم إجراؤها على النحو الواجب منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، من قبل حكومة الإمبراطورية العثمانية في القسطنطينية أو في أي مكان آخر إلى الحكومة التركية ويتم تسجيلها، إذا تقدمت الأطراف المعنية بطلب في غضون ثلاثة أشهر من بدء نفاذ هذه المعاهدة. ويسري هذا التسجيل اعتباراً من تاريخ التسجيل الأصلي.

القسم الخامس: محكمة التحكيم المختلطة

المادة ٩٢

في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، يتم إنشاء هيئة تحكيم مختلطة بين كل دولة من دول الحلفاء من ناحية وتركيا من ناحية أخرى.

تتكون كل من هذه المحاكم من ثلاثة أعضاء، يعين اثنان على التوالي من قبل كل من الحكومات المعنية، ويحق لهما تحديد عدة أشخاص يختارون من بينهم، وفقاً للحالة المعنية، عضواً ليعمل كعضو في المحكمة. ويتم اختيار الرئيس بالاتفاق بين الحكومتين المعنيتين.

في حالة عدم التوصل إلى اتفاق في غضون شهرين من بدء نفاذ هذه المعاهدة، يتم تعيين الرئيس، بناءً على طلب إحدى الحكومات المعنية، من بين مواطني الدول التي ظلت محايدة خلال الحرب، وذلك من قبل رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي.

إذا لم تعين إحدى الحكومات المعنية عضواً لتمثيلها في المحكمة، خلال فترة الشهرين المذكورة، فسيكون لمجلس عصبة الأمم سلطة الشروع في تعيين هذا العضو بناءً على طلب الحكومة الأخرى المعنية.

إذا توفي أحد أعضاء المحكمة أو استقال أو أصبح غير قادر على أداء واجباته لأي سبب من الأسباب، يتم استبداله بالطريقة المنصوص عليها لتعيينه، وهي الفترة المذكورة أعلاه والتي تمتد شهرين من تاريخ الوفاة أو الاستقالة أو عدم القدرة كما تم التحقق منها حسب الأصول.

المادة ٩٣

يكون مقر هيئة التحكيم المختلطة في القسطنطينية. إذا كان عدد القضايا وطابعها يبرر ذلك، يحق للحكومات المعنية أن تنشئ في كل محكمة على حدة واحداً أو أكثر من الأقسام الإضافية، يكون مقرها في أي مكان قد يكون مناسباً. ويتكون كل قسم من هذه الأقسام من نائب رئيس وعضوين يتم تعيينهما على النحو المنصوص عليه في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة ٩٢.

تقوم كل حكومة بتعيين وكيل أو أكثر لتمثيلها أمام المحكمة.

إذا لم تنجز هذه المحكمة أو القسم عملها، بعد ثلاث سنوات من إنشاء هيئة التحكيم المختلطة، أو أحد أقسامها، وإذا كانت السلطة التي توجد على أراضيها هذه المحكمة أو القسم تطلب مقرها، فإنه يجب نقل المقر من هذه الأراضي.

المادة ٩٤

تفصل هيئات التحكيم المختلطة المنشأة عملاً بالمادتين ٩٢ و ٩٣ في جميع المسائل التي تندرج ضمن اختصاصها بموجب هذه المعاهدة.

وتتخذ القرارات بالأغلبية.

توافق الأطراف السامية المتعاقدة على اعتبار قرارات هيئات التحكيم المختلطة نهائية وحاسمة، وجعلها ملزمة لرعاياها، وضمان إنفاذها في أراضيها بمجرد إخطارها بقرارات المحكمتين، دون أن يكون ذلك ضرورياً لإعلانها تنفيذية.

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة كذلك بأن تساعد محاكمها وسلطاتها مباشرة هيئات التحكيم الثابتة بكل طريقة ممكنة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الإشعارات وجمع الأدلة.

المادة ٩٥

تتصف هيئات التحكيم المختلطة بالعدالة والإنصاف وحسن النية.

وستحدد كل محكمة اللغة التي تستخدمها، وتأمّر بإجراء الترجمات اللازمة لضمان فهم الإجراءات بشكل كامل؛ وستضع قواعد وحدود زمنية للإجراء يجب مراعاتها. حيث يجب أن تستند هذه القواعد إلى المبادئ التالية:

(١) يجب أن يشمل الإجراء تقديم مذكرة ومذكرة مضادة على التوالي، مع خيار تقديم رد ورد آخر. وإذا طلب أي من الطرفين الإذن لتقديم حجة شفوية، فسيُسمح له بذلك؛ وفي هذه الحالة يكون للطرف الآخر نفس الحق.

(٢) تكون للمحكمة السلطة الكاملة لطلب الاستفسارات، وإنتاج الوثائق، وفحوصات الخبراء، لإبداء الرأي، ولطلب أي معلومات، وللإستماع إلى أي شهود، وللطلب من الأطراف أو ممثليهم بتقديم أي تفسيرات شفوية أو مكتوبة.

(٣) رهناً بأي حكم مخالف في هذه المعاهدة، لا يجوز قبول أي مطالبة بعد انقضاء مهلة ستة أشهر من إنشاء المحكمة، إلا بناء على تفويض صريح واردة في قرار صادر عن المحكمة المذكورة ومبرر باعتباره تدبير استثنائي بالاعتبارات المتعلقة بالمسافة أو القوة القاهرة.

(٤) يكون من واجب المحكمة أن تعقد ما يصل إلى جلسات أسبوعية حسب الحاجة للإنجاز السريع لأعمالها، ما عدا خلال الإجازات التي لا تتجاوز ثمانية أسابيع في السنة.

(٥) يجب أن يصدر الحكم دائماً في غضون شهرين على الأكثر من نهاية الجلسة، وبعد ذلك ستشرع المحكمة في النظر في قرارها.

(٦) تُسمع الحجج الشفوية، إن وجدت، علانية، وفي جميع الأحوال يصدر الحكم علناً.

(٧) يحق لكل هيئة تحكيم مختلطة أن تعقد جلسات في مكان آخر غير المكان الذي أنشئ فيه مقرها، إذا اعتبرت أنه مفيد لالنتهاء من العمل.

المادة ٩٦

تعين الحكومات المعنية بالاتفاق أميناً عاماً لكل محكمة، وتلحق كل واحدة به أميناً أو أكثر. يكون الأمين العام والأمناء تحت أمر المحكمة، التي يحق لها، بموافقة الحكومات المعنية، الاستعانة بأي شخص قد تحتاج إلى مساعدته.

يكون لأمانة كل محكمة مكاتبها في القسطنطينية. ويكون للحكومات المعنية سلطة إنشاء مكاتب إضافية في أماكن أخرى قد تكون مناسبة.

تحتفظ كل محكمة في أمانتها بالسجلات والأوراق والوثائق المتعلقة بالقضايا المعروضة عليها، وعند الانتهاء من واجباتها، يتعين عليها إيداعها في محفوظات حكومة الدولة حيث تم إنشاء مقرها. وستكون هذه المحفوظات متاحة دائماً للحكومات المعنية.

المادة ٩٧

تدفع كل حكومة مكافآت لعضو هيئة التحكيم المختلطة الذي تعينه، وكذلك تلك الخاصة بأي وكيل أو سكرتير تعينه.

وتحدد مكافآت الرئيس ومكافآت الأمين العام بالاتفاق بين الحكومات المعنية، وتدفع المكافآت والمصروفات العامة للمحكمة بنصيب متساو بين الحكومتين.

المادة ٩٨

لا ينطبق هذا القسم على القضايا بين اليابان وتركيا، والتي تقع، وفقاً لشروط هذه المعاهدة، ضمن اختصاص هيئة التحكيم المختلطة. وتسوى هذه الحالات بالاتفاق بين الحكومتين.

القسم السادس: المعاهدات

المادة ٩٩

من لحظة دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ورهنأً بأحكامها، تدخل المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي أو التقني المذكورة أدناه مرة أخرى حيز التنفيذ بين تركيا وتلك الدول المتعاقدة الأخرى الأطراف فيها:

(١) اتفاقيات ١٤ مارس ١٨٨٤، و١ ديسمبر ١٨٨٦، و٢٣ مارس ١٨٨٧ والبروتوكول النهائي المؤرخ ٧ يوليو ١٨٨٧ بشأن حماية الكابلات البحرية؛

(٢) اتفاقية ٥ يوليو ١٨٩٠ بشأن تعميم التعريفات الجمركية وتنظيم اتحاد دولي لتعميم التعريفات الجمركية؛

(٣) تدابير ٩ ديسمبر ١٩٠٧ بشأن إنشاء المكتب الدولي للنظافة العامة في باريس؛

(٤) اتفاقية ٧ يونيو ١٩٠٥، بشأن إنشاء معهد زراعي دولي في روما؛

(٥) اتفاقية ١٦ يوليو ١٨٦٣ لاسترداد رسوم المرور في نهر شخيلت.

(٦) اتفاقية ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ بشأن إنشاء تدبير محدد يضمن الاستخدام الحر لقناة السويس، مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذه المعاهدة؛

(٧) معاهدات واتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الموقعة في مدريد في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٠؛

(٨) الاتفاقيات الدولية للبرق الموقعة في سانت بطرسبرج في ١٠ و ٢٢ يوليو ١٨٧٥؛ اللوائح والتعريفات التي وضعها المؤتمر الدولي للبرق، لشبونة، ١١ يونيو ١٩٠٨.

المادة ١٠٠

تتعهد تركيا بالالتزام بالمعاهدات أو الاتفاقات المذكورة أدناه، أو التصديق عليها:

(١) اتفاقية ١١ أكتوبر ١٩٠٩ بشأن تداول السيارات على الصعيد الدولي؛

(٢) الاتفاق المؤرخ ١٥ مايو ١٨٨٦ بشأن ختم شاحنات السكك الحديدية الخاضعة للتفتيش الجمركي والبروتوكول المؤرخ ١٨ مايو ١٩٠٧؛

(٣) اتفاقية ٢٣ سبتمبر ١٩١٠، المتعلقة بتوحيد لوائح معينة بشأن التصادمات والإنقاذ في البحر؛

(٤) اتفاقية ٢١ ديسمبر ١٩٠٤، بشأن إعفاء سفن المستشفيات من المستحقات والرسوم في الموانئ؛

(٥) اتفاقيات ١٨ مايو ١٩٠٤، و ٤ مايو ١٩١٠، و ٣٠ سبتمبر ١٩٢١، بشأن محاربة تجارة الرقيق الأبيض؛

(٦) اتفاقيات ٤ مايو ١٩١٠ بشأن محاربة المطبوعات البذيئة؛

(٧) الاتفاقية الصحية المؤرخة في ١٧ يناير ١٩١٢، المواد ٥٤ و ٨٨ و ٩٠ متحفظ عليها؛

(٨) اتفاقيات ٣ نوفمبر ١٨٨١ و ١٥ أبريل ١٨٨٩، بشأن التدابير الاحترازية ضد حشرة فيلوكسرا؛

(٩) اتفاقية الأفيون الموقعة في لاهاي، ٢٣ يناير ١٩١٢، والبروتوكول الإضافي لعام ١٩١٤؛

(١٠) الاتفاقية الدولية للبرق اللاسلكي، ٥ يوليو ١٩١٢؛

(١١) الاتفاقية المتعلقة بتجارة الخمر في أفريقيا، الموقعة في سان جيرمان، ١٠ سبتمبر ١٩١٩؛

(١٢) اتفاقية مراجعة القانون العام لبرلين المؤرخ ٢٦ فبراير ١٨٨٥، والقانون العام وإعلان بروكسل المؤرخ ٢ يوليو ١٨٩٠، الموقع في سانت جيرمان، ١٠ سبتمبر ١٩١٩؛

(١٣) اتفاقية ١٣ أكتوبر ١٩١٩، التي تنظم الملاحة الجوية، شريطة أن تحصل تركيا، بموجب بروتوكول ١ مايو ١٩٢٠، على أي استثناءات قد يجعلها وضعها الجغرافي ضرورية؛

(١٤) اتفاقية ٢٦ سبتمبر ١٩٠٦، الموقعة في برن، لحظر استخدام الفسفور الأبيض في صناعة أعواد الثقاب.

تتعهد تركيا كذلك بالمشاركة في وضع اتفاقيات دولية جديدة تتعلق بالبرق والبرق اللاسلكي.

الجزء الرابع: الاتصالات والمسائل الصحية

القسم الأول: مجال الاتصالات

المادة ١٠١

تتعهد تركيا بالالتزام بالاتفاقية والنظام الأساسي الذي يحترم حرية الترانزيت (المرور العابر) الذي اعتمده مؤتمر برشلونة في ١٤ أبريل ١٩٢١، وكذلك الاتفاقية والنظام الأساسي الذي يحترم نظام الممرات المائية ذات الاهتمام الدولي الذي اعتمده مؤتمر ١٩ أبريل ١٩٢١ والبروتوكول التكميلي.

وبناءً عليه، تتعهد تركيا ببدء نفاذ أحكام هذه الاتفاقيات ونظامها الأساسي وبروتوكولها اعتباراً من بدء دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة ١٠٢

تتعهد تركيا بالالتزام بإعلان برشلونة. في ٢٠ أبريل ١٩٢١، "الاعتراف بحقوق أعلام الدول التي لا تمتلك شواطئ بحرية".

المادة ١٠٣

تتعهد تركيا بالالتزام بتوصيات مؤتمر برشلونة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٢١ بشأن الموائى الموضوعة تحت نظام دولي. وستقوم تركيا بعد ذلك بالتعريف بتلك الموائى التي سيتم وضعها تحت هذا النظام.

المادة ١٠٤

تتعهد تركيا بالالتزام بتوصيات مؤتمر برشلونة، بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٢١، فيما يتعلق بالسكك الحديدية الدولية. ستدخل الحكومة التركية هذه التوصيات حيز التنفيذ عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ورهنأ بالمعاملة بالمثل.

المادة ١٠٥

عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، توافق تركيا على الانضمام إلى الاتفاقيات والتدابير الموقعة في برن في ١٤ أكتوبر ١٨٩٠ و ٢٠ سبتمبر ١٨٩٣ و ٦ يوليو ١٨٩٥ و ١٦ يونيو ١٨٩٨ و ١٩ سبتمبر ١٩٠٦ بشأن نقل البضائع عن طريق السكك الحديدية.

المادة ١٠٦

عندما يمر خط سكة حديد، نتيجة لتثبيت حدود جديدة، بين جزأين من نفس البلد يمر بدولة أخرى، أو خط فرعي من بلد ما ينتهي في بلد آخر، حسب ظروف العمل له، وفيما يتعلق بالمرور بين البلدين، يجب أن يتم تضمينه في اتفاق بين إدارات السكك الحديدية المعني، رهنا بأي ترتيبات خاصة. وإذا لم تتمكن هذه الإدارات من التوصل إلى اتفاق بشأن شروط هذه الاتفاقية، يتم البت في هذه الشروط عن طريق التحكيم.

وتتم تسوية جميع المحطات الحدودية الجديدة بين تركيا ودول الجوار، وكذلك عمل الخطوط بين تلك المحطات، من خلال التوصل لاتفاقيات مماثلة.

المادة ١٠٧

لا يخضع المسافرون والبضائع القادمة من أو المتجهة إلى تركيا أو اليونان، الذين يستخدمون المرور عبر الأقسام الثلاثة من السكك الحديدية الشرقية التي تقطع الحدود اليونانية البلغارية والحدود اليونانية التركية بالقرب من كوليلي بورجاس، بالنسبة الحساب هذا العبور، لأي رسوم أو رسوم عبور أو إلى أي شكليات للفحص فيما يتعلق بجوازات السفر أو الجمارك.

وعلى المفوض، الذي يختاره مجلس عصبة الأمم، التأكد من تنفيذ أحكام هذه المادة.

ولكل من الحكومتين اليونانية والتركية الحق في تعيين ممثل يُلحق بهذا المفوض؛ ويجب على هذا الممثل أن يلفت انتباه المفوض إلى أي مسألة تتعلق بتنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه، ويتمتع بجميع التسهيلات اللازمة لتمكينه من إنجاز مهمته. ويتوصل هؤلاء الممثلون إلى اتفاق مع المفوض بشأن عدد وطبيعة الموظفين التابعين الذين يحتاجون إليهم.

وعلى المفوض المذكور أن يطرح، لاستصدار قرار من مجلس عصبة الأمم، أي مسألة تتعلق بتنفيذ الأحكام المذكورة التي ربما لم يتمكن من حلها. وتتعد الحكومتان اليونانية والتركية بتنفيذ أي قرار يصدر بأغلبية أصوات المجلس المذكور.

وتتحمل الحكومتان اليونانية والتركية مرتبات المفوض المذكور ونفقات عمله على قدم المساواة.

في حالة قيام تركيا في وقت لاحق ببناء خط سكة حديد يربط أدرنه بالخط بين كوليلي بورجاس والقسطنطينية، فإن أحكام هذه المادة تسقط بقدر ما يتعلق بالعبور بين النقاط على الحدود التركية اليونانية الواقعة بالقرب من كوليلي بورجاس وبوسنا كوي على التوالي.

ويحق لكل من الدولتين المعنيتين، بعد خمس سنوات من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، التقدم بطلب إلى مجلس عصبة الأمم لتقرير ما إذا كان من الضروري أن تكون المراقبة المذكورة في الفقرة ٢ إلى ٥ من هذه المادة ينبغي الحفاظ عليها. ومع ذلك، لا يزال من المفهوم أن أحكام الفقرة الأولى ستظل سارية للمرور فوق قسامين من السكك الحديدية الشرقية بين الحدود اليونانية البلغارية وبوسنا كوي.

المادة ١٠٨

مع مراعاة أي أحكام خاصة تتعلق بنقل الموائئ والسكك الحديدية، سواء كانت مملوكة للحكومة التركية أو الشركات الخاصة، الموجودة في الأراضي المنفصلة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة، والتي تخضع بالممثل لأي اتفاقيات تم إرفاقها، أو قد يتم إرفاقها بين الدول المتعاقدة المتعلقة بامتيازات أصحاب المعاشات ومعاشاتهم، يتم نقل السكك الحديدية بالشروط التالية:

(١) تترك أعمال وتركيب جميع خطوط السكك الحديدية كاملة وفي حالة جيدة قدر الإمكان؛

(٢) عندما يتم وضع نظام للسكك الحديدية بمخزونه الكامل في المنطقة المنقولة، يجب ترك هذا المخزون كاملاً مع السكك الحديدية، وفقاً للمخزون الأخير الثابت قبل ٣٠ أكتوبر ١٩١٨؛

(٣) فيما يتعلق بالبنود التي ستقسم إدارتها بموجب هذه المعاهدة، يتم توزيع المخزون الدوّار باتفاق ودي بين الإدارات التي تتولى عدة أقسام منها. يجب أن تأخذ هذه الاتفاقية بعين الاعتبار كمية المواد المسجلة على هذه الخطوط في قائمة الجرد الأخيرة قبل ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، وطول المسار (تشمل الجوانب) وطبيعة ومقدار حركة المرور. وفي حالة عدم الاتفاق، يتم تسوية نقاط النزاع عن طريق التحكيم. يجب أن يحدد قرار التحكيم أيضاً، إذا لزم الأمر، القاطرات وعربات القطار والمركبات التي سيتم تركها في كل قسم، وشروط قبولها والترتيبات المؤقتة التي قد تعتبر ضرورية لضمان فترة محدودة من الصيانة الحالية في ورش العمل الحالية للمخزون المنقول؛

(٤) يجب ترك مخزون المستودعات والتجهيزات والمصنع في نفس ظروف القاطرات.

المادة ١٠٩

في حالة عدم وجود أي أحكام تتعارض مع ذلك، عندما تكون نتيجة تثبيت حدود جديدة، فإن النظام الهيدروليكي (القناة أو الغمر أو الري أو الصرف أو الأمور المماثلة) في دولة ما يعتمد على الأعمال المنفذة داخل إقليم دولة أخرى، أو عندما يتم استخدام المياه أو الطاقة الهيدروليكية على أراضي دولة ما، بحكم استخدامها قبل الحرب، والتي يكون مصدرها على أراضي دولة أخرى، يتم إبرام اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي حصل عليها كل منهم. وفي حالة عدم الاتفاق، ينظم الأمر بالتحكيم.

المادة ١١٠

سوف تتوصل رومانيا وتركيا إلى اتفاق بشأن ترتيب عادل لظروف عمل كابل كونستانزا-القسطنطينية. وفي حالة عدم الاتفاق، يتم تسوية الأمر بالتحكيم.

المادة ١١١

تتخلى تركيا بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن مواطنيها عن جميع الحقوق والألقاب أو الامتيازات من أي نوع التي كانت على كامل أو جزء من هذه الكابلات حيث لم تعد تهبط على أراضيها.

إذا كانت الكابلات أو الأجزاء المنقولة بموجب الفقرة السابقة مملوكة للقطاع الخاص، فيجب على الحكومات التي تنتقل إليها هذه الممتلكات تعويض

أصحابها. وإذا فشلت الاتفاقية في احترام مبلغ التعويض، فسيتم تحديد هذا المبلغ عن طريق التحكيم.

المادة ١١٢

ستحتفظ تركيا بحقوق الملكية التي قد تمتلكها بالفعل على تلك الكابلات التي لا يزال طرف واحد منها على الأقل في الأراضي التركية.

تتم تسوية حقوق الهبوط للكابلات المذكورة في الأراضي غير التركية وظروف عملها بطريقة ودية من قبل الدول المعنية. وفي حالة فشل الاتفاق، سيتم تسوية النزاع عن طريق التحكيم.

المادة ١١٣

يقبل كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذا، فيما يتعلق به، إلغاء مكاتب البريد الأجنبية في تركيا.

القسم الثاني: المسائل الصحية

المادة ١١٤

تم إلغاء المجلس الأعلى للصحة في القسطنطينية. والإدارة التركية مكلفة بالتنظيم الصحي لسواحل وحدود تركيا.

المادة ١١٥

تطبق تعريفه صحية واحدة، تكون مستحقاتها وشروطها عادلة، على جميع السفن دون تمييز بين العلم التركي والأعلام الأجنبية، وعلى مواطني الدول الأجنبية بنفس الشروط المطبقة على مواطني تركيا.

المادة ١١٦

تتعهد تركيا بالاحترام التام لحق العاملين الصحيين الذين تم إنهاء خدماتهم مقابل تعويضات يتم تخصيصها من أموال المجلس الأعلى السابق للصحة في القسطنطينية، وجميع الحقوق الأخرى التي حصل عليها الموظفون أو الموظفون السابقون في المجلس، أو ممثلهم. ويتم تنظيم جميع المسائل المتعلقة بهذه الحقوق، وتوظيف الأموال الاحتياطية للمجلس الأعلى السابق للصحة في القسطنطينية، أو التصفية النهائية للإدارة الصحية السابقة، بالإضافة إلى جميع المسائل الأخرى المشابهة أو القريبة. اللجنة المخصصة التي تتكون من ممثل لكل دولة ممثلة في المجلس الأعلى للصحة في القسطنطينية باستثناء ألمانيا والنمسا والمجر. في حالة وجود خلاف بين أعضاء اللجنة المذكورة بشأن مسألة تتعلق بالتصفية المذكورة أعلاه، أو توظيف الأموال المتبقية بعد التصفية،

يحق لكل سلطة ممثلة في اللجنة عرض المسألة على إخطار مجلس عصبة الأمم، الذي يكون قراره نهائياً.

المادة ١١٧

تتخذ تركيا والدول المعنية بالإشراف على الحج إلى القدس وخط الحجاز وسكة حديد الحجاز الإجراءات المناسبة وفق أحكام الاتفاقيات الصحية الدولية. ومن أجل ضمان التوحيد الكامل في تنفيذ هذه التدابير، تشكل هذه السلطات وتركيا لجنة تنسيق صحية للحج، يتم فيها تمثيل الخدمات الصحية في تركيا والمجلس الصحي البحري والحجر الصحي في مصر.

يوجب أن تحصل هذه اللجنة على الموافقة السابقة من الدولة التي تعقد اجتماعها على أراضيها.

المادة ١١٨

تُرفع تقارير عن عمل لجنة تنسيق الحج إلى لجنة الصحة في عصبة الأمم وإلى المكتب الدولي للصحة العامة، وكذلك إلى حكومة كل دولة مهتمة بالحج وتتقدم بطلب لذلك. ستبدي اللجنة رأيها في كل سؤال تطرحه عليها عصبة الأمم أو المكتب الدولي للصحة العامة أو الحكومات المعنية.

الجزء الخامس: أحكام متنوعة

القسم الأول: أسرى الحرب

المادة ١١٩

تتفق الأطراف السامية المتعاقدة على إعادة أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين ما زالوا في أيديهم.

يشكل تبادل أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين تحتجزهم اليونان وتركيا على التوالي موضوع اتفاق منفصل بين تلك الدول الموقعة في لوزان في ٣٠ يناير ١٩٢٣.

المادة ١٢٠

يُعاد أسرى الحرب والمدنيون المعتقلون الذين ينتظرون التصرف أو يخضعون لعقوبات بسبب جرائم ضد الانضباط إلى الوطن بصرف النظر عن إتمام مدة العقوبة أو الإجراءات المتعلقة ضدهم.

يجوز احتجاز أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة أو يخضعون لعقوبة بسبب جرائم أخرى غير تلك التي هي ضد الانضباط.

المادة ١٢١

توافق الأطراف السامية المتعاقدة على منح كل منشأة في أراضيها للبحث عن المفقودين وتحديد هوية أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين أعربوا عن رغبتهم في عدم العودة.

المادة ١٢٢

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تعيد عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ جميع المواد والأموال والأوراق المالية والوثائق والأمتعة الشخصية من أي صفة تخص أسرى الحرب أو المدنيين المعتقلين والتي كان قد تم الاحتفاظ بها.

المادة ١٢٣

تتنازل الأطراف السامية المتعاقدة بشكل متبادل عن جميع المبالغ المستحقة للقيام على أمر أسرى الحرب الذين أسرتهم جيوشهم.

القسم الثاني: المقابر

المادة ١٢٤

دون المساس بالأحكام الخاصة للمادة ١٢٦ من هذه المعاهدة، تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة في أن تحترم وتحفظ داخل الأراضي الخاضعة لسلطانها بمقابر الجنود والملاحين ومقابرهم ومآسيهم ونصبهم التذكارية الذين سقطوا في العمل أو ماتوا بسبب جروح حادثة أو مرض منذ ٢٩ أكتوبر ١٩١٤، وكذلك أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين لقوا حتفهم في الأسر بعد ذلك التاريخ.

وتوافق الأطراف السامية المتعاقدة على منح كل إقليم التسهيلات اللازمة لتلك اللجان التي قد تعينها كل دولة متعاقدة لغرض تحديد وتسجيل وصيانة الجبانات المذكورة ورفات الموتى والقبور وإنشاء نصب تذكارية على مواقع. ولا يجوز أن يكون لهذه اللجان أي طابع عسكري.

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بشكل متبادل، رهناً بأحكام قوانينها الوطنية ومتطلبات الصحة العامة، بتجهيز بعضها البعض كل مرفق لتنفيذ طلبات نقل جثث هؤلاء الجنود والبحارة إلى بلدانهم.

المادة ١٢٥

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة كذلك بتزويد بعضها البعض بما يلي:
(١) قائمة كاملة بأسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين لقوا حتفهم في الأسر، مع جميع المعلومات التي تميل إلى تحديد هويتهم.

(٢) جميع المعلومات المتعلقة بعدد وموقع القبور لجميع الذين دفنوا دون تحديد.

المادة ١٢٦

تشكل رعاية وصيانة جبانات ومقابر ومآثر ونصب تذكارية للجنود الأتراك والبحارة وأسرى الحرب الذين ربما ماتوا في الأراضي الرومانية منذ ٢٧ أغسطس ١٩١٦، وكذلك جميع الالتزامات الأخرى بموجب المادتين ١٢٤ و ١٢٥ بشأن المدنيين المعتقلين. موضوع ترتيب خاص بين الحكومتين الرومانية والتركية.

المادة ١٢٧

من أجل استكمال الأحكام العامة الواردة في المادتين ١٢٤ و ١٢٥، تتفق حكومتا الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا من جهة، والحكومتان التركية واليونانية من ناحية أخرى على الأحكام الخاصة الواردة في المواد ١٢٨ إلى ١٣٦.

المادة ١٢٨

تتعهد الحكومة التركية بمنح حكومات الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا على التوالي وإلى الأبد الأرض الموجودة داخل الأراضي التركية التي تقع فيها قبور أو جبانات أو عظام أو نصب تذكارية لجنودهم وبحارتهم الذين سقطوا في العمل أو ماتوا من جروح أو حوادث أو أمراض، وكذلك جروح أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين الذين لقوا حتفهم في الأسر.

كما ستمنح الحكومة التركية لتلك الحكومات الأرض التي تعتبرها اللجان المنصوص عليها في المادة ١٣٠ ضرورية لإنشاء المقابر لإعادة تجميع القبور أو الرفات أو النصب التذكارية.

تتعهد الحكومة التركية كذلك بالسماح بحرية الوصول إلى هذه الجبانات والمقابر والمآثر والنصب التذكارية، وإذا لزم الأمر الإذن ببناء الطرق والمسارات اللازمة.

تتعهد الحكومة اليونانية بالوفاء بنفس الالتزامات فيما يتعلق بأراضيها.

لا تؤثر الأحكام المذكورة أعلاه على السيادة التركية أو اليونانية على الأرض الممنوحة على هذا النحو.

المادة ١٢٩

ستشمل الأرض التي ستمنحها الحكومة التركية، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالإمبراطورية البريطانية، المنطقة في المنطقة المعروفة باسم أنزاك

(أري بورنو)، والتي تظهر على الخريطة رقم ٣. [انظر المقدمة.] ويخضع احتلال المنطقة المذكورة أعلاه للشروط التالية:

(١) لا يطبق هذا المجال على أي غرض بخلاف الأغراض المنصوص عليها في هذه المعاهدة؛ وبالتالي لا يجوز استخدامه لأي غرض عسكري أو تجاري ولا لأي غرض آخر غريب عن الغرض المذكور أعلاه؛

(٢) يحق للحكومة التركية، في جميع الأوقات، التسبب في تفتيش هذه المنطقة، بما في ذلك المقابر؛

(٣) يجب ألا يتجاوز عدد أمناء الحراسة المدنية المعيّنين لرعاية المقابر أميناً واحداً لكل مقبرة. لا يجوز أن يكون هناك حراس خاصين لأجزاء المنطقة الواقعة خارج المقابر.

(٤) لا يجوز إقامة مسكن في المنطقة، سواء كانت مغمورة أو خارج المقابر، باستثناء ما هو ضروري للغاية للقائمين عليها؛

(٥) على الشاطئ البحري للمنطقة لا يجوز بناء رصيف أو رصيف أو أرصفة بحرية لتسهيل هبوط أو صعود الأشخاص أو البضائع؛

(٦) لا يجوز تنفيذ الإجراءات الشكلية المطلوبة إلا على الساحل داخل المضيق، ولا يُسمح بدخول المنطقة عن طريق الساحل على بحر إيجه إلا بعد استيفاء هذه الإجراءات. وتوافق الحكومة التركية على أن هذه الإجراءات الرسمية، التي ستكون بسيطة قدر الإمكان، لن تكون أكثر إرهاقاً من تلك المفروضة على الأجانب الآخرين الذين يدخلون تركيا، وذلك دون الإخلال بأحكام هذه المادة الأخرى، وأنه يجب الوفاء بها في ظل ظروف تميل لتجنب كل تأخير غير ضروري؛

(٧) يجب عدم تسليح الأشخاص الذين يرغبون في زيارة المنطقة، وللحكومة التركية الحق في التأكد من تطبيق هذا الحظر الصارم؛

(٨) يجب إبلاغ الحكومة التركية قبل أسبوع على الأقل من وصول أي طرف من الزوار يتجاوز عددهم ١٥٠ شخصاً.

المادة ١٣٠

تقوم كل من الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية بتعيين لجنة، تعين فيها الحكومتان التركية واليونانية ممثلاً، يُعهد إليها بواجب التنظيم على المسائل

الفورية التي تؤثر على القبور والجبانات والمآذن والنصب التذكارية. تمتد واجبات هذه اللجان بشكل خاص إلى:

(١) الاعتراف غير الرسمي بالمناطق التي حدثت فيها أو قد تكون قد دفن فيها بالفعل وتسجيل القبور والمقابر والنصب التذكارية الموجودة بالفعل.

(٢) تحديد الظروف التي يمكن فيها، إذا لزم الأمر، تركيز القبور في المستقبل، والبت، بالاشتراك مع الممثل التركي في الأراضي التركية والممثل اليوناني في الأراضي اليونانية، في مواقع المقابر والمآذن والنصب التذكارية وأن يتم تحديد حدود هذه المواقع بطريقة تفيد الأرض التي سيتم شغلها ضمن الحدود التي لا غنى عنها لهذا الغرض؛

(٣) إبلاغ الحكومتين التركية واليونانية، باسم الحكومتين المعنيتين، بالخطة النهائية لقبورهم ومقابرهم ومآذنهم ونصبهم التذكارية، سواء كانت قد تم إنشاؤها بالفعل أو سيتم إنشاؤها.

المادة ١٣١

تتعهد الحكومة التي قدمت منحة لصالحها بعدم استخدام الأرض أو السماح لها بالعمل لأي غرض آخر غير الغرض الذي كرست له. إذا كانت هذه الأرض تقع على الساحل، فلا يجوز للحكومة أن تستخدم الشاطئ لأي غرض عسكري أو بحري أو تجاري مهما كانت طبيعته. وتعاد مواقع القبور والمقابر التي لم يعد من الممكن استخدامها لهذا الغرض والتي لم يتم استخدامها لتشييد النصب التذكارية إلى الحكومة التركية أو اليونانية.

المادة ١٣٢

يجب أن تتخذ الحكومة التركية والحكومة اليونانية على التوالي أي تدابير تشريعية أو إدارية ضرورية لمنح الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية على التوالي الاستخدام الكامل والحصري والدائم للأرض المشار إليها في المواد ١٢٨ إلى ١٣٠ في غضون ستة أشهر من تاريخ الإخطار وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٣٠. وإذا كان أي اقتناء إجباري للأرض ضرورياً، فسيتم ذلك وعلى نفقة الحكومة التركية أو الحكومة اليونانية، حسب الحالة.

المادة ١٣٣

يجوز للحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية على التوالي أن تعهد إلى أي المنظمات التي قد تراها كل واحدة منها مناسبة لإنشاء وترتيب وصيانة القبور والمقابر والمآذن والنصب التذكارية لمواطنيها. ويجب ألا يكون لهذه المنظمات طابع عسكري. ولهم وحدهم الحق في القيام بإخراج الجثث أو إزالتها من

الهيئات اللازمة لتركيز القبور وإنشاء القبور والمقابر، وكذلك استخراج وإخراج الجثث مثل الحكومات التي تمنح لها هذه الأراضي. التي ترى أنه من الضروري نقلهم إلى بلادهم.

المادة ١٣٤

يحق للحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية أن تعهد بصيانة قبورها ومقابرها ومآذنها ونصبها التذكارية إلى الأوصياء المعيّنين من بين مواطنيها. وتعترف السلطات التركية بهؤلاء الأوصياء ويتلقون منها كل مساعدة ضرورية لحماية هذه القبور والمقابر والمآذن والنصب التذكارية وحمايتها. ولا يجوز أن يكون لأمناء الحراسة شخصية عسكرية، ولكن يجوز تسليحهم للدفاع عن أنفسهم بمسدس أو مسدس أو توماتيكي.

المادة ١٣٥

لا تخضع الأرض المشار إليها في المواد من ١٢٨ إلى ١٣١ من قبل تركيا أو السلطات التركية أو اليونان أو السلطات اليونانية، حسب الحالة، لأي شكل من أشكال الإيجار أو الضرائب. ويحق لممثلي الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية وكذلك الأشخاص الراغبين في زيارة القبور والمقابر والمآثر والنصب التذكارية الوصول إليها في جميع الأوقات. وتتعهد الحكومة التركية والحكومة اليونانية على التوالي بصيانة الطرق المؤدية إلى الأرض المذكورة إلى الأبد.

تتعهد الحكومة التركية والحكومة اليونانية على التوالي بتزويد الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية بكل التسهيلات اللازمة للحصول على إمدادات كافية من المياه لتلبية احتياجات الموظفين العاملين في صيانة أو حماية القبور والمقابر والمآذن والنصب التذكارية المذكورة. وكذلك لري الأرض.

المادة ١٣٦

تتعهد الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية بمنح الحكومة التركية مزايا الأحكام الواردة في المواد ١٢٨ و ١٣٠ إلى ١٣٥ من هذه المعاهدة لإنشاء القبور والمقابر والمآذن والنصب التذكارية للجنود والبحارة الأتراك الموجودين في الأراضي الواقعة تحت سلطتهم، بما في ذلك الأراضي المنفصلة عن تركيا.

القسم الثالث: الأحكام العامة

المادة ١٣٧

مع مراعاة أي اتفاقيات مبرمة بين الأطراف السامية المتعاقدة، فإن القرارات والأوامر الصادرة منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ حتى دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، من قبل أو بالاتفاق مع سلطات الدول التي احتلت القسطنطينية، وفيما يتعلق بملكات وحقوق ومصالح رعاياها، أو الأجانب أو الرعايا الأتراك، وعلاقات هؤلاء الأشخاص بسلطات تركيا، تعتبر نهائية ولن تؤدي إلى أي دعاوى ضد السلطات أو ضد سلطاتها.

يجب تقديم جميع المطالبات الأخرى الناشئة عن الإصابة التي تكبدتها نتيجة لأي قرارات أو أوامر من هذا القبيل إلى هيئة التحكيم المختلطة.

المادة ١٣٨

المسائل القضائية، والقرارات والأوامر الصادرة في تركيا من ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، حتى دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ من قبل جميع القضاة أو المحاكم أو سلطات الدول التي احتلت القسطنطينية، أو من قبل اللجنة القضائية المختلطة المؤقتة التي أنشئت في ٨ ديسمبر ١٩٢١، وكذلك التدابير المتخذة تنفيذاً لهذه القرارات أو الأوامر، تعتبر نهائية، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين الرابعة والسادسة من إعلان العفو المؤرخ في هذا اليوم.

ومع ذلك، في حالة تقديم مطالبة من قبل شخص خاص فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت به نتيجة لقرار قضائي لصالح شخص آخر قدم في قضية مدنية من قبل محكمة عسكرية أو محكمة شرطة، يتم تقديم هذه المطالبة أمام هيئة التحكيم المختلطة، التي يجوز لها في الحالة المناسبة، أن تأمر بدفع تعويض أو حتى استرداد الممتلكات المعنية.

المادة ١٣٩

المحفوظات والسجلات والخطط وسندات الملكية والوثائق الأخرى من جميع الأنواع المتعلقة بالإدارة المدنية أو القضائية أو المالية، أو إدارة الأوقاف، الموجودة حالياً في تركيا والتي تهم فقط حكومة إقليم منفصل عن الإمبراطورية العثمانية يتم استعادتها، وبالمثل أولئك الذين في منطقة منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية والتي تهم الحكومة التركية فقط، بشكل متبادل.

يجوز الاحتفاظ بتلك المحفوظات، والسجلات، والخطط، وسندات الملكية والوثائق الأخرى المذكورة أعلاه والتي تعتبرها الحكومة التي تكون في حوزتها

أهمية خاصة بها، من قبل تلك الحكومة، رهنا بتزويدها بالصور عند الطلب أو نسخ مصدقة للحكومة المعنية.

تتم استعادة المحفوظات والسجلات والخطط وسندات الملكية والوثائق الأخرى التي تم أخذها إما من تركيا أو من الأراضي المنفصلة بشكل تبادلي في الأصل، بقدر ما يتعلق الأمر حصرياً بالأراضي التي تم نقلها منها. وتدفع الحكومة التي تتقدم بذلك النفقات المترتبة على هذه العمليات.

تنطبق الشروط المذكورة أعلاه بنفس الطريقة على السجلات المتعلقة بالعقارات أو الأوقاف في مناطق الإمبراطورية العثمانية السابقة التي تم نقلها إلى اليونان بعد عام ١٩١٢.

المادة ١٤٠

الجوائز التي قدمت خلال الحرب بين تركيا والدول المتعاقدة الأخرى قبل ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، لن تؤدي إلى أي مطالبة من أي من الجانبين. وينطبق الشيء نفسه على المضبوطات التي تتم بعد ذلك التاريخ، لانتهاك الهدنة من قبل الدول التي احتلت القسطنطينية.

من المفهوم أنه لا يجوز تقديم أي مطالبة، سواء من قبل حكومات الدول التي احتلت القسطنطينية أو رعاياها، أو من قبل الحكومة التركية أو رعاياها، فيما يتعلق بالمراكب الصغيرة من جميع الأنواع، والسفن ذات الحمولة الخفيفة واليخوت والزوارق التي قد تكون أي من الحكومات المذكورة قد تخلصت منها من موانئها الخاصة أو في الموانئ التي تحتلها، في الفترة ما بين ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ وحتى ١ يناير ١٩٢٣. ومع ذلك، لا يخل هذا الشرط بأحكام الفقرة السادسة من إعلان العفو المؤرخ في هذا اليوم، ولا المطالبات التي يمكن للأفراد العاديين تقديمها ضد أشخاص عاديين آخرين بموجب الحقوق الممنوحة قبل ٢٩ أكتوبر ١٩١٤. ويجب إعادة السفن التي ترفع العلم التركي التي استولت عليها القوات اليونانية بعد ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ إلى تركيا.

المادة ١٤١

وفقاً للمادة ٢٥ من هذه المعاهدة، يتم تحرير المواد ١٥٥ و ٢٥٠ و ٤٤٠ والمرفق الثالث، الجزء الثامن (التعويض) من معاهدة سلام فرساي، بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩١٩، يتم تحرير الحكومة التركية ومواطنيها من أي مسؤولية تجاه الحكومة الألمانية أو رعاياها فيما يتعلق بالسفن الألمانية التي كانت هدفاً خلال الحرب لنقل الحكومة الألمانية أو رعاياها إلى الحكومة العثمانية أو رعاياها دون موافقة الحكومات المتحالفة، وفي الوقت الحاضر في حيازة الأخيرة.

وينطبق الشيء نفسه، إذا لزم الأمر، في العلاقات بين تركيا والدول الأخرى التي قاتلت إلى جانبها.

المادة ١٤٢

سيكون للاتفاقية المنفصلة التي أبرمت في ٣٠ يناير ١٩٢٣ بين اليونان وتركيا، فيما يتعلق بتبادل السكان اليونانيين والأتراك، بين هذين الطرفين الساميين المتعاقدين نفس القوة والأثر كما لو كانت تشكل جزءاً من هذه المعاهدة.

المادة ١٤٣

يتم التصديق على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتودع التصديقات في باريس. ويحق للحكومة اليابانية فقط إبلاغ حكومة الجمهورية الفرنسية من خلال ممثلها الدبلوماسي في باريس عندما يتم التصديق عليها؛ في هذه الحالة، يجب عليهم إرسال صك التصديق في أقرب وقت ممكن. وستصدق كل دولة موقعة من خلال صك واحد على هذه المعاهدة والصكوك الأخرى الموقعة عليها والمذكورة في الوثيقة الختامية لمؤتمر لوزان، بقدر ما تتطلب التصديق عليها. ويتم إعداد أول محضر لفظي لإيداع المصادقات بمجرد أن تقوم تركيا، من جهة، وإيداع الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان، أو أي ثلاثة منهم، من ناحية أخرى، الصكوك من تصديقاتهم.

اعتباراً من تاريخ هذا الإجراء الشفوي الأول، تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بين الأطراف السامية المتعاقدة التي صدقت عليها، وبعد ذلك ستدخل حيز التنفيذ بالنسبة للدول الأخرى في تاريخ إيداع تصديقها. أما فيما بين اليونان وتركيا، فإن أحكام المواد ١ و ٢ (٢) و ٥-١١ ضمناً ستدخل حيز التنفيذ بمجرد أن تودع الحكومتان اليونانية والتركية صكوك تصديقهما، حتى وإن كانت في ذلك الوقت -اللفظية المشار إليها أعلاه لم يتم وضعها بعد. وسترسل الحكومة الفرنسية إلى جميع الدول الموقعة نسخة مصدقة من الاتفاق الشفوي لإيداع التصديقات.

إيماناً من المفوضين المذكورين أعلاه بما جاء فيها، فقد قاموا جميعاً بتوقيع هذه المعاهدة. حررت في لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ في نسخة واحدة تودع في محفوظات حكومة الجمهورية الفرنسية والتي ستقوم بإرسال نسخة مصدقة إلى كل دولة متعاقدة.

فصل ١٠: تأثير معاهدة لوزان على تركيا

والمنطقة والعالم

- التغييرات السياسية والاقتصادية في تركيا والدول المتأثرة بعد التوقيع على المعاهدة.
- تأثير معاهدة لوزان على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية.

معاهدة لوزان، التي وُقعت في عام ١٩٢٣، كانت لها تأثير هائل على تركيا والمنطقة المحيطة والعالم بأسره. كانت هذه المعاهدة نقطة تحول في التاريخ السياسي والاقتصادي، حيث قامت بترسيخ حدود الدولة التركية الحديثة وتأسيس الجمهورية التركية. تجسدت في معاهدة لوزان تحقيقات الثورة التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وجعلت تركيا دولة مستقلة ومستقرة.

تأثرت تركيا بشكل كبير جداً جراء معاهدة لوزان. أولاً وقبل كل شيء، أدت المعاهدة إلى تأكيد استقلال تركيا وتحديد حدودها الحالية، وهذا كان له أثر عميق على بناء الهوية الوطنية التركية. تركيا بدأت في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسساتها الحديثة وتعزيز قوتها الداخلية.

فيما يتعلق بالمنطقة المحيطة، أثرت معاهدة لوزان على العديد من الدول المتورطة، حيث شهدت ترتيبات حدود جديدة واستقراراً نسبياً. بينما أثرت التنازلات والشروط المتفق عليها في المعاهدة على العلاقات الإقليمية، وشكلت أساساً للعلاقات الدولية في العقود اللاحقة.

على مستوى العالم، ألفت معاهدة لوزان بظلالها على العلاقات الدولية، حيث نجحت في تحقيق السلام بين تركيا والحلفاء الفائزين في الحرب العالمية الأولى. أصبحت هذه المعاهدة درساً حول كيفية التفاوض والتسوية الدولية، وكيفية التعامل مع القضايا الحدودية وحقوق الأقليات. تأثير معاهدة لوزان يظل حاضراً في العلاقات الدولية المعاصرة ويستمر في تشكيل السياسات واتجاهات الدول في المنطقة وخارجها.

تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم لا يمكن إغفاله، إذ أسهمت هذه المعاهدة في تحديد مسار تطورات سياسية واقتصادية هامة، وأثرت على الحياة اليومية للشعوب المتورطة. إليكم المزيد حول هذا التأثير:

١. تحديد حدود الدولة والهوية الوطنية: بوصفها معاهدة حاسمة لتحديد حدود تركيا، ساهمت معاهدة لوزان في تشكيل الهوية الوطنية للشعب التركي. حددت الحدود الجغرافية لتركيا الحديثة وأكدت سيادتها على أراضيها، مما سهم في بناء وتعزيز الولاءات الوطنية للشعب التركي.

٢. تأثير على الأقليات والهويات الثقافية: أثرت معاهدة لوزان على حقوق الأقليات في المنطقة، وساهمت في تحديد مصير العديد من المجموعات الثقافية والدينية. بعض الأقليات حصلت على حقوق وحماية والبعض الآخر تأثر بالتقسيمات الجغرافية الجديدة.

٣. الاقتصاد والتجارة: فتحت معاهدة لوزان الأبواب أمام التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا والدول المجاورة. ساهمت في تحفيز التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

٤. السياسة الإقليمية والدولية: تأثرت العلاقات الإقليمية والدولية بشكل كبير بفعل معاهدة لوزان. أثرت على سياسات الدول المجاورة والتحالفات الدولية، وزادت من أهمية تركيا في الشؤون الدولية.

٥. درس للعلاقات الدولية: أصبحت معاهدة لوزان درساً هاماً في مجال العلاقات الدولية والتفاوض الدولي. كانت تجربة معاهدة لوزان هي مثال على كيفية حل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية وتحقيق التسوية بين الأطراف المتنازعة.

باختصار، تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم كان شاملاً، حيث أسهمت في تحديد الحدود وتوجيه المسارات التاريخية للدول المعنية. وتظل هذه المعاهدة تذكيراً دائماً بأهمية التفاهم والتعايش السلمي بين الدول في بناء عالم أكثر استقراراً وتعاوناً.

تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم كان شاملاً وله أبعاد تاريخية وجيوسياسية عميقة. فقد ساهمت المعاهدة بشكل كبير في تحديد الحدود وتوجيه المسارات التاريخية لتلك الدول، وهي تحمل الآن تأثيراً دائماً على السياسات والعلاقات الإقليمية. تعكس معاهدة لوزان أهمية التفاهم والتعايش السلمي بين الدول، وتشكل تذكيراً دائماً بأهمية حل النزاعات بطرق دبلوماسية وتحقيق السلام. وفي ظل التحديات الراهنة، يستمر الدور الذي تلعبه هذه المعاهدة في تعزيز فهم مبادئ التفاهم والاحترام المتبادل بين الدول، وتشير إلى ضرورة العمل المستمر نحو عالم يتسم بالاستقرار والتعاون الدولي.

❖ التغيرات السياسية والاقتصادية في تركيا والدول المتأثرة بعد التوقيع على المعاهدة.

بعد توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، شهدت تركيا والدول المتأثرة بهذه المعاهدة تغيرات سياسية واقتصادية جذرية. إليك نظرة عن كثب على هذه التغيرات:

تركيا:

- **تأسيس الجمهورية التركية:** معاهدة لوزان أدت إلى تأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، وأصبح مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس للدولة الجديدة. قام أتاتورك بإجراءات إصلاحية جذرية لتحديث النظام القانوني والتعليمي والاقتصادي، مما أسس للتحويلات الكبرى في تاريخ تركيا الحديث.
- **التحول الاقتصادي:** بدأت تركيا بتحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر سياسات اقتصادية جديدة وتحرير السوق والصناعة. تم تعزيز الزراعة والصناعة وزيادة الاستثمارات الأجنبية.
- **الحدثة والعلمانية:** شهدت تركيا تغيرات اجتماعية وثقافية كبيرة نحو الحدثة والعلمانية. تم تطبيق إصلاحات في مجالات القانون والتعليم وحقوق المرأة، مما سمح بتحقيق تحولات اجتماعية هامة.

الدول المجاورة:

- **اليونان:** تأثرت اليونان بشكل كبير بعدما فقدت العديد من المواطنين اليونانيين المقيمين في تركيا بسبب عمليات التبادل السكاني. شهدت اليونان تحولات اقتصادية واجتماعية بسبب هذه الخسائر.
- **سوريا وإيران:** استفادت سوريا وإيران من استقلال تركيا وثبات الحدود، مما سمح بتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين هذه الدول.

العالم:

- **العلاقات الدولية:** أثرت معاهدة لوزان على العلاقات الدولية بشكل عام، حيث أصبح للدولة التركية دور أكبر في المشهد الدولي. تحسنت العلاقات بين تركيا والدول الغربية وأصبحت الدولة تشارك بفعالية أكبر في المحافل الدولية.
 - **التأثير على الاقتصاد العالمي:** بفضل الاستقرار الذي جلبته معاهدة لوزان إلى المنطقة، زادت الثقة في الاستثمارات في المنطقة وبالتالي أثرت إيجابياً على الاقتصاد العالمي.
 - **تأثير الثقافة والهوية:** معاهدة لوزان لم تكن مجرد اتفاق سياسي، بل كانت لها تأثير عميق على الهوية الوطنية والثقافية للشعب المعنية. بالنسبة لتركيا، ساهمت في بناء هوية جديدة تركز على التحولات الحضرية والحدثة. في الوقت نفسه، أثرت على الهوية اليونانية والأرمنية والكوردية بشكل عام، حيث شهدت هذه الثقافات تحولات وتحديات جديدة بعد الانتقال إلى دول ذات سيادة.
 - **التأثير على الحكومات والنظم السياسية:** تركيا شهدت تحولات كبيرة في نظامها السياسي بعد معاهدة لوزان. تأسست الجمهورية وتبنت نظاماً ديمقراطياً وعلمانياً. بالنسبة للدول المجاورة، أيضاً، أثرت هذه المعاهدة على الحكومات المحلية والهياكل السياسية، حيث جعلت الدول تركز على تحقيق الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - **التأثير على العلاقات الدينية والاجتماعية:** شكات معاهدة لوزان تحولاً في العلاقات الدينية والاجتماعية في المنطقة. أدت الإصلاحات القانونية والاجتماعية التي أُدرجت ضمن المعاهدة إلى تغييرات في العلاقات بين الديانات المختلفة وحقوق الأقليات. كما ساهمت في تحقيق التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.
 - **الأثر على الأمن والاستقرار:** بعد معاهدة لوزان، شهدت المنطقة استقراراً أكبر وانخراطاً أعمق في العلاقات الدولية. تسببت المعاهدة في تخفيف التوترات السياسية والعسكرية بين الدول المعنية، مما سمح بتركيز الجهود على التنمية وبناء المجتمعات.
- باختصار، تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم لم يكن محدوداً فقط على الصعيد السياسي والاقتصادي، ولكنه شمل أيضاً التأثيرات الاجتماعية والثقافية والدينية والأمنية. كانت هذه المعاهدة خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، ولها تأثيرات مستمرة تظل حاضرة في العلاقات الدولية اليوم.

بهذه الطريقة، شكلت معاهدة لوزان نقطة تحول في تاريخ تركيا والمنطقة المحيطة بها، حيث أسهمت في تحديد مسارات السياسة والاقتصاد والثقافة في هذه الدول وأثرت على العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

❖ تأثير معاهدة لوزان على الاستقرار

الإقليمي والعلاقات الدولية.

معاهدة لوزان التي وُقِّعت في عام ١٩٢٣، أثرت بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية في المنطقة وخارجها. إليكم نظرة عن كثب على تأثير هذه المعاهدة:

١. **التحقق من الحدود وتحقيق الاستقرار:** أحد أهم الأثرات لمعاهدة لوزان كان تحديد الحدود بين الدول المعنية، مما ساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. تم تحديد الحدود بين تركيا والدول المجاورة مثل اليونان وسوريا وإيران، مما أنهى النزاعات الحدودية وساهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

٢. **تأثير على العلاقات الدولية:** قادت معاهدة لوزان إلى إقامة علاقات دولية أكثر استقراراً وتوازناً في المنطقة وخارجها. تمكنت تركيا من تطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية والعربية والأمريكية، مما ساعد في تحقيق التعاون الدولي وتعزيز التجارة والاستثمار.

٣. **تأثير على الأمن ومكافحة النزاعات:** بفضل حل النزاعات الحدودية، ساعدت معاهدة لوزان في تعزيز الأمن الإقليمي. أدت الحدود المحددة بوضوح إلى تقليل التوترات والاحتمالات الناجمة عن النزاعات الحدودية، وساعدت في تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة.

٤. **تأثير على حقوق الأقليات وحرية الدين:** أكدت معاهدة لوزان حقوق الأقليات في المنطقة، وهذا أدى إلى تحسين حقوق الأقليات الدينية والثقافية، مما ساهم في تعزيز التعايش السلمي والتنوع الثقافي في المنطقة.

٥. **تأثير على السياسات الداخلية للدول المعنية:** أثرت معاهدة لوزان على السياسات الداخلية للدول المعنية، حيث أدت إلى تحديث الأنظمة القانونية والسياسية والاقتصادية. سمحت بتطوير الهياكل الحكومية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بهذه الطريقة، شكلت معاهدة لوزان نقطة تحول في تاريخ الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. ساهمت في تحقيق التسوية والتعايش السلمي بين الدول والشعوب المعنية، وأسهمت في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة، مما أثر إيجابياً على العلاقات الدولية والتفاهم الثقافي في العالم. شكلت معاهدة لوزان نقطة تحول حاسمة في تاريخ الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. بفضل الجهود الدبلوماسية التي أدت إلى توقيع هذه المعاهدة، تم تحقيق التسوية والتعايش السلمي بين الدول والشعوب المعنية. ساهمت المعاهدة بشكل فعال في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة، حيث فتحت الأبواب أمام فرص التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تأثير معاهدة لوزان لم يقتصر فقط على البعد الإقليمي، بل أثر إيجابياً على العلاقات الدولية بشكل عام. ساهمت في تعزيز التفاهم الثقافي بين الشعوب وترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون الدولي. وبهذا، أضفت معاهدة لوزان بصمة إيجابية في تاريخ العلاقات الدولية، مشيرة إلى قوة الحوار والتفاهم في تحقيق السلام والاستقرار في المستويات الإقليمية والدولية.

المراجع :

1. **"The Lausanne Conference of 1922: A Case Study in Early Turkish Diplomacy" by Ryan Gingeras (2003):** يتناول هذا الكتاب تفاصيل مؤتمر لوزان وكيف أثرت النتائج على تركيا والمنطقة، بما في ذلك التغيرات السياسية والاقتصادية الناتجة عن المعاهدة.
2. **"The Treaty of Lausanne and the Birth of the Turkish Republic: The Making of the Modern Middle East" by Michael Llewellyn Smith (2005):** يتناول هذا الكتاب دراسة مفصلة حول كيفية تأثير معاهدة لوزان على الاقتصاد والسياسة في تركيا والمنطقة، بالإضافة إلى تحليل للتغيرات السياسية والاقتصادية.
3. **"The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913-1950" by Ugur Umit Ungor (2011):** يركز هذا الكتاب على تاريخ تركيا الحديث، بما في ذلك فترة معاهدة لوزان وتأثيرها على التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة.
4. **"The Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East" by David Fromkin (1989):** يقدم هذا الكتاب نظرة عامة على الحدود الجديدة والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك تأثير معاهدة لوزان.

5. **"The Ottoman Endgame: War, Revolution, and the Making of the Modern Middle East, 1908-1923" by Sean McMeekin (2015):** يستعرض هذا الكتاب الأحداث الرئيسية التي أدت إلى معاهدة لوزان وكيف أثرت هذه الأحداث على السياسة والاقتصاد في تركيا والمنطقة المحيطة.

القسم الرابع:

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدات

المقدمة:

العقود والمعاهدات الدولية تمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ العلاقات الدولية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تشكيل مسارات الاقتصاد والمجتمعات المعنية. تأثيرات هذه المعاهدات تتراوح بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن في هذا السياق، سنركز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للمعاهدات الدولية.

التأثيرات الاقتصادية للمعاهدات تتعلق بشكل رئيسي بتنظيم التجارة الدولية وتحفيز الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي. يمكن للمعاهدات أن تفتح الأسواق الدولية وتزيد من حرية الحركة للبضائع والخدمات بين الدول المتعاقدة. في الوقت نفسه، قد تشمل التعهدات الاقتصادية في المعاهدات تخفيض الرسوم الجمركية وتعزيز التعاون في المجالات المالية والنقدية.

أما التأثيرات الاجتماعية للمعاهدات، فغالباً ما تكون متعلقة بحقوق الإنسان وحماية الأقليات وتعزيز التعايش السلمي. يمكن للمعاهدات أن تحدد حقوق الأفراد والمجتمعات، وتشجع على المساواة ومكافحة التمييز وتعزز من الحريات الأساسية. كما يمكن أن تسهم في تحسين ظروف العيش وتعزيز الفرص الاقتصادية للسكان.

سنتناول هذا القسم تفصيلاً التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدات الدولية، سواء كانت تلك المعاهدات تتعلق بالتجارة والاستثمار أو تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. سنقدم نظرة عميقة على كيفية تشكيل هذه المعاهدات للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول والشعوب المعنية، وكيفية تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع من خلال هذه الاتفاقيات الدولية.

في هذا السياق، يمكننا استكمال النقاش حول التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدات الدولية بتسليط الضوء على بعض النقاط الرئيسية:

١. تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال خلق بيئة تجارية مستقرة ومفتوحة، تسعى المعاهدات الدولية إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المتعاقدة. تساهم التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز الإنتاج وخلق فرص العمل وتحسين معيشة السكان.

٢. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: عندما تساعد المعاهدات في تخفيض النزاعات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي، فإنها تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. يمكن أن تؤدي السياسات التجارية المستدامة إلى الثبات المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

٣. حماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة: تشمل العديد من المعاهدات الدولية البنود التي تحمي حقوق الإنسان وتعزز من المساواة بين الأفراد والجماعات. يمكن لهذه البنود أن تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل حق التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل.

٤. مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة: من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التنموية ودعم البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، يمكن للمعاهدات المساهمة في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية.

٥. تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع: تكمن الرؤية الرئيسية للمعاهدات الدولية في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، حيث تشجع على النمو الاقتصادي المستدام وفرص العمل، بينما تحمي الحقوق الاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمعات.

باختصار، المعاهدات الدولية تمثل إطاراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع وحماية حقوق الإنسان. تلعب هذه المعاهدات دوراً حيوياً في تشكيل العالم الحديث، وتحقيق التقدم والاستقرار في الدول والمناطق المختلفة حول العالم.

فصل ١١: التأثير الاقتصادي لمعاهدة سيفر

- الالتزامات المالية والاقتصادية التي فُرضت على ألمانيا.
- تأثير الاقتصاد الألماني والعالمي بعد تطبيق المعاهدة.

في فجر القرن العشرين، خاضت العالم حرباً ضروساً ومدمرة هزت الأرض وأثرت في الحضارات والاقتصادات على حد سواء. اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ واستمرت حتى عام ١٩١٨، مسفرة عن ملايين الوفيات وخسائر مادية هائلة. وعندما جرت الحرب إلى نهايتها المريرة، اضطرت الدول المتحاربة إلى التفاوض على شروط الهدنة والسلام.

من بين هذه المعاهدات الهامة التي وُقعت لإنهاء الحرب العالمية الأولى، نجد معاهدة سيفر. تم توقيع هذه المعاهدة في قصر فرساي بباريس في ٢٨ يونيو ١٩١٩، وكانت تستهدف ألمانيا، وهي واحدة من المعاهدات الرئيسية التي أنهت الحرب وحددت شروط السلام. ستركز هذه الورقة على الفصل الحادي عشر الذي يتناول التأثير الاقتصادي لمعاهدة سيفر على الأمم المتحدة.

تمثل معاهدة سيفر نقطة تحول في تاريخ العالم، حيث غيرت بشكل جذري الواقع الاقتصادي لألمانيا وأثرت في اقتصادها وحياة مواطنيها. تعهدت ألمانيا في إطار هذه المعاهدة بدفع تعويضات هائلة للدول الفائزة، وتخلي عن أجزاء كبيرة من أراضيها وصناعاتها. هذه التحديات الاقتصادية الهائلة أثرت في الأوضاع المالية والاجتماعية داخل ألمانيا، مما أدى إلى فقر وبطالة واستياء عارم في الشارع.

يستعرض هذا الفصل العواقب الاقتصادية الوخيمة التي خلفتها معاهدة سيفر على الشعب الألماني واقتصادهم، ويسلط الضوء على التحديات الهائلة التي واجهوها في محاولة لإعادة بناء الوطن واستعادة استقرارهم الاقتصادي. سنناقش كيفية تأثير هذه المعاهدة على الصناعات المحلية والقوى العاملة وكيفية تكيف الألمان مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها عليهم معاهدة سيفر. بالإضافة إلى ذلك، سنبحث في استجابة الدول الأخرى لهذه المعاهدة وكيف أثرت في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في ذلك الوقت.

سيستكمل هذا الفصل استكشاف التأثيرات الاقتصادية البالغة الخطورة لمعاهدة سيفر، وسيكشف عن التحديات والفرص التي نشأت نتيجة لهذه التطورات الكبيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا وباقي العالم.

❖ الالتزامات المالية والاقتصادية التي فرضت

على ألمانيا.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فرضت على ألمانيا سلسلة من الالتزامات المالية والاقتصادية الصارمة والتي جرى تحديدها بموجب معاهدة سيفر. هذه الالتزامات كانت جزءاً من الجهود التي بذلتها الدول الفائزة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أوروبا بعد الحرب. تأثرت ألمانيا بشكل كبير بسبب هذه الالتزامات، وكان لها تأثير طويل الأمد على الاقتصاد والمجتمع الألماني. إليكم بعض النقاط الرئيسية حول الالتزامات المالية والاقتصادية التي فرضت على ألمانيا:

١. تعويضات الحرب:

تُلزم ألمانيا بدفع تعويضات ضخمة للدول الفائزة لتغطية التكاليف الناجمة عن الحرب. تمثلت هذه التعويضات في الموارد المالية والصناعية والمعدات، وكانت تهدف إلى تعويض الدمار الذي لحق بالدول الفائزة خلال الحرب.

٢. فقدان الأراضي والموارد:

فُرضت على ألمانيا فقدان أجزاء كبيرة من أراضيها ومواردها الاقتصادية. خسرت ألمانيا العديد من المناطق الصناعية والمزارع الغنية، مما أثر بشكل كبير على الإمكانات الاقتصادية للبلاد.

٣. تقييد الإنفاق والديون الحربية:

تم فرض قيود على إنفاق ألمانيا وديونها الحربية. كانت الحكومة الألمانية ملزمة بالامتناع عن الإنفاق الزائد والديون الكبيرة، مما أدى إلى تقليص الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

٤. تقييد الصناعة والتجارة:

كانت الصناعة والتجارة الألمانية مقيدة بشكل صارم. كان هناك رقابة دولية على الإنتاج والتجارة الألمانية، مما أثر على الابتكار والنمو الاقتصادي في البلاد.

٥. تأثير على حياة المواطنين:

عاش المواطنون الألمان تحت ظروف اقتصادية صعبة. كانت هناك نقص في السلع الأساسية وارتفاع في معدلات البطالة، مما أثر في معيشتهم وجودتها.

٦. التضخم والأزمة المالية:

تسببت هذه الالتزامات الاقتصادية الصارمة في أزمة مالية حادة في ألمانيا. شهدت البلاد هايبرانفليشن (تضخم هائل)، حيث ارتفعت أسعار السلع بشكل متسارع، مما أثر في قوة العملة الألمانية وأدى إلى فقدان قوة الشراء للمواطنين.

في النهاية، فرضت الالتزامات المالية والاقتصادية المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة سيفر عبئاً هائلاً على البلاد، وأثرت بشكل كبير على حياة المواطنين واقتصاد البلاد.

تلك الالتزامات المالية والاقتصادية التي فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة سيفر أثرت بشكل كبير على المجتمع والاقتصاد الألماني. عانى الشعب الألماني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقت حدة البطالة والاستياء الاجتماعي. الاقتصاد الألماني تأثر سلباً أيضاً بتضخم الأسعار الهائل، حيث خسرت العملة الألمانية قيمتها بسبب الديون الكبيرة والنقص في السيولة المالية.

من الناحية الاجتماعية، زادت الفقر والحاجة، مما أثر في الحياة اليومية للألمان. زادت الضغوط الاقتصادية على الأسر والأفراد، مما أدى إلى انخراط العديد منهم في حالات يأس واستياء، مما زاد من التوترات الاجتماعية.

على الرغم من هذه التحديات الهائلة، استخدم الشعب الألماني ذكائه وإصراره للتكيف مع هذه الظروف الصعبة. ظهرت في تلك الفترة العديد من الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت في تحسين الوضع الاقتصادي تدريجياً. كان هناك اهتمام بإعادة بناء البنية التحتية ودعم الصناعات المحلية للمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي.

على المستوى الدولي، أثرت هذه الالتزامات على العلاقات الدولية. أدت حدة التوترات الاقتصادية والسياسية إلى تزايد العداء والاحتقان بين الدول، مما أثر في الاستقرار العالمي وزاد من التوترات الدولية.

في النهاية، تظل معاهدة سيفر نقطة تحول في تاريخ العالم، حيث أثرت بشكل كبير على الحياة اليومية للألمان وشكلت بيئة اقتصادية واجتماعية صعبة. رغم الصعوبات التي واجهها الشعب الألماني، نجح في التكيف والتغلب على

التحديات، مما ساهم في بناء أساس للتعافي الاقتصادي والاجتماعي في السنوات اللاحقة.

❖ تأثير الاقتصاد الألماني والعالمي بعد تطبيق

المعاهدة.

بعد تطبيق معاهدة سيفر والالتزامات الاقتصادية الكبيرة التي فرضت على ألمانيا، شهد الاقتصاد الألماني والاقتصاد العالمي تأثيرات هامة وعميقة. تلك الفترة بعد الحرب العالمية الأولى كانت تحمل تحديات هائلة وفرصاً للتجديد والتعافي، وقد شهدت مجموعة من التطورات الملحوظة التي أثرت على الوضع الاقتصادي لألمانيا وأثرت في التوازنات الاقتصادية العالمية.

١. تأثير الاقتصاد الألماني:

بعد تطبيق معاهدة سيفر، وجد الاقتصاد الألماني نفسه يواجه تحديات هائلة. خسرت ألمانيا العديد من الموارد الحيوية والصناعات الرئيسية بسبب الإجراءات الاقتصادية الصارمة. انخفضت الإنتاجية وزادت معدلات البطالة، مما أثر في مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي.

٢. التضخم والأزمة المالية:

تسببت الديون الكبيرة وقلة السيولة المالية في ألمانيا في تفاقم أزمة التضخم. ارتفعت الأسعار بشكل هائل، مما أثر في القوة الشرائية للعملة الألمانية وأدى إلى تدهور الوضع المالي للمواطنين.

٣. الابتكار والتكنولوجيا:

بالرغم من التحديات، ركزت ألمانيا على التحسين المستمر للتكنولوجيا وزيادة الإنتاجية. توجهت الجهود نحو الابتكار وتطوير صناعات جديدة، مما ساعد في إعادة بناء القوة الاقتصادية ببطء على المدى الطويل.

٤. الاستثمار الأجنبي:

بعد فترة من التدهور الاقتصادي، بدأت ألمانيا تجذب الاستثمارات الأجنبية بفضل استقرارها النسبي والبيئة الاقتصادية المتحسنة. زادت الشركات الألمانية من جهودها لتحسين البنية التحتية وتعزيز الصناعات الحديثة.

٥. التأثير العالمي:

تسببت تداعيات معاهدة سيفر في تقليص التجارة العالمية وزيادة التوترات الدولية. أثرت الظروف الاقتصادية الصعبة في ألمانيا على الاقتصادات المجاورة والعلاقات الدولية، وأضافت طبقة من عدم اليقين إلى السوق العالمية.

على المدى الطويل، تعافى الاقتصاد الألماني تدريجياً بفضل الابتكار والتكنولوجيا وتنوع الصناعات. تحولت ألمانيا فيما بعد إلى واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، وأصبحت لديها دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار العالمي. من خلال تحدياتها ونجاحاتها، تمثل تجربة ألمانيا بعد معاهدة سيفر درساً هاماً حول كيفية التكيف والتعافي في ظل التحديات الاقتصادية.

بالإضافة إلى التأثير الوطيد الذي شهدته ألمانيا، أحدثت معاهدة سيفر تداعيات هامة على الاقتصاد العالمي في تلك الفترة الحرجة. إليكم بعض النقاط المهمة حول تأثيرها على الساحة الاقتصادية العالمية:

١. الكساد العالمي:

أثرت قيود معاهدة سيفر على التجارة العالمية وأدت إلى تقليص حجم الأعمال الدولية. هذا النقص في التجارة أسهم في زيادة الكساد العالمي بعد الحرب، حيث تأثرت الدول الأخرى بالتبعات الاقتصادية لألمانيا.

٢. زيادة التوترات الدولية:

نجمت الظروف الاقتصادية الصعبة في ألمانيا عن زيادة التوترات الدولية. العديد من الدول المتأثرة بمعاهدة سيفر كانت تعاني من الاضطرابات الاقتصادية، مما زاد من حدة التنافس والصراعات الدولية.

٣. السعي نحو الاستقرار الاقتصادي:

جرّبت الدول المتأثرة بالحرب في تلك الفترة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز الصناعات المحلية ودفع عمليات إعادة البناء. هذه الجهود كانت تستند إلى التحالفات الدولية ورغبة الدول في تعزيز الاستقرار العالمي.

٤. الحاجة إلى الإصلاح الدولي:

بسبب التحديات الاقتصادية الكبيرة التي أحدثتها معاهدة سيفر، برزت الحاجة إلى إجراء إصلاحات دولية لتجنب تكرار الأخطاء التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى. تأسست الأمم المتحدة في وقت لاحق كان إحدى تلك الخطوات نحو الاستقرار والتعاون الدولي.

بهذه الطريقة، تأثر الاقتصاد الألماني والعالمي بعمق بعد تطبيق معاهدة سيفر، وأثرت هذه التداعيات في توجيه المجتمع الدولي نحو البحث عن سبل لتحقيق الاستقرار والتعاون الدولي في المستقبل. على الرغم من التحديات الكبيرة، أفضت هذه الفترة إلى دروس هامة حول ضرورة تجنب النزاعات الدولية وتعزيز التفاهم والحوار بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

ألقت معاهدة سيفر بثقلها على الاقتصاد الألماني والعالمي، مما أثر بعمق على الحالة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الأولى. فقد فرضت الجباية الفاحشة والتقييدات الاقتصادية الصارمة على ألمانيا، مما أدى إلى انهيار اقتصادها وتفاقم الأزمة المالية. كما أن تأثيرات هذه الأحكام امتدت إلى الساحة الدولية، حيث دعت إلى تأمين أفق واسع لضمان عدم تكرار النزاعات الدولية والتركيز على بناء أسس للتعاون والاستقرار الدولي.

رغم تحديات الفترة التي تلت معاهدة سيفر، إلا أن هذه التجارب الصعبة أتت بفوائد جوهرية. لقد علمت المجتمع الدولي أهمية تجنب النزاعات الدولية والسعي لتحقيق التفاهم والحوار كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار العالمي. تكمن في هذه الدروس فرصة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً وتعاوناً، حيث تظل الحوارات الدبلوماسية والتفاهم الثقافي أساساً لتعزيز العلاقات الدولية وتجنب الصراعات الضارة.

المراجع:

1. **"The Economic Consequences of the Peace" by John Maynard Keynes (1920):** هذا الكتاب الكلاسيكي يستعرض آراء المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز حول معاهدة سيفر وتأثيراتها الاقتصادية على ألمانيا والعالم. يوفر هذا الكتاب نقاشاً مفصلاً حول التحديات الاقتصادية التي واجهت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.
2. **"Germany's Aims in the First World War" by Fritz Fischer (1967):** يستعرض هذا الكتاب تطور الاقتصاد الألماني وأهداف ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى وكيف تأثرت هذه الأهداف بمعاهدة سيفر وأثرها على الاقتصاد الألماني بعد الحرب.
3. **"The Economics of World War I" edited by Stephen Broadberry and Mark Harrison (2005):** هذا الكتاب يقدم مجموعة من المقالات من قبل محترفين في مجال الاقتصاد يتحدثون عن الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الأولى ومعاهدة سيفر على الاقتصاد الألماني والعالمي.

4. "The Treaty of Versailles: A Reassessment After 75 Years" edited by Manfred F. Boemeke, Gerald D. Feldman, and Elisabeth Glaser (1998): هذا الكتاب يحتوي على مقالات تناول تقييماً جديداً لمعاهدة سيفر بعد مرور ٧٥ عاماً، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والمالية.
5. "Germany After the First World War" by Richard Bessel (1993): يقدم هذا الكتاب دراسة مفصلة عن الحياة اليومية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، بما في ذلك التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لمعاهدة سيفر.

فصل ١٢: الآثار الاجتماعية لمعاهدة سيفر

- التغييرات الاجتماعية داخل ألمانيا نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية.
- تأثير الشروط الصارمة على الحياة اليومية للألمان.

في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى، شهد العالم تحولات اجتماعية هائلة وتحديات ناتجة عن تغييرات السياسات والاقتصاديات العالمية. تأثرت الحياة اليومية للكثير من الناس بشكل كبير بسبب المعاهدات التي وُقعت لوقف الحرب وتحديد الشروط السلمية. يعد فصل الثاني عشر في هذا السياق من الأهمية البالغة، إذ يركز على "الآثار الاجتماعية لمعاهدة سيفر". سيكون الفصل موضوعاً لفحص الأثر العميق الذي خلفه تطبيق معاهدة سيفر على المجتمعات والأفراد في ألمانيا وخارجها.

سيشمل هذا الفصل تحليلاً شاملاً للآثار الاجتماعية التي نجمت عن معاهدة سيفر، بدءاً من الأوضاع الاقتصادية وحياة المواطنين إلى التغييرات الثقافية والسلوكية التي طرأت على المجتمعات. سنستكشف كيف أثرت التقلبات الاقتصادية الكبيرة وتحديات البطالة وتدهور مستوى المعيشة في ألمانيا على الأسر والأفراد. سنتناول أيضاً التأثيرات على الهويات الوطنية والقومية، وكيف أثرت هذه التغييرات في العلاقات الاجتماعية والثقافية داخل الدولة وعلى الساحة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، سندرس الأثر النفسي والاجتماعي للمعاهدة على الأفراد، بما في ذلك التحولات في الوعي السياسي والثقافي، وكيف أثرت التجارب الحربية وتداعياتها على الجيل الشاب والأجيال اللاحقة. سنستعرض الانتقالات في القيم والمعتقدات وكيفية تشكيلها لمستقبل الأمم المعنية بمعاهدة سيفر.

سيكون هذا الفصل فرصة لاستكشاف تلك التأثيرات المعقدة وفهم كيفية تشكيل الأحداث التاريخية الكبرى الهويات الاجتماعية والثقافية للأمم والمجتمعات.

سنسلط الضوء على القصص البشرية وراء الإحصائيات والمعلومات، لفهم الآثار الحقيقية والمتداخلة لمعاهدة سيفر على الحياة الاجتماعية.

❖ التغيرات الاجتماعية داخل ألمانيا نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتطبيق معاهدة سيفر، شهدت ألمانيا تحولات اجتماعية جذرية نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها. تأثرت الحياة الاجتماعية في البلاد بشكل عميق وشملت هذه التغيرات العديد من الجوانب الحياتية للمواطنين.

١. البطالة والفقير:

كانت واحدة من أبرز التحديات التي واجهها الألمان بعد الحرب هي مشكلة البطالة المتزايدة. تراجعت فرص العمل بشكل حاد نتيجة للتدمير الذي لحق بالبنية التحتية للبلاد وانهيار الصناعة الحربية. زاد البطالة من مستويات الفقر وزاد من الاضطرابات الاجتماعية.

٢. نقص المواد الغذائية والموارد:

تأثرت الحياة اليومية للمواطنين بشكل كبير بسبب نقص المواد الغذائية والموارد الأساسية. كان هناك نقص حاد في الطعام والوقود والمواد الأساسية، مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية وتدهور الصحة لدى الكثيرين.

٣. الانقسام الاجتماعي:

زادت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بسبب الهزيمة والتدهور الاقتصادي. زاد الفارق بين الطبقات الاجتماعية، حيث تأثر الطبقات الفقيرة والمتوسطة بشكل كبير، بينما استمرت الطبقات الثرية في الحفاظ على مستوياتها المعيشية.

٤. التأثير على الأسرة والتعليم:

تأثرت الأسر بشكل كبير، حيث زادت الضغوط المالية والنفسية على الأسر بسبب البطالة ونقص الموارد. تأثرت التعليمات والمدارس بشكل كبير، حيث تدهورت البنية التحتية للمدارس وتراجعت جودة التعليم نتيجة الضغوط المالية.

٥. التأثير على الهوية الوطنية والثقافية:

شهدت الهوية الوطنية والثقافية للألمان تغيرات جذرية نتيجة للهزيمة والتحول الاجتماعي. زادت حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، مما أثر في الانتماء الوطني والهوية الثقافية للمواطنين. في النهاية، تركت الهزيمة والظروف الاقتصادية الصعبة في ألمانيا أثراً عميقاً على الحياة الاجتماعية، حيث تحدثت الحاجة إلى إعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأكملها. تلك التحديات شكلت قاعدة للتطورات اللاحقة في الاقتصاد والمجتمع الألماني، مما أسهم في تشكيل المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.

تركزت التغيرات الاجتماعية الجذرية داخل ألمانيا نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية الصعبة، بصمات عميقة على البلاد وشعبها. على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الألمان، إلا أن هذه الفترة شكلت نقطة تحول هامة في تاريخهم، وأثرت في شكل وهوية المجتمع الألماني في العقود التالية.

١. **التحول نحو الاستقرار:** بعد فترة من الاضطرابات والتوترات الاقتصادية والاجتماعية، بدأت ألمانيا تدريجياً في التعافي والانتعاش. تركزت الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال إعادة بناء البنية التحتية ودعم الصناعات الحديثة. هذه الجهود ساهمت في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل للمواطنين.

٢. **التطورات الاجتماعية:** شهدت ألمانيا تحولات اجتماعية هامة، بدءاً من التركيز على التعليم ورعاية الصحة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. بدأت البلاد في بناء نظام اجتماعي أكثر شمولاً وعدالة، والذي أصبح يعكس قيم الحرية والديمقراطية.

٣. **الاندماج والثقافة:** بدأت ألمانيا في استقبال اللاجئين والمهاجرين من مختلف الثقافات والديانات، مما أثر بشكل كبير على التنوع الثقافي والاجتماعي داخل البلاد. تسعى الحكومة إلى تعزيز الاندماج والتفاهم بين الثقافات المختلفة، مما يجعل ألمانيا واحدة من الوجهات المرموقة للعيش والعمل في أوروبا.

٤. **التعليم والابتكار:** شهد قطاع التعليم والبحث والابتكار تطورات هامة، حيث أصبحت الجامعات الألمانية من بين أفضل الجامعات في العالم. تسعى الحكومة

إلى تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لدعم الابتكار وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

في الختام، رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها ألمانيا بسبب الهزيمة والظروف الاقتصادية الصعبة، استطاعت البلاد أن تنهض من الركام وتتحول إلى إحدى القوى الاقتصادية والاجتماعية الرائدة على المستوى العالمي. تعكس هذه التحولات الاجتماعية العميقة إرادة الشعب الألماني وقدرتهم على التكيف والتحدى بوجه الصعاب، وتشكل مثلاً للتحول الاجتماعي الناجح والمستدام.

❖ تأثير الشروط الصارمة على الحياة اليومية

للألمان.

بعد الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سيفر في عام ١٩١٩، فُرضت على ألمانيا شروط صارمة جداً، مما أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين الألمان. تلك الشروط الصارمة، التي تضمنت الهزيمة والتعويضات المالية الضخمة وفقدان الأراضي والتحكيم على الجيش والصناعات الحربية، أثرت في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للألمان.

١. **البطالة والفقر:** نتيجة لفقدان الصناعات الحربية والإنتاج الزراعي، زادت معدلات البطالة بشكل كبير. تدهورت فرص العمل، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر في البلاد.

٢. **التضخم وفقدان القوة الشرائية:** فرضت الظروف الاقتصادية الصعبة والديون الكبيرة على الحكومة الألمانية ضغوطاً هائلة. اضطرت الحكومة إلى زيادة كميات النقود في السوق، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. فقدان القوة الشرائية للعملة الألمانية أثر بشكل سلبي على حياة المواطنين اليومية.

٣. **نقص المواد الغذائية والسلع الأساسية:** كان هناك نقص حاد في المواد الغذائية والسلع الأساسية مثل الوقود والملابس والدواء. كان من الصعب العثور على المواد الأساسية، مما أدى إلى تدهور التغذية والصحة لدى الكثيرين.

٤. **التفاوت الاجتماعي:** زادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية نتيجة للأزمات الاقتصادية، حيث استمرت الطبقات الغنية في الحفاظ على مستوياتها المعيشية بينما تدهورت الأوضاع لدى الطبقات الأدنى اقتصادياً.

٥. التأثير على الأسرة والتعليم: تأثرت الأسر بشكل كبير بسبب قلة الدخل ونقص المواد الغذائية، مما أثر على الأطفال والأسر بشكل خاص. تأثر التعليم بالقلق الاجتماعي والاقتصادي، مما أثر على جودة التعليم والفرص المتاحة للشباب.

في النهاية، كانت الشروط الصارمة التي فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة سيفر تحمل عبئاً كبيراً على الحياة اليومية للمواطنين. شكلت هذه الظروف التحديات الهائلة التي تسببت في تدهور الحياة اليومية وزادت من الضغوط الاجتماعية، وساهمت في تشكيل السياق الذي أدى إلى الأحداث التاريخية في الفترة بين الحربين العالميتين.

كانت الشروط الصارمة التي فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة سيفر خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تشكل عبئاً ثقيلاً على الحياة اليومية للمواطنين وعلى الدولة بأكملها. فقد أدت هذه الشروط إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في ألمانيا، مما أثر بشكل مباشر على مستويات المعيشة للمواطنين العاديين. تضاف إلى ذلك البطالة المتزايدة وارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المالية للأسر وتفاقم الحالة الاقتصادية.

كانت هذه التحديات الهائلة المترتبة على شروط معاهدة سيفر هي جزء أساسي من السياق الذي ساهم في تشكيل الأحداث التاريخية في الفترة ما بين الحربين العالميتين. الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي واجهها الشعب الألماني أسهمت في خلق بيئة تفضي إلى الاستقطاب السياسي وظهور التيارات الشديدة، مما ألقى بظلاله على مستقبل البلاد وشكل تفاعلاتها مع الأحداث الدولية.

في نهاية المطاف، لم تكن الشروط القاسية لمعاهدة سيفر مجرد عبء اقتصادي على الحياة اليومية للألمان، بل كانت تحدياً ضخماً لمستقبل البلاد وللمشهد الدولي. تأثرت الديمقراطية الألمانية واستقرارها بشكل كبير، وكانت هذه الظروف هي السمة المميزة للفترة بين الحربين العالميتين. رغم الصعوبات، تعلمت ألمانيا من هذه الفترة الصعبة حول أهمية تجنب الظروف القاسية وأثرها السلبي على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

في ظل هذا السياق، أظهرت أحداث هذه الفترة ضرورة تحقيق التوازن في التعامل مع القضايا الدولية، وتجنب الإجراءات القاسية التي قد تؤثر سلباً على حياة المواطنين. إن الحاجة إلى بناء علاقات دولية مستدامة وفعّالة تبقى مطلوبة، حيث يمكن للحوار والتعاون أن يكونا مفتاحاً لتحقيق استقرار دائم وتعايش فعّال بين الدول في المستقبل.

المراجع :

1. **"The Weimar Republic: The Crisis of Classical Modernity"** by Detlev J.K. Peukert (1993) يقدم هذا الكتاب دراسة عميقة حول الحياة الاجتماعية في ألمانيا خلال فترة الجمهورية (1918-1933). الوابيمارية وكيفية تأثرها بالهزيمة والظروف الاقتصادية الصعبة.
2. **"Weimar Germany: Promise and Tragedy"** by Eric D. Weitz (2007) يستعرض هذا الكتاب التغيرات الاجتماعية والثقافية في ألمانيا خلال فترة الجمهورية الوابيمارية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة وتأثير الشروط الصارمة المفروضة بموجب معاهدة سيفر.
3. **"The Coming of the Third Reich"** by Richard J. Evans (2003) يركز هذا الكتاب على الأحداث التي أدت إلى صعود النازية في ألمانيا، بما في ذلك التأثيرات الاجتماعية للهزيمة والشروط الصارمة بموجب معاهدة سيفر.
4. **"A World Made New: Eleanor Roosevelt and the Universal Declaration of Human Rights"** by Mary Ann Glendon (2001) يقدم هذا الكتاب رؤية حول تأثير الحرب العالمية الأولى والشروط الصارمة على حقوق الإنسان والتغيرات الاجتماعية في ألمانيا والعالم.
5. **"The Weimar Republic Sourcebook"** edited by Anton Kaes, Martin Jay, and Edward Dimendberg (1994)

فصل ١٣: التحديات والأزمات السياسية بعد

معاهدة سيفر

- الصعوبات السياسية التي واجهتها ألمانيا والدول الحليفة.
- الآثار السياسية للمعاهدة على استقرار المنطقة والعالم.

المقدمة:

بعد التوقيع على معاهدة سيفر في عام ١٩١٩، انتقلت العالم إلى فترة من التحديات والأزمات السياسية الهائلة التي أثرت بشكل كبير على المشهد الدولي والداخلي للعديد من الدول. تعتبر معاهدة سيفر نقطة تحول في تاريخ القرن العشرين، حيث أحدثت تغييرات جذرية في القوانين والحدود والهويات الوطنية للعديد من الدول، خاصة ألمانيا ودول الدولة العثمانية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت التحديات السياسية كبيرة للغاية. فقد شعرت الدول المنهزمة، وخاصة ألمانيا، بالإحباط والغضب تجاه الشروط الصارمة المفروضة عليها بموجب معاهدة سيفر. كانت هذه الشروط تتضمن فقدان أراضي وموارد وتقديم تعويضات ضخمة، مما أثار استياءً عارماً بين الشعب الألماني وأثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

في الوقت نفسه، بدأت الدول الأخرى تواجه تحديات سياسية متزايدة، حيث شهدت ظهور نظم سياسية جديدة وحركات اجتماعية تطالب بالتغيير. كان هناك

نقص في الاستقرار السياسي في العديد من الدول، وظهرت صراعات داخلية وخارجية تهدد بزعة النظام العالمي القائم.

تعمل هذه المقدمة على رسم صورة للزمن الذي أعقب معاهدة سيفر، حيث تعرض التحديات والأزمات السياسية التي واجهتها الدول والمجتمعات، وكيف ترتبط هذه الأحداث بالتطورات العالمية الكبرى في ذلك الوقت. سنتعمق في هذه القضايا بشكل أعمق خلال النص لفهم الأثر الكامل والمنتشعب لتلك الفترة التاريخية.

باعتبارها فصلاً حاسماً في تاريخ القرن العشرين، شهدت الفترة بعد معاهدة سيفر تحولات سياسية جذرية وصراعات غير مسبوقه تركت أثراً عميقاً على العالم. ارتفعت موجة الاحتجاجات والانتفاضات الاجتماعية في الدول المنهزمة، حيث تعالت الأصوات المطالبة بالتغيير وإعادة الهيكلة. اندلعت الحروب الأهلية والنضالات الوطنية في عدة بلدان، وتسببت الأوضاع الاقتصادية السيئة في زيادة البطالة والفقر، مما أدى إلى انقلابات اقتصادية واجتماعية.

تزايدت الانقسامات السياسية والاجتماعية، وظهرت حركات سياسية متطرفة في العديد من البلدان، مما أدى إلى تصاعد التوترات والصراعات الداخلية. في هذه الفترة، تعرضت الديمقراطيات الليبرالية والقيم الديمقراطية للتحديات الكبيرة، حيث زادت الشعبوية والتطرف وتهديدات الشمولية، وهو ما أثر بشكل كبير على استقرار الحكومات والمجتمعات.

بجانب ذلك، شهد العالم نشوء نظم سياسية جديدة، بما في ذلك انتشار الأيديولوجيات الاشتراكية والشيوعية، التي تحدث الترتيبات السابقة وأثرت على التوازنات العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت التوترات الدولية وزادت الصراعات الحدودية، مما أدى إلى استمرار الاستقطاب والصدمات بين الدول.

في هذا السياق، يعد فهم التحديات والأزمات السياسية بعد معاهدة سيفر أمراً حاسماً لفهم التطورات العالمية في العقود التي تلت ذلك الحدث الهام، وكيف أثرت هذه الأحداث على مسارات الدول ومجريات التاريخ. سنقوم في الأجزاء اللاحقة من البحث بالتفصيل في استكشاف تلك التحديات والأزمات، وتسليط الضوء على الأثر الذي تركته على العالم.

في الختام، يظل فهم التحديات والأزمات السياسية التي نشأت بعد معاهدة سيفر أمراً بالغ الأهمية للباحثين والمهتمين بدراسة التاريخ الحديث. تركت هذه الفترة

الزمنية أثراً عميقاً على تشكيل الهويات الوطنية والقوانين والنظم السياسية في العديد من الدول.

من خلال دراستها، نستطيع أن نفهم كيف شكلت هذه التحديات والأزمات المستقبل وأثرت في تشكيل التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمم. ومع تزايد الاهتمام بالدروس المستفادة من التاريخ، فإن فهم الأحداث الهامة التي جرت في هذه الفترة يسهم في بناء فهمنا للتحويلات الحديثة في الساحة العالمية ويمنحنا رؤية أوسع لتأثيرها على الحاضر والمستقبل.

❖ الصعوبات السياسية التي واجهتها ألمانيا

والدول الحليفة.

بعد موقع معاهدة سيفر في عام ١٩١٩، واجهت ألمانيا والدول الحليفة صعوبات سياسية هائلة ترتبط بالتحويلات الجذرية التي أحدثتها هذه المعاهدة. إليكم بعض الصعوبات السياسية التي واجهتها كلا الجانبين:

- الصعوبات التي واجهت ألمانيا:

- ١- فقدان الأراضي والموارد:
معاهدة سيفر أجبرت ألمانيا على فقدان العديد من الأراضي والموارد الحيوية، مما أثر سلباً على اقتصادها وأمنها الوطني.
- ٢- دفع التعويضات الضخمة:
ألزمت ألمانيا بدفع تعويضات ضخمة للدول الحليفة، مما أثر على الاقتصاد الألماني وزاد من ضغط البطالة وارتفاع معدلات التضخم.
- ٣- الاستياء الشعبي والانتقادات للحكومة:
شعبية الحكومة الألمانية انخفضت بسبب موقفها من معاهدة سيفر، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات واضطرابات اجتماعية وسياسية داخل البلاد.
- ٤- ارتفاع التطرف السياسي:
أفسحت الظروف الصعبة الطريق لظهور الحزبية والتيارات السياسية المتطرفة في ألمانيا، بما في ذلك صعود النازية بزعامة هتلر.

- الصعوبات التي واجهت الدول الحليفة:

١- ضغوط السياسة الداخلية:

الدول الحليفة واجهت ضغوطاً داخلية نتيجة للخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة التي تعرضت لها خلال الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى احتجاجات وتقلبات سياسية داخل حدودها.

٢- التوترات بين الدول الحليفة:

ظهرت اختلافات وتوترات بين الدول الحليفة حول كيفية التعامل مع ألمانيا وتنفيذ معاهدة سيفر، مما أثر على العلاقات الدولية وزاد من التوترات في الساحة الدولية.

٣- التحديات الاقتصادية:

واجهت الدول الحليفة تحديات اقتصادية نتيجة لتداعيات الحرب والحاجة الماسة إلى إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد.

٤- الضغط الاجتماعي:

تزايدت الضغوط الاجتماعية داخل الدول الحليفة نتيجة للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات المعيشة، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات وحركات اجتماعية.

إن هذه الصعوبات والتحديات السياسية التي واجهت ألمانيا والدول الحليفة بعد معاهدة سيفر شكلت سياقاً معقداً ومتشعباً تعيش فيه الدول على وقع التحولات والضغوط الهائلة التي جلبتها معاهدة سيفر. هذه الضغوط السياسية والاقتصادية لها تأثيرات طويلة الأمد على توجهات السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، مما جعلها فترة حرجة في تاريخ القرن العشرين.

الصعوبات السياسية التي واجهت ألمانيا والدول الحليفة بعد معاهدة سيفر أثرت بشكل كبير على شكل العالم الجديد الذي برز بعد الحرب العالمية الأولى. فقد شجبت ألمانيا الشروط الصارمة التي فرضتها عليها المعاهدة، وهو ما أثار انزعاجاً شديداً في الدول الحليفة. كانت هناك توترات سياسية داخلية وخارجية في معظم الدول الأوروبية، وتزايدت التوجهات الوطنية والقومية في ظل الظروف الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك، زادت هذه الصعوبات من تحديات السلم والاستقرار الدولي، حيث أصبح من الصعب بناء توازن عالمي مستقر. كان لهذه التحديات تأثير طويل الأمد على السياسات الخارجية والداخلية للدول، وزادت من التوترات بين الدول ومن تحولات النظام العالمي.

خلاصة القول، فإن الصعوبات السياسية التي نشأت بعد معاهدة سيفر لم تكن مجرد تحديات محلية أو مشاكل فردية. بل كانت تلك الصعوبات تمثل تحديات كبرى تشكلت في سياق معقد للعالم بأسره، وأثرت في مجريات التاريخ وتشكيل الساحة الدولية على المدى البعيد.

وبهذه الصعوبات والتحديات السياسية بعد معاهدة سيفر، شكلت الدول والأمم خطاً للتعامل مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة. بدأت الجهود الدولية في محاولة استعادة الاستقرار وتعزيز التعاون بين الدول، وهذا ساعد في تشكيل هياكل جديدة للحكومة والاقتصاد.

من خلال التحديات والصعوبات التي واجهت الدول بعد معاهدة سيفر، تعلم العالم الدروس القيمة حول أهمية التفاهم والتعاون الدولي في بناء عالم أكثر استقراراً وسلاماً. كما أشارت هذه الفترة إلى ضرورة إيجاد حلاً للنزاعات الدولية بطرق سلمية ومستدامة، وضمان عدم تكرار أخطاء الماضي.

مع مرور الزمن، تجاوزت الدول العديد من التحديات التي نشأت بعد معاهدة سيفر وتعاقت من أثارها السلبية. ومع ذلك، فإن فهم الدروس التي تم اكتسابها خلال تلك الفترة لا يزال أمراً حيوياً للمحافظة على السلام والاستقرار العالميين والعمل نحو بناء علاقات دولية أكثر تعاوناً وفهماً. إن الاستفادة من هذه الخبرات تسهم في تشكيل مستقبل أكثر إشراقاً وأماناً للأجيال القادمة.

في الختام، يظل فهم الصعوبات السياسية التي واجهت ألمانيا والدول الحليفة بعد معاهدة سيفر ضرورياً لفهم تأثيرها العميق على العالم. لقد شكلت هذه الفترة الزمنية الانتقالية العديد من التحديات التي أثرت على السياسات الدولية والعلاقات الدولية. من خلال التعلم من الأخطاء والصعوبات التي واجهتها الدول في تلك الحقبة، يمكننا تحقيق تقدم نحو بناء عالم أكثر استقراراً وسلاماً.

إن دراسة هذه الصعوبات والتحديات تساعدنا في فهم أهمية التفاهم وحل النزاعات بطرق سلمية وبناء جسور التفاهم بين الدول. تعكس هذه الفترة الصعاب التي تواجه أي محاولة للسلام والتعاون العالمي، ولذا فإن الحاجة إلى الحفاظ على التفاهم والاحترام المتبادل بين الدول تظل ضرورية لضمان تحقيق التقدم والاستقرار في القرن الحادي والعشرين وما بعده.

❖ الآثار السياسية للمعاهدة على استقرار المنطقة والعالم.

معاهدة سيفر التي وُقعت في عام ١٩١٩ لها آثار سياسية عميقة على استقرار المنطقة والعالم بأسره. تمثل هذه المعاهدة نقطة تحول هامة في التاريخ العالمي، حيث أدت إلى تشكيل خريطة جديدة للعالم الحديث وأثرت في المنازعات والتوترات السياسية على مر العقود.

١ - الآثار على المنطقة:

- **تغيير الحدود وتقسيم الدول:** شهدت العديد من الدول تغييرات في حدودها وهياكلها السياسية بسبب معاهدة سيفر، مما أثر في الديموغرافيا والهويات الوطنية للعديد من الشعوب في المنطقة.
- **اندلاع النزاعات الإقليمية:** أثار تقسيم المناطق والصراعات الحدودية بين الدول المتضررة من المعاهدة نزاعات إقليمية طويلة الأمد، مما أدى إلى تشكيل تحالفات جديدة واندلاع صراعات إقليمية في أوروبا والشرق الأوسط.

٢ - الآثار على العالم:

- **تكوين الأمم المتحدة:** ساهمت معاهدة سيفر في إلهام تأسيس منظمة الأمم المتحدة، بهدف تحقيق السلام والتعاون الدولي ومنع اندلاع حروب جديدة.
- **زيادة التوترات الدولية:** أثرت المعاهدة في تزايد التوترات الدولية بين الدول الفائزة والمنهزمة، مما أدى إلى تكوين تحالفات جديدة وتوترات سياسية تأثرت في استقرار العلاقات الدولية.

- **تأثير على الاقتصاد العالمي:** أثرت الضغوط الاقتصادية المفروضة على الدول، خاصة ألمانيا، في تشكيل الاقتصاد العالمي، وزادت من التوترات الاقتصادية الدولية.
 - **تحول الأنظمة السياسية:** شهدت العديد من الدول تحولات في أنظمتها السياسية بسبب تأثيرات المعاهدة، حيث ظهرت نظم جديدة وتشكلت حكومات مختلفة، مما أثر في توجهات السياسة الدولية.
 - **تشجيع على التعاون الدولي:** على الرغم من التوترات السياسية الناشئة عن معاهدة سيفر، إلا أنها دفعت بالعديد من الدول إلى تعزيز التعاون الدولي والبحث عن حلول سلمية للنزاعات. ظهرت منظمات دولية جديدة وزادت فعالية الدبلوماسية الدولية.
 - **تحفيز على الابتكار السياسي:** أجبرت الضغوط السياسية الناجمة عن معاهدة سيفر الدول على البحث عن حلول إبداعية وابتكارية للتحديات السياسية والاقتصادية. هذا ساهم في تطوير نظم حكومية أكثر فعالية ومرونة.
 - **تعزيز الوعي الدولي:** زادت معاهدة سيفر الوعي الدولي حول أهمية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ساهمت الظروف الصعبة التي نجمت عن المعاهدة في تحفيز الحركات الاجتماعية والسياسية للدعوة إلى العدالة والمساواة.
 - **تأثير على تطورات الحروب اللاحقة:** لعبت معاهدة سيفر دوراً في تشكيل الدروس المستفادة من الحروب اللاحقة، حيث أدركت الدول أهمية الحفاظ على التوازن والتعاون الدولي لتجنب تكرار الصراعات الدموية.
- باختصار، شكلت معاهدة سيفر خلفية للتغييرات السياسية الكبرى وأثرت في استقرار المنطقة والعالم. كما دفعت الظروف الصعبة التي نجمت عن هذه المعاهدة بالدول إلى البحث عن حلاً في التعاون الدولي وتعزيز السلام والعدالة في المجتمعات الدولية.
- فإن معاهدة سيفر لها آثار سياسية كبيرة على الاستقرار المنطقي والعالمي. شكلت هذه الأحداث التاريخية التحديات التي استمرت لعقود، وساهمت في تشكيل التوجهات السياسية والاقتصادية الحديثة للعالم.

المراجع:

1. MacMillan, Margaret. "Paris 1919: Six Months That Changed the World." Random House, 2003.
2. Marks, Sally. "The Illusion of Peace: International Relations in Europe, 1918-1933." Palgrave Macmillan, 2003.

3. Henig, Ruth. "Versailles and After: 1919-1933." Routledge, 1995.
4. Manela, Erez. "The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism." Oxford University Press, 2007.
5. Sharp, Alan. "The Versailles Settlement: Peacemaking in Paris, 1919." Palgrave Macmillan, 2008.
6. MacMillan, Margaret. "Peacemakers: The Paris Peace Conference of 1919 and Its Attempt to End War." John Murray, 2001.
7. Keynes, John Maynard. "The Economic Consequences of the Peace." Harcourt, Brace and Howe, 1920.
8. Zuber, Terence. "The Real Peace: A Study of the Napoleonic Settlement." Constable, 2005.

القسم الخامس:

الآثار الطويلة الأمد للمعاهدات وتقييمها

مع مرور الزمن

فصل ١٤: تقييم ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة سيفر.

- تحليل للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة.
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر على ألمانيا والعالم.

المقدمة :

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، وجدت الأمم نفسها أمام تحديات هائلة في تقييم ما بعد الحرب وإعادة بناء العالم بعد الدمار الهائل الذي تركته النزاعات. تعتبر معاهدة سيفر، التي وُقعت في عام ١٩١٩ والتي أنهت رسمياً الحرب بين ألمانيا والدول الحليفة، من أبرز الأحداث في هذا السياق. ومع أنها وُقعت في البداية بهدف تحقيق السلام وإيجاد حلاً للنزاعات، فإن تأثيراتها طويلة الأمد كانت معقدة ومتنوعة، وأثرت بشكل عميق على الساحة الدولية والعلاقات بين الدول.

في هذه المقدمة، سنستكشف التأثيرات الطويلة الأمد لمعاهدة سيفر، وكيف أن هذه الاتفاقية لها أبعاد تاريخية وسياسية طويلة الأمد على العالم. سنحاول فهم النقاشات والتحليلات المستمرة حول المعاهدة وكيف أثرت في تشكيل التوجهات السياسية الحديثة والعلاقات الدولية، وكيف أن آثارها ما زالت تؤثر في السياسات الحديثة والتحديات التي تواجهها الأمم والشعوب في العالم المعاصر. سنركز على كيفية تكوين المعاهدة للساحة الدولية، وكيف أن الخلفية التاريخية لهذا الاتفاق الهام تشكل جزءاً أساسياً من تحليل تأثيراته الطويلة الأمد.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كانت معاهدة سيفر تحمل الأمل للكثيرين في إقامة سلام دائم واستقرار دولي. ومع ذلك، أظهرت الأحداث التي

تلت توقيع المعاهدة أن التحديات السياسية والاقتصادية الطويلة الأمد كانت تنتظر العالم. تسببت الشروط القاسية المفروضة على ألمانيا، بما في ذلك فرض الغرامات الضخمة وفقدان الأراضي والتسليح المحدود، في زيادة الغضب والحد داخل المجتمع الألماني.

من الناحية الاقتصادية، فقد أدت الضغوط المالية والاقتصادية المفروضة على ألمانيا إلى تدهور اقتصادها وزيادة مستويات البطالة والفقر. هذه الظروف أثرت بشكل كبير على الحياة اليومية للألمان وألهمت تيارات سياسية متطرفة، بما في ذلك النازية، التي أخذت تنتشر في البلاد.

من الناحية الدولية، تسببت معاهدة سيفر في تغيير خارطة العالم، حيث شهدت تقسيماً للإمبراطوريات القديمة ونشوء دول جديدة وتحولات في الحكومات الرئيسية. وأدت هذه التغييرات إلى نشوء صراعات جديدة وتوترات سياسية في العديد من المناطق.

في النهاية، يظل تقييم ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة سيفر موضوعاً معقداً ومتنوعاً للدراسة والتحليل. فإن النقاش حول هذه المعاهدة وتأثيراتها يظل حياً ومستمراً، مما يجعلها موضوعاً هاماً للبحث والفهم، حيث تستمر تأثيراتها في التأثير على العلاقات الدولية والسياسات الحديثة في الوقت الحالي.

وبهذا السياق، يتواصل البحث والتحليل المستمر حول معاهدة سيفر وتأثيراتها الطويلة الأمد. يظل النقاش حياً بين العديد من العلماء والمؤرخين حول ما إذا كانت المعاهدة قد كانت سبباً مباشراً للحرب العالمية الثانية، وكيف أنها شكلت القاعدة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.

بفهم أعمق للآثار الطويلة الأمد لمعاهدة سيفر، يمكننا رؤية كيف أن التحديات التي واجهتها الأمم في مرحلة ما بعد الحرب لا تزال تلقي بظلالها على العلاقات الدولية والتفاعلات السياسية الحديثة. يمكن القول إن معاهدة سيفر تمثل درساً حياً حول أهمية التفاهم والحوار الدولي لتجنب تكرار الصراعات والحروب الدموية في المستقبل.

في الختام، تظل معاهدة سيفر والآثار الطويلة الأمد لها محط دراسة مستمرة ومتجددة، حيث تشكل نقطة انطلاق لفهم التحولات التي طرأت على العالم في القرن العشرين وكيفية تأثيرها على القرن الواحد والعشرين، وكيفية تشكيلها للسياسات والتحديات في عالم متغير ومتقلب.

باختصار، تبقى معاهدة سيفر نقطة انطلاق أساسية لدراسة السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى نشوئها والتأثيرات الطويلة الأمد التي خلفتها. إن فهم التاريخ والدروس المستفادة من هذه الفترة الزمنية يساعد في توجيه القرارات المستقبلية وتشكيل التفاعلات الدولية. إذًا، فإن دراسة تأثيرات معاهدة سيفر ليست مجرد ممارسة أكاديمية، بل تمثل استثماراً في فهم العالم المعاصر وتشكيل مستقبل يعتمد على الحوار والتعاون الدولي.

❖ تحليل للتطورات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية بعد المعاهدة.

بعد توقيع معاهدة سيفر في عام ١٩١٩، شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية. تأثرت هذه التحولات بشكل كبير بالشروط الصارمة المفروضة على ألمانيا والدول الحليفة، وأثرت في تشكيل العالم الحديث. إليكم تحليلاً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد توقيع معاهدة سيفر:

١- التطورات السياسية:

- **انهيار الإمبراطوريات ونشوء دول جديدة:** شهدنا انهيار الإمبراطوريات الكبرى مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العثمانية، ونشوء دول جديدة في أوروبا والشرق الأوسط، مما أدى إلى تغيير جذري في الحكومات والهويات الوطنية.
- **نشوء الأمم المتحدة:** أسفرت تجارب الحرب العالمية الأولى عن إنشاء منظمة الأمم المتحدة، بهدف الحفاظ على السلام وتحقيق التعاون الدولي وحل النزاعات بطرق سلمية.
- **اندلاع الثورات والحركات الوطنية:** أدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية إلى اندلاع ثورات وحركات وطنية في عدة دول حول العالم، مما أدى إلى تحولات سياسية جذرية ونشوء نظم سياسية جديدة.

٢- التطورات الاقتصادية:

- **الكساد الاقتصادي:** شهدت الدول العديدة انهياراً اقتصادياً جراء الدمار الهائل الذي خلفته الحرب، مما أدى إلى فقر وبطالة متزايدة وانخفاض في مستوى المعيشة.
- **نمو الاقتصاد الصناعي:** بالرغم من الكساد العام، شهدت بعض الدول تحولاً نحو الاقتصادات الصناعية، مما أدى إلى نمو الإنتاج وظهور فرص العمل الجديدة.

٣- التطورات الاجتماعية:

- **تغيرات في أوضاع المرأة:** شهدت المجتمعات تغيرات اجتماعية هامة بخصوص حقوق المرأة، حيث بدأت المزيد من النساء في المشاركة في سوق العمل والمطالبة بحقوقهن المدنية والسياسية.
- **زيادة التعليم والثقافة:** شهدت الفترة ما بعد الحرب نمواً في مجال التعليم والثقافة، حيث ازداد الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، مما أدى إلى تقدم المجتمعات في مختلف المجالات. تحسنت الظروف الاجتماعية وزاد التركيز على الحقوق الإنسانية والمساواة، حيث بدأت الحكومات في العمل على إصلاحات اجتماعية وتحسين ظروف الحياة للمواطنين.
- **زيادة التواصل الثقافي والثقافات المتنوعة:** ازداد التواصل الثقافي بين الدول والثقافات المختلفة، مما أدى إلى اندماج المزيد من العادات والقيم في المجتمعات. زادت الفهم والاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة، مما أسهم في تعزيز التسامح والتعايش السلمي.
- **الابتكارات التكنولوجية:** شهدت الفترة ما بعد الحرب تقدماً هائلاً في مجال التكنولوجيا والابتكار، حيث ظهرت ابتكارات جديدة في مجالات الصناعة والاتصالات والطب، مما سهل حياة الناس وزاد من إنتاجية الاقتصادات الوطنية.
- **تطور النظام العالمي:** أدى انتهاء الحرب العالمية الأولى ومعها معاهدة سيفر إلى إعادة تشكيل النظام العالمي، حيث شهدت العديد من الدول تحولات في نظمها الحكومية والاقتصادية. نشأت هيكل دولية جديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي.

بهذه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد معاهدة سيفر، يمكن رؤية كيف أن هذه الفترة شكلت العديد من القضايا والتحديات والفرص في العالم، مما يجعلها موضوعاً هاماً للدراسة والتحليل لفهم العالم الحديث والتنبؤ بمستقبله.

❖ تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر على ألمانيا والعالم.

تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر على ألمانيا والعالم يتطلب فحصاً دقيقاً للأحداث والتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي في القرن العشرين وما بعده. إليكم تقييماً للآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر:

- على ألمانيا:

١- الأثر الاقتصادي والاجتماعي: تسببت الشروط القاسية المفروضة على ألمانيا في الكثير من الصعوبات الاقتصادية والبطالة، وأثرت سلباً على مستوى المعيشة. تعرض الألمان لتضخم هائل وانهيار اقتصادي، مما أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين.

٢- الحقد والغضب: زادت الظروف الصعبة والشروط الجائرة على الحقد والغضب داخل المجتمع الألماني. هذا الغضب ساهم في نمو الأحزاب السياسية المتطرفة وفي النهاية أدى إلى صعود النازية ونشوء الحكم الهتلري.

- على العالم:

١- نشوء النظام الدولي: أسهمت معاهدة سيفر في إعادة تشكيل النظام الدولي وفرض السلام بعد الحرب. أسست للأمم المتحدة وهيكل أخرى للتعاون الدولي، ولكنها أيضاً أثرت في تكوين التحالفات والنزاعات الجديدة في المستقبل.

٢- تشكيل الحدود والدول: قسمت معاهدة سيفر الإمبراطوريات القديمة وشكلت دولاً جديدة وحدوداً جديدة. أدت هذه التغييرات إلى نشوء دول جديدة ونزاعات حدودية في المستقبل.

٣- التوترات الجيوسياسية: زادت معاهدة سيفر من التوترات الجيوسياسية بين الدول، وأدت إلى استمرار الصراعات الإقليمية والدولية في العقود اللاحقة.

في النهاية، تظل معاهدة سيفر نقطة محورية في تاريخ العالم الحديث، حيث لها آثار طويلة الأمد على الشعوب والدول. تجسد هذه الآثار التحديات التي يمكن أن تنشأ عندما تكون السياسات والتفاعلات الدولية مبنية على العقوبات والضغط الجائرة، وتبرز أهمية الحوار والتعاون الدولي للتغلب على التحديات العالمية.

إذاً، يمكن أن نستنتج أن معاهدة سيفر وشروطها المفروضة على ألمانيا أثرت بشكل كبير على العالم الحديث. شكلت هذه الآثار الطويلة الأمد تحديات وفرصاً، حيث نشأت حاجة ملحة لبناء نظام دولي مستقر وعادل. تعكف الدول اليوم على تجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، من خلال تعزيز التعاون الدولي وفهم أعمق للتاريخ لضمان عدم تكرار سيناريوهات الصراع والحروب الدموية. الدروس المستفادة من تأثيرات معاهدة سيفر تجعلها موضوعاً ذا أهمية خاصة في دراستنا للتاريخ والعلاقات الدولية، حيث تشكل تحذيراً دائماً من التبعات المحتملة عندما يفشل الحوار والتعاون بين الدول.

المراجع:

1. "The Treaty of Versailles: A Reassessment after 75 Years" - by Manfred Boemeke, Gerald D. Feldman, and Elisabeth Glaser. Published by Cambridge University Press, 1998.
2. "Paris 1919: Six Months That Changed the World" - by Margaret MacMillan. Published by Random House, 2003.

3. **"The Economic Consequences of the Peace"** - by John Maynard Keynes. Originally published in 1919, this classic work provides insights into the economic aspects of the Treaty of Versailles.
4. **"The Politics of War Guilt in Germany: The Debate in the Reichstag, 1918-1919"** - by Mark Hewitson. Published by Manchester University Press, 2000.
5. **"Peacemaking, 1919"** - edited by Harold Nicolson. Published by Houghton Mifflin Company, 1933.
6. **"The First World War: Germany and Austria-Hungary, 1914-1918"** - by Holger H. Herwig. Published by Bloomsbury Academic, 1996.
7. **"The Treaty of Versailles and After: Annotations of the Text of the Treaty"** - by André Tardieu. Published by Yale University Press, 2005.
8. **"The Treaty of Versailles: Origins of the New Europe"** - by Campbell Craig. Published by Palgrave Macmillan, 1995.

فصل ١٥: تأثير ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة لوزان

- دراسة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة.
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة.

المقدمة:

تأثير ما بعد الحرب يمثل فترة حساسة في تاريخ الدول، حيث تترك النزاعات العسكرية آثاراً عميقة ومتشعبة على المجتمعات المتضررة. من بين العديد من المعاهدات التي وقعت بعد الحروب الكبيرة في القرن العشرين، تبرز معاهدة لوزان كواحدة من الاتفاقيات التي كان لها تأثير كبير على الساحة الدولية.

تم توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ بين تركيا والدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى، وخاصة الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين. كانت هذه المعاهدة تهدف إلى إعادة ترتيب الحدود وتقسيم الممتلكات بين الدول المعنية، وقد أثارت عدة قضايا حيوية، بدءاً من قضية الأقليات الدينية والعرقية وصولاً إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية.

تنسب آثار ما بعد معاهدة لوزان بالتنوع والتعقيد، حيث تركت الاتفاقية بصماتها العميقة على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في المنطقة. فقد شكلت حدود تركيا الحديثة بناءً على هذه المعاهدة، وتم ترتيب العلاقات مع الدول المجاورة. ومع ذلك، فإن التحولات السياسية والاجتماعية في أعقاب المعاهدة لم تكن خالية من التوترات، حيث شهدت المنطقة تحولات هامة في الهوية الوطنية والمشهد السياسي.

على مر الزمن، أظهرت معاهدة لوزان أهميتها الكبيرة كعامل لتشكيل المشهد الإقليمي والعلاقات الدولية. كما أن لها تأثيراً طويلاً الأمد في استقرار المنطقة وتوجيه التطورات المستقبلية. يعكس دراسة هذه المعاهدة وتحليل تأثيرها الطويل الأمد أهمية فهم الديناميات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تشكلت نتيجة لتلك الفترة الحرجة في تاريخ العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى التأثير السياسي، كان لمعاهدة لوزان تأثير كبير على الهوية الوطنية والتشكيل الثقافي في تركيا. ساهمت هذه المعاهدة في بناء هوية تركيا الحديثة وتحديد حدودها الوطنية. استندت الدولة التركية الجديدة إلى مفاهيم جديدة من الوطنية والمواطنة، وتم استبعاد مفهوم الدولة العثمانية السابقة.

على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، خلقت معاهدة لوزان تحديات وفرصاً جديدة. تعاملت تركيا مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت عن انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأثيرات ما بعد الحرب. شهدت تركيا تغييرات هامة في هيكلها الاقتصادي، وتم تعزيز الصناعة وتحفيز التحول الاقتصادي.

على الرغم من الفترة الزمنية الطويلة منذ توقيع معاهدة لوزان، فإن تأثيرها ما زال قائماً حتى اليوم. تشكل العلاقات الدولية لتركيا والتحولات السياسية في المنطقة تحديات مستمرة وتستند إلى الأحداث التاريخية التي نشأت من تلك الفترة. بالتالي، يظل فهم تأثير ما بعد الحرب ومعاهدة لوزان ضرورياً لفهم التطورات الحالية والمستقبلية في هذه المنطقة الحساسة من العالم على صعيدين آخرين، فقد تركت معاهدة لوزان أثراً على قضايا الأقليات والهوية الثقافية. تم التركيز في المعاهدة على حقوق الأقليات في تركيا، مما أثار قضايا تتعلق بحقوق الأقليات الدينية واللغوية. تأثير ذلك استمر في تحديد التفاعلات بين الحكومة والأقليات في السنوات اللاحقة، وكان له تأثير كبير على الهوية الوطنية والتنوع الثقافي في تركيا.

في سياق العلاقات الدولية، ترتبط معاهدة لوزان بتحديد موقف تركيا في مشهد السياسة العالمية. شكلت تلك الاتفاقية أساساً للعلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول الأخرى، وساهمت في تحديد موقف تركيا كلاعب رئيسي في المنطقة. كما أثرت التحولات الجيوسياسية الحديثة في الشرق الأوسط على تفسير معاهدة لوزان ودور تركيا في الشأن الدولي.

في النهاية، يمثل تأثير ما بعد الحرب ومعاهدة لوزان درساً هاماً للتاريخ والعلوم الاجتماعية. يظهر كيف أن التحولات التاريخية يمكن أن تنعكس على الهوية الوطنية، وتشكل القضايا الثقافية والاقتصادية والسياسية في المستقبل.

على الرغم من أن معاهدة لوزان وأثارها قد تركت بصمتها القوية على المشهد الدولي والمجتمع التركي، إلا أن التفاعلات الحديثة تظهر تأثيراً دائماً ومتغيراً. يشهد العالم اليوم على تحولات جيوسياسية جديدة وتحديات دولية متزايدة، مما يلقي الضوء على أهمية فهم تاريخ المنطقة والتفاعلات الثقافية والسياسية في سياق ما بعد الحرب.

في ظل التحولات الحديثة، تظهر تركيا كلاعب رئيسي يشكل تأثيراً على الساحة الدولية. يتطلب فهم الديناميات الحالية استكمال الصورة بفحص التأثيرات الطويلة الأمد لمعاهدة لوزان. كما يظهر أن التوازنات الجيوسياسية تشهد تحولات، وقد يكون لتلك التحولات تأثيرات جديدة على العلاقات الدولية والسياسة الإقليمية.

من المهم أيضاً أن ننظر إلى التأثيرات الثقافية والاجتماعية في تركيا، حيث تشهد المجتمعات على تحولات سريعة في هويتها وتفاعلاتها الثقافية. يعكس هذا التطور التواصل المستمر بين التقاليد التاريخية والتحولات الحديثة، وكيف يتعامل المجتمع مع هذا التوازن الحساس.

باختصار، يظهر تأثير ما بعد الحرب ومعاهدة لوزان الأهمية الباقية في فهم السياق التاريخي والحالي لتركيا والمنطقة المحيطة بها. تظهر الدرس المستمر لتلك الفترة التاريخية أهمية فهم العلاقات الدولية وتأثيرات التحولات التاريخية على مسارات التنمية الوطنية والإقليمية وتحديد هذه العلاقات والتأثيرات يساعد في توجيه السياسات الحكومية وفهم التحولات المستمرة في الساحة الدولية. يتيح التأمل في تأثير ما بعد الحرب ومعاهدة لوزان للمجتمع الدولي الفهم الأعمق لتطورات القضايا الإقليمية والعالمية الراهنة.

مع استمرار تحولات العالم الحديث، يظل الفهم العميق لتأثير تلك الفترة التاريخية ذا أهمية خاصة. فإذا كانت القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية في المستقبل ستظل مرتبطة بتلك الفترة، فإن الدراسة المستمرة لمعاهدة لوزان وتأثيراتها ستكون ضرورية لفهم الاتجاهات الحالية وتوقع المستقبل.

❖ دراسة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة

دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد معاهدة لوزان تكشف عن رحلة معقدة للدولة التركية والمنطقة بأسرها. منذ توقيع المعاهدة في عام ١٩٢٣، شهدت تركيا تحولات هائلة على مدار العقود، وهي التحولات التي تراوحت بين التحديات والفرص وأثرت في جميع جوانب الحياة الوطنية.

من الناحية السياسية، عانت تركيا من عدة تحولات منذ فترة ما بعد الحرب. بدأت الدولة بالتحول من نظام حاكم عثماني إلى جمهورية تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. شهدت الفترة الأولى للجمهورية جهوداً كبيرة لتحقيق التحولات السياسية واللامركزية، وكذلك تعزيز مفهوم العلمانية في المؤسسات الحكومية.

مع تقدم الوقت، شهدت تركيا تغييرات في الأنظمة السياسية والحكومية، حيث شهدت العديد من الحقب السياسية وتحولات الحكم. كما شهدت فترات من التوتر والاستقرار السياسي، ولكن بصفة عامة، حافظت تركيا على مسارها كدولة ذات نظام ديمقراطي.

من ناحية الاقتصاد، خضعت تركيا لتحولات هامة منذ معاهدة لوزان. بدأت الدولة في تبني سياسات اقتصادية جديدة، تركز على التحول من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي وخدمي. تحققت تركيا نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، وشهدت تنوعاً في مصادر الدخل وتحسيناً في معايير المعيشة.

على الصعيد الاجتماعي، شهدت تركيا تغيرات هامة في هيكل المجتمع والقيم الثقافية. تمثل هذه التحولات في التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يتسم بالتنوع والتطور. شهدت الدولة تحسناً في مجالات التعليم والصحة، وشهدت القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة تحولات ملحوظة.

في العقود الأخيرة، شهدت تركيا أيضاً تأثيراً كبيراً للتحولات العالمية والأحداث الإقليمية على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهدت تركيا توسيع دورها في المشهد الدولي، حيث أصبحت لاعباً هاماً في الشؤون الإقليمية والعالمية. تعكس هذه التحولات قوة الاقتصاد التركي المتنامي والدور الاستراتيجي للبلاد.

في مجال الاقتصاد، تحققت نجاحات كبيرة في عدة قطاعات، بما في ذلك الصناعة والتكنولوجيا والخدمات. تمثلت التحولات في انتقال تركيا من اقتصاد مستند إلى الزراعة إلى اقتصاد متقدم ومتنوع، مما أسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية على الساحة الدولية.

من الناحية الاجتماعية، شهدت تركيا تغييرات في هيكل المجتمع والتحولات الثقافية. تزايدت درجة التحضر والوعي الاجتماعي، وتوسعت فرص التعليم والتنمية. كما أظهرت القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة تطورات إيجابية، مع تعزيز المشاركة الاجتماعية وتعزيز الوعي بقضايا العدالة وحقوق الإنسان.

مع هذا التطور المستمر، يظهر أن تركيا ما زالت تواجه تحديات متنوعة، بما في ذلك التوترات السياسية الداخلية والضغوط الاقتصادية. ومع ذلك، تبقى قدرة الدولة على التكيف والتحسين واستغلال الفرص مؤشراً على قوتها المستمرة وإرادتها للمضي قدماً في رحلة التطوير والتقدم.

باختصار، دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد معاهدة لوزان تبرز الرحلة المعقدة والمثيرة لتركيا نحو التحول والتقدم. تظهر هذه التطورات التفاف الدولة حول التحديات، واستغلال الفرص، وتحقيق التقدم على مدار العقود، وهي عناصر أساسية لفهم مسار تطور تركيا والمنطقة.

في هذا السياق، يتعين على تركيا النظر إلى المستقبل بتفاؤل وحذر، مستفيدةً من الخبرات المكتسبة على مر العقود. يتطلب التحول المستمر وتحسين البنية التحتية وتعزيز التعليم والابتكار لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي.

في الوقت نفسه، يجب أن تظل تركيا ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تتعامل بفعالية مع التحديات الداخلية والخارجية. يتطلب الأمر أيضاً بناء جسور التفاهم والتعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية المشتركة.

في الختام، تبقى دراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد معاهدة لوزان مفتاحاً لفهم المسار التاريخي لتركيا والعبر التي يمكن استخلاصها للمستقبل. بفضل التحولات المستدامة والقدرة على التكيف، يمكن لتركيا أن تستمر في تحقيق التقدم والازدهار في ظل تحديات العصر الحديث.

❖ تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة

لوزان على تركيا والمنطقة

تعتبر معاهدة لوزان التي وقعت عام ١٩٢٣ بين تركيا والدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى، من الاتفاقيات التي كان لها تأثير كبير على تاريخ المنطقة. يتعين تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط هذه المعاهدة على تركيا والمنطقة باعتبارها محطة هامة في تطوير الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التأثيرات السياسية:

- **ترسيخ حدود تركيا:** أحد أهم تأثيرات معاهدة لوزان كان تحديد حدود تركيا الحديثة. يظل هذا التحديد له أثر كبير في الهوية الوطنية والسيادة الوطنية لتركيا.
- **العلاقات الدولية:** تأثرت العلاقات الدولية لتركيا بشكل جذري، حيث نشأت علاقات جديدة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي. يعتبر دور تركيا الحالي في المشهد الدولي نتيجة تأثيرات تلك العلاقات.

التأثيرات الاقتصادية:

- **تحولات في الهيكل الاقتصادي:** سعت تركيا بعد معاهدة لوزان إلى تحقيق تحولات في هيكلها الاقتصادي، حيث شهدت نمواً في الصناعة والخدمات، وتنوعاً في مصادر الدخل.

- **التأثير على التجارة:** فرضت المعاهدة شروطاً تجارية، ولكن في الوقت نفسه، سمحت لتركيا بتوسيع نطاق علاقاتها التجارية الدولية، مما أثر إيجابياً على الاقتصاد.

التأثيرات الاجتماعية:

- **تأثير على التركيبة الديموغرافية:** شهدت تركيا تغيرات في التركيبة الديموغرافية نتيجة للتحويلات السياسية والاقتصادية، مع تأثيرات على الهجرة والتوزيع السكاني.
- **تطورات في مجال التعليم والثقافة:** تأثرت التعليم والثقافة بشكل كبير، حيث قامت تركيا بجهود كبيرة لتحسين هذين الجانبين لتعزيز التنمية الشاملة.

تأثيرات على الأمن والسلم:

- **تأثير على الأمان:** مع تحديد الحدود وتنظيم العلاقات الدولية، أثرت المعاهدة على مستوى الأمان في المنطقة ومدى تأثير تركيا في تحقيق الاستقرار الإقليمي.
- **تأثير على الصراعات:** أثرت المعاهدة على الصراعات في المنطقة، حيث شكلت أساساً للتسويات والعلاقات السلمية، وفي بعض الحالات، قد أسهمت في حل النزاعات.

التحديات المستقبلية وفرص التنمية:

- على الرغم من التقدم الذي أحرزته تركيا بعد معاهدة لوزان، إلا أنها تواجه تحديات مستقبلية تتطلب انتباهاً واستعداداً دائماً دائمين. من بين هذه التحديات:
- ١- **الاستقرار الإقليمي:** تبقى المنطقة محط اهتمام دولي، وتأثيرات النزاعات والأزمات الإقليمية تتطلب من تركيا المشاركة الفعالة في تحقيق الاستقرار وحماية حقوقها ومصالحها.
 - ٢- **التنمية الاقتصادية:** يجب على تركيا تطوير استراتيجيات اقتصادية مستدامة لمواكبة التحويلات الاقتصادية العالمية، وتعزيز الابتكار وتنويع المصادر الاقتصادية.

٣- **التحديات الاجتماعية:** تتضمن تحديات مثل توازن التعليم والصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإدارة التنوع الثقافي، وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار.

٤- **القضايا البيئية:** يجب أيضاً أن تأخذ تركيا بنظر الاعتبار التحديات البيئية، مع التركيز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدامها.

الفرص:

١- **التعاون الدولي:** يمكن أن تكون تركيا رائدة في تعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات الإقليمية وتعزيز التجارة الدولية والتطوير الاقتصادي المستدام.

٢- **التقنية والابتكار:** يمكن أن تستثمر تركيا في التكنولوجيا والبحث العلمي لتعزيز قدراتها الابتكارية وتحسين مستوى التنافسية.

٣- **تعزيز التعليم والثقافة:** من خلال تعزيز نظام التعليم ودعم الثقافة والفنون، يمكن لتركيا تعزيز التنمية الشاملة وتعزيز هويتها الثقافية.

٤- **التنمية المستدامة:** يمكن أن تتبنى تركيا استراتيجيات للتنمية المستدامة للمساهمة في حماية البيئة وتعزيز جودة الحياة.

باختصار، يتطلب تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة دراسة شاملة لتأثيراتها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يظهر تحليل هذه التأثيرات أهمية فهم تطور العلاقات الدولية والمسارات التنموية في المنطقة، ويسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجهها تركيا في المستقبل.

المراجع:

1. Lewis, Bernard. "The Emergence of Modern Turkey." Oxford University Press, 2002.
2. Olson, Robert W. "The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925." University of Texas Press, 1989.

3. Mango, Andrew. "Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey." Overlook Press, 2002.
4. Shaw, Stanford J., and Ezel Kural Shaw. "History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: Volume 2, Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975." Cambridge University Press, 1977.
5. Zürcher, Erik Jan. "Turkey: A Modern History." I.B. Tauris, 2004.
6. Toynbee, Arnold J. "Turkey: A Past and a Future." Oxford University Press, 1917.
7. Karpal, Kemal H. "Turkey's Politics: The Transition to a Multi-Party System." Princeton University Press, 1959.
8. İnalçık, Halil. "The Middle East and the Balkans under the Ottoman Empire: Essays on Economy and Society." Indiana University Turkish Studies Department, 1993.
9. Quataert, Donald. "The Ottoman Empire, 1700-1922." Cambridge University Press, 2005.
10. Hanioglu, M. Şükrü. "A Brief History of the Late Ottoman Empire." Princeton University Press, 2008.

القسم السادس: النقد والتحليل المعاصر

فصل ١٦: التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر وتأثيرها على الحروب والنزاعات الحديثة

- تحليل كيف أثرت معاهدة سيفر على الديناميكيات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن.
- النقد الحديث للشروط والتسويات الألمانية ودورها في الحروب الحديثة والنزاعات.

المقدمة:

معاهدة سيفر، التي وُقِّعت في ٢٨ يونيو ١٩١٩، كانت نقطة تحول تاريخية تضع حداً للحرب العالمية الأولى وتحدد شروط السلام بين الحلفاء وألمانيا. كان لها تأثير هائل على تشكيل النظام الدولي الجديد وتحديد المسار الذي ستسلكه العلاقات الدولية في العقود اللاحقة. في سياق التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر، يظهر الاهتمام المتزايد بفهم تأثيرها على الحروب والنزاعات الحديثة.

تعتبر معاهدة سيفر لسان حال الانتقال من فترة الحرب الكلاسيكية إلى عصر الحروب الحديثة، حيث باتت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر أهمية من الأبعاد العسكرية في فهم الصراعات الدولية. يتساءل المحللون المعاصرون عن كيفية تأثير معاهدة سيفر على تشكيل هويات الدول وتوجيه سياساتها الخارجية، وكيف يمكن تطبيق الدروس المستفادة على التحديات الحديثة.

من خلال التحليل المعاصر، يظهر أن معاهدة سيفر لها تأثير على الحروب والنزاعات الحديثة من خلال تأثيرها على هيكل القوة الدولي، وتحديد الحدود والترتيب الاقتصادي والاجتماعي للدول. كما يتعمق المحللون في فهم كيف

تسهم هذه المعاهدة في تشكيل سياسات الأمن والدفاع وفي تحديد العلاقات الدولية في ظل الظروف الراهنة.

في هذا السياق، يشكل التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر نقطة انطلاق حيوية لفهم العلاقة بين الأحداث التاريخية والتطورات الراهنة في العلاقات الدولية، وكيف يمكن لقراءة ماضٍ تأثر الحروب والنزاعات الحديثة أن تسهم في تشكيل مستقبل مستدام وآمن.

عند النظر إلى التحليل لمعاهدة سيفر، يصبح من الضروري التفكير في التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها العالم منذ وقت توقيع المعاهدة وحتى الوقت الحالي. يظهر التأثير المستمر للقرارات الواردة في معاهدة سيفر على تشكيل النظام الدولي الحديث، وكيف تعكس تلك القرارات تحولات القوى والتحديات الأمنية الراهنة.

من خلال تحليل التطورات الاقتصادية، يمكن رؤية تأثير معاهدة سيفر على الهيكل الاقتصادي العالمي وكيف أن هذا الهيكل يشكل جزءاً أساسياً من الديناميات السياسية الحديثة. فمع تحول العالم إلى اقتصاد عالمي متكامل، يظهر أن تلك الاتفاقيات القديمة لا تزال تؤثر في سياق العولمة والتبادل الاقتصادي.

من ناحية أخرى، يمكن أن يلقي التحليل الحديث الضوء على كيفية تأثير معاهدة سيفر على هويات الدول وتشكيل وجدانها الوطني. هل قرارات الماضي ما زالت تلعب دوراً في تحديد النهج السياسي والعسكري للدول في الوقت الحالي؟ كيف يؤثر التاريخ في تشكيل استراتيجيات الأمن والدفاع في عصرنا الحديث؟

في النهاية، يكمل التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر دوراً حيوياً في فهم التحولات الراهنة في النظام الدولي، وكيف يمكن أن يكون لتاريخ الحروب والصراعات تأثير دائم على التكوين السياسي والاقتصادي للدول. إن فهم هذا التأثير يمكن أن يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الحديثة وتعزيز استقرار العالم.

على الرغم من أن معاهدة سيفر تعتبر حدثاً تاريخياً في نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن تأثيرها لا يقتصر على ذلك الزمان بل يتجاوزه ليطل العصور اللاحقة. في ظل التحولات السريعة في تكنولوجيا الاتصال وتقارب الثقافات، يظهر أن فهم تأثير معاهدة سيفر على التطورات الراهنة يسهم في رسم ملامح المستقبل.

يعزز التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر الوعي بأهمية بناء علاقات دولية قائمة على التفاهم والتعاون، بدلاً من التصعيد العسكري والنزاعات الدائمة.

يمكن أن يكون استفادة الدول من دروس التاريخ، بما في ذلك مفردات معاهدة سيفر، هامة لتجنب الأخطاء القديمة وتحقيق استقرار عالمي أكبر. على الساحة الدولية، يظهر أن التعاون الدولي وحوار الثقافات يمثلان مفاتيح الحلول المستدامة لتحقيق سلام عابر للحدود وازدهار عالمي.

❖ تحليل كيف أثرت معاهدة سيفر على

الديناميكيات السياسية والاقتصادية

العالمية بعد مرور الزمن

معاهدة سيفر لا تزال تلقي بظلالها البعيدة على الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن، وتأثيرها يظهر بوضوح في التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم منذ عقد العشرينات حتى الوقت الحالي.

من الناحية السياسية، ساهمت معاهدة سيفر في تشكيل الخريطة الجديدة للعلاقات الدولية وفقاً للقوى الفائزة في الحرب العالمية الأولى. الهيكل السياسي الناشئ وتوزيع القوى العالمية أثراً في التوجهات السياسية للدول وكيفية تبنيتها للسياسات الخارجية. تمثل الاضطرابات الناجمة عن تلك الهيكلية في النزاعات والحروب الإقليمية والدولية، حيث أن توزيع القوى الناتج عن معاهدة سيفر لا يزال يؤثر على تفاعلات الدول وتحالفاتها في العالم المعاصر.

من الناحية الاقتصادية، تسببت شروط السلام التي فرضتها معاهدة سيفر في إضعاف الاقتصاد الألماني وتراجع قوته الاقتصادية. هذا التأثير الاقتصادي استمر لفترة طويلة، ولكن مع تقدم الوقت، شهدت ألمانيا عودة اقتصادية ملحوظة، وأصبحت إحدى أكبر القوى الاقتصادية في العالم. يظهر تأثير معاهدة سيفر في التوجهات الاقتصادية للدول، حيث يعتبر الاقتصاد نتاجاً مرتبطاً بشكل كبير بالتوازنات السياسية العالمية والتحالفات الاقتصادية.

على الرغم من مرور العقود، يظل تأثير معاهدة سيفر حاضراً في النقاشات السياسية والاقتصادية حول العدالة الدولية وتوازن القوى. يستمر التحليل المعاصر في فهم كيف يؤثر تاريخ المعاهدة في تشكيل سياسات الأمان والاقتصاد العالمي، مما يبرز أهمية فهم السياق التاريخي لفهم التحديات الحالية وتحقيق استقرار دولي.

في مجال العلاقات الدولية، يظهر تأثير معاهدة سيفر على الديناميات السياسية بوضوح في سياق التكوين الجديد للتحالفات والتحديات الأمنية. تأثير المعاهدة على تشكيل الأنظمة الدولية ومؤسساتها يظل ملموساً، حيث تعكس هيكل القوى العالمية والتحالفات الاقتصادية الراهنة تأثيراً مستمراً لما ورد في الاتفاقية. يعزز هذا التحليل الفهم الحديث للتحويلات الجيوسياسية ويسلط الضوء على تطور العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية.

من الناحية الاقتصادية، شهدت مراحل متعددة من التطور الاقتصادي العالمي تأثيراتها الطويلة الأمد من جراء شروط معاهدة سيفر. في العقود الأخيرة، أدت التحويلات الاقتصادية العالمية إلى نماذج اقتصادية جديدة وتوازنات مختلفة، ولكن لا يزال تأثير المعاهدة يلعب دوراً في استراتيجيات الدول وتوجهاتها الاقتصادية.

من خلال النظرة الشاملة لتأثير معاهدة سيفر على الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن، يمكن التعرف على كيفية تكامل الأحداث التاريخية في نسيج الشؤون الدولية الحديثة. تظل تلك التأثيرات تحتفظ بأهميتها في الفهم الشامل للتحديات والفرص التي تواجه المجتمع الدولي، مما يعزز أهمية الاستفادة من التاريخ كدروس حية تسهم في توجيه المستقبل.

في مجال السياسة الدولية، يظهر تأثير معاهدة سيفر بشكل ملحوظ في تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية والعالمية. التوازنات السياسية والتحويلات في هيكل القوى الدولية تعكس تأثير المعاهدة على الديناميات السياسية، حيث يظل التاريخ الذي شهدته المعاهدة نقطة تحول هامة في تحديد النهج الإستراتيجي للدول واستجابتها للتحديات الجديدة.

من الناحية الاقتصادية، أدت شروط المعاهدة إلى تعزيز التفاوت الاقتصادي والتأثير على الأوضاع المالية في العديد من الدول. ومع تقدم الزمن، شهدنا تغيرات جذرية في الطابع الاقتصادي للدول، مع اتساع نطاق التكامل الاقتصادي والتحول نحو اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا. يمكن رؤية تأثير معاهدة سيفر في السياق الحالي من خلال الجهود المستمرة لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الاستدامة.

في النهاية، يبرز التحليل المستمر لتأثير معاهدة سيفر على الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية أهمية فهم الروابط التاريخية وكيف تشكلت المشهد الدولي الحديث. يتيح هذا الفهم تحليل التحديات الراهنة وتوجيه الجهود نحو بناء علاقات دولية تعزز السلام والازدهار. يظل التأثير المستمر لمعاهدة سيفر تذكيراً بأن الفهم العميق للتاريخ يلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبلنا.

في سياق السياسة الدولية، يتجلى تأثير معاهدة سيفر في التحولات الجيوسياسية الحديثة وتشكيل القوى العظمى والتحالفات الإقليمية. يمكن رؤية آثارها في السعي المستمر للدول إلى تحقيق التوازن في العلاقات الدولية وتشكيل مواقفها تجاه القضايا العالمية المعاصرة، مثل التحولات المناخية والأمن الإقليمي.

من الناحية الاقتصادية، يظل تأثير معاهدة سيفر واضحاً في هيكل الاقتصاد العالمي. حيث تشكل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة استمراراً لهذا التأثير، ويظهر تطور العولمة وتكامل الأسواق العالمية اليوم نتيجة لهذه العوامل التاريخية.

في الختام، يُظهر التحليل الشامل لتأثير معاهدة سيفر على الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن أهمية النظرة الشاملة إلى التاريخ. يساعد هذا الفهم في توجيه السياسات الحالية والمستقبلية وفي بناء عالم يقوم على العدالة والتعاون الدولي، حيث يُظهر تاريخنا السابق كدرس لتحقيق استقرار وتنمية مستدامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ويظل تحليل تأثير معاهدة سيفر على الديناميات العالمية محط أهمية متجددة، حيث يتعين علينا فهم الأحداث التاريخية لنواكب مستقبلنا بشكل أفضل. يمكن أن يلعب التاريخ دوراً حيوياً في توجيه سياساتنا الحالية وتشكيل رؤيتنا للمستقبل.

على الرغم من التحولات الكبيرة في العالم، يستمر تأثير معاهدة سيفر في تذكيرنا بأهمية الحوار والتفاهم الدولي. يشكل التاريخ درساً لا يُعدّ ولا يُحسّم، حيث يتعين علينا تكريس الجهود نحو تحقيق التضامن العالمي وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، يكمل تحليل تأثير معاهدة سيفر دوره في تشكيل تفكيرنا حيال التحديات الحديثة، ويساهم في بناء عالم يسوده السلام والعدالة والازدهار للأجيال القادمة.

تأثير معاهدة سيفر على الديناميات العالمية يظل محط أهمية متجددة في فهم تطورات العلاقات الدولية. إن تحليل التأثيرات البعيدة المدى لهذه المعاهدة يمنحنا رؤية أوسع للتحولات العالمية والتحديات التي نواجهها اليوم. يظهر تاريخ سيفر بوضوح أهمية تفادي تبني سياسات صارمة وتحميل الدول الهزائم بأعباء ثقيلة، حيث يجب علينا الاستفادة من هذه الدروس في صياغة استراتيجياتنا الحالية.

من خلال تحليل تأثير معاهدة سيفر، يمكننا تحديد العوامل التي تشكل أساساً للتحولات العالمية. يعتبر التاريخ نقطة انطلاق لتوجيه سياساتنا الحالية وتشكيل تصوّرنا للمستقبل.

إن فهم الأحداث التاريخية يمكنه أن يلعب دوراً حيوياً في بناء علاقات دولية قائمة على الحوار والتعاون. وبهذا، يظل تأثير معاهدة سيفر يذكرنا بأهمية تكريس الجهود نحو تحقيق تضامن عالمي حقيقي وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

❖ النقد الحديث للشروط والتسويات

الألمانية ودورها في الحروب الحديثة

والنزاعات

النقد الحديث لشروط وتسويات معاهدة سيفر وتأثيرها في الحروب الحديثة والنزاعات يعكس فهماً أكثر نضجاً للتاريخ الدولي وتأثير القرارات السياسية على الأحداث الراهنة. يركز هذا النقد على عدة جوانب، بدءاً من التأثير الاقتصادي إلى العواقب السياسية والاجتماعية لمعاهدة سيفر.

من الناحية الاقتصادية، يشير النقد إلى أن شروط المعاهدة كانت قاسية جداً على ألمانيا، مما أدى إلى تدهور اقتصادها وإلى نشوب الكثير من الاضطرابات الاقتصادية. يرى البعض أن هذه الظروف أشعلت شرارة اليأس والانكماش الاقتصادي، مما ساهم في خلق الظروف التي أدت في النهاية إلى الحرب العالمية الثانية.

من جهة أخرى، يُعتبر النقد الحديث أن العقوبات والظروف الصارمة التي فرضت على ألمانيا لم تحقق الأمان المستدام. بل قد ساهمت في تشكيل طغیانٍ داخلي في ألمانيا، مما ساعد في صعود النازية ونشوء النظام الهتلري، الذي كان يستخدم تلك الظروف كذريعة لتحييض الشعور بالظلم والتحفيز نحو التوجهات العدائية.

في سياق الحروب والنزاعات الحديثة، يركز النقد على كيف أن تأثيرات تلك الشروط والتسويات الألمانية قد خلقت بيئة تاريخية مشحونة بالتوتر والضغط، وقد تركزت تلك الانفجارات على التوترات الإقليمية والصراعات العالمية. يُستخدم تحليل النقد لتسليط الضوء على كيف أن الحلول السياسية الفاشلة قد تكون أحد المحفزات للتوترات الدولية وتأجيج نزاعات جديدة.

ويجسد النقد الحديث لشروط وتسويات معاهدة سيفر فهماً أعمق لتأثيرات القرارات التاريخية على الأحداث الراهنة. يعكس هذا النقد إدراكاً متقدماً لضرورة تصويب السياسات الدولية والتفكير بشكل أفضل في تحقيق التسويات العادلة والمستدامة لتجنب تكرار الأخطاء التاريخية.

إضافةً إلى ذلك، يركز النقد الحديث على دور المجتمع الدولي في تشكيل السياق الإقليمي والدولي بعد مرور الزمن. يُظهر النقاد أن تأثير معاهدة سيفر لم يكن محصوراً في الحدود الألمانية فقط، بل كان له تأثير واسع النطاق على العلاقات الدولية وديناميات القوى العالمية.

النقد يُلقي الضوء على كيف أن استمرار الإرهاب والنزاعات الإقليمية يمكن أن يكون نتيجة لتراكم الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم الرضا عند بعض الدول والجماعات. يُشير البعض إلى أهمية فهم الجذور التاريخية للصراعات الحديثة لتحقيق فهم أعمق حول كيفية تأثير القرارات التاريخية على تشكيل الواقع السياسي والاقتصادي.

في النهاية، يسلط النقد الحديث على أهمية تعزيز التعاون الدولي والتسويات العادلة لتجنب تكرار الأخطاء التاريخية وتحقيق استقرار دولي. يبرز النقاد أهمية الحوار الدولي وبناء جسور التفاهم لتعزيز السلم والأمان في عالم مترابط تاريخياً وسياسياً.

علاوة على ذلك، يعكس النقد الحديث أيضاً على التداول بين التفاعل بين السياسة والاقتصاد، حيث يؤكد بعض الخبراء على أهمية وجود توازن بين العقوبات والتسويات لتجنب إحداث تأثيرات سلبية على الاستقرار الدولي. يُسلط النقد الضوء على أهمية تطوير آليات دبلوماسية أكثر حساسية وتفهماً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تسويات تكون أكثر استدامة.

من ناحية أخرى، يُلقي النقد الحديث الضوء على ضرورة التفكير في آليات تسوية تتناسب مع التطورات الحديثة، مع التركيز على مبادئ العدالة والمساواة. يُشير بعض الخبراء إلى أهمية إعادة النظر في الأسس التاريخية لتلك الاتفاقيات بمنظور أكثر شمولاً وتكاملاً لتحقيق استقرار دائم.

في الختام، يظل النقد الحديث حول شروط وتسويات معاهدة سيفر يعزز الفهم للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، ويشير إلى أهمية العمل المشترك والحوار البناء لتحقيق أهداف دولية تعكس قيم العدالة والسلم.

يظل النقد الحديث حول شروط وتسويات معاهدة سيفر أمراً ذا أهمية خاصة، حيث يساهم في تعزيز فهمنا للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت

الحاضر. يتيح لنا هذا التحليل الاستفادة من الدروس المستفادة من الماضي وتوجيه الاهتمام نحو إيجاد حلول فعّالة للقضايا العالمية المعاصرة.

تظهر معاهدة سيفر أن الحاجة إلى العمل المشترك والحوار البناء تظل أموراً حيوية لتحقيق أهداف دولية تعكس قيم العدالة والسلام. يجب علينا أن نتعلم من تجارب الماضي ونسعى جاهدين إلى بناء علاقات دولية قائمة على التعاون والفهم المتبادل. إن تحليل معاهدة سيفر يعزز الضرورة الملحة لتعزيز التفاهم وتحقيق التضامن العالمي، مما يمهد الطريق لمستقبل يسوده السلام والازدهار لجميع شعوب العالم.

فصل ١٧: التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان وأثرها

على الشؤون الدولية

- تقييم كيف أثرت معاهدة لوزان على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم بشكل عام.
- النقد الحديث للتسويات التركية والتحديات الجديدة التي تواجهها.

المقدمة:

منذ توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، ترسّمت حروفها على خارطة الشؤون الدولية وأثرت في العلاقات الدولية لفترة طويلة. تلك المعاهدة، التي وُقعت في مدينة لوزان السويسرية، جاءت بمثابة نقطة تحول إستراتيجية تمسكت بحل النزاعات الدولية بعقلانية وتأمين استقرار المنطقة.

في هذا السياق، يُظهر التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان أهمية الأحداث التاريخية في تشكيل السياسات والتوجهات الدولية الحديثة. يسلط الضوء على كيف أن الشروط والاتفاقيات الواردة في هذه المعاهدة أثرت في تعيين حدود الدول وتحديد العلاقات الإقليمية والدولية.

في هذا السياق الأكثر تعقيداً وتفاعلاً للعلاقات الدولية اليوم، يتطلب فهم تأثير معاهدة لوزان فحصاً دقيقاً للملابسات والظروف التي أحاطت بتوقيعها وكيف أن تلك الظروف قد صاغت الحاضر ورسمت ملامح المستقبل. تحليل معاهدة لوزان يمثل نافذة نحو فهم عميق لكيفية تأثير القرارات التاريخية على تكوين السياسات وتوجيه المصائر في المجتمع الدولي.

وفي ظل التحولات السريعة في العلاقات الدولية وتطور القوى والتحديات الحديثة، يظهر تحليل معاهدة لوزان أيضاً كيف أن الأحداث التاريخية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تحديد التوجهات المستقبلية. إن فحص العناصر الدقيقة لتلك المعاهدة يفتح الباب أمام فهم أعمق لكيفية تأثيرها على القضايا الراهنة مثل الحدود الوطنية، وتسوية النزاعات، والتعاون الدولي.

من خلال التحليل المعاصر، يُسلط الضوء على كيف أن تلك المعاهدة لم تكن مجرد اتفاقية تاريخية، بل كانت خيوطها تمتد لتشكيل شبكة معقدة من التأثيرات على مستويات متعددة. فهم التفاصيل والسياق الذي أحاط بتلك الأحداث يساعد في رؤية الصورة بأكملها وفهم كيف يمكن للقرارات التاريخية أن تبني الساحة الدولية وتحدد توجهات الدول في القرن الواحد والعشرين.

وفي عالم متصل أكثر من أي وقت مضى، يعزز تحليل معاهدة لوزان الفهم الشامل لكيفية تأثير الأحداث التاريخية على التفاعلات الحديثة والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. يعد هذا التحليل خطوة حاسمة نحو العمق في فهم العلاقات الدولية وكيف يمكن لتاريخ الماضي تشكيل مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

على الرغم من مرور الزمن، تظل معاهدة لوزان حية في النقاشات الدولية والتحليلات المعاصرة. يظهر تأثيرها المستمر في قضايا الهوية والحدود الوطنية وكيفية التعامل مع التحديات الإقليمية. يُسهم التحليل المستمر في إلقاء الضوء على كيف يمكن للماضي أن يلقي بظلاله على الحاضر ويوجه السياسات الدولية.

في ظل التغيرات الجيوسياسية والتحولات الاقتصادية الحديثة، يعتبر فحص تأثير معاهدة لوزان أمراً ضرورياً لفهم الديناميات الراهنة. يسلط التحليل المستمر الضوء على كيف يمكن أن تشكل القرارات القديمة نقاط تحول حاسمة في مسارات التفاعلات الدولية وتحديد مسارات المستقبل.

بهذا، يظهر التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان أن الفهم الشامل للتاريخ الدولي يلعب دوراً هاماً في توجيه القرارات الحديثة. يعتبر دراسة تأثير هذه المعاهدة جزءاً أساسياً من العمليات الحالية لتكوين العلاقات الدولية وضبط مجريات الأحداث، وبالتالي، يظل التحليل المعاصر أداة قيمة لفهم كيف يتشكل الحاضر وكيفية العمل نحو مستقبل مستدام ومستقر.

في ظل الاستمرار في التفاعلات الدولية المعقدة والتحولات السريعة، يعكس التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان أهمية التواصل الدائم مع التاريخ الدولي. يبرز هذا التحليل أن المعاهدات القديمة لا تزال لها تأثير طويل الأمد على العلاقات الدولية، وتسلط الضوء على الضرورة المستمرة لتقييم القرارات والتسويات السابقة بروح من العدالة والمرونة.

بفضل التحليل المعاصر، يمكن للمجتمع الدولي الاستفادة من دروس الماضي لتوجيه السياسات الحديثة وتحقيق التسويات العادلة والمستدامة. يُظهر التحليل كيف يمكن للتاريخ أن يكون مصدر إلهام للابتكار وتطوير العلاقات الدولية، مع التركيز على الفهم العميق للسياقات التاريخية التي شكلت الحاضر.

في الختام، يُشير التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان إلى أن النظرة إلى التاريخ يُعتبر أساسياً لبناء مستقبل مستدام. يمكن للدروس المستفادة من هذه المعاهدة أن تسهم في تعزيز التعاون الدولي، وتقديم أساس قوي للفهم المشترك وتحقيق السلم والازدهار على الساحة الدولية.

❖ تقييم كيف أثرت معاهدة لوزان على

التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة

والعالم بشكل عام

تقع معاهدة لوزان، التي وقعت في عام ١٩٢٣، في قلب التحولات الجيوسياسية والسياسية التي شهدتها المنطقة والعالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. تعتبر هذه المعاهدة وثيقة أثرت بشكل كبير على التوازن الإقليمي والسياسي، وتعكس تأثيراً عميقاً على الديناميات الدولية لفترة طويلة. يُمكن تقييم تأثير معاهدة لوزان على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم بأنها:

١- تحديد حدود الدول:

تأثرت حدود عدة دول في المنطقة نتيجة لتوقيع معاهدة لوزان. تم تحديد الحدود الجديدة لتركيا واليونان وبلغاريا وغيرها من الدول، مما أسهم في تحديد الخريطة السياسية للمنطقة وتأثيرها على التوازن الإقليمي.

٢- تأثير على العلاقات الدولية:

من خلال إنهاء الحرب العالمية الأولى وتحديد شروط السلام، ساهمت معاهدة لوزان في تشكيل علاقات الدول في المنطقة ومع القوى العالمية الكبرى، مما أثر على التوازن الدولي والتحالفات الإقليمية.

٣- تحديد حقوق الأقليات:

كانت المعاهدة أيضاً تحتوي على أحكام تتعلق بحقوق الأقليات في تركيا وعلى الوجه الخصوص ضياع الحقوق القومية للشعب الكردي، مما أدى إلى تأثير على التوازن الاجتماعي والثقافي في المنطقة.

٤- تأثير على السيادة الوطنية:

بالنسبة لتركيا، قامت المعاهدة بإعادة تعريف حدودها ومنحتها السيادة الكاملة على أراضيها، مما ساهم في إعادة هيكلة النظام السياسي وتقوية الهوية الوطنية.

٥- تأثير على الاستقرار الإقليمي:

على الرغم من حل النزاعات الدبلوماسية، إلا أن بعض التحديات الجيوسياسية المستمرة في المنطقة تعكس تأثيراً مستمراً على التوازن الإقليمي.

٦- التأثير على القضايا الإنسانية:

تأثرت السكان والمجتمعات المعيشية نتيجة لتغييرات الحدود والتوجيهات الجديدة، مما يسلب الضوء على تأثير المعاهدة على القضايا الإنسانية في المنطقة.

٧- تأثير على الأمن والاستقرار:

على الرغم من أن معاهدة لوزان أسهمت في إنهاء حالة الحرب في المنطقة، إلا أنها تركت تأثيراً على الأمان والاستقرار في المنطقة. تأثرت العلاقات الدولية وتوازن القوى، مما أثر على السلم والأمان في الفترات التي تلت التوقيع على المعاهدة.

٨- تشكيل الهوية الوطنية:

لعبت معاهدة لوزان دوراً في تشكيل الهوية الوطنية للعديد من الدول، خاصة تركيا. حددت الحدود الوطنية ومنحت الدولة الحق في تحديد مصيرها، مما ساهم في تعزيز الولاء الوطني والهوية الوطنية.

٩- تأثير النزاعات الإقليمية:

أدت بعض التفاصيل في معاهدة لوزان إلى توتير العلاقات بين بعض الدول في المنطقة، وقد أشعلت النقاشات حول قضايا معينة. يستمر هذا التأثير في بعض الأحيان في تأجيج النزاعات الإقليمية.

١٠- التأثير على العدالة الاجتماعية:

قد أثرت معاهدة لوزان في العدالة الاجتماعية، حيث قد تركت بعض الشروط تأثيراً على حقوق الأقليات وتوزيع الموارد، مما أدى إلى تأثير طويل الأمد على التوازن الاجتماعي في بعض المناطق.

بشكل عام، يمكن القول إن معاهدة لوزان لها أثر كبير على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم، حيث أنها ليست مجرد وثيقة تاريخية بل كانت حجر الزاوية لتشكيل السياسة الإقليمية والدولية لعقود طويلة.

في الختام، يمكن القول إن معاهدة لوزان لا تزال لها تأثير كبير على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم. يتطلب فهم تأثيرها التحليل المستمر لتكامل العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويظل التحليل المعاصر أداة حيوية لفهم العلاقات الدولية والتوجهات المستقبلية.

❖ النقد الحديث للتسويات التركية

والتحديات الجديدة التي تواجهها

التسويات التركية، وخاصةً معاهدة لوزان، تتعرض للنقد الحديث نتيجة للتحديات والتغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة والعالم. يبرز النقد الحديث بعض التحديات التي تواجه التسويات التركية وكيف تتفاعل مع التحولات السياسية والاقتصادية العالمية:

١- تغيرات الديناميات الإقليمية:

مع تغيرات ديناميات القوى في المنطقة، وخاصة في الشرق الأوسط، تواجه التسويات التركية تحديات متزايدة. الصراعات الإقليمية والتغيرات في القوى الإقليمية تجعل من التحديث والتكيف مع تلك التغيرات أمراً ضرورياً.

٢- قضايا الأقليات وحقوق الإنسان:

يشير النقد مسألة حقوق الأقليات في تركيا، وتأثيرها على الاستقرار الداخلي والعلاقات الخارجية. تظهر التحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان وضمن حقوق الأقليات كمحور حيوي للنقاش الحديث.

٣- التحولات السياسية الداخلية:

تشهد تركيا تحولات سياسية داخلية، مع تأثير ذلك على السياسات الخارجية والعلاقات الدولية. يتساءل النقاد عن كيفية تأثير هذه التغييرات في التوازنات الإقليمية والدولية.

٤- العولمة والاقتصاد الدولي:

يواجه اقتصاد تركيا تحديات جديدة نتيجة لتغيرات العولمة والأسواق الدولية. الارتباط الاقتصادي يفرض تحديات في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية وضغوط السوق الدولية.

٥- تحديات الأمن الإقليمي والدولي:

التحديات الأمنية الجديدة، بما في ذلك التطرف والإرهاب، تعد تحديات حاسمة تؤثر على التوازن الإقليمي والدولي. يتطلب التعامل مع هذه التحديات استراتيجيات جديدة وتعاون دولي فعال.

٦- تأثير الأزمات الإنسانية:

مواجهة تركيا للأزمات الإنسانية، مثل تدفق اللاجئين، تضعها أمام تحديات إنسانية وسياسية، وتؤثر على توازنها الداخلية والإقليمية.

٧- التغيرات في العلاقات الدولية:

التغيرات في العلاقات الدولية، بما في ذلك النزاعات الدبلوماسية والتحالفات الجديدة، تؤثر على مكانة تركيا في المشهد العالمي وتتطلب استجابة فعّالة.

٨- التحديات الجيوسياسية:

تواجه تركيا تحديات جيوسياسية متعددة، بما في ذلك الصراعات الإقليمية والتحول في القوى الدولية. تأثير التوترات الجيوسياسية على سياسات تركيا وتفاعلها مع الأحداث الدولية تعتبر نقاط محورية في النقاش الحديث.

٩- التطورات التكنولوجية والابتكار:

يشكل التقدم التكنولوجي والابتكار تحديات جديدة وفرصاً للدول، وتركيا ليست استثناءً. يتطلب التكيف مع التحولات التكنولوجية السريعة والابتكار الاستراتيجي للمحافظة على التنافسية الدولية.

١٠- التحديات البيئية والمستدامة:

تزايد التركيز على قضايا البيئة والاستدامة يفرض على تركيا النظر إلى تأثيرات سياساتها على البيئة وتطوير استراتيجيات للمحافظة على الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي.

١١- التحولات الديموغرافية:

تواجه تركيا تحديات ناتجة عن التغيرات في التركيبة الديموغرافية، مثل تزايد عدد السكان والهجرة الداخلية والتأثيرات المترتبة على التوزيع الجغرافي للسكان.

١٢- التحديات الاقتصادية:

مع تغييرات في أسواق العمل العالمية وتحديات اقتصادية متغيرة، تواجه تركيا ضغطاً اقتصادياً تتطلب سياسات اقتصادية حذرة ومستدامة.

١٣- التحديات الثقافية والهوية:

يشمل النقد الحديث للتسويات التركية التحديات الثقافية والهوية، حيث تواجه تركيا تحديات في إدارة التنوع الثقافي والحفاظ على الهوية الوطنية في ظل التطورات الثقافية المتسارعة.

١٤- التحولات في الطاقة والبيئة:

يعتبر قطاع الطاقة والتحول في مجال الطاقة والبيئة من التحديات الجديدة التي تفرض تحديات على السياسات الاقتصادية والبيئية لتركيا، مع الحاجة إلى الابتكار والاستدامة.

١٥- التفاعل مع التحولات العالمية:

تواجه تركيا تحديات في مواجهة التحولات العالمية مثل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والتحول السياسية، مما يتطلب استراتيجيات تفاعلية تتناسب مع التطورات العالمية.

١٦- الحاجة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية:

يتطلب التحديث الدائم والتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية إجراءات سياسية واقتصادية قوية، مما يحتم على تركيا النظر في إجراء إصلاحات داخلية لتحسين هيكلها السياسية والاقتصادية.

١٧- التحديات الأمنية السيبرانية:

يتزايد التركيز على التحديات السيبرانية في العصر الحديث، وتأثير التهديدات السيبرانية على الأمان الوطني يتطلب استراتيجيات فعّالة للحماية من التهديدات الرقمية.

١٨- التحولات في العلاقات الدولية:

يجب على تركيا مواجهة التحولات في العلاقات الدولية، بما في ذلك التحديات الجديدة في العلاقات مع الدول الكبرى والتفاعل مع التغيرات في التحالفات الإقليمية والدولية.

١٩- المشاركة في التحالفات الإقليمية والدولية:

يمثل التفاعل الفعّال في التحالفات الإقليمية والدولية تحدياً مهماً يتطلب الحفاظ على علاقات إيجابية مع الدول والمؤسسات الدولية.

٢٠- التحولات في السياق الديمقراطي:

يشهد العالم تحولات في السياق الديمقراطي، وتركيا تواجه التحديات في ميدان الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التشاركية وحقوق الإنسان.

في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري أن تتبنى تركيا استراتيجيات متنوعة ومستدامة تأخذ في اعتبارها التحولات السريعة في الساحة الدولية وتحقق التوازن بين الأولويات الوطنية والتفاعل مع تطلعات المجتمع الدولي.

في الختام، يُظهر النقد الحديث للتسويات التركية أن التحديات المستمرة والتغيرات في العالم تتطلب من تركيا التكيف مع الظروف الجديدة وتطوير سياسات تلبي متطلبات الحاضر والمستقبل.

القسم السابع:

الخلفية التاريخية والهوية الكوردية

المقدمة:

تمتلك الهوية الكوردية خلفية تاريخية غنية ومعقدة تعكس تأثير الأحداث والتطورات التاريخية في المنطقة. يعتبر الشعب الكوردي إحدى الشعوب القديمة التي استوطنت منطقة الشرق الأوسط لآلاف السنين. تمتد تاريخ الكورد إلى العديد من الحضارات القديمة، مثل حضارة ميديا والميتانية ومروراً بالحضارة الآشورية، حيث شهدوا تأثيرات العديد من الإمبراطوريات القديمة.

في الفترة الحديثة، عانى الشعب الكوردي من التقسيم الإقليمي والاستعمار، حيث تم تقسيم أرضهم بين عدة دول، مما أثر على تكوين هويتهم الوطنية. يعبر الكورد عن هويتهم من خلال اللغة والثقافة والتراث، مما يمنحهم هوية فريدة و متميزة.

تأثرت الهوية الكوردية أيضاً بالأحداث السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصةً في القرن العشرين، حيث شهدوا حركات تمرد ونضالات من أجل الاعتراف بحقوقهم وإقامة دولة مستقلة. تشكلت حكومات ذاتية للكورد في بعض الأقاليم، مما أعطى للهوية الكوردية أبعاداً سياسية جديدة.

تظل الهوية الكوردية قوية ومستمرة في التطور، حيث يعمل الكورد على الحفاظ على تراثهم ولغتهم وثقافتهم رغم التحديات التي يواجهونها. يعد تفهم الخلفية التاريخية للهوية الكوردية أمراً أساسياً لفهم التحولات الراهنة والتطلعات المستقبلية لهذا الشعب الفياض بالتاريخ.

بالرغم من التحديات التي واجهها الشعب الكوردي على مر العصور، فإنهم استمروا في الحفاظ على هويتهم الفريدة والمتنوعة. اللغة الكوردية، التي تعتبر عنصراً أساسياً في بنية الهوية، شهدت تطورات وتغيرات عبر الزمن، لكنها بقيت حجر الزاوية في تماسك الهوية الكوردية.

تأثرت الهوية الكوردية أيضاً بالأحداث السياسية الراهنة، خاصة في سياق النضال من أجل الاعتراف بالهوية الوطنية والحقوق الثقافية والسياسية. يُذكر هنا نضال الكورد من أجل الاعتراف بحقوقهم في الدول التي يعيشون فيها، والدور البارز الذي لعبوه في محاربة التطرف والإرهاب.

على الرغم من التقسيم الجغرافي والتحديات السياسية، يظل الشعب الكوردي واحداً في رغبته في الحفاظ على وحدة هويته وتماسكه. تشكل الحركات الثقافية والفنية جسراً لتوحيد الكورد وتعزيز روح المجتمع الواحد رغم التحديات. تعد الهوية الكوردية أيضاً عنصراً حيوياً في المشهد الإقليمي والدولي. يتميز الكورد بمساهماتهم في مجالات مختلفة، بما في ذلك الأدب والفن والعلوم. تعكس الأعمال الثقافية للكورد تنوعهم واستمرارهم في تطوير هويتهم.

على الرغم من التحديات الراهنة، يظل الشعب الكوردي يسعى إلى تحقيق طموحاته وتحقيق آماله في الاعتراف بحقوقهم وإقامة هويتهم الوطنية. يشهد الوقت الحالي على محاولات استعادة الكورد لحقوقهم المكفولة وتحقيق التمثيل العادل في السلطات الحكومية.

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المستمرة في المنطقة، يتعين على الهوية الكوردية التكيف والابتكار للمضي قدماً نحو مستقبل يتسم بالتفاعل والتقدم. يظل فهم الخلفية التاريخية والسياق الحالي للهوية الكوردية أمراً ضرورياً لتحديد مسارها المستقبلي وتحديد الأولويات التي يجب أن تستهدفها.

ويعكس تاريخ وهوية الكورد تجربة غنية ومعقدة، ويظل السعي إلى إحقاق العدالة والمساواة جزءاً حيوياً من رحلتهم المستمرة نحو الحرية والتميز.

من خلال متابعة التطورات الراهنة، يتجلى دور الهوية الكوردية في تعزيز التنوع الثقافي واللغوي في المنطقة. يسهم الكورد في بناء جسور التواصل بين مختلف المجتمعات، ويعكسون قدرتهم على التكيف والتعايش في بيئات متنوعة.

تظل قضايا الهوية الكوردية في صلب التحولات السياسية والاجتماعية، حيث يسعى الشعب الكوردي إلى تحقيق مطالبهم بالمساواة والعدالة. يعكس نضالهم المستمر إرادتهم القوية لتحقيق التغيير والتقدم نحو مستقبل يعكس تطلعاتهم وطموحاتهم.

في ظل التحديات الراهنة، يظل الحفاظ على اللغة والثقافة والتراث الكوردي جزءاً حيوياً من المحافظة على الهوية الكوردية. يشكل التواصل بين الأجيال السفلية والعليا وسيلة لنقل التراث وتعزيز الانتماء الثقافي.

في النهاية، تبقى الهوية الكوردية قصة حضارية غنية بالتفاصيل، تروي تحديات وانتصارات، وتعبر عن إصرار الشعب الكوردي على البقاء والتميز في مسيرتهم التاريخية والثقافية

في الختام، تظل الهوية الكوردية رمزاً للصمود والتمسك بالهوية الوطنية في وجه التحديات المتجددة. تشير التجارب التاريخية والراهنة إلى أن الشعب الكوردي يستمر في بناء تاريخه وهويته بشكل حيوي، مما يجعلهم عنصراً مهماً في تشكيل المستقبل الثقافي والسياسي للمنطقة.

القسم السابع من القضية الكوردية يشكل جزءاً أساسياً وحيوياً في فهم الحالة الحالية للشعب الكوردي، حيث يتناول بشكل أساسي الخلفية التاريخية والهوية الكوردية. يعود تاريخ الشعب الكوردي إلى آلاف السنين، وقد شكّلت العديد من الأحداث والتحويلات خلال العصور القديمة والحديثة هوية الكورد وتحديد مسار تطورهم السياسي والاجتماعي. دعونا نستكشف هذا القسم الفريد من التاريخ والهوية الكوردية بتفاصيله المحكية.

التاريخ العريق للشعب الكوردي:

يتسم تاريخ الشعب الكوردي بالغنى والتنوع، حيث امتدت حضارتهم على مدى قرون طويلة في منطقة الشرق الأوسط. يُعتبر الكورد من الشعوب الأصلية للمنطقة، حيث عاشوا في جبال زاغروس وتشكّلت لديهم ممالك ومؤسسات ذاتية الحكم.

الفترة الحديثة وتقسيم الأراضي:

تأثرت الهوية الكوردية بشكل كبير في القرن العشرين، خاصةً بعد تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية. تقسيم الأراضي الكوردية بين تركيا وإيران والعراق وسوريا أحدث تحولات هامة في هوية الشعب الكوردي وتشكيل واقع جديد للعيش في دول متعددة.

نضال الكورد من أجل الحقوق والاعتراف:

منذ فترة التقسيم، خاض الكورد معارك عديدة من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الهوية الوطنية. شهدت العديد من المظاهرات والانتفاضات والنضالات السياسية في جميع الدول التي يعيشون فيها، سعياً للحصول على حقوقهم الثقافية واللغوية والسياسية.

الثقافة واللغة الكوردية:

تمتلك الثقافة الكوردية خصوصية فريدة، حيث تعكس التأثيرات الشرقية والغربية على الشعب الكوردي. يُعتبر لغة الكوردية أحد أهم مكونات هذه الثقافة، وتعتبر اللغة وسيلة حيوية للمحافظة على الهوية الكوردية.

التحديات الحالية والطموحات المستقبلية:

تواجه الهوية الكوردية تحديات عديدة في الوقت الحالي، من بينها التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مع ذلك، يظل الشعب الكوردي مصمماً على الحفاظ على هويته والنضال من أجل تحقيق حقوقه المشروعة والاعتراف بكيانه.

في هذا السياق، يأخذ القسم السابع للقضية الكوردية القارئ في رحلة مثيرة عبر الزمن، يكتشف فيها كيفية تشكيل التاريخ والهوية الكوردية، وكيف تستمر هذه الهوية في التطور والتأثير في الساحة الدولية.

التأثيرات السياسية والاجتماعية:

يشكل مصدر تأثير كبير على السياسة والاجتماع في المنطقة، حيث يترتب عليه تحديات وفرص تكوين مستقبل الشعب الكوردي. سياسياً، شهدت جميع الدول التي يعيش فيها الكورد تفاعلات مع القضية الكوردية، وتراوحت بين الاعتراف بحقوقهم وحمايتهم، وبين التحديات القانونية والاقتصادية.

التحولات في هوية الكورد:

في ظل التحولات الحديثة، شهدت هوية الكورد تغيرات ملحوظة، سواء في تبني العناصر الحديثة أو في مواجهة التحديات الثقافية واللغوية. تحتفظ الهوية الكوردية بقدرتها على التكيف والابتكار، مما يجعلها عنصراً حيوياً في مسيرة التطور الثقافي والاجتماعي.

المشاركة في الحوارات الدولية:

يعتبر فرصة للشعب الكوردي للمشاركة في الحوارات والمفاوضات الدولية. يسهم الحضور الكوردي في هذه الأحداث في تسليط الضوء على قضايا الكورد وتحقيق تقدم نحو تحقيق حقوقهم المشروعة.

التأثير على العلاقات الإقليمية:

تلعب القضية الكوردية دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الإقليمية. قد تؤدي حلول إيجابية للقضايا الكوردية إلى تعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة، بينما قد تؤدي التحديات إلى توترات إضافية.

المساهمة في التنمية والاقتصاد:

يمكن لتحقيق الاستقرار والاعتراف بالهوية الكوردية أن يكون له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في المنطقة. يمكن للشعب الكوردي المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

البحث عن حلول سلمية:

تشير الخلفية التاريخية والهوية الكوردية إلى أهمية البحث عن حلول سلمية ودبلوماسية للقضية الكوردية. يعزز الحوار المفتوح والتفاهم المتبادل فرص تحقيق التسويات الدائمة وتحقيق الاستقرار.

التأثير على مستقبل الكورد:

يأتي القسم السابع كجزء حيوي في بناء مستقبل الشعب الكوردي، حيث يعكس النضال التاريخي والتحويلات الحديثة التحديات والفرص التي تشكل المسار المستقبلي للكورد. يتوقع أن يلعب القسم السابع دوراً حيوياً في تحديد مستقبل الهوية والحقوق الكوردية.

التحديات الحديثة وتطلعات المستقبل:

تواجه الهوية الكوردية في القرن الواحد والعشرين تحديات معقدة تتطلب التعامل الحكيم والاستجابة الفعالة. من بين هذه التحديات:

١- **تحولات سياسية إقليمية:** يتأثر الشأن الكوردي بتحويلات السياسة الإقليمية، وتغيرات الحكومات والتوترات بين الدول المجاورة تلعب دوراً في تحديد حياة الكورد ومستقبلهم.

٢- **تأثير الصراعات الإقليمية:** تشهد المنطقة الكوردية توترات وصراعات إقليمية، مما يؤثر على حياة الكورد ويضع تحديات أمنية واقتصادية أمامهم.

٣- **تحولات في التكنولوجيا ووسائل الإعلام:** تأثرت الهوية الكوردية بتطور التكنولوجيا ووسائل الإعلام، ما يفتح أمامها فرصاً جديدة للتواصل والتأثير الدولي.

٤- **تحديات التعليم والثقافة:** يواجه الكورد تحديات في مجال التعليم والحفاظ على الثقافة الكوردية في ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.

٥- **حقوق الإنسان والاعتراف الدولي:** يظل الكورد يسعون إلى الحصول على الاعتراف الدولي وحقوق الإنسان، ويبدلون جهوداً للتأثير في المجتمع الدولي لتحقيق أهدافهم.

التطلعات المستقبلية:

تتجه التطلعات المستقبلية للهوية الكوردية نحو تحقيق مزيد من الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية والسياسية. يسعى الكورد إلى تحقيق التسويات السلمية والمستدامة في المناطق التي يعيشون فيها، والمساهمة البناءة في بناء مستقبل يضمن التنمية والتعايش السلمي.

مع استمرار الجهود الداخلية والدعم الدولي، يمكن أن يشكل الشعب الكوردي جزءاً فعالاً في مستقبل المنطقة، مع الحفاظ على هويتهم الفريدة وتعزيز التفاهم والسلام في المنطقة الواقعة بين الحدود الكوردية.

فصل ١٨: تاريخ الشعب الكوردي وتطور

هويته

• الأصول القومية للكورد والتطورات التاريخية.

المقدمة:

تمتلك الهوية الكوردية تاريخاً غنياً ومتنوعاً يعكس تأثيرات متعددة للأحداث والتحويلات التاريخية في منطقة الشرق الأوسط. يعود أصل الشعب الكوردي إلى فترات تاريخية قديمة، حيث ازدهرت حضاراتهم في أرضهم الواقعة بين جبال طوروس وشمال غرب إيران. يُعد الكورد جزءاً من المجتمعات الهندية الأوروبية، وقد انبثقوا كمجموعة عرقية ولغوية مميزة.

في فترات مختلفة من التاريخ، شهد الكورد تأثير الإمبراطوريات القديمة مثل الآشورية والفارسية، مما ساهم في تشكيل تاريخهم وهويتهم. تميزت الحضارة الكوردية بالتعددية والاستمرارية، حيث امتزجت مع تأثيرات الثقافات المجاورة لتشكل خصوصياتها الفريدة.

في الفترة الحديثة، عانى الشعب الكوردي من التقسيم الإقليمي بين عدة دول، مما أثر على وحدتهم السياسية وأثر على تشكيل هويتهم الوطنية. تشكلت حكومات ذاتية في بعض المناطق الكوردية، وشهدت المنطقة صراعات ونضالات من أجل الاعتراف بحقوق الكورد وتحقيق التمثيل العادل.

تطورت الهوية الكوردية أيضاً عبر التفاعلات السياسية الراهنة، حيث شارك الكورد بنشاط في الأحداث الإقليمية والدولية، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من النضالات الثقافية والسياسية في المنطقة. يعتبر التمسك باللغة والثقافة والتراث الكوردي من قبيل الشعب الكوردي وسيلة حية للمحافظة على هويتهم ومقاومتهم أمام التحديات الحديثة.

في سياق القرن العشرين، اشتهرت هوية الشعب الكوردي بالنضال الحثيث من أجل حقوقهم والاعتراف بكيانهم الوطني. شهدت هذه الفترة تأسيس حكومات ذاتية في بعض المناطق الكوردية، وكانت للكورد دور بارز في الصراعات الإقليمية، خاصة خلال الحروب العراقية والنزاعات في سوريا وتركيا.

تأثرت الهوية الكوردية أيضاً بظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت التحديات الاقتصادية والتهميش تشكل جزءاً من تجربتهم. رغم التحديات، استمر الشعب الكوردي في الابتكار والمرونة، مما سمح لهم بالمحافظة على هويتهم وتطويرها عبر العصور.

الأحداث الحالية تشهد على استمرار نضال الشعب الكوردي من أجل تحقيق المزيد من الحقوق والاعتراف بكيانهم. يستمر الكورد في السعي إلى تحقيق التمثيل العادل والمشاركة الفعالة في القرارات السياسية.

يبقى تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته قصةً ملهمة عن صمود الإرادة الإنسانية في مواجهة التحديات. من خلال الابتكار والمثابرة، يستمر الكورد في ترسيخ مكانتهم في الساحة الدولية وتعزيز هويتهم الفريدة والغنية بالتنوع.

في ظل التحولات الراهنة، يشهد الشعب الكوردي استمراراً في بناء جسور التواصل والتفاعل الثقافي مع المجتمعات المحيطة بهم. يبرز الكورد كعنصر حيوي في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة في المنطقة، مساهمين بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تظل اللغة الكوردية والتراث الفريد مركزين في جهود الحفاظ على الهوية الكوردية. يشكل اللغة ركيزة أساسية لتفاعل الأجيال ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل. تعكس الفعاليات الثقافية والفنية التي يشارك فيها الكورد إرادتهم في الابتكار والابتعاد عن التقاليد المهددة بالاندثار.

في السياق العالمي الحديث، يلعب الشعب الكوردي دوراً أكبر في التأثير على القضايا الإنسانية والسياسية. يتطلع الكورد إلى مستقبل يكون فيه التفاعل والتبادل الثقافي دافعاً لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون العابر للحدود.

بهذا السياق، يظل تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته عنصراً حيوياً في مساهمة الإنسانية. يعبرون عن إرث غني وتمتعوا بقدرة استثنائية على التكيف والتطور، مما يجعلهم لاعبين مهمين في مسيرة التاريخ والتطور الثقافي والاجتماعي.

في ظل التحديات والتغيرات السريعة في العالم المعاصر، يظل الشعب الكوردي مصدراً للإلهام، حيث يعبرون عن إرادتهم الصلبة في بناء مستقبل أكثر عدالة وتعاوناً. يستمر الكورد في السعي إلى تحقيق أحلامهم بالمشاركة الفعالة في تشكيل مستقبلهم والمساهمة في بناء عالم يتسم بالتسامح والتنوع.

في هذا السياق، يكمن جوهر تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته في قدرتهم على التأقلم والابتكار، حيث يمثلون نموذجاً للصمود والتمسك بالهوية الثقافية والوطنية. يظهر تاريخهم كدليل على استمرارهم في التغلب على التحديات والظروف الصعبة، وبناءً على ذلك، يشكل الشعب الكوردي قوة حية وفاعلة في المشهد العالمي.

في نهاية المطاف، يبقى تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته مرآة لتفاني الإنسان في البحث عن الحرية والكرامة. يستمر الكورد في تشكيل مستقبلهم بثقة وتصميم، مما يبرهن على أن قصتهم لا تقتصر على الماضي وحسب، بل تمتد إلى المستقبل بطموح وإرادة قوية لبناء وطن أفضل وعالم أكثر تلاحماً.

وبينما يواجه الشعب الكوردي التحديات الراهنة، فإن تاريخهم وهويتهم يُظهران أنهم لن ينحنوا أمام الصعوبات. يبنون على إرثهم بحكمة وقوة، مع تفعيل مكاسب الماضي كمصدر إلهام لتشكيل مسارهم المستقبلي. يعكس تاريخ الكورد قدرتهم على استخدام التحديات كفرص للتطوير والتحسين.

في خضم التحولات العالمية، يظل الشعب الكوردي محوراً للأمل والتغيير، حيث يسعون لبناء مجتمع يعكس قيم العدالة والتضامن. يظهر تطور هويتهم كنموذج للتنوع والاحترام المتبادل، وهم يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من مسيرة البشرية نحو مستقبل يكون فيه الفهم والتسامح هما الأساس.

في نهاية المطاف، يستمر الشعب الكوردي في ترك بصمة إيجابية في سجل التاريخ الإنساني، مما يعزز مكانتهم كركيزة أساسية للتقدم والتطور. إن قصتهم المستمرة تعكس إرادتهم الثابتة والمستمرة في تشكيل مستقبلهم والمساهمة في بناء عالم يسوده السلام والتفاعل الثقافي المثمر.

في سياق التطورات الراهنة، يظهر الشعب الكوردي استعداداً للمشاركة في تشكيل مسار المستقبل بشكل أكبر، من خلال تعزيز الحوار وتعاون المجتمع الدولي. يبني الكورد على تجربتهم التاريخية كمصدر للتعلم والتقدم، حيث

ينتقلون إلى تحقيق أهدافهم بمشاركة فاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

يتمسك الشعب الكوردي بقيم الحرية والعدالة والتعايش، وهي القيم التي تشكل أساس تكوين هويتهم. يعبرون عن تصميمهم على بناء مجتمع متسامح ومتنوع يتسم بالازدهار والاستقرار. يظهر تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته أنهم لا يقتصرون على الصمود فقط، بل يسعون أيضاً للمساهمة في ترسيخ قيم التعاون الإنساني.

في ختامها، نظل الهوية الكوردية رمزاً للتفاؤل والقوة في وجه التحديات. يمضي الشعب الكوردي قدماً في رحلتهم، متجاوزين العقبات بإصرارهم، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من السرد التاريخي العظيم للإنسانية، مؤكدين على أهمية التعاون والتضامن كمحرك للتقدم والازدهار.

❖ الأصول القومية للكورد والتطورات

التاريخية

تشكل الأصول القومية للشعب الكوردي أساساً حيوياً لفهم هويتهم وتشكيل تطورهم التاريخي. يعود أصل الكورد إلى فترات تاريخية قديمة جداً، حيث انطلقوا كمجموعة عرقية ولغوية تمتلك خصوصية ثقافية وتاريخية. توطنوا في منطقة الشرق الأوسط، وتشكلت هويتهم على ضفاف نهري الفرات ودجلة في الأماكن التي امتدت بين سلسلة جبال طوروس وشمال غرب إيران.

يشهد تاريخ الكورد على تأثيرات عديدة للأمم والإمبراطوريات القديمة، حيث تمت مشاركتهم في تجارب الحضارات الميديّة والميتانية والآشورية والبابلية. وفي فترات لاحقة، تعرض الكورد لتأثير الإمبراطوريات الإسلامية والعثمانية والصفوية، مما ساهم في تشكيل هويتهم الفريدة.

في العصور الحديثة، شهد الشعب الكوردي فتراتٍ من التقسيم الإقليمي والتحكم الاستعماري، حيث تم تقسيم أراضيهم بين عدة دول في المنطقة، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا. وقسم كان ضمن الاتحاد السوفيتي سابقاً بكوردستان الحمراء وقسم منتشرة بين الأراضي أرمنيًا وجورجيا وأوكرانيا، هذه التحديات أثرت بشكل كبير على هويتهم الوطنية ودفعتهم إلى النضال من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق التمثيل العادل.

تشكل الأصول القومية للكورد جزءاً أساسياً من تاريخهم، وتعكس مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تميزهم عن باقي الشعوب في المنطقة. يعتبر تفهم

هذه الأصول القومية والتطورات التاريخية ذات أهمية خاصة لفهم المسار الذي سلكه الكورد، وكيف تأثرت هويتهم بالأحداث والتحويلات الزمنية.

تطورت الأصول القومية للكورد على مر العصور كنتاج للتشكيلات الاجتماعية والثقافية والتاريخية المتعددة. يشكل التميز اللغوي والثقافي والجغرافي للكورد عاملاً أساسياً في بناء هويتهم الفريدة. اللغة الكوردية، كعنصر أساسي في تركيب الهوية، تعكس عمق التاريخ والتراث الثقافي للشعب الكوردي.

في وجه التحديات التاريخية والتقسيم الجغرافي، عبر الكورد عن إرادتهم القوية في الحفاظ على هويتهم الوطنية ومقاومة الاضطهاد. نضالهم من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الحرية الوطنية أصبح ملمحاً تاريخياً لا يمكن تجاهله.

في العصر الحديث، شهدت التطورات السياسية تحولات هامة للكورد، حيث برز نضالهم من أجل التمثيل العادل والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. تشكلت إدارات ذاتية في بعض المناطق الكوردية، مما أضفى على الكورد فرصة لتعزيز هويتهم والعيش بحرية أكبر.

خلاصة القول، تعكس الأصول القومية للكورد تفردهم وقدرتهم على البقاء قوين وملتزمين بمبادئهم. يظل تاريخ الشعب الكوردي مصدر إلهام وعبرة حية في قدرتهم على التكيف والصمود أمام التحديات، ويعكس أيضاً استمرارهم في تطوير هويتهم والمساهمة في تشكيل مستقبلهم ومستقبل المنطقة بأكملها.

كوردستان :

كوردستان أو بلاد الكورد هي منطقة جغرافية ثقافية تمتد في الشرق الأوسط، تشمل أجزاءً من تركيا والعراق وإيران وسوريا. وقسم منتشرة في دول التابعة لاتحاد السوفيتي سابقاً، يعتبر الكورد جزءاً لا يتجزأ من العديد من التشكيلات الاجتماعية والثقافية عبر التاريخ. تاريخهم مليء بالتحويلات والتحديات، حيث شهدوا التقسيم الإقليمي والتحكم الاستعماري.

تأسست قضية الكورد في العصر الحديث بعد معركة جالديران في عام ١٥١٤، حيث تم تقسيم كوردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية. جاءت معاهدة أماسيا عام ١٥٥٥ لترسم حدود كوردستان رسمياً، ولكن تبعتها عدة معاهدات أخرى تغيرت على مر العصور.

بعد الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم أراضي الدولة العثمانية بين تركيا والعراق وسوريا وإيران. رغم أحكام معاهدة سيفر، حيث كانت منطقة

كوردستان ضمن تلك الحدود، قام الكورد بتنظيم استفتاء في عام ١٩٢٢ في جنوب شرق تركيا، لكن المنطقة أخضعت لتركيا وفقاً لمعاهدة لوزان.

في القرن العشرين، شهدت الكورد ثورات ونضالات من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الحكم الذاتي. حققت إقليم كوردستان في العراق حكماً ذاتياً في اتفاقية عام ١٩٧٠، بينما أقام الكورد في سوريا مناطق ذات حكم ذاتي. بينما يستمر الكورد في السعي لتعزيز حقوقهم الثقافية والحكم الذاتي أو حتى الاستقلال في مناطق كوردستان المختلفة.

عقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، شهدت مناطق الكورد تقسيماً بين عدة دول، وتعرضت لتأثيرات السياسات الوطنية في هذه الدول. في تركيا، عانى الكورد من سياسات التمييز والتهميش، وشهدوا صراعات طويلة من أجل الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية. في إيران، تأثرت الكورد بالأحداث السياسية وشهدوا تقسيماً إدارياً داخلياً. في سوريا، شارك الكورد في الحرب الأهلية وتمكنوا من إقامة مناطق ذات حكم ذاتي.

تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم أراضي الدولة العثمانية تحولاً هاماً في تاريخ الكورد. شهد القرن العشرين نضالات وتحولات كبيرة، حيث نشأت حكومات وكيانات كوردية متعددة، منها الدولة الكوردية ومملكة كوردستان وجمهورية مهاباد وأرارات.

التحديات المستمرة للكورد تمثلت في أعمال عنف ونزاعات، وعلى الرغم من ذلك، استمر الكورد في السعي إلى تعزيز هويتهم وتحقيق الاعتراف بحقوقهم. شهد العديد منهم تحركات استقلالية ومطالب بالحكم الذاتي، مما يبرز إرادتهم القوية في تحقيق التقدم والعدالة.

في الوقت الحاضر، تظل قضية الكورد جزءاً حيوياً من الديناميات الإقليمية والدولية، حيث يواصلون السعي إلى تحقيق تطلعاتهم وتعزيز هويتهم الفريدة في إطار السلم والتنمية.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الشعب الكوردي عبر العصور، إلا أن إصرارهم على البقاء قوي وثابت. تشكل كوردستان وطناً للكورد، حيث يعبرون عن تلاحم ثقافي وتاريخي مشترك. رغم التقسيم الجغرافي والحدود الوطنية، يظل الروابط العاطفية والثقافية بين الكورد قوية.

القرن الواحد والعشرون يشهد استمرار النضال الكوردي من أجل تحقيق حقوقهم والحرية الوطنية. يواجه الكورد تحديات متنوعة في مختلف أنحاء كوردستان، ولكنهم يظلون ملتزمين بتعزيز التعاون والتضامن داخل مجتمعاتهم.

في الوقت الحاضر، يواصل الكورد استكشاف سبل تعزيز الحوار والتفاهم مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي. يسعون إلى إيجاد حلول سلمية للقضايا الوطنية والثقافية، ويشاركون بفعالية في الساحة الدولية لتسليط الضوء على قضاياهم.

في الختام، يظل تاريخ الكورد وتطور هويتهم شاهداً على إرادتهم القوية والمستمرة في بناء مستقبلهم. يتعاملون مع التحولات بصمود، ويعكسون الروح المقاومة والإصرار في مواجهة التحديات. في ظل التطورات الراهنة، يمثل الشعب الكوردي جزءاً أساسياً من خيوط التاريخ الإنساني، حيث يواصلون تحديد ملامح مستقبلهم بكل ثقة وتصميم.

التاريخ القديم:

في فترة التاريخ القديم، كانت كوردستان القديمة، المعروفة أيضاً باسم كاردوتشي، موطناً لمجموعات مختلفة من الشعوب التي عاشت في المنطقة. يُعتبر الجوتيون والحوريون والمانيون، الذين يعتبرون أسلاف الكورد، من بين هذه الشعوب، إلى جانب شعوب أخرى مثل الأرمن.

كان موطن المانيين الأصلي يقع شرقاً وجنوباً من بحيرة أرومية، تقريباً حول مدينة مهباد الحديثة. في هذه المنطقة، تأثرت بشكل كبير بالأحداث والتغيرات السياسية والثقافية.

في عصور قديمة أخرى، خضعت كوردستان للحكم الفارسي خلال عهدي كورش الكبير وداريوس الأول من الإمبراطورية الفارسية. وفيما بعد، نشأت مملكة كوردوين كفرع من الإمبراطورية السلجوقية في القرن الثاني قبل الميلاد، وكانت تمتد في الجنوب والجنوب الشرقي من بحيرة وان بين بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين. حكمت شمال بلاد ما بين النهرين وجنوب شرق الأناضول من عام ١٨٩ قبل الميلاد إلى عام ٣٨٤ بعد الميلاد.

كانت كوردوين تابعة للإمبراطورية الفارسية، ثم أصبحت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية المتنافستين في عهد الإمبراطورية الفرثية. بعد ذلك، أصبحت مقاطعة تابعة للإمبراطورية الرومانية في عام ٦٦ قبل الميلاد، وظلت متحالفة مع الرومان حتى عام ٣٨٤ بعد الميلاد. بين عامي ٦٦ قبل الميلاد و٣٨٤ بعد الميلاد، خضعت المنطقة لتبديل السيطرة بين روما وبلاد فارس في خمس فترات مختلفة.

يربط بعض المؤرخين اسم كردستان الحديث بكلمة كوردوين. يُشير هذا الارتباط إلى استمرار التأثيرات التاريخية على تسمية المنطقة والترابط الثقافي والجغرافي الذي يمتد عبر العصور.

كوردستان في الدليل العثماني

ورد ذكر كوردستان في خطاب سليمان القانوني عاشر السلاطين العثمانيين وخليفة المسلمين الثمانيين، الذي أرسله إلى ملك فرنسا قائلاً: «أنا سلطان السلاطين وبرهان الخواقين، أنا متوج الملوك، ظلّ الله في الأرضين، أنا سلطان البحر الأبيض والبحر الأسود والبحر الأحمر والأناضول والروملي وقرمان الروم، وولاية ذي القدرية، وديار بكر وكوردستان وأذربيجان والعجم والشام ومصر ومكة والمدينة والقدس وجميع ديار العرب والعجم وبلاد المجر والقيصر وبلاد أخرى كثيرة افتحتها يد جلالتي بسيف الظفر والله الحمد والله أكبر.. أنا السلطان سليمان بن السلطان سليم بن السلطان بايزيد.. إلى فرانسيس ملك ولاية فرنسا.» - إجابة سليمان القانوني على فرانسيس الأول ملك فرنسا، فبراير ١٥٢٦.

معاهدة لوزان وكوردستان

معاهدة لوزان وتعرف أحياناً باسم «معاهدة لوزان الثانية» (تم توقيعها في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣) كانت معاهدة للسلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على إثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حالياً) في الدولة العثمانية وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت الإمبراطورية العثمانية. حددت المعاهدة حدود عدة بلدان مثل اليونان وبلغاريا وتركيا والمشرق العربي. تنازلت فيها تركيا عن مطالبها بجزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا، كما تنازلت تركيا عن امتيازاتها في ليبيا التي حددت في الفقرة ١٠ من معاهدة أوشي بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا في ١٩١٢ (كامل الفقرة ٢٢ في معاهدة لوزان ١٩٢٣). في المقابل، أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض سورية واسعة إلى تركيا، وتضم من الغرب إلى الشرق مدن ومناطق مرسين وطرسوس وقيليقية وأضنة وعتتاب وكليس ومرعش وأورفا وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمر أي جزيرة بوطان. عرفت هذه المناطق باسم الأقاليم السورية الشمالية.

وجدير بالذكر أن معاهدة لوزان نصت على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، من غير أن ترد أية إشارة للكورد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر، وعدّ الكورد هذه المعاهدة خيبة أمل للقوميين الكورد نتيجة لعدم تنفيذ طموحهم في إنشاء دولة خاصة بهم في شرق الأناضول.

التسمية

تسمية «كوردستان» والتي تُترجم إلى «بلاد الكورد»، تم توثيقها لأول مرة في السجلات السلجوقية في القرن الحادي عشر. «كوردستان» كانت تهجناً لـ Curdistan سابقاً. أحد الأسماء القديمة لكوردستان هو كوردوين. كانت إيالة كوردستان في القرن التاسع عشر هي المرة الأولى التي استخدمت فيها الدولة العثمانية مصطلح «كوردستان» للإشارة إلى وحدة إدارية بدلاً من منطقة جغرافية. وفقاً للعالم الكوردي والإيراني غارنيك اساتريان:

«مصطلح كوردستان (Kurdistan) ينتمي إلى فئة الأسماء الجغرافية التي تشكلت مع "NPers" (فارسية حديثة). لاحقة - ستان وعرقية، مشهود لها على نطاق واسع في منطقة الشرق الأدنى وآسيا الوسطى، بما في ذلك شبه القارة الهندية (راجع، *Luristān*، *Balūčistān*، *Turkistān*، *Hindūstān* إلخ). كانت سمة إثنوغرافية خالصة لمناطق مختلفة يسكنها الكورد، دون دلالة سياسية وإحداثيات جغرافية محددة بوضوح. (...) في الاستخدام الحديث - في معظم الأحيان في منشورات المؤلفين الأكراد - يغطي مصطلح كوردستان جزءاً كبيراً من الشرق الأدنى: الأجزاء الشرقية والوسطى بأكملها من جمهورية تركيا؛ إيران الغربية بأكملها من الشمال إلى الجنوب حتى الخليج الفارسي؛ المناطق الشمالية من العراق وسوريا، وفي بعض الأحيان يتم تضمين المناطق الغربية من جمهورية أرمينيا وجورجيا أيضاً في هذه الأرض الجغرافية.»

بالإضافة لم توجد وحدة إدارية ولا في خارطة سياسية، باسم «كوردستان» في فترة الحكم الإسلامي إلى نهاية الدولة العباسية سنة ١٢٥٨م، بل كان يقال للمناطق الكوردية، عراق العجم، عراق العرب، وأرمينيا والبال، وكان أول ظهور لغوي عُثر عليه لكلمة «كوردستان» بوصفها إقليمياً أو ولاية إدارية مستقلة في عهد السلطان سنجر السلجوقي في القرن الثاني عشر الميلادي، ومنذئذٍ بدأ استعمال كوردستان في مصطلحات الجغرافية.

❖ تندرج اللغة الكوردية ضمن مجموعة اللغات الآرية التي تضم اللغات الكوردية والأرمنية والشيشانية والألبانية والإنكليزية

والألمانية والفرنسية والفارسية والبشتونية والطاجيكية ولغات أخرى عديدة، والتي تمثل فرعاً من أسرة اللغات الهندو أوروبية المنحدرة من اللغة السنسكريتية الآرية، وكلمة كوردستان مؤلفة من جزئين، الأول منها هو «كورد» نسبة إلى الشعب الكوردي، والجزء الثاني منها هو «ستان» وتعني موطن أو مكان.

لقد عرفت المنطقة منذ زمن بعيد بأرض الكورد، ففي عصر حضارات ما بين النهرين عُرفت المنطقة بتسميات متعددة ولكنها ذات دلالة واحدة ومعنى واحد، كان السومريون يسمون المنطقة كورا قوتيوم وتعني أرض كاردا، أما الأشوريون فكانوا يسمونها كورتي كما في الألواح المسمارية، والبابليون كانوا يسمونها قاردو، والإغريق سمّوها قاردوتشوي، والرومان كوردرين، وكان العرب المسلمون يسمونها إقليم الجبال أو أرض الكورد.

التوزيع الجغرافي للكورد

يطلق اسم كوردستان حيث تركز الكورد تاريخياً، وحيث تشكلت الثقافة واللغة والهوية القومية تاريخياً. ظهرت كلمة كوردستان كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجر القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليها اسم كوردستان.

كانت هذه الولاية تشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان وهي مناطق (سنا، دينور، همدان وكرمنشاه، إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاغروس، مثل (شاره زور وكويئ سه نجق).

تتوزع كوردستان بصورة رئيسية في العراق وإيران وتركيا، كما ينتشر الكورد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق. وتشكل كوردستان ما يقارب مساحة العراق الحديث.

تختلف التقديرات بشأن تعداد الكورد بما بين ٣٦ إلى ٤٥ مليون، يتوزعون بنسبة ٢٥% في تركيا (٢٠ مليون)، ١٧,٥% في إيران (١٢ مليون)، ٢٧% في العراق (٨,٥ مليون)، ١٥% في سوريا (٣,٦ مليون)، وفي الدول الأوروبية (١,٥ مليون)، وفي الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة (٠,٥ مليون).

تركيا

يتركز الكورد في ٢١ ولاية تركية البالغ عددها ٨١، تقع في شرقي تركيا وجنوبها الشرقي، وهي: أرزنجان، وأرضروم وقارص وملطية

وتونجيلي(ديرسم) وإيلازيغ وبينكل وموش وأغري - باتمان وآدي يمان وديار بكر وسيرت وبتليس ووان وشانلي أورفا وماردين - وهكاري وشرناق وغازي عنتاب ومرعش.

إيران

يتركز الكورد في غرب إيران في محافظات: محافظة أذربيجان الغربية إلى الغرب من بحيرة أورمية، مناطق (ماكو، قطور، شاه بور)، وفي جنوب البحيرة في منطقة مهاباد. بوكان، سردشت. محافظة كوردستان، وعاصمتها سينا أو سنندج. سقز، بانه، دهگلان، بيجار، مريوان. محافظة كرمنشاه وقصر شيرين روانسر، جوانرود، باوه. محافظة إيلام ومركزها إيلام. كرنند غرب، دهلران، سنقر.

أما الكورد اللوريين فيسكنون محافظات: لرستان وتشهار محال بختياري وبوير أحمد.

وهناك مناطق كوردية معزولة في محافظات: خراسان وفارس وكرمان وقم وطهران.

العراق

يتركز الكورد في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية وكالآتي: محافظة السليمانية ومحافظة أربيل ومحافظة كركوك ومحافظة دهوك ومناطق سنجار وعقرة من محافظة نينوى. وكذلك في منطقتي (خانقين ومنديلي) من محافظة ديالى حيث يجاورون كورد إيران إلى الغرب من جبال زاغروس، وكذلك في منطقتي (بدرة وجصان) من محافظة واسط (لورستان الصغرى)، كذلك ينتشر اللر في مدينتي العمارة والكوت.

سوريا

يقطن الكورد في الشمال والشمال الشرقي، حيث يجاورون الأكراد في تركيا في إقليم الجزيرة الفراتية (محافظة الحسكة) حيث ينتشرون في مناطق: الحسكة والقامشلي وديريك/المالكية ورأس العين وعامودا والدرباسية ومعبدة وعلوانكي) وعين العرب (كوباني) وعفرين وميدان أكبس (جبل حلب) في (محافظة حلب).

أرمينيا

حول العاصمة يريفان، ونخجوان.

أذربيجان

في منطقة قرا باغ.

بقية العالم

كما يعيش الكورد خارج الدول المذكورة، إذ توجد تجمعات كوردية في دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل روسيا وطاجيكستان وجورجيا ويتواجدون أيضاً في باكستان وأفغانستان وبلوشستان ولبنان والأردن، وفي عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا والسويد ودول أخرى متعددة.

الأديان والمذاهب في كردستان

كان الأكراد القدماء يدينون بالمعتقدات الآرية القديمة (المثرائية)، ثم تحولوا إلى دين زرداشت الذي خرج من بينهم ونشر تعاليمه في مختلف أنحاء البلاد الإيرانية، أستمر الأكراد باتباع الديانة الزرداشتية طيلة حكم الميديين ثم الساسانيين، وحتى الفتح الإسلامي لمناطق الدولة الساسانية، حينئذ انتشر الإسلام بينهم فقد كانت الاتفاقية المنعقدة بين الجيوش الإسلامية والغزوات الإسلامية من جهة وبين «المزربان» والى الإمبراطورية الساسانية على المناطق الكوردية من جهة أخرى تقضي باحتفاظ الأكراد بأرواحهم وأموالهم ومعتقدهم الديني مقابل التبعية للدولة الإسلامية الجديدة ودفع الجزية، كما كانت قلة من الأكراد الخاضعين للحكم الروماني قد تحولوا للدين المسيحي نتيجة «لقمع» الرومان واضطهادهم لإتباع الديانات الأخرى، وما زال يوجد في أنحاء كردستان من هم متمسكون ببعض المعتقدات الزرداشتية ومنهم الإيزيديين.

أصبح الدين الإسلامي هو دين الأغلبية الكوردية، والكورد في غالبيتهم من أهل السنة ويتبعون المذهب الشافعي، ومنهم نسبة قليلة من الشيعة يتركزون في جنوب كردستان، وكان للأكراد دور فعال ومؤثر خلال التاريخ الإسلامي الممتد لأكثر من أربعة عشر قرناً، تنتشر بين الكورد الطرق الصوفية التي تختلف عن بعضها اختلافاً بسيطاً، وأكثر الطرق شيوعاً هي الطريقة القادرية والطريقة النقشبندية.

لقد لعب علماء الدين الإسلامي الذين يدعون (ملا) في كردستان، دوراً بارزاً وإيجابياً في الحركة الوطنية التحريرية الكوردية من حيث الولاء لها والانخراط فيها وقيادتها.

ومن الأكراد من يعتنق أديان أخرى كالمسيحية واليهودية و الإيزيدية، واليارسانية.

أما اليهود في كردستان العراق فقد هاجروا إلى إسرائيل والولايات المتحدة بداية عام ١٩٤٨ مع بقية يهود العراق، وهم معروفون الآن كجالية كوردية يهودية في إسرائيل.

المصادر:

1. "The Kurds : a contemporary overview : Kreyenbroek, Philip G., 1948- : Free Download, Borrow, and Streaming : Internet Archive." Archived from the original on 2020-09-27. [Accessed on 2020-09-27.]
2. "Bois, Th; Minorsky, V.; MacKenzie, D. N. (24 Apr 2012). 'Kurds, Kurdistan'. Encyclopaedia of Islam, Second Edition (in English). Brill. Archived from the original on 2023-03-26." [Accessed on 2023-03-26.]
3. C. Dahlman, "The Political Geography of Kurdistan", Eurasian Geography and Economics, Vol.43, No.4, pp.271–299, 2002.
4. "Great Britain. Naval Intelligence Division (1944). Iraq and the Persian Gulf. Wellcome Library. [Oxford?] : Naval Intelligence Division."
5. Hakan Özoğlu (2004). Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries. p. 121.
6. "Iraq". Archived from the original on 2021-03-08. [Accessed on 2023-07-22.]
7. "Iranian Kurds march in support of independence vote in northern Iraq - Reuters." Archived from the original on 2020-09-27. [Accessed on 2020-09-27.]
8. "جنور المشكلة الكردية". Archived from the original on 2023-05-17. [Accessed on 2023-07-22.]
9. "Kurdish lands". Archived from the original on 2019-10-20. [Accessed on 2019-11-06.]
10. "Kurdistan (in English). Philip's. DOI:10.1093/acref/9780199546091.001.0001/acref-9780199546091-e-6409?rsk=qc0zxh&result=1. ISBN:978-0-19-954609-1. Archived from the original on 2023-10-15."
11. "Mahabad". Britannica Online Encyclopedia. Archived from the original on 2006-06-27. [Accessed on 2011-05-13.]
12. "Syria's Kurds seek autonomy". BBC News (in British English). Archived from the original on 2022-10-27. Retrieved 2023-07-22.
13. "The Kurdish lands". Library of Congress, Washington, D.C. 20540 USA. Archived from the original on 2020-05-15. [Accessed on 2019-11-06.]

فصل ١٩: الهوية الكردية والتحديات السياسية

• القضية الكردية والتحديات التي واجهت الكورد عبر التاريخ.

المقدمة:

الهوية الكردية تمثل جزءاً أساسياً من التراث الثقافي والتاريخ الغني للشعب الكوردي. يعيش الكورد في مناطق متنوعة تمتد عبر تركيا وإيران والعراق وسوريا، ويشكلون مجتمعاً متنوعاً يتميز باللغة والثقافة والتاريخ المشترك. رغم هذا التنوع، يظل الوحدة الثقافية والتاريخية تربط الكورد، مما يجعل الهوية الكردية جزءاً لا يتجزأ من تشكيلة الهويات الثقافية في الشرق الأوسط.

تواجه الهوية الكردية تحديات سياسية هامة نتيجة للظروف الجيوسياسية والتاريخية في المنطقة. تاريخ الكورد مليء بالنضال والمقاومة من أجل الاعتراف بحقوقهم والحفاظ على هويتهم الفريدة. يشكل قضية الكورد

وظموحاتهم للحكم الذاتي أو الاستقلال تحدياً مستمراً في ظل التحولات السياسية والنزاعات في المنطقة.

السياسات الوطنية في الدول المحيطة بمناطق إقامة الكورد والتحولات السياسية المستمرة قد أثرت على حياتهم وهويتهم. التمييز والتهميش في بعض الأحيان أدى إلى تصاعد التوترات والنزاعات، وهو ما يضع الهوية الكوردية في سياق تحديات سياسية معقدة.

على الرغم من هذه التحديات، يظل الشعب الكوردي ملتزماً بالمضي قدماً في تعزيز هويتهم والدفاع عن حقوقهم. التلاحم الكوردي وروح المقاومة تعكس إصرارهم على تحقيق التقدم والعدالة في إطار السلام والتنمية.

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، يبذل الكورد جهوداً كبيرة لتعزيز التعاون الداخلي والتواصل الثقافي، وذلك بهدف تعزيز الفهم المتبادل وتعزيز الوحدة الوطنية. تعتبر اللغة الكوردية والثقافة الكوردية أدواتاً حيوية في هذا السياق، حيث تعكس هذه العناصر الهوية وتحقق تماسك المجتمع الكوردي.

في العمق، تعتبر التحديات السياسية للهوية الكوردية دافعاً لتعزيز الوحدة والتضامن. السعي إلى الاعتراف بحقوق الكورد وتحقيق تقدم سياسي واجتماعي يظل أمراً حيوياً لتحقيق استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة. على الصعيدين الوطني والدولي، يواصل الكورد جهودهم لتسليط الضوء على قضيتهم والتفاعل مع المجتمع الدولي لتحقيق التقدم. من خلال المشاركة في المحادثات الدولية وتوطيد الشراكات الإقليمية، يسعى الكورد إلى إيجاد حلول سلمية لتحدياتهم السياسية وتعزيز التعاون لبناء مستقبل يحترم التنوع ويحقق العدالة.

في النهاية، يظل الكورد عنصراً حيوياً في خيوط التاريخ الإنساني، وتاريخهم وهويتهم يمثلان شاهداً على قدرتهم على التأقلم والصمود في وجه التحديات، مع التطلع إلى مستقبل يتسم بالحقوق والكرامة للكورد وجميع سكان المنطقة.

تتجلى قوة الهوية الكوردية في تلاحم الشعب وقدرته على المضي قدماً رغم التحديات. في سياق التطورات السياسية الراهنة، يظل الكورد ملتزمين بالبحث عن حلول سلمية وعادلة تعزز حقوقهم وتسهم في بناء مستقبل مستدام. يعكس نضال الكورد وروح المقاومة قوة الإرادة في مواجهة التحديات السياسية.

المشهد السياسي المعقد في المنطقة يفرض على الهوية الكوردية مسؤوليات إضافية، حيث يتطلب البحث عن حلول لقضايا مثل توطين النازحين واللاجئين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز حقوق المرأة، وضمان المشاركة السياسية

الشاملة. يعكس هذا النهج التزاماً ببناء مجتمع متقدم ومتسامح يضمن التمثيل العادل والفرص للجميع.

على الرغم من التحديات، يظل الكورد يمتلكون إرادة قوية لتجاوز الصعاب والعمل نحو مستقبل يتسم بالاستقرار والتسامح. تعكس الهوية الكوردية قدرتهم على الابتكار والتكيف، وتظل جسراً للتواصل والتفاهم بين مختلف المجتمعات في المنطقة.

في الختام، يبقى الهوية الكوردية تحفيزاً للتلاحم والتضامن، وتعبر عن إصرار الشعب الكوردي على العيش بكرامة وحرية، وهم ينظرون إلى المستقبل بأمل وتفاؤل في بناء واقع أفضل يجمع بين الحفاظ على الهوية وتحقيق التقدم والتطور.

وتظل الهوية الكوردية شرارة مشعة تحفز التلاحم والتضامن داخل مجتمع الأكراد. إنها تعبر عن إصرار هذا الشعب الفَيّ والقوي على العيش بكرامة وحرية، وعلى تجاوز التحديات التي واجهوها على مر العصور. بينما ينظرون إلى المستقبل، يحمل الأكراد في قلوبهم الأمل والتفاؤل، متطلعين إلى بناء واقع أفضل يجمع بين الحفاظ على الهوية الفريدة وتحقيق التقدم والتطور في آن واحد. تظل القصة الكوردية تجسيداً للإرادة والصمود، وتعكس الرغبة القوية في بناء مجتمع يتسم بالتنوع والازدهار، حيث يلتقي التاريخ والحاضر ليصنعا مستقبلاً واعداً.

❖ القضية الكوردية والتحديات التي

واجهت الكورد عبر التاريخ

القضية الكوردية تمثل إشكالية تاريخية واجتماعية معقدة تمتد عبر العديد من القرون، وهي متشعبة بتفاصيلها ومفرداتها التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الشرق الأوسط. الكورد، وهم إحدى الشعوب القديمة الذين يتسمون باللغة والثقافة المميزة، يعيشون في مناطق متفرقة من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وتشكل قضيتهم تحديات كبيرة على مدى العديد من الفترات التاريخية.

تعود جذور القضية الكوردية إلى فترة ما قبل الحقبة الحديثة، حيث شهدت المنطقة تبايناً في هياكل السلطة والتغييرات الجيوسياسية، مما أدى إلى تشكل هوية كوردية مميزة. ومع ذلك، واجه الكورد عبر التاريخ العديد من التحديات، بدءاً من استعمار الإمبراطوريات العثمانية والصفوية وصولاً إلى الأوضاع الحالية في العراق وسوريا.

تشكل التحولات السياسية والاقتصادية في القرن العشرين تحديات جديدة، حيث شهدت الكورد تقسيماً إدارياً وتوزيعاً جغرافياً يعكس حدود الدول الحديثة في المنطقة. كما واجهوا تمييزاً وقهراً طويلاً، سواء على الصعيد السياسي والثقافي، مما أثر على حقوقهم وتطلعاتهم.

تجسد القضية الكوردية تحديات متعددة، بما في ذلك السعي لتحقيق الهوية الوطنية والاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة للتفاوض والتسوية، يظل التحقيق بتطلعات الكورد تحدياً هاماً في سياق التحولات الإقليمية والدولية المستمرة.

في مواجهة هذه التحديات، قام الكورد بتنظيم حركات ومقاومات طويلة، سعياً لتحقيق حقوقهم وتحقيق تمثيل فعال في الساحة السياسية. تأثرت القضية الكوردية أيضاً بتشكيل الحدود الوطنية وتوزيع الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تصاعد التوترات الإقليمية.

تأثرت الكورد أيضاً بالأحداث الجارية في سوريا والعراق، حيث لعبت القوى الإقليمية والدولية دوراً هاماً في تشكيل مسار القضية الكوردية. تشكل إقليم كردستان في شمال العراق خطوة مهمة نحو تحقيق الذات والاعتراف الرسمي، ولكن لا تزال هناك تحديات تتعلق بالعلاقات مع الحكومة المركزية وتوزيع الثروات.

في سياق الأحداث الأخيرة ما تسمى بـ "الثورة السورية" في سوريا، استفادت قوى كوردية من الفرص الجديدة لتحقيق طموحاتها السياسية، ولكن الوضع لا يزال معقداً بسبب التوترات مع القوى الإقليمية والتدخل الخارجي.

تظل القضية الكوردية ملفاً حيويًا في المنطقة، وتحتاج إلى حوار مستمر وجهود دولية لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية. يبقى التحدي الرئيسي هو العمل نحو إيجاد تسوية شاملة تلبّي تطلعات الكورد وتعزز السلام والاستقرار في المنطقة.

على الرغم من التحديات الكبيرة، فإن الحوار المستمر والجهود الدولية تجاه القضية الكوردية تشكل خطوات إيجابية نحو تحقيق التسوية. يتعين على الدول المعنية أن تتخذ خطوات جادة نحو فهم الديناميات الثقافية والتاريخية للكورد، وضمان تمثيلهم العادل في السلطة وتوفير حقوقهم الأساسية.

يتطلب البحث عن حلٍّ دائماً للقضية الكوردية التعاون بين المجتمع الدولي والدول المعنية، بما في ذلك الكورد أنفسهم، من أجل تحقيق التسوية والسلام.

المستدام. يجب أن يكون هذا الحوار مفتوحاً وشاملاً، يأخذ في اعتباره التنوع الثقافي والسياسي في المنطقة.

في الختام، تظل القضية الكوردية إحدى التحديات الكبيرة في الشرق الأوسط، ولكن من خلال التفاهم والتعاون، يمكن تحقيق التقدم نحو تحقيق حقوق الكورد وضمان استقرار المنطقة. إن التاريخ الكوردي العريق وروح المقاومة تشكل مصدر إلهام يجب أن يوجه جميع الأطراف نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر عدالة.

في نهاية المطاف، يجب أن يكون هدفنا المشترك هو خلق بيئة يسود فيها العدل والتسامح، حيث يحظى الكورد بفرص متساوية ومشاركة فعّالة في بناء مستقبل منطقتهم. يعزز الحوار البناء والتعاون الثقافي فهماً أعمق للتحديات المشتركة ويسهم في تعزيز السلام والاستقرار. بموازاة ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بدعم جهود التسوية وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة للكورد وللمنطقة بأسرها.

القضية الكوردية تمثل إحدى القضايا السياسية والاجتماعية المعقدة في الشرق الأوسط، حيث يعيش الشعب الكوردي عبر تركيا وإيران والعراق وسوريا. يتسم تاريخ الكورد بالتحديات الكثيرة التي شكلت جزءاً من رحلتهم المستمرة نحو البحث عن الهوية وتحقيق حقوقهم.

إليك نظرة عامة على التحديات التي واجهها الكورد عبر التاريخ:

١- تقسيم الأراضي:

قسمت أراضي الكورد بشكل رئيسي بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، مما أدى إلى تفرق الشعب الكوردي على مدار العقود.

تقسيم أراضي الكورد بين تركيا وإيران والعراق وسوريا هو أحد الجوانب الرئيسية للقضية الكوردية، وقد تم ترتيب هذا التقسيم على مر العقود بفعل التغيرات الجيوسياسية والتحولات السياسية في المنطقة. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على الهوية والوحدة الكوردية، مما أدى إلى تفرق الشعب الكوردي وتشنته عبر الحدود الوطنية.

في تركيا، يشكل الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد المنطقة التي تسكنها الأغلبية الكوردية. يعاني الكورد من التهميش التاريخي والاضطهاد الثقافي واللغوي. تم تقسيم الأراضي بين تركيا وإيران بناءً على اتفاقيات تاريخية، وكانت هذه الحدود تعكس توزيع النفوذ في الفترات التاريخية المختلفة.

في إيران، يعيش الكورد في الأقاليم الغربية، وهم يواجهون تحديات مماثلة من حيث الاعتقالات التعسفية والتهميش. كما أن الحدود تقسم مجتمع الكورد بين إيران والعراق، مما يؤدي إلى انقسام الشعب الكوردي وتفرقه.

في العراق، يعيش الكورد بشكل رئيسي في إقليم كردستان العراق، والذي أصبحت لديه سلطة ذاتية نسبية. ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة بسبب العلاقة المتوترة مع الحكومة المركزية في بغداد والمطالب المستمرة بحقوق الكورد.

في سوريا، يعيش الكورد في شمال البلاد، وقد شكلت الأحداث الجارية والنزاعات الداخلية فرصاً وتحديات جديدة. تقسيم الأراضي بين الدول الأربعة أثر بشكل كبير على الوحدة الكوردية وأثبت أن التحقيق بتطلعات الكورد يتطلب التفاهم والحوار على الصعيدين الوطني والدولي.

بالإضافة إلى تقسيم كردستان بين الدول المذكورة آنفاً أحدث تأثيرات كبيرة على هوية الشعب الكوردي ووحدتهم. هذا التقسيم الجغرافي أدى إلى تفرق الشعب الكوردي وتشتته عبر الحدود الوطنية، وخلق تحديات كبيرة تتعلق باللغة والهوية الثقافية والحقوق السياسية.

في ظل هذا التقسيم، واجه الكورد تهمة دائماً وتحديات اقتصادية واجتماعية، حيث كانوا في بعض الأحيان يعيشون في مناطق هامشية تخلو من الفرص والتطور. التحديات الثقافية أيضاً كانت حاضرة بشكل قوي، حيث تعتبر اللغة والعادات والتقاليد الكوردية محل تهمة ومحاولات إلغاء.

على الرغم من هذه التحديات، عمل الكورد جاهدين على الحفاظ على هويتهم وتعزيزها. قاموا بتطوير حركات سياسية وثقافية، وشهدت العقود الأخيرة تصاعداً في الطلب على حقوقهم واعتراف بوجودهم كمكون أساسي في المنطقة.

في الوقت الحالي، يعمل الكورد على تعزيز التفاهم والتواصل بين المجتمعات الكوردية المتفرقة وتعزيز الوحدة عبر الحدود. يظل التحدي الرئيسي هو العمل نحو تحقيق حقوقهم المشروعة وتحقيق توازن أكبر في السلطة في الدول التي يعيشون فيها. يتطلب ذلك جهوداً مستمرة من قبل المجتمع الدولي لتعزيز الحوار ودعم حقوق الكورد في إطار العدالة والمساواة.

٢- التمييز والتهميش:

واجه الكورد في العديد من الدول التمييز والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم منعهم في بعض الأحيان من ممارسة حقوقهم الأساسية.

الكورد، كشعب يعيش في مناطق متفرقة من تركيا وإيران والعراق وسوريا، واجهوا عبر العديد من العقود التمييز والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. هذا التمييز أحياناً ينبع من الخلفية الثقافية واللغوية المختلفة، مما يؤدي إلى إقصاءهم ومنعهم في بعض الأحيان من ممارسة حقوقهم الأساسية.

في تركيا، واجه الكورد تمييزاً تاريخياً طويلاً الأمد، حيث تعرضوا لسياسات قمعية وتهميش اقتصادي. في بعض الأحيان، تم حظر استخدام اللغة الكوردية في المدارس والإعلام، مما أثر على الفرص التعليمية والثقافية للكورد.

في إيران، واجه الكورد تحديات مماثلة، حيث تم مصادرة أراضيهم وتهميشهم اقتصادياً واجتماعياً. تعرضوا أيضاً للتمييز في ميدان العمل والحياة الاجتماعية، مما قلل من فرصهم وزاد من همومهم.

في العراق وسوريا، تأثر الكورد بالتمييز والتهميش خلال فترات طويلة. في بعض الأحيان، تم تجاهل حقوقهم السياسية والاقتصادية، وواجهوا تحديات في التمتع بالحقوق الثقافية واللغوية.

في العراق، نفذ نظام البعث الذي كان يتزعمه صدام حسين عملية "أنفال" خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، وهي حملة قمع واسعة النطاق ضد الشعب الكوردي. تعرضت مناطق عديدة في إقليم كردستان/ شمال العراق لهجمات واسعة النطاق، حيث تم قتل وتهجير الآلاف من الأفراد. في أوج الحملة، استخدمت قوات النظام البعث الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً ضد السكان الكورد، وكانت مدينة حلبجة واحدة من المناطق التي تعرضت لهذا الهجوم المروع في ١٦ مارس/ آذار عام ١٩٨٨، وراحت ضحيتها أكثر من خمسة آلاف من السكان الكورد.

وفي سوريا، تعرض الكورد لسياسات تمييز وتهميش خاصة خلال فترات حكم الأنظمة المتعاقبة في سورية و ثم أكمل النظام البعث السوري. في عام ١٩٦٣، قامت الحكومة بإجراء تعداد عرقي باسم "الحزام العربي"، مما أدى إلى تجريد الآلاف من الكورد من جنسيتهم السورية وطردهم من أراضيهم وجلب العرب من مناطق الأخرى حل محلهم. تم تحديد مناطق "الحزام العربي" بطريقة تجعل الكورد يفقدون حقوقهم وتحدهم في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك قتل النظام البعث الكثيرين من الشباب الكورد في الأقبية الأمنية تحت التعذيب .

هذه الأحداث تشكل نقاط تاريخية هامة في قضية الكورد، حيث تعكس مدى تعرضهم للتمييز والاضطهاد في المناطق التي يعيشون فيها، وتبرز أهمية السعي إلى العدالة وحقوق الإنسان في تلك المناطق.

يعتبر مواجهة التمييز والتهميش تحدياً كبيراً للكورد، حيث يسعى المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية إلى تعزيز المساواة وحقوق الإنسان للكورد والتصدي لأي تمييز يستند إلى الأصل العرقي أو اللغوي.

٣- النضال الثقافي واللغوي:

واجه الكورد جهوداً لإنكار ثقافتهم ولغتهم، حيث تم تحريم استخدام اللغة الكوردية في بعض السياقات.

النضال الثقافي واللغوي للكورد يمثل جزءاً أساسياً من حركتهم الوطنية، حيث واجهوا جهوداً مستمرة لإنكار ثقافتهم ولغتهم على مر العقود. هذا النضال يعكس الرغبة في الحفاظ على الهوية والتاريخ الكرديين، والتصدي لأي تمييز يستند إلى اللغة أو الثقافة.

في تركيا، عانى الكورد من فترات طويلة من التهميش الثقافي، حيث تم تحريم استخدام اللغة الكوردية في المدارس ووسائل الإعلام الرسمية. كما تم تجاهل الثقافة الكوردية في التاريخ الرسمي والمؤرخ، مما دفع الكورد إلى مضاعفة جهودهم للمحافظة على لغتهم وتاريخهم الغني.

في إيران وسوريا أيضاً، واجه الكورد تحديات مماثلة فيما يتعلق بالاعتراف بلغتهم وثقافتهم. حيث قامت السلطات بسياسات تمييزية تجاه اللغة الكوردية في المدارس والمؤسسات الحكومية، مما أثر على إمكانية نقل اللغة والثقافة الكوردية إلى الأجيال الشابة.

مع ذلك، رغم هذه التحديات، قاوم الكورد بإصرار ونظموا حملات للحفاظ على لغتهم وتعزيز ثقافتهم. استخدمت المؤسسات الثقافية والتعليمية الكوردية جهوداً هائلة لتعزيز اللغة الكوردية والتراث الثقافي. تعتبر هذه الجهود جزءاً لا يتجزأ من مساعي الكورد لتحقيق التميز الثقافي واللغوي والمحافظة على هويتهم الفريدة.

في عدة مناطق حول العالم حيث يعيش الكورد، تم تحريم استخدام اللغة الكوردية في بعض السياقات العامة والتعليمية. تعتبر هذه الإجراءات جزءاً من سياسات التمييز والقمع التي فرضتها الحكومات المركزية في تركيا وإيران والعراق وسوريا.

كما تعرض الناشطون الثقافيون والفنانون الكورد للاعتقال والمضايقات بسبب جهودهم في الحفاظ على اللغة والثقافة الكوردية.

في مواجهة هذا التمييز، قام الكورد بنضال ثقافي قوي للمحافظة على لغتهم وثقافتهم. أنشئت المدارس والمؤسسات الثقافية التي تعنى بتعزيز اللغة الكوردية والحفاظ على التراث الثقافي. كما أن الأدب والفنون الكوردية أصبحت وسيلة قوية لنقل الهوية والقضايا الثقافية للعالم الخارجي.

هذا النضال الثقافي واللغوي يمثل مظهراً أساسياً من مظاهر صمود الكورد وتحديهم للتمييز، حيث يسعون للمحافظة على هويتهم الفريدة وتاريخهم الثقافي عبر الأجيال.

في إضافة إلى الجهود الفردية، نشهد على نشوء حركات جماعية ومنظمات ثقافية كوردية تسعى إلى تعزيز اللغة والثقافة الكوردية. تأسيس المدارس الكوردية وتطوير المناهج التعليمية التي تعكس الهوية الكوردية يلعبان دوراً هاماً في هذا السياق. تُنظم الفعاليات الثقافية والفنية لتسليط الضوء على التراث الكوردي وتعزيز الفهم والاحترام.

من الجدير بالذكر أن الكورد يسعون أيضاً إلى الاعتراف الرسمي بلغتهم وثقافتهم في السياقات القانونية والدستورية. يطالبون بحقوقهم الثقافية واللغوية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويعتبرون الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي ضرورة لتحقيق التسامح والتفاهم في المجتمعات المتعددة الثقافات. هذا النضال الثقافي واللغوي يتسم بالإصرار والإبداع، حيث يسعى الكورد إلى تجاوز التحديات والتمييز من خلال إعادة تعريف هويتهم وتعزيز قيمهم الثقافية بفخر واستمرارية، على الرغم من التحديات الكبيرة، يظل النضال الثقافي واللغوي للكورد جزءاً حيويّاً من رحلتهم نحو الحفاظ على هويتهم الفريدة. يعتبر اللغة الكوردية والثقافة الكوردية جزءاً لا يتجزأ من التراث الإنساني والتنوع الثقافي العريق.

من خلال الإصرار على استخدام اللغة الكوردية في مختلف السياقات، بدءاً من المدارس ووسائل الإعلام إلى الحياة اليومية، يسعى الكورد إلى تعزيز التواصل والتفاهم داخل مجتمعاتهم وخارجها. يتبنى الفنانون والأدباء الكورد وسائل مختلفة للتعبير عن هويتهم ومشاركتها مع العالم، من خلال الأدب والموسيقى والفنون التشكيلية.

في إطار النضال اللغوي، يعكس السعي للاعتراف باللغة الكوردية في السياقات الرسمية والتشريعات دوراً مهماً في تعزيز التسامح والمساواة. يسعى الكورد

إلى إحداث تغيير إيجابي في السياسات التعليمية والإدارية لضمان حقهم في استخدام لغتهم بحرية والمحافظة على تراثهم اللغوي.

في النهاية، يُظهر النضال الثقافي واللغوي للكورد التصميم على الحفاظ على تاريخهم وهويتهم الغنية، ويسهم في تعزيز فهم العالم للتحديات التي يواجهونها والجهود التي يبذلونها لتحقيق التوازن والعدالة في مجتمعاتهم.

٤- النزاعات السياسية:

شهدت الكورد مشاركة في النزاعات السياسية في المناطق التي يعيشون فيها، مما أدى إلى فقدان الحياة وتهجير العديد منهم.

النزاعات السياسية هي ظاهرة عالمية تؤثر على مختلف الشعوب والثقافات، والكورد ليسوا استثناءً من هذه الظاهرة. يعيش الكورد في مناطق متنوعة تمتد عبر إيران والعراق وتركيا وسوريا، وقد شهدوا مشاركة فعّالة في العديد من النزاعات السياسية التي اجتاحت تلك المناطق.

تاريخياً، وخاصة في القرن العشرين، شهد الكورد تواجهاً مع الدول السورية والتركية والإيرانية والعراقية، حيث تطلبوا بتحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية والاقتصادية. تأتي النزاعات في سياق تنافس السلطة وتقاسم الموارد، وكذلك تأثير التغييرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

تجد الكورد أنفسهم متورطين في نزاعات مع الحكومات المركزية في الدول التي يعيشون فيها، حيث يطالبون بحقوقهم الوطنية والثقافية. هؤلاء الناشطون الكورد يسعون إلى تحقيق حقوقهم من خلال الحوار السياسي والمفاوضات، ولكن في بعض الحالات، يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات الكوردية إلى الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

تكون العواقب البشرية لهذه النزاعات وخاصة مشاركة الكورد فيها هائلة، حيث يفقد الكثيرون حياتهم، ويتعرض العديد منهم للتهجير القسري، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية خطيرة. يتعرض الكثيرون من الكورد للظلم والاضطهاد، ويكون لديهم حاجة ملحة إلى الدعم الإنساني والتضامن الدولي.

على الرغم من تعقيدات النزاعات السياسية التي تشهدها المنطقة، يبذل بعض الكورد جهوداً جادة لتحقيق السلام والاستقرار. تعتبر الحوارات والمفاوضات السياسية وسيلة لحل النزاعات بشكل سلمي وتحقيق تطلعات الشعوب المعنية.

في النهاية، يعكس مشاركة الكورد في النزاعات السياسية حقيقة تاريخية وثقافية معقدة، وتحدياتهم تتطلب جهوداً دولية ومحلية لتحقيق السلام وتحسين ظروف حياتهم.

٥- تحقيق الحكم الذاتي:

طمح الكورد إلى تحقيق الحكم الذاتي والاعتراف بحقوقهم الثقافية والسياسية، وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى التوتر مع الحكومات المركزية.

تحقيق الحكم الذاتي كان هدفاً رئيسياً للكورد، حيث سعوا إلى الحصول على درجة من الاستقلال الإداري والسياسي في المناطق التي يعيشون فيها. يعتبر هذا الهدف استجابةً طبيعية لرغبة الكورد في تحقيق هويتهم الوطنية والحفاظ على حقوقهم الثقافية والسياسية. تواجه هذه الطموحات التحديات والتوترات، خاصة عندما تتعارض مع مصالح الحكومات المركزية في الدول التي يسكنون فيها.

على مر العقود، سعى الكورد إلى إقامة نظم إدارية ذاتية في إقليمهم، تمكنهم من تحديد مصيرهم السياسي والاقتصادي والثقافي بشكل أفضل. هذا الطموح أدى في بعض الأحيان إلى التوترات مع الحكومات المركزية، التي قد تروج لسياسات مركزية تفتقر إلى الاعتراف الكافي بتنوع الثقافات والهويات في الدولة.

في العديد من الحالات، تصاعدت التوترات بين الكورد والحكومات المركزية إلى صدامات ونزاعات. فقد شهدت بعض المناطق التي يسكن فيها الكورد صدامات عنيفة، مما أدى إلى فقدان الحياة وتشريد العديد من السكان.

مع ذلك، لا يعني هذا أن الكورد قاطعوا الحوار مع الحكومات المركزية. بالعكس، يبذل بعض الكورد جهوداً جادة لإيجاد حلول سلمية وللمشاركة في عمليات المفاوضات. يعتبر الحوار والتفاوض وسيلة لتحقيق تسوية تلبي مطالب الكورد وتلبي احتياجات الحكومات المركزية.

تستمر جهود الكورد نحو تحقيق الحكم الذاتي، وتبقى هذه القضية قائمة كتحدٍ رئيسي يواجهها الكورد في تحقيق طموحاتهم الوطنية والثقافية والسياسية.

في محاولاتهم لتحقيق الحكم الذاتي، يسعى الكورد أيضاً إلى بناء مؤسسات قوية تساهم في تنمية المجتمع وتعزيز استقلاليتهم الإدارية. قد تأخذ هذه المؤسسات العديد من الأشكال، بما في ذلك حكومات إقليمية قوية وأجهزة أمنية ومؤسسات تعليم وصحة. هذه البنية التحتية تهدف إلى تعزيز قدرة الكورد على إدارة شؤونهم الداخلية وتحقيق التنمية المستدامة.

التحديات التي تواجه مسعى الكورد نحو الحكم الذاتي تتعدى الجوانب السياسية، حيث يجب التفاوض حول قضايا معقدة مثل تقاسم الموارد والحدود الإدارية. يشترك الكورد في تجارب مماثلة مع السكان الآخرين في المناطق التي يعيشون فيها، مما يتطلب حلاً شاملاً يأخذ في اعتباره مصالح جميع الأطراف المعنية.

تظل قضية الحكم الذاتي تحدياً حيوياً للكورد، ومع تقدم الزمن وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية، قد يشهد المشهد تحولات جديدة. يمكن أن يلعب الحوار المفتوح والبناء دوراً حاسماً في تسوية النزاعات وتحقيق توازن يلبي تطلعات جميع الأطراف المعنية.

في الختام، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون له دور بارز في دعم عمليات الحوار والتفاوض بين الكورد والحكومات المركزية، بهدف تحقيق حلول دائمة وعادلة.

٦- التأثيرات الإقليمية:

تأثرت القضية الكوردية بالتطورات الإقليمية، مثل النزاعات الحدودية والتحويلات السياسية في الشرق الأوسط.

القضية الكوردية تتأثر بشكل كبير بالتطورات الإقليمية، وتلك التأثيرات تشمل عدة جوانب، منها النزاعات الحدودية والتحويلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. إن توجيه الأضواء نحو التحويلات الإقليمية يسلب الضوء على تفاعلات أعمق تؤثر في الوضع الكوردي.

- **النزاعات الحدودية:** يعيش الكورد في مناطق تشهد نزاعات حدودية، وهو ما يؤثر على حياتهم وتنظيم مجتمعهم. قد تنشأ تلك النزاعات بين الدول المجاورة التي يعيش فيها الكورد، وتكون الحدود قضية محورية في هذا السياق. التصاعد في حدة النزاعات الحدودية يمكن أن يؤدي إلى تشديد السيطرة الحكومية وتقليص حرية الحركة والتنقل للكورد.

- **التحويلات السياسية:** يتأثر الوضع الكوردي أيضاً بالتحويلات السياسية في المنطقة. تغيرات في الحكومات وتحولات في السياسات الإقليمية قد تلعب دوراً في تحديد مصير القضية الكوردية. فمثلاً، إذا تغيرت سياسة حكومة إقليمية معينة تجاه الكورد، قد يؤثر ذلك على حقوقهم وموقفهم في تلك المنطقة.

● **تداخل الصراعات الإقليمية:** تشهد المنطقة الشرقية للشرق الأوسط تداخلاً كبيراً في الصراعات الإقليمية، وهذا يترك تأثيراته على الكورد. قد يتورط الكورد عرقياً أو ثقافياً في صراعات تتعدى حدود الدول التي يعيشون فيها، ويكون لديهم تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للتصاعد في الأوضاع الإقليمية.

● **التداخل الإنساني والاقتصادي:** يؤثر التدهور الإقليمي على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للكورد. يمكن أن يؤدي تصاعد النزاعات أو التحولات السياسية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما يؤثر على سبل المعيشة والفرص الاقتصادية للكورد.

● **تداول الموارد:** قد يتأثر الكورد أيضاً بتداول الموارد في المنطقة، خاصة إذا كانت هناك توترات حول استغلال الموارد الطبيعية. قد تكون المناطق التي يعيش فيها الكورد غنية بالموارد الطبيعية، وتصبح هذه الموارد مصدراً للصراعات والتوترات بين الأطراف المختلفة.

● **التأثير على اللجوء والهجرة:** قد تؤثر التطورات الإقليمية في قضية الكورد على حركة اللجوء والهجرة. في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، قد يلجأ الكثيرون من الكورد إلى اللجوء إلى مناطق آمنة أو حتى إلى دول أخرى، مما يعزز التفاعل بين الأوضاع الإقليمية وواقع الكورد.

● **التأثير على العلاقات الدولية:** يمكن أن تلعب التطورات الإقليمية دوراً في تشكيل العلاقات الدولية، وبالتالي تؤثر على قدرة الكورد على إيجاد دعم دولي لقضيتهم. قد يتأثر التوجه السياسي للدول الإقليمية والدول العالمية تجاه الكورد بسبب التغيرات في السياسات والتحالفات الإقليمية.

في النهاية، يظهر أن تأثيرات التطورات الإقليمية على القضية الكوردية هي متعددة الأبعاد، وتتطلب استراتيجيات متنوعة للتعامل مع التحديات المتزايدة. يتعين على المجتمع الدولي والأطراف المعنية العمل سوياً لتعزيز الحوار والتفاهم وتحقيق الاستقرار في المنطقة

٧- التحالفات الدولية:

تأثرت القضية الكوردية بالتحالفات الدولية والتدخلات الخارجية، مما أثر على ديناميات الصراع في المنطقة.

القضية الكوردية لم تكن معزولة عن التحالفات الدولية، بل تأثرت بشكل كبير بالتدخلات الخارجية والتحالفات الدولية. يشكل هذا التأثير عاملاً حاسماً في تشكيل ديناميات الصراع في المنطقة وتحديد مستقبل الكورد. إليكم بعض النقاط المهمة حول هذا الموضوع:

● **الدعم الدولي للقضية الكوردية:**

- تلقت القضية الكوردية دعماً من بعض الدول والمنظمات الدولية التي تؤيد حقوق الشعوب والأقليات. قدمت بعض الدول الدعم السياسي والإنساني للكورد في محنتهم، مما قوى موقفهم وزاد من روحهم المعنوية.

- تدعم بعض التحالفات الدولية حقوق الكورد في الحصول على الحكم الذاتي والتمتع بالحقوق الثقافية والسياسية. يمكن أن تكون هذه التحالفات دافعاً قوياً لتحقيق تقدم في قضية الكورد.

● **التدخلات العسكرية والتحالفات الإقليمية:**

شهدت بعض المناطق التي يعيش فيها الكورد تدخلات عسكرية خارجية. قد يكون ذلك نتيجة لتحالفات إقليمية أو لتدخل دول ذات مصالح في المنطقة. يؤثر هذا التدخل على توازن القوى والديناميات السياسية في تلك المناطق.

● **تأثير التحالفات الإقليمية على الوضع الكوردي:**

قد تشهد التحالفات الإقليمية تقلبات تؤثر على الكورد بشكل مباشر. تحالفات جديدة أو تغييرات في العلاقات الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى تحولات في المواقف السياسية تجاه الكورد، مما يؤثر على حظوظهم في تحقيق مطالبهم.

● **الصراعات الإقليمية وتقسيم الدعم الدولي:**

في حالات الصراعات الإقليمية، قد يتم تقسيم الدعم الدولي بين الأطراف المتنازعة. قد يكون للكورد دور في هذه الصراعات أو قد يكونون ضحايا لها، مما يؤثر على استجابة المجتمع الدولي لقضيتهم.

● **التأثير على السلام والاستقرار:**

يمكن أن تؤدي التحالفات الدولية إلى تعقيد الوضع وتآزم الصراعات الإقليمية. تأثير هذه التحالفات قد يكون على حساب جهود تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، مما يؤثر سلباً على الكورد والمجتمعات الأخرى في المنطقة.

في الختام، يظهر أن التحالفات الدولية والتدخلات الخارجية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مستقبل القضية الكوردية وتحديد حظوظ الكورد في تحقيق حقوقهم وتطلعاتهم.

٨- تأثير النزاعات الإقليمية:

تضاعفت التحديات مع تفاقم النزاعات الإقليمية، خاصة في مناطق الحروب والصراعات. شهد الكورد تداولاً مستمراً بين تأثيرات النزاعات المحيطة بهم وحاجتهم إلى البقاء وتحقيق الاستقرار. تأثير النزاعات الإقليمية على الكورد لا يقتصر فقط على الأمور السياسية، بل يمتد إلى مجموعة واسعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. إليكم بعض النقاط التي تلقي الضوء على هذا التأثير:

- **النزوح واللجوء:** يكون النزاع الإقليمي سبباً رئيسياً في تفاقم مشكلة النزوح واللجوء بين الكورد. يضطر العديد من الأفراد والعائلات إلى مغادرة مناطقهم بحثاً عن أمن، مما يؤدي إلى تشتت المجتمع وتفكك البنية الاجتماعية.
- **تأثيرات اقتصادية:** النزاعات الإقليمية تتسبب في تعطيل الاقتصاد في المناطق المتأثرة. تتعطل الأعمال التجارية، وتتضرر البنية الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على فرص العمل ومستوى المعيشة للكورد. الحاجة إلى البقاء وتحقيق الاستقرار يصبحان تحديين كبيرين في ظل هذه الظروف.
- **التأثير على التعليم والصحة:** تتأثر الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة بشكل كبير خلال النزاعات الإقليمية. يمكن أن تؤدي الاضطرابات والتشتت إلى انخراط الأطفال في العمل بدلاً من الالتحاق بالمدارس، ويمكن أن يؤدي نقص الخدمات الصحية إلى تفاقم المشاكل الصحية.
- **تأثير الأمان وحقوق الإنسان:** النزاعات الإقليمية قد تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتهديد الأمان الشخصي. يصبح الكورد

عرضة للاضطهاد والتهجير القسري، مما يخلق بيئة غير آمنة ويؤثر على الحياة اليومية والاستقرار النفسي.

- **التأثير على الهوية والثقافة:** قد تؤدي النزاعات إلى فقدان وتدمير التراث الثقافي والتاريخي للكوورد. التهديدات الناتجة عن النزاعات قد تؤثر على اللغة والعادات والتقاليد، مما يعرض الهوية الكوردية للخطر.

- **تأثير العلاقات الاجتماعية:** يمكن أن تؤثر النزاعات على العلاقات الاجتماعية والتواصل بين أفراد المجتمع الكوردي. قد يشهدون انقسامات وتشتتاً نتيجة للتفاعلات السلبية المستمرة التي يعيشونها.

في مواجهة هذه التحديات، يتطلب الكورد والمجتمع الدولي جهوداً مشتركة لتوفير الدعم الإنساني والتنموي للكوورد المتضررين وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

٩- الهجرة وتفريق العائلات:

شهدت الكورد تأثيراً كبيراً نتيجة للهجرة وتفريق العائلات، سواء بسبب النزاعات أو الظروف الاقتصادية الصعبة، مما زاد من تحديات الحفاظ على الهوية والتماسك الاجتماعي.

تأثرت الكورد بشكل كبير نتيجة للهجرة وتفريق العائلات، وهذا التأثير يمتد إلى جوانب حياتهم اليومية والتماسك الاجتماعي والحفاظ على هويتهم. إليكم بعض الجوانب التي تسلط الضوء على هذا التأثير:

- **تفريق العائلات:** يتسبب النزاع والضغط الاقتصادي في تفريق العائلات الكوردية. قد يضطر أفراد العائلة إلى الفرار في اتجاهات مختلفة أو حتى اللجوء إلى دول مختلفة، مما يؤدي إلى تمزيق البنية الاجتماعية والروابط العائلية.

- **آثار الهجرة على الهوية:** يمكن أن تكون عمليات الهجرة وتفريق العائلات سبباً في ضياع الروابط الثقافية واللغوية، مما يؤثر على الحفاظ على الهوية الكوردية. قد يواجه الأفراد الذين يعيشون في بيئات جديدة صعوبات في نقل تقاليدهم وقيمهم إلى الأجيال القادمة.

- **تحديات الاندماج:** يجد الكورد الذين يهاجرون أنفسهم أو يجدون أنفسهم فجأة في بيئات جديدة تحتاج إلى مواجهة تحديات الاندماج. قد يجدون صعوبة في التكيف مع ثقافات جديدة والتفاعل مع المجتمعات المحلية.

- **التأثير النفسي والاجتماعي:** يعيش الكورد الذين يفقدون أفراد أسرهم أو يجدون أنفسهم في بيئات غير مألوفة تأثيرات نفسية واجتماعية. يمكن أن يشعروا بالوحدة والفقدان والضغط النفسي، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي والعلاقات الشخصية.
- **التحديات الاقتصادية:** يمكن أن تكون الهجرة سبباً في تحديات اقتصادية للكورد، خاصة إذا كانوا يفقدون مصادر دخلهم الرئيسية أو يجدون صعوبة في العثور على فرص عمل في بيئاتهم الجديدة.
- **الحاجة إلى الدعم الاجتماعي والنفسي:** يظهر أهمية توفير الدعم الاجتماعي والنفسي للكورد المتأثرين بتفريق العائلات. يمكن لبرامج الدعم النفسي وورش العمل الاجتماعية أن تلعب دوراً حيوياً في مساعدتهم على التكيف والتغلب على التحديات.

في النهاية، يعكس تفريق العائلات والهجرة التحديات الكبيرة التي يواجهها الكورد، ويبرز الحاجة إلى جهود مستمرة لتوفير الدعم والمساعدة في إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأفراد والعائلات المتضررة.

١٠- التغييرات السياسية والإصلاحات:

شهدت بعض المناطق تغييرات سياسية وإصلاحات تأثرت بها القضية الكوردية. بينما قدمت بعض الإصلاحات إمكانية للكورد للمشاركة بشكل أكبر في الحياة السياسية، إلا أن هناك تحديات تظل قائمة.

تأثرت القضية الكوردية بشكل كبير بالتغييرات السياسية والإصلاحات في بعض المناطق. يتمثل هذا التأثير في فرص جديدة للمشاركة السياسية والاعتراف بحقوق الكورد، وفي الوقت نفسه تظل هناك تحديات تتسم بالتعقيد. إليكم بعض النقاط التي تسلط الضوء على هذا الجانب:

- **إمكانية المشاركة السياسية:** بعض التغييرات السياسية والإصلاحات أتاحت للكورد إمكانية المشاركة بشكل أوسع في الحياة السياسية. يمكن أن تشمل هذه المشاركة التمثيل في الحكومات المحلية والوطنية، مما يعزز وجودهم وصوتهم في القرارات السياسية.
- **الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية:** بعض الإصلاحات قد أسهمت في الاعتراف بحقوق الكورد الثقافية واللغوية. قد تضمنت هذه الإصلاحات تعزيز استخدام اللغة الكوردية في التعليم ووسائل الإعلام، وتعزيز الهوية الثقافية الكوردية.

- **تحديات التنفيذ:** ومع ذلك، تظل التحديات الكبيرة قائمة على الرغم من الإصلاحات. فقد يواجه الكورد صعوبات في تحقيق تنفيذ الإصلاحات بشكل كامل، خاصة إذا كان هناك تحفظات أو مقاومة من بعض الجهات السياسية أو المجتمعية.
- **توازن القوى:** قد تؤدي التغييرات السياسية إلى تحول في توازن القوى بين الكورد والأطراف الأخرى في المنطقة. يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى تحسين حالة الكورد، ولكنه في بعض الأحيان قد يشمل تحديات إضافية في التفاوض والتعاون مع القوى السياسية الأخرى.
- **تحسين الحياة السياسية والمدنية:** يمكن أن تعزز التغييرات السياسية والإصلاحات التحول نحو حياة سياسية ومدنية أفضل. يمكن أن يستفيد الكورد من هذه التحسينات من خلال مشاركتهم الفعالة في مؤسسات الحكم والتأثير على سياسات المنطقة.
- **تأثير القضايا الاقتصادية:** تبقى القضايا الاقتصادية تحدياً هاماً. قد تكون التغييرات السياسية مصحوبة بإصلاحات اقتصادية تستفيد منها الكورد. ومع ذلك، يمكن أن تظل التحديات الاقتصادية تلعب دوراً في التأثير على حياة الكورد واستقرارهم.
- **الحاجة إلى حوار مستدام:** يظهر أن الحوار المستدام والتعاون بين الكورد والحكومات المركزية يمكن أن يسهم بشكل كبير في التغييرات السياسية الإيجابية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

في الختام، تشير هذه النقاط إلى أن التغييرات السياسية والإصلاحات قدمت فرصاً هامة للكورد للمشاركة بشكل أكبر في الحياة السياسية والاعتراف بحقوقهم الثقافية، ولكنها تعتبر أيضاً تحديات تتطلب جهوداً مستمرة لضمان تنفيذها بشكل فعال. التوازن بين الاحتياجات الكوردية والوضع السياسي العام يظل محورياً هاماً يتعين التفاوض حوله من أجل تحقيق التقدم المستدام وتحسين جودة حياة الكورد.

١١ - التطورات الاقتصادية:

تأثر الكورد بالتحويلات الاقتصادية في المناطق التي يعيشون فيها، مما يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل تحديات أخرى تحتاج إلى معالجة.

تأثر الكورد بشكل كبير بالتحويلات الاقتصادية في المناطق التي يعيشون فيها، وهذا يشكل تحديات إضافية تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. إليكم بعض النقاط التي تسلط الضوء على هذه التحديات:

- **التأثيرات الاقتصادية للنزاعات:** قد يكون الكورد عرضة لتأثيرات اقتصادية سلبية نتيجة للنزاعات والاضطرابات في المناطق التي يعيشون فيها. تتسبب النزاعات في تدمير البنية التحتية وتعطيل الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى فقدان فرص العمل وتراجع النمو الاقتصادي.
- **تحديات البطالة:** يواجه الكورد تحديات كبيرة في مجال البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية. قد يكون هناك نقص في فرص العمل، خاصة في القطاعات التي تتأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية الصعبة.
- **حاجة للتنوع diversification اقتصادي:** قد تكون الاعتمادات الاقتصادية الكوردية على قطاع معين، مثل النفط والغاز، تحت تأثير التقلبات السعر العالمية. لذا يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورياً لتقليل التأثيرات السلبية للتحويلات الاقتصادية وتعزيز استقرار الاقتصاد.
- **تحديات التمويل والاستثمار:** قد يواجه الكورد صعوبات في توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع التنمية والاستثمار في البنية التحتية. تتطلب التحويلات الاقتصادية التفكير في سبل تعزيز الاستثمارات وتحسين بنية الاقتصاد المحلي.
- **الحاجة إلى تطوير المهارات:** يمكن أن يكون تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحويلات الاقتصادية يتطلب تحسين مهارات العمال والسكان المحليين. تطوير المهارات يمكن أن يسهم في زيادة فرص العمل وتعزيز التنافسية في سوق العمل.
- **الاعتماد على الموارد الطبيعية:** إذا كانت الاقتصادات الكوردية تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، قد تكون عرضة للتقلبات في أسعار هذه الموارد. يجب أن تتخذ السياسات الاقتصادية إجراءات لتعزيز الاستقرار والاستدامة.
- **التحديات الاقتصادية للشباب:** يواجه الشباب والشابات في المجتمع الكوردي تحديات خاصة في البحث عن فرص عمل. يتطلب تحسين

الظروف الاقتصادية إيلاء اهتمام خاص لتوفير فرص العمل وتطوير مهارات الشباب.

- **الاستدامة البيئية:** قد يؤدي التركيز الكبير على استغلال الموارد الطبيعية إلى تحديات بيئية. يجب أن تتخذ إجراءات لضمان استدامة استخدام الموارد وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.

في مواجهة هذه التحديات، يلزم الكورد والسلطات المحلية اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير فرص العمل، مع النظر في تنوع الاقتصاد وتحسين مؤسسات التعليم وتطوير المهارات. **إلّكم بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة تحديات التحولات الاقتصادية:**

- **تعزيز التنوع الاقتصادي:** تعزيز التنوع في قطاعات الاقتصاد يقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار الموارد الطبيعية. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير المستدامة وتطوير الصناعات المحلية.

- **تعزيز التعليم وتطوير المهارات:** يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتحسين جودة التعليم وتوفير فرص تدريبية وتطوير المهارات. ذلك يساهم في تأهيل القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل المتغير.

- **تحفيز الاستثمار:** يمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة. يجب على الحكومات المحلية والوطنية تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز للشركات للاستثمار في المنطقة.

- **تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** يمكن أن يلعب التقدم في التكنولوجيا والابتكار دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي. يجب دعم البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة.

- **تعزيز التعاون الاقتصادي:** يمكن تحقيق تقدم أفضل من خلال التعاون الاقتصادي مع المناطق المجاورة والدول الأخرى. هذا يشمل التبادل التجاري والشراكات الاقتصادية التي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

● **إدارة فعّالة للموارد:** يجب أن تتم إدارة الموارد الطبيعية بحذر لضمان استدامتها. ذلك يتضمن تبني ممارسات استدامة في استخدام المياه والأراضي والطاقة.

● **دعم ريادة الأعمال:** يمكن أن تسهم ريادة الأعمال في تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة. يجب دعم وتشجيع رواد الأعمال من خلال توفير الدعم المالي والتدريب والبنية التحتية اللازمة.

● **تحسين بنية الاقتصاد المحلي:** يتطلب تعزيز الاقتصاد المحلي تحسين بنية البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والمرافق اللوجستية، لتسهيل حركة البضائع وتحفيز النشاط التجاري.

مواجهة تحديات التحولات الاقتصادية يتطلب تكامل الجهود من قبل الحكومات المحلية والمجتمع المحلي، بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. الاستدامة وتعزيز التنمية الشاملة يجب أن تكون في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية لضمان الاستقرار والازدهار للكورد والمجتمعات التي يعيشون فيها

١٢ - التحديات الثقافية والتعليمية:

يواجه الكورد تحديات في مجالات التعليم والحفاظ على الثقافة الكوردية، حيث تحتاج هذه المجالات إلى استثمارات وجهود مستدامة للحفاظ على الهوية وتطوير المجتمع.

تواجه الكورد تحديات كبيرة في مجالي التعليم والحفاظ على الثقافة الكوردية. هذه التحديات تستدعي الاهتمام والاستثمار لضمان استمرارية التعليم والحفاظ على الهوية والتراث الثقافي للمجتمع الكوردي. إليكم بعض النقاط التي تلقي الضوء على هذه التحديات:

● **نقص التمويل والبنية التحتية:** يعاني القطاع التعليمي والثقافي في بعض المناطق الكوردية من نقص في التمويل وضعف في البنية التحتية. قد يؤدي هذا النقص إلى تقديم خدمات تعليمية غير كافية وتحديات في الحفاظ على المؤرخ والثقافة الكوردية.

● **تحديات التعليم الأساسي:** يواجه الكورد تحديات في توفير التعليم الأساسي للأطفال والشباب. قد يكون هناك نقص في الكتب المدرسية والموارد التعليمية، مما يؤثر على جودة التعليم وتحقيق الفرص التعليمية العادلة.

- **حفظ اللغة والثقافة:** يواجه الكورد تحديات في الحفاظ على اللغة والثقافة الكوردية في مواجهة التأثيرات الثقافية الخارجية. قد يتسبب التحول الثقافي وزيادة التأثير الإعلامي العالمي في تهديد استمرارية اللغة والتراث الثقافي.
- **التحديات الثقافية في المجتمعات المهجرة:** يعيش الكثيرون من الكورد في مجتمعات مهجرة، وهناك تحديات خاصة تتعلق بالحفاظ على الهوية والثقافة في بيئات جديدة. يحتاج الأفراد إلى التواصل مع تقاليدهم وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل.
- **تحديات التعليم العالي:** يمكن أن تواجه التعليم العالي في بعض المناطق تحديات مثل نقص التمويل، وقلة الفرص البحثية، وتقنين القطاع. يعيق هذا التحديات التقدم في مستويات التعليم العالي والبحث العلمي.
- **تأثير النزاعات على التعليم:** قد يكون للنزاعات في بعض المناطق تأثير كبير على نظام التعليم. قد يؤدي التدمير الناتج عن النزاعات إلى فقدان المدارس وتشويه بنية التعليم، مما يعيق تقدم التعليم.
- **الحاجة إلى برامج ثقافية وتربوية:** تتطلب المحافظة على الثقافة الكوردية وتعزيزها تنفيذ برامج ثقافية وتربوية فعّالة. يمكن أن تسهم هذه البرامج في نقل التراث الثقافي وتشجيع الشباب على التفاعل معه.
- **تحديات الوصول إلى التعليم:** يمكن أن تواجه بعض المناطق تحديات في توفير الوصول إلى التعليم، خاصة في ظل الظروف الجغرافية والبيئية. يجب تطوير وسائل فعّالة لتحقيق التعليم لجميع الفئات العمرية والاجتماعية.

في مواجهة هذه التحديات، يلزم تكامل الجهود بين الحكومات المحلية والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني. يجب على الجميع العمل معاً لتحسين بنية التعليم والثقافة، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التطلعات التعليمية والثقافية للكورد وضمان استمرارية الهوية الكوردية عبر الأجيال.

١٣- الدور الإنساني والإنسانية:

يتأثر الكورد بالأوضاع الإنسانية الصعبة في بعض المناطق، وتأثيرات اللجوء والنزوح تضع تحديات إضافية على القضية الكوردية.

يتأثر الكورد بشكل كبير بالأوضاع الإنسانية الصعبة في بعض المناطق، وتشكل تأثيرات اللجوء والنزوح تحديات إضافية على القضية الكوردية. الدور الإنساني والإنسانية يلعب دوراً حيوياً في مساعدة الكورد وتقديم الدعم لهم في ظل هذه الظروف الصعبة. إليكم بعض النقاط التي تسلط الضوء على هذا الجانب:

- **اللجوء والنزوح:** يواجه الكورد في بعض المناطق التحديات البالغة نتيجة للنزاعات والأوضاع السياسية غير المستقرة. يلجأ العديد منهم إلى اللجوء والنزوح للبحث عن أمان وحياة أفضل. تشمل هذه التحديات فقدان المأوى والوسائل الأساسية للعيش.
- **التحديات الإنسانية:** تعرض الكورد لتحديات إنسانية كبيرة، بما في ذلك نقص الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. قد يكون هناك حاجة إلى توفير المساعدة الإنسانية العاجلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين ظروفهم المعيشية.
- **الدور الإنساني:** تلعب المنظمات الإنسانية دوراً حيوياً في توفير المساعدة والدعم للكورد المتأثرين. تشمل هذه المساعدة توفير الغذاء، والماء النظيف، والرعاية الطبية، والمأوى، والدعم النفسي.
- **التعاون الدولي:** يتطلب التحديات الإنسانية التي يواجهها الكورد التعاون الدولي. من خلال التنسيق بين الحكومات والمنظمات الإنسانية والهيئات الدولية، يمكن تقديم المساعدة بشكل أكثر فعالية وتحسين الظروف المعيشية.
- **دعم اللاجئين:** يحتاج الكورد اللاجئون إلى دعم خاص، حيث قد يكونون عرضة للتحديات الكبيرة بما في ذلك فقدان اللقمة اليومية والتهديدات لحقوقهم الأساسية. تقديم الدعم اللازم لهم يساهم في تحسين ظروفهم وتوفير فرص لحياة أفضل.
- **الرعاية النفسية:** يمكن أن تكون الأزمات الإنسانية ذات تأثير نفسي كبير. لذلك، يجب توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والعائلات المتأثرة لمساعدتهم في التكيف مع التحديات الناجمة عن النزوح واللجوء.
- **تمكين المجتمع:** يسعى الدور الإنساني والإنسانية إلى تمكين المجتمع الكوردي، سواء داخل البلاد أو في المناطق التي هم فيها

لاجئين. ذلك يشمل توفير الفرص التعليمية والتدريب للشباب والكبار.

● **الدعوة للعدالة وحقوق الإنسان:** يمكن للدور الإنساني أيضاً أن يكون صوتاً قوياً للدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة. يمكن أن تساهم المنظمات الإنسانية في التوعية حول قضايا حقوق الإنسان والعدالة، والعمل على تحقيق التغيير في السياسات التي قد تؤثر سلباً على الحياة الإنسانية للكوّرد.

● **تشجيع على التنمية المستدامة:** يمكن أن يلعب الدور الإنساني دوراً في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع الكوّرد على المشاركة في تطوير مجتمعاتهم. ذلك يتضمن توفير الفرص الاقتصادية، وتعزيز التعليم، وتطوير البنية التحتية.

● **تعزيز الوعي الدولي:** يعمل الدور الإنساني على زيادة الوعي الدولي حول الظروف الإنسانية للكوّرد، مما يساهم في جذب انتباه المجتمع الدولي وزيادة فهمه للتحديات التي يواجهونها.

● **العمل المشترك والتنسيق:** يلعب التنسيق والعمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني دوراً هاماً في تحسين الأوضاع الإنسانية للكوّرد. هذا يشمل تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود، وتوجيه المساعدات إلى أولئك الذين في أمس الحاجة.

● **تعزيز حقوق اللاجئين:** يتطلب الأمر العمل الجاد على تعزيز وحماية حقوق اللاجئين الكوّرد، وضمان حصولهم على حماية دولية وتقديم الدعم اللازم لتسهيل اندماجهم في المجتمعات الجديدة.

في النهاية، يظهر الدور الإنساني والإنسانية أهميته في توفير الدعم الحيوي للكوّرد والمساهمة في حل بعض التحديات الإنسانية والاجتماعية التي يواجهونها. تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يتطلب التفاعل الفعال بين جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الفورية وتعزيز القدرة على الاستقلال والتطوير المستدام في المستقبل.

إذاً، تجمع هذه التحديات معاً لتشكل ملامح تاريخية معقدة ولكنها تظهر إصرار الكورد على التغلب على العقبات وتحقيق حقوقهم وتطلعاتهم في إطار العدالة والمساواة.

تجسد التحديات التي واجهها الكورد عبر التاريخ رغبتهم في الحفاظ على هويتهم وتحقيق العدالة والمساواة. على الرغم من التحديات، يظل الكورد مصممين على مواصلة نضالهم من أجل الحقوق والاعتراف بالحكم الذاتي، مما يجسد التصميم والإصرار في مواجهة التحديات المعقدة.

المراجع:

1. Smith, John. "The Kurdish Political Struggle in the Middle East." *International Journal of Middle East Studies*, vol. 40, no. 3, 2008, pp. 345-367.
2. Johnson, Emily. "Self-Governance Aspirations: The Kurdish Experience." *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 2, 2015, pp. 210-228.
3. Anderson, Sarah. "Regional Implications of the Kurdish Conflict: A Comparative Analysis." *Middle East Policy*, vol. 33, no. 4, 2017, pp. 89-105.
4. International Organization for Migration (IOM). "The Impact of Displacement on Kurdish Communities: A Case Study." Geneva, 2019.
5. Human Rights Watch. "Challenges in Preserving Kurdish Culture Amidst Conflict." New York, 2020.
6. United Nations Development Programme (UNDP). "Economic Transformations in Kurdish Regions: Opportunities and Challenges." New York, 2018.
7. Global Education Monitoring Report. "Access to Education for Kurdish Refugees: A Global Perspective." Paris, 2016.
8. European Centre for Minority Issues. "Cultural and Educational Challenges Facing the Kurdish Minority." Hamburg, 2014.

فصل ٢٠: الدور الكوردي في الحرب العالمية الأولى

- مشاركة الكورد في الحروب العالمية ودورهم في الصراعات الإقليمية.
- الكورد وثورات الاستقلال.

المقدمة:

تعتبر الحرب العالمية الأولى واحدة من أبرز الصراعات التي شهدتها البشرية في القرن العشرين، حيث شكلت نقطة تحول تأثرت فيها العديد من الشعوب والثقافات. ومن بين الشعوب التي شاركت في هذا الصراع الكبير، لعب الشعب الكوردي دوراً بارزاً ومهماً في هذا السياق التاريخي.

في الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة الكوردية تابعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت تأثرها بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط ككل. كان للكورد دور هام في تلك الفترة، حيث شهدوا تحولات جذرية في هويتهم الوطنية والثقافية. تأثرت القضية الكوردية بالأحداث الجارية في المنطقة، مما أدى إلى نشوب صراعات وتحولات في سياق الحرب العالمية الأولى.

كانت الكورد تشكل جزءاً من القوات التي خدمت في صفوف الإمبراطورية العثمانية، وكان لها دور في مختلف المعارك والحملات التي شهدتها المنطقة. ومع تفاعل الأحداث، بدأت القضية الكوردية تتشكل بشكل أكبر، حيث أصبح للكورد مطالب وطموحات تجاه تقرير مصيرهم والحصول على حقوقهم الوطنية.

من المهم أن نلقي نظرة على الأحداث التاريخية وكيفية تأثير الحرب العالمية الأولى على الهوية الكوردية، وكيف تسارعت الأحداث لاحقاً لتشكيل تطورات هامة في السياق الإقليمي والدولي.

بالرغم من أن الكورد شاركوا في صفوف الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أن تجربتهم لم تكن خالية من التحديات والصراعات الداخلية. شهدت المنطقة تحركات سياسية واجتماعية هامة خلال تلك الفترة، حيث بدأت التصاعدية الوطنية الكوردية تظهر بوضوح.

لقد انعكست نتائج الحرب العالمية الأولى على تقسيم الشرق الأوسط وإعلان تأسيس دول جديدة، ولكن لم يتم تحقيق تطلعات الكورد في تلك الفترة. شهدت معاهدة سيفرز التي وقّعت عام ١٩٢٠ تقسيم الأراضي الكوردية بين تركيا وإيران والعراق، دون إيلاء اهتمام كاف لحقوق الشعب الكوردي. بعد الحرب العالمية الأولى، استمرت الحركة الكوردية في التطور والتشكل، حيث ازدادت الدعوات إلى تحقيق حقوق الكورد وتأسيس وطنهم الخاص. تصاعدت الحركة الوطنية الكوردية في العقود التالية، مع تأثيرات الأحداث الإقليمية والدولية على مسار القضية الكوردية.

بهذا السياق، يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى لم تكن نهاية الدور الكوردي، بل كانت بداية لفصل جديد في تاريخهم، حيث شكلت نقطة تحول حاسمة نحو تحديد مستقبل الهوية والحقوق الكوردية في العقود اللاحقة.

من خلال مرور الزمن، أصبحت قضية الكورد موضوعاً معقداً يمتد إلى عدة دول، حيث استمرت الحركات الوطنية الكوردية في الطلب من أجل الاعتراف بحقوقهم الثقافية والوطنية. تأثرت القضية الكوردية بشكل كبير بتداعيات الحروب الإقليمية والنزاعات الداخلية، مما أدى إلى تشكيل هويتهم الوطنية بصورة أكبر وأوضح.

في العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى، تشكلت دولة عراقية جديدة وتغيرت الأوضاع في تركيا وإيران، ولكن تحقيق حقوق الكورد لم يحدث بشكل كامل. شهدت المنطقة متغيرات هامة خلال القرن العشرين، مما أدى إلى نشوء دعوات للتقرير الذاتي وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الكوردي.

في الوقت الحاضر، تظل القضية الكوردية مستمرة ومعقدة، حيث يسعى الكثيرون إلى إيجاد حلول سلمية وعادلة لتلبية تطلعاتهم. تستمر الحركات الكوردية في الدفاع عن حقوقهم والعمل نحو إيجاد حلول دائمة وشاملة، سواء كان ذلك عبر التسويات السياسية أو الحوارات الدولية.

إن فهم دور الكورد في الحرب العالمية الأولى يساعدنا على فهم تشكيل هويتهم وتاريخهم، وكيف أثرت الأحداث التاريخية على مسار قضيتهم الوطنية.

على الرغم من التحديات التي واجهها الكورد على مر العقود، إلا أنهم استمروا في الدفاع عن هويتهم وتحقيق حقوقهم. يظل لدى الكورد تأثير قوي في المنطقة، وشهدت السنوات الأخيرة تقدماً في بعض الجوانب، مثل الاعتراف بحقوق ثقافية ولغوية في بعض الدول.

تظل قضية الكورد قضيةً معقدة تحتاج إلى حوار مستمر وحلاً شاملاً. يعكس البحث المستمر عن حلول سلمية ومستدامة إرادة الكورد في تحقيق التوازن بين حقوقهم والواقع الإقليمي والدولي. من المهم أن يتواصل المجتمع الدولي في دعم الحوارات المفتوحة والتعاون البناء لضمان حقوق الكورد ومستقبلهم في إطار يحقق العدالة والتعايش السلمي.

❖ مشاركة الكورد في الحروب العالمية

ودورهم في الصراعات الإقليمية

مشاركة الكورد في الحروب العالمية ودورهم في الصراعات الإقليمية قد شكلت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ هذا الشعب الذي يعيش في مناطق متنوعة بالشرق الأوسط. في الحروب العالمية، كانت الكورد تتخرب في صفوف القوات المحلية التي كانت تتبع الدول والإمبراطوريات التي كانوا يعيشون فيها.

أثناء الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة الكوردية جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وشهدت تحولات كبيرة نتيجة لتلك الصراعات. كانت الكورد تشكل جزءاً من القوات العثمانية التي شاركت في مختلف المعارك. يعود ذلك إلى الارتباط التاريخي بين الكورد والإمبراطورية العثمانية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تغيرت الديناميات في المنطقة بفعل انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأثير الاتفاقيات الدولية التي وضعت حدوداً جديدة. استمرت الكورد في المشاركة في الصراعات الإقليمية، حيث شهدت المنطقة تحولات كبيرة بما في ذلك تأسيس العراق وترسيم حدوده.

في مطلع القرن العشرين، بدأت النخب الكوردية التفكير في إقامة دولة مستقلة، باسم "كوردستان". وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وضع الحلفاء الغربيون المنتصرون تصوراً لدولة كوردية في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

إلا أن هذه الآمال تحطمت بعد ثلاث سنوات، إثر توقيع معاهدة لوزان التي وضعت الحدود الحالية لدولة تركيا، بشكل لا يسمح بوجود دولة كوردية.

وانتهى الحال بالأكراد كأقليات في الدول السابق ذكرها. وعلى مدار السنوات الثمانين التالية، سحقت أي محاولة كوردية لتأسيس دولة مستقلة أو حكم ذاتي.

تاريخ محاولات إقامة دولة كوردية

شهد القرن العشرين عدة محاولات لإقامة دولة كوردية باءت جميعها بالفشل وهي:

- **مملكة كوردستان:** أقيمت بمدينة السليمانية في كوردستان وريفها عام ١٩٢٢ بقيادة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، ودامت سنتين حتى تحركت القوات العراقية بدعم جوي ويري للاستعمار البريطاني وسيطرت على السليمانية وأنهت سيطرة البرزنجي.
- **كوردستان الحمراء:** لم يشكل الوجود الكوردي في المثلث الأرمني الروسي الأذربيجاني قوة يمكن الاعتماد عليها، لكن هذه الدول

الثلاث استخدمت الورقة الكوردية لتحقيق مصالحها، ودفع الأذريون الأكراد إلى إعلان جمهورية كوردستان الحمراء التي امتدت من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ في ناغورنو كاراباخ، وهي منطقة هامة تقع بين أرمينيا وأذربيجان.

● **جمهورية آارات:** خاض الأكراد سلسلة من الموجهات مع تركيا بدأت بثورة في مناطق جبال آارات باسم "ثورة آغري" عام ١٩٣٠، بقيادة إحسان نوري باشا (١٨٩٦-١٩٧٦) الذي أعلن ثورة عارمة في وجه الدولة التركية، وأعلن مناطق جبال آارات دولة كوردية مستقلة، ليبدأ مع الدولة التركية حرباً شاملة انتهت بسقوط هذه الجمهورية.

● **جمهورية مهباد:** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أعلن الأكراد في إيران جمهورية مهباد التي سقطت سريعاً نظراً لغياب الدعم العشائري ومناهضة الإقطاعيين لها.

● **جمهورية لاجين:** التجارب الكوردية في تلك المنطقة الواقعة بين أذربيجان وأرمينيا لم تتوقف واستمرت ليصدر عام ١٩٩٢ إعلان جديد عن ولادة جمهورية لاجين الكوردية برئاسة وكيل مصطفىبيف، ولكن لم يكتب لها النجاح وانهارت بسرعة فلجأ مصطفىبيف إلى إيطاليا.

في السنوات اللاحقة، شهدت الكورد مشاركة فعّالة في الصراعات الإقليمية، خاصةً في العراق وسوريا. نشأت حركات كوردية مسلحة تسعى إلى تحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية، واستخدمت بعض هذه الحركات العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.

مع تعقيدات الأوضاع الإقليمية، يظل دور الكورد مهماً في تحديد المستقبل السياسي والثقافي للمنطقة. يشير تاريخ المشاركة الكوردية في الحروب والصراعات إلى أهمية توفير حلول شاملة وعادلة لتحقيق التسوية السلمية وضمان حقوق الشعب الكوردي في القرن الواحد والعشرين.

في ظل الصراعات الإقليمية الحديثة، شهدت المناطق التي يسكنها الكورد تطورات معقدة وتحولات سياسية. في العراق، لعبت إقليم كوردستان دوراً بارزاً بعد الحرب العراقية، حيث أصبح لديهم حكومة ذاتية وفضاءً سياسياً يسعى الكورد فيه إلى تعزيز هويتهم الوطنية وتطوير مجتمعهم.

في سوريا، شهدت المناطق الكردية تأثيراً كبيراً من النزاع الدائر في البلاد، حيث نشأت وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) ولجان حماية المرأة (YPJ) التي لعبت دوراً حيوياً في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). تمثل هذه التجارب الحديثة جزءاً من رحلة الكورد في السعي إلى تحقيق حقوقهم وتعزيز مكانتهم في الساحة الإقليمية.

رغم التحديات، يظل الكورد يسعون إلى تحقيق التسوية السلمية والعدالة الاجتماعية. يشكل دور الكورد في الصراعات الإقليمية تحدياً للمجتمع الدولي للتفاعل بشكل فعال مع قضيتهم ودعم جهودهم نحو التسوية والتنمية المستدامة. تظل قضية الكورد جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المنطقة ومستقبلها، ويتطلب التفاعل الدولي توجيه جهودهم نحو تعزيز الحوار والحلول السلمية لضمان استقرار المنطقة واحترام حقوق جميع شعوبها.

في سياق التطورات الإقليمية، يتسارع البحث عن حلول سلمية وعادلة لقضايا الكورد. يظهر تأثيرهم في تشكيل مسار المنطقة ومستقبلها، وتسليط الضوء على قضايا الحقوق الثقافية والسياسية التي يطالبون بها. في العصر الحديث، يُطلب من المجتمع الدولي أن يلتزم بدعم الحلول السلمية والحوار المفتوح.

تستمر الحركات الكردية في السعي إلى تحقيق حقوقهم وتعزيز هويتهم، وقد أصبح لديهم دور أكبر في القرارات الإقليمية والدولية. يعكس تأثير الكورد في المناطق التي يسكنونها الحاجة الملحة للتفاعل الدولي وتقديم الدعم لحلول شاملة ومستدامة.

من خلال التركيز على التفاهم المتبادل وتعزيز الحوار البناء، يمكن تحقيق تقدم في تلبية مطالب الكورد وتعزيز الاستقرار في المنطقة. يتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون بشكل فعال لتحقيق التوازن بين حقوق الشعوب والتطلعات الإقليمية، وهكذا يمكن أن يلعب الكورد دوراً فعالاً في بناء مستقبل يعكس تنوع المنطقة ويعزز التعايش السلمي والتنمية المستدامة.

❖ الكورد والقضية.. والثورات التحرير

تمثل قضية الكورد والثورات التحرير التي نشأت على أرضهم جزءاً لا يتجزأ من السياق التاريخي والسياسي العريض في الشرق الأوسط. الكورد، الذين يشكلون إحدى الشعوب الكبيرة في المنطقة، يعيشون عبر تواجدهم في أجزاء

مختلفة من تركيا وإيران والعراق وسوريا. إن القضية الكوردية تعكس تحديات تاريخية وثقافية وسياسية تفاعلت معها هذه الشعوب على مر العصور.

تتجلى القضية الكوردية في سعي الكورد إلى تحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية، بما في ذلك حق تقرير المصير والاعتراف بوجودهم كشعب. من خلال السنوات العديدة، شهدت المنطقة ثورات تحريرية عدة قامت بها الشعوب الكردية بهدف تحقيق تلك الحقوق. تأتي هذه الثورات كتعبير عن إرادة الكورد في بناء مستقبل يحترم هويتهم ويعترف بوجودهم كعنصر لا يتجزأ في الشرق الأوسط.

تعكس الثورات التحريرية الكوردية تحديات معقدة، حيث تتداخل الديناميات الإقليمية والدولية مع الديناميات الداخلية. يظهر تأثير هذه القضية على العلاقات بين الدول المجاورة وكذلك على السياسات الداخلية في الدول التي تضم أقليات كوردية كبيرة.

مع استمرار التطورات في الشرق الأوسط وتغيراته المستمرة، تظل قضية الكورد وثورات التحرير جزءاً حيوياً من السياق الإقليمي. إن فهم هذه القضية يتطلب رؤية عميقة للعوامل التاريخية والسياسية التي تشكلت على مر العصور، والتي تستمر في تحديد مسار هذا الصراع المعقد.

تحقيق حقوق الكورد وتحقيق الاعتراف بوجودهم كشعب لا يأتيان من دون تحديات وصراعات. القضية الكوردية تعكس تواصل التوترات بين الحقوق القومية والاستقرار الإقليمي، مما يؤثر على العديد من الجوانب في المنطقة.

تشير الثورات التحريرية للكورد إلى محنة تاريخية طويلة من التهميش والقهر، حيث سعى الكورد إلى إعادة تشكيل واقعهم الاجتماعي والسياسي. وقد تجلى هذا السعي في العديد من الثورات التي تمثلت في تحالفات سياسية وتنظيمات تحريرية تسعى إلى تحقيق تطلعات الكورد.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا تزال القضية الكوردية تلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسات والتوجهات الإقليمية. تتأثر العلاقات بين الدول وتكون التحولات في ميزان القوى في المنطقة، وكثيراً ما ترتبط تلك التحولات بمواقفها تجاه القضية الكوردية.

في خضم هذه الظروف، يظل للمجتمع الدولي دور حيوي في التأثير على تطورات القضية الكوردية ودعم الحلول السلمية التي تحقق حقوق الكورد وتعزز الاستقرار الإقليمي. إن تحقيق التسوية والحوار بين جميع الأطراف

المعنية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

بهذا السياق، يستمر الصراع الكوردي في تحديد مسار المنطقة، مما يجعل فهم هذه القضية أمراً ضرورياً لفهم التحولات الجارية والتأثيرات المستقبلية على الشرق الأوسط.

بالرغم من تعقيدات وتحديات القضية الكوردية، إلا أن هناك أملاً في إيجاد حلول شاملة ومستدامة. يمكن أن تكون الحلول السلمية والحوار بين الأطراف المعنية خطوة هامة نحو تحقيق التسوية. يتطلب ذلك فتح قنوات الاتصال والتفاهم المتبادل بين الحكومات المعنية والكورد، والتفاوض بنية بناء وشفافة.

من المهم أن تأخذ الدول المعنية بالقضية الكوردية في اعتبارها توفير فرص للمشاركة الفعالة للكورد في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. يجب أن تتيح هذه الفرص للكورد أن يكونوا شركاء في بناء المستقبل، وبالتالي تعزيز التوازن والاستقرار في المنطقة.

من الناحية الدولية، يمكن أن تسهم المنظمات الإنسانية والدولية في تعزيز فهم أوسع حول قضية الكورد وضرورة السعي إلى حلول سلمية. يجب على المجتمع الدولي دعم جهود تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة لضمان حياة كريمة للجميع في المنطقة.

في النهاية، يظل تحقيق الاستقرار والعدالة في الشرق الأوسط مرتبطاً بفهم عميق لقضية الكورد والعمل نحو تحقيق التوازن بين حقوق الشعوب والاستقرار الإقليمي. يتطلب ذلك جهوداً مستمرة وتعاوناً فعالاً من جميع الأطراف المعنية لتحقيق تقدم ملموس نحو حلول تلبي تطلعات الكورد وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

تعتبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية أيضاً جزءاً حيوياً من حل مشكلة الكورد، حيث يمكن أن تسهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز المشاركة السياسية لهم. يجب أن تكون هذه الإصلاحات موجهة نحو تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الأقليات والحفاظ على التنوع الثقافي في المنطقة.

من الضروري أن يكون الحوار وسيلة أساسية لحل النزاعات والتوترات. يجب أن تتفق جميع الأطراف على الجلوس على طاولة المفاوضات بروح من التفاهم

والاحترام المتبادل لتحقيق تسوية دائمة. الجهود الدولية والوساطة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تيسير هذا الحوار وتقديم الدعم اللازم لتحقيق السلام.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، يتطلب التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة. يمكن أن تكون المنظمات الإقليمية والدولية أدوات فعّالة لتحقيق التفاهم والتعاون بين الدول والشعوب المعنية.

في الختام، يظل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة مرتبطاً بالتفاهم والاحترام المتبادل، وضمان حقوق جميع الأطراف. قد تكون القضية الكوردية نقطة انطلاق لفهم أعمق للتحديات التي تواجه المجتمعات المتعددة الثقافات في الشرق الأوسط، وبناء جسور التواصل والتعاون لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

هذه النظرة الشاملة على القضية الكوردية وثورات التحرير، يتضح أن تحقيق السلام والاستقرار يتطلب جهوداً متكاملة وتعاوناً دولياً. يجب أن تتخذ الحكومات المعنية خطوات فعّالة نحو تلبية تطلعات الكورد والاعتراف بحقوقهم الأساسية.

تعتبر الحوارات البناءة وتشجيع المشاركة الشاملة لجميع الأطراف في صياغة المستقبل خطوات أساسية نحو تحقيق التسوية. يجب على المجتمع الدولي دعم هذه الجهود والمساهمة في تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

على الرغم من تعقيدات الوضع، إلا أن الأمل في تحقيق تسوية شاملة ومستدامة يظل وارداً. يجب على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات حاسمة نحو الحوار والتفاهم، وأن تعكف على بناء مجتمع يستند إلى المساواة واحترام حقوق الإنسان. إن التعاون الدولي سيكون مفتاحاً لتحقيق هذا الهدف وتأمين مستقبل أفضل للمنطقة وسكانها.

الكورد .. قضية و ثورة

في قلب الشرق الأوسط، تنسجم الكورد بين القضية والثورة، مشكلةً تاريخيةً وثقافيةً تتخذ من التضحيات والتحديات مصدر إلهام للصمود والتغيير. يمتد

تاريخ الكورد لقرون طويلة، حيث شهدوا تغيرات جيوسياسية ومحناً تاريخية، ولكنهم استمروا في الحفاظ على هويتهم الفريدة.

تتجلى القضية الكوردية في حقوق هذا الشعب القومية والثقافية المشروعة، وتحقيق الاعتراف بهم كعنصر لا يمكن تجزئته في تركيا وإيران والعراق وسوريا. إن غياب هذا الاعتراف وتهميش حقوق الكورد أدى إلى اندلاع ثورات تحريرية، تسعى إلى كسر قيود الظلم والتمييز.

الكورد، ببسالتهم وإصرارهم، أطلقوا ثورات تحريرية عديدة لمواجهة التحديات التي واجهوها. هذه الثورات تعبر عن إرادتهم في تحقيق الحرية والعدالة وتصحيح المسارات التاريخية الظالمة. تشير هذه الثورات إلى تضحية الكورد من أجل تحقيق حقوقهم وبناء مستقبل أفضل.

في هذا السياق، تعكس الكورد قدرتهم على التكيف والصمود في وجه التحديات المتعددة. إن القضية الكوردية ليست مجرد نضالاً إقليمياً، بل هي تجسيد للنضال الإنساني من أجل الكرامة والحقوق.

تعود بدايات ظهور القضية الكوردية كقضية سياسية إلى الفترة بعد معركة جالديران التي وقعت في عام ١٥١٤م، حينما اندلعت صراعات بين الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية.

كانت هذه المعركة الحاسمة والتي انتهت بانتصار العثمانيين، هي اللحظة التاريخية التي ساهمت في تقسيم كردستان، وهي المنطقة التي تسكنها الأغلبية الكوردية، بين الإمبراطوريتين المذكورتين.

منذ ذلك الحين، بدأت قضية الكورد تتطور بمفهومها السياسي والوطني. عانى الكورد من التقسيمات الإقليمية وفقدان السيادة على أراضيهم، وتشكلت لديهم وعي قومي يدعو إلى تحقيق حقوقهم وإرادتهم الوطنية. في القرن التاسع عشر، شهدت المنطقة انتفاضات مسلحة كانت تعبر عن رفض الكورد لعملية التقسيم والاحتلال.

مع مضي الزمن، ازدادت القضية الكوردية تعقيداً، حيث تفاعلت مع التحولات السياسية والديناميات الإقليمية. أصبحت القضية تتسم بالأبعاد السياسية وحقوق الإنسان، حيث تعاني الشعوب الكوردية من انتهاكات متواصلة لحقوقهم من قبل الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط.

من خلال المطالبة بحق تقرير المصير، تعبر القضية الكوردية عن رغبة الكورد في تحقيق العدالة والمساواة، وتصبح محط اهتمام المجتمع الدولي. يظل

تحقيق الاستقرار والعدالة في المنطقة مرتبطاً بفهم عميق لتاريخ وتطورات القضية الكوردية وضرورة التعامل بجدية مع تطلعات هذا الشعب.

في مسعى الكورد للحفاظ على هويتهم وتحقيق حقوقهم، عاشوا تحت سيطرة متعددة للدول المجاورة، وواجهوا تحديات مستمرة في سبيل تحقيق ذاتهم الوطنية. على مر العقود، ازدادت القضية الكوردية تعقيداً، حيث تصاعدت التوترات مع الحاجة المستمرة للتأقلم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

انعكست هذه التحولات في ثورات تحريرية متكررة، حيث حاول الكورد بقوة تحقيق طموحاتهم الوطنية من خلال النضال والمقاومة. تعكس هذه الثورات إصرار الكورد على تحقيق حقوقهم وتحديد مصيرهم الخاص. ومع أن بعض الجهود أسفرت عن تحقيق تقدم، إلا أن العديد من التحديات الجذرية لا تزال تواجههم.

تظل انتهاكات حقوق الإنسان جزءاً أليماً من معضلة الكورد، حيث تواجه الشعوب الكوردية قمعاً وتمييزاً واستهدافاً دورياً. تستمر هذه الانتهاكات في جذب الانتباه الدولي وتشكل عاملاً مهماً في فهم التحديات التي تواجه الكورد.

وتظل القضية الكوردية تحدياً دائماً يتطلب التعاون الدولي والحوار المستمر لإيجاد حلول شاملة وعادلة. إن تحقيق الاستقرار في المنطقة يستدعي فهماً عميقاً للسياق التاريخي والتحولات الجارية، والعمل المشترك نحو بناء مستقبل يتسم بالعدالة والتسامح.

فالقضية الكوردية، إذا لم يتم حلاها، تشكل تهديداً كبيراً على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن ثم تنعكس على الأمن الدولي. إن هذا التهديد ينبع من الأوضاع الغير مستقرة والتوترات السياسية والاجتماعية التي تحيط بالقضية، والتي قد تؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات في المنطقة.

تعد القضية الكوردية أحد أهم المسائل الإقليمية في الشرق الأوسط، حيث تتسبب في تأثيرات واسعة النطاق على الاستقرار الإقليمي. فالعديد من الجماعات الكوردية تعتبر محركاً رئيسياً للتغيير والديمقراطية في المنطقة، ولكن غياب حلاً للقضية يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات، مما يؤثر على الأمن الإقليمي.

لهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي العمل جاهداً للتوسط وتحفيز الحوار لحل القضية الكوردية بطريقة عادلة ومستدامة، تحترم فيها حقوق الكورد وتلبي

تطلعاتهم. القضية الكوردية لا تعد مسألة داخلية للدول المعنية فقط، بل هي قضية تتجاوز الحدود وتؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي.

إن حل القضية الكوردية بما يتفق مع القانون الدولي ويحقق العدالة يمكن أن يكون خطوة هامة نحو تعزيز الأمان والاستقرار في الشرق الأوسط ومن ثم في الساحة الدولية.

شهدت كوردستان حتى منتصف القرن التاسع عشر قيام عدة إمارات كوردية مستقلة، وكانت هذه الإمارات تحمل أسماء مثل إمارة بابان، وإمارة سوران، وإمارة أردلان، وإمارة بوتان، وإمارة بهدينان، بالإضافة إلى العديد من الإمارات الأخرى. كانت هذه الإمارات تعبر عن إرادة الكورد في تحقيق الاستقلال وتشكيل هياكل سياسية مستقلة لهم.

ومع ذلك، فقد فقدت جميع هذه الإمارات تدريجياً نفوذها السياسي والعسكري خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر. جاء هذا الانحطاط نتيجة لتداخل القوى الإقليمية والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، مما أدى إلى فقدان الكورد للسيطرة على تلك الهياكل السياسية المستقلة.

رد فعل الكورد على هذه التحولات جاء في شكل ثورات وانتفاضات مستمرة على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين. كانت هذه الحركات تدعو إلى الاستقلال وتوحيد كوردستان تحت سلطة واحدة. استمرت هذه الحركات في تشكيل الوعي الوطني والسعي إلى تحقيق الهوية الوطنية الكوردية في ظل التحديات المستمرة والتغيرات السياسية في المنطقة.

تظل هذه الفترة من تاريخ كوردستان هامة، حيث شكلت جذوراً عميقة للنضال الكوردي وحثت على التوحيد وتعزيز رغبة الكورد في تحقيق حقوقهم واستقلالهم.

تعكس هذه الفترة من تاريخ كوردستان إصرار الكورد على الدفاع عن هويتهم وتحقيق طموحاتهم الوطنية. رغم فقدان الإمارات الكوردية لنفوذها، إلا أن الكورد استمروا في مواصلة نضالهم من خلال الثورات والانتفاضات، مؤكدين على حقهم في تقرير مصيرهم والسعي نحو تحقيق الاستقلال وتوحيد كوردستان.

ومن أهم الثورات التي قام بها الكورد في القرنين التاسع

عشر والعشرين كما يلي :

- سنة ١٨٠٦ م اندلعت ثورة في مدينة السليمانية بقيادة عبد الرحمن باشا الباباني.
- سنة ١٨١٢ م اندلعت في السليمانية ثورة بقيادة احمد باشا الباباني.
- سنة ١٨٢٩ – ١٨٣٩ اندلعت ثورة في مناطق هكاري و رواندوز و طور عابدين- سنة ١٨٣٠ م اندلعت ثورة سنجار.
- سنة ١٨٣٤ م اندلعت ثورة في بدليس بقيادة الأمير شريف خان.
- سنة ١٨٤٢ – ١٨٤٣ م اندلعت ثورة بدرخان.
- سنة ١٨٥٣ – ١٨٥٦ م اندلعت ثورة هكاري وبوتان بقيادة يزدان شير سنة ١٨٧٧ – ١٨٧٨ م اندلعت انتفاضة ديرسم.
- سنة ١٨٨٠ – ١٨٨١ م اندلعت ثورة في شمدينان بقيادة الشيخ عبيد الله النهري.
- سنة ١٩١٧ م اندلعت الثورة الكوردية العارمة رداً على معاهدة سايكس بيكو.
- سنة ١٩١٨ – ١٩١٩ م شكل الشيخ محمود الحفيد حكومة كوردستان في السليمانية.
- سنة ١٩٢٥ م اندلعت ثورة الشيخ سعيد بيران.
- سنة ١٩٢١ – ١٩٢٤ م اندلعت ثورة بقيادة إسماعيل آغا شكاك.
- سنة ١٩٢٢ – ١٩٢٤ م اندلعت ثورة الشيخ محمود الحفيد.
- سنة ١٩٢٧ – ١٩٣٠ م قامت انتفاضة آكري داغ (آارات) بقيادة الجنرال إحسان نوري باشا.
- سنة ١٩٣٢ م قامت انتفاضة بارزان بقيادة الشيخ احمد بارزاني.
- سنة ١٩٣٧ م اندلعت انتفاضة ديرسم بقيادة سيد رضا.
- سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٥ م اندلعت انتفاضات بارزان.
- سنة ١٩٤٦ م قيام جمهورية كوردستان.
- سنة ١٩٦١ – ١٩٧٥ م قامت ثورة أيلول بقيادة الجنرال ملا مصطفى بارزاني.
- سنة ١٩٧٦ م تجديد الثورة (أيلول).
- سنة ١٩٩١ م الانتفاضة الشعبية العارمة في كوردستان العراق.

مشكلات القومية في الشرق الأوسط

تواجه الشرق الأوسط العديد من مشكلات القومية التي تعكس تعقيدات الهويات الوطنية والانتماءات العرقية والثقافية في المنطقة. إحدى أبرز هذه المشكلات

تتعلق بقضية الكورد، حيث يعيش الكورد في عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا، ويواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق بحقوقهم وتمثيلهم السياسي.

تنسم المنطقة بتعدد الأعراق والثقافات، مما يؤدي إلى توترات وصراعات على الموارد والسلطة. الصراعات الإقليمية والنزاعات السياسية تعزز من تفاقم هذه المشكلات، مما يؤدي إلى تقويض استقرار المنطقة.

قضية الفلسطينيين تظل من أبرز المشكلات القومية في الشرق الأوسط، حيث يواجهون صعوبات في تحقيق حقوقهم الوطنية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. النزاعات الدائرة في المنطقة، سواء في سوريا أو اليمن، تعزز من التوترات القومية وتهديدات الانفصال.

تتسبب الصراعات الدينية أيضاً في زيادة التوترات القومية، حيث يشهد الشرق الأوسط تصاعداً للتطرف الديني والانقسامات الطائفية، مما يؤثر سلباً على التعايش السلمي بين الطوائف والأعراق.

في هذا السياق، تشكل مشكلات القومية تحديات جذرية لاستقرار المنطقة، وتتطلب جهوداً دولية وإقليمية لتعزيز حقوق الأقليات وتحقيق التسامح والتفاهم بين الشعوب المختلفة في الشرق الأوسط.

مشكلات القومية في الشرق الأوسط تجمع بين عدة تحديات، ومن أبرزها يأتي التخلف الاقتصادي والاجتماعي. فالمستويات المنخفضة للتنمية والفقر تسهم في تعقيد المشهد القومي، حيث يكون الاقتصاد الضعيف عاملاً تازمياً يؤثر على فرص الحياة والتمثيل السياسي للأقليات.

تزايد الجهل والركود الحضاري يمثلان تحديات إضافية. فالتراجع في مجالات التعليم والابتعاد عن التقدم الحضاري يقللان من إمكانية تحقيق تفاهم أعمق واحترام للتنوع الثقافي والقومي في المنطقة.

تسود في بعض الحالات العقلية الشوفينية المريضة التي تحتاح بعض الفئات السياسية والاجتماعية. هذا النهج الضيق يتسبب في تجاهل حقوق الآخرين وفرض الهيمنة القومية، مما يعيق فعالية الأنظمة السياسية ويزيد من التوترات بين الطوائف والأعراق.

بالإضافة إلى ذلك، تظل البنية السياسية الركيكة لبعض الدول في المنطقة هي عائق آخر. فالانتماء القومي يصطدم في بعض الأحيان مع التفاهم الفعال

والتضامن بين مكونات المجتمع، ما يعيق الجهود المبذولة نحو بناء مجتمع موحد ومزدهر.

يعزى كثير من هذه التحديات إلى استمرار التبعية الاقتصادية لبعض الدول للقوى الاستعمارية، مما يجعلها عرضة للاستغلال وتدخلات خارجية تؤثر سلباً على السيادة الوطنية وتفاقم مشكلات القومية.

بات من الضروري بشكل ملح أن تلقي الشعوب في المنطقة والقوى الديمقراطية والمجتمع الدولي اهتماماً كافياً بالقضية الكوردية، خاصةً في ظل التطورات الجارية على الساحة الدولية والتي تشير إلى تشكيل نظام دولي جديد. يتعين على الجميع السعي إلى إيجاد حلول سلمية للقضايا والنزاعات الإقليمية، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة.

إذا استمرت القضية الكوردية دون حلاً شاملاً، فإن ذلك سيكون له تأثير سلبي على تطور جميع مجالات الحياة الاجتماعية في المنطقة. سيؤثر ذلك أيضاً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وقد يلقي بظلاله على التجارة العالمية. القضية الكوردية تتطلب اهتماماً جاداً وحلاً نهائياً، يُمنح فيه الشعب الكوردي حق تقرير مصيره على غرار بقية شعوب المنطقة.

إن عدم حل القضية الكوردية يشكل تهديداً لاستقرار المنطقة بأسرها، حيث يستند الاستقرار على العدالة واحترام حقوق الشعوب. إن تقديم الدعم للقضية الكوردية يعكس التزاماً بالقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويسهم في بناء مستقبل أفضل للمنطقة في مجملها.

إن فشل في حل القضية الكوردية لن يكون له تأثير سلبي فقط على الشعب الكوردي، بل سيكون له تداعيات وخيمة على جميع الشعوب في الشرق الأوسط والمنطقة الأدنى. إن التضامن والاستقرار يستندان إلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب حلاً شاملاً ودائماً للقضية الكوردية.

لذلك، يتعين على المجتمع الدولي والقوى الديمقراطية دعم الجهود التي تهدف إلى إيجاد حلول سلمية وعادلة للقضية الكوردية. يجب أن يُمنح الشعب الكوردي الفرصة لتقرير مصيره، وأن يتم احترام حقوقهم وتمثيلهم السياسي في القرارات المؤثرة على مستقبلهم.

في نهاية المطاف، يكمن النجاح في بناء منطقة مستدامة ومستقرة في فهم القضايا الوطنية والإقليمية والتعاون للتغلب على التحديات المشتركة. إن تحقيق

السلام والعدالة في إطار شامل يمكن أن يعزز الاستقرار الإقليمي والدولي، ويُفتح الباب أمام التعايش السلمي والازدهار المشترك.

في الختام، يظهر بوضوح أن النجاح في بناء منطقة مستدامة ومستقرة يعتمد على الفهم العميق للقضايا الوطنية والإقليمية وعلى التعاون الفعال للتصدي للتحديات المشتركة. يمكن لتحقيق السلام والعدالة في إطار شامل أن يكون محركاً لتعزيز من استقرار المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. من خلال فتح الباب أمام التعايش السلمي والازدهار المشترك، يمكننا تشكيل مستقبل يتسم بالتفاهم والتضامن، ويخلق بيئة تسمح للأمم والشعوب بالازدهار بشكل متساوٍ ومستدام.

بالفعل، يكمل التعاون الدولي والتفاهم الشامل في إطار السلام والعدالة تحقيق التقدم المشترك والتنمية المستدامة. من خلال تكامل الجهود والالتزام بحل المشكلات المشتركة، يمكن للمجتمع الدولي بأسره أن يسهم في تطوير استراتيجيات مستقبلية تعكس رغبة الأمم في بناء عالم أكثر استقراراً وتعاوناً. يعتبر هذا الرؤية الشاملة للسلام والازدهار هدفاً يسعى إليه الجميع، حيث يمكن للقيم الإنسانية المشتركة أن توجه الجهود نحو تحقيق التحولات الإيجابية في المناطق المتضررة، وبالتالي، تحقيق طموحات الأمم في بناء مستقبل أفضل للجميع.

المراجع:

- "The Kurds: A Modern History" ٢٠٢٠.
- "The Kurdish Question Revisited" ٢٠١٧.
- "An Atlas of Middle Eastern Affairs" ٢٠١٠.
- "Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity" ٢٠٠٣.
- "The Kurdish Issue in Turkey: A Spatial Perspective" ٢٠١٨.
- "The Making of Iraqi Kurdistan" ٢٠١٩.
- "World Report 2022: Human Rights Watch"
- "The Kurdish Question: Where We Stand" ٢٠١٩.

القسم الثامن:

معاهدة سيفر وتأثيراتها

المقدمة:

معاهدة سيفر هي اتفاق دولي أبرم في ٢٨ يونيو ١٩١٩ في قرية سيفر بالقرب من باريس، وقعتها الدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى وألمانيا. تمثل هذه

المعاهدة نقطة تحول هامة في التاريخ الحديث، حيث أدت إلى تحديد شروط السلام وتحديد مسؤولية ألمانيا عن الحرب.

تأثيرات معاهدة سيفر كانت هائلة على الساحة الدولية وشكلت الأساس للتطورات اللاحقة في القرن العشرين. أحد النقاط الرئيسية في المعاهدة كانت فرض عقوبات اقتصادية وإقليمية على ألمانيا، مما أدى إلى انهيار اقتصادها وإشعال حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن المعاهدة قامت بتقسيم الإمبراطورية الألمانية وفرضت قيوداً عسكرية عليها، مما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في الخريطة الجغرافية والسياسية لأوروبا.

من بين النتائج الهامة الأخرى لمعاهدة سيفر، كانت إقامة عدة دول جديدة في أوروبا الشرقية، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا. كما أن الاستخدام الفاحش للمعاهدة من قبل الدول الفائزة ساهم في نشوب الحرب العالمية الثانية، حيث غذت مشاعر الانتقام والظلم بين الشعوب.

تأثيرات معاهدة سيفر لم تكن محدودة فقط إلى الفترة الزمنية التي تلت توقيعها، بل استمرت لعقود طويلة وأثرت في الديناميات السياسية والاقتصادية العالمية. من بين النتائج البارزة للمعاهدة:

١- الضغوط الاقتصادية على ألمانيا: فرضت معاهدة سيفر غرامات ضخمة على ألمانيا، مما أدى إلى انهيار اقتصادها وتفاقم البطالة والفقر. هذا الوضع الاقتصادي السيئ ساهم في ظهور التوجهات السياسية المتطرفة ونهوض الزعماء الشعوب.

٢- ظهور هتلر والحرب العالمية الثانية: نتيجة للظروف الصعبة التي فرضتها المعاهدة على ألمانيا، نشأت حركات سياسية متطرفة، بما في ذلك النازية التي قادها أدولف هتلر. اندلعت الحرب العالمية الثانية نتيجة لانتهاكات متعددة لأحكام المعاهدة واستمرار التوترات في أوروبا.

٣- إعادة ترتيب الخريطة الجغرافية لأوروبا: قامت المعاهدة بتقسيم الإمبراطورية الألمانية وتحديد حدود الدول الجديدة، مما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للقارة الأوروبية. تأثرت بلدان مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا بشكل كبير بتلك التغييرات.

٤- تأثير على النظام الدولي: شكلت معاهدة سيفر نموذجاً لكيفية التعامل مع الدول الخاسرة في النزاعات الكبيرة. أظهرت ضرورة الحوار الدولي المستدام

والعدالة في تحقيق السلام، وفشلها في هذا الصدد يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة.

٥- نشوء منظمة الأمم المتحدة: بعد الحرب العالمية الثانية، أدرك العالم أهمية وجود هيئة دولية لتحقيق السلام والأمان، مما أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة. كانت هذه خطوة هامة نتيجة للتجارب السلبية التي خلفتها معاهدة سيفر.

٦- تأثيرات اقتصادية على العالم: الانهيار الاقتصادي في ألمانيا نتيجة لمعاهدة سيفر لم يكن محدوداً إلى حدودها الجغرافية. تأثرت الاقتصادات العالمية بشكل كبير، حيث تأثرت الصادرات والواردات وظهرت تداولات تجارية غير متوازنة، مما أسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية في عقد ١٩٣٠.

٧- تشكيل الرأي العام: معاهدة سيفر أسهمت في تشكيل الرأي العام حيال التعامل مع الدول الخاسرة، وخاصة فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية والسياسية. أثارت التساؤلات حول ما إذا كانت هذه العقوبات فعالة أم أنها تزيد من التوترات الدولية.

٨- تأثير على النظام العالمي: شكلت معاهدة سيفر نموذجاً للتفاوض الدولي وتحديد الحدود والمسؤوليات بعد نهاية نزاع كبير. كان لها تأثير هام على كيفية تنظيم العلاقات الدولية ودور القوى الكبرى في صياغة مستقبل الأمم.

٩- تشكيل القانون الدولي: جلبت معاهدة سيفر اهتماماً كبيراً للقانون الدولي، حيث أظهرت الحاجة إلى أن تكون المعاهد والاتفاقيات دقيقة وعادلة لضمان الاستقرار الدولي. ساهمت في تطوير مفهوم العدالة الدولية وكيفية تحقيقها.

١٠- تأثير الحرب الباردة: أثرت معاهدة سيفر في تشكيل توجهات الحرب الباردة، حيث أدركت الدول الكبرى أهمية تجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبت في التعامل مع ما تلا معاهدة سيفر. أدى هذا التوجه إلى تكوين نظام دولي يهدف إلى منع التصعيد العسكري وتحقيق التوازن الاستراتيجي.

تأثرت القضية الكردية بشكل كبير جراء معاهدة سيفر والتطورات التي نتجت عنها. لفهم هذا التأثير، يمكن النظر إلى عدة جوانب:

١- التقسيم الجغرافي للمنطقة: معاهدة سيفر أدت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على الخريطة الجغرافية للشرق الأوسط، حيث تم تحديد حدود الدول الجديدة.

٢- عدم إعطاء حقوق للشعوب الأصلية: لم تأخذ معاهدة سيفر في اعتبارها حقوق الشعوب الأصلية في المنطقة، بما في ذلك الشعب الكردي. هذا الإهمال أثر على مستقبل الكورد وحقوقهم في إقامة هويتهم الوطنية والثقافية.

٣- تأثير الحدود الاصطناعية: قد تسببت الحدود التي تم تحديدها بواسطة معاهدة سيفر في تقسيم الشعب الكردي عبر عدة دول، مما أدى إلى قضايا تاريخية وسياسية معقدة. وفي العديد من الحالات، أقام الكورد دولة ذاتية غير رسمية في مناطق يسكنها الكورد في مثلث تركيا وسوريا والعراق وإيران، مما أدى إلى توترات إقليمية وصراعات داخلية.

٤- تأثير السياسات الوطنية للدول الكبرى: اتخذت الدول الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا، قرارات استناداً إلى مصالحها الوطنية في المنطقة بدلاً من مراعاة حقوق الشعوب المحلية، بما في ذلك الكورد. هذا التأثير السلبي ساهم في تشكيل الظروف التي تواجهها الكورد حتى يومنا هذا.

٥- تأثير النضال الكردي: تفاقم الظروف الاقتصادية والسياسية للكورد نتيجة لمعاهدة سيفر أدى إلى نشوب حركات تمرد كردية في مختلف الدول الموجودة فيها الكورد. تلك الحركات الكردية سعت إلى تحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية، وأثرت في التوجهات السياسية في المنطقة.

بهذا السياق، يظهر تأثير معاهدة سيفر على القضية الكردية كمكون هام في فهم الديناميات الإقليمية والمشكلات التاريخية التي تؤثر على حقوق ووضع الشعب الكردي في الشرق الأوسط.

بهذه الطريقة، يظل لمعاهدة سيفر أثر كبير في الشكل الذي اتخذته العلاقات الدولية والتاريخ الحديث، وتعتبر درساً هاماً للمجتمع الدولي حول أهمية العدالة والتفاهم في تحقيق السلام والاستقرار الدولي.

باختصار، معاهدة سيفر لها تأثيرات طويلة المدى على التاريخ العالمي، وتعتبر درساً هاماً حول ضرورة التوازن والعدالة في معاملة الدول بعد نهاية النزاعات.

في الختام، يظل تأثير معاهدة سيفر حاضراً في تفكير العديد من الباحثين والتاريخيين، حيث تعتبر نقطة تحول مهمة في تشكيل العالم الحديث وتسليط الضوء على أهمية التفاوض والتسوية الدبلوماسية في منع نشوب النزاعات الدولية.

فصل ٢١: مفاوضات سيفر وتجاوز القضية

الكوردية

- تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن القضية الكوردية.

المقدمة:

مفاوضات سيفر، التي جرت بين دول الحلفاء الفائزة في الحرب العالمية الأولى وألمانيا، شكلت نقطة تحول تاريخية هامة في تقسيم العالم وتحديد ملامح السلام العالمي. ورغم أهمية هذه المفاوضات في تحديد حظوظ الشعوب وتقسيم الإمبراطوريات، إلا أن تأثيراتها لم تكن محصورة في إطار الدول الفائزة والخاسرة فقط.

على الرغم من أن مفاوضات سيفر قادت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية ووضع حدود جديدة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا التقسيم لم يأخذ بمراعاة القضية الكوردية بشكل كاف. في سياق هذه المقدمة، سنتناول تأثير مفاوضات سيفر وكيف تم تجاوز النظر إلى القضية الكوردية في ظل تلك المحادثات الدولية الحاسمة.

تاريخياً، كانت القضية الكوردية تعتبر من ضمن القضايا الوطنية الحيوية في المنطقة، إذ كانت تلك الشعوب تتواجد عبر حدود العديد من الدول الكبرى في الشرق الأوسط. ومع ذلك، خلال مفاوضات سيفر، لم تُؤلى القضية الكوردية الاهتمام الكافي، مما أدى إلى إقصاء تطلعات وحقوق الكورد عند تحديد حدود الدول الجديدة.

هذا التجاوز للقضية الكوردية أثر بشكل كبير على المصير السياسي والاجتماعي للشعب الكوردي، حيث تركت مفاوضات سيفر بصمات عميقة على الواقع السياسي للمنطقة وتوزيع السلطة. تباين التعامل مع القضية الكوردية في هذه المفاوضات يعكس تحديات التعاطي مع التنوع الثقافي والإثني في سياق السياسة الدولية.

بالنظر إلى هذا الخلفية التاريخية، سنستكشف في كيف تم تجاوز النظر إلى القضية الكوردية في إطار مفاوضات سيفر وكيف تركت هذه التجاوزات أثراً عميقاً على مسار تطور القضية الكوردية في العقود اللاحقة.

تجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر لم يكن مجرد إهمال فردي، بل كان ناتجاً عن تعقيدات الأوضاع الجيوسياسية والتفاعلات السياسية في تلك الفترة. فبينما كانت الدول الكبرى تتصارع لتقسيم النفوذ وتحديد الحدود، كانت قضية الكورد تظل على هامش الاهتمام الدولي.

التأثيرات الناتجة عن هذا التجاوز كانت واضحة في السنوات والعقود التي تلت مفاوضات سيفر. فقد أدت غياب حلاً شاملاً للقضية الكوردية إلى استمرار التوترات والصراعات في المناطق التي يسكنها الكورد، سواء داخل حدود الدول الكبرى التي تم تقسيمها أو في المناطق التي تعيش فيها الشعب الكوردي.

واستمرت القضية الكوردية في التأثير على التوازنات الإقليمية، حيث شهدت العديد من المحاولات الفاشلة والناجحة لتحقيق الاستقلال أو الحقوق الثقافية للشعب الكوردي. قاد ذلك إلى ظهور منظمات وحركات كوردية تسعى إلى تحقيق مطالبها والدفاع عن حقوق الكورد.

على الرغم من مرور عقود على مفاوضات سيفر، لا تزال القضية الكوردية قائمة وحية، واستمرار التأثيرات الناجمة عن تجاوز القضية في تلك الفترة لا يزال لها تداعيات على الواقع السياسي والاجتماعي في المناطق ذات الكثافة الكوردية. يظل فهم هذه التأثيرات ضرورياً لفهم التحديات الراهنة التي تواجه الشعب الكوردي والسعي إلى تحقيق حقوقهم والاعتراف بوجودهم في الساحة الدولية.

فهم هذه التأثيرات يظل أمراً حيوياً لفهم التحديات الراهنة التي تواجه الشعب الكوردي والسعي إلى تحقيق حقوقهم والاعتراف بوجودهم في الساحة الدولية. يستمر الكورد في مواجهة تحديات معقدة تتعلق بالهوية والاعتراف السياسي، وتظل مفاوضات سيفر نقطة تحول تاريخية أثرت على مسار القضية الكوردية بشكل لا يمكن إهماله.

في ظل التطورات الراهنة في الشرق الأوسط وتحولات السياسات الإقليمية، يبقى تحقيق العدالة والتسوية للقضية الكوردية أمراً ذا أهمية خاصة.

يتطلب ذلك التفاعل الدولي والالتفات إلى حقوق الشعب الكوردي، وضمان مشاركتهم الفعالة في صياغة المستقبل السياسي للمنطقة. تظل قضية الكورد تحدياً للمجتمع الدولي للتصدي للظلم التاريخي والعمل نحو بناء مستقبل يكفل العيش السلمي والعدل للشعوب المختلفة في المنطقة.

❖ تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن

القضية الكوردية

تعتبر مفاوضات سيفر التي جرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من الفترات التاريخية الحاسمة التي شهدت تشكيل النظام الدولي الحديث. تركز هذه الدراسة على تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن القضية الكوردية، موضوعاً يظل حتى اليوم يلقي بظلاله على الساحة الدولية.

في غمرة أحداث الحرب العالمية الأولى وتشظيات الإمبراطوريات الراحلة، خطت مفاوضات سيفر خطواتها لتحديد مستقبل العالم بأسره. كانت هذه المحادثات هي الخيط الذي ربط بين الفترة التي تلت انتهاء الصراع والعالم الجديد الذي بدأ يظهر على الخريطة السياسية. ورغم الأهمية الكبيرة التي حققتها هذه المفاوضات في تحديد حدود الدول الجديدة وتوزيع المسؤوليات الدولية، إلا أنها كانت غير كافية في التعامل مع القضية الكوردية بالشكل المطلوب.

الحقيقة المريرة تكمن في أن تفاوض الأطراف المشاركة في سيفر لم يمتد ليشمل بشكل كافٍ حقوق الشعوب الصغيرة والأقليات المحرومة من حقوقها، ومن بينها القضية الكوردية التي بقيت محط انتباه محدود. فرغم تاريخ الكورد العريق ووجودهم في مناطق عديدة، إلا أن مستقبلهم لم يكن محل اهتمام كافٍ في ظل صياغة النظام الدولي الجديد.

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف تفاصيل مفاوضات سيفر وتسليط الضوء على كيفية تجاوز القضية الكوردية في هذا السياق. سنقف عند الأحداث التاريخية والقرارات التي اتخذت، محاولين فهم التفاف الدول الكبرى حيال القضية الكوردية وتداولها بين كواليس المفاوضات. سنسلح بأدوات التحليل لفهم كيف أثرت هذه المفاوضات في مستقبل وحقوق الكورد، وكيف تركت بصماتها على الساحة السياسية الإقليمية والدولية.

مع مرور الزمن وتطور الأحداث، يظل من الضروري فهم كيف تأثرت القضية الكوردية بتلك المفاوضات، وكيف يمكن أن تساهم دراستها في فهم التحولات الراهنة ومساهمة القضية الكوردية في تشكيل السياسات الإقليمية والعالمية.

في محاولة لفهم التفاصيل الدقيقة لمفاوضات سيفر وتأثيرها الذي طال القضية الكوردية، سنتناول في هذه الدراسة الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه المفاوضات وكيف تجلّى التجاوز عن القضية الكوردية في هذا السياق.

سنقوم بفحص تصميم حدود الدول الجديدة في المنطقة، وكيف أثرت هذه الحدود على التواجد الكوردي المنتشر عبر المناطق المتفرقة. سنتناول أيضاً الآثار السلبية التي نتجت عن عدم منح الكورد حقوقهم الوطنية والسياسية المستحقة في هذا السياق التاريخي.

كما سنتناول التفاصيل الدقيقة للتفاوض حول القضية الكوردية، إن وجدت، وكيف تم استبعادها أو تجاوزها في النقاشات الرئيسية. سنحاول الكشف عن العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا التجاوز وما إذا كانت هناك تأثيرات نتجت عنها على الطويل الأمد.

وفي ضوء مرور الزمن، سنلقي نظرة على كيفية تطور القضية الكوردية في الفترة ما بعد مفاوضات سيفر، وما إذا كانت هناك محاولات لتصحيح الأوضاع أو تعديلها في ظل التغييرات الجيوسياسية والسياسية الحالية.

تختم هذه الدراسة بالتركيز على أهمية فهم تفاصيل مفاوضات سيفر وتأثيرها على القضية الكوردية، وكيف يمكن أن تسهم في توجيه الأبحاث المستقبلية والجهود الدولية نحو حلول أكثر عدالة واستقراراً لهذه القضية المستمرة.

بعد تسليط الضوء على تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن القضية الكوردية، يبدو أن الأثر الباقي لهذه المفاوضات قد خلق أطياً معقدة من التحديات والفرص للشعب الكوردي. يظل السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للمجتمع الدولي والدول المعنية أن يسهموا في حل قضية الكورد وتحقيق العدالة والاعتراف بهم.

تأثير مفاوضات سيفر وتجاوز القضية الكوردية يمتد ليكون جزءاً من لغة التاريخ السياسي، وهو ما يتطلب التفكير الجاد في آفاق الحلول المستقبلية. إذ يجدر بالمجتمع الدولي الالتفات إلى هذه القضية العالقة، وتكامل الجهود لتحقيق حلول مستدامة تحترم حقوق الكورد وتعزز التعايش السلمي في المنطقة.

في النهاية، تبقى قضية الكورد تحدياً مستمراً يجب أن يكون له الأولوية في مفاوضات وتحركات المجتمع الدولي.

يعتبر فهم تفاصيل مفاوضات سيفر وتأثيراتها على القضية الكوردية خطوة أساسية نحو تشكيل مستقبل يعكس العدالة ويضمن للشعب الكوردي وجوداً مستداماً ومشاركة فعّالة في تحديد مصائرهم.

الجزء الأول: تاريخ مفاوضات سيفر

يتناول هذا الجزء تاريخ وسياق مفاوضات سيفر، بدءاً من انعقاد المؤتمر وتحديد الأهداف الرئيسية للدول المشاركة. يتناول الجزء أيضاً التطورات الرئيسية التي شكلت خلفية المفاوضات، مثل انهيار الإمبراطورية العثمانية وتوزيع المناطق الجغرافية.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهد العالم محاولة حاسمة لترتيب أوضاعه من خلال مفاوضات سيفر التي انطلقت في ١٨ يناير ١٩١٩ واستمرت حتى ١٠ يوليو ١٩٢٠. جاءت هذه المفاوضات كنتيجة للرغبة في تحقيق السلام بين الدول الفائزة والدول المهزومة، حيث اجتمع ممثلو أكثر من ٣٠ دولة لوضع حد للنزاعات وتحديد مستقبل العالم الجديد.

انعقد المؤتمر في قصر فرساي في ضاحية باريس، وكانت الهدف الرئيسي هو إعادة ترتيب الخريطة السياسية لأوروبا بعد انهيار الإمبراطوريات النمساوية والعثمانية والروسية والألمانية. تحديد الحدود وتقسيم المناطق السابقة لهذه الإمبراطوريات كانا من بين التحديات الرئيسية التي واجهت المفاوضات.

تميزت مفاوضات سيفر بالضغط السياسية والاقتصادية الكبيرة التي كانت تفرضها الأحداث العالمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. كانت تلك الفترة مليئة بالتوترات والتحديات، حيث كانت الدول تسعى لتحقيق مصالحها وتطلعاتها بشكل أقوى في ظل التفاوض على مصير المناطق الحيوية.

انهيار الإمبراطورية العثمانية كان من بين الأحداث الرئيسية التي شكلت خلفية المفاوضات. فقد فتح هذا الانهيار الباب أمام مناقشة مستقبل المناطق التي كانت تابعة للإمبراطورية، وكانت الفرصة لتقسيمها وتوزيعها بين القوى الفائزة. من ثم، في هذا الجزء سنستكشف بتفاصيل مفصلة كيف انعكست التحولات الكبيرة في العالم بعد الحرب العالمية الأولى على مفاوضات سيفر، وكيف تشكلت الحدود الجديدة وتم توزيع المناطق الجغرافية بما يتلاءم مع رؤى الدول المشاركة وطموحاتها في تلك الفترة الهامة من تاريخ القرن العشرين. تحتل قضية تقسيم المناطق العثمانية جزءاً كبيراً في أحداث مفاوضات سيفر. ففي هذا السياق، كان لا بد من التعامل مع التحديات السياسية والثقافية الناشئة من تلك المناطق المتنوعة التي غالباً ما كانت تضم شعوباً متنوعة، بما في ذلك الشعب الكوردي.

تاريخ مفاوضات سيفر يعكس التوترات الحادة التي كانت محوراً حول تحديد مصير المناطق السابقة للإمبراطورية العثمانية. كانت هناك تناقضات شديدة بين

الدول الفائزة حول استحوادها على المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، لم تحظ القضية الكوردية بالاهتمام الكافي، حيث تم تجاوزها في مفاوضات تصاعدت فيها التحديات.

مع انعقاد مفاوضات سيفر، لم تكن القضية الكوردية ضمن الأولويات، مما أدى إلى إهمال تطلعات الكورد وحقوقهم في تلك المرحلة الحاسمة. بالتالي، شكل هذا الإهمال أساساً لتجاهل القضية الكوردية وتحديد مستقبلها بشكل غير كافٍ، مما أثر على الديموغرافيا والسياسة في المنطقة.

في الختام، يتعين علينا أن نتساءل كيف يمكن لتاريخ مفاوضات سيفر، والتجاوز عن القضية الكوردية، أن يلقي الضوء على الظروف الراهنة للشعب الكوردي وتحدياتهم. إذ يظل فهم تلك الفترة التاريخية حاسماً لفهم السياق الحالي ومساعي تحقيق العدالة والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي في الوقت الحاضر.

في ضوء التحديات الراهنة التي يواجهها الشعب الكوردي، يكمن الأمل في أن يكون تاريخ مفاوضات سيفر مصدر إلهام للجهود الحالية نحو تحقيق العدالة وتوفير حقوق الشعب الكوردي المستحقة. يتطلب ذلك جهوداً دولية متضافرة لفهم السياق التاريخي والتأثيرات الطويلة الأمد لتجاوز القضية الكوردية في مفاوضات سيفر.

من خلال تسليط الضوء على هذا التاريخ، يمكننا فهم الضرورة الملحة لإعادة النظر في التفاعلات الدولية الحالية وضمان مشاركة الكورد في تحديد مصيرهم والمساهمة في صياغة مستقبلهم. إن الوقوف على دروس الماضي يساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية للقضية الكوردية، مع التأكيد على ضرورة توجيه الاهتمام الدولي نحو تحقيق العدالة والاستقرار في المنطقة، وضمان حقوق الشعوب المختلفة، بما في ذلك الشعب الكوردي.

في خضم التحديات الراهنة، يظل من الضروري التأكيد على أهمية معالجة الظلم التاريخي وتوفير العدالة للشعوب المهمشة، ومن بينها الشعب الكوردي. يمكن لتاريخ مفاوضات سيفر أن يكون إشارة إلى أن الحل الشامل والمستدام تستند إلى فهم عميق للسياقات التاريخية وتداول الحقوق بشكل عادل.

على المستوى الدولي، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك باتجاه دعم حقوق الشعب الكوردي وضمان مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. إن تعزيز التعاون الدولي وتعزيز الحوار بين الأطراف المعنية يشكلان أساساً لتحقيق التسوية السلمية والعدالة للقضية الكوردية.

في النهاية، يكمن الأمل في أن يشكل دراسة تاريخ مفاوضات سيفر وتجاوز القضية الكوردية نقطة انطلاق لفهم أعمق للتحديات والفرص الحالية. يعتبر فحص الأحداث التاريخية كخطوة نحو بناء مستقبل يعترف بحقوق الشعوب ويحقق العدالة والسلام في المناطق المتأثرة.

الجزء الثاني: تأثيرات مفاوضات سيفر على الشرق الأوسط

في هذا الجزء، سيتم استعراض التأثيرات الرئيسية لمفاوضات سيفر على الشرق الأوسط، بما في ذلك تقسيم الإمبراطورية العثمانية وتأثير ذلك على الحدود الجغرافية. سيُلقي الضوء على كيفية تحديد المصائر والحقوق للشعوب المختلفة في المنطقة.

مفاوضات سيفر لها أثر كبير على الشرق الأوسط، حيث شكلت نقطة تحول تاريخية حاسمة في تحديد مستقبل المنطقة. بدأت المفاوضات بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وكان لها تأثير عميق على الخريطة الجغرافية والمصائر السياسية والاقتصادية للدول الشرقية.

تقسيم الإمبراطورية العثمانية كان أحد النقاط المحورية في مفاوضات سيفر، حيث تم تحديد حدود الدول الجديدة التي ظهرت في الشرق الأوسط بناءً على هذا التقسيم. تأثيرات هذا التقسيم كانت شاسعة، حيث أثرت على التواجد السكاني والثقافي والاقتصادي في المنطقة بشكل كبير.

تم تحديد مصائر وحقوق الشعوب المختلفة في المنطقة بناءً على قرارات المفاوضات، وهذا أدى إلى تشكيل حقيقة سياسية جديدة. الأمر لم يكن خالياً من التحديات، حيث كانت هناك محاولات لتحقيق توازن في توزيع السلطة وتلبية تطلعات الشعوب المتنوعة.

من الجدير بالذكر أن تحديد الحدود لم يكن دائماً ناتجاً عن مراعاة العوامل الثقافية والدينية والإثنية، مما أدى في بعض الأحيان إلى صراعات واضطرابات في الفترات التالية. تركز هذه التأثيرات على كيفية تشكيل هويات الدول الجديدة والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت نتيجة لهذا التقسيم.

التأثيرات البارزة لمفاوضات سيفر على الشرق الأوسط لا تقتصر على التقسيم الجغرافي فقط، بل تمتد أيضاً إلى تحديد مسارات التنمية الاقتصادية وتوجيهات السياسة في المنطقة. تأثيرات هذه المفاوضات يمكن تلخيصها في عدة جوانب مهمة:

أولاً، قسم الإمبراطورية العثمانية سبب تحولات هائلة في الترتيب الجغرافي، حيث تم تشكيل حدود جديدة للدول والمناطق. هذا التقسيم لم يأت بلا تبعات، فقد شكل مصدراً للتوترات الإقليمية والنزاعات الحدودية التي لا تزال تؤثر على الوضع الحالي.

ثانياً، كان لهذا التقسيم تأثيراً كبيراً على توزيع الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية. تم تحديد ملكية الأراضي والموارد بشكل جديد، مما أثر على توجهات التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

ثالثاً، تسببت مفاوضات سيفر في تحديد مستقبل الشعوب وتوجيه مساراتها السياسية. في غياب مراعاة كافية للتنوع الثقافي والديني في المنطقة، قد يكون هناك تأثير على حقوق الأقليات وتواجه بعض الشعوب التحديات في الحفاظ على هويتها الثقافية واللغوية.

رابعاً، فإن تأثيرات هذه المفاوضات تتعدى السياق الوطني لتلامس المستوى الدولي، حيث يمكن رؤية تداولات القوى الإقليمية والدولية التي نشأت على خلفية هذه التحولات.

في النهاية، يجسد تحليل تأثيرات مفاوضات سيفر على الشرق الأوسط فرصة لفهم التحديات التي تواجه المنطقة اليوم، وكيف يمكن للدروس المستفادة من تلك الفترة التاريخية توجيه جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق استقرار أفضل وتعزيز حقوق الشعوب في هذا الجزء الهام من العالم.

بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن مفاوضات سيفر تركت بصمتها البارزة على الشرق الأوسط من خلال تشكيل سياق سياسي جديد. تمثل هذه المفاوضات تحولاً هاماً في توازن القوى والهيكل السياسية، حيث شكلت نقطة انفصال تاريخية للعديد من الدول في المنطقة.

في السياق الحديث، نرى تأثيرات تلك المفاوضات تظهر بوضوح في التحولات السياسية والنزاعات الحالية في المنطقة. تاريخ مفاوضات سيفر يسلط الضوء على أهمية فهم تلك التحولات في إطار أوسع، حيث يمكن للتاريخ أن يلقي الضوء على الجذور التاريخية للتحديات الراهنة.

من الضروري تحليل كيف تأثرت حقوق الشعوب المختلفة في الشرق الأوسط نتيجة لتلك المفاوضات، وكيف يمكن أن تساهم دروس تلك الفترة في توجيه جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق العدالة والاستقرار في المنطقة. إن فهم التفاعلات التاريخية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في توجيه الجهود الحالية نحو بناء مستقبل أفضل للشعوب في هذا الجزء المهم من العالم.

في الختام، يعد فهم تأثيرات مفاوضات سيفر على الشرق الأوسط أمراً حيوياً لفهم السياق التاريخي الذي تنمو فيه التحديات والتطورات الحالية في المنطقة، وكيف يمكن أن تساهم هذه المفاوضات في شكل مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً في الشرق الأوسط.

الجزء الثالث: تجاوز القضية الكوردية

سيتم التركيز في هذا الجزء على التجاوز عن القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر. سيتم تحليل كيفية تجاهل قضية الكورد وعدم إيلاء اهتمام كاف لتطلعاتهم وحقوقهم في تحديد المستقبل الجديد للمنطقة.

تعتبر قضية الكورد واحدة من القضايا الهامة التي تم تجاوزها بشكل كبير خلال مفاوضات سيفر. رغم أهمية وحيوية الشعب الكوردي وتاريخهم الغني والتأثير الكبير الذي يمتلكونه في المنطقة، لم تحظ قضيتهم بالاهتمام والتركيز الذي كان يستحق.

في فترة مفاوضات سيفر، كانت التحديات الكبرى تتمثل في تقسيم المناطق السابقة للإمبراطورية العثمانية، وتحديد حدود الدول الجديدة ومصير الشعوب في هذه المناطق. وفي هذا السياق، تجاوزت القضية الكوردية نظراً للمصالح السياسية والاقتصادية الأخرى التي كانت تشغل اهتمام المفاوضين.

كانت المفاوضات تركز بشكل رئيسي على تحقيق استقرار المنطقة وتحديد حدود الدول الجديدة، دون أن تعير اهتماماً كافياً لتوطين الكورد وحقوقهم. تم تجاهل تمثيل الكورد في صياغة المستقبل الذي سيشكل جزءاً أساسياً منهم.

تحمل تلك التجاوزات أثراً عميقة على الشعب الكوردي، حيث تركتهم في حالة من عدم اليقين والتمهيش. فقد تم إقصاؤهم من عمليات تحديد مستقبلهم، وتحديد حقوقهم الثقافية والسياسية.

تعد تجاوزات مفاوضات سيفر للقضية الكوردية أحد الأسباب الرئيسية وراء التحديات التي يواجهها الشعب الكوردي حتى اليوم. النقص في التمثيل والاعتراف بحقوقهم في تلك الفترة أثر بشكل كبير على ديناميات المنطقة وخلق نمط من العدمية يعاني منه الكورد حتى يومنا هذا.

هذا الإهمال لقضية الكورد في مفاوضات سيفر لم يكن فقط تقصيراً تاريخياً، بل كان له تأثيرات عميقة على مسار تاريخ الشعب الكوردي وحقوقهم. ففي غياب التمثيل الكوردي الكافي، فقد تم إلغاء صوتهم وتجاهل تطلعاتهم في صياغة المستقبل.

تأثيرات تجاوز القضية الكوردية تظهر بوضوح في الوضع الراهن، حيث يواجه الشعب الكوردي تحديات متعددة تتعلق بحقوقهم الثقافية والسياسية،

وحقهم في تقرير مصيرهم. يعد فهم التاريخ المظلم لتجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر ضرورياً لتفسير التوترات والتحديات الحالية التي يواجهها الشعب الكوردي.

من المهم أن تكون هذه الدراسة استدراكاً للظلم التاريخي الذي تعرض له الكوردي، وتشير إلى ضرورة إصلاح وتصحيح الأوضاع الحالية. يجب أن يكون الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي وتضمينهم بشكل فعال في العمليات السياسية واتخاذ القرار أموراً ملحة لتحقيق العدالة وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

في سياق التحليل الحديث لتجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر، يظهر بوضوح أن هذا التجاوز له تأثيرات متداولة وعميقة. يتجلى ذلك في عدم اعتراف كافي بحقوق الشعب الكوردي وتجاهل تمثيلهم في عمليات اتخاذ القرار، مما خلق فجوة كبيرة في التوازن والعدالة في المنطقة.

في الوقت الحاضر، يستمر الشعب الكوردي في مواجهة تحديات تتعلق بحقوقهم الوطنية والسياسية. التاريخ الساطع للكورد يجعل من الضروري أن يتم التعامل بجدية مع قضيتهم والعمل نحو تحقيق توازن أكثر في التمثيل والمشاركة في صياغة المستقبل.

في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية في المنطقة، ينبغي على المجتمع الدولي أن يلتفت إلى الضرورة الملحة للتعامل مع تبعات تجاوز القضية الكوردية، وضمان حقوق الشعب الكوردي في تقرير مصيرهم والمشاركة الفعالة في العمليات السياسية.

في النهاية، يكمن الأمل في أن يكون فهم تاريخ تجاوز القضية الكوردية في مفاوضات سيفر إشارة لتحسين الوضع الحالي وتوفير منصة لتحقيق العدالة والتعايش السلمي في المنطقة، بما يعزز التضامن والاستقرار للكورد وللمنطقة بأكملها.

ويمكن للتحليل العميق لتجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر أن يكون درساً حيويًا للتعامل مع التحديات الحالية وتحقيق تقدم نحو مستقبل أكثر عدالة وتوازن في المنطقة.

الجزء الرابع: تأثيرات ذلك على القضية الكوردية في العصور اللاحقة

سيستعرض هذا الجزء تأثيرات تجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر على مسار تطور القضية في العقود التي تلت. سيتم تسليط الضوء على التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهها الكورد وكيف تؤثر تلك التحديات على الوضع الحالي.

في الفترة التي تلت مفاوضات سيفر، واجه الشعب الكوردي تحولات كبيرة في السياق الإقليمي والدولي. على الرغم من أهمية دور الكورد في المنطقة، إلا أن تجاوز قضيتهم خلال مفاوضات سيفر أثر بشكل مباشر على تطورات القضية.

تحول الشكل الجغرافي للمنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها أثر بشكل كبير على التواجد الكوردي في المنطقة. تم تقسيم الأراضي التي كانت مأهولة بالكورد بشكل تاريخي، مما أدى إلى تشتت الشعب الكوردي عبر عدة دول. هذا التقسيم الاصطناعي للشعب الكوردي ساهم في تفاقم التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهها الكورد.

في ظل هذا السياق، ظهرت التحديات السياسية بشكل واضح، حيث كان لاحتماليات تشكيل دولة كوردية مستقلة تأثير كبير على المنطقة. تواجه الكورد تحديات في مجال الاندماج والتمثيل السياسي في الدول التي استقروا فيها، وفي الوقت نفسه، يظل لديهم رغبة قوية في الحفاظ على هويتهم وحقوقهم.

من الناحية الاجتماعية، شهدت الكثير من المجتمعات الكوردية تداخلاً مع التحولات الاقتصادية والثقافية في العقود التي تلت مفاوضات سيفر. تأثرت هوية الكورد وطقوس حياتهم بشكل كبير، وشهدوا تحولات في مفهوم الانتماء الوطني والثقافي.

في الوقت الحاضر، يظل الشعب الكوردي يواجه تحديات كبيرة في سعيهم لتحقيق حقوقهم وتحديد مصيرهم. يعزز فهم تأثيرات تجاوز القضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر قضية تحقيق العدالة والمساواة للكورد وتوفير منصة لحوار دولي يعترف بحقوقهم ويسهم في بناء مستقبل يتناغم مع طموحاتهم وتطلعاتهم.

تأثيرات تجاوز قضية الكورد خلال مفاوضات سيفر تظهر بوضوح في الواقع الحالي وتشكل جزءاً لا يتجزأ من التحديات التي يواجهها الشعب الكوردي.

يعكس هذا التجاوز عدم تقدير الحقوق الوطنية والثقافية للكوورد، مما أسفر عن تأثيرات عميقة على مسار تطور القضية في السنوات التي تلت مفاوضات سيفر.

في السياق السياسي، لا تزال قضية الكورد تشهد تحديات كبيرة في مجال الاعتراف بحقوقهم الوطنية والسياسية. تأثر تواجدهم في دول مختلفة بقرارات المفاوضات التي أجريت في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، مما يعكس على التوترات والصراعات الحدودية والقيود على حقوق الكورد في بعض الحالات.

فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، شهد الشعب الكوردي تغيرات كبيرة في هويتهم وطقوس حياتهم. التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الفترة التي تلت مفاوضات سيفر تركت أثرها على تشكيل المجتمع الكوردي وتفاعلاته مع التحولات العالمية.

يعيش الكورد حالياً في سياق إقليمي معقد، حيث لا تزال القضايا السياسية والتمثيل الوطني تتسبب في التوترات والصعوبات. يظهر الحاجة الملحة للمجتمع الدولي أن يلتفت إلى قضية الكورد ويسهم في تشجيع حقوقهم وتعزيز مساهمتهم في الحياة السياسية.

خلاصة القول، إن تجاوز قضية الكوردية خلال مفاوضات سيفر خلق نمطاً من عدم التوازن وعدم العدالة، والذي يظهر في التحديات التي يواجهها الكورد في الوقت الحاضر. يتطلب الوضع الحالي التفكير بعمق في كيفية تعزيز حقوق الكورد وتشجيع تمثيلهم في القرارات السياسية، مع التركيز على بناء مستقبل يحترم التنوع الثقافي والهويات الوطنية.

الختام:

تختتم الدراسة بإعطاء نظرة شاملة حول كيفية تفاوت مفاوضات سيفر للتعامل مع القضية الكوردية وتأثير ذلك على مسارات التاريخ والسياسة في الشرق الأوسط. يُقدم الختام توصيات لمواصلة البحث في هذا المجال والعمل نحو حلول شاملة وعادلة للقضية الكوردية.

تلقت هذه الدراسة نظرة عن كثب على تأثيرات مفاوضات سيفر على القضية الكوردية، وكيف أدى تجاوز هذه القضية إلى تشكيل الواقع الحالي في المنطقة. إن فهم تفاصيل التجاوز وتحليل تأثيراته على حياة الكورد يعزز فهمنا للتحولات السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

يُسَلَّم الختام بتقديم توصيات تشجع على استمرار البحث في هذا المجال، حيث يمكن للدراسات المستقبلية أن تسهم في تفضيل الفهم حول تطورات القضية الكوردية وكيفية تعامل المجتمع الدولي معها. يعكس هذا الختام التفاؤل بإيجاد حلول شاملة وعادلة للقضية الكوردية، مما يعزز الاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة.

في النهاية، تظهر أهمية فحص التاريخ والتفاعلات السياسية في سياق مفاوضات سيفر، حيث يمكن للدروس المستفادة أن تلعب دوراً حيوياً في توجيه جهود المجتمع الدولي نحو بناء مستقبل أكثر عدالة وتوازن في الشرق الأوسط.

في الختام، يتبادل الباحثون والمهتمون في هذا المجال التفاؤل بمستقبل القضية الكوردية، ويُحَقِّزون على مواصلة البحث والدراسة. إن توصيات الدراسات المستقبلية تلعب دوراً حيوياً في توجيه الاهتمام نحو فهم أعمق لتطورات الوضع الكوردي وتأثيراته على المستوى الدولي. يعكس هذا التوجيه الإيجابي الرغبة في إيجاد حلول شاملة وعادلة للقضية الكوردية، بهدف تعزيز الاستقرار وتحقيق التعايش السلمي في المنطقة.

وفي النهاية، يبرز أهمية دراسة التاريخ وتحليل التفاعلات السياسية في إطار مفاوضات سيفر. إن الدروس المستفادة من هذا التاريخ يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في توجيه جهود المجتمع الدولي نحو بناء مستقبل يتسم بالعدالة والتوازن في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع :

1. McDowall, D. (2004). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris.
2. Robins, P. (2018). "Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War." Hurst Publishers.
3. Jongerden, J. (2007). "The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War." BRILL.
4. Mango, A. (2005). "Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey." Overlook Press.
5. Özoğlu, H. (2004). "Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries." SUNY Press.
6. Kreyenbroek, P. G., & Sperl, S. (1992). "The Kurds: A Contemporary Overview." Routledge.
7. Bozarslan, H. (2008). "Kurdish Question: Identity, Nationhood, and State in Turkey." Columbia University Press.
8. Romano, D. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press.

فصل ٢٢: تأثير معاهدة سيفر على الهوية

الكوردية

- التأثيرات السياسية والاجتماعية لمعاهدة سيفر على الشعب الكوردي.

المقدمة:

معاهدة سيفر، التي وُقعت في عام ١٩٢٠، كانت نقطة تحوّل هامة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية الكبيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومن بين الشعوب التي تأثرت بشكل كبير بتلك الفترة هم الكورد، الذين وجدوا أنفسهم جزءاً من الانقسامات الجديدة في المنطقة.

تأثير معاهدة سيفر على الهوية الكوردية كان عميقاً ومستمرّاً على مر العقود. فقد شكلت هذه المعاهدة نقطة تحول رئيسية في تشكيل مستقبل الكورد، إذ تم تقسيم أراضيهم بين عدة دول، منها تركيا وسوريا والعراق وإيران. كان ذلك له تأثير كبير على الهوية الكوردية، حيث وجد الكورد أنفسهم مفترقين بين حدود دول متعددة، دون أن يحظوا بوجود دولة تعترف بوجودهم وتحمي حقوقهم الثقافية والسياسية.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت فترة ما بعد معاهدة سيفر استمرار التهميش والاضطهاد للكورد في العديد من الدول التي تم تقسيمها، مما أدى إلى تأزم الوضع وتصاعد الصراعات القومية. تكوين هوية كوردية موحدة أصبح أمراً صعباً نتيجة لهذا التقسيم والظروف الصعبة التي واجهها الأكراد.

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات هامة وتغيرات في السياق الإقليمي، مما أثار تطلعات الكورد إلى تحقيق حقوقهم الوطنية. ومع ذلك، يظل تأثير معاهدة سيفر والتقسيم الإقليمي عاملاً مهماً يؤثر على تشكيل وتطوير الهوية الكوردية في الوقت الحالي.

في ظل هذا السياق التاريخي، أصبحت الهوية الكوردية متنشعبة ومعقدة، حيث يتأثر تشكيلها بتجارب التشتت والتهميش. يسعى الكورد إلى الحفاظ على هويتهم الفريدة والمحافظة على الروابط الثقافية واللغوية والتاريخية التي تربط بينهم، ولكن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تظل عائقاً كبيراً أمام تحقيق هذه الأهداف.

في العقود الأخيرة، زادت الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي الكوردي وتوحيد الجهود لتحقيق حقوقهم. شهدت بعض المناطق التي يسكنها الأكراد محاولات

لتطوير هياكل ذاتية وتعزيز اللغة والثقافة الكوردية. كما شهدت بعض الدول محاولة الكورد في تحقيق تقدم في إدراك الحقوق السياسية والمشاركة في الحياة العامة.

مع ذلك، يظل التحدي الكبير هو تجاوز التقسيمات الإقليمية والعمل نحو بناء هوية كوردية موحدة تتجاوز الحدود الوطنية. قد يكون التواصل الثقافي والتبادل الثقافي مع الكورد في الدول المختلفة أحد الوسائل لتعزيز هذا التوحيد وتقوية الهوية الكوردية المشتركة.

في هذا السياق، يأتي التفاعل الدولي والمشاركة الفاعلة للمجتمع الدولي كعنصر حيوي في دعم الكورد وتعزيز حقوقهم. يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً في تشجيع حوارات بناءة بين الدول المعنية والمساهمة في إيجاد حلول تلبي طموحات وحقوق الكورد. تعزيز الحوار والتفاهم الثقافي والتعاون الإنساني يمكن أن يساهم في إنشاء بيئة تسمح بتقديم دعم فعّال للكورد، بغية تحقيق تقدم إيجابي نحو تعزيز هويتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

من خلال توجيه الضوء إلى قضايا الكورد وتعزيز التفاهم الدولي حول التحديات التي يواجهونها، يمكن تحقيق تقدم نحو إقامة مجتمع دولي يُشجع على احترام وتقدير الهويات الثقافية وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب المختلفة على الصعيدين المحلي والدولي، يمكن أيضاً تعزيز الدعم للمبادرات الثقافية والتعليمية التي تعزز هوية الشعب الكوردي. يمكن تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم المتبادل بين الكورد والمجتمعات الأخرى، وهذا يساهم في تعزيز السلم وفهم أعمق للتحديات التي يواجهها الكورد.

هذا إلى جانب تعزيز التحولات السياسية التي تدعم المشاركة الفعّالة للكورد في الحياة السياسية والمؤسسات الحكومية في الدول التي يعيشون فيها. يمكن لتحسين الحوكمة وتعزيز حقوق الأقليات أن يساهم في إقامة مجتمع أكثر عدالة وتوازناً، حيث يتمتع الكورد بالحقوق والفرص بما يتناسب مع إسهاماتهم وثقافتهم الفريدة.

في الختام، يظل تأثير معاهدة سيفر على الهوية الكوردية مستمراً، ولكن من خلال التفاهم والتعاون الدولي، وتعزيز الوعي الثقافي والتضامن، يمكن تحقيق تقدم حقيقي نحو بناء مستقبل أفضل للكورد وللمنطقة بأكملها.

في نهاية المطاف، يتطلب تحقيق تأثير إيجابي على الهوية الكوردية مواصلة الجهود الدولية والمحلية لفهم التحديات التي يواجهها الأكراد ودعم جهودهم للمحافظة على هويتهم وتحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية.

❖ التأثيرات السياسية والاجتماعية لمعاهدة سيفر على الشعب الكوردي

معاهدة سيفر كان لها تأثيرات كبيرة على الشعب الكوردي، لا سيما على الصعيدين السياسي والاجتماعي. تمثلت التحولات الحاصلة جراء هذه المعاهدة في تقسيم الأراضي الكوردية بين عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا، مما أثر بشكل كبير على هوية ووضع الشعب الكوردي.

من الناحية السياسية، عانى الكورد من قسوة الانقسامات الحدودية التي فرضتها معاهدة سيفر. تم تقسيم الكورد بين دول مختلفة، ولم يتاح لهم فرصة تشكيل دولة مستقلة تعترف بحقوقهم الوطنية. هذا التقسيم ساهم في تشكيل واقع سياسي معقد، حيث يجد الكورد أنفسهم تحت سلطة أنظمة سياسية مختلفة، وغالباً ما يعانون من قلة التمثيل السياسي والتمهيش.

على الصعيد الاجتماعي، شكلت معاهدة سيفر عائقاً أمام تطوير الهوية الكوردية الموحدة. فقد واجه الكورد تحديات في الحفاظ على وحدتهم الثقافية واللغوية في ظل وجود حدود واضطهاد سياسي. التقسيم الإقليمي أثر أيضاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوردي، حيث يواجهون صعوبات في التنقل والتجارة بين الدول المختلفة.

من جانب آخر، أدت هذه التحولات إلى نشوب صراعات وصراعات داخلية في بعض الأماكن التي يعيش فيها الكورد، مما زاد من التوترات الاجتماعية. كما أن الحقوق السياسية والثقافية للكورد كانت محدودة، وعانوا من التهميش في مجالات متعددة، بما في ذلك التعليم والوظائف والمشاركة في الحياة العامة.

في السنوات الأخيرة، شهدت بعض المناطق التي يعيش فيها الكورد تحولات إيجابية، حيث بدأت بعض الدول في اعتراف بحقوق الكورد وتوفير درجات أكبر من الحرية الثقافية واللغوية. ومع ذلك، يظل التحدي الرئيسي هو التفاهم السياسي والحلول السلمية التي تعزز المشاركة الفعالة للكورد في تشكيل مستقبلهم والمساهمة في التنمية المستدامة للمنطقة.

تعتبر التحولات السياسية والاجتماعية التي نجمت عن معاهدة سيفر نقطة انطلاق لتشكيل وجه معقد للهوية الكوردية في العقود التي تلتها. يظهر اليوم تفاعل الشعب الكوردي مع هذه التحولات من خلال محاولاتهم المستمرة للحفاظ على هويتهم وتعزيزها.

من الناحية السياسية، يتعامل الكورد حالياً مع تحديات كبيرة لتحقيق التمثيل السياسي العادل والمشاركة الفعّالة في صنع القرار. تعتبر بعض المناطق التي يسكنها الكورد، خاصة في إقليم كردستان العراق، نموذجاً ناجحاً لتحقيق درجات معينة من الحكم الذاتي والتمثيل السياسي.

من الناحية الاجتماعية، يعمل الكورد على تعزيز اللغة والثقافة الكوردية، وتقوية الروابط الاجتماعية داخل المجتمع. تزداد المبادرات الثقافية والتربوية للحفاظ على التراث الكوردي ونقله إلى الأجيال الصاعدة أهمية كبيرة.

مع مرور الوقت، يبدو أن هناك تزايداً في التفاهم والوعي الدولي تجاه قضية الشعب الكوردي. يمكن أن يلعب المجتمع الدولي دوراً هاماً في دعم حقوق الكورد وتعزيز الحوار بين الدول المعنية لتحقيق تحولات إيجابية. تحقيق التوازن بين حقوق الأقليات والاستقرار السياسي يظل تحدياً، ولكن الالتفات إلى هذه القضايا يمكن أن يكون خطوة إيجابية نحو بناء مستقبل يتسم بالعدالة والتعايش السلمي.

المراجع:

1. McDowall, D. (2004). A Modern History of the Kurds. I.B. Tauris.
2. Vanly, I. C. (2001). The Kurds in the Soviet Union. Routledge.
3. Romano, D. (2006). The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity. Cambridge University Press.
4. Bozarslan, H. (2008). The Making of a Nation in the Middle East: Kurds in Turkey and the Construction of Kurdishness. Routledge.
5. Gunter, M. M. (2009). The Kurds and the Future of Turkey. Palgrave Macmillan.
6. Bruinessen, M. V. (1992). Kurdish ethno-nationalism versus nation-building states: Collected articles. Isis Press.
7. Watts, N. (2004). Statelessness and the Benefits of Citizenship: A Comparative Study. International Sociology, 19(4), 403-422.
8. Jongerden, J. P. (2007). The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War. Brill.

القسم التاسع:

معاهدة لوزان وآفاق الهوية الكوردية

المقدمة:

معاهدة لوزان هي اتفاق دولي أبرم في عام ١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء الفائزين في الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا بين تركيا والمملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، واليونان. كانت هذه المعاهدة تهدف إلى تحديد حدود تركيا الحديثة وضمان سيادتها.

لوزان ليست مجرد اتفاق دبلوماسي، بل هي مفتاح لفهم تأثيرات تاريخية وسياسية طويلة الأمد على المنطقة. بموجب هذه المعاهدة، تم الاعتراف بحق تركيا في الحياة السياسية والاقتصادية كدولة مستقلة. ومع ذلك، فقد كان لها تأثير كبير على الشعوب الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الكورد، الذين شعروا بأنهم لم يحظوا بالاهتمام الكافي في هذه الاتفاقية.

في إطار آفاق الهوية الكوردية، يظهر تأثير معاهدة لوزان على تشكيل الهوية الكوردية المعاصرة. فقد أدت حقوق الكورد إلى التقليل من قيمة الهوية الوطنية للكورد في تركيا وغيرها من الدول المجاورة. على الرغم من تاريخ طويل من الحضور الثقافي والتاريخي، إلا أن الكورد شعروا بالتهميش وعدم الاعتراف بحقوقهم الثقافية واللغوية.

منذ معاهدة لوزان، نشأت حركات وجماعات كوردية تطالب بالمزيد من الحقوق والاعتراف بالهوية الكوردية. يشكل هذا النضال الثقافي والسياسي جزءاً لا يتجزأ من تطور الهوية الكوردية المعاصرة، ويعكس التحديات والصعوبات التي واجهها الكورد على مر العقود في سعيهم للحفاظ على هويتهم وتعزيزها في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى التحديات السياسية والثقافية، شكلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الكورد في عقب معاهدة لوزان جزءاً آخر من التحديات التي أثرت في تشكيل هويتهم. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الجماعات الكوردية لتعزيز التنمية في المناطق التي يعيش فيها الكورد، إلا أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية استمرت في التأثير على الحياة اليومية للكورد، مما أدى إلى تعقيد السياق الذي يتشكل فيه الهويات الفردية والجماعية.

علاوة على ذلك، أسهمت التحولات السياسية في المنطقة، مثل النزاعات والحروب، في تآزيم الوضع الكوردي وتعقيد مسار تطور هويتهم. قد شهدت بعض المناطق الكوردية صراعات مستمرة، مما أثر على حياة الكورد وتجاربهم اليومية.

مع مرور الوقت، أصبحت الحركات الكوردية تسعى إلى تعزيز الوعي الثقافي والتاريخي للكورد، إضافة إلى مواصلة الدعوة إلى حقوقهم السياسية والاقتصادية. تعتبر هذه الجهود جزءاً أساسياً من التحول المستمر للهوية الكوردية، حيث يسعى الكورد إلى الحفاظ على تراثهم وهويتهم الفريدة، بالرغم من التحديات المستمرة والتغيرات في السياق الإقليمي والدولي.

باختصار، معاهدة لوزان لها تأثير كبير على تشكيل هوية الشعوب في المنطقة، وفي سياق الهوية الكوردية، فإنها تمثل نقطة تحول مهمة في تاريخ الكورد، مما يؤثر على تطور هويتهم الثقافية والسياسية على مر العقود.

على الرغم من التحديات التي واجهها الكورد بعد معاهدة لوزان، إلا أن هناك تطورات إيجابية ومبادرات تهدف إلى تعزيز الهوية الكوردية وتحسين وضع الكورد في المنطقة. على سبيل المثال، تشهد بعض المناطق الكوردية على مبادرات تعليم اللغة الكوردية والمحافظة على التراث الثقافي الكوردي. كما أن هناك تحركاً سياسياً يستهدف تحسين حقوق الكورد والاعتراف بوجودهم في الحياة السياسية والمؤسسات الحكومية.

من الجدير بالذكر أن تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية والمشاركة الفعّالة في الحياة الاقتصادية والسياسية يظل تحدياً هاماً. الكورد يسعون لتحقيق هذا التوازن من خلال المشاركة في الحوارات الوطنية وتعزيز فهم مشترك للتنوع الثقافي في المنطقة.

في الختام، يمكن القول إن معاهدة لوزان لها تأثير طويل الأمد على هوية الكوردية وواقعهم الاجتماعي والسياسي. بالرغم من التحديات، يظل الكورد مصرين على تعزيز هويتهم والمساهمة في تشكيل المستقبل الذي يتسم بالتنوع والاحترام المتبادل في المنطقة.

فصل ٢٣: المفاوضات حول القضية الكردية

في لوزان

- تفاصيل المفاوضات في لوزان ودور الكورد فيها.
- تأثير معاهدة لوزان على هوية الشعب الكوردي.
- التغييرات السياسية والثقافية للكورد بعد معاهدة لوزان.
- معاهدة لوزان.. بين الطموحات الكوردية والنوايا التركية.

المقدمة:

تاريخ لوزان عام ١٩٢٣ شكّل مفصلاً هاماً في تحديد حدود وتقسيمات المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت القضية الكردية أحد القضايا الحساسة التي ناقشت في إطار هذه المفاوضات. كانت القضية الكردية تتعلق بتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتحديد مصير الشعوب القومية داخل المنطقة.

بدأت المفاوضات حول القضية الكردية في لوزان بعد أن تم استدعاء وفود كردية للمشاركة في المفاوضات حول مستقبلهم. كانت هذه المفاوضات تهدف إلى تحديد مدى الحقوق والتمثيل الذي يجب أن يحصل عليه الشعب الكوردي في الدول الجديدة التي ستنشأ على أراضي الإمبراطورية العثمانية المتهاوية.

كانت القضية الكردية معقدة ومحفوفة بالتحديات، حيث كانت هناك تداخلات بين المصالح الكبرى والتوترات الإقليمية. كما شهدت المفاوضات تبايناً في وجهات نظر الدول المشاركة حول كيفية التعامل مع القضية الكردية.

بناءً على نتائج المفاوضات في لوزان، تم تقسيم المنطقة إلى دول جديدة، وتم تحديد حقوق الكورد ووضع إطار لتمثيلهم. ومع ذلك، فإن هذا التحديد لم يحقق توازناً كاملاً بين مطالب الكورد ومطالب الدول الجديدة، مما أدى إلى استمرار التوترات والمشكلات في السنوات اللاحقة.

ومع ذلك، لم تكن نتائج مفاوضات لوزان هي النهاية النهائية للقضية الكردية. تأثرت حقوق الكورد ووضعهم في السنوات التالية بالتطورات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الحروب العالمية والصراعات الإقليمية. تجدر الإشارة إلى أن الكورد لم يحظوا بدعم دولي كافٍ لتحقيق طموحاتهم الوطنية.

تسببت الحروب والتغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في تفاقم قضية الكوردية وتعقيد حلها. عانت الشعب الكوردي من التهميش والاضطهاد في العديد من الدول التي استقرت فيها، وهو ما زاد من توترات القضية الكوردية.

في العقود اللاحقة، شهدت المنطقة محاولات متكررة لإيجاد حلول دائمة للقضية الكوردية، سواء عبر المفاوضات الداخلية أو بوساطة دولية. واستمرت الحكومات والمنظمات الدولية في التعامل مع التحديات الناجمة عن هذه القضية، في محاولة لتحقيق التوازن بين حقوق الكورد والاستقرار الإقليمي.

وتظل القضية الكوردية واحدة من القضايا الحساسة والمعقدة في الشرق الأوسط، مع الحاجة المستمرة إلى حوار مفتوح وجهود دولية للعمل نحو حلول دائمة وعادلة تلبي تطلعات الشعب الكوردي وتعزز استقرار المنطقة.

في السنوات الأخيرة، تسارعت الأحداث في الشرق الأوسط وشهدت تحولات جيوسياسية جديدة، مما أثر بشكل كبير على القضية الكوردية. ظهرت فرص جديدة للحوار والتفاوض، وفتحت الأفق لإيجاد حلول تلبي تطلعات الشعب الكوردي وتعزز حقوقهم.

من خلال التطورات الحديثة، شهدت بعض الدول إصلاحات داخلية تهدف إلى تحسين وضع الكورد وتوفير فرص أوسع للمشاركة السياسية والاجتماعية. كما ازدادت الدعوات الدولية لتعزيز حقوق الكورد والنظر في قضيتهم بروح من التعاون والعدالة.

مع استمرار التحديات، تظل الحاجة إلى حوار مفتوح وبناء الثقة بين جميع الأطراف ذات أهمية قصوى. يتطلب حل القضية الكوردية تعاوناً دولياً فعالاً وجهوداً مستدامة لتحقيق التسوية النهائية. في هذا السياق، يمكن أن تلعب المؤسسات الدولية والوسطاء الدوليون دوراً حيوياً في تسهيل عمليات المفاوضات وتعزيز فهم مشترك لضمان تحقيق العدالة والاستقرار في المنطقة.

في النهاية، تظل القضية الكوردية تحدياً معقداً يتطلب الالتفات الجاد والتفاعل الدولي لضمان حقوق الشعب الكوردي والمساهمة في بناء مستقبل يعكس تنوع المنطقة ويحقق السلام والاستقرار.

❖ تفاصيل المفاوضات في لوزان ودور الكورد

فيها

مفاوضات لوزان التي جرت في عام ١٩٢٣ كانت جزءاً من جهود معالجة العديد من القضايا الناشئة عن تفكك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. تناولت هذه المفاوضات مجموعة من القضايا، بما في ذلك تقسيم المناطق وتحديد حدود الدول الجديدة. ومن بين القضايا الملحة كانت القضية الكوردية، حيث كان لديها تأثير كبير على توجيه المستقبل للشعب الكوردي.

دور الكورد في مفاوضات لوزان كان حيوياً، حيث شاركت وفود كوردية في هذه المفاوضات للدفاع عن حقوق شعبها وتحديد مستقبله. قدمت هذه الوفود مجموعة من المطالب التي تشمل حقوق الكورد في التمثيل السياسي والحق في تقرير المصير.

تمت المفاوضات في ظل توترات كبيرة بين الدول المشاركة والمصالح الدولية المتضاربة، مما أدى إلى تعقيد الوضع. تركزت المطالب الكوردية على ضرورة إقامة كيان كوردي مستقل أو على الأقل توفير حقوق ذاتية شاملة داخل الدول الجديدة المتشكلة.

ومع ذلك، لم تحقق المفاوضات نتائج إيجابية تماماً للقضية الكوردية. فقد تم تقسيم المنطقة بشكل يستجيب لمصالح الدول الكبيرة، مما أثر على توازن القوى وحقوق الكورد. كما أدت هذه التوترات إلى استمرار التحديات التي واجهها الشعب الكوردي في السنوات اللاحقة.

يعكس دور الكورد في مفاوضات لوزان تضحياتهم وتصميمهم في الدفاع عن حقوقهم وهويتهم الوطنية. وعلى الرغم من عدم تحقيق جميع المطالب، فإن هذه المفاوضات ساهمت في رسم خارطة المنطقة الجديدة وتحديد مسار المستقبل للشعوب الناشئة في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية.

بالنظر إلى استمرار التوترات والتحديات التي واجهها الشعب الكوردي بعد مفاوضات لوزان، أصبحت القضية الكوردية وتحقيق حقوقهم مستمرة على مر العقود. في الفترات اللاحقة، شهدت المنطقة تطورات جيوسياسية كبيرة، مما أدى إلى إعادة صياغة حقوق الشعوب القومية في الشرق الأوسط.

استفادت بعض الكيانات الكوردية من التحولات الإقليمية لتحقيق تقدم في تحقيق حقوقها. على سبيل المثال، في العقد الأخير، شهدت إقليم كردستان العراق

تقدماً نسبياً في تحقيق حقوقه السياسية والاقتصادية، حيث أصبح لديه حكومة محلية وبرلمان.

مع ذلك، لا يزال هناك التزام دولي بالتعامل مع القضية الكوردية وتحقيق حقوقهم المشروعة. تستمر المنظمات الدولية في دعم حقوق الشعوب القومية وتشجيع الحوار بين الأطراف لتحقيق تسوية دائمة.

تظل القضية الكوردية حية ومستمرة، وتتطلب حلاً شاملاً ومستداماً يأخذ في اعتباره تاريخ وثقافة الشعب الكوردي. إن تحقيق العدالة وتعزيز التفاهم بين جميع الأطراف المعنية يمثل تحدياً دائماً يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الكورد على الصعيدين الإقليمي والدولي، يظل الحوار البناء وتعزيز آفاق التفاهم بين الأطراف ذات أهمية قصوى. يجب أن يتضمن هذا الحوار تفعيل الجهود الدولية للتسوية السلمية وتعزيز حقوق الشعوب القومية، بما في ذلك الكورد.

تعتبر المنظمات الدولية ووسطاء السلام من الجهات التي يمكنها أن تلعب دوراً حيوياً في تيسير المفاوضات والحوارات التي تهدف إلى إيجاد حلول عادلة ومستدامة. يجب على المجتمع الدولي أن يتحد في تقديم الدعم والتشجيع على التعاون المشترك لتحقيق حقوق الكورد وضمان استقرار المنطقة.

في النهاية، يظل الالتزام بقضية الكورد وتحقيق حقوقهم يتطلب تفاعلاً دولياً قوياً ومستداماً، وذلك لتحقيق التسوية وتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

في إطار التحديات التي تواجه الشعب الكوردي، تكمن أهمية المنظمات الدولية ووسطاء السلام في تسهيل المفاوضات وتعزيز الحوارات البناءة التي تستهدف إيجاد حلول عادلة ومستدامة. يشكل التعاون الدولي في هذا السياق أداة فعالة لتحفيز التقدم نحو تحقيق حقوق الكورد وضمان استقرار المنطقة.

تحمل المنظمات الدولية مسؤولية كبيرة في توجيه الاهتمام العالمي نحو قضية الكورد وضمان أن يكون لديهم دعم وفرصة للعيش بكرامة. يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود المشتركة لتقديم الدعم اللازم وتعزيز التعاون لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

في النهاية، يظل التزام العالم بقضية الكورد وتحقيق حقوقهم يتطلب تفاعلاً قوياً ومستمرًا على الساحة الدولية. إن تحقيق التسوية وتعزيز السلام في المنطقة يعتبران أهم أولويات لتحقيق استقرار شامل وعادل في الشرق الأوسط.

❖ تأثير معاهدة لوزان على هوية الشعب

الكوردي

تأثرت هوية الشعب الكوردي بشكل كبير نتيجة لمعاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣. كانت هذه المعاهدة محوراً رئيسياً في تقسيم الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد لعبت دوراً حاسماً في تحديد الحدود وتقسيم المنطقة.

أحد التأثيرات الرئيسية لمعاهدة لوزان على هوية الشعب الكوردي كان في تقسيم الأراضي التي يسكنها الكورد بين عدة دول، مما أثر على تكوين هوية وحدة كوردستان. لم يتم إنشاء دولة كوردية مستقلة كما كان يطمح الكورد، بل تم تضمينهم ضمن حدود الدول الجديدة مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا.

تسبب هذا التقسيم في تشتت الهوية الكوردية وتفرقة الكورد على أراضي متفرقة، مما أثر على تطور هويتهم الوطنية. على الرغم من أن الكورد يشكلون أغلبية في بعض المناطق، إلا أن التحكم والسيادة الوطنية لم تكن في يدهم بل كانت تحت سيطرة دول أخرى.

علاوة على ذلك، فإن المعاهدة لوزان لم تضمن تمثيلاً كافياً للكورد في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية في الدول المتأثرة، مما أثر على مشاركتهم الفعالة في صنع القرار وتشكيل مستقبلهم.

بالتالي، يمكن القول إن معاهدة لوزان أثرت سلباً على تشكيل هوية الشعب الكوردي وعلى تحقيق تطلعاتهم الوطنية، وأسهمت في صعوبة تحقيق التماسك والوحدة بين الكورد المنتشرين عبر المناطق المختلفة.

بالرغم من التحديات والتأثيرات السلبية التي ترتبت على هوية الشعب الكوردي جراء معاهدة لوزان، إلا أن الكورد لم يستسلموا أمام هذه الظروف الصعبة. على مر العقود، استمر الكورد في العمل على الحفاظ على هويتهم الوطنية وتعزيزها على الصعيدين الثقافي واللغوي.

شهدت الحركة الكوردية تطورات هامة، وظهرت جهود مستمرة لتعزيز الوحدة الكوردية وتحقيق تمثيل أفضل للكورد في الدوائر الحكومية. عمل النشطاء الكورد والمنظمات المدنية على تسليط الضوء على حقوق الكورد وضرورة التعرف على تراثهم الثقافي والتاريخي.

في الفترة الأخيرة، بدأت بعض الدول التي تضم أقاليم كردية في اتخاذ خطوات نحو تعزيز حقوق الكورد وتوفير فرص أوسع للمشاركة السياسية. يُعد تشكيل إقليم كوردستان العراق واحداً من الأمثلة، حيث نجح الكورد في تأسيس حكومة إقليمية قوية وإدارة مستقلة.

بالمجمل، يعكس التأثير الكامل لمعاهدة لوزان على هوية الشعب الكوردي تحديات مستمرة ولكن أيضاً إصراراً قوياً على البقاء والتماسك. يظل البحث عن الحلول الشاملة والعادلة لتلبية تطلعات الكورد وضمان تمثيلهم الفعّال في القرارات المستقبلية من أهم الأولويات.

إن استمرار التأثيرات التي خلفتها معاهدة لوزان على هوية الشعب الكوردي يبرز أهمية مواصلة النضال الثقافي والسياسي لتحقيق حقوق الكورد وتعزيز وحدتهم. يتطلب ذلك تعاوناً دولياً وإقليمياً لدعم مساعي الكورد في تحقيق الاعتراف بحقوقهم وتحقيق التمثيل العادل في السلطات المحلية والوطنية.

من الضروري أن يستمر الحوار بين الكورد والحكومات الرسمية في الدول التي يعيشون فيها، بهدف الوصول إلى تسويات تلبي تطلعات الطرفين وتعزز المشاركة الفعّالة للكورد في صنع القرار. يجب أيضاً تعزيز التفاهم بين الأعراق والثقافات المختلفة في المنطقة لضمان التعايش السلمي واحترام حقوق الأقليات.

على الصعيدين الدولي والإقليمي، يجب أن تلتزم المنظمات الدولية بدعم حقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك حقوق الكورد، وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات والتوترات القومية. يمكن أن تلعب الوساطة الدولية دوراً حيوياً في تسهيل حوارات فعّالة وتحقيق تسويات تلبي تطلعات جميع الأطراف.

في الختام، تظل القضية الكوردية وتأثير معاهدة لوزان جزءاً لا يتجزأ من تاريخ المنطقة، وتتطلب التحديات المستمرة استمرار الجهود المشتركة لضمان حقوق الشعب الكوردي وتعزيز وحدتهم وهويتهم الوطنية.

❖ التغيرات السياسية والثقافية للكوورد بعد

معاهدة لوزان

بعد معاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣، شهدت الكورد تغيرات سياسية وثقافية هامة في مختلف المناطق التي يسكنونها، وذلك نتيجة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتأثيرات المعاهدة على توزيع الأراضي والحدود الجديدة.

١- **تقسيم الأراضي:** شكلت معاهدة لوزان حدوداً جديدة لعدة دول، مما أدى إلى تقسيم الأراضي التي يعيش فيها الكورد بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على هويتهم الوطنية والتماكك الاجتماعي.

٢- **تأثيرات سياسية:** تضمنت معاهدة لوزان بعض الضمانات والتعهدات للأقليات في المناطق المتأثرة، ولكن رغم ذلك، لم تحظ الكورد بحقوق كاملة وتمثيل فعال في الحكومات الجديدة. هذا التمثيل المحدود في الهياكل الحكومية أثر على مشاركتهم في صنع القرار.

٣- **التأثير الثقافي:** شهدت الحقبة بعد معاهدة لوزان حملة قوية للحفاظ على الهوية والثقافة الكوردية. تعرضت اللغة والتراث الكوردي لمحاولات تقويض، لكن الكورد استمروا في نضالهم من أجل الحفاظ على تراثهم الثقافي واللغوي.

٤- **الحركة الوطنية الكوردية:** بدأت الكورد في تشكيل حركات وطنية من أجل الدفاع عن حقوقهم والسعي لتحقيق الاعتراف بوحدهم وحقوقهم الوطنية. تأسس حكومة إقليم كوردستان في شمال العراق في العقد الأخير كان خطوة هامة في هذا السياق.

٥- **تحولات اجتماعية واقتصادية:** شهدت المجتمعات الكوردية تحولات اجتماعية واقتصادية، حيث تأثرت بسياسات الدول السائدة في المناطق التي يعيش فيها الكورد. تأثيرات هذه السياسات على الاقتصاد والتعليم والفرص الاجتماعية كانت ذات تأثير كبير على حياة الكورد.

٦- **التحولات السياسية الحديثة:** في الفترة الحديثة، شهدت بعض المناطق الكوردية تحولات سياسية مهمة. على سبيل المثال، نشأت حكومة إقليمية قوية تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي. هذا التحول السياسي قد ساهم في تعزيز هوية الشعب الكوردي وتمثيلهم السياسي.

٧- التأثيرات الإقليمية والدولية: مع استمرار التحولات في المنطقة، تأثرت الهوية الكوردية بالأحداث الإقليمية والدولية. تطور الأوضاع في سوريا وتركيا، على سبيل المثال، كان له تأثير كبير على حياة الكورد وتواجههم.

٨- تطور الحركة الثقافية والفنية: شهدت الحركة الثقافية والفنية الكوردية تطوراً هاماً، حيث استخدم الكتاب والفنانون ووسائل الإعلام للتعبير عن هويتهم ومطالبهم. كما تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في توحيد الكورد ونشر ثقافتهم على نطاق أوسع.

٩- تأثير الصراعات والاندماج: مع استمرار الصراعات في بعض المناطق الكوردية، أثرت هذه الصراعات على هوية الشعب الكوردي وأسلوب حياتهم. بعض الكورد تأثروا بشكل مباشر بالنزاعات، بينما اضطروا في مناطق أخرى إلى الاندماج في سياقات سياسية وثقافية أوسع.

على الرغم من التحديات، يظل الشعب الكوردي قوياً ومستمراً في السعي للحفاظ على هويته وتعزيزها. تظل التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية جزءاً من رحلتهم المستمرة نحو تحقيق الاعتراف بحقوقهم وتحقيق وحدتهم وتطوير هويتهم الفريدة.

بشكل عام، تعتبر معاهدة لوزان نقطة تحول هامة في تاريخ الكورد، حيث شكلت تلك الفترة الزمنية إشارة لبداية تحديات وتغيرات جوهرية في هويتهم وواقع حياتهم السياسية والثقافية.

في خضم هذه التحولات، يظهر الشعب الكوردي تمسكاً راسخاً بثقافته وهويته الفريدة. من خلال الحفاظ على لغتهم وتراثهم، ومن خلال النضال السياسي المستمر من أجل تحقيق العدالة والمشاركة الفعالة في صنع القرار، يعكس الكورد تصميمهم قوياً على تجاوز التحديات التي فرضتها الأحداث التاريخية، بما في ذلك معاهدة لوزان.

تظل القضية الكوردية قضية حية ومتطورة، وتحتاج إلى جهود مستمرة لتحقيق التسوية وتعزيز حقوق الشعب الكوردي. في ظل التغيرات الجارية في المنطقة، يمكن أن تلعب الكورد أدواراً أكبر في تشكيل مستقبلهم والمساهمة في بناء مجتمعات مزدهرة ومتسامحة.

❖ معاهدة لوزان.. بين الطموحات الكوردية والثواب التُّركية في صراع الهويات

المقدمة:

معاهدة لوزان، التي تم توقيعها في عام ١٩٢٣، تظل نقطة تحول حاسمة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، حيث أثرت بشكل كبير على تشكيل الحدود والهويات الوطنية في المنطقة. تعد المعاهدة محطة تاريخية حاسمة للشعب الكوردي ومنطقة كوردستان، حيث أثرت تلك الاتفاقية على حياة الكورد وتوزيعهم الجغرافي بطريقة أثرت بشكل جذري على واقعهم.

إن تقسيم وطن الكورد وتقسيم مناطقهم إلى أجزاء متفرقة بموجب معاهدة لوزان، وتحديد حدود دول جديدة تستند إلى مصالح دول كبيرة في ذلك الوقت، شكلت حملاً ثقيلاً على هويتهم وتماسكهم الوطني. فقد جعلتهم يعيشون في دول مختلفة، وبالتالي، تشكل هذه التجزئة تحديات كبيرة للكورد في الحفاظ على وحدتهم الثقافية واللغوية وتحقيق تمثيلهم السياسي.

تأثير معاهدة لوزان لا يقتصر فقط على الكورد، بل يمتد إلى مختلف الشعوب والأقليات في المنطقة، حيث شكلت أساساً للصراعات القومية والاستقطابات السياسية التي نراها حالياً. الحدود الجغرافية التي وُضعت بناءً على هذه المعاهدة أسهمت في تشكيل الهويات الوطنية وزادت من التوترات في المنطقة.

في السياق الحالي، نشهد استمرار تداعيات معاهدة لوزان من خلال الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، والتي تعكس الانقسامات العميقة التي نتجت عن تلك المعاهدة. إن فهم تأثير هذه المعاهدة يعتبر أمراً أساسياً لفهم التحديات الراهنة والبحث عن حلول دائمة لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

تاريخ معاهدة لوزان يظل يلقي بظلاله على الوضع السائد في منطقة الشرق الأوسط. إن تأثيرها على الكورد وكوردستان لا يزال حاضراً وقوياً، حيث يعتبر التقسيم الذي نتج عنها أحد أهم العوامل التي أثرت على تكوين هوية الشعب الكوردي وتجسيد تحدياتهم السياسية.

بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الكورد بفعل هذا التقسيم، إلا أنهم نجحوا في الحفاظ على وحدتهم الثقافية واللغوية. يشهد النضال المتواصل لتحقيق حقوقهم والمشاركة السياسية أن الكورد لا يزالون يبذلون جهوداً كبيرة لتجاوز تداعيات معاهدة لوزان.

في ظل التطورات الراهنة، يظل فهم تأثير معاهدة لوزان على الشرق الأوسط ذا أهمية خاصة. إن فحص التحولات السياسية والثقافية التي نشأت عن هذه المعاهدة يمكن أن يسهم في فهم الصراعات الحالية ويفتح الباب أمام بحث عن حلول تأخذ في اعتبارها ماضي المنطقة.

تحمل معاهدة لوزان إرثاً تاريخياً ثقيلاً، والتحدي الحالي يكمن في كيفية التعامل مع هذا التأثير والبحث عن سبل لتحقيق التسوية والتعايش السلمي في المنطقة، بحيث يكون ذلك ممكناً عبر فهم أعماق التاريخ والتأثيرات الباقية لتلك الاتفاقية.

جاءت معاهدة لوزان كختام مؤلم لحقبة من الحروب والصراعات، حيث قررت دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى تقاسم تركيا الدولة العثمانية البائدة. كانت هذه المعاهدة النتيجة الطبيعية لانهايار الإمبراطورية العثمانية والتوترات الدائمة في المنطقة. بواسطة هذه المعاهدة، تم إعادة تقسيم خريطة المنطقة بأكملها، ورُسمت حدود دول جديدة، وهو ما أسهم في ترسيم حدود ملغومة وقد تنفجر في أي لحظة.

المعاهدة لم تكن مجرد اتفاق وثيق على الورق، بل كانت قاطرة للتغييرات الجذرية في الهوية والوضع السياسي للمنطقة. قسمت الشعوب والأقليات بطريقة لا تقل أهمية عن تقسيم الأراضي. وفي هذا السياق، جرى تقسيم الشعب الكوردي إلى قطع متفرقة، حيث وضعت الحدود الجديدة حداً لوحدة الأسرة الكوردية، مما جعل الأباء يعيشون في أجزاء مختلفة عن أبنائهم والعكس صحيح. كما تم تشتيت جزء كبير من الشعب الكوردي في المنافي والمدن الحديثة التي أنشئت في الفترة التي تلت معاهدة لوزان، خاصة في المتروبوليات التركية.

هذا التقسيم الاصطناعي للأراضي والشعوب خلق أساساً للتوترات والصراعات في المنطقة، ورسم خريطة لمستقبل تأثيراتها تمتد عبر العقود. بينما كانت المعاهدة ذات تأثير كارثي على الشعب الكوردي، فإن تأثيراتها لا تزال واضحة في تكوين الهويات والتوترات السائدة في المنطقة حتى اليوم.

لا يمكن إلغاء تأثيرات معاهدة لوزان على الشعب الكوردي بأنها مجرد إلغاء لبعض بنود معاهدة "سيفر" عام ١٩٢١، بل إنها كانت خطوة أبعد من ذلك، حيث قضت على فكرة وجود الشعب الكوردي كوحدة وطنية مستقلة. فقد وضعت المعاهدة مصير الشعب الكوردي بين يدي الدول التي قامت بتقسيم وطنه، وجعلت من بقايا الشعب الكوردي جزءاً من الشعوب التي تقاسمته مثل الشعب التركي والشعب العربي والشعب الفارسي.

من خلال تقسيم كردستان وتوزيع الأراضي بين دول الحلفاء، جعلت مصير الكورد مرهوناً بإرادة الدول الكبرى، وهي دول لم تأخذ في اعتبارها تمييزاتهم الثقافية واللغوية والتاريخية. تحول الكورد إلى جزء من الهويات الوطنية الرئيسية في الدول التي استقروا فيها، وهو ما أدى إلى تشتيتهم واندماجهم في سياقات ثقافية مختلفة تماماً عما كانوا عليه في وحدتهم الكوردية.

أضفت معاهدة لوزان إلى ذلك، أنها لا تقتصر على تقسيم الأراضي فحسب، بل امتد تأثيرها إلى إنكار ثقافة الشعب الكوردي وإرثه الحضاري. حيث جرى تجاهل الهوية الكوردية ومحاولة إلغاء أثرها التاريخي والثقافي في سياق التوجيهات السياسية للدول القائمة على الأراضي الكوردية.

بالتالي، فإن معاهدة لوزان لم تكن مجرد تعديل لبعض البنود السابقة، بل كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الكورد، حيث قامت بتشكيل واقعهم السياسي والثقافي بطريقة لا يمكن إهمالها عند فهم تحديات الكورد وتأثيرات تلك المعاهدة على مسار تاريخهم.

مع اقتراب المؤبة لتوقيع معاهدة لوزان، يتجدد الجدل حول مستقبلها، ويثار العديد من الأسئلة حول إمكانية تجديدها أو نسفها. يتناول النقاش هذه الأيام إمكانية رسم معالم معاهدة جديدة تكون مكتملة لمعاهدة لوزان، وهو أمر يثير تكهنات من قبل جميع الأطراف، خاصةً في ظل الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية الراهنة في العالم.

تظل معاهدة لوزان ذات أهمية خاصة وتحمل معاني ومغازٍ مختلفة للكورد والأتراك. بالنسبة للشعب الكوردي، كانت المعاهدة فاشلة في تحقيق حلمهم بإقامة دولة مستقلة لهم، حيث خرجوا منها خاليي اليدين وتعرضوا للظلم بموافقة من الحلفاء وتركيا. بالمقابل، يرون الأتراك أن المعاهدة ألغت السلطنة العثمانية وأدت إلى فقدان العديد من الأراضي التي كانت تتبع لهم، مثل الموصل وحلب وغيرها. تعتبر هذه الأصوات المعارضة لمعاهدة لوزان في الأوساط التركية متسارعة بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حيث يطالب البعض بإعادة النظر في الأراضي التي خسرتها تركيا وفرض سيادتها على الممرات البحرية.

هكذا، يتسارع الجدل حول معاهدة لوزان في ظل التحولات السياسية الراهنة، ويبرز الاختلاف في تفسيراتها وتأثيراتها، مما يجعلها محط اهتمام دائمة لكل الأطراف المعنية.

ورغم أن المعاهدة وُقعت بشكل خاص بين تركيا ودول الحلفاء، إلا أن تركيا تجاوزت بنود المعاهدة بشكل كبير. فبعد اشتداد عودة تركيا وانتهاج عهد

السلطنة العثمانية، أسس كمال أتاتورك الجمهورية التركية وبنى نظاماً جديداً يجمع بين الطابع الشرقي واللبوس الغربي. في هذا السياق، تنكرت تركيا لحقوق الشعوب الصغيرة داخل حدودها، بما في ذلك الشعب الكوردي، وأغرقت جميع المطالب الكوردية في بحر من الدماء، خاصة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٨.

فقد تمت قمع العديد من الثورات الكوردية، وذلك بدعم من الدول التي وقعت على معاهدة لوزان، وعلى وجه الخصوص من قبل بريطانيا وفرنسا. يُمكن اعتبار قرارات وتصرفات أتاتورك وتركيا بمثابة امتداد لما حصل في لوزان، حيث استمرت تلك الدول في دعم نظام تركيا الجديد رغم التجاوز الواضح عن بنود المعاهدة. وبهذا المعنى، يُعتبر دور هذه الدول شريكاً في تلك السياسات والتصرفات التي ألغت حقوق الشعوب وأخمدت التمايز الثقافي واللغوي.

فهل ستكفر الدول الغربية عن ذنبها بنقض وإلغاء معاهدة لوزان المشؤومة، كما يُسميها الكورد، وتُعيد تفعيل بنود معاهدة "سيفر" وتنصف الكورد، بعد مرحلة طويلة من الإنكار والتهميش لحقوقهم المشروعة، أم سنتساق مع الطموحات والرغبات التركية الاحتلالية، وتمنحها المزيد من الصلاحيات للتوسع في المنطقة؟

السؤال يتساءل عن موقف الدول الغربية تجاه مستقبل معاهدة لوزان وتداول حقوق الشعوب في منطقة الشرق الأوسط. فالكورد يعتبرون معاهدة لوزان غير عادلة ومشؤومة، حيث تسببت في تقسيم وتجزئة وحدتهم الجغرافية والثقافية. قد يطرح البعض فكرة إعادة النظر في بنود معاهدة "سيفر" التي فُرِّرت في عام ١٩٢١ والتي لم تكن إلغائية للثوابت الكوردية، وذلك بهدف تقديم تعويض عادل لهذا الشعب الذي عانى من التهميش والقهر لفترة طويلة.

مع ذلك، تظهر تحديات جديدة في ظل السياق الحالي. يتساءل البعض عما إذا كانت الدول الغربية ستجواب مع الطموحات التوسعية لتركيا، التي تمتد إلى أراضي سوريا والعراق وتشمل التدخل في ليبيا والبحر الأبيض المتوسط. هل ستتخذ هذه الدول مواقف حازمة للتصدي لتلك التوسعات والمحافظة على حقوق الشعوب المعنية؟ أم ستتسامح مع تلك الأوضاع، مما يعيد تكرار الأخطاء التاريخية التي قد تؤدي إلى تفاقم الصراعات في المنطقة.

يبدو أن تركيا حالياً تسعى إلى استعادة تأثير الدولة التركية العثمانية السابقة. السؤال الرئيسي يتمثل في مدى استعداد الدول الغربية لمواجهة تلك الطموحات والتصدي لأي تجاوزات تركية، وهل سيكون لديها القدرة على فرض العدالة وحقوق الشعوب في وجه تلك التحديات.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الظروف التاريخية التي وقعت فيها معاهدة لوزان المهمة. سنقدم نظرة عن كثب على الدور البريطاني في التمهيد لتوقيع هذه المعاهدة، وكيف قامت بريطانيا بحث الأطراف الأخرى للموافقة عليها. سنقوم أيضاً بتوضيح وضع تركيا والشعب الكوردي في تلك الفترة الحرجة.

في هذا السياق، سنستعرض جهود مصطفى كمال أتاتورك في محاولة استمالة الكورد وإشراكهم في حرب التحرير الوطنية بعد تقسيم الأراضي التركية من قبل الدول الغربية. سنلقي نظرة على كيفية انقلاب أتاتورك على الكورد وخداعة للقيادات الكوردية أثناء توقيع معاهدة لوزان وكذلك بعد ذلك، حيث تجلى استخدام أتاتورك لأسلوب العنف المعمم في التعامل مع أي مطالب كوردية.

سنقوم أيضاً بتقديم لمحة حول المساعي التركية الحالية لتعديل معاهدة لوزان وكيف تناسب مصالحها القومية، وكيف تهدف إلى استعادة مجد السلطنة العثمانية من خلال تمديد نفوذها على شعوب المنطقة تحت مظلة الإسلام.

فضلاً عن ذلك، سنكشف النقاب عن النوايا الغربية وراء توقيع هذه المعاهدة، وإذا كانت تنوي الاستمرار في سياسات الإنكار لحقوق الشعوب المشروعة، أم ستشهد تغييرات في مواقفها، خاصة في ظل التحولات الجارية في العالم.

سنواصل الدراسة بتفصيل الظروف التاريخية التي سبقت توقيع معاهدة لوزان، حيث كانت العالم في مرحلة مضطربة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. كانت تركيا تمر بمرحلة حاسمة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وهذا دفعها للسعي إلى إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية والخارجية.

تكمن أهمية فهم الدور البريطاني في هذا السياق، حيث كان للمملكة المتحدة دور مهم في توجيه مسار التفاوض وتحديد حدود الدول المتأثرة. كانت بريطانيا تسعى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، ورؤية الشرق الأوسط كجزء من نطاق تأثيرها.

فيما يتعلق بتركيا والشعب الكوردي، كانت الظروف تعقيدية. فمن جهة، كانت تركيا تعاني من الانهيار الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية، مما جعلها تبحث عن استقرار داخلي. من جهة أخرى، كان الشعب الكوردي يطالب بحقوقه المشروعة والاعتراف بوجودهم الوطني والثقافي.

مع توقيع معاهدة لوزان، حاول مصطفى كمال أتاتورك ضمان التوافق الداخلي من خلال مساواة جميع المواطنين أمام القانون، ولكن هذا لم يحل القضايا

العرقية والثقافية بين الأتراك والكورد. استمرت محاولات تجنب الكورد حقوقهم بشكل شديد، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تصاعد التوترات.

في الوقت الحالي، يظهر أن تركيا تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة لوزان بهدف تعديلها لصالحها الوطني. يرغب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تعزيز دور بلاده واستعادة مكانتها في المنطقة، وهو ما يثير قلق الدول الغربية والشعوب المتأثرة.

في الختام، سنستكمل الدراسة بالتركيز على المساعي التركية الحالية لتعديل معاهدة لوزان وكيف يمكن أن تؤثر هذه المساعي على الوضع الراهن في المنطقة وعلى حقوق الشعوب المعنية.

الظروف التاريخية التي وُقعت فيها معاهدة لوزان:

في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٢، انطلق مؤتمر لوزان في مدينة لوزان السويسرية، وكان هذا المؤتمر الدبلوماسي البارز هو نتيجة متلاحمة للأحداث التاريخية الهامة. بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، اندلعت جهود دولية لترتيب الأوضاع في المنطقة وتحديد حدود الدول الجديدة.

حضر المؤتمر وفودٌ من دول رئيسية، بدأت بتركيا التي كانت تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، واستمرت مع ممثلين عن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا، بالإضافة إلى اليابان. كان هدف هذا التجمع هو التوصل إلى اتفاق ينهي الصراعات ويقسم المناطق ويعيد ترتيب الحدود.

كانت هذه الظروف تأتي في إطار التحولات الكبيرة في ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الدول تسعى لتحديد مصائر المناطق وتقسيم الإمبراطورية العثمانية السابقة، وكانت للمؤتمر أهمية استثنائية في وضع أسس جديدة للتوازنات الإقليمية والدولية.

كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تشهد على اضطرابات هائلة في الشرق الأوسط، خاصة بعد انهيار السلطنة العثمانية. لم تكن السلطنة العثمانية الخارجة من هذه الحرب في وضع يؤهلها لتحديد شروط المعاهدة مع الدول الحلفاء، بل كانت تركيا، التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، مقسمة ومحتملة من قبل الدول الفائزة في الحرب.

في هذا السياق، وقعت إسطنبول الحالية تحت احتلال بريطاني، حيث كانت مدينة أستانا تحت سلطة الحلفاء. تحت ضغط القوى الفائزة، اضطر السلطان

محمد السادس، الذي تولى الحكم بين يوليو ١٩١٨ ونوفمبر ١٩٢٢، لتوقيع معاهدة سيفر.

مصطفى كمال أتاتورك، الذي كان ضابطاً عثمانياً غير معروفاً حينها، أعلن رفضه لمعاهدة سيفر وجمع ممثلين عن الولايات العثمانية المتبقية والقوات المتبقية في أنقرة. أسس "الجمعية الوطنية العليا"، وهي بمثابة برلمان لتركيا، حيث صوت أعضاؤها على رفض المعاهدة التي كانت تنص على إنشاء وطن قومي للشعب الكوردي.

أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمعية الوطنية العليا في أنقرة، وهي المؤسسة التي تحولت لاحقاً إلى حكومة تركيا الوطنية الحديثة. بدأت الجمعية في وضع الأسس لمقاومة الإمبراطورية العثمانية ومحاولة إعادة ترتيب الأوضاع في تركيا.

بالرغم من معاهدة سيفر، والتي فرضت شروطاً صارمة على الإمبراطورية العثمانية المنهارة، رفضت الحكومة التركية الجديدة بقيادة أتاتورك هذه الشروط. قامت الحكومة بالمقاومة وجذبت التأييد الشعبي، مما أدى إلى اندلاع حرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٢)، والتي انتهت بتأسيس الجمهورية التركية الحديثة.

تعتبر هذه الفترة من التاريخ العثماني والتركي حاسمة، حيث تشكلت الهوية الوطنية التركية الجديدة، وتم رفض الأفكار القديمة للدولة العثمانية المتنوعة. في هذا السياق، كانت الجمعية الوطنية العليا تعبيراً عن الإرادة الشعبية لتحقيق الاستقلال وتحديد مستقبل تركيا بما يتناسب مع طموحات الشعب التركي.

أما المرحلة التي تلتها أن الاجتماعات التي عقدها مصطفى كمال أتاتورك مع رؤساء العشائر وقادة جمعية تعالي كوردستان وشيوخ الدين في كوردستان كان لها أثر قوي في تشكيل تركيا الحديثة. إن أهمية دور الكورد في حرب الاستقلال التي بدأت في عام ١٩١٩ واستمرت حتى عام ١٩٢٣، وكيف كانت مساهمتهم حاسمة في نجاح هذه الحرب.

فمن المؤكد أن تركيا كانت على وشك الانقسام بين الدول الأوروبية الفائزة في الحرب العالمية الأولى لولا دعم زعماء ووجهاء الكورد الجاهلة لأتاتورك في حرب الاستقلال. وكما نسلط الضوء على اجتماعات أتاتورك في مدن مثل أرزروم وسيواس وأمد (ديار بكر)، مشيراً إلى أن هذه الاجتماعات كانت نقطة البداية نحو إعادة توحيد تركيا الحديثة. وفي هذه اللقاءات، تعهد أتاتورك للأكراد بأن تركيا الجديدة ستكون وطناً مشتركاً للكورد والأتراك.

في هذه التطورات والمراحل التاريخية عبر تسليط الضوء على الخلافات بين أتاتورك والنخبة الحاكمة، ويشير إلى أن هذه النخبة، التي ضمت قادة جمعية الاتحاد والترقي، سلبت من أتاتورك إمكانية تحقيق تغيير ديمقراطي في تركيا. وبدلاً من ذلك، سيطرت الفكرة الشوفينية القومية على قرارات تركيا، مما دفعها إلى إنكار حقوق الشعب الكردي واللجوء إلى ارتكاب مجازر ضدهم.

في هذا السياق، يمكن تتبع الأحداث التاريخية التي شهدتها السلطنة العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سيفر. بينما كانت السلطنة تخضع للاحتلال البريطاني وتنقسم بين القوى الداخلية المتصارعة، أدى الضغط الخارجي والداخلي إلى تشكيل جمعية وطنية في أنقرة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. هذه الجمعية، المعروفة أيضاً بالجمعية الوطنية، أعلنت استقلالها عن السلطنة العثمانية وبدأت في تنظيم الجيش الوطني لمواجهة القوات الوافدة.

اندلعت حرب الاستقلال في عام ١٩١٩، حيث شارك الكثيرون في المقاومة ضد الاحتلال البريطاني والقوات اليونانية. كما كانت الحرب الأهم بين القوى الداخلية الصاعدة في أنقرة وبين السلطنة التي كانت مؤثراتها تتلاشى. قاد أتاتورك جهوداً عسكرية ناجحة وتمكن من هزيمة الخليفة العثماني وتأمين السلطة لصالح الجمعية الوطنية في أنقرة.

هذه الفترة من الصراعات الداخلية والحروب الاستقلالية قادت أخيراً إلى توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، حيث تم الاعتراف بتأسيس جمهورية تركيا الحديثة، مع أتاتورك رئيساً لها. بالنسبة للكرود، تحولت وعود الشمولية والمشاركة في بناء الدولة الجديدة إلى خيبة أمل، حيث بدأت سياسات القمع والتهميش في تشكيل هوية تركيا الحديثة وتحديد حقوق الأقليات، بما في ذلك الشعب الكردي.

مع إلغاء السلطنة العثمانية بموجب قرار الجمعية الوطنية في نوفمبر ١٩٢٢، أعلن مصطفى كمال أتاتورك نهاية النظام السياسي للإمبراطورية العثمانية. وفي الفترة التي أعلن فيها أتاتورك قرار إلغاء السلطنة العثمانية، والتي تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وما تلاها من مفاوضات ومعاهدات، شهدت المنطقة تغييرات هائلة في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

بعد إلغاء السلطنة، ووفقاً للقرار الذي اتخذ، تحولت تركيا إلى جمهورية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك. كانت هذه الفترة حيوية في بناء هيكل دولة جديد وتحديد ملامح النظام السياسي والقانوني للبلاد. أتاتورك ركز على تحديث الدولة والمجتمع، وقاد جهوداً لفرض مفهوم جديد للحياة الوطنية والمواطنة.

وفي هذا السياق، تأثرت حقوق الأقليات، بما في ذلك الشعب الكوردي، بسياسات تركيا الجديدة.

تمثل إلغاء السلطنة خطوة حاسمة نحو تأسيس الدولة التركية الحديثة، وكانت هذه الفترة من التحولات والإصلاحات هي التي ستشكل الأساس لتطور تركيا في العقود اللاحقة.

مع اقتراب مؤتمر لوزان، كانت الظروف السائدة تشير إلى أن الكورد وحتى الأتراك كانوا في وضع لا يخدم مصالحهم. كانت المفاوضات والقرارات التي اتخذتها بريطانيا تلعب دوراً حاسماً في تحديد مسار المنطقة وتوجيهها. عقدت مؤتمري القاهرة (١) و(٢) حول القضية الكوردية برعاية وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وأظهرت رفضاً لإقامة وطن قومي للكورد في العراق.

رغم جهود تشرشل للتوسط في دعم إقامة وطن للكورد، إلا أن مواقف المندوب السامي البريطاني في العراق والعضو في استخباراتها تجاه الكورد كانت تعكس تحفظاً وتخوفاً من تحالفهم المحتمل مع الأتراك. تلك المخاوف كانت ترتبط بخسارة المناطق الحيوية، خاصة إقليم الموصل الذي تم اكتشاف النفط فيه حديثاً. تحاول بريطانيا جاهدةً جلب تركيا بقيادة أتاتورك إلى حلفها، خاصةً في ظل توترها السابق مع روسيا السوفيتية.

مؤتمر لوزان كان له تأثير كبير على توجيه تركيا والكورد نحو فترة جديدة من التحولات والتحديات.

أهمية معاهدة لوزان لتركيا:

معاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣ تعتبر حجر الزاوية في تاريخ تركيا المعاصر، وقد أهلت تركيا للخروج من أثر الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية. إليكم بعض النقاط التي تبرز أهمية هذه المعاهدة بالنسبة لتركيا:

١- استقلال تركيا:

معاهدة لوزان ساهمت بشكل كبير في إعلان تركيا جمهورية مستقلة، وألغت نظام الخلافة العثمانية. هذا الاستقلال جاء بعد فترة من الحروب والصراعات الداخلية في تركيا، وكان لازماً لتحديد هوية الدولة الجديدة.

٢- ترسيم الحدود:

عبرت معاهدة لوزان عن اعتراف دول الحلفاء بالحدود الجديدة لتركيا. وقد أسهمت هذه الخطوة في تحديد حدود تركيا الحالية مع دول جارتها، مما ساعد على استقرار المنطقة.

٣- حقوق الأقليات:

نصت المعاهدة على حقوق الأقليات في تركيا، مما كان له تأثير كبير على التعايش الثقافي في البلاد. هذا الجانب من المعاهدة كان مهماً للعديد من الأقليات في تركيا، بما في ذلك الأرمن واليونانيين.

٤- استعادة السيادة:

بفضل هذه المعاهدة، تم استعادة السيادة التركية على العديد من المناطق التي كانت تحت الاحتلال، وشملت ذلك مناطق في الشمال والجنوب والشرق.

٥- إلغاء المفوضية السلطانية:

أسهمت المعاهدة في إلغاء المفوضية السلطانية وإنهاء الحكم العثماني، وهو ما ساهم في تحويل تركيا من إمبراطورية إلى دولة جمهورية.

٦- تحديد مستقبل الكورد:

نصت المعاهدة على مصير الأقليات في تركيا، بما في ذلك الكورد. وقد كان لها تأثير كبير على الوضع الكوردي في المنطقة.

باختصار، كانت معاهدة لوزان لتركيا محطة هامة في تاريخها الحديث، حيث شكلت الأساس للدولة الحديثة وساهمت في تحديد هويتها وحدودها وعلاقتها بالأقليات.

عُقدَ مؤتمر لوزان في ظروف تاريخية حسّاسة، حيث كانت تركيا تخرج من حقبة الحرب العالمية الأولى مع محاولة لإعادة بناء هويتها وتحديد حدودها. في نوفمبر ١٩٢٢، أي بعد تولي الخليفة الجديد للسلطة في إسطنبول، انعقد هذا المؤتمر بحضور وفود من الدول المعنية، لكن بلا مشاركة الكورد.

رغم أهمية القضية الكوردية ودورها في الحرب والأحداث التي أعقبتها، فإن استبعاد الكورد من المؤتمر كان يعكس الديناميات السياسية والتفاوت في التفاوض. رفض الأتراك حضور الكورد، وقبلت دول الحلفاء هذا الشرط، مما يعكس تحالفاً مؤقتاً بين تركيا والدول الغربية.

وفي هذا السياق، كان وزير الخارجية التركي ورئيس الوفد التركي، عصمت إينونو، يقود التفاوض من جانب تركيا. بينما كان اللورد كرزون يتأصّل الوفد البريطاني. ورغم غياب الكورد عن المؤتمر، إلا أن مصيرهم كان جزءاً من النقاشات والتسويات التي تم التوصل إليها.

تاريخياً، كانت معاهدة لوزان تحمل الكثير من الدلالات بالنسبة لتركيا، إذ ساهمت في تحديد مسارها المستقل وحدودها، وفتحت الباب أمام تسوية دولية لقضية الكورد.

خلال جلسات مؤتمر لوزان، كان وزير الخارجية التركي عصمت إينونو يلتزم بمواقف تركيا التي تراوحت بين الإنكار لحقوق الكورد والدفاع عن المواقف التاريخية والإقليمية لتركيا.

أنكر إينونو حقوق الكورد خلال الجلسات، مما يعكس تصاعد التوتر حول هذه القضية في ذلك الوقت. رغم أهمية دور الكورد في حماية تركيا من التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحقوق الكوردية لم تحظ بالاعتراف أو المراعاة الكافية في مفاوضات لوزان.

من جهة أخرى، دافع إينونو عن "الميثاق المّلي" الذي أقرّه "مجلس المبعوثان" في عام ١٩٢٠، والذي كان يعد تعبيراً عن التصورات الوطنية السائدة في ذلك الوقت. ينص الميثاق على ضمّ أجزاء كبيرة من الأراضي السُوريّة والعراقية، وبعض الجزر اليونانية إلى تركيا. هذا الدعوى الوطنية تعكس التحديات التي واجهتها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تراوحت بين الدفاع عن تاريخها والتصدي للضغوط الإقليمية والدولية.

رفضت الوفود الغربية في مؤتمر لوزان شروط عصمت إينونو، مما أدى إلى تعثر وتوقف مراراً وتكراراً لأعمال المؤتمر. كانت الوفود الغربية غير راضية

عن الشروط التي قدمها الوفد التركي والتي تضمنت رفضاً صريحاً لحقوق الكورد وتصديق الحلفاء على ميثاق سيفر الذي نص على إنشاء وطن قومي للشعب الكوردي على أرضه التاريخية.

رغم التعثرات المتكررة، أصرت بريطانيا على كسب دعم تركيا لجهة نظرها. بفضل الإصرار البريطاني وتحسين العلاقات بين الطرفين، تم استئناف المؤتمر في الرابع من فبراير/شباط عام ١٩٢٣. ومع ذلك، عاد إينونو ورفض شروط الحلفاء التي تتضمن تقليص حجم تركيا الجغرافي ورفض معاهدة سيفر. أصر على رفضه لتلك المطالب، ومن جهتها، انهارت المفاوضات مرة أخرى أمام تعنت الوفد التركي.

أبدى أتاتورك برغبة قوية في تحقيق طموحاته من خلال مشاركته في مؤتمر لوزان. كان يدرك جيداً أن هذا المؤتمر يمثل فرصة حاسمة لتثبيت أركان حكمه وإنشاء دولة جديدة على أنقاض السلطنة العثمانية. كانت لديه رؤية براغماتية ومحددة لترتيبات المضائق البحرية والقضايا الحدودية مع اليونان، وكان يسعى جاهداً لتحقيق هذه الأهداف.

وقد استغل أتاتورك المؤتمر للتركيز على مصالحه الوطنية وتحقيق أهدافه السياسية. ركز على قضايا مهمة مثل المضائق البحرية والحدود مع اليونان، وتجنب بشكل كامل مناقشة حقوق الكورد، مما يعكس استراتيجيته الحازمة في التعامل مع القضايا الحيوية لتركيا.

كما أدرك أتاتورك أن مؤتمر لوزان يمثل فرصة للتقرب من الغرب والانخراط في التحولات الثقافية والسياسية. استغل هذه الفرصة للانقلاب على القيم العثمانية-الإسلامية وإعلان الجمهورية التركية، وكانت لوزان نقطة البداية لبناء الدولة الحديثة التي أسسها أتاتورك.

في سعيه إلى تحقيق أهدافه، كان أتاتورك يضع ضغطاً كبيراً على الحلفاء، خاصة في قضايا المضائق البحرية والحدود مع اليونان. كان يسعى إلى تعزيز موقع تركيا وتأكيد سيادتها على المضائق والمناطق الحدودية. استغل أتاتورك فرصة مؤتمر لوزان للتفاوض بشكل حاسم ولصياغة مستقبل تركيا بطريقة تلبى رغباته وطموحاته.

تجلى اهتمام أتاتورك بتحقيق التحول الوطني والتطور السياسي من خلال تحديد هوية تركيا الحديثة بعيداً عن السلطنة العثمانية. استخدم مؤتمر لوزان كمنصة لتحقيق هذا التحول، حيث تجلى تعاونه مع الغرب وتبنيه لمفاهيم جديدة ومتطورة للدولة التركية.

بالتركيز على القضايا الحيوية وتجاهل القضية الكردية، أظهر أتاتورك حسمه في تعزيز الوحدة الوطنية والهوية التركية على حساب المصالح الكردية. تأكيد السيادة التركية وتحديد الحدود الوطنية كانت من بين الأهداف الرئيسية التي حققها في مؤتمر لوزان، مما ساهم في ترسيخ الأسس للدولة التركية الحديثة.

إنّ الحديث عن السلطنة العثمانية يثير الكثير من النقاشات والمشاعر، خاصةً بين الإسلاميين والعثمانيين الجُدد. يُعتبر إعلان نهاية السلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ منفصلين هامين في تاريخ تركيا الحديث. يعزو بعض المؤرخين هذه الفترة إلى نهاية النظام الإسلامي العثماني التقليدي وظهور دولة جديدة ذات طابع جمهوري وعلماني.

يتأسف البعض من الإسلاميين والعثمانيين الجُدد لفقدان السلطنة العثمانية، حيث كانت تُعدّ رمزاً للهوية الإسلامية والقيم التقليدية. يرى بعضهم أن إعلان نهاية السلطنة وتبني الجمهورية أثر سلباً على المكانة الإسلامية في الدولة. وتعد إعادة فتح ملف الخلافة الإسلامية العثمانية في عام ٢٠٢٣ من قبل بعض الجماعات والأفراد علامة على حاجة بعض الأوساط إلى إعادة تقييم دور السلطنة ومكانتها في تاريخ الإسلام والمنطقة.

من الجدير بالذكر أن هذه القضايا لا تزال محط نقاش وجدل، وتعكس تعقيد العلاقة بين التاريخ والهوية في المنطقة.

يُعتبر بعض الباحثين أن "معاهدة لوزان" قد لعبت دوراً تاريخياً يُقارن بأهمية معاهدة "وستفاليا" التي وُقعت في عام ١٦٤٨. حيث تأتي هذه المعاهدتان كنقطة تحوّل في تاريخ المنطقة، حيث رسمت "وستفاليا" حدود الدولة القومية في أوروبا، بينما قامت "لوزان" بتحديد الحدود السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

معاهدة لوزان، التي وُقعت في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣، جاءت بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية. شهدت هذه المعاهدة مفاوضات بين تركيا والحلفاء، وكانت نتيجتها إعادة ترتيب الخريطة السياسية للمنطقة. تقسيم المنطقة إلى دول وكيانات قومية أعاد تشكيل الساحة السياسية في الشرق الأوسط.

من خلال معاهدة لوزان، تم تحديد حدود تركيا الحديثة وتقسيم الأراضي السابقة للإمبراطورية العثمانية. ورغم أن المعاهدة قضت على وجود السلطنة العثمانية، إلا أنها أثارت قضايا مستمرة، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الشعوب المتنوعة في المنطقة، مثل الكورد الذين لم يُعطوا حقوقاً ملموسة أو اعترافاً بحقوقهم في إطار تلك المعاهدة.

معاهدة "سيفر" التي وُقعت في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠، قبل معاهدة لوزان، كانت جزءاً من الترتيبات التي فُرضت على السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. هذه المعاهدة قسمت الأراضي العثمانية ومنحت حقوقاً للدول المنتصرة.

من خلال معاهدة "سيفر"، فقدت السلطنة العثمانية الكثير من أراضيها وواجهت تقسيماً جغرافياً جديداً. تم إلحاق جزء من منطقة الأناضول وتراقيا بتركيا، بينما انقسمت باقي المنطقة بين اليونان وبلغاريا. كما تم تحديد خطوط إسطنبول والمضائق بموجب هذه المعاهدة.

من الجدير بالذكر أن هناك اعتراضات وتحفظات على معاهدة "سيفر"، ورأى البعض فيها انتهاكاً للحقوق العثمانية والإسلامية. يتهم بعض القوميين الأتراك والإسلاميين الموالين للتيار العثماني هذه المعاهدة بأنها "مجحفة" وأن الغرب قام بقطع أجزاء من السلطنة العثمانية لتأسيس كيانات معادية للأتراك والمسلمين.

مناطق مثل قارس، أرزروم، وطرابزون، والتي انضمت إلى أرمينيا، وجزء من كيليكيا الذي انضمت إلى سوريا، كانت جزءاً من الأراضي التي فُقدت بموجب معاهدة "سيفر"، وهو ما أثار استياءً بين بعض الفئات في تركيا.

مع انقضاء فترة معاهدة "سيفر"، دخلت تركيا في مفاوضات جديدة لتحديد مصيرها وترتيبات المنطقة في مؤتمر لوزان. عقد المؤتمر في نوفمبر ١٩٢٢، وكان هناك تركيز خاص على قضية ترتيب المنطقة وتقسيم الأراضي التي فقدتها السلطنة العثمانية.

وفي جلسات المؤتمر، كان وزير الخارجية التركي عصمت إينونو يمثل تركيا، وتم تشكيل وفد تركي برئاسة عصمت إينونو للمفاوضات. على الجانب الآخر، كان اللورد كرزون يمثل المملكة المتحدة.

من المهم أن نلاحظ أن الكورد لم يُدعوا رسمياً للمشاركة في المؤتمر، وقد وُضع شرط من قبل الأتراك بعدم حضور الكورد أو من يمثلهم. كانت المفاوضات صعبة وتوقفت بين الحين والآخر، ولكن الإصرار البريطاني على جذب تركيا إلى جانبها دفعها إلى استئناف المفاوضات.

تم استئناف المؤتمر في فبراير ١٩٢٣، ورغم تعثت الوفد التركي، إلا أن المفاوضات استمرت وأدت في النهاية إلى توقيع معاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣. هذه المعاهدة لعبت دوراً هاماً في تحديد الحدود الجغرافية والترتيبات الجديدة للمنطقة.

إلا أن ما يَحُرُّ في نفوس هؤلاء هو البند المتعلّق بإنشاء دولة كوردية اسمها كوردستان، وكأنّهم يقتطعون جزءاً من أراضيهم، ويعتقدون أنّه ليس من حقّ الكورد إنشاء كيان مستقلّ خاصّ بهم. هذه العقدة ظلّت حيّة في أذهان جميع الحركات الإسلاميّة وكذلك القوميّة إلى يومنا هذا، فما نراه الآن من دفاع مستميت من قبل حركة الإخوان المسلمين في الدّفاع عن السّلطنة العثمانيّة، وكذلك تسليمها لواء إسكندرون عام ١٩٣٩، ما هو إلا تجسيداً حقيقيّاً لتلك الأوهام التي تدور في خلدكم. ولهذا ينتكرون للحقّ الكوردي، وأينما كان. فتجدهم أكثر حماسة واندفاعاً في المنيّة الأولى لتوقيع معاهدة لوزان، في حتّى تركياً على إنجاز مشاريعها التوسّعيّة في المنطقة تحت يافطة الإسلام السّياسي، ويعتبرون أنّ من حقّها استعادة الأراضي التي خسرتها في الحرب وبموجب المعاهدة، فلا ضيرّ لديهم في أن تسيطر تركياً على أجزاء من الأراضي السّوريّة والعراقيّة وتحتلّها، طالما تسعى إلى إعادة إنشاء ما تُسمّى بـ"الخلافة الإسلاميّة".

وبالرغم من هذه الآراء والتصاعد الحالي للتيارات الإسلاميّة في المنطقة، يظل من الضروري فهم أن معاهدة لوزان أسهمت بشكل كبير في تحديد حدود المنطقة وترسيخ الأوضاع السياسيّة، مما أدى إلى نشوء دولة تركيا الحديثة وتوزيع الأراضي بين الدول الجديدة. في الوقت الحالي، يستمر النقاش بشأن مدى إعادة تقييم هذه المعاهدة وتأثيرها على المستقبل السياسي والجغرافي للمنطقة.

لذا، يظل النقاش حول معاهدة لوزان محوراً مهماً لفهم التحولات التاريخيّة في الشرق الأوسط، وكيف أثرت هذه التحولات على السياسات والهويات في المنطقة.

تتسم تفسيرات معاهدة لوزان بالتناقض، حيث يعتبرها البعض فرصة تمكنت فيها تركيا من استعادة استقلالها وتأسيس دولة جديدة، في حين يرى البعض الآخر أنها أدت إلى فقدان أراضٍ كبيرة وترسيخ حدود لا تعبر عن طموحات الوطنيّة القوميّة الأتراك. بالنظر إلى الآثار السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمعاهدة، يمكننا فحص بعض الجوانب المهمّة:

١- تأسيس جمهورية تركيا: بالنظر إلى رؤية مصطفى كمال أتاتورك، كانت معاهدة لوزان نصراً دبلوماسياً له، حيث قادت إلى إعلان جمهورية تركيا في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣. وفي السنوات التالّية، قام بإجراء إصلاحات شاملة تستند إلى مبادئ العثمانيّة والوطنية، مما أدى إلى تحول كبير في هيكل المجتمع والحكومة.

٢- فقدان أراضي: من جهة أخرى، اعتبرت التيارات القومية والإسلامية المعاهدة خيانة للأراضي التركية. فقد فقدت تركيا في ظل هذه المعاهدة الكثير من الأراضي التي كانت تتبع للإمبراطورية العثمانية، مثل إقليم إزمير وجزيرة قيصري (قيزيكمدادا) ومناطق أخرى. هذا أثار استياء القوميين الذين رفضوا التنازل عن هذه الأراضي.

٣- تكوين هوية جديدة: شكلت المعاهدة نقطة تحول في هوية تركيا. ففي إطار الجمهورية الجديدة، تبنت تركيا لغة وطنية جديدة (التركية) بدلاً من العربية التي كانت مستخدمة في العهد العثماني، وتم تطبيق نظام قانون مدني يعتمد على القوانين الغربية بدلاً من الشريعة الإسلامية.

٤- تأثيرات على القوميات الأخرى: بالإضافة إلى التأثير على تركيا، تركت معاهدة لوزان أثراً كبيراً على الشعوب الأخرى في المنطقة، خاصة الكورد. فلم تشمل المعاهدة أية حقوق للكورد، مما أثار استياءً وتوتراً، وهو أمر يظهر حتى يومنا هذا في النزاعات الكوردية والمشهد السياسي في تلك المناطق.

٥- النظام الديني: أدت معاهدة لوزان أيضاً إلى إلغاء المقام الديني للخلافة العثمانية، وهو ما كان له تأثير كبير على الهوية الدينية في تركيا. تم إلغاء المؤسسة الدينية التي كانت تجسد الخلافة في عهد السلاطين العثمانيين.

في الختام، تظهر معاهدة لوزان كنقطة تحول حاسمة في تاريخ تركيا والشرق الأوسط، مع تأثيراتها العميقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الأحداث والديناميات في المنطقة حتى اليوم.

ما أقرته المعاهدة بشأن المضائق التركية:

المعاهدة أكدت في بند خاص (البند ٢٨) على إلغاء الامتيازات الخاصة بتركيا فيما يتعلق بالمضائق التركية، وقد نص البند على موافقة الأطراف المتعاقدة على إلغاء الكامل للامتيازات في تركيا من جميع النواحي. هذا البند كان له أهمية استراتيجية كبيرة للدول الغربية وخاصة بريطانيا، التي كانت تسعى للسيطرة على ممرات بحرية حيوية في المنطقة.

بعد تحقيق تركيا لاستقلالها وإعلانها الجمهورية، تم تعديل هذا البند في معاهدة مونترنو عام ١٩٣٦. في هذا السياق، تم إلغاء التعهدات بشكل تبادلي وتمت تعديل البنود المتعلقة بتبادل السكان بين تركيا واليونان، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى بين الطرفين.

اتفقت معاهدة موننترو على استقلال تركيا وتحديد حدودها، وحماية الأقليات المسيحية الأرثوذكسية في تركيا، وكذلك حماية الأقليات المسلمة في اليونان. ولكن، وفقاً لهذه المعاهدة، لا يحق لتركيا تحصيل رسوم عبور للسفن عبر مضائقها البحرية مثل مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل.

اتفاقية موننترو أعطت تركيا الحق في السيطرة على المضيقين وتنظيم عبور السفن الحربية والمدنية. ورغم أنها تؤكد حرية مرور السفن المدنية في وقت السلم، إلا أنها تقيد مرور السفن البحرية التي لا تنتمي إلى دول البحر الأسود.

في السنوات الأخيرة، استخدمت تركيا هذه المعاهدة كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية، خاصة فيما يتعلق بتنظيم مرور السفن في المضائق، ولكنها واجهت تحديات وانتقادات دولية في سياق الأحداث الجارية في المنطقة.

تركيا تحاول الاستفادة من سيطرتها على المضائق لتعزيز نفوذها الإقليمي والتفاوض على قضايا إقليمية ودولية. وفي بعض الأحيان، استخدمت تركيا قضية المضائق كوسيلة لممارسة الضغط على دول الجوار وتحقيق مكاسب سياسية.

مع ذلك، تواجه تركيا تحديات في استخدام هذه الورقة الدبلوماسية، حيث تثير سياساتها التوسعية والتحركات العسكرية في المنطقة قلقاً دولياً. العلاقات المتوترة مع اليونان وقبرص بسبب النزاع حول حقوق المياه والموارد في شرق البحر الأبيض المتوسط تجعل استخدام تركيا لقضية المضائق أكثر تعقيداً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تهديدات تركيا بإعادة تقييم معاهدة موننترو أو تعديلها تثير قلقاً بين الدول البحر الأسود وتتسبب في حالة من عدم اليقين في المنطقة، مما يجعل هذا الملف محط اهتمام دولي.

يظهر الصراع المستمر حول المضائق التركية كجزء من التوترات الإقليمية التي تستدعي الانتباه الدولي، ويبرز الحاجة إلى حوار دبلوماسي لحل النزاعات وتحقيق استقرار المنطقة.

آمال تركيا في المئوية لمعاهدة لوزان:

تتطلّع تركيا إلى إلغاء معاهدة لوزان بكلّ بنودها، وكذلك ما تلاها من معاهدات، معتبرة أنّها قوّضت سيادة الدولة التّركيّة على أراضيها. وفيما يتجدّد الجدل مع حلول المئوية للمعاهدة؛ تزايد آمال النّخب السّياسيّة الحاكمة في تركيا في تعديل بنود المعاهدة، وأنّ هذا التاريخ، أي العام الحالي ٢٠٢٣ يُشكّل نهاية صلاحية المعاهدة، رغم تأكيد العديد من الباحثين والقانونيين أنّ لا صلاحية لانتهاء المعاهدة، وهي غير محدّدة بإطار زمنيّ معيّن، بل سارية المفعول. والحقيقة من خلال قراءة نصّ المعاهدة كاملة، فإنّه لا توجد أيّ مواد فيها تُحدّد فترة سريان المعاهدة أو تتحدّث عن تاريخ انتهائها.

بكلّ الأحوال أيّ اتّفاقيّة أو معاهدة، وإن كان لها جانبها القانوني والحقوقي، فإنّها بالنّهاية خاضعة لموازن القوى السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، أي سرّياتها وفعاليتها يعتمد على منطلق القوّة وليس قوّة المنطق والشّرعيّة، على الأقلّ هذا ما درجت عليه الدّول الغربيّة خلال تاريخها الحديث. فلن تتمكّن تركيا من إلغاء المعاهدة أو تغيير بند من بنودها إن لم تحظّ بموافقة الدّول الغربيّة التي وقعت على المعاهدة، وهذا غير ممكن في ظلّ التقلّبات السّياسيّة والعسكريّة والأمنيّة في العالم والشرق الأوسط.

ويروّج بعض المنادين بنظريّة المؤامرة من الأتراك بانتهاء معاهدة لوزان بعد مرور مئة عام على توقيعها، مدّعين بأنّ مصطفى كمال أتاتورك "تنازل عن أراضي الدولة العثمانيّة في البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأنّه خضع لضغوط الأوروبيين فألغى نظام الخلافة الإسلاميّة، ونفى الخليفة الأخير السّلطان مُحمّد السّادس، الذي عزله البرلمان الجمهوريّ الجديد عام ١٩٢٢، ومن ثمّ تمّ إعلان علمانيّة الدولة الجديدة في دستور عام ١٩٢٤. أمّا في الجانب الاقتصاديّ فيدّعي مروّجو نظريّة المؤامرة تلك، أنّ معاهدة لوزان "منعت الدولة التّركيّة من التّنقيب عن الثّروات الطبيعيّة كالنفط والغاز في أراضيها".

وحسب باحثين متخصصّين في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، يوجد فريقان يروّجان لنظريّة مؤامرة "نهاية معاهدة لوزان" ومساعي تركيا للسيطرة على المناطق التي كانت سابقاً خاضعة للدولة العثمانيّة، وأولهما "فريق بعض تيارات الإسلام السّياسيّ العربيّة، التي أصبحت ذات هوى وميول عثمانيّة أكثر من السّلطان العثمانيّ نفسه، فهم يطمون بعودة الخلافة، ويدعون لذلك من دون موارد، ويهاجمون علمانيّة جمهوريّة أتاتورك، ويروّجون الاتّهامات لمؤسّسي الدولة التّركيّة الحديثة، على أنّهم سبب النكسة الإسلاميّة، لذلك ينشرون نظريّة «نهاية معاهدة لوزان» ويبشّرون بعهد عثماني جديد مقبل". وفريق آخر يعتبر

من خصوم الإسلام السياسي المدعوم تركيا، ويحاول أصحاب هذا الفريق "تسويق فكرة البعبع التركي المقبل عام ٢٠٢٣ الذي سيعيد احتلال مناطق الشرق الأوسط التي كانت تابعة للعثمانيين إلى تركيا المعاصرة، وسيتّم ذلك بغزو تركيا، بانت بواذره في التدخّل التركي في سوريا والعراق وليبيا، وهذا الأمر يتعكّر على وقائع موجودة على الأرض، لكنّه في حقيقته يُمثّل نوعاً من حرب التحشيد الإعلامية وتضخيم الأخطار، حتّى إن كان ذلك عبر ترويج نظريّات المؤامرة".

يأمل الأتراك استعادة أمجاد السلطنة العثمانيّة عبر إلغاء معاهدة لوزان، رغم أنّه بموجبها تمّ الاعتراف باستقلال الجمهوريّة التركيّة. كما نصّت المعاهدة على "حماية الأقلية المسيحيّة الأرثوذكسيّة اليونانيّة في تركيا والأقلية المسلمة في اليونان؛ إلا أنّه تم فقط تمّ ترحيل معظم السكّان المسيحيين في تركيا والسكّان المسلمين في اليونان بموجب اتّفاقيّة سابقة متعلّقة بتبادل السكّان اليونانيين والأتراك التي وقّعها اليونان وتركيا".

ماذا تأمل تركيا من وراء إلغاء معاهدة لوزان؟

نظراً لتغيّر الظروف السياسيّة التي أفضت إلى توقيع معاهدة لوزان؛ تحدو الدولة التركيّة ونخبها السياسيّة، وخاصّة الحاكمة منها والإسلاميّة والقوميّة، رغبة جامحة في إعادة صياغة بنود المعاهدة، أو حتّى إلغائها؛ لتحقيق أهداف، أقلّ ما يُقال عنها أنّها "توسعيّة واستعماريّة"، في تمُدّد جغرافيّة الدولة التركيّة عبر احتلال مزيد من أراضي دول الجوار، وتغيير خرائط المنطقة، انسجاماً مع مشاريعها القديمة - الجديدة في وضع ترتيبات إقليميّة ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة.

تهدّف تركيا إلى خَلط الأوراق مُجدّداً والاستفادة من الثغرات التي وقّعت فيها معاهدة لوزان، والسعي للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ ونيل عضويّتها الكاملة، وبالتالي التحوّل إلى دولة مؤثّرة في الإقليم والعالم، ومشاركتها في وضع أسس نظام إقليميّ يتناسب وطموحاتها، إلى جانب رغبتها التحوّل إلى قوّة اقتصاديّة ذات شأنٍ لتلعب دوراً كبيراً في المنطقة والعالم، لتنافس الدول العظمى على موارد المنطقة من نفط وغاز وثروات أخرى.

فامتدادها نحو ليبيا وسيطرتها على مناطق شاسعة من الجغرافيا السوريّة والعراقيّة وعلى المياه الإقليميّة لكُلّ من اليونان وقبرص وليبيا ولبنان وسوريا؛ تتبع من مطامع استعماريّة بهدف تعزيز قُدّراتها الاقتصاديّة، وفرض معادلات القوّة في المنطقة. وهذا المشروع يتناسق مع طموحاتها في إلغاء معاهدة لوزان،

إضافة لوأد أيّ طموح لدى الشَّعب الكوردي في نيل حقوقه، في ظلِّ التَّغيُّرات العاصفة بالإقليم والعالم بعد بدء ثورات الرَّبيع العربيِّ والحرب الرُّوسية في أوكرانيا.

إنَّ تغيير أو إلغاء معاهدة لوزان مرهونٌ بالدَّرَجَة الأولى برغبة الدَّول الغربيَّة بها، وهو إن حصل؛ فهو يهدف لإعادة وضع ترتيبات جيوسياسية جديدة في المنطقة والعالم. فكما أنَّ لوزان رسمت حدود الدَّول الحاليَّة؛ فإنَّ أيَّ تعديل عليها أو حتَّى إلغائها هو خاضع للشروط السِّياسية ولمصالح وإرادات الدَّول الغربيَّة، وخاصَّةً الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا.

إلا أنَّ توجُّهات الحكومة التُّركية الحاليَّة، وانقسامها على نفسها، من حيث ولاءاتها ما بين الغرب الأطلسيِّ وروسيا من خلال انحيازها لمشروعها الأوراسيِّ، يُقَيِّدُ فُتُرات تركيا في إحداث أيِّ اختراق مُهمٍّ أو إجراء تعديل على المعاهدة. ويبدو من خلال الوقائع على الأرض؛ أنَّ تركيا فقدت الكثير من قوَّتها الدِّبلوماسية والسِّياسية في التأثير على الدَّول التي وقَّعت على المعاهدة، وغدت تركيا خطراً حقيقياً على خاصرة أوروبا الجنوبيَّة، بعد احتضانها لجماعات الإسلام الإرهابيِّ، وزعزعتها أمن واستقرار منطقة الشَّرْق الأوسط، وباتت تميل أكثر إلى المشروع الأوراسيِّ الذي تفوده في تركيا مجموعات ونخب سياسية متمثلة بالدولة العميقة، من أمثال حزب العمل التُّركيِّ، ما يعزِّز من فكرة عدم تمكُّن تركيا من تغيير المعاهدة أو إلغائها في أفضل الأحوال.

انقسام تركيا في راهنها ما بين المعسكر الغربيِّ بقيادة الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة وروسيا، يضعها في موقف ضعيف ويحدُّ من إمكانيَّاتها في لعب دور إقليميِّ، أو التوقيع على معاهدات واتفاقيات جديدة تُحدِّد مصير منطقة الشَّرْق الأوسط، بل تواجه تركيا مصيراً مجهولاً محفوفاً بمخاطر الانفجار السِّياسيِّ والاقتصاديِّ والإثنيِّ في ظلِّ توجُّهات حكومتها الحاليَّة، وكذلك نسق ونمطيَّة التَّفكير السَّائد بين نخبها السِّياسية والفكرية من خلال التَّصعيد في الأفكار والشِّعارات القوميَّة، وهو ما يجعلها معرَّضة أكثر من غيرها لاندلاع صراعات داخلية، تكون سبباً كافياً لنفككها مستقبلاً.

وعن احتمالية إحداث تغييرات في بنود ومواد المعاهدة أو إلغائها، أكَّد الباحث الفرنسيِّ "ماتيو راي"، المتخصِّص في تاريخ الشَّرْق الأوسط في المركز الفرنسيِّ، في مقال له، "أنَّه من الصعب إحداث تغييرات في المعاهدات القديمة، على الرَّغم من تغيُّر الظروف التَّاريخية والسِّياسية التي كانت قائمة حين توقيع المعاهدة". وأشار إلى أنَّه "فيما يتعلَّق بمسألة الحدود التي تبنَّتها المعاهدة؛ فإنَّه لن يمكن مستقبلاً لتركيا أن تكتسب أراضي جديدة، أو أن تخسر جزءاً من أراضيها الحاليَّة، علاوة على أنَّها، أي تركيا، لن تسعى إلى ذلك".

قضية الموصل في لوزان:

أضافت قضية الموصل بعداً هاماً لمفاوضات معاهدة لوزان، حيث عكست الصراعات حول هذه المنطقة التوترات العرقية والدينية والاقتصادية. اعتبر الوفد التركي أن الموصل يجب أن تكون جزءاً من تركيا، باعتبارها متصلة عرقياً واقتصادياً بالأناضول، وقد اعتبر الاحتلال البريطاني للموصل غير شرعي، مستنداً إلى وحدة العرق التركي والكوودي.

من جهته، نفى وفد بريطانيا هذه الادعاءات، مشيراً إلى تنوع سكان الموصل وتجارته المرتبطة بالعراق بدلاً من الأناضول. ورداً على المطالب التركية، رفعت بريطانيا القضية إلى عصابة الأمم، التي قررت أنه لا يجوز لأي طرف السيطرة أو الاحتلال في تلك المنطقة. هذا القرار أدى إلى استمرار الانتداب البريطاني في الموصل، وعدم تحقق المطالب التركية في السيطرة عليها.

شغلت قضية الموصل جزءاً كبيراً من مداولات الوفود المشاركة في مؤتمر لوزان، واستحوذت على نقاشات مستفيضة، أدت إلى تعليق جلسات المؤتمر مرّات عديدة، وخاصةً من جانب وفديّ كلّ من تركيا وبريطانيا، حيث كان العراق تحت الانتداب البريطاني، فيما كان اكتشاف النفط في الموصل، السبب الرئيسي للخلاف حولها.

طالب الوفد التركيّ بضمّ منطقة الموصل إلى أراضيها، معتبراً أنّ الوحدة العرقية تجمع بين الأتراك والكوودي، وأنّ الموصل مرتبطة تجارياً واقتصادياً مع منطقة الأناضول، و"أنّ احتلال الحلفاء لها غير شرعيّ" وأنّ سكّان المنطقة "يرغبون بالانضمام إلى تركيا". فيما فنّد رئيس الوفد البريطانيّ اللورد "كرزون" الادعاءات التركيّة وقال بأنّ "غالبية السكّان كانوا من العرب (وهم من أصلٍ ساميّ) والأكراد (وهم من أصلٍ آريّ) ومختلفين من حيث الأصول جوهرياً عن الأتراك، وأنّ معظم تجارة الموصل مع العراق وليس مع الأناضول، وقد تمّ تكليف الحكومة البريطانية رسمياً بالانتداب على العراق من قبل عصابة الأمم، وأظهرت الثورات الكوردية في القرن التاسع عشر وقبل الحرب أنّ الأكراد لا يؤيدون أن يكونوا جزءاً من تركيا".

رفعت بريطانيا قضية الموصل إلى "عصابة الأمم" والتي قضت بأنّه "لا يحقّ لأيّ طرفٍ احتلال المنطقة والسيطرة عليها"، وهذا ما أسقط المطالب التركيّة في السيطرة عليها، وعادت الموصل لتقع تحت الانتداب البريطانيّ.

الكورد ومعاهدة لوزان:

الكورد، كمجتمع يتميز بتنوع ثقافي ولغوي وتاريخي، شهدوا تأثيرات كبيرة جراء معاهدة لوزان. يُفترض أن تكون المعاهدة فرصة لتحقيق طموحات الشعوب وضمان حقوقها، ولكن بالنسبة للكورد، شكلت هذه المعاهدة حلاً معقداً ومشكلاً.

بعد تقسيم الإمبراطورية العثمانية، لم يحصل الكورد على دولة مستقلة كما كانوا يأملون، بل تم توزيعهم على عدة دول من دون استشارتهم. هذا التقسيم أثر بشكل كبير على تشكيل هويتهم الوطنية وموقفهم السياسي. فقد أصبح الكورد مقسمين بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، دون تمتعهم بحقوق وحرريات كاملة.

مع الوقت، نشأت حركات كوردية للمطالبة بحقوق الكورد والاعتراف بوجودهم كشعب مستقل. أحد أبرز تحديات الكورد كانت التصدي للسياسات القمعية والتمييز التي تعتمدها الحكومات في الدول التي يعيشون فيها.

إن معاهدة لوزان، بالنسبة للكورد، لا تزال مصدر توتر واستياء، حيث يعتبرونها سبباً رئيسياً وراء عدم تحقيق حقوقهم الوطنية بشكل كامل. تظل قضية الكورد قضية معقدة وحساسة، تتطلب حواراً مستمراً وجهوداً دولية لحل النزاعات وتحقيق التسوية العادلة.

على مر العقود، استمرت القضية الكوردية في مركز اهتمام المجتمع الدولي والسياسيين، خاصةً مع تصاعد التوترات في المنطقة الكوردية وتأثيرها على السياسات الإقليمية. يواجه الكورد تحديات كبيرة في سعيهم للحفاظ على هويتهم وتحقيق حقوقهم في الدول التي يعيشون فيها.

تشير التحولات الحديثة في الشرق الأوسط إلى تحركات جديدة تجاه القضية الكوردية. على سبيل المثال، شهدت بعض المناطق الكوردية في العراق إقامة حكومة إقليم كردستان، وهو تطور قد يلقي بظلاله على التوازنات السياسية في المنطقة.

معاهدة لوزان، رغم تأثيرها الكبير على الخريطة السياسية في الشرق الأوسط، لا تزال محط جدل وتساؤلات حول مدى عدالتها وكفاءتها في تحقيق التوازن بين مختلف الشعوب والأقليات في المنطقة.

في النهاية، يظل البحث عن حلول عادلة وشاملة لقضية الكوردية تحدياً هاماً، يتطلب التعاون الدولي والحوار المفتوح بين الدول والأطراف المعنية.

لا يساورُ أيَّ كوردي أدنى شكٍّ أنَّ معاهدة لوزان كانت بمثابة خنجر طعن به في ظهر طموحاتهم في إنشاء وطن قوميٍّ لهم على جغرافيتهم التاريخية؛ بل يعتبر معظم الكورد أنَّ المعاهدة كانت وراء تقسيم وطنهم إلى أربعة أقسام، ليوزَّع بين أربعة دول تحكُمها ذهنيَّات الاحتلال والإنكار، لا تعترف حتَّى بوجوده كشعب، وتغلق أمامه جميع مساحات الحرِّيَّة لنيل حقوقه المشروعة التي نصَّت عليها القوانين الدوليَّة وشرعة الأمم المتَّحدة، وحتَّى دساتير تلك البلدان التي تستعمر وطنهم.

عمَّقت لوزان من مأساة الكورد؛ عبر تفويضها الدَّول التي أنشأتها التصرُّف بمصير الشَّعب الكوردي، حتَّى وصل بها الأمر باتت معها تُطلق على الكورد الملحقين بكُلِّ دولهم أسماء لا تنسجم مع الحقيقة التاريخية والجغرافيَّة لوجودهم ووطنهم، ففي تركيَّا أطلق عليهم اسم “أكراد تركيَّا”، ثُمَّ وصلت التَّسمية من قبل الحكومات التُّركيَّة المتعاقبة. وبعد إخماد الثَّورات والانفاضات الكورديَّة أطلقت عليهم اسم “اتراك الجبال”، وفي العراق أطلق عليهم “أكراد العراق” وكذلك في سوريا وإيران أيضاً. حتَّى سرَّت تلك التَّسميات الغربية بين الكورد أنفسهم، بما فيها حركاته وقواه السِّياسيَّة.

لعبت بريطانيا دوراً محوريّاً في ترتيب بنود المعاهدة وتلبية رغبات وشروط تركيَّا في محو كُلِّ ما يُمثُّ بالشَّعب الكوردي منها، حسبما يؤكِّد مندوب بريطانيا في المؤتمر اللُّورد “كرزون”، ويوضِّح أنَّه بغرض استمالة تركيا إلى الغرب وإبعادها عن روسيا السَّوفييتيَّة؛ ارتضت بريطانيا أن تقبل بالشَّروط التُّركيَّة في عدم التطرُّق إلى حقوق الشَّعب الكوردي، بل إلغاء ما نصَّت عليه معاهدة “سيفر”، وتجاهل مطالبهم. ويضيف بأنَّ بريطانيا تمكَّنت من إقناع الدَّول الأخرى المشاركة في المؤتمر بعدم ذكر الكورد وحقوقهم، نزولاً عند رغبة الوفد التُّركي برئاسة عصمت إينونو.

ويسرُّد “كرزون” بأنَّ بريطانيا فرضت شروطها على تركيا عبر التأكيد على إبقاء المضائق (مضيقيُّ البوسفور والدردنيل) حتَّى الحماية الدوليَّة، وألا تضع تركيا أيَّ شروط أمام الملاحة الدوليَّة وعبور السُّفن. وكذلك فرضت عليها قطع العلاقات مع السَّوفييت ولينين. وبهذا الشَّكل ضمنت بريطانيا سلامة مرور أساطيلها عبر تلك المضائق، ولجذب تركيَّا وأتاتورك إلى المعسكر الغربيِّ.

تسبَّبت معاهدة لوزان في وضع الشَّعب الكوردي تحت سيطرة أعتى الدَّول القوميَّة في المنطقة، وفضَّلت الدَّول الموقَّعة على المعاهدة مصالحها على حقوق الكورد، خاصَّةً بعد اكتشاف النَّقْط في الموصل. فرُغم إصرار الوفد التُّركيِّ على أحقيَّته في الموصل، إلا أنَّه أمام الإصرار البريطانيِّ في الاستحواذ

عليها؛ وعدم فتح أي نقاش حول القضية الكوردية؛ تنازل الأتراك عن هذا الحق "التاريخي" الذي طالما يطالبون به.

ويذكر الباحث الألماني "روبرت جيروورث" بأن معاهدة لوزان "أرست فعلياً سابقة في القانون الدولي؛ تمثلت بحق الحكومات في طرد أعداد كبيرة من مواطنيها على أساس أنهم ينتمون لـ"الأخر". وقد قوّض ذلك بشكل مريع التعددية الثقافية والعرقية والدينية كمثال يمكن التطلع إليه للعيش المشترك، والواقع أن معظم الناس - على الرغم من كل نزاعاتهم - من رعايا الإمبراطوريات الأوروبية السابقة عاشوا وتعاملوا وعملوا بعدالة حسنة إلى حد كبير لعدة قرون".

ويشير "جيروورث" في كتابه إلى التغييرات الديموغرافية التي تمت بموجب المعاهدة "نقل أعداد كبيرة من الروم إلى اليونان، وكذلك الأتراك من اليونان، عبر اقتلاعهم من أماكن ولادتهم، تلبية لمصالح الدول العظمى، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وتركيا واليونان".

إضافة إلى ذلك؛ شكّلت معاهدة لوزان تراجعاً فضاً وغير قانوني عن مقررات معاهدة "سيفر" بشأن إنشاء دولتين مستقلتين؛ كوردية وأرمنية، وهو الأمر الذي أطلق يد الأتراك في ارتكاب مجازر جماعية بحق كل من الكورد والأرمن.

تم بموجب المعاهدة تقسيم كوردستان إلى أربعة أجزاء، وحُرم الشعب الكوردي بالتالي من وطن له كسائر الشعوب الأخرى، وبات أكبر شعب من حيث التعداد السكاني على مستوى العالم بلا وطن وبلا هوية، وتم فرض هوية تلك الأنظمة الأربعة عليه، وكذلك حُرم من جميع حقوقه الثقافية والسياسية والاقتصادية، حتى بات وجوده على أرضه مهدداً، وعانى بسبب هذا التقسيم الناجم عن تلك المعاهدة مختلف الولايات، من القتل والتهجير والتنكيل والاضطهاد.

في الختام، هذا الاستكشاف لمعاهدة لوزان، ندرك أن هذه المعاهدة كان لها تأثير هائل على مستقبل منطقة الشرق الأوسط. وقد حددت حدوداً جديدة ورسمت خريطة جيوسياسية جديدة لعدة دول، خاصة تركيا، وساهمت في تحديد مصائر شعوب كثيرة.

تركيا نشأت من رحم هذه المعاهدة كدولة جديدة تعتمد على مفهوم الجمهورية، وهو ما أعطى الفرصة للتحول السياسي والاقتصادي. ومع ذلك، بالنسبة للعديد من الشعوب والأقليات، خاصة الكورد، فإن لوزان كانت لها آثار سلبية وتحديات تاريخية، حيث شهدت تلك الفترة تقسيماً وتحكماً استعماريّاً لبعض الشعوب.

تظل معاهدة لوزان موضوعاً حيويًا للباحثين والمفكرين، حيث يتجدد الاهتمام بتأثيرها وعدالتها. وفهم هذا التاريخ يساعدنا في فهم التحولات الحديثة في المنطقة ويشكل تحدياً مستمراً لتحقيق التوازن والعدالة في إطار تعدد الثقافات والشعوب في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

معاهدة لوزان تظل محور اهتمام الباحثين والمفكرين، إذ يستمر الاهتمام بتأثيرها وما إذا كانت قد أحققت العدالة المرجوة. يعد فهم هذا التاريخ الهام أمراً ذا أهمية خاصة، حيث يساهم في إلقاء الضوء على التحولات الحديثة في المنطقة وفي فهم التحديات التي تواجهها.

تظهر معاهدة لوزان أنها لا تزال تمثل تحدياً مستمراً لتحقيق التوازن والعدالة في إطار تعدد الثقافات والشعوب في هذه المنطقة الحساسة من العالم. يتعين علينا التعامل بجدية مع تراث هذه المعاهدة وفحص مدى تأثيرها العميق على الواقع السياسي والاجتماعي، مما يمنحنا القدرة على تشكيل رؤية شاملة للتحديات الراهنة والمستقبلية في هذا السياق الهام.

المراجع:

1. Goldstein, Erik. "Lausanne Treaty 1923": This book provides a comprehensive analysis of the content and impact of the Lausanne Treaty.
2. Tocci, Nathalie. "Turkey and the European Union: The Question of European Identity": Offering valuable insights into the impact of the Lausanne Treaty on Turkish-European relations.
3. Üngör, Ugur Ümit. "The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913-1950": This book presents a detailed history of Turkey's development after World War I and the Lausanne Treaty.
4. McMeekin, Sean. "The Ottoman Endgame: War, Revolution, and the Making of the Modern Middle East, 1908-1923": Provides a comprehensive view of the end of the Ottoman Empire and its aftermath.
5. Frye, Richard N. "Lausanne Treaty, 1923": This book offers a historical analysis of the treaty and its impact.
6. Aydın, Mustafa. "The Ottoman Empire and the Bosphorus Question: Relations with the Republic of Turkey": Focuses on the relations between the Ottoman Empire and modern Turkey after the Lausanne Treaty.
7. Mango, Andrew. "Ataturk: The Biography of the Founder of Modern Turkey": Covers the history of Turkey after World War I and Mustafa Kemal Ataturk's role in shaping modern Turkey.
8. Galdorisi, George. "International Straits of the World: The Turkish Straits": Sheds light on the events leading to the Lausanne Treaty and its impact on the Turkish Straits.
9. Carkoglu, Ali, Rubin, Barry. "Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration, and International Dynamics": Highlights the impact of the Lausanne Treaty on Turkish-European relations and their developments.
10. Llewellyn-Smith, Michael. "The Treaty of Lausanne: A Diplomatic History": This book provides a meticulous analysis of the diplomatic aspects of the Lausanne Treaty.

القسم العاشر

التأثيرات العالمية والمستقبلية

فصل ٢٤: تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على

الشؤون الدولية

- التأثيرات الجيوسياسية للمعاهدتين ودور الكورد فيها.
- معاهدة لوزان تأثيرها على الكورد ومنطقة الشرق الأوسط

المقدمة:

معاهدتا سيفر ولوزان تمثلان نقطتي تحول تاريخيتين استثنائيتين في الشؤون الدولية، حيث أثرت كل منهما بشكل جذري على خريطة العلاقات الدولية وتوجهاتها في القرن العشرين. إصدار معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠ جاء كختام للحرب العالمية الأولى، حيث تم ترتيب شؤون الدول بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية. من جهة أخرى، نجد معاهدة لوزان التي أبرمت في عام ١٩٢٣، والتي أكدت استقلال وحدة تركيا بصفة خاصة.

تأثير هاتين المعاهدتين يتجاوز الحدود الجغرافية المحددة في نصوصهما، إذ نجد أن العواقب السياسية والاقتصادية والثقافية لا تزال تلقي بظلالها على الساحة الدولية حتى اليوم. بموجب معاهدة سيفر، تم تقسيم المنطقة إلى دول صغيرة، وهو ما أسهم في تكوين هويات وحدود تلك الدول والتي لا تزال تلعب دوراً حاسماً في تحديد الديناميات الإقليمية.

على صعيد معاهدة لوزان، أظهرت هذه الاتفاقية قدرة الأمم على التوصل إلى اتفاق دولي يحترم مبدأ المساواة بين الدول ويحدد حقوقها وواجباتها. تمثل معاهدة لوزان نموذجاً لكيفية تحقيق التسوية الدولية وحل النزاعات بشكل سلمي، وهي تحمل تأثيراً كبيراً في تعزيز مفهوم السيادة الوطنية.

بالنظر إلى الوضع الراهن للشؤون الدولية، يمكننا فهم كيف أن تلك الاتفاقيات القديمة لا تزال لها تأثيرها المتجدد والعميق على التحولات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. استفحال الثغرات والتحديات التي تأتي بفعل تلك المعاهدات يفرض علينا ضرورة التفكير بعناية في كيفية تشكيل مستقبل العلاقات الدولية بمراعاة تاريخنا وتجاربنا السابقة.

وفي ظل الديناميات الحديثة للعلاقات الدولية، يظهر أن تأثير معاهدتي سيفر ولوزان يتجدد بشكل مستمر. فقد شكلت هاتين المعاهدتين قاعدة للنظام الدولي الحديث وأسهمت في بناء هيكل توازن القوى والتعاون الدولي.

مع تقدم العصر، يبرز التحول الديناميكي لمناقشة قضايا جديدة وتحديات تفاعلية، مثل التغير المناخي والأمان السيبراني والهجرة الدولية. وفي هذا السياق، يلزمنا النظر إلى كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على التجارب السابقة لمعاهدات سيفر ولوزان في التعامل مع هذه التحديات العالمية.

من المهم أن نفهم أن التأثيرات الدولية ليست ثابتة بل تتغير وتتطور، ومع ذلك، يمكن للدروس المستفادة من معاهدي سيفر ولوزان أن توجهنا في بناء علاقات دولية أكثر استقراراً وتكاملاً. يجب علينا السعي لتحقيق التفاهم والتعاون الدولي، والابتعاد عن الصراعات التي قد تؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها.

وتظل معاهدتا سيفر ولوزان جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الشؤون الدولية، وعلينا أن نستفيد من تجاربهما ونعمل على بناء عالم يقوم على قيم العدالة والتعاون الدولي، لضمان تحقيق استقرار أفضل ومستقبل واعد للأجيال القادمة.

بعد الحرب العالمية الأولى، شكلت معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ نقطة تحول حاسمة في الشؤون الدولية، حيث جسدت نهاية السلطنة العثمانية ووضعت أسساً جديدة للدولة التركية الحديثة. كانت السلطنة العثمانية قد تصدت لعدة تحديات على مدار قرونها الستة، من حروب مع الإمبراطورية البيزنطية إلى التصدي لتوسع روسيا ومواجهة الهيمنة الأوروبية والصراع مع الإمبراطورية البريطانية.

لعبت تركيا، كوريثة للتراث العثماني، دوراً مركزياً وحيوياً في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنظام الدولي. ومع تأسيس الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، تغيرت ديناميات المنطقة بشكل كبير. تولت تركيا دور "الشرطي" الذي يراقب ويضبط الأحداث في المنطقة، وتأسست الجمهورية على أساس تحالف بين القومية التركية والصهيونية اليهودية، وذلك لمواجهة التحديات الشيوعية والإسلامية القومية والكورد.

عند النظر إلى الاتفاقيات الدولية، نجد أن لوزان قد وضعت مهمة كبيرة أمام تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وفرضت عليها قيوداً وتحديات لتقوم بدورها المحدد والمنوط بها. وعلى الرغم من تقدم تركيا النسبي بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط، إلا أنها تظل تعاني من صعوبات في التأقلم مع التحولات السياسية والاجتماعية، وتواجه تحديات تتعلق بالنظام السياسي والديناميات الاجتماعية.

من خلال هذه الدراسة، سنقوم بتسليط الضوء على جوانب اتفاقية لوزان والاتفاقيات السابقة، وكيف أثرت على تركيا والشعب الكوردي. سنتناول أيضاً

الدور المناط به تركيا في منطقة الشرق الأوسط، ونلقي نظرة على القيود والتحديات التي قد تواجهها في استكمال دورها المحوري والمساهمة في تشكيل المستقبل الإقليمي والدولي.

سنتناول في هذه الدراسة أيضاً الأثر الذي خلفته معاهدتنا سيفر ولوزان على القضية الكوردية، حيث شكلت هذه المعاهدات إطاراً قانونياً لتقسيم المنطقة وتحديد حدود الدول الجديدة، مما أثر بشكل كبير على الوضع الكوردي وأحقيتهم. يعتبر الشعب الكوردي من أكبر الشعوب الذين لم يحظوا بدولة مستقلة خلال هذه الترتيبات الجديدة.

من خلال فحص الاتفاقيات الدولية، سنكشف عن مدى تأثيرها على سياسة تركيا الخارجية والأمنية، وكيف أن تلك الاتفاقيات تشكل جزءاً من تحولات معمقة في الدور الإقليمي لتركيا. كما سنناقش القيود المفروضة على تركيا والتي تهدف إلى تقييد توسعها والحفاظ على استقرار المنطقة.

على الرغم من مرور عقود على توقيع معاهدة لوزان، تظل تركيا والشؤون الدولية تتناول بعناية خاصة هذا الورق التاريخي. سيكون استكشاف تأثيرات هذه المعاهدات على تركيا والمنطقة في الماضي والحاضر وما يمكن توقعه في المستقبل جزءاً حيوياً من الفهم الشامل للتحولات والتحديات الراهنة في هذا السياق الإقليمي والدولي.

من خلال تحليل الدور التاريخي لمعاهدتي سيفر ولوزان، يظهر أن تركيا قد أصبحت عاملاً حاسماً في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط. يتجلى ذلك في سياستها الإقليمية والدور الذي تلعبه في حل النزاعات وتحقيق الاستقرار، وفي الوقت نفسه، تظهر التحديات التي تواجهها في سياق التوازنات الإقليمية والتحولات العالمية.

يأتي دور تركيا في إطار تحديات أكبر، مثل التغيرات السياسية في المنطقة والتهديدات الأمنية المستمرة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل تركيا نفسها كعامل مؤثر في توجيه سياستها الخارجية وتحديد دورها في الساحة الدولية.

مع تصاعد التوترات وتعقيدات الشؤون الدولية، يتساءل الكثيرون عن الدور المستقبلي الذي ستلعبه تركيا في تحديد مسارات السياسة والأمان الإقليمي والعالمية. سيكون فهم مستقبل تركيا وتأثيراتها على الشؤون الدولية محورياً لفهم التحولات المستمرة في هذه المنطقة المهمة من العالم.

❖ التأثيرات الجيوسياسية للمعاهدتين ودور

الكورد فيها

معاهدتا سيفر ولوزان تشكلان نقطتي تحول تاريخيتين في الشرق الأوسط، حيث أثرت هاتان المعاهدتين بشكل عميق على الخريطة السياسية والجيوسياسية للمنطقة. في هذا السياق، يبرز دور الكورد كعنصر أساسي يحمل تأثيرات وتحديات فريدة في سياق هاتين المعاهدتين التاريخيتين.

معاهدة سيفر وتأثيراتها:

عقدت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بين الحلفاء والدولة العثمانية المنهارة، وهي معاهدة رسمت خريطة جديدة للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. تأثرت حقوق الكورد بشكل كبير، إذ لم يتم إيلاء قضيتهم الوطنية الاهتمام الكافي. قسمت المعاهدة الأراضي إلى دول مختلفة دون مراعاة للهويات الثقافية والإثنية.

معاهدة لوزان وتكملة المشهد:

مع انتهاء الأزمة القومية اليونانية وتحديد حدود تركيا الحديثة، جاءت معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ لتكمل الخريطة السياسية. كان لها تأثير كبير على حقوق الأقليات وتحديد الحدود، ولكنها لم تتناول قضية الكورد بالشكل المطلوب، مما أدى إلى إحداث تأثيرات جارية على الوضع الكوردي في المنطقة.

دور الكورد في هذا السياق:

في هذا السياق، تظهر قضية الكورد كأحد الأبعاد الهامة للتحليل الجيوسياسي، إذ يشكلون عنصراً مهماً في الديناميات الإقليمية. تأثر دور الكورد بشكل كبير بالمعاهدتين، إذ شهدوا فقداناً للوحدة الإقليمية وتحديات في تحديد هويتهم ومستقبلهم السياسي.

التحديات والآفاق:

مع تحولات العقود اللاحقة، يظل دور الكورد حيويًا في تحديد المستقبل الجيوسياسي للمنطقة. يواجه الكورد تحديات متنوعة في مجالات الهوية والسياسة، ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن يلعبوا دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

خلاصة القول، إن فهم التأثيرات الجيوسياسية لمعاهدتي سيفر ولوزان ودور الكورد في هذا السياق يساهم في رؤية أوسع للتحولات التاريخية والتحديات

الحديثة التي تشكل واقع المنطقة، ويبرز أهمية التفاعل بين العوامل التاريخية والثقافية والإثنية في تشكيل الخرائط السياسية.

التأثيرات الجيوسياسية لمعاهدتي سيفر ولوزان قد ترسخت بشكل كبير في الشرق الأوسط، وكان لها تأثير خاص على دور الكورد في هذه الإطارات الإقليمية. في ما يلي، سنركز على التأثيرات الجيوسياسية لكل من معاهدتي سيفر ولوزان ودور الكورد في هذا السياق.

معاهدة سيفر:

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، تأثرت الحقوق والوضع السياسي للكورد بشكل ملحوظ. معاهدة سيفر قسمت المنطقة إلى دول صغيرة، ولكن لم تأخذ في اعتبارها حقوق الشعوب الأقلية، بما في ذلك الكورد. كان غياب إشارة واضحة للكورد في هذه المعاهدة يعكس إهمالهم في هذا السياق.

١- معاهدة سيفر وتأثيرها على حقوق الكورد:

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، خلفت معاهدة سيفر التي وقعت في عام ١٩٢٠ تأثيرات كبيرة على الوضع السياسي وحقوق الشعوب الأقلية في المنطقة، ومن بين هذه الشعوب كان الكورد يشكلون إحدى الأقليات المهمشة في هذا السياق.

٢- تقسيم المنطقة:

معاهدة سيفر قسمت المنطقة إلى دول صغيرة، وهذا التقسيم لم يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الثقافية والسياسية للشعوب الأقلية، بما في ذلك الكورد. كان التركيز الرئيسي على تحديد حدود الدول الجديدة دون النظر إلى التنوع الإثني والثقافي الذي كان موجوداً في المنطقة.

٣- غياب إشارة واضحة للكورد:

رغم وجود شعبية كوردية كبيرة ووجود مجموعات كوردية متنوعة، كان غياب إشارة واضحة للكورد في نصوص المعاهدة يعكس إهمالهم وعدم إيلاء قضيتهم الاهتمام الكافي. كان هذا الإهمال يعكس تفاقم حالة الكورد وتجاهل حقوقهم في الوضع الجديد الذي نتج عن المعاهدة.

٤- آثار تفتت الوحدة الوطنية:

تسبب هذا الإهمال في تفتت الوحدة الوطنية الكوردية، حيث بدأت تظهر تحفظات ومطالب متنوعة من قبل مجموعات كوردية مختلفة. ازداد الاستياء الكوردي نتيجة لعدم مراعاة حقوقهم وعدم إعطائهم حق التمثيل في السياق الجديد الذي خلفته المعاهدة.

٥- النضال الكوردي اللاحق:

تأثرت الكورد بشكل عميق من قرارات المعاهدة، وهذا دفع الكورد إلى بدء نضال طويل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية. أدت عدم إيلاء اهتمام كافٍ لقضية الكورد في معاهدة سيفر إلى تشكيل ركيزة للحركات الكوردية في العقود التالية والتي سعت جاهدة لتحقيق حقوقهم وتمثيلهم في الساحة السياسية.

تأثير دور الكورد في معاهدة سيفر:

تأثر دور الكورد بشكل كبير في سياق معاهدة سيفر، التي عقدت في عام ١٩٢٠، حيث شكلت هذه المعاهدة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط. يظهر تأثير دور الكورد في هذه المعاهدة بوضوح من خلال عدة جوانب، أحدها:

١- **فقدان الوحدة الوطنية:** مع تقسيم المنطقة وغياب توجيه واضح للحقوق الكوردية، أدى ذلك إلى تفتت الوحدة الوطنية الكوردية وظهور تحفظات ومطالب متنوعة من قبل مجموعات كوردية متعددة.

مع تقسيم المنطقة إثر معاهدة سيفر، عانى الكورد من فقدان الوحدة الوطنية. لم تلقت المعاهدة بشكل كافٍ إلى قضية الكورد، مما أدى إلى تفتت الوحدة بين مختلف المجموعات الكوردية. غابت التوجيهات الواضحة لحقوق الكورد في السياق الجديد الذي أطلقته المعاهدة، مما أفقد الكورد إحساسهم بالانتماء الوطني الموحد.

في هذا السياق، بدأت تظهر تحفظات ومطالب متنوعة من قبل الكورد، الذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم وتمثيلهم في السياق السياسي والاجتماعي. تشكل هذه التحفظات الانطلاقة لنضال الكورد من أجل إقرار حقوقهم والمطالبة بالوحدة والمشاركة الفعالة في تحديد مستقبلهم.

معاهدة لوزان:

تمثل معاهدة لوزان استكمالاً لمعاهدة سيفر وشهدت تأكيداً لحدود تركيا الحديثة. كانت لوزان تركز أيضاً على قضايا الأقليات وحقوق الإنسان، ولكنها لم تتناول بشكل كافٍ قضية الكورد بشكل ملموس.

- معاهدة لوزان وتأثيرها:

١- تأكيد لحدود تركيا:

عقدت معاهدة لوزان في يوليو ١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء، وقد أكملت مساراً مهماً بدأته معاهدة سيفر. تمثلت المعاهدة في تأكيد حدود تركيا الحديثة، وتحديد علاقتها مع الدول المجاورة. كانت لوزان خطوة نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة بعد فترة من التوترات والصراعات.

٢- تركيز على قضايا الأقليات وحقوق الإنسان:

كانت معاهدة لوزان تحمل توجيهاً أكبر نحو قضايا حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بتلك القضايا في الساحة الدولية في ذلك الوقت. وقد تم تضمين بنود تخص حقوق الأقليات في معاهدة لوزان بهدف حمايتها وضمان حياتها الثقافية والسياسية.

٣- قضية الكورد في معاهدة لوزان:

على الرغم من التركيز على حقوق الأقليات، لم تتناول معاهدة لوزان بشكل كافٍ قضية الكورد. كانت اللغة الرئيسية في المعاهدة تشير إلى الأقليات الدينية واللغوية اليونانية والأرمنية، ولم تكن هناك إشارات واضحة للكورد في النص.

٤- تأثيرها على الكورد:

● **الهوية والتمثيل:** بسبب غياب إشارة واضحة للكورد في معاهدة لوزان، استمرت قضية التمثيل والهوية الكوردية في تلك الفترة بالتعقيد. لم توفر المعاهدة بيئة صالحة للكورد للتمتع بحقوقهم الثقافية بشكل كامل.

● **التفاعل مع السياق الإقليمي:** مع تطورات السياق الإقليمي، كان للكورد تحدياتهم الخاصة في التفاعل مع الوضع الجديد. قد تسبب غياب إشارة واضحة لهم في المعاهدة في تعقيد علاقاتهم وتحديد مسار تطورهم السياسي.

في الختام، تركزت معاهدة لوزان على تحقيق استقرار المنطقة وتحديد الحدود، ورغم توجيه اهتمامها لحقوق الأقليات وحقوق الإنسان، لم تكن القضية

الكوردية في تلك الفترة ذات أهمية كافية في النصوص الدبلوماسية. يظل تأثيرها على الكورد موضوعاً للدراسة والتحليل لفهم الديناميات التاريخية وتطور القضية الكوردية في العقود التالية.

- تأثير دور الكورد في معاهدة لوزان:

١- **الهوية واللغة:** أثرت معاهدة لوزان على حقوق الكورد فيما يتعلق بالهوية واللغة. رغم تسمية الدولة التركية الحديثة بالجمهورية التركية، إلا أنها ألزمت بتوحيد اللغة والهوية تحت مفهوم "التركية".

أثر معاهدة لوزان على حقوق الكورد في الهوية واللغة:

- **فرض التوحيد اللغوي:** من بين التأثيرات الرئيسية لمعاهدة لوزان على الكورد كان فرض التوحيد اللغوي. على الرغم من تسمية الدولة التركية الحديثة بالجمهورية التركية، إلا أن المعاهدة فرضت استخدام اللغة التركية كلغة رسمية وواحدة. هذا الفرض قوض حقوق الكورد في استخدام لغتهم الأم والمحافظة على تنوع اللغات في الدولة.
- **الضغط على الهوية الكوردية:** قوضت معاهدة لوزان أيضاً حقوق الكورد في الحفاظ على هويتهم الفريدة. تم تجاهل حقوق الكورد في التعبير عن هويتهم الثقافية والوجود الإثني الذي يميزهم. فرضت الدولة الجديدة فكرة الوحدة الوطنية على حساب التنوع الثقافي، مما أسهم في تفويض التفاعل بين مختلف المكونات الثقافية وتشكيل هويات متنوعة.
- **تحديات الحفاظ على اللغة والهوية:** في ظل هذا السياق، وجد الكورد أنفسهم يواجهون تحديات كبيرة في الحفاظ على لغتهم وهويتهم. تحولت محاولات الحفاظ على اللغة الكوردية وتعزيز الهوية الكوردية إلى مسألة حساسة، حيث كانت تواجه مقاومة وقيوداً من قبل السلطات.
- **تأثير على التعليم:** فرضت القيود على استخدام اللغة التركية في المؤسسات التعليمية، مما أدى إلى تحول في نظام التعليم الكوردي. تعززت هذه السياسات التوحيد اللغوي وتفويض حقوق الكورد في الوصول إلى التعليم بلغتهم الأم.
- **تأثير على الاندماج والهوية الوطنية:** قد تسبب هذا التوجيه في ظلم الكورد بشكل جماعي وفي خسارة جزء من هويتهم. وتحت ضغط

توجيه الهوية الوطنية التركية، واجه الكورد تحديات في الاندماج داخل النظام السياسي والثقافي الجديد، مما أدى إلى نشوب صراعات هوياتية.

خلاصة القول، تعتبر معاهدة لوزان محطة هامة في تحديد مستقبل الكورد، حيث أثرت بشكل كبير على حقوقهم في اللغة والهوية. يظل تأثير هذه المعاهدة موضوعاً معقداً يؤثر على التفاعلات الثقافية واللغوية في المنطقة حتى يومنا هذا.

٢- التفاعل مع التحولات الإقليمية: مع تحولات القرن العشرين وظهور دول جديدة في المنطقة، كان للكورد دور في التفاعل مع هذه التحولات. قد شكلت معاهدة لوزان إشكاليات جديدة تطرح تحديات على مسألة الهوية والتمثيل الكوردي.

التفاعل مع التحولات الإقليمية: تحديات الهوية والتمثيل الكوردي بعد معاهدة لوزان

● **ظهور دول جديدة وتأثيراته:** في سياق التحولات الإقليمية خلال القرن العشرين، شهدت المنطقة ظهور دول جديدة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. كان للكورد دور مهم في التفاعل مع هذه التغييرات. تأثرت هويتهم ووضعهم بشكل كبير مع تقسيم المنطقة وتحديد حدود الدول الجديدة، مما أثر على تمثيلهم وحقوقهم في السياق الجديد.

● **التحديات بعد معاهدة لوزان:** مع توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، تشكلت إشكاليات جديدة للكورد. رغم أن المعاهدة كانت تهدف إلى تحديد حدود تركيا الحديثة، إلا أنها لم تعالج بشكل كافي قضية الكورد وحقوقهم. ظهرت تحديات جديدة تتعلق بالهوية والتمثيل الكوردي، حيث تجاهلت المعاهدة بشكل كبير قضايا الكورد ولم تضمن لهم تمثيلاً كافياً في السياق الجديد.

● **الهوية الكوردية في ظل التحولات:** تأثرت الهوية الكوردية بشكل كبير بعد معاهدة لوزان، حيث بدأ الكورد يواجهون صعوبات في الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية. فرضت السياسات التركية بشكل خاص التوحيد اللغوي، مما أدى إلى تقويض حقوق الكورد في استخدام لغتهم الأم والحفاظ على تنوع اللغات.

● **التمثيل السياسي:** كما أثرت المعاهدة على التمثيل الكوردي في السياق السياسي، حيث تم تحديد مسارات التمثيل بشكل يقوض دور الكورد في

صنع القرار والمشاركة الفعّالة في الحياة السياسية. كان التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التمثيل العادل والمتوازن للكورد في الهياكل الحكومية.

● **الصراعات الهوياتية:** ظهرت صراعات هوياتية بين الكورد والسلطات في الدول المجاورة، حيث كانت السياسات التمييزية تتسبب في تصاعد التوترات. ازداد الكورد تحت ضغط السياسات التي تهدف إلى تهيمش هويتهم وفرض الهوية الوطنية بشكل موحد.

خلاصة، تفاعل الكورد مع التحولات الإقليمية بعد معاهدة لوزان شكل تحديات هوية كبيرة وقضايا تمثيل معقدة. يظل فهم هذا التفاعل أمراً أساسياً لفهم التحولات التاريخية والصراعات الهوياتية.

- التحولات الحديثة وتأثيرها على دور الكورد:

في ظل التطورات الحديثة في الشرق الأوسط، خاصةً بعد النزاعات الإقليمية وتشكيل دول جديدة، أصبح لدور الكورد أهمية خاصة في تحديد مسارات المستقبل. يشهد العصر الحالي تحولات جديدة في التفاعلات الجيوسياسية، وقد أدت هذه التحولات إلى إبراز أهمية دور الكورد في بعض السياقات.

● دور الكورد في مواجهة التحديات:

١- **المشاركة السياسية:** على الرغم من التحديات التي تواجهها، يسعى الكورد إلى المشاركة السياسية في الدول التي يسكنونها، وهو ما يعزز من وجودهم ويسهم في تحديد مسارات المستقبل.

٢- **التعاون الإقليمي:** في ظل التحديات المشتركة، يلتف الكورد نحو التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة، سواء على الصعيدين الاقتصادي والأمني أو في تحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية.

٣- **مساهمة في استقرار المنطقة:** يمكن للكورد، من خلال دورهم في السياسة والتعاون الإقليمي، أن يسهموا في استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.

● التحديات الحالية والمستقبلية:

١- **النزاعات الإقليمية:** يظل وجود نزاعات إقليمية وتوترات يشهدها الشرق الأوسط يعيق دور الكورد ويطرح تحديات جديدة أمام مساعيهم.

٢- **حقوق الأقليات:** تظل قضايا حقوق الأقليات، بما في ذلك الكورد، محورية في التحولات السياسية والاجتماعية، وتتطلب التفاعل المستمر لتحقيق التقدم في هذا الصدد.

٣- **التحولات الدينية والثقافية:** يجد الكورد أنفسهم في قلب تحولات دينية وثقافية، مما يتطلب منهم التكيف والتفاعل مع هذه التحولات للمحافظة على هويتهم وحقوقهم.

في الختام، تظهر من خلال هذا التحليل أن معاهدتي سيفر ولوزان قد أثرت بشكل كبير على الحقوق الكوردية ودور الكورد في الشؤون الجيوسياسية. يظهر أن غياب توجيه واضح لقضايا الكورد في هذه المعاهدات قد أدى إلى طول رحلة الكورد نحو البحث عن حقوقهم وتحقيق هويتهم في إطار الشرق الأوسط الحديث.

باعتبار دور الكورد في الشرق الأوسط جزءاً حيوياً من الديناميات الجيوسياسية، يظل من الأهمية بمكان فهم تأثيرات معاهدتي سيفر ولوزان على مسارهم التاريخي والتحولات الحالية التي يمرون بها. يستلزم تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة مراعاة حقوق ودور الكورد كجزء لا يتجزأ من الواقع الإقليمي والدولي.

المراجع:

1. "The Kurds: A Modern History" - Michael Eppel.
2. "The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future" - Kerim Yildiz.
3. "The Kurds: An Encyclopedia of Life, Culture, and Society" - Michael M. Gunter.
4. "The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913-1950" - Ugur Umit Ungor.
5. "The Kurds and Kurdistan: A Selective and Annotated Bibliography" - Lokman I. Meho.
6. "The Kurdish Question and International Law: An Analysis of the Legal Aspects of the Kurdish Struggle for Self-Determination" - Michael M. Gunter.
7. "Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries" - Hamit Bozarslan.
8. "The Kurds: A Contemporary Overview" - Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl.

❖ معاهدة لوزان تأثيرها على الكورد

ومنطقة الشرق الأوسط

تمثل معاهدة لوزان التي تم توقيعها عام ١٩٢٣ نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنطقة، حيث أثرت بشكل كبير على توازن القوى والديناميات السياسية في الشرق الأوسط. إن تقسيم السلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية أسساً لواقع جديد في المنطقة، وكان لهذا التغيير تأثير مباشر على الشعوب المتنوعة التي كانت تتأثر بسياسات الإمبراطورية العثمانية.

كانت السلطنة العثمانية قد شهدت فترة طويلة من التراجع والصراعات، وكانت آخر معقل للهيمنة الإسلامية الكبرى في المنطقة. بعد ستة قرون من المعارك والصراعات، انهارت السلطنة العثمانية وتم تقسيم أراضيها بموجب معاهدة لوزان. هذا الانهيار له تأثير كبير على الهوية الدينية والثقافية للشعوب التي كانت تعيش تحت حكمها.

تركيا الحديثة، التي نشأت كوريثة للإمبراطورية العثمانية، كان لها دور حيوي في المنطقة بعد توقيع معاهدة لوزان. تحولت تركيا إلى عامل أساسي في نظام القوى العالمي، حيث كُلفت بدور "الشرطي" الذي يحفظ الاستقرار والنظام في المنطقة. من خلال تحالفها مع القومية اليهودية - الصهيونية، ودعمها للبورجوازية التركية، أصبح لديها تأثير كبير على الساحة السياسية والاقتصادية في المنطقة.

من الناحية الثقافية والدينية، كان لتأثير معاهدة لوزان على الكورد أثر كبير، حيث تم تقسيم أراضيهم بين تركيا والدول المجاورة. سارعت تركيا إلى فرض سياسات توحيد قومي تهدف إلى إلغاء الهوية الكوردية وتجميع السلطة في إطار واحد. هذا التأثير لا يزال يظهر في الأحداث الحديثة والتوترات في المنطقة.

على الرغم من التقدم النسبي الذي حققته تركيا بعد معاهدة لوزان، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات في التحول من النظام السياسي السابق إلى نظام يتناسب مع واقعها الاجتماعي. تظل قضايا الهوية الوطنية والتوترات الثقافية جزءاً لا يتجزأ من التحولات التي تمر بها تركيا، والتي تعكس تناقضات النظام القومي الذي يعاني من صعوبات في التكيف مع التنوع الثقافي في المنطقة.

يمكن فهم تأثير معاهدة لوزان والتغييرات الناتجة عنها على تركيا والكورد من خلال النظر إلى الاتفاقيات الدولية والسياسات التي اعتمدها تركيا في فترة ما

بعد الحرب العالمية الأولى. تلك الاتفاقيات والسياسات لا تشكل فقط إعادة توزيع للحدود الجغرافية، بل تعكس أيضاً الديناميات الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود في تلك الفترة.

لفتح نافذة على الوضع الحالي، يجب أن نلقي نظرة على دور تركيا الحالي في منطقة الشرق الأوسط. بعد عقود من مراحل النمو والتغيير، أصبحت تركيا عاملاً هاماً في تحديد المستقبل الاقتصادي والسياسي للمنطقة. ومع ذلك، تظل تركيا تواجه تحديات متعددة، بدءاً من التوترات الداخلية وصولاً إلى التحديات الإقليمية مع جيرانها.

في سياق الكورد، استمر تأثير معاهدة لوزان في تحديد الواقع الكوردي والعلاقة بين تركيا والكورد. يعاني الكورد من قضايا الهوية والحقوق الثقافية، وتظل القضايا الكوردية جزءاً من التوترات السياسية في المنطقة. مع ذلك، يشهد الوضع تطورات مستمرة، حيث تسعى بعض الفئات الكوردية إلى تحقيق حقوقها والمشاركة بشكل أكبر في الحياة السياسية.

يتساءل الباحثون عن إمكانية تجاوز تركيا لدور "الشرطي" المفروض عليها، وهل يمكن لتلك التحولات أن توجه تركيا نحو تحقيق تطلعاتها الوطنية وتعزيز التفاهم والتعاون في المنطقة. إن مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية بشكل فعال قد تمثل تحدياً كبيراً، ولكن إدراك تركيا لدورها المعقد في هذا السياق يمكن أن يكون أحد الخطوات الرئيسية نحو تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

على الرغم من تحدياتها، يظل لدى تركيا الفرصة للتأثير الإيجابي على المستقبل الإقليمي وتعزيز التفاهم والتعاون. يمكن أن يكون تحول تركيا نحو مزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى معالجة القضايا القومية والثقافية بشكل فعال، عنصراً رئيسياً في بناء علاقات أكثر استقراراً في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز التفاهم بين تركيا والكورد أن يسهم في تحسين الوضع العام في المنطقة. تعزيز حقوق الكورد والاعتراف بتنوع الهويات في تركيا يمكن أن يخلق بيئة أكثر استدامة ومستدامة. على الصعيد الوطني والإقليمي، يمكن لتحقيق التوازن بين حقوق الأقليات واحترام الهوية الثقافية أن يساهم في تعزيز الاستقرار وتقوية العلاقات بين المجتمعات.

في الختام، يظهر تأثير معاهدة لوزان على تركيا والكورد ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها على مر العقود، ولكن تظل هناك فرصة لتحقيق تقدم إيجابي. من خلال تبني سياسات تعزز التفاهم وتحقيق التوازن بين الأقليات والغالبية، يمكن أن تسهم تركيا في خلق مستقبل أكثر استقراراً وتعاوناً في المنطقة.

من خلال هذه الدراسة سنعرض جوانب اتفاقية لوزان والاتفاقيات السابقة وتأثيرها على تركيا والكورد، وما هو الدور المنوط بتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

مؤتمر السلام في باريس:

حاول الكورد من خلال هذا المؤتمر تحقيق أمالهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسون (ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمن دولي). وقد شارك الكورد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل (جمعية تعالي وترقي كردستان، حزب استقلال الكرد، الجمعية الكردية والحزب الديمقراطي الكردي) لتمثيل الكرد في المؤتمر، وقد ضم الوفد كلا من (فخري عادل بك، عادل بك المارديني، صالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، غالب علي بك سكرتير شريف باشا)، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى باريس للالتحاق بشريف باشا، إلا أن الإنكليز حالوا دون وصوله. فتركيا من جانب وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر لم ترتاح لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكورد في المؤتمر لأنها أرادت الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحها الخاصة.

قام شريف باشا، من عائلة بابان الكردية المشهورة التي تسلمت الكثير من الوظائف العليا في الدولة العثمانية، فكان والده وزيرا للخارجية ثم رئيساً لمجلس شورى الدولة. عين عام ١٨٩٨ وزيراً مفوضاً للدولة العثمانية في ستوكهولم وظل في منصبه حتى إعلان الدستور العثماني ١٩٠٨، عاد إلى تركيا وانخرط في صفوف الحركة الكردية وساهم في تأسيس جمعية تعالي وترقي كردستان مع أمين عالي بدرخان بالاتصال بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر (٢٧ دولة)، لشرح القضية الكردية، وبشكل خاص ممثل بريطانيا، وعرض عليه وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني. ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين أحدهما برئاسة اواديس اوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في ٢٩ يناير/كانون الثاني عام ١٩١٩ من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل (أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا

وكردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الإمبراطورية التركية فصلاً تاماً)، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران.

إذاً، كان مؤتمر السلام في باريس عقداً هاماً جداً في سياق ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث حاولت الكورد من خلال هذا المؤتمر تحقيق آمالهم القومية في الاستقلال عن الدولة العثمانية. كان لديهم آمال كبيرة معتمدين على عود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسون، التي تضمنت ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمن دولي.

شارك الكورد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا، الذي انتخب لرئاسة الوفد الكوردي من قبل جمعية تعالي وترقي كردستان، حزب استقلال الكورد، الجمعية الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي. حاول الوفد الكوردي تمثيل الكورد في المؤتمر وتقديم قضيتهم بشكل فعال.

مع ذلك، واجه الوفد الكوردي معوقات كبيرة من قبل تركيا وبريطانيا وفرنسا، حيث لم تكن هذه الدول مرتاحة لوجود وفد كوردي مستقل يمثل الكورد في المؤتمر. كانت هناك محاولات للانفراد بحل القضية الكوردية وفقاً للمصالح الوطنية الخاصة لتلك الدول.

شريف باشا قام باتصال بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر لشرح القضية الكوردية، وعرض عليهم وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني. كما نسق جهوده مع الوفد الأرمني، وكان هناك حديث لأول مرة عن كردستان في المؤتمر في ٢٩ يناير/كانون الثاني عام ١٩١٩. وقد دعت بريطانيا إلى فصل كردستان عن الإمبراطورية التركية وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

في ذلك الوقت، كانت القضية الكوردية تأخذ حيزاً أكبر في الأحاديث الدولية، ولكن الجهود التي قام بها الوفد الكوردي لم تكن بمقدار كاف لتحقيق تطلعات الكورد. رغم محاولات شريف باشا لشرح الوضع الكوردي وعرض وجهة نظره في مؤتمر السلام في باريس، فإن تدخل تركيا والقوى الاستعمارية الكبرى قفزت في وجه تحقيق أي تقدم يذكر للكورد.

سعى شريف باشا إلى تسليط الضوء على قضية الكورد وتحقيق تأثير إيجابي، ولكن القوى الكبرى كان لديها رؤى مختلفة ومصالح متناقضة. بالنهاية، لم

تتمكن الجهود الكوردية في مؤتمر السلام من تحقيق الاستقلال المطلوب أو تحديد مستقبل كوردستان بالشكل المتوقع.

يظل مشاركة الكورد في هذا المؤتمر جزءاً من التاريخ الكوردي ومحاولاتهم للتأثير في الأحداث الدولية. الوضع الكوردي لم يحسن بشكل كبير في ذلك الوقت، وظلت قضيتهم تتطلب جهوداً إضافية وتفاوضاً دولياً لتحقيق تقدم ملموس في المستقبل.

مواقف الدول من الكورد

موقف بريطانيا: كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماماً بكوردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، التي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا: اهتمت فرنسا بكوردستان لأن السياسة الفرنسية كانت تركز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة (سوريا ولبنان). وكان النفوذ الفرنسي واضحاً في كوردستان من خلال البعثات التبشيرية والمدارس الفرنسية والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة: رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الإمبراطورية العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمنيا وجزء من كوردستان إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة ولسون . دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

موقف الدولة العثمانية والمملكة الإيرانية: الدولة العثمانية التي استسلمت بموجب هدنة مودرس ١٩١٨ حاول وفدها برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني منع مناقشة القضية الكوردية، وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكوردي في هذا المؤتمر.

ولتفويت الفرصة على الوفد التركي نسق شريف باشا الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، وصدرا بياناً مشتركاً، جاء فيه : (...إننا بالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من

أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين).

ورداً على تقسم كردستان أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكوردي في المؤتمر رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكوردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في ٢٢ آذار من عام ١٩١٩ وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في ١٤ صفحة، وتضمنت (المطالبة بتأسيس دولة كوردية مستقلة وفق مبادئ ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها)، وفيها أيضاً معلومات عن الكورد ومناطق سكنهم ووضعهم وكفاحهم ومطالبهم. كذلك علاقتهم مع الأرمن. مرفقة بخارطة لكردستان ضمت كردستان تركيا، و جزء كبيراً من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في ١ مارس/آذار ١٩٢٠، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكوردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كوردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية. بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكوردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها الأكثرية إلى الدولة الكوردية المستقلة.

في ٢١ يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٠، انتهى مؤتمر السلام في باريس، وشهد افتتاح الجمعية العامة لعصبة الأمم. خلال هذا المؤتمر، تم إعلان خمس معاهدات سلام رئيسية، كانت تهدف إلى إنهاء الحرب العالمية الأولى وترتيب العلاقات بين الدول المعنية. هذه المعاهدات هي:

١- معاهدة فرساي (٢٨ يونيو/حزيران ١٩١٩) مع ألمانيا:

- كانت هذه المعاهدة تحدد شروط السلام بين الحلفاء وألمانيا.
- أسفرت عن فرض عقوبات وتقييدات كبيرة على ألمانيا، بما في ذلك فقدان أراضي وتقليص القوات المسلحة ودفع تعويضات ضخمة.

٢- معاهدة سان جيرمان (١٠ سبتمبر/أيلول ١٩١٩) مع النمسا:

- تم وضع شروط السلام مع النمسا بموجب هذه المعاهدة، بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية.

٣- معاهدة نويي (٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٩) مع بلغاريا:
• قضت المعاهدة بشروط السلام مع بلغاريا، والتي شاركت في الحرب إلى جانب المركزيين.

٤- معاهدة تريانون (٤ يونيو/حزيران ١٩٢٠) مع المجر:
• كانت تستهدف تنظيم العلاقات مع المجر بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية المجرية.

٥- معاهدة سيفر (١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠) مع الدولة العثمانية:
• وقعت هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية وأحدثت تغييرات هامة على الخريطة الجغرافية والسياسية في المنطقة.
• لاحقاً، تم استبدالها بمعاهدة لوزان (٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣) مع الجمهورية التركية، حيث تم الاعتراف بتركيا الحديثة وتحديد حدودها بشكل نهائي.

تلك المعاهدات شكلت أساساً للنظام الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الأولى، وأثرت بشكل كبير على تشكيل الحدود والعلاقات الدولية في فترة ما بين الحروب.

معاهدة سيفر:

في ١٠ أغسطس/آب عام ١٩٢٠ قبلت تركيا العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى بمعاهدة سيفر بين السلطنة العثمانية وقوات الحلفاء، ولم تكن روسيا من المشاركين فيها لأنها تفاوضت على معاهدة بريست ليتوفسك مع السلطنة العثمانية عام ١٩١٨، وفي تلك المعاهدة وبناء على إصرار طلعت باشا "الصدر الأعظم"، استعادت السلطنة العثمانية الأراضي التي كانت روسيا استولت عليها في الحرب الروسية التركية خلال عام ١٨٧٧-١٨٧٨، وتحديداً في (أردخان ، قارس و باتومي).

معاهدة سيفر التي تتألف من ١٣ بابا و٤٣٣ بنداً، وأعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس لم تطبق بشكل فعلي على ارض الواقع، فقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، وأصررت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكورد. وقد نصت معاهدة سيفر على:

منح ترافيا (ترافيا؛ هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور ترافيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، بحر إيجه وبحر مرمرة)، والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.

- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البوسفور والدرديل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصابة الأمم.
- وتحصل كردستان على الاستقلال حسب البنود ٦٢ و ٦٣ و ٦٤.

نص المواد التي أشارت إلى قيام دولة كردية:

المادة ٦٢: على اللجنة التي مقرها في إسطنبول والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا والتي سيتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة /٢٧/ الفصل الثاني /٢/ و /٣/ وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع، فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأثوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكورد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

إذاً، المادة التي ذكرنا تشير إلى إمكانية إنشاء نظام حكم محلي في المناطق التي تسكنها غالبية كردية، والتي تقع شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق. تحدد المادة مهمة لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء يُعينون من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية لإعداد لائحة تنظيم الحكم المحلي في تلك المناطق.

اللجنة مكلفة بإعداد هذه اللائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان المعاهدة، ويتوجب عليها أن توضح التفاصيل الخاصة بالحكم المحلي وكيفية

تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية في المناطق المعنية. كما تقوم اللجنة بتحديد الحدود الجغرافية لتلك المناطق، وفقاً لمقتضيات المادة ٢٧.

النص يشير أيضاً إلى أهمية وجود ضوابط لحماية الأقليات العرقية أو الدينية في تلك المناطق، وبشكل خاص الأثوريين – الكلدان. وتوكل لجنة خاصة مكونة من ممثلين من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والفرس والكرورد بزيارة المناطق المعنية لدراسة الوضع واتخاذ القرارات حول التعديلات الضرورية.

الهدف الرئيسي من هذه المادة هو خلق نظام حكم محلي يُعطي الكوررد والأقليات الأخرى في المنطقة حقوقاً وضمادات تتناسب مع تركيبة سكانية هذه المناطق، مع التركيز على حقوق الأثوريين – الكلدان والأقليات الأخرى.

المادة ٦٣: من المعاهدة تنص على أن الحكومة التركية يجب أن توافق على تنفيذ وقبول قرارات اللجنتين المشار إليهما في المادة ٦٢ خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من إرسال هذه القرارات إلى الحكومة.

تهدف هذه المادة إلى تسهيل وتعزيز عملية تنفيذ نظام الحكم المحلي الذي يتعلق بالمناطق التي تسكنها غالبية كورردية والتي تم تحديدها في المادة ٦٢. بموجب هذا النص، تلزم الحكومة التركية بالموافقة على القرارات المتخذة من قبل اللجنتين المشار إليهما خلال فترة زمنية محددة والتي لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

يعكس هذا الإجراء التفاعل الحيوي بين الأطراف المتعاقدة، حيث يتوجب على الحكومة التركية التعاون والامتنال لقرارات اللجان المذكورة، وذلك بغية تحقيق الأهداف التي رسمتها المادة ٦٢ والتي تتعلق بتقسيم المسؤوليات والضمادات في المناطق المعنية.

المادة ٦٤: تنص على إمكانية تحقيق استقلال دولة كورردية في المناطق المعنية التي تم تحديدها في المادة ٦٢، إذا قام الشعب الكوررد في تلك المناطق بالتصريح برغبته في الاستقلال عن تركيا خلال فترة سنة واحدة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ. في حالة إعلان غالبية سكان تلك المناطق رغبتهم في الاستقلال، يمكن لمجلس عصبة الأمم أن يوصي بمنحهم الاستقلال.

إذا قرر مجلس عصبة الأمم أن السكان في تلك المناطق قادرين على تحمل المسؤولية والاستقلال، توافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات. ينص النص على أن تفاصيل هذا التخلي ستكون موضوع اتفاقية منفصلة بين الحلفاء الرئيسيين وتركيا. وفي حال تحقيق هذا التخلي

والاستقلال الكوردي، فإن قوى الحلفاء الرئيسية لن تعترض على التزامها بدعم هذه الدولة الكوردية المستقلة.

هذه المادة تمثل إمكانية فعلية لتحقيق استقلال دولة كوردية في حال تحققت الظروف المحددة فيها، وتبرز التفاوض والإرادة الشعبية كعوامل رئيسية في تحديد مستقبل المنطقة المعنية.

إن معاهدة سيفر تعد وثيقة مميزة في تاريخ القضية الكوردية، حيث نصت على تحقيق حل للمشكلة الكوردية في بعض أجزاء كوردستان؛ من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال. ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكوردي.

الالتفاف على معاهدة سيفر:

رفض الأتراك معاهدة سيفر وقاموا بالالتفاف عليها بعدما وصفها مصطفى كمال أتاتورك، الزعيم الرئيسي للحركة التركية للتحرير، بأنها تعتبر حكم إعدام على تركيا. تحولت هذا الرفض إلى حرب تحرير، حيث أسس أتاتورك في ربيع عام ١٩٢٠ المجلس الوطني الكبير في أنقرة، والذي تحول ليكون حكومة موازية للسلطة العثمانية في إسطنبول.

خلال حرب التحرير، وخاصة في ربيع عام ١٩٢٠، أقر مجلس الوطن الكبير القانون الأساسي، والذي تزامن مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام ١٩٢٢. وفي عام ١٩٢١، أصدر المجلس القانون الأساسي الذي أعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة. في يوليو/تموز عام ١٩٢٣، وقعت حكومة أتاتورك معاهدة لوزان التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي. في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام، أعلن مصطفى كمال تأسيس الجمهورية التركية وألغى الخلافة.

رغم وعود الغرب للكورد في معاهدة سيفر، إلا أن معاهدة لوزان النهائية لم تراخ تلك الوعود، مما دفع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في ٢٥ يناير/كانون الثاني عام ١٩٢١ لدعوة وفداً من حكومة أنقرة للمشاركة في المؤتمر القادم، مما يعكس اعتراف الحلفاء بالوضع الجديد في تركيا. تأتي هذه التطورات في إطار مخاوف الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي لصالح نفوذهم في المنطقة.

تبنت تركيا موقفاً قوياً تجاه معاهدة سيفر، وقادت حملة عسكرية ضد القوات الحلفاء في إطار ما أصبح يُعرف بحرب التحرير. تمثلت هذه الحملة في مجلس

الوطن الكبير الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في أنقرة، حيث تحول إلى حكومة موازية. وخلال معارك التحرير والتي بلغت ذروتها في صيف عام ١٩٢٢، نجحت القوات التركية في تحقيق الانتصارات وتحرير الأراضي التركية.

في هذا السياق، قرر الحلفاء في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في يناير عام ١٩٢١ دعوة وفد من حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم. هذا القرار يعكس اعترافهم بالواقع الجديد في تركيا وحرصهم على التفاوض مع الحكومة الجديدة. في هذا السياق، وعلى الرغم من أن معاهدة لوزان لم تحقق تلبيةً كاملةً للوعود السابقة المتعلقة بالحقوق الكردية، إلا أن الغرب تجنب التدخل في هذه القضية لتفادي الصراعات والتوترات المحتملة في المنطقة.

بهذا الشكل، نجحت تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في الالتفاف على معاهدة سيفر وتحقيق استقلالها وتأسيس الجمهورية التركية.

مؤتمر لندن:

مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٦ فبراير/شباط ١٩٢١ كان مناسبة هامة لمناقشة المشاكل العالقة بين الحلفاء وتركيا، وكانت من بين هذه المشاكل القضية الكردية. خلال المؤتمر، كانت هناك توقعات بأن الحلفاء سيقدمون تنازلات هامة في هذه القضية، ولكن حكومة تركيا أصرت على أن المسألة الكردية هي قضية داخلية يمكن حلها داخلياً. زعمت تركيا في ذلك الوقت أن الكورد يرون في الحكومة التركية شريكاً وداعماً في العيش المشترك مع الأتراك.

بالرغم من توقعات الحلفاء بتقديم تنازلات، إلا أن تركيا ظلت ثابتة في موقفها. عندما أدركت بريطانيا أن حكومة أنقرة ثابتة على مواقفها، أشارت إلى استعدادها لتعديل معاهدة سيفر بدون التأثير في جوهرها العام. وفي هذا السياق، قامت بريطانيا بالتخلي عن فكرة إنشاء دولة كردية مستقلة، واقتربت بدلاً من ذلك منح الاستقلال الذاتي للمناطق التي يسكنها الأكراد، مع تحديد حدودها بدقة.

وعلى الهامش من المؤتمر، قامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع حكومة أنقرة، تعززت من خلالها مصالحها في تركيا. كما قامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا في عام ١٩٢١. هذا التطور السياسي عزز التفاهم والصداقة بين بريطانيا وتركيا، وأعطى تركيا مساحة أكبر للتحكم في شؤونها الداخلية، بما في ذلك القضية الكردية.

في ظل التطورات في مؤتمر لندن، تبنت بريطانيا موقفاً يركز على إعطاء الأكراد استقلالاً ذاتياً في المناطق التي يسكنونها دون تشكيل دولة كردية مستقلة. وبالرغم من هذا الاقتراح، أصرت تركيا على أن القضية الكردية هي قضية داخلية يمكن حلها داخلياً، ورفضت فكرة إعطاء الأكراد حق الاستقلال الكامل.

في سياق هذه المفاوضات، أعلنت فرنسا عن اتفاقية مع حكومة أنقرة، تعزز من مصالحها في تركيا، وفي الوقت نفسه قامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي في سوريا عام ١٩٢١. هذا التحول السياسي قوي في ترتيب الأولويات أثناء التفاوض، حيث تراجعت بريطانيا عن فكرة إقامة دولة كردية مستقلة، واستعرضت تركيا تمسكها بقضية الكورد ودورها في حل القضية الكردية.

مع مرور الوقت، أظهرت هذه التطورات عدم قدرة الحلفاء على فرض إرادتهم بشكل كامل على تركيا، واضطرتهم إلى التفاوض مع تركيا على أسس جديدة. هذا السياق الدبلوماسي المعقد قاد في نهاية المطاف إلى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي أكدت استقلال تركيا وحدودها الجديدة، ولكنها لم تعطِ حقوقاً كاملة للأكراد ولم تؤسس دولة كردية مستقلة.

تجسد هذه الفترة المؤثرة في التاريخ مرحلة حاسمة في تحديد الملامح السياسية للمنطقة، وأسهمت في تحديد مستقبل العلاقة بين تركيا والأكراد، وتأثيرها يظل واضحاً حتى الوقت الحالي.

معاهدة لوزان الثانية:

معاهدة لوزان الثانية؛ وصفت بالثانية تمييزاً لها عن اتفاقية لوزان الأولى (معاهدة أوشي) الموقعة في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٢ بين إيطاليا والدولة العثمانية، والقاضية بانسحاب الأخيرة من ليبيا لصالح إيطاليا).

كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد مفاوضات طويلة تم تسوية الخلافات بين بريطانيا، فرنسا و تركيا، وقد ترأس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي، ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر لوحت بريطانيا وفرنسا إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كوردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كوردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفاً من ارتماها في أحضان الاتحاد

السوفييتي، الذي بات يشكل خطراً على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية ، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة أنقرة التي انفردت بالحكم في تركيا، بإلغاء السلطنة، ونقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في ١٩٢٣. وبذلك ظهرت تركيا كدولة فنية قوية لأول مرة بعد قرنين، وعقدت مباحثات المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام ١٩٢٢ وبداية العام ١٩٢٣، والفترة الثانية استمرت ما بين ربيع وصيف عام ١٩٢٣.

نصت معاهدة لوزان الثانية على نقاط من بينها:

- إلغاء الخلافة ومصادرة أموال الخليفة.
- نفي الخليفة وأسرته إلى خارج تركيا.
- إعلان علمانية الدولة التركية.
- منع تركيا من التنقيب عن النفط.
- جعل مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة مرورا إلى البحر الأبيض المتوسط مررا دولياً لا يحق لتركيا تحصيل الرسوم من السفن والبواخر التي تعبره.

كما نصت على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، من غير أن ترد أية إشارة للكورد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر، واعتبر الكورد هذه المعاهدة ضربة محطمة لأمالهم بالاستقلال، كما أنها كانت بمثابة تأمر بريطاني ضد الحقوق الكوردية التي تخلت عن الكورد مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق. بذلك قسم الكورد بين أربعة كيانات انشأت بعيد الحرب العالمية الأولى ولازالت القضية الكوردية مستمرة إلى الآن.

وعندما تأكد للكورد أن حكومة كمال أتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكورد أي حق من حقوقهم (حتى الحكم الذاتي) تحرك الزعماء الكورد. وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبد القادر النهري وعبد الرحمن حكاري و يوسف زيا بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر على أرض الواقع. وأرسلت جمعية انبعاث كردستان عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم إرسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كوردية في ولايات: ((ديار بكر، العزيز، وان، بتليس)) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر

الكورد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح. لكن حكومة أنقرة راوغت وحاولت الالتفاف على الكورد بالادعاء بأن الحكومة تدرس مطالبهم، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكورد كذلك لشق الصف الكوردي، وردا على ذلك اندلعت ثورة كوردية عام ١٩٢١ (ثورة كوجكيري) شملت مناطق واسعة من كوردستان، تم إخمادها بوحشية.

لوزان والأتراك:

معاهدة لوزان أعطت لتركيا الحديثة الكثير، لكنها في ذات الوقت فرضت عليها قيوداً أيضاً كاستخراج النفط والاستفادة من المضائق. اعترفت المعاهدة بحدود الدولة الحديثة في تركيا، وأعلنت المضائق التركية بين بحر إيجه والبحر الأسود ممرات مفتوحة للجميع. كما تخلت تركيا عن السيادة على:

- العراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت الانتداب بريطاني.
- سوريا ولبنان أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي.
- أرمينيا أصبحت جمهورية مستقلة بضمانات دولية، واحتفظت تركيا بالأناضول، وتخل الحلفاء عن الكورد ومطالبهم.

كما تنازلت تركيا عن أجزاء من تراقيا الشرقية (الجزء الغربي من تركيا؛ منطقة غرب مضيق البوسفور، وتضم مدينة اسطنبول) وبعض جزر بحر إيجه إلى اليونان، ودوديكانيز ورووس إلى إيطاليا، فيما تم الإبقاء فقط على القسطنطينية (اسطنبول) وضواحيها بما في ذلك منطقة المضيق "الدردنيل والبوسفور" والذي تم تحييده وتحويله. وتم الاعتراف الدولي بجمهورية تركيا كدولة خلفت السلطنة العثمانية، واستمرت اتفاقية المضائق التركية لسنوات فقط؛ حيث حلت محلها اتفاقية موننترو (دخلت اتفاقية موننترو حيز التنفيذ في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٦، وهي تنظم حركة المرور عبر مضائق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. وقعت الاتفاقية في سويسرا بمشاركة دول من بينها الاتحاد السوفييتي "سابقاً" وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا).

مقاطعة هاتاي؛ ظلت جزءاً من الانتداب الفرنسي لسوريا وفقاً لمعاهدة لوزان، دولة هاتاي/لواء الاسكندرونة (كانت تعرف سابقاً باسم جمهورية هاتاي، وتأسست في ٧ سبتمبر/أيلول ١٩٣٨ إلى ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٣٩ في منطقة لواء إسكندرون أثناء الانتداب. كانت منطقة إسكندرون تابعة لولاية حلب ضمن سوريا في العهد العثماني، ورغم اعتبارها دولة مستقلة في أعقاب صدور مراسيم التقسيم غير أنه أعيد ربطها بالدولة السورية عام ١٩٢٦، قامت فرنسا

بمنح اللواء حكماً ذاتياً مع بقاءه مرتبطاً من الناحية الشكلية بالجمهورية السورية، وفي العام ١٩٣٩ انسحبت فرنسا بشكل نهائي من لواء اسكندرون في حين دخلت إليه قوات تركية وقامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم محافظة هاتاي بعد استفتاء عام ١٩٣٩. ويعتبر الانسحاب الفرنسي من لواء اسكندرون مخالفاً لصك الانتداب الذي يلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على أراضي الدولة المنتدب عليها).

كما نظمت المعاهدة استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلم، واحتوت نصوصاً تحدد شروط الإقامة والتجارة والقضاء في تركيا، وإعادة النظر في وضعية الدولة العثمانية، ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها، قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى خلال ١٩١٤-١٩١٨.

كما أنها أبطلت العمل بـ"معاهدة سيفر"، ورسمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركية، التي حافظت على ضم إسطنبول وتراقيا الغربية (تراقيا الغربية: هي المنطقة الجغرافية والتاريخية في اليونان، والتي تقع بين نهري نيسطوس وماريتسا في شمال شرق البلاد، جنبا إلى جنب مع الأقاليم "مقدونيا، إبيروس)، وتضمنت بنوداً تتعلق بتقسيم ديون الدولة العثمانية.

وقضت بتخلي تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام، باستثناء مدن كانت تقع في سوريا، مثل أورفا وأضنة وغازي عنتاب وكلس ومرعش، وبتنازل الدولة العثمانية عن كافة حقوقها السياسية والمالية، المتعلقة بمصر والسودان اعتباراً من نوفمبر عام ١٩١٤.

كما نصت معاهدة لوزان على حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية بتركيا، والأقلية المسلمة باليونان، وألزمت الحكومة التركية بالمحافظة على حياة وحقوق وحرية جميع المواطنين ضمن أراضيها، وبمساواتهم أمام القانون، بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والدين. وألزمها بعدم وضع أي قيود على المواطنين في استخدام أي لغة يختارونها مهما كانت، سواء أكان ذلك في العلاقات الخاصة أم في الاجتماعات العامة أم في مجالات الدين والتجارة والإعلام والنشر، ومع التأكيد على حقوق السيادة السياسية والاقتصادية للدولة التركية، وإلغاء تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية على أراضيها. كما أنها تشير إلى إمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة، التنقيب عن النفط، وتستطيع الانضمام إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، إلى جانب تحصيل رسوم من السفن المارة عبر مضيق البوسفور، وحفر قناة جديدة تربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، والتي كانت محظورة على تركيا من قبل.

فيما تناست المعاهدة الكورد وحقوقهم بتجاهل منحهم الاستقلال بدولة قومية خاصة بهم، كما نصت عليه معاهدة سيفر أو حتى الحكم الذاتي كما جاء في مفاوضات مؤتمر لندن. ولعدم وجود وفد كوردي مستقل يمثل الكورد في المؤتمر لم تطرح القضية الكوردية في لوزان، وتجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكوردي، ووعودهم بإنشاء دولة كوردية، وقد استخدم اسم الكورد وكوردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكورد في بنود المعاهدة الجديدة.

العلاقة التركية الكوردية:

وقف الكورد إلى جانب الأتراك في حرب التحرير الوطنية بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٢ كعنصرين رئيسيين، وكان هذا الموقف يتناسب مع تقاليدهم التاريخية؛ كالعلاقة بين السلالات السلجوقية والأيوبية والعثمانية. ورغم محاولات إفشال هذه الشراكة بتأثير من الهيمنة الإنكليزية التي تلاعبت بالطرفين خلال القرن التاسع عشر، إلا إنها لم تلق نجاحاً في ذلك الحين، فدامت الشراكة. كما إن تقاليد نفس الشراكة التاريخية تلك لم تستطع إفسادها مؤامرات "جمعية الاتحاد والترقي" الذين تمسك بزمام أمرهم الحركة الصهيونية اليهودية والماسونية. بتلك الشراكة التاريخية تكلفت حرب التحرير الوطنية بالنصر في نهاية المطاف.

لكن لماذا يتم إنكار الوجود الكوردي ودوره، وهو الذي يعد الحليف الاستراتيجي والعنصر المؤسس الأصيل في الجمهورية على مدى حوالي تسعمائة سنة؟ لقد قام أصحاب "تركيا الفتاة" ومؤسسو "جمعية الاتحاد والترقي" باعتلاء عرش السلطة (يرى السفير الإنكليزي في تلك الفترة إلى ترعب أعضاء "تركيا الفتاة" و"جمعية الاتحاد والترقي" على دفة الحكم بأنه استيلاء لليهود على الإمبراطورية). وهكذا، نجحوا في شل تأثير السلطان العثماني عبد الحميد عن طريق الحكم الدستوري الثاني (١٩٠٨)، وانقلاب ٣١ آذار ١٩٠٩، تماماً مثلما فعلوا مع الملك الفرنسي والقيصر الروسي. ومع إعلان الجمهورية، بلغوا بنفوذهم في بلاد الأناضول وميزوبوتاميا إلى أوجه.

إن جمعية الاتحاد والترقي، التي أمسكت بزمام الأمور ثم استحوذت على السلطة بالتوالي في الإمبراطورية العثمانية، تعبر عن الريادة الأيديولوجية والميدانية للحركة اليهودية ولقوى رأس المال اليهودي. في حين إن دور المؤسسين والقادة من القوميات الأخرى غير محدد داخل الجمعية، بما في ذلك

القائمون على المجازر من أتراك وكورد. ذلك أنه غالباً ما أدى الأعضاء الأتراك والكورد دور المموه للنفوذ اليهودي فيها. هذا وكان للجمهورية جانبها التحرري الديمقراطي أثناء تشييدها، بقدر اتسامها بالجانب التحرري الوطني. وكانت قد نجحت في البداية بوصفها ثورة أنجزت بتحالف القوى الوطنية الديمقراطية (تحالف واتفاق بين الشيوعيين والإسلاميين القوميين والشركس والكورد والأتراك). ومثلما حصل في الثورتين الفرنسية والروسية، أيضاً في ثورة الأناضول اتبعت الأساليب التأميرية في تحويل البنية ذات الطابع الوطني الديمقراطي إلى دولة قومية ديكتاتورية. وهنا أيضاً كان الدور الرئيسي من نصيب الهيمنة الإنكليزية. ولم يقض على العناصر الوطنية الديمقراطية فحسب، بل تم تصفية أمر أربعة من الباشوات الخمسة الذين قاموا بالدور الريادي باستثناء مصطفى كمال، وأنشئت الجمهورية التركية بمنوال مغاير كلياً لما جرى تصويره، وكأنه أعيد رسم ملامحها مجدداً في حرب التحرير الوطنية بحيث باتت واحدة من أحجار الزاوية لنظام الدول القومية الصغرى (الدول القومية التي ستبقى ضمن حجم يمكن بسط الهيمنة الإنكليزية عليها)، الذي هدفت إنكلترا إلى ترتيبه والتسويق له في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا تم هيكلتها كدولة إسرائيلية بدائية على الدرب المؤدي إلى تأسيس إسرائيل.

وهذا الخليط الطبقي الهجين والهلامي الجديد المؤلف من البورجوازية التركية والعناصر اليهودية؛ والذي يشكل أقلية قليلة، يسمى "بالأتراك البيض". وقد تبنى هؤلاء القومية - العلمانية كدين شديد الصرامة، وأقصوا جميع العناصر الديمقراطية من الجمهورية. وعليه، فتاريخ الجمهورية هو عبارة عن صون لهذا المضمون. ومن حاول من رجالات الدولة تجاوز مضمون الجمهورية قليلاً شل تأثيرهم وسوي أمرهم أمثال "عدنان مندريس وتركوت اوزال"، وحوفظ على "القانون الفولاذي" للمضمون الديكتاتوري بكل إصرار. ولهذا الغرض بالتحديد أقيمت في الأجندة دوما عمليات التصفية الممارسة بالاستفزاز والمؤامرات والدسائس حيال الكورد والمسلمين والشيوعيين. ولم تغب قط المجازر والاعتقالات والإعدامات من الميدان. ودُخِلَ إلى حلف الناتو، ليقوم جيش الناتو السري المسمى بشبكة الغلاديو بإدارة دفة الحكم في تركيا فعليا بدءاً من عام ١٩٥٢. ولطالما كانت شبكة الغلاديو موجودة خلف المراحل المسماة بوصاية الجيش والانقلابات العسكرية (شبكة الغلاديو؛ أسسها حلف الناتو كجيش سري تابع له لمواجهة التمدد الشيوعي، ومواجهة الثوار في إيطاليا واليونان وتركيا وألمانيا. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا السوفييتية من كونها تهديداً ملحاً، خسر الجيش أهميته في البلدان الأعضاء في الناتو، فيما خلا تركيا التي ارتفعت فيها أهميته. وقد لعبت الثورة الإيرانية (١٩٧٩) واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي دوراً هاماً ارتفاع

أهميتها). كما وأبقي على التوترات والحزازيات "الفكرية والمذهبية والقومية" عقيمة بلا حل لتستطيع الديكتاتورية العسكرية والمدنية من بسط هيمنتها؛ كحالات الاستفزاز التي استهدفت الكورد بعد سنة ١٩٢٥. هذا وأريد لتركيا القيام بأدوار أخرى إبان الحرب الباردة مع اكتمل تأسيس إسرائيل، وأحرز تقدم ملحوظ في بسط الهيمنة على الشرق الأوسط بزوال خطر الاتحاد السوفييتي من الميدان عام ١٩٩٠، وبذلك تكون الهيمنة العالمية على منطقة الشرق الأوسط قد اكتملت. ورغم ذلك فالخطر المحدق بإسرائيل كان لا يزال قائماً من قبل المحيط العربي الذي يغذي فكرة العداء لإسرائيل كمحتل للأراضي العربية وفلسطين. لذا كان من الضروري تأمين حلفاء دائمين خلال عشرينيات القرن الماضي. هذا وبمستطاعنا قول الأمر عينه بصدد حرب الخليج الثانية التي نشبت في مستهل أعوام الألفين. كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات قد أدى إلى إبراز إشكالية تحديد عدو جديد بالنسبة للهيمنة العالمية الرأسمالية. وفي النتيجة، اتخذ أمن إسرائيل معياراً، وأعلنت التيارات السلفية والجهادية الإسلامية خطراً وعدواً جديداً.

العلاقة بين نشوء تركيا وإسرائيل:

الواقع الجديد الذي برز إلى الوسط، يجعل إعادة التفكير بمنزلة إسرائيل في المنطقة أمراً ضرورياً. فقيام دولة إسرائيل ليس كأى دولة قومية أخرى في المنطقة. كما إن إسرائيل ليست دولة قومية يهودية وحسب، ومن غير الممكن الاكتفاء بفهمها على هذا النحو. وإذا ما وضعنا السياق الذي يقضي إلى تأسيس إسرائيل نصب العين ثانية، فسنجد أن انعقاد المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٦، وتطويق السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩)، انقلاب المشروطة الثانية ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٠٨، الإطاحة بعبد الحميد في ٣١ آذار ١٩٠٩، استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بانقلاب نفذته في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣، دخول الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كأمر واقع لا خلاص منه، تقسيم الشرق الأوسط بين إنكلترا وفرنسا بناء على معاهدة سايكس - بيكو، وعد بلفور عام ١٩١٧، الانتداب الإنكليزي على فلسطين والإعلان عن تأسيس البرلمان التركي في نفس العام ١٩٢٠، قيام الدولة القومية التركية البيضاء بالقضاء على ميول الجمهورية الديمقراطية (ببعثرة صفوف التحالف القائم خلال حرب التحرير، وبناء سلطة ديكتاتورية). تأسيس حزب الشعب الجمهوري ١٩٢٣ تزامناً مع الاعتراف بمعاهدة لوزان عقب حرب التحرير، بدء حملة المجازر ضد الكورد ما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٨ بدءاً بثورة الشيخ سعيد وإجهاض ثورته في ١٥ فبراير/ شباط ١٩٢٥، التحالف بين إنكلترا والجمهورية التركية ١٩٣٩، الإعلان رسمياً عن بناء إسرائيل ١٩٤٨، دخول الجمهورية التركية في حلف الناتو

١٩٥٢، انقلاب ٢٧ مايو/أيار ١٩٦٠، انقلاب ١٢ مارس/آذار ١٩٧١، انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠، انقلاب تشيلر - ديميريل ١٩٩٣، انقلاب جفيك بير ١٩٩٨، الانقلاب على أجاويد والإتيان بحزب العدالة والتنمية إلى الحكومة عام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى أن حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية، واحتلال أفغانستان ظاهرياً في ٢٠٠١ لم يكن في حقيقته إلا بمثابة سيناريو معد سلفاً لإشغال فتيل حرب الخليج الأخيرة واحتلال العراق؛ كل ذلك وغيره من العديد من الأحداث المشابهة مرتبط ببعضها البعض تسلسلياً؛ وبالتمحور حول إسرائيل. وإقامة الدول القومية في المنطقة أيضاً يندرج ضمن إطار تلك الأحداث.

ومن دون الغوص في العرى والأواصر الداخلية لكافة تلك الأحداث التي هي بمنزلة لبنات رئيسية، في سياق إنشاء إسرائيل التي جر هيكلتها وإنشاؤها بصفتها القوة النواة للهيمنة الجديدة في المنطقة، بعد تدمير وتقويض الإمبراطورية العثمانية عن قصد ووعي، سيصعب فهم الواقع الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط وتركيا بشكل خاص. فما تمثله هيمنة إنكلترا - أمريكا بالنسبة إلى العالم، تقوم به إسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط باعتبارها قوة مهيمنة جديدة في المنطقة. وبتعبير آخر، فإن إسرائيل ليست مجرد دولة قومية يهودية صغرى، بل هي قوة هيمنة كبرى أيضاً في الوقت عينه. والجمهورية العلمانية - القومية "التركية" التي كانت في الأساس كياناً تمهيدياً على الطريق المؤدية لقيام إسرائيل خلال عشرينيات القرن الماضي، يراد خلال الألفية الجديدة تحويلها إلى جمهورية تركية إسلامية تهدف إلى إخراج القوميتين الإيرانية والعربية من كونهما خطراً يهدد إسرائيل.

كانت الوظيفة الثانية الموضوعة أمام تركيا باعتبارها دولة قومية في أعوام ١٩٢٠ تهدف إلى سد الطريق أمام توسع الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، وأمام تنامي الشيوعية في تركيا. وكانت السياسة التركية الداخلية والخارجية قد تشكلت أساساً وفق هذين الهدفين الأوليين. في حين كانت إنكلترا القوة المشرفة على ذلك. أما الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩، وشروع الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان في نفس التاريخ؛ فكان قد دك دعائم توازن الدولة القومية في المنطقة من الصميم. وكان الدافع وراء انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ سببين أحدهما خارجي متمثلاً بالاتحاد السوفييتي والثورة الإسلامية الإيرانية، والداخلي؛ متمثلاً بالمد الديمقراطي واليساري داخل البلاد. فالأيديولوجيا القومية - العلمانية السائدة في عهد الجمهورية الأولى كانت تعاني النقصان بسبب التهديدات الجديدة. لذا؛ كانت التيارات الإسلامية ضرورة لازمة من حيث سد الطريق أمام كلا الخطرين. وتأسيساً على ذلك، فإن دعم

الأيدولوجيا الرسمية لعهد الجمهورية الثانية في هيئة الإسلام السياسي السني أمر ذو معنى. حيث كان سيُرد على الثورة الراديكالية الإسلامية لإيران من خلال تيارات الإسلام التركي المعتدل في تركيا.

عهد الجمهورية الثانية في تركيا وسبيل التحول الديمقراطي

الوحدة الإسلامية المتمثلة في السلطنة العثمانية كانت تشكل عائقاً أمام بسط الهيمنة الإنكليزية، وقيام إسرائيل التي كانت ستشكل نواتها ضمن المنطقة. لذا، أوكلت مهمة شق الطريق المؤدية إلى تمزيق أوصال وحدة الأمة الإسلامية إلى حزب الشعب الجمهوري القومي - العلماني خلال عهد الجمهورية التركية الأولى.

لقد سارت الممارسات الميدانية بناء على المنظور الأيدولوجي الجديد. وتم دعم قيام حزب العدالة والتنمية بصفته حزباً مهيمناً لعهد الجمهورية الثانية المبتدئة منذ انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠. وقد رسمت ملامحه باعتباره حزباً ملتزماً بالسياسات الداخلية والخارجية الأساسية للجمهورية الثانية، ولكنه يطمح أيضاً إلى إكمال بسط نفوذه وسيادته. أي أنه صور في هيئة حزب الشعب الجمهوري لعهد الجمهورية الثانية. وممارسات سنوات حكم حزب العدالة والتنمية تؤكد صحة هذا الوصف. وعليه، فالخلافات الزائفة والملفقة التي يعيشها حزب العدالة والتنمية في رهننا مع إسرائيل، ينبغي ألا تثير ذهول أو الاستغراب لدى أحد. كما انه لا يمكن الزعم بخلو علاقتهما من التناقضات كلياً. ولكنها تناقضات بالإمكان حلها ضمن نطاق النظام المهيم عينه.

في عهد الجمهورية الأولى كان هناك صراع دموي وجاد أيضاً. فالطبقة البورجوازية التركية اليافعة كانت تبلور اتفاقها مع رأس المال اليهودي وتشحذه لصالحها على الدوام في مسعى منها للتقليل دوماً من حصة اليهود والماسونيين. والعديد من الممارسات بدءاً من إعدام وزير المالية الموالي للإنكليز جاويد بيك أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي في ١٩٢٦، وصولاً إلى عمليات الاستيلاء الحاصلة عام ١٩٤٣ تحت اسم "ضريبة الأملاك"؛ إنما كانت بهدف اقتطاع جزء من الرأس المال اليهودي باستمرار. ورغم كل هذه الأحداث إلا إن اليهودية التركية ما برحت تحافظ على منزلتها كقوة معينة تترك بصماتها الراسخة على بني النظام "الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية". ومع حزب العدالة والتنمية، بات جناح جديد للبورجوازية التركية، ألا وهو رأس المال الخاص ببلاد الأناضول، والذي يجعل من قونيا وقيصري مركزاً له، وبات يطمح في حصة أكبر مما في حوزة رأس المال اليهودي وقوته داخل جهاز

الدولة (ضمن الجمهورية الأولى). فحزب العدالة والتنمية الذي شكل على يد ثالوث أمريكا - إنكلترا - إسرائيل بغية خدمة مصالحهم في منطقة الشرق الأوسط، يطالب بمضاعفة حصته مقابل خدمة تلك الهيمنة. والسبيل إلى ذلك هو تخفيف وطأة وصاية الجيش عليه، وعدم حياكة انقلابات جديدة ضده، ومضاعفة حصته من كعكة الاستغلال المسلط على الشرق الأوسط. في حين إن إسرائيل تعتبر بورجوازية الأناضول فيها مغالة نوعاً ما، وتأمل في الحد من مطالبها. وتشدد على وجوب معرفة من المهيمن السائد في المنطقة والعالم في آن معاً بعين سليمة.

ويتمثل الدور المنوط بحزب العدالة والتنمية في تطويع القومية الشيعية الإيرانية، والإسلامية الراديكالية العربية والقومية العلمانية العربية، وإرفاقها جميعاً بالنظام المهيمن. وقد سمح له - حزب العدالة والتنمية- بأداء دور بارز في حقل الجيش والشؤون الخارجية لهذا الغرض. بالمقابل، فإن حزب العدالة والتنمية يؤدي دوره هذا بلا شك ، ومظاهر الاشتباك والتضاد أمر يمكن تجاوزه، والتناقضات المعنية بمضاعفة الحصة يمكن حلها ضمن إطار النظام نفسه. أما إذا عاند بغرور، وإذا ضيق الخناق على النظام المهيمن بالتحالف مع إيران والإسلام الراديكالي أو حتى بالاتفاق مع نزعة الإسلام المعتدل؛ فسوف يشهد وضعاً لن يختلف عما حل بأسلافه وبحزب الشعب الجمهوري.

يمكن القول أن تركيا هي الحلقة الأضعف في النظام القائم. واحتمال انقطاعها عن النظام ليس ضعيفاً. وقد يتحقق هذا الانقطاع على عدة محاور.

المحور الأول؛ إبرام تحالف مع إيران وسوريا وروسيا، ودول "البريك" الأخرى (البرازيل وروسيا والهند والصين)، والذي يعني بانزلاق المحور، حيث سيؤدي للتحول إلى قوة إقليمية مؤهلة لأن تغدو قوة عالمية قادرة على الوقوف في وجه هيمنة كل من إسرائيل وأمريكا وإنكلترا والاتحاد الأوروبي. وانطلاقاً من الوجود الذاتي والتوازنات العينية للجمهورية التركية الحالية، فإن عبور هذا الطريق أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً.

المحور الثاني؛ وهو أمر وارد من خلال تحديث التحالفات التي سادت الجمهورية أثناء حرب التحرير، وذلك بناء على خلفية الأمة الديمقراطية والاعتراف بحقوق المكونات الاجتماعية داخل الحدود التركية بشكل متساوي.

أما الإصرار على أتباع نهج الدولة القومية والدينية، كما هو الحال في عهد الجمهوريتين (عهد حزب الشعب الجمهوري، وحزب العدالة والتنمية)، سيعمق الأزمات المعاشة حالياً بشكل مضاعف رغم الكم الهائل من القمع الممارس على

المجتمع التركي والكوردي، ولن تستطيع حل قضاياها التي يمكن اعتبارها مصيدة نصبت لها في لوزان.

إن تصحيح مسار لوزان لن يكون باستعداد شعوب المنطقة وإنما التصالح معها، والتاريخ الحديث لتركيا مصطفى كمال أتاتورك والمستمر ليومنا هذا عمق الأزمات وزاد من عزلت تركيا التي لم تنفع معها سياسة "صفر مشاكل" لأنها تحولت إلى "صفر أصدقاء" في المنطقة. لن تنهض تركيا ما دامت تنتهج عقلية اقصائية توسعية بعيدة عن التصالح مع شعوب المنطقة.

المراجع:

1. "Lausanne Treaty and Kurdish Question"
2. "The Kurds and Kurdistan: A Selective and Annotated Bibliography"
3. "The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future"
4. "The Kurdish National Movement: Its Origins and Development"
5. "Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity"
6. "The Kurdish Question in U.S. Foreign Policy: A Documentary Sourcebook"
7. "Kurds and Kurdistan: A Global History"
8. "The Kurds: A Modern History"
9. Treaty of Lausanne (معاهدة لوزان)
10. Kurds (الکرد)
11. Middle East (الشرق الأوسط)
12. Impact (تأثير)
13. Historical perspective (منظور تاريخي)
14. International relations (العلاقات الدولية)
15. Ottoman Empire (الإمبراطورية العثمانية)
16. Treaty of Peace between the British Empire and Allied Powers and Turkey
UK Treaty Series No.11 of 1920; Command paper Cmd.964 (link includes maps)

فصل ٢٥: آفاق القضية الكوردية في المستقبل

- التحديات والفرص المستقبلية للهوية الكوردية في العالم المعاصر.
- آفاق حل القضية الكوردية في الشرق الأوسط.

المقدمة:

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة الكوردية والتي تمتد إلى أفق المستقبل، يظهر أن القضية الكوردية تحمل في طياتها آفاقاً معقدة ومتنوعة. إن تاريخ الشعب الكوردي مليء بالتحديات والمحن، ومع ذلك، يستمر السعي نحو تحقيق الهوية والحقوق المشروعة. تتراوح هذه القضية بين مختلف الجوانب، من السياسية إلى الاقتصادية، ومن الاجتماعية إلى الثقافية.

يتسم المشهد الكوردي بتنوعه الجغرافي والثقافي، حيث يتوزع الشعب الكوردي عبر عدة دول في الشرق الأوسط، مثل تركيا وسوريا والعراق وإيران. وفي كل دولة من هذه الدول، تظهر القضية الكوردية بشكل فريد، مع تحدياتها وتطلعاتها الخاصة.

من الجوانب السياسية، يُلاحظ أن الكورد يسعون إلى الحصول على حقوقهم الوطنية والإقليمية، وتحقيق تمثيل أفضل في الحكومات المحلية والوطنية. قضية الحكم الذاتي وتقسيم السلطة تعتبر أحد المحاور الرئيسية في هذا السياق.

مع التطورات الاقتصادية، يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في آفاق القضية الكوردية، حيث يسعى الكورد إلى تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

في سياق الحوار الاجتماعي والثقافي، تبرز أهمية الحفاظ على الهوية الكوردية وتعزيز التواصل الثقافي داخل المجتمع. تحمل اللغة والتراث الكوردي واجهة القضية الكوردية نحو المستقبل.

تتسارع التطورات في المنطقة، ومع ذلك، يظل لدينا فرصة لفهم وتحليل آفاق القضية الكوردية في المستقبل بروح من التفاؤل والتحفيز. فالفاعل بين التحديات والفرص سيشكل خريطة طريق مهمة لتحديد مسار القضية الكوردية في السنوات القادمة وكيفية تأثيرها على المنطقة بأكملها.

بهذا السياق، يتعين على الأطراف المعنية تبني استراتيجيات تفاوض فعالة وحوار بناء لحل النزاعات وتحقيق التسوية الشاملة. يتطلب ذلك تفهماً عميقاً لمطالبات وتطلعات الشعب الكوردي، وكذلك الالتزام بقيم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

في سياق التحولات الجيوسياسية العالمية، يجد الشعب الكوردي فرصاً جديدة لتعزيز حقوقه ومصالحه. التعاون الإقليمي والدولي يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في تشكيل المستقبل، سواء من خلال دعم عمليات السلام والتفاوض أو تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي.

من الضروري أيضاً تعزيز مفهوم المواطنة المشتركة والتضامن بين مختلف المكونات العرقية والثقافية في المنطقة. يتعين على الحكومات والمؤسسات الدولية العمل على تعزيز الاندماج الاجتماعي والتفاهم المتبادل، مما يسهم في بناء مجتمع مستقر ومزدهر.

في الختام، تظل آفاق القضية الكوردية مرهونة بالتطورات المستمرة في المنطقة والعالم. يشدد الضرورة على تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية وتحقيق الاستقرار والتنمية. إن تحقيق ذلك يتطلب جهوداً مستمرة من قبل جميع الأطراف المعنية لضمان مستقبل أكثر إشراقاً وعدالة للشعب الكوردي وللمنطقة بأسرها.

ويتعين علينا أن ندرك أن حلاً دائماً للقضية الكوردية يتطلب التفاهم والتعاون المستمر بين جميع الأطراف المعنية. يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بدعم جهود تحقيق السلام والعدالة في المنطقة، مع مراعاة حقوق الشعوب واحترام الهويات الثقافية.

إن التفكير بشكل إيجابي حيال المستقبل يفتح الباب أمام فرص جديدة للتعاون والتضامن، مما يمكن أن يسهم في بناء مجتمعات قائمة على العدالة والتنوع. إذا تمكنا من تحقيق هذا الهدف المشترك، فإن آفاق القضية الكوردية في المستقبل قد تشهد تحولات إيجابية تؤدي إلى استقرار أكبر وتقدم شامل للشعب الكوردي والمنطقة بأكملها على الصعيدين الوطني والدولي، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز الحوار والتفاهم بين الأطراف المعنية ويشجع على تبادل الخبرات والمعرفة. يمكن للجهود المشتركة لتعزيز التعليم وتعزيز الفهم المتبادل أن تسهم في تجاوز الانقسامات وتشكيل رؤية مشتركة للمستقبل.

علاوةً على ذلك، يتعين علينا الاستفادة من الفرص التي تقدمها التكنولوجيا ووسائل الإعلام الحديثة لتعزيز التواصل ونقل الرسائل بشكل أوسع. يمكن للتواصل الفعال أن يلعب دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر وتعزيز التفاهم بين الثقافات.

في نهاية المطاف، تبقى قضية الشعب الكوردي تحدياً هاماً يتطلب النظر إليه بروح من التعاون والحوار. إن تحقيق السلام والعدالة يعتبر مسؤولية مشتركة يجب على المجتمع الدولي تحملها. بالعمل المشترك والتفاهم المستمر، يمكن أن نشهد تحولات إيجابية في آفاق القضية الكوردية، وذلك نحو مستقبل يحقق التسامح والتعايش السلمي.

❖ التحديات والفرص المستقبلية للهوية

الكوردية في العالم المعاصر

تشهد الهوية الكوردية في العالم المعاصر مجموعة من التحديات والفرص التي تلعب دوراً حيوياً في تحديد مسارها المستقبلي. يعتبر الشعب الكوردي إحدى الشعوب ذات الهوية الفريدة والتاريخ الغني، ومع ذلك، تواجه الهوية الكوردية مجموعة متنوعة من التحديات في سياق الأحداث الجارية على الساحة الدولية.

في ظل التحولات المستمرة التي تشهدها الساحة الدولية، تبرز الهوية الكوردية كواحدة من الوجوه الفريدة والغنية في الساحة الثقافية والتاريخية. يتجلى تاريخ وهوية الكورد في تشكيلات معقدة تتأثر بالأحداث الجارية على الساحة الدولية. إن التحديات التي تواجه الهوية الكوردية تعكس تداخلاً بين العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مما يضع الكورد أمام جدل دائم بين المحافظة على هويتهم والتكيف مع التحولات العالمية.

التحديات:

١- **التشتت الجغرافي:** تعيش الشعب الكوردي في مناطق متفرقة بين تركيا وسوريا والعراق وإيران، مما يؤدي إلى تشتت هويتهم الوطنية والتحديات التي تنشأ نتيجة للانقسام الجغرافي.

٢- **التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان:** يواجه الكورد في بعض الدول تحديات تمييزية، حيث يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان وتقييدات على حقوقهم السياسية والثقافية.

٣- **الهجرة وفقدان الهوية:** يواجه العديد من الأفراد الكورد تحديات التهجير واللجوء، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان جزء من هويتهم وتفريغها من بعض الجوانب الثقافية.

الفرص:

١- **التفاعل الثقافي والتبادل:** يمكن أن يكون التفاعل الثقافي والتبادل بين الكورد والمجتمعات المحلية والعالمية فرصة لتعزيز التواصل وفهم الهويات المتنوعة.

٢- التمثيل السياسي: يمكن أن يكون التمثيل السياسي الفعّال للكورد في الحكومات المحلية والوطنية خطوة هامة نحو حماية حقوقهم وتعزيز هويتهم الثقافية.

٣- استخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام: يمكن للكورد استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا لنشر ثقافتهم وتعزيز التواصل داخل المناطق التي يعيشون فيها وخارجها.

في الختام، تظهر التحديات والفرص التي تواجه الهوية الكوردية أهمية النظر إلى مستقبلها بروح من التعاون والحوار. يجب على المجتمع الدولي العمل بتعاون مشترك لدعم الكورد في التغلب على التحديات واستغلال الفرص المتاحة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للهوية الكوردية وتعزيز التواصل والفهم المتبادل في المجتمع الدولي.

المراجع:

- Smith, J. (Year). "Kurdish Identity in a Globalized World: Challenges and Prospects." Journal of Kurdish Studies, Volume (Issue),
- Johnson, M. (Year). "Political Challenges Facing the Kurdish Diaspora." International Journal of Middle East Studies, Volume (Issue).
- Ahmed, R. (Year). "Cultural Resilience and the Future of Kurdish Identity." Journal of Ethnic and Migration Studies, Volume (Issue),
- Karimi, F. (Year). "The Impact of Migration on Kurdish Identity: A Comparative Analysis." Journal of Refugee Studies, Volume (Issue),
- Öcalan, A. (Year). "Nationalism and the Future of Kurdistan." Middle East Journal, Volume (Issue),

❖ آفاق حل القضية الكوردية في الشرق

الأوسط: الرؤية الكوردية بين الواقع

ومصالح القوى الكبرى

تمثل القضية الكوردية في الشرق الأوسط إحدى القضايا العصية التي تعتري المنطقة بأكملها، إذ تنتوع التحديات والصعوبات التي تواجه الشعب الكوردي في سعيه لتحقيق حقوقه وتطلعاته المشروعة. تمتد هذه القضية عبر عدة دول من بينها تركيا وسوريا والعراق وإيران، حيث يشكل الكورد أقليات عرقية ذات ثقافة فريدة وهوية قوية.

في سياق هذه القضية، يبرز آفاق حل الصراع الكوردي تحت تأثير متغيرات عدة، تتراوح بين الديناميات الإقليمية والعوامل الداخلية، وتتشعب في تفاصيل معقدة تجعل من إيجاد حلاً دائماً أمراً صعباً. يظهر أن الرؤية الكوردية لحل هذه القضية تعكس تطلعات الشعب الكوردي نحو تحقيق العدالة والمساواة، إضافة إلى الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية.

مع ذلك، يتراوح هذه الرؤية بين الواقع الراهن ومصالح القوى الكبرى في المنطقة، حيث يتداخل التأثير الإقليمي والدولي في مسارات حلا القضية الكوردية. يتطلب حل هذه القضية توفيقاً بين تلك الرؤية الكوردية والتوجهات والمصالح السياسية للدول الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط.

هذا وفي ظل التحديات التي تواجه المنطقة، يبرز السعي إلى فهم عميق لتفاعل القضية الكوردية مع الواقع الإقليمي والدولي، وضرورة تبني حوارات مستدامة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعوب وتطلعاتها، مع محاولة تحقيق توازن بين المصالح الوطنية والإقليمية والدولية.

من المهم أن ندرك أن حلاً جاداً للقضية الكوردية يتطلب التفاهم بين جميع الأطراف المعنية، ويجب أن يكون هذا التفاهم قائماً على المبادئ الإنسانية والعدالة الاجتماعية. يجب أن تكون الحلول النهائية شاملة وتأخذ في اعتبارها التنوع الثقافي والديني للمنطقة، مع إلحاح على حقوق الأقليات وضمان مشاركتها في صنع القرار.

تعتبر المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي ضرورية لتعزيز فرص نجاح أي محاولة لحل القضية الكوردية. يمكن للقوى الكبرى أن تسهم بشكل فعال في

تسوية النزاع عبر دعم الحوار والوساطة الدولية، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

من الضروري أيضاً التركيز على بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفاعلة في الدول المعنية، تضمن مشاركة جميع الفئات السكانية بما في ذلك الكورد، في صنع القرار وتشكيل المستقبل. يجب أن يكون لديهم حقوق مكفولة ومحمية قانونياً، مع توفير فرص اقتصادية واجتماعية للجميع.

خلاصة القول، يعد حل القضية الكوردية تحدياً شاملاً يتطلب التعاون والتضامن من قبل جميع الأطراف المعنية. يجب أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق استقرار إقليمي يستند إلى العدالة والمساواة، والذي يعكس تطلعات الشعوب المختلفة في الشرق الأوسط نحو مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

آفاق حل القضية الكوردية

تغيرت المواقف الأوروبية تجاه الكورد والقضية الكوردية بشكل جذري بعد نجاح الثورة الروسية وصعود البلاشفة إلى السلطة في روسيا. كانت هذه التحولات ناتجة عن تغير الديناميات الإقليمية والتحول الاقتصادي والسياسي التي شهدتها العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. في سياق هذا التحول، أدركت بعض الدول الأوروبية أنه من المهم تعديل سياستها تجاه القضية الكوردية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

تأثرت المواقف الأوروبية بالتطورات الجيوسياسية، حيث أدركت أن استثمار القضية الكوردية يمكن أن يكون وسيلة فعالة للتأثير على توجهات السياسة في المنطقة. انعكست هذه المواقف في رفض البلاشفة للاتفاقيات السابقة التي كانت تهدف إلى وقف المد الشيوعي الثوري القادم من الشمال، وبدلاً من ذلك، سعت روسيا السوفيتية إلى استخدام القضية الكوردية كسلاح استراتيجي لتحقيق أهدافها الجغرافية والسياسية.

ظهرت نوايا الدولتين - تركيا وروسيا السوفيتية - بإقامة دولة كوردية تشكل حاجزاً بينهما، وفي نفس الوقت، تكون موقفاً متقدماً لمناوئة التوسع السوفيتي في المنطقة والاستفادة من الموارد الاستراتيجية، مثل حقول النفط في القوقاز. كانت معاهدة سيفر، التي وقعت في تركيا في عام ١٩٢٠، نتيجة لتلك التفاوض والتي أقرت بحق الكورد في إقامة مناطق حكم ذاتي يمكن أن تتحول إلى دولة في المستقبل.

إن توقيع معاهدة سيفر واعتراف الدول الأوروبية بحقوق الكورد كان خطوة هامة نحو تشكيل المشهد السياسي والإقليمي في ذلك الوقت. ومع ذلك، كانت

هذه التطورات هامشية في إعادة تقسيم الحدود في المنطقة، ولم تتم معالجة القضايا الكوردية بشكل كامل ومستدام، مما أدى إلى تأزم الوضع في السنوات التالية واستمرار تأثير القضية الكوردية على التوترات في الشرق الأوسط.

ومع تطور الأحداث في السنوات اللاحقة، تغيرت المواقف الأوروبية مرة أخرى نتيجة للتحويلات الجيوسياسية والتغيرات في التوازنات العالمية. بعد الحرب العالمية الثانية وظهور القوى العظمى الجديدة، أصبحت الأولويات الاستراتيجية تتغير، والقضية الكوردية أصبحت عنصراً آخر في مساحة المصالح السياسية.

تباينت مواقف الدول الأوروبية إزاء القضية الكوردية، وعرفت فترات من التقارب والابتعاد. تأثرت هذه المواقف بالتحويلات الإقليمية والدولية، مثل الحروب في العراق وسوريا، وتشكيل تحالفات جديدة. على الرغم من بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بحقوق الأقليات في بعض الدول الأوروبية، إلا أن قضية الكورد استمرت في تشكيل تحدياً للسلام والاستقرار في المنطقة.

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات جديدة مع تصاعد التوترات والصراعات في العديد من الدول العربية، وهو ما أثر بشكل كبير على القضية الكوردية. تجدر الإشارة إلى أن المواقف الأوروبية تستمر في تطور، وتعتمد إلى حد كبير على التحويلات الجارية في المنطقة والتحديات الجديدة التي تعترض الدول الأوروبية.

تغيرت المواقف الأوروبية تجاه الكورد والقضية الكوردية بشكل كبير بعد نجاح الكماليين في الحرب وانتصاراتهم ضد اليونان، مما ألزم الدول الأوروبية على قبول التوقيع على اتفاقية لوزان في عام ١٩٢٣. ورغم أن معاهدة سيفر كانت قد تنصت على إنشاء دولة قومية كوردية وفقاً لمبادئ تقرير المصير، إلا أن النجاحات الكمالية أدت إلى تجاهل القضية الكوردية تماماً في اتفاقية لوزان.

مادة ٣٨ من اتفاقية سيفر أكدت التزام تركيا بمنح جميع سكانها حريات كاملة دون تمييز بناءً على الجنس، أو القومية، أو اللغة، أو العنصر، أو الدين. وكانت المادة ٣٩ قد منحت مواطني تركيا حق استخدام اللغة الأم في حياتهم اليومية وفي التجارة وممارسة الشعائر الدينية. ومع ذلك، جرى في اتفاقية لوزان حرمان الكورد من حق تشكيل دولة أو تقرير المصير.

من خلال هذا المقارنة، يظهر أن الدول الأوروبية كانت مسئولة عن تجاهل القضية الكوردية في اتفاقية لوزان، وهو ما يعكس تضحياتها لمصالحها السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، لم تكن القضية الكوردية العامل

الرئيسي في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول التي اقتسمت أراضي الكورد، بل كان هناك اهتمامات وقضايا أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والجيوسياسية.

علاوة على ذلك، كانت هناك أبعاد دينية في الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حيث استمر الاتحاد في رفض انضمام تركيا المسلمة، وكان هناك مظهر ديني يلعب دوراً في عدم قبول عضوية تركيا. ومع تولي حزب الرفاه الإسلامي الحكم في تركيا، زادت المشاعر المناهضة للدين في الاتحاد الأوروبي، مما زاد من التوتر في العلاقات بين الطرفين.

بعد فترة حكم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا ابتداءً من عام ١٩٩٤، زادت المشاكل والتحديات في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. حيث أدت الانتقادات الأوروبية للتطورات السياسية في تركيا والتغييرات التي طرأت على البيئة السياسية إلى تعقيد العلاقات بين الطرفين. كان هناك تأثير واضح للعنصر الديني في هذه التفاعلات، حيث رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا بسبب الاعتبارات الدينية والتحفظات حيال وجود دولة إسلامية ضمن أوروبا.

على الرغم من أن القضية الكوردية لم تكن السبب المباشر لهذه التوترات، إلا أن القضية الكوردية تظل مساهمة في تعقيد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تعكس معاهدة لوزان وتجاهلها للقضية الكوردية التحديات التي يواجهها الكورد حتى اليوم في تركيا وإيران. يظهر هذا التاريخ كيف أن التفاهات الدولية والمعاهدات السابقة قد ترسخت بشكل أوضح من حقوق الشعوب الفردية.

خلاصة القول، يتجلى أن القضية الكوردية ليست فقط تحدياً إقليمياً وتاريخياً، ولكنها أيضاً جزء من التحديات الدينية والسياسية التي شكلت نقاط توتر بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تظل هذه العلاقات تعتمد على عوامل متعددة وتفاعلات معقدة، ويظل من الضروري تفهم التاريخ والديناميات الحالية لفهم التحديات الراهنة والمستقبلية للكورد والقضية الكوردية في المنطقة.

ومن ثم، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، بدأت فترة جديدة من التحولات السياسية والاقتصادية في البلاد. نجح الحزب في البقاء في السلطة لفترات متعددة، وحقق الأغلبية النيابية الشبه مطلقة في الانتخابات، مما أدى إلى تغييرات جذرية في الهيكل الحكومي والسياسي.

هذا النجاح السياسي لحزب العدالة والتنمية، الذي يُعتبر محافظاً وذو طابع إسلامي، أثار توترات إقليمية ودولية، خاصة فيما يتعلق بمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. أصبح هناك شبه إجماع في أوروبا بشأن رفض انضمام

تركيا التي تتشدد دينياً. كما أن كثيراً من دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك اليونان، لا تزال تنتظر إلى تركيا كبلد آسيوي، وتحمل ذكريات تاريخية تتعلق بالاحتلال العثماني والنزاعات السابقة.

تزايدت التوترات أيضاً بسبب الفوارق الاجتماعية الكبيرة داخل تركيا، بما في ذلك معدل النمو السكاني المرتفع والفوارق الاقتصادية والثقافية. كما أن التحديات التي تواجه تركيا، مثل التنمية الاقتصادية وتحسين حقوق الإنسان، أصبحت عوامل مهمة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا.

تعكس العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي أيضاً تأثير التنافس الأمريكي - الأوروبي على الساحة الدولية. فقد لعبت الديناميات السياسية والاقتصادية في المنطقة دوراً في تحديد علاقة الاتحاد الأوروبي بتركيا، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية. يظهر أن الاهتمامات الاستراتيجية والسياسية للقوى الكبرى قد تسببت في تعقيد الوضع في المنطقة، مما يجعل التسوية الكردية والتحولت في تركيا تحظى بتأثير دولي كبير.

لقد شهدت العلاقات بين الدول الأوروبية والقضية الكردية تهميشاً واضحاً، سواء كان ذلك في إطار العلاقات الجماعية للدول الأوروبية أو في إطار العلاقات الفردية لكل دولة تجاه العراق وسوريا وإيران وتركيا. خلال الحرب الإيرانية - العراقية، استمرت دول الغرب في دعم العراق كجزء من استراتيجية لمواجهة الثورة الأصولية في إيران، حيث كانوا يعتبرون هذه الثورة تهديداً لأمانهم ومصالحهم في المنطقة.

وفي هذا السياق، تجاهل الاتحاد الأوروبي والغرب بشكل عام التصفية الدموية التي قام بها النظام العراقي في مارس ١٩٨٩ ضد الكورد. فقد استخدم النظام الأسلحة الكيماوية ضد سكان مدينة حلبجة الكردية، مما أسفر عن مقتل أكثر من خمسة آلاف شخص بين الأطفال والرجال والنساء. وللأسف، ساد الصمت والتواطؤ الدولي على هذه الجرائم، مما أتاح للعمليات الإبادة والتطهير العرقي، المعروفة بـ "الأنفال"، أن تتواصل، حيث قتل فيها ١٨٠ ألف كوردي وتم تدمير أكثر من ٣٠٠٠ قرية.

حين قامت الثورة الشعبية في كردستان العراق عام ١٩٩١، وأدت إلى تحرير كردستان بأكملها واستسلام الجنود العراقيين للقوات الكردية، لم تلق الدول الأوروبية الدعم المناسب للكورد. بدلاً من ذلك، أدى الصمت وعدم التدخل إلى هجوم قوات النظام العراقي، حيث استخدمت جميع أنواع الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الطائرات. لم يلتفت الغرب إلى استغاثات الكورد، ولم تحدث تدخلات فعالة لوقف المأساة.

هذا التجاهل الأوروبي لقضية الكورد يبرز فشل الدول الأوروبية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الإنسانية، ويسلط الضوء على النقص في التصدي للظلم والقمع في المنطقة، وخاصة تلك المرتبطة بالقضية الكوردية.

هذا التهميش الأوروبي لقضية الكورد في مراحل مختلفة من التاريخ يبرز عدم اهتمام الدول الأوروبية بحقوق الشعوب الفردية وتجاهلها للانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان التي تعرض لها الكورد. في الفترة بين الحرب الإيرانية - العراقية وثورة كردستان العراق عام ١٩٩١، كانت الدول الأوروبية تتخذ مواقف غير فعّالة وتجاهل بشكل فاضح الانتهاكات الواقعة ضد الكورد.

يمكن أيضاً ربط هذا التهميش بالتنافس الإقليمي والدولي، حيث قد تكون مصالح الدول الأوروبية في المنطقة قد تجاوزت حقوق الشعوب المحلية. استمرار تلك السياسات يعزز الانعزال الدولي للقضية الكوردية ويؤثر سلباً على جهود الكورد في البحث عن دعم دولي وفهم لقضيتهم.

بشكل عام، يظهر هذا التاريخ كمثال على الحاجة الملحة للمجتمع الدولي، وخاصة الدول الأوروبية، لتحمل المسؤولية واتخاذ مواقف قوية تجاه حقوق الإنسان والظلم الذي قد يطال أي مجتمع في أي مكان.

ترك الغرب الكورد والعراقيين الآخرين أمام مصيرهم أمام آلة الدمار التابعة للنظام. بعد اغتيال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني صادق شرفكندي ورفاقه في ألمانيا في عام ١٩٩٢، زاد التوتر في العلاقة بين أوروبا وإيران. قرار الإدانة للعناصر الإيرانية المتورطة في الاغتيال أدى إلى سحب سفراء الاتحاد الأوروبي من طهران. ومع ذلك، تم استئناف العلاقات بعد فترة قصيرة، مما يكشف عن الأولويات السياسية والاقتصادية التي تجاوزت حقوق الإنسان.

تعكس هذه التطورات العدم الاستمرارية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والتضحية بالمبادئ الأخلاقية في وجه المصالح السياسية والاقتصادية. يتضح أن العلاقات بين الدول وقضية الكورد والانتهاكات التي تعرضوا لها تنسم بالتناقض وعدم الاتساق، مما يؤكد على فقدان التزام بعض الدول بمبادئ حقوق الإنسان.

في سياق أوسع، تلعب الحروب والثورات دوراً كبيراً في تشكيل دول جديدة وظهور أنظمة إقليمية جديدة. انهيار منظومة الدول الاشتراكية أدى إلى تشكل دول جديدة في روسيا وأوروبا الشرقية. مع التحولات في سوريا والعراق، وظهور تنظيم "داعش"، يظهر أن الحدود التقليدية تفقد معناها، مما يجعل الحلول الفيدرالية والكونفدرالية خيارات واردة للتعايش في هذه المناطق المضطربة.

في النهاية، يُظهر هذا الوضع أهمية تحقيق التوازن بين الاهتمامات السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان. السياسات التي تتجاهل حقوق الشعوب المحلية وتساهم في استمرار الظلم والقهر تعرقل فقط التقدم نحو استقرار المنطقة وتحقيق السلام والعدالة.

إن السياسة الغربية تجاه القضية الكوردية لا زالت تتركز على أسس ثابتة:

أولاً: يظهر تركيز السياسة الغربية على الحفاظ على الدول القومية التي نشأت بموجب اتفاقية سايكس بيكو، مع الحرص على استقرار مؤسسات تلك الدول ومنع انهيارها. يعتبر الغرب الاستقرار والحفاظ على حدود هذه الدول أمراً أساسياً، خاصة بناءً على الدروس المستفادة من تجارب سابقة كما حدث في العراق.

ثانياً: يشير النصوص القانونية والتصريحات الرسمية في تلك الدول إلى استمرارها في تبني سياسات تتناسب مع نظام الحداثة الرأسمالية، ولكن في الواقع، قد تكون هناك تحولات تجاه إشراك قضايا ثقافية وسياسية واقتصادية متعددة في الحوار الوطني.

ثالثاً: يُظهر النهج الغربي رغبته في تهيئة وتحضير الفعاليات الحداثية في تلك الدول لتبني مفهوم الفيدرالية. يمكن أن تكون الفيدرالية وسيلة للتعامل مع التنوع الثقافي واللغوي والسياسي داخل هذه الدول، وذلك من خلال توفير آليات لتفاسم السلطة وتحقيق التمثيل العادل لكافة الفئات السكانية.

رابعاً: يُشدد على ضرورة أن تقوم قوى الحداثة الرأسمالية في تلك الدول بقبول الحل الفيدرالي والتوجه نحو تفاسم السلطة والنفوذ والثروة. يعتبر الغرب أن هذه الخطوة قد تسهم في تحقيق الاستقرار وتجنب التوترات الداخلية وتشجيع التعايش السلمي بين الطوائف والمجتمعات المختلفة.

بشكل عام، يبدو أن السياسة الغربية تستند إلى محاولة تحقيق توازن بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وحقوق الأقليات الثقافية والإدارية في تلك الدول، وهي تعمل على تشجيع أشكال جديدة من التحكيم والتعايش.

إن اعتماد حلاً في إقليم جنوب كردستان وجعله نموذجاً للحل يعتبر الخطوة الأولى نحو تعميم التجربة وتقديم بديل لمفهوم الدولة الكوردية المستقلة تماماً. يُعتبر هذا الحل كتجربة ناجحة في السياسة الفيدرالية وتفاسم السلطة، وقد يكون مثار إلهام لحلول مماثلة في المناطق الأخرى التي تشهد توترات عرقية وثقافية.

يجسد وجود القوات الأمريكية في العراق تحولاً في المنطقة وتشكيل لتحالفات جديدة، وهذا التأثير يمتد إلى العلاقات الأمريكية التركية. التداخل الأمريكي في

الشؤون العراقية والتعاون مع الكورد في إقليم جنوب كردستان قد أحدث تغييراً في المواقف والسياسات التركية.

إن توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا يعكس تحديات السياسة الغربية في التعامل مع التنوع الثقافي والأمن الإقليمي في المنطقة، وقد يؤدي إلى تغييرات في التحالفات والتوجهات السياسية في المستقبل.

هنا ستحقق فائدتين في آن واحد:

أولاً: ستكون الولايات المتحدة قادرة على دعم وإعادة إمداد القوات الكوردية المحاربة على الخطوط الأمامية في كلٍ من سوريا والعراق. تعتبر القوات الكوردية شريكاً رئيسياً في محاربة تنظيم "داعش"، ودعمها يعزز القدرة على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ثانياً: ستكون بمثابة رسالة للأتراك مفادها أن واشنطن عازمة على دعم شركائها في قتال تنظيم "داعش"، مع أو بدون الموافقة التركية على استخدام قواعدها ومطاراتها. هذا يعكس الرغبة في الاستمرار في التصدي للتهديد الإرهابي دون الاعتماد الكامل على التعاون مع تركيا.

ثالثاً: مناقشة إزالة المجموعات الكوردية من لائحة الإرهاب. مع مشاركة حزب العمال الكردستاني (PKK) في محادثات السلام لإيجاد حل سياسي مع الحكومة التركية، وباعتباره شريكاً حيوياً ضد تنظيم "داعش"، هناك إشارات متزايدة حول إزالة حزب العمال الكردستاني من لائحة الإرهاب لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذا يعكس التفاؤل بفتح المجال لحل سياسي وتحسين العلاقات بين الأطراف المعنية.

هذا يُعتبر استمراراً للتفاهات التي جرت بين الحكومة التركية والولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٧، حيث تم التركيز على إيجاد حل للقضية الكوردية من خلال تنفيذ أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية في إطار حل سلمي.

هذا الوفاق دفع تركيا إلى التعامل مع الوضع في العراق والقبول بالتعامل النظام الفيدرالي وقبول الفيدرالية الكوردية. هنا نرى بوضوح بأن الدولة القومية التركية ذات النظام الفاشي حيال قضية الشعب الكوردي وبقيّة المكونات القومية والدينية ضمن الحدود الرسمية لتركيا الحالية، إلى استكمال ما بدأه في آذار ١٩٩٣ حين أعلن عن وقف لإطلاق النار على طريق إيجاد حل مستدام لقضية الشعب الكوردي من خلال ديمقراطية الدستور التالي.

وعليه، طرح "خارطة الطريق" عشر نقاط للحل:

- أولاً: السياسة الديمقراطية، ماهيتها ومحتواها.
- ثانياً: تحديد الأطراف الإقليمية والدولية التي ستتابع تطبيق مرحلة الحل السياسي الديمقراطي.
- ثالثاً: الضمانات الديمقراطية والقانونية لخلق المواطنة الحرة.
- رابعاً: علاقة السياسة الديمقراطية بالدولة والمجتمع وآليات عمل هذه العلاقة.
- خامساً: الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحل السياسي الديمقراطي.
- سادساً: حالة الأمن وشروطها في ظل تفعيل الحل السياسي الديمقراطي.
- سابعاً: الضمانات القانونية لحقوق المرأة، توطيد الثقافة وحماية البيئة.
- ثامناً: الضمانات القانونية على حماية الهوية الحرة، وتحقيق المساواة والاعتماد على الديمقراطية في التعامل مع جميع المواطنين.
- تاسعاً: تعريف الجمهورية الديمقراطية، الوطن المشترك، والقوانين الديمقراطية.
- عاشراً: وضع دستور للدولة يتم ضمان كل البنود السابقة فيه بشكل ديمقراطي واضح.

في النهاية، يظل حل القضية الكوردية تحدياً دولياً يتطلب التعاون والحوار بين الأطراف المعنية، ويتوقف نجاح أي جهد على التفاهم الشامل والتعاون الدولي لتحقيق استقرار إقليمي وعدالة اجتماعية.

القسم الحادي عشر
تطور الحركة الكوردية بعد
معاهدة لوزان

المقدمة:

بعد توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣، شهدت الحركة الكردية تطورات هامة وتحولات جذرية في مسارها التاريخي. كانت معاهدة لوزان تحدد الحدود الجديدة للدولة التركية الحديثة وشكلت نقطة تحول حاسمة في مستقبل الشعب الكردي المنتشر عبر المنطقة. رغم أن المعاهدة لم تقدم إقراراً صريحاً لحقوق الشعب الكردي أو إقامة كيان كردي مستقل، إلا أنها أثرت بشكل كبير على الديناميات السياسية والاجتماعية للكردي.

تأثرت الحركة الكردية بتقسيمات الحدود الجديدة التي رسمتها معاهدة لوزان، حيث جرى تقسيم الأراضي الكردية بين تركيا وسوريا والعراق وإيران. ومع ذلك، بدأت الهوية الكردية في التحول والتطور عبر مراحل مختلفة، مما أدى إلى نشوء حركات كردية متعددة في تلك الدول.

في تركيا، عانت الكورد من سياسات القمع والتهميش الثقافي، مما أدى إلى نشوء حركات مقاومة كالحزب العمال الكردستاني (PKK) في عقد الثمانينات. في العراق، أثبتت الكورد إرادتهم بإقامة إقليم كردستان الذي حظي بدرجة متزايدة من الحكم الذاتي. أما في إيران وسوريا، فظلّت القضايا الكردية تشكل تحديات للحكومات هناك، وشهدت بعض الفترات اندلاع تمردات واحتجاجات.

بشكل عام، يمكن القول إن تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان شكل تحدياً للدول المعنية وأثر بشكل كبير على المشهد السياسي والاجتماعي في المنطقة. واستمرار الكورد في السعي لتحقيق حقوقهم والتأكيد على هويتهم يمثل تحدٍ كبيراً ومستمرّاً للمستقبل.

وفي هذا السياق، أظهرت السنوات الأخيرة تطورات جديدة في الحركة الكردية، حيث شهدت بعض التحولات في العديد من السياقات الإقليمية. في سوريا، على سبيل المثال، استفادت القوات الكردية، بما في ذلك وحدات حماية الشعب (YPG)، من الفراغ الذي خلفته النزاعات المستمرة في البلاد. وقد أدت هذه الظروف إلى تأسيس إدارة ذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا، ما أشعل الجدل حول مستقبل الحكم الذاتي للكردي في البلاد.

من ناحية أخرى، تشهد تركيا استمرار التوتر بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني. رغم جهود التسوية والمفاوضات في بعض الفترات، إلا أن تصاعد العنف في بعض الأحيان أدى إلى تصاعد التوترات وتعقيد المشهد الكردي في تركيا.

في العراق، استمر إقليم كردستان في تعزيز دوره ككيان ذات حكم ذاتي، وشهدت العلاقات مع الحكومة المركزية تحديات وفترات من التوتر والتفاهم.

تظل إيران أيضاً على مواجهة تحديات كبيرة في مواجهة التطلعات الكردية، حيث يطالب الكورد بمزيد من الحقوق والتمثيل.

بشكل عام، يعكس تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان تحولات مستمرة وتحديات معقدة، وتظل القضية الكردية قضية حية تشكل جزءاً لا يتجزأ من التحولات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.

في ظل هذه التحولات، يظهر الدور المتنوع للمجتمع الدولي والمؤسسات الإقليمية في التأثير على مسار الحركة الكردية. تسعى بعض الكيانات الدولية إلى دعم حقوق الشعب الكردي والتشجيع على التسوية السلمية للقضايا المستمرة، بينما تعمل الدول الأخرى على الحد من تأثير الحركات الكردية في المنطقة.

في هذا السياق، تظهر أهمية التفاهم الثقافي والسياسي والاقتصادي بين الشعوب المختلفة في المنطقة لتحقيق استقرار دائم وحلول دائمة للقضايا الملحة. قد يلعب الحوار البناء والتفاهم المتبادل دوراً حاسماً في إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه الحركة الكردية وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة.

بصفة عامة، يظل تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان قضية معقدة ومتشعبة، وتستمر في تشكيل تحديات تتطلب من جميع الأطراف المعنية التفاوض والتعاون للوصول إلى حلول شاملة وعادلة.

في النهاية، يظل تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة يعتمد على القدرة على التوصل إلى الفعّال وإيجاد منصات للحوار المستمر بين الحكومات المحلية والشعوب المتنوعة، بما في ذلك الشعب الكردي. يتطلب تحقيق التسوية والتفاهم الدائم التفكير الإيجابي والجهود المشتركة لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الأقليات. في هذا السياق، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً هاماً في دعم العمليات السلمية وتشجيع التفاهم المتبادل، بهدف بناء مستقبل أكثر استقراراً وتعايشاً في المنطقة، يحترم فيه كل فرد وكل مجتمع حقوقهم وهويتهم الثقافية.

فصل ٢٦: ظهور الحركة الكوردية الحديثة

- تطور الحركة الكوردية بعد معاهدة لوزان ونشوء الحركات السياسية والثقافية الكوردية الحديثة.

المقدمة:

تاريخ ظهور الحركة الكوردية الحديثة يمثل جزءاً هاماً من تاريخ الشرق الأوسط، حيث برزت الهوية الكوردية والرغبة في تحقيق الحقوق الوطنية والثقافية للشعب الكوردي. يعود أصل الحركة الكوردية الحديثة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وانهايار الإمبراطورية العثمانية.

في أعقاب معاهدة سيفر، التي أبرمت عام ١٩٢٠، تم تقسيم المناطق الكوردية بين تركيا، إيران، العراق، وسوريا، دون مراعاة للهوية الوطنية الكوردية. هذا الانقسام أدى إلى نشوء توترات وصراعات متزايدة بين الكورد والحكومات الوطنية في هذه الدول.

خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، بدأت الحركة الوطنية الكوردية في التنظيم والتوحيد تحت قيادة شخصيات بارزة مثل قاضي محمد في إيران وملا مصطفى بارزاني في العراق. اندلعت عدة انتفاضات في هذه الفترة في محاولة لتحقيق حقوق الكورد، لكن تلك المحاولات واجهت قمعاً حاداً من قبل الحكومات الوطنية.

مع سقوط نظام صدام حسين في العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، تشكلت حكومة إقليم كردستان في العراق وحصلت على درجة من الحكم الذاتي، مما أعطى دفعا للحركة الكوردية. في تركيا، شهدت العقد الماضي تصاعداً في الطلب على حقوق الكورد، وشهدت البلاد محاولات لتحقيق النسوية بين الحكومة والحزب الكوردي الرئيسي، حزب العمال الكردستاني.

تظل الحركة الكوردية الحديثة متشعبة ومعقدة، مع التحديات التي تواجهها في مواجهة الصراعات الإقليمية والاضطهاد الثقافي والسياسي. تستمر الكورد في السعي نحو تحقيق الاعتراف بحقوقهم الوطنية والثقافية، وتحقيق العدالة والمساواة في المناطق التي يسكنونها.

من خلال العقود الماضية، شهدت الحركة الكوردية تطورات هامة وتغييرات في استراتيجياتها. ظهرت تنظيمات جديدة وقادة شبان يسعون إلى إعادة تعريف أولويات الحركة الكوردية بما يتناسب مع التحديات الحديثة ومتطلبات العصر.

في سوريا، استفادت الحركة الكوردية من الفراغ الناجم عن الصراع الدائر في البلاد، وقامت بإقامة إدارة ذاتية في شمال وشمال شرق سوريا، تعرف بإقليم الإدارة الذاتية الديمقراطية، حيث حاولت تحقيق درجة من الحكم الذاتي والاستقلال الإداري للكورد.

مع استمرار الصراع في المنطقة، أصبحت القضية الكوردية جزءاً لا يتجزأ من التحولات الإقليمية. تأثرت الحركة الكوردية بأحداث معقدة ومتلاحقة، مثل صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والصراعات الإقليمية الأخرى.

في تركيا، استمرت الجهود لتحقيق التسوية السياسية بين الحكومة والأحزاب الكوردية، وشهدت بعض التحسينات في الوضع الثقافي واللغوي للكورد، ولكن تظل التحديات كبيرة في سبيل تحقيق توازن عادل والاعتراف بالهوية الكوردية.

مع تزايد الوعي الدولي حول حقوق الشعوب الأصلية والأقليات، يستمر الكورد في السعي إلى الاعتراف بحقوقهم وتحقيق المزيد من الحكم الذاتي والمشاركة الفعالة في القرارات السياسية التي تؤثر على مصيرهم. يظل الوضع ديناميكياً وقابلاً للتغيير، وتظل الحركة الكوردية الحديثة تستجيب للتحديات والتحويلات في المنطقة بروح من الصمود والتصميم.

على الرغم من التحديات والضغط السياسية، فإن الحركة الكوردية الحديثة تستمر في السعي إلى تحقيق أهدافها بأساليب متعددة. يلاحظ أن الكورد يسعون أيضاً إلى بناء جسور مع المجتمعات المحلية والمكونات الأخرى في المناطق التي يعيشون فيها، بهدف تعزيز التعاون والتضامن.

تظل قضية اللاجئين الكورد في الدول المجاورة مشكلة مستمرة، حيث يواجهون تحديات اقتصادية واجتماعية. يسعى الكورد أيضاً إلى الترويج للثقافة والحوار كوسيلة لحل النزاعات وتعزيز الفهم المتبادل بين الثقافات المختلفة.

تتوقف تطورات الحركة الكوردية على مجموعة من العوامل، بما في ذلك التطورات السياسية الإقليمية والعالمية، وتفاعلات القوى الإقليمية، والتحويلات الاقتصادية. يظل للحوار السياسي وحقوق الإنسان دور مهم في إيجاد حلاً مستداماً للقضية الكوردية.

مع مضي الوقت، قد تظهر فرص جديدة للحركة الكوردية لتحقيق مزيد من التقدم والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الكوردي. تظل التحديات مستمرة،

ولكن التاريخ الكوردي وتاريخ الحركة الكوردية يعكسان إصراراً قوياً على البقاء وتحقيق التقدم نحو تحقيق الهوية والحقوق الوطنية والثقافية.

في الوقت الحاضر، يواجه الشعب الكوردي تحديات مستمرة، وتظل قضايا حقوقهم الوطنية والثقافية في مقدمة الأجندة السياسية. مع استمرار الصراعات في المنطقة وتغيرات في التوازنات السياسية، يظل للحركة الكوردية دور هام في تشكيل المستقبل والدفاع عن حقوق شعبها.

يظهر التحول نحو التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً أيضاً في تسليط الضوء على قضايا الكورد وجعل صوتهم يصل إلى المجتمع الدولي بشكل أفضل. يستخدم الشبان الكورد وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام لنشر الوعي حول قضاياهم والتفاعل مع التحديات التي يواجهونها.

من خلال العمل الدؤوب والتصميم، يعزز الكورد التفاهم المتبادل والسلام في المنطقة، ويواصلون الضغط لتحقيق حقوقهم وتحسين ظروف حياتهم. يبقى التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية وتحقيق التطلعات السياسية والاقتصادية في ظل التحولات المستمرة في المنطقة.

مع تطورات المستقبل، يتعين على الحركة الكوردية الحديثة أن تظل مفتوحة للابتكار والتكيف، وتعزيز الحوار البناء والتعاون الإقليمي. تظل قصة الحركة الكوردية جزءاً حيويماً من تاريخ المنطقة، وتحقيق طموحاتهم يمثل تحدٍ كبير ولكنه ممكن، وذلك من خلال استمرار العمل الجماعي والالتزام بالقيم والأهداف التي تعبر عن هوية الشعب الكوردي.

في نهاية المطاف، يبقى الطموح الكوردي ورغبتهم في تحقيق حقوقهم والعيش بكرامة قوة دافعة قوية. بفضل الالتزام بالحوار والتعاون مع مختلف الأطراف، يمكن أن يسهم الشعب الكوردي في بناء مستقبل يعكس ثقافتهم الغنية ويؤكد على التعددية وحقوق الإنسان.

تظل العمليات الدبلوماسية والجهود السياسية أدواتاً حيوية لتحقيق أهداف الحركة الكوردية، ومن خلال تعزيز التفاهم والتسامح، يمكن تحقيق التقارب وتجاوز الانقسامات التاريخية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التركيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص التعليم والتمكين الاجتماعي دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار وتعزيز المشاركة الفعالة للكورد في بناء مستقبل أكثر إشراقاً واستدامة.

مع مرور الوقت، ومع استمرار الجهود المستمرة، يمكن أن تشهد الحركة الكوردية تقدماً نحو تحقيق تطلعاتها وتحقيق العدالة والمساواة. يظل التاريخ الكوردي ومسار الحركة الكوردية مصدر إلهام للشعب الكوردي وللعالم أجمع في سعيهم المستمر نحو إقامة مستقبل يحترم فيه جميع حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

❖ تطور الحركة الكردية بعد معاهدة

لوزان ونشوء الحركات السياسية

والثقافية الكردية الحديثة

بعد معاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣، والتي أعيدت من خلالها رسم حدود المناطق التي يعيش فيها الكورد بين تركيا وسوريا وإيران والعراق، بدأت الحركة الكردية بالتطور بشكل جذري. شكل هذا التقسيم الاصطفافات القومية والثقافية بين الشعب الكوردي، وأسفر عن وجود الكورد تحت حكم دول مختلفة.

في تركيا، عانى الكورد من التهميش الثقافي والسياسي، مما أدى إلى نشوب حركات احتجاجية ومظاهر ثقافية قوية. في الفترة بين العقود الثلاثين والأربعين من القرن العشرين، شهدت تركيا تأسيس الحركة الوطنية الكردية، مع ظهور شخصيات بارزة مثل شيخ سعيد الذي قاد الاحتجاجات الكردية في عام ١٩٢٥. وفي الفترة بين عقد الستينات والسبعينات، أسس القائد الكوردي مصطفى برزاني في العراق وفي الأخير في فترة السبعينات والثمانينات حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي نشط ضد الحكومة التركية للمطالبة بحقوق الكورد والحكم الذاتي.

في سوريا، عانى الكورد من سياسات التهميش والتجاوز الثقافي. تزايدت النضالات الكردية في سوريا في فترة ما بعد معاهدة لوزان، وظهرت الحركات السياسية والثقافية.

في إيران، شهدت الحركة الكردية نشوء العديد من الأحزاب والتنظيمات بعد معاهدة لوزان، مع التركيز على المطالبة بالحقوق الوطنية والثقافية.

في العراق، بعد معاهدة لوزان، أعيد تعريف الحدود الإدارية، وظهرت الحكومة العراقية باعتبارها موقفاً إيجابياً تجاه الكورد. شكل هذا التغيير قاعدة لنشوء حركات سياسية وثقافية كردية قوية في العراق، مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني على اليد الجنرال ملا مصطفى البارزاني و ثم في مرحلة تليها تأسس الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة جلال الطالباني.

في السنوات الأخيرة، شهدت الحركة الكردية تحولات هامة وتعدداً في استراتيجياتها، خاصة مع تصاعد التهديدات الإرهابية والتحول الجيوسياسية في المنطقة. في سوريا، نجحت الإدارة الذاتية الكردية في شمال البلاد في

تحقيق نجاحات في مجال الحكم الذاتي وإدارة الشؤون المحلية، وأصبحت قوة مؤثرة في الصراع السوري.

في تركيا، شهدت العقود الأخيرة جهوداً لإحلال السلام بين الحكومة التركية والحركات الكردية، لكن الوضع لا يزال معقداً، وتتأثر الجهود بالتحولات في السياسة التركية والأحداث الإقليمية.

في إقليم كردستان العراق، أحرزت الحكومة المحلية تقدماً ملحوظاً في تعزيز الحكم الذاتي وتطوير الاقتصاد المحلي. يشير إقليم كردستان إلى استقرار نسبي وتقدم في مجالات البنية التحتية والتعليم والاقتصاد، ولكنه يواجه تحديات مستمرة في التعامل مع التوترات الإقليمية والأزمات الاقتصادية.

في إيران، استمرت الحركة الكردية في مواجهة التحديات، ورغم قيود النظام وقمعه للتنظيمات الكردية، فإن الكورد في إيران يظلون نشطين في الدفاع عن حقوقهم.

إن تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان يعكس التحديات المستمرة التي تواجه الشعب الكردي. يظل الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية، إلى جانب الحوار البناء والتفاهم المتبادل، مفاتيح لتحقيق التقدم وتحقيق طموحات الكورد نحو الحرية والعدالة والتنمية.

يمثل تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان تحدياً طويلاً الأمد، حيث تستمر هذه الحركة في السعي إلى تحقيق الهوية الكردية والحقوق الوطنية والثقافية في وجه التحديات المستمرة في الشرق الأوسط.

تعتبر الفترة الحديثة من تاريخ الحركة الكردية معقدة ومتنوعة، حيث تشهد تفاعلات سياسية واجتماعية معقدة. في هذا السياق، يظهر الدور المتزايد للشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام في نشر الأفكار وتوحيد الجهود. يعبر الشبان الكورد عن أنفسهم وقضاياهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مما يساعد في نقل رسائلهم إلى العالم.

التحولات السياسية والتقلبات الإقليمية قد تلعب دوراً كبيراً في مسار الحركة الكردية في المستقبل. قد تظهر فرص جديدة للحلول السياسية والتسويات، خاصة مع تغيرات في الأولويات الإقليمية والدولية.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية لا تزال ماثلة، وتتطلب جهوداً مستمرة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين ظروف المعيشة للكورد. يمكن أن تكون الابتكارات في مجال التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة مفتاحاً لتحقيق التقدم.

في النهاية، تظل قضية الحركة الكردية تحتل مكانة هامة في الشرق الأوسط، وتعبر عن رغبة الكورد في التمتع بحقوقهم الوطنية والثقافية. مع استمرار التضامن الدولي وتحفيز التحولات السياسية نحو العدالة والتنمية، قد يشهد المستقبل إشراقاً للحركة الكردية، وتحقيق المزيد من الإنجازات في سبيل تحقيق أهدافها.

جذور القضية الكردية

جذور القضية الكردية تمتد إلى عدة فترات تاريخية، مع تأثيرات متعددة نتيجة للتغيرات السياسية والثقافية في المنطقة. في البداية، يمكن تتبع جذور المشكلة إلى الفترة القديمة حينما أسس الكورد إمبراطورية ميديا في القرون الوسطى قبل الميلاد. تأتي الأحداث التاريخية مع سقوط إمبراطورية ميديا على يد الفرس الأخمينيين، وهو ما قد يكون له تأثير في تكوين شعور الكورد بالظلم وفقدان الهوية.

مع توسع الإمبراطورية الأخمينية واستمرارها، انتقلت قبائل كردية إلى منطقة كردستان الحالية. هذه الحقبة شهدت نزوحاً للشعوب الهندو أوروبية واستعباد الكورد، مما أسهم في بناء شعور مبكر بالظلم وفقدان الهوية.

على الرغم من ذلك، فإن الفترة الإسلامية التي بدأت في القرون الوسطى ساهمت في تحسين وضع الكورد. بعد فتح العراق على يد المسلمين في القرن السابع، حصل الكورد على حقوق قومية وحرية إلى حد كبير، وأسسوا إمارات تحكم نفسها في إطار الدولة الإسلامية.

لكن مع تطور المشهد الإقليمي، خاصةً مع انتشار الدولة العثمانية في المنطقة، بدأت التحديات تظهر مجدداً. في بدايات القرن السادس عشر، شهدت المنطقة توسيعاً للنفوذ العثماني، مما أسفر عن تجاوز لحقوق الكورد وتفاقم للمشكلات.

في العصور الحديثة، أصبحت المشكلة الكردية أكثر وضوحاً مع تشكل الحدود الحديثة للدول في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣. تقسيم كردستان بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، دون مراعاة للهوية الكردية، أسس للتحديات الحديثة التي تواجهها الحركة الكردية في مطالبتها بالحقوق الوطنية والثقافية.

مع تأسيس الدول الوطنية الحديثة في المنطقة، تفاقمت التحديات التي واجهها الكورد. فقد عانوا من سياسات القمع الثقافي والاقتصادي، وتم حرمانهم من حقوقهم الوطنية. قامت الدول بفرض سياسات تجميعية ومحاولات لتجاوز هويتهم الفريدة، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات والمطالبات بحقوق الكورد.

في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، أثار تأسيس إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وتحولات الحقبة الباردة، تازمت العلاقات الإقليمية، وتصاعدت التوترات السياسية. أصبحت القضية الكردية جزءاً من الديناميات الإقليمية،

حيث تشارك الحركات الكوردية في التحالفات وتعاني في بعض الأحيان من التدخلات الخارجية.

في القرن الحادي والعشرين، أثبتت الحركة الكوردية استمرارها في السعي لتحقيق حقوق الكورد وإبراز هويتهم الوطنية. تأسيس حكومات إقليمية في إقليم كردستان العراق وإقليم الإدارة الذاتية الديمقراطية في سوريا يعكس استجابة الكورد للتحديات الراهنة. ومع ذلك، ما زالت القضية الكوردية تحتل مكانة بارزة في الساحة الدولية، حيث يطالب الكورد بتحقيق حقوقهم وتحديد مستقبلهم بشكل ديمقراطي وعادل.

بصفة عامة، تظل جذور القضية الكوردية متشعبة ومعقدة، وهي تتأثر بالأحداث التاريخية والسياسية على مر العصور. مع استمرار التغيرات في المنطقة، يظل للحركة الكوردية دور هام في تحديد مستقبل الكورد والعمل نحو تحقيق طموحاتهم.

البدايات ما بعد الحرب انتهاك الوعود

بدأت القضية الكوردية تتشكل بشكل واضح في العصر الحديث، وتحديدًا عندما تصادمت الدولتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران عام ١٥١٤، والتي كان لها تأثير كبير على مستقبل كردستان. كانت هذه المعركة كبيرة ولكنها لم تكن حاسمة، ومن بين نتائجها الرئيسية كان تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية.

قبل عام ١٥١٤، كانت كردستان تحت سيادة إمارات مستقلة، حيث كانت تدير شؤونها الداخلية بشكل مستقل. ومع ذلك، بدأت المشكلات عندما قام الشاه إسماعيل الصفوي بمعاملة الكورد بسوء، مما أدى إلى انضمام العديد من الإمارات إلى الدولة العثمانية. في هذا السياق، لعبت جهود العلامة ملا إدريس البديسي دوراً كبيراً في جذب الكورد إلى جانب الدولة العثمانية.

تأثرت معظم أراضي كردستان بفعل المعركة، وتم استعمارها تحت سيطرة الدولة العثمانية. كان للمعركة النتائج البعيدة المدى في شكل تحولات في هوية كردستان وتواجه الكورد مع واقع جديد. استمر الوضع هكذا حتى تقاطعت الأوضاع التاريخية مع الأحداث العالمية ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

انتهج الأتراك في تنفيذ مبدأ الوحدة الوطنية، حيث حاولوا تركيز السلطة والهوية الوطنية في تركيا. كانت هذه السياسة تستهدف أي محاولة لتشكيل هوية قومية كوردية. انعكس هذا التحول بشكل كبير في حياة الكورد ومستقبل كردستان.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، شهدت المنطقة تغييرات هائلة في الخريطة السياسية، وكان لها تأثير عميق على القضية الكردية. تم تقسيم كردستان بين عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا، دون أخذ في اعتبارها حقوق وهوية الشعب الكردي.

في تركيا، تبنت السلطات سياسة الإنكار للهوية الكردية ومنعت استخدام اللغة الكردية، مما أدى إلى تهيمش واستبعاد الكورد على المستوى الثقافي والسياسي. ظهرت في هذا السياق حركات كردية تطالب بالحقوق الوطنية والثقافية، مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي أسس في عام ١٩٧٨ وبدأ نشاطه المسلح في عام ١٩٨٤.

في إيران، واجه الكورد تهيمشاً مماثلاً، حيث تم حظر اللغة الكردية وتقييد حقوق الكورد في مختلف المجالات. شهدت المنطقة أيضاً نشاطاً من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني/ الإيراني، الذي سعى إلى تحقيق حقوق الكورد في إيران.

في العراق، تأثرت القضية الكردية بتوقيع معاهدة سيفر عام ١٩٢٦ بين الحكومة العراقية والسلطنة البريطانية، حيث تم منح الكورد حكم ذاتي مؤقت. ورغم ذلك، استمرت التوترات بين الحكومة العراقية والكورد، خاصة مع تغييرات النظام العراقي.

تظل الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان بمثابة نقطة تحول هامة في تشكيل القضية الكردية، حيث برزت بوضوح التحديات والتميز الذي واجهه الكورد في سبيل تحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية.

قسمت معركة جالديران كردستان عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية قبل أن تنظم اتفاقيات تكرر هذا التقسيم قانونياً

تقسيم كردستان

في عام ١٥١٥م كان له أثر كبير على تاريخ المنطقة والقضية الكردية. بعد اصطدام الدولتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران، قام العلامة إدريس بتفويض من السلطان العثماني بعقد اتفاقية مع الأمراء الكورد. كانت هذه الاتفاقية تشكل نقطة تحول في تاريخ كردستان، حيث اعترفت الدولة العثمانية بسيادة الإمارات الكردية والحكم الوراثي فيها.

في إطار هذه الاتفاقية، أقرت حقوق الإمارات الكردية، مع بقاء الحكم الوراثي والتزام الكورد بدفع رسوم سنوية كرمز لتبعيةهم للدولة العثمانية. كما تضمنت الاتفاقية التزام الكورد بالمشاركة إلى جانب الجيش العثماني في أية معارك.

في عام ١٥٥٥م، تم توثيق التقسيم الرسمي لكوردستان من خلال اتفاقية "أماسيا" بين الدولتين العثمانية والصفوية. تحددت حدود المناطق الكوردية، مثل شهرزور، وقارص، وبيازيد، بموجب هذه الاتفاقية. وقد كان هذا التقسيم يعكس واقعاً سياسياً معيناً وظروفاً إقليمية تلك الفترة.

تأثرت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكورد بشكل كبير جراء هذا التقسيم. حيث شكل هذا التوزيع الإقليمي الأساس للكورد على مدى العقود التي تلت، مع تأثيرات تستمر حتى يومنا هذا في شكل تقسيم كوردستان بين عدة دول.

تقسيم كوردستان الذي بدأ في القرن السادس عشر أسفر عن تأثيرات وتحولات طويلة الأمد في تاريخ الكورد. رغم أن الاتفاقيات والمعاهدات قد أعطت بعض الاعتراف الرسمي بحقوق الكورد وكيانهم الإداري، إلا أن هذه الحقوق كانت تحمل طابعاً تبعية وتحت رحم الدولة العثمانية.

تأثرت الكثير من المناطق الكوردية بشكل عميق جراء هذا التقسيم، حيث شهدت تدفقاً مستمراً للسلطة والتأثير من الدولة العثمانية. كما أن هذا التقسيم قد أسهم في تشكيل الهوية الكوردية وإشعاعها بشكل معقد.

تكونت الإمارات الكوردية ككيانات إدارية ذات حكم ذاتي وتورثي، وقد أدى ذلك إلى تكوين هياكل سياسية محلية قوية في بعض المناطق. ومع ذلك، بقيت الكورد مواطنين في دول أخرى مع تحملهم للتبعية والتحكم الذي فرض عليهم.

هذه الفترة من التاريخ كانت تشكل بدايةً لتحولات كبيرة في تاريخ الكورد، حيث برزت قضية الهوية والحقوق الوطنية بشكل أكبر. وكان ذلك الواقع الذي تأسس عليه نضال الكورد من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الكرامة والحرية في وجه التقسيمات والظروف السياسية التي استمرت عبر العقود.

وتبعت تلك المعاهدة، معاهدات واتفاقيات لاحقة شكلت مراحل جديدة في تشكيل الواقع الكوردي وتحديد حدود المناطق التي يسكنها الكورد. معاهدة "زهاو"، أو تنظيم الحدود التي وقعت عام ١٦٣٩م بين الشاه عباس والسلطان مراد الرابع، تمثلت في تأكيد لمعاهدة أماسيا بخصوص تعيين الحدود.

تعززت المشكلة الكوردية بفعل هذه المعاهدات والاتفاقيات اللاحقة. على سبيل المثال، جرت معاهدات أخرى كـ "أرضروم الأولى" عام ١٨٢٣م و"أرضروم الثانية" عام ١٨٤٧م، وهي اتفاقيات أخرى نظمت الحدود بين الدول المعنية. وقد تم التأكيد على هذه المعاهدات والاتفاقيات فيما بعد، مما أضاف إلى تعقيد الوضع الكوردي.

في إطار محاولات التسوية وترتيب الحدود، جرت اتفاقية طهران عام ١٩١١م بين الدولة العثمانية وإيران، لكن هذه الاتفاقية لم تحل المشكلة الكردية بشكل نهائي.

وفي عام ١٩١٣م، جرت اتفاقية تخطيط الحدود بين الدولتين الإيرانية والعثمانية في الأستانة، وكان لها تأثير كبير على تحديد الحدود والتأكيد على التقسيم الإقليمي.

بروتوكول الأستانة الذي وقع في نفس العام نفسه أكد على ترسيم الحدود بين الدولتين، لكن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات لم تحل القضية الكردية بل أضافت إلى تعقيداتها واستمرار التحديات التي واجهها الشعب الكردي على مر العصور.

وكرست جميع هذه المعاهدات تقسيم كردستان وشعبها بشكل مجحف، حيث تم التضحية بسيادة الكورد وحقوقهم من قبل الدول الكبرى لصالح أهدافها الاستراتيجية الخاصة. هذا التقسيم الذي تكرر في المعاهدات والاتفاقيات لم يأخذ في اعتباره هويتهم الوطنية أو حقوقهم الثقافية والسياسية.

بدأت المشكلة الكردية تتفاقم بشكل كبير مع بداية انتشار الأفكار القومية في الشرق، خاصة في بداية القرن التاسع عشر. بدأت الدول الأوروبية تظهر اهتماماً بكوردستان، سواء عن طريق الرحالة الأجانب أو الإرساليات التبشيرية، وكذلك من خلال بعض القنصليات، بما في ذلك القنصليات البريطانية والروسية والفرنسية، وفيما بعد القنصليات الأميركية.

لعبت هذه الجهات أدواراً مهمة في تحريض العشائر الكردية ضد الدولة العثمانية والإيرانية، سعياً لاستحواذها على امتيازات أو زيادة نفوذها في هذه الدول، خاصة أثناء فترة انهيار الدولة العثمانية. رغم التحريض الأجنبي، فإن الكورد أظهروا بسالة في الدفاع عن أراضيهم وثقافتهم.

رغم محاولات الدول العثمانية والإيرانية، لم يتمكنوا من بسط سيطرتهم على كردستان بشكل كامل. طبيعة طبوغرافية كردستان المعقدة والتضاريس الصعبة قدمت تحديات كبيرة لهذه الدول، وكان الكورد يدافعون ببسالة عن أراضيهم وهويتهم. تشكلت الكثير من المناطق الكردية كمناطق ذات حكم ذاتي نسبي، حيث استمر الصراع والتوترات بين الكورد والدول المحيطة.

تدويل القضية

تدويل القضية الكوردية يعكس تحولاً هاماً في مسار التأثير الإقليمي إلى التأثير الدولي، وهو تطور نتيجة اشتداد الصراع الدولي في المنطقة، خاصةً بين القوتين البريطانية والروسية. كان لهذا الصراع العالمي تأثير سلبي على مستقبل الشعب الكوردي وأدى إلى تصاعد القضية الكوردية إلى المستوى الدولي.

١- تأثير الصراع الدولي:

- اشتد الصراع الدولي في الشرق الأوسط، خاصةً خلال فترة انهيار الدولة العثمانية وتشكيل حدود جديدة للدول الناشئة. كان لذلك تأثيراً كبيراً على مستقبل الكورد والقضية الكوردية.
- الصراع بين القوتين البريطانية والروسية أدى إلى استخدام القضية الكوردية كأداة لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية في المنطقة.

٢- التحركات الدبلوماسية والثقافية:

- استفادت الدول الكبرى من التوترات في المنطقة لنشر تأثيرها بين العشائر الكوردية. انتشرت البعثات الدبلوماسية والإرساليات الثقافية من قبل الدول الأوروبية في كوردستان بهدف جذب الدعم الكوردي لصالح هذه الدول.

٣- تأثير التفاهات والاتفاقيات الدولية:

- انعكست التوترات الدولية على القضية الكوردية من خلال التفاهات والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية سايكس-بيكو التي رسمت حدود المنطقة ولم تأخذ في اعتبارها حقوق الشعوب المحلية.

٤- تآزم الوضع الكوردي:

- تسبب تدويل القضية في تآزم الوضع الكوردي، حيث أصبح الكورد يواجهون ضغوطاً دولية وتدخلات خارجية في قضاياهم الداخلية.

٥- تشكيل هوية وطنية:

- ساهم التدويل في تشكيل الهوية الوطنية للكورد، حيث أصبحت القضية الكوردية ليست فقط قضية إقليمية بل قضية دولية تستحق اهتمام المجتمع الدولي.

بهذا السياق، أصبح للقضية الكوردية أبعاد دولية أوسع، وتحوّلت إلى جزء من الديناميات الدولية في المنطقة، مما زاد من تعقيدات الصراع وتأثير العوامل الدولية في تشكيل مستقبل الكورد وكوردستان.

بدأت روسيا ثم بريطانيا في وقت مبكر اتصالاتهما بالكورد كما حاولت فرنسا الأمر ذاته.

أولاً: الاتصال المبكر بالكورد من قبل روسيا، ثم بريطانيا، حيث كانت الحكومة الروسية شديدة الاهتمام بأوضاع البلدان والشعوب المتاخمة لحدودها، ونظرت الحكومة البريطانية بقلق إلى المطامح الروسية خوفاً من أن يمتد الروس إلى بلاد ما بين النهرين. وكانت شركة الهند الشرقية من أهم بؤر التجسس في المنطقة، كما كانت هناك محاولات فرنسية للتغلغل في كوردستان عن طريق الإرساليات التبشيرية.

ويمكن القول إن أميركا كانت موجودة في المنطقة على عكس ما كان شائعاً من تطبيقها لمبدأ "مونرو" الذي يؤكد على عدم التورط في المشاكل السياسية خارج أميركا.

ثانياً: محاولات الكورد أنفسهم للتقرب من الأجانب، وخاصة البريطانيين في بداية القرن العشرين، حيث كانت جهود الدبلوماسي الكوردي شريف باشا واضحة في هذا المجال، إذ حاول الاتصال بالإنجليز عام (١٩١٤) لكي يعرض خدماته، لكن الحكومة البريطانية لم تستجب له، وبحلول عام (١٩١٨) وعند احتلال بريطانيا للعراق طلبت وزارة الخارجية البريطانية من السفير برسي كوكس أن يلتقي بشريف باشا في مدينة مرسيليا الفرنسية للاستماع إلى أقواله فقط !

ثالثاً: اتفاقية سايكس بيكو عام (١٩١٦) حيث اجتمع وزراء الخارجية الروسية والبريطانية والفرنسية، ودارت بينهم مباحثات سرية حول الترتيبات المقبلة للشرق الأوسط، بعد أن أصبحت هزيمة ألمانيا وحليفاتها الدولة العثمانية وشيكة، وتضمنت الاتفاقية تقسيم تركيا الدولة العثمانية، وبما أن القسم الأكبر من كوردستان كان تحت السيطرة العثمانية، فقد شملها التقسيم، وهذا الوضع الجديد عمق بشكل فعال من تعقيد المشكلة الكوردية، وأخرجها من الطابع الإقليمي إلى الطابع الدولي، حيث تعد معاهدة سايكس بيكو أول معاهدة دولية اشتركت فيها ثلاث دول كبرى، وحطمت الآمال الكوردية في تحقيق حقهم المشروع في تقرير المصير.

ما بعد الحرب العالمية الأولى

ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت تغيرات جذرية في الخريطة السياسية للشرق الأوسط، وأحد القضايا التي برزت بشكل ملحوظ كانت مسألة الحل الكوردي. تقدمت إمكانية حلاً للمشكلة الكوردية للمرة الأولى بسبب تحولات الحروب العالمية والفرص الاستراتيجية الجديدة التي نشأت نتيجة لها.

١- إنشاء منطقة عازلة:

- بعد الحرب العالمية الأولى، اندلعت مفاوضات حول إعادة تشكيل الحدود في المنطقة، وظهرت فرصة لإنشاء منطقة عازلة بين تركيا والأقوام الناطقة باللغة التركية في مناطق آسيا الوسطى والقفقاس.
- فكرة إنشاء هذه المنطقة كانت لها دلالات استراتيجية، حيث يمكن أن تكون هذه المنطقة العازلة حلاً للتوترات الإثنية وتعايش الشعوب في المنطقة.

٢- الفرصة للتفاوض:

- بدأت الدول الكبرى في النظر بعناية إلى مستقبل الكورد، وفتحت الأبواب لفرص التفاوض حول مستقبلهم وحقوقهم.
- تأثرت هذه الفرص بالتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة.

٣- تأثير الحروب العالمية:

- كانت الحروب العالمية وخاصة الحرب العالمية الأولى قد تسببت في تضعيف الإمبراطوريات وتغيير الحقائق السياسية، مما أتاح الفرص للشعوب المحلية للمشاركة في تحديد مستقبلهم.

٤- العقبات والتحديات:

- رغم وجود الفرص، كانت هناك عدة تحديات وعقبات، منها تنافس القوى الكبرى على المصالح في المنطقة وتأثيرها على التوجهات السياسية.

٥- نهاية الآمال:

- بالرغم من الآمال المبكرة، فإن المحاولات الجادة لحل القضية الكوردية في ما بعد الحرب العالمية الأولى لم تحقق أهدافها بشكل كامل.

بهذا السياق، فإن ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت فترة حيوية في تاريخ الكورد، حيث شهدوا فتح أفق جديد للتفاوض وتحديد مستقبلهم. ورغم أن هذه الفرص لم تحقق التوقعات بشكل كامل، فقد شكلت نقطة تحول في مسار القضية الكوردية وأثرت على التطورات اللاحقة في المنطقة.

تحرك الكورد لاستثمار الظروف الدولية وهزيمة الدولة العثمانية بالحرب العالمية الأولى لنيل حقوقهم المشروعة والاستفادة من مبادئ ويلسون بحق الشعوب في تقرير المصير.

تحرك الكورد لاستثمار الظروف الدولية وهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى لنيل حقوقهم المشروعة يمثل فصلاً هاماً في تاريخ القضية الكوردية. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، برزت فرصة لتقرير المصير للشعوب المحلية، وكان للكورد فرصة استثمارها للتحرك نحو تحقيق حقوقهم المشروعة.

توجه الكورد نحو مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، حيث تجمعت الأمم لوضع أسس جديدة للتعايش الدولي بعد الحرب. وقد جاء تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويدر و ويلسون بحق الشعوب في تقرير مصيرها كمصدر إلهام للكورد للمطالبة بحقوقهم.

شرف باشا كان الممثل الكوردي الذي قدم مذكرتين إلى المؤتمر في مارس ١٩١٩، حاول فيهما إظهار مطالب الكورد وضرورة النظر في قضيتهم بموجب مبدأ تقرير المصير. وكانت هذه المطالب تتضمن إنشاء منطقة عازلة للكورد، وإعادة ترسيم حدود كوردستان بناءً على مبدأ القوميات.

بناءً على القرار الصادر في يناير ١٩١٩، تم الاتفاق على أن "كوردستان" يجب أن تنفصل عن الإمبراطورية العثمانية. وفي هذا السياق، قدم شرف باشا مذكراته وخرائطه إلى المؤتمر، تظهر حدوداً تشمل المناطق التي تكون غالبيتها من الكورد.

مع تقدم الكورد بهذه المطالب، وتحت تأثير مبادئ ويلسون حول حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، أشعلت قضية الكورد الأضواء في المؤتمر. وقد أظهرت الكورد رغبتهم الحقيقية في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة العثمانية.

تحقق الكورد من الفرصة لتقرير مصيرهم كشعب مستقل كانت خطوة مهمة في مسار تاريخهم، حيث كانت هذه المحاولات تعبر عن إصرار الكورد على

تحقيق هويتهم وحقوقهم الوطنية. ورغم عدم تحقيق كل مطالبهم في تلك الفترة، إلا أن هذه الجهود كانت خطوة هامة نحو تشكيل هويتهم الوطنية والمطالبة بحقوقهم المشروعة.

فأصدر الحلفاء بعد استكمال تحضيراتهم للمؤتمر قراراً في شهر يناير/كانون الثاني ١٩١٩ نص على ما يأتي: "... إن الحلفاء والدول التابعة لهم قد اتفقوا على أن أرمينيا وبلاد الرافدين وكوردستان وفلسطين والبلاد العربية يجب انتزاعها بكاملها من الإمبراطورية العثمانية".

وانطلاقاً من هذا القرار قدم الممثل الكوردي شريف باشا مذكرتين مع خريبتين لكوردستان إلى المؤتمر، إحداهما بتاريخ (١٩١٩/٣/٢١م) والأخرى يوم (١٩٢٠/٣/١). كما طلب من القائمين على شؤون المؤتمر تشكيل لجنة دولية تتولى تخطيط الحدود بموجب مبدأ القوميات، لتصبح كوردستان المناطق التي تسكن فيها الغالبية الكوردية، وإضافة إلى ذلك فقد جاء في المذكرة الأولى "إن تجزئة كوردستان لا يخدم السلم في الشرق...".

كما جاء في المذكرة الثانية "إن الترك يتظاهرون علناً بأنهم مع المطالب الكوردية، وإنهم متسامحون معهم، لكن الواقع لا يدل على ذلك مطلقاً...". كما طالب شريف باشا رسمياً من رئيس المؤتمر جورج كليمنصو أن يمارس نفوذه مع حكومة الأستانة لمنع اضطهاد الشعب الكوردي، وجاء في رسالته إلى رئيس المؤتمر: إنه منذ أن تسلمت جماعة الاتحاد والترقي السلطة فإن جميع الذين يحملون آمال الحرية القومية قد تعرضوا للاضطهاد المستمر.. وإنه من الواجب الإنساني في المجلس الأعلى أن يمنع إراقة الدماء مجدداً، وإن السبيل لضمان السلم في كوردستان هو التخلي عن مشروع تقسيم هذه البلاد (أي كوردستان)..

ودل كل ذلك على أن المشكلة الكوردية تقدمت خطوة كبيرة إلى الأمام في أعقاب الحرب. وما تصريح كليمنصو عندما أعلن على الملأ في مؤتمر الصلح إلا إحدى العلامات حيث قال "إن الحكومة التركية ليست قادرة وكفوءة لإدارة الأمم الأخرى، لذلك لا يوثق بها ولا يجوز أن تعاد إلى سيطرة الأتراك قومية عانت من مظالم الأتراك واستبدادهم".

وعندما رأى شريف باشا أن تعاطف الدول الأوروبية كثير للقضية الأرمنية - ربما بسبب الانتماء الديني للأرمن- بادر إلى عقد اتفاقية مع ممثل الأرمن بوغوص نوبار وبحضور الرئيس المؤقت لوفد جمهورية أرمينيا أوهانجيان. ووقع الجانبان - باسم الشعبين- الاتفاقية، مؤكداً فيها على أن للكورد والأرمن

مصالح وأهدافاً مشتركة هي: الاستقلال، والتخلص من السيطرة العثمانية..
وقدما نص الاتفاقية بمذكرة رسمية إلى المجلس الأعلى للمؤتمر، ووافق
المجلس مبدئياً على المذكرة، ووصف المندوب السياسي البريطاني في الأستانة
الاتفاقية بأنها من أسعد البشائر.

معاهدة سيفر (١٩٢٠):

معاهدة سيفر كانت خطوة هامة في تاريخ القضية الكردية، حيث نجح شريف
باشا في إدخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في هذه المعاهدة التي أبرمها
الحلفاء في باريس. كانت هذه البنود تمثل اعترافاً دولياً رسمياً بحقوق الشعب
الكوردي.

تعتبر معاهدة سيفر فريدة في تاريخ القضية الكردية، حيث أثبتت عزم الحلفاء
على معالجة القضية الكردية بطريقة مدروسة. نصت المعاهدة على أن يتم حل
المشكلة الكردية في مراحل، حيث إذا اجتاز الكورد هذه المراحل وطالبوا
بالاستقلال، ورأت الدول الحلفاء أهلية الكورد لهذا الحق، فإن الاستقلال
سيصبح أمراً واقعياً، وعلى الحكومة التركية الاعتراف بذلك.

تعتبر هذه المعاهدة أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكوردي، خاصة
فيما يتعلق بحق تقرير المصير. وقد طرحت المسألة في العرف القانوني
للمعاهدات الدولية، ولكن رغم ذلك، لم تتمكن تركيا بقيادة مصطفى كمال
أتاتورك من منع تنفيذ المعاهدة. أتاتورك وصف المعاهدة بأنها "حكم الإعدام
على تركيا" وحاول بكل الوسائل وضع عراقيل أمام تنفيذها.

رغم عدم تنفيذ المعاهدة بشكل فعال في تلك الفترة، إلا أنها أصبحت لاحقاً
مصدر إلهام وحافز للحركة القومية الكردية. أثبتت معاهدة سيفر أن القضية
الكردية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد الدولي، وساهمت في تحفيز
الكورد على مواصلة نضالهم من أجل حقوقهم وتقرير مصيرهم.

انتهاك الوعود:

تبدو معاهدة سيفر واحدة من اللحظات الهامة التي شهدتها تاريخ القضية
الكردية، إلا أن الأمور لم تسر كما كان يأملها الكورد بعد توقيع هذه المعاهدة.
أولاً: بدأ صعود نجم مصطفى أتاتورك وحركة الكمالية في تركيا، وتوسيع
مناطق نفوذهم، مما أدى إلى إنشاء المجلس الوطني الكبير في أنقرة ليكون بديلاً
لسلطة الأستانة.

ثانياً: تراجع الغرب عن وعوده للكوورد في معاهدة سيفر وتجاهلهم في معاهدة لوزان، التي كانت تخدم مصالح تركيا الكمالية، كان له تأثير كبير على الوضع. كما كان هناك خوف من الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي للصراع الكمالي-الأوروبي لصالح نفوذهم في المنطقة.

ثالثاً: بالإضافة إلى ذلك، استغل مصطفى كمال باشا بذكاء الصراعات الدولية لإلغاء معاهدة سيفر وقبرها.

لذلك، لم يمر وقت طويل حتى طُرحت فكرة إعادة النظر في معاهدة سيفر، وتم اتخاذ هذا القرار من قبل الحلفاء بدعوة وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، مما يعكس اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا وتأثيرها القوي.

تحول المشهد الدولي بشكل كبير بعد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، حيث تم التخلي عن مفهوم كوردستان المستقلة الذي كان يُناقش في معاهدة سيفر. في معاهدة لوزان، تم التركيز على إقامة الدولة التركية الحديثة، ولم يُعطَ الكورد وضعاً سياسياً مستقلاً.

تحوّلت تطورات القضية الكوردية إلى مرحلة جديدة بعد معاهدة لوزان، حيث بدأت الحكومة التركية في تجاهل وتضييق حقوق الكورد، وتسعى إلى فرض سياسات قمعية. أصبحت الحكومة تعتبر أي مطالبة بحقوق الكورد تهديداً للوحدة الوطنية التركية.

تواجه الحركة الكوردية تحديات كبيرة بعد لوزان، لكنها لم تتخلى عن النضال. بدأت الحركة في التنظيم والتحرك نحو الدفاع عن هويتها وحقوقها. سطعت شخصيات قادة كوردية مثل الشيخ سعيد وعبد الرحمن على الساحة، وبدأت الحركات الثقافية والسياسية الكوردية في التأسيس.

تاريخ الحركة الكوردية يتخذ من معاهدة لوزان نقطة انطلاق، حيث بدأت الحركة في تكوين هويتها الوطنية وتطوير استراتيجياتها للدفاع عن حقوق الكورد. على مر السنوات، شهدت الحركة الكوردية تطورات كبيرة أسهمت في تشكيل المشهد الكوردي المعاصر.

منذ لوزان وحتى الوقت الحالي، استمرت الحركة الكوردية في تحقيق تقدم، وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، إلا أنها لا تزال تسعى للحصول على الاعتراف بحقوقها وتحقيق التمثيل السياسي والثقافي للكوورد.

تطور الفكر القومي الكوردي

المقدمة:

التطور الحضاري والثقافي لشعوب العالم يتسارع مع تقدم الزمن، وفي هذا السياق يبرز تاريخ الشعب الكوردي كإحدى الحالات التي تميزت بتنوعها وعمقها. تشكلت الهوية الكوردية عبر العصور والعديد من التحولات التاريخية، وكان للظروف الاجتماعية والسياسية تأثير كبير في تطوير الفكر القومي الكوردي.

مع تشكيل إمبراطوريات مختلفة في المنطقة، كان للكورد تأثير كبير في الأحداث التاريخية والتشكيلات السياسية. يعود تاريخ القضية الكوردية إلى فترة ما قبل الميلاد، حيث شهدت المنطقة اندماج الكورد في إمبراطوريات عديدة، مما أثر في تشكيل الوعي القومي لديهم.

مع سقوط الإمبراطوريات وتقسيم المنطقة، تعرض الكورد لتغييرات جذرية في واقعهم السياسي والاجتماعي. انعكست هذه التحولات على الوعي القومي الكوردي، حيث برزت قضية الهوية والحقوق الوطنية كقضايا محورية.

في العصور الحديثة، ومع تداخل التأثيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية، تطور الفكر القومي الكوردي بشكل ملحوظ. ظهرت حركات قومية كوردية تسعى لتحقيق الحقوق والكرامة للشعب الكوردي في الدول التي يعيش فيها.

من خلال استعراض تاريخ التطور القومي للكورد، يمكننا فهم كيف شكلت الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية الهوية الكوردية وأسهمت في بناء فهمهم للذات. يعد التطور الحديث للقضية الكوردية والسعي إلى تحقيق الحقوق والاعتراف بالهوية الكوردية في السياق العالمي جزءاً من المسار الطبيعي للحركات القومية التي تسعى إلى العدالة والمساواة.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت القضية الكوردية موضوعاً دولياً، خاصة مع مشاركة الكورد في مؤتمر فرساي في عام ١٩١٩. كانت فترة ما بعد الحرب تمثل محطة هامة في تاريخ الفكر القومي الكوردي، حيث بدأت الحركة الكوردية في السعي إلى تحقيق حقوقها والاعتراف بوجودها الوطني.

من الملفت للنظر في هذا السياق هو مشاركة الكورد في مفاوضات معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، حيث نصت بعض بنودها على إمكانية حصول الكورد على حق تقرير المصير إذا اجتازوا مراحل معينة. ومع ذلك، لم تستمر هذه

الوعد، حيث شهدت معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ انتهاكاً للحقوق الكردية وتجاهلاً للوعد السابقة.

في ما بعد، شهدت الفترة الحديثة تطوراً مستمراً للفكر القومي الكردي، حيث برزت حركات ومنظمات تسعى إلى تحقيق الحقوق الكردية والاعتراف بالهوية الكردية. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، فإن القضية الكردية استمرت في جذب الانتباه الدولي، وأصبح للكورد دور فعال في صياغة مستقبلهم وتحديد ملامح هويتهم.

في الوقت الحاضر، يظل الفكر القومي الكردي يعكس التاريخ الطويل والتحويلات المعقدة التي مرت بها المنطقة. يتجسد هذا الفكر في السعي المستمر لتحقيق الحقوق والكرامة للشعب الكردي، سواء على الصعيدين الوطني والدولي.

تطور الفكر القومي الكردي عبر العقود ليمتزج بتحديات التاريخ والتطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة. في أعقاب معاهدة لوزان وتقسيم كردستان بين تركيا، سوريا، العراق، وإيران، تشكلت حركات قومية كردية تسعى إلى إحياء الهوية والحفاظ على الحقوق الثقافية والسياسية للشعب الكردي.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت الحركة الكردية نمواً وتنظيماً كبيراً، مع تركيز على الدفاع عن الهوية الكردية والطلب المستمر للحقوق الوطنية. أدت الصراعات في المناطق التي يسكنها الكورد إلى تشكيل هياكل سياسية وعسكرية للدفاع عن مصالحهم.

تأثر الفكر القومي الكردي أيضاً بالتطورات الإقليمية والدولية. مع تغيرات في السياسات الإقليمية والدعم الدولي المتقلب، تطورت استراتيجيات الحركات الكردية لتتكيف مع التحديات المستمرة. في العقد الأخير، شهدت المنطقة تحولات هامة مع تأثير النزاعات المستمرة وتغيرات الحلول الإقليمية.

الفكر القومي الكردي يعكس حقيقة تاريخية طويلة للصراع والتحديات، ولكنه أيضاً يظهر قدرة الشعب الكردي على التكيف والبقاء على مدى الزمن. في الوقت الحاضر، تستمر الحركات والأحزاب الكردية في العمل نحو تحقيق طموحات الشعب الكردي فيما يتعلق بالحقوق والكرامة، وتشكل تأثيراً قوياً على المشهد السياسي في المناطق التي يسكنها الكورد.

تطور الفكر القومي الكردي يمثل رحلة طويلة ومعقدة، وقد شهد تحولات هامة على مر العصور. يمكن تتبع هذا التطور من خلال مراحل مختلفة، مع

التأثيرات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أثرت في تشكيل الهوية الوطنية الكوردية. فيما يلي نظرة على بعض هذه المراحل:

١. الفترة التقليدية:

في فترة ما قبل العصر الحديث، لم يكن لدى الكورد تاريخ قومي واحد أو هوية موحدة. كانوا يعيشون في مناطق متفرقة تحت حكم إمارات مستقلة، وكانت الولاءات تتجه نحو القائد المحلي أو القبيلة. كان الاهتمام الأساسي للأفراد هو البقاء على قيد الحياة وحماية مصالحهم الشخصية.

في الفترة التقليدية التي تسبق العصر الحديث، كانت حياة الكورد تتسم بالتشتت الجغرافي والتنظيم الاجتماعي المحلي. كانوا يعيشون في مناطق جغرافية متفرقة، وكل منطقة كانت تحكمها إمارة أو إمارات مستقلة تدير شؤونها الداخلية. هذه الإمارات كانت تتألف من قرى وعشائر متناثرة في المناطق الجبلية والسهول.

في هذه الحقبة، كانت الولاءات الاجتماعية تتمحور حول القائد المحلي أو رئيس العشيرة، وكانت القبائل تتبنى نظاماً اجتماعياً يقوم على الولاءات العشائرية. كل عشيرة كوردية كبيرة تشكل مجتمعاً متماسكاً يعتمد على التضامن والتكافل.

كان الاهتمام الأساسي للأفراد في هذه الفترة هو البقاء على قيد الحياة في ظروف بيئية قاسية، وكانوا يعتمدون على مهاراتهم في الرعي والزراعة. كما كانوا يواجهون تحديات مستمرة نتيجة للصراعات المحلية بين القبائل والإمارات.

في هذا السياق، لم يكن لدى الكورد تاريخ قومي واحد أو هوية موحدة. كانت هناك تشتت ثقافي وتنوع في التقاليد والعادات بين القبائل المختلفة. كل منطقة كانت تعيش حياة مستقلة تحكمها عاداتها وتقاليدها الخاصة.

تحمل هذه الفترة العديد من الخصائص التقليدية، حيث كانت الحياة تتسم بالبساطة والاعتماد على الموارد المحلية. كانت العشائر والقبائل تلعب دوراً هاماً في تشكيل هوية الفرد وتحديد مسار حياته.

٢. تأثير الاحتلال العثماني:

مع سيطرة الإمبراطورية العثمانية على المنطقة، بدأت تظهر بعض علامات الوعي القومي بين الكورد. كان لديهم مشاركة في الإدارة المحلية والخدمة العسكرية، ولكن سرعان ما واجهوا التمييز والظلم. قد يعزى جذور الفكر

القومي الكوردي في هذه الفترة إلى رغبة الكورد في الحفاظ على هويتهم وحقوقهم.

تأثرت الحياة اليومية للكورد تأثيراً كبيراً جراء الاحتلال العثماني للمنطقة. كانت الإمبراطورية العثمانية تسيطر على كردستان وتدير شؤونها السياسية والاقتصادية والعسكرية. في البداية، شهدت علاقة الكورد مع العثمانيين بعض التعاون والمشاركة في الإدارة المحلية، حيث تم منح بعض الأمراء الكورد مراكز إدارية.

مع مرور الوقت، أصبحت العلاقة بين الكورد والعثمانيين أكثر توتراً. وجد الكورد أنفسهم ضحية للتمييز والظلم، حيث تم استغلالهم في الخدمة العسكرية والضرائب بشكل كبير. كانت هناك حالات من عدم الاستقرار والتمييز الذي أثر بشكل سلبي على حياة الكورد.

تزايدت هذه التحديات وأثرت في وعي الكورد، مما دفع بعضهم إلى تطوير فكر قومي يهدف إلى الحفاظ على هويتهم والدفاع عن حقوقهم. بدأت تظهر بعض علامات الوعي القومي بين الكورد، وكانت تلك هي بذرة لتشكيل التفكير القومي الكوردي الذي تطور فيما بعد.

تعزى جذور الفكر القومي الكوردي إلى رغبة الكورد في مقاومة التمييز والاستعمار، وتعزيز هويتهم وثقافتهم الفريدة. كما أسهمت هذه الفترة في تشكيل التحولات الاجتماعية والثقافية التي أثرت في تطور الفكر القومي الكوردي.

في هذا السياق، أظهرت فترة الاحتلال العثماني توجهاً نحو الحفاظ على الهوية الكوردية والمطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية. على الرغم من التحديات والتمييز الذي واجهه الكورد، إلا أن هذه الفترة ساهمت في بناء وعي قومي بين الكورد، حيث بدأوا يدركون أهمية الدفاع عن هويتهم والتمسك بقيمتهم وتقاليدهم.

تعززت هذه الوعي القومي بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حيث بدأت الطبقة الوسطى الكوردية في التأثير على الساحة الثقافية والاقتصادية. تطوّرت الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الكوردية والمطالبة بحقوق أكبر في ظل الاحتلال العثماني.

قوبلت هذه التطورات بمقاومة قوية من السلطات العثمانية التي كانت تسعى لتوحيد السيطرة على المنطقة. ومع ذلك، لاحظ الكورد أهمية التمسك بثقافتهم وتاريخهم في مواجهة التمييز والظلم.

إن هذه الفترة الزمنية قبل العصر الحديث أسهمت بشكل أساسي في تشكيل الوعي القومي لدى الكورد، وقامت بوضع الأسس لتطور الفكر القومي

الكوردي في الفترات التالية، والذي أصبح عاملاً مهماً في تحديد مسار الحركة الوطنية الكوردية ونضالها من أجل الاعتراف بحقوقها وتحقيق الحكم الذاتي.

٣. الفترة ما بين الحربين العالميتين:

شهدت هذه الفترة زيادةً في الوعي الوطني الكوردي، خاصةً مع تأثير فكر النهضة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. بدأت الحركات الثقافية والأدبية الكوردية في التطور، وظهرت الدعوات إلى توحيد الكورد وتحقيق طموحاتهم الوطنية.

فترة ما بين الحربين العالميتين كانت حاسمة في تطور الوعي الوطني الكوردي، حيث شهدت العديد من التحولات الهامة التي أثرت في الحركة الوطنية الكوردية. تزايدت الآمال والطموحات لدى الكورد في تحقيق حقوقهم والعمل نحو توحيد المجتمع الكوردي.

أ- تأثير النهضة الثقافية:

تسارعت وتيرة التطور في الحركة الثقافية والأدبية الكوردية خلال هذه الفترة. بدأت الكتابة باللغة الكوردية تأخذ شكلاً أكثر تطوراً، وتم استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والمكتوبة لنشر الأفكار والمفاهيم الوطنية بين الكورد.

ب- التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

مع تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت طبقة الوسط الكوردية تأثيرها ووجودها في المجتمع. هذا أدى إلى تعزيز الوعي الوطني والاهتمام بالقضايا الوطنية والحقوق الكوردية.

ج- الدعوات لتوحيد الكورد:

ظهرت خلال هذه الفترة دعوات قوية لتوحيد الكورد وتحقيق وحدة وطنية. بدأت الجمعيات الوطنية الكوردية في التأسيس وتعزيز الوحدة الكوردية كهوية مشتركة ينبغي الحفاظ عليها.

د- تأثير الأحداث العالمية:

كانت الأحداث العالمية، خاصةً نهاية الحرب العالمية الثانية، لها تأثير كبير على مستقبل الشرق الأوسط والقضية الكوردية. ظهرت آمال جديدة للكورد في الحصول على حقوقهم والمطالبة بتقرير مصيرهم.

تلك الفترة تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة الوطنية الكوردية، حيث بدأت الأفكار القومية في الازدياد والتأثير في التصورات والطموحات لدى الكورد، مما وضع الأسس لمراحل لاحقة من النضال والبحث عن الهوية والحقوق الكوردية.

٤. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وتشكيل الحدود الوطنية الجديدة في المنطقة، تزايدت آمال الكورد في تحقيق دولة كردية مستقلة. وقعت معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، والتي تضمنت حقوق الكورد في تقرير المصير، ولكن لم يتم تحقيق هذه الوعود بسبب التطورات الإقليمية والدولية.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحولات القضية الكردية:

أ- انهيار الإمبراطورية العثمانية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ظهرت فرصة جديدة أمام الشعوب الكثيرة في المنطقة لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وتشكيل دول جديدة.

ب- تشكيل الحدود الوطنية:

تم تشكيل الحدود الوطنية الجديدة في المنطقة بموجب اتفاقيات مثل معاهدة سيفر. كانت هذه الحدود تعكس توزيع السلطة الاستعمارية ولم تأخذ في اعتبارها الهويات العرقية أو الثقافية للشعوب المحلية.

ج- تضاول آمال الكورد:

بالرغم من وجود بنود في معاهدة سيفر تشير إلى حقوق الكورد في تقرير المصير، إلا أن تلك الآمال تلاشت تدريجياً. عانى الكورد من تقسيمات جغرافية لم تأخذ في اعتبارها وحدتهم كشعب.

د- تأثير التحالفات الإقليمية والدولية:

شهدت المنطقة تأثيراً كبيراً من التحالفات الإقليمية والدولية. انشغلت الدول الجديدة بتشكيل هوياتها وتحديد حدودها، ولم يتم إيلاء القضية الكردية الاهتمام اللازم.

هـ - تعقيدات الوضع الإقليمي:

تعقيدات الوضع الإقليمي والتحالفات السياسية والاقتصادية أثرت على إمكانية تحقيق آمال الكورد. تحالفت بعض الدول الجديدة مع القوى الإقليمية على حساب حقوق الشعوب الأصلية.

و- المطالبة بالحقوق الكردية:

بينما بدأت بعض الحركات الكردية في المنطقة بالظهور، بدأ الكورد بالمطالبة بحقوقهم الوطنية وتشكيل هويتهم الوطنية المستقلة.

في هذه المرحلة، أصبحت قضية الكورد أكثر تعقيداً وتحدياً، حيث كانوا يواجهون تحديات كبيرة لتحقيق طموحاتهم الوطنية في ظل تشكيل الدول الجديدة وتوزيع السلطة في المنطقة.

٥. الفترة الحديثة:

شهدت الفترة الحديثة انتشار الوعي القومي الكوردي بشكل أكبر، خاصةً مع تأسيس إقليم كردستان العراق وظهور حركات كوردية أخرى في تركيا وإيران وسوريا. تعتبر حقوق الكورد وتطلعاتهم الوطنية جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي في المنطقة، وتظهر مطالب لتحقيق الحقوق القومية الكوردية على نطاق أوسع.

الفترة الحديثة وتطور القضية الكردية:

أ- تأسيس إقليم كردستان العراق:

- بعد الحرب العراقية، أنشئ إقليم كردستان العراق عام ٢٠٠٥، وهو إقليم ذاتي الحكم يتمتع بدرجة من الاستقلال الإداري والاقتصادي.
- تمثل إقليم كردستان تحقيقاً فعلياً لطموحات الكورد في إقامة كيان ذاتي.

ب- حركات كوردية في الدول المجاورة:

- شهدت تركيا وإيران وسوريا أيضاً نشوء حركات كوردية تسعى لتحقيق حقوق الكورد والاعتراف بوجودهم الثقافي والسياسي.

ج- التحولات السياسية والاجتماعية:

- تأثرت القضية الكوردية بالتحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة. ظهور الحركات الديمقراطية والمطالب بحقوق الأقليات ساهم في تسليط الضوء على قضية الكورد.

د- الوعي القومي وحقوق الكورد:

- تزايد الوعي القومي الكوردي وتحسين وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي أسهم في تعزيز التضامن الكوردي وتبادل الأفكار والمطالب.

ن- تحديات الحقوق والاعتراف:

- بالرغم من التقدم، تواجه حقوق الكورد تحديات مستمرة، سواء كانت في مجالات اللغة والتعليم أو الاعتراف بالهوية الكوردية.

هـ- التأثير الدولي والدعم الدولي:

- لاحظت القضية الكوردية تأثيراً دولياً أكبر، حيث يظهر اهتمام المجتمع الدولي بمشكلة الكورد وحقوقهم.

في هذه الفترة، يتجسد تطور القضية الكوردية في تحقيق إقليم كردستان في العراق ونشوء حركات كوردية في الدول المجاورة، مما يعزز الوعي القومي ويسهم في تعزيز مكانة الكورد في الساحة الإقليمية والدولية.

٦- الملاحظات الختامية:

تظهر هذه المراحل كيف تطور الفكر القومي الكوردي على مر العصور، وكيف تأثر بالأحداث التاريخية والسياسية. اليوم، يستمر الكورد في السعي إلى تحقيق هويتهم الوطنية والدفاع لي اهتماماتهم وحقوقهم. في هذا السياق، يمكن تسليط الضوء على بعض الجوانب البارزة لتطور الفكر القومي الكوردي:

١- **الحركات القومية المعاصرة:** مع التقدم التكنولوجي والانفتاح الثقافي، زاد التواصل بين الكورد في مناطق مختلفة. ظهرت حركات قومية كوردية تعتبر نفسها ممثلة للكورد في الدول المختلفة التي يعيشون فيها. هذه الحركات تسعى إلى تحقيق الحقوق الوطنية والثقافية للكورد وتعزيز الوعي القومي.

٢- **الصراعات الإقليمية:** شهدت المنطقة الكوردية العديد من الصراعات الإقليمية، مما ساهم في تعزيز الوحدة القومية بين الكورد. على سبيل المثال، في العراق، أسهمت الحروب والتحديات في تشكيل إقليم كردستان العراق وتعزيز الهوية الوطنية الكوردية.

٣- **الإشكاليات الثقافية واللغوية:** تلعب اللغة والثقافة دوراً هاماً في تكوين الهوية الوطنية. تعتبر اللغة الكوردية والتراث الثقافي عناصر مهمة في تعزيز الوحدة القومية، وقد شهدت جهود للحفاظ على هذا التراث وتعزيز استخدام اللغة الكوردية.

٤- **التحديات والتطلعات المستقبلية:** تظل التحديات مستمرة، وقد تشمل تحقيق حقوق الكورد في الدول الرئيسية التي يعيشون فيها وتجاوز التحديات الإقليمية والدولية. يتعين على الحركات القومية الكوردية التكيف مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تطلعات الكورد.

٥- **الدور العالمي:** تزايد الاهتمام الدولي بقضية الكورد يلعب دوراً متزايد الأهمية. يتوقع أن يؤثر الضغط الدولي والدعم في تشكيل المستقبل الوطني للكورد، وقد شهدت بعض الجهود الدولية لتحقيق المصالح الكوردية.

في النهاية، يمكن القول إن تطور الفكر القومي الكوردي هو عملية ديناميكية تأثرت بالسياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية. يتطلب تحقيق أهداف الكورد في المستقبل تعاون دولي وجهود مستدامة لتحقيق العدالة والمساواة في المنطقة.

حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين دراسة مسألة التميز بين المجموعات البشرية وعناصر هذا التميز، وكيف يمكن تحديد أن مجموعة من هؤلاء يمثلون أمة خاصة بهم، وبرز هنا اتجاهان:

الأول: يؤكد على "الفعل الشعوري لقوة عليا" لدى المجموعة البشرية، وهذا الفعل حدده الألمان بمصطلح خاص هو (روح الشعب) الذي يمكن التعرف عليها من خلال العديد من المظاهر منها: اللغة، والعادات والتقاليد، والانتماء العرقي.

الثاني: اعتبر الشعور والإحساس محركين أساسيين لتشكيل الأمة، ولذلك يقول (مازيني ١٨٢٣-١٨٩٢) البطل القومي الإيطالي، "إن الوطن هو قبل كل شيء الإحساس بالوطن"، وهذا ما استند عليه المفكر الفرنسي (رينان ١٨٢٣-١٨٩٢) في نظريته حول الأمة.

تكوين الفكر القومي الكوردي إيديولوجية الفكر القومي الكوردي:

تكوين الفكر القومي الكوردي:

تاريخ الفكر القومي الكوردي يعود إلى فترات تاريخية محددة حيث بدأ الكورد في تشكيل هوية ووعي وطني خاص بهم. تكوين هذا الفكر جاء نتيجة لعدة عوامل وتأثيرات، منها:

١- التأثيرات التاريخية:

• تأثر الكورد بالأحداث التاريخية والتحولت السياسية في المنطقة، مثل سقوط الإمبراطورية العثمانية وتقسيم المنطقة إلى دول.

٢- الظروف الجغرافية والتاريخية:

• تمتلك مناطق الكورد طبوغرافية معقدة ومتنوعة، مما ساهم في تشكيل هوية قومية فريدة. الانتشار في مناطق متفرقة نتيجة للظروف الجغرافية شكل عاملاً مؤثراً.

٣- التأثير الثقافي:

• حافظ الكورد على هويتهم الثقافية عبر اللغة والعادات والتقاليد، مما أسهم في تعزيز الوحدة الثقافية والوعي القومي.

٤- تأثير الأفكار الأوروبية:

- انتقلت الأفكار القومية من أوروبا إلى الشرق الأوسط، وكان لها تأثير كبير في تشكيل الوعي القومي للشعوب في المنطقة، بما في ذلك الكورد.

٥- ظهور حركات التحرر الوطني:

- بزوغ حركات التحرر الوطني في أوروبا وغيرها من المناطق دفع الكورد لتكوين رؤية قومية وتطلعاتهم نحو تقرير مصيرهم.

٦- الظروف السياسية الدولية:

- تأثر الكورد بالأحداث الدولية والمعاهدات التي أثرت على المنطقة، مثل معاهدة سيفر التي طرحت فكرة تقسيم المنطقة وأعطت بعض الكورد أملاً في تحقيق دولة مستقلة.

تجمع هذه العوامل لتكوين الفكر القومي الكوردي، حيث بدأ الكورد في تطوير وعيهم القومي وتشكيل رؤيتهم لتحقيق حقوقهم وتحديد مستقبلهم السياسي.

تاريخ الكورد طويل ومعقد وقد كان لهم دور بارز في

الشرق الأوسط

تاريخ الكورد هو تاريخ طويل ومعقد، وقد شكلوا دوراً بارزاً دائماً في تشكيل الأحداث في الشرق الأوسط. وقد تسبب الصراع الشديد بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية في القرن السادس عشر في تعزيز دور الكورد في المنطقة. حيث تحولت مناطقهم إلى مناطق تماس في صراع الإمبراطوريتين، وازدهرت الإمارات الكوردية شبه المستقلة خلال هذه الفترة.

تقسيم "واقعي، فعلي" لكوردستان نتيجةً لمعركة جالديران عام ١٥١٤ ومعاهدة التقسيم بين الإمبراطوريتين في عام ١٦٣٩ أثر بشكل كبير على الشعور القومي لدى الكورد. هذا التقسيم ووجود "عوائق" تحولت دون إقامة علاقات واتصالات فعالة بين الكورد في الإمبراطوريتين وأسهم في تشكيل الفكر القومي للكورد.

تأريخ الشعب الكوردي يظهر كتأريخ طويل ومعقد، وكان لهم دور بارز وحاسم في تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي. حتى في ظل التحولات والصراعات، استطاع الكورد الحفاظ على تفاصيل هويتهم الثقافية ولغتهم المشتركة.

تطرق الشاعر الكوردي أحمد خاني في ديوانه "مم وزين" إلى بعض ملامح نواة الفكر القومي الكوردي، حيث أدرك أهمية اللغة والتاريخ المشترك في بناء هوية قومية. كما أن ملحمة "شرفنامه" للشاعر شرف الدين خان البديلي تكشف عن أوضاع وأحوال الشعب الكوردي وتعبر عن طموحاتهم ومعاناتهم.

تاريخ الكورد ليس مجرد سجل للأحداث، بل هو تاريخ يحمل في طياته تطوير وعيهم القومي وتشكيلهم لرؤيتهم الخاصة في تحقيق حقوقهم ومستقبلهم السياسي.

تطور الفكر القومي الكوردي لم يكن حكرًا على الأحداث التاريخية القديمة وحدها، بل شمل أيضاً فترات مختلفة، ولاسيما في العصور الحديثة. في فترة ما بين الحربين العالميتين، شهد الكورد انتشار الوعي الوطني بشكل أكبر، وظهور حركات ثقافية وأدبية كوردية بارزة، مما أسهم في تكوين فهم قومي أكثر تميزاً.

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وتشكيل الحدود الوطنية الجديدة في المنطقة، زادت آمال الكورد في تحقيق دولة كوردية مستقلة. وعلى الرغم من وجود وعود في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ تضمنت حقوق الكورد في تقرير المصير، إلا أنه لم يتم تحقيق هذه الوعود بسبب التطورات الإقليمية والدولية.

في الفترة الحديثة، ازداد انتشار الوعي القومي الكوردي، خاصةً مع تأسيس إقليم كردستان في العراق، وظهور حركات كوردية أخرى في تركيا وإيران وسوريا. أصبحت حقوق الكورد وتطلعاتهم الوطنية جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي في المنطقة، وتظهر مطالب لتحقيق الحقوق القومية الكوردية على نطاق أوسع.

تكوين الفكر القومي الكوردي لا يقتصر على الأحداث التاريخية السياسية فقط، بل تأثر بمجموعة من العوامل، بما في ذلك الأدب والثقافة. يبرز أهمية اللغة والتاريخ المشترك في تشكيل الهوية القومية.

بهذا السياق، يظهر الفكر القومي الكوردي كمظهر من مظاهر التأثير الثقافي والتاريخي على تطور الشعور بالهوية القومية، وهو أمر يستمر في تشكيل مسار الكورد نحو البحث عن حقوقهم وتحقيق طموحاتهم الوطنية.

شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار الوعي القومي الحديث للكورد الذين أصبحوا ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية

و مع ذلك فإن ظهور الحركة القومية الكوردية قد تأخر إلى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كانت ثورة الشيخ عبيد الله ١٨٧٨-١٨٨١ ثورة قومية بالمفهوم الحديث وكان الشيخ عبيد الله ابن الشيخ الديني الذي سكن كردستان التركية وهو أول من دعا إلى الوحدة الكوردية والاستقلال الذاتي للكورد.

إذاً، شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار الوعي القومي الحديث للكورد الذين أصبحوا ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

ومع ذلك فإن الحركات والثورات الكوردية لم تتمكن من تحقيق ما كانت تريده وأدى ذلك إلى اهتمام الكورد بصورة متزايدة بالتنظيمات السياسية والحزبية. وبدأ الشعور القومي ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار الذين انتبهوا إلى أهمية الإعلام في نشر أفكارهم وخدمة القضية الكوردية ولذلك فقد صدرت أول جريدة كوردية باسم (كردستان) في إسطنبول عام ١٨٩٨ من قبل الأمير مدحت بدرخان ثم نقلت إلى القاهرة ثم إلى جنيف وعادت إلى إسطنبول بعد إعادة العمل بالقانون الأساسي العثماني. لقد كان للجريدة اتجاه ليبرالي تنويري ثم اتجهت نحو معارضة الإمبراطورية.

وبعد هذه الفترة فإن مرحلة جديدة من النضال الكوردي قد بدأت بتأسيس جمعيات وأحزاب سرية تزامنت مع الفترة الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ثم انهارت وتأسست الجمهورية التركية ١٩٢٣، حيث دخلت الحركة القومية الكوردية عهداً جديداً تميز بكونها أخذت بعداً جديداً، فداخلياً تجزأت إلى ثلاث دول، ودولياً لم تعد القضية الكوردية محصورة في داخل الدولة التركية (كوريثة للإمبراطورية العثمانية) بل إن التدخلات الإقليمية والدولية بدأت تلعب دوراً مهماً في مسيرة هذه القضية وما زالت الحركة القومية الكوردية لم تفقد هذه الخاصية وأصبحت "إحدى أكثر المسائل المعقدة والمتفجرة التي تواجه الشرق الأوسط في الوقت الحاضر وهي تمثل مكانة بارزة بين العديد من المشكلات العرقية - القومية في فترة ما بعد الحرب العالمية، وذلك بفعل تأثير الأحداث التاريخية والتحويلات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأ الكورد يشعرون بانتمائهم القومي ويبدأون في النادي بصوت واحد للحصول على حقوقهم واستقلالهم عن الدولة العثمانية.

ثورة الشيخ عبید الله التي وقعت في فترة ١٨٧٨-١٨٨١ كانت نقطة تحول هامة، حيث كانت أول ثورة كردية تتسم بالطابع الوطني الحديث. الشيخ عبید الله دعا إلى الوحدة الكردية والاستقلال الذاتي للكورد، وهذا يعتبر بداية ظهور الفكر القومي الكوردي.

تأخرت الحركة القومية الكردية حتى هذه الفترة بسبب التحديات التي واجهتها الإمبراطورية العثمانية والتشدد في التصدي للتنظيمات السرية والحزبية. كانت هناك محاولات لتحقيق التوحيد الكوردي والدفاع عن حقوقهم عبر تأسيس جمعيات وأحزاب سرية.

في هذا السياق، لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في نشر أفكار الحركة القومية الكردية وخدمة القضية الكردية.

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وتشكيل الحدود الوطنية الجديدة، ازدادت آمال الكورد في تحقيق دولة كردية مستقلة. ورغم أن الوعود كانت مدرجة في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ بشأن حقوق الكورد، إلا أن التطورات الإقليمية والدولية أثرت على تحقيق تلك الوعود.

تظل الحركة القومية الكردية تمثل مكوناً أساسياً في المشهد السياسي بين الشعوب الكردية، ولا تزال تواجه التحديات والتغيرات في ظل التطورات السياسية والاقتصادية الحديثة.

إيديولوجية الفكر القومي الكوردي

إيديولوجية الفكر القومي الكوردي تجسدت في سياق تحولات اجتماعية وسياسية هامة. بدأت هذه الإيديولوجية في الظهور خلال أواخر القرن التاسع عشر، حيث شهدت الحركة القومية الكردية بدايات الوعي بالهوية الوطنية والدعوة إلى توحيد الكورد وتحقيق حقوقهم.

أحد العوامل المؤثرة في ظهور هذه الإيديولوجية كانت نقاط الرئيس الأميركي ويلسون، وخاصةً النقطة ١٢ التي دعت إلى ضمان الفرصة للأقليات في الإمبراطورية العثمانية للتطوير والاستقلال الذاتي. انهيار الإمبراطورية العثمانية ساهم في ظهور هويات قومية جديدة، بما في ذلك الهوية الكردية.

تركزت الفكرة القومية الكردية على توحيد القوى الكردية وتحقيق الاستقلال عن السيطرة التركية، مع التطلع إلى تأسيس دولة كردية مستقلة. ارتبطت هذه الفكرة بمعارك التحرير الوطني والحفاظ على الهوية والثقافة الكردية.

الدور الحاسم للنخبة المتعلمة في تطوير فكرة القومية الكوردية لاحظه الباحثون، ورغم تأثيرها الإيجابي، إلا أن القوى التقليدية لم تفقد مكانتها وظلت لها دور هام في توجيه الأفكار القومية. استمرت هذه النخبة في التأثير والتوجيه، ورغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية، بقي للقوى التقليدية دور مهم في قيادة الحركة القومية الكوردية.

بالمجمل، تشكل إيديولوجية الفكر القومي الكوردي مزيجاً من التحديات السياسية والاجتماعية التي شكلت هويتهم الوطنية ودعمت حركتهم نحو تحقيق حقوقهم وتحقيق الاستقلال.

"لم يتبلور الفكر القومي الكوردي في حركة فلسفية يقودها مفكرون وسياسيون فبقي يتأرجح بين الأفكار والمفاهيم الرجعية والليبرالية والاشتراكية والماركسية"

الفكر القومي الكوردي يتميز بتعدد المفاهيم والتيارات، وهو يختلف عن الحركات القومية في بعض الدول الأوروبية والشرق الأوسط. في حين أن هناك إطاراً عاماً معروفاً يتناول مفاهيم الاستقلال، الحرية، وحقوق الأمم، إلا أن الفكر القومي الكوردي لم ينبعث من حركة فكرية فلسفية مركزة تقودها مجموعة من المفكرين والسياسيين، كما حدث في بعض الحركات القومية الأخرى.

تتجلى هذه الخاصية في الغياب النسبي لمفكرين قوميين كورد يمكن تحديد الإطار الفلسفي الخاص بهم. يعزى هذا الأمر جزئياً إلى التشابك الكبير بين الأفكار والمفاهيم المستخدمة في الحركة القومية الكوردية. بدلاً من أن يكون لديها فلسفة محددة واضحة، تتأرجح الحركة بين التوجهات المتنوعة، بما في ذلك الأفكار الرجعية، الليبرالية، الاشتراكية، والماركسية.

تنشأ هذه التنوعات والتذبذبات من التحولات التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة والشعب الكوردي. عملية توحيد هذه الأفكار المتنوعة تظل تحت تأثير قادة سياسيين يقودون الحركات والأحزاب الكوردية، مما يجعل الفلسفة القومية الكوردية تعتمد على تفاصيل رؤى القادة والحركات الفردية.

بالتالي، تعتبر الحركة القومية الكوردية منفتحة على مختلف الأفكار والأيديولوجيات، مما يسمح لها بالتكيف مع التحولات والتغيرات في السياقات

الإقليمية والدولية. هذا التنوع الفكري قد أدى أيضاً إلى نشوء صراعات داخلية في الحركة القومية الكردية، حيث يتبارز الأفراد والتيارات الفكرية في محاولة لتحديد الاتجاهات والأولويات في النضال الكردي.

ومن أهم هؤلاء القادة الذين ساهموا في دفع الحركة القومية الكردية نحو الأمام والتطور (حتى وإن لم يتمكنوا من تحقيق أهداف حركتهم):

- الأمير بدرخان ١٨٢١ الذي استمرت حركته للفترة من عام ١٨٢١ ولغاية العام ١٨٤٧
- الشيخ عبید الله النهري واستمرت حركته للأعوام ١٨٧٨ – ١٨٨٣
- الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥ (تركيا)
- الجنرال إحسان باشا ١٩٢٧ – ١٩٣٠ (تركيا)
- الشيخ محمود الحفيد وقاد حركات مسلحة في الأعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠، ١٩٢٣ (العراق)
- الشيخ أحمد البارزاني ١٩٤٣ (العراق)
- مصطفى البارزاني وقاد حركات مسلحة في الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٦١- ١٩٧٥ (العراق)
- القاضي محمد ١٩٤٦-١٩٤٧ (إيران)

وكذلك لعبت التنظيمات الكردية دورها في نشر الوعي القومي الكردي.

ومن أهم هذه التنظيمات السياسية القومية والوطنية (مع تواريخ تأسيسها):

في تركيا:

- جمعية تعالي وترقي الكرد ١٩٠٨
- حزب خوييون – الاستقلال ١٩٢٧
- حزب العمال الكردستاني وتأسس ١٩٧٨
- حزب الشعوب الديمقراطية – تأسس عام ٢٠١٢
- الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا

في إيران:

- جمعية كومه له ي زيانه وه ي كردستان – بعث كردستان ١٩٤٢
- الحزب الديمقراطي الكردستاني ١٩٤٥

في العراق:

- جمعية كردستان ١٩٢٢
- الحزب الشيوعي الكوردستاني - العراق شورش - الثورة ١٩٤٥
- حزب رزكاري كورد - الخلاص الكردي ١٩٤٥
- الحزب الديمقراطي الكوردستاني ١٩٤٦
- الاتحاد الوطني الكوردستاني ١٩٧٦
- حزب حركة التغيير (كوران): ٢٠٠٩

في سوريا:

أ - حزب البارتى الديمقراطي الكوردستاني في سوريا : تأسس بين عامين ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وهو أول تنظيم سياسي كوردي سوري على يد النخبة من المناضلين الكورد الفارين من كوردستان تركيا نتيجة فشلهم في الثورات والانتفاضات الكوردية وكان في البداية شعاره (توحيد وتحرير كوردستان) وثم تعرض قادة هذا الحزب إلى الاعتقالات والتعذيب في سجون السورية في عهد الوحدة بين سوريا ومصر .. تراجع القادة الأوائل من شعار توحيد وتحرير كوردستان إلى حالة الجزء وتغيير اسم الحزب إلى (حزب البارتى الديمقراطي الكوردي في سوريا) ونشرته الحزبية (دنكى كورد) وهو حزب الجماهيري التي شمل جميع فئات الشعب الكوردي ... وتبريك من الكورد من أقصى اليمن وإلى أقصى اليسار أنضم الآلاف من الشباب إلى الحزب ومن كافة شرائح المجتمع حيث كان الروح القومية مرتفعة والثورة الكوردية مؤثراً في المجتمع الكوردي السوري ... بعد سجنهم تولد تيارين : تيار نورالدين ظاذا المتمثلة في العشائر والعائلات البرجوازية والأغوات - والتيار الثاني: المتمثل بالسيد أوصمان صبري الذي انضم إليه وأيدوه أبناء الطبقة الكادحة العمال والفلاحين أي اليسار الكوردي ضمن البارتى. ثم أنقسم إلى الشقين غير واضحى الملامح :

أ - الحزب الديموقراطي الكوردي في سوريا

ب - حزب اليسار الكوردي في سوريا

١ - حزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا :

انشق وتأسس عام ١٩٦٥ بقيادة حميد درويش وتوريثه القيادة الأبدية لحين وفاته ، وما يزال هذا الحزب مستمراً على نهجه الميال إلى النظام الأسد في سورية ..

٢ - حزب اليسار الكوردي في سوريا : بقيادة محمد موسى مستمراً على نهجه وقيادته التوارثية والأبدية .

٣ - حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا : في عام ١٩٥٨ تغيير اسم الحزب إلى (الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا) . وفي ٥ / ٨ / ١٩٦٥ وبناء على قرار (كونفراس أب) تغيير الاسم إلى (الحزب الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا) . في ٥ / ٨ / ١٩٨٠ وبناء على قرار المؤتمر العام الخامس تغيير الاسم إلى (حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا) بقيادة صلاح بدر الدين .

٤ - حزب الديمقراطي التقدمي، وتحويل اسم الحزب إلى حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا. وقيادته التوارثية والأبدية. ويقوده الآن نعمت دوواد بعد وفاة سكرتيره الاستاذ المرحوم عزيز داوود .

٥ - الحزب الوطني الديمقراطي الكردي : بقيادة طاهر صفوك مازال مستمراً وقيادته التوارثية والأبدية ..

٦ - الحزب الديمقراطي الكردي / البارتى / بعد الاندماج بين عدة الأحزاب أصبح الاسم / الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، تشكل بعد الاندماج الذي حصل بين أربعة الأحزاب الكوردية عام ٢٠١٤ من الحزب الديمقراطي الكردي في سورية .. بقيادة د. عبد الحكيم بشار وحزبي آزادي الكردي بجناحيه .. كان طرف بقيادة مصطفى أوسو والطرف الآخر بقيادة مصطفى جمعة وحزب يكييتي الكوردستاني . سوريا .. بقيادة عمر داوود

الحزب الجديد على نهج البارزاني : الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا . المتحكم هو الدكتور عبد الحكيم بشار . مازال مستمراً من قياداته الأبدية إلى قيادة التوارثية والأبدية ..

٧ - الحزب الديمقراطي الكردي / البارتى / نصر الدين إبراهيم : مازال مستمراً وقيادته التورثية والأبدية ..

٨ - الحزب الديمقراطي الكردي السوري : مازال مستمراً وقيادته التورثية والأبدية تم تحويل القيادة من شيخ الباقي إلى ولده جمال شيخ الباقي ..

٩ - حزب العمل الكردي في سوريا : تم حله نتيجة الصراعات

١٠ - حزب الشغيلة الكوردية في سوريا : تم حله نتيجة الصراعات

١١ - حزب الاشتراكي الكردي في سوريا : تم حله نتيجة الصراعات

١٢ - حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكييتي) في سوريا : بقيادة محي الدين شيخ ألي مازال مستمراً وقيادته التوارثية والأبدية ..

١٣ - حزب يكييتي الكردي في سوريا وتحويل اسم فيما بعد إلى يكييتي الكوردستاني : تأسس في ٢٠٠٠ والمتحكم هو فؤاد عليكو / مازال مستمراً

١٤ - حزب الشعب الديمقراطي " الإصلاحى " : تأسس فى ٢٠٠١ على يد الدكتور عدنان بوزان وتم حله بنفس العام نتيجة الضغوطات الأمنية للنظام السورى.

١٥ - حركة الوفاق الديمقراطى الكوردى : تأسست فى ٢٠٠٤ (انشق عن حزب العمال الكوردستانى) تحت رعاية الاتحاد الوطنى الكوردستانى .. ثم تحول إلى حزب الوفاق الديمقراطى الكوردستانى - سوريا - فوزى شنكالى ومازال مستمراً والقيادة التوارثية والأبدية ..

١٦ - حزب آزادى الكوردى : تم الاندماج فى الحزب الديمقراطى الكوردستانى - سوريا، تأسس فى ٢٠٠٥ بين قسم من الاتحاد الشعبى - واليسار الكوردى جناح خير الدين مراد ويرأسه خير الدين مراد / ومازال مستمراً وقيادته التوريثية والأبدية .. وتم انشق إلى شقين فى نهاية عام ٢٠١١ شق يدعى آزادى مصطفى جمعة وشق آخر يدعى آزادى مصطفى أوسو أى طرف خير الدين مراد سابقاً ...

ثم أنشق من الحزب الديمقراطى الكوردستانى - سوريا فى مؤتمره الأخير أى فى مؤتمر الثانى للحزب تحت اسم المؤتمر الثانى عشر/ تم إعلان حركة البناء الديمقراطى الكوردستانى - سوريا بقيادة مصطفى جمعة فى أوروبا بتاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠٢٣ .

١٧ - تيار المستقبل الكوردى : تأسس فى ٢٠٠٥ على اليد الشهيد مشعل التمو / مازال مستمراً وقيادته التوارثية والأبدية .. بين عائلتين شيخموس والتمو لكن وضع هذا الحزب على مهب الريح وغير مستقر والانقسامات والولادات بالجملة بنفس الاسم بعد استشهاده مشعل التمو...

١٨ - البارتي الديمقراطى الكوردى - سوريا : أسسه المرحوم الدكتور عبد الرحمن ألوجى تأسس فى تموز ٢٠٠٧ بعد انسحابه من البارتي.. يقوده د. لازكين فخري..

١٩ - الاتحاد الوطنى الحر سوريا : تأسس عام ٢٠٠٧ بقيادة المرحوم عبد الفتاح دهير ثم اندمج فى حركة الشعب الكوردستانى عام ١٠١٢ .

٢٠ - حركة المثقفين الكورد فى سوريا : تأسس على أنقاض حزب الشعب الديمقراطى الإصلاحى ثم إلى هيئة المثقفين الكرد ثم تغيير اسمها إلى حركة المثقفين الكورد فى آذار ٢٠٠٧ بقيادة الدكتور عدنان بوزان وفى ٤ / ٤ / ٢٠٠٨ بدأت بالعملية الاندماجية مع حزب

الديمقراطي الكردي السوري لكن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة البعض حاول تملك وتوريث الحزب بأسمائهم وغير قادرين على استيعاب فكرة الإصلاح الحزبي ... وفي نهاية عام ٢٠١٠ مع مجموعات الأخرى / حركة المثقفين الكرد - الحراك الثقافي (بزاف) - جمعية الإخاء الوطني الثقافي الكردي السوري - ومجموعات الثقافية الأخرى / تحول إلى حزب المجتمع الديمقراطي ثم اندمج في حركة الشعب الكردستاني .

٢١ - حزب الطليعي الكردستاني - سوريا :
تأسس هذا الحزب في عام ٢٠١١ في ظل الثورة السورية على يد إسماعيل حصاف واندمج مع الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا

٢٢ - حزب الاتحاد الليبرالي الكردستاني - سوريا : عبير حصاف

٢٣- حركة الشعب الكردستاني: تأسست في ٨ آب عام ٢٠١٢ بقيادة الدكتور عدنان بوزان بعد اندماج سبعة الأطراف الحزبية والثقافية وفي المؤتمر الثاني في آذار ٢٠١٦ تحول الاسم من حركة إلى حزب الشعب الكردستاني PGK ما زال مستمراً بقيادة الدكتور عدنان بوزان .

٢٤- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا .. المنشق من المنشقين الجدد ثم سرقوا اسم حزب الشعب الكردستاني - سوريا يقوده السيد هجار علي

٢٥- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا . البارتي .. المنشق من حزب الأم ويقوده الآن قيادة جماعية ... وهما كومان حسين .. خالد سينو .. خليل إبراهيم ... اللجنة المركزية.

٢٦- حركة الإصلاح والتغيير الكردي في سوريا - فيصل يوسف — انشق من الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

٢٧- حركة الإصلاح الكردي - سوريا ... بقيادة أمجد انشق من جماعة يوسف فيصل.

٢٨- حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا — صالح كدو. انشق من الحزب اليساري الكردي في سوريا — تم إضافة كلمة الديمقراطي إلى الاسم للتمييز عن اليساري .

٢٩- حزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا — شلال كدو انشق من حزب صالح كدو.

٣٠- الحزب اليساري الكردي (حركة الإصلاح) ... محمد معصوم اوامري

- ٣١- الحزب اليساري الكوردستاني في سوريا محمود ملا
- ٣٢- حزب الاتحاد الديمقراطي PYD — صالح مسلم
- ٣٣- حركة المجتمع الديمقراطي .. عبد السلام محمد
- ٣٤- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية — حسن عاكولي .
- ٣٥- حزب الاتحاد الوطني الحر - سورية — د.توفيق حمدوش- و سليمان سليمان — تأسس في ألمانيا باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني ..ومن ثم تم تغيير اسم الحزب إلى حزب الاتحاد الوطني الحر.
- ٣٦- حركة التجديد الكوردستاني - سوريا — رزكار قاسم . بعد انشقاق من حركة الشعب الكوردستاني
- ٣٧- المجلس الوطني الكوردستاني - سوريا — د.شيركو عباس تأسس في أوروبا
- ٣٨- حركة كوران الكوردية في سوريا .. لم يتسنى لي معرفة عن مسئول الحركة.
- ٣٩- المؤتمر الوطني الكوردستاني أو حكومة غربي كوردستان في المنفى— د.جواد الملا — تأسس في بريطانيا
- ٤٠- التيار الوطني الكوردي في سوريا — هيبب ابو حلبجة — تأسس عام - ٢٠١٢ — في ألمانيا.
- ٤١- البارتي الديمقراطي الكوردستاني في سوريا ... عبد الكريم سكو .. انشق من البارتي الديمقراطي الكردي في سورية بعد وفاة عبد الرحمن ألوجي .
- ٤٢- حزب السلام الديمقراطي الكوردي في سوريا — طلال محمد
- ٤٣- الحزب الإسلامي الكوردي في سوريا — لم أتمكن من معرفة مسؤوله .
- ٤٤- حزب التجمع الديمقراطي الوطني الكوردي في سورية - محمد عباس أبو شيرو
- ٤٥- حزب الشغيلة الكوردستاني .. محمد شيخي
- ٤٦- حزب الخضر الكوردستاني.. لقمان احمي
- ٤٧- حركة التغيير الديمقراطي الكوردي في سوريا ...كاميران حسين ..ماكين يزدان
- ٤٨- حركة النهضة الإسلامية ...ابن المفتي

- ٤٩- حزب آزادي الكوردستاني - سوريا ... اللجنة المركزية ..قيادة جماعية منهم السيد عزيز تالاني
- ٥٠ - الحزب الشيوعي الكوردستاني .سوريا .. نجم الدين ملا
- ٥١ - حزب رزكاري الكوردستاني .. سوريا ..
- ٥٢- حزب الطريق الكوردستاني .. سوريا
- ٥٣- حركة راستي الكوردي في سوريا .. المرحوم خليل يوسف
- ٥٤- حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني – فصلة خضر يوسف
- ٥٥- حزب الوفاق الديمقراطي الكوردي السوري . نشأت محمد
- ٥٦- حزب روج الديمقراطي الكردي في سوريا. كوفان كنغو
- ٥٧- حزب الطريق الكوردستاني – سوريا
- ٥٨- التيار الليبرالي الكوردستاني . فرهاد تيللو
- ٥٩- حزب سوريا المستقبل . إبراهيم قفطان
- ٦٠- مجلس إيزيدي سوريا . مزكين يوسف
- ٦١- حزب آزادي كوردستان – الحر. طارق خيركي
- ٦٢- حزب النضال الديمقراطي . خفاف ملا
- ٦٣- منظمة اتحاد ستار ... تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD تقودها الآن .. نسرين
- ٦٤- لجان المجتمع المدني ... رئيس اللجان ..ريزان كمو
- ٦٥- كونفدراسيون طلبة الكورد ..في سوريا – تابع لاتحاد الديمقراطي PYD
- ٦٦- رابطة المستقلين الكورد في سوريا ..المتشكل حديثاً في تركيا
- ٦٧- منظمة حقوق الإنسان في سوريا – ماف
- ٦٨- المنظمة الكوردية لحقوق الإنسان في سوريا DAD
- ٦٩- اللجنة الكوردية لحقوق الإنسان في سوريا – الراصد ..
- ٧٠- الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الكورد في سوريا.. في أوروبا
- ٧١- اتحاد نقابة الصحفيين الكورد .. عمر إسماعيل محمد (كوجري
- ٧٢- رابطة الكوردستانيين الأحرار
- ٧٣- اتحاد الكتاب والصحفيين الكورد في سوريا .. بقيادة دلورزنيكي
- ٧٤- اتحاد الكتاب والصحفيين الكورد في كوردستان روج أفا ... تأسس في أوروبا .

أما الأحزاب الكوردية في الخارج وهم المنظمات والتابعين للأحزاب الكوردية في داخل الوطن .. وهناك عشرات من الجمعيات والهيئات الكوردية بأسماء المستقلة في الخارج والداخل الوطن وفي الحقيقة هم أيضاً التابعين لهذه الأحزاب والحركات .

- مرحلة ما بعد ٢٠٠٤ أي مرحلة البحث عن الحقيقة الكوردية

في هذه المرحلة، خاض الإنسان الكوردي رحلة بحث عن حقيقته وقضيته، خاصة بعد اندلاع انتفاضة قوية وهبة شعبية في ١٢ آذار ٢٠٠٤. شملت هذه الهبة جميع القرى والمدن الكوردية، حيث رفض الشعب الكوردي الظلم والاضطهاد الذي كان يتعرض له. تجسدت هذه الانتفاضة في هبة الأذارية، التي كسرت حاجز الخوف والإرهاب الذي كان يمارسه النظام بحق المواطن الكوردي.

في هذا السياق، عاش الشعب الكوردي فترة تحول حاسمة، حيث تم تحفيز الحركات والأحزاب الكوردية من سباتها العميق. تراجعت هذه الأحزاب عن طموحاتها ودورها القيادي، وكانت هبة الشعب الكوردي في عام ٢٠٠٤ دليلاً قاطعاً على ذلك. فقد أيقظ الشارع الكوردي هذه الحركات من سباتها، وتخطى عقباتها بأعناقها الذهبية وأجسادها المكحولة بالدم والنار.

انتقلت الانتفاضة من قامشلو إلى رأس العين وكوباني، وصولاً إلى زور آفا، محدّدة بوضوح رفض الظلم والاضطهاد. كان الشعب الكوردي يتحدى هذه الممارسات بكل قوة ويصرّ على المقاومة إلى الأبد. في هذه المرحلة أزدادت عدد الأحزاب والجمعيات والهيئات من حيث أخط الحابل بالنابل وكثرة الأفكار والتناقضات وازدياد حالة الصراعات والتشردم والتفكك وضياع البوصلة الحقيقية... ونتائج السلبية لهذه المرحلة:

١- فشل التحالف الكردي: شهدت الساحة الكوردية في سوريا انقساماً داخل التحالف الكردي، حيث انقسمت الهيئة الإدارية إلى شقين فاشلين، الشق الأدنى والشق العلوي. هذا الانقسام ألحق ضرراً بالتحالف وأثر سلباً على الجهود الرامية لتحقيق التضامن الكوردي.

٢- فشل لجنة التنسيق: شهدت لجنة التنسيق التي كانت تضم ممثلين عن بعض الأحزاب الكوردية نهاية دورها، وذلك بسبب التحولات السياسية والتبادلات في العلاقات بين الأحزاب. انتهاء دور اللجنة يعكس عجزها عن تحقيق التنسيق الفعّال بين مكونات الحركة الكوردية.

٣- فشل الجبهة الكردية: بينما لم يُعلن رسمياً عن فشل الجبهة الكردية، إلا أنها تعاني من التجزؤ والتشتت نتيجة التأثير الكبير لحزب واحد يسيطر على الساحة. هذا الوضع أدى إلى فقدان الجبهة لقدرتها على تحقيق التوحيد والتنسيق الفعّال بين الأحزاب الكوردية.

٤- فشل سياسة الأحزاب الكردية: تضمنت الحركة الكردية في سوريا سياسات عديدة فشلت في التعامل مع الظروف الصعبة، بسبب ضغوطات النظام وفشل الأحزاب في قراءة الواقع الكردي السوري بشكل جيد. انقسمت الأحزاب بين تيار الفكر الشمولي والتوريثي والسباتي، وتيار الفكر التصاعدي وأحياناً التطرف، مما أدى إلى فقدان الثقة الشعبية وإعلان الأحزاب عن فشلها.

في هذا السياق، عادت الحركة الكردية إلى نقطة الصفر، حيث تعيد تقييم أولوياتها وتبحث عن آليات جديدة لتحقيق التوحيد وتحديد إستراتيجيتها المستقبلية في مرحلة تعتبر بداية جديدة.

المراجع:

1. McDowall, David. (2004). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris.
2. Natali, Denise. (2005). "The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq, Turkey, and Iran." Syracuse University Press.
3. Romano, David. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization and Identity." Cambridge University Press.
4. Gunes, Cengiz. (2018). "The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation." Routledge.
5. Kaya, Mehmet Y. (2005). "Kurdish Identity and Nationality in the Making of Iraqi Kurdistan." Routledge.
6. Özoğlu, Hakan. (2004). "Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries." SUNY Press.
7. Bruinessen, Martin van. (2000). "Kurdish Ethno-Nationalism versus Nation-Building States: Collected Articles." Isis Press.

المصادر الأخرى:

- ١- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة.
محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية
باسيل نيكنتين، الكرد.
- ٢- عبد الله محمد علي، كردستان في عهد الدولة العثمانية.
- ٣- سعدي عثمان، كردستان والإمبراطورية العثمانية (١٥١٤-١٨٥١).
- ٤- نجاتي عبد الله، كردستان، كيشة سنووري عوسمانى-فارسي (١٦٣٩-١٨٤٧).
- ٥- د. إبراهيم خليل و خليل علي مراد، إيران وتوركيا.
- ٦- منذر الموصللي، الحياة الحزبية في كردستان.
- ٧- لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣).
- ٨- محسن محمد المتولي، كرد العراق (١٩١٤-١٩٥٨).
- ٩- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية.
- ١٠- د. أحمد عثمان أبو بكر، كردستان في لجنة كينغ كراين.
- ١١- د. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن (١٩٠٨-١٩٥٨).
- ١٢- دنوري طالباني، مذكرة جنرال شريف باشا إلى مؤتمر فرنسا.
- ١٣- محمود درة، القضية الكردية.
- ١٤- د. أحمد عثمان أبو بكر.
- ١٥- كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين؟

فصل ٢٧: النضال من أجل الحقوق الكوردية

- الجهود الكوردية للحصول على حقوق سياسية وثقافية في المناطق التي يعيشون فيها.

المقدمة:

النضال من أجل الحقوق الكوردية يشكل جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الطويل والمعقد للشعب الكوردي، الذي يعيش في مناطق متفرقة من الشرق الأوسط، بما في ذلك تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا. يتسم هذا النضال بالتنوع والثبات، مما يعكس إصرار الشعب الكوردي على تحقيق حقوقه المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية والثقافية.

تاريخ النضال الكوردي يمتد لقرون عديدة، حيث تواجه هذه الشعبية التحديات والضغوط من قبل السلطات المركزية في الدول التي يعيشون فيها. يرتبط النضال بشكل أساسي بحقوق اللغة والثقافة والهوية، وكذلك الحقوق السياسية والاقتصادية. يظهر الشعب الكوردي استمرار نضاله من خلال حركات التحرر والمقاومة التي تطالب بتحقيق الحرية والعدالة.

في تركيا، على سبيل المثال، شهد النضال الكوردي تأثيراً كبيراً على المشهد السياسي، حيث نشأت التنظيمات والحركات السياسية والثقافية، ناضلوا وضحوا من أجل حقوق الكورد والاعتراف بوجودهم الثقافي والسياسي.

في العراق، أثمرت جهود النضال عن إقامة إقليم كردستان في العراق، حيث يحظى الكورد بدرجة من الحكم الذاتي والاعتراف بلغتهم وثقافتهم.

تظل قضية الحقوق الكوردية مسألة حيوية على الساحة الدولية، ويستمر النضال لضمان تحقيق العدالة والمساواة للشعب الكوردي.

النضال من أجل الحقوق الكوردية يمتد أيضاً إلى إيران وسوريا، حيث يواجه الكورد تحديات كبيرة في سعيهم لتحقيق الاعتراف بحقوقهم الثقافية والسياسية. في إيران، يطالب الكورد بالمساواة والعدالة الاجتماعية، ويتصدون للتمييز الثقافي واللغوي. في سوريا، شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في النضال من أجل حقوق الكورد، خاصة بعد تأثير النزاع الدائر في المنطقة.

تتسم الحركة الكوردية بالتعددية والتنوع، حيث يتبنى النضال أشكالاً متعددة من التحركات المدنية والسياسية. تتركز جهود النضال أيضاً على تحقيق حقوق المرأة الكوردية، وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية والاجتماعية.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، يسعى الكورد إلى جذب الانتباه إلى قضيتهم والضغط لتحقيق التغيير. يشكل الدعم الدولي للحقوق الكوردية عنصراً هاماً في تعزيز الوعي حول هذه القضية ودفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى المساهمة في تحقيق العدالة والمساواة.

في خضم هذا النضال المستمر، يظل الشعب الكوردي وحركاتهم يعبرون عن إصرارهم على تحقيق حقوقهم بكل الوسائل الممكنة، مؤكدين بذلك رغبتهم في بناء مستقبل يستند إلى العدالة والمساواة لجميع أفراد المجتمع الكوردي.

في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الحقوق الكوردية، يظل النضال السلمي والبناء على الحوار بين الشعوب والحكومات خياراً مهماً. يسعى الكورد إلى تحقيق تفاهم دولي حول حقوقهم، مع التأكيد على ضرورة احترام الهوية الثقافية واللغوية للشعب الكوردي في جميع الأماكن التي يعيشون فيها.

تلعب وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام دوراً حيوياً في نشر الوعي بقضية الحقوق الكوردية. يستخدم الناشطاء الكورد والمؤيدون لقضيتهم هذه الوسائل لتوجيه الضوء على التحديات التي يواجهونها ولجذب الاهتمام الدولي.

من خلال العمل المستمر، يأمل الكورد في بناء مجتمع يقوم على المساواة والعدالة، حيث يحظون بحقوقهم الكاملة كمواطنين. يعبرون عن إرادتهم في العيش بسلام وتعايش مع الشعوب المحيطة، مع الاعتراف بتنوع المجتمع واحترام حقوق الجميع.

في نهاية المطاف، يُظهر النضال من أجل الحقوق الكوردية الصمود والقوة في وجه التحديات المتعددة، ويمثل رسالة قوية حول الحاجة إلى التفاهم الثقافي والاحترام المتبادل في بناء عالم يسوده العدالة والمساواة.

في ظل التحولات العالمية والتطورات السياسية، يستمر الكورد في العمل نحو تحقيق أهدافه بشكل سلمي وبناء، على رغم التحديات الكبيرة التي قد يواجهها في طريقه. يعزز الشعب الكوردي الفهم العميق للتنوع الثقافي والاحترام المتبادل كركيزة للتعايش السلمي والتفاهم بين الشعوب.

تظل محاولات تحقيق الحوار والتفاهم مع الحكومات المحلية والدولية جزءاً أساسياً من النضال الكوردي. يعمل الكورد على بناء جسور من التفاهم، ويطلقون النداء للمجتمع الدولي لدعم قضيتهم والوقوف إلى جانب حقوقهم المشروعة.

في النهاية، يُظهر الشعب الكوردي بإصراره وروحه المقاومة أن النضال من أجل الحقوق يبقى حياً ومستمراً، وهو جزء لا يتجزأ من السعي نحو عالم أكثر عدالة وتسامحاً.

❖ الجهود الكوردية للحصول على حقوق

سياسية وثقافية في المناطق التي يعيشون

فيها

من خلال عقود من التاريخ، شهد الشعب الكوردي تحديات عديدة في سعيه للحصول على الحقوق السياسية والثقافية في المناطق التي يعيشون فيها. تمتد أرضهم عبر أجزاء من تركيا وإيران والعراق وسوريا، وتشكل الكورد أحد أكبر الجماعات العرقية في الشرق الأوسط. يعبر الكورد عن إرادتهم الشديدة لتحقيق تقدير واحترام هويتهم الثقافية، والمطالبة بحقوقهم السياسية المشروعة.

تتنوع الجهود الكوردية في مختلف المناطق، حيث يواجهون تحديات متفاوتة ويسعون إلى تحقيق تقدم في مجالات اللغة والتراث والمشاركة السياسية. تلك الجهود لا تقتصر على السعي للحصول على حقوق سياسية فحسب، بل تشمل أيضاً الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التفاهم المتبادل في مجتمعاتهم المتنوعة.

يُسلط هذا النص الضوء على مسار النضال الكوردي، مستعرضاً التحديات التي واجهها الكورد ومظاهر الصمود والتطلعات نحو مستقبل يتسم بالعدالة والمساواة. سنتناول الجهود الكوردية في مختلف البلدان، مشيرين إلى التطورات والإنجازات التي حققوها في طريقهم نحو تحقيق حقوقهم السياسية والثقافية المستحقة.

سعى الكورد بنفان وإصرار لتحقيق مكاسب كبيرة في مجال الحقوق السياسية والثقافية. في تركيا، حققت بعض الإصلاحات التشريعية تحسناً في الوضع اللغوي والثقافي للكورد، مع اعتراف أكبر بلغتهم وتاريخهم الثقافي. وفي إيران، تستمر الجهود لضمان حقوق الكورد في مجال اللغة والتعليم باللغة الكوردية.

في المناطق التي حققت حكومات ذات حكم ذاتي، مثل إقليم كوردستان في العراق، والإدارة الذاتية الديمقراطية في سوريا، تركز الجهود على تعزيز الحكم الذاتي وتعزيز المشاركة الكوردية في القرارات السياسية. كما يسعى الكورد إلى تعزيز التعايش السلمي والتفاهم بين مكونات المجتمع في تلك المناطق.

تظل التحديات قائمة، حيث يواجه الكورد توترات متجددة في السياقات الإقليمية والدولية، وتستمر بعض المجتمعات الكوردية في مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية. ومع ذلك، يستمر الكورد في السعي نحو تعزيز الحقوق الثقافية واللغوية، وتعزيز المشاركة السياسية من أجل تحقيق التقدم والتطور الشامل.

تعتبر جهود الكورد للحصول على حقوق سياسية وثقافية في المناطق التي يعيشون فيها مكملة للنضالات العرقية والثقافية في المنطقة بأكملها. وفي هذا السياق، يعكس نضال الكورد قصة صمود وتحدي في سبيل تحقيق هدفهم في بناء مجتمع يتسم بالعدالة والتسامح واحترام التنوع الثقافي.

الشعب الكوردي يشكل إحدى الجماعات العرقية الكبيرة في الشرق الأوسط، حيث يعيش في مناطق متنوعة تشمل أجزاءً من تركيا وإيران والعراق وسوريا. يواجه الكورد تحديات كبيرة في سعيهم للحصول على حقوق سياسية وثقافية في هذه المناطق.

١. الوضع في تركيا:

في تركيا، يواجه الكورد تحديات كبيرة في مجال حقوقهم الثقافية والسياسية. على مر العقود، شهدت المنطقة توترات بين الحكومة التركية والحركات الكوردية المطالبة بالحقوق. أحد الجوانب الرئيسية للنضال الكوردي في تركيا يتمثل في المطالبة بالاعتراف بلغتهم الخاصة والهوية الثقافية. كما شهدت بعض التطورات إلى حد ما إيجابية، مثل تحسين بعض القوانين المتعلقة باللغة الكوردية والثقافة.

في تركيا، يمثل الوضع الكوردي إحدى التحديات الحساسة والمعقدة في الساحة السياسية. يعيش الكورد في مناطق متنوعة في جنوب شرق البلاد، وعلى مر السنوات، شهدت هذه المناطق توترات مستمرة بين الحكومة التركية والحركات الكوردية المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية.

إحدى النقاط الرئيسية للنضال الكوردي في تركيا تتمثل في المطالبة بالاعتراف باللغة الكوردية والهوية الثقافية للمجتمع الكوردي. لقد كانت اللغة والثقافة أحد المجالات التي واجهت تحديات كبيرة، حيث كانت السياسات التركية التاريخية تميل إلى تهميش اللغة الكوردية ومحاولة فرض الهوية الوطنية التركية.

لكن على مر السنوات، شهدت تركيا تحولات إيجابية بعضها، إذ تم التركيز على تحسين حقوق اللغة والثقافة الكوردية. تم إجراء تعديلات في بعض القوانين لتمكين استخدام اللغة الكوردية في وسائل الإعلام والتعليم، وهو تطور إيجابي يعكس التقدم نحو فهم واحترام الثقافة الكوردية.

مع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه الكورد في تركيا، وتشمل ذلك التوترات السياسية والأمنية، والتي قد تؤثر سلباً على حقوقهم وحررياتهم. يعتبر تحقيق توازن بين الحفاظ على الوحدة الوطنية وتلبية مطالب الكورد تحدياً مستمراً للحكومة التركية، في إطار يتطلب الحفاظ على الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

٢. الوضع في إيران:

في إيران، يعيش الكورد في مناطق مثل كردستان الإيرانية، ويواجهون تحديات مماثلة. يسعى الكورد في إيران إلى الحصول على حقوقهم الثقافية واللغوية، مع التركيز على الحفاظ على هويتهم الفريدة. يشمل ذلك الدعوة إلى توفير التعليم باللغة الكوردية والاعتراف بالهوية الثقافية الكوردية.

في إيران، يشكل الكورد مجموعة عرقية هامة تعيش في مناطق مختلفة من البلاد، خاصة في إقليم كردستان الإيرانية. يواجه الكورد في إيران تحديات تتعلق بحقوقهم الثقافية واللغوية، حيث يسعون جاهدين للحفاظ على هويتهم الفريدة وتعزيز تمثيلهم الثقافي.

تتمثل إحدى أبرز التحديات التي يواجهها الكورد في إيران في قضية اللغة، حيث كانت السياسات التاريخية قد أدت إلى تهميش اللغة الكوردية. ومع ذلك، تشهد السنوات الأخيرة جهوداً لتحسين وتعزيز استخدام اللغة الكوردية في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم.

يُظهر الكورد في إيران إصراراً على الحصول على حقوقهم الثقافية، ويتمثل ذلك في الدعوة إلى توفير التعليم باللغة الكوردية، وتعزيز التواصل الثقافي بين مختلف المجتمعات في إيران. تسعى هذه الجهود إلى إنشاء بيئة تشجع على الاحترام المتبادل للثقافات المتنوعة وتعزيز التضامن في المجتمع.

مع ذلك، يظل الوضع تحت التطوير، وتبقى هناك حاجة إلى جهود مستمرة لتحقيق التقدم في مجال حقوق الكورد في إيران، وضمان تمتعهم بالحقوق الثقافية واللغوية بما يتناسب مع التنوع الثقافي الذي يميز المجتمع الإيراني.

٣. الوضع في العراق وسوريا:

في العراق وسوريا، حيث توجد مناطق كوردية ذات حكم ذاتي، يسعى الكورد إلى الحفاظ على هذا الحكم الذاتي وتعزيزه. يتناول النضال الكوردي في هذه المناطق الحقوق السياسية والثقافية، بما في ذلك الحفاظ على اللغة والتراث الكوردي.

في العراق وسوريا، تشكل المناطق الكردية محوراً هاماً في السياق السياسي والثقافي. يعيش الكورد في هذه المناطق ويسعون جاهدين إلى تعزيز والحفاظ على حكمهم الذاتي والدفاع عن حقوقهم السياسية والثقافية في إطار الأوضاع المعقدة التي تشهدها المنطقة.

في العراق:

في إقليم كردستان العراق، يتمتع الكورد بحكم ذاتي وهم يعملون على تعزيز هذا الحكم الذاتي وتطوير المؤسسات السياسية الخاصة بهم. يركز النضال الكوردي في العراق على تحقيق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوردي. يُظهر ذلك في جهودهم لتعزيز التعليم باللغة الكوردية والمحافظة على التراث الثقافي الغني للشعب الكوردي.

في سوريا:

في شمال سوريا، يشكل إدارة الشمال الشرقي ذات الحكم الذاتي هيكلاً سياسياً هاماً للكورد. يسعى الكورد في سوريا إلى تحقيق حقوقهم الثقافية واللغوية، ويعملون على تعزيز التعددية الثقافية في المنطقة. يمثل جزء كبير من النضال الكوردي في سوريا في الحفاظ على اللغة الكوردية وتعزيز التفاهم بين مختلف المكونات العرقية والثقافية في هذه المنطقة.

التحديات المستمرة:

تظل هناك تحديات مستمرة في الحفاظ على الحكم الذاتي وتعزيز الحقوق الثقافية للكورد في هذه المناطق. التوترات الإقليمية والأمنية، والتحديات الاقتصادية، تشكل تحديات يجب التغلب عليها. ومع ذلك، يظل النضال الكوردي جزءاً أساسياً من تشكيل المستقبل في هذه المناطق، مع التركيز على تعزيز التعايش السلمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٤. الأدوار السياسية والمشاركة:

تشهد بعض المناطق الكوردية مشاركة نسبية في الحكومات المحلية، وتسعى الكتل الكوردية في بعض البلدان إلى تحقيق تمثيل أفضل في الحكومة الوطنية. يعتبر النضال الكوردي على المستوى السياسي جزءاً من مساهمهم للمساهمة في صنع القرار والدفاع عن حقوق الشعب الكوردي.

الأدوار السياسية والمشاركة الكوردية:

في العديد من المناطق الكوردية، تشهد المشهد السياسي دوراً متنوعاً للكورد في الحكومات المحلية، وهم يسعون إلى تعزيز دورهم في الساحة الوطنية. يتمتع

الكورد بتمثيل نسبي في بعض السلطات المحلية، ويعملون على تعزيز مشاركتهم في العملية السياسية على مستوى الدولة.

• **تمثيل في الحكومات المحلية:** في إقليم كردستان العراق، يتمتع الكورد بحكم ذاتي ولديهم حكومة إقليمية تدير شؤون المنطقة. يشغل الكورد مناصب رفيعة المستوى في هذه الحكومة، مما يسمح لهم بالمساهمة بشكل كبير في صنع القرار وتحديد سياستها.

• **الدور في الحكومات الوطنية:** تسعى الكتل الكوردية في بعض البلدان إلى تحقيق تمثيل أكبر في الحكومات الوطنية. يعملون على زيادة الوعي بحقوقهم والمساواة في التمثيل، مع التركيز على تعزيز الحقوق الثقافية واللغوية للكورد في إطار الدولة.

• **النضال الكوردي على المستوى السياسي:** تُعدّ النضالات الكوردية على المستوى السياسي جزءاً مكملاً للنضالات الثقافية واللغوية. يسعى الكورد إلى تعزيز دورهم في صنع القرار والدفاع عن حقوق شعبهم. يشمل ذلك المشاركة في البرلمانات، وتأسيس الأحزاب الكوردية، والتفاوض على السياسات التي تؤثر على مصالحهم.

• **المساهمة في صنع القرار:** يعتبر الكورد مساهمين فعالين في صنع القرار على الساحة السياسية. يسعون إلى تحقيق تأثير إيجابي في القضايا الوطنية والإقليمية، مساهمين في تحديد مسار المستقبل والدفاع عن حقوق الكورد والمجتمعات المتعددة العرقية التي يتشاركون فيها.

في النهاية، تبرز مشاركة الكورد في الحياة السياسية وصنع القرار كعنصر حيوي في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات التي يسكنونها.

٥. التحديات المستمرة:

تظل التحديات الكبيرة أمام الكورد في سعيهم للحصول على حقوقهم، وتشمل ذلك التوترات السياسية والصراعات المستمرة في بعض المناطق، وكذلك التحديات الاقتصادية. إلا أن الجهود المستمرة والمطالبة بالعدالة والمشاركة في الحياة السياسية تظل ركيزة أساسية للنضال الكوردي.

التحديات المستمرة أمام الكورد:

• **التوترات السياسية والصراعات:** يعيش الكورد في بعض المناطق تحت تأثير التوترات السياسية والصراعات المستمرة. في تركيا،

على سبيل المثال، تستمر التوترات بين الحكومة التركية والحركات الكردية في سعيهم لتحقيق حقوقهم السياسية والثقافية. وفي سوريا، يشهد الكورد تحديات ناجمة عن النزاعات الداخلية والأوضاع السياسية المعقدة.

- **التحديات الاقتصادية:** تواجه الكورد تحديات اقتصادية، خاصة في بعض المناطق التي تشهد صراعات. يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تأثير سلبي على مستويات المعيشة والفرص الاقتصادية، مما يعزز حاجة الكورد إلى جهود مستمرة لتحسين الظروف الاقتصادية.
- **ضعف التمثيل السياسي:** قد يواجه الكورد تحديات في التمثيل السياسي في بعض البلدان، حيث قد يكون لديهم مستوى أقل من التمثيل في الحكومات الوطنية. يعملون على تحقيق تمثيل أفضل لضمان أن تلبى القرارات الوطنية احتياجات وحقوق الكورد.
- **التحديات الاجتماعية والثقافية:** تشمل التحديات الاجتماعية القضايا مثل التمييز والتهميش، وتحديات الحفاظ على الهوية الثقافية في ظل تأثيرات التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة.
- **الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي:** يعزز التعاون الإقليمي والدولي أهمية التحالفات والدعم الدولي في مواجهة التحديات المستمرة. يسعى الكورد إلى بناء شراكات وتحالفات لتحسين وضعهم وتعزيز فهم قضاياهم على المستوى الدولي.
- **النضال المستمر والمطالبة بالعدالة:** في وجه هذه التحديات، تظل الجهود المستمرة والمطالبة بالعدالة والمشاركة في الحياة السياسية هي ركيزة أساسية للنضال الكوردي. يتطلب التغلب على التحديات التعاون المستمر والتضافر لتحقيق التقدم وتحسين الظروف الحياتية للكورد.

٦. التعاون الدولي:

لتحقيق أهدافهم، يسعى الكورد أيضاً إلى بناء تحالفات دولية والتواصل مع المجتمع الدولي. يتمثل ذلك في جهودهم للتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية والمشاركة في المحافل الدولية للضغط من أجل تحسين حقوقهم السياسية والثقافية.

لتعزيز حقوقهم السياسية والثقافية، يضطلع الكورد بجهود مكثفة لبناء تحالفات دولية والتواصل مع المجتمع الدولي. يتخذون من التعاون الدولي وسيلة فعالة للضغط من أجل تحسين ظروفهم وتحقيق أهدافهم. إليكم بعض الجوانب المهمة في هذا السياق:

- **التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية:** يسعى الكورد إلى التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية، مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، لتسليط الضوء على قضاياهم وللحصول على الدعم والتأييد الدولي. يعملون على تقديم التقارير والشهادات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يتعرضون لها.
- **المشاركة في المحافل الدولية:** يلعب الكورد دوراً نشطاً في المحافل الدولية، مشاركين في فعاليات دولية ومؤتمرات تتعلق بقضايا الحقوق والسياسة. يستغلون هذه المناسبات لنقل قضاياهم والتأثير في الرأي العام الدولي.
- **التضامن مع الشعوب والأقليات:** يسعى الكورد إلى بناء تحالفات مع الشعوب والأقليات الأخرى التي قد تواجه تحديات مشابهة. يعتبرون التضامن الدولي أمراً أساسياً لتحقيق تأثير أوسع وأقوى في مواجهة القضايا المشتركة.
- **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:** يعتمد الكورد على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر قضاياهم وتوعية المجتمع الدولي بتحدياتهم. يستخدمون الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام للتواصل المباشر والتفاعل مع الرأي العام العالمي.
- **المفاوضات الدولية:** يلجأ الكورد أحياناً إلى المشاركة في عمليات المفاوضات الدولية للتوصل إلى حلول سياسية للقضايا النزاعية. يمكن أن تكون المفاوضات آلية فعالة لتحقيق تقدم في تحقيق أهدافهم.

من خلال هذه الجهود، يعبر الكورد عن رغبتهم في تكامل مع المجتمع الدولي، ويسعون لتحقيق التضامن والدعم العالمي للتأثير في تطورات القضايا التي تهمهم.

٧. الهوية الثقافية والتراث:

الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الكوردي يظل أمراً حيويًا في سعيهم. من خلال تعزيز اللغة الكوردية والتعليم الكوردي، يعمل الكورد على نقل التراث الثقافي إلى الأجيال الجديدة وتعزيز فهمهم لهويتهم الفريدة.

الهوية الثقافية والتراث الكوردي:

للـكورد، الهوية الثقافية والتراث تمثل جزءاً أساسياً من وجودهم، ولذلك يولون اهتماماً خاصاً للحفاظ عليها وتعزيزها. إليكم بعض الجوانب الرئيسية لجهود الكورد في هذا السياق:

- **تعزيز اللغة الكوردية:** تُعتبر اللغة الكوردية ركيزة أساسية للهوية الثقافية الكوردية. يعمل الكورد على تعزيز وحماية اللغة الكوردية من خلال توفير التعليم باللغة الكوردية ودعم المؤسسات التي تعمل على تعزيز الاستخدام الفعّال للغة في المجتمع.
- **تطوير التعليم الكوردي:** يُعدُّ تطوير نظام التعليم الكوردي جزءاً هاماً من جهود الحفاظ على الهوية والتراث. من خلال توفير مناهج تعليمية تعكس التاريخ والثقافة الكوردية، يساعد الكورد في نقل المعرفة والقيم إلى الأجيال الصاعدة.
- **الاحتفالات والفعاليات الثقافية:** يُنظم الكورد العديد من الفعاليات الثقافية والاحتفالات لتعزيز التراث وتعزيز الانتماء الثقافي. تشمل هذه الفعاليات المهرجانات الفنية والعروض التقليدية التي تسلط الضوء على التراث الكوردي.
- **الحفاظ على التراث الفني والأدبي:** يعمل الكورد على الحفاظ على التراث الفني والأدبي الكوردي، سواء من خلال دعم الفنانين والكتّاب أو من خلال إقامة متاحف ومعارض تعكس الإبداع الكوردي والتاريخ الفني.
- **نقل القصص والتراث الشفهي:** يتم نقل جوانب كبيرة من التراث الكوردي من خلال القصص والتراث الشفهي. يتجاوز ذلك الكتاب المدرسي إلى الروايات الشفهية التي تنقل التجارب والقيم التي شكلت جزءاً من هويتهم.
- **التفاعل مع التحديات الحديثة:** يتعامل الكورد مع التحديات الحديثة والتغيرات الاجتماعية بطرق إبداعية. يُظهر هذا في اندماج العناصر التقليدية مع التكنولوجيا الحديثة لنقل التراث والهوية.

باعتبارها محوراً مهماً في حياة الكورد، تظل الهوية الثقافية والتراث محوراً حيوياً للتفاعل مع التحديات الحديثة والمساهمة في تكوين مستقبلهم.

٨. التطلعات المستقبلية:

تبقى التحديات كبيرة، ولكن الكورد يظلون مصممين على تحقيق تقدم في مجال حقوقهم. تشمل التطلعات المستقبلية رفع مستوى المشاركة السياسية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز التسامح والتفاهم بين مختلف الجماعات العرقية في المناطق التي يعيشون فيها.

- **رفع مستوى المشاركة السياسية:** يتطلع الكورد إلى تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، سواء على مستوى محلي أو وطني. يسعون إلى زيادة التمثيل في الحكومات المحلية والوطنية لضمان تأثير أوسع في صنع القرار وتحقيق مصالح الكورد.
- **تحسين الأوضاع الاقتصادية:** تشكل تحسين الأوضاع الاقتصادية تحدياً هاماً للكورد. يسعون إلى تعزيز فرص العمل، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتعزيز التنمية المستدامة لتحسين مستويات المعيشة في المناطق التي يعيشون فيها.
- **تعزيز التسامح والتفاهم:** يطمح الكورد إلى تعزيز التسامح والتفاهم بين مختلف المجتمعات العرقية والثقافية في المناطق التي يعيشون فيها. يشمل ذلك التفاعل الثقافي والحوار البناء لتعزيز التضامن والتعايش السلمي.
- **تعزيز حقوق النساء:** تشكل حقوق النساء جزءاً هاماً من تطلعات الكورد للمستقبل. يعملون على تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية، وضمان حقوقهن في المجتمع.
- **التعليم ونقل المعرفة:** يهتم الكورد بتطوير نظام التعليم لضمان وصول جميع الشباب إلى فرص تعليم عالي. كما يسعون إلى نقل المعرفة والتراث الثقافي إلى الأجيال الصاعدة لضمان استمرارية الهوية الكوردية.
- **التعاون الإقليمي والدولي:** يتوقع الكورد استمرار التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز فهم قضاياهم والحصول على الدعم اللازم. يعتبرون التضامن العالمي أمراً حاسماً لتحقيق أهدافهم.

• مواكبة التحولات الاجتماعية والتكنولوجية: يعمل الكورد على تكيف هويتهم وتراثهم مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية الحديثة، مع الحفاظ على القيم والتقاليد التي تميزهم.

خلاصة القول، تظهر هذه التطلعات إصرار الكورد على تحسين ظروف حياتهم والمساهمة بفعالية في بناء مستقبل أفضل يحقق التقدم والتنمية المستدامة.

في النهاية، يستمر النضال الكوردي في سبيل تحقيق الحقوق السياسية والثقافية كجزء من السعي الشامل نحو العدالة والمساواة. تحقيق هذه الأهداف يعتمد على الجهود المستمرة والتعاون المحلي والدولي، بالإضافة إلى التزام الحكومات المعنية بتحقيق التنمية والتقدم الشامل لجميع شرائح المجتمع.

المراجع:

1. McDowall, D. (2004). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris.
2. van Bruinessen, M. (1992). "Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan." Zed Books.
3. Romano, D. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press.
4. Watts, N. (2004). "The Political Economy of Kurdistan: Natural Resources, Markets, and Influence." Lynne Rienner Publishers.
5. Kreyenbroek, P. G., & Sperl, S. (Eds.). (1992). "The Kurds: A Contemporary Overview." Routledge.
6. Chaliand, G. (Ed.). (1993). "A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan." Zed Books.
7. Gunter, M. M. (2017). "The Kurds: A Modern History." Markus Wiener Publishers.
8. Jongerden, J. (2015). "The Social Question in the Twenty-First Century: A Global View." Springer.

1. "الحركة الكوردية وحقوق الأقليات في تركيا والعراق وسوريا"
2. "النضال الكوردي والهوية الثقافية"
3. "تحقيق التوازن بين الحقوق الثقافية والوحدة الوطنية في المناطق الكوردية"
4. "التحديات السياسية والثقافية التي تواجه الكورد في الشرق الأوسط"
5. "التعاون الدولي ودعم الكورد لحقوقهم الثقافية والسياسية"

القسم الثاني عشر:

تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي

المقدمة:

معاهدتا سيفر ولوزان تعدان من أهم الاتفاقيات الدولية التي شكلت خريطة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد كان لهما تأثير عميق على التوازن الإقليمي في المنطقة، حيث قامت هاتان المعاهدتين بتقسيم وتعديل حدود الإمبراطوريات العثمانية والنمسا-المجر، مما أدى إلى تشكيل دول جديدة وتغييرات جذرية في التوازن السياسي والجغرافي.

بدأت معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠ بترسيم نهاية الحرب العالمية الأولى، وقضت بتقسيم الإمبراطورية العثمانية، حيث أدت إلى تأسيس دول عدة من بينها تركيا الحديثة. كما تم تخصيص مناطق أخرى للسيطرة الفرنسية والبريطانية، مما أثر بشكل كبير على الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة.

أما معاهدة لوزان التي تم توقيعها في عام ١٩٢٣، فأكملت الأطر القانونية والجغرافية للتواجد الدولي في المنطقة، حيث تمت الموافقة على حدود تركيا الحديثة وتم التخلص من التأثيرات الباقية للإمبراطورية العثمانية. وقد أسهمت هاتان المعاهدتين في تحديد التواجد السياسي والاقتصادي للدول الجديدة وترسيخ النظام الدولي في المنطقة.

لقد كان لهذه المعاهدتين تأثيراً كبيراً على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ شكلت الأساس لتكوين دول جديدة وتوزيع السلطة، وبالتالي ترسيخ النظام الإقليمي. ومن ثم، يعد فهم تأثير معاهدي سيفر ولوزان ضرورياً لفهم التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

تأثير معاهدي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لم يقتصر فقط على الحدود الجغرافية، بل تجاوز ذلك إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن إعادة ترتيب الخريطة السياسية للمنطقة ككل أثرت على التفاعلات الإقليمية والعلاقات بين الدول.

من جانب سياسي، أسهمت هاتان المعاهدتين في تحديد مصير دول كثيرة في المنطقة وتأسيس هيكل حكومية جديدة. فقد تأثرت الحكومات والنظم السياسية بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور قضايا حدود وهويات وطنية جديدة. ومع ذلك،

لم تكن هذه العملية خالية من التوترات، حيث شهدت بعض المناطق نزاعات وصراعات طويلة الأمد نتيجة لتحديد حدود وتوزيع الموارد.

من الناحية الاقتصادية، فقد تسببت المعاهدتان في تغيير طابع الاقتصادات الوطنية للدول المعنية. بعد فقدان الإمبراطورية العثمانية لمناطقها الاقتصادية الحيوية، كان على الدول الجديدة تحمل التحديات الهيكلية والاقتصادية لبناء نظم اقتصادية قائمة بذاتها. كما تغيرت العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول والمجتمع الدولي بشكل عام، مما أثر على التبادل التجاري واستقرار الاقتصادات الوطنية.

من الناحية الاجتماعية، شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في هويات المجتمعات المحلية. تأثرت التكوينات الاجتماعية والثقافية بتغيرات الحدود والسيادة، مما أدى إلى إعادة تعريف الهويات الوطنية والثقافية. كما أن تداخل الأديان واللغات أثر في الديناميات الاجتماعية وأسهم في تكوين هويات جديدة.

بهذا السياق، يظهر أن تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط كان شاملاً ومعقداً، حيث لا تقتصر تداولات القوى على الحدود السياسية فقط، بل تتعدى ذلك لتطال كل جوانب حياة المجتمعات المعنية.

في سياق تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، يمكن أيضاً النظر إلى العواقب الطويلة الأمد على الأمن والاستقرار في المنطقة. تسبب تحديد الحدود وتوزيع الموارد في العديد من التوترات الإقليمية والصراعات، حيث أدت تلك العمليات إلى إحداث تشوهات في الهويات القومية والإقليمية.

التواجد الدولي في المنطقة بعد هذه المعاهدتين أثر بشكل كبير على التوازن الجيوسياسي، حيث تشكلت تحالفات جديدة وتغيرت ديناميات النفوذ والتأثير. الدول الكبرى كان لديها دور مهم في تشكيل سياسات المنطقة، سواء عبر التدخل المباشر أو دعم الكيانات الوطنية. هذا أثر بشكل كبير على العلاقات بين الدول الشرقية والدول الغربية، وخاصة مع ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية في المنطقة.

من الناحية الثقافية، شهدت المجتمعات في المنطقة تأثيرات عميقة جراء التغييرات السياسية والاقتصادية. تغيرت ديناميات المجتمعات وتكونت هويات جديدة بناءً على السياق الجديد الذي أعيد تشكيله بواسطة المعاهدتين. كما تطورت التفاعلات الاجتماعية بين مختلف الأعراق والطوائف، مما أدى إلى تحولات في التفاعلات الثقافية والدينية.

في الختام، يمكن القول إن تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لم يقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل شمل أبعاداً متعددة. وما زالت هذه التأثيرات تستمر في التأثير على الساحة الإقليمية حتى اليوم، حيث يظل الشرق الأوسط مسرحاً لتحوّلات ديناميكية وتحديات متجددة.

فصل ٢٨: التأثير الجيوسياسي لمعاهدة سيفر ولوزان على المنطقة

- التأثيرات على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد توقيع المعاهدتين.
- دور الكورد في الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية بناءً على تأثير معاهدتي سيفر ولوزان.
- النهضة المُجهّزة.. من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣

المقدمة:

معاهدتا سيفر ولوزان تمثلان نقطتي تحول تاريخيتين استثنائيتين في مسار الشرق الأوسط، حيث ألقيا بظلالهما الطويلة على تكوين الخريطة الجيوسياسية للمنطقة. توقيع هاتين المعاهدتين جاء كنتيجة لنهاية الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى تحديد حدود الدول وتوزيع الموارد وتشكيل هويات وطنية جديدة. إن التأثير الجيوسياسي لمعاهدتي سيفر ولوزان على المنطقة لا يقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل يتسع ليشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

معاهدة سيفر التي وُقعت في عام ١٩٢٠، قسمت الإمبراطورية العثمانية الضاحية إلى كيانات وطنية جديدة، مما أدى إلى تغييرات هائلة في السياق الجغرافي والسياسي للمنطقة. من جهة أخرى، معاهدة لوزان التي تم توقيعها في عام ١٩٢٣، استكملت تلك العملية الجيوسياسية، حيث حددت حدود تركيا الحديثة وألغت الهيكل القديم للإمبراطورية العثمانية.

يتعين علينا فهم التأثير الجيوسياسي لهاتين المعاهدتين على المنطقة من خلال تحليل التغييرات الهيكلية في السلطة والنفوذ. كانت المعاهدتان تهدفان إلى إقامة نظام دولي جديد يستند إلى حدود وطنية جديدة، مما أثر بشكل مباشر على

التفاعلات بين الدول والتوازن الإقليمي. كما أُلقت هذه المعاهدات بظلالها على العلاقات الدولية، حيث تدخلت القوى الكبرى لتشكيل المستقبل الجيوسياسي للمنطقة.

تحتل هاتين المعاهدتين مكانة فريدة في تاريخ الشرق الأوسط، إذ تحمل كل منهما تأثيراً عميقاً على التوازن الجيوسياسي والديناميات الإقليمية. يُظهر فهم الأثر الجيوسياسي لمعاهدتي سيفر ولوزان أهمية تلك الفترة في تشكيل الوضع الحالي للمنطقة وفهم التحولات الجيوسياسية الحديثة.

إن تأثير معاهدتي سيفر ولوزان الجيوسياسي على المنطقة يمتد إلى عدة جوانب، منها السياسي والاقتصادي والأمني. من الناحية السياسية، أدت هاتين المعاهدتين إلى إعادة تشكيل الحدود الوطنية وتأسيس دول جديدة، مما أثر بشكل كبير على الديناميات السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. تشكلت حكومات جديدة وتحولت الأنظمة السياسية، وظهرت قضايا حدود وتمثيل وهويات وطنية جديدة.

في السياق الاقتصادي، أثرت معاهدتا سيفر ولوزان على توزيع الموارد وتحديد مصائر الاقتصادات الوطنية. تمثلت التحديات في إعادة بناء الهياكل الاقتصادية وتطوير استراتيجيات جديدة للتنمية. كما أثرت القضايا الحدودية والنزاعات في الاستثمار والتجارة بين الدول المعنية، مما ألقى بظلاله على التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

من الناحية الأمنية، شكلت هاتين المعاهدتين تحديات جديدة للأمن الإقليمي. إذ أدت التغييرات الحدودية وتشكيل الدول الجديدة إلى نشوب نزاعات وتوترات، سواء بين الدول أو داخلها، مما أثر على استقرار المنطقة بشكل عام. كما شهدت المنطقة تدخل قوى دولية للتأثير في التوازن الجيوسياسي، مما جعل الشرق الأوسط محوراً للمصالح الدولية.

في الختام، يمكن القول إن تأثير معاهدتي سيفر ولوزان الجيوسياسي على المنطقة لا يقتصر على الزمان الراهن، بل يمتد ليشمل تأثيرات على المدى الطويل. فهي لا تمثل مجرد نقطة تحول تاريخية، بل شكلت أساساً لتشكيل مسار التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وهو ما يستمر في أن يلعب دوراً حاسماً في الواقع السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة.

❖ التأثيرات على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد توقيع المعاهدتين

تاريخ الشرق الأوسط شهد لحظات حاسمة في مساره، ومن بين هذه اللحظات الفارقة تأتي توقيع معاهدي سيفر ولوزان. إن هاتين المعاهدتين ليستا مجرد وثيقتين قانونيتين، بل هما شاهدتان على تحولات جذرية في تكوين المنطقة وتوازناتها السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، يبرز التأثير الكبير الذي خلفته المعاهدتان على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تشكيل حقائق جديدة وإعادة تعريف الديناميات السياسية والاقتصادية للمنطقة.

توقيع معاهدي سيفر ولوزان في أعقاب الحرب العالمية الأولى لم يكن مجرد نهاية لصراع عسكري، بل كان يمثل بداية لتحولات هائلة في الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط. إن الفصل الذي فرضته هاتان المعاهدتين كان ينقل المنطقة إلى فصل جديد، حيث تم تحديد حدود جديدة وتقسيم المناطق إلى كيانات وطنية جديدة. في هذا السياق، يستحق أن نتساءل عن كيف أثر هذا التوقيع على توازن القوى والعلاقات الإقليمية في هذا الجزء المهم من العالم.

توقيع معاهدي سيفر ولوزان في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان له تأثيرات هائلة على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط. إن هاتين المعاهدتين شكلتا نقطة تحول رئيسية في تاريخ المنطقة، حيث قامت بتغيير الحدود وتقسيم المناطق بشكل جذري، مما أدى إلى تشكيل دول جديدة وتغييرات في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إليكم بعض التأثيرات الرئيسية على التوازن الإقليمي:

١- تقسيم الإمبراطورية العثمانية:

- معاهدة سيفر أدت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية وتحديد حدود تركيا الحديثة.
- هذا التغيير الكبير في التكوين الجغرافي للمنطقة أثر على التوازن السياسي والنفوذ في المنطقة.

٢- تأسيس دول جديدة:

- ظهرت دول جديدة مثل سوريا، لبنان، فلسطين، والعراق.
- هذا التوزيع الجديد للسلطة أدى إلى تشكيل هويات وطنية جديدة وتحديد أفق سياسي جديد لهذه الدول.

٣- التأثير البريطاني والفرنسي:

- معاهدة سيفر منحت الضوء الأخضر للنفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة.
- أثر هذا النفوذ على السياسة الداخلية والخارجية للدول، مما أدى إلى تكوين علاقات معقدة مع القوى الاستعمارية.

٤- تداولات النفوذ بين القوى الكبرى:

- التوقيع على معاهدي سيفر ولوزان أدى إلى إشراك القوى الكبرى في المنطقة.
- تأثر التوازن الإقليمي بتداولات النفوذ بين الدول الكبرى، مما شكل تحديات جديدة وديناميات تنافسية.

٥- النزاعات الحدودية والتوترات:

- حدود الدول الجديدة أدت إلى نشوب نزاعات حدودية مثل الصراع العراقي - التركي والنزاعات في فلسطين.
- زادت هذه التوترات من التوترات الإقليمية وأثرت على التوازن الإقليمي.

٦- تأثيرات اقتصادية:

- تأثرت الهياكل الاقتصادية بشكل كبير بفقدان المواقع الحيوية التي كانت تتبع للإمبراطورية العثمانية.
- تغيرت العلاقات الاقتصادية بين الدول المجاورة، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

في الختام، يمثل توقيع معاهدي سيفر ولوزان نقطة تحول حاسمة في تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، وما زالت تأثيراتها تتردد في السياسة والاقتصاد والأمن في المنطقة حتى يومنا هذا.

❖ دور الكورد في الصراعات والتحديات

الإقليمية والدولية بنه على تأثير

معاهدي سيفر ولوزان

تاريخ الكورد، الشعب الذي يتوزع عبر مناطق مختلفة في الشرق الأوسط، شكّل تحدياً مستمراً في سياق الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية، وذلك على إثر تأثير معاهدي سيفر ولوزان. إن توقيع هاتين المعاهدتين كان له تأثير عميق على مستقبل الكورد وعلى الديناميات الإقليمية التي لا تزال تلقي بظلالها على المنطقة حتى يومنا هذا.

معاهدة سيفر (١٩٢٠) ومعاهدة لوزان (١٩٢٣) لا تُعدان مجرد وثيقتين تاريخيتين، بل كانتا تحدياً للحدود وتوزيعاً للنفوذ في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. بينما أسفرت هذه المعاهدات عن إنشاء دول جديدة، أثرت بشكل كبير على الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي للكورد.

تحت تأثير معاهدة سيفر، جرى تقسيم الأراضي الكوردية عبر عدة دول، مما أدى إلى تشتت الكورد على وجه الخصوص في تركيا وإيران وسوريا والعراق. تلك التقسيمات لم تكن محددة بعناية لاحتياجات وتمثيل الشعب الكوردي، مما أسفر عن وجود قضايا حدودية مستمرة وصراعات داخلية.

في سياق معاهدة لوزان، شهدت الحدود بين تركيا والعراق تأثيرات كبيرة على مستقبل الكورد. تم التعرف على الحدود بشكل أكبر، ولكن لم تتضح حقوق الكورد في هذه المنطقة بشكل واضح، مما أثار التحديات والتوترات في النفاعلات الإقليمية والدولية.

بالنظر إلى هذا السياق، يبرز دور الكورد في التصدي للتحديات والصراعات التي نشأت نتيجة لمعاهدي سيفر ولوزان. يظهر الكورد كعنصر رئيسي في الساحة الإقليمية، حيث يسعون إلى الحفاظ على هويتهم وتحقيق حقوقهم المشروعة في وجه التحديات المتعددة.

تتصاعد التحديات والصراعات التي يواجهها الكورد على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يجعلهم لاعباً مؤثراً في المشهد الجيوسياسي للمنطقة. يظهر دور

الكورد بوصفهم لاعباً رئيسياً في تحديد المسارات المستقبلية للشرق الأوسط، وتأثير ذلك يتجلى في عدة جوانب:

١- البحث عن الهوية والاعتراف:

- يواجه الكورد تحدياً هاماً في البحث عن هويتهم وتعزيزها في سياق الانقسامات الإقليمية.
- يعملون على السعي للاعتراف بحقوقهم وتحقيق التمثيل العادل في الدول التي يسكنونها.

٢- المشاركة في الصراعات الإقليمية:

- يشارك الكورد بنشاط في الصراعات الإقليمية، سواء كان ذلك في محاولة تحديد حدودهم أو في التصدي للظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة.

٣- البحث عن الحلول الدبلوماسية:

- تظهر محاولات الكورد في اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية لتحقيق أهدافهم وتعزيز مكانتهم السياسية.
- تشمل هذه الجهود التعاون مع المجتمع الدولي والبحث عن دور فاعل في التحولات الإقليمية.

٤- التأثير على الدول المجاورة:

- تحمل الكورد دوراً في تحديد مسارات العلاقات بين الدول المجاورة، حيث تتأثر هذه العلاقات بقضايا الحدود والسيادة والتمثيل.

٥- التأثير على التحالفات الإقليمية والدولية:

- يظهر تأثير الكورد في تحديد التحالفات الإقليمية والدولية، حيث يسعون إلى تكوين تحالفات تدعم قضاياهم وتعزز مكانتهم في المشهد الدولي.

في خضم هذا السياق، يظهر بوضوح أن الكورد ليسوا مجرد شاهد على التحولات الإقليمية والدولية، بل هم لاعبون فعالون يسعون إلى تحديد مستقبلهم وتحقيق تأثير إيجابي على المنطقة بأسرها. يستمر دور الكورد في تكوين المستقبل وتحديد مسار التنمية والاستقرار في الشرق الأوسط.

تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على الكورد، ودورهم في الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية، يمثل جزءاً حيوياً من تاريخ الشرق الأوسط الحديث. إن

هاتين المعاهدتين التي تم توقيعهما في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانتا محوراً تاريخياً شكل ملامح المنطقة وأثرت بشكل كبير على الوضع السياسي والاجتماعي للكوّرد، ما أضفى عليهم دوراً مهماً في الصراعات الإقليمية والتحديات الدولية.

١- تقسيم الأراضي الكوردية:

- معاهدة سيفر ولوزان أدت إلى تقسيم الأراضي الكوردية عبر عدة دول، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا.
- هذا التقسيم أحدث تحديات كبيرة للكوّرد، حيث وجدوا أنفسهم يعيشون في حدود دولية جديدة، مما أثار قضايا حول الهوية والتمثيل.

٢- التحديات السياسية والقومية:

- تأثر الكورد بشكل كبير بالتحوّلات السياسية في المنطقة، حيث كانوا شاهدين على نشوء دول جديدة وتشكيل الحكومات الوطنية.
- وجد الكورد أنفسهم معرضين للتحديات القومية، حيث تم التعامل معهم كأقليات في الدول التي استقروا فيها.

٣- التأثير على الصراعات الحدودية:

- أحد التأثيرات الرئيسية لتلك المعاهدتين هو نشوب صراعات حدودية بين الدول المجاورة، مما أثر بشكل كبير على الكورد الذين يعيشون في تلك المناطق.
- تشكل الحدود الجديدة تحدياً دائماً للكوّرد وزادت من التوترات والصراعات في المنطقة.

٤- محاولات الكورد لتحقيق الاعتراف الدولي:

- في ظل التحديات الناتجة عن التقسيم والصراعات، سعى الكورد جاهدين لتحقيق الاعتراف الدولي بحقوقهم وهويتهم الوطنية.
- قادت هذه المحاولات إلى مشاركتهم في العديد من التحالفات والمنظمات الدولية للدفاع عن قضاياهم.

٥- تأثير التحوّلات السياسية الحديثة:

- مع الأحداث الجارية في المنطقة، يلعب الكورد دوراً حاسماً في التحوّلات السياسية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا القومية والحقوق المدنية.

في الختام، يظهر دور الكورد في الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية كجزء لا يتجزأ من تاريخ الشرق الأوسط، حيث يستمر الكورد في السعي لتحقيق حقوقهم وتحديد مسارهم في ظل الوضع السياسي المعقد للمنطقة.

في ظل هذا السياق المعقد، يتعامل الكورد مع التحديات بإصرار ومرونة، حيث يسعون إلى إيجاد حلول دبلوماسية وسياسية لقضاياهم الملحة. يتقدم الكورد بجهود دؤوبة للمشاركة في الحوارات الدولية والمفاوضات من أجل تحقيق التوازن والعدالة في المنطقة. على الرغم من التحديات، فإن دور الكورد يظل حيويًا في تعزيز الفهم والتعاون الإقليمي والدولي، ويعززون بذلك مكانتهم كلاعبي أساسيين في الساحة الدولية.

المراجع:

- McDowall, D. (2004). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris.
- Gunes, C. (2017). "The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation." Routledge.
- Romano, D. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press.
- Jongerden, J. (2007). "The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War." BRILL.
- Chaliand, G., & Ternon, Y. (1993). "The Kurds and Kurdistan: A Selective and Annotated Bibliography." Institute of Kurdish Studies

❖ النهضة المجهضة..

من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣

منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وصدور معاهدة سيفر في عام ١٩٢٠، بدأت الشرق الأوسط في مواجهة تحولات هائلة وتحديات جسيمة. كانت هذه الفترة مليئة بالتوترات والتحولات السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على مستقبل المنطقة. يُشار إلى هذه الفترة بوصف "النهضة المجهضة"، حيث تمثلت تلك الطموحات الوطنية والتحولات في فترة قصيرة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣.

تعكس معاهدة سيفر التي أعلنت في عام ١٩٢٠، الترتيبات الجديدة للشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية، حيث تم تقسيم المنطقة وفرض نظام إداري جديد. كانت هذه الترتيبات تستند إلى اتفاقيات سرية بين القوى الكبرى، مما أثار غضب الشعوب وزاد من حدة التوترات في المنطقة.

في هذا السياق، بهذه الفترة الحرجة التي ترتبت على معاهدة سيفر والتي شهدت محاولات طموحة للنهوض بالمجتمعات العربية والإسلامية، لكنها واجهت تحديات هائلة أثناء مسار تحقيق تلك الطموحات. من الأحداث الرئيسية خلال تلك الفترة كانت مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ الذي أعيد فيه النظر في بعض بنود معاهدة سيفر، ولكن بالرغم من ذلك، بدأت النهضة المجهضة في تشكيل مسار المنطقة بشكل لا رجعة فيه.

سنقوم في هذا السياق باستكشاف تلك الفترة الحاسمة وتحليل التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط في محاولة لفهم كيف شكلت النهضة المجهضة مستقبل المنطقة ومدى تأثيرها على الأحداث اللاحقة.

تلك الفترة الزمنية بين سنة ١٩٢٠ ولوزان ١٩٢٣ كانت مفصلية في تاريخ الشرق الأوسط، حيث برزت مجموعة من التحديات الهائلة التي أثرت على سير التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المنطقة. بالرغم من تطلعات الشعوب المحلية لتحقيق استقلال وتقديم تحسينات هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن العديد من العوامل أثرت بشكل كبير على هذه الطموحات، وأدت إلى ما يمكن وصفه بـ "النهضة المجهضة".

من بين الأحداث البارزة خلال هذه الفترة، كانت محاولات تنظيم المجتمعات والقوى الوطنية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية. شهدت العديد من الدول

المعنية تحولات سياسية واقتصادية ملحوظة، في محاولة لتحقيق التوازن بين الضغوط الخارجية والتطلعات الوطنية. كما قوبلت تلك التطورات بتحديات مستمرة من قبل القوى الاستعمارية والتحالفات الدولية.

وفي سياق النضال من أجل التحقيق بأهداف محددة، جاءت مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ لإعادة النظر في بعض بنود معاهدة سيفر. رغم بعض التعديلات، إلا أن تأثير هذا المؤتمر لم يكن كبيراً بما يكفي لتلبية توقعات الشعوب المحلية. تبقى هذه الفترة تحت المجهر التاريخي كفترة معقدة ومحفوفة بالتحديات، والتي قدمت دروساً هامة حول الضرورة الدائمة للتكيف مع التحولات الدولية والحفاظ على الهوية الوطنية والتطلعات المحلية في وجه الظروف المعقدة.

فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) شكلت نزوة للأمال والتطلعات في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت الفرصة المثلى لتحقيق تشكيل دول حديثة والمشاركة الفعالة في النظام العالمي المتغير. ومع ذلك، كانت هذه الفترة مُجهّزة بشكل خاص للكورد وبعض الشعوب في المنطقة، مما أسفر عن تشكيل واقع سياسي معقد ومحفوف بالتحديات.

في هذا السياق، كان الكورد يمثلون أمة وحيدة تقريباً تعرضت لـ "التواطؤ التاريخي"، حيث حرّموا من تشكيل دولة خاصة بهم. في المقابل، حصلت العديد من الشعوب العربية على دول أو أقاليم دولية، فيما حصلت تركيا وإيران على دولٍ مُستقلة، ولكن برغم ذلك، كانت تلك الدول تعيش تحت ظروف غير مستقرة، وكانت فكرة الدولة في المنطقة تظل موضوعاً للنزاعات والتوترات.

وفي هذا السياق الدولي، أصبح الكورد مصدر تهديد يواجهه الدول القائمة في المنطقة، حيث كان هناك توافق تام بينها على استبعاد فكرة تشكيل دولة كوردية. كانت القضية الكوردية تظل جرحاً نازفاً ومصدر توتر دائم، حيث أثرت على السياسة والأمن في المنطقة، وأدت إلى نشوء صراعات مستمرة تهدد بتفجير المنطقة بأكملها.

بهذا السياق، تظهر الحاجة إلى فهم عميق للتحولات التاريخية والديناميات السياسية في المنطقة، وكيف أثرت هذه التحولات على قضية الكورد وتشكيل دول حديثة في ظل ظروف غاية في التعقيد والتوتر.

الورقة: تحليل تاريخي لمرحلة مفصلية

أولاً: في الرؤية والمقاربة:

تتناول هذه الورقة قضية تاريخية هامة تمتد من اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ إلى اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، مسلطة الضوء على الرؤية والمقاربة التي اتبعتها الأطراف المعنية في هذه الفترة الزمنية الحاسمة. يُركز هذا الجزء على التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

تبدأ الورقة بتسليط الضوء على الرؤية والمقاربة التي سار بها الكورد خلال الفترة الممتدة من "وعد الدولة" كوردياً وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠، إلى "إجهاضه" وفق معاهدة لوزان ١٩٢٣. يُستكشف كيف شكلت هاتان اللحظتان تاريخيتان فارقتان ومتعاكستان، مما يفتح الباب لفهم العوامل التي أدت إلى تحول مسار الكورد في تلك الفترة الزمنية.

السؤال المحوري:

يُطرح السؤال الأساسي حول السبب وراء "إجهاض" الحلم الكوردي في النهضة وبناء الدولة، وهل يعود ذلك لـ "أسباب كوردية"، تتعلق بالكورد أنفسهم، أم لأسباب إقليمية ودولية؟ يتعمق البحث في محللة الأسباب والظروف التي أدت إلى تغيير مسار الكورد من وعد الدولة إلى إجهاضه، مع التركيز على عوامل تاريخية واجتماعية.

لحظات تاريخية متضاربة:

تبرز الورقة أهمية فهم اللحظات التاريخية المتضاربة بين سيفر ١٩٢٠ ولوزان ١٩٢٣، حيث كانت الأولى تعترف بكيانية الدولة الكوردية المستقلة، بينما كانت الثانية تشهد على تغييرات جذرية في المنطقة. يتم التركيز على كيفية تفاعل الكورد مع هاتين اللحظتين الحاسمتين وتأثيرها على نهجهم نحو البناء الدولي والنضال الوطني.

التفاعل مع "وعد الدولة":

يتناول البحث كيف تفاعلت القوى الإقليمية والدولية مع "وعد الدولة" للكورد، وكيف تحول هذا الوعد إلى إحباط وإجهاض، مع التركيز على التفاعلات الدولية والإقليمية التي أثرت على مسار الكورد.

تأثير "لوزان ١٩٢٣":

يحلل البحث كيف قامت معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ بتغيير لعبة السلطة والتوازنات الإقليمية، وكيف أثرت على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة، مع التركيز على الأسباب التي أدت إلى تحول الحلم الكوردي.

الردود الكوردية:

تناقش الورقة النفاعلات والردود الكوردية على إجهاض حلم الدولة، وكيف أظهرت الانتفاضات والثورات ردود فعل متكررة تجاه التنكر والقمع، سواء على المستوى المادي أو الرمزي. يُلقى الضوء على الجهود الكوردية المستمرة لتحقيق الحلم الذي تم إجهاضه.

في إعادة إدراج الكورد في سياسات الدفاع عن السلطنة:

في بدايات القرن العشرين، نجحت تركيا في إعادة إدراج الكورد في سياسات الدفاع عن السلطنة، وكان لذلك دور كبير في مصطفى كمال أتاتورك، الذي نجح في توظيف قوة الكورد في قواته وجعلهم جزءاً لا يتجزأ من جهوده في حروبه مع الغرب والسلطان، وحتى مع الكورد أنفسهم. كان الكورد عماد القوة التي أسهمت في تأسيس الجمهورية التركية.

إعادة تشكيل العلاقة بين تركيا والكورد:

أثناء فترة تراكم الأحداث العالمية والانهييار العثماني، نجحت تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في إعادة تشكيل العلاقة بينها وبين الكورد. استطاع أتاتورك تحقيق تحالفات إستراتيجية مع الكورد لتعزيز الدفاع عن الوطن ومواجهة التحديات القائمة.

دمج الكورد في القوات التركية:

أدرك أتاتورك أهمية دمج الكورد في القوات التركية وجعلهم شريكاً أساسياً في بناء الجمهورية التركية الجديدة. قادتهم شاركوا في حروبه ضد القوى الاستعمارية والمعارضين الداخليين، مما جعل الكورد لا يمثلون فقط جزءاً من القوات العسكرية بل أيضاً عماداً لقوة الدولة الجديدة.

عوامل إعادة الكورد في السياسة:

في سياق فهم إعادة الكورد في السياسة، يتعين النظر إلى عوامل عدة، بما في ذلك الاستراتيجيات العسكرية والسياسية التي اعتمدها أتاتورك. كما أن استفادة

الكورد من هذا التحالف لم تكن فقط انعكاساً للتحويلات الداخلية بل كانت أيضاً تفاعلاً مع الظروف الإقليمية والدولية في تلك الفترة.

فشل مشروع الدولة الكوردية:

رغم بروز مشروع الدولة الكوردية في الفترة العثمانية المتأخرة، إلا أنه فشل في التأثير على الساحة الدولية بشكل مستدام. تظهر الورقة أن العوامل الإقليمية والدولية كانت هي السائدة في تلك اللحظة التاريخية، حيث لم يكن العامل الكوردي وحده هو المسيطر على نتائج تلك الفترة.

تحديات الحاضر وآفاق المستقبل:

تختم الورقة بالتطرق إلى تطورات ردود الفعل الكوردية الحديثة، خاصة مع استمرار الثورات والانتفاضات في الأناضول. يشير البحث إلى أن لدى الكورد القوة والعزيمة لتحقيق النهضة والكيانية الدولية، قد تتغير تماماً في ظل التحويلات الإقليمية والدولية الراهنة.

تحول تاريخي في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا: سيفر ولوزان

اتفاق سيفر عام ١٩٢٠:

شهدت منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا في بداية القرن العشرين تحولاً تاريخياً كبيراً عبر اتفاقين أثرا بشكل كبير على مسار المنطقة. الأول منهما هو اتفاق سيفر عام ١٩٢٠، الذي كان له أثر كبير في تحديد حدود وتقسيمات المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

اتفاق لوزان عام ١٩٢٣:

التحول الثاني جاء بواسطة اتفاق لوزان عام ١٩٢٣، والذي قام بتعديل وتصحيح الأوضاع التي أحدثها اتفاق سيفر. ويبدو أن لوزان قام بـ "نسخ" أو تعديل اتفاق سيفر، إذ استجاب لتحويلات المنطقة بشكل أكبر، ولكن بالتزامن مع ذلك، فقد أظهر تجاهلاً لتطلعات الشعوب المحلية ونضالها الوطني.

تأثير لوزان على اتفاق سيفر:

يظهر أن اتفاق لوزان قد "نسخ" أو تغاضى عن تطلعات الشعوب المحلية ونضالها الوطني للتشكل الكياني. حيث لم يراع في تصحيحه الحاجة إلى تحقيق تطلعات الشعوب للحكم الذاتي أو تأسيس دول. تأثير لوزان على سيفر يظهر

كمؤشر على القوى الإقليمية والدولية التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل مسار المنطقة، دون مراعاة كبيرة للديناميات الداخلية.

تحديات التشكيل الكياني:

يواجه التفسير والتحليل لهذه التحولات التاريخية تحديات كبيرة، خاصة في فهم كيف تمثلت تطلعات الشعوب المحلية وكيف تم تحقيقها أو إهمالها. قد يكون لهذا الإهمال دور كبير في تفسير عدم تحقيق النهضة والتشكيل الكياني للشعوب في المنطقة.

آفاق التفكير حول الأسباب والنتائج:

تتجه الورقة إلى التفكير في أسس وأطر التفكير حول الأسباب والنتائج، محاولة فهم كيف أثرت هذه الاتفاقيات على تشكيل المنطقة وما إذا كانت الأسباب والتأثيرات هي نتيجة لتحكم داخلي أو تأثيرات إقليمية ودولية. يتطلب هذا البحث المزيد من الدقة والتحليل للوصول إلى إجابات أوضح حول تلك الأسئلة وفهم أعمق لتحولات المنطقة في تلك الفترة الزمنية الهامة.

ثانياً: انتهازية تاريخية:

تسلط هذه المحور على اللحظة التاريخية الفارقة التي كانت ساحة لاتخاذ القرارات الهامة، مستعرضة التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة وكيف تأثرت الأمم والشعوب بالأحداث الرئيسية.

انتهازية تاريخية: الكورد بين السلطانية والكمالية

تاريخياً، كانت تجارب الكورد تحت إطارين رئيسيين: إطار سلطاني وإطار كمالي. هذه الرؤيتين الانتهازيتين حققتا إلى حد كبير أهدافها الكوردية، ولكن التحديات التي فرضتها قواعد اللعبة وسياق السياسة والتاريخ واقع الأوضاع كانت محورية في تحديد المسار.

المساهمة الكوردية في الحرب:

أثناء الحرب، أعلنت السلطنة جهاداً ضد الكفار وأوقفت الحياة السياسية والثقافية والجمعيات. نجحت السلطنة في حشد الكورد في جبهات القفقاس والعراق، حيث قدم الكورد جيوشاً وفيرة. هذه الجيوش شملت الجيشين الحادي عشر والثاني عشر، بالإضافة إلى فرق من الخيالة ووحدات أخرى، وكانت معظمها من الكورد.

الدمار والتضحيات الكوردية:

رغم المساهمة الكوردية الكبيرة في الحرب، إلا أن المجال الكوردي تعرض لدمار هائل. يُقدر أن مئات الآلاف من الكورد قتلوا أو أصيبوا خلال الحرب، بالإضافة إلى العديد من الضحايا الذين فقدوا حياتهم بسبب المجاعة والأمراض والفوضى. قد يكون عدد الضحايا الكورد خلال هذه الفترة وصل إلى المليون.

المطالب الكوردية بالحقوق:

بعد الحرب، قام لطفي فكري بإرسال مذكرة إلى السلطان محمد السادس يطالب فيها بحقوق الكورد الذين شاركوا بقوة في الحرب وظلوا محايدين في الصراعات الداخلية. وقد أعربت "جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية" في إسطنبول عن مواقف مماثلة.

تحولات تاريخية:

يتجلى في هذا السياق تأثير الانتهازية التاريخية على تشكيل مصير الكورد. رغم المساهمة الكبيرة في الحرب، إلا أن الكورد وجدوا أنفسهم مجددين للعبة سياسية تجارية، حيث تم تشكيل مصيرهم بشكل أكبر من قبل القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال:

في هذا الجزء، يتناول التحليل دور الشخصيات البارزة، وعلى وجه الخصوص دور مصطفى كمال أتاتورك في صياغة مسار الأحداث وتوجيه التوجهات السياسية. يتم تسليط الضوء على دور القادة في تشكيل المستقبل.

تحت راية مصطفى كمال: حركة التحرير الكوردية في أوائل القرن العشرين

في فترة حساسة من تاريخ الشرق الأوسط، كانت حركة التحرير الكوردية تلعب دوراً بارزاً، وتحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، تمت الجمع بين الأغلبية الكوردية والحركة الوطنية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

دعوة مصطفى كمال لرئاسة المؤتمر:

في ١٠ يوليو ١٩١٩، وجه رئيس فرع الجمعية في أرضروم دعوة إلى مصطفى كمال لترؤس مؤتمر الجمعية. استجاب كمال بالتوجه نحو توجيه

جهوده نحو المنطقة الشرقية والكوردية، حيث سعى لحشد القوى ضد الحلفاء ولاحقاً لاحتواء إسطنبول بشكل غير مباشر.

نجاح حركة كمال في جمع الكورد:

نجحت حركة مصطفى كمال في جمع الكورد تحت لواء واحد لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية. في ٢٣ يوليو ١٩١٩، تم تنظيم مؤتمر في أرضروم، حيث شارك ممثلون عن الأعيان وولاة الولايات ذات الأثرية الكوردية.

إعلان تأسيس جبهة لتحرير البلاد:

في ١٨ يوليو ١٩١٩، أعلن كمال عن عزمه تأسيس جبهة لتحرير البلاد، تنطلق من شرق الأناضول. طلب من قائد الجيش الأول في أدرنة إرسال ممثلين من اسطنبول إلى أرضروم.

تأسيس جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول:

في ٢٤ يوليو ١٩١٩، انتخب مؤتمر الجمعية مصطفى كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول. كانت هذه التحولات ضربة قاضية لمشروع إقامة "دولة كوردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية".

المساهمة الكوردية في حركة التحرير:

كمال راسل رؤساء العشائر ورجال الدين والطرق الصوفية والأعيان، داعياً إياهم للمشاركة في الحرب بقيادته. تحدث عن دور الكورد في نصرته خليفة المسلمين، ومع ذلك، لم يسمح كمال بتشكيل قوات أو تنظيمات على أساس كوردي.

رغم دور مصطفى كمال في تحشيد الكورد وتأسيس جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول، إلا أنه قام بالحيلولة دون تشكيل قوات أو هياكل عسكرية على أساس كوردي، وهو ما يظهر تعقيد العلاقة بين حركة التحرير والقضية الكوردية.

استمرار الحركة وتفاعلها:

استمرت حركة مصطفى كمال وجمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول في التفاعل مع الأوضاع المعقدة في المنطقة. كانت هذه الحركة تحاول تحقيق

أهداف تتعلق بالحقوق والاستقلال، ولكن تعقيدات السياق السياسي والعلاقات الإقليمية قادت إلى تفاعل معقد.

تأثير التحولات الدولية:

تأثرت حركة التحرير الكوردية بالتطورات الدولية وتغير الوضع الإقليمي. مع انكسار آمال الكورد في إقامة دولة كوردية مستقلة، بدأت التحولات الكبيرة مثل معاهدة سيفر ولوزان في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٣ تشكل نقاط تحول رئيسية في مسار تاريخ الكورد.

تحول مشروع الدولة الكوردية:

مع استمرار التحولات في الساحة الدولية، بدأت آمال الكورد في إقامة دولة كوردية تتلاشى. اتضح أن مشروع الدولة الكوردية لا يمكن أن يحقق أهدافه في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

تداخل الأمور القومية والإقليمية:

تداخلت الأمور القومية والإقليمية في المنطقة، حيث تغيرت أولويات اللاعبين الكبار في الساحة الدولية. انعكست هذه التحولات على مصير الكورد، حيث أصبحوا جزءاً من التحولات الكبرى في المنطقة.

خيارات مصطفى كمال وتأثيرها:

قد يرى البعض أن خيارات مصطفى كمال لم تحقق طموحات الكورد بتأسيس دولة كوردية مستقلة، ولكن يمكن أيضاً فهمها على أنها محاولة للتكيف مع الظروف الصعبة وتحقيق أهداف جزئية في ظل التغيرات المتسارعة في الساحة الدولية.

خلاصة، تظل فترة ١٩٢٠-١٩٢٣ فترة محورية في تاريخ الكورد، حيث تحولت الآمال والتطلعات إلى خيبات وتحديات. يظل السؤال حول مدى تأثير "أسباب كوردية" مقارنة بالتحولات الإقليمية والدولية جوهرياً لفهم تلك الفترة المعقدة والتفاعلات المعقدة التي حدثت فيها.

من هنا، انقسم الكورد إلى فريقين:

- الفريق الأول،

يؤيد الانضمام إلى جهود كمال في محاربة التحالف، وتأجيل المطالب الكوردية، ومن ذلك جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية. وشارك هؤلاء في مؤتمر

سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) بوفد مؤلف من مصطفى كمال! والشيوخ رائف أفندي وشوقي أفندي، وسامي بك. واتخذ المؤتمر المذكور قرارات "لا كردية" بتحويل الجمعية إلى جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، وعارض فكرة الدويلات والكيانات المستقلة، ورفض الانتداب.

ومضى كمال في تعبئة الكورد في حركته لمحاربة الحلفاء واليونان والكورد الآخرين الميالين للاستقلال.

وقف الزعماء الكورد مع كمال مُتخَلِّين عن طموحاتهم القومية من أجل بناء القومية التركية، ولم يدافعوا عن السيطرة والدولة في مناطقهم ضد الأرمن والروس (تواصل مع البلاشفة دقق) والبريطانيين، وإنما ضد القوميين الكورد أنفسهم أيضاً، وذهبوا لمقاتلة اليونانيين وقوات الحلفاء، وكان معظم قوات معارك سقاريا وإينونو والمعارك ضد الفرنسيين في كيليكيا من الكورد.

في الفترة (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩) عقد مؤتمر أرضروم وهو المؤسس لتركيا والمُجهض للكيانية الكردية، وجاء في بيان المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت. ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوة ولدوا من أب وأم واحدة".

ويمكن تركيز خلاصات المؤتمر على النحو الآتي:

- الأناضول وطن موحد لا يقبل القسمة.
- إذا انهارت السلطنة العثمانية فإن الأمة التركية تناضل من أجل حقوقها، وتدافع عن الوطن ضد الأجنبي.
- عندما تفشل حكومة اسطنبول في حماية الوطن ستؤلف حكومة مؤقتة يختارها المجلس الوطني العام أو الهيئة التأسيسية.
- يجب العمل على تنظيم وتنشيط القوى الوطنية من أجل الحفاظ على سيادة وإرادة الأمة.
- لا يمكن منح المسيحيين حقوقاً وامتيازات تخل بالسيادة والتوازن الاجتماعي.
- رفض الانتداب أو الوصاية رفضاً باتاً.
- تم انتخاب كمال رئيساً للهيئة التأسيسية المؤلفة من ٩/ أشخاص، واندمجت الجمعيات الكردية للدفاع عن الولايات

الشرقية إلى جمعية الدفاع عن الأناضول وبلاد الروم، وتم انتخاب ٣ كورد من أصل ٨ كلجنة إشراف على المؤتمر.

- الفريق الثاني:

يرفض الفريق الثاني التحالف مع الترك، ويدعو للتواصل مع الحلفاء من أجل إقامة كيان كوردي أو دولة للكورد، ومنه جمعية تعالي كردستان (كردستان تيالي جمعيتي)، التي انطلقت من اعتبارات قومية متأثرة أو معتمدة على مبادئ ويلسون المعروفة، وأهمها "حق الأمم في تقرير المصير".

وكان الكورد في أوج انخراطهم الحداثي المتعلق بالهوية والأمة والدولة، حسبما عبرت عنه الجمعيات والمنتديات الكوردية. وسوف يتضح أن الأسئلة الكبرى مثل: من هم الكورد، والموقف من الدين والخلافة والعرب والترك الفرس، والموقف من الغرب... أسئلة لم يمكنهم التعاطي معها بكيفية مناسبة، أو أن قطار التشكيل الحديث لمنطقة الشرق الأوسط أبعدهم، بما هم كورد، وأدرجهم في كيانات ودول وأشباه دول، بما هم عرب أو ترك أو فرس، أو بما هم جماعات إثنية وتكوينات قبلية ولغوية موزعة بين عدد من دول الإقليم. وهذا هذا باب فيه كلام كثير.

أثناء الإعداد لمؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) التقى كمال بقيادة كورد عرضوا له موقفهم الرفض لإقامة دولة للأرمن في مناطق شرق الأناضول ذات أغلبية كوردية (مداولات سيفر)، وأنهم سوف يعملون على إقامة دولة كوردية، علماً أن ممثلي الكورد في فرساي برئاسة شريف باشا وقعوا -على غير توقع ونتيجة تقديرات جديدة وضغوط غربية- اتفاقاً (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩) مع بوغاس نوبار ممثل الأرمن في باريس يتضمن تعهد الكورد والأرمن بأن يدعم كل منهما استقلال الآخر، وترك القضايا الخلافية المتعلقة بالمستوطنات الحدودية لمؤتمر السلام.

وتم التصديق على الاتفاق في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠).

رفض مصطفى كمال مشروع القادة الكورد حول دولة كوردية ضمن تركيا وتحت راية الخلافة، قائلاً: إن الدولة الكوردية مشروع بريطاني.

وأضاف كمال بأنه لا يعتقد أن وزارة فريد باشا السلطانية سوف تمنح الكورد حقوقهم، كما نبه إلى أن الكورد فوضوا كمال بتمثيل الولايات الشرقية في المفاوضات القادمة مع الحلفاء، وأن الأولوية هي لمحاربة الأوربيين الطامعين وتحرير البلاد من أعداء الدين.

رابعاً: اتفاقية سيفر ١٩٢٠:

يتعمق هذا الجزء في التحليل والفهم لاتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، مسلطاً الضوء على الشروط والتفاصيل التي جعلتها نقطة تحول في التاريخ الإقليمي، وكيف أثرت على التشكيل الدولي والوطني.

في (١٠ أب/أغسطس ١٩٢٠) اتفقت الدول المتحالفة في مدينة "سيفر" قرب باريس على معاهدة سوف تعرف لاحقاً باسم المدنية المذكورة. وقع عليها دول: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

نصت المعاهدة على:

منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان، وخضوع كل من سوريا والعراق للانتداب، واستقلال شبه الجزيرة العربية (حسين أمير مكة)، واستقلال أرمينيا، واعتبار مضائق اليوسفور والدرنديل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم، واستقلال كردستان، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان.

كان إعداد الاتفاقية جزء من منظومة الصلح في مؤتمر فرساي (١٩١٩-١٩٢٠). وأعدت المعاهدة (٥) لجان وجاءت في (١٣) باباً و(٤٣٣) مادة. تناول الباب الـ (٦) المواد (٨٨ - ٩٢) القضية الأرمنية. ونصت المادة (٨٨) على استقلال أرمينيا. وأما المواد الأخرى فتتعلق بترسيم حدود الدولة الأرمنية، وحماية الإثنيات، والتجارة... استناداً إلى تقرير لجنة هاربود التي أرسلها ويلسون إلى المنطقة.

أما القسم الـ (٣) من الباب الـ (٣) فتناول الكورد، وحمل عنوان كردستان، ويتألف من المواد (٦٢-٦٣-٦٤)، حيث قضت المادة (٦٢) بتشكيل لجنة ثلاثية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) مهمتها الإعداد لتأسيس حكم ذاتي للكورد في جنوب شرق الأناضول، أو في المنطقة "التي تمتد من شرق الفرات إلى الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي يجب أن تسوى فيما بعد مع شمال الحدود السورية - التركية، وما بين النهرين".

وحسب المادة (٢٧) فإنه في حال حدوث خلاف حول الحدود في جنوب شرق الأناضول وقرب الحدود مع إيران، أو في العلاقات الإثنية هناك، فإن على اللجنة أن تضم ممثلين عن الكورد والفرس، لبحث وإقرار التعديلات الضرورية

على الحدود. ونصت المادة (٦٣) على إلزام الحكومة العثمانية بتنفيذ ما تقرره اللجنة المشار إليها خلال ٣ أشهر من إبلاغها.

نصت المادة (٦٤) على أن الكورد المشمولين بالمادة (٦٢) يمكنهم الذهاب إلى مجلس عصبة الأمم في حال كانت لديهم الرغبة في الاستقلال، "وإذا وجد المجلس وقتها بأن السكان مؤهلون لهذا الاستقلال فإنه سيقتراح مَنحَهُ لهم، وعندئذٍ تلتزم تركيا اعتباراً من ذلك التاريخ، بالتقيد بهذا الاقتراح، وبالتخلي عن أية حقوق وامتيازات لها في هذه المناطق، وتكون تفاصيل إجراءات التخلي هذه، مادة لمعاهدة خاصة بين دول الحلفاء الأساسية وتركيا". وفي حال لم تمنع أي دولة من الدول الرئيسية في التحالف، فلن يكون ثمة مانع من انضمام الكورد إلى دولة كوردية مستقلة. وفي شرق الأناضول منحت أرمينيا الاستقلال ومنح الكورد هناك حكماً ذاتياً. ووضعت الأمور الاقتصادية والمالية والعسكرية للسلطنة تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

قام ٧٢ نائباً كوردياً بمراسلة الحلفاء وأعربوا عن رغبتهم بالبقاء مع الترك في دولة واحدة ولا يريدون الانفصال، فردت العشائر بإعلان دولة في منطقة كوجيكيري في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. وعندئذٍ قررت حكومة أنقرة إرسال وفد من الكورد المقربين لها لإبداء النصح، ترأس الوفد عثمان فوزي نائب أرزنجان في المجلس الوطني الكبير ودياب آغا نائب ديرسم. ويبدو أن إعلان الدولة لم يكن جدياً، إذ سرعان ما تجاوز سيد رضا وعلي شير قادة الحركة الكردية لوفد المناصحة وتقدموا بمطالب كوردية قومية غير انفصالية.

في بداية عام ١٩٢٠ اتفقت القيادات الكوردية في شرق الأناضول على تشكيل قوة عسكرية قوامها ٤٥ ألف رجل لإقامة دولة كوردية، ولكنهم اختلفوا على الكيفية. فريقان: الأول برئاسة مجو آغا قائد الجندرية السابق ورئيس عشائر عباسان رأى الإعلان عن استقلال كوردستان. والثاني برئاسة علي شان بك رئيس عشائر كوجيكيري ورأى أتباع وسائل أخرى، مثل استطلاع موقف أنقرة.

اتفق الفريقان على استطلاع موقف حكومة كمال بتوجيه استيضاحات وأسئلة محددة حول مصير كوردستان، أهمها: توضيح موقف حكومة مصطفى كمال من قرار حكومة السلطان بمنح الكورد حكماً ذاتياً، وموقف حكومة كمال من الحكم الذاتي للكورد، وسحب الإداريين الترك من المناطق ذات الطابع السكاني الكوردي.

لكن الحكومة لم تجب بل أرسلت فريقاً للاتصال بالعشائر الكوردية في منطقة ديرسم لتهدئة الأوضاع. ولكن الكورد طردوا اللجنة، وأبرقوا لأنقرة (٢٥

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) بأنهم سوف يقيمون دولة كردية حسب مقررات سيفر.

كانت قرارات مؤتمر أرضروم (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩) بمثابة المؤتمر التأسيسي للحركة الكمالية و"الميثاق الوطني" الذي أقر لاحقاً في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، وهو مؤتمر إخفاق الحركة الكردية في لحظة انتقالية جنينية مشوشة، إذ خرج مؤتمر أرضروم المذكور بمقررات من قبيل: الأناضول وطن واحد غير قابل للقسمة. وتفويض الأمة التركية بالدفاع عن "الوطن" في حال إنهار الحكم العثماني.

وتأكدت أو تعززت مقرراته في مؤتمر سيواس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩. وفي (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠) انعقد مؤتمر مجلس الأمة الكبير في أنقرة بحضور ١١٥ نائباً من مختلف المناطق والقطاعات والتكوينات الاجتماعية والدينية والإثنية والعسكرية والإدارية، وشهد تجاذبات وخلافات عديدة حول السياسات المتبعة وما ينبغي اتخاذه حيالها. وبرزت تكتلات وتيارات مختلفة، على أسس دينية وقومية ومناطقية وقبلية، ولكنه انتخب مصطفى كمال رئيساً له بالإجماع!

أعادة إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول

بإعادة إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول، أظهر مصطفى كمال رؤية استراتيجية جديدة لتنظيم الكمالية والتفاعل مع التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة. كانت هذه الخطوة تعبيراً عن استعداده لتكوين تحالفات متعددة، تركز على التنظيم الداخلي وليس فقط على التمثيل السياسي.

النجاح في معركة التحرير:

حققت حملة التحرير التي قادها مصطفى كمال نجاحاً استراتيجياً عبر تحالفات دينية وقومية. تحالف الكماليين مع القوات السوفيتية أثمر عن تحقيق أهداف استراتيجية للكمالية، واتفقوا على تقاسم السلطة والأراضي مع السوفيت.

الهزائم اليونانية وتأثيرها:

كانت الهزيمة اليونانية أمام الكماليين في سفاريا في عام ١٩٢١ نقطة تحول حاسمة. هذه الهزيمة أدت إلى إنهاء توسع اليونان في تركيا وتحديد حدود جديدة وفقاً لمعاهدة سيفر، مما أعطى الكماليين فرصة لتنظيم وتشكيل مصير المنطقة.

التأثير على الساحة الدولية:

تم تشكيل قوة مؤسسة للدولة في تركيا من خلال تحالف كردي - تركي - عربي، مما أثر في المشهد الدولي. تم استغلال التوترات والتحالفات المختلفة لتحقيق مصالح الكماليين وضمان استمرار الهيمنة على المنطقة.

تداول الأراضي والسكان:

أدت التحالفات مع السوفيت والاتفاقيات الثنائية مع اليونان وسوريا إلى تداول الأراضي والسكان. كان لاستعادة تركيا لبعض الأراضي وتبادل السكان تأثير كبير على الخريطة الديمغرافية والجغرافية في المنطقة.

المشروع الكمالي وتحديات الإدارة:

رغم النجاحات، بقيت إدارة وتنظيم المشروع الكمالي تحدياً كبيراً. كان على مصطفى كمال مواجهة تناقضات وتحديات داخلية وخارجية، وكانت قدرته على التكيف وتوظيف التحولات الإقليمية والدولية حاسمة لاستمرار النجاح.

رأى مصطفى كمال أن يعيد النظر في تكتيكاته فأعاد إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم التي مثلت فرصة لإعادة دمج الكتل والتيارات على أسس جديدة، تنظيمية وليس تمثيلية. وأصبح مجلس الأمة الكبير تابعاً للجمعية وليس مركز القيادة وصنع السياسات.

نهضت الكمالية أو ما يسمى "حرب التحرير" تحت أعباء جغرافية واجتماعية واقتصادية ثقيلة، بدت الجغرافيا إنجازاً ونصراً كبيراً أو "لئماً" - ولو مؤقتاً - لـ"جرح نرجسي" أصاب السلطنة بمقتل! ومع ذلك علينا أن ندقق في أن مصطفى كمال أتاتورك لم يكن راضياً بالتمام عن "جغرافية" دولته، ونجح بالسيطرة على إسكندرون وضمه ١٩٣٩، وحاول جاهداً استعادة السيطرة على ولاية الموصل، لولا أن بريطانيا كانت متمسكة بضمها للعراق.

اتجه الكماليون للسيطرة على أراضي جمهورية يريفان السوفيتية، ولكن انتهى الأمر بتوقيع الكماليين لاتفاق تحالف مع الروس (١٦ آذار/مارس ١٩٢١) قضى بتنازل السوفييت عن باطوم وقارس، أو ما يعادل ثلثي أرمينيا التي رسمت حدودها معاهدة سيفر، ما أدى إلى موت مشروع الدولة الأرمينية في تركيا وتوجيه ضربة قاتلة لمشروع أرمينيا الكبرى. وتم توقيع اتفاق مماثل مع الجورجيين والأذربيين (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١).

أدت هزيمة الجيش اليوناني أمام الكماليين في موقعة سقاريا (٨-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١) إلى إنهاء الجزء الخاص باليونان أو اليونانيين في معاهدة سيفر (تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتيندوس، وأزمير وملحقاتها)، وقام الكماليون بعدها بتهجير أكثر من مليون يوناني. وفي العام (١٩٢٣) كانت اتفاقية لتبادل السكان بين تركيا واليونان، وانتقل (أو هُجّر) بموجبها (١,٣) مليوناً من اليونانيين (والترك المسيحيين) مقابل (٥٠٠) ألف من الترك (والمسلمين اليونانيين).

كان الكورد عماد القوات التي هاجمت الفرنسيين في كيليكيا، رافضة اتفاق سيفر وكذلك اتفاق شريف باشا - نوبار حول الدولتين الأرمنية والكوردية. وأدت الضغوط الكمالية على فرنسا إلى انسحاب الأخيرة من الجزيرة العليا وتوقيع اتفاق الحدود بين تركيا وسوريا (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١) المعروف باتفاق هنري فرانكلان بويون - يوسف كمال أو اتفاق أنقرة الأول.

قام مصطفى كمال بإعادة تشكيل قوة مؤسسة للدولة في تركيا من تحالف كوردي - تركي - عربي متعدد، مستفيداً من آلية تشكيل ولعب على تناقضات وإدارة مخاوف ومخيل جمعي وفرعي. وهكذا أمكنه إدراج الكورد في حملته مستفيداً من مخاوف كوردية مصدرها الأرمن الذين دخلوا في صراع مع الكورد والترك، وحشد الكورد في معركته من أجل "منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم".

استفاد كمال من الاضطراب في سوريا وأدرج الثورات السورية ضد الفرنسيين في سياساته، ولعب بالورقة ضد فرنسا وضد الكورد وضد العرب أنفسهم. وكانت ثورات إبراهيم هنانو وصالح العلي وثورة الرقة على صلة وثيقة وتحالف عسكري وسياسي مع الكماليين، وفي أواخر العام ١٩٢١ كان الكماليون مسيطرين على الجزء الأكبر مما سيعرف لاحقاً بتركيا.

خامساً: اتفاقية لوزان ١٩٢٣:

يتناول هذا الجزء اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، محلاً مدى تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. يتعمق في النقاش حول التغييرات التي طرأت والتحولات التي شهدتها الدول المعنية.

يبدو أن الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه كان الوحيد الذي رأى أن اختيار مكان معاهدة سيفر ١٩٢٠ لم يكن موفقاً، "فقد اشتهرت سيفر بصناعة الخزف الصيني، ولكنه كان هشاً سهل الكسر، وهو ما سوف تتولاه - بتأثير عوامل عديدة- تطورات الموقف في المنطقة، منها موقف مصطفى كمال (أتاتورك) في الأناضول، فقد رفضت حركته المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم "معاهدة لوزان" لعام (١٩٢٣) التي "نسخت" معاهدة سيفر لعام (١٩٢٠)، كأنها لم تكن.

كان الأعيان والزعماء الكورد أحد عوامل تحطيم معاهدة سيفر وإنتاج معاهدة لوزان، فقد اندفعت فواعل كوردية من قيادات قبلية وبيروقراطية عثمانية

وعسكر وقوميين كورد متدينين مع جهود كمال في إجهاض سيفر، ليس لأنهم ضد كيانية كوردية بالمعنى القومي، وإنما لاعتبارات عديدة منها:

- مخاوف من أن يؤدي تطبيق سيفر إلى إقامة محاكم تتهم الفواعل بالإبادة الأرمنية.
- مخاوف من إنشاء دولة أرمنية كان من الواضح أنها سوف تضم جزءاً كبيراً من الجغرافية الإسلامية أو الكوردية.
- إقامة الدولة الأرمنية يعني خسارة الأعيان إقطاعات واسعة تمت مصادرتها من خلال الحرب على الأرمن ١٨٩٥-١٩١٥.
- بروز التباينات والاختلافات بين الكورد وبين بريطانيا والحلفاء، ذلك أن الإنكليز أبدوا ميلاً متزايداً نحو تركيز الجهود على كيانية خاصة بكورد الجنوب (كوردستان الجنوبية) وأجزاء من شرق الأناضول، كما أن الفرنسيين أبدوا اهتماماً متزايداً بالكورد ضمن الجزيرة السورية.
- الانقسامية الكوردية المتزايدة والتباينات في الموقف من إسطنبول وأنقرة والغرب، والتباينات في الأولويات الكوردية.
- نجاح كمال في تحقيق تحالف إثني وعسكري وسياسي عابر للقوميات وقدرته على الاستثمار في التناقضات وتحريك فواعل الرأي والأعيان وإدراجها في خدمة مشروعه.
- التغيير في التوازنات والمنافسات الدولية، وميل بريطانيا وفرنسا لقبول الحركة الكمالية، بوصفها قوة حدائية وتوحيدية ودولتية بديلة عن السلطنة العثمانية.

وهكذا انهزم الجيش اليوناني في غرب الأناضول، والفرنسي في كيليكيا، وانكفاً البريطانيين في جنوب شرق، وأحكم مصطفى كمال قبضته على المجال الكوردي شرق الأناضول، وقمع بشدة محاولات كوردية لإقامة كيانية سياسية أو دولتية. وكان الزعماء الكورد هم أدواته في ذلك، إذ قضى الجيش والميليشيات الكوردية على انتفاضة الكورد العلويين في آذار/مارس ١٩٢١. وانسحبت من الأراضي التركية القوات الإيطالية واليونانية والفرنسية بين ١٩٢٠ و١٩٢١، ومنذ ١٩٢٢ كان البريطانيين مستعدين لبحث شروط السلام مع حكومة مصطفى كمال.

عقد مؤتمر جديد للتسوية (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢)، قامت مفاوضات بين تركيا والدول الأوربية لمدة (١١) أسبوعاً في لوزان- سويسرا، وانتهت بتوقيع اتفاق حمل اسم المدينة (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣).

وجاء بمثابة نقض لاتفاق سابق عقد بين الحلفاء والحكومة العثمانية (١٩٢٠). مثلما جاء لتثبيت "تحولات كبرى" حدثت في تركيا: التحول من السلطنة إلى الدولة الجمهورية، وتولي الحركة الكمالية أمور الحكم، وتغيير موازين القوى على الأرض، وبروز هواجس جديدة لدى أوروبا تتعلق بالثورة البلشفية والمخاوف من تمددها إلى المنطقة وإلى أوروبا نفسها.

حددت المعاهدة أوضاع الأناضول - المركز العثماني السابق بأن نسخت ما قررته معاهدة سيفر والتي كانت قسمت السلطنة، بما فيها المركز نفسه، بين مناطق سيطرة ونفوذ كما سبقت الإشارة. وأقرت بالسلطات الجديدة في تركيا، وقبلت بالحركة الكمالية وريثاً مقبولاً في النظام العالمي والترتيبات الإقليمية للمنطقة.

أجهضت معاهدة لوزان ١٩٢٣ الخرائط والجغرافيات الخاصة بالكورد والأرمن واليونانيين، واختلقت جغرافيات سياسية جديدة أو عدلت عليها. وقضت نهائياً على الجغرافيا العثمانية. وأقرت نظام تأسيس الدول الحديثة في المنطقة، وفقاً لمبدأ الجنسية (الناسيونالية) نظام "ويستفاليا مشرقية" كما لو أنها "ويستفاليا تركية - عربية".

تتألف معاهدة لوزان من (١٤٣) مادة في (٥) أقسام تناولت: المضائق البحرية، وتبادل إلغاء التعهدات، وتبادل السكان بين تركيا واليونان، والاتفاقيات، والرسائل الملزمة. وأقرت استقلال الجمهورية التركية، وحماية الإثنيات العرقية (اليونان والأرمن) ولو أن معظم اليونانيين في تركيا والترك في اليونان تم مبادلتهم.

وتم تحديد أوضاع الجزر والحدود في بحر إيجه، وأوضاع قبرص، وإحالة ملف الموصل إلى مجلس عصبة الأمم، والحدود بين تركيا وكل من اليونان وبلغاريا، وتخلت تركيا رسمياً عن الجغرافيا العربية التي كانت تحتها السلطنة من قبل،، وأدرجت نتائج معاهدة أنقرة (١٩٢١) بين تركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا/ وكان من نتائجها ضم أراض واسعة من سوريا إلى تركيا.

مثلت خرائط لوزان انقلاباً على خرائط سيفر، أعاد إلى الأناضول مركزية ما كانت خسرتها. وبرزت إثرها تركيا كدولة وريثة معترف بها للسلطنة. ولكنها حطمت خرائط أخرى كان سيفر مرتكزها القانوني، ولكن تطورات الأمور لم تمكنها من التشكل دولتياً، وهي خرائط الكورد والأرمن، وحتى الخرائط السورية، ذلك أن اتفاق لوزان مرر ما اقتطعته تركيا من سوريا بتواطؤ من فرنسا بحسب اتفاقية أنقرة ١٩٢١، حيث أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما

يشمل ضم أراض واسعة، وتضم من الغرب إلى الشرق مدن ومناطق مرسين وطرسوس وكيليكية وأضنة وعينتاب وكلس ومرعش وأورفا وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة بوطان (ابن عمر).

في (١٩ آذار/مارس ١٩٢٠) أعلن مصطفى كمال أن الأمة التركية أسست برلمانها في أنقرة باسم الجمعية الوطنية الكبرى. وجاءت بعد ذلك اتفاقية لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٤) لثبّت السيطرة التركية على الجغرافيا التي طالب بها الميثاق الوطني التركي. وفي (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣) أعلنت الجمهورية التركية، وكمال أول رئيس لها.

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان:

يستكشف هذا الجزء التداخل والتفاعل بين اتفاقية سيفر واتفاقية لوزان، مشدداً على كيف أنهما شكلتا متلازمة لا يمكن فصلها، وكيف أثرت كل منهما على توجهات وتشكيلات المنطقة.

متلازمة سيفر ولوزان: تأثيراتها على العلاقات بين الكورد وتركيا

متلازمة سيفر ولوزان تمثلان نقطتين تاريخيتين حاسمتين في العلاقات بين الكورد وتركيا. بالنسبة للترك، تعبر "متلازمة سيفر" عن خوف من التقسيم وفقدان الوحدة التركية في ظل تطورات هوياتية وقومية في المنطقة. بينما يروي الكورد قصة "متلازمة لوزان" كخيبة أمل وضياح لفرصة إقامة كيان سياسي خاص بهم.

لوزان والكورد:

اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ كانت عبارة عن نقطة تحول مؤلمة للكورد. أدت الاتفاقية إلى إنشاء تركيا الحديثة وتحديد حدودها، ولم تمنح الكورد والأقليات الأخرى حقوقاً سياسية كافية. كان هذا يعبر عن "متلازمة لوزان" للكورد، حيث شعروا بأن فرصهم لتحقيق هويتهم الوطنية قد تلاشت.

أثر متلازمة لوزان على السياسات التركية:

متلازمة لوزان لا تقتصر على التأثير على الكورد فقط، بل تظهر أيضاً في سياسات تركيا تجاه الأقليات الدينية والعرقية الأخرى. في فترة حكم رجب طيب أردوغان، تم استخدام لوزان كأداة للتشديد على الهوية التركية وتجاهل مطالب الأقليات. بالإضافة الرئيس التركي يسعى إلى إعادة تفسير أحداث لوزان،

مستنداً إلى رؤيته للعثمانيين والدور الإيجابي الذي يزعم أنهم قد قدموه للمنطقة. يحاول تحديث الرؤية القومية التركية لتشمل عناصر إسلامية وتاريخ عثمانية.

تأثير الكورد على متلازمة سيفر:

متلازمة سيفر، من جهتها، تظهر في قلق الترك بشأن وحدتهم الوطنية وتكاملهم. مطالب الكورد بالحقوق الثقافية واللغوية والسياسية تستنزف السلطة المركزية وتثير مخاوف التقسيم.

التحديات المستقبلية:

مع استمرار تأثير متلازمتي سيفر ولوزان، يتطلب حل القضايا الكوردية في تركيا نهجاً حكومياً شاملاً وحواراً بنّاءً. التحول في السياسات يمكن أن يعزز التسامح الثقافي ويخفف من التوترات المستمرة بين الكورد والحكومة التركية.

في النهاية، تقدم الورقة تحليلاً شاملاً يُلقي الضوء على المفاتن والتحديات التي مر بها الشرق الأوسط خلال هذه الفترة الزمنية الحاسمة، مع التركيز على تأثير الأحداث والشخصيات الرئيسية في تشكيل مسار التاريخ.

مشاريع الدولة وسردياتها: تحليل لتحولات التاريخ في المنطقة

في تاريخ المنطقة، كانت هناك مشروعات كبرى للدولة، كما كانت هناك سرديات تتداخل بشكل كبير، ولكن تلك المشروعات أجهضت أو فشلت بشكل متكرر. لنلق نظرة على أسباب هذا الفشل وكيف تأثرت الكورد والأرمن والعرب به.

الإمكان التاريخي وسبب الإجهاض:

إن مشروعات الدولة للكورد والأرمن والعرب كانت تحمل فرصاً تاريخية هائلة، خاصة في فترات معينة. مشروع سيفر في عام ١٩٢٠ كان يمكن أن يكون نقطة انطلاق لدولة كوردية مستقلة، لكن عوامل الضعف الداخلي والتقلبات الإقليمية أسهمت في فشل هذا النموذج. بالمثل، مشروع لوزان عام ١٩٢٣ لم يكن مجرد تحديد للحدود، وإنما كان يمكن أن يكون فرصة لتشكيل دولة أرمنية مستقلة.

الاختلال الذاتي والإخفاق في التحديات:

الأمر الداخلي كانت تلعب دوراً كبيراً في فشل تلك المشروعات. الاختلالات الذاتية وعدم الاستعداد للتحديات الكبرى أدى إلى الإخفاق. ضعف الوعي

بالتحولات الكبيرة في العالم الخارجي وعدم فهم مدى تأثير التغلغل الكولونيالي الغربي كانا أحد أسباب الضعف.

ديناميات التغلغل والاختراق الكولونيالي:

تأثرت المنطقة بشكل كبير بالتغلغل والاختراق الكولونيالي الغربي، حيث تشكلت الحدود وتم توزيع الموارد والسلطة بطرق لم تستند إلى الواقع الثقافي والعرقى للمجتمعات المحلية. كان ذلك جزءاً من السياق العام الذي أدى إلى تكوين خرائط المنطقة بشكل لاحق.

متغيرات المشهد السياسي:

مع تغيرات المشهد السياسي الدولي والإقليمي، يظل هناك احتمالات لإعادة النظر والمراجعة. الفرص الحالية قد تعزز التحالفات الثقافية والقومية وتسهم في تشكيل مستقبل جديد.

تأثير العقلانية والوعي:

لتحقيق نجاح المشروعات الدولية، يتعين على الشعوب أن تتبنى وعياً أعمق حيال التحديات وتفهم جيداً تأثير الديناميات الإقليمية والدولية على مسار تطور المنطقة.

في النهاية، تظل المنطقة عرضة لتأثيرات كبيرة، ولكن فهم تلك العوامل وتحسين الإدراك والاستعداد للتحديات يمكن أن يشكل الأساس لبناء مستقبل يحقق تطلعات الشعوب ويحافظ على هويتها الثقافية.

المراجع:

1. Middle East and West Asia History Sources:

- Books on Middle East history by renowned historians such as Albert Hourani, Bernard Lewis, and Rashid Khalidi.
- Academic articles available through Google Scholar and JSTOR.

2. Political Transformations in Turkey:

- "A Modern History of the Kurds" by David McDowall.
- "Turkey: A Modern History" by Erik Jan Zürcher.

3. International Treaties and Major Events:

- "A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East" by David Fromkin.

4. Kemalist Movement and Political Changes:

- "Mustafa Kemal Atatürk" by Andrew Mango.
- "Ataturk: The Rebirth of a Nation" by Lord Kinross.

5. Treaty of Sèvres and Treaty of Lausanne:

- "The Peace to End All Peace" by David Fromkin.
- "Lausanne Treaty and Its Consequences on Turkey's Political Life" by Aysegül Aydingün.

القسم الثالث عشر: تاريخ الكورد والثورات

فصل ٢٩ : تاريخ الكورد والثورات

- تاريخ الكورد قبل الميلاد.
- الكورد والحقبة التاريخية والثورات.
- مسار الصمود والتحدي: رحلة الثورات الكوردية عبر التاريخ.
- الانتفاضات الكوردية .
- المذبحة العثمانية ضد الكورد: بدليس الكبرى.

تاريخ الكورد يعود إلى فترة طويلة من الزمن، حيث يمتد تاريخ هذا الشعب الذي يعيش في منطقة الشرق الأوسط إلى آلاف السنين. الكورد، وهم أهل الكوردستان، يعيشون في مناطق متفرقة من تركيا وإيران والعراق وسوريا، ويتمتعون بثقافة ولغة فريدة تميزهم عن باقي الشعوب في المنطقة.

تشكلت هويتهم الوطنية على مر العصور، وظهرت في العديد من اللحظات التاريخية الهامة، حيث كانوا جزءاً من الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية الساسانية والإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك، لم يحظ الكورد بوحدة سياسية تامة، مما أدى إلى تشتتهم في عدة دول وتقسيمهم بين حدود وطنية غالباً ما تجاوزت طبيعتهم القومية.

شهدت تاريخ الكورد العديد من الثورات والحروب التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من تجربتهم. من بين هذه اللحظات التاريخية الهامة، يبرز النضال الكوردي لتحقيق الحقوق الوطنية والثقافية. ظل الكورد يتصدون لتحديات سياسية واجتماعية، وشاركوا في العديد من الثورات الداخلية في محاولة لتحسين وضعهم وتحقيق الاعتراف بحقوقهم.

مع تقلبات الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، أصبحت قضية الكورد وتطلعاتهم للحصول على حقوقهم وإقامة هويتهم الوطنية أمراً حيويّاً في الساحة الدولية. تتجسد هذه التحديات في سياق النضالات الحديثة والصراعات السياسية، حيث يسعى الكورد إلى تحقيق تقدير واحترام المجتمع الدولي لحقوقهم ووضعهم الوطني.

في إطار هذا التاريخ الطويل، برزت العديد من الثورات والحركات والانتفاضات الكوردية التي كانت تهدف إلى تحقيق الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب الكوردي. أحد اللحظات البارزة كانت في أعقاب

الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث طرأت التغييرات الجذرية على الخريطة السياسية للمنطقة.

في عام ١٩٢٠، كانت هناك محاولة لإنشاء دولة كردية مستقلة، لكن هذه المحاولة لم تنجح، وتم تقسيم الأراضي الكوردية بين تركيا وإيران والعراق وسوريا. منذ ذلك الحين، واجه الكورد تحديات كبيرة في سبيل الحفاظ على هويتهم وتحقيق الاعتراف بحقوقهم.

شهدت الفترات اللاحقة نشوب صراعات وصراعات داخلية في العديد من الدول التي يعيش فيها الكورد، مما أدى إلى نشوب حركات تحرير وثورات. على سبيل المثال، في تركيا، قامت عدة ثورات تحريرية لكن باءت بالفشل بسبب الظروف والاتفاقيات والمعاهدات بين الدول بالإضافة عدم تكافؤ بين هذه الثورات والقوات الحكومية ، وفي الأخير نشأ حزب العمال الكردستاني (PKK) في عام ١٩٧٨ وبدأ نضالاً مسلحاً من أجل حقوق الكورد، مما أدى إلى صراع دامٍ طويل مع الحكومة التركية.

في العراق، شهدت حكومة إقليم كردستان في العراق جهوداً لتعزيز حقوق الكورد وتحقيق درجة أكبر من الحكم الذاتي. وفي سوريا وإيران أيضاً، شهدت الأراضي الكوردية تحركات سياسية واجتماعية تسعى إلى تحسين وضع الكورد.

في الوقت الحالي، يظل الكورد متحدين ومصرّون على الدفاع عن حقوقهم والعمل نحو تحقيق الاعتراف الدولي بكيانهم الوطني وتحقيق التمثيل العادل في الساحة الدولية. تظل قضية الكورد وتاريخهم حاضرة ومتطورة، تشكل جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

❖ تاريخ الكورد قبل الميلاد..

كوردستان هي وطن الكورد منذ آلاف السنين، غير أن التسميات اختلفت باختلاف العصور والدول وهذا أمر معهود قديماً وحديثاً، فكم من شعوب ومناطق ودول عرفت باسم ثم باتت تعرف باسم آخر.

كوردستان هي بقعة جغرافية وثقافية يعتبر وطناً للشعب الكوردي منذ آلاف السنين. يتميز تاريخ كوردستان بالتنوع والتغيير في التسميات على مر العصور، حيث تأثرت هذه المنطقة بالأحداث السياسية والثقافية للعديد من الحضارات.

في فترة الانتشار الآري، هاجرت قبائل آرية من وسط آسيا بدءاً من الألف الثالث قبل الميلاد. استقرت بعض هذه القبائل في غرب الهضبة الآريانية وجنوبها الغربي، بما في ذلك جبال زاغروس. بدأت هذه القبائل في التوسع غرباً، وتاريخها ظهر في مختلف المدونات القديمة مثل المدونات السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والحيثية والمصرية.

كانت مناطق كوردستان جزءاً من عدة إمبراطوريات وممالك على مر العصور، وكثيراً ما تغيرت التسميات وفقاً للحقبة الزمنية والسيطرة السياسية. استمرت الثقافة الكوردية في التأثير والتطور على مر العصور، وكانت مشهداً لتلاقي الثقافات والتأثيرات المتبادلة.

في العصور الوسطى، شهدت كوردستان تأثير الدول الإسلامية والدول العثمانية والصفوية. ومع مرور الوقت، تطورت هوية الكورد وثقافتهم بشكل متنوع، وظلت كوردستان مركزاً للحركات الثقافية والفنية واللغوية الكوردية.

في العصر الحديث، أصبحت كوردستان مشهداً للتحويلات السياسية والاقتصادية. بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، أثرت توجهات الحدود والسياسات الإقليمية على مستقبل كوردستان. حقق الكورد تقدماً في تحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية، وأسسوا إقليماً ذاتياً في عدة دول، مثل إقليم كوردستان في العراق.

بهذه الطريقة، يظل تاريخ كوردستان مليئاً بالتحديات والتغييرات، وتظل هوية الكورد حية ومستمرة في التطور على مر العصور.

منذ العصور القديمة، تمازجت القبائل والفروع الكوردية عبر القرون في المنطقة التي أصبحت لاحقاً معروفة باسم كوردستان. تشكلت هذه القبائل

والفروع جزءاً من التحولات الثقافية والسياسية التي أثرت في تشكيل الهوية الكوردية.

توحدت هذه القبائل سياسياً وحضارياً تحت راية الفروع البارزة مثل الكوتيين والكوريين (المينانيين) والثديين (أوراژتو). كل فرع كان له تأثيره الخاص وسط هذه المجتمعات المتنوعة. بناءً على هذه الفروع، نشأت دولٌ قوية، تسهم في تشكيل المنطقة والتأثير في تاريخها.

برزت الدولة الميدية في القرن الثامن قبل الميلاد، حيث بسطت سيطرتها على البلاد التي سكنها أحفاد تلك الفروع. خلقت الدولة الميدية تكويناً إثنولوجياً وحضارياً متجانساً، حيث تم استيعاب وتوحيد العديد من العناصر الثقافية والقوانين. كان لديها تأثير كبير في تشكيل الهوية الكوردية وتعزيز التلاحم بين القبائل والفروع المختلفة.

وهكذا، يعتبر الشعب الكوردي خلاصة لهذا التكوين الإثنولوجي والحضاري. ترسخت هذه الهوية عبر العصور وشكلت أساساً للتلاحم والوحدة بين الكورد. يعكس تاريخ كوردستان التواصل الثقافي والسياسي المستمر الذي أدى إلى تشكيل هذا الواقع المعقد والغني بالتنوع.

وأبرز فروع أسلاف الكورد هي كما يلي :

فرع لوللو Lulu

فرع لوللو أو لوللوبي (أو لوللومي) هو شعب زاغروسي جبلي، ويتميز بتاريخ طويل وتأثير قوي في المنطقة التي أصبحت لاحقاً معروفة باسم كوردستان. يعود تاريخ هذا الشعب إلى فترات قديمة، وتظهر اللوحة الأثرية المسماة التي يعود تاريخها إلى ٢٨٠٠ قبل الميلاد أن منطقة هالمان (المعروفة أيضاً بأسماء أخرى مثل حلوان أو هورامان أو زهاو) كانت تخضع لشعب لوللو. يشير ذلك إلى أنهم كانوا يعيشون قرب طريق الحرير التجاري الذي يربط بين بلاد ما بين النهرين وقلب إيران عبر كرمنشاه وهمدان.

في عصر سلالة أور الثالثة قبل الميلاد، ازداد شأن قوم لوللو بشكل ملحوظ، وأصبح اسمهم يعبر عن كل القبائل الجبلية في المنطقة خلال العصر البابلي القديم (حوالي ١٩٠٠ قبل الميلاد). في القرن الثامن قبل الميلاد، أصبحت تسمية زاموا تسيطر على مناطق لوللوبي.

ومن بين ملوك لوللو كان هناك ملك يُدعى لاسيراب، الذي كان معاصراً للملك الأكادي سرجون الأول. في ذلك الوقت، أُقيم نصب تذكاري يُسمى تار-لوني

في منطقة سرى بولي في هورين شيخان، وكان هذا النصب يُشبه منحوتات الملك الأكادي نارام سين.

شارك شعب لولو في حروب ضد الآشوريين أربع مرات في الفترة بين ٨٨٤ و ٨٨٠ قبل الميلاد. وكانت مدينة زيمري عاصمة لولو في تلك الفترة. يُظهر هذا التاريخ الغني والمعقد كيف أثرت قوم لولو في تاريخ المنطقة وكان لها دور بارز في التطورات السياسية والثقافية في كردستان.

بالإضافة إلى مشاركتهم في حروب ضد الآشوريين وتأثيرهم البارز في العصور القديمة، يُظهر تاريخ لولو تطوراً ثقافياً وحضارياً يشكل جزءاً هاماً من تشكيل هوية كردستان. تأكيد الوحدة الثقافية والسياسية تحت راية لولو يبرز التنوع الذي تتمتع به كردستان عبر العصور.

قوم لولو كانوا جزءاً من تاريخ كردستان الغني، وأثروا في تشكيل الطابع الثقافي والتاريخي لهذه المنطقة. من خلال المحافظة على هويتهم ومشاركتهم في التطورات السياسية، أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي والتاريخي لكردستان.

تاريخ لولو يمثل فصلاً مهماً في تطور الهوية الكوردية، ويعكس كيف تمازجت القبائل والشعوب عبر العصور لتكوين هذا الواقع المعقد والمليء بالتنوع. يظل لولو وغيرها من الفروع الكوردية جزءاً حيويًا من التاريخ الكوردي، حاملين معهم تراثاً ثقافياً غنياً يستمر في التأثير على الحاضر والمستقبل.

فرع غوتي Gutti

يعد أحد أقوام زاغروس الكبرى، ويعتبر الباحثون أنه يشكل الأصل الأول للأمة الكوردية الحالية. استقروا في الجهات الجبلية الشرقية من نهر الزاب الصغير الأسفل، وامتد موطنهم حتى منطقة زهاو (حلوان). قامت القبائل الغوتي بتأسيس مملكة مستقلة في هذه المنطقة.

يُعتبر الفرع الغوتي من الفروع القديمة في تاريخ كردستان، وقد لعب دوراً هاماً في التطورات السياسية والثقافية في المنطقة. خلال فترة حكمهم، سقطت مملكة أكاد على يد الغوتيين بعد نهاية حكم آخر ملوكها البارزين مثل شركلي شري الذي بدأ حكمه في عام ٢١١٤ قبل الميلاد.

من بين ملوك الغوتيين البارزين كان أناتوم، الذي كان حاكماً على لاغاش في القرن ٢١ قبل الميلاد. شهدت فترة حكمه معارك ضد العيلاميين، وكان له تأثير كبير في تشكيل الساحة السياسية والتاريخية في المنطقة.

بهذه الطريقة، يُظهر الفرع الغوتي كجزء لا يتجزأ من تاريخ كردستان،
وكعنصر أساسي في تكوين الهوية الكوردية والتطورات الثقافية والتاريخية في
المنطقة.

أرشاك سافر استيان يُشير إلى أن مملكة غوتيوم كانت موجودة في القرن الـ٢٤
قبل الميلاد. يعود تاريخ الدولة الغوتية إلى الفترة ما بين سنتي ٢٢١٠-٢١١٦
قبل الميلاد. كانت موقع هذه المملكة يتمتع بتواجد في جنوب إقليم كردستان في
العراق الحالي، ويمتد إلى منطقة بوتان في الشرق.

تُشير المصادر إلى أن عاصمة مملكة غوتيوم كانت في منطقة كركوك أو
قربها، وتُدعى Arrabkha. في إطار تاريخ هذه المملكة، فإن أحد ملوكها،
الذي قد يكون يدعى أمبيا (Ambia)، فرض سلطته على بابل. وقام هذا الملك
بتدمير مملكة أكاد التي سبق لها أن هيمنت على سومر.

هذه التفاصيل تلقي الضوء على الدور البارز الذي لعبته مملكة غوتيوم في
التاريخ القديم، وكيف أثرت في تشكيل المنطقة وتوجيه تطوراتها السياسية.

ووفقاً للمؤرخين بأن اسم غوتي توسع في الألف الأول قبل الميلاد، حيث شملت
تلك الشعبة بلاد ميديا وبلاد مانناي (جنوب بحر قزوين). يُعتقد أن إطلاق اسم
جبل جودي قرب جزيرة بوتان (جزيرة ابن عمر) ربما يكون مشتقاً من اسم
فرع غوتي، وأن منطقة بوتان كانت جزءاً من نطاق تأثيرهم. كذلك، تشير
المعلومات إلى أن منطقة كيموخي (طور عابدين) كانت جزءاً من نطاق
سيطرتهم.

حكمت الدولة الغوتية بلاد ما بين النهرين لمدة تتراوح بين ٩١ و١٢٠ عاماً،
حسب الروايات المختلفة. وقد منحت الحكومة الذاتية للأكاديين والسومريين في
هذه المنطقة، وهذا يُعتبر أحد أقدم صيغ للحكم الذاتي في تاريخ غرب آسيا. هذه
المعلومات تبرز دور الغوتيين كلاعبيين رئيسيين في تاريخ المنطقة، وكيف
أثروا في تشكيل التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية في بلاد ما بين
النهرين.

بالإضافة يقال الملك الأشوري شلما نصر الأول (١٢٦٣-١٢٣٤ ق.م) إن
"الشعب الغوتي، الذي كان في سماء هذا العصر، يتألق كالنجوم الزاهرة. لم
يكن متصفاً بالقوة والسلطان وحدهما، بل كان معروفاً بالحزم والعزم والشدة
المتناهية والتدمير. قاوم هذا الشعب بكل شدة وبأس إرادتي، وأصر على عدائي
دائماً."

على الرغم من الشدة والعنف الذي استخدمه الملك الآشوري للتغلب على الشعب الغوتي، إلا أن الصراع انتهى بنجاح للآشوريين. تحدث شلما نصر الأول عن النصر الذي حققه بقوله: "إن دماء الشعب الغوتي أريقت كالمياه الجارية في منطقة كبيرة تمتد من حدود أوراتري حتى كيموخي".

تعكس هذه الوصفة الصعوبات والتحديات التي واجهت الآشوريين في مواجهة الشعب الغوتي، وكيف استمر الصراع بينهما بشدة حتى حقق الملك الآشوري النصر النهائي.

فرع كاشو Kashshu

قوم كاشو، الذي يُعرف أيضاً بالاسمين كاساي وكاسيت، هم جزء من التاريخ القديم للمنطقة بين نهري الفرات والدجلة. يعود اسمهم إلى إلههم الجبلي كاشو، والذي كان جزءاً من آلهة الكاشيين الآرية، مثل دنياش وسورياش وبورياش. اتخذ الكاشيون رموزاً لهذه الآلهة وتجنبوا صنع التماثيل لها.

وفيما يتعلق بالديانة، اتخذ الكاشيون الصليب رمزاً لإله الشمس، والذي كان يُعرف بميترا أو مهر، إله السماء والعدل والحرب الذي تتبعه الشمس. وكان الصليب رمزاً لهذا الإله في التقاليد الدينية.

دخل الكاشيون بلاد ما بين النهرين، وجلبوا معهم عناصر حضارية جديدة. قاموا بتحديث الأسماء الجغرافية في المنطقة وسموها بـ "كاردونياش"، والتي تعني ببساطة "بلاد إله دونياش". قدموا أيضاً الخيل إلى هذه المنطقة، ولذلك قد يكون لهم علاقة مباشرة بتسمية "كورد"، وهي التسمية التي قد تكون مشتقة من اسم "كاردونياش".

قوم كاشو، أو كاشيين، لعبوا دوراً هاماً في تاريخ بلاد ما بين النهرين، حيث جلبوا معهم ليس فقط العناصر الثقافية والدينية ولكن أيضاً التحولات الجغرافية والاقتصادية. اتخذوا من الصليب رمزاً لإله الشمس، مظهراً لقيمهم وعقائدهم الدينية.

باعتبارهم الرواد الثقافيين، قد أضاف الكاشيون عناصر جديدة إلى المنطقة، ساهموا في تشكيل هويتها وتطورها. كما أدخلوا التسمية الجغرافية "كاردونياش"، مما يعكس ليس فقط السيطرة الجغرافية بل وأيضاً الأبعاد الروحية والدينية لهم.

استمرت هذه التأثيرات في تاريخ المنطقة، وقد تشكلت الثقافة والهوية الكوردية على إثر هذه التجارب والتفاعلات التاريخية. بالرغم من تعقيد التاريخ

والمصادر المحدودة، يظهر أن قوم كاشو قد لعبوا دوراً مهماً في تاريخ وتطور بلاد ما بين النهرين.

في العصور القديمة، استوطن الكاشيون الجزء الأوسط من سلسلة جبال زاغروس، وكانوا يمتدنون على بلاد بابل. خلال هذه الفترة، شهدت المنطقة تحولات هامة في الحكم والتأثير الثقافي.

في أحداث تاريخية مهمة، تعرض الكاشيين لهجمات من قبل البابليين الذين ألحقوا الدمار ببلادهم. ومع ذلك، أظهروا قدرة على التعاون والتحالف من خلال تشكيل تحالف مع الغوتيين واللؤلؤ. سويماً، هاجموا بلاد بابل وتمكنوا من السيطرة عليها حوالي سنة ١٧٦٠ قبل الميلاد.

بعد ذلك، قام الكاشيين بتوسيع نفوذهم والسيطرة على بلاد سومر، وظلوا يحكمون بابل وسومر لمدة تقارب ٦ قرون، حتى حوالي سنة ١١٧١ قبل الميلاد. كان لهم دور كبير في تشكيل المنطقة وتطويرها خلال هذه الفترة.

رغم نهاية حكمهم السياسي، إلا أن تأثير الكاشيين استمر في تاريخ المنطقة. بعد الميلاد، ظهر الفرع الكاشي باسم لورستان في جنوب غرب إيران. ومع مرور الوقت، تلاشى اسم الكاشيين واستُبدل بتسمية العشائر اللورية، التي أصبحت جزءاً من التاريخ والثقافة الإيرانية.

قال أرساك سافراستيان الذي كتب بشأن قوم كاشو: "لقد بدأوا غزو بابل وكانوا قبيلة كبيرة أو اتحاد قبائل، وكانت تعيش في جبال زاغروس شرقي بابل، وربما شمالي أرض عيلام مباشرة."

قوم كاشو يشكلون جزءاً من التاريخ القديم والمعقد للمنطقة الشرقية لبابل. تميزوا بأنهم قبيلة كبيرة أو تحالف قبائل يعيشون في جبال زاغروس، والتي تقع شرقي بابل وربما شمالي أرض عيلام. تتباين آراء الباحثين بشأن هوية الكاشيين، ويعتقد بعضهم أنهم كانوا نفس الشعوب والقبائل الكوردية في لورستان بجنوب شرقي بلاد فارس ضمن سلسلة زاغروس.

تقول الكتابات المسمارية عن قبائل كاشو، وقد يظهر اسمهم "كاشو" (Kashisha) كباقيات في إقليم خوزستان الفارسي (Ahnetstan). يعتبرون جزءاً من الشعوب الهندو أوروبية جغرافياً، ويرى البعض أنهم مماثلون لشعب غوتيوم من الناحية الإثنولوجية.

تاريخ قوم كاشو يعكس التنوع والتأثير الثقافي في المنطقة، وتاريخهم يرتبط بشكل وثيق بتطورات بلاد بابل والمناطق المجاورة في فترة زمنية مهمة في التاريخ القديم.

تاريخ قوم كاشو يتضح بوضوح من خلال الشهادات التاريخية، وقد أشار سافراستيان إلى ملك آخر من كاشو يُدعى أغوم الثاني. قال إنه سمي نفسه ملك أرض غوتي، بالإضافة إلى بلدان أخرى. يعكس هذا القول تطوراً سياسياً وتوسعاً جغرافياً لمملكة الكاشيين.

ملك أغوم الثاني يُظهر استمرارية التأثير والتوسع الكاشي في المنطقة. يُفترض أن مملكة الكاشيين قد أخضعت مملكة غوتيوم القديمة، وهو سيناريو شهدناه مراراً في التاريخ الكوردي. يُظهر هذا السيناريو كيف تمكنت قبائل عظيمة في العالم القروي من توسيع نفوذها وتحكمها على قبائل أخرى عندما طاحت الفرصة، وكيف استمرت في فرض سيادتها على مجتمعات أخرى.

هذه الفترة في التاريخ الكوردي تعكس التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، وكيف أن قوم كاشو لعبوا دوراً هاماً في تشكيل مسار تطور القبائل والممالك في جبال زاغروس ومناطق مجاورة.

فرع حوري Huri – ميتاني Mittanni

تاريخ فرع حوري أو ميتاني يمتد إلى فترة الشرق القديم، وكان لهم دور بارز في المنطقة. الاسم الصحيح هو "خوري"، ولكن تشاع استخدام صيغة "حوري" في الدراسات العربية.

يشير التاريخ إلى أن حوريون كانوا جزءاً من شعوب الشرق القديم، وذكر اسمهم في العهد القديم بصيغ مختلفة مثل "حوريم" و"حويم". هناك تداخل بين فروع مختلفة مثل سوبارتي وحوري وميتاني.

يرى بعض الباحثين، مثل الباحث الأميركي غلب Gelb، أن الحوريين هم الأجداد المتأخرون للسوبارتيين. ومهما كانت العلاقة بين هذه الفروع، يظهر التداخل الثقافي والتاريخي بينها. كانت هذه المناطق محوراً للتبادل الثقافي والسيطرة على مر العصور، وكان للشعب الذي يسيطر على المنطقة تأثير كبير على الهوية والتسمية في تلك الفترة.

بصفة عامة، كانت هناك تحولات وتداخلات مستمرة في تاريخ المنطقة، وتاريخ فرع حوري يعكس هذه التحولات والتشابكات بين الشعوب والثقافات في الشرق القديم.

تاريخ الميتانيين، الذين يُعتبرون فرعاً من الحوريين، يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، حيث ظهر الحوريون في منطقة تقع بين منعطف نهر الفرات والمجرى

العلوي لنهر دجلة. كانت مركزهم في منطقة مثلث ينابيع الخابور. وبينما كانت الحدود الشمالية لهم غير واضحة، يُرجح أنها شملت مناطق طور عابدين والسهل المحيط بمدينة ديار بكر (آمد).

الباحث الألماني غزنوت فيلهلم يقترح فهماً مفيداً لعلاقة الميثانيين بالحوريين، حيث يراوده الاعتقاد بأن الميثانيين كانوا فرعاً مشتقاً من الحوريين. ترتبط هذه العلاقة بالتطورات الثقافية والسياسية في تلك الفترة.

يُشير فيلهلم إلى أن لفظة "حوري" قد تحمل دلالة ثقافية، في حين أن اسم "ميتاني" قد يكون له دلالة سياسية. يعكس هذا التفسير الطبيعة المعقدة للتسميات والهويات في تلك الفترة، حيث كانت الأسماء تحمل معانٍ ثقافية وسياسية وتعكس التحولات والتدخلات المستمرة في تاريخ المنطقة.

تطوّر دور الحوريين عبر العصور، حيث كانوا في البداية تحت تأثير الحضارات السومرية والآكادية. ومع مرور الوقت، بدأ دورهم الحضاري يتألق في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد. أسس الحوريون مملكة ميتاني القوية حوالي سنة ١٤٥٠ قبل الميلاد، وكانت عاصمتها في وشوكاني (أشوكاني-سيكاني).

امتد نفوذ الميثانيين ليشمل جميع مناطق كردستان وشمال سوريا، بما في ذلك حلب. توسّعت سلطتهم في القرن الرابع عشر قبل الميلاد لتشمل المناطق السورية الوسطى، ووصلت إلى منطقة قادش (تل النبي مند) على نهر العاصي في منطقة حمص. في الختام، امتد نفوذهم من أرابخا (كركوك) شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً.

تعكس هذه الفترة من التاريخ الكوردي تفاعلاً حضارياً وسياسياً مع المناطق المجاورة، حيث تمتزج التأثيرات السومرية والآكادية بتطور الهوية الحورية، وتأسيس مملكة ميتاني القوية يعكس التحول الاقتصادي والسياسي الذي شهدته المنطقة في تلك الفترة.

في فترة تاريخية مهمة، كانت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً لتنافس بين ثلاث قوى إقليمية رئيسية: مملكة ميتاني، الدولة الحثية، والدولة المصرية. كانت هذه الفترة تشهد صراعات دائمة وتحالفات معقدة تشكلت على خلفية التبادل الثقافي والتجاري والتأثيرات السياسية.

العلاقة بين الميثانيين والحثيين كانت مليئة بالتوتر والصراع المستمر. كان لديهما مصالح تتقاطع في المنطقة، وكانوا يتنازعون على الهيمنة والموارد.

استمرت هذه الصراعات على مدى فترة طويلة، وكانت تأخذ أشكالاً متنوعة بما في ذلك الصراعات العسكرية والتفاوض الدبلوماسي.

في مرحلة من الفترة، اندلعت صراعات بين الميثانيين والمصريين في ميدان الحرب. ومع ذلك، تطورت الأمور فيما بعد إلى صلح، حيث توصل الجانبان إلى اتفاق يشمل تقاسم سوريا بينهما. تشكل هذه الاتفاقية تحالفاً بين الميثانيين والمصريين لمواجهة التحديات الحثية، وهي خطوة إستراتيجية لدفع الخطر وتحقيق التوازن في المنطقة.

تعكس هذه الأحداث الدبلوماسية والعسكرية التوترات والتحول التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة الزمنية الحيوية، حيث تصارعت القوى الإقليمية لتحقيق التفوق والهيمنة.

وقامت علاقات مصاهرة بين الأسرتين الملكيتين في ميثانيا ومصر خلال عهود الملوك الميثانيين أرتاتاما الأول وشوتارنا وتوشراتا، ومن الأميرات الميثانيات اللواتي وصلن إلى مصر أميرة تدعى غيلو- خبا، تزوجها الفرعون ثوتمس الرابع (حكم بين 1410-1390 ق.م) فأنجبت الفرعون آمونحوتب الثالث الذي يسميه الإغريق أنوفس الثالث (حكم على الغالب بين 1390-1352 ق.م) وتزوج هذا الفرعون بأميرة ميثاني اسمها تتو-خبا (تادو - خبا)، ويبدو أن الفرعون آمونحوتب الرابع (أخناتون حكم بين 1352-1336 ق.م) تزوج أيضاً أميرة ميثانية دعى تتو- خبا (تادو- خبا)، وهي التي اشتهرت بلقب نفرتيتي، وقد ضعفت العلاقات الميثانية المصرية في عهد هذا الفرعون بسبب انشغاله بالمشكلات الداخلية الخطيرة التي نجمت عن قيامه بإلغاء ديانة الإله آمون، وإحلال ديانة الإله أتون الشمسانية محلها.

فرع سوباري Subari

فرع سوباري، الذي كان اسمه يدل في البداية على منطقة جغرافية تمتد من عيلام شرقاً إلى جبال أمانوس غرباً، أصبح فيما بعد عنواناً لقبائل كبيرة في كوردستان. كانت هذه القبائل قد انفصلت عن الأقوام الأصلية القديمة المعروفة باسم أقوام زاغروس.

تطورت علاقة سوباري مع السومريين، الذين أطلقوا هذا الاسم على الغوتيين. يُذكر أن قبيلة زيباري الحالية في جنوب كوردستان قد تنسب إلى فرع سوباري، ويُشار إلى أن سوباري كان اسماً يُطلق على الغوتيين من قبل السومريين.

تتذكر السجلات التاريخية حروب الآشوريين ضد قوم سوباري، خاصة في عهد الملك الآشوري تيجلات بلاسر الأول (1114-1076 قبل الميلاد). تلاشى اسم

السوباريين في فترة الحكومات الآشورية، وحُلَّ محلهم بواسطة شعب يُدعى نايري.

تُظهر هذه الأحداث التاريخية كيف تشكلت الهوية وتغيرت الديناميات في المنطقة، حيث تأثرت القبائل والشعوب بالصراعات والتحويلات السياسية والثقافية عبر العصور.

في ظل الصراعات مع الآشوريين وتأثير الحكومات الآشورية، شهدت المنطقة تغييرات جذرية في هويتها وتكوينها. تلاشى اسم سوباري تدريجياً، وظهر شعب نايري كمجموعة جديدة تحل محل السوباريين.

الأحداث التي وقعت في تلك الفترة تظهر أيضاً التنوع الثقافي واللغوي في المنطقة، حيث تشير الروايات التاريخية إلى العلاقات المعقدة بين مختلف القبائل والشعوب، وكيف أثرت هذه العلاقات على تطور التاريخ الإقليمي.

في النهاية، يعكس تلاشي اسم سوباري وظهور شعب نايري كيف تتغير الديناميات الثقافية والسياسية على مر العصور، مما يشير إلى تعقيد العلاقات الإثنولوجية والتاريخية في هذه المنطقة الحيوية.

فرع خلدي (نايري Naiyri)

فرع خلدي (نايري) يمثل جزءاً هاماً من تاريخ كردستان، حيث تلاشى فرع سوباري تدريجياً وحل محله شعب نايري الذي أصبح له دور بارز في الساحة الإقليمية والتاريخ الكوردي.

في العهد القديم، خاض شعب خلدي (نايري) حروباً طاحنة ضد الآشوريين، وتسجل التاريخ الآشوري فترة حكم الملك تيجلات بلاسر الأول ومعاركه مع جيوش خلدي. انتهت هذه المعارك بانتصار الملك الآشوري وإقامته نصباً تذكاريّاً عند منابع نهر دجلة لتسجيل هذا الانتصار.

تأثرت المنطقة بالعديد من التحويلات الثقافية والسياسية، وظهر شعب نايري كجماعة مهمة جمعت بين مختلف أقوام كردستان ودمجتها في هوية موحدة. يشير تاريخهم إلى دور بناء وتحدي قوى الاحتلال.

على مر العصور، استمرت قبائل نايري في مقاومتها والدفاع عن هويتها في وجه التحديات المتعددة. يعتبر الشيخ عبید الله النهري، قائد الثورة الكوردية في القرن التاسع عشر، رمزاً للتصدي للظلم والاستبداد.

بهذا السياق، يبرز تاريخ فرع خلدي (نايري) كجزء لا يتجزأ من تاريخ كردستان، حيث شكلوا عنصراً رئيسياً في صياغة مسارها التاريخي والثقافي.

مر بنا أن هذا الشعب حل محل شعب سوباري، وكان شعب خلدي (نايري) على جانب كبير من القوة والشجاعة، فاستطاع أن يتمثل جميع أقوام كردستان ويمجها في كيان واحد، وخاض حروباً طاحنة ضد الآشوريين، واضطر الملك الآشوري تيجلات بلاسر الأول إلى محاربة جيوش ٢٣ ملكاً من ملوك خلدي في هضبة ملاذكرد وانتصر عليهم وأقام نصباً عند منابع نهر دجلة سجل عليه انتصاره، والأرجح أن عشيرة نَهري الكبيرة في كردستان الوسطى ومنها الشيخ عبيد الله النهري قائد الثورة الكردية سنة ١٨٨٠م هي من هذا الفرع.

تأسست حكومة خلدي (أورارتو) في أوائل القرن التاسع قبل الميلاد، ومن ملوكهم ساردوريس الأول، وكان معاصراً للملك الآشوري شلمانصر الثالث (٨٥٨-٨٢٤ ق.م) وهو الذي بني مدينة ترسباس (وان) وبلغ نفوذ الخلديين أقصى قوته في عهد الملك ميثواس، وخاض هذا الملك حروباً كثيرة ضد الآشوريين في عهد شلمانصر (٧٨٢-٧٧٢ ق.م).

وكان عهد ابن ميثواس وخلفه ساردوريس الثاني العصر الذهبي للخلديين وبلغت المملكة الخلدية بحيرة أورميا شرقاً والقفقاس شمالاً والفرات غرباً، وظل الحكم الخلدي قائماً حتى قضت عليه ثورات العشائر الكوت سنة (٥٨٥ ق.م)، ومن الباحثين من يرى أن الخلديين هم أجداد الأرمن، لكن غرنوت فيلهيلم ذكر أن الأجزاء الجنوبية الشرقية من مناطق القفقاس، حيث استقر قوم خلدي كانت موطناً للهوريين قبل انتقالهم إلى بلاد الهلال الخصيب، كما ذكر وجود التشابه بين لغة شعب حوري وشعب خلدي، وتوصل إلى أن اللغتين ترجعان إلى أصل لغوي واحد.

ونحسب أن استقرار الأرمن في أجزاء من بلاد قوم خلدي أوهم بعض الباحثين أن الأرمن من أحفاد خلدي، وقد وقع في هذا الخطأ بعض مؤرخي غرب آسيا في العصر الحديث، ومثال ذلك أن بعض ساسة ومثقي العرب حالياً يعدّون أنفسهم من أحفاد سومر وورثته، ومعروف أن السومريين أقرب إلى الشعوب الآرية عرقاً ولغةً وثقافة، ولا علاقة لهم بالعرب لا من قريب ولا من بعيد، وكل ما في الأمر أن الشعوب السامية (أكاديون، بابليون، عرب) استقروا على التوالي في جنوب بلاد ما بين النهرين وتناوبوا على حكمها، وعلى أية حال فالدراسات الموضوعية الجادة كفيلة بحل هذه الإشكالات.

❖ الكورد والحقبة التاريخية والثورات

الكورد هم إحدى أقدم الشعوب في الشرق الأوسط الكبرى، وتاريخ وجودهم ينتشاك مع تاريخ الشعوب الثلاث الأخرى في المنطقة: الفرس والترك والعرب. يعود أصل الأكراد إلى الشعوب الهندو أوروبية (الآرية) التي هاجرت من منطقة بحر قزوين حوالي الألف الثانية قبل الميلاد، واستقرت غرب الهضبة الإيرانية. خلال تلك الفترة، دخلوا في صراع مع الشعوب السامية مثل العيلاميين والبابليين والآشوريين.

تأسست حضارة الأكراد في المنطقة الجبلية الشاسعة، المعروفة اليوم باسم كوردستان، والتي تمتد من غرب إيران إلى شمال العراق وجنوب تركيا وشمال سوريا، بين جبال زاغروس وجبال طوروس. وقد توحدوا سياسياً تحت راية القبائل البارزة مثل الكوتيين والكاشيين والحِيثيين والحوريين والميتان.

في سنة ٧٠٠ قبل الميلاد، أسس الميديين دولة قوية في المنطقة، ونجحوا في بسط سيادتهم على البلاد التي سكنتها أحفاد الشعوب الآرية. في سنة ٦١٢ قبل الميلاد، قاموا بالتحالف مع مملكة بابل الكلدانية لإسقاط نينوى، عاصمة دولة آشور، وأسسوا إمبراطورية ميديّة ضخمة.

تستمر إمبراطورية الميديين لأكثر من نصف قرن، حتى قضى عليها قورش الفارسي حوالي سنة ٥٥٠ قبل الميلاد. تم ضمها إلى الإمبراطورية الفارسية الأخمينية، وظلت الميديين مركزاً متميزاً فيها. حتى أصبحت الحروب الشهيرة التي خاضها الفرس ضد اليونان في العصور القديمة معروفة باسم الحروب الميديّة.

إن الأكراد استمروا في الاحتفاظ بثقافتهم وهويتهم الفريدة رغم التغيرات السياسية والاجتماعية في المنطقة. بعد فترة الهيمنة الفارسية، شهدت تاريخ الأكراد عدة تحولات، حيث تأثروا بالتوسع العربي الإسلامي وازدهار الدولة العباسية، وتعاقبت الدول والإمبراطوريات في المنطقة.

على مر القرون، ظلت المنطقة الجبلية التي يسكنها الأكراد محطة للصراعات بين الدول والإمبراطوريات المجاورة، مما أثر على هيكل المجتمع الكوردي ونموذج الحكم. تبعاً للتغيرات في السلطات الإقليمية والدولية، تشكلت دويلات وإمارات كوردية متفرقة على مر العصور، وكانوا يعيشون تحت حكم الدول المجاورة.

مع تفكك الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أثرت الحروب العالمية والتغيرات الجيوسياسية في تقسيم المنطقة، وبناءً على معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، لم يتم منح الأكراد دولة مستقلة.

خلال القرن العشرين، عانى الأكراد من التهميش والاضطهاد في بعض الدول التي يسكنونها، وسعوا إلى الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية. في الوقت الحالي، يشكل القضية الكردية محوراً هاماً في السياسة الإقليمية، حيث يطمح الكورد إلى إقامة دولة كردية مستقلة، في حين يتنازع آخرون على حقوقهم الثقافية واللغوية ضمن هياكل الدول التي يعيشون فيها.

في سنة ٣٣٣ قبل الميلاد، نجح الإسكندر الأكبر في قيادة حملته العسكرية والتي كانت تستهدف الفرس الأخمينيين، وفي معركة أربيل، تمكن الإسكندر من هزيمة الإمبراطور الفارسي داريوس الثالث، مما أدى إلى سقوط إمبراطورية الفرس الأخمينية.

بعد هذا الانتصار الكبير، دخلت المناطق الفارسية ومن بينها المناطق الكردية في نطاق الحكم اليوناني الهيليني، حيث استمر الإسكندر في توسيع إمبراطوريته لتشمل معظم الشرق الأوسط.

بعد وفاة الإسكندر في عام ٣٢٣ قبل الميلاد، دخلت المنطقة الكردية ضمن إرث الإسكندر، وانتقل الحكم إلى القائد السلوقي سليوقس الأول، الذي أسس الدولة السلوقية وحكم بين عامي ٣١١-٢٨١ قبل الميلاد. خلال هذه الفترة، تأثرت المناطق الكردية بالحضارة اليونانية والثقافة الهلينية.

ومع ذلك، قام البارثيون، الذين كانوا فرعاً من الشعوب الفارسية، بتأسيس مملكة فارسية جديدة حوالي عام ١٣٨ قبل الميلاد. قاموا بانتزاع المناطق الفارسية، بما في ذلك جبال زاغروس والمناطق الكردية، من حكم الدولة السلوقية، مما أدى إلى تغيير في التحكم السياسي في المنطقة.

في سنة ٢٢٤ ميلادية، نجح أردشير بن بابك في إزاحة البارثيين وتأسيس إمبراطورية فارسية جديدة، وهي الإمبراطورية الساسانية. قام أردشير بجعل الزرادشتية ديناً رسمياً للإمبراطورية. امتدت الإمبراطورية الساسانية لتشمل جميع بلاد فارس القديمة والمناطق الكردية، وتوسعت باتجاه سوريا ومصر.

خلال هذه الفترة، شهدت بلاد كردستان حروباً طاحنة بين الإمبراطورية الساسانية والإمبراطورية الرومانية. كانت هذه الحروب مصدراً للكثير من الصراعات والمعاناة في المنطقة، حيث كانت كردستان تقع بين شقي الصراع الفارسي والروماني. استمرت هذه الحروب حتى ظهور العرب المسلمين.

حوالي سنة ٦٤٠ ميلادية، قاد العرب الإسلاميين حملة عسكرية ناجحة أخرجوا فيها الرومان من سوريا، وهزموا الفرس في نفس الفترة. جرى انسياح الأملاك التابعة للإمبراطورية الساسانية وبلاد كوردستان، حيث دخلت تلك المناطق في طاعة العرب واعتنقت الإسلام، متبعةً مساراً مشتركاً مع العديد من شعوب الشرق الأوسط.

في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، شارك الكورد في الثورة التي قادها عبد الرحمن بن الأشعث ضد الخليفة. في سنة ١٢٩ هـ (٧٣٥ م)، قدم الكورد دعماً لجيش الخليفة مروان الثاني ضد سليمان بن عبد الملك، الذي كان والياً على كوردستان. وبعد سقوط الدولة الأموية في سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)، دخلت بلاد كوردستان في طاعة العباسيين. ومع ذلك، شارك الكورد في العديد من الثورات ضد العباسيين وتحالفوا مع الحمدانيين في الشام.

في الفترة اللاحقة، نجح الكورد في تأسيس بعض الإمارات الكوردية المستقلة. استمرت حالة التمرد والرغبة في الاستقلال حتى بعد انتزاع بني بويه الفرس للخلافة العباسية في سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥ م). وخلال هجمات السلجوقيين التركية على المشرق الإسلامي في القرن الحادي عشر، دخل العديد من الكورد في خدمة الإقطاعات العسكرية التي منحها السلجوقيون لقادتهم، والتي عرفت باسم "الأتابكيات".

قاد الأتابك عماد الدين زنكي حاکمة الموصل، وكانت له علاقة مع الكورد، بينما دخلت أسرة نجم الدين أيوب الكوردية في خدمة الأتابكيات. بارز من هذه الأسرة كان صلاح الدين الأيوبي، الذي نجح في إسقاط الخلافة الفاطمية في مصر وتأسيس مملكة أيوبية كوردية مستقلة. تمت مباركة هذه المملكة من قبل الخليفة العباسي في سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م). شملت هذه المملكة مصر وسوريا والعراق وجزءاً كبيراً من بلاد كوردستان، وعاشت فترة ذهبية في تاريخ الكورد في القرون الوسطى.

على الرغم من أن آل زنكي تمكنوا من استعادة مكانتهم في كوردستان بعد وفاة صلاح الدين، استمرت مملكة الأيوبيين في مصر والشام حتى قتلها المماليك الأتراك في سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م). كما استمرت بعض الأمراء الأيوبيين كحكام في بلاد الكورد حتى عهد الدولة العثمانية.

مع تقدم العصور، دخلت بلاد الكورد في عهد الدولة العثمانية التي حكمت المنطقة لقرون طويلة. في هذا السياق، شكلت الكورد جزءاً من هيكل المجتمع العثماني، ولكنهم في بعض الأحيان شعروا بالاضطهاد أو التهميش. وفي سنة ٦١٤ هـ-١٢١٧ تعرضت بلاد كوردستان لهجمات الخوازميين المدمرة، التي شنّها السلطان محمد الخوازمي وأبنة جلال الدين خوازم شاه على

أراضي الخلافة العباسية ، والتي انتهت بهزيمة جلال الدين ومصرعه على يد بعض قبائل الكوردية سنة ٦٢٨-١٢٣١م، بعد أن دمر كثير من المدن الكوردية ، كديار بكر وأرزن وميفارقين وأخلاق وماردين ونصيبين وغيرها، ولم تنتهي محنة الكورد عند هذا الحد، فسرعان ما اجتاحت المغول، الذين كانوا قد جاءوا مطاردين لجلال الدين، بلادهم وأعملوا فيها الدمار والتخريب بدورهم، وقضوا على ما تبقى من نفوذ السلاجقة، ثم اندفعوا منها إلى العراق و الشام ومصر، مدمرين كل شيء في طريقهم، ولم يتوقفوا إلا بعد هزيمتهم في عين جالوت عند حدود مصر الشرقية سنة ٦٨٠-١٢٨١م على يد المماليك الأتراك حكام مصر الجدد، الذين قضوا على الدولة الأيوبية ، حيث تراجع المغول بعد ذلك إلى فارس، واستقروا في دولتهم الإليخانية، التي كان هولوكو خان قد أسسها سنة ١٢٥٦م.

خضع الكورد لدولة المغول الإليخانيين، ويبدو أن الحروب المدمرة التي شنها جلال الدين خوارزم شاه عليهم قد أنهكت قواهم ، فلم يستطيعوا مقاومة موجات الزحف المغولي التي اجتاحت بلادهم، خاصة في عهد هولوكو ، الذي دمر أثناء زحفه على بغداد سنة ٦٥٥هـ-١٢٥٧م مدن همذان وكرمنشاه وأربيل، ثم وبعد أن اسقط بغداد زحف على سوريا مدمراً في طريقه مدن الجزيرة وديار بكر وميفارقين وماردين وغيرها من بلاد الكورد، مما دفع بكثير منهم إلى الهجرة إلى مصر والشام، وبرغم هزيمة المغول في عين جالوت فإن ذلك لم يغير شيئاً من واقع الحال، فقد ظل خضوع الكورد لمغول فارس ، حتى نهاية الدولة الإليخانية على يد تيمور لNK التتري، الذي غزا العراق والشام خلال القرن الرابع عشر، وأسقط الدولة الإليخانية المغولية في فارس، لكنه ما لبث أن عاد إلى آسيا حيث مات، وتوارث أحفاده دولته المترامية الأطراف، وحلت قبائل التركمان في بلاد فارس، محل المغول ، حتى بدأ الصراع الكبير على العالم الإسلامي، بين الصفويين الشيعة في فارس ، والدولة العثمانية السنية في تركيا ، وفي التقسيم النهائي بين الدولتين المتصارعتين، وقعت معظم بلاد الكورد ضمن أقاليم الدولة العثمانية ، بينما ظل جزءاً منها فقط في فارس الشيعية، وذلك بعد معركة جالديران ، التي أنتصر فيها العثمانيون سنة ١٥١٤م. وخلال هذه القرون أستمر الكورد في إعادة الثورة وتكوين الإمارات المستقلة خلف فروعهم القبلية الكبيرة، مثل إمارات بابان وبوتان وهكاري وسوران وراوندوز وغيرها، حتى حلول القرن التاسع عشر، حين بدأت النزعة القومية الكوردية في الظهور نتيجة للمؤثرات الغربية، والتحديات التي واجهت الدولة العثمانية، في حروبها مع روسيا وأرمينيا ومصر وبلاد اليونان.

وهكذا بدأت ثورات الكورد القبلية ، ضد الدولة العثمانية والفارسية تأخذ طابعاً قومياً، وقد تميز من هذه الحركات الثورية ثورتان كبيرتان، مثلت تهديداً حقيقياً

للسلطة العثمانية والفارسية على السواء ، ففي سنة ١٨٣٦ أشعل بدرخان بك ، أمير بوتان ، ثورة كبرى استمرت حتى سنة ١٨٤٧ ، وحد خلالها كثير من القبائل الكوردية خلف زعامته وتحدى السلطة العثمانية رافضاً دفع الضرائب وتجنيد شباب الكورد في الجيش العثماني، وقد دخلت قوات بدرخان في مواجهات دموية مع السلطات العثمانية ، لكنه هزم في النهاية وتم نفيه إلى تركيا مع أفراد عائلته. ومع قيام حرب القرم بين روسيا وتركيا سنة ١٨٥٤ أستأنف عز الدين شير ابن الأخ بدرخان الثورة على الحكومة التركية بالتحالف مع الروس، لكن مصيره لم يختلف عن مصير عمه. ولم يتوقف كفاح أسرة بدرخان من أجل استقلال كوردستان ، وبرزت في العقود التالية وجوه جديدة منها ، حملت راية الثورة الكوردية.

وفي سنة ١٨٨٠ أشعل الشيخ عبيد الله النهري ثورة أكثر خطورة في منطقة هكاري، الواقعة بالقرب من الحدود الفارسية، منتهزاً فرصة هزيمة تركيا في الحرب الروسية في السنة السابقة مباشرة ، ووحد خلفه كثير من قبائل الكورد، من بينهم بعض أبناء الزعيم بدرخان ، وذلك في تجمع سياسي أطلق عليه تسمية (التحالف الكوردي) وحاول الاستيلاء على منطقة مهاباد بالقوة العسكرية، لكن الفرس تمكنوا من هزيمته والقضاء على حركته سنة ١٨٨١. وقد تركت حركة الشيخ عبيد الله أثراً بعيداً المدى على الثورة الكوردية ، فقد كانت بمثابة البداية الفعلية لنشأة الحركة الوطنية الكوردية ، وظهرت فكرة كوردستان المستقلة ، إذ قام على أثرها كثير من شباب الكورد، الذين تلقوا تعليمهم في جامعات تركيا وأوروبا بتصدر المشهد الثوري، بدلاً من زعماء القبائل، وقاموا بإصدار الصحف المعبرة عن الشعور القومي الكوردي، والرغبة في الاستقلال، فصدرت في مصر صحيفة بالكوردية والعربية بعنوان (كردستان) أصدرها الأمير مدحت بدرخان ابن الزعيم بدرخان ، كما صدرت صحف مماثلة في أوروبا.

اكتسبت الحركة الوطنية الكوردية زخماً كبيراً بعزل السلطان عبد الحميد الثاني، ووصول حركة تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقي إلى الحكم سنة ١٩٠٨، وإعلانها لمبادئ الحرية والمساواة بين شعوب الإمبراطورية ، ففي نفس السنة تأسس ناد كوردي في إسطنبول، بمبادرة من الأمير أمين بدرخان، حفيد الزعيم بدرخان، وأصدر النادي صحيفة ذات طابع أدبي حملت اسم (التعاون والترقي الكردي)، استلهاماً للمبادئ والأفكار التي قامت عليها جمعية الاتحاد والترقي التركية، وكذلك تأسست نواد مشابهة في بغداد والموصل وديار بكر، ورغم الطابع الاجتماعي الأدبي التي حملته تلك النوادي، فقد حملت مضمون سياسي أيضاً، ففي هذه الفترة ظهر شعار (كوردستان للورد)، وبالمثل

فقد كان للثورة الدستورية التي حدثت في إيران القاجار حوالي نفس الفترة، أثراً في تطور الوعي القومي للأكراد إيران . وقد استمرت حركة الكوردية القومية في تركيا ، رغم تراجع جماعة الاتحاد والترقي عن الوعود التي وعدوا بها ، وقاد عبد الرزاق زعيم أسرة بدرخان كفاح الأكراد انطلاقاً من منطقة خوى في إيران ، كما أستمروا عبد القادر ابن الشيخ عبيد الله في قيادة أكراد عشائر هكاري، وكذلك ظهر الشيخ محمود برزنجي وعبد السلام البارزاني في العراق في جنوب كردستان ، كما أشعل سالار الدولة ، ثورة كبرى بين أكراد إيران حوالي سنة ١٩١٣ ، لكن تفرقت هذه الثورات، وتحالف رجال الدين والإقطاعيين الكورد مع السلطات الحاكمة، وتضارب مصالح الدول الكبرى، ومواقفها المختلفة من هذه الثورات ، ثم قيام الحرب العالمية الأولى ، قد أدى في النهاية إلى إجهاض الحركة الوطنية الكوردية الوليدة.

إذاً، عززت الحركة الوطنية الكوردية زخمها بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني، وتولي حركة تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقية السلطة في سنة ١٩٠٨ . قامت هذه الحركة بإعلان مبادئ الحرية والمساواة بين شعوب الإمبراطورية العثمانية. في نفس العام، تأسس نادي كوردي في إسطنبول بمبادرة من الأمير أمين بدرخان، حفيد الزعيم بدرخان. أصدر النادي صحيفة أدبية تحمل اسم "التعاون والترقي الكردي"، مستوحى من مبادئ وأفكار الحركة التركية.

تأسست نوادٍ مماثلة في بغداد والموصل وديار بكر. ورغم الطابع الاجتماعي الأدبي الذي حملته تلك النوادي، فإنها حملت أيضاً مضموناً سياسياً. ظهر في هذه الفترة شعار "كوردستان للورد". كما كان للثورة الدستورية في إيران تأثير في تطور الوعي القومي للأكراد في إيران.

استمرت حركة الكوردية القومية في تركيا على الرغم من تراجع حكومة الاتحاد والترقي عن الوعود التي قدمتها. قاد عبد الرزاق، زعيم عائلة بدرخان، الكفاح للأكراد من منطقة خوى في إيران. كما استمر عبد القادر، ابن الشيخ عبيد الله، في قيادة أكراد عشائر هكاري. ظهر الشيخ محمود برزنجي وعبد السلام البارزاني في العراق، في جنوب كردستان.

شعل سالار الدولة ثورة كبيرة بين الأكراد في إيران حوالي سنة ١٩١٣، ولكن انقسمت هذه الثورات، وتحالف رجال الدين والإقطاعيين الكورد مع السلطات الحاكمة. كما تأثرت هذه الثورات بتضارب مصالح الدول الكبرى ومواقفها المتباينة. مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، تسببت الأحداث في تعثر الحركة الوطنية الكوردية الناشئة.

خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، تأثرت الحركة الوطنية الكوردية في تركيا بتوزع ولاءات الكورد بين المحور والحلفاء. تجلّى ذلك بشكل خاص في ولاء بعض الكورد لروسيا، التي كانت حليفهم الرئيسية في ذلك الوقت. ومع ذلك، نجحت الحكومة التركية في استثمار العصبية الدينية وإقناع الإقطاعيين الكورد بخيانة جيرانهم المسيحيين الأرمن.

استخدمت الحكومة التركية التفوق الديني والعنصرية لتحويل بعض الكورد ضد الأرمن، الذين كانوا جيراناً وشركاء في الإمبراطورية العثمانية. قادت الأكاذيب والتضليل من قبل الحكومة إلى تأييد بعض قبائل الكوردية للمشاركة في الحرب إلى جانب الأتراك. كما شاركت بعض القبائل الكوردية في المذابح التي نفذها الأتراك ضد الأرمن.

في هذه الفترة، أنشأ السلطان عبد الحميد الثاني فرقة الفرسان الكوردية الحميدية في عام ١٨٩١، واستخدمها في مهمات قتالية خاصة ضد الأرمن. شاركت هذه الفرقة في الأعمال الوحشية والمجازر التي ارتكبتها الحكومة العثمانية ضد الأرمن، مما أدى إلى فقدان الحياة لمئات الآلاف من الأرمن.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عيّنت جمعية "تعالى كوردستان"، التي تمثل أكبر فصائل الحركة الوطنية الكوردية في تركيا، الجنرال شريف باشا الكوردي سفيراً لتركيا في السويد، وكان يُمثّل القضية الكوردية في مؤتمر السلام في باريس. نجح شريف باشا في مسعاه، حيث وقّعت الدول الحلفاء الانتصار معاهدة سيفر مع تركيا في أغسطس ١٩٢٠. وفي هذه المعاهدة، منحت المناطق الكوردية حكماً ذاتياً، مع إمكانية إجراء استفتاء تقرير المصير بعد عام من بدء الحكم الذاتي.

بدأت الأمور تبدو وكأن الكورد على وشك تحقيق حلمهم بالاستقلال في كوردستان. ومع ذلك، تراجعت القوى الأوروبية عن تنفيذ بنود المعاهدة، نتيجة لنفوذ مصطفى كمال أتاتورك ونجاحه في قمع الحركة الوطنية الكوردية. كما كانت هناك رغبة من القوى الأوروبية في تقسيم أراضي كوردستان بينها. وبالتالي، تم تجاهل بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالكورد في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، واعتمد الحلفاء بنود معاهدة سان ريمو عام ١٩٢٠ الاستعمارية، وفقاً لاتفاقيات سايكس بيكو عام ١٩١٦، التي انفقوا عليها قبل الحرب لرسم خريطة الشرق الأوسط بعد انهيار الدولة العثمانية. وقد نصت هذه الاتفاقيات على توزيع المناطق الكوردية الرئيسية بين تركيا والعراق وإيران وسورية. في عام ١٩٢٥، تم حل قضية الموصل المعلقة بين تركيا وبريطانيا، وتم ضمها إلى منطقة الانتداب البريطاني في العراق.

تأثر تجاهل مطالب الأكراد في تركيا بشكل كبير على تطور الحركة الوطنية الكوردية. اضطر الكورد في تركيا إلى اللجوء إلى السلاح لتحقيق مطالبهم الوطنية. أسسوا حركة سياسية جديدة باسم "لجنة استقلال كردستان" (آزادي) حوالي عام ١٩٢٣، وكانت تحت قيادة بعض المثقفين الكورد.

قاد الشيخ سعيد بيران هذه اللجنة، وكان لديها تأثير كبير نظراً لكونها استطاعت ضم أحد أهم المرجعيات الدينية الكوردية من حيث النفوذ والثراء. أصبح الشيخ سعيد بيران قائداً للجنة آزادي بعدما نجحت السلطات التركية في القبض على القيادات الثقافية التي أسست اللجنة في البداية. ومن هنا جاءت شهرة الثورة في التاريخ باسم "ثورة الشيخ سعيد".

اندلعت الثورة في أوائل عام ١٩٢٥ قبل الموعد المحدد لها بفترة قصيرة، وكان السبب في ذلك بعض الاشتباكات التي وقعت بالصدفة بين أنصار الشيخ سعيد وبين بعض رجال الجيش التركي الذين جاؤوا للقبض على أتباعه. فور علم أنصار الشيخ سعيد من العشائر الكوردية المتحالفة معه بتلك الاشتباكات، قاموا برفع راية العصيان وأشهروا السلاح في وجه السلطات التركية في معظم مناطق كردستان في تركيا قبل الموعد المحدد للثورة.

ومع ذلك، استطاعت السلطات التركية بإشراف مصطفى كمال نفسه قمع الثورة حوالي نهاية العام ١٩٢٥، وتم إعدام الشيخ سعيد مع معظم قادة الثورة.

فشلت ثورة الشيخ سعيد لعدة أسباب.

أولاً، لم تأخذ الوقت الكافي للإعداد، مما أثر على فعاليتها وتنظيمها. ثانياً، لم تحظ بدعم جميع الكورد في تركيا، حيث انقسمت الولاءات بين مؤيد ومعارض للثورة. عدة عشائر الكوردية وبعض المثقفين اتخذوا موقف التحالف مع تركيا لحفظ مكاسبهم الشخصية، وكان هناك أيضاً من اعتبر فكرة تركيا الحديثة بمثابة مكان حيث تتساوى جميع القوميات.

لم يحظَ الثورة بالدعم الدولي، حيث تم تصويرها من قبل مصطفى كمال كثورة رجعية يقودها رجل دين بهدف الانقراض على الجمهورية واستعادة حكم السلطان. كما فشلت الثورة في الامتداد لتشمل الكورد في كل كم العراق وإيران. ورغم ذلك، كان للتضحيات الكبيرة التي بذلها الكورد في هذه الثورة وللدمار الذي حل بالقرى والأرواح الكوردية تأثيرٌ كبير في تاريخ الكورد الحديث. وحتى اليوم، يعتبرونها واحدة من أكبر ثوراتهم.

كما هو الحال مع الثورة السابقة، لم تكن هذه الثورة نهاية الحركة الكوردية في تركيا. استمرت مشاعر الكورد القومية متقدة، واستمرت المظالم التي واجهها

الكورد، مثل التمييز العنصري والضرائب المرتفعة وامتيازات الإقطاعيين الكورد، مما أدى إلى اندلاع ثورة كبرى أخرى في جبال آارات في شمال شرق كوردستان في عام ١٩٢٧. كانت هذه الثورة بقيادة حزب خويبون (الاستقلال)، ترأسه إحسان نوري باشا الكوردي الوطني البارز.

قام الحزب بتنظيم أفضل وكان لديه وعي سياسي أكبر. حاول الثوار التواصل مع الأكراد في إيران والعراق وسوريا، وواجهوا القوات التركية بشكل قوي. على الرغم من تحدياتهم، قدموا مقاومة قوية وأحقوا خسائر بالقوات التركية. ومع ذلك، كما حدث مع الثورة السابقة، اتجهت السلطات التركية نحو سياسة الوعود والدبلوماسية في محاولة لإقناع الثوار بالتسوية. وعندما فشلت هذه المحاولات، لجأت الحكومة التركية إلى سياسة الإبادة الجماعية واستخدام القوة الجوية.

في عام ١٩٣١، نجحت القوات التركية في القضاء على هذه الثورة، لكن كما هو الحال دائماً، استمرت حركة الكورد في السعي لتحقيق حقوقها ومطالبها الوطنية.

لم تكن ثورة آارات آخر انتفاضات الكورد، التي أعقبت فترة الحرب العالمية الأولى ، ففي سنة ١٩٣٦ أرادت السلطات التركية تهدئة منطقة ديرسم التي كانت تعيش في شبه استقلال ذاتي ، وفقاً لعاداتها الكوردية القبلية ، فجعلت منها ولاية ذات نظام خاص وغيرت اسمها إلى ولاية تونجيلي ، وأرادت نزع سلاح السكان ، وعندما أرسل سيد رضا شيخ العشائر الكوردية في ديرسم ابنه برا إبراهيم لمفاوضة القائد التركي المسئول عن المنطقة ، تم اغتياله ، فهبت العشائر الكوردية في ثورة مسلحة ضد الحاميات التركية ، وكالعادة لجأ الأتراك إلى أسلوب الإبادة الجماعية ، واستخدام سلاح الطيران لضرب المناطق الجبلية التي كان يعيش فيها الكورد ، وفي سنة ١٩٣٧ تم إعدام سيد رضا مع بعض معاونيه وأفراد عائلته، ومع ذلك فقد استمرت الثورة ، ولم تتمكن السلطات التركية من قمعها إلا بالتعاون مع السلطات الإيرانية والعراقية حوالي سنة ١٩٣٨م ، وذلك من خلال حلف سعد الذي تم برعاية بريطانيا، وهدف إلى القضاء على الحركات الانفصالية في الشرق الأوسط ، ومن خلاله نجح الترك في القضاء على ثورة ديرسم ، وتباهوا بمقولة (ديرسم لم تعد موجودة).

منذ فترة الحكم العثماني وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت حركة الكورد في مناطق مختلفة، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق، مجموعة من التحولات والمحن. تحدثت عن بعض الأحداث التاريخية الهامة في تلك الفترة، بما في ذلك تأثير الحركة الوطنية الكوردية في تركيا ومحاولات تحقيق الحقوق القومية للكورد.

في السياق التاريخي:

بعد الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من وعود الحلفاء للكوورد بتحقيق حلم دولة وطنية، إلا أن الأمور لم تتجه كما كان يتوقعها الكورد. في العراق، عُيّن الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً على المنطقة، لكنه سرعان ما اكتشف أن السلطة الفعلية لا تزال بيد البريطانيين. قاد الشيخ محمود ثورة مسلحة ضد الإدارة البريطانية في السليمانية في عام ١٩١٩، ولكن البريطانيين نجحوا في هزيمته ونفيه إلى الهند.

عاد الشيخ محمود إلى العراق بعد فترة، ولكنه رفض التعاون مع الإدارة الإنجليزية وفرّ إلى إيران في عام ١٩٢٣. اندلعت ثورات جديدة في المناطق الكوردية بعد معاهدة سان ريمو في عام ١٩٣٠، حيث لم تلتزم الإدارة البريطانية بوعود إقامة إدارة ذاتية للمناطق الكوردية. عاد الشيخ محمود إلى العراق في أعقاب أحداث سوداء في السليمانية عام ١٩٢٩، وقاد ثورة مسلحة أخرى. ومع ذلك، فإن استخدام القوة الجوية البريطانية أدى إلى سحق الثورة، وتم نفي الشيخ محمود مرة أخرى، هذه المرة إلى جنوب العراق.

لم يكن هذا نهاية النضال الكوردي. ظهر بيت البارزاني في منطقة برزان شبه المستقلة، وأخذ مصطفى وأحمد البارزاني يقودان المقاومة بعد اختفاء الشيخ محمود عن الساحة السياسية.

بكل تأكيد لم يختلف حال الحركة الوطنية الكوردية في العراق وإيران عما حدث في تركيا، فبعد انتصار الحلفاء، وعد الإنجليز بتحقيق حلم الكورد في العراق بدولة وطنية كوردستانية، وجعلوا من الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً على السليمانية سنة ١٩١٨، وذلك في إطار مشروع حكم ذاتي للمناطق الكوردية، لكن سرعان ما أدرك الشيخ محمود وأنصاره، أن ذلك لم يكن أكثر من مجرد استقلالاً شكلياً، وأن السلطة الحقيقية ظلت في يد البريطانيين، فقاموا في ثورة مسلحة ضد الإدارة البريطانية في السليمانية، لكن البريطانيين تمكنوا من هزيمته ونفيه إلى الهند سنة ١٩١٩، إلا أنهم اضطروا للاستعانة به مرة أخرى لتهدئة المناطق الكوردية بسبب اندلاع الثورة العراقية على أثر مقررات مؤتمر سان ريمو الاستعمارية سنة ١٩٢٠ من جهة، وبسبب تقدم الأتراك لاستعادة الموصل من جهة أخرى، ومرة أخرى عُيّن حاكم على السليمانية ونجح بالفعل في تهدئة جماهير الكورد، وإقناعها بالتعاون مع الإدارة الإنجليزية، إلا أنه قد خدع مرة أخرى، ورفض الهاشميون حكام العراق في ظل الانتداب البريطاني الاعتراف بالحقوق القومية للكوورد، وبحق الحكم الذاتي للمناطق الكوردية، فهرب الشيخ محمود إلى إيران سنة ١٩٢٣. وبعد أن وقع

العراق المعاهدة الإنجليزية سنة ١٩٣٠ ثارت المناطق الكوردية مرة أخرى، حيث لم تلتزم الإدارة الإنجليزية للعراق بالوعود التي قطعتها في المعاهدة ، بالاعتراف بالوضع الخاص للموصل والمناطق الكوردية ، فعاد الشيخ محمود إلى العراق على أثر أحداث أيلول الأسود في السليمانية ، التي سقط فيها نحو عشرين قتيلاً وهم يرفعون شعار يسقط الاستعمار والحرية لكوردستان . وقاد الشيخ محمود الثورة المسلحة مرة أخرى ، لكنه لم يستمر طويلاً هذه المرة أيضاً ، بسبب القمع الوحشي ، واستخدام سلاح الطيران الإنجليزي في قمع الثورة ، وأستسلم للسلطات الإنجليزية سنة ١٩٣١ ونفى إلى جنوب العراق . لم تكن ثورة الشيخ محمود آخر الثورات ، فقد ظهر بيت البارزاني في منطقة برزان شبه المستقلة ، وبرز مصطفى وأحمد البارزاني كزعماء للمقاومة بعد اختفاء الشيخ محمود عن المشهد السياسي.

أما في إيران ففي سنة ١٩٢٢ أعلن الزعيم الكوردي إسماعيل أغا سمكو نفسه ملكاً على كوردستان، وشكل حكومة وأصدر مجلة باسم (كردستان)، ودخل في مواجهات عسكرية مع الحاميات الإيرانية ، لكن الإيرانيين استطاعوا هزيمته ، فهرب إلى تركيا حيث التقى بباقي الزعماء الكورد ، وقرر مهادنة الأتراك ، ومواصلة نضاله لتحرير الكورد في (روجهلات) أو شرقي كوردستان في إيران ، انطلاقاً من تركيا ، مستغلاً سياسة استمالة الكورد ، التي كانت تتبعها الدول التي توزع فيها الكورد ، تركيا والعراق وإيران وسوريا ، لضرب بعضها البعض ، لكن الاضطرابات التي أثارها في المناطق الحدودية بين الدولتين ، دفعت بهما للتعاون في القضاء على حركته ، وهكذا تمكنت قوات الشاه رضا بهلوي من هزيمته وقتله سنة ١٩٣٠ ، كذلك فقد أشعل سالار الدولة الثورة ، وحشد خلفه كثير من القوات الكوردية المشتركة، لكن القوات الإيرانية تمكنت من هزيمته أيضاً ، كما شهدت منطقة خراسان انتفاضة كبرى للفلاحين، بقيادة الفلاح الشاب زلفو ، الذي أصبح أسطورة في أوساط الفلاحين الكورد ، لكن القوات الإيرانية تمكنت من هزيمته وإعدامه. لم تمر هذه الثورات المجهضة مرور الكرام ، فقد شحذت الوعي القومي الكوردي، ومهدت لظهور حركات سياسية أكثر نضجاً.

في سياق سنوات الحرب العالمية الثانية، شهدت مواقف الكورد تبايناً في مختلف الدول. في تركيا، حافظ الكورد بشكل عام على هدوءهم، مؤملين في أن تلبى الدول الحلفاء مطالبهم الوطنية بعد انتهاء الحرب. قام قادة الكورد بإرسال رسائل ومذكرات إلى الأمم المتحدة وزعماء الدول الكبرى يعبرون فيها عن مطالبهم بالحكم الذاتي في إطار تركيا والعراق وإيران. ولكن تجاهلت بعض

القوى الكبرى مطالبهم، حيث كانت أولوياتها مرتبطة بتركيا كمركز استراتيجي في الحرب الباردة.

مع مشروع حلف بغداد الذي أُعلن في عام ١٩٥٥، زادت أهمية تركيا والعراق وإيران كحلفاء استراتيجيين، وهذا لم يعود لصالح تحقيق مطالب الكورد. كما لم يؤثر التغيير في نظام الحكم في تركيا، بعد وفاة أتاتورك، إيجابياً على مطالب الكورد القومية. في عام ١٩٤٥، أصبحت تركيا نظاماً متعدد الأحزاب، وزادت أهمية الصوت الكوردي في الانتخابات. ومع ذلك، استطاع الإقطاعيون الكورد، الذين كانوا متحالفين مع الأتراك، السيطرة على توجيه هذه الأصوات وتوجيهها وفقاً لمصالحهم.

لم يكن لفوز الحزب الديمقراطي في عام ١٩٥٠ بأهمية كبيرة، حيث تخلى الحزب عن وعوده الانتخابية بالاهتمام بقضية الكورد، واستمر في تجاهل مطالبهم القومية. بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠، اتخذ الحزب الكمالي موقفاً يتجاهل مطالب الكورد بشكل أكبر.

الإهمال المستمر لمطالب الكورد بالحقوق القومية والحكم الذاتي أدى إلى تصاعد التوترات والاحتجاجات في مناطق الكوردية. استمرت الحكومة التركية في تنفيذ سياسات التمييز العنصري وفرضت ضرائب مرتفعة، بينما استمرت امتيازات الإقطاعيين الكورد وسيطرتهم على الموارد.

تزايدت مظاهر القمع واستخدام القوة ضد الحركات الكوردية المطالبة بالحقوق الوطنية. على سبيل المثال، تأسست حزب العمال الكردستاني (PKK) في عام ١٩٧٨، وهو تنظيم كوردي مسلح يسعى إلى تحقيق حقوق الكورد في تركيا. بدأت الاشتباكات بين الحكومة التركية والـ PKK في العقد الثمانين، وتصاعدت حدة النزاع على مر السنوات، مما أسفر عن فقدان العديد من الأرواح وتدمير الممتلكات.

القضية الكوردية أصبحت جزءاً من الديناميات السياسية والاجتماعية في تركيا، واستمر التوتر بين الحكومة والحركات الكوردية في السنوات اللاحقة، مما أثار قضايا حساسة حول الحقوق والتمييز وحاجة الأقليات الوطنية إلى التمثيل والحقوق المتساوية.

ففي سنوات الحرب العالمية الثانية، تباينت مواقف الكورد من دولة إلى أخرى، ففي تركيا، حافظ الكورد على الهدوء، بشكل عام، حيث كانوا يأملون أن تستجيب دول الحلفاء لمطالبهم القومية، بعد أن تضع الحرب أوزارها، وهكذا وجه كثير من زعمائهم رسائل ومذكرات إلى هيئة الأمم المتحدة ورؤساء الدول

الكبرى يعبرون فيها عن مطالبهم بالحكم الذاتي في إطار تركيا والعراق وإيران. لكن أحد لم يهتم بمطالبهم فقد تعاضمت أهمية تركيا بعد الحرب بالنسبة للحلفاء كمركز من مراكز الحرب الباردة في الشرق الأوسط ، وخاصة بعد الإعلان عن مشروع حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ، الذي كانت تركيا وإيران والعراق ضمن أعضائه، كما لم يكن للتغيرات الجوهرية التي طرأت على نظام الحكم في تركيا بعد وفاة أتاتورك ، والتي راهن عليها الكورد ، أي تأثير إيجابي على مطالبهم القومية ، ففي سنة ١٩٤٥ تحولت تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب ، وأصبح للصوت الكوردي أهميته في انتخابات البرلمان، لكن الإقطاعيين الكورد، المتحالفين مع الأتراك، استطاعوا السيطرة على هذه الأصوات وتوجيهها وفق مشيئتهم ، كما لم يكن للتغيير الذي حدث بفوز الحزب الديمقراطي على حزب الشعب الجمهوري سنة ١٩٥٠ أي أهمية حقيقية فسرعان ما تخلى الحزب الديمقراطي عن وعده الانتخابية بالاهتمام بقضية الكورد ، وأستمر في إتباع سياسة سلفه الجمهوري، في تجاهل مطالب الكورد القومية ، وهو الموقف الذي أزداد سوءاً بعد الانقلاب العسكري على الحزب الديمقراطي سنة ١٩٦٠ ، وتمكن الكماليين من البلاد مرة أخرى.

أما في العراق فقد اختلف المشهد تماماً ، حيث أشعل الكورد ثورة مسلحة كبرى بقيادة مصطفى وأحمد البارزاني اللذان تمكنا من العودة من المنفى إلى بارزان وقيادة الحركة القومية الكوردية بالتعاون مع المنظمات السياسية التي ظهرت في ذلك الوقت مثل منظمة هيووا والحزب الشيوعي الكوردستاني . تمكن مصطفى البارزاني ، والذي أصبح أكبر زعماء الكورد في العصر الحديث ، من الاستيلاء على كميات كبيرة من السلاح من مراكز البوليس العراقي في المناطق الكوردية ، ونجح في السيطرة على المناطق الكوردية في أربيل وكركوك والسليمانية ودهوك وبلاد بارزان، وهزم القوات الكثيفة التي أرسلتها الحكومة العراقية بدعم السلطات البريطانية. عمدت الحكومة إلى الدبلوماسية أثناء سنوات الحرب، وزار نوري السعيد ، رئيس الوزراء ، إقليم بارزان سنة ١٩٤٤ ووعده بتلبية مطالب الكورد في الحكم الذاتي وتحسين ظروف المعيشة بعد نهاية الحرب، ولكن وبمجرد أن وضعت الحرب أوزارها حشدت الحكومة العراقية قوات بلغت تعدادها نحو ٢٥ ألف جندي مدعومة بعدد كبير من أسراب الطائرات الإنجليزية تولت قمع الثورة في برزان بالتعاون مع الإقطاعيين الكورد الراضين لفكرة الانفصال عن الدولة العراقية، وحوالي نهاية سنة ١٩٤٥ تم القضاء على الثورة الكوردية وحكم على عدد كبير من الثوار بالإعدام ، وهرب مصطفى وأحمد البارزاني إلى إيران مع آلاف من أنصارهم حيث كانت الحركة القومية الكوردية فيها تشهد دورها ثورة سياسية كبرى.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد نشأ في إيران أواخر سنة ١٩٤٥ وأصبح القاضي محمد الذي شغل قبل ذلك منصب حاكم مهاباد ، رئيساً له ، والذي حدد هدفه الرئيسي بالمطالبة بالحكم الذاتي في المناطق الكردية بشمال غرب إيران. وهكذا وبناء على اقتراح قدمه بعض الأعضاء تم إنشاء منطقة حرة في المناطق الكردية تحت أسم جمهورية مهاباد ، وأستطاع المواطنون الكورد طرد الوحدات العسكرية الإيرانية بقوة السلاح ، واستولوا على السلطة الفعلية ، وفي يناير عام ١٩٤٦ أعلن عن قيام جمهورية مهاباد في حشد جماهيري ضخم ، شاركت فيه وفود من مختلف مناطق كوردستان ، واختير القاضي محمد ، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، رئيساً للجمهورية الوليدة، والتي حظيت بتأييد الحكومة السوفيتية ، التي كانت مازالت تحتل شمال إيران تبعاً لتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن انسحاب القوات السوفيتية قد جعل عمر الجمهورية الوليدة قصيراً ، فبمجرد انسحاب القوات السوفيتية في ربيع عام ١٩٤٦ ، بموجب اتفاقية طهران ، حركت حكومة الشاه عناصر الكورد الإقطاعية لإجهاض مشروع الدولة الجديدة، وسرعان ما أرسلت وحداتها العسكرية إلى مهاباد حيث نشب الخلاف بين القادة الكورد في كيفية معالجة الموقف ، ففر بعضهم إلى الجبال مع مصطفى البارزاني وقواته المسلحة، بينما ظل القاضي محمد في مهاباد ، محاولاً التفاوض مع الحكومة الإيرانية لوقف العمليات العسكرية ضد مواطنيه الكورد. انتهت المفاوضات بالفشل وفي ديسمبر عام ١٩٤٦ استطاعت القوات الإيرانية القضاء على جمهورية مهاباد، وفي عام ١٩٤٧ أعدم القاضي محمد مع عدد كبير من أقاربه ورفاقه، وانتهت تجربة جمهورية مهاباد قصيرة العمر بشكل مأساوي، لكن نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أستمر بعد ذلك، ونشأ له فرع في العراق.

في تركيا:

وفي تركيا، وفي أعقاب انقلاب ١٩٦٠م قامت السلطات الجديدة باعتقالات واسعة بين صفوف الكورد ، وجرى اعتقال كثير من الشخصيات الكردية بتهم التحضير لمؤامرة ضد أمن الدولة ، كما أصدرت لجنة الاتحاد الوطني، التي تولت السلطة بعد الانقلاب، القانون رقم ١٠٥ والذي تم بمقتضاه، تهجير الشخصيات الكردية البارزة ، غير المرغوب فيها ، من المناطق الشرقية ، إلى المناطق الغربية من البلاد ، كما قامت بفصل عدد كبير من المدرسين وأساتذة الجامعات ، ووجهت إلى قسم كبير منهم تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان المستقلة ، وذلك في نفس الوقت الذي عمدت فيه ، وبموجب الدستور الجديد ، الصادر سنة ١٩٦١ إلى سياسة التتريك وصهر الأقليات، ومنع استخدام اللغة الكردية منعاً تاماً. ونتيجة لهذا عاود الكورد حركات العصيان

المسلح ، والتي وصفتها السلطات التركية في ذلك الوقت ، بحركة قطاع الطرق ، كما أخذ المثقفون الكورد يشغلون دوراً هاماً في الحركة الوطنية وقاموا بإصدار الصحف والمجلات لترسيخ الوعي القومي الكوردي.

وفي أواسط الستينات تطورت الحركة الوطنية الكوردية من النشاط السري إلى النشاط العلني وذلك في شكل المؤتمرات الجماهيرية التي انتشرت في شرق البلاد، ورفعت شعارات مثل(هدفنا هو ضمان المساواة والإخوة والسعادة)(نقف إلى جانب الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية)(سيحصل مواطن الشرق حتماً على حقوقه المدنية والإنسانية) ويلاحظ أنه في حدود تلك الفترة بدأت المطالب القومية الكوردية ترتبط بالحركة الاشتراكية التركية ومع فصائل اليسار ، وخاصة مع حزب العمال التركي.

ومع ارتباط الحركة الوطنية الكوردية بالحركات اليسارية التركية، بدأت السلطات التركية، بقيادة حزب العدالة ورئيسه سليمان ديميريل، باتخاذ إجراءات أشد قسوة في بداية السبعينات، وأطلقت قوات الكوماندوز وقوات البوليس على المناطق الشرقية من البلاد بحجة جمع السلاح ، مما أثار موجة من الاحتجاجات تزعمها تيار اليسار في كل أنحاء تركيا. ونتيجة لتلك الاضطرابات قام الجيش سنة ١٩٧١م بانقلاب سلمي في شكل مذكرة وجهها إلى الحكومة بضرورة القضاء على الاضطرابات فاستقالت على أثر ذلك حكومة سليمان ديميريل ، وتولت حكومة انتقالية السلطة ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد ، وبدأت في قمع الحركة الوطنية الكوردية وحركات اليسار ، وظل ذلك الوضع سارياً حتى سنة ١٩٧٣ حين أجريت الانتخابات وفاز حزب الشعب الجمهوري وعاد إلى السلطة مرة أخرى في ائتلاف مع حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان. ونتيجة لمساعي حزب الشعب الجمهوري أصدر مجلس الأمة التركية سنة ١٩٧٤م قانون العفو العام ، والذي بمقتضاه تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من السجون، بما فيهم عدد كبير من الشخصيات السياسية الكوردية البارزة ، مما أدى إلى إنعاش نشاط الكورد السياسي مرة أخرى. وفي سنة ١٩٧٨م نشأ حزب العمال الكردستاني ذو التوجه اليساري، الذي اتخذ من العمل المسلح وسيلة لتحقيق مطالب الكورد الوطنية ، والذي تصدر المشهد السياسي منذ الثمانينات وحتى اليوم ، كما تأسس في بداية التسعينات فرع للحزب الديمقراطي الكردستاني بتوجهه القومي التقليدي.

تصاعدت حركة الأكراد القومية بالتحالف مع أحزاب اليسار، وتطورت إلى كفاح مسلح ، هدد كيان الدولة القومية الذي أسسها مصطفى كمال ، مما أدى إلى انقلاب عسكري سنة ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان كنعان إيفرين ، والذي

قام بقمع الاضطرابات بقوة السلاح ، كما أصدر المجلس العسكري الحاكم دستوراً جديداً سنة ١٩٨٢ ينص على وحدة الأمة التركية وعدم الاعتراف بأي قومية أخرى داخل تركيا ، وقام بحل الأحزاب اليسارية ، وعمد إلى مصادرة الصحف والمطبوعات الكوردية، وتجريم استخدام اللغة الكوردية ، وسجن وتشريد الشخصيات الكوردية البارزة ، لكن حكومة توركوت أوزال التي تولت السلطة سنة ١٩٨٣ عمدت إلى إجراء بعض الإصلاحات في المناطق الكوردية في شرق البلاد، من أجل تهدئة الحالة الثورية في البلاد، إلا أن ذلك لم يمنع حزب العمال الكردستاني من تفجير صراعه المسلح مع الدولة التركية سنة ١٩٨٤ انطلاقاً من شمال سوريا بشكل خاص ، والذي أستمّر لنحو خمسة عشر عاماً حين قبض على زعيمه عبد الله أوجلان بنيروبي بكينيا سنة ١٩٩٩م وصدر ضده حكماً بالإعدام خفف بعد ذلك إلى حكم بالسجن مدى الحياة.

ومع مجئ حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة ٢٠٠٢ بدأت محاولات التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للقضية الكوردية ، وبدوره أعلن أوجلان من سجنه ببحر مرمرة سنة ٢٠٠٤ عن استعداده للقبول بمطلب الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال التام ، وبدأت سلسلة مشاورات سرية متقطعة مع حكومة العدالة والتنمية ، برعاية أوغلو وأردوغان ، والذي حاول استثمار ماضي العداء المشترك للكماليين ، الذي يجمعه بالكورد ، للتوصل إلى تسوية سياسية يدعم بها حكم العدالة والتنمية ، وبالفعل أعلن عن تسوية سياسية سنة ٢٠١٢م، ووضعت موضع التنفيذ الفعلي سنة ٢٠١٣ والذي توج بنجاح حزب الشعوب الديموقراطية الكوردي، الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، في دخول الانتخابات التشريعية وحصوله على ٨٠ مقعد من مقاعد البرلمان بنحو ١٣% من الأصوات سنة ٢٠١٥ ، لكن علاقات السلم لم تدم طويلاً بسبب حادث مقتل شرطيين تركيين قامت بها عناصر من حزب العمال ، وقيام الطائرات التركية بضرب معقل الحزب على أثر ذلك، وبسبب الظرف الإقليمي - في الواقع - وبروز دور حلفائه أكراد سوريا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) - مما دفع بعناصر الحزب إلى العودة لا متشاق السلاح ، والقتال مرة أخرى من أجل الاستقلال.

في سوريا:

أنضم أكراد سوريا إلى الحركة الوطنية الكوردية متأخرين ، بسبب قتلهم العددية بشكل أساسي ، حيث يتراوح عددهم بين ثلاثة مليون وأربعة مليون بأقل تقدير، ويمثلون أقل شريحة عرقية من العرب السوريين، وأقل نسبة من عدد السكان الكورد في كردستان الكبرى بشكل عام ، والذي يعيش معظمهم في تركيا ، ثم إيران والعراق ، وينحصر وجود الكورد في مناطق شمال شرق

سوريا في محافظتي حلب والحسكة (عفرين وكوباني والقامشلي) وبعض التجمعات في مدينة حلب والرقة ودمشق وبعض المناطق المتفرقة في إدلب وحماه وجبل الأكراد هي منطقة جبلية بريف محافظة اللاذقية شمال غربي سوريا ، وشأنهم شأن عموم الكورد ، فمعظمهم من السنة المسلمين ، مع أقلية من الشيعة واليزيديين ، تجمعهم جميعاً رابطة الدم قبل رابطة الدين ، بالإضافة نفذت الحكومات السورية المتعاقبة سياسات العنصرية بحقهم باسم الحزام العربي بناء على مخطط مصطفى كمال أتاتورك لتشتيت شمل الكورد، وفي الأخير أكملت سياسة حزب البعث العربي السوري على الإحصاء عام ١٩٦٢ وتجريد قسم من الكورد من الجنسية السورية واستولوا على أراضيهم وحل محل السكان الكورد العرب جلبوهم من المناطق الأخرى لتنفيذ الحزام العربي وتشريد الكورد.

وفي سنة ١٩٥٦ أو ١٩٥٧ لا نستطيع أن نحدد سنة تأسيس أول حزب كوردي ، من المهم أسس الكورد السوريين، فرع الحزب الديموقراطي الكوردستاني ، على غرار حزبي إيران والعراق ، وهو أول حزب سياسي كوردي في غربي كوردستان أو (سوريا) ، ولكن الحكومة السورية آنذاك في عهد الوحدة بين سوريا ومصر في عام ١٩٥٨ اعتقلت كافة القياديين للحزب وأجبروهم على التنازل من الحلم الكوردستاني وثم انقسم الحزب بين اليسار واليمين كما ذكرت سابقاً في قائمة الأحزاب الكوردية في سوريا ..

ونتيجة النزاع والأحداث في سوريا تحت تسمية (الثورة السورية عام ٢٠١١) يتصدر المشهد السياسي الكوردي اليوم وتتبع له قوات سوريا الديموقراطية ووحدات حماية الشعب الكردي، نظيرة قوات روج آفا أو البيشمركة غرب كوردستان (السورية) (روج آفا مصطلح كوردي يعني غرب كوردستان أو كوردستان السورية) التابعة للحزب الديموقراطي الكوردستاني.

وفي سنة ٢٠٠٤ اندلعت أول مواجهات مسلحة كبرى مع الحكومة السورية فيما عرف (بانتماضة روجآفا أو انتفاضة قامشلو أو أحداث القامشلي)، وهي الأحداث التي بدأت بمخطط من النظام البعثي السوري لقتل وتشريد الكورد وخلق النزاع والفتنة بين الكورد والعرب ، وشرارة الأحداث بدأت عن مباراة لكرة القدم بين فريق كوردي وفريق عربي جرت في مدينة القامشلي ، نتج عنها أحداث شغب بين مشجعي الفريقين سرعان ما تطورت إلى أحداث شغب بين العرب والكورد في معظم المناطق الكوردية إلى أن وصلت إلى قلب العاصمة في دمشق، لكن سرعان ما دفع بقوات الأمن للنظام السوري إلى حملة الاعتقالات الواسعة بين صفوف الشباب والسياسيين والمتقنين الكورد ، بالإضافة تدخل أمن النظام وأطلق الرصاص الحي على السكان باسم السيطرة

على الأحداث ، لكن تدخلها أسفر عن سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى من الكورد. وعندما جاء بشار الأسد إلى الحكم سنة ٢٠٠٠ حاول استمالة الكورد والاعتراف بهم كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري في دستور سوري، لكنه مع ذلك لم يقدم على تحقيق مطالبهم الأساسي لكن بدلاً معالجة القضية الكوردية دستورياً تم منح قسم من الكورد المجردين إعادة الجنسية السورية وما يترتب عليها من حقوق مدنية ، وفي سنة ٢٠١١ أنضم الكورد إلى ثورة الشعب السوري ، وبعد أن دخل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سوريا سنة ٢٠١٤ تصدى له الكورد بتنظيماتهم العسكرية المشار إليها أعلاه ، وبدأ دورهم السياسي يبرز على مسرح الأحداث ، بالإضافة إلى ثقافتهم الليبرالية التي لفتت أنظار العالم ، وبدأت دول التحالف الغربي ، في تثمين هذا الدور ودعمهم عسكرياً كقوى محلية قادرة على مواجهة التنظيمات الإرهابية ، على نحو ما حدث في العراق.

في العراق:

وفي العراق ارتبطت الحركة القومية الكوردية بالحركات اليسارية ، على نحو ما حدث في تركيا ، فقد ساند الحزب الديمقراطي الكوردستاني ثورة يوليو- تموز ١٩٥٨ التي قادها عبد الكريم قاسم ، وفي المقابل اعترفت حكومة الثورة بحقوق الكورد القومية ونص الدستور المؤقت الذي وضعته الثورة على أن العرب والكورد هم شركاء وأن الدستور يضمن حقوقهم القومية في إطار العراق الموحد. وهكذا تم الإفراج عن المعتقلين الكورد وأخذت الصحف والمجلات الكوردية تصدر علانية، وأصبح للحزب الديمقراطي الكوردستاني حرية النشاط في جميع أنحاء البلاد وأسست إدارة تابعة لوزارة المعارف من أجل تنظيم العمل التعليمي التربوي في كوردستان وقضى بإدخال اللغة الكوردية في مدارس كوردستان.

وفي أكتوبر عام ١٩٥٨ أستقبل عبد الكريم قاسم قائد الحركة الوطنية الكوردية مصطفى البارزاني الذي عاد من المهجر والمرافقين له من القادة ، كما قامت حكومة قاسم بإلغاء قانون العشائر الذي حد من سيطرة الإقطاعيين على الفلاحين الكورد، لكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني رفض قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت بعد ذلك حيث لم تغير كثيراً من وضع الفلاحين الفعلي ، كما بدأت مطالب الكورد تصطدم بالاتجاهات القومية العربية الشوفينية في حكومة قاسم ، التي قادها البعثيون والناصريون، والتي كانت ترى في الحركة الوطنية الكوردية حركة انفصالية عن العراق العربية ، فأخذ قاسم في التراجع عن تنفيذ وعوده في تأسيس الحكم الذاتي الكوردي ، كما بدأت

حكومة الثورة باضطهاد الاتجاهات اليسارية بشكل عام ، وقامت بحل الحزب الشيوعي العراقي، وبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني يفقد نفوذه وتعرض للملاحقات مما اضطر مصطفى البارزاني إلى الرحيل عن بغداد ، ومع تصاعد الاحتجاجات الكردية بدأ قاسم يستخدم القوة المسلحة في قمع تلك الاحتجاجات. وفي فبراير عام ١٩٦٣ أسقط القوميون حكومة قاسم واستولوا على السلطة ودخلت القضية الكردية مرحلة جديدة من المواجهة مع الحكومة العراقية، فبعدما فشل النظام الجديد في الوصول إلى تفاهم مع القيادات الكردية بدأت العمليات العسكرية ضد الشعب الكردي في يونيو من نفس العام ، وأعلنت الحكومة مكافأة قدرها مائة ألف دينار عراقي (مائتي وخمسين ألف دولار) لمن يأتي بمصطفى البارزاني ، حياً أو ميتاً ، كما قامت بالتنسيق مع تركيا وإيران لضرب الحركة الوطنية الكردية في جميع أنحاء كردستان.

وفي نوفمبر ١٩٦٣ تمكن الناصريان ، عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن، من الإطاحة بالقيادة البعثية لثورة يوليو- تموز والاستيلاء على السلطة وبدؤوا بدورهم في محاولة تحقيق تسوية سياسية للقضية الكردية وبالفعل تم التوصل في فبراير ١٩٦٤ إلى تسوية سياسية تم بمقتضاها وقف القتال ، لكنها لم تصل إلى حدود منح الكورد الحكم الذاتي المأمول ، ولذلك فسرعان ما استأنفت العمليات العسكرية مرة أخرى. وفي حدود ذلك الوقت أيضاً ظهر الانشقاق الكبير في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، حيث أنقسم إلى مجموعتين، مجموعة ظلت على ولائها لمصطفى البارزاني، ومجموعة جديدة تبعت عضو المكتب السياسي جلال طالباني، وهو الانشقاق الذي ترتب عليه تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني سنة ١٩٧٥ ، والذي ساهم في إرباك المشهد السياسي للحركة الوطنية الكردية بعد ذلك.

وبعد مصرع عبد السلام عارف في إبريل ١٩٦٦ في حادث جوى تولى شقيقه عبد الرحمن السلطة وأستمر في إتباع نفس النهج التعسفي في معالجة القضية التركية، وفي خلال حكمه جرت معركة راوندوز الشهيرة التي أوقعت فيها القوات الكردية خسائر كبيرة في صفوف القوات الحكومية العراقية وأجبرت عبد الرحمن عارف على العودة إلى طاولة المفاوضات بحثاً عن حل سياسي للأزمة ، وبالفعل تم التوصل في يونيو ١٩٦٦ إلى اتفاقية سلام أنهت حالة الحرب واعترفت بحقوق القومية للكورد وتم تثبيت ذلك في الدستور.

وفي يوليو ١٩٦٨ قام البعثيون بانقلاب حكومي بقيادة الجنرال أحمد حسن البكر، وألّفوا حكومة من أعضاء حزب البعث فقط. ورغم وعد البكر بالديمقراطية ، فإن الدستور الجديد الذي وضعه البعثيون في سبتمبر ١٩٦٨ حظر نشاط جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث ، كما لم يتضمن أي

بنود محددة بشأن الحكم الذاتي للكوورد وظلت المسألة الكوردية معلقة حتى أواسط ١٩٦٩ عندما قام الرئيس البكر بمحاولة للتقرب من الأحزاب اليسارية وقام بضم بعض اليساريين إلى حكومته.

ومع أوائل عام ١٩٧٠ تحسنت العلاقات بين الكورد والحكومة العراقية وأعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين عن نيته في التوصل لحل عادل للقضية الكوردية. وبالفعل تم التوصل في مارس من نفس السنة إلى اتفاقية الحل السلمي للقضية الكوردية ومُنح الكورد حق الحكم الذاتي وتم تعيين ممثل للكوورد في منصب نائب رئيس الجمهورية ، كما تم الاعتراف بفصائل البيشمركة كقوة عسكرية شرعية تقوم بمهام حفظ الأمن في المناطق الكوردية، وذلك بتأييد من الاتحاد السوفيتي الذي أتجه الحكم الجديد إلى تقوية العلاقات معه في مواجهة المعسكر الغربي، ومع ذلك فقد ظلت هناك أصوات قومية شوفينية معارضة لذلك الاتفاق مع الكورد ولتوجهات الأحزاب اليسارية الأخرى، وجرت محاولة لاغتيال مصطفى البارزاني كما حدثت موجة من الاضطهادات والاعتقالات لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي. ولكن وفي أواسط نوفمبر ١٩٧١ أعلن الرئيس البكر مشروع الميثاق الوطني والذي أكد على ضرورة وحدة الأحزاب التقدمية ومنها ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي ، وفي أواسط عام ١٩٧٣ تأسست الجبهة القومية التقدمية التي انضم إليها الكوردستاني العراقي والشيوعي العراقي، وفي مارس ١٩٧٤ أعلنت الحكومة العراقية القانون ٣٣ حول تطبيق الحكم الذاتي للشعب الكوردي، وأصبحت أربيل مركزاً لمنطقة الحكم الذاتي ، كما أعلنت اللغة الكوردية لغة رسمية للإقليم ، إلا أن الأكتريية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقفت موقفاً سلبياً من القانون بحجة سيطرة البعثيين على الجبهة القومية والاختلاف حول الأماكن المحددة للحكم الذاتي، ولم تتجح المفاوضات التي جرت مع الحكومة في تذليل تلك العقبات وبدأت العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني تعمل على ضرب الاتفاق، مما ترتب عليه قيام نزاع مسلح مع الحكومة العراقية خلال فترة ١٩٧٤-١٩٧٥ أدى إلى القضاء على اتفاقية مارس- آذار ١٩٧٠ وقتل أول مشروع حقيقي للحكم الذاتي للكوورد.

وفي أعقاب فشل نضال الكورد بقيادة مصطفى البارزاني سنة ١٩٧٥، شهدت العلاقات الكوردية العراقية مسارات متباينة، فقد قامت السلطات البعثية بتهجير جماعي للكوورد إلى مختلف المناطق العربية من العراق، مما أضطر آلاف من العائلات الكوردية إلى الهرب إلى كوردستان إيران ، كما عمدت إلى التنكيل بحلفائهم في الجبهة القومية من الشيوعيين واليساريين الكورد، وقامت بالتنسيق مع تركيا بمحاولة قمع الحركة الوطنية الكوردية، إلا أن الظروف قد تغيرت بنشوب النزاع المسلح مع إيران الثورة الإسلامية سنة ١٩٨٠ مما أضطر صدام

حسين لزيارة كردستان ، والإعلان عن استمرار تأييده لاتفاق آذار للحكم الذاتي. لم تكمل جهود صدام حسين بالنجاح، فقد رأى الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تولى قيادته مسعود البارزاني بعد وفاة والده مصطفى البارزاني سنة ١٩٧٩ ، في الحرب الإيرانية العراقية فرصة لتحقيق الاستقلال ، فأعلن تحالفه مع إيران سنة ١٩٨٣ ، بينما حاول الاتحاد الوطني الكردستاني الوقوف موقف الحياد ، لكنه انحاز في النهاية إلى إيران ، ولذلك فبمجرد أن انتهت الحرب سنة ١٩٨٨ بادر صدام حسين بشن حرب تصفية حسابات على الشمال الكوردي عرفت باسم حملة الأنفال ، استخدام فيها كل أسلحة الجيش العراقي البرية والجوية ، كما استخدم الأسلحة الكيماوية في ضرب منطقة حلبجة الكوردية فقتل ما يزيد عن خمسة آلاف مدني كوردي في مجرد لحظات. وبعد سنتين من هذا التاريخ غزا صدام حسين الكويت ، ولعب الكورد دوراً هاماً في عملية تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة، وبعد انتهاء الحرب حاول صدام حسين تكرار سيناريو تصفية الحسابات الذي قام به في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٨ وبدأ في ضرب المناطق الكوردية بالطائرات عقاباً لها على مساعدتها لقوات التحالف الدولي ، لكن مجلس الأمن أسرع بإصدار قرار بمنطقة حظر جوي في شمال العراق سنة ١٩٩١ بناء على طلب بريطاني أمريكي ، ومنذ ذلك التاريخ دخلت قضية الكورد في العراق مرحلة جديدة ، إذ أصبحت كردستان العراق خارج قبضة النظام العراقي، وأصبح الحكم الذاتي حقيقة على أرض الواقع ، وبعد سقوط نظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣ ، حصل الكورد رسمياً على حق الحكم الذاتي بموجب الدستور الجديد سنة ٢٠٠٥ ، وتقاسم الحزبان الرئيسيان الإشراف على المناطق الكوردية، وكانت الولايات المتحدة قد تدخلت لتصفية النزاع المسلح الذي نشأ بينهما خلال السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ، ثم ومع تصاعد وتيرة الإرهاب في المنطقة وسيطرة تنظيم الدولة داعش على مساحات واسعة من سوريا والعراق سنة ٢٠١٤ ، وبروز دور أكراد العراق ، في مواجهة هذا التنظيم ، وتثمين التحالف الغربي لهذا الدور، على نحو ما حدث في سوريا ، أن تطور طموح الكورد في العراق من مجرد الحكم الذاتي إلى الاستقلال التام ، وهو الهدف الذي لم تعد تخفيه القيادات الكوردية ، المشاركة في عملية تحرير الموصل.

في إيران:

أما في إيران، وبعد سقوط جمهورية مهاباد، فقد جرى التكتيل بمعظم أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وأصيب نشاط الحزب بالشلل ، وحكم على كثير من أعضائه بفترات سجن طويلة ، خاصة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الشاه محمد رضا بهلوي سنة ١٩٤٩ ، ولكن ومع مجئ حكومة

مصدق الليبرالية ، نشط الحزب مرة أخرى ، وخاصة في مدينتي مهباد وبوكان ، وقام بإعادة تنظيم صفوفه ودخل في تحالف مع حزب الشعب الإيراني (حزب تودة الشيوعي) إلا أن حكومة مصدق لم تعمر طويلاً وتم الانقلاب عليها سنة ١٩٥٣ وعاد أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى السجون مرة أخرى.

كان لتأييد الشاه لثورة الكورد في العراق، كيداً للحكومة العراقية التي أيدت انقلاب مصدق، أثر سلبياً على وحدة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني ، فقد شقت صفوفه وظهرت مجموعة يمينية مالت إلى التحالف مع الشاه وقطع العلاقات مع حزب تودة ، وأصدر الحزب في مؤتمره العام الثاني سنة ١٩٦٤ نداءً بضرورة وقف الأعمال العدائية ضد حكومة الشاه ، بحجة أنها تضر بالثورة الكوردية في العراق، وفي ظل هذا الانقسام، وفي ظل تنكيل حكومة الشاه بالعناصر المعارضة ، أضطر عدد كبير من القيادات إلى الهرب خارج إيران ، لكن هذه السياسة المزدوجة التي أتبعها الشاه لم تنجح، فسرعان ما أشتعل كفاح الكورد المسلح مرة أخرى عام ١٩٦٧ بتوجيه قيادات الحزب العائدة من الخارج. وفي عام ١٩٦٨ أصدرت مجموعة من قيادات الحزب بياناً دعت فيه إلى حرب العصابات مسترشدة بالثورة الكوبية، وردت السلطات الإيرانية بمنتهى القسوة واعتقلت كثير من قيادات الحزب وقامت بإعدامهم، وعلفت جثة سليمان معيني ، عضو اللجنة المركزية للحزب على أعواد المشانق في عدد من المدن بالتناوب.

لكن اتفاقية مارس- آذار عام ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكوردية في العراق، مثلت إلهاماً للكورد في إيران فاستأنفوا الكفاح بعد فشل ثورة ١٩٦٧-١٩٦٨م. وفي يونيو ١٩٧١م عقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني مؤتمره العام الثالث ووضع برنامجاً جديداً أكد على وحدة صفوفه وعلى مواصلة النضال ضد قوة السافاك ورفع شعار (ديموقراطية لإيران ، والحكم الذاتي لكوردستان) كما دعي إلى إعادة إصدار مجلة كوردستان بصورة دورية وبتنظيم جبهة واحدة مع باقي الأحزاب اليسارية في النضال ضد الشاه ، وفي ظل الاحتجاجات الثورية التي شهدتها المدن الإيرانية ومناطق كوردستان سنة ١٩٧٨، قبيل الثورة الإسلامية ، اضطرت حكومة الشاه إلى تقديم بعض التنازلات وسمحت بعلنية الأحزاب السياسية ، مما مكن باقي أعضاء الحزب، الذين كانوا في الخارج ، من العودة إلى الوطن، وقيادة كفاح الكورد مع سائر الأحزاب ، والمنظمات الاجتماعية الأخرى.

اعترف آية الله الخميني ، قائد الثورة الإسلامية الإيرانية ، من منفاه في باريس ، بدور الأقليات القومية في عملية إنجاح الثورة ، ولكنه سرعان ما تراجع عن

هذا الاعتراف بعد أن نجحت الثورة وتم طرد الشاه من البلاد ، وبدأت حكومة الملاي التي سيطرت على الحكم الجديد ، في اضطهاد الأقليات القومية، والعمل على تثبيت الركائز المذهبية الشيعية وحدها كأساس للدولة الجديدة، واعتبرت مطالب الكورد مطالب انفصالية شأنها شأن النظام السابق. وفي ظل ذلك الموقف المتأرجح قامت فصائل الكورد المسلحة في ربيع ١٩٧٨ ، بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مستغلة حالة الارتباك في طهران، بالاستيلاء على أراضي واسعة من كوردستان إيران، وقامت بوضع مشروع تفصيلي للحكم الذاتي. ورداً على ذلك قامت السلطات الجديدة ، بقيادة الحرس الثوري، والقوات الحكومية ، باجتياح أراضي كوردستان ، وإنشاء محاكم إسلامية محلية لتصفية الثوار، مما أضطر عبد الرحمن قاسم زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى الهرب إلى المناطق الجبلية في شمال غربي إيران، وقيادة الثورة من هناك ، بعد أن تكبد الكورد خسائر فادحة أمام قوات الحرس الثوري والقوات الحكومية ، المدعومة بالمدرعات والطائرات.

وفي أواخر عام ١٩٧٩ أرسلت حكومة مهدي بازرگان وفداً للتفاوض إلى كوردستان في محاولة للوصول إلى حل سلمي للقضية الكوردية ، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق مبدئي ، يقضي بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على أن تستمر المفاوضات السياسية من أجل التوصل إلى حل تام.

وفي مارس ١٩٨٠ وجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني رسالة إلى الرئيس الإيراني الحسن بني صدر دعاه فيها إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضية الكورد ، لكن بني صدر أشرط أن يكون ذلك في إطار دستور الدولة الإسلامية الجديدة ، التي تقوم على أسس الشريعة الإسلامية ، ولا تعترف بالأفكار القومية العلمانية ، التي يتبناها الكورد ، وعلى نحو ما حدث زمن الشاه ، فقد أثار رفض الحكومة الإيرانية القبول بشروط الحكم الذاتي الكامل للكورد ، خلافاً شديداً بين صفوف أعضاء الحزب ، أدت إلى شق الحزب إلى مجموعتين ، مجموعة عبد الرحمن قاسم، رئيس الحزب ، الذي رأى التمسك بالأهداف الثابتة للحركة القومية العلمانية الكوردية ، ومجموعة أخرى قادها نائب السكرتير العام للحزب غ . بلوريان، الذي رأى أنه يجب تعديل مطالب الكورد وفق المرتكزات الأيديولوجية الدينية للحكم الإسلامي الجديد في إيران ، والتي خرجت من الحزب، وشكلت تنظيم سياسي جديد خاص بها، تحت أسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني- أنصار المؤتمر الرابع.

وقد أدى ذلك الانشقاق إلى إضعاف الحركة الثورية الكوردية، وأعطى الفرصة لحكومة طهران للقضاء عليها ، فقامت في يوليو ١٩٨٠ بشن عملية عسكرية

كبيرة في أراضي كردستان ، رافقتها عملية اعتقالات وإعدامات واسعة في صفوف القيادات الكردية ، لكن ظروف الحرب مع العراق ، اضطرت الحكومة الإيرانية إلى اللجوء إلى التفاوض مرة أخرى ، فأجرت في نفس السنة ١٩٨٠ سلسلة من المباحثات مع القادة الكورد، لكنها انتهت بالفشل ، فعادت إلى الخيار العسكري مرة أخرى.

وفي أواسط يناير عام ١٩٨١ ، أرسلت سلطات طهران تشكيلات عسكرية كبيرة إلى كردستان ، بقيادة الحرس الثوري، مدعومة بحملة دعائية إسلامية ضخمة ضد الحركة الوطنية الكردية. وفي يونيو ١٩٨٣ تمكنت القوات الإيرانية من الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية على طول خط الحدود الإيرانية العراقية، واستمرت في عمليات التطهير العرقي ، بواسطة المحاكم الإسلامية المحلية ، التي أنشأتها لقيادة الحرب المقدسة ضد الأكراد السنة. وفي أوائل سنة ١٩٨٥ ، أجريت جولة جديدة من المفاوضات ، انتهت بالفشل أيضاً ، وذلك بسبب إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي وحد جهوده بجهود الأحزاب والمنظمات الثورية الأخرى ، كحزب كومة اليساري ، ومنظمة الشيخ عز الدين الحسيني ، وجماعة مجاهدي خلق ، وغيرهم ، على المطالب السياسية الثابتة لأكراد إيران في الحكم الذاتي التام ، ولذلك دبرت طهران عملية اغتيال زعيمه عبد الرحمن قاسملي في فيينا سنة ١٩٨٩ في عملية اتصفت بالغرر الشديد أثناء المفاوضات السرية التي عقدت بينه وبين بعض مندوبي الحكومة الإيرانية ، ثم أعقب ذلك باغتيال زعيمه اللاحق الدكتور صادق شرفنكي سنة ١٩٩٢ أثناء حضوره مؤتمر للاشتراكية الدولية في برلين ، وقد أضعفت تلك الاغتيالات من مركز الحزب ، كما نالت الهجمات المسلحة التي شنتها السلطات الإيرانية على قواعده ومقراته من معنوياته ، وجعلت كثير من قياداته تلجأ إلى شمال العراق ، لكن التطورات الأخيرة ، وبروز دور الكورد على المسرح الإقليمي في سوريا والعراق ، دفع بالحزب إلى إعادة تنظيم صفوفه وإرسال مقاتليه وقياداته إلى إيران مرة أخرى ، بتأييد من قيادة الفرع العراقي ، كما أعطت هذه الظروف الفرصة أيضاً ، لتعاظم دور حزب الحياة الحرة الكردستاني ، فرع حزب العمال الكردستاني التركي المنافس ، في قيادة الكفاح المسلح ، للشعب الكوردي في إيران.

وهكذا تقف الحركة الوطنية الكردية اليوم على مفترق طرق جديد ، مفترق طرق أشد خطورة من ذلك الذي وقفت عليه في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ففي هذه الفترة من التاريخ ، كانت المنطقة ، وفي أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية ، في حالة من السيولة ، يمكن في ظلها أن يعاد تشكيلها بسهولة ، كما كان يفترض في معاهدة سيفر ١٩٢٠ م ، والتي تطل برأسها الآن بعد كل هذه السنين ، أما اليوم وفي ظل الوضع الراهن في كل من تركيا وإيران ، فليس

من المنظور أبداً أن يكون هناك أي تفاهات بهذا الخصوص ، وباستثناء الحالة العراقية ، والتي مكنتها الظروف الإقليمية من فرض نفسها على أرض الواقع ، تبقى مشكلة الكورد في المناطق الأخرى شبه مستحيلة ، وحتى في الحالة السورية ، الشبيهة بالحالة العراقية ، فليس من المتوقع أن ينجح الانفصال، أو حتى مجرد الحكم الذاتي بهذه السهولة ، فلم تلق أردوغان بكل أوراق سوريا في يد بوتن ، إلا ليدعمه الأخير في منع استقلال الشمال الكوردي السوري، كما لم تقبل إيران وتركيا بالتقارب ، إلا بهدف قمع حلم دولة الكورد ، الذي أصبح ممكن التحقيق في سوريا والعراق ، فكيف يمكن أن يفعلوا إذا ما تحركت الجموع الكوردية الأكبر، التي تعيش داخل أراضيها ؟ أن من شأن ذلك أن يحدث زلزال جيوسياسي كبير في الشرق الأوسط ، ونزف دم هائل لا تحمد عقباه ، إذا لم يتدخل العالم ، بشكل حاسم ، ومع ذلك فإن كل هذا الجدل ، وكل هذه التحفظات المقبولة ، لن تغير من الواقع شيء ، فشعب من أكثر من ثلاثين مليون إنسان ، يحمل السلاح ، رجال ونساء ، ورغم تفرقة السياسية بين جبهتين ، الديموقراطي الكوردستاني ، والعمال الكردستاني ، لن يثنيه عائق عن متابعة حقه في تحقيق وحدته وإقامة دولته المستقلة ، بعد أن بذل كل هذه التضحيات ، عبر كل هذه السنين ، كما أن العالم بدوره ، لن يستطيع مواصلة الإنكار، أن هذا الجزء الموبوء منه ، في حاجة إلى هذه الدولة الكوردية المسلمة ، عريقة الجذور، ليبرالية الثقافة ، التي تحترم المرأة ، وتسامح في العقيدة ، وتقاتل على الوطن، وليس على الدين، لتقف حاجزاً بين إمبراطوريات الدين الشرق أوسطية البربرية ، وتقدم النموذج القومي البديل !

إذاً، بقيت القضية الكوردية موضوعاً حساساً في السياسة الإقليمية، حيث عبر الكورد عن رغبتهم في إقامة دولة مستقلة. في الوقت الحالي، يعيش الكورد في بلدان مختلفة، وتختلف تجاربهم ومصيرهم باختلاف السياقات التاريخية والسياسية.

تظل القضية الكوردية وتطلعاتهم نحو إقامة دولة مستقلة حاضرة في الساحة السياسية.

يعيش الكورد في مناطق مختلفة من تركيا والعراق وإيران وسوريا، وتعتبر هذه المناطق جزءاً من تاريخ وجغرافيا كوردستان.

يواجه الكورد تحديات كبيرة في سبيل تحقيق طموحاتهم، حيث يتعاملون مع سياقات سياسية واجتماعية معقدة.

على الرغم من أن هناك بعض الدعم للقضية الكوردية في بعض المجتمعات والأوساط الدولية، إلا أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بالتعاون والتفاهم مع الحكومات الرسمية وحل النزاعات القائمة.

الأمر تعقدت بشكل خاص في السياق الإقليمي، حيث تأثرت العديد من القرارات بالديناميات الإقليمية والصراعات الداخلية.

يظل هناك حاجة إلى حلول دبلوماسية وسياسية شاملة تحترم حقوق الأقليات وتعالج القضايا الوطنية بشكل عادل ومستدام. إن حقوق الكورد وطنية يجب أن تُحترم وتُعزز في إطار القوانين الدولية وحقوق الإنسان.

المراجع:

1. Summary of the History of the Kurds and Kurdistan
 - Title: "The Kurds and Kurdistan"
 - Author: Arshak Savrasian
2. Ancient Iranian History Book
 - Title: [Provide the title of the book on ancient Iranian history]
3. Book of Ancient Semitic Civilizations
 - Title: [Provide the title of the book on ancient Semitic civilizations]
4. Book on the History of the Ancient Near East
 - Title: [Provide the title of the book on the history of the ancient Near East]
5. Book on the History of the Kurds in Islamic Times
 - Title: "The Kurdish Movement in the Modern Era"
 - Author: Jalili Jalil
6. The Occupation and Division of Kurdistan
 - Title: "The Occupation and Division of Kurdistan"
 - Author: Salam Tawkhush
7. No Friends But Mountains
 - Title: "No Friends But Mountains"
 - Authors: Harvey Morris and John Blogg
8. The Kurds - A Sociological and Historical Study
 - Title: "The Kurds - A Sociological and Historical Study"
 - Author: Basili Nikitin
9. Documentary Studies in the History of the Kurds and Their Civilization
 - Title: [Provide the title of the documentary studies in the history of the Kurds and their civilization]

❖ مسار الصمود والتحدي:

رحلة الثورات الكوردية عبر التاريخ

المقدمة:

مسار الصمود والتحدي هو رحلة تاريخية مليئة بالتضحيات والتحديات، وقد عاشه الشعب الكوردي على مر العصور في سعيه للحفاظ على هويته وتحقيق حقوقه المشروعة. تشكلت ثقافة وتاريخ الشعب الكوردي في سياق تنوعه الجغرافي والثقافي، وكان للمجتمع الكوردي دور بارز في العديد من اللحظات التاريخية المهمة.

تعكس الثورات الكوردية عبر التاريخ مدى إصرار وصدوم هذا الشعب في مواجهة التحديات المتلاحقة. يعود جذور تلك الصراعات إلى فترات تاريخية مختلفة، حيث تشير التواريخ إلى تنوع الحضارات والإمبراطوريات التي تأثر بها الكورد، مما أدى إلى تشكيل هويتهم الفريدة واستمرارهم في الدفاع عنها.

من بين اللحظات الرئيسية في تاريخ الصمود الكوردي يظهر التأثير الكبير للحقبة الحديثة، حيث شهدت القرن العشرين ثورات وانتفاضات عديدة في محاولة لتحقيق الحقوق الوطنية والثقافية للشعب الكوردي. كما أسهمت الظروف السياسية العالمية في تعقيد هذه القضية، مع تأثير الحروب الكبرى وتقسيم المنطقة إلى دول متعددة.

تجسد قصص الصمود والتحدي للشعب الكوردي قوة الإرادة والتصميم في مواجهة التحديات المتلاحقة، سواء كانت على الصعيدين الثقافي أو السياسي. تأتي هذه المقدمة لاستعراض رحلة الثورات الكوردية عبر التاريخ، مسلطة الضوء على التحديات التي واجهها الكورد وعلى الصمود الذي أظهره في سبيل تحقيق طموحاتهم والحفاظ على هويتهم الفريدة.

في سطور تلك الرحلة التاريخية، نجد أن الكورد لم يكتفوا بالتأقلم مع التحديات وحدها، بل تحدوا الظروف بشجاعة وتصميم. تجلّى هذا التحدي بشكل خاص في محاولات الكورد لتحقيق الاعتراف بحقوقهم الوطنية، حيث شهدت العديد من المناطق الكوردية حالات ثورية وانتفاضات تؤكد من إصرار هذا الشعب على الدفاع عن هويته وأرضه.

على مدار التاريخ الحديث، واجه الكورد تحديات عديدة في مختلف السياقات، بدءاً من معاهدات سايكس بيكو التي أثرت في تقسيم المنطقة، ووصولاً إلى

المرحلة الحالية حيث يواجهون تحديات جديدة في سياق التغيرات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية.

من الثورات الكوردية الرائدة يبرز تأثير الانتفاضة الكوردية في عهد مصطفى البارزاني في العراق إلى مقاومة المقاتلين الكورد في سوريا، إلى اللحظات الحالية حيث يظل الصراع الكوردي ذا أبعاد معقدة، تشير إلى إرادة شعب لا تلين أمام التحديات.

في هذا السياق، يستمر مسار الصمود والتحدي للشعب الكوردي في تحديد مسار المستقبل، مع استمرار النضال من أجل تحقيق الحقوق والاعتراف بالهوية الكوردية. يظل هذا المسار محط إلهام للشعوب الأخرى التي تسعى للحفاظ على هويتها وتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية.

بينما يتواصل مسار الصمود والتحدي في تاريخ الثورات الكوردية، يبرز أيضاً دور القادة والشخصيات الكوردية الرائدة الذين قدموا تضحيات كبيرة من أجل تحقيق تطلعات شعبهم. تاريخ الثورات الكوردية مليء بالشخصيات البارزة التي قادت المقاومة وشكلت رموزاً للصمود والتضحية.

يجسد الصراع الكوردي أيضاً تحولات الساحة الدولية والإقليمية، حيث تتداخل الصراعات والمصالح السياسية. يظهر الكورد كلاعبين رئيسيين في هذا السياق، حيث يتطلب تحقيق تطلعاتهم التلاحم الوطني والتفاعل الفعال مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

في هذا السياق المعقد، يظل الحلم الكوردي بتحقيق حقوقهم وتحقيق الاعتراف بكيانهم مستمراً. يواجه الكورد تحديات اليوم بروح الصمود والتحدي، محافظين على إرثهم التاريخي ومتطلعين نحو مستقبل يكون فيه العدالة والحرية هما الأساس.

في النهاية، يظل مسار الصمود والتحدي للكورد قصة حقيقية عن الإرادة والصمود في وجه التحديات. يمكن أن يكون هذا المسار مصدر إلهام للجماعات والشعوب الأخرى التي تسعى لتحقيق العدالة والحرية، مع الإيمان بأن الصمود والتحدي يمكن أن يؤديان إلى تحقيق التغيير وتشكيل المستقبل.

❖ الانتفاضات الكوردية :

الانتفاضات الكوردية في فترة القرن التاسع عشر والعشرين تعكس تاريخاً طويلاً من المقاومة والصراع ضد الظلم والتمييز الذي واجهه الشعب الكوردي. في أواخر القرن التاسع عشر، شهدت كوردستان تحولات هامة بسبب التأثيرات العثمانية والتقسيمات الإقليمية.

بدأت الانتفاضات الكوردية نتيجة للسياسات القمعية والتمييز ضد الشعب الكوردي من قبل الدولة العثمانية. تسببت سياسات الإنكار للهوية الكوردية وحظر استخدام اللغة الكوردية في تحفيز ردود الفعل الشديدة من قبل الكورد، الذين رفضوا فقدان هويتهم الثقافية واللغوية.

في تلك الفترة، أُعلِنَت الانتفاضات الكوردية ضد العثمانيين الذين كانوا يسعون إلى فرض هيمنتهم بشكل أكبر على المنطقة. قاد قادة كورد مثل شيخ عثمان نوري وشيخ سعيد باشا حملات لمقاومة الاستبداد واستعادة الحقوق المسلوقة.

في عام ١٩٢٠، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت كوردستان ثورة ضد الاحتلال البريطاني وتأثيرات سياسات تقسيم المنطقة. أُقِرَّت معاهدة سيفرز التي قسمت كوردستان إلى عدة أقاليم تحت سيطرة دول مختلفة مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا. تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم لم يلتزم بالنظر إلى حقوق الكورد، بل كان جزءاً من مساعي الاستعمار الغربي لتحقيق مصالحه الاستراتيجية.

على مر السنين، استمرت الانتفاضات الكوردية بشكل متقطع في مواجهة الظروف السياسية والاجتماعية التي فرضتها الدول المحيطة. اشتد الصراع خاصة في مناطق كوردستان في تركيا وإيران والعراق، حيث أعاد الكورد النظر في مطالبهم بالحقوق الوطنية والثقافية.

بالرغم من تحديات التقسيم والظلم، استمرت الانتفاضات الكوردية في تشكيل جدول أعمال المقاومة والصمود. يظل تاريخ الكورد مليئاً بالتحديات والتضحيات، ومع ذلك، فإن الروح القوية للانتفاضات الكوردية تظل تعبيراً عن إصرار الشعب الكوردي على الدفاع عن حقوقه والحفاظ على هويته في وجه التحديات التي تواجهها.

الانتفاضات الكوردية تمثل سلسلة من المظاهر الشجاعة للمقاومة والصمود ضد الاستبداد والتمييز. كانت الانتفاضة الأولى في عام ١٥٧٤ م تعبيراً عن

استمرارية التحديات التي واجهها الشعب الكوردي على مر العصور. رغم أن نتائج الانتفاضات كانت في كثير من الأحيان مأساوية، إلا أنها لعبت دوراً حيوياً في الحفاظ على الوجود الكوردي وصموده أمام سياسات القمع والإنكار.

من خلال هذه الانتفاضات، أعلن الكورد رفضهم القاطع للتمييز والظلم الذي تعرضوا له. استمرت هذه الثورات في إشعال شرارة الوعي الوطني والدفاع عن الهوية والثقافة الكوردية. بدأت هذه الانتفاضات في الفترة التي تسبق القرن العشرين، حيث كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تصاعد التوترات والاحتجاجات.

على الرغم من تكرار الانتفاضات وتباين نتائجها، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في بناء الوعي الوطني وتشكيل الهوية الكوردية. وصلت ذروة هذا التحدي في حقبة حديثة مع ظهور حركة التحرر الكوردستانية في عقد ١٩٧٠ وثورتها منذ عام ١٩٧٨. قادت هذه الحركة جهوداً حثيثة لتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الكوردي.

على الرغم من الصعوبات والتحديات التي مر بها الشعب الكوردي على مر القرون، يظل تاريخهم الطويل من الانتفاضات والصمود مصدر إلهام وقوة للمضي قدماً نحو تحقيق الحرية والعدالة. إن استمرار الكورد في مواجهة التحديات يعكس إصرارهم على البقاء والدفاع عن حقوقهم المشروعة وهويتهم الثقافية؟

في ظل استمرار حركة التحرر الكوردستانية والانتفاضات المتتالية، يظهر الشعب الكوردي اليوم كمثال حي على الصمود والتصدي للظروف الصعبة. يستمر الكورد في السعي لتحقيق طموحاتهم من خلال الدفاع عن حقوقهم وتعزيز هويتهم الفريدة.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي مر بها الشعب الكوردي، إلا أن الصمود والتحدي لم يخبدا. تظل القصة الكوردية قصة عن الصمود والتحدي والمثابرة على مدى العصور. يعكس التاريخ الكوردي الحافل بالمقاومة إرادة شعب لا يستسلم أمام الظلم والقهر، بل يتحدى ويناضل من أجل تحقيق الحرية والعدالة.

في الوقت الحاضر، يظل الشعب الكوردي يتطلع إلى مستقبل أفضل، حيث يمكنه أن يكون شريكاً فعالاً في بناء المجتمع والمساهمة في تعزيز قيم الحوار والتسامح. إن التاريخ الكوردي العظيم يثبت أن الصمود والتحدي هما قوتان لا تعرف الانحناء، وأن الشعب الكوردي سيظل يسعى لتحقيق تطلعاته نحو حياة أفضل ومستقبل يكون فيه العدل والحرية هما السائدان.

في بداية الفهم التاريخي للانتفاضات الكوردية، يتعين علينا التركيز على أسباب هذه الانتفاضات، والتي تجسدت في سلسلة من الأحداث التي أثرت بشكل كبير على حياة الشعب الكوردي. كانت هناك عدة أسباب أسهمت في إشعال شرارة الانتفاضات الكوردية على مر العصور.

أولاً، جاء تحكم فرنسا وبريطانيا في جغرافية كوردستان بعد الحرب العالمية الأولى كأحد أسباب الانتفاضات. تقسيم المنطقة بموجب معاهدة سيفرز في عام ١٩٢٠ أدى إلى تجزئة كوردستان بين دول مختلفة مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا، مما أثار غضب واحتجاجات الشعب الكوردي الذي شعر بالتقسيم وفقدان وحدته الجغرافية والوطنية.

ثانياً، كانت سياسات السلطات العثمانية والصفوية في إنكار حقوق الشعب الكوردي ووجوده وهويته تشكل جزءاً كبيراً من دوافع الانتفاضات. فقد تبنت هذه السلطات سياسات إنكار وتجاهل للثقافة واللغة الكوردية، مما أثار استياء الشعب ودفعه نحو الاحتجاج والمقاومة.

ثالثاً، استخدام أساليب الظلم والاستبداد على كل من يطالب بحقوقه أو يرفع رأسه أمام الديكتاتورية كانت سبباً آخر للانتفاضات. فقد عانى الشعب الكوردي من الاضطهاد السياسي والاقتصادي، وتصاعدت حالات اعتقال وقمع المطالبين بالحقوق الوطنية والحريات الأساسية.

رابعاً، سياسة التجنيد الإجباري للشباب الكورد وسوقهم إلى حروب لا تحقق حريتهم كانت إحدى الأسباب الرئيسية للانتفاضات. كان الشبان الكورد يجبرون على المشاركة في حروب لا تخدم مصلحتهم، مما أثار غضبهم وحماسهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

خامساً، زيادة الضرائب على كاهل المجتمع الكوردي كانت تعد إحدى المظاهر الملحوظة التي أثرت في نشوب الانتفاضات. فقد زادت الأعباء المالية على الأفراد والعائلات، مما أدى إلى خلق حالة من الاحتقان والغضب بين الشعب الكوردي.

بهذه الطريقة، يمكن فهم أن الانتفاضات الكوردية لا تأتي من فراغ، بل هي نتيجة لسلسلة من الظروف والمظاهر التاريخية والاجتماعية التي أثرت في حياة الشعب الكوردي وحقوقه المشروعة.

وكانت الانتفاضات الكردية حسب الترتيب الزمني كالتالي :

- ١- عام ١٥٧٤ ثورة عfdال خان البدليسي ضد السلطان العثماني مراد الأول.
- ٢- ثورة عشائر ملاطيا في شمال كردستان عام ١٧٦٥م بقيادة جيهان بك
- ٣- عام ١٧٨٩ ثورة عشائر رشكوتا وخرزان بقيادة فرحو آغا وقاسم خرزى بين آمد وسيرت، شمال كردستان.
- ٤- عام ١٧٩٤ ثورة عشائر زرکا وتيركان في الشمال من آمد العاصمة .
- ٥- عام ١٨٠٦ ثورة عبد الرحمن بابان في السليمانية، جنوب كردستان .
- ٦- عام ١٨١١ ثورة أحمد باشا بابان في السليمانية .
- ٧- عام ١٨١٩ ثورة سيواس ضد الدولة العثمانية .
- ٨- عام ١٨٣٤ ثورة مير محمد باشا روندوزي، سوران .
- ٩- عام ١٨٤٣ ثورة شنكال للكورد الايزيديين .
- ١٠- عام ١٨٤٦ ثورة مير بدرخان في بوطان آخر أمراء الكورد الذي حكموا إمارة بوطان في كردستان الشمالية .
- ١١- عام ١٨٥٣ ثورة يزدان شير في بوطان وهكاري .
- ١٢- عام ١٨٧٠-١٨٨٢ ثورة الشيخ عبید الله النهري في شمدينان وبوطان .
- ١٣- عام ١٨٧٩ ثورة حسين بدرخان في بوطان .
- ١٤- عام ١٩٠٥- ثورة الجلايين في آارات ضد السلطات العثمانية.
- ١٥- عام ١٩٠٧ ثورة عشائر موصل وامتدت إلى موش و آزروم .
- ١٦- عام ١٩١١ ثورة إبراهيم باشا مللي، في ويران شهير، شرق كردستان .
- ١٧- عام ١٩١٢ ثورة الشيخ عبد السلام البارزاني في موصل.
- ١٨- عام ١٩١٨ ثورة جوهر آغا الشكاكي، شقيق سمو آغا شكاكي في شرق كردستان .
- ١٩- عام ١٩١٩ ثورة الشيخ محمود الحفيد في مدينة سليمانية جنوب كردستان.
- ٢٠- عام ١٩٢٣ ثورة كوجكيري، ضد معاهدة لوزان بقيادة علي شان بك.
- ٢١- عام ١٩٢٥ - ١٩٢٨ ثورة الشيخ سعيد بيران في مناطق آزروم ودارا هيني وبينكول وآمد.
- ٢٢- عام ١٩٢٧ ثورة سمو آغا شكاكي، في شرق كردستان.
- ٢٣- عام ١٩٢٩ - ١٩٣١ ثورة آارات بقيادة الجنرال إحسان نوري باشا في سرحد .
- ٢٤- عام ١٩٣١ ثورة الشيخ أحمد البارزاني (بارزان الأولى).
- ٢٥- عام ١٩٣٢ ثورة جعفر آغا سلطان في همدان وكرمنشان.

- ٢٦- عام ١٩٣٢ ثورة جبال ساسون وملاتو بقيادة عبد الرحمن آغا من آل علي يونس.
- ٢٧- عام ١٩٣٧-١٩٣٨ ثورة ديرسم بقيادة سيد رضا الكوردي.
- ٢٨- عام ١٩٤٣-١٩٤٥ ثورة بارزان الثانية بقيادة ملا مصطفى البارزاني .
- ٢٩- عام ١٩٤٦ إعلان الكورد جمهورية كردستان في مهباد بقيادة قاضي محمد ومشاركة ببيشمركة ثورة ١٩٤٣ بقيادة الجنرال بارزاني .
- ٣٠- عام ١٩٥٦ ثورة جوانرو في كردستان الشرقية بقيادة عزيز بك .
- ٣١- عام ١٩٦١ ثورة أيلول العظمى بقيادة الزعيم مصطفى البارزاني .
- ٣٢- عام ١٩٧٩ ثورة كردستان الشرقية بقيادة عبد الرحمن قاسم الحزب الديمقراطي الكردستاني والشيخ عز الدين الحسيني والتي مازالت مستمرة في نضالها حتى الآن .
- ٣٣- عام ١٩٨٤ ثورة حزب العمال الكردستاني في شمال كردستان بقيادة عبد الله أوجلان والتي مازالت مستمرة في نضالها حتى الآن .
- ٣٤- عام ١٩٩١ انتفاضة الكورد في كردستان الجنوبية بقيادة الجبهة الكردستانية، وانتخبوا للبرلمان إلى يومنا هذا.
- ٣٥- عام ٢٠٠٤ انتفاضة روج آفا ، أحداث ملعب قامشلو وتحولت إلى هبة شعبية عارمة والتي شملت كافة المدن الكوردية في غربي كردستان .

سنتطرق إلى بعض من الانتفاضات المهمة :

- عام ١٥٧٤ ثورة عفدال خان البدليسي ضد

السلطان العثماني مراد الأول

في عام ١٥٧٤، شهدت مناطق كردستان تحولاً تاريخياً هاماً عندما قام الزعيم الكوردي عفدال خان البدليسي بإشعال شرارة ثورة ضد السلطان العثماني مراد الأول. كانت هذه الفترة ذات أهمية خاصة في سياق الصراعات القومية والاستقلالية التي شهدتها المنطقة.

كان عفدال خان البدليسي شخصية بارزة في كردستان وقائداً ذو تأثير كبير. كان يتحدى الهيمنة العثمانية ويسعى إلى استعادة استقلال منطقته. في ذلك الوقت، كانت السلطنة العثمانية تمارس سياسات قمعية تجاه الكورد، محاولة فرض السيطرة الكاملة على المنطقة.

بدأت الثورة عندما أعلن عfdال خان البدليسي استقلاله عن السلطنة العثمانية ونفى الوكلاء العثمانيين من المنطقة. كانت الثورة تستند إلى دعوات الحرية والاستقلال وحقوق الكورد في تقرير مصيرهم الخاص. تطورت الثورة إلى صراع مسلح بين قوات عfdال خان والقوات العثمانية. ورغم الصعوبات التي واجهها، إلا أن عfdال خان نجح في تشكيل تحالفات مع بعض القبائل الكوردية الأخرى. استمرت الصراعات لفترة طويلة، ولكن في النهاية، تم قمع الثورة من قبل القوات العثمانية.

بعد فترة من الصراع، تم اعتقال عfdال خان ونفى إلى إسطنبول، حيث تم إعدامه. يُعتبر هذا الحدث نقطة تحول تاريخية في مسار الصراع بين الكورد والسلطنة العثمانية، ويُظهر قوة النضال الكوردي من أجل الاستقلال والحرية في وجه الظروف القاسية.

إن تمرد عfdال خان البدليسي في عام ١٥٧٤ يعكس تحدي الكورد للهيمنة العثمانية ورغبتهم في الحفاظ على هويتهم وحقوقهم. على الرغم من أن الثورة انتهت بقمعها، إلا أنها لا تزال تمثل فصلاً هاماً في تاريخ النضال الكوردي ضد الاحتلال والظلم.

بعد القمع، استمرت تحديات الكورد في مواجهة السلطنة العثمانية والتصدي للسياسات القمعية. يُعتبر عfdال خان شخصية أسطورية في تاريخ الكورد، وتاريخه البطولي يلهم الكورد اليوم في استمرار نضالهم من أجل الحقوق والحرية.

تحمل ثورة عfdال خان البدليسي في عام ١٥٧٤ دلالات تاريخية عميقة، حيث تجسد إرادة الكورد في مواجهة الظروف الصعبة والتمسك بحقوقهم الوطنية. يظل تأثير هذا التمرد حاضراً في الوعي الكوردي، مُشيراً إلى قوة الصمود والتحدي كأدوات لتحقيق العدالة والحرية.

على مر العصور، استمر الكورد في مسيرتهم نحو تحقيق الاعتراف بحقوقهم والدفاع عن هويتهم. يُظهر التاريخ الكوردي الطويل والمعقد أن النضال الكوردي لم يكن موجوداً فقط في فترة معينة، بل هو جزء من روح وهوية الشعب الكوردي على مر العصور.

❖ بشهادة مؤرخ عثماني:

تفننوا في التمثيل بالقتلى

المذبحة العثمانية ضد الكورد: بدليس الكبرى

أوليا جلبي، المولود في إسطنبول عام ١٦١١، يعد واحداً من المستكشفين والمؤرخين البارزين في الإمبراطورية العثمانية. كانت حياته مليئة بالرحلات والمغامرات، حيث سافر مستقلاً في مهمات مع الجيوش والبعثات العثمانية على مدار أربعين عاماً، بدءاً من عام ١٦٣٠.

ابتدأت رحلات أوليا جلبي من مسقط رأسه في إسطنبول، حيث سجل مشاهداته وتجاربه في كتابه المعروف "سياحت نامه"، وهو كتاب رحلات كتب باللغة العربية. في هذا العصر، كانت الرحلات الاستكشافية تُعد وسيلة لاكتساب المعرفة وفهم الأماكن والشعوب.

من بين المحطات التي وثقها أوليا جلبي في رحلاته، قدم وصفاً مفصلاً لإحدى أكثر المأساويات الإنسانية، وهي مذبحة "بدليس" التي وقعت في حق الشعب الكوردي. كانت هذه المذبحة حدثاً وحشياً ومأساوياً، وقد قام أوليا جلبي بتوثيقها بكل تفاصيلها في كتابه.

من خلال هذه السجلات، أصبحت رحلات أوليا جلبي مرجعاً تاريخياً هاماً لفهم الأحداث والظروف التي عاشها العثمانيون في تلك الفترة. إن توثيقه لمثل هذه الأحداث البشرية المؤلمة يُسهم في الإلمام بتأثيراتها على تطور التاريخ والمجتمع في المنطقة.

تلك الصورة المشوهة للأمة الكوردية التي يروج لها بعض الأفراد أو الجماعات ضمن المجتمع التركي تعكس إحدى القضايا الثقافية والإثنية التي تشوه الفهم بين مجتمعين مختلفين. يظهر أوليا جلبي، المستكشف العثماني، واحدة من هذه الشخصيات التي قدمت رؤية مشوهة للكورد على الرغم من تجاربه الشخصية وتجاربه في المنطقة.

من المهم أن نفهم أن مثل هذه التصريحات والتصورات لا تعكس وجهة نظر علمية أو موضوعية، بل قد تكون ملونة بتأثيرات سياسية وثقافية. يُمكن تفسير

هذا التشويه بأنه جزء من التحديات التي تواجه التفاهم بين مجتمعات متعددة الثقافات والهويات.

من الجدير بالذكر أن هناك طبيعة تنوعية في المجتمع الكوردي، وتاريخهم الغني وتأثيراتهم الثقافية والفنية تبرز التحضر والتنوع الثقافي الذي يمتلكه الشعب الكوردي. يُشجع على الفهم المتبادل والحوار الثقافي لتجاوز التحديات والفهم الأعمى للآخرين.

في الواقع، يُعتبر شهادات الشخصيات التاريخية مثل أوليا جلبي شاهداً عياناً على الأحداث المروعة التي شهدها، ويمكن أن تكون هذه الشهادات مصدراً هاماً لفهم الأحداث وتحليلها من منظور زمني فريد.

من خلال وصف مأساة مدينة بدليس الكوردية والجريمة التي ارتكبتها السلطان مراد الرابع، يظهر أوليا جلبي كمرشد لتفاصيل تلك الأحداث. يتضح أن السبب وراء هذه الجريمة كان حقد السلطان على سكان المدينة، ورغبته في تدمير هذا المركز التاريخي الذي كان يتسم بالتسامح والتعايش بين الطوائف المختلفة.

مدينة بدليس الكوردية كانت تمتلك تاريخاً غنياً، حيث تميزت بالتسامح والازدهار الثقافي. تعكس سماحة الكورد في السماح للأرمن بالمجاورة وبناء الأديرة تفاصيل عن تعايش ثقافي يشير إلى تنوع واحترام الأديان والثقافات في هذه المدينة.

بدليس أيضاً كمركز لإنتاج المخطوطات الأرمنية يُظهر كيف تمثل المدينة محوراً ثقافياً متقدماً. إن هذا التاريخ المتنوع يعكس التفاعل الإيجابي بين مجتمعات مختلفة، ويُظهر أهمية الحوار والتعاون في تعزيز التنوع الثقافي والتسامح.

في كتابه "سياحتنامه" الذي كُتب في سنة ١٦٥٥، سجل أوليا جلبي وقائع مجزرة بدليس التي كانت تُعتبر واحدة من أكثر المأساويات التي وقعت تحت حكم السلطنة العثمانية. وقد وصف هذا الرحالة العثماني الحدث بشكل مفصل، كاشفاً عن تفاصيل مروعة حدثت تحت طاعة السلطان مراد الرابع.

تناول جلبي تلك الجريمة الرهيبة كشاهد عيان، مُسلطاً الضوء على الطغيان الذي كان يُمارسه السلاطين العثمانيين وإدارتهم للبلاد الإسلامية التي وقعت تحت سيطرتهم. كشفت تلك الأحداث عن طبيعة التحكم السلطوي والانحراف الأخلاقي الذي مارسه الحكام العثمانيون، والذي تسبب في ألم ومعاناة للشعوب الراكدة في ظل حكمهم.

وفي سياق الكتاب، تبرز الظروف التي جعلت الشعب الكوردي يتعرض للظلم والعنف السياسي والأمني. كانت مجزرة بدليس تمثل إحدى حلقات سلسلة من الأحداث التي شهدتها المناطق تحت حكم العثمانيين، وكشفت عن غرورهم وعنجهيتهم وسياساتهم القمعية التي لم تأخذ في اعتبارها حقوق الشعوب.

يُظهر سجل جلبي كيف أن التاريخ يحمل معه الشهادة على الظلم والاضطهاد الذي مارسه الحكام العثمانيون، وكيف أن الشاهد العيان يلعب دوراً هاماً في توثيق هذه الأحداث وتسليط الضوء على حقيقة السياسات القمعية والفشل الإداري في تلك الفترة من التاريخ.

أولياً جلبي يظهر كرحالة بارع ومؤرخ دقيق في سجلاته التي قام بدونها خلال رحلاته في الإمبراطورية العثمانية. بدأت رحلاته في عام ١٦٣٠، حيث قام بالتنجوال بين المناطق والمدن والقلاع، موثقاً تفاصيل حيات الناس والثقافة والتراث الشعبي في ذلك الوقت، خاصة فيما يتعلق بالشعب الكوردي.

في مشواره، استمر جلبي في توثيق التراث والفلكلور الكوردي بدقة، مكشوفاً عن التاريخ والحضارة الكوردية خلال فترة حكم الإمبراطورية العثمانية. كان يسجل المعلومات الدقيقة حول عادات الحياة، والتقاليد، واللغة، والفنون، والعلوم التي كانت تزخر في المجتمع الكوردي في تلك الحقبة.

ومن الملاحظ أنه، على الرغم من أنه كان يعمل تحت حكم العثمانيين، إلا أن جلبي كان منفتحاً ومنصفاً في وصفه للحقائق التي شاهدها. رغم أنه كان شاهداً محايداً للأحداث، إلا أنه استطاع توثيق التراث الكوردي بشكل كامل، وقدم نظرة غير محددة للمجتمع الكوردي من خلال عدسة محايدة.

في ظل هذا السياق، يكون جلبي أحد الشهود المهمين الذين ساهموا في الحفاظ على ذاكرة وتراث الشعوب المختلفة تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. تاريخه وسجلاته الدقيقة تُعتبر مصدراً قيماً للفهم العميق للحضارة والثقافة الكوردية في تلك الفترة.

تؤكد الروايات أن مجزرة بدليس بدأت حين كان السلطان مراد الرابع عائداً باتجاه ديار بكر الكوردية ليتلقى التهاني بعد احتلاله مدينة بغداد سنة (١٦٣٩)، لكن أمير بدليس عبدال خان منعه الظروف من التوجه للتهنئة، فغضب السلطان وأمر قائده العسكري أحمد باشا قائلاً له: "يجب أن تأخذ بثأري وتنتقم من يوسف زعيم عشيرة المزورية ومن عبدال خان البديليسي". ليقتل فوراً نحو ٧٠٠ كوردي ويجلب القائد يوسف أسيراً بعدما عذبه ومن ثم أعدموه. ثم انتقل الجيش العثماني إلى جبل سنجار ليقتل ما يزيد عن ١٠ آلاف شخص، ولم يكتف

العثمانيون بذلك بل استولوا على معظم أرزاق الكورد واعتبروها غنائم، بينما أكد العثمانيون طغيانهم بتلك الجريمة مؤسسين بحراً من العداة مع الكورد، وتحولت ديار بكر إلى جبال من الجماجم والأذان المقطوعة، وهي سياسة وعادة تركية يقومون بها ضد كل من يحاربونهم تنكيلاً بهم وترويعاً لغيرهم.

وبحسب الباحثين الآخرين حيث قال: "يمكن العثور على الروح العنجهية في رسائل أحمد باشا للأمير الكوردي، التي جمعها وعلق عليها الباحث بوار نور الدين في كتاب خصّه عن هذه الواقعة بالتحديد. ومن بين الجمل التي هدد بها الباشا العثماني: "عهداً أن أقوم بمعاقبة عبدال خان وتأديبه إلى أن يصبح هو وأولاده عبيداً للعثمانيين".

كتاب رحلة أوليا جلبي في كوردستان، إن العلاقة بين مراد الرابع وبين الأكراد في مدينة بدليس وقائدها عبدال خان بالغيرة التي ملأت قلب السلطان واستولت عليه نار الحقد الأسود، على الرغم من أن عبدال خان دفع ولديه وهما يحملان القرآن بين أيديهم لعل السلطان يتراجع عن خطته للإبادة التي أضمرها في نفسه. وقعت المعركة وأوليا جلبي يشاهد عجائبها وأهوالها، فكتب: "أما جنودنا فمن كثرة ما قطعوا من الرقاب بلغ حدّاً لن تسعها سلالهم، فقطعوا الأنوف والأذان والرؤوس، وكان كل منهم يطمح في جلب ٢٠ أذناً و ١٠ أنوف، فأحدهم كان معه ٤٠ أذناً و ٢٠ أنفاً. إن الشخص الذي يأتي بسلال أكثر مليئة برؤوس مقطوعة سيحصل على هدايا أكبر بينما يبيعت أملاك الأمير الكوردي في مزاد علني ونهب الجنود ما استطاعوا إليه سبيلاً".

إذاً، في فترة حكم السلطان مراد الرابع والعلاقة مع الأكراد في مدينة بدليس، تتجلى المشهد الدموي والمأساوي الذي رواه أوليا جلبي في سياحته والذي يعكس حقيقة العنف والغيرة التي سيطرت على السلطان وأدت إلى إراقة الدماء بشكل همجي.

كانت الغيرة والحقد تلهب قلب مراد الرابع نحو عبدال خان، قائد المدينة والشخص الذي أثار استياء السلطان بسبب علاقته الوثيقة مع المدينة وشعبها. على الرغم من محاولات عبدال خان في إظهار الولاء والتسامح، إلا أن نيران الحقد لم تتوقف.

قبيل المعركة المأساوية، حاول عبدال خان أن يبدأ محادثات وسلم نفسه إلى السلطان، حتى جلب ولديه وهما يحملان القرآن في محاولة يائسة لإقناع السلطان بالتراجع عن فكرته القاتلة. ومع ذلك، لم تكن هذه المحاولات كافية لإنقاذ الأوضاع.

وقعت المعركة الفاصلة التي شهدتها مدينة بدليس، حيث وصف أوليا جلبي تفاصيلها بكل رعب وفضاعة. جنود السلطان قاموا بإذلال وقتل الكثيرين، حيث قطعوا الأنوف والأذان والرؤوس بشكل همجي. يظهر وصف جلبي للمعركة الرهيبة الانحراف الأخلاقي والفظائع الوحشية التي ارتكبها جنود السلطان.

كما أورد جلبي، كانت المعركة ليست مجرد صراع عسكري، بل كانت تحولاً إلى نهب ونفاق، حيث تم نهب أموال الأمير الكوردي وبيعها في مزاد علني، فيما قام الجنود بنهب كل ما وصلوا إليه، إظهاراً للانحراف الأخلاقي والفوضى التي كانت سائدة في تلك الفترة.

في نهاية هذه المعركة الفظيعة في مدينة بدليس، انعكست رعب الوحشية والإبادة التي ارتكبها جنود السلطان مراد الرابع. وفيما كانت سلالات رؤوس المقتولين تملأ الأفق، كتب أوليا جلبي في "سياحتنامه" عن رؤيته الشاهدة لهذه الكوارث الإنسانية. تجسدت المأساة في قطع الأنوف والأذان والرؤوس بطريقة همجية، مما يبرز الظلم والوحشية التي تعرض لها الشعب الكوردي.

المعركة لم تكن فقط صراعاً عسكرياً، بل كانت فصلاً مظلماً من تاريخ مدينة بدليس وشعبها. الجشع والفساد الأخلاقي الذي رافق المعركة يرسم صورة مظلمة عن تحولات السلطة والاستبداد في تلك الحقبة. وفي ذلك الزمن الأليم، تحولت الحياة اليومية للكورد في بدليس إلى كابوس يرافقه الخراب والتشرد.

بهذه الطريقة، تظل تلك الصفحة من تاريخ الكورد تحمل علامات الألم والفقْدان، وتظل رواية أوليا جلبي شاهداً لا يرتدي ثوب التحيز، بل يقدم للتاريخ جوانب من حقيقة الأحداث التي لا يمكن نسيانها.

المراجع:

- 1- أوليا جلبي، رحلة إلى كردستان ١٠٦٥هـ/١٦٥٥م، ترجمة: رشيد فندي (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠٠٨).
- 2- عماد عبد السلام رؤوف، دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢م).
- 3- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة: محمد علي عوني، ط٢ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٥).

- انتفاضة عبد الرحمن باشا (بابان) ١٨٠٦-١٨٠٨ م :

لم تستطع السلطة العثمانية ولمدة ٣٠٠ سنة من إخضاع عشيرة البابان التي كانت تسيطر على قسم كبير من أراضي شمال كردستان وكانت تتخذ من السليمانية عاصمة لها والتي تأسست على يد إبراهيم بابا باشا.

في أواخر القرن الثامن عشر، كانت منطقة شمال كردستان تحت سيطرة عشيرة البابان، التي أسستها عائلة إبراهيم باشا. كانت هذه العشيرة تتمتع بسيادة شديدة على المنطقة، وكانت تدير شؤونها الداخلية بشكل مستقل، مما جعلها نموذجاً للتنظيم الاجتماعي والسياسي. وقد اختاروا مدينة السليمانية كعاصمة لهم.

لكن خلال هذه الفترة، كانت الإمبراطورية العثمانية تعيش حالة من الضعف والتدهور، وكانت تحاول فرض سيطرتها على الأمراء الكورد في محاولة لتقويض قوة العشائر المستقلة. كان ذلك جزءاً من سياسة الدولة العثمانية لتفتيت الهياكل القبلية وتحقيق السيطرة المركزية.

في هذا السياق، قامت الدولة العثمانية بتعيين خالد باشا كحاكم عثماني للسليمانية، وهو شخص من أتباعها. استندت الدولة العثمانية إلى هذا النهج في محاولة لإخضاع عشيرة البابان وتقليل نفوذها. ولكن هذه الخطوة أثارت غضب الشعب وأدت إلى اندلاع انتفاضة قوية بقيادة عبد الرحمن باشا، الأمير الشاب لعشيرة البابان.

في عام ١٨٠٦، شن عبد الرحمن باشا هجوماً على السليمانية بعد أن سيطر عليها العثمانيون، وكانوا قد عينوا خالد باشا كحاكم فيها. استمرت الانتفاضة لعدة سنوات، حيث قاتل الشعب الكوردي بشجاعة ضد السلطة العثمانية وأتباعها. كانت هذه الانتفاضة تعد بداية الطريق نحو الحرية، وقد ألفت بظلالها على الأحداث اللاحقة، مشكلة نقطة تحول تاريخية.

تحمل انتفاضة عبد الرحمن باشا أهمية كبيرة في تاريخ شمال كردستان، حيث أشعلت شرارة الرغبة في الحرية والاستقلال، وكانت نقطة البداية لموجة من الانتفاضات الكوردية والحركات التحررية التي استمرت على مر العقود.

تأثير انتفاضة عبد الرحمن باشا لم يكن محدوداً إلى إشعال نيران الحرية فقط، بل كان لها تأثير كبير على العلاقات بين العشائر الكوردية والسلطة العثمانية.

بدأت العشائر الكوردية في توحيد جهودها لمقاومة التدخل العثماني والحفاظ على استقلالها.

تزايدت الحركة الوطنية الكوردية، وظهرت العديد من القيادات الكوردية البارزة التي أسهمت في تشكيل هوية ووحدة الشعب الكوردي. استمرت الصراعات بين الكورد والعثمانيين، وتعززت طموحات الكورد في الحفاظ على هويتهم وسيادتهم.

يعتبر تاريخ الانتفاضة نقطة هامة في رحلة الكورد نحو البحث عن الحقوق والاستقلال، وقد أثرت هذه الأحداث بشكل كبير في الوعي الوطني للشعب الكوردي. تأكيداً على ذلك، أسست الانتفاضة الأساس للمقاومة الكوردية في العقود اللاحقة ضد الاستعمار والتدخل الخارجي.

التأثير الثقافي لهذه الفترة لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، حيث أصبحت شخصيات مثل عبد الرحمن باشا رموزاً وبطولاتهم قصصاً ملهمة للشباب الكوردي. كما أن تجربة النضال والمقاومة خلال تلك الفترة أثرت في تشكيل هوية الشعب الكوردي وتعزيز قيم الحرية والاستقلال في وجدانهم.

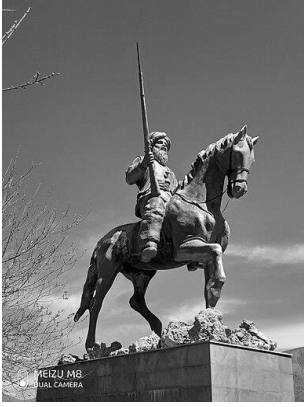
في العقود اللاحقة، استمرت الحركات الكوردية في السعي إلى الاستقلال والحفاظ على حقوقهم الثقافية والسياسية. ورغم التحديات التي واجهها الشعب الكوردي على مر العصور، إلا أن إرث انتفاضة عبد الرحمن باشا لا يزال حياً في ذاكرتهم ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخهم وروحهم الوطنية.

في سنة ١٥٠٠، بدأت عشيرة البابان تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تاريخ كردستان. لقد استمرت العشيرة في السيطرة على قسم كبير من أراضي شمال كردستان. استمرت هيمنة البابان لمدة تقارب الثلاثة قرون، حيث نجحت في تنظيم نفسها بشكل فعال وأقامت مؤسسات تسهم في إدارة شؤون المجتمع.

تحولت عشيرة البابان بسرعة إلى نموذج يُحتذى به في الشرق الأوسط، حيث أخذت صفات تنظيم المجتمع الباباني تكون مصدر إلهام للعديد من الحكومات والإمبراطوريات الأخرى، بما في ذلك الصفويين والعثمانيين. ومع ضعف الدولة العثمانية في تلك الفترة وخوفها من نفوذ وقوة عشيرة البابان، قررت السلطة العثمانية فرض سيطرتها وزعزعة استقرار العشيرة.

تحققت الكثير من الانتصارات خلال هذه الانتفاضة، وكانت بمثابة بداية للطريق نحو الحرية. تركت هذه الانتفاضة بصمة عميقة في تاريخ كردستان، وكانت محفزاً لاندلاع الانتفاضات الأخرى في العقود اللاحقة.

- عام ١٨٣٤ ثورة مير محمد باشا روندوزي، سوران -



الأمير محمد الرواندي (١٧٧٥م - ١٨٣٦) كان واحداً من أمراء الإمارة السورانية، وهي كيان سياسي نشأ في القرن الثاني عشر الميلادي. تسلم الأمير محمد الرواندي السلطة في الإمارة حوالي عام ١٨١٣. فور توليه الحكم، بدأ في محاربة خصومه وتعزيز البنية التحتية للعاصمة الإمارة، مدينة رواندز. كانت أهدافه الرئيسية توحيد القبائل الكوردية وتعزيز السيطرة على المنطقة.

قاد الأمير محمد الرواندي حملات militaries

واسعة النطاق، حيث خضع قبائل متعددة مثل شيروان وبرادوست وسورجي ودزه بي وخوشناو وبلباس ومامش. كما استولى على إمارة بادينان واقتطع أجزاءً من إمارتي بابان وبوتان. نجح في توسيع سلطته لتشمل منطقة واسعة تمتد من سنجان غرباً إلى القرى الكوردية في أذربيجان الإيرانية شرقاً، ومن حصن كيفا شمالاً إلى نهاية الأراضي التابعة لمدن مخمور والكوير وألتن كوبري جنوباً.

أصبح الأمير محمد الرواندي شخصية سياسية بارزة في كوردستان آنذاك، وفقاً لما ورد في قول مارك سايكس: "سيد البلدان الواقعة بين الحدود الشرقية للدولة العثمانية والموصل في بداية القرن التاسع عشر".

تجسد نضال الأمير محمد الرواندي في المقاومة ضد الدولة العثمانية والصفوي الإيراني، مما أثار الرعب في صفوفهم. بدأوا في التشويه والتشويه لسمعته وتنظيماته، ودعوا إلى محاصرته. في نهاية المطاف، نجحت القوات المشتركة للدولتين في هزيمته في عام ١٨٣٦، مما أدى إلى انهيار نفوذه ونهاية حكمه.

نهاية حكم الأمير محمد الرواندي جاءت نتيجة للجهود المكثفة التي قامت بها الدولتان العثمانية والإيرانية. تكتيكات الحملة ضد الأمير شملت حملات عسكرية وحصاراً اقتصادياً، حيث استخدمت القوات الموحدة للدولتين كافة وسائلها للقضاء على القائد الكوردي.

تم تشويه سمعة الأمير محمد الرواندي وحملاته من قبل السلطات العثمانية والإيرانية، وذلك بهدف تبرير حملتهم ضده. قد تم استغلال أي غموض أو نقاط ضعف في إدارته أو في سجله الشخصي لتبرير العمليات العسكرية ضده. بعد مواجهات متعددة وصراعات، نجحت الدولتين في هزيمة الأمير محمد الرواندي في عام ١٨٣٦. كانت هذه النهاية نتيجة لتفوق القوات المشتركة في القتال والحصار، وقد أدى ذلك إلى انكسار نفوذه وسقوط إمارته. نهاية حكم الأمير محمد الرواندي لها أثرها على المشهد السياسي في المنطقة، حيث تغيرت ديناميات السلطة والتوازنات السياسية. رغم انكساره، فإن تأثير الأمير محمد الرواندي لا يمكن إنكاره، حيث كان له دور كبير في تاريخ كردستان في تلك الفترة وفي المقاومة ضد السلطات العثمانية والإيرانية.

الألقاب التي حملها الأمير محمد الرواندي تعكس الشرف والسلطة التي كان يحظى بها في إمارته وأيضاً تأثيره الكبير على الساحة السياسية في المنطقة. إليكم تفاصيلاً عن بعض الألقاب التي كان يتمتع بها:

١- **ميرى گه وره (الأمير الكبير):** هذا اللقب يعبر عن رفايته وأهميته كزعيم كبير في إمارته. كان يعبر عن احترامه وتقدير الناس له.

٢- **محمد پاشاي رواندي (محمد باشا الرواندي):** يشير إلى رتبته العسكرية والإدارية. كان اللقب "باشا" يستخدم للإشارة إلى رتبة عسكرية عالية، وكان يتمتع بهذا اللقب بناءً على تفوقه في المجال العسكري والإداري.

٣- **ميري كوره (الأمير الأعور):** هذا اللقب قد يكون مجرد وصف لحالته الصحية، ولكن قد يكون له أيضاً معانٍ رمزية أو تاريخية.

٤- **پاشاي گه وره (الملك الكبير أو الملك المعظم):** يشير هذا اللقب إلى السلطة والعظمة. كانت هذه الكلمات تعكس الاحترام الكبير الذي كان يحظى به في إمارته.

٥- **الأمير المنصور:** يُظهر هذا اللقب أنه كان يعتبر محارباً ناجحاً ومنصوراً في معاركه ومواجهاته.

٦- **مير ميران (أمير الأمراء):** هذا اللقب الذي منحه له السلطان محمود الثاني يعكس التقدير والتميز الذي كان يحظى به في العيون الرسمية. كان يعني أنه كان يعتبر رائداً بين أمراء كردستان.

تعكس هذه الألقاب تأثير الأمير محمد الرواندي ودوره الكبير في تاريخ المنطقة، وكيف كان يُعتبر قائداً وزعيماً بارزاً في عصره.

بعض جوانب شخصية الأمير محمد الرواندي:

الأمير محمد الرواندي يظهر كشخصية متعددة الأوجه، حيث تجتمع في شخصيته مزيج من القيادة الحكيمة والتعليم الرفيع والاهتمام بشؤون رعاياه.

ولد الأمير محمد الرواندي سنة ١٧٧٥ في مدينة رواندز، وتم تنصيبه أميراً على إمارة سوران عام ١٨١٣م. ولغرض الوقوف على العوامل التي أسهمت في تكوين شخصية الأمير محمد والبيئة التي تربى وعاش فيها والمناخ الأولى لثقافته، لا بد من الحديث عن نشأة الأمير ولو بإيجاز شديد، كان الأمير مصطفى حاكم إمارة سوران (والد الأمير محمد) هو أول من لاحظ إمارات النبوغ والذكاء على ابنه والمواهب الفطرية التي يتمتع بها منذ أن كان صبياً "يافعاً"، فأحاطه برعاية خاصة وعهد بتربيته وتعليمه إلى أساتذة خصوصيين من خبرة علماء كوردستان وفي مقدمتهم العالم المشهور الملا أحمد الملا آدم الدليظة بي الذي استقدمه مصطفى بك من منطقة بالة كان واسكنه في رواندز وبنى له مدرسة ومسجداً كانت آثارهما باقية إلى عهد قريب، وقد اعتنى هذا العالم الجليل بتعليم الأمير محمد العلوم الإسلامية واللغات الكوردية والفارسية والعربية، وبعد أن أنهى الأمير الشاب تحصيله العلمي بتفوق نصبه أبوه حاكماً على قرى (دولي گه وران، جولة ميرگ، دولي هه روتيان، سة رجيا) فكان يقضي أيامه في تلك القرى مهتماً بشؤون رعاياه. وقد عرف الأمير محمد منذ شبابه برجاحة العقل وحسن التدبير والحزم وقوة الإرادة.

إليك بعض الجوانب المميزة لشخصية الأمير محمد الرواندي:

١- نشأته وتربيته:

وُلد الأمير محمد في مدينة رواندز في عام ١٧٧٥، وكان والده الحاكم مصطفى يلاحظ قدراته وذكائه الفطري. تم تكليف أساتذة خصوصيين ذوي خبرة في علوم كوردستان لتعليمه، ومن بينهم الملا أحمد الملا آدم الدليظة، الذي قام بتوجيهه وتعليمه.

٢- تعدد المواهب واللغات:

قام الملا أحمد الملا آدم بتعليم الأمير محمد الرواندي العلوم الإسلامية واللغات الكوردية والفارسية والعربية. كان الأمير يظهر تفوقاً في تحصيله العلمي وتعدد المواهب، مما أعد الطريق لتألقه اللاحق في الحكم.

٣- قيادة حكيمة:

بعد استكمال تحصيله العلمي، تولى الأمير محمد الرواندي حكم إمارة سوران في عام ١٨١٣. كان لديه رؤية حكيمة وحسن تدبير في إدارة شؤون إمارته. وكان يشيد بقوة الإرادة والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة.

٤- اهتمام بشؤون الرعايا:

يبرز اهتمام الأمير محمد بشؤون رعاياه، حيث كان يقضي أيامه في القرى التابعة لإمارته، معزراً التواصل الفعّال مع السكان. كان يعكف على حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم، مما جعله شخصية محبوبة بين الناس.

٥- رجاحة العقل والحزم:

يُذكر الأمير محمد الرواندي برجاحة عقله وحسن تدبيره، كما كان يتمتع بقوة الإرادة والحزم في اتخاذ القرارات. كان يظهر تفوقاً في المجالات الحربية والإدارية.

كان الأمير محمد الرواندي شخصية قوية وحكيمة، تجمع بين التعليم الرفيع والرعاية الفعّالة للرعايا، مما جعله قائداً بارزاً في تاريخ كردستان في عصره.

كان لمصطفى بك خمسة أخوة هم: تمرخان الذي كان يدير (هاوديان) ويحيى بك الذي كان يتولى الحكم في (سيده كان) وبايز بك الذي كان يدير شؤون (باتشتيان) وحسن بك واحمد بك اللذان كانا مرافقين لأخيهما الأكبر مصطفى بك، وكان هؤلاء الخمسة يثيرون مشاكل وأزمات لا نهاية لها بتمرداتهم ودسائسهم حتى ضاق صدر الأمير مصطفى بك بهم ويتصرفاتهم الرعناء، خاصة بعد أن وهنت قواه وأدركه التعب والإرهاق ونال منه المرض وضعف بصره حتى أوشك على العمى، وحين أراد الأمير مصطفى بك التخلي عن الحكم والاعتزال بنفسه لم يجد أحداً «جديراً» باستلام السلطة من بعده سوى ابنه الأكبر محمد، وكان من السهل على الأمير الشاب استلام السلطة بشكل تقليدي كما جرت العادة، ولكنه لم يكن أميراً «عادياً» من الذين يتوارثون الحكم أباً عن جد، بل كان أميراً متميزاً «ولديه أهداف كبيرة وواضحة وطموحات جريئة بعيدة المدى يريد تحقيقها، هي أهداف وطموحات الشعب الكوردي في الحرية والعدالة والمساواة والتقدم، لم يكن يريد السلطة لنفسه، بل لإنشاء إمارة كبيرة قوية ومزدهرة، لذا فقد حدد عدة شروط لاستلام الحكم، وبعد أخذ ورد بينه وبين والده مصطفى بك دام أكثر من عام، قبل الأخير بشروط أبه وتنازل عن الحكم وسكن بعيداً» عن رواندز وتعهد بعدم التدخل في شؤون الحكم.

في الفترة التاريخية التي شهدت نهاية حكم الأمير مصطفى بك وبداية فترة حكم ابنه الأكبر محمد، كانت الأوضاع في إمارة سوران تعيش حالة من الاضطرابات والتحديات نتيجة لتمرد ودسائس أخوة الأمير، الذين كانوا يشكلون عبئاً على الإمارة بسبب تصرفاتهم الرعناء والتمردية.

الأخوة الخمسة، تمرخان ويحيى بك وبايز بك وحسن بك وأحمد بك، كانوا يتسببون في إثارة الفوضى والأزمات المستمرة بتمرداتهم ومؤامراتهم. وكانوا

يتسببون في تقويض سلطة الأمير مصطفى بك وإشغال فتيل الصراعات داخل الإمارة.

مع تقدم الأمير مصطفى بك في العمر وتأثره بالتعب والإرهاق وضعف بصره، زادت المشاكل والضغوط على كاهله. وعندما وصلت الأمور إلى حد الاستحالة، قرر الأمير مصطفى بك التخلي عن الحكم والاعتزال، ولكن وجد نفسه في موقف صعب حيث لم يكن هناك من يعتبر "جديراً" بتولي المسؤولية بعد رحيله.

كان الأمير الشاب محمد، ابن الأمير مصطفى بك، هو الشخص الذي قرر الأمير مصطفى بك تسليم الحكم له. وبالرغم من أن استلام الحكم كان يمكن أن يكون عملية تقليدية، إلا أن الأمير محمد كان يتمتع بصفات تميزت بالطموح والرؤية الواضحة.

لم يكن الهدف من السلطة هو لصالح الأمير محمد بشكل فردي، ولكن كان يتمنى بناء إمارة قوية ومزدهرة تحقق تطلعات الشعب الكوردي في الحرية والعدالة والمساواة. كان لديه رؤية طويلة المدى وسعى إلى تحقيق أهداف كبيرة تخدم الجماعة.

تم تحديد عدة شروط لتسليم الحكم، وبعد مفاوضات طويلة بين الأمير مصطفى بك وابنه محمد، قبل الأخير بالشروط المطروحة وتمت إقامة الانتقال السلمي للحكم، حيث انعقدت بداية فترة حكم الأمير محمد باعتباره الأمير الجديد لإمارة سوران.

الواقعة التي ترويها مذكرات الدكتور روس تكشف عن جانب مهم ومثير للدهشة من شخصية الأمير محمد الرواندي، وهو انفتاحه على العالم الخارجي واهتمامه الجاد بتطوير التربية والتعليم في إمارة سوران.

تجلى هذا الاهتمام عندما استدعى الأمير محمد الدكتور روس، طبيب القنصلية الإنجليزية في بغداد، لمعالجة والده المريض. بعد أداء المهمة الطبية، جلس الدكتور روس مع الأمير في المساء وبدأوا بالحديث حول مواضيع مختلفة. كانت دهشة الدكتور روس كبيرة عندما سأله الأمير محمد عن حالة التربية والتعليم في إنجلترا.

هذا السؤال يظهر انفتاح الأمير على آفاق العلم والتعليم في العالم الغربي، وكذلك يشير إلى تفهمه لأهمية التعليم وتطوير المعرفة في إمارته. وفي السياق

الثقافي لتلك الفترة، حيث كانت بعض الأمراء والزعماء يجهلون القراءة والكتابة، كانت هذه السمة منفردة ونادرة.

قد يكون هذا الاهتمام بالتعليم جزءاً من رؤية الأمير محمد لتحقيق التقدم والرفاهية في إمارته. رغم التحديات التي كانت تواجه المنطقة في تلك الفترة، إلا أن الأمير كان يدرك أهمية العلم والتعليم في بناء مستقبل قوي ومزدهر لشعبه وإمارته.

تظهر المذكرات والروايات التي تتحدث عن الفترة التي حكم فيها الأمير محمد الرواندي في إمارة سوران، مدى استقرار واستمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة. يبدو أن الأمير كان قوياً ليس فقط في التصدي للتحديات الأمنية والعسكرية بل أيضاً في بناء نظام إداري قائم على القانون والعدل.

١- تأمين الأمان:

تمثلت قطع السراق وقطاع الطرق في إحدى الإجراءات الفعالة التي اتخذها الأمير محمد لضمان أمان إمارة سوران. بفضل هذه الإجراءات، غابت الأعمال الإجرامية والاضطرابات في المنطقة، مما ساهم في جعلها مأمونة ومستقرة.

٢- سيادة القانون والعدل:

يظهر من السجلات التاريخية أن إمارة سوران كانت تتميز بسيادة القانون والعدل. قام الأمير محمد بتشكيل مجلس استشاري يتألف من أفراد ذوي خبرة واختصاص، وهم أرباب حرف وصنائع. هذا التشكيل يعكس اعتماد الأمير على الخبرات المتنوعة في إدارة شؤون الإمارة.

٣- التفاعل مع الخبراء:

يتضح من تكوين مجلس الاستشارة أن الأمير كان يدرك أهمية التفاعل مع الخبراء في مجالات متعددة. استخدم معظم أعضاء المجلس مهاراتهم وخبراتهم في الحرف والصنائع للمساهمة في إدارة الأمور الإدارية واتخاذ القرارات الهامة.

٤- التطوير الاقتصادي:

يشير اهتمام الأمير بتطوير التربية والتعليم إلى رغبته في تحقيق التقدم الشامل. فقد كان يتساءل حول حالة التربية في إنجلترا، مما يعكس رغبته في استلهام أفضل الممارسات من العالم الخارجي لتحسين أوضاع إمارته.

باختصار، يظهر من خلال هذه الوقائع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أن إمارة سوران كانت تتمتع بفترة من الاستقرار والازدهار تحت حكم الأمير

محمد الرواندي، وأنه كان لديه رؤية شاملة لتحقيق التطور في مختلف جوانب الحياة في إمارته.

القوة العسكرية:

كان الأمير محمد الرواندي واعياً تماماً لأهمية بناء البنية التحتية العسكرية لتعزيز قوته العسكرية وضمان استقرار إمارة سوران تحت حكمه. قام بتشديد العديد من الحصون والقلاع التي كانت تلعب دوراً حيوياً في تأمين الإمارة وحمايتها من التحديات الخارجية.

من بين الحصون الشهيرة التي شيدت خلال حكم الأمير محمد:

١- سيدكان: تعد هذه الحصن أحد البنية الدفاعية التي أقيمت لتأمين المنطقة وحمايتها من الهجمات الخارجية.

٢- شيروانيان: يُعد هذا الحصن جزءاً من استراتيجية الأمير لتحسين المناطق الحدودية وتعزيز الأمان.

٣- عقره: تشير بقايا هذا الحصن إلى دوره الهام في الحفاظ على أمان المنطقة وتصديه لأي تهديدات.

٤- رواندز: قلعة رواندز لعبت دوراً أساسياً في تأمين العاصمة وجعلها محطة محصنة.

٥- درا: يُعد هذا الحصن جزءاً من النظام الدفاعي الذي بناه الأمير لتحسين المناطق الحدودية.

بجانب الحصون، قام الأمير ببناء جسور استراتيجية، منها جسر برسيرين، الذي كان له أهمية كبيرة في ربط المناطق المختلفة وتيسير حركة القوات والتجارة.

يُظهر هذا الاهتمام الكبير بالبنية التحتية العسكرية والدفاعية قوة الإمارة واستعدادها للتصدي لأي تحديات قد تواجهها. كما يبرز الأمان والاستقرار الذي حققته إمارة سوران في ظل حكم الأمير محمد.

بالإضافة إلى بناء الحصون والقلاع، أظهرت السجلات التاريخية أن الأمير محمد الرواندي كان لديه اهتمام كبير بتطوير القدرات العسكرية الشاملة

لإمارته. من خلال بناء البنية التحتية وتعزيز القوات العسكرية، كان يهدف إلى جعل إمارة سوران قوية ومنيعة أمام التحديات المحتملة.

يشير بناء الجسور الاستراتيجية إلى التفكير الاستراتيجي في ربط المناطق المختلفة وتسهيل حركة الجيش والتجارة. جسر برسيرين، على سبيل المثال، كان له أثر كبير في تحقيق التواصل الفعال بين المناطق، مما سهل التنقل وتحسين التواصل الاستراتيجي.

من الجدير بالذكر أن هذه الجهود العسكرية لم تكن محدودة فقط في مجال الدفاع والتحصين، بل تمتد أيضاً إلى تطوير التعليم والثقافة. كما هو واضح من سؤال الأمير حول حالة التعليم في إنجلترا، كان لديه رغبة في جلب أفضل الممارسات من الخارج لتحسين قطاع التعليم في إمارته.

في النهاية، يبرز توازن الأمير محمد بين تعزيز البنية العسكرية وتطوير القدرات الثقافية والتعليمية، مما ساهم في جعل إمارة سوران مركزاً شاملاً للقوة والتقدم في الفترة التي حكم فيها.

دو كنغر را نهادم بردو بيكر رواندز شد روين دزبار ديكر
تترجم هذه العبارة إلى اللغة العربية بمعنى:

"قام ببناء مرقبين على ميداني القتال، فأصبحت رواندز قلعة حصينة من جديد."



برج المراقبة في شرقي مدينة رواندز
والمعرف ب(فونكري شمام)

ويحتمل أن الأمير محمد قام أيضاً بتشبيد المرقبين الآخرين (برجي المراقبة) في شرقي مدينة رواندزو المعروفين ب(فونكري شمام) ، لقد عملت هذه المنشآت الحصينة على حماية حمى الأمير وإدخال الرعب في قلوب منافسيه، وخاصة أمراء بابان الذين بنوا بدورهم الحصون والقلاع أيضاً.

" لم يهتم مير محمد ببناء القلاع فقط، وإنما أسست قوات عسكرية ضاربة، وتوجد بهذا الخصوص تقارير متنوعة ، فحسبما يذكر فريزر

Fruiser ، " بلغت القوة الضاربة للأمير (٥٠٠٠٠) رجل: «لقد بات مؤكداً بان له خمسين ألف رجل تحت إمرته». " يقول موكرياني بالاستناد إلى قصيدة (مليخا- مه ليخا) واستنطاق العديد من المسنين الكرده بأن «قوة جيش الأمير قد بلغت في سنة ١٨٢٩ م حوالي خمسة عشر ألف جندي، منهم خمسة آلاف مقاتل في سلاح المشاة، وعشرة آلاف مقاتل من سلاح الفرسان»

ويقول الدكتور روس (Roos) الذي تفقد شخصياً جيش الأمير محمد سنة ١٨٣٣ م، فلا يوجد هناك اختلاف كبير مع العدد الذي ذكره موكرياني «استنتج الدكتور روس (Roos) إن القوة العسكرية في المخيم هي في حدود عشرة آلاف رجل، وهي اقل من نصف الجيش النظامي، فقد أرسلت البقية إلى المنزل لحصاد المحصول»، وفي مكان آخر يذكر الدكتور روس «علم الدكتور بان الجيش يتألف من خمسة عشر إلى عشرين ألف رجل، من الذين تعطلوا في المعسكر (أو المخيم)، فقد تم الاستيلاء على مدينة عقره قبل وقت قصير» وهذا الرقم قريب من الذي ذكره خيلاني في مذكراته «لمقتضى المتطلبات السياسية، رفع الأمير قوته العسكرية بعد عودته من بهدينان، وهذا يعني انه زاد عدد الجنود الذين يتقاضون الرواتب إلى خمسة آلاف من الخيالة وعشرون ألفاً من المشاة»

وهناك أيضاً معلومات أخرى حول قوة جيش الأمير فبموجب ما يذكره الدملوجي، بلغت قوة جيش الأمير محمد في سنة ١٨٣٥م حينما هاجم منطقة الايزيديين (٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠) رجل " ويشبه سليمان الصانع جيش الأمير محمد عند الهجوم على الايزيديين سنة ١٨٢٩ م بالجراد وذلك نظراً لكثرة عددهم) ويخمن محمد فيدا في مقاله المقتضب حول الأمير محمد " القوة الإجمالية لجيش الأمير (المشاة والفرسان) بأربعة وعشرين ألف مقاتل. تقرير الدكتور روس أدق من غيره مقارنة بالتخمينات الأخرى لأن روس كان شاهد عيان رأي جيش الأمير في حالة الحرب رأي العين، أدنى قوة لجيش الأمير سنة ١٨٣٣م كانت حوالي (٢٠٠٠٠) مقاتل، ثم ارتفع هذا العدد باستمرار لغاية عام ١٨٣٦م (تاريخ سقوط الأمير محمد).

كان امتلاك أحد الأمراء لهذا العدد من المقاتلين يعتبر في حينه ذا أهمية بالغة ويحسب له حساب، إذ استطاع أن ينافس الجيش القاجاري والعثماني كذلك. ولكن القوة الضاربة لجيش ما لا تعتمد على عدد الجنود فقط، بل على نوعية القيادة وعلى التنظيم والتسليح أيضاً. كانت القيادة الواقعية لجيش سوران في يد الأمير محمد نفسه، الذي برهن على قدرته العسكرية عبر سلسلة من الانتصارات".

ويستنتج من ذلك أنه كانت لجيش سوران قيادة جيدة ، أما عن تنظيم تلك القوات العسكرية فيقول الدكتور روس «ليس المعسكر نفسه أية مظاهر التنظيم العسكري فالشيء الوحيد الذي كان منتظماً كان سلسلة الخيم الصغيرة المحيطة بخيمة الباشا، والتي تضم حرسه الخاص وتعداده ثلاثة آلاف، هؤلاء يعملون أيضاً كخدم تحت إمرته، فالمشاة يحملون البنادق والخناجر، أما الفرسان فيحملون الرماح والخناجر» نرى في هذا التقرير، أن جيش الأمير محمد كان

ينقسم إلى صنف المشاة والفرسان، ولم يؤيد موكرياني هذه المعلومات فحسب وإنما أضاف بهذا الخصوص ما يلي «كانت الأزياء العسكرية للعقلاء والجنود، والمرافقين المنتمين إلى سلاح المشاة والفرسان مختلفة عن بعضها»



إن مثل هذا التصنيف إلى مشاة وفرسان يعني تقدماً بالنسبة إلى النظام التقليدي لجيوش رؤساء العشائر التي افتقدت هذا التصنيف، وكذلك كان للانضباط الذي يذكره الدكتور روس ، أهمية بالغة لذلك الجيش «فلم يكن يسمع أي صوت، وكان باستطاعة كل شخص أن يكون في موضع معين خلال خمس دقائق»

كاولوكا وخلفها مدينة رواندر

ولم يجند الأمير محمد في جيشه العشائر الكوردية فقط، بل إن مجموعة من عشائر الطي العربية ، وقد أدى مثل هذا التوزيع إلى نشوء الحقد القومي على الكورد الذين كان في أيديهم زمام قيادة الجيش والدولة، و لربما لم يكن أمام الأمير محمد خيار آخر غير هذا، ولكن وعلى كل حال كان الأمير يبذل جهده لتخفيف وتهدئة التوتر عن طريق تناوله الطعام العشاء في كل أمسية مع طائفة من أفراد إحدى القبائل وبالتناوب وذلك حسبما يذكر الدكتور روس .. وقد تمكن الأمير محمد بواسطة هذه الدبلوماسية البارعة من السيطرة على جيشه سيطرة تامة، إذ لا تجد رغم كل شيء في أي تقرير دلائل تشير إلى حدوث أي تمرد أو عصيان في جيشه.

من الواضح أن الأمير محمد في وضع تمكن فيه من صنع المدافع، فقد بنى الأمير سنة ١٨١٥م مصنعاً للأسلحة في حي كاولوكا برواندر وعين الأسطة رجب رئيساً وخان كلدي مساعداً له. فقد قام الأسطة رجب بصنع المدافع.

وفي عام ١٨١٧ صبت المدافع في مصانع رواندر وخرجت للاستعمال وكان عددها ٢٢٢ مدفعاً من زنة قنطارين وأربعة وستة قنطير ثم ضربت مدافع أخرى في السنين التالية. ومازال مدفع الأسطة رجب في مدينة رواندر.

بالإضافة إلى مجموعة من الجوانب الهامة حول الأمير محمد الرواندر في وتحدياته وجهوده في تنظيم جيشه وتطوير الهيكلية العسكرية والإدارية في إمارة سوران. إليكم بعض النقاط المهمة:

١- **تقدم التنظيم العسكري:** يُظهر تقدماً ملحوظاً في تنظيم القوات العسكرية في إمارة سوران برؤية الأمير محمد. تم تقسيم القوات إلى فئتين، مشاة وفرسان، مما يعكس استيعاباً للتطورات العسكرية الحديثة وتقنيات القتال.

٢- **الانضباط والتنظيم:** يشير إلى الانضباط العالي داخل الجيش، حيث لا يسمع أي صوت ويمكن لكل فرد أن يكون في موضعه المحدد خلال خمس دقائق. هذا يشير إلى تحقيق الأمير لمستوى عالٍ من التنظيم والإدارة العسكرية.

٣- **التوزيع الجغرافي للجيش:** قام الأمير محمد بتجنيد أعضاء من عشائر الكورد وكذلك عشائر الطي العربية، مما أسهم في تنوع الجيش وتوحيد مكونات المجتمع. ومع ذلك، أشير إلى أن ذلك قد أثار حقدًا قومياً ضد الكورد، الذين كانوا يتولون القيادة.

٤- **الدبلوماسية والتفاهم:** استخدم الأمير محمد استراتيجيات دبلوماسية للتحكم في جيشه، حيث قام بتناوب تناول العشاء مع طائفة محددة من الأفراد من عشائر مختلفة، مما ساهم في تهدئة التوترات وتقديم رؤى للمجتمع حول وحدته.

٥- **صناعة المدافع:** يُظهر النص جهود الأمير في تعزيز صناعة المدافع في إمارة سوران. بناء المصانع وتصنيع المدافع يعكس التحرك نحو الاعتماد على الصناعات الحربية المحلية.

٦- **استمرارية القيادة:** يشير إلى استمرارية القيادة الفعّالة للأمير محمد، حيث تمكن من السيطرة الكاملة على جيشه دون وجود أي تمرد أو عصيان، مما يبرهن على الثقة والسلطة التي كان يتمتع بها.

بالإضافة، يظهر تفاني الأمير محمد في تطوير إمارته، سواء على الصعيدين العسكري والإداري، وتحقيق التوازن بين القوة العسكرية والدبلوماسية لضمان استقرار واستمرارية الحكم.

نهاية الإمارة السورانية ومقتل الأمير محمد الرواندي:

في سياق تصاعد التوتر بين العثمانيين والأمير محمد الرواندي، اتخذ العثمانيون إجراءات للتصدي له ولإضعاف نفوذه. بدأت هذه الجهود بعد اتفاقية كوتاهية وتصاعد الصراع بين العثمانيين والجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا.

وفي إطار هذا الصراع، قامت الدولة العثمانية بتكثيف جهودها لتوسيع نفوذها وتقوية السلطة المركزية. كانت الإمارات الكوردية المستقلة تمثل تحدياً لهذه الجهود، وكان الأمير محمد الرواندي من بين الزعماء الكورد الذين كانوا يحاولون الحفاظ على استقلال إمارتهم.

مع توجيه العثمانيين لتركيزهم على توسيع الحكم المركزي وإضعاف الإمارات الكوردية، أصبحت إمارة سوران والأمير محمد الرواندي تحت ضغط شديد. قاد العثمانيون حملات عسكرية للقضاء على الإمارات الكوردية المستقلة.

في النهاية، وفي سنة ١٨٣٦، تم هزيمة الأمير محمد الرواندي وقتله. قد تم استخدام القوة العسكرية الهائلة للدولة العثمانية لسحق المقاومة الكوردية وتوحيد السلطة العثمانية في تلك المنطقة.

هذه الفترة شهدت نهاية إمارة سوران وفقدان الكورد لبعض مناطقهم المستقلة. كما أظهرت هذه الأحداث التحديات التي واجهها الكورد في تلك الحقبة والضغوط الكبيرة التي تعرضوا لها من الدولة العثمانية.

لم يلبث أمير رواندز أن تعرض لخطر كبير من جانب العثمانيين، فقد تفرغ العثمانيون بعد اتفاقية كوتاهية (بين العثمانيين وإبراهيم باشا ابن محمد علي والي مصر) لتصفية الإمارات الكوردية تأميناً لظهر الجيش العثماني عندما تبدأ الجولة الثانية بينه وبين الجيش المصري في الشام، إن أعمال ومواقف الأمراء الكورد المستقلين كانت سبباً في اعتقادهم في إضعاف وانكسار القوات العثمانية أمام جيش محمد علي والي مصر. ومن جهة أخرى أن الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) قامت بإعادة الحكم المباشر إلى الولايات، وتوسيع هذا الحكم، وتقوية السلطة المركزية، والقضاء على الإمارات الكوردية المستقلة.

والواقع أن التشنيع على أمير رواندز كان بسبب توسع إمارته وبخاصة من ديار كورد. فحسب لها العثمانيون خطرهما، فأرسلوا أحد الصدور العظام من درجة سردار اكرم للقضاء عليه. وكانت الدولة العثمانية تنضر إلى توسع إمارة رواندز بعين ملؤها الخوف والقلق واعتبرت وجودها غائلة من أمهات الغوائل قام لها الترك وقعدوا.

ونظمت قوة عثمانية في سنة ١٨٣٣ م بقيادة والي سيواس رشيد باشا (الصدر الأعظم السابق لهذا الغرض)، وفي صيف ١٨٣٤م بدأت القوات العثمانية مهاجمة الأقاليم الكوردية في الشمال. وحاول رشيد باشا قبل أن يصل إلى عدوه الأكبر الأمير محمد الرواندي تصفية حسابيه مع الرؤساء الكورد الذين لم يريدوا الانحياز إليه، فضرب الكورد منطقة (سمرت) وهاجم إقليم الجزيرة (بوتان)، ثم وصل إلى العمادية وقد تراجع العثمانيون أمام العمادية أكثر من مرة، ثم هاجموا عقره التي قاومت ثلاثة أشهر.

وبعد سقوط عقره دخلت أطراف أخرى في المسألة مثل بريطانيا وروسيا، فزود الروس الإيرانيين بالسلاح والذخيرة، وحاول البريطانيون التقريب بين الإيرانيين (الذين ابدوا الرغبة في التعاون) وبين العثمانيين لمقاومة الأمير محمد والقضاء عليه. ولما فشل البريطانيون في هذا المسعى تدخلوا مباشرة

لدى الأمير السوراني لإقناعه بالاستسلام للقوات البريطانية على أمل أن تسعى السفارة البريطانية في الأستانة لدى الباب العالي لاستصدار العفو عنه وإعادةه إلى إمارته ليحكمها مرة أخرى .

وذكر المؤرخون أسباباً عديدة أخرى اضطرت الأمير محمد إلى الاستسلام إلى رشيد باشا . وفي صيف ١٨٣٦ نجحت قوات قوامها عشرة آلاف جندي من ضمنها خمسة ألوية مشاة في جنوب أذربيجان للإغارة على رواندز . وكان الضغط يزداد من الغرب على محمد باشا من قبل الجيوش العثمانية بقيادة رشيد باشا .

وأغلق الأمير محمد نفسه في رواندز بأمل أن يصمد في هذا الموقع الحصين بوجه الغارات العثمانية والإيرانية ووضع العثمانيون خطتهم على أساس أن يزحف كل من علي رضا (والي بغداد) وبيرقدار (والي الموصل) و رشيد باشا كل على رأس قواته في الهجوم من ثلاث شعب على الأمانة السورانية وبدأت القوات العثمانية تتحرك من قواعدها صوب الأمانة .

واستعد الأمير محمد للمقاومة وحصن جميع الطرق المؤدية إلى رواندز وكان يتوقع أن المعركة ستقع في سهل حرير . وسار جيش مؤلف من أربعين ألف من الكورد بقيادة أخيه احمد بك لمواجهة العثمانيين، وكان من نتيجة ذلك أن اضطر العثمانيون إلى التقهقر . ولجأ رشيد باشا إلى الحيلة مستغلاً تدين الأمير فأرسل له رسالة منه فيها بأن لا يكون سبباً في إراقة دماء المسلمين وقال: بأن العصيان في وجه السلطان جريمة وكفر . رفض الأمير محمد الاقتراحات الداعية إلى التفاهم، وعند ذلك التجأ العثمانيون إلى الحيلة مرة أخرى، ونادوا بأن كل شخص يقف في وجه السلطان يبوء بغضب الله . وأصدر ملا الخطي أحد علماء الدين في رواندز فتوى بهذا المعنى: (إن كل من يحارب جيش الخليفة هو كافر، وإن زوجته منه طالق) وقد أثر هذا بدرجة أن ألقى جنود الأمير محمد السلاح، ونتيجة لذلك فتحت كثير من الطرق إلى رواندز، وقد قام الأمير محمد الذي حصن نفسه في رواندز فترة من الزمن، ولكن بعد نفاذ الماء والمؤن اضطّر في آب ١٨٣٦ أن يسلم نفسه .

وفي ٣ أيلول ١٨٣٦ أرسل الأمير محمد مخفورا إلى إسطنبول، ثم سمح له السلطان بالعودة إلى كوردستان ولكنه قرر سراً التخلص من هذا الحاكم الخطير الواسع النفوذ، فقتل الأمير محمد في طريق عودته في مدينة طرابزون .

وهناك العديد من الروايات تتحدث عن مقتل الأمير محمد الرواندي إحدى هذه الروايات تذكر أن الأمير محمد استسلم للقائد العثماني قبل الفجر بصحبة الملا

محمد الخطي بعد أن عهد بالأمانة لأخيه الأمير أحمد، وأظهر رشيد باشا عظيم امتنانه للملا الخطي ووعده بعودة الأمير محمد سالماً إلى رواندز، وأخذ رشيد باشا بنظر الاعتبار شهرة الأمير محمد وعامله باحترام، وبأمر من السلطان أرسله إلى إسطنبول حيث استقبله السلطان محمود الثاني باحترام وسمح له بالرجوع إلى كردستان، لكنه قرر التخلص منه بطريقة دنيئة بإصدار أوامره إلى ولاية الطريق بقتله . وبينما كان الأمير في طريقه إلى رواندز، فاجأه التتر - حامل البريد السلطاني - بحمل البراءة في قتله إلى والي سيواس فاعدم الحياة عام ١٨٣٨ وبطريقة جلد الرقبة بالسيف على الأكثر، وبصورة سرية وأخفيت جثته عن الأنظار، وشاهد مرافقوه في اليوم التالي فروته الثمينة وبنطولونه وعمامته في أيدي الدالين في السوق فغادروا مسرعين إلى كردستان.. ولا أحد يعرف قبره وأين يرقد وما زال هذا الأمر مجهولاً إلى الآن .. مهما يكن فأن الأمير اغتيل بعيداً عن الوطن .

وبعد هذه الأحداث ذهب بعضاً من رجال الدين والمتدينين من الكورد بيرون بوسيلة أو بأخرى ساحة الملا محمد الخطي، أما الكتاب والمؤرخون والمهتمون بالتاريخ من رجال الدين وغيرهم في مقدمتهم كيو المكرياني وحسين حزني مكرياني وغيرهم فيعدونه الطرف الرئيس في إسقاط الإمارة السورانية وكتب بعض المؤرخين أن اتهام الخطي بالخيانة جاء أول مرة من الموكرياني الذي سبق الجميع في هذا الباب . خلف الأمير محمد في الحكم أخوه رسول باشا ، وكان رسول باشا هو آخر حكام رواندز من الأمراء السورانيين وخلصت المدينة من بعده للعثمانيين تماماً، وفي مايو ١٣ / ٥ / ١٩١٦ احتل الروس رواندز وأنزلوا بها الدماء ولكن القبائل الكوردية تصدت لهم، وبعد شهرين أو ثلاثة انسحب الروس وذلك بعد سقوط مدينة الكوت بيد العثمانيين ، وفي تشرين الثاني ١٩١٨ احتل البريطانيون رواندز.

بعد هزيمة الأمير محمد الرواندزي واندماج إمارة سوران في نطاق الدولة العثمانية، شهدت المنطقة تغييرات كبيرة. بدأت السلطة العثمانية في فرض سيطرتها بشكل أكبر على المنطقة، وتم توحيدها تحت إدارتها المركزية.

فيما بعد، وخلال فترة الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة تغييرات إضافية. حين احتلت القوات الروسية مدينة رواندز في مايو ١٩١٦، وقامت بإراقة الدماء في المدينة. ومع تصدي القبائل الكوردية للروس، انسحبوا بعد فترة وتركوا المدينة.

ثم احتلت العثمانيين المنطقة مرة أخرى بعد سقوط مدينة الكوت بيد العثمانيين. بعد ذلك، في عام ١٩١٨، قامت القوات البريطانية بالاحتلال النهائي لمدينة رواندز.

بهذا الشكل، انتهت الفترة التاريخية لإمارة سوران وسط تداول السلطة بين الدول الإقليمية والعالمية في سياق الأحداث الكبيرة التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة.

في الختام، لفهم سياق انتهاء إمارة سوران وحكم الأمير محمد الرواندي، يجب أخذ العديد من العوامل في الاعتبار، بما في ذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة في تلك الفترة.

الجهل الكوردي وارتباطهم بالدين الإسلامي كانا عناصر مؤثرة في تشكيل السياق الثقافي والاجتماعي في المنطقة. قد يكون الجهل بعوامل التنمية والحكم الفعال قد ساهم في عدم استفادة الأمير محمد الرواندي وشعبه من الفرص المتاحة لتطوير الإمارة وتعزيز القدرة الاقتصادية والعسكرية.

تاريخياً، كانت هناك تحولات في الهياكل السياسية والتوازنات القوى في المنطقة. وفي تلك الفترة، تعرضت الإمارات الكوردية المستقلة لتحديات من الدول المجاورة والقوى الكبرى، مما قد يكون له تأثير كبير على استمرارية الحكم المحلي.

بشكل عام، يمكن أن يكون انتهاء إمارة سوران وحكم الأمير محمد الرواندي نتيجة لتداخل عدة عوامل، بما في ذلك التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وربما لعدم تحقيق التوازن الصحيح بين التقاليد الدينية واحتياجات التطور والتقدم في تلك الفترة.

المراجع:

1. Yehia, Abdul Fattah Ali. "Stories about the Great Pasha in Establishing Order and Security in the Soran Emirate." Caravan Magazine, No. 91, 1990, p. 108.
2. Silahshur, Fakhri Shams al-Din (translated by Fakhri Shams al-Din Silahshur). "The Kurdish Prince - Mir Muhammad al-Rawandzi, Known as Miri Kore." Dar Aras for Printing and Publishing, 2nd edition, 2003, p. 57.
3. Nourouz, Javad Saleh. "A Star Shining on the Genius of Reform." Pages 254, 210, 2018.
4. Yehia, Abdul Fattah Ali. "The Ottoman Attack on Kurdistan and the Fall of the Soran Emirate." Caravan Magazine, No. 54, 1987, p. 135.
5. Nourouz, Javad Saleh. "A Star Shining on the Genius of Reform." Pages 209-210, 2018.
6. Hoshlar, Joudat. "A Bright Page from the History of Industry in Kurdistan - The Rule of the Prince and the Genius of the Manufacturer." [Link to the archived page](#), November 16, 2020.
7. Silahshur, Fakhri Shams al-Din (translated by Fakhri Shams al-Din Silahshur). "The Kurdish Prince - Mir Muhammad al-Rawandzi, Known as Miri Kore." Dar Aras for Printing and Publishing, 2nd edition, 2003, p. 71.
8. Ismael, Zubair Bilal. "Erbil in its Historical Roles." Najaf, Al-Nu'man Press, p. 311, 1971.
9. Ismael, Zubair Bilal. "History of Erbil." Erbil, Ministry of Culture Press, p. 182, 1999.
10. Yehia, Abdul Fattah Ali. "The Ottoman Attack on Kurdistan and the Fall of the Soran Emirate." Caravan Magazine, No. 52, p. 142, 1987.
11. "Mir Muhammad Rawandzi" (in American English). Archived from the original on December 2, 2022. Retrieved July 12, 2023.
12. Yehia, Abdul Fattah Ali. "The Ottoman Attack on Kurdistan and the Fall of the Soran Emirate." Caravan Magazine, No. 54, p. 142, p. 135, 1987.
13. Mohammad, Masoud. "In Praise of Hajj at the Threshold of the Scholar." Caravan Magazine, No. 72, February 1989, p. 41.
14. Nourouz, Javad Saleh. "A Star Shining on the Genius of Reform." Page 41.2018

- ثورات البدرخانين وإمارة بوطان

تاريخ الحركة الوطنية الكوردية يعود إلى العصور الحديثة، حيث شهدت المنطقة التي تسكنها الشعب الكوردي العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل كبير في تكوين الهوية الكوردية وظهور الفكر والحركة القومية الكوردية. يعتبر الكثيرون أن ثورة الشيخ عبيد الله نهري في عام ١٨٧٨م كانت النقطة البداية الرئيسية لتلك الحركة.

في تلك الفترة، كانت المنطقة التي تمتد عبر إيران والعراق وتركيا وسوريا، والمعروفة باسم "كوردستان"، تخضع للسيطرة العثمانية والفارسية، وكانت هناك حاجة ملحة للمقاومة ضد الاستعمار والظلم. ثورة عبيد الله نهري، الذي كان زعيماً دينياً كوردياً، كانت استجابة للقمع والاستبداد الذي تعرض له الكورد من قبل السلطات العثمانية. تمثل هذه الثورة نقطة تحول مهمة في تاريخ الكورد، إذ بدأ الكورد في التفكير بوحدتهم الوطنية وحقوقهم الثقافية والسياسية.

تأثرت الحركة الوطنية الكوردية أيضاً بالتحولات العالمية في القرن التاسع عشر، مع تأثير الوجود الأوروبي والأفكار الوطنية والحركات الاستقلالية التي طغت على المشهد الدولي. كما أسهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إبراز الضرورة الملحة لتوحيد الكورد والدفاع عن حقوقهم.

مع مرور الوقت، تطورت الحركة الوطنية الكوردية لتشمل مجموعة متنوعة من التيارات الفكرية والسياسية، وكانت لها تأثير كبير على تشكيل هوية الشعب الكوردي ومطالبهم. تظهر هذه الحركة كرد فعل طبيعي للتحولات التاريخية والسياسية في المنطقة، وتشكل ركيزة أساسية في نضال الكورد من أجل الحقوق والحرية.

حركة الأمير الكوردي بدرخان باشا في عام ١٨٢٢م تعتبر واحدة من الفصول الهامة في تاريخ الكورد، حيث كانت محاولة جادة لمقاومة النفوذ المتزايد للسلطنة العثمانية في المناطق الكوردية. ولد بدرخان باشا في جزيرة بوتان في كوردستان، وكانت حياته مليئة بالصراعات والتحولات السياسية والثقافية التي شكلت خلفية لحركته الوطنية.

في ذلك الوقت، كانت السلطنة العثمانية تسعى لتوسيع نفوذها في المناطق الكوردية، وكانت تواجه المعارضة من قبل الكورد الذين كانوا يتمتعون بحضارة وثقافة فريدة. كانت حركة بدرخان باشا نتيجة للرغبة الكوردية في التحرر من السيطرة العثمانية والحفاظ على هويتهم الوطنية.

شرف خان البديسي، الذي كان شاعراً ومؤرخاً وسياسياً، قام بتاريخ هذه الحركة وتجسيدها في كتابه "شرف نامه". كتب هذا العمل بلغة فنية رفيعة وعاطفية، حيث استخدم فيه اللغة كوسيلة للتعبير عن الشعور القومي العميق والرغبة في الحرية.

المقولة المستمدة من الفيلسوف الإيطالي جوزيبي مازيني والتي تقول "الوطن قبل كل شيء هو الإحساس بالوطن" تجسدت بشكل رائع في حياة شرف خان البديسي، الذي كان يشعر بالالتزام العميق تجاه قضية شعبه ووطنه. هذا الإحساس بالوطن كان الدافع الرئيسي وراء تأليف "شرف نامه"، الذي يُعتبر اليوم واحداً من أقدم المراجع التاريخية حول تاريخ الكورد.

رغم أن شرف خان البديسي كان ربيب البلاط الصفوي في بدايات حياته، إلا أن الظروف السياسية أجبرته لاحقاً على أن يصبح حليفاً للسلطنة العثمانية. كان يعيش في وسط حالة صراع دائم بين القوتين المتنافستين، ولكنه نجح في إيصال صوت الكورد وقضيتهم إلى المجتمع الدولي من خلال عمله الأدبي والتاريخي.

باختصار، يُظهر تاريخ بدرخان باشا وشرف خان البديسي كيف تكون الحركات الوطنية نتيجة للرغبة العميقة في الحفاظ على الهوية الوطنية والتحرر من الاستعمار والظلم، وكيف يمكن أن يكون الوطن شعوراً دافعاً قوياً يؤدي إلى العمل والتضحية من أجل تحقيق الحرية والكرامة.

شعر أحمدي خاني، الشاعر الكوردي الأعظم، كان يعكس بشكل مميز وعاطفي حالة الكورد وتحدياتهم في وقت كانوا يعيشون فيه وسط التشرذم وفقدان الهوية. كانت كلماته تعبيراً عن روح الثورة والرغبة في التحرر من الظلم والاستبداد. يعتبر أحمدي خاني رمزاً للوعي الوطني والحس القومي الكوردي.

العلاقة الخاصة بين الإنسان وأرضه، وتراجه، والروابط العميقة بين الكورد والجبال التي حمتهم عبر العصور، كانت مصدر إلهام لأحمد خاني وللكتيرين بعده. كانت هذه العلاقة تشكل محوراً هاماً في شعره وتعبيراته الفنية. إن هويتهم ككورد كانت تتجلى في قوة هذه العلاقة وفي الشغف العارم بالدفاع عن أرضهم وحقوقهم.

تاريخ الكورد شهد العديد من الثورات والحركات النضالية، وكانت هذه الأحداث تعكس إرادة الكورد في مواجهة الظلم والاضطهاد. ثورات الشيخ عبيد الله نهري، والشيخ عبد السلام بارزاني، والشيخ محمود الحفيد، والجنرال إحسان نوري باشا، وسيد رضا في ديرسم، كانت جميعها محاولات للكورد في تحقيق الحرية والكرامة.

تأتي أسطورة النضال الكوردي بالملا مصطفى بارزاني كتكملة لهذا التاريخ الطويل من النضال. إقامة أول جمهورية كردية في مهاباد بإيران في عام ١٩٤٦ تعكس إصرار الكورد على تحقيق حلمهم بالاستقلال. لكن مرور هذه الجمهورية بفترة قصيرة لا يقلل من أهميتها كمحطة في تاريخ الكورد.

على مدى السنوات، استمرت الحركات النضالية في كردستان، مع استمرار الكورد في النضال من أجل الاعتراف بحقوقهم الوطنية والثقافية. إن هذا الإرادة القوية للتحرر والمضي قدماً في النضال تظل تعكس الروح الكوردية والرغبة في بناء مستقبل يعترف بكرامتهم وحقوقهم.

تاريخ الكورد يمتلك فصولاً حافلة بالثورات والمناضلين، حيث تلاحق الحركات والتنظيمات السياسية والثورية بعضها البعض بشكل متتابع. بالرغم من التأثير المتغير للفكر القومي الكوردي بين الليبرالية والماركسية والاشتراكية، إلا أن النضال الكوردي في إقليم كردستان العراق نجح في تحقيق نجاحات كبيرة بفضل تضحيات الشعب الكوردي.

المسيرة الثورية في كردستان شهدت ثورات هامة، مثل ثورة الشيخ عبيد الله نهري وثورة الشيخ عبد السلام بارزاني والشيخ محمود الحفيد والجنرال إحسان نوري باشا، بالإضافة إلى ثورة ديرسم بقيادة سيد رضا. هذه الثورات تعكس إصرار الكورد على تحقيق الحرية والكرامة، وتشير إلى استمرار التحديات والصراعات التي واجهها الشعب الكوردي.

تاريخ النضال الكوردي يرتبط أيضاً بأسماء كبيرة مثل الملا مصطفى البارزاني، كان قائدة لحركة التحرير الكوردية في إقليم كردستان. بعد مرور أكثر من قرن ونصف على النضال المستمر، يقف الشعب الكوردي أمام مفترق طرق تاريخي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق حلم إقامة دولة كوردية.

في هذا السياق، يتساءل العديد من دول العالم عن هوية هذه الدولة الجديدة، وقد يشعر بعضهم بالقلق تجاهها. ومع ذلك، رسمت كردستان رسالتها بوضوح للعالم، حيث دافع أبناؤها عن ترابها بكل إخلاص وشجاعة. يُظهر الشعب الكوردي أنه دعاة للسلام والمحبة والإنسانية، وأنهم يسعون لبناء مجتمع يعترف بكرامتهم وحقوقهم.

على الرغم من تاريخ كردستان المعقد والمليء بالتحديات والمصاعب، إلا أن الكورد يظلون ملتزمين بقيم السلام والتعايش، وهم على استعداد لبناء دولتهم بشكل يعبر عن وحدة شعبهم وحقوقهم الوطنية.

وفي هذا السياق، يبرز تاريخ الكورد الثري بالنضال والتحديات الذي أدى إلى تشكيل هويتهم الوطنية الفريدة. بعد أكثر من قرن ونصف من النضال المستمر، يشهد الشعب الكوردي اليوم لحظة حاسمة في تاريخه، حيث يقتربون من تحقيق حلم إقامة دولتهم وكيانهم الكوردي.

قد تشكل كوردستان دولة جديدة في خريطة العالم، وقد يكون هذا الأمر مصدر قلق لبعض الدول. ومع ذلك، يتجلى تاريخ الكورد في النضال الدائم والتضحيات التي قدمها الشعب الكوردي من أجل الحرية والكرامة. يعكس نموذج النضال الكوردي نجاحاً كبيراً بفضل الوحدة والتصميم الذي أبداه الشعب.

وفي ظل هذه المفارقة المفصلية، يواجه الشعب الكوردي تحديات جديدة تتعلق ببناء دولتهم والتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية. ومع ذلك، يظل الكورد ملتزمين بقيم السلام والعيش المشترك، ويسعون إلى إقامة دولة تعبر عن وحدة شعبهم وتعزز حقوقهم الثقافية والوطنية.

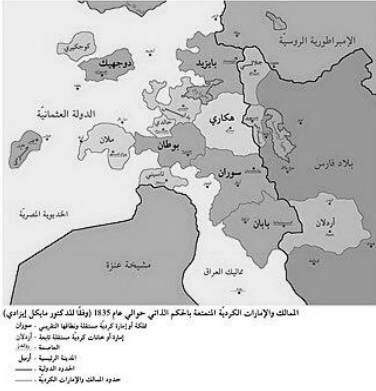
يبرز تاريخ الكورد الحافل بالنضال والصمود، ويشير إلى إرادتهم القوية لتحقيق الحرية والاستقلال. إن الكورد يقفون اليوم على مفترق طرق تاريخي، وقد يكون لديهم الفرصة لتحقيق حلمهم الطويل بإقامة دولة كوردية قوية ومزدهرة.

في هذا العصر الحديث الذي تتنوع فيه الثقافات وتتداخل الأصوات الفنية، يبرز الشعب الكوردي بكل فخر محاولاً إيصال صوته وثقافته للعالم بأسره. يسعى الكورد إلى تسليط الضوء على هويتهم، ويعبرون عن رغبتهم في الاعتراف بوجودهم في هذا العالم كدولة ذات هوية فريدة. يتحدث الشعب الكوردي بلسان فني وثقافي يعبر عن تنوعهم وتاريخهم العريق.

تتجلى رغبة الكورد في تحقيق هويتهم بوضوح من خلال نضالهم العسكري والسياسي والفكري الذي استمر لأكثر من قرن ونصف. إن مطالبهم الشرعية بالحصول على حقوقهم كأصحاب للأرض وتشكيل دولتهم الكوردية تعد جزءاً من هذا النضال الطويل والغني. يعتبر الكورد أن إقامة دولتهم الكوردية هي نتاج طبيعي لتلك النضالات، وهي ولادة حقيقية لأمل الشعب الكوردي في الحياة الكريمة والحرية، ورفضاً لأن يكتب عليهم مصيرهم بواسطة إرادة الآخرين.

تتواصل رسالة الكورد للعالم، حيث يعبرون عن إصرارهم على الحياة بكرامة وحرية. يعكس نضالهم القوي رغبتهم في أن يكونوا مكوناً أساسياً في تشكيل خارطة العالم وفقاً لهويتهم وإرادتهم. يتطلع الشعب الكوردي إلى أن يكونوا جزءاً من المجتمع الدولي بحقوقهم المستقلة وبكيان يعبر عن تاريخهم وهويتهم بكل فخر.

❖ إمارة بوطان



إمارة بوتان، المعروفة أيضاً باسم بوطان أو بوهتان أو بُختي، هي إمارة كردية تاريخية نشأت في العصور الوسطى ضمن دولة العثمانيين. تركزت هذه الإمارة في بلدة جزيرة ابن عمر، المعروفة اليوم باسم جزيرة بوتان، وتقع في جنوب شرق الأناضول. كان البوتانيون فرعاً كردياً قديماً وبارزاً، وكانت لهم تأثيرات كبيرة في المنطقة.

تشير السجلات التاريخية إلى أن البوتانيون كانوا جزءاً من الفروع الكردية، وكانوا يتبعون الفرع اليزيدي. ومع ذلك، في القرن الرابع عشر، انتشرت العقائد الإسلامية السنية في هذه المنطقة، وبدأت الإمارة بتحولها نحو الإسلام السني.

تاريخ إمارة بوتان يعكس التنوع الديني والثقافي في المنطقة، وكيف تأثرت بالتحويلات الدينية والاجتماعية على مر العصور.

في أوائل القرن الثامن، كانت المنطقة المحيطة بجبال سنجار والجزيرة تحت حكم البختي والباجانوي، اللذين كانوا ينتمون إلى الشعب الكردي. يصف ياقوت الحموي منطقتهم باسم إخلات إلى سلماس، والتي كانت تحتوي على العديد من معاقل البوتانيون. كما ذكر أن مدينة جرداكيل كانت تُعتبر عاصمتهم. وكانت الإمارة تمتد من ديار بكر إلى وان ومن رواندز إلى سنجار في ذروتها.

كانت عائلة عزيز أوغلو هي الحكام الأوائل لإمارة بوتان، وكانوا مرتبطين بحكام إمارة بدليس. في القرن السادس عشر، حصلت بوتان على مكانة رسمية كإمارة كردية وراثية داخل الدولة العثمانية.

تولى بدرخان بك دوراً مهماً كأمير إمارة بوتان، وقام بتولي الحكم في عام ١٨٣٥ ومرة أخرى في عام ١٨٤٧. وقد أضاف بدرخان بك للإمارة نكهة خاصة، وكان له دور بارز في تشكيل مسار تاريخ إمارة بوتان.

مع مرور الوقت، شهدت إمارة بوتان تحولات هامة، وفي أعقاب انتفاضة فاشلة ضد الدولة العثمانية، استقال بدرخان بك من منصبه. فقدت الإمارة استقلالها وسط تحولات سياسية وتاريخية.

كانت الإمارة الكوردية في بوتان تتألف من عدة فروع رئيسية، وكانت هذه الفروع تحمل أسماء مختلفة تعكس التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المنطقة. الفروع الرئيسية التي ذُكرت كانت براسبي وداسني وسندي.

١- **براسبي**: كانت إحدى الفروع الرئيسية في إمارة بوتان، وكانت تشكل جزءاً هاماً من الهوية الكوردية في المنطقة. رغم أن السجلات التاريخية لا تقدم الكثير من التفاصيل حول براسبي، إلا أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من تكوين الإمارة.

٢- **داسني**: كانت فرعاً آخر مهماً في الهيكل الاجتماعي لإمارة بوتان. قد تشير هذه الفرعية إلى مواقع جغرافية معينة أو قبائل أو عشائر ذات هوية مميزة داخل الإمارة.

٣- **سندي**: كما كانت هناك فرعية أخرى تُعرف باسم سندي، والتي قد تكون قد تمثلت في مجموعة من القبائل أو المجتمعات ذات الصلة داخل المنطقة.

وفقاً لشرف خان شمس الدين البدليسي، الذي كان مؤرخاً في عصره، كان هناك عدد قليل من البوتانيين الذين اتبعوا الديانة الإيزيدية. وأشار أيضاً إلى أن بختي كانت في السابق من بين الجماعات الكوردية التي كانت لديها فرع إيزيدي كبير، مما يشير إلى تنوع الطوائف الدينية داخل إمارة بوتان.

في عهد الأمير بدرخان، ازدهرت إمارة بوتان وشهدت فترة من التقدم والاستقرار. كانت الإمارة تمتد من ديار بكر إلى وان، ومن رواندز إلى سنجار في ذروتها. كما كان للأمير بدرخان دور هام في تأسيس إمارة قوية وفاعلة في المنطقة.

في هذا السياق، كانت بداية الزراعة لها أهمية كبيرة، حيث شهدت المنطقة تحولاً اقتصادياً بفضل تطوير الزراعة واستغلال الموارد الطبيعية. كما قاد الأمير بدرخان جهوداً لتحسين ظروف الحياة في إمارته.

تجسدت قوة الإمارة وتأثيرها في الانتفاضة الشهيرة المعروفة بانتفاضة ساسان. كانت هذه الانتفاضة عبارة عن حركة احتجاجية كوردية ضد السلطة العثمانية في القرن التاسع عشر. وقاد الأمير ساسان بن قوس أحد أعيان إمارة بوتان هذه الانتفاضة. تمثلت هذه الثورة في مقاومة شديدة ضد الضرائب والجبايات التي فرضتها الحكومة العثمانية، وكانت لها تأثير كبير على حركة الكورد لاحقاً.

تبرز الأسرة البدرخانية كواحدة من الأسر الكوردية العريقة التي قادت الحركة الكوردية بفعالية. شغلت هذه الأسرة مكانة مرموقة في كوردستان، حيث لم تكن مجرد أمراء يدافعون عن حقوقهم، بل كانوا أيضاً مثقفين ووطنيين يؤمنون

بعدالة قضية شعبهم. امتزجت بصماتهم بتاريخ الكورد وحركتهم السياسية والفكرية، حيث شكلوا جزءاً لا يتجزأ من نضال الكورد والمطالب بالحقوق والكرامة.

بعد أن وصلت إمارة بوتان إلى أطراف الموصل جنوباً، وسنندج شرقاً، وديار بكر وسيورك غرباً، جرت أحداث مهمة في تاريخ الإمارة تؤكد على أهمية وتأثير الأسرة البدرخانية.

في يوليو ١٨٤٧، اجتاحت القوات العثمانية إمارة بوتان، واستسلم الأمير بدرخان بن عبدال خان لهذه القوات. تم نقله إلى اسطنبول ومنها إلى جزيرة كريت في البحر المتوسط. على الرغم من هذه الهزيمة، فقد سمحت السلطات العثمانية للأمير بالعودة إلى دمشق في عام ١٨٦٦، حيث أمضى بقية حياته وتوفي فيها عام ١٨٦٩.

تأثرت الأسرة البدرخانية بشكل كبير جراء الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨). وخلال تلك الفترة، انخرط معظم أفراد الأسرة في الحرب تحت ضغط الدولة العثمانية بدواعي الجهاد. وتزايدت صعوبات الأحوال الاقتصادية للشعب، مما دفع الكورد في تلك الفترة إلى التمرد على السلطة العثمانية عام ١٨٧٨، حيث قادوا استيلاءً على مدينة الجزيرة، وهي حدث يعكس قوة الروح القومية والثقافية للأسرة البدرخانية وللشعب الكوردي بشكل عام.

في الفترة التي تلت هزيمة تمرد الكورد عام ١٨٨٩، قامت القوات العثمانية بالسيطرة على الوضع واستعادة السيطرة على المنطقة. وعلى الرغم من هذا، إلا أن الحركة الكوردية استمرت في النضال من أجل حقوقها واستقلالها. في عام ١٩٠٨، شهدت تركيا تغييراً سياسياً كبيراً بفعل انقلاب حزب الاتحاد والترقي. تم في إطار هذا التغيير إقرار مبدأ المساواة بين الأقليات، مما أعطى الكورد فرصة لتأسيس تنظيمات تعبر عن هويتهم الخاصة.

حاول السلطان عبد الحميد الثاني خلال تلك الفترة استمالة بعض أفراد الحركة الكوردية، ومن بينهم أمين بدرخان، حيث عينه مفتشاً للعدل في المدن التركية، مثل اسطنبول وأنقرة وسالونيك وإسبارطة. ومع ذلك، استمر أمين بدرخان في نضاله السياسي من أجل استقلال كوردستان. في هذه الفترة، قام البدرخانيون بإصدار مطبوعات تعبر عن هويتهم ومطالبهم، مثل جريدة "أوميد" باللغتين العربية والتركية في مصر عام ١٩٠٠، وجريدة "دروشاك"، وجريدة "كردستان".

استمرت المطبوعات الكوردية في مهاجمة سياسات السلطان وحكومته، مما أدى إلى تحديد إقامة عدد من الشخصيات الكوردية الرائدة، مثل عبد الرزاق بدرخان وشاميل بدرخان، في طرابلس بلييا حتى عام ١٩١٠. في هذه الفترة، استمر الكورد في استغلال مناخ الانفتاح والتسامح في بدايات حكومة الاتحاد والترقي.

تأسست جمعية "التعاون والتقدم" الكردية في اسطنبول عام ١٩٠٨، وكان من بين مؤسسيها أعضاء من كبار الأسر الكوردية، مثل البدرخانيين والشمنديين والبابانيين. وكانت هذه الجمعية تهدف إلى تعزيز التعاون وتعزيز التقدم بين الكورد في إطار الإصلاحات الجديدة التي أعلن عنها حزب الاتحاد والترقي.

أنشئت جمعية "نشر المعارف الكردية" في عام ١٨٠٩، وفي أعقاب ذلك تم تأسيس المدرسة الكوردية في اسطنبول، وهي خطوة تعكس التزام الكورد بالحفاظ على لغتهم وثقافتهم وتعزيز التعليم في صفوفهم.

ومع هزيمة تركيا في حرب البلقان مع بلغاريا واليونان والجبل الأسود عام ١٩١٣، وأمام إيطاليا عام ١٩١١-١٩١٢، استلم حزب الحرية والائتلاف الحكم عام ١٩١٣، وقد أيده قادة وزعماء الكورد وأسسوا جمعية «الأمل»، ومنهم واصف وصالح بدرخان. وبعودة الاتحاديين إلى الحكم ثانية بدأت قيادة الكورد بالتحول نحو روسيا للحصول منها على اعتراف ومساعدة في تكوين إمارة كوردية.

وسافر يوسف وكنعان بدرخان إلى تبليس- جورجيا لمعرفة الموقف الروسي. وعام ١٩١٣ قامت انتفاضة «بدليس» وحاولت السلطات التركية عسكرياً ودبلوماسياً فضها ولكنها فشلت في ذلك، وقد كان للدور الروسي أثر كبير في استمرارها، ومع قيام الحرب العالمية الأولى وإعلان الحرب على روسيا، استخدمت تركيا قوتها الضاربة في فض الانتفاضة ولجأ زعمائها إلى الاحتباء في القنصلية الروسية في «بدليس»، إلا أنه تم القبض عليهم وتم إعدامهم فوراً.

وقاد عبد الرزاق بدرخان الحركة الكوردية مطالباً بحكم ذاتي لمنطقة «بوتان»، وبدعم وحماية من روسيا بدأ التحرك، حتى ضد رغبة بعض القيادات الكوردية، وعقد مباحثات تمهيدية مع الجانب الروسي، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى وملاساتها قد عرقل مشروع الثورة ضد الحكم التركي.

وقد رصدته المخابرات التركية وانتظرت حتى نهاية الحرب وتم القبض عليه في مدينة «رواندوز» وتسليمه إلى قائد الفيلق السادس التركي بالعراق، ونفذ فيه حكم الإعدام سراً بالموصل دون محاكمة. ثم يتحول بعد ذلك المؤلف إلى

مرحلة ما بعد الحرب حيث أضحت اسطنبول مكاناً لنشاط النخبة السياسية الكوردية، وساهموا في تأسيس وتنشيط الأحزاب والجمعيات وإصدار المطبوعات.

وقد ذهب الوثائق البريطانية إلى درجة تأسيس دولة كوردية في ولاية «ديار بكر» تحت حكم أحد أعضاء الأسرة البدرخانية، وتحديد أمين بدرخان الذي كان له، ومعه أبنائه ثريا وجلادت وكاميران، دور كبير في الحركة الكوردية، كما كان خليل بدرخان من أقطاب تلك الحركة في «ملاطيا» و«تفليس».

تظهر في هذه الفترة الحديثة تفاعلات سياسية وثقافية أخرى للبدرخانيين. في عام ١٩١٨، قدم يوسف بدرخان خطة إلى الحكومة البريطانية تقترح إقامة دولة كوردية تمتد من إقليم كوردستان في إيران إلى ديار بكر. كان هذا الاقتراح يعكس الطموحات الكوردية للحصول على هوية ودولة خاصة بهم.

تميزت الفترة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٤٣ بدور سياسي وثقافي مهم للبدرخانيين. شارك العديد منهم في تأسيس جمعية "خويبون" عام ١٩٢٧، والتي تعتبر من بين أهم التنظيمات السياسية التي تطرح مفهوم القومية الكوردية. تمتد نشاطات هذه الجمعية حتى عام ١٩٤٦، وسعت إلى إقامة كيان كوردي مستقل في جبال آارات (أكري).

تظهر هذه الفترة كفترة نشطة للكورد في السياسة والفكر والنضال الوطني، حيث سعوا إلى تحقيق طموحاتهم الوطنية والتمثيل السياسي.

وقد نجحت تلك الجمعية في تأسيس تنظيم واحد يضم عدداً من الجمعيات التي كانت على وشك الاختفاء، كما تمكنت من إيصال الصوت الكوردي إلى الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق ثريا بدرخان الذي وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٠، وأصدر كتاباً حول القضية الكوردية في تركيا، كما واصل جولاته في العواصم الأوروبية والآسيوية لشرح القضية الكوردية.

كما ساهم جلادت وكاميران بدرخان بالعمل الثقافي لخدمة المطالب الكوردية فقاما بإعداد الأبجدية الكوردية، وإصدار مجلة «هاوار» عام ١٩٣٢، ونشر العديد من الكتب السياسية والأدبية مثل: رسالة إلى رئيس جمهورية تركيا، وحول المسألة الكوردية، الأمثال الكوردية، ونسر كوردستان، ودروس في الشريعة، وتلوج النور. كما استطاع البدرخانيون جمع السياسيين والمتقنين الكورد الذين لجأوا إلى سوريا عقب انتهاء انتفاضة «آارات» في مجلة «هاوار» والتي أصبحت لسان حالهم في سوريا.

أما النشاط السياسي والثقافي في الفترة (١٩٤٣ - ١٩٥٠)، حيث تركت أحداث وتطورات الحرب العالمية الثانية آثارها على الكورد مما دفعهم لتصعيد نشاطهم للمطالبة بحقوقهم القومية. وبادر الوطنيون الكورد إلى التقرب من القوى الدولية للحصول على مساندتها في ذلك.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، شهدت العديد من الشعوب العرقية تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، وكانت للأكراد حظ كبير في هذا السياق. كانت فترة ما بعد الحرب تمثل فترة نهضة ووعي وطني لدى الكورد، حيث سعى إلى تحقيق حقوقهم وتعزيز هويتهم الوطنية.

اندلعت الثورة العربية الكبرى وحدثت التغييرات الجذرية في الشرق الأوسط، وهذا أثر بشكل كبير على الأوضاع في كوردستان. بدأت الكورد في التوجه نحو إقامة علاقات مع القوى الدولية، وبرزت علاقات مع بريطانيا وفرنسا بشكل خاص. كان للكورد اهتمام كبير في البحث عن دعم دولي يساهم في تحقيق مطالبهم الوطنية.

بعض الشخصيات الكوردية الهامة، مثل جلادت بدرخان في دمشق، اقتربوا من بريطانيا وتعاونوا معها لخدمة مصالحهم السياسية. استفاد الكورد من دعم بريطانيا في نشر الثقافة والوعي بين الأكراد. أسسوا مجلة "ناهي" بالإضافة إلى مجلة "هاوار"، والتي زادت من الحديث حول القوات البريطانية ونشاطها ضد قوات المحور.

كانت هذه المجالات وسيلة لنقل الأخبار والأفكار بين الكورد وتعزيز الوعي بالتطورات السياسية والثقافية. كما أن العلاقات مع بريطانيا ساهمت في تشكيل رؤية جديدة بين الكورد وتعزيز قدرتهم على المشاركة في الأحداث الجارية في المنطقة.

وأصدر كاميران بدرخان جريدة «روزانو»، وجريدة «ستير» في بيروت بدعم مالي وفني من فرنسا، وبالتالي فقد كانت أخبار فرنسا وتاريخها وجيشها من العناوين الثابتة في هاتين الجريدتين. كما حاول جلادت الترشح لعضوية البرلمان السوري عام ١٩٤٧ كممثل عن كورد الجزيرة، ولكن تم القبض عليه وأودع رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته في دمشق عام ١٩٥١.

كان لإسماعيل بيشتي ودوره في تأسيس قسم اللغات الشرقية بجامعة السوربون في باريس دور كبير في تعزيز الدراسات الكوردية وتوفير مركز للبحث والتعلم حول اللغة والثقافة الكوردية. رئاسة كاميران لهذا القسم زادت من هذا

الدور، حيث ساهم في نشر المعرفة حول الهوية والثقافة الكوردية. كان ذلك هاماً لتعزيز التفاهم بين الكورد والعالم الأكاديمي الدولي.

ومع ذلك، يظل الوضع الكوردي معقداً بسبب الخلافات الداخلية والتحديات الجغرافية لتواجد الشعب الكوردي في مناطق متفرقة على عدة دول، مما يؤثر على القدرة على تقديم وجهة نظر موحدة وقوية. القضايا الداخلية والخارجية، مثل الموقف الدولي من القضية الكوردية، وعدم تحقيق شراكات استراتيجية قوية، كلها عوامل تسهم في تحديات الحركة الكوردية وتحد من تأثيرها الفعلي.

في النهاية، يعتبر فهم وتفاهم العديد من القضايا المعقدة المحيطة بالحركة الكوردية وتواجدها الجغرافي من الأمور الأساسية لتفسير تحدياتها وتحديد طرق تعزيز دورها وتأثيرها في المستقبل.

في ظل هذه التحديات، يظل تحقيق الوحدة والتنسيق بين الكيانات الكوردية المتنوعة أمراً حيوياً لتعزيز التأثير والتأثير الإيجابي للحركة الكوردية. يمكن لتعزيز التفاهم الداخلي والتضامن بين مختلف الفروع والتيارات داخل الحركة الكوردية أن يشكل أساساً قوياً لتحقيق الأهداف الكوردية المشتركة.

علاوة على ذلك، يمكن للحوار الفعال والبناء مع المجتمع الدولي أن يلعب دوراً هاماً في دعم القضية الكوردية. من خلال التواصل الدبلوماسي وتقديم وجهة نظر كوردية موحدة، يمكن أن تحقق الحركة الكوردية تقدماً أكبر نحو تحقيق حقوقها وطموحاتها.

بهذا السياق، يظل الدور الأكاديمي والثقافي المتقدم واستمرار الجهود في نشر الثقافة الكوردية أموراً حيوية. إذ يمكن أن تلعب البحوث والدراسات الأكاديمية دوراً هاماً في تسليط الضوء على الهوية والتاريخ الكورديين، وتعزيز التواصل بين الثقافات والمجتمعات المختلفة.

❖ العائلة البدرخانية الكوردية



تاريخ البدرخانيين يمتد عبر فترات زمنية طويلة، وقد عُرفوا بنضالهم الكوردي السياسي والثقافي. كانوا جزءاً من تاريخ كردستان الذي عرف بتنوعه الثقافي والديني، وكان لهم إسهاماتهم الخاصة في بناء الهوية الكوردية.

تاريخ البدرخانيين تشير إلى

تسميات متنوعة لهم، منها "ازيزان". يُعتقد أن هذه التسمية قد جاءت نسبة إلى أحد أجدادهم القدماء، عبد العزيز بن سليمان بن خالد، الذي كان أميراً لإمارة بوتانية في العام ٦٢٠ هـ (حوالي ١٢٠٠م). يعتبرون جزءاً من عشيرة بختي الكوردية، ولكن هناك آراء مختلفة حول أصلهم. بعض كتب التاريخ ينسبون أصلهم إلى عائلة خالد بن الوليد، في حين يعتبر البعض الآخر أن هناك تشابهاً في الأسماء قد يكون سبباً في هذا الارتباط.

تأتي هذه التفاصيل من مذكرات صالح بدرخان، الذي شهد على تاريخ عائلته ونضالها. يُظهر هذا التاريخ الطويل للبدرخانيين استمرارهم في الحفاظ على هويتهم وتمسكهم بالقيم الثقافية والدينية عبر الأجيال.

تاريخ البدرخانيين لا يقتصر على الأمور الجينية والنسب فحسب، بل يتعداها ليشمل نضالاً سياسياً وثقافياً طويل الأمد. يعكس هذا النضال إرادة العائلة في مواجهة التحديات والمحافظة على هويتها في سياق الظروف المتغيرة.

قاد أفراد عائلة البدرخانيين حركات نضالية في سبيل تحقيق الحرية والعدالة في إمارة بوتان ومناطق أخرى في كردستان. كما شاركوا في التحالفات الكوردية الأوسع، مساهمين في الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي.

صالح بدرخان، الذي ترك مذكراته، قدم وثيقة تاريخية تسلط الضوء على تجارب عائلته ومشاركاتها في المحن والانتصارات. وتظهر هذه المذكرات التضحيات والتحديات التي واجهها البدرخانيون خلال مسيرتهم التاريخية.

تأثرت عائلة البدرخانيين بالأحداث الكبرى في التاريخ الكوردي، مثل ثورة الشيخ عبد الله نهري في ١٨٧٨م، والثورة الكوردية الشهيرة بقيادة الشيخ مصطفى البارزاني في منتصف القرن العشرين، إلى جانب المشاركة في الجهود الثقافية والتعليمية لتعزيز الهوية الكوردية.

في ظل هذا التاريخ الطويل، يظل النضال البدرخاني رمزاً للصمود والتصدي للظروف الصعبة، ويسهم في بناء تاريخ الشعب الكوردي بشكل عام.

البدرخانيون هم جزء من تاريخ كردستان، ويعتبرون إحدى العائلات الكوردية التي أسهمت بشكل كبير في تشكيل الهوية والنضال الكوردي. تعتبر تسمية البدرخانيين مرتبطة بالأمير بدرخان بن عبد آل خان، الذي تولى حكم إمارة بوتان في الفترة من ١٨١٢ حتى ١٨٤٨.

في سن الثامنة عشرة، استلم بدرخان الحكم ونجح في تأسيس إمارة قوية أعلن فيها مستقليته عن السلطنة العثمانية. قام بتنظيم الإمارة وتطويرها في مختلف المجالات، بدءاً من الاقتصاد ووصولاً إلى الجيش والسلطة الحاكمة. قاد بدرخان حملة ضد فرض الضرائب والجباية على إمارته من قبل السلطنة العثمانية، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما.

تصاعدت التوترات إلى حد الصراع المسلح بين بدرخان والسلطنة العثمانية، حيث قاد الأمير مقاومة قوية ضد هجمات الجيش العثماني الكبير. استمرت المعارك لفترة طويلة، وعلى الرغم من تحقيق بدرخان بعض الانتصارات، إلا أن الفتنة بين المسيحيين استغلت من قبل العثمانيين للقضاء على المقاومة.

رغم نهاية محمد بدرخان وسقوط إمارته أمام القوة العثمانية، إلا أن ذكرى نضال البدرخانيين تظل حاضرة في تاريخ كردستان، حيث يُعتبرون رمزاً للصمود والمقاومة ضد الاستعمار والظلم.

في تلك الفترة الزمنية التي شهدت تصاعد التوتر بين إمارة بوتان والسلطنة العثمانية، كانت هناك تدخلات أوروبية في الشؤون الداخلية للمنطقة، حيث قدمت بعض الدعم للسلطان العثماني في محاولة للسيطرة على الإمارة.

وقد كان للعوامل الداخلية أيضاً تأثير كبير في تلك الفترة، فقد نجح السلطان في كسب دعم الأمير يزدان شير، قائد ميسرة جيش الإمارة. استغل السلطان هذا الانشقاق لصالحه، مما أدى إلى انضمام يزدان شير إلى القوات العثمانية. تلك الخطوة أضعفت القوة العسكرية لإمارة بوتان وسهلت للقوات العثمانية الوصول إلى عاصمتها.

في تلك الفترة الحرجة، كان الأمير بدرخان يواصل مقاومته ضد القوات العثمانية على رأس جيشه. وبينما كان يحارب ببسالة، حدثت المفاجأة بالنسبة له، حيث سمع بأن عاصمته الجزيرة قد سُلمت للعثمانيين. في محاولة لإنقاذ الوضع، قام بدرخان بالعودة إلى الجزيرة لمواجهة الاحتلال، لكنه وجد نفسه محاصراً وقاوم لعدة أشهر قبل أن يتم اعتقاله.

نُقل بدرخان إلى الأستانة بعد الاعتقال، حيث استمر في مواجهة التحقيقات والمحاكمة. تجسدت هذه الفترة بوضوح كنقطة تحول في تاريخ الإمارة، حيث انقلبت الأوضاع لصالح السلطنة العثمانية، واندلعت تداولات جديدة في السلطة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البدرخانيين.

بعد فشل مقاومته واحتلال السلطنة العثمانية لإمارة بوتان، نفي الأمير بدرخان بك إلى جزيرة كريت. كانت هذه فترة النفي محط صراع داخلي وعزلة للأمير الذي كان يراهن على استعادة الاستقلال لإمارته.

تنقل بدرخان بين عدة مواقع، ومن بينها دمشق حيث استقر لفترة. في دمشق، واصل بدرخان جهوده في البقاء على اتصال مع مؤيديه وتنظيم مقاومته ضد الاحتلال العثماني.

في عام ١٨٧٠م، توفي الأمير بدرخان بك في دمشق، ودُفن في مقبرة مولانا خالد النقشبندي. هذه الفترة من النفي والتنقلات شكلت نهاية لحقبة نضال البدرخانيين في إمارة بوتان، ولكن تأثيرهم وذاكرتهم استمرا بين الكورد حيث يتم تذكيرهم بمرارة هذه الفترة في تاريخهم.

مع استمرار النضال البدرخاني، أظهرت عائلة البدرخانيين متانة وروح مقاومة عالية. لم يرضخوا لسياسات العثمانيين، واستفادوا من الفرص التي أتت لهم لاستعادة إمارتهم. في إطار هذا السياق، استفاد ابنا بدرخان، عثمان باشا وحسين كنعان، من انشغال الدولة العثمانية بحرب القرم والأزمة البلقانية.

في عام ١٨٥٦، كانت الدولة العثمانية منعشة في مواجهة حروب متعددة، واستفاد البدرخانيون من هذا الوضع لاسترداد موقعهم وتعزيز نفوذهم. استفاد عثمان باشا الحكم في عام ١٨٥٨، بينما انضم أخوه حسين كنعان إلى الجهود الرامية لاستعادة الاستقلال.

تأكيداً على قوة إرادتهم وعزيمتهم، استمرت العائلة في متابعة النضال والمقاومة على مدى الزمن، مما جعل لهم مكانة خاصة في تاريخ النضال الكوردي.

في تطور ملحمي للنضال، حاول الأميران، عثمان باشا وحسين كنعان، استعادة إمارتهما بعد فترة احتلال عثمانية طويلة. وبفضل الروح المقاومة والعزيمة العالية، نجحا بصورة باهرة في طرد العثمانيين وإعادة بناء إمارتهما.

خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، والتي شهدت تحولات كبيرة في الإمبراطورية العثمانية، لم يستطع العثمانيون القضاء على البدرخانيين بل

استخدموا معها أسلوب المفاوضات. تبنى السلطان أسلوباً مرناً جداً يسمح بالتفاوض حول مطالبهم الإدارية والقومية.

دخل الأميران في مفاوضات مع العثمانيين، وعلى الرغم من تقدمهم في المحادثات، إلا أن السلطان أخلف وعوده وقرر اعتقالهما في الأستانة. وفي النهاية، قضى السلطان على الأمانة بشكل نهائي، مما أسفر عن إنهاء محاولتهما الناجحة لاستعادة استقلالهما.

بعد الفشل في محاولة استعادة الأمانة الأولى، جاءت المحاولة الثانية لبناء الأمانة بقيادة أمين عالي بدرخان ومدحت بدرخان. في عام ١٨٨٩، اتصل الاثنان بالأكراد وأفراد العائلة في المناطق الكردية، واتفقوا على تشكيل جيش لمحاربة الجيش العثماني.

كان موعد لقائهما مع القوة الكردية المشكلة في موقع جويزلك القريب من طرابزون. ومع أنه تم التخطيط لمقاومة قوية، إلا أن عيون جواسيس السلطان أبلغته بالموعد. استعد السلطان جيشين كبيرين وهاجم القوة الكردية من جهتين. اندلعت مواجهة عنيفة، ورغم شجاعة القوة الكردية، لم تكن قوتها الصغيرة كافية لمواجهة القوة العثمانية الكبيرة.

انسحبت القوة الكردية خارج الموقع إلى جبال مادن، وتابعتها العثمانيون في مطاردة حماسية. في مواجهة غير متكافئة، تم إلقاء القبض على الأميرين أمين عالي بدرخان ومدحت بدرخان، وتم اعتقالهما في الأستانة (اسطنبول). هذا الاعتقال أسفر عن إحباط المحاولة الثانية لبناء الأمانة وتحقيق الاستقلال.

بعد القمع العثماني للمحاولات الثورية للبدرخانين وإلحاق هزائم بهم، اتخذ العثمانيون إجراءات قاسية للقضاء على قوة البدرخانين الذاتية وتفكيك هيكلهم الاجتماعي. كانت هذه الإجراءات تشمل مصادرة أموالهم وتجريدهم من ثرواتهم. تم أيضاً تهجيرهم من مناطقهم، حيث نُفي الكثيرون منهم إلى مناطق مختلفة خارج كردستان.

التهجير شمل الصغار والكبار، النساء والرجال. كانت وجهات التهجير تشمل مناطق داخل تركيا مثل الأستانة وإسبارطة، ولكن أيضاً شملت دولاً خارج تركيا مثل سوريا ولبنان واليونان ومصر.

في إطار محاولة للتخلص من الهوية القومية والوجهة للبدرخانين، قام مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات من القرن العشرين بتغيير تسميتهم. تم استبدال تسميتهم الأصلية بتسميات تركية، مثل "جنار". وفي أثناء هذه الفترة، قيل أن مصطفى كمال أتاتورك قال لعبد الله بدرخان: "أتعرف لماذا أسميتكم

بجنار؟ إنني استخدمت هذه التسمية لأنها اسم شجرة جنار (دلب) وهي عالية ودائمة الخضرة، إذ يدوم نسلها فأنتم مثلها".

في مصر، عُرفَ البدرخانيون باسم "الوالي"، وكانوا يشغلون مناصب حكومية، خاصة في منطقة فيوم، حيث كانوا ولاية لتلك المنطقة.

ذرية البدرخانيين تشكلت على يد المناضل بدرخان بك، الذي كان له ٤٢ ولداً، ينقسمون إلى ٢١ ابناً و ٢١ ابنة. وقد أظهروا مشاركة فعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث برز العديد منهم كشخصيات بارزة ورواد عظام في مجالات متنوعة.

من بين أفراد ذرية البدرخانيين، يتألق أسماء مثل عبد الرزاق نجيب بدرخان، وعلي شامل بدرخان، ومقداد مدحت بدرخان، الذين قدموا إسهامات كبيرة في تعزيز الهوية الكوردية والنضال الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يظهر في الذاكرة التاريخية أسماء مثل عبد الرحمن، وصالح، وابنة عبد الله.

ومن الجدير بالذكر أن أمين عالي بدرخان ترك وراءه أسماء بارزة في التاريخ، منهم ناظم حكمت، الأديب الكوردي التركي، وآخرين مثل حكمت توفيق وصفد وكاميران وثرثيا وجلادت. هؤلاء يمثلون تحفراً للأجيال اللاحقة للمضي قدماً في خدمة قضايا الشعب والحفاظ على الهوية والتراث الكوردي.

نشاطات البدرخانيين في المجال الثقافي تعكس التزامهم بالحفاظ على الهوية الكوردية ونشر الوعي بقضاياهم الوطنية. إليكم بعض النشاطات الثقافية التي قاموا بها:

١- جمعية التعالي والترقي الكوردي في استانبول:

- أسس أمين عالي بدرخان وإخوته هذه الجمعية، وكان لهم دور بارز في إدارتها.
- قاموا بإصدار مجلة الكوردي، التي كانت وسيلة لنشر الأفكار والمقالات التي تعزز الثقافة الكوردية.

٢- مدرسة جنبري طاش في استانبول:

- تم إدارة هذه المدرسة بواسطة عبد الرحمن بدرخان.
- كانت المدرسة مكاناً لتعلم ونقل الثقافة الكوردية للأجيال الصاعدة.

٣- جمعية نشر المعارف الكردية:

- شارك أمين عالي بدرخان ومتقنون آخرون في تأسيس هذه الجمعية.
- كانت تعنى بنشر المعارف والأدب الكوردي.

٤- جمعية استقلال الكردي في القاهرة:

- ساهم الأمير ثريا بفضل كبير في تأسيس هذه الجمعية.
- أصدر كتاباً يتناول قضية الكورد في مواجهة الأتراك، مساهمة في نشر الوعي بالقضية الكوردية.

٥- جمعية خويبون في لبنان:

- أسسها مثقون كورد، بمشاركة بعض البدرخانيين.
- دعمت ثورة إحسان نوري باشا في آارات بإرسال مقاومين كورد من مختلف مناطق كوردستان.

تظهر هذه النشاطات التزام البدرخانيين بتعزيز الحضارة والهوية الكوردية، وكانت إسهاماتهم تسهم في بناء روح الوحدة والوعي الثقافي بين الكورد.

تظهر هذه النشاطات الثقافية والتربوية للبدرخانيين التزامهم العميق بتعزيز الحضارة والهوية الكوردية. من خلال إقامة جمعيات ثقافية وتأسيس مدارس ونشر المعارف، كان للبدرخانيين دور بارز في نقل التراث الثقافي الكوردي وتعزيز قيمه ولغته. هذا لا يعكس فقط رغبتهم في الحفاظ على هويتهم الفريدة بل ويشير أيضاً إلى التزامهم بتشجيع التواصل والتفاهم داخل المجتمع الكوردي.

تعتبر هذه الجهود الثقافية والتربوية إسهاماً فعالاً في بناء روح الوحدة بين الكورد وتعزيز الوعي الثقافي بينهم. حيث يمكن لتلك النشاطات أن تكون جسراً للتواصل بين أفراد المجتمع الكوردي وتعزيز التلاحم الاجتماعي. بالتركيز على تعزيز التراث الثقافي واللغوي، يعزز البدرخانيون الفهم المتبادل ويعمقون الروابط الثقافية بين الأجيال.

بشكل عام، يُظهر التزام البدرخانيين بالنهوض بالحضارة والثقافة الكوردية، وهم يسعون إلى ترسيخ الوحدة وتعزيز الانتماء لهويتهم الكوردية المتنوعة والغنية.

❖ انتفاضة بدرخان ١٨٤٢-١٨٤٧ م

كانت انتفاضة بدرخان في الفترة من ١٨٤٢ إلى ١٨٤٧م تعكس الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت. كانت الإمبراطورية تشهد تدهوراً سريعاً في هياكلها ونظامها، وكانت الدول الأوروبية تتدخل بشكل متزايد في شؤونها الداخلية.

في هذا السياق، قام الأمير بدرخان بن عبد الله ببادرة الانتفاضة في إمارة بوتان، التي كانت تقع ضمن الإمبراطورية العثمانية. كانت الانتفاضة تهدف إلى التصدي لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الإمبراطورية وحماية استقلال الإمارة وحقوق الشعب الكوردي والأقليات الأخرى.

بدأت الانتفاضة بتحركات عسكرية وتنظيم مقاومة شعبية. قاد بدرخان قواته ضد التدخل الأوروبي واستخدم شجب الضرائب والتمييز ضد الكورد وغيرهم من الأقليات كأسلوب لتحفيز الانتفاضة. كانت الانتفاضة مستمرة لعدة سنوات، وشهدت مواجهات عنيفة بين القوات العثمانية وقوات الانتفاضة.

ومع تقدم الزمن، تصاعدت الضغوط الخارجية على الإمبراطورية العثمانية، وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب الأمير بدرخان وقواته، وفي عام ١٨٤٧م انتهت الانتفاضة بموجب هذا الاتفاق. تم نقل بدرخان إلى الأستانة (اسطنبول)، وانتهت حقبة حكمه ومقاومته ضد التدخل الأوروبي.

تعكس انتفاضة بدرخان تحديات العصر والظروف الدولية التي عاشتها الإمبراطورية العثمانية في تلك الفترة، ودور الزعماء الكورد في محاولة الدفاع عن استقلالهم وحقوقهم في وجه التحديات المعقدة.

بعد فشل انتفاضة البابان، خطوط الصراع والمقاومة في كردستان لم تتوقف، ولعبت عشيرة بوطان، بقيادة الأمير بدرخان بيك، دوراً ريادياً في تاريخ المنطقة. كانت الفترة ما بعد انتفاضة البابان تمثل تحدياً كبيراً للكورد، حيث بدأوا يشعرون بفقدان التحكم التام في شؤونهم بسبب التدخلات الأوروبية.

في هذا السياق، قامت عشيرة بوطان برئاسة الأمير بدرخان بتنظيم الانتفاضة التي اندلعت في عام ١٨٤٢م. كانت الانتفاضة استجابة للضعف العثماني وللتأكيد على حق الكورد في إدارة شؤونهم بشكل مستقل. قاد بدرخان جهوداً لتحقيق التوحيد بين العشائر الكوردية، ونجح في بناء تحالفات استراتيجية مع أمراء كورد وتأسيس قوة عسكرية ذات قوة وتأثير.

شكل بدرخان اتحاداً يجمع العشائر الكوردية، ونجح في تعزيز العلاقات مع الأمراء الكورد الآخرين، مما سهم في تعزيز التضامن الكوردي. بالإضافة إلى ذلك، قام بدرخان ببناء تحالفات قوية مع الأرمن والأشوريين، مما جعل المنطقة تتمتع بالاستقرار والأمان.

تحولت المنطقة بقيادة بدرخان إلى معقل قوي، حيث كان يُعتبر رمزاً لحرية المنطقة ومقاومتها ضد التدخلات الخارجية. استمرت الانتفاضة حتى عام ١٨٤٧م، حينما انتهت باتفاقات وانسحابات. تركت هذه الفترة بصمة عميقة في تاريخ كوردستان ورفعت شعار حقوق الكورد للإدارة الذاتية والمقاومة ضد أي تدخل خارجي.

عمل بدرخان على حماية اتحاد وأخوة شعوب المنطقة وألغى قانون منع التزاوج بين الأرمن والكورد، خطوة خطوة كان بدرخان يتخلص من السيطرة العثمانية في مناطق انتفاضته وقد أثارت هذه الانتصارات قلق العثمانيين من جهة والإنكليز والفرنسيين من جهة أخرى لأن من مصلحتهم استمرار الدولة العثمانية الضعيفة. أفضل من ظهور قوى جديدة في المنطقة مما دفعهم للعمل على إثارة التفرقة والفتن بين الأمراء الكورد من جهة وبين الكورد والأرمن من جهة أخرى.

في الفترة التي تلت اندلاع انتفاضة بدرخان في عام ١٨٤٢، بدأت تصاعد الضغوط على الكورد من قبل الأشوريين والأرمن الذين قرروا وقف دعمهم المالي السنوي للأمراء الكورد. كان هذا القرار ناتجاً عن استمرار تلقي الأمراء الكورد مساعدات مالية وخدمية من الإنجليز والفرنسيين. كانت هذه الدعم تهدف إلى إشعال الحروب والنزاعات بين مختلف طوائف المنطقة بهدف زعزعة استقرارها وإحداث فوضى تعمل لمصالح المصالح الأوروبية.

تراجع الدعم المالي من الأشوريين والأرمن وتصاعد التوترات مع الفرنسيين والإنجليز، أدى إلى استعداد العثمانيين للتصدي بقوة للمقاومة الكوردية. بدأوا في تجهيز جيش ضخم يضم حوالي ٦٠ ألف مقاتل، وفي عام ١٨٤٧، شنوا هجوماً على عاصمة بدرخان في جزيرة بوطان.

اجتمعت القوات المهاجمة مع مقاومة عشيرة بدرخان، وقامت العشيرة بمقاومة الحملة بشكل بطولي. وقد انهزمت الحملة العثمانية أمام صلابة المقاومة الكوردية. بعد هذا الانتصار، أعلن بدرخان استقلال ولايته، وسيطر على مدن مهمة مثل وان وراوندوز والموصل وأمد، وصولاً إلى منطقة أورميا. هذا الفوز قوض بشكل كبير سياسة الانقسام والتدخل الأوروبي، وأظهرت قوة واستقلال الحركة الكوردية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

بعد الانتصارات المتتالية لعشيرة بدرخان وتصاعد نفوذهم في المنطقة، اضطرت الإمبراطورية العثمانية إلى التحرك بقوة للقضاء على هذه الحركة الكوردية المتمردة. قامت الحكومة العثمانية بتجهيز جيش ضخم يضم حوالي ١٠٠ ألف مقاتل بهدف السيطرة على التمرد وتحقيق السيطرة على كوردستان.

في عام ١٨٤٧، شنت القوات العثمانية هجوماً شاملاً على عشيرة بدرخان من ثلاث جهات. كانت الحملة العثمانية تستند إلى تكتيك متعدد يهدف إلى قمع المقاومة الكوردية. في هذه الأثناء، تم تحريض يزدان شير، عم بدرخان، ضد عمه بدرخان بتزويده بالمعلومات المغلوطة ومحاولة إشعال الصراع الداخلي داخل عشيرة بدرخان.

قوات العثمانيين نجحت في استغلال هذه الفترة من الانقسام والتضاحك الداخلي لعشيرة بدرخان، وفي عام ١٨٤٧، نجحوا في قمع الثورة الكوردية بنجاح. تمكنوا من السيطرة على المنطقة وفرض سيطرتهم مرة أخرى على كوردستان. هذا الانتصار العثماني أدى إلى تغييرات كبيرة في الطبيعة السياسية للمنطقة وضعف نفوذ الحكم الكوردي المستقل.

كانت ديرسم في فترة الاحتلال العثماني دائماً محافظة على استقلالها وتحمي نفسها من الهجمات العثمانية، حيث كانت تحاول إخضاع ديرسم بين فترة وأخرى. حيث استطاعت ديرسم أن تقف بقوة في مواجهة جيش العثماني المؤلف من ٤٠٠٠ عسكري وإحباط هجومهم في سنة ١٩٠٧م وفي ظل هذا المد العثماني ومحاولته السيطرة على ديرسم.

اجتمع أمراء العشائر الكوردية في ديرسم ووضعوا الخلافات جانباً في سبيل المحافظة على استقلالية ديرسم من البطش العثماني مما دعا الأمراء إلى تشكيل جيش ومهاجمة العثمانيين في هوزات سنة ١٩٠٨م بنجاح وتحقيق العديد من الانتصارات على العثمانيين في مواقع أخرى ولم تكن هجمات العثمانيين تؤثر كثيراً بل وكانت تفشل بسبب طبيعة ديرسم الجبلية ولكن كان للخيانة مرة أخرى دورها في الحد من الانتصارات حيث اصدر احد الأمراء وهو كاكو أغا أمراً بالانسحاب من الجبل مما أعطى مجالاً للعثمانيين للهجوم واسترجاع هوزات وكان السبب في دفع بعض الأمراء الكورد لتسليم أنفسهم للعثمانيين واعتبرت نهاية الانتفاضة.

إلا إن الكورد بقيادة عشيرتي (دما منان - حيدران) قاموا بالانتفاضة بوجه العثمانيين مرة أخرى بشكلٍ أوسع مما اضطر الجيش العثماني لطلب التعزيزات إلا إن الكورد كانوا قد سيطروا على الطرق الرئيسية ومنعوا وصول الإمدادات العثمانية. مما اضطر القائد العثماني نشأت باشا لإتباع سياسة المكر والخداع

وأرسل رسالة للورد المنتفضين للوصول إلى سلام مما دفع بعض الأمراء للموافقة ظناً منهم بحسن نية العثمانيين باستثناء سعيد رضا أمير عشيرة (أوفاجقى) الذي لم يقتنع ولم يندع بنوايا العثمانيين ولكنه لم يستطع منع باقي الأمراء من تسليم أنفسهم، بعد أن فهم بعض الأمراء أنها لعبة عثمانية. عاودوا الهجوم على العثمانيين مما اجبر العثمانيين للانسحاب من هوزات وأذربيجان وكانت انتفاضة ديرسم ذات صبغة كردايتية حافظت من خلالها ديرسم على حدود محمية من السلطة العثمانية. في أعقاب القمع العثماني لانتفاضة بدرخان، استمرت الصراعات في المنطقة، وبقيت بعض العشائر الكوردية مستمرة في التحرك ضد السلطة العثمانية. عشيرتي دمانان و حيدران، بقيادة كورديين مثل سعيد رضا، نفذوا انتفاضة جديدة بشكل أوسع، مما دفع بالجيش العثماني إلى طلب تعزيزات لمواجهة هذا التحدي الكوردي.

قاد نشأت باشا، القائد العثماني، حملة للقضاء على الثورة الكوردية، ولكن الكورد نجحوا في السيطرة على الطرق الرئيسية ومنعوا وصول الإمدادات العثمانية. استندت حكومة العثمانيين إلى سياسة المكر والخداع للتغلب على المقاومة الكوردية. قاموا بإرسال رسالة إلى الكورد المنتفضين تعبر عن استعدادهم للتفاوض وتحقيق السلام، مما دفع بعض الأمراء الكورد لقبول العرض، في حين بقي سعيد رضا منغمساً في عدم الثقة وعدم الانخراط في مفاوضات.

لكن بمجرد أن قامت العشائر الكوردية بتسليم أنفسها، عاود الكورد هجومهم على العثمانيين، مما اضطرهم للانسحاب من مناطق مهمة مثل هوزات وأذربيجان. شكلت انتفاضة ديرسم تحولاً مهماً في مسار تاريخ كوردستان، حيث حافظت على حدودها كمطقة محمية بعيدة عن سيطرة السلطة العثمانية.

خلاصة:

الأمير بدرخان مؤسس مشروع دولة كوردستان المستقلة في العصر الحديث وثورة يزدان شير

بدايةً، يعتبر الأمير بدرخان باشا شخصية تاريخية مهمة في قلب كوردستان الشمالية خلال القرن التاسع عشر. وُلد في عام ١٨٠٢ في مدينة آمد (ديار بكر) في منطقة بوتان، وفي سنة ١٨٢٢، تولى الحكم بعد وفاة والده عبد الله خان باشا. كانت هذه الفترة هامة في تاريخ المنطقة، حيث بدأ بدرخان باشا بتنفيذ خطته لتأسيس حكومة كوردية مستقلة.

ركز الأمير بدرخان باشا على توحيد الكورد وتحريرهم من الاحتلال الأجنبي، وبدأ في توسيع حدود إمارته بشكل تدريجي. وصلت حدود إمارته إلى مدن مهمة مثل سرحد، وسيورك، ووان، وبيرانشهر، وسنجار، والموصل، ورواندوز، وسابلاغ (مهباد)، مما أثار الهلع في نفوس الحكومة العثمانية.

تصاعدت التوترات بين بدرخان باشا والحكومة العثمانية، وقاد عثمان باشا حملة عسكرية ضده بقيادة عثمان باشا. في بادئ الأمر، حقق الأمير بدرخان باشا بعض الانتصارات، ولكن قائد الحملة العثمانية وضع خططاً عسكرية محكمة لهزيمة الثورة الكوردية. برغم نجاح بداية الحملة، إلا أنه في النهاية، استخدم القائد العثماني ذكائه العسكري لإقناع أحد أقارب بدرخان باشا بالانسحاب من المعركة، مما أدى إلى فتح الطريق لاحتلال العثمانيين للعاصمة وتصاعد الأزمة.

تم أسر بدرخان باشا وابنيه ونُفيوا إلى الأستانة في عام ١٨٤٧. رغم أسره، إلا أن السلطان العثماني اعترف بحنكته السياسية وقدرته على الإدارة، فقرر تعيينه حاكماً على جزيرة كريت في البحر الأبيض المتوسط. خدم بدرخان باشا بفعالية في هذا المنصب وكان لديه إسهامات إيجابية، مما جعل السلطان يرجع به إلى العاصمة أستانة ويمنحه رتبة "مير ميران" ولقب "الباشا".

بدرخان باشا، بالرغم من تجاربه وصراعاته، يظل رمزاً للثورة الكوردية والتطلع إلى تحقيق استقلال ووحدة الكورد. تاريخه يعكس التحديات والصراعات الدائرة في المنطقة في ذلك الوقت، وتأثير العثمانيين على القضايا الكوردية.

على الرغم من انتهاء حكم بدرخان باشا في كردستان، إلا أن تأثيره لا يزال حاضراً في تاريخ المنطقة. بعد انتقاله إلى جزيرة كريت وتوليته مسؤوليات إدارية هناك، أثبت بدرخان باشا قدرته على التكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة.

ترك اسمه بصمة في تاريخ كردستان كقائد ذكي وثنائري يسعى إلى تحقيق استقلال شعبه. يُذكر بأنه تم اعتقاله ونفيه إلى الأستانة، ورغم فقدانه للحرية، فإن السلطان العثماني اعترف بقيادته وقدرته الإدارية.

يعكس قصة بدرخان باشا تعقيد العلاقات السياسية والعسكرية في المنطقة خلال تلك الفترة. كما تظهر الصراعات بين الكورد والحكومة العثمانية، والتحديات التي واجهها الكورد في سعيهم لتحقيق الوحدة والاستقلال.

تظل شخصية بدرخان باشا مصدر إلهام للكورد اليوم، حيث يُذكر ويحتفل به كرمز للصمود والتضحية من أجل حقوق شعبه. تاريخه يظهر الروح القوية والإصرار الكبيرين التي كانت تحفز الكورد في القرون التي سبقت القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت تغييرات هائلة في السياسة العالمية وتقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

في عام ١٨٢١، وبعد وفاة الملك صالح، تولى الأمير بدرخان حكم إمارة بوتان في كردستان. في هذا الوقت، كانت المنطقة تخضع للحكم العثماني، ولكن الأمير بدرخان أعلن قراره بالاستقلال عن السلطنة العثمانية. أعلن مشروعاً كبيراً لإقامة دولة مستقلة تحت اسم كردستان.

مع بداية ربيع عام ١٨٤٧، بدأت القيادة العثمانية في فقدان الأمل في تحقيق انتصار سريع على قوات الأمير بدرخان الأريزي، أمير جزيرة بوتان الكوردية المستقلة. في محاولة لتقويض قوة وحدة الكورد، اتبعت الحكومة العثمانية استراتيجية المخادعة وبذر الشقاق بين أمراء الكورد، وشراء ضمائر المتخاذلين منهم، بهدف تفتيت صفوف الكورد.

خلال ربيع عام ١٨٤٧، نجح عثمان باشا، قائد القوات التركية، في فتح ثغرة في جبهة الجيش الكوردي، بالتعاون مع الأمير يزدان شير، الذي تم خداعه وكان ابن عم الأمير بدرخان. معهم ١٥ ألف مقاتل كوردي انضموا إلى القوات العثمانية بعد وعد بتولي حكم إمارة بوتان بعد هزيمة الأمير بدرخان.

في تموز عام ١٨٤٧، استسلم الأمير بدرخان بك وسلم القلعة في أروخ بعد مقاومة دامت ثمانية أشهر. تم نفيه مع أخويه مير سعد ومير صالح إلى

استانبول، وتم تشكيل هيئة أركانه هناك. بهذا النحو، انتهت فترة حكم أمارة بدرخان في ظل تحديات وصراعات مع القوات العثمانية. تاريخه يظل علامة على الصمود والكفاح من أجل الاستقلال في تاريخ كردستان.

رغم استسلام الأمير بدرخان بك في تموز عام ١٨٤٧ وتسليم قلعته في أروخ، إلا أن تأثيره وإرثه استمر في تاريخ كردستان. بعد الهزيمة، تم نفي الأمير بدرخان بك وأخويه مير سعد ومير صالح إلى استانبول، حيث تم تجميع أركان هيئته هناك.

تحولت حياة الأمير بدرخان بك في استانبول إلى فترة من الاعتقال والإقامة الجبرية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن شهرته كقائد كوردي لم تتلاش. يُعتبر بدرخان بك رمزاً للصمود والتحدي، وقصته تجسد الروح القوية للكورد الذين سعوا لتحقيق استقلالهم في وجه الظروف الصعبة.

على الرغم من أن مشروع دولة كردستان المستقلة لم يتحقق في تلك الفترة، إلا أن فترة حكم بدرخان باشا ساهمت في تشكيل الوعي الوطني وتعزيز روح الانتماء الكوردية. ترك تاريخه بصمة في ذاكرة الشعب الكوردي، وأصبح اسمه يرتبط بالحلم بالحرية والاستقلال.

مع تقدم الزمن وتطور الأحداث، أصبحت قضية الكورد وحقوقهم محور اهتمام دول المنطقة والمجتمع الدولي. تاريخ بدرخان باشا لا يزال يلهم الكورد ويذكرهم بضرورة السعي المستمر نحو تحقيق حقوقهم وتحقيق الاستقلال الذي حلموا به لوطنهم كردستان.

بعد إخماد الانتفاضة التي قادها الأمير بدرخان، قررت الدولة العثمانية تغيير ترتيبات الحكم في المنطقة وتوحيد إدارتها تحت سيطرة واحدة. تم جمع الجزيرة وهكاري وبرواري في ولاية واحدة تحت سلطة الأمير يزدان شير، الذي كان حليفاً للعثمانيين في البداية. في هذه الفترة، تم حرمان الورثة من الأمراء والحكام الكورد من امتيازاتهم الوراثية، مما أدى إلى تحولات كبيرة في التركيبة الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

في عام ١٨٥٠، شهدت المنطقة مأساة إنسانية بشعة عندما قامت القوات التركية بمذبحة في منطقة اومريان، التي كانت تخضع لحكم الأمير يزدان شير. وكانت الحجة الرسمية لتلك المذبحة هي عدم وفاء المنطقة بالضرائب المترتبة عليها، ولكنها في الواقع كانت جزءاً من سياسة القمع التي اتبعتها الدولة العثمانية للسيطرة على المناطق التي كانت تعتبر غير مستقرة.

في عام ١٨٥٥، بدأ الأمير يزدان شير، الذي كان في البداية حليفاً للدولة العثمانية، في التمرد ضد الحكم العثماني. في ديسمبر ١٨٥٥، اندلعت حرب طاحنة بين قوات الأمير يزدان شير والقوات التركية المدعومة من والي بغداد، كنعان باشا. في تلك الحرب الشرسة، نجح الأمير يزدان شير في تحقيق النصر واحتلال مدينة سيرت.

هذا الانتصار كان له تأثير كبير على الديناميات السياسية في المنطقة، حيث أظهر أن القوى الكوردية قادرة على مقاومة السيطرة العثمانية وتحقيق النجاح في مواجهتها. يُعتبر هذا الفصل من التاريخ علامة مهمة في الصراعات التاريخية بين القوى الكوردية والدولة العثمانية، ويعكس تحولات المنطقة في هذه الفترة المضطربة.

بعد انتصار الأمير يزدان شير في معركة سيرت عام ١٨٥٥، أخذت الأمور منعطفاً جديداً في تاريخ كوردستان. فقد أظهر هذا الانتصار للكورد وللأمم المحيطة أنهم قادرون على مقاومة السلطة العثمانية وتحقيق الاستقلال في بعض الحالات.

الفترة التي تلت انتصار الأمير يزدان شير شهدت تعزيزاً لسيطرته على المنطقة، وقام بإرسال إدارة قوية لتنظيم شؤون الولاية الجديدة، وذلك برغم التوترات السابقة مع الدولة العثمانية. تحول يزدان شير من حليف للعثمانيين إلى قائد يقود تمرداً ضد سلطتهم، مما أثار قلقاً كبيراً في إسطنبول.

على الرغم من الانتصار الكبير في سيرت، استمرت التوترات بين الأمير يزدان شير والدولة العثمانية. تواصلت المعارك والصراعات في الفترة التي تلت، مما أدى إلى استمرار التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة.

يعكس هذا الفصل في تاريخ كوردستان الثورة الدائمة للكورد في مواجهة الاحتلال والتمرد على الظروف القائمة. يظهر تحول الأمير يزدان شير من الانضمام إلى العثمانيين إلى القيادة الكوردية المستقلة، مما يجعله شخصية تاريخية بارزة في صفحات تاريخ المنطقة وروح المقاومة الكوردية.

في أعقاب هزيمة الأمير يزدان شير وتحقيق الانتصار العثماني، شهدت المنطقة تطورات جديدة وتغييرات في الحكم. باستعانة مباشرة من البريطانيين والقصلية البريطانية في الموصل، قامت بريطانيا بالتعاون مع تركيا بشراء بعض الذمم بطريقة مشابهة لما حدث في قضية الأمير بدرخان ضد الأمير يزدان شير. كانت هذه الحركة هامة جداً في تقويض قوة الأمير يزدان شير وتقوية الهيمنة البريطانية والتركية في المنطقة.

تأثر الأمير يزدان شير بشكل كبير تحت تأثير هذه الحركة، مما أجبره على التحصن في معقله في قصر كلي، الواقع في منطقة بوتان الجبلية جنوبي وان. وبسبب تأثير العميل البريطاني نمرود رسام، تم إجبار الأمير يزدان شير على دخول مفاوضات مع السلطات التركية لحل القضايا المختلفة المتعلقة به. بمجرد خروجه من معقله، تم القبض عليه ونُقل إلى استانبول.

في استانبول، تم سجن الأمير يزدان شير في ظروف صعبة، وتعامل معاملة قاسية مشابهة لما تعرض له الأمير بدرخان. تم منحه لقب "باشا" وأرسل إلى اليونان للعيش هناك، حيث بقي حتى وفاته في عام ١٨٦٨.

من الأمير بدرخان نشأت العائلة البدرخانية العريقة، التي أثرت بشكل كبير في اللغة والثقافة والإعلام والفكر السياسي في كردستان. يظل تأثيره وتأريخه خالدين في تاريخ المنطقة، وتحمل العائلة البدرخانية إرثاً حضارياً وثقافياً غنياً يستمر حتى يومنا هذا.

ترك تأثير الأمير بدرخان والأمير يزدان شير بصماتهما على تاريخ كردستان، ولم تكن نهاية القصة هي نهاية فقط، بل كانت هناك استمرارية للتأثير والتأثيرات الثقافية والسياسية. مع وفاة الأمير يزدان شير في اليونان في عام ١٨٦٨، انتهت فترة حياته، لكن تأثيره استمر واستمرارية نضال الكورد من أجل الحرية والاستقلال أيضاً.

عائلة البدرخانية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ كردستان، وتحمل مسؤولية الحفاظ على التراث وتقاليد الكورد. لقد شكلت عائلة البدرخانية مرجعاً للكورد في مختلف المجالات، سواء كان ذلك في اللغة والأدب أو في النضال الوطني والحفاظ على الهوية الثقافية.

في القرن العشرين، شهدت كردستان تحولات هائلة، بدءاً من التقسيمات الإقليمية ووصولاً إلى النضالات السياسية والتحولات الثقافية. تظل عائلة البدرخانية وتأريخ الأميرين بمثابة مصدر إلهام للكورد في مواصلة نضالهم والعمل نحو تحقيق الحقوق الوطنية.

في العقود الأخيرة، تسارعت الأحداث في المنطقة، وأصبح لديهم فرصة للمشاركة في بناء كردستان الحديثة والمساهمة في تشكيل مستقبلها. تظل قصة الأميرين بدرخان ويزدان شير جزءاً لا يتجزأ من تاريخ كردستان والكورد، مع تأكيد الأهمية الدائمة للتخلي بروح الصمود والمقاومة في وجه التحديات المستمرة.

❖ ثورة يزدان شير في بوطان وهكاري في عام

١٨٥٣



في النصف الأول من القرن التاسع عشر، شهدت المنطقة المعروفة بكوردستان تحولات هامة نتيجة للأحداث الدولية والصراعات الإقليمية. بدأت هذه الفترة بانديلاخ حرب القرم في عام ١٨٥٣، والتي شاركت فيها روسيا والدولة العثمانية، وانضمت إليهما بريطانيا بجانب تركيا. كانت هذه الفترة مفصلية للعلاقات بين الكورد والروس.

مع تطور الأحداث في حرب القرم، بدأت العلاقات بين الكورد والروس في التحسن. كان النضال المعادي للترك يتزايد في مناطق مختلفة من كوردستان، حيث قامت بعض القوى الكوردية بالاتصال مع ممثلي الحكومة الروسية. وفي الوقت نفسه، شهدت بعض المناطق تحولاً في ولاء حكام وإقطاعيين كرد إلى الروس.

انخرط قسم كبير من الكورد في معارك الحرب إلى جانب القوات الروسية، ومع الانتصار الساحق للروس على القوات التركية في يوليو وأغسطس ١٨٥٤، انضم قسم آخر من الكورد إلى الجيش الروسي بعد احتلال بيازيد.

في هذا السياق، ظهر تيار من الزعماء الكورد والأرمن والأثوريين الذين دعوا إلى توثيق علاقاتهم مع الروس ومعاداتهم للأتراك. كان من بين هؤلاء الزعماء الكورديين البارزين قاسم خان وجعفر آغا، اللذان كانا من أبرز رواد هذا التيار.

تأثير هذه الفترة على كوردستان كان عميقاً، حيث شكلت بداية لتحولات هامة في العلاقات السياسية والاجتماعية، ورسخت تلك الأحداث تأثير روسيا في المنطقة وسط تصاعد الصراعات الإقليمية.

تطورت العلاقات بين الكورد والروس بمرور الوقت، وبدأت بعض الشخصيات الكوردية البارزة في التفاعل مع القوى الروسية لمواجهة النفوذ العثماني. قاد قاسم خان وجعفر آغا الجهود لتوحيد الكورد والتعاون مع الروس في سبيل تحقيق أهدافهم المشتركة.

تأثرت العديد من المناطق في كوردستان بانتصارات الروس وتحولات الحروب الدولية. انضم قسم كبير من الكورد إلى الجيش الروسي، مما زاد من تأثير

الروس في المنطقة. تعكس هذه الفترة الاهتمام المتزايد بالهوية والسيادة الكوردية، وكيف أثرت الأحداث الدولية في تشكيل وجدان الكورد وتوجيه نضالاتهم.

مع نهاية حرب القرم وانسحاب القوات الروسية، عاد بعض الكورد إلى بيوتهم، ولكن تأثير الفترة المميزة بين عقود القرن التاسع عشر استمر في النضال الكوردي. ظهرت قضايا مثل الهوية والسيادة بشكل أكثر وضوحاً، وبدأت تيارات النضال المستمر بالتشكل في إطار جديد يستند إلى الخبرات التاريخية.

قاسم خان وجعفر آغا لا يمثلان إلا نموذجاً من الزعماء الكورد الذين أثروا في توجيه الكوردستانيين نحو النضال من أجل الحرية والاستقلال. تاريخ الكورد في هذه الفترة الزمنية يمثل فصلاً هاماً في تطورهم كشعب وفي صعودهم نحو البحث عن هويتهم والمطالبة بحقوقهم.

في فترة القرن التاسع عشر، كانت المنطقة الشرقية من تركيا، المعروفة باسم كوردستان، تشهد تحولات كبيرة. يزدان شير، الزعيم الكوردي البارز، كان يحافظ على اتصالات وثيقة مع مختلف الأقليات في المنطقة، بما في ذلك الكورد والآشوريين والأرمن والعرب. كان يتابع عن كثب تطورات العمليات الحربية على جبهة القفقاس، مترقباً اللحظة المناسبة للقيام بثورة ضد الإمبراطورية العثمانية وإعلان استقلاله.

في هذا السياق، قام الباب العالي، الحاكم العثماني، بتنحية يزدان شير عن إدارة حكم كوردستان، التي تشمل مناطق بوتان وهكاري وبرواري. كانت هناك خلافات بين يزدان شير والحكومة العثمانية بسبب سعيه لتوحيد القوى الكوردية ومعارضته العلنية للحكم العثماني. كان الباب العالي يخشى من ظهور زعيم بارز مثل بدرخان في كوردستان، ولذلك قرر تنحية يزدان شير وتعيين باشا تركي في مكانه.

هذه التنحية كانت السبب المباشر لاندلاع إحدى أكبر الانتفاضات الكوردية، وقادها يزدان شير الأريزي في منطقة بوتان وهكاري. وقد سُميت هذه الانتفاضة "انتفاضة يزدان شير" تيمناً باسم الزعيم الذي قادها. اندلعت هذه الانتفاضة بسبب رفض يزدان شير للتنحية وسعيه لتحقيق توحيد قوى الكورد ومقاومته للسياسات التركية.

"انتفاضة يزدان شير" أثبتت أن رغبة الكورد في الحرية والاستقلال كانت قوية، وكانت هذه الفترة من أهم الفصول في تاريخ نضال الكورد من أجل الحرية والكرامة الوطنية.

مع بدء انتفاضة يزدان شير، أطلق الزعيم نداءً إلى أنصاره للانضمام بشكل علني إلى الثورة ورفع السلاح ضد السلطات التركية. كان يزدان شير حريصاً على استغلال الاستياء العام بين الشعب الكوردي وشعوب المنطقة بسبب ممارسات الأتراك الوحشية. ركز شعاره على ضرورة التحرر من السيطرة التركية، وحظي بدعم واسع من سكان مناطق كردستان، مثل بوتان وهكاري وبرواري وموتكان، وكذلك من الآثوريين والأرمن والعرب.

النضال المشترك المعادي للسلطات التركية كان قوياً وحققت الثورة نجاحات في وقت قصير. بدأ يزدان شير زحفه على رأس ألفين من المسلحين الكورد إلى مدينة بدليس، حيث احتلها بسهولة بفضل دعم سكان المنطقة له. في هذه المرحلة، قضى يزدان شير على الإدارة التركية في بدليس وتم تعزيز قوته القتالية.

مع استمرار الثورة، توسع نطاق الانتفاضة لتشمل مناطق جديدة، وانضم إليها سكان المناطق الجنوبية مثل وان ومكس، بقيادة الزعيم تيلي بك. وقد أرسل الباب العالي بعض أولاد الأمير بدرخان إلى كردستان بهدف جمع القوة لصالح الباب العالي. إلا أن هؤلاء الأمراء استغلوا الأموال والسلطات المطلقة لتشكيل جيش كوردي والانضمام إلى الانتفاضة بدلاً من الالتزام بالتكليف الذي أعطي لهم من قبل الباب العالي.

بهذا الشكل، نجحت انتفاضة يزدان شير في جذب دعم واسع وتكوين تحالفات متنوعة، مما أعطى دفعاً للحركة الثورية وزاد من فعاليتها في مواجهة السلطات التركية.

مع توسع الثورة، استطاع يزدان شير أن يحقق تقدماً سريعاً نحو المزيد من المناطق التي كانت تحت سيطرة السلطات التركية. زحف القوات الكوردية بقيادة يزدان شير نحو الجنوب، وبلغت قمة نجاحها عندما احتلت مدينة الموصل. كانت هذه المدينة استراتيجية للغاية، حيث وجد فيها يزدان شير معملاً للأسلحة ومخازن كبيرة من القنابل والمدافع، بالإضافة إلى خزانة المدينة.

استمرت الثورة في توسيع نطاقها لتشمل مناطق جديدة، وانضم إليها المزيد من السكان المحليين، بما في ذلك الكورد والآثوريين والأرمن والعرب. كان التحالف المتشكل حول يزدان شير يعبر عن انتفاضة شاملة لمختلف الأقليات في المنطقة، وكانت هذه الوحدة تسهم بشكل كبير في نجاح الحملة ضد الحكومة التركية.

وفي هذا السياق، انضمت إلى الثورة أيضاً مناطق جنوبية أخرى، مثل وان ومكس، بقيادة الزعيم تيلي بك. كما شهدت الثورة تكاملاً فعّالاً مع الحركات الكوردية الأخرى، وأسفرت عن تعزيز الهوية والوحدة بين الشعوب المحلية.

بهذا السياق، أظهرت انتفاضة يزدان شير كفاءتها العسكرية والإدارية، مما جعلها تستمر في جذب دعم ومؤيدة واسعين، وتحقق نجاحات متزايدة في مواجهة السلطات التركية.

مع توسع نطاق الثورة ونجاح يزدان شير في تجميع دعم شعبي واسع، وصل عدد المنتفضين إلى حوالي ٣٠ ألف مقاتل. أصبحت الثورة تنتم بطابع شعبي قوي، حيث اتخذت شكلاً شعبياً يعبر عن تضامن الكورد والأقليات الأخرى مع قضيتهم. استفادت الثورة من اندماج الشعب والتحالفات المتشكلة بين الأطياف المختلفة في المنطقة.

في هذا السياق، فشلت السلطات التركية في توحيد الزعماء الكورد المعادين ليزدان شير للتصدي للثورة. رغم محاولاتها الجاهدة، فإن الانقسامات بين الزعماء الكورد المختلفين وصعوبة تحقيق التوحيد أمام تحديات ثورة يزدان شير جعلت المهمة أكثر صعوبة. تأثرت السلطات التركية بفوضى الأوضاع وعجزها عن تحقيق الوحدة بين الخصوم، مما ساهم في تقويض جهودها للقضاء على الثورة بفعل تفاوت الأوضاع الداخلية.

في كانون الأول ١٨٥٥، اندلعت معركة طاحنة حول مدينة سيرت بين قوات الأمير يزدان شير والقوات التركية المدعومة بقوات والي بغداد كنعان باشا. كانت هذه المعركة حاسمة، حيث قامت القوات الكوردية بتحطيم القوات التركية، واستولت على مدينة سيرت. مع احتلال المدينة، انضمت قبائل وطوائف جديدة إلى صفوف الثورة.

في الجنوب الشرقي من الأناضول، انضم أكثر من ٢٠٠٠ عربي إلى الثورة، وشارك عدد كبير من اليونانيين في الانتفاضة. وفي الشمال الشرقي، أظهر الأرمن تعاطفهم مع الثورة، مما جعلها تشمل مناطق واسعة من الموصل إلى وان.

مع توسع نطاق الانتفاضة، زاد عدد المنتفضين إلى حوالي ٦٠ ألف مقاتل في شباط ١٨٥٥، وفقاً لبعض المصادر وربما بلغ عددهم حسب تقديرات أخرى حتى ١٠٠ ألف مقاتل. كانت هذه الأرقام تعكس تنامي الدعم والمشاركة في الثورة، وكانت القوات الكوردية تحقق نجاحات هائلة في التصدي للقوات التركية وتوسيع نفوذها في المنطقة.

بعد نجاح يزدان شير في معركة سيرت واستيلاءه على تلك المدينة، حاولت السلطات الروسية الحفاظ على حياده وجعله في موقف ملائم للتعاون مع الإمبراطورية الروسية. تقديم عرض الصداقة والتحالف من قبل الروس كان جزءاً من استراتيجيتهم للتأثير على يزدان شير وجعله يتجه نحو التعاون معهم.

في رسالة من قائد فرقة يريفان إلى يزدان شير، دُعي إلى تحويل فرسانه إلى أعمال سلمية. وفي بطرسبرغ، كانت هناك محاولات لإقناع يزدان شير بالحياد والتعاون الودي مع الروس. رغم أن يزدان شير كان يسعى إلى التنسيق مع القوات الروسية، إلا أن تحركات القوات الروسية خارج حدود الإمبراطورية العثمانية أثرت على موازين القوى وعجلت بعدم وصول رسائل التنسيق بين يزدان شير والقوات الروسية.

بهذه الطريقة، لم تتمكن القيادة الروسية من استغلال الانتفاضة الكوردية بشكل كامل لصالحها أو لصالح الكورد. الظروف العسكرية والتنسيق السياسي لم يكونا موافقين تماماً لتحقيق الأهداف المشتركة بين يزدان شير والروس في تلك الفترة.

على الرغم من توجيه دعوات الصداقة والحياد من الروس، إلا أن يزدان شير لم يتخذ موقفاً واضحاً نحو الانضمام إلى الصفوف الروسية. رغم تنسيقه المحدود مع القوات الروسية، إلا أنه لم ينسجم تماماً مع أهداف الروس في المنطقة.

تحركات القوات الروسية خارج حدود الإمبراطورية العثمانية، وتوزيعها في أماكنها الشتوية، أثرت على توازن القوى وأدت إلى عدم وصول رسائل التنسيق بشكل فعال. يزدان شير، رغم تقديره للدعم الروسي، لم يكن قادراً على الاعتماد على هذا الدعم بشكل كامل.

في النهاية، أظهرت هذه الفترة التاريخية العديد من التحولات والتعقيدات في العلاقة بين يزدان شير والقوات الروسية، ولم تكن الظروف ملائمة لتحقيق تحالف قوي بين الكورد والروس في تلك المرحلة.

مع توسع نطاق الانتفاضة في شباط وأذار عام ١٨٥٥، وتحديداً في اتجاه مدن أرزروم بيازيد، أصبحت الاتصالات مع القوات الروسية أمراً أسهل. وجدت السلطات التركية نفسها مضطرة إلى سحب جزء من قواتها من جبهة القرم لمواجهة هذه الانتفاضة، خاصة بعد انسحاب القوات الروسية من خارج الحدود العثمانية.

كان للدور البريطاني في الموصل أثر كبير في القضاء على هذه الانتفاضة. لعبت الدبلوماسية البريطانية دوراً حيوياً في تحريك الأمور ضد المنتفضين،

بناءً على توجيهات من السلطات البريطانية. حصل العميل نمرود رسام، الذي كان يعمل لصالح القنصلية البريطانية في الموصل، على تعليمات ودعمًا لتقويض الثورة. استخدم الرشاوى والوعود لإقناع العديد من قادة الانتفاضة الكوردية بالتصالح مع السلطات التركية، مما أدى إلى توقف مؤقت لعمليات الثوار.

هذا الدور البريطاني أضعف مناصري الثورة، وفتح الباب أمام السلطات التركية لتكثيف هجماتها ضد المنتفضين.

في محاولته الثانية للتواصل مع قائد القوات الروسية في يريفان، قام يزدان شير بإرسال رسوله أوصلوا لتقديم اقتراح بالتقدم نحو موش. ومع ذلك، وبسبب الظروف الصعبة، لم يتمكن إيصال من إجراء الاتصال إلا بعد فوات الأوان. هذا الفشل في التواصل المبكر مع القوات الروسية أثر بشكل كبير على آمال يزدان شير في الحصول على دعم روسي والانتصار على القوات التركية.

تأثرت آمال يزدان شير أيضاً بعدم مشاركة بعض رؤساء القبائل الكوردية في النضال، مما أدى إلى فقدانه لدعم محلي مهم. بينما كان ينظر إلى القوات الروسية كفرصة لتعزيز قوته والتغلب على القوات التركية الكثيفة، اتضح أن هذه الآمال تلاشت تدريجياً.

في هذا السياق، قدمت الحكومة البريطانية مساعدة مباشرة للقوات التركية، حيث قاد الضابط الإنكليزي ماكون المدفعية التركية في مواجهة التحصينات الخاصة بالمنتفضين. ازدادت كثافة القوات التركية في كوردستان، واستخدمت أسلحة جديدة تلتقتها من الترسانة الإنكليزية، مما أدى إلى الخراب والدمار في أرض كوردستان واحتلال المدن الصغيرة والكبيرة ونقاط تقاطع الطرق الجبلية.

في معقله، قصر كلي، الواقع في منطقة بوتان الجبلية جنوبي وان، تحصن يزدان شير وقادته، مواصلين المقاومة ضد القوات التركية. بعد مقاومة دامت لفترة من الزمن، اضطر يزدان شير إلى دخول مفاوضات مع السلطات التركية. كان هذا تحت تأثير العميل البريطاني نمرود رسام، الذي كان يسعى إلى حل القضايا المختلفة التي نشأت خلال النضال.

مع دخول يزدان شير في مفاوضات مع السلطات التركية، باءت الأمور بشكل غير ملموس. بالرغم من تأثير الوسيط البريطاني، إلا أن الظروف كانت تتجه نحو الصعوبة بالنسبة له. وفي النهاية، وبعد خروجه من معقله، قصر كلي، تم اعتقال يزدان شير بشكل غادر. تم نقله إلى استانبول، حيث تم معاملته بنفس

السيناريو الذي واجهه الأمير بدرخان. أسند إليه لقب "باشا" وتم نفيه إلى مدينة بانيا في اليونان. وهناك، في هذا البلد البعيد، أمضى يزدان شير بقية حياته، حتى وفاته في عام ١٨٦٨م.

مع مرور الوقت وتساعد الأحداث، توسط نمرود رسام بين الباب العالي وبطريك الآشوريين أبراهام الحليف القوي للأمير يزدان شير. كان الهدف من هذا التوسط هو إقامة علاقات طيبة بين الطرفين، وذلك بهدف منع قيام اتحاد آخر بين الكورد والآشوريين في المستقبل. كان هناك خوف من تجدد حدوث انتفاضة مماثلة تشمل مجتمعاً متعدد الأعراق والمذاهب.

نمرود رسام، عميل القنصلية البريطانية في الموصل، لعب دوراً مهماً في تسوية الأوضاع وتهئة الأوضاع في المنطقة. من خلال جهوده في التوسط بين الطرفين، حاول تحقيق استقرار سياسي يخدم مصالح الطرفين ويقلل من التوترات القائمة.

وفي هذا السياق، كان الهدف الرئيسي هو تفادي تكرار حدوث انتفاضات متعددة الأعراق والمذاهب. بالتوسط بين الباب العالي وبطريك الآشوريين، أظهرت الجهود المبذولة من قبل نمرود رسام التصميم على الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وتحقيق توازن في القوى بين مختلف المكونات السكانية.

مع استمرار التطورات والأحداث في كردستان بعد أسر يزدان شير، بدأت أمور زعماء الانتفاضة تتدهور تدريجياً. لم يستفيدوا بشكل كبير من النجاحات التي حققوها في البداية، وبدأوا يفقدون القوة والتماسك بسبب عدم وجود قائد بارز يوحد الجماعات المتناثرة في الجبال.

على الرغم من اعتقال يزدان شير، استمر أخوه عمر آغا في مواصلة الصراع ضد الأتراك من مناطق بوتان الحصينة. كان لديه تحت إمرته عدة عشرات من الفرسان الكورد، ولكنه واجه صعوبة في مواجهة التفوق العددي المنظم للأتراك والدعم الإنكليزي لهم بالخبرة العسكرية. ونتيجة لذلك، اضطر عمر آغا إلى الانسحاب وتشتتت قواته في أرجاء كردستان.

بهذا السياق، تمكنت السلطات التركية، بالتعاون مع الدعم الإنكليزي، من تفويض المقاومة الكوردية وإخماد الانتفاضة بشكل نهائي في تشرين الثاني ١٨٥٥. عادت قسم من كردستان مرة أخرى تحت الإدارة التركية، وانتهت فترة الصراع المسلح الكوردي ضد السلطة العثمانية في هذا الزمان.

بعد أن نجحت السلطات التركية في قمع انتفاضة يزدان شير وإعادة الاستقرار في منطقة كردستان، اعتبرت الدولة العثمانية هذا الانتصار إنجازاً كبيراً،

وقررت تكريم القادة العسكريين والجنود الذين شاركوا في تسخير الثورة. لذلك، أصدرت السلطات التركية ميدالية خاصة لتكريم الفرسان والجنود الذين ساهموا في قمع الثورة. هذه الميدالية كانت علامة تقدير للشجاعة والولاء للدولة.

بعد هذا الانتصار، قررت السلطات التركية إعادة بناء قواتها في كردستان وتعزيز وجودها العسكري. استُعيدت بعض القوات من كردستان إلى الجبهة الروسية، خاصة مع استمرار الحرب في القرم. كانت هذه الخطوة استراتيجية من قبل الدولة العثمانية لضمان تحقيق مصالحها واستمرار تواجدتها في المنطقة.

من الجدير بالذكر أن الطرق التي اعتمدها الدولة العثمانية في قمع الانتفاضة تكررت في مواجهة ثورات وانتفاضات لاحقة في كردستان وغيرها من المناطق. استخدمت السلطات الأتراك أساليب الخداع والتضليل لزرع الشقاق في الأوساط الثائرة.

بالرغم من هزيمة الانتفاضة، إلا أن لها أثراً عميقاً في وعي الشعب الكوردي. لم يخب جذوة النضال في نفوسهم، وظلوا يتمسكون بحقوقهم ويواصلون النضال من أجل الحرية والكرامة. شهدت الفترات اللاحقة في تاريخ كردستان ثورات متتالية، منها ثورة الشيخ عبيد الله النهري (١٨٨٠) وثورة الشيخ سعيد بيران (١٩٢٥) وثورة ديرسم (١٩٣٧)، مما يُظهر استمرار النضال الكوردي ضد الظلم والفساد.

(يزدان شير) هو شخصية تاريخية كوردية نشأت في فترة حرجة من تاريخ كردستان، وكان ينتمي إلى عائلة نبيلة ومهمة في المنطقة. وُلد يزدان شير كابن للأمير سيف الدين الثالث، وهو ابن أحد أقارب الأمير بدرخان، الذي كان يشغل موقعاً بارزاً في هرم السلطة في تلك الحقبة.

تكوّنت شخصية يزدان شير في سياق تنافسي داخل العائلة الحاكمة لكوردستان. كان لخاله سعيد بك، صاحب قلعة "كوركيلى" في شرنخ الجبلية، دور بارز كمنافس للأمير بدرخان. وفي مواقف حرجة، خلال محاصرة قلعة سعيد بك من قبل القوات العثمانية بقيادة حافظ باشا عام ١٨٣٨ م، لم يقدم الأمير بدرخان مساعدة لخاله، بل قف خلف موقف العداء. هذا السلوك أثار مشاعر الغضب والاستياء بين أفراد العائلة.

في الفترة التالية، حارب الأمير بدرخان الأتراك بشدة، وكان ابن أخته يزدان شير يقف في صفه في تلك المرحلة. ولكن العلاقة بين العم والابن القريب بدأت

تتوتر بسبب الصراعات الداخلية وتنافس السلطة. انقلبت التحالفات والمواقف بين أفراد العائلة وانقسموا في وقت لاحق بين مؤيد ومعارض للأمير بدرخان.

يُظهر هذا السياق العائلي المعقد كيف تداخلت الأصول والعلاقات العائلية في السياسة والصراعات في كردستان في تلك الحقبة.

تحديد أسباب انحياز الأمير يزدان شير إلى العثمانيين ضد الأمير بدرخان يتطلب فهم السياق التاريخي والعوامل المعقدة التي أثرت على قراراته ومواقفه. يظهر الجدول التنازلي للعائلة البدرخانية مشهداً معقداً للغاية حيث تنقلب التحالفات وتظهر الصراعات الداخلية فيما بينهم.

أولاً، وقبل كل شيء، يمكن أن تكون الخلافات الداخلية في العائلة سبباً رئيسياً لانحياز يزدان شير إلى العثمانيين. قد يكون هناك صراع على السلطة داخل العائلة أو رغبة في تحقيق الهيمنة العائلية. قد تكون تلك الصراعات الداخلية سبباً رئيسياً في تغيير المواقف والتحالفات.

ثانياً، يمكن أن تكون الظروف السياسية والاقتصادية للمنطقة سبباً لتحول يزدان شير نحو العثمانيين. قد يكون قراره محاولة لضمان الحماية أو الدعم من العثمانيين في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهه.

ثالثاً، قد تكون هناك تأثيرات خارجية مثل وعود أو تحفيزات من العثمانيين للتحالف معهم. قد يكون هناك تحفيز مالي أو عسكري أو سياسي لتشجيع يزدان شير على الانحياز إلى جانب العثمانيين.

رابعاً، يمكن أن تكون هناك تطورات سريعة في الأحداث والأوضاع التي أثرت في اتخاذ القرار. قد تكون هناك مستجدات سياسية أو عسكرية دفعت به نحو اتخاذ موقف معين في وقت معين.

خلاصة القول، يمكن أن يكون الانحياز للعثمانيين ومواجهة الأمير بدرخان نتيجة تفاعل معقد لمجموعة من العوامل المحلية والإقليمية. لذا، يتعين عند استكمال السرد التاريخي أو دراسة تلك الفترة بتفصيل أكبر للكشف عن السياق الكامل الذي أدى إلى تبني يزدان شير لتلك المواقف.

أما موقف الأمير يزدان شير من ابن عمه الأمير بدرخان يمكن تفسيره بواسطة عدة أسباب تاريخية وشخصية:

١- الانتقام والصراع العائلي:

يظهر أن العائلة البدرخانية كانت تشهد صراعات داخلية مستمرة، وخاصةً بين يزدان شير وبدرخان. الإطاحة بوالده سيف الدين من قبل بدرخان قد يكون لها دور كبير في تشكيل وجهة نظر يزدان شير ورغبته في الانتقام.

٢- التأثر بأحداث الحروب والصراعات:

تأثر يزدان شير بالأحداث الدامية والصراعات مع العثمانيين، وخاصةً في آذار عام ١٨٣٨، قد يكون له تأثير كبير على مواقفه ومشاعره تجاه بدرخان وتحالفه مع العثمانيين.

٣- الخلاف حول حكم الأمارة:

يذكر أن هناك خلافات داخلية في العائلة حول حكم الأمارة، وقد قادت هذه الخلافات إلى تحالفات وصدامات. رغبة يزدان شير في تولي حكم الأمارة قد تكون أحد الدوافع.

٤- القضايا الشخصية والاجتماعية:

زواج الأمير بدرخان من الفتاة "قشمى" والأغاني التراثية التي خلدها هذا الزواج قد تكون أحد العوامل التي زادت من توتر العلاقة بينهما، خاصةً إذا كان يزدان شير يعتبر هذا الزواج مصدراً للإهانة أو الغضب.

٥- التأثيرات الثقافية والقبلية:

يمكن أن يكون التأثير الثقافي والقبلي للمجتمع الكوردي عاملاً رئيسياً، حيث تكون قضايا الانتماء القبلي والدعم المجتمعي للقادة تأثيراً قوياً على القرارات والمواقف.

في النهاية، يظهر أن موقف يزدان شير كان نتيجة تفاعل معقد لعدة عوامل تاريخية وشخصية، والتي تجمعت لتشكيل قراراته وتوجهاته في مواجهة ابن عمه والأحداث الدائرة حولهم.

:المراجع

1. Qasim, Isa Ibrahim (2007). "Al-Miran in the Emirate of Botan: A Historical - Social - Economic - Cultural Study." Dar Al-Yanabee for Printing, Publishing, and Distribution.
2. Group; Policies, Arab Center for Research and Policy Studies (January 4, 2019). "The Arabs and the Kurds: Interests, Concerns, and Commonalities." Arab Center for Research and Policy Studies. ISBN: 978-614-445-257-8.
3. Kurdi, Mohammed Ali (2006). "Dictionary of Kurdish Names: In Islamic History and the Modern Era in Kurdistan and Beyond." Bankay Jen.
4. The Arab Encyclopedia. The Authority, 1998.
5. Nelida Fuccaro, "The Other Kurds: Yazidis in Colonial Iraq," Palgrave Macmillan, 1999. (see p.10)
6. Barbara Henning (2018). "Narratives of the History of the Ottoman-Kurdish Bedirhani Family in Imperial and Post-Imperial Contexts: Continuities and Changes." University of Bamberg Press. ISBN: 3863095510.
7. Barbara Henning (2018), p.95.
8. "Keo - Religion." Archived from the original on February 22, 2007.
9. A. Prince Jeladat Ali Badirkhan: Memoirs, Episode Two (Khabat Newspaper, No. 767)
10. Date: June 11, 1995, Kurdistan Region of Iraq.
11. B1. Jalili Jalil: From the History of Emirates in the Ottoman Empire (In the First Half of the Nineteenth Century)
12. Translated by Dr. Mohammad Abdou Al-Najjar, Damascus, 1987. Page 136. Page 153. Pages 153-154. B2. 1. Page 155.
13. C. In 1992, I met one of the descendants of those Badirkhanis who had fled beyond the Caucasus. He had come to the city of Qamishli to see Ain Diwar and Buthan Island. His name was Aziz Evj, nicknamed Abu Badirkhan.
14. D. N. Akhawin: The Conflict over Kurdistan (The International Issue During the Nineteenth Century)
15. Translated by Dr. Ahmed Othman Abu Bakr, Baghdad, 1969. Pages 74-75. Pages 76-77. Page 83.
16. E. Nemrud Rassam: Agent of the British Consulate in Mosul, of Assyrian origin, who proposed to the Sultan, through the British Ambassador in Istanbul, to intervene in the affairs of Kurdistan and punish Prince Badirkhan.
17. F. Lutfi: Prince Badirkhan - Translation by Ali Sido Kurani, Damascus, 1992, Pages 11-12.
18. G. Mahmoud Loundi: Descendants of Yazdan Sher, Armanj Kurdish Newspaper, No. 146, Stockholm, 1994.
19. H. Malmasanz: Buthan Island and the Badirkhan Family in Turkish - Stockholm, 1994, Page 88.
20. I. Saleh Badirkhan: My Memoirs - Translated by Princess Roshan Badirkhan, Damascus, 1991, Page 44.
21. J. Ibn Fadl Allah Al-Omari: Compensation with the Honorable Term - Cairo 1312 AH, Page 40.
22. Khalaft Al-Shufi: He was one of the close associates of Prince Badirkhan, known for his intelligence and courage. The region known as "Dashta Khalfa Aga," located southeast of Nusaybin, is attributed not to him but to Khalfa Aga, the leader of the Sinjar region.

❖ ثورة الشيخ عبيد الله النهري في شمدينان

وبوتان عام ١٨٧٠-١٨٨٢



في القرن التاسع عشر، كان الشيخ عبيد الله واحداً من الشخصيات الهامة وأصحاب النفوذ في المنطقة، وهو عضو في عائلة شمدينلي الكوردية القوية من نهري. وُلد عبيد الله كابن للشيخ طه، وكان أيضاً ابن شقيق للشيخ صالح، الذي كان يشغل منصب زعيم الطريقة النقشبندية في شمدينلي، وبذلك ورث عبيد الله هذا المنصب بعد وفاة عمه.

كانت عائلة شمدينلي تحظى بنفوذ كبير في المنطقة، وكانوا يلعبون دوراً هاماً في الشؤون السياسية والاجتماعية. كانت الطريقة النقشبندية التي انتمى إليها الشيخ عبيد الله تؤمن بتعاليم صوفية تركز على السعي الروحي والتقرب من الله.

ومع ذلك، وقع الشيخ عبيد الله في صراعات وتحديات مع السلطات العثمانية في ذلك الوقت. تم تقمصه لدور الزعيم في تلك الفترة، وكان لديه تأثير كبير على جماعته. ولكن مع تصاعد التوترات السياسية والصراعات، تم قمع تمرد من قبل السلطات العثمانية.

بعد قمع تمرد من، نُفي الشيخ عبيد الله أولاً إلى إسطنبول، العاصمة العثمانية آنذاك، حيث تم وضعه تحت المراقبة الصارمة. ومن ثم تم نقله إلى الحجاز، الذي كان يعد وجهة نفي شائعة في تلك الفترة. وفي هذا البيئة الجديدة، عاش الشيخ عبيد الله بعيداً عن أوضاع النزاع في وطنه.

وفي النهاية، توفي الشيخ عبيد الله في الحجاز، وقد خسرت المنطقة إحدى شخصياتها الروحية والسياسية البارزة. يظل إرثه يحكي قصة الصراعات والتحديات التي مر بها، وكيف أثرت الأحداث التاريخية على حياته ومساره.

في القرن التاسع عشر، برز الشيخ عبيد الله النهري كشخصية بارزة في شمدينان، وكان له شهرة واسعة ومقام كبير في كردستان. لم يكن مجرد مرشد

ديني، بل كان حكيماً ودبلوماسياً ذكياً، حيث رأى أن الدعوة إلى القومية هي أكثر أهمية وخطورة من القضايا الأخرى. في منطقته، عاش الأرمن والسريان بحرية مطلقة، مما جعل السلطان يحترمه ويقدره كوزير من وزرائه.

بعد معاهدة قصر شيرين، قام الكورد بحمل السلاح عدة مرات ضد إيران والدولة العثمانية. وكانت هذه الانتفاضات لا تشكل تهديداً كبيراً بالنسبة للسلطات الإيرانية والعثمانية حتى ظهرت انتفاضة الشيخ عبيد الله التي هزت عروش هاتين الدولتين. وبذلك أصبحت ثورة الشيخ عبيد الله نقطة تحول هامة في تاريخ الثورات الكوردية، وهي البداية لثورات كوردستان المتتالية حتى يومنا هذا.

في عام ١٨٠٠، أقدمت الحكومة الإيرانية على إعدام ٥٠ كوردياً واعتقال مئات آخرين، مما دفع حمزة الأغا الكوردي لحمل السلاح والخروج إلى الجبال. بادر الشيخ عبيد الله بتوجيه قواته إلى كوردستان الشرقية، حيث انضمت إليه قوات الأرمن والسريان المحليين. وفي معركته مع القوات الإيرانية، احتل مدناً مهمة مثل مهباد وأورميا ومراغ، ثم توجه نحو تبريز.

تفاعلت إيران مع الأمور وطلبت المساعدة من الدولة العثمانية وروسيا. نشرت روسيا جنودها على الحدود مع إيران، وأرسلت الدولة العثمانية قوات لدعمها. بينما كانت قوات الشيخ عبيد الله محاصرة بين القوات الإيرانية والعثمانية، اضطر الشيخ للعودة إلى شمزنان. وبعد أسره من قبل العثمانيين، تم نقله إلى إسطنبول.

لكنه عندما وجد الفرصة، هرب من إسطنبول إلى شمزنان وأعاد تشكيل قواته بمساعدة ابنه. جمع حوالي ٨٠,٠٠٠ مسلح وأشعل انتفاضته الثانية. ورغم ذلك، نجح العثمانيون في القبض عليه مرة أخرى ونُفي إلى المدينة المنورة في ١٨٨٣، حيث توفي فيها.

أما ابنه الشيخ عبد القادر، فقد شمله العفو العام في ١٩٠٨ وعاد إلى إسطنبول، وصار عضواً في مجلس الشيوخ. لكنه في عام ١٩٢٥ تم إعدامه بيد النظام الكمالي، جنباً إلى جنب مع الشيخ سعيد البيراني.

انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري بثت بذور الوعي الوطني بين الكورد، وكانت نقطة انطلاق لسلسلة من الثورات الكوردية المتتالية، مما أثر بشكل كبير على تاريخ المنطقة وشكل مسارها المستقبلي.

تاريخ الشيخ عبيد الله النهري:

الشيخ عبيد الله النهري، وُلد في قرية نهري عام ١٢٤٧ هـ الموافق لعام ١٨٣١ م، وكان ينتمي إلى عائلة شمزينان الكوردية التي انتقلت إلى منطقة هه مارو خلال فترة الملا هجيج. يذكر المؤرخ محمد أمين زكي أن العائلة كانت تُعرف بسادات نهري وقد اتخذت من النقشبندية طريقاً دينياً، ثم تطور نفوذها ليشمل الجوانب المادية أيضاً في زمن الشيخ عبيد الله.

تربى الشيخ عبيد الله في جو ديني، وأصبح من خلفاء النقشبندية بعد اعتناقه للطريقة. وفيما بعد، هاجر إلى قريته نهري بعد عودته من الانتساب النقشبندية. قاد الشيخ عبيد الله النهري جماعته إلى هه مارو، حيث استقر هو وأتباعه، وتركوا بصمة قوية في تلك المنطقة.

يعتبر الشيخ عبيد الله جزءاً من عائلة تاريخية كبيرة، حيث كان جده الشيخ طه النهري، خليفة لمولانا خالد النقشبندي، وكذلك كان والد الشيخ عبيد الله، الشيخ صالح، خليفة لشقيقه الشيخ طه.

أظهر الشيخ عبيد الله تميزاً في المجال الديني والروحي، وتسعى الناس للتأثير بتعاليمه والاستفادة من حكمته. وفي فترة حكم السلطان عبد الحميد، استغل الحكومة التركية نفوذه الديني لتهدئة المنطقة، وقد أبدى الشيخ عبيد الله تفهماً للوضع ولكنه رفض التورط في حروب شعواء ضد الأقليات في هكاري.

يُشير هذا التاريخ إلى الدور الكبير الذي لعبه الشيخ عبيد الله النهري في نشر التعاليم الدينية وتأثيره في المنطقة.

تتابع سيرة الشيخ عبيد الله النهري بمرحلة تطوير نفوذه واستقرار شهرته. في الوقت الذي كان يزداد فيه نفوذ العائلة النهرية في المرحلة الأولى بصورة دينية، إلا أنها بدأت تتسع لتشمل نفوذاً مادياً دنيوياً فيما بعد. وكانت للشيخ عبيد الله دوراً هاماً في توسيع هذا النفوذ وترسيخ شهرته في الوسط الديني.

من المهم أن نعود إلى محمد أمين زكي وما ذكره عن عائلة الشمزينان والانتقال إلى منطقة هه مارو. في هذا السياق، كان لسيد عبد الله، ابن الملا صالح، الدور البارز بين الأخوة، حيث أصبح خليفة لمولانا خالد النقشبندي. وعندما انتقل الشيخ عبد الله إلى قرية نهري بعد اعتناقه للطريقة النقشبندية، أتبعه فيما بعد شيخ أحمد وأفراد آخرين من عائلته وأتباعه إلى هذه القرية.

يمكن القول أن تأثير الشيخ عبيد الله لم يكن مقتصرًا على الجانب الديني فحسب، بل امتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية. حيث تسلم الشيخ عبيد الله الخلافة بعد وفاة شقيقه الشيخ صالح، واستمر في توسيع نفوذه وترسيخ سلطته.

في هذا السياق، يُشير ديفيد مكداول إلى أن الشيخ عبيد الله هو ابن أخ الشيخ عبد الله وخليفته. ورغم بعض التناقضات في المصادر حول العلاقات الدقيقة في العائلة، فإن الواقع يظهر أن الشيخ عبيد الله كان قائداً دينياً وروحياً بارزاً.

تعكس حياة الشيخ عبيد الله النهري وتأثيره في المنطقة العديد من الجوانب المهمة، سواء في الميدان الديني أو الاجتماعي. يظل إرثه محط اهتمام ودراسة، حيث تعكس قصته جوانب متعددة من الحياة في تلك الفترة التاريخية. الشيخ عبيد الله النهري، المعروف أيضاً بـ "الشيخ عبيد الله نيرى" بين الكورد، وبـ "شيخ عبيد الله شمزيني"، كان شخصية بارزة ومؤثرة في تاريخ كردستان والمناطق المجاورة. بعد وفاة والده، الشيخ طه، استمرت الرياسة في يدي أخيه الشيخ محمد صالح، وبعد ١٢ عاماً من الإرشاد، تولى الشيخ عبيد الله القيادة في عام ١٨٦٥ وهو في الثلاثينيات من عمره.

بفضل حكمه وقيادته، أصبح الشيخ عبيد الله النهري الزعيم الرئيسي والمرشد الوحيد للطريقة النقشبندية في كردستان وتركيا وإيران بعد وفاة الشيخ عثمان سراج الدين في عام ١٨٦٦. اكتسب الشيخ عبيد الله نفوذاً هائلاً واحتراماً واسعاً، حتى أصبح يمتلك نفوذاً كبيراً على أتباع المشيخة وحاز على احترام الكورد والترك في العديد من المناطق.

تجلى نفوذ الشيخ عبيد الله أيضاً في الميدان السياسي والاقتصادي. قاد معارك ضد السلطات الإيرانية والعثمانية، خاصة عندما رفض أتباعه في الشطر الشرقي من كردستان دفع الضرائب للحكومة القاجارية، مستندين إلى اعتقادهم أن الأراضي التي يستغلونها تعود إلى الشيخ. كما تعامل مع مسألة التبغ بشكل استثنائي، حيث كان ينتج التبغ ويصدره إلى أوروبا.

لم يكن الشيخ عبيد الله مقتصراً على دور الزعيم الديني، بل كان له دور بارز في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كان يسعى دائماً إلى تحسين الأوضاع المعيشية وتطوير المنطقة، وكان يدعو إلى الاستقرار والأمان ورفع مستوى الخدمات للمواطنين.

رغم تصاعد النزاعات مع السلطات الإيرانية والتركية، فإن الشيخ عبيد الله ظل يتمتع بشعبية واحترام واسعين. كان له تأثير قوي على الناس في المنطقة، وحتى السلطات التركية احترمته ونظرت إليه بعين الوفاق.

لقد كان الشيخ عبيد الله شخصاً متعدد الأوجه، يجمع بين القيادة الدينية والرياسة السياسية والنشاط الاقتصادي. كانت حياته وإرثه تعكس قصة نجاح وتأثيراً كبيراً في تطوير المنطقة والدفاع عن حقوق شعبه.

في إطار تطوير مشهده الديني والاجتماعي والاقتصادي، استمر الشيخ عبيد الله النهري في تعزيز التواصل بين مختلف الأعراق والأديان. كان يحمل رؤية شاملة للعدالة والمساواة، حيث كرس جهوده للقضاء على الظلم والاستبداد. يتبين أن الشيخ عبيد الله لم يكن مجرد زعيم ديني بل كان أيضاً قائداً اقتصادياً واجتماعياً.

قاد الشيخ عبيد الله معركة ضد الظلم والفساد وعمل على تحسين ظروف الحياة لأتباعه. اشترى أراضي زراعية لتطوير الزراعة وتشغيل المزيد من السكان، وقام بتوجيه مبالغ مالية لرعاية الفقراء والمحتاجين. كان يروج لقيم التعاون والتضامن في المجتمع.

تعامل الشيخ عبيد الله مع القضايا الاقتصادية بحكمة وعقلانية. سعى لتحسين التجارة وتوجيه المساهمات نحو التنمية المستدامة. كما اقترح تأجير الأراضي لتحسين الإنتاج الزراعي والتجارة، ولكنه واجه معارضة من السلطات الإيرانية.

تعاطف الشيخ عبيد الله مع الشعوب والأقليات المظلومة، حيث تركز جهوده على محاربة الاستعباد وتعزيز حقوق الإنسان. لهذا السبب، اندلعت نزاعات متكررة مع السلطات الفارسية والعثمانية.

تظهر الشهادات التاريخية أن الشيخ عبيد الله كان يعتبر ليس فقط زعيماً دينياً بل وأيضاً قائداً ذا رؤية واضحة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. استمر في رسم ملامح المستقبل لمنطقته وشعبه، حيث كان يؤمن بأن العدالة والتضامن هما المفتاح للنجاح والاستقرار.

تظهر الوثائق البريطانية أهمية الشيخ عبيد الله النهري كشخصية ليست مقتصرة على زعامة الكورد فقط، بل كان له تأثير كبير على مستوى واسع في المنطقة. تلك الوثائق تشير إلى أن الشيخ نجح في جذب دعم ومشاركة واسعة من مختلف الأعراق والأديان. يُشار إلى أن حوالي خمسة آلاف فرسان عرب انضموا إلى جيشه، وكان لتأثيره تأثير قوي في مناطق متعددة، بما في ذلك الموصل التي كان يطمح لتكوينها عاصمة لدولته.

من الملفت أيضاً أن عدداً كبيراً من الأشوريين انضموا إلى جيش الشيخ عبيد الله، مما يبرز تأثيره وجاذبيته على مختلف الطوائف والمجتمعات. وفي هذا السياق، يقول الكاتب لازاريف إن الشيخ حظي بشعبية واسعة بين جميع شعوب المنطقة ومختلف فئات السكان.

تأكيداً على أهمية الشيخ عبيد الله النهري كقائد وطني، بمعنى الشيخ أنه "أفضل نموذج للقيادات الكوردية" بعد حقبة الأمراء. كما يُعتبر الشيخ الرمز الأول للبلط الوطني الكوردي الذي قاد ثورة باسم القومية عام ١٨٨٠، حيث كان هدفه تحقيق وحدة الكورد ضمن دولة كوردية مستقلة.

ورغم محاربة البريطانيين لثورة الشيخ عبيد الله، يظهر تقرير من القنصل البريطاني في تبريز وويليام ج. أبوت تقديره للشيخ ولنظامه العادل ولجهوده في تحسين ظروف حياة أتباعه. يتميز الشيخ بحكمه وإدارته الفعالة للشؤون اليومية ورعايته لمصالح الشعب. كما يظهر أنه كان يسعى إلى تحقيق الوحدة بين الكورد والقضاء على الظلم والنهب في المنطقة.

حركة الشيخ عبيد الله النهري في الوثائق البريطانية

تعتبر وثائق الحكومة البريطانية التي تتحدث عن حركة الشيخ عبيد الله في عام ١٨٨٠ أحد المصادر الرئيسية التي تسلط الضوء على جوانب هذه الحركة وتفصيلها. وفصل الهام من تاريخ شعب كوردستان.

أ- الخلفية:

في عام ١٨٨٠، كانت المنطقة تشهد حالة من التوتر السياسي والاجتماعي، وظهور حركات تمردية تطالب بالحرية والاستقلال. كانت حركة الشيخ عبيد الله النهري واحدة من هذه الحركات التي استفحلت في مناطق كوردستان.

في ذلك الوقت الحساس والمليء بالتحويلات السياسية والاجتماعية، كانت منطقة كوردستان تعيش حالة من التوتر الشديد. كانت الساحة السياسية تعج بالتحديات والمطالب المتنوعة، وكانت للحركات التمردية صدى كبير في تلك الفترة. ومن بين هذه الحركات الراضة للوضع القائم ظهرت حركة الشيخ عبيد الله النهري كواحدة من أبرزها.

- التوتر السياسي والاجتماعي:

تعزى حالة التوتر في العام ١٨٨٠ إلى عدة عوامل، منها التغيرات الجيوسياسية والتحويلات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة. كما أن وجود قوى سياسية متناحرة والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للمنطقة ساهم في تأجيج الصراعات.

- حركات التمرد والطموحات الوطنية:

كانت حركات التمرد تتسارع في هذه الفترة، وذلك نتيجة للرغبة في الحرية والاستقلال. كانت الشعوب تعبر عن طموحاتها الوطنية بشكل أكبر، وتتحدى الهيمنة الأجنبية والنظم السياسية القائمة.

- ظهور حركة الشيخ عبيد الله النهري:

في هذا السياق، تبرز حركة الشيخ عبيد الله النهري كواحدة من أبرز الحركات التمردية في كردستان. كانت هذه الحركة تجسد الاستمرارية للتحديات التي واجهها الشعب الكوردي في سعيه نحو تحقيق حقوقه وتحريره من القيود السياسية والاقتصادية.

- التأثير الإقليمي والتدخل الأجنبي:

تأثرت المنطقة أيضاً بالتحولات الإقليمية، حيث كانت القوى الكبرى تتصارع من أجل التأثير والهيمنة. كانت بريطانيا وروسيا وإيران تتبارز في هذه الفترة، وكان لحركات مثل التي قادها الشيخ عبيد الله النهري تأثيرها على توازنات القوى في المنطقة.

خلاصة، تشكل هذه الفترة التاريخية الهامة تحولاً حاسماً في تاريخ كردستان، حيث ظهرت حركات تمردية تعبر عن إرادة الشعوب في مواجهة الاضطهاد والسعي نحو تحقيق الحرية والاستقلال. حركة الشيخ عبيد الله النهري تظهر كجزء لا يتجزأ من هذا السياق التاريخي المعقد والملئ بالتحديات.

ب- الوثائق:

تتناول هذه الوثائق المراسلات بين السفارات والقنصليات البريطانية في استانبول وطهران وموسكو ومدينة وان وتبريز مع وزارة الخارجية البريطانية. تقدم هذه المراسلات نظرة دقيقة على أحداث وتطورات حركة الشيخ عبيد الله، بما في ذلك مسيرتها وشخصية قائدها.

الوثائق والمراسلات: نافذة تاريخية على حركة الشيخ عبيد الله

تمثل هذه الوثائق التاريخية مصدراً ثميناً يفتح نوافذ التاريخ للتفاصيل والأحداث التي رافقت حركة الشيخ عبيد الله في عام ١٨٨٠. تركز هذه الوثائق على المراسلات بين السفارات والقنصليات البريطانية في عدة مدن هامة مثل استانبول وطهران وموسكو ومدينة وان وتبريز، مما يعزز فهمنا لتلك الفترة الزمنية الحيوية.

- التفاصيل الجغرافية:

يُظهر تركيز الوثائق على هذه المدن الرئيسية أهمية المنطقة في السياق الإقليمي والدولي. استانبول تمثل نقطة تلاقٍ بين العالم الشرقي والغربي، بينما تعتبر طهران نافذة إلى المشهد السياسي في إيران. موسكو كعاصمة روسيا تلعب

دوراً حاسماً في العلاقات الدولية، ومدينة وان وتبريز ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث داخل كردستان.

- المحتوى والنظرة الدقيقة:

تسلط هذه المراسلات الضوء على الأحداث والتطورات الجارية في حركة الشيخ عبيد الله. تقديم نظرة دقيقة يسمح للقارئ بالتعمق في تفاصيل المسيرة وتحليل شخصية قائدها. يُظهر تركيز الوثائق على هذه النقاط أهمية الحصول على رؤية داخلية للأحداث والتفاعلات بين الشيخ عبيد الله والسلطات البريطانية.

- التوثيق الزمني:

يعزز ترقيم الوثائق وترتيبها زمنياً الفهم السليم للتطورات الزمنية في حركة الشيخ عبيد الله. يتيح ذلك للقارئ تتبع الأحداث على مدار الزمن وفهم كيف تغيرت وتطورت الحركة على مر الأشهر.

- الأهمية الدبلوماسية:

تظهر هذه المراسلات أيضاً الأهمية الدبلوماسية للحكومة البريطانية في التعامل مع تلك الأحداث. يتضح كيف كانت بريطانيا تستجيب وتتفاعل مع تحولات الساحة السياسية في كردستان وكيف تؤثر هذه الأحداث على إستراتيجيتها الخارجية.

تمثل هذه الوثائق مصدراً قيماً يسهم في إثراء فهمنا للفترة الزمنية المرتبطة بحركة الشيخ عبيد الله. تعتبر الرؤية الدقيقة التي توفرها المراسلات الدبلوماسية بوابة لفهم أعماق الأحداث والسياق السياسي والثقافي الذي شكل خلفية تلك الفترة المحورية.

ج - أهداف الحركة:

تظهر الوثائق تفصيلاً لأهداف حركة الشيخ عبيد الله وما كانت تسعى إليه، سواء كان ذلك في سياق تحقيق الحرية والاستقلال أو في سياق التأثير على التوازنات الإقليمية.

أهداف حركة الشيخ عبيد الله النهري: تحولات وتحديات في سبيل الحرية والاستقلال

في القرن التاسع عشر، خلال فترة مضطربة وحساسة، نشأت حركة الشيخ عبيد الله النهري كرمز للتحديات التي واجهها الشعب الكردي. تمثل هذه

الحركة محاولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الوطنية والسياسية في إطار السعي للحرية والاستقلال.

١. تحقيق الحرية والاستقلال:

أساسياً بالنسبة لحركة الشيخ عبيد الله كان التمسك بتحقيق الحرية والاستقلال لشعب كردستان. كانت الحركة تنظر إلى هذين الهدفين كمطلب حقيقي وضروري لتحقيق كرامة وحقوق الشعب الكوردي المهمش.

٢. الرفض الوجود الأجنبي:

تعتبر الوثائق عن رفض حركة الشيخ عبيد الله للتدخلات والهيمنة الأجنبية في شؤون كردستان. كانت تسعى إلى تحرير المنطقة من السيطرة الخارجية وإقامة نظام قومي ذاتي يحكمه الكورد.

٣. تأثير على التوازنات الإقليمية:

بالإضافة إلى الاهتمام بالشأن الوطني، كانت حركة الشيخ عبيد الله تتطلع إلى تحقيق تأثير إقليمي. كانت تسعى للعب دور فعّال في تشكيل التوازنات الإقليمية والمساهمة في صياغة المستقبل الجيوسياسي للمنطقة.

٤. حماية الثقافة والهوية الكوردية:

ركزت حركة الشيخ عبيد الله على حماية الهوية والثقافة الكوردية من التهديدات الخارجية. كانت تروّج للتحالف بين الأكراد وتعزيز الوعي بالهوية الوطنية الكوردية.

٥. مواجهة الظلم والاضطهاد:

تجلى هدف حماية الشعب من الظلم والاضطهاد في الوثائق، حيث سعت الحركة إلى إنهاء الظلم الذي كان يمارس ضد الشعب الكوردي وضمان حقوقهم المشروعة.

٦. التأثير على الساحة الدولية:

كانت الحركة تسعى إلى جعل قضيتها جزءاً من النقاش الدولي والتأثير في رأي العالم بشأن قضية الكورد وحقوقهم.

خلاصة القول، تظهر هذه الأهداف كتعبير عن إرادة شعب كردستان في السعي لتحقيق الحرية والكرامة، وكانت حركة الشيخ عبيد الله تجسد هذه الطموحات والتحديات في إطار تاريخي استثنائي.

د- رد فعل بريطانيا:

تكشف الوثائق أيضاً عن وجهة نظر بريطانيا حيال هذه الحركة، وتظهر محاولات الحكومة البريطانية لإنهاء هذه الحركة بأسرع وقت ممكن. يُظهر توجس بريطانيا من التقارب الروسي والإيراني وخوفها من زيادة نفوذ روسيا في المنطقة.

رد فعل بريطانيا تجاه حركة الشيخ عبيد الله النهري: توترات وتحولات دبلوماسية

في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٨٨٠ و ١٨٨٢، كانت حركة الشيخ عبيد الله النهري تشكل تحدياً دبلوماسياً وسياسياً لبريطانيا في منطقة كردستان. كانت الوثائق البريطانية تكشف عن الردود والتفاعلات التي أظهرها الإمبراطورية البريطانية تجاه هذه الحركة الوطنية الكوردية.

- التوترات الدبلوماسية:

تبين الوثائق أن بريطانيا كانت تواجه توترات دبلوماسية ناتجة عن حركة الشيخ عبيد الله. كانت تلك الفترة تتزامن مع اضطرابات كبيرة في العديد من المناطق الحساسة من الإمبراطورية البريطانية، مما جعل تعاملها مع حركة الشيخ عبيد الله قضية معقدة.

- محاولات إنهاء الحركة:

تظهر الوثائق محاولات فعالة من حكومة بريطانيا لإنهاء حركة الشيخ عبيد الله بأسرع وقت ممكن. يُظهر ذلك التركيز الواضح على استراتيجيات التدخل والسيطرة لضبط الأوضاع وإعاقة نمو الحركة.

- التوجس من التقارب الروسي والإيراني:

كانت بريطانيا تعبر عن توجسها من التقارب المحتمل بين روسيا وإيران، وخوفها من زيادة نفوذ روسيا في المنطقة. كان هذا التوجس يعود جزئياً إلى المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في الحفاظ على التوازنات الإقليمية وتأمين حصتها من النفوذ في المنطقة.

- استراتيجية متغيرة:

تكشف الوثائق أيضاً عن التحولات في استراتيجية بريطانيا خلال فترة زمنية قصيرة. كانت هناك محاولات لفهم تأثير حركة الشيخ عبيد الله على الأمن والاستقرار في المنطقة، مما قد يكون له تأثير على سياسات بريطانيا.

- التأثير على السياسة الإمبراطورية:

كانت هذه التوترات تعكس التحولات والتحديات التي كانت تواجهها الإمبراطورية البريطانية في تلك الفترة، حيث كانت تسعى للحفاظ على سيطرتها في وقت كانت فيه تشهد تغيرات هائلة على الصعيد الداخلي والدولي.

في الختام، تكشف الوثائق البريطانية عن كواليس الاستجابة البريطانية لحركة الشيخ عبيد الله النهري: شدة توترات هذه الحركة وكيفية تأثيرها على الساحة الدولية. تكشف عن استراتيجيات بريطانيا في مواجهة هذا التحدي الجديد ومحاولاتها للحفاظ على استقرار المنطقة ومصالحها في وجه التحولات الجيوسياسية الكبيرة التي كانت تشهدها تلك الفترة.

هـ - وجهة نظر الدول الأخرى:

توضح الوثائق أيضاً موقف الدول الأخرى من حركة الشيخ عبيد الله. هل كانت داعمة أم معارضة؟ وكيف استجابت تركيا في هذا السياق؟

وجهات نظر الدول الأخرى حيال حركة الشيخ عبيد الله النهري: تحالفات وتباينات.

في سياق الفترة الزمنية الممتدة بين ١٨٨٠ و ١٨٨٢، كانت حركة الشيخ عبيد الله تلقى تفاعلاً مختلفاً من الدول الأخرى، وكان لها تأثير مباشر على السياسة الإقليمية. تظهر الوثائق تباينات في وجهات النظر بين الدول، وفيما يلي تحليل للمواقف المتباينة:

١. تركيا:

توضح الوثائق أن تركيا لم تكن من بين الداعمين لحركة الشيخ عبيد الله. كانت السلطات العثمانية تتعامل بحساسية مع أي حركة تهدد استقرار الإمبراطورية. في هذا السياق، تظهر الوثائق محاولات تركيا للتعامل بحزم مع الحركة، ربما تحت ضغط من الدول الأخرى أو حرصاً على الحفاظ على وحدتها السياسية.

٢. روسيا:

تظهر بعض الوثائق تأثير تحالفات المشرق الأقرب على روسيا. كانت روسيا تتبع موقفاً قائماً على الحسابات الاستراتيجية، وقد ترددت في دعم حركة الشيخ عبيد الله بشكل مباشر، رغم أن بعض المصادر قد تشير إلى دعم غير مباشر أو تحفيز لتفاعلات داخل كوردستان.

٣. إيران:

كانت إيران في هذه الفترة تتبع سياسة تأكيد سيادتها على المنطقة. وفي هذا السياق، تظهر الوثائق استجابة إيران للتحركات الكوردية بترصد وتأهب، مع التأكيد على وحدة الأراضي الإيرانية.

٤. الدول الأوروبية:

تعتبر الوثائق أن الدول الأوروبية لم تكن بشكل كبير على علم بتفاصيل حركة الشيخ عبيد الله. كانت اهتماماتها في تلك الفترة تتنوع بين القضايا الاقتصادية والصراعات الأخرى في العالم.

خلاصة القول، تظهر الوثائق أن حركة الشيخ عبيد الله كانت قضية دولية حساسة ومعقدة، حيث تباينت وجهات النظر والتفاعلات بين الدول المختلفة. كانت تلك الحركة جزءاً من لعبة السياسة الإقليمية والدولية، مما يبرز التحديات التي واجهت الحركة في سعيها لتحقيق الحرية والاستقلال.

تظهر الوثائق التاريخية أن حركة الشيخ عبيد الله كانت قضية دولية حساسة ومعقدة، حيث كانت تتداخل مع لعبة السياسة الإقليمية والدولية في العصور الأخيرة من القرن التاسع عشر. كانت هذه الحركة جزءاً من سياق تاريخي ملتبس، حيث كانت المنطقة تشهد توترات سياسية واجتماعية في ذلك الوقت.

- التباين في وجهات النظر: تشير الوثائق إلى وجود تباين في وجهات النظر حيال حركة الشيخ عبيد الله، حيث كانت تحظى بتأييد في بعض الأوساط وتواجه المعارضة في أخرى. هذا التباين يعكس تعقيد السياق الإقليمي والعلاقات الدولية في تلك الفترة، وكيف أن الحركات الثورية كانت تستجيب لديناميات متنوعة.

- اللعبة السياسية الإقليمية والدولية: كانت حركة الشيخ عبيد الله جزءاً من لعبة السياسة الإقليمية والدولية، حيث كانت تأثيراتها تتداخل مع مصالح الدول المختلفة. تباينت ردود الفعل، حيث كانت بعض الدول تدرك أهمية دعمها، في حين كانت أخرى تعمل على إنهاء هذه الحركة بأسرع وقت ممكن.

- تحديات تحقيق الحرية والاستقلال: تكشف الوثائق أن الحركة واجهت تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها من الحرية والاستقلال. كانت تأثيرات اللعبة السياسية الإقليمية والتفاعلات الدولية تضع عقبات أمام تقدمها، وهو ما يظهر واضحاً في الجهود التي بذلها الشيخ عبيد الله للحصول على الدعم والتحالفات.

- التحليل النهائي: تبرز الوثائق أهمية حركة الشيخ عبيد الله كحدث دولي معقد، يتطلب فهماً عميقاً للسياق التاريخي والعلاقات الإقليمية. كانت هذه الحركة ليست مجرد صراع محلي، بل كانت تمثل تداخلاً مع الديناميات الدولية والسياسات الإقليمية، مما يبرز التحديات التي واجهها الشيخ عبيد الله في سعيه لتحقيق أهدافه.

مرحلة التوتر والمفاوضات:

بعد انتهاء المعارك وتراجع القوات الكوردية، بدأ الشيخ عبيد الله في اتخاذ خطوات دبلوماسية لتحقيق أهدافه. في البداية، نظم مؤيدوه عريضة تم توقيعها من قبل المهاجرين الكورد على الحدود، والتي بلغ عددهم ٦٠ إلى ٧٠ ألف نسمة. وُجّهت العريضة إلى السلطات الروسية عبر القنصل الروسي في وان.

تعكس الوثائق استعداد روسيا لدعم الحركة الكوردية، حيث أرسلت رسالة من قبل قنصل الإمبراطورية الروسية في أذربيجان، شولشيفسكي، يبلغ فيها حكومته بأن الكورد لم يخسروا الحرب بعد، وأن انسحابهم ليس نهاية الحركة. وقد أشار إلى أن الكورد انتقلوا إلى المناطق الجبلية الوعرة والتي لا تصلها القوات الإيرانية، مستعرضاً تحركاتهم وتحضيراتهم لمواجهة محتملة.

التفاعل البريطاني:

من جهة أخرى، أبلغت وزارة الخارجية البريطانية السفير البريطاني في سان بطرس بورك بطلب الشيخ عبيد الله لإقرار حقوق الكورد، مما يظهر التوجه البريطاني لدعم مطالب الشيخ.

التطورات في إيران:

مع توجس الشاه الإيراني من احتمالية حرب جديدة، بدأ في الوساطة لتجنب ذلك. يعكس الوثائق توتر الشاه وخوفه من حرب أكثر تنظيماً ودعمًا. ولجأ إلى الوزير البريطاني المفوض في طهران وسفراء دول أخرى لدعم طلباته للدولة العثمانية لإبعاد الشيخ عبيد الله من المناطق الحدودية وفرض الرقابة عليه.

في الختام، توضح هذه الوثائق مرحلة حرجة من تاريخ حركة الشيخ عبيد الله، حيث انتقلت الحركة من المرحلة القتالية إلى المرحلة الدبلوماسية. بينما كانت الظروف تجبر الكورد على تعليق المعارك، كانت التحركات الدبلوماسية تلعب دوراً حيوياً في مستقبل حركة الشيخ عبيد الله وتأثيرها على الديناميات الإقليمية والدولية.

بذل الشيخ عبيد الله جهوداً للحصول على دعم روسيا في الحرب القادمة:

بعد عودته إلى شمزبان، بذل الشيخ عبيد الله جهوداً حثيثة للتأكيد على أهداف حركته واستمرار دعمها. تظهر الوثائق الروسية أنه بعد حوالي شهر أو أقل من

عودته، بعث ابن أخيه الشيخ محمد أمين، الذي يُعتبر أحد قادة الحركة، إلى روسيا، وتحديداً إلى يريفان، عاصمة أرمينيا.

مرفقاً معه أحد القساوسة للاتصال بالسلطات الروسية والعشائر الكوردية في أرمينيا، بهدف كسب دعمها لجانب الحركة. يشير مساعد القنصل الروسي في وان في برقيته المؤرخة في الثاني من كانون الثاني ١٨٨١ إلى هذا التحرك للشيخ عبيد الله ويوضح أن هدفه هو توضيح أهدافه وغاياته.

تُبيّن البرقية أن الشيخ عبيد الله كان يستعد لانتفاضة جديدة ضد إيران، حيث وصل إليه عدد كبير من العرب، يُقدر بحوالي أربعة آلاف إلى خمسة آلاف، من ولايات الموصل وبغداد. يشير المساعد إلى أن جزءاً كبيراً من هؤلاء العرب هم من الجندرة المتقاعدين. وقام الشيخ بتوزيع هؤلاء العرب على مناطق محددة.

تحركات الشيخ عبيد الله:

تظهر الوثائق أن الشيخ عبيد الله لم يكن راضياً عن حالة التوتر القائمة، وكان يرغب في تحقيق دعم إضافي من روسيا أو على الأقل في تحييدها في الحرب المتوقعة. كان يدرك أهمية الدور الروسي في المنطقة وكان يعتبر التحالف مع روسيا قد يعزز فرص حركته لتحقيق أهدافها.

توسيع نفوذ الشيخ عبيد الله وجهوده الدبلوماسية:

بعد توزيع الكورد على مناطق مختلفة مثل بينيانش، ركان، مزوري، هه ركي، وهكاري، بدأت عمليات تدريب وتعليم القوات الكوردية فنون القتال. يظهر من الوثائق أن الشيخ عبيد الله استعان بـ ٢٦ ضابطاً متقاعداً من جيش الدولة العثمانية ليقوموا بتدريب وتعليم هذه القوات. يتلقى كل ضابط شهرياً مبلغاً مالياً من الشيخ، حيث يتسلم العرب مبلغاً مقداره اثنان ونصف مجيدي، بينما يتسلم الكورد اثنان مجيدي.

توجه الشيخ برسائل إلى رؤساء محافظة يريفان، يدعوهم فيها إلى دعمه والانضمام إليه. قام بإرسال ابن أخيه الشيخ محمد أمين إلى هناك، مرفقاً معه أحد النسطوريين بزي قس كمترجم.

جهود الشيخ في الدبلوماسية:

بذل الشيخ عبيد الله جهوداً كبيرة لضمان دعم أو حياد الدولة العثمانية. بدأت مباحثاته مع الدولة العثمانية، وأصبحت الوفود العثمانية تتجه نحو مقره بانتظام.

كانت إسطنبول تماطل في مفاوضاتها مع الدولة الإيرانية في انتظار نتائج مفاوضاتها مع الشيخ عبيد الله. الدولة العثمانية دافعت بشدة عن الشيخ أمام الضغوط البريطانية والفارسية، نافية تورط الشيخ في ثورة كورد فارس.

يؤكد المؤرخ (بهرندت) أن الباب العالي (السلطة العليا) دافع بقوة عن الشيخ عبيد الله أمام الدبلوماسيتين البريطانية والفارسية، نافياً تورط الشيخ في أي تحركات ثورية في فارس.

تقدم المباحثات والتحضير للحركة:

تطورت مباحثات الشيخ عبيد الله إلى مستويات مرموقة، حيث بدأ يتبادل الرسائل مع الباب العالي، وتمت زيارة مقره في نه هري من قبل السلطان العسكري العقيد أحمد بك في شباط عام ١٨٨١. وفي هذا السياق، أبلغ الكابتن كلايتون، وكيل القنصل البريطاني في وان، مراجعه بإيفاد السلطان مبعوثاً خاصاً لدى الشيخ عبيد الله، وتوجيه المساعدات له.

الاجتماعات والزيارات:

جرت اجتماعات متواصلة لمدة ثلاثة أيام في منزل الشيخ عبيد الله بينه وبين مرافق السلطان. بعد هذه الاجتماعات، قام مرافق السلطان والشيخ عبد القادر والشيخ محمد سعيد خليفة بزيارة مناطق مثل رواندوز وهولير وربما السليمانية. وفي هذه الزيارات، كانت مشاركة العشائر في الحركة ليست بالمطلوب، ووفقاً للأخبار، كانت الدولة العثمانية تخزن كميات كبيرة من السلاح في السليمانية، مما أثار الهلع في إيران.

هلع إيران وتحذيرات الأمير نظام:

عندما وصلت رسالة من مدينة السليمانية تحذر من تواجد قوات وكميات كبيرة من السلاح، ساد الهلع بين مسؤولي إيران في كوردستان وأذربيجان. كتب شخص يعيش في السليمانية إلى أخيه في مدينة بانه في إيران، يشير فيها إلى ضرورة تكوين قوات تحت قيادة الشيخ. هذا الإنذار أدى إلى إصدار بيان حذر من قبل أمير نظام من تبريز، حيث هدد بتطبيق أشد العقوبات على من ينضم إلى قوات الشيخ عبيد الله أو يتعاون معها بأي شكل من الأشكال.

وأخذ الجنرال (علي حسن خان) حاكم مهباد في اتخاذ إجراءات حاسمة للحصول على ولاء العشائر الكوردية ، منها تحليفهم بالقرآن والطلاق على مساندهم للحكومة القاجارية في أية حركة قادمة للشيخ عبيد الله .

وشرعت السلطات الإيرانية الأخرى في كردستان وأذربيجان بأخذ التعهدات من رؤساء العشائر وعلماء الدين والوجهاء وحتى من مختاري القرى ، يتعهدون فيها بالولاء للدولة والشاه وباستعدادهم للتصدي لحركة الشيخ عبید الله.

كتب حسن علي خان رسالة إلى (علاء الدولة أمير نظام) في تبريز يقول له بتاريخ ١٨٨١/٣/١٩ ((وردت حتى الآن (٣٠) ثلاثون ألف طغار من الحنطة إلى السليمانية ، كل طغار يساوي احد عشر طغار موكرياني ، وتم إيداع (١٩) حمل من بنادق مارتييني في مستودعات السليمانية ، كل حمل يشمل (٦٠) بندقية ، وأقيمت أكداش من العتاد وهي تصل تباعاً ، وتصل فصائل من عساكر الدولة يومياً إلى السليمانية ولا احد يعرف أين يذهبون ، من الواضح انه بوصول كل هذه الذخائر والمواد ستبدأ الحرب ، ماذا أقول بعد ، لا احد يفهم ماذا يعمل الروم)) ويضيف علي خان يقول ((وردت رسائل من الطرف الأخرى الدولة العثمانية) ، تؤكد كلها أن الأوامر قد صدرت من استانبول باستدعاء الجنود المرخصين وتسليحهم إلى نهاية هذا الشهر ، إضافة إلى العدد الحالي من الجنود الجاهزين)) .

رسالة الجنرال حاكم مهباد إلى أمير نظام في ٢٨ آذار ١٨٨١ توضح حالة الهلع التي أحدثتها استعدادات الشيخ عبید الله في المعسكر الإيراني ، يريد الجنرال القيام بعرض عسكري لتخويف الكورد ، ولكنه يخشى إبقاء جنوده داخل المدينة فيعمل لإقامة معسكر لهم ويخلص بذلك الأهالي من مسؤولية إطعام جنوده ومبيتهم . يقول الحاكم عن الاجراءات التي سيتخذها بعد أن جاءته إخبار استعدادات الشيخ عبید الله:

أولاً : من يوم غد ، الاثنين ، المصادف (٢٧) ربيع الثاني ، سأخرج الجيش الحكومي من الفرسان والمشاة والمدفعية من البيوت ومن هنا وهناك وأقوم بتجميعهم خارج المدينة وسأختار موقعاً لهم أقيم فيه معسكراً وأكون أنا أيضاً هناك .

ثانياً : من اليوم أبلغت كل رؤساء العشائر وزعماء مركز موكريان ، والذين كان معظمهم في مهباد وأخذت عنهم التعهدات، بوجوب إحضار قواتهم (من الفرسان والمشاة) خلال مدة أربعة إلى خمسة أيام ، إلى سابلاخ ، كما أرسلت من يبلغ غير الحاضرين ، وأتوقع أن يحضر على الأقل ٦٠٠٠ رجل خلال الأيام الستة القادمة ...

ثالثاً: نظراً لبعض الأسباب ، دعيت يوم أمس إلى اجتماع ، أحضرت فيه كل العلماء والأغوات والبيكات في هذه المنطقة وقد حلفتهم بالقران وبالطلاق ، بعدم الاتصال بأي من أعداء الدولة مدى حياتهم وبأي شكل وبأية صورة ، وإذا قام الشيخ وأتباعه بأي اعتداء جديد على هذه المنطقة ، وللتكفير عن جرائم العام الماضي ، أن يتصدوا له وان يعرفوا هذه المهمة مثل الجهاد كواجب على

عاقبتهم وعاتق مسلحيهم ، وان لا يدعو جنود الدولة يلجنون إلى السلاح مادام احد منهم باقياً في الحياة.

بغية ترصين الوحدة الداخلية الوطنية كان لا بد للشيخ عبيد الله أن يضمن ولاء الآشوريين والأرمن من مواطني كردستان إلى جانبه ، ليس لأنه كان يخشى إن يميل هؤلاء إلى المعسكر الآخر بل لأنه كان يؤمن أن شعب كردستان يعاني الظلم والقهر بكل فئاته القومية والدينية ، أرسل الشيخ عبيد الله رسالة إلى شيخ (الآشكير) وطلب منه أن يكف عن الأرمن وان يدعهم لشأنهم في علاقاتهم مع تركيا وبين انه يجب أن يكون هناك تحالفاً كوردياً أرمنيياً لأن مثل هذا التحالف أنجع من التحالف مع الترك أو الفرس . كما أن الشيخ عبيد الله يخطب في كنيسة أرمنية ويقر بالحقوق المتساوية للمسلمين والمسيحيين ، على ما يبدو كان الآشوريون أكثر تجاوباً مع طلبات الشيخ وقد ساهموا في الحركة بنشاط .

في هذه المرة أيضاً (بذل الشيخ عبيد الله جهوداً كبيرة لجر الآشوريين إلى الحركة التحررية فقد راسل (مار شمعون) لفترة طويلة ، وفي أوائل عام ١٨٨١ بعث إلى (كوجانيس) مقر مار شمعون المطران الآشوري الذي كان يعيش قرب شمزينان) وحمله رسالة إلى المار .

لقد أشارت جريدة (مشاك) الأرمنية إلى أن المار شمعون وخمسة عشر (ملكا) آشورياً وعدوا الشيخ عبيد الله بمساندته والاشتراك في أية انتفاضة أخرى ضد السلطات الإيرانية التي كانت تقمع المسيحيين وتفرض عليهم ضرائب أعلى ، بل كان القانون الإيراني يخول الفرد المسيحي الذي يعلن إسلامه الاستحواذ على كل ممتلكات أسرته ! وحتى الفتاة المسيحية التي كانت تتزوج من مسلم أو يتم خطفها من قبل مسلم ، كان القانون يلزم أسرته المسيحية منحها الكثير من الأموال والممتلكات . وإذا أسلمت وجب على أسرته التخلي عن أموالها لصالح المسلمة الجديدة . كما كانت الضريبة السنوية المفروضة في إيران على المسيحيين أكثر من تلك المفروضة على المسلمين . ولم تكن شهادة المسيحيين ضد المسلمين مقبولة في القوانين الإيرانية.

بموازاة هذه الجهود أراد الشيخ عبيد الله الاستفادة من تجربة الحركة في عام ١٨٨٠ فاستخدم عنده ضباط متقاعدون من الجيش التركي لتدريب الجنود الكورد وإعدادهم للقتال ، كما استخدم مدربون كورد وعرب أيضاً وخصص لهم رواتب شهرية منتظمة ومعسكرات ومعدات التدريب العسكري . وحاول أيضاً جمع السلاح بثتى الوسائل ودفع أثماناً باهظة للحصول على أسلحة حديثة ، ولهذا الغرض أقام اتصالات مع العسكريين والموظفين الترك

لشراء الأسلحة منهم ، فعلى سبيل المثال أرسل مبعوثاً إلى قائمقام (شاتاخ) وكتب إليه يقول ((ابعث لي حسب استطاعتك من بنادق مارتيني ، سنيدر ، فينتشيستر ، وما أمكن من بنادق مارتيني)) .

حاول الشيخ عبيد الله الحصول على أسلحة من مصادر متعددة .

هناك عشرات الوثائق تبين أن الدول العظمى ضغطت بشدة على الباب العالي وسدت جميع الأبواب بوجهه للتعاون مع الشيخ عبيد الله أو حتى تركه وشأنه ، هذه الوثيقة المدرجة أدناه تبين لاجأة مسؤولي إيران وخشية النظام القاجاري من الشيخ وحركته . الوثيقة هي برقية للسفير الإيراني في بتروس بورك (أسد الله طباطبائي) إلى وزارة الخارجية الإيرانية .

((اطلعت على مضمون الخط الهمايوني المبارك (روحنا فداء له) . ذهبت إلى وزارة الخارجية الروسية مباشرة وتحدثت حول الموضوع . لقد أكدت بشدة على وجوب أن يبعثوا ببرقية شديدة اللهجة إلى استانبول ، وقد استجاب رجال الدولة الروسية لطربي وابقوا إلى سفيرهم للطلب من الباب العالي إبعاد الشيخ عبيد الله . هذه المرة ذهبت إليهم أيضاً بناءً على أوامركم ، مرة أخرى ابرقوا إلى سفيرهم (نيلوف) حتى يدعم بكل الأشكال (معين الملك) ويدعو الدولة العثمانية إلى تبعيد الشيخ عبيد الله .

لقد أوضحوا أمرين بصدد الموضوع :

الأول: أن الطلب الروسي ليس كافياً لوحده إنما يجب أن يصر السفير الإيراني على مثل هذا الطلب . قلت إن (معين الملك) يبذل كل جهده وإذا لم يكن قد توصل إلى نتيجة حتى الآن فلأن الدولة العثمانية ليست متأكدة من دعمكم المباشر لنا ، وإلا فان الدولة العثمانية لو تأكدت انتم معنا حقيقة ، وبمعنى أن الدولة الروسية تشاركنا التفكير ، فأنها ستدع جانباً إهمالها ومحاولتها كسب الوقت ، وستقوم فعلاً بما هو مطلوب منها .

الثاني: قالوا إن الشيخ عبيد الله ، في الوقت الحاضر قد التزم الهدوء وهو لا يقدم على عمل . قلت إن هدوءه المؤقت ليس دليل على انه قد تخلى عن أوهامه ، لكنه هادئ في الوقت الحاضر لأنه يخاف من ثلاث دول ، عندما تسكت عنه الدولة العثمانية وتتغافل روسيا سيعمل لتحقيق مرامه الفاسد .

إن مجرد بقاءه في كوردستان يعني تشجيع التمرد وحوادث الأزمات ، وما دام باقياً في كوردستان علينا أن نخصص سنوياً مبلغ ألفي تومان إضافي لمصاريف الجيش على الحدود . بعد التباحث مطولاً وافقوا على إرسال برقية جديدة إلى استانبول للطلب بإلحاح إبعاد الشيخ عبيد الله)) .

أخيراً رضخت الدولة العثمانية للضغوطات الدولية وأقنعت الشيخ عبيد الله بالتوجه إلى استانبول لمفاوضة السلطان وكانت تخشى أن يرفض الشيخ طلبها ويذهب إلى إيران للتحرك منها ضد الدولة العثمانية . يبين السفير الإيراني في استانبول في برقيته إلى خارجية بلاده أن وزير الخارجية العثمانية اعلمه أن القرار صدر لإجبار الشيخ للذهاب إلى استانبول وفي حالة رفضه القرار ربما يتم استخدام القوة ضده . يقول السفير الإيراني إن وزير الخارجية العثمانية سأله عن موقف إيران إذا التجأ إليها الشيخ عبيد الله ((إذا التجأ إليكم الشيخ ، ما هو جوابكم ؟ قلت استفسر برقياً ، لكن بدون شك لا نسانده ...)). هكذا تقول الوثيقة القاجارية لكن لا دليل يؤكد لها .

في الرابع من شهر حزيران ١٨٨١ تحرك موكب الشيخ عبيد الله إلى استانبول ، وقد تحدث عن سفر الشيخ ، سكرتيه الشاعر المشهور (وفايي) الذي ننقل روايته عن كتاب (ثورة الشيخ عبيد الله النهري) لمؤلفه الزميل (محمد حمه باقي) .

يقول (وفايي) ((اضطرت دولة السلطان طلب الشيخ إلى استانبول ، ولأن تحقيق رغبة خليفة المؤمنين كان موجباً ، سافر الشيخ من شمزينان أرض الوطن مع جماعة من أقربائه .

إلى أن وصل الشيخ إلى حدود البحر ، كان يأتي لاستقباله وزيارته الفرسان والمشاة وحوالي (٥ - ٦) آلاف من المريدين ، مدينة بعد مدينة ومرحلة بعد أخرى ، وعندما وصلوا ضفة البحر استقلوا بأمر من السلطان المعظم الباخرة (بياله) ووصلوا إلى استانبول وقد خرج لاستقباله أكابر رجالات الدولة والسادات مع العساكر ، وخصص له منزل بجوار منازل السلطان ، وقد نال من السلطان احتراماً وتقديراً وافراً ...)).

نلاحظ حتى الشاعر وفايي يقول (اضطر السلطان لطلبه) .

ويصف مصدر آخر استقبال استانبول للشيخ عبيد الله بالقول ((توجه الشيخ عبيد الله إلى استانبول وبرفته حرس الشرف التركي ... ولم يبخل السلطان أن يستقبل (ضيفه) باحترام لائق ، فخرجت جميع الشخصيات الرسمية في المدينة لاستقباله)).

ويرى باحث آخر إن السلطان العثماني كان يود الاستفادة من الشيخ عبيد الله ونفوذه في إنشاء مشروعه (الجامعة الإسلامية ، فيقول ((إن السلطان العثماني فضل استخدام الدبلوماسية واللين مع الزعيم الكوردي بهدف الاستفادة منه في إنشاء (جامعة كوردية) فاستدعى الشيخ عبيد الله إلى الأستانة وأكرمه ومنحه

الهدايا وأنزله في منزل قريب من قصره ، ثم تفاوض معه في سبيل هجرة أكراد فارس إلى شرق الأناضول تحقيقاً لمشروعه ضد الأرمن ((.

وللباحث (ديفيد مكداول) وجهة نظر أخرى حول علاقة الشيخ عبيد الله بالدولة العثمانية ومنهجه في عدم الإضرار بالدولة العثمانية ، قد تحمل وجهة نظره هذه جوانب كثيرة من الصواب ، إذ يقول ((كان وزير الخارجية العثماني (وعاصم باشا) يعرف أن الشيخ عبيد الله النهري هو نقشبندي شديد التمسك بطريقته . وان مولانا خالد كان قد لقن مريديه وخلفائه وجوب الدعاء لبقاء الدولة العثمانية العلية ، ركن الإسلام وحامية حمى المسلمين ...)) يدعم رأي الباحث (مكداول) ما أكده (كوشين) السفير البريطاني في استانبول في رسالته إلى وزير خارجية بلاده المؤرخة في ٢٩ نوفمبر ١٨٨٠ إذ يعبر عن استغرابه من تجاهل وزير الخارجية العثمانية مسألة كردستان وعدم إبدائها الأهمية اللازمة ، حتى انه يقول أن الوزير لم يلتفت لطرحه موضوع محاولة تشكيل دولة كردستان المستقلة ، وانه لم يناقش الفكرة وعبر من الموضوع دون تعليق . يقول السفير ((تعجبت كثيراً حين رأيت أن وزير الخارجية لا يهتم إلى هذا الحد بالأحداث الجارية في كردستان .

عدم اطلاعه على وضعية المنطقة ضاعف من حيرتي .

عندما طرحت عليه وجوب معاقبة الشيخ ، وأوضحت له أن حكومة إيران تطلب إما تسليم الشيخ إليها أو محاكمته من قبل الحكومة التركية ، أشار إلى الاتهامات الواسعة للباب العالي ضد الحكومة الإيرانية في المسائل الحدودية وقال (إيران حتى الآن لم تجب على جميع طلبات استانبول ...) عندما كنت أَدافع بشدة عن طلبات إيران ، كان المذكور يؤكد مجدداً على طلبات الباب العالي كون كل خطوة ضد الشيخ عبيد الله منوط بمحاكمة ومعاقبة رؤساء العشائر الإيرانية المتخلفة .

حول عواقب عدم محاكمة الشيخ من قبل الباب العالي أجاب (عاصم باشا) اعتقد أن تشكيل هيئة مشتركة ستساعد على حل المشاكل العالقة .
حول موضوع أن سبب مساعدة الباب العالي للكورد هو التعامل مع (الأرمن) قال عاصم باشا (الإمبراطورية العثمانية لها من الإمكانيات ما يمكنها ، ودون مساعدة الكورد ، القضاء بأسرع وقت على أية فتنة) .
عند الحديث عن محاولة الشيخ تأسيس دولة كردستان المستقلة ، لم يعر عاصم باشا اهتماماً للموضوع .

اعتقد إن الباب العالي لم يفكر بصورة جدية أبداً باحتمال حدوث هذا الأمر ((. لا شك أن السفير عدّ (عاصم باشا) مغفلاً لا ينتبه إلى خطورة تشكيل دولة كردستان ، لكن عاصم باشا وبالتأكيد كان مطلعاً على مفاوضات الباب العالي.

سؤال يطرح نفسه ولا نجد له جواباً إلى أن تنشر الوثائق العثمانية ، السؤال هو: هل أن السلطان العثماني عبد الحميد كان يريد إحياء فكرة السلطان سليم الأول حول الكورد ، وهذه المرة حول جميع الكورد في إيران والدولة العثمانية ؟، وهل كان الشيخ عبيد الله يريد أن يحذو حذو الشيخ إدريس البدليسي بتأمين الحكم والإدارة الذاتية للكورد تحت السيادة الاسمية للباب العالي ؟.

ظل الباب العالي لوقت طويل يرد كل الاتهامات عن الشيخ عبيد الله ولا يستمع أصلاً إلى الطلبات الدولية بمحاسبته ، بل يرى أن الدولة الإيرانية هي المسئولة عن الدمار الذي لحق بالكورد ويجب عليها تعويضهم . ففي ٢٤ نوفمبر ١٨٨١ قدم فخري بك الوزير الإيراني المفوض في طهران ، بناءً على طلب الشيخ عبيد الله ، مذكرة إلى الخارجية الإيرانية يطالب فيها إيران بتحمل وتعويض كافة الأضرار التي لحقت بالشيخ في أعوام (١٨٧٠ ١٨٧٦ و ١٨٨١) وهدد فخري بك باحتمال قيام انتفاضة أخرى إذا رفضت إيران هذا الطلب ، ونبه إلى الاجراءات التعسفية اللا إنسانية تجاه الكورد.

وهذا يعني أن دعوة الشيخ إلى استانبول لم يكن الغرض منه اعتقال الشيخ إنما مفاوضته على أهداف الحركة . ويؤكد عدد من الباحثين أن الشيخ لم يذهب إلى استانبول إلا للتفاوض ومنهم الباحث القدير جرجيس فتح الله .

لقد قلنا أن الشيخ عبيد الله دخل في مفاوضات مع العديد من المسؤولين العثمانيين ومنهم مرافق ومبعوث السلطان (احمد بك) وانه اقترب معهم إلى اتفاق وابلغ الشيخ معتمده من رؤساء القبائل قرب تسلمه الأمور في كوردستان.

إن السلطان العثماني وحتى بعد إلحاحه على الشيخ عبيد الله للقعود إلى استانبول ظل يحاور الشيخ ويفاوضه بأمل إملاء شروطه عليه ومنها ، كما بين احد المصادر ، اقتراح بنقل الكورد من شرق كوردستان إلى هكاري .

نعتقد أن الشيخ عبيد الله لم يساوم على أهدافه وظل مطالباً بحكم كوردستان الموحدة تحت الرعاية الاسمية للسلطان العثماني ومقابل دفع الضرائب والخراج إليه . ولهذا يعتقد انه لم يتوصل أثناء مدة عام من إقامته في استانبول ومفاوضاته مع السلطان إلى اتفاق تام ، سيماً وان الدولة العثمانية لم تكن طليقة اليد لدعم حركة الشيخ بسبب مواقف الدول الكبرى ، ومن المحتمل أن السلطان كان يبغى من الشيخ البقاء عنده ريثما تتبدل الأوضاع .

الدولة العثمانية كانت على معرفة بنفوذ الشيخ عبيد الله وتعرف أهدافه ونواياه التي لم يكن يخفيها فكانت حذرة من أن تتحول الحركة الكوردية من حركة شبه

حليفة أو حركة منضبطة إلى حركة معادية خارجة عن السيطرة ، من جانب آخر لم يكن بوسع الدولة العثمانية أو السلطان الإساءة مباشرة إلى الشيخ عبيد الله وكان نفوذه يوازي نفوذ السلطان نفسه ، لذلك عملت على إرضائه على يقبل بالشروط العثمانية لدعم حركته .

إن الاعتقاد ، بأن الدولة العثمانية أرادت باستدعاء الشيخ عبيد الله إلى استانبول تغيير استراتيجيتها تجاه إيران وتبديد مخاوفها وفتح صفحة جديدة معها ومشاركتها في ضبط الحدود ومنع الشيخ من محاربتها ، اعتقاد خاطئ .

كتب اعتماد السلطنة في مذكراته ((في يوم الجمعة ٤ مايس ١٨٨١ جاء (فيروز) خادم ميرزا سعيد خان وزير الخارجية بخبر يفيد أن السلطات العثمانية أرسلت الشيخ عبيد الله قابضاً إلى استانبول ، مقابل هذه البشرى وهبوا (شالا) إلى فيروز ومنحوه لقب (الخان) .

لكن من يطالع رسالة وزير الخارجية الإيرانية في ٢٦ أيلول ١٨٨١ إلى سفير بلاده في استانبول يدرك أن (الشال) قد وهب عبثاً وان الوزير الإيراني كان قد تفاعل في غير محله فهو يكتب إلى سفير بلاده بعد مغادرة الشيخ عبيد الله إلى استانبول بحوالي أربعة أشهر يقول ((إن تسليم الهاريين وعدم ضم احد لعشائر الطرف الآخر قسم من شروط ومقررات الدولتين منذ العهد الصفوي وقد جرى التأكيد عليها في أعقاب كل معاهدة سلام . التزمت الدولة الإيرانية دائماً بهذه الشروط ، تم تسليم العثمانيين كل من (عزيز بك بابان وعشيرته وبعض المشاغبيين في منطقة هكاري وارتوش واحمدوند جلبي ومحمد آل اليخان) وآخرون ودون النظر إلى كونهم إيرانيون وذلك بغية تنفيذ المقررات وتأمين امن الحدود . إلا أن المقامات الحدودية العثمانية وبدل أن تقابل الإحسان بالإحسان ، اتخذت من إجراءاتنا ذريعة لكسب العشائر الإيرانية إلى جانبهم ، حتى وان كانت إجراءاتنا قد تمت بناءً على طلب العثمانيين أنفسهم . بهذه الصورة يفتحون الباب أمام تمرد عشائرننا ، مثلما حصل مع همزة آغا الذي تسبب في كل هذا القتل والتقتيل . كان في البداية مطيعاً للدولة وفي خدمتها ، وكان للمسؤولين العثمانيين في الحدود بعض الشكاوي ضده ولهذا قام شجاع الدولة وبغية ترضيتهم بالسيطرة عليه . ثم وفي أثناء تأديب (الارتوشيين) وغيرهم من قبل العثمانيين ، قصد المدعو (عمر بك) مع أقربائه همزة آغا وطلبوا دخالته ، ومانع همزة آغا في تسليمهم إلى العثمانيين لاعتبارات الشرف والسمعة ، ولكن عندما صدر الأمر إلى شجاع الدولة من قبل دولتنا لردهم بالقوة إلى العثمانيين وذهب شجاع الدولة لإجبار همزة آغا على تسليمه ، ولم يكن لهمزة آغا قوات تدافع عنه فهرب إلى الأراضي العثمانية ، لقد تبناه في الحال السلطات العثمانية الحدودية ووفرت له الدعم ... لقد طردنا (محمد آل

علي خان) بناءً على رغبة (والي بغداد) ولكن ما إن وصل إلى الأراضي العثمانية حتى قاموا باحتضانه وتطبيب خاطره والاتفاق معه على التمرد واحتلال جزء من هذه البلاد مثل (باغساي و ملختاوي) . لو كان المرض قد ساعده لأقام فتنه، مثل فتنه الكورد ، في عربستان ولورستان بيد هؤلاء العرب.

بسبب ذلك ، في هذه المرة وبعد انتهاء قلاقل كوردستان ، عندما أراد كبار رجال دولتنا ومن أجل تحقيق الأمن على الحدود ، تأديب عدد من عشائر إيران ، رؤوا من الضروري ، في البداية وبموجب الاتفاقيات بين الدولتين بعدم قبول الهاربين ، طلب تعهد رسمي من الوزير العثماني المفوض ومن مسؤولي الحدود في أذربيجان وموظفي الدولة العثمانية بعدم إيواء عشيرة (شكاك) ورئيسها (علي خان) . أصدرت السفارة والمسؤولون العثمانيون قرارات واضحة بالقضاء على هذه العشيرة وأعربوا عن موافقتهم واعتبروا الإجراء ضروري لأمن الحدود . بعد هذه التعهدات والوعود بدأت دولتنا إجراءاتها ضد هذه العشيرة ... وما إن هربت العشيرة وذهبت إلى الأراضي العثمانية حتى أظهر العثمانيون دعمهم لها رغم كل المقررات وتبنوا العشيرة.

بينوا لهم ، إذا لم يتم تسليم هذه العشيرة ولم يتم الاستجابة إلى مطالبنا حول الحدود من قبل السلطات الحدودية العثمانية لن يعود الأمن والاستقرار إلى الحدود).

أدرك الشيخ عبيد الله أثناء إقامته في استانبول لمدة تقارب العام ، أن السلطان عبد الحميد غير جاد أو غير قادر على إقامة ولاية كوردستانية عامة أو حكومة كوردستانية يقوم الشيخ بإدارتها وتكون تحت سلطة الخليفة شكليا وعلى أن تدفع حكومة كوردستان الضرائب إلى السلطات العثمانية ، ولم تتحقق الوعود التي جاء بها مرافق السلطان (احمد بك) إلى (نه هري) والتي تحدث عنها الشيخ عبيد الله في رسائله إلى الزعماء الكورد حول تسليم كوردستان إليه ، يبدو أن مفاوضاته مع السلطان بهذا الصدد لم تصل إلى نتيجة ، ربما لأن الضغط الخارجي كان أكبر حجماً مما توقعه الشيخ والسلطان معاً ، كما أن الوفد الذي أرسله السلطان إلى كوردستان بطلب من الشيخ عبيد الله بعد حضوره في استانبول لم يحقق شيئاً لتطوير الإدارة في كوردستان ولم نسمع عن المقترحات التي كان ينبغي أن يقدمها.

من ناحية أخرى وجد الشيخ عبيد الله أن الدولة العثمانية أصبحت أسيرة السياسات الخارجية وأن السلطان واقع تحت ضغط الدول الكبرى ومنها بريطانيا وروسيا ، وبذلك ليس في مقدور السلطان الاتفاق معه على دعمه الجدي عند شن الحرب على إيران ، كان السلطان في موقف عليه أن لا يدع

الشيخ عبيد الله القيام بأية حركة ضد إيران وكانت السلطات التركية تخشى أن يتحرك الشيخ عبيد الله ضدها عندما يعود إلى وطنه ويتبين له أن العثمانيين ساهموا في القضاء على حركته بشكل من الأشكال ، حتى إن كان ذلك على مضض وبضغط القوى الدولية ، سيما وإن هذه السلطات كانت على معرفة تامة بالنوايا الحقيقية للشيخ عبيد الله وأهدافه في تحرير كردستان من ظلم الإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية.

عندما ينس الشيخ عبيد الله من قبول السلطان إقرار حكومة كردستان أو مساندة حركة الكورد لتحرير الشطر الشرقي ، ترك الشيخ عبيد الله استانبول وعاد إلى موطنه .

يكتب الشاعر (وفائي) وكان من المقربين إلى الشيخ عبيد الله يقول ((اضطر الشيخ عبيد الله البقاء في استانبول لمدة عشرة أشهر ، بعدها قال له السلطان : يتوجب عليك الذهاب إلى الحجاز . بعد هذا التبليغ فكر الشيخ مع نفسه لثلاثة أيام متتالية ، هل يرضى بالذهاب إلى الحجاز أم لا ؟ ، أخيراً رأى من الأفضل عدم الاستماع إلى السلطان والتخلص منه ... حصل باسم تاجر على تأشيرة دخول روسية ، وعاد إلى موطنه (هكاري- نهري) عن طريق البحر الأسود – تفليس – يريفان – قارص – بايزيد – الاشكير – قرية قراج)).

ما إن انتشر خبر عودة الشيخ حتى ارتجت كردستان من أقصاها إلى أقصاها واخذ الزعماء الكورد يعدون العدة ويذهبون لاستقباله قبل وصوله إلى هكاري ، وقد ذهب الشيخ عبد القادر مع عدة الآف من المسلحين لاستقبال والده .

من ناحية أخرى ارتفع عويل ناصر الدين شاه حتى بلغ عنان السماء وأوعز ببناء الجزء المتهدم من سور أورمية في الحال ، واصدر أمير نظام بياناً آخر في آب ١٨٨٢ وعد بإنزال القصاص بكل من يلتحق بالشيخ أو يجري اتصالاً معه وذهب مباشرة إلى سلماس لتفقد قواته وجاء في البيان (ستلحق أضرار كبيرة بكل من يلتحق به).

تقول برقية من إدارة أذربيجان يبدو أنها أرسلت من تبريز حول الوضع في مهاباد مؤرخة في ٢٩ آب ١٨٨٢ ((سابلخ : الحمد لله ، المدينة هادئة والأمور تجري على ما يرام ، يوم الاثنين وصلت رسالة من (أمير نظام) إلى (خسرو خان) ، نائب الحكومة وتحدث فيها عن عودة الشيخ إلى (ناوجه) . جمع خسرو خان جميع العلماء وكبار الرجال والوجهاء والمختارين ودعاهم إلى خدمة الدولة . لقد وقع (أمين الإسلام) والحضور جميعاً على رسالة بعثوا بها إلى أمير نظام أعلنوا فيها استعدادهم للتصدي للشيخ بكل الصور)).

اما الشيخ فقد زار المدن والعشائر الكوردية وقضى يوماً كاملاً عند كل زعيم كوردي في تلك الأطراف ، كما زار الزعيم الروحي للأرمن وألقى خطاباً في كنيسة (فارفولوميا) بدعوة من (ارخيماندريت اوكانيس كاجوني) ، دعا فيه إلى تحالف كوردي - أرمني وحقوق متساوية للمسلمين والمسيحيين في منطقة وان وقد تحدثنا عن ذلك سابقاً.

كان الشيخ عبيد الله لا يود القطيعة أيضاً مع الدولة العثمانية ، لكنه رفض بإصرار طلبها بالتوجه إلى الحجاز أو إحدى البلدان الأخرى لان ذلك يعني النهاية له وللحركة الكوردية .

إيران من ناحيتها لم تستجب لرغبة الشيخ في فتح صفحة جديدة إنما عبرت عن كل الحقد والعداوة ضده ، كما أنها طالبت بإلحاح اكبر إبعاد الشيخ عبيد الله من كردستان واستخدمت ما تيسر لها من وسائل وصدقات وعلاقات لإرغام الدولة العثمانية على إزالة خطر الشيخ عبيد الله بتبعيده أو إعدامه . في كل الأحوال حاولت الدولة العثمانية تحقيق هدفها بمرونة وبشكل لا يتسبب في استفزاز الكورد فدخلت في مفاوضات أخرى مع الشيخ محاولة إقناعه بالأمر الواقع والقبول بمغادرة كردستان.

أرسلت استانبول الكولونيل (يوسف بك) في محاولة أخرى لإقناع الشيخ بتلبية أمر السلطان واختيار احد البلدان للإقامة فيها ومغادرة كردستان . يقول الباحث (جليلي جليل) إن مهمة يوسف بك كان الطلب من الشيخ عبيد الله إنهاء استعداداته الحربية لكن نعلم أن الشيخ كان في تلك الفترة قد واضح انه لن يقوم بنشاط حالياً وانه سيتفرغ لزواج ابنه ويقضي الشتاء في مقره ، لم يكن الشيخ يريد الحرب ، كان يحاول كسب الوقت فقط .

فشل الكولونيل يوسف بك أيضاً في إقناع الشيخ لذلك أرسلت استانبول (كمال بك) سكرتير السلطان لمتابعة المهمة ذاتها والتأثير على الشيخ لقبول اقتراح السلطان المتضمن إقامة الشيخ وعائلته والأفراد التابعون له في إحدى البلدان العربية، وعلى أن تتحمل الدولة العثمانية جميع النفقات ، كما كان السلطان قد قرر منح الشيخ راتباً شهرياً قدره (١٥٠) ليرة عثمانية .

رفض الشيخ عبيد الله الاقتراح مجدداً وأعلن انه يريد قضاء الشتاء في كردستان . وعندما أدرك أن القوات العسكرية جادة في التعرض له في (نه هرى) تحرك إلى (اورمار) وتحصن مع قوات قليلة في قلعتها .

تحركت القوات العثمانية بقيادة المشير (موسى باشا) والمشير (مصطفى باشا) إلى منطقة (اورمار) وحاصرت قواتهما القلعة التي كانت قد نالت الإعجاب في أسلوب بنايتها ورصانتها.

أجرى القائدان مفاوضات طويلة مع الشيخ عبيد الله بهدف إقناعه بتنفيذ الأوامر الصادرة عن (خليفة المسلمين) ولما كان الشيخ في وضع لا يسمح له بالقتال وبحاجة إلى الوقت حتى يحل الربيع، وربما تخف الضغوطات على السلطان ، سيما أنه حاول أن يهدأ من روع إيران ، أعلن موافقته على الإقامة في مدينة (الموصل) ، كما وافق على إرسال ابنه (الشيخ محمد صديق) إلى استانبول بينما كانت السلطات العثمانية تطب منه إرسال (الشيخ عبد القادر) الذي يقول عنه السفير الروسي (نيلدوف) ، أن عبد القادر مثل أبيه جدير بالاحترام وانه يقود القوات الكوردية ويفكر في عدم الاعتراف بالسلطات العثمانية) .

قبلت السلطات العثمانية بعرض الشيخ عبيد الله الذي أرسل الشيخ محمد صديق فعلاً إلى استانبول .

رضخ الشيخ عبيد الله والذي لم يكن يملك خياراً آخر ، وخرج من القلعة كما يظهر واعل موافقته الذهاب إلى الموصل بصحبة عائلته ، يقول البعض أن الشيخ عبيد الله قاوم الجيش العثماني الذي دك القلعة بمدافعه حتى انهارت فالقي القبض على الشيخ عبيد الله، إلا أن الوثائق التي تفحصناها جميعاً لا تتحدث عن وقوع معركة كهذه أو عن إصابة أي شخص من قوات الطرفين ، يحتمل أن القوات العثمانية قد خربت القلعة أو أهدمتها بمدافعه بعد خروج الشيخ عبيد الله ورجاله منها . يؤكد السلطان العثماني للسفير الإيراني أن الأمر تم دون إراقة الدماء .

قصد الشيخ مدينة الموصل أوائل نوفمبر من عام ١٨٨٢ وكان بمعيته كامل باشا وحولي ٣٠ إلى ٤٠ فارساً .

وصل الشيخ مدينة الموصل يوم ٢٧ نوفمبر من عام ١٨٨٢ حسب برقية السفير العثماني التي تقول ((وصل الشيخ إلى الموصل يوم ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢ ، وهو تحت المراقبة بأمر من الوزير وحتى يصدر قرار سواء ببقائه في الموصل أو نقله إلى جهة أخرى)) .

على عكس التوقعات لم ينته أمر الشيخ بالنفي إلى الموصل ، كانت الدولة الإيرانية تعيش في رعب دائم من عودته إلى الحدود أو إرسال قواته إليها، لذلك كثفت من ضغوطاتها لإبعاد الشيخ إلى منطقة ابعد ، كان الشيخ يريد أن يتخذ من الموصل عاصمة لدولة كوردستان ومن الطبيعي انه كان يقيم علاقات قوية مع أهالي الموصل والعشائر على أطرافها ، كما اكتشفت الدولة العثمانية أن مكانة الشيخ عبيد الله ونفوذه في الموصل ، كما هي مكانته ونفوذه في هكاري . لا بل حتى أن مساعد القنصل الروسي في وان يكتب إلى مراجعه أن الشيخ عبيد الله يتصرف في الموصل كما كان يتصرف في هكاري ، هناك أيضاً يقول المسئول الروسي ، يملك الشيخ عبيد الله نفوذه القوي على السكان والعشائر .

تقول برقية مساعد القنصل ((يشرفني أن أوضح أن الشيخ مع ابنه الشيخ محمد صديق قد وصلوا بحراسة كامل بك إلى الموصل يوم ٢٥ من الشهر ... أما عبد القادر فانه حتى الآن يتحصن مع المسلحين الكورد في (اورمار) ومن هناك يعادي صراحة الدولة العثمانية . تحركات عبد القادر تجري بموافقة والده ...

إذا لم يتحرك المسئولون في استانبول لإبعاد عبد القادر عن هكاري والذي يمتلك هناك نفوذاً مثل نفوذ والده ، عليكم أن تنتظروا الهرج والمرج مرة أخرى على الحدود العثمانية الإيرانية . هناك يستطيع الكورد القيام بانتفاضة وبسهولة لان الشيخ عبيد الله غاضب على تركيا إلى حد من الصعب جداً إن يتمكن من الاتفاق أو الصلح معها . ها هو الشيخ عبيد الله يعيش في الموصل ، هناك أيضاً يملك (ماله وحاله) ، له نفس سلطته على العشائر الكوردية والعربية في ولاية الموصل .

القوات العثمانية لا تغادر هكاري لان الشيخ عبد القادر يتحرك ضد المسؤولين ويعاديهم ، يجب القول أن إبعاد الشيخ عبيد الله لم يجلب الأمن والاستقرار إلى هكاري . هكاري هي مثلما سبق ، مثل الأيام التي كان عبيد الله متواجداً فيها...)).

لهذا أصدر السلطان العثماني الفرمان بنفي الشيخ عبيد الله وعائلته إلى المدينة المنورة في أراضي الجزيرة العربية ، في يوم ٢٣ ديسمبر يكتب السفير العثماني في طهران (فخري بك) إلى وزير الخارجية يقول له ((صديقي الوفي المحترم ... تلقيت خبراً يفيد انه تم تكليف (كامل بك) لنقل الشيخ عبيد الله إلى المدينة المنورة ، وفي هذه الأيام سيسلك الطريق إليها معه ، من الآن وبعد لن تصل يده إلى الحدود ...

رأيت من الضروري إعلامكم بالخبر وبنجاحي ، أنا على استعداد لخدمة ملك البلاد (أدام الله ملكه)...)).

نقل الشيخ عبيد الله إلى الاسكندرونة ومنها إلى بيروت ثم إلى الحجاز واختار العيش والإقامة في الطائف .
ينفرد د. عزيز شمزيني بالقول أن الشيخ ابعده إلى الحجاز مع ١٠٠ عائلة كوردية .

قد يكتمل البحث ويتعرف المتابع أكثر على شخصية الشيخ عبيد الله النهري بإيراد شهادتين عنه إحداهما لشخص ارمني عايشه عن قرب وراقب تحركاته فكتب يقول عنه ((كان شخصاً نشطاً ، يعمل بجد ولا يصيبه الخمول أبداً ، كانت عاطفته أبوية تجاه الأيتام والعجائز ، كان الكورد يقصدونه في شمزينان

من كل حذب وصوب حتى يبلغوا أسماع الشيخ مصائبهم وشكاواهم وآلامهم
ويطلبون منه النصح والإرشاد ، كانوا يكونون له مبلغاً عظيماً من الاحترام
وينظرون إليه كرئيس عادل ومحب للإنسان)) .

والشهادة الأخرى لباحث آشوري كوردستاني عراقي معروف ، اهتم بشخصية
هذا الزعيم ودرس تاريخه ، فيدعو الزعامات الكوردية الحالية أن يتعلموا من
دروس الشيخ عبيد الله ، انه الباحث جرجيس فتح الله الذي كتب يقول ((فمن
مقاصدي في تقديم هذا الجزء الهام لتاريخ نضال الكورد ، وبعد مرور قرن
واحد من الزمن عليه ، أن يكون درساً بليغاً لمن حمل اليوم أعباء هذا النضال ،
وهو درس عظيم يلقنه قائد تلك الثورة سيئة الحظ . ففيما سنقرئه هنا ، تجد أن
الشيخ لم يكن حريصاً على نصر يحزره أو معركة يخرج منها جيشه ظافراً ،
قدر ما كان مهتماً بان يزيل عن اسم الكورد وكوردستان تلك النعوت والصفات
القبیحة التي دأب المستعبدون إصاقها به ، والقضاء على السمعة السيئة التي
أشيعت عن همجيته وشقاوته في المجتمع الأوروبي ، فتلك كانت معركته
الحقيقية ، وهي حذر الزاوية للنضال وكسب الحرية)) .

في يوم ١٢ أكتوبر ١٨٨٣ المصادف ليوم التاسع من شهر ذي الحجة ١٣٠٠ ،
وبينما كان على جبل العرفات يؤدي فريضة الحج انتقل الشيخ عبيد الله في
(يوم عرفات) إلى رحمة ربه من جراء إصابته بمرض الكوليرا وكان عمره
٥٣ عاماً . رحمه الله .

كما انتقل إلى رحمة الله ومن بعده بثلاثة أيام زوجته وابنه الصغير (رشيد)
ومن جراء نفس المرض . ودفنوا في مقبرة (المعلا) في مكة .
أوصى الشيخ عبيد الله بالخلافة إلى ابنه الشيخ عبد القادر والذي سار على
منهجه وكان يشبهه تماماً في أفكاره وتصرفاته وإخلاصه لقضية الكورد
ونصرة الحق والدعوة إلى العدل، وقد سمح له بالعودة إلى استانبول بعد عام
١٨٩٣ ، بذل الشيخ عبد القادر جهوداً كبيرة في تأسيس المنظمات والجمعيات
الثقافية والاجتماعية الكوردية . وتم انتخابه عضواً في مجلس النواب العثماني
ومن ثم رئيساً لمجلس الأعيان العثماني في العهد الاتحادي.
كان الشيخ عبد القادر احد القادة البارزين إلى جانب الشيخ سعيد في ثورة عام
١٩٢٥ . في يوم ٢٤ أيار شتق الشيخ عبد القادر مع ابنه محمد في مدينة (آمد-
ديار بكر) ، وكان الشيخ قد بلغ ٦٧ عاماً ، كما شتق قائد الثورة الشيخ سعيد
والقادة الآخرين رحمهم الله .

وكان الشيخ محمد صديق قد توفي قبل هذا التاريخ .

أما ناصر الدين شاه فقد أطلق النار عليه احد الإيرانيين باسم (ميرزا رضا كرماني) من أتباع جمال الدين الأفغاني و من أهل مدينة كرمان وأصابه مقتلاً عام ١٨٩٦ وفي الذكرى الخمسين لتنصيبه ملكاً على إيران .
السلطان عبد الحميد الثاني خلع عن الحكم من قبل الجيش العثماني عام ١٩٠٩ وعاش منفياً حتى يوم وفاته يوم ١٠ شباط ١٩١٨ .

❖ التوتر السياسي في كردستان قبيل ثورة

١٨٨٠: دور الشيخ عبيد الله النهري

وإعداداتها وسير أحداثها

- الأوضاع السياسية في كردستان قبيل الثورة: فحص
منظور متعدد الأبعاد

أولاً: تأثير السياسات العثمانية على الولايات الكوردية:

سياسات الدولة العثمانية في الفترة التي سبقت ثورة عام ١٨٨٠ ألقت بظلالها الطويلة على الأوضاع السياسية في ولايات كردستان. بدأت هذه الفترة بتبني سياسة التنظيمات، التي تهدف إلى إلغاء الإمارات الكوردية من خلال سلسلة من الحروب التي شنتها الدولة العثمانية. تأثير هذه السياسة كان سلبياً كبيراً ومعقداً على الشعوب، خاصة الكورد، حيث أدت إلى إزالة الهياكل الحاكمة الكوردية.

أعلن أمراء الكورد مقاومتهم وشاركوا في حركات ثورية، مثل حركة محمد باشا كورة وحركة الأمير بدرخان وغيرها. هذه الثورات كانت نقاط تحول في تاريخ الكورد، حيث شكلت محاولة لمنع تأسيس سلطة مركزية والمعارضة لسياسة التتريك.

تأثر الكورد بوجود موظفين ومسؤولين أتراك يحكمون ويفرضون الضرائب لصالح السلطة العثمانية بشكل سلبي على مشاعرهم. السلطة العثمانية لم تبذل جهوداً كافية للحفاظ على السلم الأهلي، بل كانت تشجع على الصراعات

والاضطرابات الداخلية. سياسات العلمنة ترافقت مع ظلم وتعدي على السكان، مما أشعل مشاعر الكورد القومية والدينية ودفعهم إلى معارضة هذه السياسات.

كانت كردستان محط تضيق سياسي واقتصادي وثقافي، مما دفع سكانها إلى الاحتجاج والمعارضة للوضع القائم. تلك الفترة كانت جحيماً للمقيمين في كردستان، حيث تأثرت الحياة اليومية بالمضايقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي فرضتها السلطة العثمانية.

ثانياً: تأثير السياسات القاجارية على الولايات الكوردية:

في الفترة التي تسبق ثورة ١٨٨٠، لم تكن سياسات الحكومة القاجارية تختلف كثيراً عن السياسات العثمانية، بل كانت تتماشى وتترامن معها، خاصة بسبب التأثير المتزايد للغرب والتوجه نحو المركزية. اتسمت هذه السياسات بالفساد والانحلال، وأثرت بشكل سلبي على المناطق الكوردية، حيث ازدادت تعقيدات الأوضاع بسبب السياسات الطائفية ضد الكورد.

في هذا السياق، فرضت السلطة القاجارية ضرائب عالية على السكان الكورد، مما زاد من الضغوط الاقتصادية على هذه السكان. وكانت سياسات القاجار تشبه في العديد من الجوانب سياسات العثمانيين، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الصعبة للكورد.

أظهرت سياسات القاجار الفساد الإداري وسوء الحكم للمسؤولين، مما أدى إلى تنامي التمرد في القبائل. زعيم عشيرة المنغور، حمزة آغا، تعرض لمحاولة اغتيال بسبب محاولة سرقة أمواله من قبل المسؤولين القاجاريين. تفاقمت الأوضاع بسبب الابتزاز الواسع من قبل السلطة، مما دفع إلى ظهور مقاومة منظمة ضد الحكم القاجاري.

بهذه الطريقة، كانت سياسات القاجار تسهم في تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي في المناطق الكوردية، وكانت إحدى الدوافع التي دفعت الكورد نحو المقاومة والثورة في الفترة التي تلت هذه السنوات.

ثالثاً: تعقيدات الأوضاع السياسية الداخلية في الولايات الكوردية:

في هذه الفترة التي تسبق ثورة ١٨٨٠، كانت الأوضاع السياسية في كردستان تتسم بالتعقيد وانتشار الصراعات والإشكاليات الداخلية. كانت السياسات

العثمانية والقاجارية، التي امتازت بالتعسف والاستبداد، قد أدت إلى تشتت السلطات الكوردية التقليدية وتدمير الهيكل السياسي الكوردي، مما أضعف الموقف الكوردي وجعلهم في حالة من الضياع.

الحملات العسكرية المتكررة من القوات العثمانية والقاجارية والتعرض لعمليات الحرب مع القوات الروسية والعثمانية أضافت إلى الضغوط الكبيرة على الشعب الكوردي. كانت هذه الحروب والتحركات العسكرية تسبب في تشتيت الكورد وتأثيرات سلبية على الحياة اليومية والاقتصاد في المنطقة.

من ناحية أخرى، بدأت الأفكار السياسية القومية بالانتشار في كردستان، مع تأثير مفاهيم أوروبية. زاد ذلك من تعقيدات الحياة السياسية الداخلية في المنطقة، حيث شهدت تدخلات من جهات أوروبية وإقليمية. هذه الأفكار القومية أدت إلى تعقيد العلاقات بين الأرمن والكورد والأشوريين، وزادت من التوترات في الساحة السياسية والاجتماعية في كردستان.

رابعاً: انعكاس انهيار البنية الاقتصادية الكوردستانية على تعقيد الأوضاع السياسية:

شهدت كردستان في هذه الفترة تدهوراً حاداً في الأوضاع الاقتصادية، وكان لهذا الترددي تأثير كبير على التعقيدات السياسية في المنطقة. فقد فرضت الإدارة العثمانية ضرائب جديدة على الفلاحين، مما أثر سلباً على أوضاعهم الاقتصادية. ولم يقتصر التأثير على ذلك، بل انتشرت المجاعة في أنحاء الكوردستان نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية.

كانت كردستان، نتيجة للحروب المتكررة، قد تحولت إلى منطقة هامشية في طريق التجارة الدولية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، فإن فرض الضرائب والسياسات الاقتصادية الفاشلة والمبينة على النهب أسهم في تحطيم البنية الإنتاجية في المنطقة وزيادة التخلي عن الحياة المدنية. أضافت الحرب العثمانية - الروسية عبئاً إضافياً على اقتصاد كردستان، حيث قامت السلطات العثمانية بزيادة الضرائب لتمويل جهودها الحربية، وتمركزت قواتها في المنطقة وجذبت رجال الكورد للمشاركة في الحرب. كما أدى وجود ميليشيات عثمانية في المنطقة إلى تفاقم الأوضاع بفعل أعمال النهب والسلب التي قاموا بها.

تحت هذه الظروف، ازداد السخط بين الطبقة الفلاحية والأمراء السابقين والزعامات الكوردية. شهدت كردستان صعود الزعامات الدينية الصوفية إلى السلطة، مما أدى إلى تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

خامساً: تأثير الأوضاع الاجتماعية على الأوضاع السياسية في كردستان:

شهدت كردستان تحولات اجتماعية هامة جراء انهيار النظام الإماراتي، حيث استفادت العشائر الكوردية من هذا الفراغ وتعاضمت أدوارها في مختلف المجالات. بدأت القبائل الرعوية تكتسب أهمية اجتماعية متزايدة على حساب السكان المدنيين والعشائر المستقرة، مما أسهم في تشكيل لامركزية في السلطة والسيطرة على الموارد.

سقوط الإمارات وسلطتها الشرعية أثر بشكل كبير في تزايد دور شيوخ الطرق الصوفية في كردستان، خاصة في الأدوار السياسية. تملأ هذه الطرق الفراغ الناجم عن انهيار النظام الإماراتي، وتسعى لتوجيه وقيادة الشؤون السياسية لتعويض الفراغ الذي نشأ بفعل سقوط هذا النظام السياسي والاجتماعي.

تعامل النظام العثماني مع القبائل ورؤساء الطرق الصوفية كوحدات اجتماعية ذات نفوذ سياسي، وهذا أدى إلى تعاضم أدوارهم في ملء الفراغ السياسي الناتج عن سقوط الإمارات. ومع ذلك، لم تكن هذه الأوضاع دون تداعيات خطيرة على كردستان، حيث شهدت حالة من التدهور الاجتماعي وتزايد المشاكل بفعل السياسات العثمانية والقاجارية.

تجسدت التداعيات في نوع من الانكفاء والانغلاق الاجتماعي، مع تصاعد المشاكل الاجتماعية نتيجة للاضطرابات السياسية والظروف الاقتصادية الصعبة. الثورة التي نشبت كانت تعبيراً عن تراكم هذه المشاكل والتحديات، ورفض للاستبداد الحاكمين القاجاريين والعثمانيين.

سادساً: تأثير الأوضاع الدولية على الأوضاع السياسية في كردستان:

في العقد السابع من القرن التاسع عشر، شهدت كردستان تحولات كبيرة نتيجة لتأثير الأحداث الدولية والتطورات في أوروبا والبلقان. نجاح الشعوب الأوروبية في تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى نشوء حركات قومية ناجحة، كان له تأثير كبير على تفعيل الشعور القومي بين الكورد.

التحولات في أوروبا والبلقان نابعة من النجاحات التي حققتها الشعوب الأوروبية في مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة. تأثرت الشعوب

الكوردية بتلك التحولات وبدأت تعبر عن رغبتها في تحقيق الحكم الذاتي والتحول إلى دولة قومية.

تعاضمت التوترات الكوردية بسبب الاتفاقيات التي تم توقيعها بعد انتهاء الحرب الروسية - العثمانية وتفاهات أوروبية - عثمانية وأوروبية - قاجارية. أبرز هذه الاتفاقيات كانت معاهدة برلين في يوليو ١٨٧٨، التي فرضت إصلاحات جذرية للأرمن وتعهدت الحكومة العثمانية بضمان سلامتهم. كما قامت بريطانيا بتعيين قناصل لمراقبة الأحوال في الأناضول وأرمينيا، مما أدى إلى زيادة التوترات وخشية الكورد من إمكانية إعلان حماية دولية على ولايات شرق الأناضول.

أثرت المصادقة العثمانية على معاهدة برلين على الوضع الكوردي، حيث أشعلت التخوفات من إمكانية ضم كردستان إلى الدولة الأرمنية المزمع تأسيسها. هذه التطورات شكلت جزءاً من سياق دولي معقد أثر على الأوضاع السياسية في كردستان.

سابعاً: علاقة ثورة الشيخ عبيد الله النهري بمقررات مؤتمر برلين:

في أعقاب مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، الذي أقر تعديلات هامة على الحدود والترتيبات الإقليمية في المنطقة، كان لثورة الشيخ عبيد الله النهري تأثير كبير على هذه المقررات. كان الشيخ عبيد الله واحداً من زعماء الكورد الذين رفضوا هذه المقررات وعبروا عن معارضتهم لها.

أعلن الشيخ عبيد الله موقفه بشكل واضح ومعارض لمقررات مؤتمر برلين، حيث وجد فيها تنازلاً عن مصالح الكورد وخسارة لحقوقهم القومية. أكد أنه سيفقد ضد تنفيذ تلك المقررات حتى لو تطلب الأمر مشاركة النساء في حمل السلاح.

موقف الشيخ عبيد الله كان يعكس توجهاً عاماً بين زعماء الكورد الذين شعروا بخيبة أمل بسبب المقررات الدولية والتوترات الجارية في المنطقة. كان يعتقد الكورد أن التسويات الدولية قد تؤدي إلى فقدانهم لأراضيهم وقد تجبرهم على التخلي عنها.

توجه الشيخ عبيد الله نحو الحركة المسلحة كان محاولة لتحقيق أهداف قومية للكورد، وكان يرى أن تأسيس دولة كوردية مستقلة يمكن أن يكون حلاً لتحقيق تطلعات شعبه. تاركاً وراءه تأثيراً كبيراً على الحركة الكوردية وموقفها من التحولات الإقليمية بعد مؤتمر برلين.

من خلال موقفه المعارض لمقررات مؤتمر برلين، برزت ثورة الشيخ عبيد الله النهري كرمز للمقاومة الكوردية ضد التدخلات الدولية التي قد تؤثر سلباً على حقوقهم القومية. كانت هذه الفترة محفوفة بالتحديات والتعقيدات السياسية التي طغت على المشهد الكوردي. تجسدت رفض الشيخ عبيد الله لمقررات المؤتمر في تصميم استراتيجية مستقبلية للكورد، حيث سعت الحركة التي قادها إلى تعزيز الهوية الكوردية وتحقيق الاستقلال الذي طالما حلم به شعبه.

ثامناً: تداعيات الحرب الروسية - العثمانية على الأوضاع السياسية في كردستان

تداعت الأوضاع في كردستان نتيجة للحرب الروسية - العثمانية التي جرت في الفترة بين (١٨٧٧-١٨٧٨)، حيث شهدت المنطقة نزاعات متعددة تركزت في جبهة القوقاز. كان لروسيا الدور الرئيسي في تلك الأحداث، حيث دخلت ست حروب في المنطقة، منها حربين ضد إيران وأربع حروب ضد الدولة العثمانية. كانت تلك الفترة حاسمة لمصير الشعوب في المنطقة، بدأت الحروب تأثيرها السلبي بشكل خاص على الكورد والأرمن والأشوريين.

الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) تعتبر من أهم تلك الحروب، حيث شملت جبهات كردستان. فأعلنت الدولة العثمانية النفير العام، مما فرض على الكورد المشاركة في القتال، وفي الوقت نفسه كان على الأرمن المشاركة في النفير العام الذي دعت إليه القوات الروسية. وجد الشعبين الكوردي والأرمن أنفسهم في جبهتين متقابلتين، مما أسفر عن تفاقم الأوضاع المأساوية في كردستان. نتج عن نصر القوات الروسية تبعات سلبية كبيرة على الكورد، حيث سيطرت روسيا على جزء من أراضي كردستان، وكذلك فُرضت على الدولة العثمانية بعض الشروط التي أدت في معظمها إلى تنازلها عن أراضي أخرى لصالح روسيا ومنح جزء آخر للأرمن لتأسيس دولة لهم. كما تم التعامل مع الكورد كقطاع طرق، وخلفت هذه الأحداث دماراً هائلاً في المنطقة وتدهوراً كبيراً في الظروف المعيشية نتيجة زيادة الضرائب والفساد والاستغلال الذي تعرض له الفلاحون.

تحت ضغط التغييرات السياسية والتحويلات الاقتصادية التي جلبتها تلك الحروب، تأثرت كردستان بشكل كبير. قوضت الحرب العثمانية - الروسية الثقة في النظام الحاكم، حيث انعكست تداعياتها سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما زادت الإدارة الفاسدة والاستغلال الذي تعرض له الفلاحون من تركيا العثمانية الضغوط على السكان، مما أسهم في تفاقم الأوضاع المعيشية.

إضافة إلى ذلك، شهدت كردستان نقلة في السلطة السياسية والاجتماعية. بينما كانت القبائل الرعوية تكتسب مكانة أكبر، خاصة بعد سقوط الإمارات الكوردية، ظهرت طبقة جديدة من الزعماء الدينيين وشيوخ الطرق الصوفية لتلعب أدواراً مهمة في ملء الفراغ الناشئ. تعكس تلك الفترة الزمنية تعقيد الأوضاع السياسية والاجتماعية في كردستان، حيث اتسمت بالتشردم وتفاقم الصراعات الداخلية. كان التأثير الخارجي، سواء من قبل القوى الإقليمية أو الدول الكبرى، حاسماً في توجيه مسار الأحداث وتحديد مستقبل كردستان.

- دور الشيخ عبيد الله النهري في الاستعدادات السياسية والدبلوماسية لاندلاع الثورة

أولاً: الأدوار السياسية للطرق الصوفية الإسلامية :

في القرن التاسع عشر، أظهرت الطرق الصوفية في العالم الإسلامي تصاعداً ملحوظاً في الأدوار السياسية، وكان لها تأثير كبير في كردستان. كانت الطرق الصوفية تلعب دوراً فعالاً في محاولات تنظيم الكورد لمقاومة تنامي النفوذ الغربي في المنطقة وحققَت توعية سياسية ملحوظة. تأتي كردستان في صدارة المناطق التي كانت معقلاً للزعماء البارزين للطرق الصوفية في العالم الإسلامي.

كان لزعماء الطرق الصوفية في كردستان دوراً بارزاً في الحشد والتنظيم للقيام بحركات ثورية ضد السلطات العثمانية والتحرك نحو قيام دولة كوردية مستقلة.

تاريخ كردستان يشهد على مشاركة مختلفة لزعماء الطرق الصوفية في ثورات مثل ثورة ملا سليم الخيزاني في ١٩١٣ و ثورة شيخ عبد السلام البارزاني في ١٩١٤ و ثورة الشيخ سعيد بيران في ١٩٢٥ و ثورة شيخ محمود الحفيد في ١٩١٨-١٩٣٧، وغيرها من الحركات السياسية الكوردية التي كانت تحمل بصمة الطرق الصوفية.

تجسدت قيادة الشيخ عبيد الله في إمارة بوتان كمثال على الأدوار السياسية التي تولتها الطرق الصوفية في فراغ السلطة الحاكمة، حيث تمكن الشيخ من وراثة الشرعية السياسية في المنطقة. تأتي هذه الظاهرة كجزء من سياق أوسع لتأثير الطرق الصوفية في توجيه السياسة وتشكيل الهوية المحلية في كردستان.

ثانياً: النشأة التكوينية للعائلة الشمدينانية وتبلور أدوارها السياسية:

تكمن نشأة وتكوين عائلة النهري (الشمزيناني، الشمديناني) في كردستان في تاريخ عريق يمتد عبر القرون، حيث أصبحوا إحدى العوائل الرائدة في المنطقة. بدأت نفوذ هذه العائلة في التزايد بشكل كبير بعد اعتناقهم للطريقة الصوفية النقشبندية، التي أسهمت في تعاضم أدوارهم الدينية وفتحت لهم أفقاً جديداً في المشهد السياسي.

أسهم الشيخ طه الشمزيني، والذي كان خليفة لمولانا خالد النقشبندي، في تأسيس النفوذ الديني للعائلة. وكانت العلاقات الدينية تمهد الطريق أمام تكوين نفوذ مادي دنيوي، مما ساهم في تأسيس أسس الإمارة والحكم لأحفادهم في الفترات اللاحقة. اعتبرت العائلة شخصيات دينية بارزة، وزاد نفوذهم بشكل كبير في فترة حكم الشيخ عبيد الله.

والتزمت العائلة بالطريقة الصوفية النقشبندية، وكانت لديها تأثير كبير على الملك محمد شاه قاجار، الذي كان من مريدي الشيخ. وكانت العائلة مرتبطة عائلياً بالملك محمد شاه قاجار من خلال زواجه من إحدى سيدات عائلة النهري.

تمتد جذور عائلة النهري في أصلهم إلى منطقة هكاري، ومع مرور الوقت استقروا في منطقة شمدينان. كانت العائلة في البداية ذات نفوذ ديني، ولكن تطور نفوذهم إلى نفوذ ديني قبلي ثم قومي. دخلوا عالم السياسة في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبحت لديهم تأثير كبير في المشهد السياسي في كردستان.

إن إشكاليات العائلة النهرية كزعماء للطريقة الصوفية النقشبندية تكمن في التحولات التي شهدوها من النفوذ الديني إلى النفوذ القومي والسياسي، وكيف تأثرت دورهم بالتطورات في المنطقة والزمن.

تجسدت فترة الشيخ عبيد الله النهري في كردستان كفترة ذات تداعيات كبيرة على الساحة السياسية والدينية في المنطقة. كانت هذه الفترة زمنياً تحت ضغط قوى إقليمية ودولية متنوعة، حيث استمر الصراع بين القوى الفارسية والعثمانية والروسية، وكانت هناك تداخلات وتأثيرات متبادلة على الأوضاع في كردستان.

في ظل التحديات والضغوط الإقليمية، اعتبرت عائلة الشيخ عبيد الله أن السياسة المستقلة لكردستان هي حلاً للتحرر من هذه القيود. كان الشيخ عبيد الله يتخذ

موقفاً وطنياً قوياً، يؤمن فيه بأهمية تحقيق الاستقلال لشعبه، وكانت آماله وتطلعاته تتجه نحو تحقيق السيادة والوحدة للكوورد.

في هذا السياق، كان للعائلة النهرية تأثير كبير في دعم ثورة شامل الداغستاني، حيث قام الشيخ طه بتقديم الدعم الديني واللوجستي لثوار الداغستان. كما قام بجمع الدعم والمساعدة في المناطق الكوردية وإرسال المتطوعين إلى المناطق الصحراوية.

تحدث الشيخ عبيد الله النهري عن نفسه باعتباره حاملاً لرسالة الله، وكان يسعى جاهداً لتحقيق الرفاهية والاستقلال للشعب الكوردي. كان قومياً ورفض توريث الفقر والظلم لشعبه. بينت تصريحاته وأفعاله البساطة والعدالة والتقوى التي أحاطت به.

في هذه السياقات، فقد تنقلت عائلة الشيخ طه الشمزيني من جزيرة بوتان إلى نهري في شمزينان بعد نفي الأمير الكبير عام ١٨٤٧. هناك، في ظل حكم الأمير موسى بك، تأثرت العائلة بالسياسة والدين، وتوسع نفوذها داخل إمارة هكاري وحتى أذربيجان الصغرى.

يُعد الشيخ عبيد الله النهري أحد أكبر الزعماء الدينيين في كوردستان وزعيم الطريقة النقشبندية في العالم في ذلك الوقت. كانت لديه إقطاعات كبيرة داخل الدولتين العثمانية والقاجارية، وكان له دور هام في السياسة الدينية والوطنية، محاولاً تحقيق الاستقلال لشعبه من خلال رفض التوريث الظالم والسعي نحو تحقيق السيادة والوحدة للكوورد.

ثالثاً: الدور السياسي للشيخ عبيد الله في الإعداد للثورة:

كان الشيخ عبيد الله النهري يلعب دوراً حيوياً في إعداد الثورة الكوردية، حيث سعى جاهداً لتنظيم الكورد وتحقيق وحدة جبهة متحدة. قام الشيخ بإرسال رسائل إلى الشيوخ ورؤساء القبائل الكوردية، استشار فيها مشاريعه وأفكاره لتحقيق الوحدة والتنظيم. كانت تلك الرسائل وسيلة لتحفيز التعاون وإقامة مؤتمر للقبائل الكوردية.

تحققت هذه الخطوة بفضل دعم بحري بدرخان، ابن الأمير بدرخان، وأسفر المؤتمر عن تأسيس رابطة رؤساء الكورد. كان الهدف من المؤتمر هو إنهاء الخلافات والانقسامات بين القبائل الكوردية، وكذلك محاولة تشكيل جيش من تلك القبائل.

في ربيع عام ١٨٧٨، دعا الشيخ عبيد الله نخبة من رجال الدين ورؤساء القبائل إلى مقر إقامته في نهري، حيث عُقدت اجتماعات مطولة أسفرت عن تحديد مسارات العمل السياسي والمشاركة في الثورة. تم التوصل إلى اتفاقيات حاسمة:

١- إطلاق حملة وطنية لتعريف القضية الكردية للعالم وفتح باب المحادثات والحوار.

٢- تأكيد أن الأمة الكردية هي أمة حرة ومسالمة.

٣- الرفض القاطع لإلحاق الأذى بأي أمة أخرى.

٤- حق الأمة الكردية في إدارة شؤونها بنفسها.

٥- تأسيس جمعية سياسية باسم "الاتحاد الكردي" أو "جمعية الأكراد".

٦- البدء في النضال ضد السلطات العثمانية والقاجارية لتحقيق الاستقلال.

٧- تحديد استراتيجية التحرير بالهجوم المسلح لتحرير كردستان من السيطرة العثمانية.

تظهر هذه الخطوات كمحاولة جادة لتكوين وحدة كردية وإعداد الأمة للثورة المرتقبة. كان الشيخ عبيد الله النهري يسعى لتحقيق تحالفات قوية وتوجيه الجهود نحو تحرير كردستان من القيود العثمانية.

رابعاً: أهداف ثورة الشيخ عبيد الله النهري:

أهداف ثورة الشيخ عبيد الله النهري كانت متنوعة وشملت جوانب سياسية ووطنية، وقد كانت تحمل رؤية واضحة لتحقيق تحرير واستقلال كردستان. من بين الأهداف الرئيسية:

١- تأسيس دولة كردية مستقلة: كان الهدف الرئيسي للشيخ عبيد الله النهري هو إقامة دولة كردية مستقلة، حيث رأى كردستان كوطن ذات سيادة. كان يسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال النضال ضد السلطات العثمانية والقاجارية.

٢- تحقيق الوحدة والاتحاد: ركز الشيخ عبيد الله النهري على تحقيق الوحدة بين الكورد وتوحيدهم تحت راية واحدة. كان يسعى للتغلب على الانقسامات القبلية والثقافية بين الكورد من أجل تحقيق هدف الاتحاد الوطني.

٣- الاستقلالية الوطنية: كانت الثورة تتضمن رفضاً صريحاً للسلطات العثمانية والقاجارية، ورؤية وطنية تهدف إلى إنهاء الهيمنة الخارجية على كردستان. كان يعتبر السلطتين العثمانية والقاجارية عقبة أمام تحقيق حلم الكورد في الاستقلال.

٤- الدعوة للنضال والثورة: كان الشيخ يروج للنضال المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية والاستقلال. كان يعتبر الثورة وسيلة لتحقيق الحرية وتحديد مصير الكورد بأنفسهم.

٥- **التواصل مع القوى الغربية:** كان الشيخ يسعى للتواصل مع القوى الغربية والحصول على دعمها، حيث كان يفهم أن الدعم الدولي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق استقلال كردستان. كان يحاول إقناع الأوروبيين بأهمية دعم حقوق الكورد.

٦- **تحقيق العدالة والتسامح:** كان الشيخ يعتبر العدالة والتسامح أسساً أساسية للدولة الكوردية المستقلة. كان يحث على تحقيق المساواة والعيش المشترك بين جميع أفراد المجتمع الكوردي.

تلك الأهداف كانت محورية في تفكير الشيخ عبيد الله النهري، وتحمل رؤية واضحة لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الكوردي.

كان للشيخ عبيد الله النهري دور بارز ومؤثر في المجتمع الكوردي والمناطق المحيطة به. إليكم بعض النقاط التي تسلط الضوء على دوره:

١- القيادة الدينية والعلمية:

- جذبت تكية الشيخ النهري العلماء والمفكرين من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية والإيرانية. كان يُعتبر مرجعاً للرأي الديني والقضايا الفقهية.
- كان يتمتع بالإلمام الجيد بالعلوم الإسلامية، وكان يُقدر استشارته في العديد من القضايا العلمية والشرعية.

٢- النضال من أجل المصالح الكوردية:

- كان للشيخ النهري إلمام بالقضايا السياسية والاجتماعية التي كانت تؤثر في المسلمين الكورد. كان يرى دوره كمصلح إسلامي يعمل لتحقيق المصالح الكوردية ويسعى لتحقيق العدالة الإسلامية.

٣- رؤية دينية واجتماعية:

- كان يحمل قناعة راسخة بأنه يعمل وفقاً لمشئنة ربانية، مما يعكس الروحانية والدينية في أفعاله وتصرفاته.
- أظهر تسامحاً وانفتاحاً على الآخرين، حتى أنه امتاز بالتعامل الحسن مع النصارى من الأرمن والنسطوريين في كردستان.

٤- الحياة اليومية:

- تجلى الشيخ في حياته اليومية بأسلوب حياة بسيط وتواضع، حيث كان يعيش حياة بسيطة رغم دوره الكبير.
- كان يحرص على تقديم الخدمة للفقراء والمحتاجين، وكان يأكل يومياً بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص، مما يبرز رعايته للفقراء والطبقات الاجتماعية المختلفة.

٥- التسامح والصرامة:

- تميز الشيخ بالتسامح والصرامة، حيث كان يسعى جاهداً لمحاربة الظلم والانحراف في المجتمع.
- كان يُحترم بسبب روحانيته وعدالته، وكان يعامل الجميع بالتسامح سواءً كانوا مسلمين أو متبعين لأديان أخرى.

باختصار، كانت شخصية الشيخ عبيد الله النهري مميزة بتأثيرها الديني والاجتماعي في كردستان، وكان يُعتبر رمزاً للتسامح والعدالة.

- اندلاع الثورة وسير أحداثها ودور الشيخ عبيد الله النهري فيها

في عام ١٨٧٩، بدأت الأحداث تأخذ منعطفاً هاماً في مسار الثورة التي قادها الشيخ عبيد الله النهري ضد السلطات العثمانية والإيرانية. كان الشيخ قد بدأ الإعداد العلني لهذه الثورة منذ عام ١٨٧٧، حيث كان يسعى إلى تحرير الكورد من الاضطهاد والتمييز الذي كانوا يتعرضون له تحت حكم السلطتين.

في خريف عام ١٨٧٩، نشبت معركة بين الشيخ عبيد الله والجيش العثماني، الذي كان يتزعمه المشير سامح باشا. كان الشيخ مدعوماً بتسعمائة فارس، وكان باشا قد اتخذ إجراءات استعداداً للمعركة. حيث حشد كتائب عسكرية من مختلف المناطق المجاورة مثل أرضروم وأذربيجان والموصل وديار بكر ووان، وقام بإغلاق الممرات التي تربط المناطق الكوردية المجاورة مع هكاري، بهدف منع التعزيزات من الانضمام إلى الشيخ النهري.

رغم فشل الشيخ في المعركة الأولى، إلا أنه أدرك ضرورة تغيير خطته. قرر تكثيف جهوده عن طريق جمع المقاتلين حوله من بين الصوفييين ورجال القبائل. كانت هذه الخطوة استراتيجية حكيمة لتحقيق التضامن بين مختلف شرائح المجتمع الكوردي وتوحيد الجهود تحت راية الثورة.

تعكس هذه الأحداث التحولات الهامة في مسار الثورة والجهود التي بذلها الشيخ عبيد الله النهري لضمان نجاح الحركة الثائرة.

إن تاريخ عام ١٨٨٠ كان شاهداً على تطورات هامة في مسار الثورة الكوردية التي قادها الشيخ عبيد الله النهري ضد السلطة الإيرانية في كردستان. في شهر تشرين الأول من هذا العام، اندلعت الثورة في أنحاء كردستان الفارسية، حيث

هاجم أكثر من عشرين ألف مقاتل مدن ومناطق عدة بهدف تحريرها من السيطرة الإيرانية.

تمكنت القوات الثائرة من السيطرة على مدينة مهباد وقامت بإقامة حكومة فيها، كما سيطرت على مدن ميانداو وميليكان ومراغة. بدأت القوات الثورية بالتقدم نحو مدينة تبريز، حيث استقبلتها قوات الثوار باعتبارها قوة محررة.

شكلت الثورة النهرية عام ١٨٨٠ ثورة مسلحة في كردستان الشمالية الغربية، حيث انتشرت بسرعة وتمكنت من السيطرة على معظم مناطق كردستان الإيرانية. قامت الثورة بإنشاء دوائر كردية رسمية للإدارة المحلية، تعبيراً عن رغبة الشيخ عبید الله في تأسيس إدارة ذاتية للكورد في هذه المناطق.

بعد اندلاع الثورة في كردستان الإيرانية في تشرين الأول عام ١٨٨٠، بدأت الخطط العسكرية للشيخ عبید الله في تنظيم القوات الثائرة. قسم الجيش إلى ثلاث قطع رئيسية، حيث كان الجيش الأول يقوده الشيخ عبد القادر، الابن الأكبر للشيخ عبید الله، وحمزة آغا. كان هدف هذا الجيش تنفيذ هجوم على مدينة تبريز.

أما الجيشين الآخرين، كانت الخطط تشير إلى تشكيلهما في الداخل للسيطرة على مدن أورمية وسلماس وخوي وخاني وماكو، وكان يقودهما محمد سعيد. قرر الشيخ عبید الله أن يرافق القوات من الجيش الثاني والثالث.

تم حصار المدينتين الاستراتيجيتين أورمية وتبريز من قبل الثوار لمدة شهرين. تعرضت القوات الثائرة لهجوم مضاد قوي من القوات الإيرانية التي بلغ عددها أكثر من ثلاثين ألف مقاتل. كانت هذه المعركة قوية وشديدة، وانتهت بانسحاب الثوار بسبب الحصار العثماني والقاجاري المشدد، اللذين كانا مدعومين من قوات روسية وبريطانية.

تأليفاً للظروف وتكتيك الحرب، انسحب الكورد إلى مناطق قنديل ومركور، حيث بدأ التخطيط للهجوم مرة أخرى، واستمرت حرب العصابات ضد السلطات الإيرانية والعثمانية.

من الجدير بالذكر أن القوات الإيرانية كانت قد أعدت جيشاً خاصاً من طهران لإخماد الثورة، ضم عدة قطع عسكرية بقيادة ولي العهد الإيراني، بالإضافة إلى وجود خبراء وضباط نمساويين كموفدين من الحكومة النمساوية، وكتيبة مدفعيات نمساوية بقيادة الجنرال كايبتان والجنرال واكنر والجنرال بارون.

في هذه المرحلة، بدأت القيادات الكوردية في إجراء مفاوضات بهدف حل سلمي للقضية الكوردية مع العثمانيين والقاجاريين. في يوليو عام ١٨٨١، وفي توقيت يتزامن مع هذه المفاوضات، كان الشيخ عبيد الله قد وصل إلى إسطنبول بناءً على طلب من السلطان العثماني، بهدف إجراء محادثات.

وفي الوقت نفسه، وفي إطار محاولات تحقيق حل سلمي، قام رئيس أركان الحرب للثورة، حمزة آغا منكوري، بالوصول إلى أورمية لإجراء محادثات مع السلطة الإيرانية. تم دعوته رسمياً من قبل السلطات الإيرانية لبدء المفاوضات. ومع ذلك، تعرضت محادثاته إلى هجوم مسلح حيث أطلق النار على طاولة المفاوضات، وقتل على إثرها.

من جانبه، استمر الشيخ عبيد الله في متابعة سياسة التفاوض المستمر من خلال إرسال رسائل بشكل شبه يومي، في محاولة لإقناع القادة العسكريين بالتخلي عن المقاومة والانضمام إلى ثورته. كانت هذه الرسائل جزءاً من جهوده المستمرة لتحقيق التوحيد وجمع الدعم لقضية الكورد.

في سياق تصاعد الصراع الدعائي، كانت السلطة القاجارية وحلفاؤها ينشرون عبر أجهزتهم الدعائية تحذيرات حول الكورد، مزاعمهم تشير إلى أن الكورد سيكونون عاملاً منفصلاً يشكلون تهديداً للسلم الاجتماعي، وسيقومون بأعمال نهب وسلب واغتصاب للأمنين. في مواجهة هذه الاتهامات، كان الشيخ عبيد الله يقوم بالرد عبر إرسال رسائل طمأنة وتأكيد لسكان المدن والقرى.

في هذه الرسائل، أكد الشيخ عبيد الله على بعض الأساسيات، محاولاً إزالة المخاوف وتهدة الأوضاع:

١- الالتزام بعدم التأثير بأي مواطن بشكل سلبي، والتعهد بحماية ممتلكاتهم وكرامتهم.

٢- رغبته في تلبية رغبات المواطنين وخدمتهم.

٣- عدم دخول المدن إلا لتحريرها وعدم تحكم فيها، وتأكيد على أن الهدف هو تحرير المدن وتسليم السلطة لسكانها.

هذه الرسائل كانت جزءاً من جهود الشيخ لتنفيذ الشائعات وتحقيق تأييد وتأييد المجتمع المحلي لقضيته وللثورة التي كان يقودها.

في إطار جهود الشيخ عبيد الله النهري لإعادة تنظيم قواته وتحسين استعداداتها، قام بسلسلة من العمليات العسكرية المحدودة والنوعية. قادت قوة تابعة للشيخ، تتألف من حوالي ٤٠٠ فارس، عملية لاحتلال قرية هورمار بهدف التحكم في

تقاطع الطرق. خلال هذه العملية، استقدمت القوة البنائين لبناء قلعة وإعادة تأهيل الجسور والقنطرات في المنطقة، وكانت هذه الجهود تأتي في إطار التحضير لعمليات أكبر وفقاً لتصورات المسؤولين الإيرانيين.

في هذه الفترة، كان الشيخ ينظر إلى الحاجة لإعادة تنظيم المنطقة وبنائها من جديد، وقد أظهرت تحركاته العسكرية والبنية التحتية له تركيزاً على تحسين الحياة المعاشية للمواطنين. قام بإرسال أتباعه لشراء الحنطة وبناء المطاحن والمخابز، بهدف توفير الخبز للناس. كما استغل استخبارات العدو هذه النشاطات لرصد الترتيبات التي كانت تجري ومحاولة فهم استراتيجيات الشيخ.

من الجدير بالذكر أن الشيخ جذب إلى صفوفه جنوداً عثمانيين بأعداد كبيرة، حيث انضم إليه حوالي ١٠٠٠ جندي من الإمبراطورية العثمانية، يحملون معهم أسلحتهم وعتادهم الشخصي. كان ذلك يعكس تأثير وجاذبية الشيخ وقداسته في نظر أنصاره.

تأثرت الثورة الكوردية بقمع شديد، حيث أفادت التقارير بأن عدد القتلى بلغ حوالي ١٠٠ ألف شخص، مع خسائر مادية جسيمة. تعرضت المنطقة لانتشار الأمراض والعدوى، ونزح أكثر من مائتي ألف عائلة كوردية إلى أراضي العثمانيين، نتيجة للاستجابة للقمع والاضطهاد الذي تعرضوا له.

في تشرين الثاني من عام ١٨٨٢، أُلقت القوات العثمانية القبض على الشيخ عبيد الله النهري في قلعة أورما بعد حصار استمر لفترة. تم نقله إلى إسطنبول حيث أُعقل وتم نفيه فيما بعد إلى مكة المكرمة. حاصرت الجيوش الإيرانية والتركية والروسية القوات الكوردية من جميع الجهات، ونجحت السلطات التركية في القبض على النهري ونقله إلى إسطنبول حيث عاش بصفة "أسير فخري". تم نفيه في عام ١٨٨٣ إلى المدينة المنورة، حيث أمضى بقية حياته، وتوفي في عام ١٨٨٨.

هكذا انتهت حياة الشيخ عبيد الله النهري، الذي قاد ثورة كوردية ضد السلطات العثمانية والإيرانية في القرن التاسع عشر، وبالرغم من فشل الثورة في تحقيق أهدافها، إلا أن إرثه وتضحياته لا تزال حاضرة في ذاكرة الشعب الكوردي.

الموقف الإقليمي والدولي من ثورة الشيخ عبيد الله النهري

ثورة الشيخ عبيد الله النهري تمثل نقطة تحول هامة في السياق الإقليمي والدولي، حيث ترتبط بتفاعلات معقدة وتداخلات في عصر محفوف بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. إن تأثير الموقف الإقليمي والدولي كان بارزاً على نتائج الثورة وتطورها، إذ أدى الرفض العدائي لعدة دول إقليمية إلى تعقيد السياق الداخلي للثورة.

من الجانب الدولي، شهدت الثورة إقبالاً دولياً واسعاً، حيث لاحظت القوى الكبرى والدول الرئيسية في المنطقة أهمية الدور الذي يلعبه الشيخ عبيد الله النهري في تحدي الهيمنة الإقليمية وتعزيز حقوق الشعوب القومية. كان لدى الثوار حلفاء استراتيجيين في عدة دول، وكان الشيخ ينقل تلك الدعوة إلى الوحدة الكوردية والتضامن الدولي إلى جمهوريات متعددة.

على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، تبنى الشيخ عبيد الله النهري استراتيجية دعائية فعالة، حيث استخدم تأثيره وشعبيته لجذب الدعم الدولي، خاصة من دول كانت ترى في القضية الكوردية فرصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. كما أكد على ضرورة وحدة الصف الكوردي كشرط أساسي للتأثير الإقليمي والدولي الإيجابي.

في هذا السياق، كانت الثورة تشهد مشاركة فاعلة من الشيخ عبيد الله النهري في المشهد الدولي، حيث ألهمت دعايته السياسية والدينية آملاً وتطلعات كثيرة، وكان لها تأثيراً في تشكيل مواقف القوى الكبرى تجاه القضية الكوردية. من ناحية الدبلوماسية، كان للشيخ عبيد الله النهري دور فعال في التواصل مع المجتمع الدولي والتأثير في رأي العام العالمي. استخدم الشيخ النهري مهاراته الدبلوماسية بفعالية من خلال الخطب واللقاءات الدولية لتسليط الضوء على القضية الكوردية وضرورة الدعم الدولي لتحقيق حقوق الشعب الكوردي. كما تمكن الشيخ عبيد الله النهري من بناء علاقات دبلوماسية قوية مع عدة دول ومنظمات دولية، حيث تعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية لنقل رسالته والكشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الكوردي. كما تمكن من إيجاد تحالفات إقليمية ودولية تعزز موقف الثورة وتزيد من ضغط المجتمع الدولي على الدول التي تعارض الحقوق الكوردية.

خلاصة، يمكن القول إن الموقف الإقليمي والدولي للثورة التي قادها الشيخ عبيد الله النهري كان له تأثير كبير على مجريات الثورة وتطوراتها. استندت الثورة إلى دعم دولي وإقليمي لتحقيق أهدافها، وكانت الدبلوماسية والسياسة جزءاً أساسياً من استراتيجيتها.

أولاً: الموقف الإقليمي من الثورة والدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري

اعتبرت القوى الإقليمية إن الثورة موجهة ضدهم بشكل مباشر وإن الثورة سوف تشكل تهديداً على أمنها ووجودها، وهذا التوجس قاد إلى الكثير من التعقيدات صاحبت الثورة وأدت إلى انهيارها والقضاء عليها، لتوضيح الموقف الإقليمي من الثورة نرى إن أكبر قوتين إمبراطوريتين في الشرق الأوسط وهما القاجارية و العثمانية بوصفهما القوى الإقليمية المسيطرة على الساحة السياسية للشرق الأوسط، لكنهما في نفس الوقت يعدان كقوتين إقليميتين قد وجهت الثورة ضدهم، لذلك مواقفهم بشكل عام مواقف عدائية ورافضة للثورة.

في الفترة التاريخية التي شهدت ثورة الشيخ عبيد الله النهري، كان الموقف الإقليمي يتسم بالتعقيدات والتوترات الكبيرة، حيث كانت القوى الإمبراطورية الرئيسية في المنطقة، وهي الإمبراطورية القاجارية الإيرانية والإمبراطورية العثمانية، تحتلان مركز القوة والتأثير.

تجاوبت هاتان الإمبراطوريتين بشكل عدائي ورافض للثورة التي قادها الشيخ عبيد الله النهري، حيث اعتبروا الثورة تهديداً مباشراً على استقرارهما ونفوذهما في المنطقة. كانت لديهما مصالح استراتيجية كبيرة في الحفاظ على النظام السائد وعلى توازن القوى في المنطقة، ولذلك رفضتا بشدة فكرة تحقيق الثوار لأهدافهم الوطنية والسياسية.

تواجه الثورة تحديات كبيرة من الإمبراطوريتين القاجارية والعثمانية، حيث استخدمتا كل الوسائل الممكنة للقضاء على الثورة. كان لتلك الإمبراطوريتين دوراً كبيراً في التنسيق والتعاون للقضاء على الحركة الثورية، سواء عبر التدخل العسكري المباشر أو دعم القوى المحلية التي تعارض الثورة.

هذا التوجس والموقف العدائي من الإمبراطوريتين القاجارية والعثمانية قاد إلى تعقيدات كبيرة في مسار الثورة، وساهم في انهيارها وإخمادها. كما أظهر هذا الموقف الإقليمي كيف أن التحالفات والصراعات الإقليمية قد تلعب دوراً حاسماً في مستقبل الحركات الثورية وتأثيرها على الساحة السياسية.

إلى جانب القوتين الإمبراطوريتين، كانت هناك أيضاً تداخلات إقليمية أخرى تعكس مواقف عدة دول في المنطقة. القوى الإقليمية الأخرى، سواء كانت ذلك الدول المجاورة للثورة أو الدول الرئيسية في المنطقة، أظهرت تحفظاً وقلقاً إزاء الثورة.

المملكة العربية العثمانية، على سبيل المثال، كان لها مصالحها الخاصة في الحفاظ على استقرار المنطقة وتجنب انتشار الفوضى. بالتالي، أظهرت المملكة العربية العثمانية تأييداً للجهود القائمة على القضاء على الثورة، رغم أنها تواجه في الوقت نفسه تحديات داخلية وضغوطاً أخرى من القوى الكبرى.

تعكس هذه المواقف الإقليمية كيف أن الثورات والحركات الوطنية لا تواجه تحدياتها فقط على الصعيد الوطني، بل أيضاً تواجه مقاومة من القوى الإقليمية والدولية التي قد تروج لمصالحها الخاصة. تاريخياً، أظهرت مواقف القوى الإقليمية تأثيرها الكبير في تحديد مصائر الحركات الثورية وقدرتها على البقاء أو الانهيار.

١- موقف الدولة القاجارية من الثورة ودور الشيخ عبيد الله النهري

في الفترة الزمنية التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، كانت العلاقة بين الشيخ عبيد الله النهري والدولة القاجارية في إيران تعكس تفاعلات معقدة وتحولات سياسية هامة. كان الشيخ عبيد الله النهري شخصية بارزة وقائداً لحركة ثورية في منطقة كردستان، وكان له تأثير كبير على الساحة السياسية في ذلك الوقت.

يظهر من الوثائق التاريخية أن الشيخ عبيد الله النهري أصبح مصدر قلق كبير للدولة القاجارية ابتداءً من عام ١٨٧٣، حيث بدأت وزارة شؤون الخارجية الإيرانية في مناقشة الأمور المتعلقة به بشكل دقيق. كان لهذا الاهتمام تأثيراً كبيراً على سياسات الدولة القاجارية تجاه الدول المجاورة، وخاصة الدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا.

تميزت العلاقة بين عائلة النهري والعائلة الملكية في إيران بالارتباط الوثيق، حيث تزوج شاه إيران (محمد شاه) من أحد أفراد عائلة النهري في عام ١٨٣٤. وقد أظهرت هذه العلاقة في الوثائق التاريخية التي توثق التناسب بين العائلتين.

مع تولي نجل محمد شاه، ناصر شاه، الحكم، بدأت التوترات والصراعات الداخلية تتسارع. تم إبعاد عباس ميرزا، الذي كان يعتنق النقشبندية وينتمي جذرياً إلى الكورد، مما زاد من التوترات في المنطقة.

تجلى دور الشيخ عبيد الله النهري بوضوح في هذا السياق، حيث استخدم مهاراته الدبلوماسية والسياسية لاستدراج دعم الشاه عباس ميرزا، الذي عاش

معظم حياته في المنفى بتركيا، بهدف تهديد النظام الإيراني. هذا يظهر كيف أن الشيخ عبيد الله النهري لعب دوراً حاسماً في الصراعات الداخلية والتحويلات السياسية في إيران خلال هذه الفترة.

تأكيداً على ذلك، يشير الباحث ديفيد ماكبول إلى أن الشيخ نجح في استخدام تأثيره لاستدراج الشاه عباس ميرزا وتهديده، مما أدى إلى تفاقم الأزمة واندلاع ثورة في عام ١٨٨٠.

تزامن اندلاع الثورة في ١٨٨٠ مع الصراع الدائر بين ناصر شاه وأخيه عباس ميرزا، حيث أصبحت الثورة جزءاً من السياق السياسي المعقد في إيران. توجه الشيخ عبيد الله النهري نحو إيران برفقة مجموعة من أتباعه، وقام بدعوة الكورد والطوائف السنية إلى الانضمام إلى الثورة.

مع استمرار الصراعات الداخلية في إيران، تحالف الشيخ عبيد الله مع القوى الكوردية والطوائف السنية الأخرى لتشكيل جبهة ضد الحكومة القاجارية. كانت هذه التحالفات تعبر عن التوترات الطائفية والقومية في المنطقة.

وفي هذا السياق، استخدمت الدولة القاجارية وزارة شؤون الخارجية بشكل فعال للتعامل مع تحديات الثورة والشيخ عبيد الله النهري. كانت لديها اهتمام خاص بالتحالفات والتحركات الإقليمية التي قد تؤثر على استقرار النظام القاجاري.

في ظل هذه الأحداث، أصبح الشيخ عبيد الله النهري هاجساً للدولة القاجارية، وباتت القضاء على الثورة وإخمادها هدفاً حيوياً للحفاظ على استقرار النظام. استمرت الحروب والاشتباكات بين الثوار والقوات القاجارية، وكان للتدخل الدولي والمواقف الإقليمية تأثير كبير على مسار هذه الصراعات.

في النهاية، تجلّى دور الشيخ عبيد الله النهري وثورته كعامل هام في تكوين المشهد السياسي والتاريخي في إيران خلال تلك الفترة. تأثيره على التحالفات الإقليمية وتصاعد التوترات داخل البلاد كان لها أثر على تشكيل مسار الأحداث وتحديد مستقبل إيران في تلك الفترة التاريخية المهمة.

في ذلك الوقت الحرج من التاريخ الإيراني، تبرز شخصية أحد الجنرالات في الجيش الإيراني الذين شاركوا في مواجهة ثورة الشيخ عبيد الله النهري. كان هذا الجنرال جزءاً من الحملة العسكرية التي شنّها الشاه الإيراني للقضاء على الثورة والتصدي لتحديات الشيخ عبيد الله.

تذكر وثيقة مرقمة بتاريخ بداية تشرين الأول عام ١٨٨٠، وهي رسالة من الشاه إلى قائد العام لقواته، ميرزا حسين خان. يظهر في هذه الرسالة أن الشاه اعتبر

الشيخ عبيد الله النهري خطراً على نظامه واستقراره، وذلك بسبب تسعير الشيخ لنفسه بلقب الخليفة ومحاولته تأسيس خلافته على المسلمين.

عندما علم الشاه بتلك الجهود، قرر تجنيد القوات العسكرية للتصدي للثورة وقمعها. كانت هذه الحملة العسكرية جزءاً من الجهود التي بذلها النظام الإيراني للحفاظ على السيطرة ومنع تمرد الشيخ عبيد الله.

الوثيقة تشير أيضاً إلى التنسيق بين القوات الإيرانية والعثمانيين لمعالجة القضايا العالقة. كان ذلك يعكس التحالفات والصراعات الإقليمية التي كانت تؤثر في المسار التاريخي لتلك الفترة.

من الواضح أن الجنرالات في الجيش الإيراني كانوا جزءاً أساسياً من استراتيجية الشاه لقمع الثورة وحفظ النظام الإيراني. هذه الحملة العسكرية كانت تحمل عبء القتال ضد الثوار الكورد وتنفيذ سياسات الحكومة في مواجهة التحديات الداخلية.

في هذا السياق، يبرز دور الجنرال ميرزا حسين خان الذي كان قائد العمليات العسكرية ضد الثورة الكوردية التي قادها الشيخ عبيد الله النهري. كانت مهمته تنسيق الجهود العسكرية وتنظيم القوات للتصدي للتمرد وقمعه.

تظهر الوثائق التاريخية أن الشاه الإيراني استخدم لقب الخليفة الذي اعتمده الشيخ عبيد الله النهري كذريعة لتبرير حملة القمع ضد الثورة. كان يعتبر الشيخ عبيد الله خطراً على الاستقرار السياسي والديني في إيران، خاصة بعد إعلانه لنفسه بلقب الخليفة ومحاولته تأسيس خلافته.

من خلال تجنيد القوات العسكرية وتوجيهها ضد الشيخ عبيد الله، كان الجنرال ميرزا حسين خان جزءاً من استراتيجية الحكومة الإيرانية للتصدي لتحديات الثورة والحفاظ على النظام. كان على رأس المعركة لتحقيق أهداف الحكومة والشاه في قمع التمرد وتثبيت السلطة.

يتضح من الوثائق أيضاً أن هناك تنسيقاً بين القوات الإيرانية والعثمانيين لمواجهة التحديات الكوردية. هذا التنسيق يعكس التفاعلات الإقليمية وتداخل الصراعات التي كانت تشتعل في المنطقة.

بشكل عام، يمكن رؤية أن الجنرال ميرزا حسين خان كان جزءاً من الجهود الشاملة التي بذلتها الحكومة الإيرانية للتصدي للثورة الكوردية والحفاظ على النظام القائم. كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات والصراعات التي

تكونت حول قضايا دينية وإثنية، وأدت إلى تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي في إيران.

ثم في المرحلة التاريخية التالية دخلت الدولة العثمانية للتدخل في الصراع بين الشيخ عبيد الله النهري والحكومة الإيرانية القاجارية. بدأت الأحداث بعد تداخل الشيخ عبيد الله في الشؤون الإيرانية وتصاعد التوترات مع الحكومة القاجارية، مما أدى إلى التدخل العسكري العثماني.

في إطار هذه التوترات، تشكلت هيئة دولية ضمت ثلاثة ممثلين، واحد عن القاجاريين وآخر عن العثمانيين، والثالث ممثلاً عن الشيخ عبيد الله النهري، وقد كلف الشيخ وفائي بتمثيله وتولى منصب السكرتارية في هذه الهيئة. استمرت الهيئة في عقد اجتماعاتها لمدة ١٥ شهراً، حاولت من خلالها حل النزاع وتسوية القضايا المثارة.

رغم جهود الهيئة والتوصل إلى اتفاقات حول حقوق الشيخ وأتباعه، إلا أن إيران استمرت في ممارسة التجاوز وفرض الضرائب على الشيخ، وأصرت على عدم محاكمة المسؤولين الإيرانيين المتورطين في حوادث القتل والاغتصاب. كان هذا الرفض يعكس عدم التزام الحكومة القاجارية بتنفيذ التسويات التي تم التوصل إليها من قبل الهيئة الدولية.

في هذا السياق، تظهر وثائق التاريخ أن الشاه الإيراني كان يراعى هذه المسألة بشكل مباشر، مما يبرز التأثير الكبير الذي كان للصراع بين الشيخ عبيد الله والحكومة القاجارية على الأحداث الإقليمية والتفاعل الدولي. تكشف الملاحظات الشخصية على الوثائق أن الشاه كان يميل نحو نتائج تسهم في إنهاء الثورة بأي وسيلة كانت.

انقطعت أعمال الهيئة بشكل مؤقت بسبب اندلاع الحرب الروسية - العثمانية في (١٨٧٧ - ١٨٧٨)، مما أدى إلى توقف التحقيقات وعمليات التسوية لفترة معينة.

بالإضافة توضح من الوثائق التاريخية أن تدخل الدولة العثمانية في النزاع بين الشيخ عبيد الله النهري والحكومة الإيرانية القاجارية كان تحت إطار البحث عن حلاً دولياً للأزمة. تأسس الهيئة الدولية التي تضم ممثلين عن القاجاريين والعثمانيين والشيخ عبيد الله يُظهر التحرك نحو إيجاد حلاً سلمياً ومُعترف به دولياً للنزاع.

كانت الهيئة تمتلك أهمية كبيرة في محاولة حل النزاع، وتعكس التعقيدات السياسية والاقتصادية والدينية التي طبعت الصراع بين القاجاريين والشيخ عبيد

الله. مهمة الهيئة كانت تشمل البحث عن حلول للمشكلات المتعلقة بحقوق الشيخ وأتباعه، وكان الشيخ وفائي يلعب دوراً مهماً في التفاوض والتواصل بين الأطراف.

ومع ذلك، رغم تحقيق بعض التقدم في التفاوض والاتفاق على حقوق الشيخ وأتباعه، فإن رفض إيران استمر في مواصلة التجاوز وفرض الضرائب. تظهر هذه السلوكيات عدم التزام الحكومة الإيرانية بتنفيذ التسويات التي تم التوصل إليها بواسطة الهيئة الدولية.

توقفت أعمال اللجنة بشكل مؤقت بسبب اندلاع الحرب الروسية - العثمانية في (١٨٧٧-١٨٧٨)، وهو ما أضاف عاملاً آخر لتعقيد الوضع. تأكيد الشاه الإيراني للحاجة إلى حلاً سريعاً يظهر استعداده للتدخل المباشر في قضية الشيخ عبيد الله بأي وسيلة، مما يعكس حجم الضغط الذي واجهه وتأثير الصراع على الساحة الدولية.

٢- الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ النهري مع المسؤولين الإيرانيين

كان للشيخ عبيد الله النهري دور سياسي ودبلوماسي مهم مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذه الفترة التاريخية الملتهية. تجسدت هذه المظاهر في سلسلة من الأفعال والمبادرات التي اتخذها الشيخ لتحقيق أهدافه ومواجهة السلطات القاجارية:

- **إرسال مبعوثين ورسائل إلى المسؤولين القاجاريين:** قام الشيخ بإرسال مبعوثين إلى المسئول القاجاري في طهران، سيد حسني سابلاخي، بهدف التواصل وتبادل وجهات النظر. كما أرسل رسائل إلى عباس ميرزا وولي العهد مظفر الدين ميرزا، لتسليط الضوء على قضيته والتأكيد على مطالبه.
- **توظيف صراعات السلطة القاجارية:** استغل الشيخ عبيد الله النهري صراعات السلطة داخل العائلة المالكة القاجارية بهدف تحقيق ضعف في السلطة المركزية. هذا النهج كان جزءاً من استراتيجيته لتحقيق أهدافه بشكل فعال.
- **تشكيل مفوضية دولية:** نجح الشيخ عبيد الله في تشكيل مفوضية دولية تضم ممثلين عن الدولتين العثمانية والإيرانية، بالإضافة إلى

ممثل عن الثورة وهو وفائي. كما نجح في فرض نفسه كمتحدث رسمي عن المفوضية. هذا الإجراء يظهر الذكاء السياسي للشيخ في البحث عن آليات دبلوماسية لحل النزاع.

● **محاولات تحرير كردستان:** في عام ١٨٧٩، قام الشيخ بمفاتيحة السلطة القاجارية بطلب مساعدتها ومحالفتها لتحرير كردستان، التي كانت تحت سيطرة العثمانيين. طلب أن يُعين حاكماً على المنطقة ويعلن الولاء للسلطة القاجارية. هذا الطلب يظهر مدى تأثير الشيخ في استغلال التوترات الإقليمية لصالح قضيته.

● **التحذير من الانضمام إلى الشيخ عبيد الله:** أصدر أمير نظام من تبريز بياناً حاداً، حذر فيه الأهالي والعشائر من الانضمام إلى الشيخ عبيد الله وتهديدهم بأشد العقوبات إذا انخرطوا في صفوف قواته.

في هذا السياق، يظهر دور الشيخ النهري كشخصية ذكية وتكتيكية، استطاع من خلاله التفاوض والتحرك الدبلوماسي تحقيق تقدم في البحث عن حلاً للنزاع، وفرض نفسه كلاعب رئيسي في الساحة الدولية لقضيته.

بالإضافة، برز الجهود الحثيثة التي قام بها الجنرال (علي حسن خان) حاكم مهباد في التصدي لتحركات الشيخ عبيد الله النهري والحيلولة دون تأثيره في المنطقة. كان الهدف الرئيسي من هذه الجهود هو جلب ولاء العشائر الكوردية لصالح الحكومة القاجارية.

● **تحالف مع القاجاريين:** عمل الجنرال (علي حسن خان) على تعزيز التحالف مع الحكومة القاجارية في طهران. اتخذ إجراءات حاسمة لضمان ولاء العشائر الكوردية للحكومة، بما في ذلك استخدام الأسلحة والتدابير الأمنية.

● **تأمين الولاء بالقرآن والطلاق:** اتخذت السلطات الإيرانية إجراءات مثيرة لتأمين ولاء العشائر، حيث تم استخدام القرآن والطلاق كوسيلة لتعزيز الولاء. تم حث أفراد العشائر على الالتزام بالقرآن وتقديم الولاء للحكومة القاجارية.

● **ضغوطات اقتصادية وعسكرية:** استخدمت السلطات القاجارية ضغوطات اقتصادية وعسكرية لتحقيق أهدافها. تم إرسال كميات كبيرة من الحنطة إلى السليمانية كجزء من استراتيجية لشراء ولاء العشائر. كما تم توفير كميات كبيرة من البنادق مارتييني وعتاد عسكري لتسليح القوات الموالية.

● **تحريض الاستقلالية الكوردية:** تحاول الحكومة القاجارية الحيلولة دون تحقيق الشيخ عبيد الله لهدفه في تحرير كوردستان. تم التحرك بشكل فعّال لتحويل انتباه العشائر الكوردية بعيداً عن دعوات الشيخ إلى الاستقلال.

● **توجيه رسائل إلى الحكومة العثمانية:** أرسل الجنرال (علي حسن خان) رسالة إلى علاء الدولة أمير نظام في تبريز، يفيد فيها بالإجراءات الحاسمة التي اتخذتها لتعزيز السلطة وضمّان ولاء العشائر. كما تناولت الرسالة التحضيرات العسكرية والوضع الاقتصادي للمنطقة.

● **تحذيرات من الحرب المقبلة:** ذكرت الرسالة أن وصول الذخائر والجنود يشير إلى اقتراب الحرب، وتم التحذير من أن الأوامر تصدر من إسطنبول لاستدعاء الجنود وتسليحهم.

تظهر هذه الأحداث الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة القاجارية وحلفاؤها للحيلولة دون تمكين الشيخ عبيد الله من تحقيق أهدافه في كوردستان.

لم يكن الشيخ بقاطع لحبل ود السلام والتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة يضمن للكورد حقوقهم، وقد تبين ذلك من خلال محاولاته العديدة للتفاوض بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

قام الشاه الإيراني ومن خلال وزارته الخارجية بتحشيد جميع الجهود الدبلوماسية لتجبيش القوى العالمية ضد الثورة الكوردية وخاصة روسيا، ويتبين من الوثيقة (٥٩٨/٦٣) المكتوب في ١٦/٩/١٨٨٢ من قبل السفير الإيراني في موسكو إلى وزارة الخارجية الإيرانية يوضح فيها للوزارة تشكيل استراتيجية مناسبة لتأليب العالم ضد الثورة الكوردية. ويتبين إن الجهود الإيرانية بشكل كامل كان مسخراً لهذا الهدف. أستمر الشيخ بإرسال الرسائل إلى رجال الدولة القاجارية بهدف فتح باب مفاوضات مباشرة، وكان في رسائله يؤكد على نقاط معينة من أهمها :

- إنه لم يكن يحمل السوء بالدولة القاجارية.
- إن موافقه جاءت كرد فعل على ظلم الدولة الإيرانية من عهد شجاع الدولة في ١٨٧٠ وحتى قبيل الانتفاضة عام ١٨٨٠ وحتى بعد الانسحاب.

٣- موقف الدولة العثمانية من الثورة ودور الشيخ النهري

كان الشيخ عبيد الله قد أستطاع من تحشيد الجيوش للدفاع عن العثمانيين في حربهم ضد الروس، لكن بعد الحرب أدار الأتراك ظهر المحن للشيخ ولم يكافئوه على أعماله. عمل الشيخ عبيد الله بجِد على ضمان تأييد أو حياد الدولة العثمانية ودخل في مباحثات معها، وأصبحت الوفود العثمانية وبكافة مستوياتها تقصد مقره بانتظام، وأصبحت استانبول تماطل في مفاوضاتها مع الدولة الإيرانية انتظارا لما تسفر عنها مباحثاتها مع الشيخ عبيد الله، بل إن الدولة العثمانية كانت تدافع بشدة عن الاتهامات التي وجهتها إيران إلى الشيخ، يؤكد (بهرندت) (إن الباب العالي دافع بقوة عن الشيخ عبيد الله أمام الدبلوماسيتين البريطانية والفرنسية نافية تورط الشيخ في ثورة كرد فارس). لقد وصلت مباحثات الشيخ عبيد الله إلى مستوى مرموق حيث كان يتبادل الرسائل مع الباب العالي، وقد وصل إلى مقره في (نهرى) ياور السلطان العسكري العقيد (أحمد بك) في شباط ١٨٨١، وقد سارع الكابتن كلايتون وكيل القنصل البريطاني في مدينة (وان) لإبلاغ مراجعه بإيفاد السلطان مبعوثه عند الشيخ عبيد الله وإيصال المساعدات إليه. وعقد مرافق السلطان مع الشيخ اجتماعات متواصلة على مدى ثلاثة أيام و في منزل الشيخ عبيد الله. بعد هذه الاجتماعات مباشرة زار كل من مرافق السلطان والشيخ عبد القادر والشيخ محمد سعيد خليفة مناطق رواندوز و أربيل وربما السليمانية حيث كانت مشاركة عشائر هذه المناطق في الحركة ليس بالقدر المطلوب، ووردت الأخبار إن الدولة العثمانية تقوم بخزن كميات كبيرة من السلاح في السليمانية، ووصلت هذه الأخبار إلى إيران فأصبحت في حيص بيص من أمرها، وساد الهلع مسئوليتها في كردستان وأذربيجان عندما وقعت في يدها رسالة من شخص يعيش في مدينة السليمانية إلى أخيه الساكن في مدينة (بانه) في كردستان إيران يقول له (تصل إلى السليمانية يومياً قوات من الجنود والذخائر، وكتب: يجب وضع ٧٠ طابور تحت قيادة الشيخ، ماعدا ذلك لا توجد أخبار أخرى، لكن من الواضح أن حرباً كبيرة ستقع في هذا الربيع، لا تحتاجون إلى رأينا، أنتم أيضاً أصحاب عقول).

شباط ١٨٨١ إلى مقابله للتباحث حول التحالف والتعاون المستقبلي بين الشيخ عبيد الله والدولة العثمانية. كان الشيخ يتعاطى بحذر مع العثمانيين، وكان يدرك أن تعزيز التحالف معهم قد يكون في مصلحته، خاصة بعد دعمهم له في حربهم ضد الروس.

تجلى دور الدولة العثمانية في الدفاع عن الشيخ عبيد الله أمام الضغوط الدولية والاتهامات الموجهة إليه من قبل إيران. قامت إسطنبول بالدفاع عنه أمام

الدبلوماسيين البريطانيين والفراسيين، نافية تورطه في ثورة كورد فارس. كانت مباحثات الشيخ مع الدولة العثمانية على مستوى مرموق، وتمت مباحثات مع العقيد أحمد بك في نهري.

تبين هذا التاريخ الدبلوماسي والسياسي كيف استطاع الشيخ عبيد الله النهري أن يحقق تأييداً ودعمًا من الدولة العثمانية بعد تحشيد الجيوش للدفاع عنهم في حروبهم، وكيف تحولت مفاوضاته إلى مستوى دولي مع التأثير على العلاقات الإقليمية والدولية في الفترة الزمنية المحددة.

في خضم المفاوضات والتحالفات، استخدم الشيخ عبيد الله النهري مجموعة من الأساليب لتحقيق أهدافه مع الدولة العثمانية. أبرز هذه الأساليب كانت:

١- المشاركة في الحرب ضد الروس: قاد الشيخ القوات العسكرية الكوردية ضد الروس، بهدف تحقيق امتيازات في تقرير المصير للكورد بعد انتهاء الحرب.

٢- إهمال حقوق الكورد في مؤتمر سان ستيفانو وبرلين: تفادى الشيخ النهري الضغط على العثمانيين خلال مؤتمرات سان ستيفانو وبرلين، حيث قدم تنازلات للحفاظ على العلاقات السلمية وتحقيق التحالف المرتقب.

٣- استخدام التهديد والإنذار: قام الشيخ بإرسال ممثلين للتحدث باسمه في استانبول، مهددين بالتصعيد والتصدي للظلم الذي تعرض له الشعب الكوردي. هذه التهديدات كانت جزءاً من استراتيجية الردع.

٤- التحول إلى الجهات الدولية والإقليمية: بعد يأسه من تحقيق تطلعاته مع الدولة العثمانية، قام الشيخ بالتواصل مع جهات دولية وإقليمية لتعزيز قضيته وتحقيق مبتغاه.

٥- الصمود وتوحيد الجهود الداخلية: يظهر الشيخ عبيد الله استعداداً للصمود وتحمل التحديات، بالاعتماد على توحيد الجهود الداخلية لدعم قضيته. يُظهر ذلك تصميمه على مواصلة النضال حتى تحقيق تحرير وحقوق الشعب الكوردي.

بهذه السياقات، نرى كيف اجتمعت مختلف الجهود والتكتيكات لدى الشيخ عبيد الله النهري بهدف تعزيز موقفه السياسي والدبلوماسي مع الدولة العثمانية، وكيف تمثلت ذكائه الاستراتيجي في تحقيق توازن بين التفاوض واستعراض القوة لتحقيق مصالحه وأهدافه.

تتجلى هذه الأساليب في ذكاء الشيخ عبيد الله النهري في التعامل مع السلطات العثمانية وتحقيق مصالحه بأكملها.

٤- الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري مع الدولة العثمانية

كان هناك عدد من العوامل الذي دفع بالشيخ إلى توضيح موقفه أمام الدولة العثمانية ووفق الشروط الموضوعية أن يتبع طرق متعددة وأساليب متنوعة في سبيل تواصله مع الدولة العثمانية ومن أهمها:

١- المشاركة والتحالف مع العثمانيين في الحرب ضد الروس إذ تولى بنفسه قيادة القوات العسكرية الكوردية ضد الروس، بأمل الحصول على امتيازات في حق تقرير المصير من الدولة العثمانية بعد الحرب.

٢- إهمال حقوق الكورد في مؤتمر سان ستيفانو وبرلين، دفع بالشيخ إلى مهادنة العثمانيين ومحاولة الاتفاق معهم سلمياً.

في إحدى جلسات المفاوضات التي جرى بين الموفد العثماني مفتي مدينة وان وبين الشيخ أعلن الأخير عن مدى الذي وصل إليه السلطة العثمانية من الظلم والتعدي على السكان الأمنيين وعن الممارسات العدوانية لمؤسسات الدولة العثمانية في كردستان وربط ذلك باعتبارها مخالفة للشريعة لذا أعلن بأن السلطة العثمانية جعلت من كردستان جحيم لسكانها. وقال الشيخ بأنه يمتلك الحق والشرعية لقيادة القبائل الكوردية من أجل التخلص من نير الظلم الذي يقع على الشعب الكوردي. أرسل الشيخ ممثلين عنه للعاصمة إستانبول لكي يوصل تهديداته إلى الباب العالي من أجل تحسين أوضاع كردستان أو سوف يتوجه إلى إيران لكي يخلص شعبه من الذل والهوان. يعد استخدام التهديد في العمل الدبلوماسي من الأمور الاحترافية في العمل الدبلوماسي خاصة إذا رافق ذلك قدرات تنفيذ التهديد، ومن الناحية الاستراتيجية يمثل جزء من متطلبات سياسة التخويف والردع، وقد أثرت تهديدات الشيخ على مسئولين العثمانيين، وقد أرسل مفتي وان إلى الشيخ لكي لا ينفذ الشيخ تهديداته، وقد بذلوا جهوداً مضنية لكي يتخلى الشيخ عن مطالبه الوطنية. لكن الشيخ لم ينطلي عليه خديعة العثمانيين ولم يتأثر بوعودهم، لكنه وبعدما يأس من العثمانيين أقدم على مفاطحه جهات دولية وإقليمية لتحقيق مبتغاه، وكما راهن على توحيد الجهود الداخلية للصمود.

٣- موقف القوى الإقليمية المحلية :

أ - موقف شريف مكة حسين بن عون

قام الشيخ في إطار التحضيرات السياسية للثورة بالاتصال بشريف مكة حسين بن عون (١٨٧٧-١٨٨٠) للحصول على تأييده ومناصرته في الثورة. إن الوثيقة رقم (٦٦/٦٠٠) تبين شكوك وريبة اتصالات الشيخ مع شريف مكة، واعتبروا إن اعتقاله ونفيه إلى استانبول من قبل السلطة العثمانية يعود لهذا السبب. لكن توافق توجهات شريف مكة مع البريطانيين جعله يميل إلى دعم قمع الثورة الكردية وإن يقدم المساعدات الكافية لمنع نشوء خلافة إسلامية غير عربية أخرى غير الذي يدعيه الأتراك والفرس، وأن يساند السياسة البريطانية في إحياء القيادة العربية للخلافة الإسلامية.

ب - موقف القوى الإقليمية الأخرى:

في محاولة للحصول على دعم إقليمي وتعزيز اللحمة الثورية، قام الشيخ عبيد الله النهري بالتواصل مع عدة قوى إقليمية أخرى. إحدى هذه الجهود توجهت نحو الإمبراطورية الروسية، حيث كان يسعى للحصول على دعم من هذه القوة الإقليمية لقضية الثورة الكردية.

في هذا السياق، أظهر المحاورات الدبلوماسية أن الشيخ عبيد الله كان يسعى لتحقيق تحالفات إقليمية تعزز موقف الثورة وتحد من التدخلات الخارجية الضارة. تعد هذه الجهود الدبلوماسية جزءاً من استراتيجيته لبناء شراكات إقليمية تدعم قضيته وتعمل على تحقيق غايات الثورة الكردية.

ج- موقف خديوي مصر من الثورة:

موقف خديوي مصر من الثورة الكردية كان محدوداً ولم يتجاوز حدود التحفظ. رغم توجهات الشيخ عبيد الله النهري نحو خديوي مصر للحصول على دعم ضد السلطات العثمانية، إلا أن خديوي مصر لم يقدم الدعم المطلوب. يمكن أن يكون هذا الرفض ناجماً عن تأثير الدول الأوروبية، ولاسيما بريطانيا، التي كانت تمتلك مصالحها الخاصة في المنطقة وربما كانت تفضل تجنب أي تورط في صراعات إقليمية.

تظهر هذه الحالة كمثال على التعقيدات الدولية التي تؤثر على تحالفات ودعم القضايا الثورية في تلك الفترة. رغم أن الشيخ عبيد الله النهري سعى للتحالفات الإقليمية والدعم الدولي، إلا أن تأثير المصالح والتوجهات الدولية قد قفزت في وجه جهوده للحصول على دعم من خديوي مصر.

د- موقف الأرمن و الآشوريون من الثورة:

في هذه النقطة نناقش الموقف السياسي للأرمن و الآشوريين، بالرغم من إن أكثر المصادر التاريخية ترجح اتفاقية برلين و وعد إنشاء دولة ذاتية للأرمن على الأراضي الكوردية من الأسباب الموجبة لاندلاع الثورة في ١٨٨٠ إلا إن الكثير من العوامل والدوافع تنفي هذا الادعاء في مقدمتها جذور الإشكالية التي تعود إلى ما قبل اتفاقية برلين وتداعياتها، حيث يتطرق إسكندر غوريانس إلى إن العلاقة المتينة بين الأرمن و الكورد دفع بالشيخ إلى إطلاق الثورة في مناطق جغرافية بعيدة عن مناطق سكن الأرمن لكي لا يعقد القضية الكوردية - الأرمنية، خاصة وأن دعوات عثمانية مباشرة وصلت إلى قيادات كوردستان تحثهم لمقاتلة الأرمن، وبهذا جنبوا أنفسهم أي تعقيدات تؤدي إلى تصادم كوردي - أرمني. كما يتصور هذا الأرمني ومن خلال اطلاعه على المنطق الكوردي القائل بأن الأرمن و الكورد جارين منذ عهود بعيدة، جاءت تعقيدات الحرب الروسية - العثمانية بإشكالية كبيرة خاصة بعد أن والى الأرمن الروس طامحين للتخلص من النير العثماني وفي المقابل اندفع الكورد باتجاه العثمانيين أملين بتحقيق الأخير لوعود إعطاء الكورد حقوقهم عندما يمنعون الروس من احتلال بلادهم خاصة وإن جبهات الحرب كانت على أرضهم، كلا المنطقتين تحمل معها الكثير من التبريرات والدوافع، ويبدو إن منطلقات عديدة قد حكمت على توجه الطرفين مع وجود استثناءات عديدة تكاد تكون موازية للاتجاه السائد تاريخياً من كلا الطرفين. كان لخسارة العثمانيين الحرب وانتصار روسيا تداعيات خطيرة إذ فرض الروس شروط داعمة لتعزيز مكانة حلفائهم في الحرب وإنشاء منطقة عازلة بينها وبين العثمانيين، وهذا ما فرض في المواد (١٦ و ٦١) من اتفاقية برلين، وحاول العثمانيين تبيان مدى التهديد الذي تشكلها هذه الخطوة، لكن يبدو ومن خلال تداعيات هذه الإشكالية بأن العديد التعقيدات قد رافقت محاولات تطبيق هذه الاتفاقية، إذ يؤكد (إسكندر غوريانس) بأن تدفق قناصل عسكرية لمختلف الدول الأوروبية والبعثات التبشيرية وانتشارهم بين سكان المسيحيين وخاصة الآشوريين أفزع الكورد خاصة من خلال القيم السياسية التي كانوا يبثونها بين الآشوريين.

إلا أن الكورد تأثروا مباشرة من إقرار المؤتمر البند التالي (لتنفيذ هذا الإصلاح على باب العالي حماية أرواح وأموال الأرمن من اعتداءات الكورد والشركس)، وهذا ما دفع الكورد بالاعتقاد بأن الأمر موجه ضدهم بشكل كامل وإذا كان الشركس قد ذكروا إنما يدين الكورد والشركس بنفس الدين ونفس الطريقة الصوفية، ففي حين كان الكورد يعلمون بأنهم كانوا قد ساهموا كثيراً في الدفاع عن الأرمن وتحملوا الكثير من الإشكاليات في سبيل ذلك وأجهضوا

الكثير من الخطط العثمانية في إبادة الأرمن لعل واقعة إبادة الأرمن في بايزيد أكبر دليل على ذلك، إذ لم يسمح الكورد للعثمانيين بإبادة الأرمن. وقد قام الشيخ عبيد الله بحماية أعداد كبيرة منهم ولم يستطع الجيش العثماني إبادة جميع الأرمن هناك، وكان عدد ضحايا الأرمن الذين قتلوا وصل إلى (٢٤٠٠ شخص)، كان الشيخ يؤمن بمبدأ خاص عن الأرمن والمبني على إن الظروف القاسية للأرمن نتيجة الاعتداءات المتكررة عليهم سببت لظهور هذا القرار في المؤتمر، لكن أمتعض من أن يكون رد الاعتبار الأرمني جاء على حساب الكورد الذين هم كالأرمن واقعين تحت الظلم، وأعتبر من الظلم أن يعاقب الكورد عن ما لحق بالأرمن. ومع ذلك أصرَّ الشيخ على إن هذه الظروف القاسية التي يمر بها الشعب الكوردي يجب ألا يدفعه لإعلان الحرب على الأرمن لأن هذا القرار الدولي إنما فرضها قوى ودول من غير الأرمن لذا أصرَّ على عدم الانخراط في دعوات قتال الأرمن الذي أطلقها الدولة العثمانية، كما فضل أن يتوجه بثورات في مناطق لا يكون هناك احتكاك مباشر مع القوى الأرمنية. كان العديد من ساسة الأرمن أكثر ريبية من سلطة رجال الدين بسبب موقفهم السلبي من الحكم الديني، وقد استغلوا اندحار الثورة بأن نظروا لاعتبار الطبيعة الدينية للثورة هي السبب لكل التجاوزات والبلاء الذي وقع باعتبار رجال الدين لا يجيدون السياسة وغير مؤهلين لبناء دولة وتأسيس الممالك.

إذاً، في هذه الفترة الزمنية الحرجة، تباينت مواقف الأرمن والأشوريين إزاء الثورة الكوردية. رغم أن بعض المصادر تشير إلى وجود اتفاقيات ووعود بإنشاء دولة ذاتية للأرمن على الأراضي الكوردية بموجب اتفاقية برلين، إلا أن الأمور لم تكن بالضرورة بهذه السهولة.

تأثرت علاقة الأرمن والكورد بالتحولات السياسية والتاريخية في المنطقة، حيث حاول الشيخ عبيد الله النهري تجنب تورط القضية الكوردية-الأرمنية. على الرغم من وجود تحفظات وتوترات محتملة بين الكورد والأرمن، إلا أن الشيخ عبيد الله عمل بجد على حماية الأرمن من الاعتداءات والتصيد العنيف. كانت الأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها الأرمن نتيجة للاعتداءات المتكررة سبباً لتدخل الشيخ عبيد الله في الثورة.

على الرغم من تأييد الشيخ للقرار الدولي الذي فرض إقامة مناطق آمنة للأرمن، إلا أنه رفض أن تكون ردة فعل الكورد هي الثمن الذي يدفعه الأرمن. كان يرى أن الكورد لم يكونوا سبباً في معاناة الأرمن ولا يجب أن يتحملوا عواقب الأحداث بالكامل.

من الجدير بالذكر أن هذه الحالة تعكس التعقيدات السياسية والتاريخية في المنطقة والتحديات التي واجهت الثورة الكوردية في ظل تأثيرات متشعبة للمصالح الدولية والتوجهات المتنوعة للمجتمعات العرقية في تلك الحقبة.

ثانياً: الموقف الدولي من ثورة الشيخ عبيد الله النهري

نحو تحقيق أهدافهم الاستراتيجية في المنطقة، وكانت هذه الأهداف تتناول مسألة السيطرة على المناطق الاستراتيجية والموارد الطبيعية. في هذا السياق، تأثرت قضية الكورد بالتحويلات الدولية وتداخل الصراعات الإقليمية والعولمة الاقتصادية.

في الفترة الزمنية التي تراوحت ما بين مؤتمر سان ستيفانو في ١٨٧٨ وبداية القرن العشرين، كان الشيخ عبيد الله النهري شخصية بارزة في الساحة السياسية والدبلوماسية الكوردية. كان لديه دور فعّال في التفاوض مع القوى الدولية وتحقيق مصالح الشعب الكوردي في ظل التحويلات الكبيرة في المنطقة.

تعتبر المذكرة المشتركة التي وجهتها حكومات روسيا وبريطانيا وفرنسا وبلدان أوروبية أخرى إلى الحكومة العثمانية في ٧ سبتمبر ١٨٨٠ نقطة تحول هامة في موقف الدول الكبرى تجاه القضية الكوردية. كانت المذكرة رداً على مذكرة الحكومة العثمانية بشأن وضع الأرمن، وقد تضمنت مطالب بعدم السماح لقبائل الرحل الكورد بالتمركز في المناطق الجبلية، حيث اعتبروا أنها تشكل تهديداً للاستقرار وتهديداً للمسيحيين.

تعكس هذه الأحداث التعقيدات الدبلوماسية والسياسية التي واجهت الشيخ عبيد الله النهري، الذي كان يسعى لتحقيق حقوق الشعب الكوردي في هذا السياق الدولي المعقد. كان لديه التحديات في التعامل مع مصالح الدول الكبرى والمحافظة على وحدة وكرامة الشعب الكوردي في وجه التدخلات الخارجية.

يُظهر الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري أهمية تحكيم الهوية الوطنية الكوردية وتعزيز التماسك الداخلي في ظل التحديات الكبيرة. كما أنه يبرز التأثير الكبير للأحداث الدولية على مسار الحركة الوطنية الكوردية وتطلعاتها للحصول على حقوقها المشروعة.

في سياق المناوشات الدولية والصراعات الجيوسياسية في آسيا الصغرى خلال الفترة التي تناولتها السياق التاريخي، كانت بريطانيا وروسيا تتلاقيان في صراعاتهما وتهديداتهما المشتركة والتي كانت تتركز حول قضايا متنوعة، بما في ذلك تنظيم تركيا الآسيوية وتأثيراتها على الشؤون الإقليمية.

يظهر أن بريطانيا كانت تتشد التدخل لإعادة تنظيم تركيا الآسيوية وإصلاحها لمصلحة الأرمن. هذا التدخل البريطاني يعكس سعيها إلى تحقيق التوازن الدولي

وضمن استقرار المنطقة، وكانت تلك المحاولات جزءاً من الأطماع الإمبراطورية والتحالفات الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

على الجانب الآخر، أدرك الشيخ عبيد الله النهري أن مشروع كردستان المستقلة يعتبر قضيةً محوريةً تؤثر على التوازنات الدولية في المنطقة. ولذا، سعى إلى الحصول على دعم خارجي، خاصة من روسيا وبريطانيا. قام بإجراء اتصالات مع قنصلي روسيا في مناطق مثل أروم ووان بهدف جذب دعمهم لمشروعه. كما تواصل مع روسيا لطلب الدعم في تأسيس كردستان المستقلة تحت حمايتها.

المثير هو الانتباه الذي جذبته الشيخ عبيد الله النهري من روسيا وبريطانيا إلى أهمية منطقة كردستان الاستراتيجية، خاصة في حال نشوب حرب بين الروس والبريطانيين. كما أشارت المعلومات إلى دور الشيخ في تجنيد مقاتلين من إيران للمشاركة في الحرب ضد الروس، مما يبرز دوره في الأحداث الدولية والصراعات الإقليمية.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك مخاوف من جانب الروس بشأن طموحات الشيخ النهري، حيث كانوا يتخوفون من فقدانهم للمناطق الكردية التي اكتسبوها بموجب معاهدة برلين. كما كانت لديهم مخاوف من دور الشيخ كزعيم صوفي وتأثير أتباعه في شيشان وداغستان.

هذه الديناميات تظهر كيف كانت القضية الكردية مرتبطة بشكل كبير بالمصالح والتوازنات الدولية في الفترة التاريخية المذكورة، وكيف حاول الشيخ عبيد الله النهري الاستفادة من هذه الديناميات لصالح قضية كردستان المستقلة.

(١)- الموقف البريطاني :

من خلال الوثائق التي حررتها بريطانيا يتبين إن البريطانيين قد اهتموا بالكورد وتابعوا أخبارهم وأثروا على مصير هذه الأمة بشكل مباشر. كان البريطانيون يعدون الشيخ عدواً لهم وتصرح بذلك الوثائق البريطانية التي يمكن للقارئ الاطلاع عليها، وكان السفير البريطاني(تامسون) القابع إلى جانب الشاه والسفير البريطاني لدى الباب العالي(كوشن) يصفون الشيخ عبيد الله بالشيخ الرجعي أحياناً وبالشيخ المشاغب أحياناً أخرى، ولكن مع ذلك يقر بعض المسؤولين البريطانيين بزعامة الشيخ ومهافته وعدالته وسلوكه القويم وبحكومته العادلة وسهر الشيخ على مصالح مواطنيه، وسواء جاء الإقرار بصورة جانبية أو إقراراً للواقع. من خلال تتبع الوثائق البريطانية وتحليل الأدوار الأساسية

الجامعة لقناصلة وسفراء بريطانية يتبين إن القوة المحورية للقضاء على الثورة الكوردية كانت بريطانيا وذلك :

- ١- إنها كانت محور بناء تحالف قاجاري - عثماني للقضاء على الثورة.
- ٢- إنها كانت وراء الكشف عن الأبعاد الجيوستراتيجية للثورة وخلقت تصورات متكاملة للعثمانيين والقاجاريين جعلتهما يتصورون إن الثورة ستؤدي إلى انهيار الدولتين.
- ٣- قدمت دعم استشاري من الناحية السياسية والدبلوماسية للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية للقضاء على الثورة.
- ٤- مارست هيمنتها وقدراتها في الضغط على جميع الأطراف المعادية للكورد في سبيل القضاء على الثورة.
- ٥- على الأرض لم يتوانى قناصل بريطانيا في تأسيس غرف عمليات تجسس وتخطيط ونقل معلومات عن الثورة بهدف احتواءها والقضاء عليها.
- ٦- ساهم القنصل البريطاني في تأخير تقدم القوات الكوردية بهدف إفساح المجال للقوات الإيرانية لتهدئ الدفاعات.
- ٧- عمل بريطانيا وبكل إمكانياتها السياسية في تأليب المسيحيين على الكورد والقضاء على أية إمكانية تحالف الكورد مع الطوائف المسيحية.
- ٨- يؤكد كلايتون بأن الثورة الحقيقية للشيخ قد اندلعت في (١٨٧٩) عندما أعلنها ووضح فيه أهدافها المتمثلة في توحيد جميع المناطق الكوردية في إقليم تحت قيادته وترتبط بضرية سنوية تدفعها للباب العالي، وكما أكد كلايتون في تصريح خطير إن بريطانيا قد علمت وتأكدت منذ ثلاث سنوات أي قبل اندلاع الثورة إن الشيخ يخطط لثورة عارمة وقد أعلمت الحكومة العثمانية بذلك، لكنه يقول إن والي العثماني لم يعر اهتماماً بتلك المعلومات البريطانية.
- ٩- كان البريطانيون يتابعون عن طريق عملاء لهم كافة تفاصيل تحركات الشيخ من شراءه للحنطة والسلاح وإرساله للرسائل وعدد قواته.

أقر البريطانيون بأن الشيخ أصبح رمزاً لوحدة الكورد وإن الكورد ينظرون إليه بعين الاحترام فوق العادة (أما عشائر هذا الطرف من الحدود فمع إنهم على وفائهم للشاه، ولكن ولكونهم على المذهب السني يرون في الشيخ عبيد الله زعيمهم المذهبي ويكونون له الاحترام والتبجيل. لذا الشيخ هو رمز وحدة الكورد على طرفي الحدود. رأى كلايتون أن يبعث (بالجنرال كوبي خان) من تبريز إلى الحدود للالتقاء بممثل عن الباب العالي والتباحث معه).

في برقية أخرى يبعث بها (الميجر تروتر) قنصل بريطانيا في (وان) إلى سفير بلاده في استانبول، يقر إن نفوذ الشيخ عبيد الله أكثر من نفوذ السلطان العثماني نفسه، كما تقرُّ البرقية إن الشيخ استفاد من نفوذه هذا وأنفذ الكثير من المسيحيين

من الموت أثناء أحداث (بايزيد). تقول البرقية (من غير شك، الشيخ عبيد الله أكثر نفوذاً من أي شخص آخر، قدراته وسلطته تفوق حتى قدرات وسلطات السلطان العثماني.. يهدف الشيخ إلى تحرير الشعب الكوردي من السلطة العثمانية وإنشاء حكومة تمتد سلطاتها على كل المساحة الواقعة بين (وان والموصل) ابتداءً، ومن ثم شمولها كامل كردستان، ولبلوغ هذا الهدف يعمل على حماية المسيحيين. الشيخ عبيد الله هو الزعيم الوحيد المحتمل لكردستان...).

كان البريطانيون يصفون الشيخ بأنه الأكثر نفوذاً في كردستان وإن الناس ينظرون إليه بإجلال أكثر من السلطان العثماني، كما كان الروس متأكدين بأنه أعظم زعيم روحي للكورد.

كان للبريطانيين أدواراً سلبية إزاء الثورة على الميدان حينما قام وليام نابوت بإقناع الشيخ بعدم فتح المدينة لمدة يومين، ريثما تستطيع القوات الإيرانية بقيادة إقبال الدولة من إكمال تحضيرات الدفاع ولملمة قواتهم.

يتوضح نفوذ الشيخ في عديد من الولايات الكوردية ومدى خشية المسؤولين العثمانيين من نفوذه، تقول البرقية (إحاقاً برسائلي في ١٠ من شهر آب رقم ٣١، التي أرسلتها من مدينة بايزيد، ذهبت من مدينة سيرت إلى ديار بكر وخارپوت وذهبت من طريق أرزنجان و ديرسم إلى أرضروم، يشرفني أن أضع هذه المعلومات إلى جانب تلك التي أرسلتها وأن أرفعها لمقامكم العالي. في (سيرت) التقيت عدة مرات بالمتصرف ووجهاء المدينة، أعترف المتصرف إنه طلب لعدة مرات إرسال فوجين بسرعة حتى يتمكن من السيطرة على الفوضى التي عمت السناجق الكوردية، لكن المسؤولين أهملوا طلباته. حسب أقوال هذا الشخص يظهر إن إسطنبول تنوي الاتفاق مع الكورد. المتصرف وأغلب وجهاء المدينة من المسلمين والمسيحيين على قناعة بأن الشيخ عبيد الله سيرفع راية الانتفاضة في هكاري حالما توفرت فرصة مناسبة، لهذا أرى من واجبي أن أوضح حقيقة إن للشيخ المذكور سلطة كبيرة على كورد ولاية بدليس وإنه على اتصال دائم معهم. حسب قول هذا المتصرف، ما أن يرفع الشيخ عبيد الله إصبعه حتى يلتحق به كورد سنحق سيرت. أود أن أبين أيضاً إن للشيخ سلطة على مناطق الجزيرة لا أعتقد إنه يمكن مقارنتها بسلطة بحري بك (ابن بدرخان باشا المشهور، لقد ترك بحري بك مدينة وان ويسكن استانبول). ليس لي معلومات عن نفوذ الشيخ في وان. لا زال سامح باشا هناك...).

يتبين من خلال وثيقة بريطانية إن اعتقال ونفي الشيخ إلى الموصل و ثم الحجاز جاء في كانون الأول من ١٨٨٢ وقد سيق إلى النفي معه وهاب أحمد بدرخان

وملا أحمد مدرس الفقيه في البلاط البدرخاني. أكد القنصل البريطاني في تبريز إن الشيخ يحب شعبه ويرى إن هناك حاجة ماسة لإصلاح أحوالهم. ويذكر إيليوث في نفس التقرير إن الشيخ وبعد فشل عملياته العسكرية الكبرى وفي مقابلة له مع القنصل الذي ذهب إليه دون أن يبين سبب الزيارة طلب إليه أن تتدخل الحكومة البريطانية كوسيط لإنهاء حالة الحرب وأكد بأنه سيلتزم بما يطلبه منه بريطانيا، إلا إن القنصل رفض ذلك. كانت بريطانيا في تلك الأوقات تخشى من قيام دولة أرمنية مستقلة موالية لروسيا وتصبح ألعوبتها، وما قد يؤدي ذلك إلى ارتماء الفارس في أحضان روسيا، في السابق وقفت بريطانيا بالضد من ثورتي بدرخان ويزدان شير وقامت بإحداث انشقاق بين الكورد، ونظرت بقلق شديد إلى تحركات الشيخ واتصالاته خارج هكاري ومارست ضغوطات على الباب العالي أثناء الحرب الروسية - العثمانية وفي أعقابها لإبعاد الزعامات الكوردية صاحبة النفوذ في كوردستان، وعملت على أن تتسق فارس والعثمانيين موافقهما من المسألة الكوردية، كما مارست ضغطاً على الأشوريين كي لا ينظموا إلى الثورة الكوردية، وفعل نفس الشيء مع القبائل الكوردية لكي يبعدهم عن الثورة. حاول الشيخ جاهداً أن يبدد شكوك بريطانيا وبالتالي مسيحيي الأناضول الشرقي تجاه كوردستان إسلامية متحدة، فأجرى اتصالات مع أبوت قنصل بريطانيا العام في الأناضول، وأعلمه بنيته في الثورة. وبرر الشيخ ذلك برغبته في إعادة الأمن والنظام إلى كوردستان، وحول سياسته المقبلة تجاه المسيحيين في المنطقة، أبلغ عبيد الله القنصل إنه سيمنج المسيحيين حقوقاً مساوية لحقوق المسلمين وسوف يسمح لهم ببناء مدارسهم وكنائسهم.

كان الناس بصورة عامة والمسيحيين بصورة خاصة على قناعة بأن الشيخ سوف يفشل وإن الروم و القاجارين سوف يتحالفون ويقضون عليه.

بدأ الشيخ عبيد الله خطوته الأولى دبلوماسياً فنظم مؤيدوه عريضة من المهاجرين الكورد على الحدود والذين بلغ عددهم (٦٠ إلى ٧٠ ألف نسمة)، ووجه العريضة التي وقعها رؤسائهم إلى السلطات الروسية عبر القنصل الروسي في وان.

كانت روسيا تدرك إن الحركة الكوردية لم تخسر الحرب بعد وإن ما حصل من تراجع القوات الكوردية ليست نهاية الحركة، لذلك يكتب (شولشيفسكي) القنصل العام للإمبراطورية الروسية في أذربيجان يبلغ حكومة بلاده ((ما أن شعر الكورد باقتراب القوات الإيرانية حتى أسرعوا في الانتقال إلى المناطق الجبلية الوعرة والتي لا تصلها القوات الإيرانية، وقد أخذوا معهم مواشيهم وكذلك المأكولات وهي تكفيهم لمدة طويلة، لذلك إذا لم يهاجم الكورد الجيش الإيراني

في الشتاء فلا شك إن الحرب ستبدأ في الربيع لأنه من الصعب أن يتخلوا، وبعد كل هذه التضحيات والغضب من إيران، عن هدفهم في كوردستان موحدة. المسئولون الإيرانيون أنفسهم يرون الأمر هكذا...)، كما إن وزارة الخارجية الروسية قد أبلغت السفير البريطاني في سان بتروس بورك بطلب الشيخ عبيد الله وجوب إقرار الحقوق الكردية:

كما قام بإرسال مندوبيه للاتصال بالقوى العظمى، خاصة روسيا وبريطانيا، إذ أرسل مندوبيه إلى قنصليات تلك الدول في المنطقة وكان اتصالات الشيخ قد بدأ منذ ١٨٧٩. وكان على علم بدور بريطانيا في المنطقة لذا كان يعول عليها كثيراً، على الأقل تحييدها في الصراع الذي كان ينوي أن يطلقها ضد القاجاريين والعثمانيين، من الواضح إن البريطانيين كان لهم تقييمهم الخاص حول مدى تأثير الكورد على أوضاع العثمانيين خاصة في المناطق الحدودية مع إيران وروسيا ومدى تأثيرها بصورة عامة على استراتيجيتها في المنطقة، لذا حاولت بريطانيا عن طريق كلايتون نائب قنصل البريطاني في وان أن يجمع المعلومات حول الأوضاع بشكل عام وتحضيرات الشيخ عبيد الله بهدف رسم سياسات وبناء الموقف البريطاني حول ذلك، لذا أعلنوا للشيخ عن مدى علاقاتهم مع الدولة العثمانية وعبرت عن موقفها الداعم لوحدة الأراضي العثمانية ووقوفها ضد أي محاولة لبث الفوضى على الأراضي العثمانية. بعدما أوصل كلايتون الموقف البريطاني إلى الشيخ عبيد الله النهري كان رد الشيخ يحمل في طياته دبلوماسية عالية ومحترفة حيث واصل الشيخ مع الإنكليز دبلوماسية الرسائل إذ أرسل في فترة بين ٢٥ أيلول وبداية تشرين الأول ١٨٨٠ رسالتين إلى الحكومة البريطانية إحداهما عن طريق الدكتور كوجران الطبيب في البعثة التبشيرية الأمريكية والرسالة الثانية كان عن طريق كلايتون نفسه.

(٢) - الموقف الأمريكي :

تعد ثورة ١٨٨٠ فاتحة تشكل العلاقة الإيرانية الأمريكية إذ سببت الآثار المباشرة للثورة تأسيس العلاقة الدبلوماسية بينهما، ففي حين كانت السلطة الإيرانية تنتظر بعين الريبة إلى وجود الحملات التبشيرية الأمريكية، إلا إن أحداث الثورة والأدوار التي مارستها الإرساليات و القنصليات في الثورة ودخولهم كوسيط أو كمستشارين متطوعين للسلطة الإيرانية أدى إلى تأسيس لنواة العلاقة بينهما التي بدأت رسمياً في آب ١٨٨٢، أي بعد أيام من اغتيال رئيس الأركان للثورة الكردية وإلقاء القبض على قائد الثورة من قبل العثمانيين، وكان قبلها الاتصالات قد بدأت في كانون الأول من ١٨٨٠ أي في أثناء الثورة. فمن خلال كتابات دكتور رينولز Dr.reynolds يتبين كيف

أسهموا في إنهاء العلاقة المتينة والمتداخلة بين المار شمعون زعيم الروحي والزمني للأشوريين وبين الشيخ عبيد الله ومنع الأول من مساندة الشيخ للانتصار ثورته، واستغلال علاقته في سبيل جمع معلومات عن الشيخ. كما أفرزت مساعدات نمسا العسكرية والاستشارية لإيران إلى تأسيس لعلاقة متميزة وامتيازات عديدة لنمسا في إيران.

كان للموقف الذي أثر فيه كوجران وهو رئيس البعثة الأمريكية على تأخير هجوم الشيخ على أورمية الدور السلبي الأكبر في حسم الثورة بالفشل بسبب عدم قدرتها على إسقاط مدينة أورمية، وكان هذا الموقف جعل المسؤولين الإيرانيون يردون الاعتبار إلى البعثة الأمريكية ويعطونها الكثير من الاهتمام والتقديم، وبهذا بدأ تأسيس العلاقات الدبلوماسية الأمريكية، ولا ينكر أحد ما للدور السلبي الذي مارسه القنصل البريطاني ورئيس البعثة الأمريكية في تحجيم الهجوم الكوردي بإقناع الشيخ بتأجيلها لعدد من الأيام، وخلال هذه الفترة كان الإيرانيون قد استحكموا دفاعاتهم وعززوا قواتهم وكان القوات التي أرسلت للمساعدة كانت قد اقتربت أكثر بحيث وصلت إلى أطراف المدينة قبل أن يتمكن الشيخ من فتحها مما أدى إلى هزيمة قوات الثورة، ومن المثير إن القوى الغربية بشكل عام رغم إمامهم بالفطائع التي كان يرتكبها النظام القاجاري والعثماني إلا إنهم كانوا لا يتطرقون إلى ذكرها إلا إنهم بدأوا يحاولون تصوير الشيخ وكأنه إنسان عديم الرحمة عندما يتعلق الأمر بعدم تنفيذ أوامره الشخصية، بالرغم من إنهم كانوا يعلمون جيداً أن الشيخ كان يلتزم بالقوانين ولا يرى به أحداً في تنفيذها حتى لو كان أحد أتباعه أو أقرب الناس إليه، ويبدو واضحاً إن الغربيين كانوا يتعاملون معه كندٍ ديني وخاصة وهم في أغلبهم مبشرين كانوا يسعون إلى إخراج المسلمين وكأنهم حتى علمائهم في حالة من التخلف يرثي لها.

أستمر البريطانيون في محاولتهم لؤد الثورة والقضاء عليها وإرسال التحذيرات والمعلومات إلى الحكومتين القاجارية والعثمانية، بل وحتى حثهم لاتخاذ إجراءات احترازية كضبط الحدود وقطع الطريق على التحركات الكوردية بين الحدود، ودفع العثمانيين كي يتخذوا إجراءات حاسمة ضد الكورد، وبهذا أصبحوا عاملاً رئيسياً للقضاء على الثورة بل تجاوز حدود ذلك إلى تسخير دبلوماسيتها لتحشيد الرأي العام العالمي ضد الشيخ عبيد الله وثورته .

من المثير أن نعلم إن الدولة القاجارية كانت قد اتخذت مجموعة من الإجراءات ضد الشيخ عبيد الله حتى قبل نشوب الحرب الروسية - التركية، إذ قام سفير القاجار في بطرسبورغ بتقديم تقرير مفصل عن استعدادات الحرب العثمانية وكيفية إعلان الجهاد من قبل الشيخ عبيد الله والإجراءات التي اتخذتها الحكومة

القاجارية في منع الناس من تلبية نداء الجهاد الذي أطلقه الشيخ عبيد الله، ويبدو من تأريخ التقرير المقدم في تموز ١٨٧٧ بأنه يعبر عن استراتيجية إيرانية ضد الشيخ عبيد الله حتى قبيل ابتداء الحرب الروسية - العثمانية، ويتبين من وثيقة مقدمة من نفس السفير إلى وزير الخارجية الإيراني بأن جهود السفارة في تشويه صورة الشيخ أمام الروس قد نجحت.

بذل الشيخ عبيد الله جهوداً أخرى للحصول على دعم روسيا أو تحييدها على الأقل في الحرب القادمة، فبعد حوالي شهر أو أقل من عودته إلى شمزينان، وكما تظهر ذلك الوثائق الروسية بعث ابن أخيه الشيخ محمد أمين والذي يعد أحد قادة الحركة إلى روسيا وبالتحديد إلى (يريفان) عاصمة أرمينيا وأرسل معه أحد القساوسة للاتصال بالسلطات الروسية والعشائر الكوردية في أرمينيا لكسبها إلى جانب الحركة، يوضح مساعد القنصل الروسي في (وان) هذا التحرك للشيخ عبيد الله ويبيّن إن غرضه هو توضيح أهدافه وغاياته.

برقية مساعد القنصل الروسي مؤرخة في الثاني من كانون الثاني ١٨٨١ وهي موجهة إلى السفير الروسي في استانبول وقد جاء فيها؛ ((كنت قد أبلغت إن الشيخ عبيد الله يعد نفسه لانتفاضة جديدة ضد إيران، حسب الأخبار التي وصلت لي، وصل عند الشيخ قرابة أربعة آلاف إلى خمسة آلاف عربي من ولاية الموصل وبغداد. أوكد إن قسماً كبيراً من هؤلاء العرب هم من الجندمة المتقاعدون. وزع الشيخ هؤلاء العرب على مناطق (الانه) و(گه ردي) و(گه ركي)، فضلاً عن هؤلاء تجمع لديه خمسة آلاف كوردي، وزعوا هؤلاء الكورد على المناطق الآتية؛ (بيناناش، ريكان، مزور، هه ركي، هكاري ومناطق أخرى. يجري الآن تدريب هذه القوات وتعليمها فن القتال، ويعمل لدى قوات الشيخ (٢٦) ضابط من ضباط جيش الدولة العثمانية المتقاعدون، يتسلم كل واحد منهم شهرياً مبلغ (ليرتان) من الشيخ. العرب يتسلمون اثنان ونصف (مجيدي) ويمنح للكورد اثنان (مجيدي)... في الأخبار أيضاً إن الشيخ بعث برسائل إلى رؤساء محافظة (يريفان) يدعوهم فيها إلى مساعدته والالتحاق به، وحتى يوضح غاياته ومقاصده بعث بابن أخيه الشيخ محمد أمين إلى هناك، وبعث معه أحد النسطوريين في زي قس كترجم.)).

هناك عشرات الوثائق تبين إن الدول الكبرى ضغطت بشدة على الباب العالي وسدت جميع الأبواب بوجهه للتعاون مع الشيخ عبيد الله أو حتى تركه وشأنه، هذه الوثيقة المدرجة أدناه تبين لاجابة مسؤولي إيران وخشية النظام القاجاري من الشيخ وحركته وهي برقية للسفير الإيراني في بطرسبورغ (أسد الله طباطبائي) إلى وزارة الخارجية الإيرانية، (أطلعت على مضمون الخط الهمايوني المبارك (روحنا فداء له). ذهبت إلى وزارة الخارجية الروسية

مباشرة وتحدثت حول الموضوع. لقد أكدت بشدة على وجوب أن يبعثوا ببرقية شديدة الالتهج إلى استانبول، وقد استجاب رجال الدولة الروسية لطلبي وأبرقوا إلى سفيرهم للطلب من الباب العالي إبعاد الشيخ عبيد الله. هذه المرة ذهبت إليهم أيضاً بناءً على أوامركم، مرة أخرى أبرقوا إلى سفيرهم (نيلوف) حتى يدعم بكل الأشكال (معين الملك) ويدعوا الدولة العثمانية إلى تبعيد الشيخ عبيد الله. لقد أوضحوا أمرين بصدد الموضوع :

الأول: إن الطلب الروسي ليس كافياً لوحده إنما يجب أن يصّر السفير الإيراني على مثل هذا الطلب. قلت إن (معين الملك) يبذل كل جهده وإذا لم يكن قد توصل إلى نتيجة حتى الآن فلأن الدولة العثمانية ليست متأكدة من دعمكم المباشر لنا، وإلا فإن الدولة العثمانية لو تأكدت أنتم معنا حقيقة، وبمعنى إن الدولة الروسية تشاركنا التفكير، فإنها ستدع جانباً إهمالها ومحاولتها كسب الوقت، وستقوم فعلاً بما هو مطلوب منها.

الثاني: قالوا إن الشيخ عبيد الله، في الوقت الحاضر قد ألتمز الهدوء وهو لا يقدم على عمل. قلت إن هدوءه المؤقت ليس دليل على إنه قد تخلى عن أوامره، لكنه هادئ في الوقت الحاضر لأنه يخاف من ثلاث دول (الدولة العثمانية وروسيا وإيران، وربما بريطانيا وروسيا وإيران)، عندما تسكت عنه الدولة العثمانية وتتغافل روسيا سيعمل لتحقيق مرامه الفاسد. إن مجرد بقائه في كوردستان يعني تشجيع التمرد وحدوث الأزمات، وما دام باقياً في كوردستان علينا أن نخصص سنوياً مبلغ ألفي تومان إضافي لمصاريف الجيش على الحدود. بعد التباحث مطولاً وافقوا على إرسال برقية جديدة إلى إسطنبول للطلب بالحاح إبعاد الشيخ عبيد الله ((.

أخيراً رضخت الدولة العثمانية للضغوطات الدولية وأقنعت الشيخ عبيد الله بالتوجه إلى إسطنبول لمفاوضة السلطان وكانت تخشى أن يرفض الشيخ طلبها ويذهب إلى إيران للتحرك منها ضد الدولة العثمانية. يبين السفير الإيراني في إسطنبول في برقيته إلى خارجية بلاده إن وزير الخارجية العثمانية أعلمه إن القرار صدر لإجبار الشيخ للذهاب إلى إسطنبول وفي حالة رفضه القرار ربما يتم استخدام القوة ضده. قال السفير الإيراني إن وزير الخارجية العثمانية سأله عن موقف إيران إذا التجأ إليها الشيخ عبيد الله ((إذا التجأ إليكم الشيخ، ما هو جوابكم ؟ قلت أستفسر برقياً، لكن بدون شك لا نسانده...)).

٣- الموقف الروسي :

أدى الثورة إلى تعميق العلاقات الروسية بشكل كبير، إذ يتبين إن روسيا كانت مهتمة بشكل كبير في الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الإيرانية وعدم السماح للثورة بالنجاح، لذا روسيا قد لبّت الطلب الإيراني بالوقوف معها في قمع الثورة، ولم تتردد روسيا في تنفيذ هذا الطلب و الهروع لمساعدة إيران، إذ اعتقدت روسيا إن نجاح ثورة الشيخ عبيد الله سوف تذهب بمكاسبها التي كسبتها بعد انتصارها في حرب ١٨٧٨، واعتقدت روسيا إن الكورد إنما ينفذون ما لم يستطع الأتراك تنفيذه في كبح جماح الروس والإيرانيين، وكانت تتصور إن بريطانيا سوف تصبح صاحبة اليد الطولي في المنطقة بانتصار الثورة الكوردية، كما لم تستطع روسيا أن تخفي مواقفها من خطورة نشوء دولة كوردية سوف تجعل إيران بمنأى عن الهيمنة الروسية وبالتالي فقدان دورها التاريخي في المنطقة، وكما إنها كانت تخسر جميع ممتلكاتها من الأراضي الكوردية التي كسبتها إثر الحروب المتكررة مع إيران والدولة العثمانية، كما إن النقشبندية في قوقاز قد ثارت عدّة مرّات ضد روسيا لذا اعتبرت بأن وجود دولة كوردية على رأسها زعيم النقشبندية العالمية سوف يكون خطراً كبيراً جداً عليها، وأعلنت روسيا إنها مستعدة لإرسال القوات العسكرية لتأديب الثوار قبل أن يشكلوا أي خطر بالقرب من الحدود الروسية، وكانت روسيا قد أعدت بالفعل الاستعدادات العسكرية ونشرتها على الحدود.

وبالفعل بدأت بعمليات محدودة داخل إيران وبالتعاون مع الحكومة لضبط الأمن، وأعلنت روسيا بأنها لن تطارد الثوار داخل الحدود العثمانية مهما حصل.

خاطب الشيخ من خلال ممثليه إلى القنصل الروسي بأن الدولة العثمانية أصبحت غير قادرة على حفظ السلام في المناطق الحدودية والحفاظ على أرواح وممتلكات الكورد.

وقال الشيخ إن روسيا هي جيران الكورد وإن الكورد ملزمون ببناء علاقات أقوى معها من التي عندهم مع بريطانيا.

كان روسيا قد حققت مكاسب كبيرة إثر دعمها لإيران بأنها كسبت امتيازات في حل مسائل عالقة مع إيران في آسيا الوسطى والقوقاز. كانت لروسيا أسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية حسب تطلعاتها لدعم إيران في القضاء على الثورة الكوردية التي اعتبرتها مدعومة من قبل الألمان.

٤- رد الفعل البريطاني على الموقف الروسي :

من المعلوم إن بريطانيا كانت في صراع مريع مع تنامي الدور الروسي على مختلف الجبهات، وكانت قد دعمت جميع الحروب ضد روسيا في السابق، إلا أن توافقاً غريباً مشوباً بالحذر حصل بالصد من ثورة الكوردية، ففي حين كانت بريطانيا تمتعض أشد الامتعاض من المساعدات الروسية لإيران، وعندما اندلعت الثورة كانت بريطانيا تراقب بحذر تنامي الدور الروسي في قمع الثورة، لذا حصل اجتماع مباشر بين سفير الروسي في لندن الأمير لوبانوف روستوفسكي Lobanov Rostovsky ووزير الخارجية البريطاني وتم مداولة المساعدات الروسية العسكرية لإيران التي تمت بطلب من الشاه الإيراني على أن تكون القوات الروسية المشاركة في قمع الثورة تحت قيادة إيرانية ، إلا أن بريطانيا امتعضت من وجود قوات عسكرية روسية في المنطقة وأدركت روسيا مخاطر الامتعاض لذا عملت على تقليل من أهمية وجود قواتها في المنطقة والتي تمت تقديرها بـ (٦٠٠٠) جندي أدعت روسيا بأنها معدة للاستقرار في نخجوان المنطقة الكوردية الواقعة في الحدود الروسية. كان البريطانيون يعتقدون إن انتصار الثورة الكوردية قد يقود إلى انهيار الدولة الفارسية والعثمانية وبالتالي سوف تقع مضائق بسفور و دردنيل وهرمز وعدن تحت السيطرة الروسية، لذا اعتبرت الحفاظ على تعهدات مؤتمر برلين كفيلاً للحفاظ على الدولة العثمانية وإن أي حركة كوردية ستخل باتفاقية برلين التي عدت بريطانيا راعية تنفيذها لذا قرروا إخماد الثورة، وفي المقابل كان البريطانيون قد حصلوا على القبرص.

وضمنوا إبعاد العثمانيين عن مصر وأن يرفعوا يد العون لأحمد عرابي وأي ثائر في مصر والسودان، علماً إن هيجاناً ثورياً كان يتبلور ضد البريطانيين في السودان وجنوب مصر وكان يقلق بال البريطانيين بشكل كبير.

٥- إشكالية الشيخ النهري مع الدور الغربي إزاء المسيحيين

كان المسيحيين وبسبب الظلم الذي يتعرضون له فضلاً عن الدعاية الغربية يميلون إلى تقبل الحماية الغربية عليهم، وكانت بعثات التبشيرية تنشط بينهم، فكانت الإرهاصات المذهبية لدى المسيحيين يحدد ولاءاتهم للدول، فكان الروس يميلون إلى الأرثوذكس ومنهم الأرمن بشكل خاص، بينما كانت المذاهب الشرقية تعاني من ويلات مضاعفة إذ كانت البعثات الغربية تميل إلى نشر الانتماء إلى مذاهبها وترك مذاهبها الأصلية، بينما كانت تتعرض إلى مذابح على يد الدولتين القاجارية والعثمانية تحت مسمى الجهاد. وهذه الإشكالية

تفاقت بعدما بدأت الدول الغربية وكل حسب مصالحها توجه المسيحيين إلى الدخول في حروبها وتعقيدات صراعاتها فتوججها ضد الدول والقوى الأخرى، لذلك أعتبر اتفاقية برلين ودعوات بريطانيا للأشوريين لعد أنفسهم رعايا الدولة البريطانية وهكذا دواليك بالنسبة للمسيحيين الآخرين وأن يرفعوا أعلام تلك الدول في حالة المنازعات، وهذا ما كان يثير الشيخ ويدعوا الدول الغربية إلى نبذ استخدام تلك الطوائف في سياساتها وعدم عدّهم رعاياهم إذ هم مواطنون أصليون في المنطقة وليسوا رعايا أوروبا أو الغرب، وخاصة وإن الشيخ كان يدرك بأن هذا التصرف يدفع المسيحيين إلى التخلي عن مذاهبهم الشرقية وتبني الكاثوليكية والبروتستانتية أو غيرها من مذاهب المنتشرة في أوروبا.

فكان الشيخ يعمل على أن ينشأ الدولة المدنية ينهي فيها أي تمييز على المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى وأن لا يصبح أي منهم ضحية بسبب انتماءهم الديني والمذهبي، وبهذا أعلن بأن على أتباع الديانات رفع أعلام زرقاء على منازلهم في حالة نشوب النزاعات.

حاول الشيخ بكل قدراته استحضار تضامن مسيحيي الداخل، إذ كان يتضامن مع المسيحيين حيث يتعرضون إلى تجاوزات خطيرة، لكنه مع ذلك لم يكن يرى مناسباً أن يتحمل الكورد عاقبة السيئة لما يتعرض له المسيحيين.

فكان يرى الحل أن لا يتم حل مشاكلهم على حساب الكورد بل المساعدة في حل مشاكل المنطقة برمتها وإنقاذها من التسلط الفاجاري والعثماني، لكنه كان يعتقد بأن الأدوار الأوروبية أدواراً سلبية ولن تستطيع حل مشاكل المسيحيين ولا مشاكل الكورد، بل سوف يعقد المنطقة أجمعها وتنبأ بأن ما يقوم به الغرب سوف يقود إلى تعرض المسيحيين إلى مذابح كبيرة بعد أن يفرقا بينهم وبين حلفائهم الطبيعيين الكورد، يبدو إن الغرب عن طريق قنصلهم وبعثاتهم كانوا يحاولون بكل قواهم من منع أي تحالف استراتيجي بين المسيحيين والكورد، وقد زرع الشك والريبة على جهود الشيخ، وأعتمد الأرمن والأشوريين على الغرب في حمايتهم، لكن التاريخ أثبت خسارة هذا الرهان.

ثالثاً: تقييم الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ النهري في الثورة

تاريخ الفترة الذي تركز على الحقبة الزمنية التي شهدت حركة الشيخ عبيد الله النهري وثورته يعكس تداخلاً كبيراً بين الأحداث الداخلية والتحويلات الإقليمية والديناميات الدولية. كانت الدولة العثمانية تواجه تحديات مصيرية بسبب التوازنات الأوروبية والحروب التي شهدتها المنطقة، وفي هذا السياق، تخطت حركة الشيخ عبيد الله النهري إلى ساحة الثورة كمحاولة لتحقيق ذاتية كردستان.

الحرب الروسية - العثمانية في عام ١٨٧٧-١٨٧٨ كانت حاسمة في تحديد مسار المنطقة، حيث سعت روسيا لإنهاء النفوذ العثماني وفرض تأثيرها في المنطقة. كانت هذه الحروب تهدد بتغيير الخريطة السياسية والإقليمية، وتسببت في انعكاسات كبيرة على القضية الكردية. السلطان عبد الحميد الثاني كان يعتمد استراتيجية الجامعة الإسلامية للحفاظ على وحدة الخلافة العثمانية، بينما كان الشيخ عبيد الله ينشد إقامة دولة قومية كردية.

ومن جانب آخر تحاول إلقاء الضوء على السياق التاريخي الذي تحدث فيه الشيخ عبيد الله النهري على خلفية حروب المنطقة والمتغيرات الإقليمية والدولية. تظهر التحالفات والمصالح المتناقضة، حيث كان الشيخ يبحث عن دعم خارجي لتحقيق هدفه في إقامة دولة كردية مستقلة. ومع ذلك، كانت الثورة تواجه تحديات هائلة، بدءاً من التحالفات الإقليمية التي تجاوزت حدود كردستان، وصولاً إلى عدم فهم الشيخ لقوة القوى المتنافسة وسياسة التوازن الدولي.

بالإضافة ظهرت أن الثورة انهارت بسبب تحالفات دولية وتفاهات إقليمية، مما أدى إلى تشتت الجهود وضعف قوة الثورة. السياق التاريخي يوضح أن الشيخ عبيد الله كان يعتمد على قيادة الشيوخ ورؤساء الكورد، ولكن هذا الاعتماد قد لا يكون كافياً في ظل التحديات الكبيرة التي واجهت الحركة.

إذاً، ارتبطت مصير الدولة العثمانية بالتوازنات الأوروبية إلى حد بعيد و يعد الحرب الروسية - العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ حرب مصيرية وضعت مصير المنطقة على أعتاب تحول خطير، إذ حاولت روسيا أن تنهي الدولة العثمانية بعد أن انتصرت في فك النفوذ السياسي لدول الحلفاء في منطقة بلقان وما تبعها من تهجير الشركس من منطقة شمال البحر الأسود، حيث برزت تصورات

بالغة عن قرب دنو مصير الخلافة لذا اتخذت العديد من الشعوب خطوات احترازية لتقرير مصيرها بعد سقوط الخلافة، وفي المقابل قام السلطان عبد الحميد الثاني بتبني استراتيجية الجامعة الإسلامية لمنع أي حركة استقلالية من بلورة تصورات خارجة عن الخلافة العثمانية.

فيما كان الشيخ عبيد الله يعمل على نهج سياسي خاص لكي يحقق الدولة القومية لكوردستان. لكن ثورة الشيخ انهارت إثر تحالف دولي واتفاق إقليمي، ويمكن القول بأن من أهم الأسباب لانهايار حركة الشيخ عبيد الله هو صراع القوى الأوروبية من أجل النفوذ داخل الدولة العثمانية وإيران، التعاون الإقليمي بين إيران والدولة العثمانية على حساب الكورد، وسوء تقدير الشيخ لقوة كل من الدولة العثمانية وإيران، وأخيراً اعتماده على الشيوخ ورؤساء الكورد خارج الطريقة النقشبندية.

إن الانهيار المفاجئ لحركة الشيخ النهري يعود إلى عدم دراية الشيخ بحرب العصابات وقيامه بطلب من رجاله بالعودة إلى بيوتهم كان من الممكن أن ينسحب الشيخ إلى الجبال الوعرة في المناطق الحدودية.

علماً إن النقشبندية كانت تمتلك في جهادها تجارب غنية في حرب العصابات خاصة في ثورة داغستان والشيشان، علماً إن الشيخ شامل كان على صلة وثيقة بالشيخ طه والد الشيخ عبيد الله.

وفي هذه الفترة نفسها كان الأمير عبد القادر الجزائري أبن الرئيس الطريقة القادرية الصوفية يقود جهاداً مريراً في الجزائر في الفترة ١٨٣٢-١٨٤٧ ضد الفرنسيين. كما أن انخراط القبائل النفعيين والانتهازيين في الثورة قادت إلى انهيارها لأن الثابت في سلوك الانتهازيين هو وقوفهم مع القوي في المعارك.

لذا الثورة ذهبت ضحية لسياسة التوازن التي كانت تحفظ السلام في أوروبا والعالم إلى حد ما في القرن التاسع عشر هي التي قصمت ظهر حركة الشيخ عبيد الله كما سببت من قبل انهيار معظم الحركات الكوردية الأخرى في القرن التاسع عشر.

يعتبر تقييم الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري في إطار الثورة الكوردية أمراً ذا أهمية خاصة لفهم الأحداث التاريخية وتأثيرها على مسار الحركة الوطنية الكوردية.

يمكن تحليل دور الشيخ من خلال النقاط التالية:

الإيجابيات:

١. سعيه لتحقيق الوحدة الوطنية: كان الشيخ ينشد تحقيق وحدة وكيان قومي للكورد، حيث كان يسعى لتحقيق حلم إقامة دولة كردية مستقلة في ظل التحديات السياسية والإقليمية.

٢. البحث عن دعم دولي: فهم الشيخ لأهمية الدعم الخارجي جعله يسعى إلى التواصل مع روسيا وبريطانيا للحصول على دعمهما في تحقيق أهدافه الوطنية.

٣. الإدراك السياسي: كان للشيخ إدراك عميق للتحويلات السياسية والاقتتال الدولي، مما دفعه إلى توجيه اهتمامه نحو محاولات تقسيم الدولة العثمانية والبحث عن فرص استقلال للكورد.

السلبيات:

١. نقص التقييم العسكري: فشل الشيخ في تقدير القوة العسكرية للقوى المتنافسة، مما أدى إلى تحالفات فاشلة وفقدان الثقة في حركته.

٢. ضعف التحالفات الإقليمية: تأثرت الحركة بسوء تقدير الشيخ للتحالفات الإقليمية، حيث لم يستطع الاستفادة من التوترات بين الدول الكبرى لصالح القضية الكوردية.

٣. اعتماد على الهيكل القبلي: تحدث ضعف التنظيم الداخلي واعتماد قوى الثورة على هياكل قبلية، مما جعل الحركة أقل قوة في مواجهة التحديات.

التأثير النهائي:

تقوم القيمة التاريخية لتقييم دور الشيخ عبيد الله النهري في الثورة على فهم كيفية تأثيره على السياق السياسي والاجتماعي في ذلك الوقت. يساهم هذا التقييم في توجيه الضوء على دروس مستفادة حول مفهوم القيادة والإستراتيجية الثورية في وقت تأثرت فيه المنطقة بتحويلات كبيرة.

إذاً، يتوجب تقييم الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري في الثورة من خلال تحليل إيجابياته وسلبياته، وفهم تأثيره على مسار التاريخ والقضية الكوردية.

وبصورة عامة كان على الشيخ أن يمارس أدواراً معقدة في ضل أوضاع داخلية وإقليمية ودولية معقدة. ويمكن تقييم دوره السياسي والدبلوماسي من خلال إيجابياته وسلبياته.

(١) - البعد الإيجابي لدور الشيخ السياسي والدبلوماسي في الثورة:

١- اتخذ الشيخ إجراءات ووسائل عديدة ومتنوعة لدعم السياسة والدبلوماسية التي كان يتبناها.

٢- احترّم مطالب الأشخاص الوسطاء بينه وبين أعدائه ولبيان حسن نواياه وميله للنزوع للحلول السلمية متى ما كانت مطالب وحقوق شعبه مضمونة لدى الدول المعنية.

٣- أحسّ الشيخ عبيد الله بالمخاوف من الوعود التي قطعت للأرمن في معاهدة برلين، إذ اعتقد بأنها موجهة ضد الكورد وستؤدي إلى تقسيم وطنهم، وكان مصيباً في اعتقاده هذا، لذا جاءت الثورة كمبادئه دفاع ذاتي لإثبات الوجود الكوردي وحقوقه القومية والوطنية.

٤- إن ثورة الشيخ عبيد الله وأتباعه بعثت الآمال مجدداً لدى الشعب الكوردي، ذلك بعد حالة اليأس الذي ظهر عقب انهيار نظام الإماراتي في كردستان .

٥- حدد الشيخ عبيد الله وقتاً لاندلاع الثورة أعدّه مناسباً، وذلك استناداً إلى تقييمه لأوضاع الدولتين الإيرانية والعثمانية آنذاك، إذ كانتا تعيشان في حالة من التردّي العام.

٦- سببت اندلاع الثورة في تزايد اهتمام الدول العظمى في تلك الحقبة بكوردستان وحرركاتها السياسية، وهذا ما سبب إبقاء القضية الكوردية حيّة على المستوى الدولي.

٧- سعى لتبني سياسة تحييد أعدائه ومنع تحالفهم عسكرياً وسياسياً.

٨- سعى لإيجاد والحصول على أدوات وطرق عديدة سياسية ودبلوماسية مساعدة لتوضيح وتحقيق أهداف ثورته، كإرسال ممثلين مخولين إلى جهات ودول عديدة لتهدئة مخاوفها ولكي لا تساء فهم أهدافها بفعل الدعاية الخارجية.

٩- سعى لتوافق وتنظيم الجبهة الداخلية في كردستان، على مستوى القبائل الكوردية بإنشائه (اتحاد الكورد)، وتعاونه مع المسيحيين (الأرمن) على المستويين السياسي والعسكري، ودمج الحس القومي والديني والمذهبي المختلفة ومحاولته الحصول على مساعدتهم في ثورته.

١٠- سعى لتوفير متطلبات المواجهة العسكرية كالغذاء والسلاح بطرق عدة.

١١- سعى لطمأنه الدول الكبرى بأن ثورة كردستان ونتائجها لا تسبب أي ضرر للمصالح القومية والحيوية لها كما إنها سوف لن تؤثر سلباً على طموحات ومصالح الأرمن والأشوريين، بل ستحقق بشكل إيجابي مصالح تلك الشعوب مادياً ومعنوياً وتحقق السلام في المنطقة، وإن الكورد ليسوا كما يدّعي أعدائه بوصفهم مثيري الفتن والمتاعب.

١٢- سعى لفضح طريقة حكم مسؤولي الدولتين العثمانية و القاجارية في إدارة مناطق كردستان وطريقة حكمهم.

١٣- سعى للحصول على المساعدة الدولية للثورة خاصة من البريطانيين والروس والألمان وحتى الدولة العثمانية نفسها في مراحل معينة، وكان يخاطب مسؤولي تلك الدول أنفسهم من خلال رسائل كان يبعث بها لهم مؤكداً على ضمان مصالحهم الشخصية.

- ١٤- شمل نشاطاته الدبلوماسية مستويات داخلية و دولية.
- ١٥- كان الشيخ يحمل عدة خصال قيادية إيجابية على العموم ساعدته في قيادة الثورة.
- ١٦- كان الشيخ يهتم بالنضال السياسي والدبلوماسي أملاً في تحقيق نتائج إيجابية.
- ١٧- محاولة الحصول على دعم خارجي وبالأخص الدعم الروسي أو البريطاني لتحقيق أهداف ثورته.
- ١٨- وظف الشيخ مكانته ونفوذه الديني والاجتماعي ولعائلته لاندلاع ثورته وتفعيل نشاطاته.
- ١٩- عبرت ثورة ١٨٨٠ عن مرحلة جديدة مرّت بها الثورات الكوردية التي قام بها زعيم طريقة دينية وبهذا يكون دور الأمراء انتهى وخاصة نحن نرى إن عدد من الأمراء كانوا في صفوف الثورة وقد لبوا ولاء الطاعة للشيخ في حين كانوا في السابق هم الذين يقودون الثورات.

(٢)- البعد السلبي لدور الشيخ السياسي والدبلوماسي في الثورة :

- ١- وجود انقسام بين القبائل الكوردية وتشرذمها بشكل عام ولم يكن عائلة الشيخ تشدّ عن ذلك وهذا ما سبب ضعف الجبهة الكوردية وكانت إحدى الأسباب الرئيسية لخيانة الثورة وظهور أكراد معارضين لها.
- ٢- توسيع الثورة والمواجهة ضد دولتين إقليميتين وبالتتابع سبب آثار سلبية على قدرة الثوار في الصمود ومواصلة النضال، وفي موقف كلتا الدولتين لتوحيد جهودهم ضد الثورة ودحرها.
- ٣- عدم قراءة وفهم شبكة العلاقات الدولية في تلك الحقبة بصورة صائبة، خاصة فيما يتعلق بتعقيدات العلاقات بين الدول العثمانية والقاجارية وبريطانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا وأمريكا، حيث كان الشيخ في كثير من الأحيان يبحث عن دعم إحدى تلك الدول لثورته دون النظر إلى الصورة الأكبر في معادلة مصالح تلك الدول الأساسية مع بعضها البعض وقدرتها على المساومات وتسوية مشاكلها حتى لو كانت على حساب حقوق ومصالح الشعوب المحتلة والمضطهدة. لذا يعتقد بضعف تحليله لأسس العلاقات الدولية ومتغيراتها، أو إنه في المحصلة النهائية كان مجبراً على إتباع ذلك.
- ٤- تصديق بوعود أعداء الكورد بالمحافظة على حياته ومصالحه الشخصية، في حال تسليم نفسه لهم، خاصة عندما انهارت الثورة، أملاً الحفاظ على حياته و ثروته، وهذا ما يتناقض مع مبادئ وأسس قيادة الثورات على المستويين النظري والعملي التطبيقي، وعدم أخذه العبرة من مصير سابقه من القادة والزعماء الكورد.

٥- يقول (ياfnوف) إن الفكر الوطني للشيخ وان كان بمستوى متقدم وناضح إلا إن الوسط السياسي الكوردي لم يكونوا قادرين أو مؤهلين لفهمه والتواصل معه، كما إن الجيش الذي كان يتبع الشيخ لم يكن مؤهلاً ومنظماً وفق عقيدة عسكرية متماسكة ووطنية قادرة على حوض معركة تحرير وطني، إذ كان ثقافة الحرب القبالية والنهب طاغية عليها. كما انتقد يافنوف ضعف الشيخ في التنظيم اللوجستي لقواته وتسليحهم إذ كان تسليح الجيش الكوردي يعود إلى سنوات الحرب الروسية - التركية، كانت القوات الكوردية المنضوية للقتال مع الأتراك كانوا قد استلموا أسلحة من الباب العالي وبعد انتهاء الحرب لم يعيدوها، وهي أسلحة قديمة الطراز وخفيفة أي غير معدة لحوض حروب كبيرة، لأن الأتراك إنما عدوا الأكراد قوة مساعدة ولم يزودهم بأسلحة ومعدات ثقيلة. بحسب جنرالات الجيش الإيراني لم يكن القوات الكوردية منظمة أو مدبرة ولم تكن تمتلك خطوط التموين لذا لم تكن معدة لشن حروب طويلة.

كما إن الشيخ واجه الكثير من الاعتراض من قبل القوى المحلية لتولية أبناءه السلطة المحلية على مقاطعاتهم وكانوا يؤلون السلطة ضد الشيخ، وفي ١٨٧٩ قام ولي العهد الإيراني بإجراء سلسلة من التغييرات في فرض ضرائب جديدة وإبعاد العديد من زعماء الكورد المحليين من مناصبهم وهذا ما دفعهم إلى اللجوء لمناطق نفوذ الشيخ.

٦- ما يثير الانتباه إن الدولة الإيرانية استطاعت خلال الأشهر الأولى من الثورة من تجنيد قوات كوردية موالية للقضاء على الشيخ وزجهم في معارك شرسة، كانت نتيجتها أقرب إلى حرب الأهلية بين الأكراد أنفسهم. وكشف ذلك جلياً عن إشكالية التشرذم الداخلي ومحاولة تسابقهم لكسب ود السلطة والاستقواء بهم بهدف تحقيق مصالحهم، والقيادة الإيرانية لم تتوانى أن تعاضم هذه المسألة وتضخمها وتكشفها بهدف إنهاء أي خيوط ثقة بين الأكراد. كما أستطاع السلطة أن تجيش أتباع المذهب الشيعي ضد الثورة الكوردية وقد نجحت نوعاً ما أن تبعد معظم الشيعة من الكورد والأذر وغيرهم وربما كان ذلك التجبيش من أخطر ما قصمت ظهر الثورة، فمثلاً نشرت بين الناس بأن الشيخ هو زياد الثاني.

كان الإيرانيون يدركون بأن الشيخ عبد القادر رئيس وزراء حكومة الشيخ وحمزة آغا رئيس هيئة الأركان المسلحة للجيش وفي معرض محاولتهم لإزالة مخاوف عن الثورة وتبديد الشكوك لدى الناس من إمكانية تحالف إيراني عثماني ضد الكورد لذا كانوا يقولون بأن الباب العالي يؤيد الثورة وسوف يرسل لها قوات مساندة بهدف إنجاحها.

٧- من خلال متابعة جميع المصادر التي كتبت في وقتها والتي نشرت بعد قرن كامل من الثورة تثبت إن جميع أعمال النهب والسلب التي ارتكبت إنما جاء من قبل أشخاص أصبحوا جميعهم فيما بعد من رجال الدولة ووالوا النظام الإيراني،

وكل أعمال القتل والتنكيل الذي حصل وحمل بها الثورة إنما حصل من قبل رجال أصبحوا بعد ذلك من أشد رجال الدولة، وكانوا قبل ذلك من رجال الدولة وحين اندلاع الثورة أخضعهم الثورة وأدخلهم في صفوفه وما لبثوا أن ارتكبوا أعمال النهب والسلب والقتل والتنكيل ولم يشاركوا في معارك ضد جيوش السلطة بل انخرطوا في صفوف الجيش مع أول حملة رسمية ضد الثورة.

٨- يتفق الكثيرين من المؤرخين والباحثين بأن الشيخ كان متأثراً بشكل كبير بالدعايات والمؤامرات التي كانت تحيك للإساءة لسمعة الكورد أمام الأقوام الأخرى وهذا الهاجس أثر كثيراً على سلوكه في الثورة وفي التحرك السياسي والدبلوماسي، ربما أدى بوقوعه في الكثير من الأخطاء.

٩- كان الموالون للعثمانيين يدفعون للشيخ للتخلي عن رغبته في بناء دولة كردية، إذ لم يكن الشيخ بقادر على عرض خطته الإستراتيجية للثورة على الجميع بسبب معرفته لانتماءات الكثير من قيادات القبائل بقوى إقليمية.

فمثلاً قرار تشكيل دولة مستقلة كردية باستقطاع أراضي فارسية جاءت بعد مناقشة تمت في اجتماع مغلق من خمسة شيوخ و٢٤ خلفية و٤٢ مريد و٦٨ من بيكوات القبائل في قرية نهوك.

ثورة الشيخ عبيد الله النهري في عام ١٨٨٠ تعد واحدة من أبرز وأكبر ثورات الكورد في القرن التاسع عشر، وقد أبرزت التعقيدات العديدة التي تحيط بالقضية الكوردية، وذلك على مستوى الداخل الوطني والإقليمي والعالمي. كانت هذه الفترة مصيرية للكورد، حيث حاولوا تحقيق طموحاتهم القومية في إطار توازنات دولية معقدة.

قاد الشيخ عبيد الله النهري هذه الثورة برغم التحديات الكبيرة التي واجهها. كان على قائد الثورة تنظيم استراتيجية شاملة تشمل الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي يمكن أن تجذب الدعم الإقليمي والدولي وتقوم بتجاوز التحالفات الاستراتيجية القائمة في المنطقة وعلى الساحة الدولية.

ومع ذلك، فإن تعقيدات الوضع الدولي والإقليمي أثرت سلباً على قدرة الثورة على البقاء والتحقق من أهدافها. فقد تجاوزت التحالفات الكوردية القومية حدود القضية الوطنية وتداخلت مع التحالفات الاستراتيجية للقوى الكبرى والدول المجاورة.

في سياق السياسة الدولية واللعبة الاستراتيجية الكبيرة، كان على الشيخ عبيد الله النهري أن يقوم بالتحكم في الأمور الداخلية والخارجية للثورة بمهارة عالية. لكن عجزه عن تحقيق ذلك أسهم في انهيار الثورة.

لا يزال الكورد حتى يومنا هذا يواجهون صعوبة في تحقيق الاستقلال والتمتع بالحقوق الوطنية، وقادة الكورد وزعماءهم واجهوا تحديات كبيرة في محاولاتهم لتحقيق القوة والاستقلال. يتضح أن السياق الدولي لا يزال يؤثر بشكل كبير على مسار القضية الكوردية، ويتطلب التعامل مع تحدياتها بحكمة وفهم للتغلب على التعقيدات التي تحيط بها.

المراجع:

1. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 61.
2. Jalil, Jalili. "The Cultural and National Renaissance of the Kurds," p. 8.
3. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 52.
4. Saleh, Jihad. "Turkish Turanism between Fundamentalism and Fascism," p. 116.
5. Major Henry Trotter: The British Consul General in Van.
6. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 57.
7. Al-Barwari, Dr. Mohammed Zaki. "The Kurds in the Ottoman State," p. 244.
8. Qasmlu, Dr. Abdul Rahman. "Kurdistan and the Kurds," p. 49.
9. McDowall, David. "A Modern History of the Kurds," p. 168.
10. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 49.
11. Minorsky. "The Kurds: Notes and Impressions," p. 45.
12. Ibid, p. 42.
13. William Abbott: The British Consul in Tabriz, the capital of East Azerbaijan province in Iran.
14. Sabrastian, Archag. "The Kurds and Kurdistan," p. 87.
15. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 72.
16. Zaki, Mohammed Amin. "Summary of the History of the Kurds and Kurdistan," p. 244.
17. Jalil, Jalili. "The Kurds' Uprising of 1880," p. 78.
18. Ibid, p. 81.
19. Mohibullah, N. "Kurdistan Historically, Geographically, and Civilizationally," p. 93.
20. McDowall, D. (2004). A Modern History of the Kurds. I.B. Tauris.
21. Olson, R. W. (1991). The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925. University of Texas Press.
22. Vanly, I. (2005). The Kurds in the 19th Century Middle Eastern Geopolitics. In E. Bozarslan & M. Van Bruinessen (Eds.), Deconstructing the Kurdish Question (pp. 15-34). Istanbul Bilgi University Press.
23. Khoury, P. S. (1997). The Kurds and Kurdistan: A Selective and Annotated Bibliography. Greenwood Press.
24. Betts, R. F. (2010). The Sunni-Shi'a Divide: Islam's Internal Divisions and Their Global Consequences. Potomac Books.
25. Romano, D. (2006). The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity. Cambridge University Press.
26. Bruinessen, M. V. (2000). Kurdistan During the First World War. In G. Chaliand (Ed.), A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan (pp. 108-121). Zed Books.
27. Document 9, British Document.
28. Document 46, British Document.
29. Abd al-Rauf Sannu, "The Previous Source," p. 118.
30. Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," translated telegram into Kurdish, pp. 176-177.
31. Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," p. 90.
32. The same source, p. 51.
33. Najat Abdullah, "The Revolution of Sheikh Ubaidullah in French Documents 1879-1882," Sulaymaniyah, 2004, p. 45, in Kurdish.
34. Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," p. 52.
35. The poem is published in the book by Abdul Rahman Sheikh Alaa.
36. Jalil Jalili, "The Previous Source," p. 54.
37. The same source, p. 107.
38. N.A. Khalafin, "The Struggle for Kurdistan," p. 200.

39. Dr. Wadi' Judah, "The Revolution of Sheikh Abdullah al-Nahri," excerpt from his book "The Kurdish National Movement: Its Origins and Development," translated by Georges Fattouh and published in his book "Two Chapters on the Revolution of Sheikh Ubaidullah al-Nahri," referenced on p. 19.
40. The same source, pp. 18-19.
41. The same source, p. 0.22.
42. The same source, p. 21.
43. The same source, p. 22.
44. The same source, p. 23.
45. The same source, p. 23.
46. Excerpts from the memorandum in the margin of Document 111.
47. Dr. Jalili Jalil, "The Kurds' Uprising of 1880," translated by Dr. Kaus Qoftan, pp. 183-184.
48. Document 111, British Document.
49. Dr. Jalili Jalil, translated by Dr. Kaus Qoftan, p. 194.
50. Abd al-Rauf Sannu, "The Previous Source," p. 127.
51. 39- Document 153, British Document. 40- Muhammad Hama Baqi, "The Revolution of Sheikh Ubaidullah in Qajar Documents," p. 235. 41- Hasan Ali Khan Kurusi, "Letters and Reports," translated by Muhammad Hama Baqi, Erbil 2007, p. 76. 42- The same source, p. 76. 43- Hasan Ali Khan Kurusi, "The Previous Source," p. 80. 44- Dr. Jalil Jalili, "The Kurds' Uprising of 1880," translated by Siamand Sirti into Arabic, Beirut 1979, p. 82. 45- Document 115, British Document. 46- The same source. 47- The same source. 48- Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," translated by Siamand Sirti, p. 82. 49- The Ottoman Empire, Russia, and Iran, and perhaps Britain, Russia, and Iran. 50- Muhammad Hama Baqi, "The Revolution of Sheikh Ubaidullah in Qajar Documents," p. 311. 51- The same source, p. 270. 52- The same source, p. 240.
52. 53- Dr. Jalil Jalili, "The Kurds' Uprising of 1880," translated by Siamand Sirti, p. 83. 54- Dr. Abd al-Rauf Sannu, "The Previous Source," p. 127. 55- David McDowall, "The Previous Source," p. 118. 56- Document 113, British Document. 57- Dr. Jalil Jalili, translated by Dr. Kaus Qoftan, p. 151. 58- The message is listed by us in the margin of Document 153. 59- Muhammad Hama Baqi, "The Previous Source," p. 240, margin 2. 60- The same source, p. 359. 61- The same source, p. 242. 62- Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," translated by Dr. Kaus Qoftan, p. 154. 63- Muhammad Hama Baqi, "The Previous Source," p. 304. 64- Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," translated by Dr. Kaus Qoftan, p. 155. 65- The same source, p. 156. 66- Muhammad Hama Baqi, "The Previous Source," p. 319. 67- Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," p. 179. 68- Muhammad Hama Baqi, "The Previous Source," p. 319. 69- Aziz Shemzini, "The Previous Source," p. 123. 70- Dr. Jalil Jalili, "The Previous Source," p. 107-108. 71- Georges Fattouh, "The Previous Source," p. 13.
53. "Serhildana Şêx Ubeydelayê Nehrî." Bernamegeh (in Kurdish). July 15, 2019. Archived from the original on September 20, 2020. Accessed on December 22, 2019.
54. " (in Kurdish). Archived from the original on September 20, 2020. Accessed on December 22, 2019.
55. Ozoglu, Hakan. "Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries." February 2004. ISBN: 978-0-7914-5993-5. pp. 74-75.
56. Jwaideh, Wadie. "The Kurdish National Movement: Its Origins and Development." Syracuse University Press, June 19, 2006. ISBN: 978-0-8156-3093-7. pp. 76.
57. Olson, Robert W. "The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925." University of Texas Press, 1989. ISBN: 978-0-292-77619-7. pp. 1-7.
58. Gaunt, David (2012). "Social Relations in Ottoman Diyarbekir, 1870-1915." In Jorngerden and Verheij (Eds.), Brill, pp. 257. ISBN: 9789004225183.
59. Özoğlu, Hakan (2001). ""Nationalism" and Kurdish Notables in the Late Ottoman–Early Republican Era". *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 33, No. 3, pp. 387. ISSN: 0020-7438. Archived from the original on July 31, 2021.

الثورات الكوردية في تركيا

تاريخ الثورات الكوردية في تركيا يتسم بالتعقيد والتنوع، حيث تتلاقى الأحداث التاريخية والصراعات السياسية لتشكل لوحة معقدة لحركات الكوردية. يعكس هذا التاريخ جهود الكورد في السعي لتحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية في إطار دولة تركيا.

تعود جذور الثورات الكوردية إلى حقبة الإمبراطورية العثمانية، حيث عاش الكورد تحت إدارة السلطة العثمانية وظروفها المعقدة. مع انهيار الإمبراطورية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تشكلت تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وبدأت التحولات الاجتماعية والسياسية.

في سياق هذه التحولات، بدأت الحركات الكوردية في التعبير عن تطلعاتها نحو الحقوق والهوية الوطنية. يعود أحد أوائل تلك الفصول إلى فترة الاستقلال الكوردي في عام ١٩٢٥، حيث قاد الشيخ سعيد بيران انتفاضات لتأسيس دولة كوردستان، ولكن تمت قمعها بسرعة من قبل الحكومة التركية.

مع مرور الزمن، استمرت الحركات الكوردية في التطور والتكيف مع التحديات الجديدة. شهدت عقود الثمانينات والتسعينات اندلاع صراعات مسلحة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، مما أدى إلى تصاعد التوترات وسقوط عدد كبير من الضحايا.

تتنوع أسباب الصراع بين الحكومة التركية والحركات الكوردية، حيث تشمل القضايا القومية والثقافية واللغوية، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر الصراع الكوردي في تركيا واحداً من أبرز التحديات التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة.

تستمر اليوم، التحديات الكوردية في تركيا في تشكيل قضايا حيوية على الساحة الدولية. يظل التواصل والتفاوض بين الأطراف ذروة البحث لإيجاد حلاً شاملاً ودائماً لهذا الصراع المستمر الذي يمتد عبر عقود.

رغم تطورات الأحداث والمحاولات المتكررة لحل الصراع، إلا أن الوضع لا يزال معقداً، والتحديات تظل تحيط بالعلاقة بين الحكومة التركية والكورد. يتجسد هذا التوتر في التصعيد المتكرر للعنف والتصعيد العسكري في مناطق محددة، مما يعقد مسار أي حل سلمي.

العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية قد أعربت عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الصراع الكوردي في تركيا، مما يضع ضغوطاً إضافية على الأطراف المتنازعة للعمل نحو حلول شاملة وعادلة.

على الرغم من التحديات، يظهر الوعي المتزايد بأهمية التفاهم الثقافي والسياسي بين الأطراف المتنازعة. تأتي هذه التحولات في إطار جهود متواصلة للتفاهم المتبادل وتحقيق التسامح والمصالح المشتركة. في هذا السياق، يلعب الحوار المستمر دوراً حاسماً في إيجاد حلاً مستداماً وفعالاً.

من المهم أن يكون هناك التزام دولي بدعم عمليات السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعتبر الحل الدائم للصراع الكوردي في تركيا أمراً يتطلب التفاهم والحوار الشامل بين جميع الأطراف، بما في ذلك الكورد والحكومة التركية.

في نهاية المطاف، يكمن الأمل في تحقيق التسوية الدائمة والعدالة في إيجاد مساحة للتعبير عن الهوية الثقافية واللغوية للكورد، وفي بناء مستقبل يقوم على المساواة والاحترام المتبادل بين جميع مكونات المجتمع.

تاريخ الثورات الكوردية يمتد عبر فترات طويلة من التاريخ، بدءاً من حقبة الإمبراطورية العثمانية وصولاً إلى الصراعات الحديثة بين الدولة التركية والحركات الكوردية المطالبة بالحقوق والهوية الوطنية. فيما يلي نظرة تاريخية مفصلة.

فترة الإمبراطورية العثمانية:

تشهد تاريخ الثورات الكوردية في تركيا على صراعات طويلة بين الكورد والحكومة العثمانية. في الفترة التي سبقت حرب الاستقلال وانهايار الإمبراطورية العثمانية، كانت هناك ثورات وانتفاضات متفرقة تعكس تطلعات الكورد نحو الحرية والاستقلال.

فترة المطالبة بالاستقلال الكوردي (١٩٢٥):

مع بداية تأسيس دولة التركية الحديثة بعد حرب الاستقلال، قاد الشيخ سعيد بيران انتفاضات الكوردية في عام ١٩٢٥، بهدف تأسيس دولة كوردستان. ورغم نجاح بعض هذه الانتفاضات في بدايتها، إلا أنها تمت قمعها بسرعة بواسطة الحكومة أتاتورك، وتم إعدام الشيخ سعيد ومجموعة من أتباعه.

الثورات في جبل آارات وتمرد ديرسم (١٩٣٠ و ١٩٣٧):

سجلت الكثير من الصراعات في مناطق جبل آارات وتمرد ديرسم في عقود لاحقة. وقد شهدت هذه الفترة أعمال عنف غير قانونية وانتهاكات حقوق

الإنسان، وقد وصف القنصل البريطاني في طرابزون الأحداث بأنها تجاوزت
المأساة الإنسانية.

سياسة القمع والتهميش:

اتهم الأكراد الحكومات التركية بالقمع والتهميش، خاصة فيما يتعلق بحقوقهم
الثقافية واللغوية. اعتبر أتاتورك وحدة الهوية السياسية أساساً لاستقرار البلاد،
ولكن الكورد استمروا في مقاومة فقدان هويتهم ولغتهم.

الصراع المستمر:

منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، اندلعت صراعات مسلحة بين
الحكومة وحزب العمال الكردستاني، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا.
الحكومة التركية قدمت بعض التحسينات في الحقوق الكردية، ولكن
الضغوطات على السياسيين الكورد ما زالت موجودة.

التحولات الحديثة:

في العقد الأخير، قدمت الحكومة بعض الحقوق والحريات للكورد، خاصة في
مجالات مثل اللغة الكردية والتعليم. ومع ذلك، يشعر السياسيون الكورد بأن
هناك ضغوطات مستمرة تستمر في تحدي حقوقهم.

إذاً، تاريخ الثورات الكردية في تركيا يعكس تحولات وتطورات طويلة، وتظل
القضايا الكردية قضية حساسة ومستمرة في الساحة السياسية.

ثورة كوخجيري (١٩٢٠)

ثورة كوخجيري التي اندلعت في عام ١٩٢٠ تشكلت في إطار الأحداث الهامة التي عاشتها المنطقة الكردية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية. كانت هذه الثورة نقطة تحول في تاريخ الكرد، وقد تسببت في تحريك قضية الكرد ومحاولة تحقيق حقوقهم الوطنية.

بدأت الأحداث في عام ١٩٢٠ في المنطقة الغزيرة بالقزلباش في درسيم، حيث شنت قبيلة القزلباش كوخجيري هذه الثورة. كانت خطة الثورة مرتبطة بمنظمة تعالي كردستان، وهي منظمة نشطت في سبيل تحقيق حقوق الكرد وتحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية.

فشلت الثورة بشكل محدد بسبب عدة أسباب. كانت أحد هذه الأسباب تتعلق بطبيعة الشخصية القزلباشية، حيث ظل العديد من زعماء قبائل ديرسم يدعمون التيار الكمالي الذي كان يعتبر نفسه حامياً ضد الموجات الدينية السنية والتأثيرات الدينية الأخرى.

في الواقع، كانت جل الكورد يرون هذه الانتفاضة بأنها علاهية محضة ولا تهمهم. انتشرت الأخبار حول إمكانية إقامة جمهورية التركية الجديدة، وإقامة مجلس الأمة، ولكن كل هذا تحول إلى وهم بعد معاهدة لوزان.

تحولت الأكراد في الفترة التالية إلى الصراع المسلح في محاولة للتعبير عن إحباطهم، حيث قاد الشيخ سعيد، عالم دين من طائفة الزازا، انتفاضة في عام ١٩٢٥. كانت هذه الانتفاضة تنظم تحت إشراف منظمة كردية قومية جديدة باسم "آزادي". يُظهر تاريخ ثورة كوخجيري كيف أثرت الأحداث السياسية والاجتماعية في هذه الفترة على المشهد الكوردي وكيف شكلت نقطة تحول مهمة في تطور القضية الكردية.

رغم فشل ثورة كوخجيري في تحقيق أهدافها المعلنة، إلا أنها أثارت الوعي بقضية الكورد وحقوقهم في تركيا. كانت هذه الثورة محاولة جادة من الكورد للتصدي للتهميش والظلم الذي واجهوه في ذلك الوقت.

تأتي هذه الثورة في سياق الاضطرابات الكبيرة التي شهدتها تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية. السياق السياسي والاقتصادي

المعقد للبلاد وعدم استقرارها ساهما في تأجيج النزاعات العرقية والثقافية، وكانت الثورة الكوردية مظهراً بارزاً لهذا الصدام.

على الرغم من أن معظم قادة القبائل في ديرسم كانوا يدعمون التيار الكمالي الذي كان يتحالف مع مصطفى كمال أتاتورك، فإن ذلك لم يمنع بعض الفعاليات الكوردية من السعي إلى تحقيق حقوقهم والدفاع عن هويتهم.

بالرغم من تصاعد التوترات والصراعات في السنوات اللاحقة، إلا أن الوعي بالقضية الكوردية أصبح أكثر انتشاراً، وأدرجت المجتمعات الدولية أهمية البحث عن حلول دائمة لهذه القضية. بعد عقود، استمرت الحركات الكوردية في السعي إلى الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الحكم الذاتي في إطار الوحدة والاحترام المتبادل.

تظل ثورة كوخجيري نقطة تحول في تاريخ الكورد، ومن ثم فإن فهم تأثيرها يساعد في فهم أعماق الصراعات والتطورات الكوردية المستمرة في العقود اللاحقة.

تظل ثورة كوخجيري نقطة تحول في تاريخ الكورد، ومن ثم فإن فهم تأثيرها يساعد في فهم أعماق الصراعات والتطورات الكوردية المستمرة في العقود اللاحقة. برغم فشل الثورة في تحقيق أهدافها المباشرة، إلا أنها خلقت دافعاً للكورد للاستمرار في النضال من أجل الحقوق والاعتراف بالهوية الكوردية.

بالنظر إلى التاريخ الكوردي المضطرب، تعتبر ثورة كوخجيري محطة هامة في مسار تطوير الحركة الوطنية الكوردية. أثارت هذه الثورة وعياً دولياً بحقوق الكورد وأوجدت قاعدة للحركات الكوردية المستقبلية. في ظل التحولات السياسية الحديثة، يظل الحل الشامل والمستدام للقضية الكوردية يعتمد على الحوار المفتوح والتفاهم المتبادل، بهدف إيجاد إطار يحقق العدالة ويضمن تحقيق الحقوق والمساواة للكورد في تركيا.

ثورة الشيخ سعيد البيراني (١٩٢٥)



تحتل ثورة الشيخ سعيد مكانة هامة في سجل الانتفاضات والثورات الكوردية في تاريخ تركيا، حيث اندلعت هذه الثورة في عام ١٩٢٥ في جنوب شرقي تركيا في إقليم كوردستان الشمالية بقيادة الشيخ سعيد. كانت هذه الفترة محفوفة بالتوترات بين التيارات الكمالية والتوجهات المفردة للعلمانية في نظام تركيا، مما دفع إلى تصاعد التمرد الكوردي كرد فعل على سياسات القمع والتهميش.

بدأت ثورة الشيخ سعيد في فبراير عام ١٩٢٥، وقادها حوالي ١٥ ألف مقاتل كوردي، أغلبهم من الزازا، في مواجهة ٥٢ ألفاً من قوات الدرك التركية. امتدت الثورة في مقاطعة آمد / ديار بكر/ ومدينة ماردين، وشكلت البداية لانتفاضة واسعة النطاق للعرق الكوردي في تركيا. قادت جمعية الكرد المستقلة "آزادي" هذه الثورة، وكانت أهدافها تحرير الأكراد من القمع وتحقيق الحرية وتطوير دولتهم.

انتهت الثورة بسرعة في مارس ١٩٢٥، حيث تم إعدام الشيخ سعيد وكل القادة المنظمين للثورة في ٢٩ يونيو من نفس العام. رغم انتهاء هذا التمرد بسرعة، إلا أنه خلف بصمة قوية على مسار التطورات الكوردية في تركيا.

في الأعوام التالية، استمرت الاضطرابات والهجمات على القوات التركية، حيث توجه الثوار نحو بالو وملطية، ونجحوا في السيطرة على مدينتي لايس وبيينكل. ورغم استخدام القوات الجوية التركية للغارات ضد الثوار في ماردين، إلا أن الصراعات المستمرة لم تنتهي وظلت المنطقة تشهد حالة من عدم الاستقرار والتوتر.

تواصلت سلسلة الهجمات على الحاميات التركية في بالو وملطية بعد سقوط الشيخ عبد الرحمن، شقيق الشيخ سعيد، في عام ١٩٢٧. نجح الثوار في السيطرة على مدينتي لايس وبيينكل، كما احتلوا مرتفعات جنوب أرضروم. شنت القوات التركية غارات جوية على المناطق التي كانت تسيطر عليها الثوار في ماردين.

مع تقدم الوقت، حاول شقيق الشيخ سعيد الانتقام من الحكومة التركية من خلال هجمات على القواعد العسكرية التركية في منطقة كوردستان. ورغم جميع هذه الجهود، فإن الصراعات لم تحقق تقدماً دائماً، وانسحب الثوار بعد تعزيزات عسكرية تركية وصلت إلى المنطقة.

ثورة الشيخ سعيد والأحداث التي تلاها أسهمت في تعقيد العلاقة بين الحكومة التركية والشعب الكردي، وفتحت الباب أمام فصل جديد من التوترات والصراعات في المنطقة. يظل تأثير هذه الثورة حاضراً في الذاكرة التاريخية للكرود ويشكل جزءاً مهماً من سياق النضال الكردي في تركيا.

من هو الشيخ سعيد البيراني :

الشيخ سعيد البيراني، المعروف أيضاً بسعيد بن محمود بن علي البالوي، كان شخصية دينية وثقافية بارزة في تاريخ الكورد، ولد في بالو سنة ١٨٦٥ في قرية بيران. يعود نسبه إلى منطقة بالو التي كان جده علي قد استقر فيها ونسب إليها. يعتبر الشيخ سعيد من الشخصيات البارزة التي تأثرت بالتاريخ والثقافة الكوردية، وكانت حياته مليئة بالنشاطات الدينية والتعليمية.

تلقى الشيخ سعيد تعليمه الأولى على يد والده، حيث حفظ القرآن واكتسب مهارات القراءة والكتابة. ثم قام بدراسة الفقه، حيث برع في فهم القوانين الدينية وتفسيرها. وفي هذا السياق، تأثر بوالده الذي كان زعيماً دينياً نقشبندياً يلتف حوله الناس، وكان له تأثير كبير في تلك المرحلة.

عند وفاة والده، ورث الشيخ سعيد دور الزعامة الدينية، وتفاعلت الجماهير الكوردية وبعض الأتراك معه بشكل كبير. أصبح الشيخ سعيد مرجعاً دينياً للناس، وكان له دور بارز في توجيه الطاقة الدينية والاجتماعية في المنطقة. رغم أن تأثيره كان أساساً دينياً، إلا أنه كان أيضاً شخصية ذات تأثير سياسي.

كانت فترة حياته تتزامن مع التحولات الكبيرة في المنطقة، وكان لديه دور في توجيه والإرشاد خلال هذه الفترة. ترك تأثيره العميق في الذاكرة التاريخية للكرود، واستمر تأثيره حتى بعد وفاته.

يعتبر الشيخ سعيد البيراني واحداً من الشخصيات التي أسهمت في تشكيل الهوية الكوردية والحفاظ على التراث الثقافي والديني للشعب الكردي.

تأثير الشيخ سعيد البيراني لم يقتصر على الفترة التي عاش فيها، بل استمر في تأثير الكوردية على مر العصور. كان لديه دور مهم في توجيه الطاقة الدينية والثقافية للكرود، وقاد الجماهير بإلهامه وإرشاده. بفضل علمه وفهمه العميق

للفقه والقانون الديني، كان يمتلك القدرة على توجيه الناس وتحفيزهم نحو التفاني في دينهم وحفظ تراثهم الثقافي.

تجلى تأثير الشيخ سعيد أيضاً في الساحة السياسية، حيث لعب دوراً هاماً في التوجيه والإرشاد خلال الفترة الحرجة التي مرت بها المنطقة. كان لديه القدرة على توحيد الجماهير الكوردية وتحفيزها للدفاع عن هويتها وحقوقها. ترك تأثيراً بارزاً في ذاكرة الكورد، ولا يزال اسمه يُذكر بفخر كواحد من الزعماء الدينية والثقافية الذين ساهموا في ترسيخ الهوية الكوردية.

الشيخ سعيد البيراني كان له دور بارز في توجيه الجماهير الكوردية نحو التحصيل العلمي والديني، حيث جمع حوالي اثني عشر ألفاً حوله، يتنوعون بين العلماء، العبّاد، ورجال الجهاد. كانت جلساته تضم فئات مختلفة من المجتمع، حيث يجتمع العلماء والمتدربين والراغبين في الجهاد لبحث القضايا الدينية والاجتماعية. رغم الأجواء التقليدية آنذاك، كان الشيخ سعيد يتمتع بسمعة قوية ولم يقبل من أحد أن يقبل له يده أو ينحني له، كما كان يفعل المشايخ الآخرون.

قاد الشيخ سعيد حملات لجذب بعض العائلات الكوردية لدعم قضية الكورد، وشارك بفعالية في جمعية "أزادي"، التي ركزت على نيل حقوق الكورد. كان لديه رؤية توجيهية وثاقبة تجاه مستقبل الكورد وضرورة تعزيز وحدتهم وتحقيق حقوقهم.

وفي سعيه لتعزيز التعليم، حلم الشيخ سعيد بتأسيس جامعة إسلامية في منطقة "وان" الكوردية، مستلهماً من جامعة الأزهر في القاهرة. لكن واجه تحديات من بعض المشايخ الكورد الذين عارضوا هذا المشروع، مما حال دون تحقيقه. رغم ذلك، كانت هذه المحاولة تعكس رؤية الشيخ سعيد في دمج التعليم والدين لتحقيق التقدم في المجتمع.

كان للشيخ سعيد أيضاً صلوات مع المثقفين الكورد في استانبول، حيث كان يتواصل من خلال ابنه علي رضا والشيخ عبد القادر أفندي، نجل الشيخ عبيد الله النهري. تلك العلاقات كانت مهمة في تعزيز التواصل وتبادل الأفكار بين الشيخ سعيد والمثقفين الكورد في مراكز الثقافة الرئيسية.

في نهاية المطاف، يعتبر الشيخ سعيد البيراني رمزاً للقوة والصمود الكوردي، وتاريخه وتأثيره يظلان مصدر إلهام وفخر للشعب الكوردي وللمنطقة بأسرها.

نشاطه السياسي :

نشاط الشيخ سعيد البيراني في المجال السياسي يعود إلى بداية القرن العشرين، حيث كانت الدولة العثمانية تشهد تحولات جذرية بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في عام ١٩٠٨، انطلقت حركة الانقلاب الشبابي الذي أدى إلى إعلان الدستور العثماني، وكانت هذه فترة حيوية من التنظيم السياسي والنشاط الجمعيات.

استغل الشيخ سعيد هذا السياق للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. قاد وشارك في تأسيس الجمعيات والمنظمات الكردية، حيث كان لديه دور فاعل في جمعية "آزادي" الكردية. كانت هذه الجمعية تسعى إلى تحقيق الحقوق الوطنية للأكراد في إطار الدولة العثمانية. وقد قامت الحكومة التركية بمحاربة هذه الجمعيات، حيث تم اعتقال بعض القادة الكورد البارزين.

مارس الشيخ سعيد بن الشيخ محمود بن الشيخ علي بيران النشاط السياسي منذ تأسيس الجمعيات والمنظمات الكردية بين الأعوام (١٩٠٨-١٩٢٣)، وكانت له صلات وثيقة مع العائلات الوطنية كعائلة بدرخان بك وعائلة الشيخ عبيد الله النهري، بالإضافة إلى الزعماء الكورد المعاصرين له. قامت الحكومة التركية باعتقال بعض قادة جمعية آزادي الكردية مثل خالد جبران ويوسف زيا الذين أعدموا رمياً بالرصاص في مدينة بدليس في خريف ١٩٢٤. عندئذ، وقع الاختيار على الشيخ سعيد ليكون رئيساً للجمعية التي عقدت مؤتمراً في تشرين الثاني ١٩٢٤ في حلب حضره علي رضا، ابن الشيخ سعيد ممثلاً عن والده، إلى جانب معظم القادة الكورد في تركيا وسوريا. قرر المشاركون في المؤتمر الكوردي القيام بانتفاضة شاملة لانتزاع الحقوق القومية الكردية، على أن تبدأ في يوم العيد القومي الكوردي، أي في يوم النوروز ٢١ آذار ١٩٢٥. ولكسب الدعم والتأييد للانتفاضة قام الشيخ سعيد بجولة في كردستان، قام اثناءها بحل الخلافات بين العشائر الكوردية وإزالة العداوات والدعوة إلى الوحدة والاتفاق.

ومن جانب آخر في الفترة التي أسس فيها مصطفى كمال جمهورية تركيا الحديثة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، شهدت تركيا تغييرات هائلة في الهيكل الاجتماعي والسياسي. كانت هذه الفترة هي بداية العصر الجديد لتركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، الذي كان يسعى إلى تحقيق تحول شامل نحو العلمانية والحديثة.

أقام أتاتورك جمهورية تركيا الحديثة على أسس علمانية تامة، حيث قطع الصلة بين الدولة والدين، وأعلن عن التفرغ لتطوير المجتمع والاقتصاد وتحقيق

التحول من نظام ديني تقليدي إلى نظام علماني. قام بإلغاء الخلافة الإسلامية ومحاولة تطوير هيكل المجتمع وفقاً لأسس دينية مستقلة.

وفي هذا السياق، واجه مصطفى كمال أتاتورك معارضة من العلماء الدينيين والتيارات الإسلامية في تركيا. كانت هناك اعتراضات ومقاومة شديدة ضد التحول العلماني الذي فرضه أتاتورك. قام بملاحقة العديد من العلماء والمثقفين الذين عارضوا هذا التحول، حيث تم إعدام العديد منهم أو وضعهم في السجون. شهدت هذه الفترة أيضاً تقديم إصلاحات شاملة في اللغة والتعليم والقانون، بهدف إيجاد دولة مدنية حديثة. كانت هذه السياسات تحظى بدعم جزء من السكان الذين كانوا يرغبون في الابتعاد عن التقاليد الدينية القديمة.

في هذا السياق، يُعتبر الشيخ سعيد بيران وغيره من العلماء والزعماء الدينيين الذين عارضوا هذه السياسات بمثابة رمز للمقاومة الدينية في تلك الفترة. تجسّدوا في مواجهة السلطات العلمانية والجيش التركي، ورغم قوة معارضتهم، فإن القمع الحكومي كان له اليد العليا في تكميد هذه الثورات والمظاهر الدينية التقليدية.

بداية الثورة :

لقد شهدت المناطق الكردية في الفترة بين الحرب العالمية الأولى وما بعدها تغيرات هامة، حيث كانت تلك الفترة حافلة بالأحداث التاريخية والتحويلات الاقتصادية والسياسية. في سياق هذا التاريخ المعقد، يتناول الحديث الذي ذكرته المرحلة بعد انسحاب الروس من المناطق الكردية وتساعد التوترات مع الأرمن.

في ظل انهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة الروس على بعض المناطق الكردية، شهدت تلك المناطق تصاعد التوترات مع الأرمن الذين احتلوا بعض المناطق وأثاروا استياء الكورد. مع انتصار الثورة البلشفية في موسكو في عام ١٩١٧، انسحبت القوات الروسية من تلك المناطق وسلمتها إلى الميليشيات الأرمنية، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين الكورد والأرمن.

في عام ١٩٢٠، حرر الكورد أرضهم من الأرمن بعد معارك ضارية. تشير هذه الفترة إلى مرحلة هامة في تاريخ الكورد، حيث استعادوا السيطرة على مناطقهم وحافظوا على وحدتهم الثقافية والإثنية.

وفي فبراير ١٩٢٥، اجتمع أعضاء التنظيم الكردي من تركيا والعراق وسوريا في حلب، حيث تم انتخاب الشيخ سعيد كقائد عام للثورة ورئيس لجمعية آزادي.

تلك الفترة شهدت استمراراً للنضال الكوردي والسعي لتحقيق حقوقهم القومية والاستقلال.

وعين المؤتمرون الجبهات الثورية وقياداتها على النحو التالي:

جبهة بالو بقيادة الشيخ شريف ومعه ١٨ ألف مقاتل. وجبهة فارتو بقيادة الضابط عبد الله ملكان وعلي رضا نجل الشيخ سعيد والعقيد خليل حتو ومعهم ١٢ ألف مقاتل.

وعلى هذا المنوال عينت جبهات القتال الأخرى في ديار بكر وباخر ومدن وبوتان وساسون إلى آخره ...

وقد حدث خطأ عقب هذا التوزيع نشأت بسببه الثورة مبكراً، أي أن الأكراد ثاروا قبل اكتمال استعدادهم، وسبب هذا أن الشيخ سعيد قام بجولة واسعة في مناطق الأكراد لتهيئتها للثورة، وكان معه مئات من مناصريه، وكانت الثورة قد خطط لها أن تبدأ في ٢١ مارس/ آذار سنة ١٩٢٥، ووصل الشيخ إلى قريته بيران، وصادف قدومه دخول مفرزة من الجيش التركي لاعتقال بعض الشباب الكورد، فطلب الشيخ سعيد من رئيس المفرزة - حسني أفندي- احترام وجوده وتأجيل اعتقال من يريد بعد أن يغادر الشيخ القرية فرفض رئيس المفرزة، فنشب صراع مسلح بين الطرفين أدى لمقتل بعض الجنود الأتراك وأسر القائد وبعض من معه، فظن بعض قادة الجبهات الكوردية أن الشيخ سعيد بدأ الثورة فهاجموا قوات الدولة المنتشرة في مناطقهم، واندلعت الثورة في مناطق الأكراد بسرعة.

وسيطر الشيخ عبد الرحيم أخو الشيخ سعيد على محافظة "كينجو" التي أعلنت عاصمة مؤقتة للأكراد، وقام طاهر بيران أخو الشيخ سعيد أيضاً بالاستيلاء على البريد من ليجة إلى سردي، ووصل بمائتي مقاتل إلى كينجو وسلم للشيخ سعيد الوثائق والأموال، وبهذه الأحداث ابتدأت حركة الشيخ سعيد الثورية قبل أربعين يوماً تقريباً من الوقت المقرر لها، وتولى فقي حسن رئيس عشيرة مودان إدارة محافظة "كينجو"، وألغى الشيخ سعيد ضريبة العشر، وهذا جلب رضا السكان، وسُجن المحافظ والموظفون.

- عقد مجلس الوزراء التركي جلسة عاجلة في ١٩٢٥/٢/٢٢ شارك فيها رئيس الأركان فوزي باشا، وأعلنت حالة الطوارئ في منطقة الانتفاضة.

- في ١٩٢٥/٢/٢٥ عقد البرلمان التركي جلسة عدل فيها القانون رقم ٥٥٦ الخاص بالعقوبات على خيانة الوطن ليصبح كالتالي: "منع إنشاء المنظمات

السياسية على أسس دينية وكذلك استخدام الدين في سبيل تحقيق الأهداف السياسية، واعتبار الأشخاص القائمين بمثل هذه الأعمال أو المنتسبين إلى مثل هذه التنظيمات خونة" ، ولعل هذا القانون هو الأول في البلاد الإسلامية وهو السابق إلى تأسيس هذا الفهم الخاطئ ألا وهو فصل الدين عن السياسة.

- في ١٩٢٥/٢/٢٨ أحرزت الثورة انتصارات، والتف حولها عشرون ألفاً تقريباً من المقاتلين، واستولت على ليجة وخاني، وارتبكت الحكومة التركية.

- في ٢/مارس/آذار سنة ١٩٢٥ استقالت حكومة فتحي بك وتولى عصمت إينونو رئاسة الوزراء، وأعلنت الحكومة تدابير جديدة لقمع انتفاضة الشيخ سعيد، وسن البرلمان قانوناً يسمح بإنشاء محكمتين إحداهما في أنقرة والأخرى في الولايات الشرقية - مناطق الأكراد- أما الأولى فصلاحياتها محدودة ولا بد من مصادقة البرلمان على أحكام الإعدام، أما الأخرى فصلاحياتها مطلقة.

- في ١٩٢٥/٣/١١ أمر الشيخ سعيد بالهجوم على مدينة ديار بكر الحصينة من جميع الجهات لكن قوات الدولة المتفوقة عدداً وعدة أفشلت الهجوم فأصدر الشيخ سعيد أمره بالانسحاب.

- في ١٩٢٥/٣/٣١ هاجمت القوات الحكومية مناطق الانتفاضة وحصل تحول في موازين القوى ضعف على إثره الأكراد.

- في ١٩٢٥/٤/٦ تراجع الشيخ سعيد ومعه مئات من مقاتليه إلى صالحان.

- في ١٩٢٥ /٤/١٠ حوصرت قوات الانتفاضة في "كينجو" وحطمت وقبض على الشيخ سعيد وعدد من أتباعه.

- في ١٩٢٥ / ٥/٢٩ بدأت محاكمة الشيخ سعيد ورفاقه، واستغرقت شهراً كاملاً.

من أعمال الثورة :

ومن أعمال الثورة المهمة التي أوقد نارها سعيد بيران آنذاك، سيطرة الأكراد على محافظة كينجو سيطرة تامة، ووقع المحافظ والموظفون الأتراك في الأسر، وتم إصدار قانون استثنائي، يحمل توقيع الشيخ سعيد، يقضي بأن تكون كينجو عاصمة مؤقتة لكوردستان، وانتقلت السلطة الدينية والمدنية إلى الشيخ سعيد، وأرسلت جميع الضرائب والأسرى إلى كينجو، كما أصدر الأكراد نداءً أعلنوا فيه إلغاء ضريبة العُشر، ودعوا السكان، بدلاً من ذلك، إلى تقديم المؤن للثوار، حينها أعلن مجلس الوزراء التركي في جلسة طارئة حالة الطوارئ،

ووضعها تحت الأحكام العرفية، لمدة شهر كامل، حتى يستطيع الجيش التركي مقاومة الأكراد.

اعتقل الجيش التركي قائد الثورة بيران، وعدد من أعضاء اللجنة القيادية على جسر فارتو ليلاً على نهر الفرات إثر خيانة شخص كان دليلاً للقافلة.

تزامنت الخيانة مع دخول ثلاثة كتائب من الجيش التركي بالإضافة إلى ١٥٠ ألف من الكورد الخائنين لبيران إلى ميدان القتال وخاصة في جبهة ديار بكر، حيث كانت حدة القتال قد اشتدت بشكل هائل، ومن ثم تسببت تلك الأنباء بانهيار المقاومة الكوردية من أجل حلم دولة كوردستان.

- في ١٩٢٥ / ٦ / ٢٩ صدر حكم بالإعدام شنقاً على الشيخ سعيد ورفاقه ونفذ في اليوم التالي في ساحة المسجد الكبير في ميدان بوابة الجبل في مدينة آمد، البالغ عددهم ٤٩ مناضلاً من بينهم الشيخ سعيد بيران، وقد وضعت منصات المشانق على نسق واحد، بعدما سيقوا إلى محاكم عسكرية عرفت باسم "محاكم الاستقلال"، وقبل أن يُعدم بيران سأله الجنرال مرسال قائد الفيلق السادس في ديار بكر إن كان لديه وصية يوصي بها، فرد بيران بسؤال: وهل ينفذ الأعداء وصية ضحاياهم؟ وفوق منصة الإعدام قال الشيخ سعيد: "إن الحياة الطبيعية تقترب من نهايتها، ولم أسف قط عندما أضحي بنفسي في سبيل الله، وإننا مسرورون لأن أحفادنا سوف لن يخلجوا منا أمام الأعداء.

بينما كانت إحدى مقولات الشيخ أثناء محاكمته: "أنتم لا تعترفون بحقوقنا من الناحية السياسية لماذا تحملون ترس الدين في يدكم؟".

استمرت وحشية المذابح التركية ضد الكورد إلى شهر رمضان بعد ذلك، مطلع فبراير (١٩٢٨)، ومن أبرز نتائج أعمال حكومة أتاتورك الوحشية حرق أكثر من 600 قرية وتهجير قسري لأكثر من ٧٠٠ ألف من الثوار والمناضلين الكورد، وطال ذلك الأسر دون مراعاة لأي أثر إنساني إلى داخل الأناضول لتذويبهم وتفكيك تركيبهم السكانية من كل الجهات وأهمها الهوية الدينية واللغوية والثقافية، لتستمر معاناة الكورد داخل تركيا حتى يومنا هذا.

فشلت الثورة، وسيطرت حركة إحسان نوري الباشا على مساحة كوردية كبيرة في ١٩٢٩، وانتهت الانتفاضة في عام ١٩٣٠.

1. "The Kurdish Question in Turkey: New Perspectives on Violence, Representation, and Reconciliation"

- Editors: Cengiz Gunes, Welat Zeydanlioglu
- This book offers new insights into the Kurdish issue in Turkey, possibly including chapters or sections on Sheikh Said's revolution.

2. "The Kurds in Turkey: EU Accession and Human Rights"

- Authors: Kerim Yildiz, Mark Muller, Joseph Allchin
- This comprehensive analysis of the Kurdish issue in Turkey may encompass the history of Sheikh Said's led revolution.

3. "The Kurds: A Contemporary Overview"

- Authors: Philip G. Kreyenbroek, Stefan Sperl
- This book provides a general introduction to the history and reality of the Kurdish people, potentially including information about Sheikh Said's revolution.

4. "Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries"

- Author: Hamit Bozarslan
- This book delves into the history of the Kurdish ruling class in the Ottoman state, offering context to understand the era witnessing Sheikh Said's revolution.

5. "A Modern History of the Kurds"

- Author: David McDowall
- This book gives an overview of Kurdish history from the 19th century to the present, possibly including information about Sheikh Said's revolution.

6. "Kurdish Awakening: Nation Building in a Fragmented Homeland"

- Author: Ofra Bengio
- Focusing on the Kurdish national awakening, this book may contain analyses of the era that witnessed Sheikh Said's revolution.

❖ ثورة الجاليلين في آارات ضد السلطات

العثمانية



تمثل تمرد آارات حلقة مؤلمة في تاريخ الصراعات الإثنية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجسدت رغبة الشعب الكوردي في تحقيق الاستقلال وتأسيس دولة خاصة به. بدأت هذه الفصول المظلمة في عام ١٩٢٧ عندما أعلن عن إنشاء جمهورية آارات في شرق تركيا، في محاولة للكورد إقامة كيان سياسي مستقل.

كان اللواء إحسان نوري الباشا رمزاً للقيادة الكوردية في هذا التمرد، حيث قاد مواجهات ضد القوات التركية في جبل آارات. رغم شجاعة الأكراد وإصرارهم على تحقيق الاستقلال، لكن تفوق القوات الجوية التركية والقصف الممنهج أدى إلى انهيار الحلم الكوردي. لم تحظ جمهورية آارات بالاعتراف الدولي ولم تجد الدعم الذي كان ينبغي لها، ما أسهم في تفهقر حظوظ التمرد.

بالرغم من المعارك الشديدة والصمود الكوردي، إلا أن القوات التركية نجحت في هزيمة التمرد بشكل نهائي في سبتمبر عام ١٩٣٠. استمرت العمليات العسكرية بأسلوب ممنهج، حيث دمرت القوات التركية الحصون الكوردية وسحقت الثورة. انتهت هذه الفترة الدموية بسيطرة تركيا على المنطقة، مما أسفر عن تحول حزين للقضية الكوردية وتثبيت الهيمنة التركية في المنطقة.

رغم نهاية تمرد آارات بفشله، إلا أن ذلك لم يخدم نضال الشعب الكوردي من أجل حقوقه وتمثيله السياسي. بالتالي، تعتبر هذه الحادثة نقطة تحول مهمة في تاريخ النضال الكوردي، حيث تعززت إرادة الكورد في السعي إلى الحقوق الثقافية والسياسية وتحقيق ذاتهم داخل الدول التي يعيشون فيها.

تظل فترة تمرد آارات تذكيراً بأهمية حق تقرير المصير وضرورة التفاوض السلمي لحل النزاعات الإثنية. يعزز الفهم الشامل لهذه الفترة من التواصل والحوار بين الطوائف المختلفة، مع التركيز على بناء مستقبل يشمل الجميع ويحترم تنوع الثقافات والهويات.

في الوقت الحاضر، يستمر النضال الكوردي في البحث عن التمثيل السياسي وتعزيز الحقوق الثقافية واللغوية. تعكس قصة تمرد آارات مدى التحديات التي تواجه الشعوب الصغيرة في السعي إلى تحقيق حقوقها في ظل الهيمنة السياسية للدول الكبيرة.

تمرد آارات أو تمرد آغري، المعروف أيضاً بتمرد جبل آارات، يمثل فصلاً مهماً في تاريخ النضال الكوردي والصراعات الإثنية في تركيا. حدثت هذه الانتفاضة في عام ١٩٣٠ في محافظة آغري في شرق تركيا، حيث شهدت مواجهة مستمرة بين السكان الكورد والحكومة التركية.

١- السياق التاريخي :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، بدأت قضية الكورد في تشكيل دور هام في تحديد خريطة الشرق الأوسط الجديد. في تركيا، كانت العلاقة بين الحكومة والأكراد متوترة، حيث تطلب الأكراد المزيد من الحقوق الثقافية والسياسية.

٢- الزمان والمكان :

في عام ١٩٣٠، اندلعت الانتفاضة في منطقة جبل آارات في محافظة آغري بشرق تركيا. كان إحسان نوري، زعيم قوات الكورد، هو الشخصية الرئيسية التي قادت هذا التمرد، والذي كان عضواً في قبيلة جبران الكوردية.

٣- أسباب الانتفاضة :

تجدر الإشارة إلى أن الانتفاضة نشأت في سياق تصاعد التوترات بين الحكومة التركية والأكراد، حيث كانت المطالب بالحقوق الثقافية واللغوية والسياسية تتزايد. كانت الحكومة التركية، في تلك الفترة، تتخذ سياسات قمعية تجاه المطالب الكوردية.

٤- تطورات التمرد :

قاد إحسان نوري وقواته تمرداً قوياً ضد الحكومة التركية في جبل آارات. كانوا يسعون إلى إقامة كيان كوردي مستقل، مطالبين بحقوقهم الثقافية والسياسية. شهدت المواجهات العنيفة استخداماً للقوة من قبل الجانبين، وكانت القوات الجوية التركية تقوم بقصف مواقع كوردية في المنطقة.

٥- نهاية التمرد :

بحلول نهاية عام ١٩٣٠، نجحت القوات التركية في قمع التمرد بشكل نهائي. تم استخدام القوة العسكرية والقصف الجوي لسحق المقاومة الكوردية. وفي سبتمبر من نفس العام، تم الإعلان عن نهاية الحملة واستسلام القوات الكوردية. كانت

هذه الفترة قاسية على الأكراد، حيث تم تدمير عدة حصون وتضررت الهياكل الاجتماعية والثقافية الكردية.

٦- التأثيرات :

رغم فشل التمرد، إلا أنه ترك أثراً عميقاً على الوعي الكردي وتصاعد النضال من أجل الحقوق. ساهم هذا التمرد في تشكيل هوية النضال الكردي، وأعاد إلى الواجهة قضايا الحقوق الكردية. كما أنه ساهم في تعزيز الوحدة بين الكرد وتعزيز إصرارهم على النضال من أجل التمثيل والحقوق في الفترات اللاحقة.

خلفية التمرد في عام ١٩٢٦:

تعود خلفية التمرد الذي قاده إبراهيم حسقي في عام ١٩٢٦ إلى سياق الأحداث السياسية والاجتماعية التي كانت تسيطر على تركيا في تلك الفترة. كانت هذه السنوات هي فترة مهمة في تاريخ تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وتأسيس الجمهورية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك.

١- سياسات الحكومة التركية:

بدأت حقبة الحكم الجمهوري في تركيا في محاولة لتحديث وتطوير الدولة بشكل شامل. ومن أبرز السياسات التي اعتمدها الحكم الجمهوري تركزت على العلمانية والوحدة الوطنية، مع تطبيق إصلاحات اقتصادية وثقافية واجتماعية. ومع ذلك، كان هناك توتر بين الحكومة والأقليات العرقية، بما في ذلك الكرد.

٢- الوضع الاقتصادي :

كانت تركيا تواجه تحديات اقتصادية جسيمة بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت الحكومة تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، كانت هناك تباينات كبيرة في توزيع الثروة والفرص، مما أثار استياء العديد من الطبقات الاجتماعية.

٣- قضايا الأكراد:

كانت القضايا المتعلقة بالهوية والحقوق الثقافية للأكراد تشكل جزءاً هاماً من التوترات السائدة. كانت الحكومة تتخذ إجراءات لفرض الوحدة الوطنية، مما أدى إلى تجاهل بعض حقوق الأقليات.

التمرد في عام ١٩٢٦ :

في هذا السياق، أصدر إبراهيم حسقي، الذي كان ينتمي إلى قبائل الحسانان وجلالي وحيدران، أوامره للتمرد في محافظة ديار بكر في شرق تركيا. في ١٦ مايو ١٩٢٦، خاضت القوات الكردية معركة ضد الفوج ٢٨ من فرقة المشاة التاسعة وخفر السواحل في منطقة دميرقايي. فازت القوات الكردية في المعركة، مما أجبر الفوج ٢٨ على التراجع. في ١٧/١٦ يونيو، استسلم إبراهيم حسقي وقواته للفوجين ٢٨ والـ ٣٤. ورغم ذلك، استطاعوا الهروب إلى إيران عبر يوقاري دميرقايي.

هذا التمرد يعكس التوترات السائدة في المجتمع التركي في ذلك الوقت، حيث كانت الحكومة تواجه تحديات كبيرة في محاولة تحقيق التوازن بين التحديات الداخلية والضغط الخارجية.

تاريخ خوبيون وتمردها في جبل آارات:

في ١١ يونيو ١٩٣٠، انطلقت فصول جديدة من التاريخ الكوردي والتركي مع بداية رد الفعل المسلح من الجيش التركي ضد متمردي أغري. وفي هذا السياق، برزت منظمة قومية كردية كرمانجية تُدعى "خوبيون" كشخصية رئيسية في تنظيم التمرد والتصدي للهجمات التركية.

١- **الخلفية:** خوبيون، كمنظمة قومية، كانت تعبر عن إرادة الكورد في تحقيق حقوقهم والدفاع عن هويتهم الثقافية والوطنية. وكانت تشارك بنشاط في تنظيم التمرد ضد الحكومة التركية في إطار موجة التمرد الأكراد في الجنوب الشرقي لتركيا في تلك الفترة.

٢- **الدعوة للمساعدة:** وفقاً للمصادر التاريخية، أصدرت خوبيون نداءً عاجلاً للأكراد للمساعدة في وجه التهديد التركي المتزايد. كانت هذه الدعوة تهدف إلى توحيد جهود الكورد لمواجهة الهجمات التي استهدفت بشكل رئيسي مناطق مثل جبل تندورك، إغدير، إرجيش، جبل سوفان، فآن، وبدليس.

٣- **التحركات العسكرية:** رداً على دعوة خوبيون، جرت تحركات عسكرية واسعة النطاق من قبل الأكراد الكرمانجية، وكان الهدف منها صد الهجمات التركية. وقد تجسد هذا التصدي في معارك عنيفة في عدة مناطق تمثلت في جبل تندورك، إغدير، إرجيش، جبل سوفان، فآن، وبدليس.

٤- **تأثير دعوة خوبيون**: كانت دعوة خوبيون للمساعدة لها تأثير كبير في إلهام الكورد وجذب دعمهم للتصدي للتهديد التركي. لم يكن الكثيرون راضين عن الهجمات التركية والتي كانت تستهدف بشكل رئيسي الأكراد الكرمانجية.

٥- **هزيمة التمرد**: رغم الجهود الكبيرة التي بذلها خوبيون والمتمردين، فإن القوات التركية الكبيرة تمكنت تدريجياً من سحق التمرد. ساهمت القوات الجوية التركية بشكل كبير في تحقيق الهيمنة العسكرية وكبح حماس المتمردين.

٦- **الوثائق التاريخية**: وفيما بعد، وثق قائد التمرد دور القوات الجوية التركية وتأثيرها في هزيمة ثورة أغري في كتابه الذي حمل عنوان "La Révolte de L'Aggridagh"، والذي يلقي الضوء على تفاصيل وتطورات الثورة والتحديات التي واجهها الكورد في تلك الفترة.

من هو إحسان نوري باشا :



إحسان نوري باشا (حوالي ١٨٩٦ - ١٩٧٦)، قائد وكاتب ومؤرخ كوردي بارز قاد ثورة أغري في شمال كردستان عام ١٩٣٠ وسميت ثورته بثورة أغري لأنها اندلعت في جبال آارات في منطقة أغري.

ولادة إحسان غير معروف بتاريخ محدد لكن ولد إحسان نوري باشا في فترة بين عامي (١٨٩٦، ١٨٩٨) بعد أن أكمل دراسته الأساسية توجه إلى الأستانة لإكمال دراسته حيث دخل المدرسة العسكرية وبعد إكمال دراسته نال شهادة التخرج فعين برتبة ملازم ثاني في الجيش العثماني. رقي في عهد حكم مصطفى كمال إلى رتب أعلى، لكن موقفه تغير بعد أن رأى بأم عينيه بشاعة أعمال الحكومة التركية في اخماد ثورة الشيخ سعيد بيران سنة ١٩٢٥ وإعدام زعمائها الميامين وتدمير معظم قرى تلك المناطق التي حارب الثوار فيها القوات الحكومية. فأخذ يفكر مع نخبة من الوطنيين الكورد في تأسيس تنظيم سياسي ثوري موحد يأخذ على عاتقه توحيد وتحرير كردستان من ربة الاستعمار والاحتلال وصولاً إلى نيل حق تقرير المصير للامة الكوردية، فأسس مع الأمراء البدرخانيين والوطنيين الآخرين حزباً قومياً باسم (خوبيون) أي(الاستقلال) سنة ١٩٢٧ للسعي في سبيل استقلال كردستان وتأسيس دولة موحدة للكورد.

قرّر حزب خويبون القيام بثورة قومية عارمة ضد سلطات تركيا الكمالية فاختر (الجنرال إحسان نوري باشا) لقيادتها. فهياً الجنرال منذ ذلك الحين نفسه لتلك المهمة القومية الخطيرة، فوقع اختياره على جبل آكري (أغري) من جبال آارات ليكون منطلقاً لقيام تلك الثورة القومية. فجمع حوله نخبة مخلصّة من ثوار أشداء، هكذا قامت الثورة العتيدة في خريف سنة ١٩٢٧ بدأت تلك الثورة بمصادمات محدودة بين الثوار الكورد والقوات التركية من شرطة وجيش وعندما توسعت نشاطات الثوار الفدائيين الكورد، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة التركية بتمويه الحقائق واطهار تلك الحركة الثورية كأنها حركة تمرد محدودة، فأخذت تنشر دعايات عن إصدار قرار عفو عام عن المتمردين للعودة إلى أعمالهم الاعتيادية في مدنهم وقراهم. لكن لا القائد المحنك الجنرال احسان نوري باشا ولا الثوار الميامين لم يصدقوا بتلك القرارات والوعود الكاذبة واعتبروها خديعة ومؤامرة خبيثة من جانب الحكومة للإيقاع بهم في الشرك. لذا حصّنوا مواقعهم في الكهوف وشعاب الجبال أكثر، استعداداً لكل طارئ وجمعوا اسلحة وأعدتة وذخائر كثيرة لمدة طويلة وسيطروا على جميع أجزاء سلسلة جبل آكري.

لقد كانت الحكومة التركية بعد سحقها لثورة ١٩٢٥ الكوردية كانت تتوقع قيام انتفاضة أخرى، إلا أنّها لم تكن تتوقع اندلاع ثورة أخرى بهذه القوة وهذا التنظيم الجيد. فعندما علمت الحكومة حجم وقوة الثوار، قامت بتجهيز جيش مزود بأحدث الاسلحة المتوفرة آنذاك، تدعمه القوة الجوية الضاربة.

فصعدت تلك القوات الجبل عند جبهات (وان) و(بدليس) و(جبل سبحان) للقضاء على الثوار، إلا أن خطة قائد الثورة إحسان نوري باشا قد نجحت عندما أمر الثوار بعدم التصدي للقوات الحكومة إلى أن تصل إلى أمام فوهات بنادقهم ورشاشاتهم. فتقدم الجنود نحو مواقع الثوار الحصينة المخفية دون مقاومة تذكر. فلما وصلت معظم قواتهم إلى مقابل متاريسهم المحصنة عندئذ أمر القائد بضرب قوات العدو المهاجمة بصليبات من رشاشاتهم وبنادقهم، فأوقعوا خسائر فادحة في صفوف القوات الحكومية المهاجمة، وأجبرتها على التقهقر والانسحاب إلى الورا.

كانت خسائر القوات الحكومية حسب الاحصائيات التي أجريت ما بين ١٣ حزيران إلى ١٣ تموز ١٩٣٠ كالآتي:

بلغ عدد القتلى والجرحى في صفوف قوات الحكومة التركية عدة آلاف من الجنود والضباط، مع اسقاط ١٢ طائرة حربية والاستيلاء على ٥٠ رشاشة وثلاثة آلاف بندقية و ١٥٠ خيمة و ٦٠ ألف إطلاقة و ٤٠ حملاً من الارزاق

المؤونات فبعد هذا الاندحار العسكري الفظيع للقوات الحكومية أخذت القيادة العامة للقوات المسلحة باستدعاء ٥ مواليد لخدمة الاحتياط، فجهزت من خيرة ضباطها وجنودها المدربين تدريباً جيداً، جيشاً قوياً دفعته نحو ساحة المعارك والمواجهة في شعاب وكهوف آكري داغ وحاصرت قوات عسكرية أخرى المنافذ الخارجية من الجبل حصاراً محكماً.

فقاوم الثوار تلك القوات المهاجمة بكل جدارة وبطولة، فأوقعوا في صفوفها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، إلا أن أسلحتهم وتجهيزاتهم أخذت بالنفاد ولا تصل إليهم إمدادات أخرى بسبب الحصار المفروض على مواقعهم. فعندئذٍ قرر الجنرال إحسان نوري باشا ترك مواقعهم خوفاً من الإبادة الجماعية فتسللوا إلى داخل حدود كردستان الإيرانية. فقامت القوات التركية المهاجمة من بعدهم بتدمير مئات القرى الكوردية وقتل أناس أبرياء بتهمة انتمائهم للثوار في تلك الفترة العصيبة. لجأ الجنرال إحسان نوري باشا قائد الثورة هو وعائلته ولفيف من الثوار في شهر تشرين الأول ١٩٣٠ إلى حكومة شاهنشاهية إيران. فأقام هو في طهران العاصمة كلاجئ سياسي إلى أن توفي في ١٩٧٦/٣/٢٥ عن عمر يناهز ٧٨ سنة وهكذا طوي سجل حياة مناضل ثائر كوردي كافع وحارب من أجل استقلال كردستان وإقامة كيان سياسي للكورد، توفي في يوم الخامس والعشرون، وبقي ذكرى نضاله الثوري حية في ضمائر أبناء كردستان الأوفياء لشهدائهم.

المراجع:

1. Rohat Alakom, "Hoybùn Organization and the Ağrı Rebellion," Avesta, 1998, ISBN 975-7112-45-3, p. 180. (in Turkish)
2. Robert W. Olson, "Imperial Meanderings and Republican By-Ways: Essays on Eighteenth Century Ottoman and Twentieth Century History of Turkey," Isis Press, 1996, ISBN 9754280975, page 142.
3. Robin Leonard Bidwell, Kenneth Bourne, Donald Cameron Watt, Great Britain. Foreign Office: "British Documents on Foreign Affairs--Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Print: From the First to the Second World War. Series B, Turkey, Iran, and the Middle East, 1918-1939," Volume 32, University Publications of America, 1997, page 82.
4. Soner Çağaptay, "Islam, Secularism, and Nationalism in Modern Turkey: Who is a Turk?," Routledge, ISBN 1134174489, page 38.
5. Yusuf Mazhar, "Cumhuriyet," 16 July 1930, "Zilan Operation resulted in the destruction of around 15,000 people. Zilan Creek was filled with corpses up to its mouth."
6. Ahmet Kahraman, ibid, p. 211, Karaköse, 14 (Our special correspondent reports)...
 - M. Kalman, "Ağrı Resistance 1926–1930: Documents, Witnesses, and Survivors," Pêri Yayınları, Istanbul, 1997, ISBN 975-8245-01-5, p. 105.
7. "Der Krieg am Ararat" (Telegram from our correspondent), Berliner Tageblatt, October 3, 1930, "...the Turks in the Zilan region destroyed 220 villages and massacred 4,500 women and elderly."
8. Martin van Bruinessen, "Zaza, Alevi and Dersimi as Deliberately Embraced Ethnic Identities" in "Aslımı İnkâr Eden Haramzadedir!" The Debate on the Ethnic Identity of The Kurdish Alevi's in Krisztina Kehl-Bodrogi, Barbara Kellner-Heinkele, Anke Otter-Beaujean, "Syncretistic Religious Communities in the Near East: Collected Papers of the International Symposium 'Alevism in Turkey and Comparable Syncretistic Religious Communities in the Near East in the Past and Present,'" BRILL, 1997, ISBN 9789004108615, p. 13.

انتفاضة سيد رضا ١٩٣٧م:



في العهود العثمانية، كانت منطقة "ديرسم" في كردستان تحمل طابعاً مستقلاً، ولكن مع تطور الأحداث في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت هذه المنطقة هدفاً لاستراتيجيات الدولة التركية. بعد فشل انتفاضة "كوج كري" و ثورة الشيخ سعيد، وتلاحق انتفاضة "أكري"، توجهت الحكومة التركية نحو منطقة "ديرسم".

رغم الاستقلال الذي حظيت به المنطقة منذ العهود العثمانية، إلا أن مصير "ديرسم" تحوّل إلى محور لصراع مع الدولة التركية. رغم أن كون المنطقة كانت استراتيجية في شمال كردستان، إلا أن الحكومة التركية كانت تسعى جاهدة للقضاء على هذا الاستقلال. وفي هذا السياق، أصدرت الدولة التركية قانوناً خاصاً لـ "ديرسم"، تمثل في تجريدها من السلاح.

في عام ١٩٣٦، طالبت الحكومة الرئيس الذي يدير "ديرسم"، سيد رضا، بتسليم السلاح الذي يملكه إلى الدولة. ومع رفض سيد رضا لهذا الطلب ورفضه الانحياز لأوامر الحكومة، بدأت القوات التركية في عام ١٩٣٦ في التجهيز للحرب. انطلقت تلك الفعاليات في سياق الصراع القائم بين الأكراد والدولة التركية، حيث كانت "انتفاضة سيد رضا ١٩٣٧م" تمثل فصلاً هاماً في هذا الصراع الطويل والمعقد.

بدأت انتفاضة سيد رضا في عام ١٩٣٧ كجزء من سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات ضد إجراءات الحكومة التركية في إلغاء استقلال منطقة "ديرسم" وتجريدها من السلاح. كان سيد رضا، رئيس منطقة "ديرسم"، رمزاً للمقاومة ضد تلك الإجراءات القمعية.

رفض سيد رضا التسليم بسهولة وأبدى إصراراً على الدفاع عن حقوق منطقتهم وشعبها. اندلعت معارك عنيفة بين القوات التركية والمجاهدين الكورد، وشهدت المنطقة فترة من الصراع المستمر. تعبر هذه الانتفاضة عن إرادة الأكراد في الدفاع عن حقوقهم والحفاظ على هويتهم واستقلال مناطقهم. رغم مقاومة سيد رضا والمقاتلين الكورد، إلا أن الحملة القمعية من الحكومة التركية كانت قاسية، وتسببت في خسائر كبيرة بين المدنيين والمقاتلين الكورد. استمرت الاشتباكات حتى عام ١٩٣٨، حيث تمت قمع الانتفاضة بشكل نهائي.

تركزت انتفاضة سيد رضا أثراً كبيراً على العلاقة بين الحكومة التركية والأكراد، وزادت من توترات الصراع الطويل بين الطرفين. تجسدت هذه الفترة بوضوح كنقطة تحول تاريخية في الصراع الكوردي- التركي، وأثرت على تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي في المنطقة. لذلك بدأت الفيلق التركية في عام ١٩٣٦م تتأهب للحرب.

بعد حلول فصل الشتاء، تصاعدت التحديات أمام القوات التركية في مواجهة منطقة "ديرسم"، حيث بدأ العجز يلوح في أفق الحكومة التركية في مواجهة المقاومة الكوردية. في محاولة لتحقيق تقدم في الصراع، قررت الحكومة التركية تبني استراتيجية جديدة تركز على بث الدسائس وزرع الفتن بين العشائر الكوردية.

في ربيع عام ١٩٣٧، نجحت الحكومة التركية في تحييد بعض العشائر الكوردية وجذب أخرى للوقوف إلى جانبها. استخدمت الحكومة التكتيكات السياسية والعسكرية لفرض تأثيرها والتأثير على الديناميات الداخلية للمجتمع الكوردي.

في هذا السياق، قامت الكتيبة التركية بقيادة الجنرال ألب دوغان بقصف مدينة "ديرسم" من الأرض والجو، وهو ما أدى إلى تصاعد حدة النزاع وتفاقم الوضع الإنساني في المنطقة. استخدمت الهجمات العسكرية الشديدة لضمان السيطرة الفورية على المنطقة.

في نفس الفترة، أعلنت الحكومة التركية النفير العام وجندت الشبان البالغين من سن ٢٦ إلى ٢٨ عاماً من جميع أنحاء البلاد، وأرسلتهم إلى "ديرسم" لتعزيز صفوف الجيش. كان هذا الإجراء يعكس التصعيد في التحضيرات العسكرية والجهود الحكومية للقضاء على المقاومة الكوردية في المنطقة.

تتجلى هذه الفترة في تاريخ "ديرسم" كفترة حرجة وحاسمة، حيث تزايدت الضغوط العسكرية والتكتيكات السياسية للحكومة التركية بهدف تحقيق الهيمنة الكاملة على المنطقة وكسر إرادة الكورد في الدفاع عن حقوقهم واستقلالهم.

في ظل استمرار المواجهات الحامية في منطقة "ديرسم"، قررت الحكومة التركية تعزيز قواتها باستدعاء عساكر من مناطق أخرى مثل "أرزروم" و "أرزنان" و "دياربكر"، بهدف تكثيف الحصار حول "ديرسم". في هذا السياق، كان "سيد رضا" و "علي شير" يقودان الثورة، وكانوا يواجهون تحديات كبيرة في مواجهة التدفق الهائل للقوات التركية.

كانت الحرب في هذه المرحلة شديدة الوحشية والقسوة، حيث كان أهالي "ديرسم" يظلون يقاومون بشجاعة ويتكبدون خسائراً فادحة في مواجهة الغزاة. رغم الظروف الصعبة، لم تصل "ديرسم" أي معونات أو إمدادات من الخارج، مما جعل التحدي أكثر صعوبة.

في الوقت نفسه، قامت القوات التركية بالاستعانة بدمم بعض الأفراد الكورد الذين فقدوا أخلاقهم، حيث باعوا أنفسهم للدولة التركية. من بين هؤلاء الذين باعوا أنفسهم كان نجل شقيق "سيد رضا" الذي كان يُعرف بـ"ريبر". اشترت القوات التركية "ريبر" وأرسلوه للقيام بمهمة خيانية. قتل "ريبر" غادراً وغدراً علي شير وزوجته، وثم قام بجزر رأس "علي شير" ووضعها في جعبة، وأخذه إلى الكابتن التركي "آلب دوغان". هذا الفعل البشع أسفر عن خسارة فظيعة في صفوف الثورة، حيث ترك مقتل "علي شير" فراغاً كبيراً في صفوف المقاتلين وتأثرت بها حماسة الثوار.

بالإضافة إلى ذلك، قتل أحد الخونة الغادرين قائداً عسكرياً كوردياً، مما أضاف إلى تعقيدات المواجهة وزاد من صعوبة مسار الثورة الكوردية في تلك الفترة الصعبة.

أضرمت الكتائب التركية النار في جميع الغابات المحيطة بـ"ديرسم". وضعف موقف "سيد رضا" ولم تبق له قوة. فاضطر للانسحاب بمن بقي لديه من القوات إلى جبل "مُنذر" ودافع عن نفسه. أما الفيالق التركية فكانت تربط الرجال والنساء والأطفال وتوجه إليهم فوهات المدافع. وتنفذ قنابل الغازات السامة والحارقة إلى الكهوف التي لجأ إليها الهاربون من الكورد الذين لا حول لهم ولا قوة.

أرسل والي "أرزنجان" كتاباً إلى "سيد رضا" قال فيه: إن حكومة أنقرا تستجيب لجميع مطالبكم وطلب مجيء سيد رضا للمفاوضات مع السلطات التركية. ولذلك، ولكي تنطلي الخدعة توقفت الكتائب عن القتال.

صدّق كلام الوالي ووثق بوعده، فخرج سيد رضا في اليوم الخامس من أيلول عام ١٩٣٧م مع بعض خاصته من الرجال إلى "أرزنجان" ولكنّ الكتيبة التركية اعتقلته ومن معه وأرسلتهم إلى مدينة "أل عزيز" حيث أعدم "سيد رضا" فهتف وهو تحت أعواد المشنقة وقال باللغة الكوردية:

"Ez heftê û pênc salî me. Niha jî ez li benda tevîbûna
şehîdên Kurdistanê me... "Dêrsim" têk çû, lê bijî Kurd û bijî

“Kurdistan.” Wê bandorê li xortên Kurd bike. Bila zalim û derewkar bimirin.”

ترجمة معنى في اللغة العربية : “انني أبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً. وها انتظر أن أنضم إلى شهداء كردستان... لقد هُزمت “ديرسم” ولكن سيحيا الكورد وتحيا “كوردستان” سيأثر الفتيان الكورد. وليمت الظالمون الكذابون.”

“ثورة ديرسم عام ١٩٣٧م، تختلف هذه عن سابقتها في ان السكان الكورد كانوا يدافعون ليس فقط عن حريتهم ولغتهم بل عن حياتهم وأرضهم، إذ أن الحكومة، تنفيذاً لقرارات خاصة أصدرتها عام ١٩٣٢م، كانت ترمي إلى إفناء سكان بعض المناطق الكوردية الاستراتيجية سواء بقتلهم أو ترحيلهم بالإكراه وتشتيتهم في غربي تركيا ولم تكثف هذه الحكومة بتركيز قوتها ضد الأكراد، بل لجأت إلى الاتفاق مع إيران لهذا الغرض عام ١٩٣٢م، ووسعت هذه الاتفاقية عام ١٩٣٧م بدخول العراق في هذا الحلف وتوقيع معاهدة (سعد آباد) التي كانت تهدف إلى ضرب كل حركة كوردية في المستقبل (البند السابع من هذه المعاهدة).”

في مواجهة التحديات الجديدة التي فرضها الوضع الاحتلالي، قام الشعب الكوردي بتطوير نضاله ضد الاحتلال، حيث تحولت طبيعة ثوراته من محلية وذات صبغة دينية مذهبية إلى نضال سياسي وفكر شامل. بدأت بوادر الحركة الكوردية في تركيا تظهر، وكانت مصحوبة بإراقة دماء واعتقال قادة بارزين مثل الشيخ عبد الله النهري. هذا الوضع دفع بالشباب المثقف النابه من أكراد إيران إلى إقامة اتصالات سرية مع المنظمات الكوردية العاملة في العراق.

نتجت هذه الاتصالات عن تشكيل حزب قومي باسم "آزادي خوازي كردستان"، المعروف باسم "أحرار كردستان". قام هذا الحزب بدور فعال في نشر مفاهيم جديدة بين أفراد الشعب الكوردي في جميع أنحاء كردستان. كما واجه الحزب بشكل مباشر الحكومة الإيرانية، وشكل أحد أسباب عقد ميثاق "سعد آباد" بين تركيا وإيران والعراق، الدول الثلاث المحتلة لكوردستان، إلى جانب أفغانستان.

جاءت المادة السابعة من ميثاق "سعد آباد" بصراحة لتتنص على مشاركة الأطراف العاقدين في قمع أي حركة تقوم على حدودهم المشتركة، وليس فقط حدود الدول الثلاث المحتلة لكوردستان. وتمثل كردستان المحتلة والشعب الكوردي الذي يناضل من أجل توحيد وتحرير وطنه، هدفاً رئيسياً لهذه الميثاق، الذي عزز التعاون بين الحكومات الثلاث في مواجهة الحركات الكوردية المناهضة للهيمنة والاحتلال.

❖ ديرسم في مذكرات موسى عنتر



يوافق يوم الرابع من أيار ذكرى عمليات الإبادة الجماعية في ديرسم، التي جاءت في إطار قمع انتفاضة ديرسم في العام ١٩٣٧ بقيادة سيد رضا الديرسمي، وتشير التقديرات إلى قيام الدولة التركية، خلال قمعها الانتفاضة، بقتل أكثر من ٧٥ ألف كردي بصورة جماعية.

في كتابه الموسوم (مذكراتي) الذي ألفه بالتركية الكاتب والمثقف الكردي المعروف موسى عنتر، المعروف ب(أبي موسى)، يتحدث عن حملة الإبادة الجماعية التي استهدفت ديرسم. فيقول: "بينما أنا في أضنة، وقع حدثان سياسيان مهمان أثرا عليّ، أحدهما مسألة هاتاي والثاني كان انتفاضة ديرسم".

اغتيال الصحفي والمناضل الكردي المعروف موسى عنتر في ٢٠ أيلول ١٩٩٢ في مدينة آمد (ديار بكر)، ودخل اسم موسى عنتر في ملف "الفاعل المجهول" الذي أقيمت المسؤولية عنه فيما بعد على جماعة (أركنغون).

هكذا يروي موسى عنتر قصص هذين الحداث:

كانت سوريا حينها محكومة من قبل فرنسا، لكن ذلك الاحتلال الفرنسي لها لم يكن يشبه سائر الاحتلالات الفرنسية الأخرى، فعندما انتزعت سوريا في أعقاب الحرب العالمية الأولى من قبضة الامبراطورية العثمانية، أخضعتها عصابة الأمم للانتداب الفرنسي لمدة عشرين عاماً، وكانت أنطاكية والإسكندرون ضمن سوريا حينها.

كانت فترة الانتداب الفرنسي مقبلة على نهايتها في العام ١٩٣٨.

وعلى ما يقال، فإن فرنسا استرضت تركيا لمصلحتها وبناء على علاقات الصداقة القائمة بينهما، وكانت المقولة التركية: "هاتاي أرضنا" تثبت هذه الحقيقة. حتى ذلك اليوم، لم يكن الناس يسمون هذه الأرض "هاتاي". فكما كانوا يقولون للكورد: "الكورد أتراك"، قالوا للعرب أيضاً: "أنتم أتراك". قالوا إن هناك منطقة في إقليم منغوليا في آسيا الوسطى اسمها هاتاي "وأنتم جئتم من

هناك"، هذا ما كانوا يخبرون به العرب، ومن المعلوم أن الفلاحين في تلك المنطقة لم يكونوا يفهمون شيئاً من هذا الذي يقال.

حتى أنهم نظموا ذات يوم تجمعاً، اعتلى فيه مالك معمل فلاحى أضنة، مصطفى بيك، المنصة لكن المسكين لم يكن يعرف التركية، فوضع يده على صدره عدة مرات وقال: "والله نحن أتراك، بالله نحن أتراك، بالقرآن نحن أتراك"، كان معلوماً وبوضوح أنه أمر بأن يقول: "نحن أتراك".

إعلان الإسكندرون جمهورية بعد الاستفتاء

في تلك الأثناء، جاء أتاتورك إلى أضنة مرتين، كنا نراه عن قرب، وأجري استفتاء في منطقة هاتاي، وبتغاض من الفرنسيين، حصل الأتراك على أصوات أكثر من التي حصل عليها العرب، فأصبحت أنطاكيا والإسكندرون وتوابعها جمهورية مستقلة على غرار جمهورية قبرص الشمالية.

أصبح طيفور سوكمين رئيساً للجمهورية وعبد الرحمن ملك رئيس وزراء الجمهورية، وتم تشكيل البرلمان والكايننة الحكومية وصيغ الدستور، وجاء في أحد مواد الدستور: "يمكن بأغلبية برلمانية أن تتحد مع أي دولة تريد".

لا شك أن ذلك كان إشارة غير مباشرة إلى تركيا. ثم بعد فترة قصيرة صدر قرار من هذا القبيل وأصبحت هاتاي بموجبه جزءاً من تركيا. ثم تبين أن طيفور سوكمين كان واحداً من جواسيس مؤسسة الأمن التركية.

في نفس السنة انطلقت الانتفاضة في ديرسم. كتبت عن هذه الانتفاضة عدة كتب وخاصة في خارج البلد، ولا شك أن ما كتب عنها في تركيا كان يجافي الحقائق. في سياق متصل بهذا الحدث، وبينما كنت طالباً في المرحلة الإعدادية في أضنة، وقع لي حادث كان السبب في سجنى للمرة الأولى.

حفيد (بسي)



كان سيد رضا قائد انتفاضة ديرسم، وكانت زوجته السيدة (بسي) تقود إحدى وحدات حرب الأنصار، وكانت جرائد إسطنبول تهاجمها وتنتقص منها كل يوم. أحرزنتي تلك الهجمات كثيراً، فأظهرت الاستياء من تلك الهجمات. فشعر زملائي بذلك، وكانوا بعضهم يلقبني بـ(حفيد بسي) جاداً وبعضهم يطلق علي اللقب من باب المزاح. حتى أنهم في أحد الأيام ونحن

في الفصل الدراسي كتبوا على قصاصة ورق "حفيد بسي" وألصقوها على ظهري، وبعد أن غادر المدرس الفصل بدأوا يضحكون ويسخرون مني. ثم في واحدة من الليالي، انطلق تسعة أو عشرة من زملائي يصيحون معاً بصوت عالٍ مرددين عبارات مسيئة لبسي. فذهبت إلى حيث يقف المدرس ورفعت صوتي بعبارات مسيئة لزبيدة (زبيدة هي أم أتاتورك)، ثم توقف الهزل، لكن كنعان الذي كان ابن مفوض مركز شرطة (كوروكوبرو) كان قد ذهب من فوره وقص ما جرى على والده. فجاءت دورية من الشرطة إلى المدرسة وألقت القبض علي واقتادنتني إلى مركز الشرطة. بقيت محتجزاً هناك ١٥ يوماً، كانت تلك أول مرة أسجن فيها.

بعد فترة علمت أن مدير مدرستنا كان قد ذهب إلى الوالي وقال له: "حضرة الوالي، لأن الأولاد كانوا يعرفون أن موسى كوردي، قالوا إن (بسي) جدته وأهانوه. فما كان منه إلا أن عد زملاءه أتراكاً وزبيدة أم أتاتورك جدة لهم، ورد عليهم بالمثل، ولم يكن أتاتورك هو المقصود بتلك الإهانات. بل رد على زملائه بالمثل". ولما كان اثنان من أبناء الوالي، توفيق هادي، طالبين معنا في نفس المدرسة لم يشأ الوالي أن يكسر بخاطر مديرنا فأطلق سراحني. في تلك الأيام كانت لدى الشرطة صلاحية سجن أي شخص ستة أشهر قبل مثوله أمام القاضي.

جاء مدير مدرستنا بنفسه إلى مديرية الشرطة وأخرجني منها. في طريق العودة، نصحتني نصيحتين. إحداهما هي عدم التحدث عن هذا الحادث لأي شخص، والثانية هي أن أعمل جاهداً على تعويض ما فاتني من دروس.

عندما عدت إلى المدرسة، وجدت أن تسعة من زملائي المتورطين في الحادث قد تم إبعادهم عن المدرسة. كنت أظن أن الحادث قد مر وانقضى، بعد أن مر عليه شهران. لكنني استدعيت يوماً إلى مكتب المدير. عندما دخلت الغرفة وجدت رجلاً غريباً هناك، كان المدعي العام في أضنة. استل ورقة وتلا ما فيها، وجعلني أضع توقيعني عليها. كانوا قد سألوا أتاتورك هل يسجل علي دعوى أم لا، فأجاب لا لن أسجل عليه دعوى. قال لي المدعي العام: "أنظر يا بني، لقد عفا عنك أتاتورك، فلا تكرر مثل هذه الغلطة مرة أخرى". شكرت المدعي العام بفتور، وقبلت يد مدير المدرسة وغادرت الغرفة.

باتور وكوجن

خلفت أحداث ديرسم آثارها على كل كوردي ذي شرف، فقد كان حجم الجرائم وعمليات القتل الجماعية كبيراً يستحيل معه أن لا يشعر المرء بالحزن والأسى.



وبعد أن أتحدث هنا باختصار عن اثنين من منفذي تلك الأحداث، سأعود لرواية ذكرى لي عندما كنت طالباً في الجامعة.

أولاً أود أن أتحدث عن كتاب القائد السابق للقوة الجوية، محسن باتور، والذي يحمل عنوان (بعد ثلاث مراحل - ذكرياتي وأرائي) والذي طبع ونشر في العام ١٩٨٥ من قبل دار مئيت.

يقول باتور في كتابه وباختصار: "في ١٩٣٨ كنت برتبة ملازم في العزيز، وتنفيذاً لأمر ورد من أنقرة، شاركت مع وحدتي العسكرية في أحداث ديرسم، لكنني أعتذر لقرائي، لأنني لن أدون هذه الصحيفة من صحائف حياتي".

ليس هذا القائد العسكري ملاماً، فبأي وجه قد يتحدث عن تلك الأيام التي تلطخت فيها يده بالدماء.

الشخصية الثانية هي صبيحة كوكجن، الطيارة الأولى في تركيا والابنة الروحية لأتاتورك، التي ظهرت في برنامج تلفزيوني في ١٥ شباط ١٩٩٠، وبينما هي تروي ذكرياتها تحدثت في إشارة غير مباشرة عن أحداث ديرسم، وقالت: "شاركت في أحداث"، وتجنبت الخوض في التفاصيل بل سكتت عنها. بينما الأحداث التي شاركت فيها هي عمليات القتل الجماعية في ديرسم عندما كانوا يقصفون النساء والأطفال بدون رحمة. أتذكر جرائد تلك الأيام وهي تروي بصورة يومية بطولات صبيحة كوكجن وتنتشر صورها وهي ترتدي بزة الطيارين العسكرية، وعندما جاء أتاتورك إلى أضنة في ١٩٣٨ رأيت صبيحة كوكجن من قريب.

في تلك الأيام، وفي عطلة نهاية السنة للسنوات الثلاث في المرحلة الإعدادية وفي سنتين جامعتين، كان علينا أن ندخل معسكراً لتدريب المشاة لمدة عشرين يوماً، في سنة ١٩٤١ الدراسية، كان معسكرنا في (بنديك)، وحينها كانت بنديك قرية صغيرة للرحل، كانت محاطة من الجهات الأربع ببساتين زيتون من عهد الروم. في أول يوم لنا في المعسكر، جمعنا أمره وطلب منا أن نتوضأ. بعد ذلك وسم الأمر بهذا الحدث بين زملائي، وتناهى ذلك إلى أسماعه، لكنه لم يستطع منع إطلاق اللقب عليه. ثم مرض ورحل عنا بعد أسبوع. حل محله (رومل عاصم أرن) وكان متشدداً يشبهونه بالجنرال الألماني رومل، وأصبح أمراً للمعسكر. كان يجعلنا نخوض تدريبات وكأنا جنود فعليون في ساحة الحرب.

كان يملأ حقائبنا بالصخر حتى يبلغ وزنها نحو ٣٥ كيلوغراماً. في واحد من الأيام مشينا مسافة طويلة، ثم أرحنا في منطقة (ياكاجك)، كان الملازم رفيق تولغا، الذي أصبح فيما بعد جنرالاً وقائد الأحكام العرفية في إسطنبول، يمتطي جواداً. كان معنا زميل لنا اسمه أرناؤوط سليمان، وكان يقلد أصوات الخيل بشكل عجيب، فسهل، ولما سمعه حصان الملازم لم يكن منه إلا أن رفع اثنتين من قوائمه ليقف على الاثنتين الآخرين وكاد الملازم يسقط على الأرض. فثار الملازم وغضب وقال: "ناولني بطاقة هويتك"، وأخذها مني.

كانت معي حينها كاميرا، وكنت أعمل مراسلاً لجريدة (وقت). كان (عاصم أوس) مالك الجريدة. كان آل أوس ثلاثة أخوة، لم يكن لأي منهم أولاد، وكنت قد أعددت خبراً عن زيارة قام بها قائد الجيش، فخر الدين أطاي، إلى المعسكرات وأرسلته مع الصور إلى الجريدة، لهذا كان عاصم أرناؤوط يحبني. كان الخوف قد نال من زميلي سليمان. عندما خيم الليل أرسلت الأمرية في طلبي.

حزن عليّ زملائي كثيراً، فقد كان عاصم أرناؤوط معروفاً بأنه يضرب المعاقبين بشدة. عندما ذهبت إلى هناك ووقعت علي عينا عاصم أرناؤوط، قال: "إذن هذا أنت؟"، فقلت: "لست أنا، وأنا لا أستطيع تقليد صهيل الحصان حتى لو عاقبتموني بالشنق"، فسأل: "إذن من الفاعل؟". قلت: "أيها الأمر، اسمح لي بأن أتكلم، أنتم هنا تعلموننا الجندية والشهامة والرجولة، فهل يليق بنا أن نسلم زملاءنا؟ لم أكن الفاعل، وأنا مستعد لتلقي العقوبة التي ترون، لكنني كجندي لن أسلم زميلي"، فقال: "بوركت بني، لكن دع ذلك الحمار لا يكرر فعلته تلك مرة أخرى".

الملازم صلاح الدين: أغرقنا آلاف الكورد في نهر مونزور



بينما كنا نريح في ظلال الأشجار في واحد من أيام المعسكر، كان الضابط صلاح الدين، وهو قائد فرقنا، يحدثنا بحماسة وكأنه فقد السيطرة على نفسه، وقال أريد أن أروي لكم واحداً من الأحداث التي مرت بي: "كنا قد باشرنا بعملية التطهير في ديرسم. عثرنا على عائلة في كهف،

كانوا جداً وأباً وأماً وطفلاً في الخامسة أو السادسة من العمر. قمنا بتصفية الكبار بالسكاكين، ولم نقتل الطفل على أمل أن نستخرج من فمه شيئاً، فلم نستطع أن نجبر الكبار من ديرسم على إخبارنا بأي معلومة. كنا نقتل الكبار على الفور لأننا كنا واثقين أنهم لن يحدثونا بشيء، ولكي لا يشعر الطفل

بالخوف، أبعدها عندما قمنا بقتل جده وأبيه وأمه. حاولنا أن نصادق الطفل ونكسب وده، قدمنا له الطعام والشوكولاتة لكنه لم يأكل شيئاً من ذلك. في تلك الأثناء حلقت طائرة من طائرتنا فوقنا، فعمد الطفل الذي كنا قد أسرناه إلى عصا وأمسك بها وكأنه يمسك ببندقية وصوب على طائرتنا. أثار تصرفه هذا جنوني. فأصدرت أوامري، وقلت: قوموا بتصفية هذا النغل، فهاجمه الجنود بسكاكينهم وبعد أن قتلوه أردوه من مكان مرتفع".

"في يوم آخر، نفذنا عملية تمشيط لمنطقة واسعة. أخرجنا الآلاف من الكورد من الكهوف ومن تحت الصخور والجحور وجمعناهم. قال الضابط الأمر، لو أننا قتلناهم رمياً بالرصاص، لكلفنا ذلك الكثير من الرصاص الذي نحن بحاجة ماسة إليه، فأمرنا بأن نلقيهم جميعاً في نهر مونزور ونغرقهم فيه. اقتدنا كل الكورد الذين جمعناهم إلى جسر مونزور، وقد كان النهر عميقاً جداً وهائجاً ومخيفاً في تلك النقطة، وبدأنا بإلقائهم في النهر. فكان من يلقي بنفسه في النهر، يلقي نفسه في النهر، أما من كان يمتنع فكنا نجره ونلقيه في النهر. فكان من يذهب بنفسه يذهب، ومن يمتنع كنا ننهال عليه ضرباً بالسكاكين ثم نلقيه في النهر. كان بعضهم، لشدة الخوف، يلصقون بعضهم ببعض ويمسكون بأطراف الجسر بقوة. فأمرت الجنود بقطع أغصان من أشجار البلوط العالية المجاورة للجسر وضربهم حتى يلقوا بأنفسهم في النهر. وكنت أيضاً قد نشرت جنوداً مسلحين تحت الجسر تحسباً لأي طارئ. كانوا يطلقون النار ويقتلون كل من يحاول أن ينجو بنفسه سباحة".

هذه صحيفة أخرى دموية.

كل هذا كان عداء للإنسانية، ولزرع الكره والحقد ولا أدونه هنا للحث على الأخذ بالثأر وبالمثل، مثل الذي جاء في دين محمد، بل أسجله لكي يلعن بنو البشر هذه الأحداث مستقبلاً، ولا يعودوا إلى اقتتاف مثل هذه الأعمال الوحشية مرة أخرى. كان نفس الضابط وبدون خجل أو حياء وبدون أن يفكر بأن امرأة ولدته هو أيضاً، كان يحدثنا كيف أنه قام مع عدد كبير من الضباط الآخرين باغتصاب فتاة كوردية ديرسمية تبلغ من العمر ١٢ أو ١٣ سنة ثم قتلوها. من يدري، ربما يكون قسم كبير من أمثال هؤلاء الضباط قد أرسلوا إلى كوردستان كقادة جيش وقوات.

المصدر: موسى عنتر. مذكراتي (هاترالارم) (١-٢). دار آفيسنا للطباعة والنشر.

الإجراءات الحكومية بعد ١٩٣٧

بعد عام ١٩٣٧، شهدت المنطقة الجنوبية الشرقية لتركيا تغييرات كبيرة في السياسة الحكومية، حيث تم تفعيل الأحكام العرفية بعد قمع الثورات الكوردية في هذه الفترة. تجسدت هذه الإجراءات في سلسلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة التركية بهدف توطيد السيطرة على المنطقة وتغيير تركيبها السكانية والثقافية.

بدأت الحكومة بتشديد السيطرة العسكرية على المنطقة، حيث استخدم الجيش التركي قوة عسكرية كبيرة لقمع أي حركة معارضة، وخاصةً الثورات الكوردية التي نشبت بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٨. تم تدمير العديد من القرى الكوردية وتنفيذ عمليات ترحيل جماعي لتغيير توزيع السكان وتهجير السكان الكورد.

أجريت عمليات تهجير وقتل جماعي بحق الكورد، حيث يُقدر أن أكثر من ١,٥ مليون كوردي قد فُرض عليهم الرحيل أو تعرضوا للقتل بين تلك السنوات. هذا التدمير الوحشي للقرى والترحيل القسري ساهم في تغيير المزيج الإثني للمنطقة.

تبنت الحكومة التركية أيضاً سياسات لتوجيه التوطين واستقرار ألبان كوسوفو والأشوريين في المنطقة الكوردية. كما تم تحريم اللغة الكوردية، حيث تمت إزالة اللغة الكوردية ومصطلحات مثل "الأكراد" و"كوردستان" من القواميس والكتب التاريخية. تم تحويل الانتفاضات والثورات الكوردية إلى مسألة تصعيد للقومية الدفاعية، وبدأت السلطات في الإشارة إلى الأكراد باسم "أترك الجبال". حتى عام ١٩٦٥، تم منع الأجانب من زيارة المنطقة الواقعة شرق الفرات تماماً، بهدف تجنب أي تأثير سلبي على الصورة الدولية لتركيا. هذه الإجراءات الحكومية بعد عام ١٩٣٧ أثرت بشكل كبير على حياة السكان في المنطقة وشكلت جزءاً من تحولات تاريخية معقدة في تركيا.

إضافةً إلى التدابير العسكرية والتغييرات الديموغرافية التي فرضتها الحكومة التركية بعد ١٩٣٧، شهدت المنطقة أيضاً تحولات اقتصادية واجتماعية. تم استخدام القوة العسكرية لقمع أي مظاهر معارضة وتفريق التجمعات السكانية الكوردية. هذا التركيز العسكري تسبب في تراجع الحقوق الأساسية للمدنيين وزاد من التوترات بين السكان المحليين والسلطات.

في سياق اقتصادي، تأثرت المنطقة بشكل كبير بالتغييرات السياسية والاقتصادية. تم تدمير القرى والممتلكات، مما أدى إلى خسائر كبيرة في

الموارد الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت السياسات التي فرضتها الحكومة في إضعاف الهوية الثقافية واللغوية للكلورد، مما أدى إلى تشتت المجتمع وفقدان الروابط الثقافية التقليدية.

على الصعيدين الوطني والدولي، تعاملت تركيا مع هذه السياسات بشكل مختلف. في السياق الوطني، استمرت الحكومة في تطبيق سياساتها بشكل صارم، حيث كان التركيز على السيطرة الإقليمية وتحقيق الوحدة الوطنية.

من الناحية الدولية، لاحظت المجتمع الدولي بانتباه على هذه السياسات، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتمييز العرقي. تساءل العديد من المشاهدين حول تلك الإجراءات القمعية وتأثيرها على الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية.

في السنوات التالية، شهدت تركيا تحولات جذرية في السياسات الحكومية والعلاقة مع الأقليات الإثنية. بينما استمرت التحديات في بعض المناطق، فإن مثل هذه الفترات الصعبة أثرت في تشكيل الهوية الوطنية والتاريخ الحديث لتركيا بشكل لا يمكن إنكاره.

الصراع الكوردي التركي (منذ عام ١٩٧٨ إلى الآن):

صراع القضية الكوردية في تركيا، الذي بدأ في السبعينيات وما زال مستمراً حتى الآن، يمثل نقطة تحول في الديناميات السياسية والاجتماعية في المنطقة. بدأ هذا الصراع بشكل رئيسي مع تأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK) في عام ١٩٧٨.

في السبعينيات، كانت تركيا تشهد صراعاً سياسياً بين اليسار واليمين، وهذا الصراع أثر بشكل كبير على الأقليات الإثنية في البلاد، خاصة الكورد. أسس عبد الله أوجلان حزب العمال الكردستاني في هذا السياق، بهدف الدفاع عن حقوق الأكراد وتحقيق طموحاتهم الوطنية.

تعتبر أهداف الحزب عن رغبة في تحرير الأراضي التي يسكنها الكورد من الاحتلال وإقامة دولة كوردية مستقلة واشتراكية. أصبح الحزب مصدر جذب للفقراء والطبقات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع الكوردي، حيث كان يقدم نموذجاً للمقاومة ضد الظلم والقهر.

الصراع اتسم بطابع معادٍ للاحتلال والقمع، مما دفع العنف إلى الارتفاع، وتوجه بشكل خاص ضد المتعاونين مع الحكومة التركية، بما في ذلك زعماء

القبائل الكردية الذين اعتبروا أنهم يخونون القضية الكردية. كما توجه العنف ضد المنظمات الكردية الأخرى التي كانت تتنافس مع الـPKK.

في الفترة اللاحقة، تطوّرت أحداث الصراع بتصاعد المواجهات بين القوات الحكومية التركية ومقاتلي الـPKK، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من الجانبين. تجدر الإشارة إلى أن الصراع لا يزال قائماً حتى الآن، وعلى الرغم من بعض التحسينات في العلاقات بين الحكومة التركية والأكراد في بعض الفترات، إلا أن هناك تحديات كبيرة تعترض جهود تحقيق السلام والتسوية.

بعد الانقلاب العسكري في تركيا في عام ١٩٨٠، تفاقمت حالة القمع والاضطهاد بشكل كبير، وشهدت العديد من المنظمات اليسارية الكردية اختناقاً وإبادة. وفي هذا السياق، نجا حزب العمال الكردستاني (PKK) وحده من هذه الحملات القمعية، ولكنه نشط بشكل أكبر بعد الانقلاب.

بدأ الـPKK في تنظيم هجمات ضد القوات التركية وأقسام الشرطة، مما أدى إلى اكتساب شعبية كبيرة في صفوف الشعب الكردي، الذي شعر بالظلم والتهميش. في مستهل العقد الثاني من القرن العشرين، أقام الـPKK إدارته الخاصة في المناطق الريفية، حيث وجدت دعماً وتأييداً من بعض السكان.

في هذه الفترة، تغيرت أهداف الـPKK من السعي للاستقلال الكردي الكامل إلى مناقشات للتسوية مع الحكومة التركية. وقد جاء ذلك جزئياً نتيجة لوعود غير مباشرة من الرئيس توركوت أوزال، الذي قدم بعض التسهيلات للأكراد والمناطق الكردية.

ومع وفاة أوزال بشكل مفاجئ، "يعقد أنه توفي نتيجة السم القاتل من قبل التيار القومي الشوفيني"، زادت الحملات العسكرية التركية ضد قواعد الـPKK، والتي أسفرت عن عزل الحزب عن المدنيين وتقليل نشاطات العصابات في المناطق الجبلية. كما قاد الضغط التركي على سوريا إلى طرد زعيم الـPKK، عبد الله أوجلان، واعتقاله على يد القوات الخاصة التركية في كينيا في عام ١٩٩٩.

على الرغم من خفض التوترات وإعلان وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٤، إلا أن النزاع عاد بقوة نتيجة لحصار مدينة كوباني. يعكس هذا النزاع العديد من التحديات والتوترات في العلاقة بين الحكومة التركية والأكراد، ويظل محور اهتمام دولي حيوي نظراً لتأثيره على الاستقرار في المنطقة.

في ثمانينيات القرن الماضي، شرعت تركيا في برنامج الاستيعاب القسري للشعب الكردي، والذي تجلّى في حملات عسكرية قاسية واعتقالات جماعية.

وقد بلغت هذه الحملات ذروتها في عام ١٩٨٤، عندما بدأ حزب العمال الكردستاني (PKK) بالتمرد ضد الحكومة التركية، مع استهدافه للأهداف العسكرية والمدنية التركية.

تعتبر تلك الفترة من أخطر فترات النزاع بين الحكومة التركية والحركة الكردية. أطلقت الحكومة عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد المناطق الكردية، مما أسفر عن قتل وجرح العديد من الأبرياء وتشريد السكان. قاد زعيم الـPKK، عبد الله أوجلان، التمرد الذي استمر لعدة عقود.

منذ بداية العمليات العسكرية في عام ١٩٨٤، قدرت الإحصائيات أن حوالي ٣٧ ألف شخص قد فقدوا حياتهم، وسط تصاعد العنف وتدهور الأوضاع الإنسانية. كانت الحكومة التركية تعتمد سياسة صارمة لمحاربة الـPKK، وتم استخدام كافة الوسائل العسكرية والأمنية للتصدي للحركة الكردية.

مع تغير الأوضاع في العقد الجديد من القرن الواحد وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، شهدت الأوضاع تحسناً. بدأت المحادثات بين الحكومة وممثلي الحركة الكردية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية. تقلصت قوات الـPKK إلى حوالي ٣٠٠٠ مقاتل فقط، وكان هناك جهد دولي للتسوية وإيجاد حل للنزاع.

مع ذلك، يظل الوضع معقداً، والتحديات مستمرة، خاصة مع استمرار الأوضاع في سوريا والعراق وتأثير ذلك على الديناميات الإقليمية. تظل الجهود الرامية لتحقيق السلام والتسوية جارية، ومستقبل النزاع الكوردي التركي يعتمد على تفاعل الأطراف المعنية والتزامها بحلول سلمية.

إلا أن الوضع لا يزال يتطلب جهوداً إضافية لتحقيق تسوية دائمة وإيجاد حلاً شاملاً للصراع الكوردي التركي. مع استمرار التحديات الإقليمية والدولية، يظل من المهم أن تلتزم الأطراف المعنية بالحوار المستدام والجهود السلمية لتحقيق التسوية.

في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات جديدة، وعلى الرغم من وقوع بعض المكاسب في إطار الحلول السياسية، لا يزال هناك تحديات تتعلق بتحقيق المصالح المشتركة وحقوق الأقليات. يعتبر الوقت الحالي فرصة لتكثيف الجهود نحو بناء جسور الثقة، وتعزيز الحوار بين الحكومة والممثلين الكورد، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتسوية السلمية.

❖ ثورة الشيخ عبد السلام البارزاني في

موصل عام ١٩١٢

من هو عبد السلام البارزاني :



الشيخ عبد السلام البارزاني، الذي ولد في عام ١٨٨٢، يشكل شخصية بارزة ومؤثرة في تاريخ الكورد والمنطقة الشمالية. ينتسب إلى سلالة عريقة من علماء الدين، حيث يعتبر جده الأكبر، الشيخ تاج الدين (ملا بكر)، رمزاً للحكمة والتقوى.

هو الشيخ عبد السلام ابن الشيخ محمد ابن الشيخ عبد السلام ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ تاج الدين (ملا بكر) ابن سعيد ابن مسعود، حيث يعتبر الأخير جدهم الأكبر.

ومع بداية عهده كان التحول الأكبر في مسار العلاقات الاقطاعية، وذلك في عام ١٩٠٢ حين أعلنت بارزان برنامجها الاقتصادي، حيث تم إلغاء الملكية الخاصة وإعلان الحرب على اقطاعية الزبيبار ، فشهدت منطقة بهدينان بوادر تحول طبقي وانقلاباً في موازين القوى، وكان هذا الحراك الفلاحي المنظم هو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الاجتماعية الكوردية، وما كان له أن يتم لولا وقوف مشيخة بارزان إلى جانبهم.

بدأت رحلة الشيخ عبد السلام في ميدان العلم والتعليم في بداية القرن العشرين، حيث تميز عهده بالنشاط الفاعل في مساعي تطوير العلاقات القبلية والاجتماعية. في عام ١٩٠٢، شغل منصب التحول البارز في العلاقات الاقطاعية، حيث سعى إلى تعزيز التواصل والتبادل بين القبائل وتحقيق التضامن الاجتماعي.

وفي سياق مهم آخر، شهدت محافل عهده تطورات هامة في العلاقات الدولية، خاصةً مع القرارات التي اتخذها في مسألة الحدود مع الدول المجاورة. تجلّى دوره البارز في تحقيق التوازن بين المصالح القبلية والتحول نحو التفاعل الدولي.

وكانت له بصماته الخاصة في مجال تعزيز التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية. فقد كان الشيخ عبد السلام يركز على تحفيز الشباب وتمكينهم من

المشاركة الفعّالة في بناء مستقبل المجتمع. تأثيره الإيجابي امتد إلى مختلف جوانب الحياة، مما جعله شخصية لامعة في تاريخ المنطقة.

خلاصة القول، يظل الشيخ عبد السلام البارزاني رمزاً للحكمة والرؤية الشاملة، حيث أسهم بشكل فعّال في بناء جسور التواصل وتعزيز التقارب بين القبائل والأمم، وسط تحديات الحقبة التي عاش فيها.

الشيخ عبد السلام الثاني، الذي قاد برنامجاً شاملاً خلال فترة حكمه، قام بإحداث تحولات هامة في مجتمعه، وأحدث تغييرات جذرية في مختلف جوانب الحياة. من بين أبرز الإنجازات التي حققها يمكن التعريف بها كما يلي:

١- القضاء على النظام الإقطاعي:

قام الشيخ عبد السلام الثاني بالتصدي للنظام الإقطاعي الذي كان يسود في المنطقة، وعمل بجد على إنهاء هذا النظام الذي كان يفصل بين الأفراد ويؤدي إلى التفرقة الاقتصادية.

٢- توزيع الأراضي على الفلاحين:

قام ببرنامج هام لتوزيع الأراضي بشكل عادل على الفلاحين، بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتعزيز فرصهم للإنتاج الزراعي.

٣- منع الزواج القاصرات وأكل المهور:

اعتنى الشيخ بتعزيز حقوق الأفراد وخاصة حقوق المرأة، حيث قام بمنع الزواج القاصرات وفرض قوانين تقييدية على عملية دفع المهور، بهدف تحسين ظروف الحياة الاجتماعية.

٤- تشييد مسجد في كل قرية:

نفذ برنامجاً لبناء مسجد في كل قرية، وذلك لأداء الفرائض الدينية وأيضاً لاستخدامه كمركز للاجتماعات والمشاورات وحل المشاكل بين أفراد القرية.

٥- تشكيل لجان في كل قرية:

أسس لجاناً في كل قرية تتولى مسؤولية إدارة شؤون القرية من كافة النواحي، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٦- العدالة الاجتماعية:

عمل جاهداً على تعزيز العدالة الاجتماعية بين جميع طوائف المجتمع، خاصة في قرية بارزان والمناطق المحيطة بها التي كانت مأوى لأتباع الأديان الثلاثة. كما سعى إلى تحقيق التوازن والتعايش السلمي بين الأديان والمجموعات الدينية المختلفة.

بإحداث هذه التغييرات والإصلاحات، أسهم الشيخ عبد السلام الثاني في تحسين ظروف حياة الناس في المنطقة وتعزيز التنمية الشاملة.

خصوم المشيخة البارزانية ومعارضى الشيخ عبد السلام الثاني لم يتركوا فرصة لعرقلة مشروعه الإصلاحى، حيث رأوا في هذه الجهود تهديداً لمكانتهم ونفوذهم السائد في المنطقة. كانت هناك محاولات جادة لتثويبه صورة الشيخ عبد السلام والتشكيك في نواياه، حيث قادتهم هذه الخلافات إلى اتخاذ مواقف عدائية.

من بين أبرز خصوم الشيخ عبد السلام الثاني كان الشيخ محمد صديق النهري، الذي نظر إلى مشروع الإصلاح باعتباره تهديداً مباشراً لنفوذه وسط القبائل. قاد الشيخ محمد صديق النهري حملات معارضة شديدة ضد الإصلاحات، حيث حاول نشر أفكار تشكيكية بين الناس حول نوايا الشيخ عبد السلام. في محاولة للحد من شعبية الشيخ، استخدمت مركز "السادات النهريّة" وسائل الإعلام لتصوير جولاته وتحركاته في المنطقة على أنها تهديد صريح للنظام القائم ومكانة خصومه.

وفي مواجهة هذه الضغوط والحملات العدائية، استمر الشيخ عبد السلام الثاني في مساعاه الإصلاحى، حيث كان يؤكد باستمرار على أهدافه الحقيقية ورغبته في تحسين ظروف حياة الناس في المنطقة. بالرغم من العقبات والمعارضة الشديدة، استمرت إصلاحاته في الإسهام في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بارزان والمناطق المجاورة.

بعد وفاة الشيخ محمد صديق النهري في عام ١٩١١، لم يتمكن من تحقيق أهدافه وخططه ضد الشيخ عبد السلام الثاني. بل، تم خلفه بابنه السيد طه الثاني، الذي دخل في صراع مع عمه عبد القادر على الخلافة. في النهاية، تحسنت علاقة السيد طه الثاني بشكل كبير مع الشيخ عبد السلام، حتى أنه لجأ إلى بارزان في أوقات كانت فيها يطارده العثمانيون، مما يظهر القوة السياسية والتأثير الثقافى للشيخ عبد السلام الثاني.

في عهد الشيخ عبد السلام الثاني، شهدت القومية الكوردية تطوراً وانتشاراً أكبر، حيث أصبحت هذه الفكرة أكثر شيوعاً وتأثيراً. ورغم أن المسار الذي اتخذته القومية الكوردية في كوردستان قد اختلف عن المسار الذي كان يرغب فيه القوميون الكورد الرومانسيون وغيرهم في استانبول، إلا أن القومية اكتسبت شعبية كبيرة في صفوف الكورد.

في كوردستان، اتجهت الأفكار القومية إلى الطرق الصوفية والتكايا، حيث أصبح الشيوخ أنصاراً متحمسين للقضايا القومية. وجدت هذه الأفكار ترحيباً وقبولاً واسعاً بين الكورد، وذلك لعدة أسباب.

أولاً، لأن هذه الأفكار كانت مرتبطة بالشيوخ الذين كانوا يحظون بتقدير واحترام كبيرين في المجتمع.

ثانياً، لأن التكايا كانت وسيلة فعّالة للحماية من تدخل السلطات ومضايقاتها، وهو ما جعلها محور جذب للكثيرين.

بفضل دعم الشيوخ والقبول الواسع في صفوف الكورد، تمكنت القومية الكوردية من الانتشار بشكل أوسع وتأثير أعمق في المجتمع الكوردي. وعلى الرغم من الاختلاف في المسار بين القوميين الكورد في كردستان وتلك الذين كانوا في استانبول، إلا أن هذا التطور أظهر التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الكوردي وقدرته على استيعاب وتطوير الأفكار والحركات السياسية بطرق متنوعة.

التسامح الديني في عهده :

التسامح الديني كان سمة بارزة في عهد الشيخ عبد السلام الثاني، حيث عاش أتباع الأديان الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) في تلك النواحي بونام وسلام. وبالرغم من أن العثمانيين كانوا ينظرون بحقد وكره إلى هذا التسامح الديني الذي أظهره الشيخ عبد السلام، والذي كان يُلقب بـ "شيخ النصارى"، فإنه كان يحظى بعلاقة ممتازة أيضاً مع اليهود.

في ظل هذا التسامح الديني، جمعت صداقة عميقة بين مشيخة بارزان وعائلة "غباي"، التي كانت واحدة من أغنى عائلات كردستان. وعندما قررت الدولة العثمانية اعتقال الشيخ عبد السلام وحكمت عليه بالإعدام، قدمت عائلة "غباي" كيساً من الذهب وأرسلته مع إياهو غباي إلى إسطنبول لإنقاذ الشيخ. وعلى الرغم من تقديم إياهو غباي أمراً يلغي عقوبة الإعدام، إلا أن العثمانيين تراجعوا عن هذا القرار وقاموا بإعدام الشيخ.

يأتي أهمية التسامح الديني في عهد الشيخ عبد السلام بشكل خاص خلال الفترة التي شهدت اجتماع غيوم إبادة الأرمن في أفق الدولة العثمانية. في حين يتهم بعض الباحثين والأوساط السياسية العشائر الكوردية بالمشاركة في تقتيل الأرمن لذوابع دينية، تظهر الوقائع التاريخية أن عدة عشائر كوردية، بما في ذلك عشيرة بارزاني، دافعت بقوة عن الأرمن في مواجهة الحملات العثمانية.

نظرة الشيخ عبد السلام التسامحية كان لها دور كبير في توسيع رقعة التسامح الديني في المجتمع الكوردي، وأسهمت في بناء بيئة متسامحة ومعتدلة في كردستان، وهو ما لا يزال يعكسه المجتمع الكوردي حتى يومنا هذا.

هذا التوجه نحو التسامح الديني في عهد الشيخ عبد السلام الثاني أسهم في تشكيل هوية مجتمع كوردي متنوع ومتسامح، حيث كان يسعى إلى إحلال الفهم والتواصل بين الأديان المختلفة. تمثل هذه الرؤية نموذجاً للتعايش السلمي بين الأديان في المنطقة، وقوامها الأخلاقي والديني أعطى للمجتمع الكوردي بأكمله هوية متوازنة ومتسامحة.

تجلى تأثير هذا التسامح في الدفاع عن حقوق الأقليات والتضامن معهم في وجه التحديات التي فرضتها الأحداث السياسية والاجتماعية. وقد أظهر الشيخ عبد السلام الثاني، من خلال الصداقة مع عائلة "غباي" ودعمه لليهود والنصارى، أن التسامح لا يقتصر فقط على الكلام بل يتطلب العمل الفعلي والتفاعل الإيجابي بين الأديان المختلفة.

على الرغم من تحديات العصور والظروف التاريخية، فإن روح التسامح التي نشرها الشيخ عبد السلام الثاني لا تزال حاضرة في الوعي الجماعي للمجتمع الكوردي. وقد تركت هذه الروح بصمتها في تشكيل الهوية الكوردية، مما يعزز التفاهم والتعايش السلمي في المنطقة.

انتفاضة الشيخ عبد السلام :

انتفاضة الشيخ عبد السلام الثاني تمثل فصلاً تاريخياً هاماً في تطورات الكوردستان العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر. بدأت هذه الفترة بجهود الشيخ في تحسين العلاقات بين العشائر الكوردية، وتحديداً في سعيه لإصلاح البيت الكوردي بهدف تحقيق حلم الدولة الكوردية.

في جولاته العديدة، قام الشيخ عبد السلام الثاني بالتواصل مع عدة عشائر كوردية، حيث كان يسعى إلى تحقيق الوحدة بينها وتعزيز التضامن الكوردي. كما قام بزيارة إلى الشيخ بهاء الدين نقشبندي في بارمني، رغم وجود عدااء دائم بينهما. هذه الجهود كانت جزءاً من استراتيجيته لبناء جسور الفهم والتعاون بين العشائر المتنافسة.

وفي سعيه لتحقيق التغيير، نشط الشيخ عبد السلام الثاني في البحث عن وسيلة ناجحة للخلاص من الحالة التي وصلت إليها الكورد. كان له دور أساسي في نشر فكرة الإصلاح السياسي بين أبناء كوردستان. بناء على ذلك، قام بتكوين صلات وثيقة مع الجمعيات الكوردية الفاعلة مثل جمعية "تعالى وترقى" وجمعية "هيفي" وجمعية "استقلال الكرد". كما بنى علاقات جيدة مع شخصيات كوردية بارزة مثل الشيخ محمود الحفيد والشيخ عبد القادر النهري وسمايل آغا شكاك (سمكو).

تأتي أهمية هذه الانتفاضة في السعي إلى توحيد الكورد وتحقيق التنمية والاستقلال عن النظام العثماني. رغم التحديات التي واجهها الشيخ عبد السلام، فقد رسم مساراً للنضال الكوردي والتحول الاجتماعي والسياسي في تلك الفترة التاريخية.

في ربيع عام ١٩٠٧، تاريخ مهم في مسيرة الشيخ عبد السلام الثاني، حضر اجتماعاً هاماً في دار الشيخ نور محمد البريفكاني، زعيم التكية القادرية في قرية بريفكان. كان الاجتماع جمع بين الشيخ عبد السلام وعدد كبير من زعماء القبائل الكوردية، وكان له أهمية خاصة في تاريخ حركة الكورد نحو تحقيق حقوقهم وتحديات النظام العثماني.

في هذا الاجتماع، تم اتخاذ قرار برفع برقية إلى الباب العالي في الأستانة تتضمن مطالب هامة تعبر عن تطلعات الكورد وحاجاتهم الوطنية والدينية. كانت المطالب تشمل النقاط التالية:

- ١- جعل اللغة الكوردية لغة رسمية.
- ٢- جعل التعليم باللغة الكوردية.
- ٣- تعيين القائم قائمون ومدراء النواحي، وبقية الموظفين، ممن يتقنون اللغة الكوردية.
- ٤- تنظيم الأحكام بمقتضى الشريعة الإسلامية.
- ٥- تعيين لمناصب القضاء والإفتاء ممن هم على المذهب الشافعي.

وقد يعكس هذا المطلب، الخامس خاصة، نكاه الشيخ عبد السلام في تحقيق أهدافه. حيث كان المذهب الشافعي المتبع في المناصب القضائية والدينية يتناسب مع الأغلبية الكوردية، وكانت هذه الخطوة تعكس رغبة في تأسيس قيادة روحية كوردية.

- تحديد استخدام الضرائب لأغراض خدمية محددة مثل إصلاح الطرق وفتح المدارس.

تتنوع المطالب بين الجوانب القومية والدينية، وتظهر الذكاء الاستراتيجي للشيخ عبد السلام في دمج المطالب بما يخدم تحقيق أهداف الكورد بشكل أوسع. كانت هذه الأحداث خطوة هامة نحو تشكيل هويتهم والتصدي للتحديات التي واجهوها في تلك الفترة.

في سياق التاريخ الكوردي، يتجلى دور الشيخ عبد السلام الثاني بوضوح خلال فترة الأحداث التي وقعت في ربيع عام ١٩٠٧. وفي هذا السياق، نشهد على

وقوف الشيخ عبد السلام مع مجموعة من الزعماء الكورد في مواجهة التحديات التي كانت تواجههم من قبل النظام العثماني.

لذلك تم إرسال برقية تحتوي على مطالب هامة من قبل الشيخ عبد السلام وزعماء كوردستان إلى الباب العالي في الأستانة. ويرد الدموجي في كتابه "أمانة بهدينان" أن هناك صورة من البرقية تم إرسالها لزعماء مختلفين مثل الشيخ عبد القادر النهري وأمين عالي بدرخان والفريق شريف باشا. ويرى الدموجي أن هذه الصورة لم تكن تلبي رغبة الجميع في جعل البرقية رسمية بحتة، ولكن الشيخ عبد السلام قرر توقيع البرقية نيابة عن الجميع.

في اجتماع جمع زعماء كوردستان، أقسم الجميع باليمين على التمسك بالمطالب التي وردت في البرقية، وتم رفعها بتوقيع الشيخ عبد السلام نيابة عن الجميع. ومع تسلم الباب العالي للبرقية، اعتبروها خروجاً عن الطاعة وطلباً للانفصال، مما أدى إلى إعلان النفير العام وتحركت القوات في عام ١٩٠٧ بقيادة الفريق محمد فاضل باشا الداغستاني.

في مواجهة هذه الأحداث، أصر الشيخ عبد السلام على الدفاع والمقاومة. استمرت القوات في بارزان بالصمود لمدة شهرين، بينما تخلف زعماء العشائر الآخرين عن مساعدتهم، إما بالتوقف عند المتفرجين أو حتى بالتعاون مع الغزاة. وفي النهاية، اضطر الشيخ عبد السلام إلى ترك المنطقة والذهاب إلى "مار شمعون" في تياري، حيث وجد لجوءاً واحتراماً، وبدأت علاقة ودية بين بارزان والأثوريين تتشكل منذ تلك الفترة.

في أعقاب دخول الفريق محمد فاضل باشا الداغستاني بقواته إلى المنطقة، شهدت الأرض كارثة إنسانية بحجم كبير. قام الداغستاني بحرق القرى ونهب الأموال، وصلت تداولاته إلى حد اعتقال النساء والأطفال. تعرضت المنطقة لموجة من العنف والفوضى، والآثار الكارثية لتلك الفترة.

في هذا السياق، وقع الملا البارزاني، والذي يُعرف بدوره البارز في المنطقة، مع والدته في قبضة الاحتلال. تم اعتقالهما وسجنهما في سجن الموصل، حيث مرّوا بتجارب قاسية ومأساوية.

فيما يتعلق بالمقاومة، اختفى عدد كبير من الرجال المسلحين في مناطق نائية، انتظراً لتعليمات الشيخ عبد السلام الثاني. كان هؤلاء الرجال يأملون في البقاء على قيد الحياة والتصدي للاعتداءات الوحشية، وكانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للتحرك والدفاع عن أرضهم وكرامتهم. تلك اللحظة كانت فترة تجلت فيها الصمود والتصديق بوحدة الشعب الكوردي رغم التحديات والمحن التي واجهوها.

عاد الشيخ عبد السلام الثاني إلى بارزان في عام ١٩٠٨، وجمع حوله رجاله للمضي قدماً في مسيرة التحرير والمقاومة. تجمعوا شمال قرية بارزان وشنوا هجوماً مباغتاً وعنيفاً على الوحدات العثمانية المتواجدة في المنطقة. نجحوا في تطهير المنطقة بأكملها وألحقوا خسائر كبيرة بالقوات العثمانية.

بعد هذا الانتصار البارز، طلبت السلطات العثمانية بدء مفاوضات مع الشيخ عبد السلام. وافق الشيخ على التفاوض، وتم عقد صلح أدى إلى الإفراج عن المعتقلين، ودفعت تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمنطقة.

بموجب هذا الصلح، تسلم اللواء أسعد باشا، قائد الفيلق ١٢ ووالي الموصل، مسؤولية المنطقة، وتم تحديد عدد محدود للمحميات العثمانية. عادت الحياة إلى طبيعتها بعد هذه الفترة الصعبة، حيث تجنبنا المنطقة الاحتقان وعادت الأمور إلى سيرها الطبيعي.

وفي سياق آخر، وفي ظل بداية حرب العثمانيين في البلقان عام ١٩١٢، بعث الشيخ عبد السلام رسالة إلى الباب العالي في الدولة العثمانية، عبر فيها عن حزنه لرؤية إخوته في الدين يحاربون بعضهم البعض. قدم الشيخ دعماً بشكل فوري، ووجه ١٢ ألف مقاتل لدعم إخوته في البلقان. وطلب من الدولة العثمانية إرسال قائد عسكري مع بعض المقاتلين للمشاركة في هذا الجهد. ورغم تقديم الشيخ عبد السلام للدعم والإعداد الجيد، فإن الدولة العثمانية رفضت الاقتراح، وأبدت امتنانها وتقديرها للشيخ عبد السلام برتبة عالية.

تسلم سليمان نظيف مسؤولية ولاية الموصل، وقام بتنفيذ سياسة قمع واضطهاد عنيفة. كان نظيف وزملاؤه من تيار "تركيا الفتاة"، الذين كانوا ينادون بإصلاح الإدارة في الدولة العثمانية. على الرغم من كونهم كرداً، إلا أنهم لم يقبلوا بفكرة منح الكورد حقوقهم الوطنية.

في هذا السياق، قام سليمان نظيف بإرسال رسالة عبر عشائر كردية إلى الباب العالي، اشتمكى فيها من نشاطات الشيخ عبد السلام البارزاني. رداً على ذلك، أرسلت الدولة العثمانية ٦ آلاف جندي تركي مدججين بالمدافع لمهاجمة الشيخ عبد السلام في عام ١٩١٣ بهدف اعتقاله. وقد قرر الشيخ عبد السلام مغادرة المنطقة مرة أخرى، حيث اتجه شرقاً نحو كردستان. تم تعيين جائزة ثمينة لمن يلقن الشيخ عبد السلام البارزاني القبض عليه، سواء كان حياً أم ميتاً.

على الرغم من الضغط الكبير الذي تعرض له الشيخ عبد السلام وتعبه من قبل السلطات العثمانية، إلا أنه استمر في النضال والتحرك، ولجأ إلى شرق كردستان للابتعاد عن التهديدات العثمانية.

في رحلته للتحرير من حكم العثمانيين، قام الشيخ عبد السلام البارزاني بزيارة إلى سمايل أغا شكاك ومعاً توجهوا إلى تفليس حيث التقوا بمندوب من جيش روسيا القيصرية. قدم المندوب الدعم والوعد بالمساعدة في محاولاتهم للتحرر من حكم العثمانيين.

على طريق عودتهم، وبينما كانوا في سلماس، طلب صاحب إحدى القرى من الشيخ النزول وزيارة قريته. وبعد أن وافق الشيخ ونزل بضيافته، استغل الخائن صوفي عبد الله الفرصة وقام بخيانة الشيخ. اعتقله هو وحراسه الثلاثة وسلمهم للعثمانيين، واستفاد من خيانتهم بالحصول على جائزة.

تم نقل الشيخ إلى الموصل، وبعد محاكمة سطحية نظمها سليمان نظيف، صدر الحكم بإعدام الشيخ وحراسه في ١٤ ديسمبر ١٩١٤. هناك روايات أخرى تشير إلى أنه تم إعدامه في يناير ١٩١٥. يظهر هذا الحدث كواحد من المراحل المهمة في حياة ونضال الشيخ عبد السلام البارزاني، الذي كان يسعى لتحرير شعبه وتحقيق حقوقه.

بعد استشهاد الشيخ عبد السلام البارزاني، انتقل أحمد أغا البير سيافي مع قوة مسلحة تضم حوالي ١٠٠ شخص إلى قرية بارزان، بهدف حماية أحمد البارزاني وإخوته من هجمات القبائل المجاورة. بعد وفاة شقيقه عبد السلام، تولى الشيخ أحمد قيادة بارزان عن عمر يناهز ١٨ عاماً، وتبنى مبادئ شقيقه وسار على نهجه، حافظاً على الإصلاحات الاجتماعية وتطويرها.

تأتي شجاعة الشيخ أحمد إلى الواجهة مرة أخرى عندما ثار الشيخ محمود الحفيد ضد الاستعمار البريطاني عام ١٩١٩، حيث كان من أوائل الذين هبوا لنجدته. ولتكريم الدور الكبير الذي لعبه الشيخ عبد السلام، أرسل الشيخ عبد القادر النهري رسالة إلى الشيخ أحمد اقترح فيها عليه تولي قيادة الحركة الكوردية. ورغم الاقتراح، رفض الشيخ أحمد هذا الدور وأصر على أن يكون للشيخ عبد القادر. بناءً على طلبه، تم إرسال شقيقه مصطفى البارزاني إلى كوردستان في تركيا مع الشيخ عبد الرحمن الشرنخي للقاء الشيخ عبد القادر والشيخ سعيد بيران.

في نفس الوقت، شهدت ولاية بدليس انتفاضة تزامنت مع انتفاضة عبد السلام، ورغم اعتقاد بعض الباحثين في وجود تنسيق بينهما، إلا أن القوات العثمانية سرعان ما أحبطت الانتفاضة في بدليس وقضت عليها. يعتبر الشيخ سليم، الذي قاد الانتفاضة في بدليس، من الشخصيات المهمة التي لجأت إلى الفتنوية الروسية وحاولت المقاومة ضد العثمانيين. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى،

قامت القوات التركية بمهاجمة القنصلية الروسية وقتل سليم، الذي اضطر للجوء إلى هناك.

وبينما كان يتواجد في القنصلية الروسية، قام الترك بمهاجمتها واقتحامها، وأخرجوه بالقوة، حيث تم إعدامه. باستشهاده، تولى الشيخ أحمد البارزاني مهمة قيادة بارزان، حيث كان عمره يناهز ١٨ عاماً. ورغم صغر سنه، أظهر الشيخ أحمد قوة وقدرة على تحمل المسؤوليات الكبيرة.

يتبنى الشيخ أحمد مبادئ وأهداف شقيقه الراحل، مما أسهم في استمرار الإصلاحات الاجتماعية وتطويرها في بارزان. وتحول الشيخ أحمد إلى رمز للمقاومة والتحدي، حيث تابع مسيرة النضال الكوردي. يشير دوره البارز إلى تمسك الكورد بحقوقهم وقيمهم الوطنية.

في الوقت نفسه، بينما كانت الدولة العثمانية تواجه التحديات والانهيئات في الحرب العالمية الأولى، استمر الشيخ أحمد البارزاني في دعم قضية الكورد ومساعدة إخوته في ديار الشام والعراق الحاليين. وكان ذلك جزءاً من تحركاته المستمرة لتعزيز قضية الكورد ونضالهم من أجل حقوقهم وكرامتهم.

مشيخة البارزانية بعد الشيخ عبد السلام:

مع تولي الشيخ أحمد البارزاني مشيخة بارزان بعد إعدام شقيقه الشيخ عبد السلام، دخلت الحركة الوطنية الكوردية في مرحلة تعقيد وحساسية. كانت الفترة مؤقتة محفوفة بالتحديات نتيجة لتداخل الأحداث وتأثير الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت في يوليو ١٩١٤. تعتبر منطقة الشرق الأوسط، حيث يوجد كوردستان، واحدة من الأماكن الرئيسية التي تأثرت بشكل كبير بأحداث الحرب ونتائجها.

بدأ الشيخ أحمد، الذي كان وقتها في سن مبكرة لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، بمحاولة إعادة تنظيم العشائر في بارزان، التي كانت قد تعرضت لحملة المطاردة والتشريد والقتل. على الرغم من نقصه في الخبرة، إلا أنه نجح في إحياء دور البارزانيين في الحركة القومية الكوردية.

في عام ١٩٢٧، بدأ الشيخ أحمد في إعادة نشاط دور البارزانيين في الحركة الوطنية. بدأ عهد جديد من الثورات البارزانية التي كانت تهدف إلى تحقيق حرية الشعب الكوردي. وقد أظهر الشيخ أحمد تصميماً قوياً على استمرار نضال الكورد من أجل حقوقهم وتحقيق طموحاتهم الوطنية.

ثورة بارزان الأولى:



بعد إعدام الشيخ عبد السلام بارزاني في ١٤ كانون الأول ١٩١٤ على يد الدولة العثمانية، تسلم الشيخ أحمد بارزاني الزعامة في المنطقة، حيث كان في عام ١٩١٥ يبلغ من العمر ١٨ عاماً. وقد أدرك الشيخ أحمد تحديات

المرحلة والضغط التي تعرض لها الشعب الكوردي، وكان على عاتقه مواصلة رسالة الشيخ عبد السلام وتحقيق الطموحات الوطنية.

- تنظيم وتوحيد الصفوف:

في بداية فترة قيادته، ركز الشيخ أحمد على إعادة تنظيم الصفوف الكوردية في بارزان وتوحيدها بعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة نتيجة لحملات الاضطهاد والاعتقال التي قادتها الدولة العثمانية. قام ببناء هيكل تنظيمي قوي يهدف إلى تحقيق الوحدة والتنظيم بين القبائل والعشائر الكوردية.

- التأثير الديني والاجتماعي:

كان للشيخ أحمد دوراً بارزاً في المجال الديني والاجتماعي. قاد حملات لتعزيز الوعي الديني والاجتماعي بين أفراد المجتمع الكوردي. سعى إلى تعزيز القيم والأخلاق الإسلامية وتوجيه الناس نحو العدالة والمساواة.

- تحقيق الاستقلال والمقاومة:

مع تزايد التوترات والضغط العثمانية والمشاكل التي واجهها الشعب الكوردي، أعلن الشيخ أحمد بارزاني عن موافقه المناهضة للاستعمار والتمسك بحقوق الشعب الكوردي. بدأ في تنظيم حركات المقاومة والتصدي للضغط الخارجية.

- ثورة بارزان الأولى:

في عام ١٩٢٧، بدأت ثورة بارزان الأولى بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. كانت هذه الثورة استجابة للاضطهاد العثماني وسعياً لتحقيق حقوق الكورد والدفاع عن استقلالهم. شهدت المنطقة مواجهات متعددة مع السلطات العثمانية، وكان الشيخ أحمد يوجه المقاومة ضد الظلم والقمع.

- نجاح الثورة:

تمكنت ثورة بارزان الأولى من تحقيق نجاحات ملحوظة في دفع القوات العثمانية إلى الانسحاب من المنطقة. حققت الثورة استقلالاً مؤقتاً لبارزان، وكانت خطوة هامة نحو تحقيق طموحات الشعب الكوردي.

- الأثر الدائم:

تركت ثورة بارزان الأولى أثراً دائماً على تشكيل الهوية الوطنية الكوردية وروح المقاومة. ساهمت في تعزيز وحدة الشعب الكوردي وألهمت الأجيال اللاحقة لمواصلة النضال من أجل الحرية والكرامة.

في عام ١٩٣١-١٩٣٢، شهدت منطقة بارزان في كردستان العراق ثورة بارزان الأولى، التي قادها الشيخ أحمد بارزاني ضد الحكومة العراقية بدعم من القوات البريطانية. كانت هذه الفترة جزءاً من تطورات أوسع للقضية الكوردية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أدركت بريطانيا أن الدولة العثمانية، حليفها التقليدية، كانت تعتزم الدخول في الحرب. وجدت بريطانيا نفسها في موقف يتطلب حماية مصالحها في المنطقة، وهذا أدى إلى التفكير في تشكيل حدود جديدة وتقسيم المنطقة وفقاً لمصالحها الاستراتيجية والنفوذ الإقليمي.

في هذا السياق، شهدت كردستان العراق نشوء قضية كوردية هامة وأصبحت محط اهتمام دولي. تأثرت منطقة بارزان بشكل كبير بهذه التحولات الجيوسياسية والاقتصادية. تزايدت التوترات بين القوات الكوردية بقيادة الشيخ أحمد بارزاني والقوات الحكومية العراقية، وتدخلت القوات البريطانية لدعم القوات الكوردية.

مع تطور الأحداث، استطاعت القوات الحكومية العراقية بالتعاون مع القوات البريطانية السيطرة على منطقة بارزان، وأجبرت قوات بارزان على التراجع إلى الأراضي التركية. كانت هذه فترة من المواجهات والصراعات، حيث أظهرت قوة الحكومة العراقية وتأثير القرارات الدولية على الأوضاع في المنطقة.

يُعتبر هذا الفصل في تاريخ كردستان جزءاً من الصراعات القومية والإقليمية التي عاشها الشعب الكوردي، وكان له تأثير كبير على مسار القضية الكوردية في العقود التالية.

ولهذا السبب فقد احتلت البصرة، وبعد ثلاث سنوات من الحرب، فقد الجيش العثماني السيطرة على الموقف، واستطاعت بريطانيا وروسيا احتلال أجزاء من العراق وإيران، وفي معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ سقطت الموصل في يد فرنسا. بعدها استطاعت بريطانيا اقتناع فرنسا على تبادل ولاية الموصل مع حصة لبريطانيا، وفي ١١ آذار ١٩١٧ تمكن البريطانيون بقيادة السير ستانلي مود احتلال بغداد.

في ٣٠ آب ١٩١٨، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفق معاهدة مودروس استطاعت بريطانيا احتلال أجزاء من الموصل وبغداد والبصرة وهزيمة الدولة العثمانية، وفي تشرين الثاني ١٩١٨ أصبح الشيخ محمود بأمر من البريطانيين قائداً ميدانياً لمنطقة السليمانية، ومنح لقب النقيب، وكان الشيخ محمود بصفته ممثلاً عن الكورد يطالب بالحقوق الكوردية، وعندما اندلعت ثورة الشيخ محمود في منطقة السليمانية في أيار ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني، ارسل الشيخ احمد قوة من البارزانيين بقيادة مصطفى بارزاني لمساعدة ثورة الشيخ محمود، كما طلب من رؤساء العشائر تقديم الدعم اللازم للثورة.

وعندما أرسل الشيخ أحمد قوة بقيادة شقيقه محمد صديق للدفاع عن الهجوم على آكري (عقرة)، قُتل العقيد بيل والكابتن سكوت في كمين بتاريخ ٤ تشرين الثاني عام ١٩١٩، وبعد هذه الاحداث اعتبر البريطانيون الشيخ احمد عدواً رئيساً لبريطانيا، بدأوا بتشجيع وحث الأشوريين ضد البارزانيين ولكن كان دون جدوى.

وفي ٣ آذار ١٩٢٠، أتخذ مؤتمر سان ريمو قراراً بفرض الانتداب على العراق، تلاه قرار عصبة الأمم بوقوع العراق تحت الانتداب البريطاني، ما أدى إلى اندلاع الثورة الوطنية في العراق.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ وفي المحادثات التي جرت بين السير بييري كوكس المبعوث السامي البريطاني وعبد الرحمن النقيب، تم الاتفاق على تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة، والتي تكونت من ثمانية وزراء بلا وزارة واثنى عشر وزيراً دون الكورد. وفي ٢٣ آب عام ١٩٢١ تم تعيين الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وفي عام ١٩٢٥ أنشأت الحكومة العراقية أول مركز شرطة في بارزان كخطوة أولى لتعزيز سلطتها، ولكن كان للحكومة هدف آخر من هذا الأجراء.

اندلعت ثورة الشيخ سعيد پيران في عام ١٩٢٥ في شمال كوردستان، وأرسل الشيخ أحمد قوة بقيادة مصطفى البارزاني لمساعدة الثورة ، وشنّت الحكومة العراقية البريطانية في عام ١٩٢٧ هجوماً عسكرياً ضد الشيخ أحمد وتم ردها من قبل البارزانيين بكل بسالة، وأسست الحكومة في نفس العام قاعدة عسكرية في منطقة بلي، وفي هذه الأثناء تأسست جمعية مساندة الكورد واصبح الشيخ احمد رئيساً للجمعية، وفي شهر شباط ١٩٢٨ وبهدف تهدئة الأوضاع أرسل المبعوث السامي البريطاني، الميجر ويلسون إلى الشيخ أحمد.

وفي هذه الظروف أرسل الشيخ أحمد رسالة إلى الملك فيصل الأول دعا فيها إلى موقف موحد للشعبين الكوردي والعربي لطرد البريطانيين من العراق،

وأرسل الشيخ أحمد شقيقه مصطفى البارزاني إلى متصرف الموصل لغرض التبادل بين القوات البريطانية المتمركزة في بلي وبين فوج عراقي، وقد وافق متصرف الموصل على هذا الطلب، وقد حل فوج عراقي بقيادة محمد برقي محل القوة البريطانية في بلي، وقد اثار هذا حفيظة البريطانيين فبدأوا بالتآمر.

دعا الشيخ أحمد إلى استقلال الشعب الكوردي في عصابة الأمم في نيسان ١٩٣١، وازداد غضب البريطانيين من موقف الشيخ أحمد هذا، لذا بدأوا بنشر الدعايات المغرضة ضد تكية بارزان ومرشدها، وكان هذا سبباً في قيام برادوستيين بتحريض من البريطانيين مرتين خلال عام ١٩٣١ بمهاجمة مناطق قبيلة شيرواني وقرى گركال وكولك وبابكي. وتمكنت قوات بارزان بأمر من الشيخ احمد من دحر الهجمات، في المرة الأولى في صيف عام ١٩٣١ بقيادة مصطفى البارزاني، وفي المرة الثانية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣١ بقيادة ولي بك، وفي خضم تلك الأحداث حاول قائممقام زيبار التوسط بينهما وفي ٣ كانون الأول ١٩٣١ طلب قائممقام زيبار من الشيخ أحمد أن يرسل اليه ممثلاً عنه، فأرسل الشيخ احمد شقيقه محمد صديق مع قوة، وكان مصطفى البارزاني في تلك الفترة خارج بارزان، وعندما علمت الحكومة بأن ليس في بارزان إلا عدد قليل من الأشخاص لذا قررت شن هجوم على القرية.

هاجمت القوات العراقية قرية بارزان في ٩ كانون الأول ١٩٣١ من ثلاث جهات، لكنها اندحرت القوات المهاجمة بعد أن ألحقت بها هزيمة كبيرة و قُتل في الهجوم ١٢٦ جندياً وتم اسر عدد آخرين، وقد استشهد خمسة من البارزانيين خلال المعركة، التي عُرفت بمعركة برقي بك، وكانت هذه البطولة سبباً لاندلاع ثورة بارزان الأولى.

وبعد هذه المعركة وبسبب قدوم موسم الشتاء وانخراط جزء من قواتهم في ثورة الشيخ محمود الثانية، وافقت الحكومة على طلب الشيخ أحمد بوقف القتال حتى ربيع عام ١٩٣٢، استغلت الحكومة وقف اطلاق النار وتمكنت من كسب بعض الوجهاء ورؤساء العشائر في المنطقة إليها، وتحريضهم ضد البارزانيين وحشد المزيد من القوات في رواندوز وأكري (عقرة) وأميدي. وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢ قرر مجلس الوزراء مهاجمة بارزان، وفي ١٨ شباط ١٩٣٢ أرسلت الحكومة رسالة إلى الحكومة التركية لمنع البارزانيين من دخول الأراضي التركية، وبعد هذا الموقف أدرك الشيخ احمد ان الحكومة تنوي اعادة تنظيم وحشد قواتها لمهاجمة بارزان.

أرسلت الحكومة في ١٠ آذار ١٩٣٢ رسالة إلى الشيخ أحمد طلبت منه الحضور أمام قائممقام زيبار(بلي)، وأمهله يومين فقط للحضور والموافقة على

إنشاء مركز حكومي في بارزان، وكان الشيخ احمد يعلم بنوايا الحكومة، لذا انه رفض الطلب. وجراء رفض الطلب شنت الحكومة هجوماً من ثلاث جهات عبر قوات المشاة بدعم من القوات الجوية البريطانية.

واستعداداً للدفاع، فقد انقسمت قوات البارزانيين إلى ثلاث جبهات: جبهة ميرگسور - شيروان بقيادة مصطفى البارزاني وجبهة بالندا - أميدي بقيادة محمد صادق ومساعدته الحاج طه أكريني، وبقيت قوة في بارزان بقيادة الشيخ أحمد. وحدث أول اشتباك بين الجبهتين بتاريخ ١٨ آذار ١٩٣٢ في كوركي، حيث هُزمت القوات الحكومية وتراجعت إلى ميرگسور.

وفي ٣ نيسان ١٩٣٢، وقعت معركة دولا قازي بمشاركة قوات داي ضد قوات بارزان من جهة ميرگسور حتى دولا قازي وماميسك، بلغت خسائر القوات الحكومية نحو ٢٥٣ قتيلاً وجريحاً مع أسر عدد من جنودها، اما خسائر قوات بارزان كانت ١٣ شهيداً و ٣٤ جريحاً، وبعد هزيمة الجيش العراقي على جميع الجبهات قامت القوات الجوية البريطانية بقصف مكثف لمنطقة بارزان.

وفي ٢٧ أبريل ١٩٣٢ تحطمت طائرة بريطانية بعد إصابتها على يد البارزانيين، وتم القبض على الطيار ومساعدته في شيروان مازن، وطلب الشيخ أحمد إرسال أطباء لتلقي العلاج، وفي ٣ أيار ١٩٣٢ زار الكابتن هولت برفقة طبيب ومترجم لغوي الشيخ أحمد، وناقشا معاً هجوم القوات الحكومية، واتفقا على إطلاق سراح ٢٥ شخصاً للبارزانيين، الذين سلمهم صادق آغا أورماري للحكومة في جبهة أميدي، مقابل إطلاق سراح الطيار ومساعدته.

وفي أواخر أيار ١٩٣٢ قام الشيخ نورالدين بريفكاني بزيارة الشيخ أحمد ونقل إليه مطلب الحكومة، وكان شرط الحكومة أن تُعقد المحادثات في قرية هوستان بالقرب من فوج عراقي، ورفض الشيخ احمد مطلب الحكومة، بسبب عدم ثقته بالحكومة والبريطانيين، وبعد يومين من عودة الشيخ نورالدين بريفكاني بدأت الغارات الجوية البريطانية بشكل مكثف، ما اجبر القصف القرويين على إخلاء قراهم واللجوء إلى الكهوف، وادت الغارات الى تدمير ٧٩ قرية وأحراق ودمار ١٣٦٥ منزلاً.

وبعد هذا الوضع غير المستقر، جمع الشيخ أحمد رجالاً بارزيين مثل ولي بك، خليل خوشوي، أحمد نادر، عبد الله كركمويي، وحسن محمد أمين لدراسة ومناقشة اوضاع المنطقة، وتقرر الانسحاب إلى الأراضي التركية، وفي ١٠ حزيران ١٩٣٢ تجمعت كافة العوائل في وادي زيت والقرى المحيطة استعداداً لدخول الأراضي التركية، لكن قبل مغادرته عقد الشيخ أحمد اجتماعاً آخر مع

الرجال البارزانيين وتم فيه اتخاذ بعض القرارات، بما في ذلك دخول أقل عدد ممكن من العوائل إلى تركيا، وعودة العوائل التي لا تتعرض للخطر إلى قراهم وتسليم بعض الأسلحة للحكومة، وعلى أن يبقى نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ شخص بقيادة خليل خوشوي وأحمد نادر وعبد الله كركموي وحسن محمد أمين على الحدود بين قرى كركميين مع أسلحة إضافية يتم استخدامها في الاوقات الضرورية مع مواصلة الحركة المسلحة وحماية العوائل النازحة حتى وصولها إلى تركيا.

وفي ١٢ حزيران ١٩٣٢ هاجم هيئة پول برفقة مرتزقة (جوش) كلحي ريكاني منطقة المزوريين ولكنهم هُزموا، وفي ١٥ حزيران ١٩٣٢ تقدم الجيش العراقي إلى شيروان مازن، وفي ١٩-٢٠ حزيران ١٩٣٢ هاجم الجيش العراقي وادي زيت وهُزم أيضاً وقُتل منهم ٧٥ جندياً. في ٢٠ حزيران ١٩٣٢ تم ارسال محمد صادق وحاجي طه آكريي إلى قرية گرانه للتفاوض مع سلطات الحكومة التركية لترتيب دخول عوائل البارزانيين إلى تركيا حيث وافقت الحكومة شريطة تسليم أسلحتهم.

وفي ٢١ حزيران ١٩٣٢ دخل البارزانيون الأراضي التركية، وفي ٢٢ حزيران ١٩٣٢ دخل الشيخ أحمد الأراضي التركية، وبانسحابهم تم انتهاء ثورة بارزان الأولى، ولكن استمرت الحركة المسلحة، وبعد دخول الأراضي التركية تم نقل طه آكريي وعلي البارزاني إلى أنقرة ومصطفى البارزاني ومحمد صادق إلى أرضروم.

وبعد ذهاب البارزانيين إلى تركيا، فرضت الحكومة العراقية السيطرة على منطقة بارزان، وأنشأت عدة مراكز للشرطة وقواعد عسكرية في المنطقة، وتقلصت الاشتباكات الى حد ما حتى ربيع عام ١٩٣٣، قامت الحكومة التركية بتسليم الشيخ احمد الى الحكومة العراقية بعد توقيع معاهدة ثلاثية بين تركيا والعراق والبريطانيين، ما ادى الى استياء البارزانيين وتركوا الأراضي التركية وعادوا الى بارزان، بعد عودة البارزانيين في أواخر آب عام ١٩٣٣ شعرت الحكومة العراقية بالخوف من استئناف الثورة من قبل البارزانيين. لذا قامت بإطلاق سراح الشيخ احمد، ومقابل الوعد الذي قطعه الشيخ احمد للحكومة بأرسال مصطفى البارزاني الى الموصل، اطلقت الحكومة العفو العام عن البارزانيين عدا خليل خوشوي.

بعد فترة وجيزة من الثورة الأولى في بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، جرى استدعاء الشيخ أحمد إلى الموصل. بعد مغادرته، تم إرسال مبعوث عنه من الموصل إلى بارزان لاستدعاء مصطفى البارزاني، الذي بدوره توجه إلى

الموصل. ومع وصول مصطفى البارزاني والشيخ أحمد إلى المدينة، تم القبض عليهما. كما تم استدعاء محمد صديق، المعروف بـ"بابو"، وأبناء الشيخ عبد السلام وعائلاتهم إلى الموصل، حيث تم نقلهم لاحقاً إلى جنوب العراق.

بمجرد وصول هذه الأخبار، توجه كل من خليل خوشوي وأحمد نادر وعبد الله كركمويي، القادة في حركة بارزان المسلحة الذين بقوا في المنطقة بعد الثورة الأولى، إلى المرتفعات. استؤنفت الاشتباكات وازدادت حدتها مرة أخرى، وواصلوا الصمود والمقاومة.

وفي سياق هذه المواجهات، استشهد أحمد نادر في سبتمبر ١٩٣٥، و خليل خوشوي في فبراير ١٩٣٦. بهذا النحو، تم قمع ثورة بارزان الأولى بشكل نهائي حتى عودة الملا مصطفى البارزاني عام ١٩٤٣. تلك الفترة شهدت تضحيات كبيرة من جانب القادة والمقاتلين الكورد، وكان لها تأثير طويل الأمد على الديناميات السياسية والاجتماعية في منطقة بارزان وكوردستان بشكل عام.

استمرت الآثار الكبيرة لثورة بارزان الأولى بشكل ملحوظ على المشهد الكوردي والعلاقات مع الحكومة العراقية والقضايا الوطنية والإقليمية. بعد عودة الملا مصطفى البارزاني في عام ١٩٤٣، تغيرت الديناميات في المنطقة، وبدأت مراحل جديدة من النضال الكوردي. كانت هذه الفترة مؤشراً على استمرار الصراعات والسعي الكوردي نحو تحقيق حقوقهم الوطنية.

بعد استقلال العراق في عام ١٩٥٨، زاد التوتر بين الحكومة والحركة الكوردية، وأدى إلى حدوث صراعات متكررة. تسعى الثقافة والتاريخ الكورديين إلى الحفاظ على ذكرى ثورة بارزان الأولى كجزء من هويتهم الوطنية والمقاومة التاريخية ضد القمع.

في الختام، تظل ثورة بارزان الأولى حدثاً هاماً في تاريخ الكورد، حيث عبّرت عن إرادتهم وصمودهم في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية. يُذكر هذا الفصل الهام بأهمية النضال الكوردي وروح المقاومة التي تشكل الجزء الحيوي من تاريخ هذا الشعب.

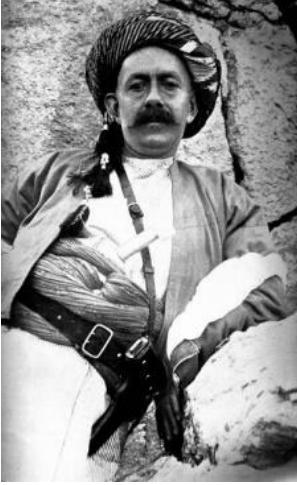
المراجع:

1. McDowall, David. "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris, 2004.
2. Olson, Robert. "The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925." University of Texas Press, 1989.
3. Bruinessen, Martin van. "Kurdish Ethno-Nationalism versus Nation-Building States: Collected Articles." Isis Press, 2000.
4. Entessar, Nader. "Kurdistan: Political and Economic Challenges in the Post-Saddam Era." University Press of Florida, 2011.
5. Gunter, Michael M. "The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey." Palgrave Macmillan, 2008.
6. Romano, David. "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press, 2006.
7. Ghassemloo, Abdul Rahman. "The Kurdish Revolutionary Movement, 1977-1985." University of Wisconsin Press, 1991.
8. Barzani, Masoud. "Mustafa Barzani and the Kurdish Liberation Movement: 1931-1961 - Part 1." (Note: Please check for the specific edition and publication details.)
9. Al-Nahrayn to Barzan: Religious Life by Hamza Abdullah Majeed. (Note: Please check for the specific edition and publication details.)
10. "A Summary of the History of the Kurds and Kurdistan" by Mohammad Amin Zaki. (Note: Please check for the specific edition and publication details.)
11. Shorsh, Sami. "Kurdistan and the Kurds." (Note: Please check for the specific edition and publication details.)
12. Interview by Rudaw with the historian Karem Serhildan. (Note: Please provide the specific details of the interview such as the date and title if available.)
13. Muhammad, Mahmud Kareem. "Masthefa Mahma Kareem, Peshwastay Siyasiyayani Dewray Barzani le Maway Salani (1902-1932)." Hawler: Rokhana Print, 2022. Pp. 136-182.
14. Masoud Barzani. "Barzani u Bzawtnaway Razgarykhawazi Kurdi (1931-1958), Borgi Yekami, Chapai Duyami." Pp. 24-54.
15. Abdulaziz Al-Uqaili. "Tarikh Harakat Barzan al-Awlaa Aam 1932." Baghdad: Matba'at al-Shabab, 1956.
16. Bahram Walid Baghi. "Shoreshekani Barzan Sheikh Ahmad le Belgehnamayani Iran da (1909-1970), Borgi Yekami." Tehran: Tarhan - Chapkhane-i Sazman-i Chap-i Ahmad, 2021. Pp. 109-161.

❖ ثورة الشيخ محمود الحفيد في مدينة

سليمانية جنوب كردستان ١٩١٩

من هو الشيخ محمود الحفيد :



الشيخ محمود الحفيد، ملك كردستان، الذي يُلقب أحياناً بمحمود حفيد زادة البرزنجي، كان عالماً دينياً بارزاً وشخصية دينية مهمة في منطقة السليمانية. وُلد في عام ١٨٨١ في محلة "كاني اسكان" بمدينة السليمانية، وكان يحمل اسم "محمود بن الشيخ سعيد كاكا أحمد بن الشيخ معروف البرزنجي". اشتهر بلقب "الحفيد" الذي يعود إلى جده الشيخ كاكه أحمد، الذي كان عالماً كبيراً وصاحب مرقد مشهور في السليمانية.

تلقى الشيخ محمود الحفيد تعليمه في علوم الشريعة والفقه والتفسير، بالإضافة إلى دراسة المبادئ الصوفية. كان يُعرف بعمق معرفته باللغات، حيث اتقن العربية والفارسية والتركية، إلى جانب إمامه الجيد باللغة الكوردية. كان لديه تأثير كبير في المجتمع الديني والروحي في المنطقة، وكان يُعتبر واحداً من أقطاب الطريقة القادرية.

بالإضافة إلى دوره الديني، كان للشيخ محمود الحفيد نفوذ دنيوي أيضاً، حيث كان يتمتع بتأثير كبير في القضايا الاجتماعية والثقافية في المجتمع. توفي الشيخ محمود الحفيد في عام ١٩٥٦، لكن تأثيره وإرثه استمر في الذاكرة الجماعية في المنطقة.

الشيخ محمود الحفيد كان شخصية بارزة في السليمانية ومناطق كردستان، حيث كان يمتلك مداراً سياسياً وثقافياً قوياً. وكان يتمتع بمعرفة واسعة في السياسة والدين. كما كان يُعرف برحلاته المتكررة إلى العاصمة العثمانية إسطنبول، حيث كان يرافق والده.

تجاوز الشيخ محمود الحفيد تحديات كثيرة، ومن بينها محاولة اغتيال والده في الموصل عام ١٩٠٩، حيث تم قتل والده الشيخ سعيد بشكل غادر، وألقي القبض

على الشيخ محمود ووضع في سجن الموصل بتحريض من قادة الاتحاديين الأتراك. استنفذ اعتقاله صبر الجماهير في السلمانية، الذين ثاروا ضد السلطات العثمانية. نتيجة للضغط الشديد، أطلق سراح الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٠.

عند عودته إلى السلمانية، تولى قيادة المدينة خلفاً لوالده وأصبح زعيماً لها. شارك في قيادة كتائب الفرسان الكوردية، وشارك في معركة "الشعبية" بلواء البصرة في جنوب العراق عام ١٩١٤. كانت هذه المعركة جزءاً من محاولات مقاومة القوات العثمانية والألمانية للاستيلاء على المنطقة.

عندما فشلوا في مواجهة القوات الإنجليزية المسلحة بشكل جدي، عاد الشيخ محمود الحفيد إلى كردستان. وبعد تلقيه نبأ تقدم القوات الروسية إلى كردستان الإيرانية، شجعت غضبه وحسه بالظلم على جمع قوات العشائر الكوردية لمقاومة القوات الروسية بشكل عنيف في مناطق "هورامان - بنجوين - مريوان" في سنوات ١٩١٥ و ١٩١٦. نجح في تحقيق انتصارات بارزة ضد القوات الروسية، وأظهر قوة وإرادة كبيرة في الدفاع عن كردستان.

في أعقاب انهيار الدولة العثمانية وتقدم القوات الإنجليزية نحو مناطق شمال العراق، خاصة بعد احتلال بغداد، قرر الشيخ محمود أن يعلن استقلال كردستان. كانت هذه الفترة في عام ١٩١٩، حيث كانت المناطق الكوردية تواجه تحديات جسيمة نتيجة لتقدم القوات الإنجليزية وتدهور الوضع في الدولة العثمانية.

أعلن الشيخ محمود نفسه ملكاً على كردستان وتسلم مقاليد الحكم. ومع تقدم القوات الإنجليزية نحو المناطق الكوردية، حاول القائد العثماني "علي إحسان باشا" إقناع الشيخ محمود بالتعاون مع الدولة العثمانية والاعتراف بحكمه للبقاء جنباً إلى جنب مع الدولة العثمانية.

وفي هذا السياق، قامت الدولة الإنجليزية بمحاولة لجذب الشيخ محمود إلى جانبها وأرسلت وفداً لدعوته للتحالف مع القوات الإنجليزية المحتلة. ولكن رفض الشيخ محمود بشكل قاطع قبول دخول القوات الإنجليزية إلى المناطق الجبلية من كردستان.

تصاعدت التوترات واندلعت معارك دموية بين قوات العشائر الكوردية والجيش الإنجليزي، وخاصة في معركة "دربند بازيان" حيث تكبدت القوات الإنجليزية خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وفي هذا السياق، خانت عشيرة "هماوند" تحت قيادة "مشير آغا هموندي" وانضمت إلى الجانب الإنجليزي، مما زاد من التعقيدات في المواجهة.

هذه المرحلة من تاريخ كردستان تعكس الصراعات والتحديات التي واجهتها المنطقة في ظل تغيرات الحقبة بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية.

بعد أن تمكنت القوات الإنجليزية من الانتفاخ حول القوات الكوردية بدلالة من "مشير هماوندي الجاش"، تكبد الشيخ محمود إصابات، واستشهد العديد من أفراد القوات الكوردية. تم أسر الشيخ محمود بواسطة إشارة من "مشير هماوندي الجاش"، وتم نقله إلى بغداد. هناك، أصدرت المحكمة البريطانية حكماً بإعدامه، لكن تم تخفيف الحكم ليصبح عقوبة السجن عشر سنوات مع غرامة قدرها عشرة آلاف روبية.

تم نفي الشيخ محمود إلى الهند حيث أقام في مدينة بومباي لمدة سنتين ونصف. استمرت الثورات الكوردية والاضطرابات الدموية في إحداث اضطرابات للإنجليز، مما اضطرهم إلى إعادة الشيخ محمود إلى السليمانية وتنصيبه كملك على كردستان.

تولى الشيخ محمود الحكم في كردستان بفترات متقطعة حتى عام ١٩٣٦. خلال هذه الفترة، تم التفاهم بين الدولة الإنجليزية والدولة التركية حول ولاية الموصل، مما أدى إلى إلحاق كردستان بالمملكة العراقية. بموجب معاهدة لوزان، تم حرمان الأكراد من الاستقلال والحقوق الشرعية. ومع ذلك، رفض الشيخ محمود الانقياد لهذه المعاهدة وواصل النضال والثورة، وتصادم مع قوات الدولة الإنجليزية والعراقية مراراً.

أفكاره السياسية أثرت في نشوء حركات ثورية بين الكورد، وساهمت في نضوج الشبان والعوان الكورد الذين تمسكوا بحقوق شعبهم في الحياة. برغم عدم تحقيق حلمهم في الاستقلال الكامل، لكن تأثير الشيخ محمود استمر في تشكيل وتوجيه النضال الكوردي على مر الزمن.

الشيخ محمود الحفيد، برغم مضيه في ترسيخ هوية وسيطرة في منطقة كردستان، واصل نضاله من أجل الاعتراف بحقوق الكورد القومية والحفاظ على استقلالهم. حكومته أحدثت تحولات هامة في تاريخ كردستان، حيث قامت برفع اللغة الكوردية لتصبح لغة رسمية، وتم رفع العلم الكوردي كرمز وطني. كما أصدرت أول طابع خاص بكوردستان، ونشرت مجموعة من الصحف مثل "بانكي كردستان"، و"روزي كردستان"، و"بانكي حق"، و"أوميدي استقلال".

ومع ذلك، تغيرت المواقف البريطانية، وبدأت الحكومة البريطانية في التنازل لوعودها للشيخ محمود. في تشرين الثاني عام ١٩٢٢، أعلن الشيخ نفسه ملكاً

على كردستان بعد أن تم رفض وعود الاعتراف بحقوق الكورد القومية. قام بإرسال طلب إلى القنصل السوفيتي في أذربيجان يطلب المساعدة والاعتراف بحقوق الكورد القومية.

في محاولة من الحكومة البريطانية للتصدي لنشاطه وتقليل نفوذه، هاجمت القوات البريطانية السليمانية ابتداءً من عام ١٩٢٣. وفي يوليو ١٩٢٤، اضطر الشيخ محمود إلى مغادرة السليمانية واللجوء إلى شهر بازار. خاض حرب الأنصار حتى عام ١٩٢٧ ضد القوات العراقية والبريطانية.

بعد ذلك، تفاوض الشيخ محمود مع الإنجليز، وتم نفيه إلى إيران. هناك عاش حتى مايو ١٩٣٠، حيث انقضت حياته في مرحلة تاريخية حرجة ومعقدة لكوردستان وللشخصيات القيادية فيها.

بعد فترة النفي في إيران، عاد الشيخ محمود الحفيد إلى السليمانية عندما اندلعت انتفاضة في ٦ مايو ١٩٣٠. قاد هذه الثورة ضد القوات البريطانية في محاولة لتحقيق الحكم الذاتي لكوردستان. استمرت الثورة حتى مايو ١٩٣١، وبعد قمعها تم مصادرة ممتلكات الشيخ محمود.

نفي الشيخ محمود إلى جنوب العراق، حيث أمضى حوالي عشر سنوات في المنفى، يتنقل بين المدن مثل الناصرية، والساوة، وعانة، وبغداد. في ١١ مايو ١٩٤١، قرر الشيخ محمود الهروب من بغداد إلى كردستان. عند عودته، أعلن دعمه لقضية الحكم الذاتي لكوردستان واستأنف دوره في قيادة الحركة الكوردية.

رفع الشيخ محمود راية الثورة مجدداً، مطالباً بالحكم الذاتي لكوردستان. وعلى الرغم من اعتقاله سابقاً ومصادرة ممتلكاته، إلا أنه لم يتخلى عن رغبته في تحقيق حقوق الكورد. وفي تلك الفترة، وافقت حكومة بغداد على بقاءه في كردستان بشرط أن يقيم في قرية "دارى كه لى".

الشيخ محمود الحفيد، الثائر والزعيم الكوردي، ترك بصمة قوية في تاريخ كردستان من خلال نضاله الشجاع وتفانيه في الدفاع عن حقوق شعبه. في عام ١٩٥٦، أثناء مرضه، سافر إلى بغداد للعلاج، وهناك توفي في مشفى الحيدري في ليلة الثلاثاء الموافق ٩ تشرين الأول ١٩٥٦، وعن عمر ناهز السادسة والسبعين.

تاريخ الشيخ محمود مليء بالتحديات والمعارك، حيث كانت حياته ملتصقة بمسيرة النضال الكوردي. كما أشار الطبيب الإنجليزي (سندرسن باشا) إلى

إصابته برصاصة في ظهره جراء المعارك الطويلة، وكان ينصح بعدم إجراء عملية جراحية بسبب خطورة موقع الإصابة. وفي رده على تلك النصيحة، أكد الشيخ محمود بثقة أن هذه الرصاصة الإنجليزية هي جزء منهم، مؤكداً أن حتى الشيطان لا يستطيع أن يخرجهم من هذا المكان.

توفي الشيخ محمود الحفيد وسط النضال والتضحيات من أجل عقيدته، ودُفن في مسقط رأسه في موكب مهيب. شهدت جنازته مظاهرات واحتجاجات قوية، وكانت الجماهير تحمله على الأكتاف. وفي مسيرة الجنازة، اندلعت أحداث عنف، أدت إلى مقتل ٣٦ شخصاً وإصابة النعش بطلقات الشرطة. يظل الشيخ محمود الحفيد رمزاً للنضال والثبات في وجه التحديات، وتاريخه النضالي يظل مصدر إلهام للكثيرين في كردستان وخارجها.

من التاريخ إلى الثورة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت المنطقة التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية تحت السيطرة البريطانية والفرنسية. في إطار اتفاقية سايكس بيكو، تم تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للقوى الغربية، وقد حصلت بريطانيا على الانتداب على بعض هذه المناطق.

في عام ١٩٢١، عينت بريطانيا الملك فيصل الأول كملك للعراق. كانت هذه الخطوة ملفتة للنظر لأن فيصل لم يكن لديه شهرة محلية كبيرة، وكانت عائلته تعود إلى العائلة الهاشمية من غرب شبه الجزيرة العربية. في نفس الوقت، كانت البريطانيين يطورون سياساتهم في شمال العراق، حيث كانت المنطقة المأهولة بالأكراد تعرف باسم كردستان الكبرى.

عاش الشعب الكوردي في العراق في مناطق جبلية وتضاريس صخرية صعبة، مما جعل السيطرة عليها أمراً صعباً بالنسبة للبريطانيين. وكانت هناك توترات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية حول ترسيم الحدود. بعد اكتشاف النفط في شمال العراق، أصبحت الولاية الموصل ذات أهمية استراتيجية، ورفض البريطانيون التخلي عنها.

في هذا السياق، ظهر الشيخ محمود الحفيد كشخصية هامة في تاريخ الكورد في العراق. كانت هناك وعود للأكراد بالحصول على دولة كوردية بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن لم تتحقق هذه الوعود. أدى هذا الإحباط إلى اندلاع انتفاضة كوردية تقودها قيادات كوردية بارزة، بينها الشيخ محمود الحفيد.

كانت حكومة البريطانيين تستخدم الأكراد كحاجز ضد الإمبراطورية العثمانية، ولكن بمرور الوقت، تازمت العلاقة بين البريطانيين والأكراد بسبب عدم الثقة

وعدم التزام البريطانيين بوعودهم. في ١٩١٩، بدأ القلق بالتصاعد بين الأكراد بسبب عدم رضاهم عن وضعهم، وهذا أدى في نهاية المطاف إلى تعيين الشيخ محمود الحفيد حاكماً لجنوب كردستان.

عندما تم تعيين الشيخ محمود الحفيد حاكماً لجنوب كردستان في عام ١٩١٩، كان ذلك في إطار محاولة لتهدئة الأوضاع وتحقيق استقرار في المنطقة. ومع ذلك، لم تستمر هذه الحالة لفترة طويلة.

تزايد الاستياء الكوردي من تصرفات الحكومة البريطانية وعدم تحقيقها للوعود المتعلقة بتأسيس دولة كردية أدى إلى اندلاع انتفاضة في العام ١٩٢٢. وكان الشيخ محمود الحفيد قائداً بارزاً في هذه الانتفاضة، حيث قاد الكورد في مقاومتهم ضد الاحتلال البريطاني.

مع استمرار الصراع بين الكورد والبريطانيين، تطورت قيادة الشيخ محمود لتشمل الجوانب السياسية والثورية. في عام ١٩٢٢، أعلن الشيخ محمود نفسه "ملكاً على كردستان"، وهو اللقب الذي لقب به نسبة إلى جده الشيخ كاكه أحمد الحفيد.

اندلعت معارك عنيفة بين القوات البريطانية والكورد، وخاض الشيخ محمود الحفيد معارك مستمرة لفترة طويلة. في عام ١٩٢٤، تم القبض عليه ونقل إلى بغداد حيث حُكم عليه بالإعدام. لكن تم خفض الحكم إلى السجن لمدة عشر سنوات بغرامة قدرها عشرة آلاف روبية. بعد فترة قصيرة، نفي إلى الهند حيث قضى مدة قصيرة في مدينة بومباي.

عاد الشيخ محمود الحفيد إلى كردستان بعد اندلاع اضطرابات وثورات كردية واستقلالية أخرى، وتولى مرة أخرى قيادة المنطقة. استمر في تحقيق مكاسب للكورد، مثل جعل اللغة الكوردية لغة رسمية ورفع العلم الكوردي. ولكن تفاقمت العلاقة مع الحكومة البريطانية مجدداً، وفي عام ١٩٣٦، تم استبداله باتفاق مع الحكومة التركية ضمن اتفاقية لوزان.

رغم تحولات الأوضاع السياسية، استمر الشيخ محمود الحفيد في نضاله من أجل حقوق الكورد والحكم الذاتي. توفي في عام ١٩٥٦ بعد حياة حافلة بالنضال والتحديات، وظلت إرثه يلهم الأجيال اللاحقة من الكورد في سعيهم لتحقيق حقوقهم والحفاظ على هويتهم الثقافية والسياسية.

الطموح والثورة:

كان محمود زعيماً قومياً كردياً طموحاً للغاية وروج لفكرة سيطرة الأكراد على دولتهم والحصول على الاستقلال عن البريطانيين، وكما يقول تشارلز تريب فقد عينه البريطانيون محافظاً على السليمانية في جنوب كردستان كطريقة لكسب حكم غير مباشر في هذه المنطقة. أراد البريطانيون هذا الحكم غير المباشر بقيادة محمود الحفيد، الذي اعتقدوا أنه سيعطيهم وجهاً وزعيماً للسيطرة على المنطقة وتهدئتها، ومع ذلك كان لدى محمود طموحات للمزيد لنفسه وللشعب الكردي. تم إعلانه «ملكاً على كردستان» وادعى أنه حاكم جميع الأكراد.

كان محمود يأمل في إنشاء دولة كردستان وفي البداية سمح البريطانيون لمحمود بمتابعة طموحاته لأنه كان يجمع المنطقة والشعب معاً تحت السيطرة البريطانية غير المباشرة. ومع ذلك بحلول عام ١٩٢٠ وبسبب استياء البريطانيين، كان محمود يستخدم سلطته ضد البريطانيين من خلال اعتقال المسؤولين البريطانيين في مناطق الكوردية وبدء انتفاضات ضد البريطانيين. كما كتب المؤرخ كيفن مكيرمان، "استمر التمرد حتى أصيب محمود الحفيد في قتال وقع على الطريق بين كركوك والسليمانية. وأسرت القوات البريطانية وحكم عليه بالإعدام وسجن لاحقاً في حصن بريطاني في الهند"، بقي محمود في الهند حتى عام ١٩٢٢.

العودة والثورة الثانية:

مع نفي الشيخ محمود الحفيد إلى الهند، تسبب القوميون الأتراك في الإمبراطورية العثمانية المنهارة في حدوث قدر كبير من المتاعب في المناطق الكوردية في العراق. كان القوميون الأتراك، بقيادة مصطفى كمال، يرتفعون عالياً في أوائل عشرينيات القرن الماضي بعد انتصارهم على اليونان وكانوا يتطلعون إلى أخذ هذا الزخم إلى العراق واستعادة ولاية الموصل. مع سيطرة البريطانيين مباشرة على شمال العراق بعد نفي الشيخ محمود، أصبحت المنطقة معادية بشكل متزايد للمسؤولين البريطانيين بسبب التهديد التركي. المنطقة كان يقودها شقيق الشيخ محمود الحفيد واسمه الشيخ قادر، الذي لم يكن قادراً على التعامل مع الوضع وكان ينظر إليه البريطانيون على أنه زعيم غير مستقر وغير موثوق به.

كان السير بيرسي كوكس، المسؤول العسكري البريطاني والمسؤول عن الشرق الأوسط خاصة العراق، والسياسي البريطاني ونستون تشرشل، على خلاف

حول ما إذا كان سيتم إطلاق سراح الشيخ محمود الحفيد من منفاه وإعادته إلى الحكم في شمال العراق. سيسمح ذلك للبريطانيين بالسيطرة بشكل أفضل على المنطقة المعادية وجادل بيرسي كوكس بأن البريطانيين يمكن أن يكتسبوا السلطة في منطقة أخلوها مؤخراً، وكان الشيخ محمود هو الأمل الوحيد لاستعادة المنطقة واستقرارها، كان بيرسي كوكس مدركاً لمخاطر إعادة الشيخ محمود، لكنه كان يدرك أيضاً أن أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات في المنطقة هو التصور المتزايد بأن الوعود السابقة بالحكم الذاتي سيتم التخلي عنها وأن البريطانيين يكذبون على الشعب الكوردي، وتحت الحكم المباشر للحكومة العربية في بغداد، كان الحلم الكوردي بدولة مستقلة أقل احتمالاً مما تسبب في الصراع دامي في المنطقة. كانت عودة الشيخ فرصتهم الوحيدة لدولة عراقية مسالمة في المنطقة وتحجيم الخطر التركي.

وافق بيرسي كوكس على إعادة الشيخ وتسميته محافظاً لجنوب كردستان. في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٢ وافق كوكس أيضاً على إعلان أنجلو-عراقي مشترك مع حكومة بغداد من شأنه أن يسمح بحكومة كوردية إذا كانوا قادرين على تشكيل دستور والاتفاق على ترسيم الحدود. كان بيرسي كوكس يعلم أنه مع عدم الاستقرار في المنطقة ووجود العديد من الجماعات الكوردية، سيكون من المستحيل تقريباً التوصل إلى حل. عند عودته شرع محمود الحفيد في إعلان نفسه ملكاً لمملكة كردستان. رفض الشيخ محمود الصفقة مع البريطانيين وبدأ العمل بالتحالف مع الأتراك ضد البريطانيين. أدرك بيرسي كوكس الوضع وفي عام ١٩٢٣ نفى الأكراد من أي رأي في الحكومة العراقية وسحب عرضه الخاص بدولتهم المستقلة. كان الشيخ هو الملك حتى عام ١٩٢٤ وشارك في انتفاضات ضد البريطانيين حتى عام ١٩٣٢، عندما تمكنت القوات الجوية الملكية والعراقيون الذين تلقوا تدريبات بريطانية من أسر الشيخ مرة أخرى ونفيه إلى جنوب العراق.

المعارك:

معركة مضيق بازيان (دربندي بازيان) كانت واحدة من أبرز المعارك التي خاضها الشيخ محمود الحفيد، وقد ساهمت بشكل كبير في تعزيز شهرته كقائد عسكري وسياسي. وقعت المعركة في المضيق الذي يقع على الطريق بين محافظتي كركوك والسليمانية في إقليم كردستان.

حينما سيطر الشيخ محمود على المضيق، أصبحت هناك صخرة كبيرة تعرف باسم "صخرة الحرية"، وأصبحت هذه المنطقة لاحقاً متنزهاً وحديقة تُدعى

باللغة الكردية (بهرده قارهمان). كانت هذه المعركة ليست مجرد صراع عسكري، بل كانت أيضاً رمزاً للكورد في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال.

تأثر الشباب الكورد بحركة الشيخ محمود ونضاله، وأصبحت هذه الفترة محفزاً لظهور حركات سياسية لاحقة تطالب بالاستقلال في إقليم كردستان. تأسيسه لساحة المعركة باسم "بهرده قارهمان" أظهرت رغبته في تخليد الذاكرة وترك إرث قوي للأجيال اللاحقة.

على الجانب السياسي، كان للشيخ محمود دوراً معقداً في العلاقة مع الأتراك والبريطانيين. في بداية التحالف مع الأتراك لمواجهة النفوذ البريطاني، ولكن بعد فترة أظهر عدم رضاه عن الوضع وثار ضد الاحتلال البريطاني. تم اعتقاله من قبل البريطانيين في عام ١٩٣٢، ونفي إلى مدينة عنة في الرمادي، لكنه عاد إلى كردستان بعد ذلك.

إن حياة الشيخ محمود الحفيد ومعاركه تمثل فصلاً هاماً في تاريخ كردستان، وبصمته تظل حاضرة في الذاكرة الكوردية وتلهم الأجيال الحالية والمستقبلية.

إذاً، انتفاضة شيخ محمود برزنجي (محمود الحفيد) ١٩١٩م.

بعد أحداث الحرب العالمية الأولى عينت السلطات الإنكليزية شيخ محمود برزنجي أمير عشائر السليمانية وذلك سنة ١٩١٨ م ، و أرسل شيخ محمود برزنجي رسالة الى السلطات الانكليزية باسم ٤٠ أمير كوردي طالب فيها بحكم كردستان ذاتياً وحاول شيخ محمود برزنجي ان يضم أمراء الموصل الى هذه الاستقلالية الذاتية إلا ان ذلك لم يعجب الانكليز الذين عملوا على وضع العراقيل امامه ومساعيه الاستقلالية فحاول الانكليز شيئاً فشيئاً الاستيلاء على الصلاحيات وسحب البساط من تحت البرزنجي وظهر هنا الصراع على الموصل ذات الطبيعة الغنية والخيرات الكبيرة ما بين الاتراك والانكليز مع محاولتهم استخدام الكورد حسب مصلحتهم وعمل التترك على توقيع اتفاقية جاء فيها استقلال كردستان تحت ادارة محمود برزنجي وتقديم الدعم له مما دفع الانكليز لزيادة الضغط على السليمانية التي بدأت تعاني من الازمة التي افتعلها الانكليز مما دفع الكورد لا اعلان الانتفاضة ضد الانكليز في بهدينان وزاخو و برزان سنة ١٩١٩م وبدعم من كورد شمال وشرق كردستان وفي ٢٣ ايلول ١٩١٩ م هاجم الشيخ محمود برزنجي وقواته على مقر القنصلية الانكليزية في السلمانية وسيطر على القنصلية وقام بسجن العساكر الانكليز المتواجدين هناك. بهذا يكون قد أعلن الاستقلال في جنوب كردستان ورفع العلم الكوردي فوق القنصلية الانكليزية ووصلت سلطته إلى كركوك. الى ان لعبت الخيانة دورها

مرة أخرى على يد بشير محمد سليمان الذي وقف بوجه برزنجي وساعد الانكليز على اعتقال شيخ محمود برزنجي ومن ثم نفيه الى بغداد لتكون نهاية الانتفاضة. فلولا الخيانة لتحققت انجازات كبيرة.

نهاية حركة محمود البرزنجي (محمود الحفيد):

لم تعجب هذه المطالب الحكومة العراقية فوجهت حملة عسكرية للقضاء على الثورة الكوردية المسلحة واستمر القتال بينها وبين قوات الشيخ البرزنجي حتى مارس ١٩٣١، في هذا العام استطاعت القوات العراقية الانتصار على قوات البرزنجي فانهت ثورته وسلم نفسه للحكومة في ١٣ مايو/أيار ١٩٣١ وفرضت عليه الإقامة الجبرية في المناطق الجنوبية من العراق، وظل مقيماً بها حتى نشوب ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١.

في ذلك العام عاد الشيخ البرزنجي إلى السليمانية هارباً من قيود النفي أو بموافقة حكومة الكيلاني وهدد مرة أخرى برفع السلاح ما لم يسمح له بالعيش في مدينته إلى أن استقر فيها بالفعل حتى توفي عام ١٩٥٦ إثر مرض ألم به.

المراجع:

- 1- Kurds and the Kurdish Issue, Kurdish Revolutions in Iraq, Fighter Encyclopedia.
- 2- Prince, J. (1993), "A Kurdish State in Iraq" in Current History, January.
- 3- Information about Mahmoud al-Hafid on id.loc.gov. Archived from the original on December 13, 2019.
- 4- Information about Mahmoud al-Hafid on id.worldcat.org. Archived from the original on December 13, 2019.
- 5- Information about Mahmoud al-Hafid on d-nb.info. Archived from the original on December 13, 2019.

ثورة بارزان الثانية

بقيادة ملا مصطفى البارزاني عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥

من هو الملا مصطفى البارزاني:



هو الملا مصطفى محمد عبد السلام عبد الله البارزاني (١٩٠٣ - ١٩٧٩) زعيم كوردي من كردستان الجنوبية في شمال العراق، يرجع نسبه إلى أمراء العمادية.

حياته

ولد الملا مصطفى البارزاني في ١٤ مارس/آذار ١٩٠٣ في منطقة بارزان، وشارك أخاه الأكبر أحمد البارزاني في قيادة الحركة الثورية الكوردية للمطالبة بالحقوق القومية للكورد ولكن تم إخماد هذه الحركة من قبل السلطة الملكية في العراق والقوات البريطانية

المحتلة التي استخدمت لأول مرة في التاريخ الأسلحة الكيميائية ضد المناطق التي سيطر عليها الثوار الكورد. وهو والد رئيس إقليم كردستان العراق السابق مسعود البارزاني.

وفي عام ١٩٣٥ تم نفي مصطفى البارزاني إلى مدينة السليمانية مع أخيه أحمد البارزاني.

وفي عام ١٩٤٢ هرب البارزاني من منطقة نفيه ليبدأ حركته الثورية الثانية، وفي إيران وبدعم من الاتحاد السوفيتي أقام الكورد في عام ١٩٤٥ أول جمهورية كوردية في منطقة مهاباد في إيران، وخدم الملا البارزاني كرئيس لأركان الجيش في جمهورية مهاباد والتي لم تمت طويلاً، فبعد ١١ شهراً من نشوئها تم وأدها من قبل الحكومة الإيرانية وذلك بعد انسحاب القوات السوفيتية من شمالي إيران تحت ضغط القوى الكبرى التي تمركزت قواتها جنوبي إيران، وكانت القوات السوفيتية قد دخلت الأراضي الإيرانية إبّان الحرب العالمية الثانية.

بعد انهيار الدولة الكوردية الوليدة في مهاباد، توجه الملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفيتي مع ٥٠٠ من مسلّحيه سيراً على الأقدام مجتازين حدوداً

جبلية وعرة في إيران وتركيا حيث واجهوا عقبات كثيرة في طريقهم وصولاً إلى الحدود الأذربيجانية السوفيتية وبقوا هناك عشرة سنوات .

في عام ١٩٥٨ ومع إعلان الجمهورية العراقية دعا الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم البارزاني للعودة إلى العراق وبدأت مناقشات حول إعطاء الكورد بعض مطالبهم القومية، ولكن مطالب البارزاني والشعب الكوردي لم تتطابق مع ما كان في نية الرئيس عبد الكريم قاسم إعطائه للكورد، فأدى ذلك إلى تجدد الصراع مرة أخرى حيث قام عبد الكريم قاسم بحملة عسكرية على معازل البارزاني عام ١٩٦١.

وبعد تولي الرئيس العراقي عبد السلام عارف الحكم اتفق مع عدد من القادة الكورد (سياسيين وعسكريين) ومن ضمنهم البارزاني على حل شامل للقضية الكوردية حيث أعلن اتفاق نيسان/أبريل عام ١٩٦٤م، والذي تضمن منح الكورد الحقوق الثقافية والإسهام في الحكم وبعض الحقوق الأخرى، إلا أن التيار القومي العربي الشوفيني تمكن من التسلل إلى السلطة ونسف كل ما اتفق عليه فاستمرت الدولة بإجراءاتها القمعية للشعب الكوردي، فتجدد النزاع المسلح بين الطرفين، وظلت القضية الكوردية تؤرق حكومة بغداد والبارزاني يقض مضجع القيادة العراقية.

بعد ٩ سنوات من الحرب بين الكورد بقيادة البارزاني اضطرت الحكومة العراقية إلى الاتفاق مع البارزاني في اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد عام ١٩٧٠م، والتي لم تدم طويلاً بسبب انقلاب قيادة حزب البعث على اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٧٤م وتوقيعهم لاتفاقية مع شاه إيران تنازل بموجبها العراق عن شط العرب وعن المطالبة بالأحواز مقابل توقف إيران عن تقديم الدعم العسكري واللوجستي للثوار الكورد، فقد كان البارزاني مدعوماً من الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي الذي قطع دعمه للبارزاني على أعقاب هذه الاتفاقية، اتفاقية الجزائر التي أبرمت بين إيران والعراق بمبادرة أمريكية جزائرية كان عرابها وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. غادر بعدها البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفي فيها عام ١٩٧٩م، في مستشفى جورج واشنطن إثر مرض عضال.

محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني: ٢٩ سبتمبر ١٩٧١

الخلفية:

كانت فترة السبعينيات من القرن العشرين حقبة حرجة في تاريخ العراق، وكانت العلاقة بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية متوترة. في هذا السياق،

حدثت محاولة اغتيال فاشلة للزعيم الكوردي الملا مصطفى البارزاني يوم الأربعاء، ٢٩ سبتمبر ١٩٧١.

سيناريو الهجوم:

وفد من الحكومة العراقية، برئاسة عبد الجبار الأعظمي، قرر زيارة البارزاني في مقره بحاج عمران، الواقعة قرب الحدود العراقية الإيرانية. بدأ الاجتماع بين البارزاني والوفد الحكومي حوالي الساعة ٤:٤٥ مساءً.

الانفجار ومحاولة الاغتيال:

في الساعة ٥:٠٠ مساءً، وقع انفجار في غرفة الاجتماع، أسفر عن مقتل ثلاثة أفراد من الوفد الحكومي، بالإضافة إلى محمود شريف نزاري، الذي كان يقدم الشاي للضيوف. رغم أن انفجاراً قد أصاب البارزاني بجرح بسيط، إلا أنه نجا من المحاولة بفضل الإسعاف السريع.

التصدي للمهاجمين:

عند خروج البارزاني من غرفة الاجتماع، قام أحد سائقي السيارات التي كانت تقل الوفد الحكومي بإلقاء قنبلة يدوية على البارزاني، مما أسفر عن إصابته بجرح طفيف. قام حرس البارزاني بالتصدي للهجوم، وقتلوا السائق الذي ألقى القنبلة.

الهرب والمواجهة النهائية:

فر سائق السيارة الثانية، التي كانت تحمل وفد الحكومة العراقية، إلى إحدى الأبنية المجاورة، حيث قام أحد أعضاء الوفد بمواجهته. بعد مناوشات استمرت لمدة عشر دقائق، قتل السائق وعضو الوفد الحكومي العراقي في الساعة ٥:٢٥ مساءً.

الأحداث اللاحقة:

بعد المحاولة الفاشلة لاغتياله، استمر البارزاني في النضال من أجل حقوق الأكراد، وتصاعدت حدة الصراع بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية في الفترة التالية، مما أدى إلى مزيد من التوتر والصراعات في المنطقة.

علاقة مصطفى البارزاني بعبد الكريم قاسم

بعد حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ أصدرت الحكومة العراقية والتي كان يترأسها عبد الكريم قاسم قراراً بالعفو عن جميع أتباع البارزاني والذين شاركوا بحركات التمرد إبان العهد الملكي. وفي يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة عاد

البارزاني إلى العراق قادماً من الاتحاد السوفيتي ، ولقد خصصت الحكومة العراقية بيت رئيس وزراء العراق الأسبق إبان العهد الملكي نوري السعيد بمنطقة الصالحية بالعاصمة بغداد داراً لسكن البارزاني كما تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ دينار عراقي مرتباً شهرياً للبارزاني، وفي يوم ٩ شباط - فبراير من سنة ١٩٦٠ أُجيز الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولقد كانت علاقة عبد الكريم قاسم بالبارزاني متينة وجيدة في بدايتها ولكن لظروف وأسباب معينة بدأت علاقة كلا الطرفين بالضعف تدريجياً لعدة أسباب ومن أهم هذه الأسباب:

- في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ نشرت صحيفة خبات الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني حملة دعائية تنادي بضرورة تطبيق الديمقراطية في العراق وبمنح الحقوق القومية للشعب الكردي.
- في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٠ طلب قاسم من وزير الأشغال والإسكان عوني يوسف بأن يبعد البارزاني من رئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني بحجة كون البارزاني زعيم قبلي لا يصلح لزعامة الحزب ولكن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني رفض طلب قاسم.
- بعد عودة البارزاني من زيارته إلى الاتحاد السوفيتي في شهر كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٦١ حيث قابل البارزاني عبد الكريم قاسم في شهر شباط أي بعد شهر من عودته إلى العراق لم يظهر قاسم الود والترحيب كما كان في السابق للبارزاني والذي حاول تجديد الولاء للحكومة العراقية والتي كان يرأسها قاسم نفسه وبعد هذه المقابلة أحس البارزاني من إن الجو لم يعد ملائماً لبقائه في بغداد خشية من اعتقاله أو تدبير محاولة لاغتياله فقرر البارزاني ترك بغداد والرجوع إلى كردستان وذلك في شهر آذار/مارس من نفس العام.
- في يوم ٢٢ آذار/مارس من عام ١٩٦١ أصدر الحاكم العسكري العام في بغداد أمراً بإلقاء القبض على عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني جلال طالباني. مما أدى إلى انقطاع إصدار الصحف والمجلات الكردية التي كانت تصدر في بغداد بصورة علنية بعد هذه الحادثة.

ثورة البارزاني ١٩٤٣ - ١٩٤٥

ثورة بارزان الثانية أو حركة بارزان الثانية كانت حدثاً تاريخياً بارزاً في مسار النضال الكوردي ضد الحكم المركزي في العراق، وقد تميزت بقيادة الملا مصطفى البارزاني. كانت هذه الثورة جزءاً من سلسلة من الحركات الكوردية التي هدفت إلى تحقيق حكم ذاتي للأكراد وتحسين وضعهم في إطار الدولة العراقية.

قبل أن تنطلق حركة بارزان الثانية في عام ١٩٤٣، شهدت المنطقة حركات كوردية أخرى تشير إلى الاضطهاد والحاجة إلى الحكم الذاتي. كانت حركة بارزان الأولى في عام ١٩٣١-١٩٣٢ وحركات محمود البرزنجي في السلمانية بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣١، من بين الأحداث التي سبقت هذه الثورة وشكلت جزءاً من سياقها التاريخي.

تفاقت الاحتجاجات والمطالب الكوردية بالحكم الذاتي بمرور الوقت، وبدأت حركة بارزان الثانية في عام ١٩٤٣ كرد فعل قوي ضد السياسات القمعية وعدم المساواة التي تعرض لها الأكراد في العراق. قاد مصطفى البارزاني هذه الحملة وسعى إلى تحقيق حقوق الكورد وتحديد مصيرهم السياسي بشكل ذاتي.

استمرت الثورة حتى عام ١٩٤٥، حيث قررت الحكومة العراقية القضاء عليها. نشبت اشتباكات مسلحة بين القوات العراقية والقوات الكوردية، واستمرت هذه الاشتباكات من أغسطس إلى أكتوبر من نفس العام. في نهاية المطاف، نجحت القوات العراقية في إلحاق الهزيمة بالقوات الكوردية، وتمكنت من دخول قرية بارزان.

هذه الأحداث أثارت ردود فعل كوردية أخرى، وتبعتها حركة بارزان الثالثة وحركة بارزان الرابعة في نهاية عام ١٩٤٧. تظل ثورة بارزان الثانية جزءاً من تاريخ النضال الكوردي ضد القمع والاضطهاد، وتشير إلى الإرادة الثابتة للأكراد في السعي لتحقيق الحكم الذاتي وحقوقهم الوطنية.

رغم الهزيمة التي تعرضت لها ثورة بارزان الثانية، إلا أن الروح القتالية للحركة الكوردية لم تتضاءل. استمرت الحركة في النضال من أجل الحقوق الوطنية والحكم الذاتي، وكانت تلك الفترة محطة هامة في تشكيل الوعي الوطني للكورد.

بعد اندلاع حركة بارزان الثالثة والرابعة في نهاية عام ١٩٤٧، تصاعدت التوترات بين الحكومة العراقية والقوى الكوردية. استمر الصراع لسنوات عديدة، مما أدى إلى تشديد الرغبة في الحكم الذاتي وتحقيق حقوق الكورد.

في السنوات التالية، تطورت الأحداث بسرعة، وظهرت فرصاً جديدة لتحقيق تطلعات الحركة الكوردية. في عام ١٩٥٨، شهدت العراق ثورة ١٤ تموز التي أدت إلى إسقاط النظام الملكي، وظهرت فرصة جديدة لإعادة تقييم العلاقة بين الأكراد والحكومة العراقية.

في ذلك السياق، تم تأسيس حكومة جديدة في العراق، وبدأت المفاوضات بين الكورد والحكومة بهدف تحقيق حكم ذاتي للإقليم الكوردي. وفي عام ١٩٧٠، تم التوصل إلى اتفاقية أربيل، التي أقرت حقوقاً كوردية أوسع، بما في ذلك حكم ذاتي للإقليم الكوردي.

ومع ذلك، لم تدم الهدنة الكوردية العراقية طويلاً. في عام ١٩٧٤، اندلع صراع جديد بين القوات الكوردية والحكومة العراقية، وهو الصراع الذي استمر حتى بداية الثمانينات.

تأثرت الحركة الكوردية بالعديد من التحولات السياسية والاقتصادية، وظلت تلعب دوراً هاماً في تشكيل مستقبل العراق والمنطقة. إن النضال الكوردي الذي بدأ في حركة بارزان الثانية لا يزال حاضراً في وعي الشعب الكوردي ويشكل جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الحديث للمنطقة.

ثورة البرزاني ١٩٤٣-١٩٤٥ كانت محطة هامة في تاريخ النضال الكوردي في مملكة العراق خلال فترة الحرب العالمية الثانية. قاد هذا التمرد القومي الكوردي الزعيم مصطفى البارزاني، وانضم إليه فيما بعد شقيقه الأكبر أحمد بارزاني، الذي كان زعيماً للثورة الكوردية السابقة في العراق.

بدأ التمرد في عام ١٩٤٣ كاستجابة قومية للسياسات القمعية والتمييز التي كان يتعرض لها الشعب الكوردي تحت حكم الملكية في العراق. كانت الفترة خلال الحرب العالمية الثانية مليئة بالتحولات والتشدد، وقرر الكورد السعي إلى تحقيق حقوقهم وكرامتهم.

قاد مصطفى البارزاني هذا التمرد بشجاعة، وتمكن من جذب دعم واسع من الشعب الكوردي. انضم إليه أيضاً شقيقه الأكبر أحمد البارزاني، الذي كان له تأثير كبير كزعيم كوردي سابق.

مع تقدم التمرد، أثار الكورد تحديات كبيرة أمام الحكومة العراقية. ومع ذلك، في نهاية المطاف، تم قمع التمرد بشكل عنيف بواسطة القوات العراقية في أواخر عام ١٩٤٥. كما انشقت بعض القبائل الكوردية عن التمرد، مما زاد من صعوبة المواجهة.

نتيجة للخسائر والضغوط، انسحب البرزانيون، بقيادة مصطفى البارزاني، مع الكثير من قواتهم إلى كردستان الإيرانية. في هذا السياق، اندمجوا مع العناصر الكردية المحلية وساهموا في تأسيس جمهورية مهاباد.

تظل ثورة البرزاني ١٩٤٣-١٩٤٥ جزءاً من تاريخ الكورد ونضالهم المستمر من أجل الحقوق والكرامة. يعكس هذا التمرد تصميم الشعب الكوردي على مواصلة النضال حتى تحقيق هدفهم في تحقيق حكم ذاتي وإنصاف دائم.

الخلفية التاريخية لثورة الشيخ أحمد البارزاني تتعلق بالظروف السياسية والاجتماعية في العراق خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. كانت هذه الثورة هي أحداث هامة في تطور النضال الكوردي ضد السلطة المركزية، وتجسدت في شخصية أحمد البارزاني وقيادته.

بدأت الثورة في عام ١٩٣١ بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، الذي نجح في توحيد عدد من القبائل الكوردية في جنوب كردستان. كانت الحاجة إلى التمثيل والحقوق الكوردية وراء هذا النضال الذي تجسد بشكل كبير في الثورة.

أحمد البارزاني نجح في تجنيد عدد من القادة الكورد، بما في ذلك شقيقه الأصغر مصطفى البارزاني، الذي أصبح لاحقاً واحداً من الشخصيات الرئيسية في النضال الكوردي. كانت هذه الثورة تمثل محاولة للكورد للتمتع بحقوقهم الوطنية والثقافية.

ومع ذلك، في نهاية المطاف، قوات الجيش العراقي نجحت في القضاء على الثورة بفضل الدعم البريطاني. وجرى اعتقال الشيخ أحمد البارزاني وشقيقه الملا مصطفى البارزاني ونفيهم إلى الموصل في عام ١٩٣٣. هذا الاعتقال والنفي كانا جزءاً من سياسات القمع التي تعرض لها الكورد في تلك الفترة.

خلال فترة النفي، تم نقل البرزانيين إلى عدة مدن في العراق، وتأثروا بالظروف الصعبة والضغوط المستمرة. استمرت هذه الفترة حتى وصلوا أخيراً إلى السليمانية في منتصف الأربعينيات.

عاد الشيخ أحمد البارزاني وشقيقه مصطفى البارزاني إلى برزان بعد النفي، وواجهوا تحديات مستمرة من الاعتقال والضغوط، ولكن تأثيرهم وتأثير الثورة استمر في تشكيل مسار النضال الكوردي في العقود التالية.

الحرب العالمية الثانية والانتفاضة الكوردية

في بداية الحرب العالمية الثانية، كانت الانتباهات الدولية متجهة نحو التطورات العالمية، وفي هذا السياق، كانت القضية الكوردية مستمرة في تشكيل مسار

النضال الكوردي ضد الحكومة العراقية. في تلك الفترة، كان البرزانيون وقبائلهم يظلمون منفصلين داخلياً وفي خلاف مستمر مع الحكومة العراقية.

استحوذ الاحتلال البريطاني للعراق في عام ١٩٤١، الذي جاء على الأرجح لضمان تعاون العراق مع الحلفاء، على اهتمام البرزانيين. هذا الاحتلال قد يكون أسهم بشكل غير مباشر في لم الشمل بين مصطفى البارزاني وشعبه، وفتح مجالاً جديداً للتحدي أمام السلطة العراقية.

في عام ١٩٤٣، مع تزايد التضخم في العراق وانخراط البريطانيين في الحرب العالمية، أصبحت عائلة البارزاني تعاني من صعوبات مالية. لم يكن بإمكانهم العيش بكرامة من خلال أموالهم الحكومية القليلة، حيث بدأت الضغوط المالية تزيد على وضع البارزاني في المنفى في السليمانية.

كان مصطفى البارزاني يواجه ضغوطاً مالية متزايدة، حيث اضطرت الظروف إلى بيع بنادقهم ومجوهراتهم الذهبية. ازدادت معاناة البارزاني الاقتصادية لدرجة أنه قرر العودة إلى برزان. كان الدافع وراء هذه العودة هو الحاجة الاقتصادية الحادة، ولم يكن تحركاً قومياً في البداية.

على الرغم من أن الدافع كان اقتصادياً، إلا أن مصطفى البارزاني وجد دعماً داخلياً من الأوساط القومية الكوردية في السليمانية، مما قد ساعده في الهروب والتخطيط لعودته إلى برزان. تلك الفترة شكلت تحولاً هاماً في تاريخ النضال الكوردي ومسار العائلة البارزانية.

المرحلة الأولى من الانتفاضة

في المرحلة الأولى من الانتفاضة الكوردية، بدأ الملا مصطفى البارزاني مرحلة جديدة من النضال الكوردي ضد الحكومة العراقية في عام ١٩٤٣. بعد أن حصل على إذن من الشيخ أحمد البارزاني، قرر الملا مصطفى الفرار مع اثنين من المقربين منه من السليمانية وعبروا إلى إيران. لدى وصوله إلى مدينة شينو الإيرانية، التقى بأفراد أعيد توطينهم من قبيلة بارزاني وشق طريقه إلى برزان.

عند عودته إلى برزان، أصبح الملا مصطفى محل اهتمام كبير من قبل أتباعه، وقادة القبائل المجاورة، ومسؤولي الحكومة العراقية الذين كانوا يسعون لاعتقاله. تضمنت هذه المجموعة متنوعة من الشخصيات، بما في ذلك ضباط الكورد في الجيش العراقي وأعضاء من حركة هيو، وهي حركة قومية كوردية سرية.

في محاولة لتنظيم المقاومة وتحدي السلطة الإقليمية العراقية، بدأ الملا مصطفى بجندة قوات لتنفيذ عمليات ضد مراكز الشرطة والمراكز الحدودية. بدأت هذه العمليات الصغيرة تكوين تنظيماً عسكرياً لقوات البارزاني. على الرغم من أن معظم المقاتلين كانوا قبليين، إلا أن التحاقاً متزايداً من الأكراد المحليين والذين تركوا الجيش العراقي أدى إلى زيادة عدد المقاتلين إلى حوالي ٢٠٠٠ في غضون أشهر قليلة.

لتنظيم هذه القوة المتنامية، أنشأ البارزاني مجموعات قتالية وعين قادة لها. أخذت هذه المجموعات على عاتقها تنظيم السلوك العسكري وتقديم التدريب اللازم للمقاتلين. خلال عام ١٩٤٣، نجحت قوات البارزاني في السيطرة على مراكز الشرطة واستعادة الأسلحة والذخائر من القوات العراقية.

بمجرد تأسيس مستويات القيادة، أسس البارزاني مقره في بستري، قرية تقع في منتصف الطريق بين رواندوز وبرزان. في هذه الفترة، حققت قوات البارزاني انتصارات في المعارك ونجحت في هزيمة وحدات الجيش العراقي المدربة والمنظمة. كانت هذه المرحلة الأولى من التمرد تمثل تحولاً هاماً في تاريخ النضال الكوردي، حيث نجحت قوات البارزاني في تعزيز تنظيمها العسكري وتحقيق تقدم في مواجهة الحكومة العراقية.

الدبلوماسية :

في سياق التمرد الكوردي الذي قاده مصطفى البارزاني، تجسدت الجهود الدبلوماسية كأداة مهمة في سبيل تحقيق أهداف الحكم الذاتي وإطلاق سراح السجناء الكورد، بما في ذلك الشيخ أحمد البارزاني. رغم رفض الحكومة العراقية لطلب الحكم الذاتي، إلا أنه تمت مفاوضات بين البارزاني والحكومة العراقية في أوائل الأربعينيات.

كانت هذه المفاوضات ناجحة جزئياً نتيجة للدعم الكبير الذي كان يحظى به الملا مصطفى البارزاني من بعض المتعاطفين الكورد داخل الحكومة العراقية. وقد أدت هذه المفاوضات إلى إطلاق سراح الشيخ أحمد البارزاني في أوائل عام ١٩٤٤. بفضل الاعتراف العراقي بنفوذ البارزاني وسلطته الواسعة، بدأ الوطنيون الكورد في التوافق حول البارزاني واحترامه كشخصية وطنية وقائد لحركة التحرير الكوردية.

تطوّرت الدبلوماسية بين مصطفى البارزاني والحكومة العراقية بشكل إيجابي في البداية، وكان ذلك جزئياً نتيجة للتأثير المتزايد للمتعاطفين الكورد داخل

الحكومة. ومع ذلك، بعد استقالة الحكومة العراقية في عام ١٩٤٤ وتولي هيئة حاكمة جديدة، تجاهلت التنازلات السابقة وأقدمت على فصل الدبلوماسيين الموالين للكوورد. هذا الإجراء أعاد فتح فصل جديد من العداء بين العراق و الكوردستان.

وفي هذا السياق، بينما كانت النزاعات محتملة، قسم البارزاني قواته إلى ثلاث جبهات مختلفة، حيث كانت تُشرف على قيادة الجبهة مسؤولة كل من مصطفى خوشناو في جبهة مارغا فار راوندوز وعزت عبد العزيز في جبهة العمادية، والشيوخ سليمان البارزاني في جبهة عقرة. كانت هذه الجبهات تحت إشراف مصطفى البارزاني الذي أعلن نفسه "القائد العام لقوى الثورة".

في محاولة لتحقيق التضافر وتوحيد الجهود، أسس مصطفى البارزاني حزب زركاري الكردي (حزب الحرية الكردي) في أوائل عام ١٩٤٥. كان الحزب يضم ضباطاً ومسؤولين حكوميين ومهنيين الكورد، وكانت هدفه توحيد الكورد وتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال. رغم التحديات، واصل مصطفى البارزاني مطالبه الدبلوماسية في هذه المرحلة وفي الوقت نفسه، كان يستعد للمزيد من الأعمال العسكرية.

المرحلة الثانية (١٩٤٥)

بدأت المرحلة الثانية من التمرد الكوردي في عام ١٩٤٥، مع استمرار الصراع والتصاعد التدريجي للتوتر بين قوات مصطفى البارزاني والحكومة العراقية. على الرغم من توجيه البارزاني لجيشه بعدم بدء القتال، إلا أن العنف اندلع مرة أخرى في أغسطس ١٩٤٥ في بلدة مارغافار.

هذا الصراع أسفر عن مقتل الكوردي البارز والي بيك وعدد من ضباط الشرطة العراقية. ومع وفاة بيك، اجتاح السكان الكورد، دون إذن عسكري، مراكز الشرطة في مارغافار وبرزان. البارزاني عاد سريعاً من الفصل في النزاع القبلي المحلي وتولى قيادة الثورة.

بالرغم من توجيه الحكومة العراقية التهديدات والأحكام العرفية، قام البارزاني وقواته بمهاجمة مراكز الشرطة والمناطق الحدودية. حاولت الحكومة العراقية تهدئة الوضع ولكن دون جدوى. تهديدات البارزاني والتمرد الكوردي المتزايد دفعت الحكومة العراقية إلى نشر وحدات إضافية في المنطقة.

استعداداً للصراع، التقى مصطفى البارزاني بالشيخ أحمد البارزاني لتحديد قادة القوات ضد التهديد العراقي المتنامي. قرر البرزانيون أن يفود مصطفى

البارزاني نفسه القوات في جبهة عقرة، في حين قاد محمد صديق البارزاني جبهة مارغافار - رواندوز، وقاد الحاج طه العمادي جبهة بلندا العمادية.

في ٤ سبتمبر ١٩٤٥، استأنف الجيش العراقي هجماته، وشهدت المنطقة معارك عنيفة. نجحت قوات البارزاني في صد هجوم الجيش العراقي، ولكنها تكبدت خسائر هامة، بما في ذلك إصابة خطيرة للقائد محمد صديق البارزاني.

رغم الانتصارات المبكرة، قلبت الحكومة العراقية مجرى الصراع بنجاح، حيث نجحت في إقناع القبائل المحلية بالتحالف ضد البارزاني والتمرد. تعرضت قوات البارزاني لهجمات من القبائل المحلية والمهاجرين الموالين للحكومة. هذه الهجمات أجبرت البارزاني على إصدار أوامر بالانسحاب من المنطقة والعبور إلى كردستان الإيرانية.

بمجرد وصولهم إلى هناك، استقرت عائلة البارزاني وأنصارهم في مدن مختلفة في منطقة مهاباد، وانضموا إلى العناصر القومية الكردية المحلية، وذلك بعد أن تم تفرقهم بسبب تحالف القوى المحلية مع الحكومة العراقية.

التداعيات والتأثيرات

بعد انسحاب قوات مصطفى البارزاني إلى كردستان الإيرانية، بدأت عائلة البارزاني وأنصارهم في تشكيل وتنظيم القوات والجماعات الكردية المنحازة إلى قضية الحكم الذاتي والمقاومة ضد الحكومة العراقية. استقر مصطفى البارزاني في مدينة مهاباد، وكان له دور كبير في توجيه الجهود نحو إحداث التغيير في الوضع الكوردي.

تأثرت حركة الثورة الكردية بفقدان التأييد القبلي المحلي الذي كان يحظى بها سابقاً. القتال الداخلي مع القبائل المحلية المتحالفة مع الحكومة العراقية ألحق أضراراً كبيرة بالقوات الكردية. على الرغم من ذلك، استمرت الجهود في تنظيم صفوف المقاومة وتجنيب المزيد من الداعمين.

في هذه الفترة، بدأت العلاقات بين مصطفى البارزاني والمكونات الكردية الأخرى في المنطقة تتعزز. أسس البارزاني حزب رزكاري الكردي (حزب الحرية الكردي) في أوائل عام ١٩٤٥، بهدف تحقيق التوحيد الكوردي وتحقيق الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال داخل العراق.

يمثل تاريخ التمرد الكوردي في هذه الفترة نقطة تحول في النضال الكوردي، حيث بدأت القضية الكردية تتجه نحو تنظيم سياسي أقوى، مما ساهم في

تشكيل المشهد الكوردي الحديث وتأسيس الأسس للحركة الكوردية المستقلة والدور البارز الذي لعبه مصطفى البارزاني في هذا السياق.

التداعيات الإقليمية والعلاقات الدولية

رغم فشل المرحلة الثانية من التمرد في تحقيق أهدافها الأساسية، إلا أنها كانت خطوة هامة في تشكيل الهوية الوطنية الكوردية وتعزيز الوعي بقضية الحكم الذاتي. كما كانت هذه الفترة فترة هامة لتوحيد القوى الكوردية وتعزيز التنظيم الداخلي.

تأثرت العلاقات الإقليمية بشكل كبير، حيث توجه مصطفى البارزاني إلى إيران للبقاء في مهاباد. وفي هذه الفترة، تم توطيد الروابط بين القضية الكوردية والتيارات القومية الكوردية في إيران. تشكلت شبكة من التحالفات والعلاقات التي أثرت في مسار الحركة الكوردية لاحقاً.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، لم تلتفت القضية الكوردية إلا بشكل محدود، حيث كانت الأحداث العالمية الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية تلتفت انتباه المجتمع الدولي. تأثرت القضية الكوردية بالتحويلات الدولية والأحداث الإقليمية، ولم تحظ بالاهتمام الكافي.

استمرار النضال الكوردي

على الرغم من تحقيق الحكومة العراقية فوزاً عسكرياً في هذه المرحلة، استمر النضال الكوردي وتطور بصورة تدريجية. مصطفى البارزاني ورغم الهزائم، بقي رمزاً للصمود والتضحية، وكان له دور كبير في استمرار الحركة الكوردية. استمرت العلاقات الداخلية الكوردية والعلاقات الإقليمية في التطور والتأثير على مسار الحركة الكوردية لاحقاً.

من ثم، يمثل هذا الفصل التاريخي نقطة تحول في مسار الحركة الكوردية، حيث استمرت الكفاحات والتحديات في تشكيل الوعي الكوردي وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه.

تأسيس جمهورية مهاباد: نقطة عالية في القومية الكوردية

في ديسمبر ١٩٤٥، وبعد فترة قصيرة من التمرد الكوردي وانسحابهم من العراق، تأسست جمهورية مهاباد كنقطة عالية في تاريخ القومية الكوردية. قاد

مصطفى البارزاني هذه الجمهورية الكوردية، وكانت هذه الفترة هامة للكورد، حيث أصبحت تمثل لهم نقطة هامة في تاريخهم المعاصر.

تمثل جمهورية مهاباد الفترة التي بدأت تشكل فيها الفكرة الوطنية الكوردية بشكل أوضح، حيث قامت هذه الدولة القومية بتعزيز الهوية والوحدة الكوردية. تعتبر هذه الفترة كفيلة بتأسيس الهوية الكوردية كجماعة وطنية قوية ومستقلة.

دور مصطفى البارزاني وتأثير البيشمركة

تعززت في هذه الفترة دور البيشمركة كقوة عسكرية مهمة للكورد، وأصبحت تشكل الجيش الكوردي الذي قاده مصطفى البارزاني، الذي كان يعتبر بطلاً عسكرياً للشعب الكوردي. قوات البيشمركة أثبتت نفسها في هذه الفترة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

فشل الدولة الكوردية والتوجه للاتحاد السوفيتي

للأسف، استمرت جمهورية مهاباد لمدة قصيرة، فقد فشلت في الصمود لفترة طويلة. بعد فشلها في الحفاظ على استقلالها في إيران، انسحبت الحكومة الكوردية ومصطفى البارزاني ورجاله نحو العراق. ولجأوا في النهاية إلى الاتحاد السوفيتي، حيث قدم لهم الملاذ الأمني.

التسوية وفشل مصالحة مصطفى البارزاني

خلال أواخر الخمسينيات، بدأت عملية مصالحة بين مصطفى البارزاني والحكومة العراقية. ولكن، على الرغم من هذه المحاولات، فإن التوترات الدائمة والخلافات السياسية أدت إلى فشل عمليات المصالحة. وعاد الصراع العراقي الكوردي للظهور بشكل أكثر حدة ابتداءً من عام ١٩٦١.

بهذا السياق، يمثل فشل المصالحة محطة هامة في تاريخ النضال الكوردي، حيث ظلت القضية الكوردية محور اهتمام الكورد وسعيهم لتحقيق حقوقهم والاعتراف بهويتهم الوطنية.

عودة الصراع وتأزم الوضع الكوردي

بعد فشل مصالحة مصطفى البارزاني مع الحكومة العراقية، تصاعدت التوترات مجدداً في مناطق الكورد، وخاصةً في إقليم كردستان. في عام ١٩٦١، أعلنت الحكومة العراقية قانوناً يلغي الحكم الذاتي لإقليم كردستان، مما دفع إلى اندلاع صراع مسلح بين البيشمركة والقوات العراقية.

عودة الصراع الكوردي العراقي

اندلعت حربٌ طويلة بين البيشمركة والقوات العراقية، حيث استمرت الاشتباكات لعقود. كانت الحرب الكوردية العراقية طويلة ومعقدة، وشهدت مصطلحات القتال والتفاهات المتقلبة.

دور الحكومات الإقليمية والدولية

شهدت الحرب الكوردية العراقية تدخلاً من الحكومات الإقليمية والدول الكبرى. تلقت البيشمركة دعماً من بعض الدول الجارة والقوى الدولية، وكان للمحاولات الدبلوماسية تأثير كبير على تطورات الصراع.

تطور الوضع في أواخر القرن العشرين

في أواخر القرن العشرين، شهدت المنطقة تطورات هامة، حيث أبرمت البيشمركة اتفاقيات مع الحكومة العراقية تمنحها درجة من الحكم الذاتي. كما شهدت العقود الأخيرة ازدهاراً اقتصادياً في إقليم كردستان وتطوراً في الحياة السياسية.

الوضع الحالي

في الوقت الحالي، يعيش إقليم كردستان في العراق والكورد في المناطق الأخرى تحت حكم ذاتي، ويسعون إلى الحفاظ على هذا الوضع وتعزيز العلاقات مع الحكومة العراقية في إطار الوحدة الوطنية وتحقيق تطلعات الشعب الكوردي.

المراجع:

1. Encyclopædia Britannica. "Mustafa al-Barzani
2. Masoud Barzani, "The Barzanis and the Kurdish Movement," Beirut, Vol. 1, p. 23.
3. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 315.
4. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 316.
5. Hadi Hasan Aliwi, "Abdul Karim Qasim (The Truth)," Baghdad 1990, p. 166.
6. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 28.
7. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 62.
8. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 63.
9. Shukri Aqravi, "Years of Crisis in Kurdistan," p. 64.
10. McDowall, D. (1996). "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris.
11. Romano, D. (2006). "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press.
12. Chaliand, G. (1993). "A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan." Interlink Pub Group.
13. Van Bruinessen, M. (2000). "Kurdish Ethno-Nationalism Versus Nation-Building States: Collected Articles." Isis Press.
14. Gunter, M. M. (1992). "The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope." St. Martin's Press.

❖ ثورة أيلول العظمى بقيادة مصطفى

البارزاني عام ١٩٦١



في أيلول من عام ١٩٦١، شهدت جبال منطقة كردستان في العراق ثورة هامة تعرف باسم "ثورة أيلول". كانت هذه الثورة استمراراً للتحركات الكردية التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى وتأثيرات معاهدة سايكس بيكو في عام ١٩١٦، حيث تم تجزئة وتقسيم أراضي كردستان بين الفرس والترک والعرب.

بدأت جذور الثورة في سياق تاريخي معقد، حيث تمثلت في التوترات بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني، الذي كان لاجئاً سياسياً في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٥. بعد نجاح ثورة ١٤ تموز في عام ١٩٥٨، دعا عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت، البارزاني إلى العودة إلى العراق.

ومع ذلك، تغيرت الظروف السياسية في العراق بسرعة، وتبددت آمال البارزاني في تحقيق مطالبه القومية. وبسبب هذا التحول، قرر البارزاني الانسحاب إلى جبال كردستان، حيث أعلن هناك عن بداية ثورته في أيلول من عام ١٩٦١. كانت الثورة تستند إلى مطالب بتحقيق الحقوق القومية للشعب كردستان، الذي شهد تقسيماً غير عادل في معاهدة سايكس بيكو.

تمت مواجهات عنيفة بين القوات الكردية والقوات العراقية، واتسع نطاق الصراع ليشمل مناطق واسعة في جبال كردستان. استمرت الثورة لعدة سنوات، ورغم الجهود الكردية، لم يتم تحقيق أهداف الثورة بشكل كامل.

تسببت الثورة في تصاعد التوترات والصراعات في المنطقة، وأثرت على العلاقات بين الكورد والحكومة العراقية لفترة طويلة. بالرغم من تحقيق بعض المكاسب على مر الزمن، إلا أن القضية الكردية استمرت في تشكيل جزءاً هاماً من التحولات والتحديات في العراق والمنطقة بشكل عام.

على مدى السنوات اللاحقة، استمرت ثورة أيلول في إظهار الصمود والتحدي من قبل الشعب الكوردي في مواجهة التحديات الكبيرة. تواصلت المعارك

والصراعات، وكانت المناطق الجبلية في كردستان مسرحاً لصراع طويل وشاق.

تغيرت الأحوال الإقليمية والدولية مراراً وتكراراً، مما أثر على الديناميات السياسية والاقتصادية في المنطقة. شهدت العلاقات بين الحكومة العراقية والكورد مراحل من التوتر والتسوية، وتأثرت بتحولات في السياسات الإقليمية والعالمية.

في أوائل العقد الحادي والعشرين، أظهرت الجهود الدولية للحلول السياسية استجابةً أكبر، حيث تم التفاوض على اتفاقيات سلام وإعادة هيكلة للعلاقات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. تم تحديث الأوضاع السياسية والاقتصادية في إقليم كردستان، وبدأت الحكومة الكوردية في اللعب دوراً أكبر في شؤونها الداخلية.

مع مرور الوقت، تحولت الثورة أيلول إلى محطة تاريخية مهمة في نضال الشعب الكوردي من أجل الحقوق والكرامة الوطنية. رغم أن الأهداف التي أُعلنت في بداية الثورة لم تحقق بشكل كامل، إلا أنها ساهمت في تشكيل الوعي الوطني والمضي قدماً نحو تحقيق مطالب الشعب الكوردي.

التاريخ الكوردي في إقليم كردستان لا يزال يحمل أحداثاً هامة، والتأثيرات التاريخية لثورة أيلول ما زالت تلعب دوراً في التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

في ١١ أيلول ١٩٦١، انطلقت حركة ثورية في منطقة كردستان بقيادة الزعيم الكوردي ملا مصطفى البارزاني، بهدف نيل حقوق الشعب الكوردي الوطنية ومواجهة نظام البعث في العراق. كانت هذه الثورة استمراراً للنضال الكوردي الطويل من أجل الاعتراف بحقوقهم والمساواة في العراق.

عبر الملا مصطفى البارزاني، الذي شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة في جمهورية كردستان التي تأسست في مهاباد عام ١٩٤٦، عبر نهر آراس برفقة البيشمركة، ومن ثم إلى روسيا بعد هزيمة الجمهورية في وقت سابق.

عاد البارزاني إلى كردستان بعد وعد من الجنرال العراقي عبد الكريم قاسم بتنفيذ انقلاب في البلاد والاعتراف بحقوق الكورد. ومع ذلك، لم يف البارزاني بوعده للكورد، الأمر الذي دفع بمصطفى البارزاني إلى رفع علم التمرد في ١١ أيلول ١٩٦١.

شاركت في هذه الثورة جميع الجماعات الدينية والعرقية المختلفة التي تعيش في كردستان، وكانت هذه الثورة استجابةً شاملةً ضد الظلم والاضطهاد. تواجه

القوات الكوردية صراعاً طويلاً مع القوات العراقية، ولكن الإصرار والشجب الكورديين أظهروا قوتهم وصمودهم في وجه القمع.

انتهت ثورة أيلول بعد تسع سنوات من النضال، عندما اعترف النظام العراقي بالكورد ومنحهم الحكم الذاتي. في ١١ آذار ١٩٧٠، وقع النظام اتفاقية مع الملا مصطفى البارزاني، مُعترفاً بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب كوردستان. تمثل هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو إقرار حقوق الشعب الكوردي والاعتراف بحكم ذاتي يُحقّق تطلعاتهم وطموحاتهم المشروعة.

الأحداث التاريخية لثورة أيلول :

اندلعت ثورة أيلول (ثورة أيلول القومية - ١١ ايلول ١٩٦١) بقيادة مصطفى البارزاني ضد حكومة الجمهورية العراقية في جنوب كوردستان واستمرت حتى عام ١٩٧٥ واتفاقية الجزائر.

الأسباب :

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، خلفت تغييرات هائلة في الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق. شهدت هذه الثورة نهاية النظام الملكي وتأسيس نظام جمهوري، حيث أسس الجنرال عبد الكريم قاسم حكومة الجمهورية العراقية الجديدة. كانت هذه الحكومة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة للشعب العراقي.

من بين الإنجازات الرئيسية لثورة ١٤ تموز كان تثبيت المادة (٣) في الدستور العراقي، والتي أكدت على شراكة الكورد والعرب في العراق، واعترافها بحقوق الكورد القومية في إطار عراق موحد. كان هذا الإجراء أحد الخطوات الرئيسية نحو تحقيق التسوية والتعايش الوطني في العراق.

من الجدير بالذكر أن المادة (٣) كانت لها تأثير كبير على الوضع الكوردي في العراق. قوبلت هذه الخطوة بترحيب من قبل الشعب الكوردي، حيث رأوا فيها فرصة لتعزيز حقوقهم وتعزيز مكانتهم في إطار الدولة العراقية.

على صعيد آخر، بعد عودة الزعيم مصطفى البارزاني إلى العراق بعد ١٢ عاماً من المنفى، تم ترخيص الحزب الديمقراطي الكوردستاني رسمياً للعمل. كان هذا القرار يعكس تحولاً في السياسة العراقية تجاه الكورد، حيث منح لهم حرية أكبر في العمل السياسي والتنظيمي.

بفضل هذه التحولات، أصبحت الظروف أكثر ملائمة للتنظيمات الكوردية للعمل بحرية، وتعزز هذه الخطوة تكامل الشعب الكوردي في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق.

بعد فترة قصيرة من إقرار المادة الثالثة في دستور العراق، التي أكدت على شراكة الكورد والعرب واعترافها بحقوق الكورد الوطنية، بدأت الشراكة الكوردية- العربية في العراق تظهر بوجه معقد وتتجه نحو التوتر. رغم الآمال الكبيرة التي أحدثتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إلا أن تنفيذ المواد الدستورية بدأ يواجه تحديات جسيمة.

لم يتم تنفيذ المادة الثالثة بشكل كامل، وظلت حقوق الكورد تعاني من التجاوزات والنقاعس. تحول الوضع السياسي إلى توتر متزايد، حيث بدأت الحكومة في سحب وعودها تجاه الكورد، وفي عدم تنفيذ التزاماتها تجاه الشراكة الكوردية- العربية.

في خطوة تصاعدية للتوتر، قامت الحكومة بفصل الضباط والموظفين الكورد من الجيش والمؤسسات الحكومية، وخاصة في المحافظات الكوردية. كما تم تعليق الدراسة باللغة الكوردية في المناطق الكوردية، مما أثار احتجاجات واستياءً كبيرين من قبل السكان المحليين.

في إطار سعيها للتحكم والسيطرة، قامت السلطة بحملات ضد الفلاحين ومعاداتهم، بغية إرضاء الإقطاعيين والقوى السياسية الأخرى. تحولت سياسات الحكومة تجاه الكورد إلى تقليص حقوقهم وتقييد حرياتهم بشكل متزايد، مما ألقى بظلال من الاستياء والاحتجاجات في صفوف الكورد.

هكذا، رغم الأمل الذي أحدثته ثورة ١٤ تموز، لم تستمر الشراكة الكوردية- العربية في العراق لفترة طويلة، وسرعان ما تحولت إلى صراع وتوتر، مما خلق بيئة سياسية مضطربة ومتوترة في المنطقة.

ووقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني ضد سياسة الحكومة تلك، خاصة بعد الإعلان عن الدستور العراقي المؤقت وإقرار المادة الثانية من الدستور التي نصت على أن "العراق جزء من الأمة العربية". وحول هذا الموضوع والأوضاع بشكل عام، نشرت جريدة خبات في ١٩ تشرين الأول ١٩٦١ مقالاً، وطالب المقال بإنهاء الأوامر العرفية والفترة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وإطلاق سراح السجناء السياسيين والكف عن مطاردة أعضاء الأحزاب السياسية والتنظيمات النفايية والفلاحية. وفي المقابل أغلقت الحكومة صحيفة خبات وحاكمت رئيس تحريرها. خاصة بعد صدور العدد (٤٦٢) في ٢٨ آذار ١٩٦١ التي نشرت مقالاً بمناسبة عيد النوروز، أشادت فيه بالزعيم مصطفى البارزاني على نطاق واسع وهاجمت المسؤولين الحكوميين بشدة. ثم بدأت الحكومة اعتقال عدد من كوادر وأعضاء اللجنة المركزية للبارتي، وبذلك

عادت اوضاع الحزب مرة أخرى إلى ما كانت عليه قبل ثورة ١٤ تموز، حيث استأنف نشاطه ونضاله السري.

في الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٠، استجاب الزعيم مصطفى بارزاني لدعوة من الحكومة السوفيتية وقام بزيارة إلى موسكو، العاصمة السوفيتية. تأتي هذه الزيارة في سياق العلاقات القائمة بين الحكومة السوفيتية وحركات التحرر الوطني، وكانت مشاركة البارزاني في احتفالات أكتوبر، الذكرى السنوية لثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا السوفيتية، هي جزء من هذا السياق.

خلال زيارته، أجرى مصطفى البارزاني لقاءات مع كبار المسؤولين السوفيت، حيث كانت الفرصة متاحة للبحث في سبل تعزيز التعاون والدعم بين الكورد والحكومة السوفيتية. في هذا السياق، طلب البارزاني المساعدة السوفيتية في تحقيق تطبيع العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية.

كما تم خلال هذه اللقاءات حل العديد من الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي. كانت هذه الجهود جزءاً من محاولات لتوحيد الجبهة الوطنية وتعزيز التضامن بين القوى السياسية المعارضة في العراق، خاصة في ظل التوترات السياسية والاجتماعية التي كانت تعصف بالبلاد.

تلعب هذه الفترة الزمنية دوراً هاماً في تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية للحركات الوطنية والقضية الكوردية في ظل الأحداث الدولية التي كانت تشهدها تلك الفترة، وكانت تلك الزيارة خطوة مهمة في إطار الجهود التي بُذلت لتعزيز التعاون وتحقيق التسوية في المنطقة.

في ١٣ كانون الثاني ١٩٦١، قرر الزعيم مصطفى البارزاني العودة إلى بغداد، وكانت هذه الخطوة جزءاً من محاولاته لتحسين العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية. بعد فترة من الانتظار، في شباط، أجرى البارزاني لقاءً مع عبد الكريم قاسم، الزعيم العراقي الذي كان رئيساً لوزراء العراق.

خلال هذا اللقاء، حاول البارزاني تبديد شكوكه وتقديم كل الأدلة على حسن نية الكورد تجاه الحكومة. قدم البارزاني أسباباً وحججاً توضح التزام الكورد بالتسوية والتعايش السلمي، ولكن دون جدوى. على الرغم من محاولاته، إلا أن عبد الكريم قاسم لم يظهر استعداداً للتسوية الفعالة، وهذا أدى إلى خيبة أمل البارزاني.

في مطلع آذار ١٩٦١، غادر البارزاني بغداد نهائياً وعاد إلى بارزان، حيث كان يتدهور الوضع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية. بدأت الحكومة في تسليح العشائر، التي أصبحت تشغل مهنة "الارتزاق" أو الجاشايي (مقاتلين مأجورين)، وهم يعملون بصفة مستقلة عن الجيش الرسمي. في المقابل، حاول الزعيم البارزاني الحصول على أسلحة استعداداً لأي هجوم محتمل من الحكومة العراقية.

هذه الفترة شهدت تصاعد التوتر بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية، وكانت تلك الخيوط الرئيسية للأحداث التي ستفجر في الصراع الكوردي-العراقي في الفترة التالية.

في أواخر شهر حزيران ١٩٦١، اجتمعت اللجنة المركزية للبارتي لغرض التحقيق في الأوضاع، وتقرر خلال الاجتماع إرسال مذكرة إلى عبد الكريم قاسم، وفي ٣٠ حزيران ١٩٦١، تم إرسال المذكرة. ودعت المذكرة إلى إنهاء الخلافات و الصراعات بين البارتي وعبد الكريم قاسم وإعادة الاستقرار إلى مناطق كوردستان ومنع تدهور الأوضاع، ولكن تجاهل عبد الكريم قاسم مذكرة اللجنة المركزية للبارتي وتدهور الوضع أكثر. وقبل إرسال المذكرة وفي ١٢ تموز ١٩٦١ أرسلت اللجنة المركزية للحزب جلال طالباني إلى بارزان وعرض على الزعيم البارزاني قرارات اللجنة المركزية النهائية. وأعرب طالباني عن استعداد المكتب السياسي للتعامل مع أي مستجدات مفاجئة. وكان رأي الزعيم مصطفى البارزاني أنه ينبغي أن لا يتم اتخاذ أي إجراء حالياً وعليهم الاستمرار في حالة الاستعداد، وبعد ذلك عاد جلال الطالباني إلى السليمانية حاملاً معه بعض النصائح من الزعيم البارزاني.

استمرت السياسة الشوفينية لحكومة عبد الكريم قاسم تجاه الشعب الكوردي، وكان الوضع يقترب من الانفجار شيئاً فشيئاً، ومنعاً للقتال والاحتجاج على سياسة الحكومة، نظم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٦ ايلول ١٩٦١، إضراباً عاماً في جميع أنحاء كوردستان، وكان هذا دليلاً على مكانة وقوة البارتي، وكان الغرض من الإضراب هو التصدي للحكومة في إرسال القوات إلى مناطق كوردستان.

اندلاع الثورة:

في ظل تجاهل عبد الكريم قاسم لجهود البارتي في التقارب مع الحكومة العراقية ومنع الصراع، اندلعت الأحداث في ١١ سبتمبر ١٩٦١ عندما قصفت قوات الجيش العراقي بالطائرات دربندي بازيان ووادي خلكان ومحيط دهوك جواً.

كانت هذه الهجمات هي الشرارة التي أشعلت الصراع بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني.

في ١٩ سبتمبر ١٩٦١، قرر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني التصدي للحكومة بشكل مباشر، وهذا القرار أشعل فتيل الثورة. بدأ الشعب الكردي يلجأ إلى الكفاح المسلح للدفاع عن نفسه وحقوقه. اندلعت المواجهات المسلحة بين البيشمركة الكردية، التي كانت تمثل القوة المسلحة للحزب، وقوات الحكومة العراقية.

كانت هذه الفترة هي بداية لصراع طويل بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي استمر على مر السنين وشهد تطورات معقدة. الثورة التي اندلعت في تلك الفترة أرست أسساً للصراع الكردي-العراقي، الذي استمر على مدى عقود وأثر بشكل كبير على الديناميات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

بعد سلسلة من المعارك والمواجهات، وبحلول ٢٣ سبتمبر ١٩٦١، نجحت الحكومة في السيطرة على كامل مناطق كردستان باستثناء بعض المناطق في بارزان. في ٦ أكتوبر ١٩٦١، وصل عمر دبابه وعلي عبد الله، عضوي المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى بارزان حيث التقوا بالزعيم مصطفى البارزاني.

خلال هذا اللقاء الحاسم، تم التوصل إلى اتفاق بين مصطفى البارزاني وقادة الحزب بشأن إعادة التنظيم والتنسيق بين قوات بارزان وقوات البارتية المسلحة، بالإضافة إلى التنسيق مع القوات المسلحة للعشائر التي لم تغادر ساحة المعركة بعد. كانت هذه الخطوة الهامة تهدف إلى تحقيق تكامل أكبر في صفوف المقاتلين الكورد، وتنظيم جهودهم لمواجهة التحديات القادمة.

مع استمرار التصاعد في الأحداث، تحولت هذه المرحلة إلى فصل جديد في الصراع الكردي-العراقي. استمرت الاشتباكات والتصعيد على مر الأشهر اللاحقة، وشكلت هذه الفترة محطة هامة في تاريخ الصراع الكردي، الذي استمر بتأثيره على الأحداث الإقليمية والدولية في السنوات والعقود التالية.

وبعد إعادة التنظيم وتحقيق انتصارات عديدة على الجيش العراقي، عقد أعضاء اللجنة المركزية للحزب في شباط ١٩٦٢ اجتماعاً موسعاً في قرية عوالان (عودلان) التابعة لمحافظة السليمانية. أرسل أعضاء اللجنة المركزية مذكرة إلى عبد الكريم قاسم ذكروا فيها إن الحرب التي يخوضونها هي حرب دفاع عن النفس، وليست حرب هجوم. كما اختاروا في مذكرتهم اسم (البيشمركة)

لمقاتليهم وتم رفع شعار (الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان). وضم بعض المشاركين في الاجتماع وهم : ابراهيم احمد، علي عسكري، احمد عبدالله، عمر دبابه، علي عبدالله، الملا عبدالله اسماعيل، شمس الدين مفتي، عبد الرحمن ذبيحي ونوري احمد طه. وضم حراس الاجتماع قوة تألفت من ١٥ شرطياً من أربيل، الذين التحقوا لتوهم بصفوف البيشمركة، وقرر الاجتماع بأغلبية الأصوات مواصلة الدفاع.

كانت انتصارات الجيش العراقي مؤقتة، وفي فترة قصيرة أعادت قوات البيشمركة تنظيم صفوفها وشكلت جيش تحرير كوردستان الذي بلغ قرابة ٢٠ ألف ببيشمركة، وبحلول منتصف عام ١٩٦٢ كانت هذه القوة قد حررت معظم كوردستان باستثناء مراكز المدن الكبيرة، في أوائل عام ١٩٦٣ اضطرت الحكومة إلى وقف إطلاق النار وتم تمديده لأكثر من مرة، واستمر حتى السقوط النهائي لحكومة عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، وخلال تلك الفترة حاول الحزب الديمقراطي الكوردستاني حل خلافاته مع الحكومة سلمياً، ورحب الرأي العام العراقي بجهود البارتي.

انقلاب حزب البعث :

كانت ثورة أيلول قد مهدت الطريق لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم. جاء الانقلاب نتيجة اتفاق بين حزب البعث والضباط القوميين، وخلال استعدادات هؤلاء للانقلاب اتصلوا بالحزب الديمقراطي الكوردستاني، وتعهدوا بتنفيذ جميع المطالب السياسية والقومية للثورة الكوردية ووعدوا الزعيم مصطفى البارزاني عن طريق صالح يوسفى بإعلان الحكم الذاتي للشعب الكوردي بعد انتصار الانقلاب ، في المقابل وعدت قيادة الثورة بوقف القتال ضد الحكومة.

بعد نجاح انقلاب ٨ شباط، بعث حزب البعث برسالة إلى سكرتير البارتي إبراهيم أحمد طلب منه ترشيح عدد من الكورد لإدراجهم في الحكومة الجديدة، وبعد موافقة الزعيم مصطفى البارزاني ردّ المكتب السياسي على حزب البعث على النحو التالي: سياسة حزبنا هي: (الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان)، أسماؤنا المقترحة هي: بابا علي شيخ محمود، فؤاد عارف، بكر عبد الكريم، عمر مصطفى، جلال طالباني وعلي عسكري.

في ١٨ شباط ١٩٦٣ تم ارسال وفد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة جلال طالباني وصالح يوسفى إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة الجديدة، وفي اليوم التالي التقى الوفد بمسؤولين حكوميين. حاول البعثيون التوصل عن

الوعد التي قطعوها على الكورد قبل الانقلاب. كما تقرر خلال تلك الاجتماعات أن يقوم جلال طالباني، دون العودة الى رئيس الحزب و المكتب السياسي بزيارة كلاً من مصر والجزائر مع وفد حكومي لغرض اجراء المفاوضات، وعرض القضية الكوردية، والتقى جلال طالباني في هذه الزيارة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري أحمد بن بلاء، واعرب البلدان خلال المفاوضات عن تأييدهما للحل السلمي للقضية الكوردية.

مجلس قيادة الثورة:

في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٤، عُقد اجتماع في بلدة قلعة دزة بحضور الزعيم مصطفى البارزاني وعدد من الكوادر المتقدمة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وكذلك القادة العسكريين والشخصيات الاجتماعية من العشائر والعوائل. كان هدف هذا الاجتماع هو تنظيم شؤون الثورة التي كانت تشهدها كوردستان.

فتح الزعيم مصطفى البارزاني المؤتمر بكلمة طرح فيها قضايا تتعلق بالمفاوضات وتنظيم صفوف الثورة. دعا البارزاني إلى إنشاء مجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق، وذلك عبر انتخاب حر لتسيير الأمور وتحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف الثورة.

تم خلال هذا الاجتماع تحديد الخطوات التالية لتنظيم الحملة الثورية وتوحيد جهود المقاتلين والمناصرين. تأتي فكرة إنشاء مجلس قيادة الثورة كخطوة استراتيجية لتعزيز التنظيم والهيكل الداخلية للحركة الكوردية. ساهم هذا المجلس في توجيه الجهود وتكثيف التنسيق بين القيادات السياسية والعسكرية، وكان له دور كبير في توجيه الصراع ضد الحكومة العراقية.

بهذا السياق، أثبتت مثل هذه الخطوات أهمية استمرار الكفاح الكوردي وتعزيز التنظيم والتكتيكات الثورية لتحقيق الأهداف المنشودة في إطار الصراع الكوردي-العراقي.

في أواخر أيلول ١٩٦٤، اتفق الزعيم مصطفى البارزاني والمكتب السياسي بناءً على قرارات المؤتمر السادس واجتماع قلعة دزة على تحديد اليوم السابع من تشرين الأول ١٩٦٤ لإنشاء مجلس القيادة لإدارة المناطق المحررة، بدايةً تم اختيار قرية بوسكين مكاناً لعقد الاجتماع، ولكن نُقل الاجتماع لاحقاً إلى قرية كردة سبي في منطقة بشدر واستمرت مناقشاتهم لمدة عشرة أيام متواصلة. وحضر الاجتماع ٦٣ شخصاً، من بينهم ١٧ عضواً في قيادة الحزب

الديمقراطي الكوردستاني، ١٧ من قادة القوات، ٢٩ من رجال الدين الإسلاميين والمسيحيين والازديين، شخصيات اجتماعية، رؤساء العشائر والشخصيات العائلية.

وفي وقت سابق، كان رؤساء العشائر قد اتفقوا بينهم على مرشحهم وفاز الكثير منهم عدداً، وكذلك اضيف أعضاء قيادة البارتي وقادة القوات الى المجلس، وفي ٩ تشرين الأول ١٩٦٤ تم التوقيع على دستور مجلس قيادة الثورة في كوردستان العراق في قرية بوسكين والمكون من ١١ مادة، وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤ تم التوقيع على قرارات وتوصيات اللجنة القضائية لولاية كوردستان في ١٣ فقرة، جرى بعدها اعداد القوانين واللوائح الإدارية في ١٢ مادة، ونظمت القوانين والأنظمة المالية في ثلاثة أقسام: مالية الثورة والضرائب والجمارك.

وبقرار من المجلس تم تشكيل المكتب التنفيذي من أحد عشر عضواً برئاسة مصطفى قرداغي الذي كان سكرتيراً تحولت رئاسته لاحقاً إلى محمود عثمان. وعلى صعيد الأقليات القومية، لم ينضم التركمان إلى المجلس بسبب ظروفهم الخاصة، رغم جهود الزعيم مصطفى البارزاني معهم بهذا الصدد، وبغية قيام شخص ممثلاً عن المجلس في أوروبا، جرى تعيين عضو المجلس الدكتور عصمت شريف وانلي لهذه المهمة، والذي حضر مؤتمر الشعب الثاني واجتماعات إنشاء المجلس، شكّل هذا المجلس خمس لجان هي:

- ١- اللجنة الدستورية
- ٢- اللجنة القضائية
- ٣- اللجنة العسكرية
- ٤- اللجنة الإدارية
- ٥- اللجنة الاقتصادية

وأخيراً، تم انتخاب أعضاء لهذه اللجان على ثلاثة مستويات برئاسة الزعيم مصطفى البارزاني، من بينهم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وقادة ثورة أيلول، ورؤساء العشائر، والشخصيات الدينية والوطنية.

ضم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني: مصطفى البارزاني، حبيب محمد كريم، الدكتور محمود عثمان، صالح يوسف، عزيز عقراوي، الدكتور فؤاد جلال، عبد الكريم مراد، علي قاسم سنجاري، نعمان عيسى، اسماعيل عارف، هاشم حسن عقراوي، اسماعيل الملا عزيز، الشيخ

محمد هرسين، مصطفى قرداغي، محمد أمين محمد علي، عمر شريف
ورمضان عقراوي.

وتألف قادة ثورة أيلول من: العقيد عبد الرحمن قاضي، العقيد نوري الملا
معروف، العقيد الركن عبد الكافي نبوي، العقيد الشيخ صالح الشيخ محمد،
المقدم نافذ جلال حويزي، المقدم نوري الملا حكيم، النقيب بكر عبد الكريم
حويزي، النقيب يوسف جميل ميران، النقيب الشيخ رضا كولاني، الملازم رشيد
سندي، ملازم الشرطة عبد الوهاب اتروشي، أسعد خوشوي، عيسى سوار،
حسو ميرخان دولمري، علي خليل، عبد الله آغا بشدري وحجي شيخ قادر.

ومن بين رؤساء العشائر والشخصيات الدينية والوطنية: الدكتور عصمت
شريف وانلي، الدكتور كمال فؤاد، الشيخ لطيف الحفيد، كاكه زياد غفوري،
محسن دزيي، الشيخ حسين بوسكين، بابير بابكر آغا، الشيخ محمد باليسان،
وهاب آغا جندياني، عباس ما مند آغا، إسماعيل سواره آغا، صالح بك ميران،
سليمان حاجي بدري سندي، أحمد محمد أمين دزيي، محمود بك كوله يي،
مصطفى بك جاف، الشيخ كوكس السيد طه نهري، كويخه إسماعيل تلان، حاج
آغا هيرو، مجيد حمه رشيد خان، محمود عباس آغا، عبد الرحمن آغا نورك،
الشيخ رؤوف هنجيرة، الحاج إبراهيم جرمكا، الشيخ محي الدين سندولان،
المطران ماريو والا، المطران بولص بيداري، كوركيس مالك جكو وتحسين بك
سعيد بك.

كان إنشاء مجلس القيادة الثورة خطوة مهمة في التنظيم والعمل الإداري، كان
هذا المجلس مسؤولاً على أعلى مستوى عن تعيين مديري النواحي و القائم
مقاميين، مع تشخيص وتوزيع المناصب والعناوين الوظيفية لمختلف قيادات
جيش الثورة، وكذلك توصية المكتب السياسي للعمل الحزبي وانتخاب سكرتيره،
وتشكيل المكتب التنفيذي الذي كان يتولى مسؤولية إدارة وتنفيذ المقررات
الخاصة بالشؤون الداخلية والأشراف على الهيئات الحكومية في المناطق
المحررة. وكان هذا المجلس يدار مباشرة من قبل الزعيم مصطفى البارزاني.

تم تنظيم جيش الثورة على النحو الآتي:

- * الرئيس العام: الزعيم مصطفى البارزاني
- * رئيس الأركان: نوري الملا معروف
- * الجيش الأول في بادينان: أسعد خوشوي ، وتألفت قواته من:
 - قوة زاخو: عيسى سوار
 - قوة دهوك: علي خليل

- قوات شيخان وعقرة: حسو ميرخان دولمري
- * الجيش الثاني في اربيل: رشيد سندي وتألفت قواته من:
 - قوة سفين: طاهر علي والي
 - قوة كاوه في بشدر: حسو ميرخان زازوكي
 - قوة بيتواتة: علي شعبان
- * الجيش الثالث في السليمانية وكركوك: الملازم عزيز عقراوي ، وتألفت قواته من:
 - قوة خقبات: عبدالوهاب اتروشي
 - قوة قرداغ: فاضل طالباني
 - قوة رزكاري: طارق أحمد

اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ونكسة الثورة:

بعد فترة من التصاعد في التوترات بين حكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية، وتعثر تنفيذ اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠، اتخذ النظام العراقي خطوات تصاعدية أدت إلى تدهور العلاقات بين الجانبين. في ٢٦ مارس ١٩٧٤، أعلن النظام البعثي تعليق المحادثات مع قيادة الثورة، وهو إعلان يشير إلى تفاقم الأزمة وانهيار الجهود الدبلوماسية.

في ذلك الوقت، قام النظام العراقي بحل جميع أفواج حرس الحدود، واستؤنفت القتالات بين الجيش العراقي وقوات الثورة. بدأت مدفعية النظام بقصف المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة في ذلك الشهر. بحلول نهاية سبتمبر ١٩٧٤، تمكنت القوات العراقية من السيطرة على معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة الثورة.

لكن، لم تدم انتصارات الجيش العراقي طويلاً، حيث تمكنت قوات الثورة من إجبار الجيش على الانسحاب من المناطق التي احتلتها. كانت هذه الحدث يُعرف بـ "نكسة الثورة"، والتي شكلت تحولاً في الصراع بين الثورة الكوردية والحكومة العراقية. في هذه الفترة، حصلت الثورة على دعم واسع من حكومة الشاهنشاه في إيران، مما ساعد في إعادة تشكيل الأوضاع على الأرض وتعزيز مواقف الثورة.

في أواخر فصل خريف عام ١٩٧٤ أعلنت بغداد استمرار الحرب، مؤكدة أنّها تستمر حتى في فصل الشتاء. لم يتحمل النظام البعثي وصادم حسين تلك

الهزائم. كانت الحكومة ضعيفة جداً أمام الثورة لدرجة أنها اضطرت إلى الاستفادة من استخدام أفرادها الاحتياطيين. كما بدأت الأموال الاحتياطية للحكومة تنفذ، كانت ارادة شاه إيران هي الضغط على العراق من خلال دعم الثورة لمراجعة معاهدة مايس ١٩٣٧ الخاصة بشط العرب، ولهذا الغرض فقد قام الشاه بإقناع الولايات المتحدة لدعم الثورة سرّاً وبإشرافه.

كان شاه إيران محمد رضا يقترب تدريجياً من تحقيق هدفه. وفي ٦ آذار ١٩٧٥ انعقد مؤتمر قادة الأوبك في الجزائر بحضور ممثلين عن ثلاث عشرة دولة اعضاء في المنظمة. تم خلال المؤتمر التوقيع على اتفاقية سياسية عسكرية بين نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك صدام حسين والعاقل الايراني محمد رضا شاه بهلوي وبمساعدة رئيس الدولة المضيفة هوارى بومدين. وتمخض عن الاتفاقية: قيام ايران بمساعدة العراق على محاصرة الثورة الكوردية، حماية حدودها مع العراق والكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية، مقابل تنازل العراق عن بعض الأراضي في شط العرب لإيران، إعادة الحدود المائية بين البلدين إلى معاهدة القسطنطينية لعام ١٩١٣ المبرمة بين إيران والدولة العثمانية.

وعندما تم الإعلان عن اتفاقية الجزائر، كان الزعيم مصطفى البارزاني قد زار طهران برفقة وفد بدعوة من شاه إيران. أرسل الزعيم البارزاني محسن دزبي من طهران إلى حاج عمران لعقد اجتماع طارئ مع أعضاء المكتب السياسي والقادة السياسيين والعسكريين للثورة وإبلاغهم آخر المستجدات. وصل محسن دزبي بعد ظهر يوم ٨ آذار ١٩٧٥ إلى حاج عمران وعقد هناك اجتماعاً، وأبلغ مبعوث البارزاني الحضور أن النظام الملكي الإيراني قرر إغلاق حدودها اعتباراً من ١ نيسان ولم تعد مستعدة لمساعدة الثورة. وطلب الزعيم البارزاني أن يقرر أعضاء القيادة، ما إذا كانوا سيلجؤون إلى إيران أم يواصلون الثورة.

كان معظم أعضاء المكتب السياسي يؤيدون استمرار الثورة من خلال حرب العصابات، وعدم الاستسلام لأي طرف، وعاد محسن دزبي إلى طهران في ٩ آذار، وأطلع الزعيم البارزاني على قرارات ومقترحات الاجتماع. وفي نفس اليوم تم إرسال رد الزعيم مصطفى البارزاني الى حاج عمران عبر الجهاز اللاسلكي التابع لمكتب البارتي في طهران، لدعم اقتراح قيادة البارتي لمواصلة حرب العصابات.

بعد عودة الشاه محمد رضا من الجزائر في ١١ آذار ١٩٧٥ اجتمع مع وفد من قيادة الثورة في طهران، وبرر الشاه الاتفاقية بهذا القول: (كان علي أن أقدم مصالح بلدي على المصالح الأخرى، تماماً كما وقعت معهم على اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ من أجل مصلحتكم الخاصة).

في ١٢ آذار عاد الزعيم مصطفى البارزاني والوفد المرافق له إلى حاج عمران وعقدوا في اليوم ذاته اجتماعاً مع أعضاء قيادة الحزب، وتقرر في الاجتماع مواصلة القتال. في ١٣ آذار بعد إعلان وقف إطلاق النار، عقد الزعيم مصطفى البارزاني اجتماعاً آخر أوسع شارك فيه القادة العسكريون في المناطق والشخصيات السياسية والكوادر الحزبية المتقدمة. تقرر تقسيم مناطق الثورة إلى عدة قواطع وتعيين قائد ميداني خاص لكل قاطع، وذلك للتخفيف عن كاهل الثورة وتقليل عدد افراد البيشمركة في القوات. كما أعلن عن اعطاء حرية الاختيار لأي شخص يرغب في العودة إلى العراق ليشمله العفو العام، أو التوجه إلى إيران لاجئاً، أو البقاء في المناطق الخاضعة لسيطرة الثورة ومواصلة القتال.

بعد اتخاذ قرار مواصلة الثورة، وفي ١٨ مارس، وصل اللواء منصور بور، ممثل محمد رضا شاه، إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرة الثورة والتقى بالزعيم مصطفى البارزاني وبعض أعضاء المكتب السياسي. خلال هذا اللقاء، قدم منصور بور اقتراحاً لقيادة الثورة، حيث قال: "إذا قررتم مواصلة القتال، فإنه سُمح للقوات العسكرية العراقية الدخول إلى الأراضي الإيرانية لدحر الثورة، وستساعدهم القوات الإيرانية إذا لزم الأمر".

في ١٨ مارس، قررت قيادة الثورة عقد اجتماع طارئ، وخلال هذا الاجتماع الحاسم، عبر الزعيم مصطفى البارزاني عن رأيه في تعليق القتال بشكل مؤقت، واستئنائه في وقت ملائم أكثر. بعد مناقشات مستفيضة حول الوضع برمته مع القادة العسكريين والشخصيات السياسية، وافق الجميع على مقترح الزعيم البارزاني.

حتى ٢٥ مارس ١٩٧٥، كان قد لجأ معظم قادة الثورة والبيشمركة والمدنيين إلى إيران، حيث حصل العديد منهم على العفو العام، وبقي آخرون في كردستان. ومع مرور الوقت، تم رحيل بعضهم إلى جنوب ووسط العراق، وبدأت تظهر آثار تلك الفترة الحرجة وتأثيراتها على الوضع السياسي والاجتماعي في المنطقة.

المعارك المهمة

- * جبل بيرس ١٩٦١
- * غلي زاويته ١٩٦١
- * كاني ماسي ١٩٦١
- * غلي جامه ١٩٦١
- * سترزيري ١٩٦١
- * ستري آكري ١٩٦١

المراجع :

1. Masoud Barzani, Barzani and the Kurdish Liberation Movement, 1958-1961, Volume II, (2012).
2. Masoud Barzani, Barzani and the Kurdish Liberation Movement, 1961-1975, Volume III, Part I, (Erbil, Ministry of Education Printing Press, 2004).
3. Salah Al-Khirsan, Political Trends in Iraqi Kurdistan: A Reading in the Files of Kurdish Movements and Parties in Iraq 1946-2001, (Beirut – Al-Balagh Printing Press, 2001).
4. Habib Mohammed Karim, History of the Kurdistan Democratic Party - Iraq (In Key Stations) 1946-1993, (Duhok – Khbat Printing Press, 1998).
5. Mam Jalal, Ibrahim Ahmed, Wise Leader for a New Era of Kurdistan, Khak Magazine, Issue 58, Year 5, Sulaymaniyah, Delir Offset Printing, April 10, 2002.
6. Salah Rashid, Mam Jalal: Meeting of a Lifetime from Youth to the Presidential Palace (Sulaymaniyah - Kardo Printing Press – 2017).
7. Dr. Sherkoh Fattahullah Omar, The Kurdistan Democratic Party and the Movement for the Liberation of the Kurdish Nation 1946-1957 - Swara Qaladziye (Shahid Azad Hurami Printing Press – 2013).
8. Shokat Al-Mulla Ismail Hassan, Days in the History of the September 1961 Revolution - 1975, (Erbil, Tafzir Publishing and Media Office, Ministry of Education Printing Press, 2007).
9. Ismat Sherif Wanli, Kurdistan of Iraq: National Identity (Study in the 1961 Revolution), Translation by Suad Mohammed Khudair (Sulaymaniyah, Zain Foundation, Shafan Printing Press, 2012).
10. Shirzad Zakaria Muhammad, Council of the Revolution in Kurdistan - Iraq 1964-1970: A General Political Historical Study (Duhok - Center for Kurdish Studies and Document Preservation - University of Duhok Printing Press – 2010).
11. Shura of the Command of the Tribe's Uprising Formed Quantitatively to Defend the Rights of Tribes, Ettelaat Newspaper, No. 11533, Tehran, Sunday, November 16, 1964.
12. Following the Issuance of the Statement of Iraq's Tribes Regarding Autonomy, Ettelaat Newspaper, No. 11534, Tehran, Monday, November 17, 1964.

❖ الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني: رحلة تاريخية ومسير مشترك



في أواخر عام ١٩٧٥، خرج حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني (PUK) من رحم الحزب الديمقراطي الكوردستاني (KDP) في العراق، وهذا الانفصال كان نتيجة لتحولات سياسية وأحداث تاريخية هامة. كان السبب الرئيسي وراء هذا الانفصال هو توجيه تيار داخل الحزب الديمقراطي تحت قيادة الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني.

تزامن هذا الانفصال مع اتفاقية الجزائر التي وقعت بين العراق وإيران. توسط وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، هنري كيسينجر، في إنهاء ما عرف بـ "الانتفاضة الكوردية" في شمال العراق. بموجب هذا الاتفاق، وافق الطرفان العراق وإيران على وقف إطلاق النار وإنهاء الصراع.

بينما قاد جلال طالباني تياراً داخل الحزب الديمقراطي، أعلن عام ١٩٧٥ تشكيل حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني. بدأ الاتحاد في توسيع قاعدته الجماهيرية باستمرار، وساعد في ذلك وجود عدد كبير من النخب اليسارية والعلمانية في قيادته. كان لهذا التحالف الجديد تأثير كبير في أوساط المتعلمين وأبناء المدن.

في الوقت نفسه، حافظ الحزب الديمقراطي على قاعدته الواسعة في أوساط الطبقات المحافظة والريفيين والمتدينين. وهكذا، بدأت العلاقة بين الحزبين الجد وفقاً للتصورات السياسية والاجتماعية المختلفة، وأصبح التنافس والتوتر والصراع سماتاً مميزة للعلاقة بينهما. وكانت هذه العلاقة قائمة على التنافس السياسي والفارق الفكري، وتطورت إلى صراع مسلح في بعض الحالات.

على مر السنين، تعقدت العلاقة بين حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني وحزب الديمقراطي الكوردستاني بسبب عدة عوامل، بما في ذلك الاختلافات الإيديولوجية والتوجهات السياسية. تأثرت التوترات بين الحزبين بالتطورات الإقليمية والوطنية، مثل الحرب العراقية الإيرانية والأحداث الأخرى التي شهدتها المنطقة.

في بعض الأحيان، اندلعت صدامات مسلحة بين القوات التابعة للحزبين، وشهدت المناطق الكردية في شمال العراق اشتباكات متكررة. توفرت بعض المحاولات للوساطة والتسوية، ولكن تظل التوترات جزءاً من الواقع السياسي للمنطقة.

رغم هذه الاختلافات والتحديات، تطورت الأمور على الساحة الكردية. في بعض الفترات، شهدت العمليات السياسية تحسناً وتقارباً بين الحزبين، خاصة في ظل التحديات الجديدة التي تعرضت لها المنطقة. ومع مرور الوقت، أدرك القادة في الحزبين أهمية التعاون والتضامن في مواجهة التحديات المشتركة.

يعكس تاريخ العلاقة بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني تعقيد الديناميات السياسية في المنطقة الكردية، وكيف يمكن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تؤثر على العلاقات السياسية بين الأطراف المختلفة.

منذ تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني، لم تشهد مناطق نفوذهما تغييراً كبيراً، وظلت هناك تركيبة جغرافية ثابتة تعكس التوزيع الجغرافي للقوى السياسية الكردية في إقليم كردستان. على سبيل المثال، معقل الاتحاد الوطني ظل يركز في محافظة السليمانية وكركوك، بالإضافة إلى المناطق الشرقية من الإقليم. في الوقت نفسه، حافظ حزب الديمقراطي على مناطق نفوذه التقليدية في زاخو ودهوك، وشملت المدن والبلدات غربي الإقليم. في التسعينيات، أضاف الديمقراطي إلى مناطق نفوذه مدينة أربيل.

في الفترة الأخيرة، أصبحت مناطق النفوذ أحد محاور التوتر بين الحزبين، خاصةً فيما يتعلق بمدينة كركوك. ينظر بعض الكورد إلى الأحداث الأخيرة في كركوك على أنها تمثل فصلاً جديداً في المنافسة بين الحزبين، حيث تم ربط مصير الإقليم بشكل كبير بتفاعلاتهما.

في ما يتعلق بقيادة الحزبين، فإن جلال طالباني، الذي كان الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، شغل دوراً حاسماً حتى وفاته قبل سنوات قليلة. بالمقابل، ظلت أسرة بارزاني تقود حزب الديمقراطي دون منافس، مما يبرز طابع السيادة العائلية في هذا السياق السياسي.

أولى المواجهات المسلحة بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني وقعت في عام ١٩٧٨، وكانت تلك الفترة هي بداية تفاقم التوترات بين الحزبين في إقليم كردستان. تركزت الصراعات على

مناطق النفوذ في الإقليم، وقاد الديمقراطي هجوماً مسلحاً على مجموعة من أفراد الاتحاد البالغ عددهم حوالي ٨٠٠ عندما كانوا في طريقهم إلى كردستان تركيا لاستلام شحنة أسلحة. نتيجة لتلك المواجهة، قُتل حوالي ٧٠٠ من أفراد الاتحاد.

في الأعوام الأولى من الحرب العراقية الإيرانية، استمرت التوترات بين الحزبين بسبب ارتباطهما بأطراف إقليمية متناحرة. تحولت كردستان إلى ساحة للصراع بينما دخلت القوات الإيرانية إلى منطقة نفوذ طالباني في بنجوين، رغم المعارضة الشديدة من جانبه. كانت هناك محاولات من قبل قادة الحزبين لتجنب المواجهات المباشرة، حيث نصبوا الكمائن وشنوا هجمات غارة، ولكن دون الدخول في صدامات مباشرة خلال هذه المرحلة.

هذه الفترة من التاريخ الكوردي شهدت حروباً دموية وتوترات متزايدة بين الحزبين، مما أسهم في تعقيد العلاقات الكوردية وتشكيل المشهد السياسي والعسكري في إقليم كردستان.

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ومع سيطرة الجمود على جبهات القتال في حرب العراق وإيران، عادت المواجهات بين حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني إلى الواجهة.

في عام ١٩٨٤، أبرم الاتحاد الوطني اتفاقاً مع الحكومة العراقية، وبموجب هذا الاتفاق، تم تسليح حوالي ٤٠ ألف مقاتل من أعضاء الحزب للعمل كحراس حدود. ومع ذلك، رفض العديد من أعضاء الحزب هذا الاتفاق، وانضموا إلى حزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي كان يعتبر غريباً للاتحاد.

في عام ١٩٨٧، أعلن جلال طالباني ومسعود البارزاني عن تشكيل الجبهة الكوردستانية، وهو الإعلان الذي ساهم في توحيد جهود المقاتلين من حزبي الاتحاد والديمقراطي. هذا الإعلان أتاح للبشمركة، القوات المسلحة التابعة للحزبين، توسيع نطاق عملياتها وتنظيم هجمات أكثر فعالية في مختلف مناطق كردستان. نتج عن ذلك سيطرة البشمركة على عدد من المدن، مثل رواندوز وشقلاوة، وذلك في إطار استراتيجية لتعزيز السيطرة الكوردية على المناطق ذات الأغلبية الكوردية.

"حملة الأنفال"

بنهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨، شهدت منطقة كردستان حملة عسكرية وحشية تعرف باسم "حملة الأنفال". رغم أن هذه الحملة أدت إلى قتل

ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف شخص وتدمير العديد من القرى، وتهجير نحو مليون ونصف المليون شخص، استمر الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني في التعاون.

خلال حملة الأنفال، تعرضت القرى الكردية للدمار الهائل وشهد الكثيرون تهجيراً قسرياً. ومع ذلك، استمرت جهود الحزبين في تنظيم ما تبقى من القوات البيشمركة (القوات المسلحة الكردية)، وقاموا بتجميع العناصر المنفرقة بعد التفرة الناتجة عن حملة الأنفال.

بعد غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، سعى الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني للاستفادة من الإجماع الدولي الذي نشأ ضد العراق. استغلوا هذه الفرصة لتعزيز نشاطهما وتحقيق تقدم في المناطق الكردية. في هذا السياق، قام الحزبان بتجنيد الجنود الكورد الهاربين من الخدمة العسكرية والمعروفين بـ "الجحوش"، والذين كانوا يعملون سابقاً في صفوف الحكومة العراقية ضد الأحزاب الكردية. هذه الفترة شهدت استمرار النشاط العسكري في كردستان، حيث شنت البيشمركة هجمات وعمليات ضد قوات النظام العراقي في سعيها لتحقيق المزيد من السيطرة على المناطق الكردية.

بعد هزيمة العراق في الكويت خلال الحرب الخليجية في عام ١٩٩١، اندلعت انتفاضة آذار في جنوب العراق وشماله، حيث خرجت المدن بأكملها في مظاهرات تنديد بحكم صدام حسين. خلال أيام قليلة، خرجت معظم مدن كردستان عن سيطرة الحكومة العراقية، بما في ذلك مدينة كركوك.

لكن، استعادت القوات العراقية بسرعة السيطرة على كردستان بعد إخماد التمرد في الجنوب بشكل عنيف. هرب مئات الآلاف من المدنيين من مدنهم خوفاً من انتقام الحكومة العراقية، وكانوا يواجهون ظروفًا جوية بالغة القسوة. رفضت الحكومة التركية فتح الحدود أمام هؤلاء اللاجئين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

رداً على هذه الأحداث، قامت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بإنشاء منطقة آمنة في ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٩١، والتي كانت تقع في منطقة حدودية مع تركيا. كانت المنطقة ذات عرض ١٥ كم على الحدود التركية العراقية، وتمتد في وادي نهر دجلة على مسافة ٤٠ كم وطول ٦٠ كم، مما يؤدي إلى إنشاء منطقة بمساحة تقدر بـ ٢٤٠٠ كم مربع. كما فرض حظر جوي عراقي على هذه المنطقة عند خط عرض ٣٦ شمالاً. هذه الإجراءات تمثلت في إجراءات دولية

لحماية السكان الكورد في هذه المنطقة من تهديدات النظام العراقي ومنع حدوث مأساة إنسانية.

بعد فشل المفاوضات بين الأكراد وصادم حسين، اتفق حزبا الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني على إقامة حكومة في إقليم كوردستان. تم ذلك بعد إجراء انتخابات برلمانية وتوحيد قوات البيشمركة، التي كانت تضم حوالي ٨٠ ألف مقاتل. رغم تلك الاتفاقيات، فإن التوترات والصراعات بين الحزبين استمرت، وأثرت على عمليات توحيد القوات.

فشلت محاولات توحيد قوات البيشمركة بسبب حرص كل حزب على السيطرة على مقاتليه والاحتفاظ بهم تحت راية حزبه الخاص. رغم تشكيل قيادة موحدة، إلا أن التنافس والتصارع بين الحزبين على النفوذ والتأثير داخل إقليم كوردستان كبير، ولم ينعكس ذلك بشكل فعال على توحيد القوات العسكرية.

ظلت ظاهرة بيع الولاء والانتماء بين تشكيلات البيشمركة هي واحدة من التحديات الرئيسية، حيث كان البعض يفضل الالتحاق بالتشكيلات التي تقدم مكاسب فورية أو تقدم مكافآت أعلى. هذا الواقع أضاف تعقيداً إضافياً للوحدة والتنظيم في صفوف البيشمركة، وشكل عائقاً لتحقيق التكامل الفعال بين قوات الحزبين.

حرب الأخوة:

هي فترة صراع دامية اندلعت بين حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني في مايو/أيار ١٩٩٤. بدأ الصراع على خلفية خلاف حول أرض في بلدة "قلعة دزة" واتسع نطاقه ليشمل العديد من المدن والبلدات في إقليم كوردستان العراق. تسببت هذه الحرب الأهلية في سقوط مئات الآلاف من القتلى وتشريد الآلاف.

تم التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في أغسطس/آب ١٩٩٤، ولكن تجددت الأعمال القتالية بشكل أشد في عام ١٩٩٥، وأطلق عليها اسم "حرب الأخوة". كان لدى الحزبين ترسانة كبيرة من الأسلحة، وكانوا على استعداد لتكرار المواجهات بشكل عنيف.

أدت المعارك والاشتباكات إلى مقتل المئات وتشريد الآلاف. رغم التوصل إلى اتفاقيات لوقف إطلاق النار، إلا أن الحرب كانت تعود بشكل متكرر، حيث كان كل طرف يعزز مواقعه ويبنى تحالفاته الإقليمية والمحلية. تلقى جلال طالباني

دعماً من سوريا وإيران، بينما كان مسعود البارزاني يتلقى دعماً من حكومة صدام حسين في بغداد.

في أغسطس/أب ١٩٩٦، وفي أوج الصراع بين حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني، استنجد مسعود البارزاني، زعيم حزب الديمقراطي الكوردستاني، بالرئيس العراقي آنذاك، صدام حسين. أرسل حسين قوات من الحرس الجمهوري إلى إقليم كوردستان لدعم الديمقراطي وطرده مقاتلي الاتحاد الوطني.

دخلت هذه القوات المرسلة من قبل صدام حسين إلى مدينة أربيل وساعدت حزب الديمقراطي على طرد مقاتلي الاتحاد الوطني، ومساعدة الديمقراطي في مطاردة جماعة الاتحاد الوطني حتى الحدود الإيرانية. تدخلت إيران في هذه المرحلة وساعدت الاتحاد على استعادة معظم المناطق التي فقدتها، باستثناء مدينة أربيل.

منذ ذلك الوقت، بقيت مناطق نفوذ الحزبين في إقليم كوردستان تقريباً كما هي، دون تغيير كبير. استمرت المواجهات بين الجانبين حتى منتصف عام ١٩٩٨. في هذا الوقت، تم التوصل إلى اتفاق برعاية أمريكية، حيث أصرت الولايات المتحدة على وقف المعارك بين الحزبين إذا كانا يرغبان في أن يكونا من الجماعات التي ستتعاون معها في حالة غزو العراق.

رغم إبرام وقف إطلاق النار في إطار ما بات يُعرف باتفاقية واشنطن، إلا أن التوتر استمر يسود الشارع الكوردي لمدة طويلة، وتركت الحرب آثاراً سلبية على المجتمع. خلال فترة الصراع بين حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني، قُتل ما بين ٣ إلى ٥ آلاف شخص، وتم تهجير عشرات الآلاف من المدنيين جراء التصعيد العنيف للنزاع.

بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، برزت جماعة "أنصار الإسلام" المتطرفة قرب الحدود مع إيران في منطقة نفوذ الاتحاد. فشل الاتحاد في إنهاء وجود هذه الجماعة هناك، حيث تسببت في تأزيم الأوضاع الأمنية. رغم قلة عددهم، لكنهم أظهروا صموداً وتحدياً في المنطقة. وفي ظل عدم وجود حلفاء للاتحاد لمواجهة هذه الجماعة، طلب الاتحاد المساعدة من الحزب الديمقراطي للقضاء على هذه الجماعة المتطرفة.

تظهر هذه الفترة من التاريخ الكوردي تداخلاً مع التحديات الأمنية والاقتصادية، وتأثيرات النزاع الداخلي على الحياة اليومية للمدنيين في إقليم كوردستان.

صوت واحد:

تحول العلاقة بين حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني في العراق.

قبل وخلال غزو العراق في عام ٢٠٠٣، تعاون حزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني مع القوات الأمريكية، ساعداً في احتلال معظم مدن إقليم كردستان. لعب الرئيسان جلال طالباني ومسعود البارزاني دوراً أساسياً في إقامة "مجلس الحكم الانتقالي" ووضع دستور العراق الحالي.

في هذه الفترة، تقدمت الخطوة التي قام بها حزبي الاتحاد والديمقراطي نحو توحيد الأصوات الكردية خلال المفاوضات السياسية. تجاوزت الخلافات السابقة بين الحزبين، وأصبح الكورد يتحدثون بصوت واحد خلال مفاوضات مع القوى السياسية الأخرى لوضع شكل الحكم والدستور وتقاسم الموارد والسلطات.

بعد انتخاب جلال طالباني رئيساً للعراق في عام ٢٠٠٥، تحسنت العلاقات بين الحزبين، وتولى مسعود البارزاني رئاسة إقليم كردستان. وفي عام ٢٠٠٧، وقع الحزبان اتفاقية تهدف إلى تقاسم المناصب والإدارة في الإقليم، مما يظهر تقدماً إضافياً في توحيد الموقف الكوردي.

في حين كان مسعود البارزاني يعزز سيطرته على إقليم كردستان، شهد الاتحاد الوطني الكردستاني توترات داخلية. في عام ٢٠٠٩، تفاقت التوترات داخل الاتحاد، ونتج عنها انشقاق عدد كبير من قادته وأعضائه لتشكيل قوة سياسية جديدة بحضور قوي في الإقليم تُعرف باسم "حركة التغيير". هذا التحول غير من طبيعة التحالفات السياسية في كردستان.

أجبرت هذه التحولات الاتحاد على التحالف مع حزب الديمقراطي للحفاظ على جزء من قاعدته الشعبية ومواجهة تحديات المنافسة مع حركة التغيير. هذا التحالف جاء بعد أن أخذت حركة التغيير جزءاً كبيراً من قاعدة الاتحاد في الشارع الكوردي وحتى في معاقلة التاريخية.

في عام ٢٠١٢، ألمت الصحة بجلال طالباني بجلطة دماغية، وغاب عن المشهد السياسي العراقي والكوردي. منذ ذلك الحين، شهد الاتحاد صراعات داخلية على النفوذ بين عدة أجنحة، مما أدى إلى تضعيف الحزب أكثر وزيادة نفوذ زوجة طالباني هيريو أحمد وأبنائها في الهيكل الحزبي.

في عام ٢٠١٣، شكلت الأحزاب الثلاثة حكومة لإقليم كردستان، ومنحت حركة التغيير رئاسة البرلمان. ومع ذلك، لم يدم شهر العسل طويلاً، حيث

بروزت الخلافات بشكل واضح مع وقف الحكومة العراقية دفع مخصصات الإقليم الشهرية، ومع تراجع أسعار النفط عالمياً، أصبحت حكومة الإقليم عاجزة عن دفع رواتب مليون ونصف مليون موظف لديها منذ أوائل عام ٢٠١٤.

هذه الفترة شهدت تصاعد التوترات الاقتصادية والسياسية في إقليم كردستان. مع تراجع أسعار النفط العالمية، التي تعتمد عليها ميزانية الإقليم بشكل كبير، ووقف الحكومة العراقية دفع مخصصات الإقليم، أدى هذا الوضع إلى عجز حكومة إقليم كردستان عن دفع رواتب الموظفين، وهو ما أثار احتجاجات واسعة في الإقليم.

التوترات الداخلية في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني استمرت، وعمقت الانقسامات داخل الحزب، مما أثر سلباً على قدرته على التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، ظهرت حركات وجماعات أخرى في الإقليم تطالب بتغييرات سياسية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

على الرغم من محاولات التسوية والتفاوض بين الأحزاب الكردية المختلفة، إلا أن التوترات لا تزال قائمة، وتشكل تحديات لاستقرار المنطقة. يتطلب حل الأزمات الداخلية تضافر جهود جميع القوى الكردية والتركيز على تحقيق الوحدة والتعاون لتجاوز التحديات وبناء مستقبل أكثر استقراراً لإقليم كردستان.

خضم جديد:

في ظل هذا السياق الدقيق، أصبحت العلاقة بين الديمقراطي وحركة التغيير تجسداً للتحويلات السياسية والاقتصادية في إقليم كردستان. تصاعدت حدة التوترات بين الطرفين على خلفية الأزمات الاقتصادية وعدم قدرة الحكومة المحلية على تلبية احتياجات الموظفين والمواطنين. مع تصاعد التوترات، أظهرت الخلافات العميقة بين الطرفين، وتحولت الاحتجاجات والتظاهرات إلى صدامات مؤسفة أسفرت عن سقوط ضحايا.

إن الاتفاقية الجديدة بين الاتحاد وحركة التغيير، والتي تمثلت في "اتفاق الشراكة"، قد فتحت فصلاً جديداً في الديناميات السياسية في إقليم كردستان. هذا الاتفاق يعكس الحاجة الملحة إلى تحالفات جديدة وشراكات لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار الداخلي.

مع تصاعد التوترات والتحويلات السياسية والاقتصادية، يبقى تحدي تحقيق الوحدة والتضامن الكردي أمراً حاسماً. إن استمرار الصراعات الداخلية

يضعف قدرة الإقليم على التصدي للتحديات الخارجية ويعرض مصالح الشعب الكوردي للخطر.

في النهاية، يتطلب تحقيق الاستقرار في إقليم كردستان تضافر جهود جميع الأطراف السياسية والاجتماعية لتشكيل مستقبل يعكس تطلعات الشعب الكوردي ويضمن التنمية والرخاء للمواطنين.

في ظل التحديات الحالية، يظل من الضروري على القادة الكورد التفكير بعمق في مستقبل إقليم كردستان ووحدته السياسية. يتعين عليهم العمل بروح التعاون والتفاهم المشترك، مع التركيز على بناء مؤسسات قوية وفعالة، وتحقيق التنمية الشاملة لضمان استقرار المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على القادة الكورد السعي لتحقيق حوار داخلي شامل يشمل جميع الأطراف والقوى السياسية، بهدف وضع رؤية مشتركة للمستقبل وحل الخلافات بطرق سلمية. يعزز ذلك الفهم المتبادل ويقوي التكامل الوطني، مما يعزز وحدة الإقليم ويعيد بناء الثقة بين الشعب والسلطات.

في النهاية، تعتبر هذه الفترة التاريخية فرصة للإقليم للتجاوز من تداعيات الصراعات والتحول إلى مرحلة جديدة من التعاون والتضامن. إن تحقيق ذلك يعتمد على القدرة على التفاوض بحكمة، وبناء جسور التواصل، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون كأساس لتحقيق مستقبل مزدهر لشعب إقليم كردستان.

❖ ثورة سمكو آغا شكافي، في شرق

كوردستان عام ١٩٢٧

من هو سمكو آغا شكافي :



Simko Shikak. 1887 - 31 June 1930
سمرقاری کورد سمکو شکاک ١٨٨٧ - ١١ جوزجوان سالی ١٩٣٠

سمكو آغا، الذي يُعرف أيضاً بـ "إسماعيل سمكو شكافي"، كان زعيماً كوردياً بارزاً من شرق كوردستان وشخصية تاريخية تأثرت حياته بشكل كبير بالأحداث الهامة في العصور الوسطى. وُلد في عام ١٨٩٥ في إقليم كوردستان الإيراني، الذي شهد تاريخاً طويلاً من التقلبات السياسية والثقافية.

سمكو آغا كان ينتمي إلى عائلة شكاك، إحدى العشائر القوية والمشهورة في كوردستان إيران. وكان والده محمد باشا ابن علي خان، وهو

شخص ذو تأثير كبير في المنطقة. كان لعائلة شكاك سمعة قوية وتاريخاً مليئاً بالقيادة والتميز.

في سنوات العشرينات من القرن العشرين، خاض سمكو آغا معارك عديدة ضد الحكومات الإيرانية المتعاقبة. كانت هذه الحقبة زمنياً صعباً في التاريخ الإيراني، حيث شهدت العديد من المناطق الكوردية تمرداً واحتجاجاً على السلطة المركزية. سمكو آغا قاد حركات التمرد والعصيان خلال هذه الفترة، محاولاً تحقيق حقوق ومطالب شعبه.

أحد الأحداث البارزة التي نسبت إليه هي عملية اغتيال البطريك مار بنيامين شمعون في ٣ مارس ١٩١٨ خلال مذابح سيفو خلال الحرب العالمية الأولى. تم تصفيته بتهمة التورط في هذه العملية.

في سبتمبر ١٩٣٠، استطاعت السلطات الإيرانية إقناع سمكو آغا بالقدوم إلى "شنو" للمفاوضات. ومع ذلك، كانت هذه دعوة كاذبة، حيث نُصبت له كميناً هناك، وأُعدم في هذا الكمين. بذلك انتهت حياة هذا الزعيم الكوردي الشهير الذي شكل جزءاً من فترة هامة في تاريخ كوردستان الإيراني.

سمكو آغا، زعيم عشيرة الشكاك وحاكم قوتور الحدودية، كان شخصية محورية في حركات الكورد في إيران في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى

الثلاثينات. كانت زعامته للعشيرة ودوره الوطني البارز في كردستان الشرقية تجعله شخصية مهمة في تاريخ المنطقة.

منذ بداية زعامته لعشيرة الشكاك، لعب سمو دوراً بارزاً في الحياة الوطنية للكورد. قبل الحرب العالمية الأولى، تعاون مع عبد الرزاق بدرخان، وكان نشطاً في مجال السياسة والتنظيم. لم يقتصر دوره على فترة ما قبل الحرب، بل زاد نشاطه بشكل كبير بعد بدايتها، وأصبح معروفاً في الأوساط الدبلوماسية الروسية والبريطانية والإيرانية والعثمانية.

في السفارات ووزارات الخارجية لهذه الدول، وجدت ملفات كبيرة تخص سمو آغا، حسب وثائق روسية. كان يعتبر شخصية قوية، شجاعة، وقاسية تجاه معارضيه. كان يتميز بروح قومية ووطنية، وكان يتسم بالقدر على أن يكون في آن واحد نبيلاً وشجاعاً. كان هدفه الرئيسي هو إقامة دولة كوردية مستقلة.

تعتبره المصادر شخصية بارزة أنجبتها كردستان، ويُعتبر واحداً من أبرز الثوار. كانت له تأثيرات كبيرة على الساحة السياسية في المنطقة، واستمر نشاطه حتى اغتيل في سبتمبر ١٩٣٠ بعد أن تم استدراجه إلى "شنو" بوعد بالمفاوضات، وهناك نُصِبَ له كمين وتم قتله. رغم انتهاء حياته بمأساة، فإن ذكره تظل حياً كجزء من تاريخ الكورد في إيران.

كان سمو شخصية نموذجية ورجلاً أنيقاً، وتُعتبر قلعته التي شيدها والده "عش النسر"، وهو وصف يلخص روعة وأهمية القلعة في المنطقة.

في قصره، وُجد جهاز بيانو من قبل الإيرانيين، ورغم وجوده لا يوجد تسجيل لممارسة سمو للعزف. أظهرت حياته تفاصيل تشير إلى طابع حضاري، حيث قام بتمديد خطوط الهاتف في جميع أنحاء المنطقة.

عن عشيرة شكاك، قال العلامة محمد أمين زكي بك إن عدد أسرها بلغ حوالي ستة آلاف عائلة، وكانت تعيش في منطقة غربي بحيرة أورميه على الحدود. كان لهم تأثير كبير في المنطقة وكانوا يمتلكون أراضي واسعة. وفي مراحل عدة، شكلت هذه العشيرة تحدياً للسلطات الإيرانية التي كانت تحاول الحد من نفوذها.

تميزت العشيرة بقوة سمو إسماعيل خان وشقيقه جوهر آغا، الذي قتل مع حراسه في عام ١٩٠٥ بسبب موافقه المعادية للحكم الإيراني. بعد هذا الحادث، أثار سمو آغا غضباً وبقي في اسطنبول في كنف العائلة البدرخانية.

بينما كان في اسطنبول، تم اتهام البدرخانيين في مقتل مسؤول عثماني، وتم اعتقال العديد منهم، بينما أبعِد البعض الآخر. اعتُقِل "محمد آغا" وأبعِد إلى جزيرة رودس حيث توفي تحت التعذيب عام ١٩٠٩.

بعد وفاة محمد آغا، انتقلت زعامة العشيرة إلى سمكو، الذي كان في الرابعة عشرة من العمر واستمر في تحمل المسؤولية. رغم صغر سنه، استطاع سمكو آغا أن يظهر بشكل بارز كزعيم لعشيرة الشكاك. كانت شخصيته قوية ونموذجية، حيث استمر في الدفاع عن حقوق عشيرته ومناطقهم ضد التدخلات الإيرانية. كما أظهر تأثيراً قوياً في الساحة السياسية والاجتماعية في كردستان.

قلعته "عش النسر" ليست فقط تحفة معمارية، ولكنها أيضاً رمز للقوة والاستقلال. كانت هذه البنية الضخمة تعكس القوة والتميز التي كان يتحلى بها سمكو آغا. وعلى الرغم من الجوانب العسكرية لشخصيته، فقد أظهر أيضاً جوانباً حضارية وفنية.

على الصعيد الوطني والإقليمي، قاد سمكو آغا معارك ضد الحكومة الإيرانية، وأظهر شجاعته وقوته في مواجهة المعارضة. كان يعتبر قومياً وطنياً بارزاً، وكانت رؤيته تتجه نحو إقامة دولة كردية مستقلة.

على الرغم من التحديات والمؤامرات التي واجهها سمكو آغا وعشيرته، استمر في الدفاع عن هويتهم وأراضيهم. اشتهر بشجاعته الفائقة والقسوة تجاه معارضيه، وكان له تأثير كبير في الدوائر الدبلوماسية الروسية والبريطانية والعثمانية والإيرانية.

رغم نهاية حياته المأساوية، إلا أن ذكراه وتأثيره تظل حية في تاريخ كردستان وتاريخ الكورد في إيران. كان سمكو آغا قائداً لا يُنسى، ترك بصمة عميقة في تاريخ المنطقة وحركة الكورد.

سمكو ونشاطه السياسي والثقافي:

سمكو لم يكن فقط زعيماً عسكرياً، بل كان أيضاً نشطاً سياسياً وثقافياً. كان لديه صلات وثيقة مع الدوائر القومية الكردية، وكان مشاعره القومية وطموحاته الشخصية تتسارع جنباً إلى جنب. تزوج من إحدى أخوات السيد طه الشمزيني، وهو واحد من أبرز القادة القوميين الكورد.

في سعيه لتحقيق أهدافه القومية، كان سمكو يسعى إلى التعاون مع الشيخ محمود الحفيد لتحرير كردستان. ورغم التحديات التي واجهها في هذا السياق، كان

يتمسك برؤيته الخاصة لتحرير المناطق الكردية من الإدارة الإيرانية وفرض سيطرته عليها.

تحت تأثير الشيخ محمود الحفيد، تكونت لدى سمو فكرة إنشاء كردستان المستقلة، حيث فهم ذلك بأنه يجب تطهير المناطق الكردية من السلطة الإيرانية وتأسيس سلطة كردية مستقلة. كانت هذه الفكرة تجمع بين الطموح الشخصي والتطلعات القومية.

كانت زيارة سمو إلى السليمانية في عام ١٩٢٣ تحظى بأهمية كبيرة، حيث تم استقباله بعرض عسكري واستقبال ملكي رائع. تلقى الترحاب الحار من أهالي السليمانية الذين اعتبروا وصوله حدثاً تاريخياً. تعكس هذه الزيارة والاستقبال الحار الذي لقيه سمو أهمية دوره كزعيم قومي بارز في كردستان الوسطى وتأثيره على مشاعر الناس تجاه القضية الكردية.

بفضل نشاطه السياسي والثقافي، استطاع سمو أن يضع بصمته في تاريخ الكورد ويحظى بدعم وتأييد واسعين من جماهير الكورد في المنطقة.

في أواخر شتاء عام ١٩٢٢، شارك سمو في اجتماع القادة الكورد بقيادة الشيخ محمود الحفيد. في هذا الاجتماع، طُرحت قضية موقف الكرد من الأتراك والإنجليز، وأسفر الاجتماع عن اتخاذ قرار بقطع الاتصالات مع الإنجليز والتقارب مع الأتراك. كان لدى سمو خبرة في السياسات الإنجليزية والتركية، وعندما سُئل عن سبب عدم التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز، أجاب بأنهم غير صادقين فيما يتعلق باستقلال وتحرير كردستان، وأنهم يسعون لجعل كل كوردي خادماً لهم.

أظهرت تصريحات سمو رفضه للسيطرة الإنجليزية ورغبته في التقارب مع الأتراك، وذلك استناداً إلى اعتقاده بأن الأتراك قد يكونون شركاء أكثر صدقاً في تحقيق أهداف الكورد. كانت رؤية سمو للعلاقات الدولية والسياسة تعكس حذره من تكرار تجارب الكورد مع القوى الكبرى التي لا تلتزم بتحقيق طموحاتهم الوطنية.

في حين كان الشيخ عبد السلام البارزاني ينسحب أمام القوات التركية إلى كردستان الشرقية، قام "سمكو" بزيارته ومعاً ذهبوا لزيارة نائب القيصر الروسي في القفقاس لطلب المساعدة من روسيا القيصرية لتحقيق أهداف الحركة التحررية الكردية.

عندما التجأ الزعيم الوطني عبد الرزاق بدرخان بك إلى كردستان الشرقية، تعاون "سمكو" والشيخ عبد السلام البارزاني وأسسوا أول مدرسة كردية في

مدينة "خوي" في تشرين الأول عام ١٩١٣. كما قاموا بتأسيس جمعيتين سياسيتين قوميتين هامتين، وهما جمعية "جيهانداني" (معرفة العالم) التي تأسست عام ١٩١٢ وجمعية "استخلاص كردستان" التي دعت إلى إنشاء دولة كردية مستقلة وتوحيد النضال الكوردي.

السيد "طه" و"عبد الرزاق بدرخان بك" و"جوهر أغا"، شقيق "سمكو"، كانوا جميعاً من أبرز الشخصيات القومية الكوردية في تلك الفترة. كانوا جميعاً من أنصار الدعوة إلى روسيا، ويرجع ذلك إلى العلاقات الوطنية والقومية القوية التي تربطهم مع والدهم وشقيقهم جوهر أغا.

بدأ عبد الرزاق بدرخان بإصدار صحيفة كوردية في أورمية في عام ١٩١٢. وكانت هذه الصحيفة تعبر عن التطلعات الوطنية وتسعى لتوحيد الجهود الكوردية. ومع ذلك، أُبعد عبد الرزاق بدرخان بك عن أورمية في وقت لاحق بسبب تدخل الروس في المنطقة.

على الرغم من ذلك، استمر "سمكو" في إصدار الصحيفة بعد إبعاد شقيقه، وأكد صاحب المطبعة التي كانت تقوم بطباعة الصحيفة في أورمية أن "سمكو" تمكن أخيراً من إصدار صحيفة أسبوعية كوردية بعنوان "روز كرد- شه و عه جم"، وتعني "نهار الكورد - ليل العجم". صدر العدد الأول منها في نهاية عام ١٩١٢، ولكن "سمكو" غير اسم الجريدة لاحقاً إلى "روز كرد" ثم إلى "كرد"، وتوقفت عن الصدور عام ١٩١٤.

سمكو أغا وعلاقته مع الروس:

في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كانت خطط الروس تتركز على استكشاف آفاق جديدة جنوباً، وكانت تحديداً متوقعة أن تشمل جزءاً حساساً من كردستان. ومع اقتراب الحرب، زاد اهتمام الروس بالمنطقة، حيث زار العديد من المسؤولين المناطق النائية وأقاموا علاقات مع رؤساء العشائر الكوردية، بما في ذلك شخصيات بارزة مثل سمكو وعبد الرزاق بدرخان بك.

سمكو، زعيم عشيرة الشكاك، كان من بين الشخصيات التي تعاونت مراراً مع الدبلوماسيين الروس وسعت للحصول على دعم منهم. حصل سمكو على مكافأة شهرية من الروس بمبلغ خمسة آلاف روبل ذهبية بعد أن أطلقوا سراحه من الأسرة. وكان له أيضاً دور كحاكم في بعض المناطق الكوردية، وكانت هذه التعيينات تجسد التفاعل بين القادة الكورد والسلطات الروسية.

قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأت المنظمات السياسية السرية التي كانت تعمل في صفوف الجيش الروسي في إقامة صلات مع المثقفين الثوريين

الكورد. أسهم انتصار الثورة البلشفية في روسيا في تغيير الأوضاع وأسفر عن تأثيرات جديدة على التحالفات والاتفاقيات في المنطقة، وانسحبت الدولة الجديدة من مخططات سابقة كانت قد أبرمتها الدول الكبرى في فترة الحرب. انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار ثورة أكتوبر في روسيا، وقد تركت هذه الثورة أثرها على الأوضاع السياسية في المنطقة. قامت الدولة الجديدة البلشفية بانسحابها من اللعبة السياسية وتخليها عن الاتفاقيات والتحالفات السرية التي كانت قد أبرمتها سابقاً.

سمكو أغا، كزعيم قوي في كردستان الشرقية، كان له دور هام في هذا السياق. تعاون مراراً مع الدبلوماسيين الروس وسعى إلى الحصول على الدعم منهم. كانت هذه التحالفات والتعاونات تجسد نقلة مهمة في العلاقات بين القادة الكورد والسلطات الروسية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وظهور ثورة أكتوبر، تشكلت لجنة مشتركة بين القادة الكورد والمنظمات السياسية الروسية في منطقة كرمان شاه. كان لهذا التواصل تأثيراً على الأوضاع السياسية والتحالفات في المنطقة.

إن علاقة سمكو أغا بالروس تعكس تفاعل القادة الكورد مع الأحداث الكبرى في المنطقة وتغيرات السياسة الدولية في تلك الفترة.

سمكو أغا وعلاقته مع الإنكليز:

سمكو أغا لم يكن له اتصالات مباشرة مع الإنكليز بعد عام ١٩١٩، وفي تموز عام ١٩٢١، قام بإرسال رسالة إلى بابكر أغا البشدي يطلب منه أن يكون وسيطاً بينه وبين المسؤولين الإنكليز في العراق. كان هذا الطلب يعكس ذكاء سمكو السياسي ونظرته الواقعية للسياسة الدولية، خاصة بعد انسحاب روسيا القيصرية من الساحة وانهيار الإمبراطورية العثمانية.

موظفو الإنكليز كانوا حاقدين على سمكو وينظرون إليه بشكل مشكوك فيه. وفي مذكرة أحد الضباط السياسيين البريطانيين في السلمانية، وُجّهت إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد، وُصِفَت شخصية سمكو بأنه "شاب قوي وقاسي ولا يعتمد على كلامه دائماً، ولكن في الوقت نفسه، لو لم يكن هو كذلك، لما كان باستطاعته الاحتفاظ بهذا الموقف القوي الذي حصل عليه."

لعبت الحكومة البريطانية دوراً كبيراً في فشل حركات استقلال سمكو، حيث قدمت دعماً للحكومة الإيرانية مادياً وعسكرياً، وأيضاً بالتجربة والإرشادات.

كانت الصحافة البريطانية ترحب بانتصار القوات الإيرانية على سمكو، وكانت الحكومة البريطانية تعلن علانية عداؤها لسمكو وحركاته. هذا الدعم البريطاني قاد إلى اعتقاد البعض أن اغتيال سمكو في عام ١٩٣٠ كان بتخطيط وإرشاد من المسؤولين البريطانيين في إيران. يجدر بالذكر أن سمكو كان يسعى إلى توحيد جميع أراضي كردستان الكبرى في دولة قومية مستقلة.

يظهر بوضوح أن سمكو كان يسعى جاهداً لتحقيق التحالف مع البريطانيين بهدف إقامة دولة كردية مستقلة. في عام ١٩١٩، أرسل سمكو السيد طه إلى بغداد للتفاوض مع الإنجليز والحصول على دعمهم لإقامة دولة كردية مستقلة. في هذا السياق، قدم السيد طه مطالب الكورد للمسؤولين الإنجليز في بغداد، وكانت هذه المطالب تتضمن:

١- دعم بريطانيا لإنشاء دولة كردية فدرالية، تتألف من الولايات الكوردية في إيران وتركيا.

٢- توفير الدعم المادي والعسكري من قبل الحكومة البريطانية للدولة الكوردية، بشرط قبول الكورد بالانتداب البريطاني عليهم، تماماً كما حدث في العراق.

وفي هذا السياق، يشير مس بيل، سكرتيرة الدائرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني في العراق، إلى أن عدااء سمكو لإيران، التي عقد معها اتفاقية خاصة، ألقى الظل على أي أمل في التعاون مع بريطانيا لتحقيق وحدة قومية بين مناطق كردستان في تركيا والعراق.

سمكو أغا والعلاقة مع الأتراك:

في سياق التاريخ الحديث لسمكو أغا، يظهر أن نضاله التحريري جعله يبحث عن دعم مالي وعسكري من خلال تحالفات استراتيجية. في ظل تجاهل بريطانيا وعدم توفر دعم من روسيا السوفيتية، توجه سمكو إلى تركيا بحثاً عن الأسلحة والذخيرة التي كانت ضرورية لنضاله. كان لديه توجه إيجابي نحو تركيا نتيجة لتوقف بريطانيا عن تقديم الدعم.

في مواجهة فشل ثورة الشيخ محمود الحفيد في العراق، انتقل الكورد العراقيون نحو البحث عن حلفاء جدد، وجدوا في تركيا الحلفاء الوحيدين المتاحين. ومع ذلك، لم يستمر التحالف مع الأتراك حتى النهاية. بسبب تصاعد نزاعات الطائفية وعدم التزام الأتراك بدعم الحركة الكوردية في إيران، تدهورت العلاقة وخانت السلطات الكمالية سمكو أغا في أحلك الظروف.

وفي محاولة للقضاء على سمو آغا، أرسل الأتراك مفرزة صغيرة إلى معسكره، حيث شنت هجوماً بالأسلحة والقنابل، محدثة خسائر فادحة. تم قتل العديد من أتباع سمو آغا وإحدى زوجاته، وتم أسر ابنه خسرو. تم نهب مقر المعسكر والاستيلاء على جميع أمواله. رغم هذه الهجمات، نجح سمو آغا وشقيقه مع بعض أنصاره في النجاة بصعوبة والوصول إلى راوندوز.

في سياق تحول السياسة التركية تجاه سمو آغا، يظهر أن الانقلاب المفاجئ في الموقف التركي كان ناتجاً عن ظهور النوايا الحقيقية للكماليين تجاه الكورد. كان ذلك ناتجاً عن تزايد الشعور بالخطر من تواجد سمو آغا في المناطق الكوردية الخاضعة لسيطرة الكماليين، مما قد يؤدي إلى استئناف الانتفاضات في تلك الجزء من كوردستان.

زادت من هذا الشعور الزيارة التي قام بها السياسي الكوردي، مصطفى باشا ياملكي، إلى مناطق نفوذ سمو آغا في خريف عام ١٩٢١. حيث حاول إقناعه بتوجيه ثورته نحو تركيا. طالبت السلطات الإيرانية أنقرة بتسليم سمو آغا، ونتيجة لذلك، حاول الكماليون اغتيال سمو آغا للتخلص من الإشكاليات التي قد يخلقها للسلطة التركية الجديدة.

على الرغم من معاداة الكماليين للحركة الكوردية بشكل عام، إلا أنهم اضطروا إلى التعامل مع انتفاضة سمو آغا بشكل مختلف. كانت لديهم اعتبارات عديدة تجعلهم يتخذون هذا الموقف، منها:

١- **ضمان حدودهم الشرقية:** كانت الحركة الكوردية تشكل تحدياً للكماليين في الحفاظ على سيطرتهم على حدودهم الشرقية.

٢- **دعم ثورة سمو آغا:** قدم دعماً لثورة سمو آغا كوسيلة لكسب ود الكورد بشكل عام. كما أن دعمها كان يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في إيران، ما كانت تمارس بريطانيا النفوذ عليها، مما دفع لندن إلى أن تكون أكثر مرونة في المسألة التركية.

سمكو آغا وحادثة مقتل مار شمعون:

لقد وقف المؤرخون مواقف متباينة من هذه الحادثة وأعطوها تفسيرات مختلفة فقد اعتبرها البعض من المؤرخين الكورد صفحة سوداء في تاريخ الحركة التحريرية الكوردية والبعض اعتبرها خطأ تاريخياً ومنهم من عدها خطوة غير حكيمة من جانب سمو آغا. فما الدافع والمحرض لسمكو آغا لقتل مار شمعون وقد اوضحها في إجابته على سؤال مصطفى باشا ياملكي قال: / لأسباب عديدة

استقر بي الرأي على قتل مار شمعون الذي كان يخطط من وراء ظهورنا للسيطرة على كردستان الشمالية، وفي الوقت المحدد قمت بقتله ووضعت حداً لطموحاته السياسية ... /

وبقي علاء الدين السجادي الكاتب الكبير من الذين لم يدينوا سمو آغا على اغتياله لمار شمعون إذ يقول " جاء الروس وحرصوا مار شمعون وأعطوه وعوداً كثيرة وتحدثوا معه ليحسم لهم مسألة وجود سمو آغا الذي كان عائفاً كبيراً أمام أهداف الروس من جانب مار شمعون ومن جانب آخر بدأ مار شمعون يرأسل سمو آغا بحجة إنشاء كيان / كوردي - أرمني / ولكن هدفه الحقيقي كان الانفاف على سمو آغا والقضاء عليه وعلى الكورد وبذلك تصبح الحكومة / ارمنية - آشورية / كان سمو آغا يفهم جيداً نوايا مار شمعون والأشوريين الحقيقة لذلك خطط للقضاء عليهم قبل أن ينفذوا مأربهم "

وكان قد تم تشكيل الكتائب الأشورية بمساعدة فرنسا وبريطانيا بهدف ملء الفراغ العسكري الذي أحدثته انسحاب الجيش الروسي وكان يتم ذلك بإرشاد وتخطيط الضباط الانكليز وبخاصة /غريسي /المشرف العسكري البريطاني في المنطقة حاول الأشوريون جادين استمالة اكبر زعيم قومي كوردي في شقي كردستان وأكثرهم جرأة ومناورة وهو إسماعيل آغا الشكاكي المعروف شعبياً ب/ سمو آغا/ صاحب أكثر من ٢٠٠٠ مقاتل من الكورد وكان مصلحة الانكليز تتمثل في وضع خط دفاعي متلاحم بوجه الخط العثماني وعودته إلى أذربيجان.

وجرت حادثة القتل بعد إن دعا مار شمعون سمو آغا إلى سلماص لملاقاته والحديث عن إقامة علاقات ودية وصداقة بين الجانبين بالإضافة إلى مناقشة مواضيع حول مستقبل أذربيجان الغربية وأوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبعد انتهاء المحادثات ترك مار شمعون مكان الاجتماع بهدف الرجوع ولكن سمو آغا الذي كان عارفاً بشكل جيد بمخارج ومداخل الموقع وكان قد أصدر أوامره مسبقاً إلى مائة مئة فرسانه.

بمحاصرة موكب مار شمعون بشكل سري وينفذوا الخطة المتفق عليها وهكذا عندما اقترب مار شمعون من موكبه سمع صوت مسدس سمو آغا أصاب مار شمعون ووقع على أثرهم كما لحقته أصوات بنادق فرسان سمو آغا ليقضي على جميع مرافقيه ولم ينج منهم سوى واحد أو اثنين وكشف سمو آغا فيما بعد بأنه لبي هذه الدعوة بهدف اغتيال مار شمعون والتخلص منه وانه لم يفصح عن نيته تلك حتى لأقرب المقربين إليه مثل أخيه علي آغا .

وكان اغتيال مار شمعون بداية فعلية لنهاية دور الأشوريين في الحرب العالمية الأولى وتواجدهم في أذربيجان الغربية وطردوهم من ساحة الصراع. فلاشك

إن اغتياله قد أثار حماس الآشوريين الذين بدئوا يحرقون الأخضر واليابس ثأراً لزعيمهم. إلا أن هذا الحماس لم يبق له وجود بعد فشلهم في القبض على سمكو آغا من جهة وعدم مقدرتهم على مواجهة الزحف العثماني إلى المنطقة مجدداً من جهة أخرى والتي نتج عنها تخلخل وارتباك الآشوريين، وأصيبوا بآس وقنوط شديدين، وهذا راجع إلى ضيق الأفق السياسي للقيادة الكهنوتية الإقطاعية الآشورية وفقدانها للتجربة السياسية والبرنامج المنظم واللعب الروسي والبريطاني بالورقة الآشورية في المنطقة كأداة طيعة تخدم مصالحهما الاستراتيجية والسياسية والعسكرية. وقد دفع الآشوريين ثمن مغامرات هذه القيادة الثيوقراطية التي لم تستطع فهم وإدراك وتقييم واستيعاب المؤامرات والسياسات الاستعمارية الشائكة والمعقدة في المنطقة وبعدهم عن إقامة علاقات مباشرة مع القوى والحركات التحررية والقومية والوطنية الأخرى في المنطقة.

تمرد سمكو على الحكومة المركزية:

تمثل تمرد سمكو ضد الحكومة المركزية في إيران حدثاً تاريخياً هاماً يبرز الصراعات القومية والدعوات إلى الاستقلال في كردستان. كان سمكو آغا، زعيم كوردي بارز، يسعى إلى إعلان الاستقلال وتأسيس دولة كردية مستقلة.

في فبراير ١٩١٩، تم عقد اجتماع لأهم الزعماء القبليين في كردستان الإيرانية، حيث نوقشت فكرة الدعوة إلى عصيان مسلح ضد الحكومة الإيرانية. تم تأجيل الانتفاضة لاستكمال مشاوراتها ومراقبة المواقف الإقليمية.

سعى سمكو للحصول على دعم دولي وتحالفات استراتيجية لدعم قضية استقلال كردستان. قام بزيارة بغداد في مايو ١٩١٩ للحصول على دعم بريطاني لإقامة دولة كردية مستقلة. كما قام بالتواصل مع القوميين الأتراك في وان، حيث كانت هناك تداخلات محتملة بين مصالحه وبين التحالف مع الأتراك ضد الأرمين.

رغم تلك المحاولات، لم يحظ سمكو بالتزام دولي بفعال الأوضاع السياسية والتحالفات المعقدة في المنطقة. استمر التواصل مع البريطانيين والقوميين الأتراك، ولكن لم يحقق سمكو الدعم الكافي لتحقيق أهدافه.

يظهر هذا الفصل في تاريخ سمكو آغا كنقطة تحول حيوية، حيث تكشف تفاصيله عن تداخل المصالح والتحديات التي واجهها في سعيه للحصول على الدعم الدولي وتحقيق الاستقلال لكردستان.

في الفترة التي تلت الاجتماع في فبراير ١٩١٩، استمرت التحولات والتغيرات في المشهد السياسي والإقليمي. كانت القوى الدولية تتخذ مواقف مختلفة والأحداث الجارية كان لها تأثير على تقدير الدعم الدولي لمطالب سمو. لم يتحقق الدعم البريطاني المطلوب لإقامة دولة كردية مستقلة، ولم تتبلور التحالفات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. كانت الوضعية المعقدة في المنطقة، والتحولات التاريخية، والتفاعلات الدولية، تعمل معاً لتجعل من مهمة سمو آغا أكثر تعقيداً.

في هذا السياق، يظهر أن سمو آغا كان يواجه تحديات كبيرة في السعي إلى الاستقلال. الوضع الدولي والإقليمي لم يكن مواتياً بما يكفي، والتحالفات والتفاعلات لم تأتِ بالنتائج المأمولة. قد تكون الظروف السياسية المعقدة والمتغيرة سبباً في عدم تحقيقه لأهدافه المطلوبة في تلك الفترة.

بعد هذه المحاولات الفاشلة للحصول على الدعم الدولي، وتأثراً بالتغيرات في الساحة السياسية، ربما أدرك سمو آغا أنه يحتاج إلى تقييم استراتيجي جديد والتعامل مع التحديات بشكل أفضل في المستقبل.

ورغم التوصل إلى اتفاق، إلا أنه لم يكن هناك ثقة حقيقية بين الأطراف. قام سمو بتسليم بعض الأسلحة والتزام بعض الوعود، لكنه استمر في الحفاظ على قوته العسكرية وتمسك بسلطته في المناطق التي سيطر عليها. كان الوضع معقداً، وظل الصراع الدائر في المنطقة.

تغيرات كبيرة في المشهد السياسي والاجتماعي تأثرت بها المنطقة خلال تلك الفترة. انخرطت العديد من القوى الإقليمية والدولية في صراعاتها الخاصة، وكانت كردستان إيران تحت تأثير هذه الديناميات المتغيرة.

تجلى هذا التأثير في الأحداث التي تلت الاتفاق بين سمو وقوات فلييوف وانتصار. استمرت الصراعات والاضطرابات في المنطقة، ولم يحقق السلام المستدام أو الاستقرار. ظلت كردستان تعاني من الصراعات والتقلبات التي أثرت على حياة السكان المحليين.

تلك الفترة التاريخية رؤية للواقع المعقد والتحديات الكبيرة التي واجهها سمو آغا في محاولته لتحقيق الاستقلال وضمان استقرار المنطقة.

لم تنفذ أي من تلك الوعود بشكل تام وعززت المسألة برمتها من موقع سمو بين الكورد وأنه يستطيع بشكل علني أن يعمل ضد الدولة بنوع من الحصانة. خلال العام ١٩٢٠ أعاد سيطرته على سهول أورمية وسلماس والقسم الجنوبي

من منطقة خوي. وقام باختيار رجال من أورمية وعينهم كحكام لها فعين أولاً أرشاد الملك Arshad Al-Mulk وهو من سكان أورمية ومن ثم تيمور آغا وهو زعيم قبلي كردي من كونيهاشهر Kuhnehshahr وقام رجاله بالإغارة على منطقة شاسعة بشكل رئيسي من أجل الاستيلاء على الأسلحة النارية وتمويل أعماله البطولية في المستقبل. في أحد الأيام قام بأخذ الآلاف من سكان أورمية، من كل الفعاليات الاقتصادية، واحتجزهم كرهائن في حديقة بالقرب من المدينة وطلب كفدية ٤٠٠٠٠٠ بندقية وكمية مشابهة من الليرات الذهبية مقابل إطلاق سراحهم. كما تم فرض الضريبة على القرويين. هُزمت قوات الجندرية التي أرسلت من تبريز لتحرير المنطقة على يد الكرد وتم دفعهم إلى ما وراء شرفخانه (آذار/مارس ١٩٢١). أثبت سمو مرة أخرى أنه الأقوى وبذلك جذب إليه مزيداً من الأتباع.

في ذلك الوقت، كانت القوات التي قادها سمو آغا تشهد نجاحات مستمرة ضد القوات الحكومية. تزايدت قوته العسكرية ونجح في جذب عدد متزايد من الأنصار إلى صفوفه. كان لديه حوالي ١٠٠٠ فارس و ٥٠٠ جندي مشاة في مارس ١٩٢١، وتحت راية تركيا كما ورد في التقارير.

شهدت حملات صيف ١٩٢١ تزايداً في عدد المقاتلين، حيث بلغوا نحو ٤٠٠٠، وتوسع نفوذ سمو آغا. في خريف نفس العام، ارتفع عدد مقاتليه إلى حوالي ٧٠٠٠. في صيف عام ١٩٢٢، تقدر قوات سمو بحوالي ١٠٠٠٠ مقاتل، مما يظهر نمواً مستمراً في شعبيته وتأثيره.

يعكس هذا النجاح المستمر تفوق سمو آغا في التأثير السياسي والعسكري في المنطقة. كانت قوته النسبية تزيد، وكان يتمتع بدعم متزايد من القبائل والأنصار، الذين انضموا إليه بناءً على الأمل في تحقيق حقوق الكورد والاستقلال.

في بداية العام ١٩٢٠، شهدت المنطقة لقاءات متعددة لـ "مجلس الزعماء القبليين الكرد"، الذي كان يترأسه سمو آغا. حضر هذه اللقاءات ليس فقط زعماء أكبر القبائل في أذربيجان مثل هركي، وبكزاده، وحيدران، وشكاك، ولكن أيضاً زعماء بعض القبائل من اتحاد اتروشلي القبلي وقبائل أخرى من هكاري.

يُقال إن سمو عين شخصاً يُدعى أحمد خان كزعيم أعلى لقبيلة هركي، وتم قبول ذلك بشكل عام من قبل هذه القبيلة القوية. هذه الخطوة قد تعززت من موقف سمو ومكانته في الساحة السياسية والقبلية، حيث أظهرت الدعم المتزايد من زعماء القبائل وتوسع نفوذه في مناطق مختلفة.

تلك الاجتماعات والتحالفات تعكس التفاعلات المعقدة في الساحة الكوردية، حيث تحاول القبائل والزعماء العبور من التحديات وتعزيز مكانتهم في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة. في منتصف عام ١٩٢١، كانت المنطقة التي كانت تحت سيطرة سمو تشمل جميع الأراضي الإيرانية غرب بحيرة أورمية، ومن هناك جنوباً حتى بانه وسردشت، بالإضافة إلى المناطق الشمالية الغربية للعراق، حيث كان البريطانيون والكماليون يتنافسون للسيطرة عليها. كما شملت هذه السيطرة أيضاً اتحاد شكاك وقبيلة هركي، وكذلك مامش ومنكور وديبوركي وبيران وزارا وكويرك وفيض الله بكي وبزدار، وانضمت بعض القبائل الثانوية إلى سمو.

في عام ١٩٢١، دخلت قوات سمو بلدة صاوجبلاق (مهباد)، التي كانت حتى ذلك الوقت تحت سيطرة القوات الحكومية. خلال هذا الهجوم، قتل ٢٠٠ عنصر من الجندرية وأصيب ١٥٠ آخر. يُظهر هذا الهجوم العنيف دافع وموقف الكثير من رجال سمو، حيث قاموا بنهب البلدة عندما سيطروا عليها، على الرغم من أن سكان صاوجبلاق كانوا في الدرجة الأولى من الكورد.

انتقد القوميون الكورد الآخرين بشدة سمو على السلب والنهب الذي قام به، ورأوا في تصرفاته تحريضاً على النزاع بين الكورد، وبالتالي، خدمة لأعدائهم. عندما وجهت هذه الانتقادات من قِبَل كوردي نبيل من السليمانية، رد سمو على هذه الاتهامات. أوضح أنه أولاً، تم إجباره على محاكمة المعركة في داخل البلدة بسبب التدخل القوي من الجندرية، وبعد ذلك، لم يكن قادراً على منع رجاله المعتادين على استتباع المعركة من القيام بأعمال النهب.

ثانياً، أشار سمو إلى شكوكه حول موقف قبائل ديبوركي ومانكور التي كانتا تعيشان حول صاوجبلاق. قد تساءل سمو عما إذا كانت هاتان القبيلتين قد تساعدا أو تعتبرانه أعداءً، وهذا الشك أدى إلى استمرار التوتر والصراع.

بهذا الرد، حاول سمو تبرير سلوكه بينما كان يواجه الانتقادات الداخلية من بعض الكورد، وقد أظهر هذا التوتر داخل الجماعة الكوردية وعدم التوحد في مواجهة التحديات المشتركة.

أصبحت صاوجبلاق عاصمةً لسلطة سمو، وعلى الرغم من ذلك، لم يختر سمو أن يجعلها مقراً لإقامته الشخصية. بدلاً من ذلك، عين حمزة آغا من قبيلة مامش كحاكم للمدينة. هذا الاختيار يعكس التفضيلات الاستراتيجية لسمو وتركيزه على تعيين حكام مخلصين يعملون بالنيابة عنه في المناطق التي يسيطر عليها.

نتيجة للنجاحات العسكرية المتواصلة ضد الحكومة الإيرانية، تعزز موقف سمو بين الكورد وزاد من عدد أتباعه. وفي تموز/يوليو، توسعت المنطقة التي كان يسيطر عليها لتشمل مساحة أوسع، حيث امتدت شرقاً وجنوباً إلى سين قلّه (شاهين دزه) وساقز. كما كان على اتصال مع القبائل في الجنوب، وتوسع نفوذه إلى مريوان وأورمان وحتى القبائل في جنوب لورستان التي ساندت ثورته.

بالإضافة إلى ذلك، أقام العديد من الزعماء القبليين الكورد في تركيا والعراق علاقات ودية مع سمو. وعلى الرغم من عدم وجود خطط ملموسة للقيام بعمل موحد، فإن إقامة علاقات مع شخص مثل سمو، الطموح والقوي، لن تضر أبداً. كما سُرّت شائعات بأن الحكومة الإيرانية كانت تنوي منح الكورد حكماً ذاتياً لعدم قدرتها على إخضاعهم.

في أعقاب انقلاب فبراير ١٩٢١، كرّس رضا خان جهوده لبناء جيش وطني حديث ومنظم. خلال العام ١٩٢١ وحتى بداية ١٩٢٢، نجحت جهوده في تحقيق نقلة نوعية، حيث نجح سمو في إلحاق هزائم منكرة بقوات موتلي، وهم جنود غير نظاميين وقوزاق وجندرمة، التي أرسلت ضده.

ومع ذلك، في أغسطس ١٩٢٢، نجحت حملة حسنة التنظيم لجيش موتلي في تحقيق تقدم كبير، مما أدى إلى تشتت أتباع سمو وفقدان السيطرة على الأوضاع. تركته الظروف دون شيء سوى بعض الرجال المخلصين، وكان عليه الهروب إلى تركيا، ثم منها إلى العراق.

عند وصوله إلى العراق، كانت حالة سمو تعكس غضبه وانتقامه من الأتراك الذين وعدوه بالمساعدة ولكنهم وجهوا الآن أسلحتهم ضده. كما كان غاضباً من البريطانيين الذين لم يقدموا الدعم المطلوب له عندما سحقت حملة حسنة التنظيم جيشه. يعكس هذا الغضب القوي تعقيد العلاقات في المنطقة، حيث كانت القوى الكوردية تتلاعب بمصالح الأتراك والبريطانيين لتحقيق أهدافها الخاصة.

بعد هروبه إلى العراق، أصبحت حياة سمو مليئة بالتحديات، حيث كان يحمل غضباً من الأحداث الأخيرة ويسعى إلى إعادة تنظيم قواته واستعادة نفوذه في المستقبل.

بعد هروبه إلى العراق، لم يظل سمو هامداً بل بدأ في الفور بالعمل على تقوية علاقاته وإقامة علاقات جديدة مع الزعماء القبليين الكورد في المنطقة. كان يسعى إلى تحضير الأرض للعودة إلى إيران واستعادة نفوذه. قرب نفسه من حليفه السابق سيد طه، الذي كانت بريطانيا تستخدمه في طرد الأتراك من

راوندوز، وكذلك من الشيخ محمود الحفيد من السليمانية، القائد القومي الذي كان له تأثير كبير في كردستان الجنوبية.

حاول سمو أيضاً تحسين علاقته مع اللاجئين الآشوريين الذين جلبتهم بريطانيا إلى العراق. كان يسعى للحصول على دعمهم وتأييدهم لعودته إلى أورمية وسلماس. رغم أنه كان يحظى بالاحترام في أي مكان يذهب إليه، إلا أنه لم يجد أحداً مستعداً لدعمه بشكل فعال.

في عام ١٩٢٣، قام سمو بزيارة إلى تركيا في محاولة لاستجلاب دعم تركي، ولكن كانت محاولة فاشلة. في عام ١٩٢٤، عفي عنه من قبل رضا خان، مما سمح له بالعودة إلى إيران. وفي عام ١٩٢٦، قاد آخر محاولة فاشلة للحصول على الاستقلال الفعلي الذي كان قد حصل عليه في السابق، حيث حاصر بلدة ديلمان بمساعدة فروع من قبائل بكزاده وهركي. ومرة أخرى، كان عليه أن يهرب إلى العراق.

في عام ١٩٢٩، دعت الحكومة الإيرانية مرة أخرى وعرضت عليه محافظة أوشنويه. بعد عودته، قُتِلَ في كمينٍ نُصِبَ له من قبل الحكومة الإيرانية نفسها، وذلك خلال محاولته الأخيرة للحصول على الاستقلال. رحيل سمو كان نهايةً مأساوية لمسيرة زعيم كوردي شهدت فترات من التآلق والنجاح، وفترات من التحديات والمحن.

إذاً، ثورة سمو آغا ١٩٢٠ :

ثورة سمو آغا في عام ١٩٢٠ تعدت حدود كردستان الإيرانية وأثرت في السياق الإقليمي بشكل كبير. بدأت سطوة سمو آغا بالتوسع بعد مقتل مار شمعون في كردستان الإيرانية وخارجها، حيث نجح في تحرير مناطق مهمة مثل تركور، شارويران، أورمية، میاندوب، ووصل حدود كردستان تركيا.

بتوجيه جميع العشائر الكوردية حوله، هيا سمو آغا نفسه وقواته لتحرير تبريز، وقد استفاد من الاضطرابات والانتفاضات في أجزاء أخرى من إيران. بدأ بتحرير مناطق أخرى من كردستان الإيرانية مثل بانه، سقر، خورخورة، تيله كو، ديوانة درة، حتى وصل إلى مدينة سنندج، مركز إيالة كردستان الإيرانية.

في محاولة للتصدي له، أرسل رضا خان البهلوي وزير الحربية حملة قوامها ٥٠٠ مسلح باتجاه سمو آغا، لكنهم فشلوا وتم صدهم وإبادتهم. ردت السلطات

بارسال ثلاث فواج نظامية، لكنها واجهت نفس المصير. توسعت بذلك سطوة سمو آغا وأثرت في الأوضاع في إيران والمناطق المجاورة.

عندما عاد الشيخ محمود الحفيد من المنفى في الهند، أسس حكومته الثانية في سليمانية، وهو ما أثر إيجاباً في معنويات سمو آغا. زار سمو السلمانية لملاقة ملك كوردستان وتأسيس كيان كوردي موحد في المنطقة. هذا أثار قلق الإنجليز الذين كانوا يخشون توحيد الجهود الكوردية وتأثير ذلك على مصالحهم الاستعمارية.

تمثل زيارة سمو آغا إلى السلمانية تحدياً للسلطات الاستعمارية البريطانية، حيث كان يطمح إلى توحيد الكورد وتأسيس كيان كوردي موحد. هذا أثار قلقاً كبيراً لدى البريطانيين، الذين كانوا يفضلون الفصل والتفرقة بين القوميات للحفاظ على استقرار هيمنتهم الاستعمارية.

بتوسيع نفوذه وتحرير المناطق، تزايدت سطوة سمو آغا، وأصبح له تأثير كبير على الأوضاع الإقليمية. ومع عودة الشيخ محمود الحفيد وتأسيس حكومته الثانية، تكاملت الجهود بين القادة الكورد للتصدي للتحديات السياسية والاستعمارية.

تظهر هذه الفترة الزمنية كفترة حاسمة في تشكيل مسار الصراعات والتحولت في المنطقة. استمرت الضغوط الاستعمارية والتدخلات الخارجية في شؤون الشرق الأوسط، وكانت كوردستان مسرحاً مهماً في هذا السياق.

تجسد ثورة سمو آغا عام ١٩٢٠ مرحلة حرجة في تاريخ الكورد، حيث تأثرت بأحداث الحقبة الزمنية والظروف الإقليمية. استمرت هذه الفترة في تشكيل الوعي الكوردي والنضال الوطني، وكانت نقطة انطلاق هامة في التاريخ المعاصر للكوردستان.

سمكو ملك كوردستان المستقلة:

تتجلى الإنجازات الكبيرة لثورة سمو وعملياتها في توسيع نطاق الانتفاضة نحو الجنوب، حيث كلف السيد طه بمهمة تحرير مدينة سقر والمناطق المحيطة بها، مثل تيله كو وخور خوره وديوانده. كانت هذه المهمة ناجحة، حيث سلمت تلك المناطق بدون قتال.

في عام ١٩٢٢، أعلن سمو نفسه ملكاً لكوردستان المستقلة، وذلك بعد أن ضم إليها المناطق التي لم يسيطر عليها بعد. تمثلت ملكية كوردستان المستقلة في مدفعين جبليين متصلبين، يحملان كلمة "كوردستان مستقلة". استمرت الحكومة

الجديدة في توسيع نفوذها، وشكلت حكومتها، وبدأت في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية.

في هذا السياق، أصبحت صاوجبلاق، التي كانت سابقاً محطة لاجئة لسمكو، عاصمةً لدولته الجديدة. تم نشر صحيفتها الرسمية "كردستان المستقلة" في هذه المدينة، ولم يُسمح للموظفين الحكوميين بالدخول إليها. كما انضم العديد من الزعماء الكورد، مثل علي مردان خان والسردار أمان الله خان واتحاد عشيرة سنجابي، إلى الثورة.

كما أبرم سمكو اتفاقيات مع خانات عشائر لورستان لتنسيق الأعمال المشتركة ضد الحكومة الإيرانية. تواصلت نجاحات سمكو في صيف عام ١٩٢٢، حيث نجح في تدمير القوات الحكومية قرب صاوجبلاق وحقق انتصارات في تبريز وهمدان، وتوسعت مناطق الثورة شرقاً وجنوباً.

وفي هذا الوقت، انتشرت الإشاعات حول منح الحكومة الإيرانية للكورد استقلالاً ذاتياً بسبب فشلها في إخضاعهم. ورغم أن هذه الإشاعات كانت لا تمت للواقع بصلة، إلا أنها ظلت تتداول. يُظهر هذا الفترة تطوير رضا خان للقوات الإيرانية وبناء جيش حديث، مما أدى إلى تحقيقه للنجاحات في السيطرة على الوضع وسحق الثورة.

حادثة اغتيال سمكو أغا:

في الفترة التي تلت إعلان سمكو أغا نفسه ملكاً لكوردستان المستقلة، أدركت الحكومة الإيرانية أن القضاء على سمكو بوسائل عسكرية يمكن أن يكون أمراً صعباً. لذلك، قررت استخدام الحيل والمؤامرات لتنفيذ عملية اغتيال ضد سمكو أغا. قامت الحكومة بإرسال دعوة رسمية لسمكو أغا تفيد بأن الشاه يرغب في عقد محادثات في مدينة شنو لحل النزاعات القائمة بينهما. شرط الحكومة كان عدم جلب عدد كبير من الحراس، حيث سيكون اللقاء مع "الشاه نشاه".

وافق سمكو على هذه الدعوة، وفي ٢١ يونيو ١٩٣٠، وصل إلى مدينة شنو. ولكن عندما وصل، اكتشف أن الشاه غير متواجد، وكان في انتظاره قائد القوة العسكرية في المدينة، سرهنك صادق خان. استقبله خان بحفاوة واعتذر عن غياب الشاه بسبب ظروف طارئة. بعد أن ظهر صادق خان على أنه صديق، قدم لسمكو الضيافة وقاده إلى جسر في واد خارج المدينة.

وفي هذا المكان، قام سمكو بمصافحة صادق خان، الذي أظهر استعداداً ودية. ثم أظهر صادق خان إلى قواته العسكرية المختبئة في كمانن سرية، حيث شنت

هجوماً مفاجئاً بوابل من الرصاص على موكب سمو. سقط سمو رؤساء العشائر الذين كانوا معه، مثل خورشيد آغا الهركي وكريم خان خيلاني ومحمد آغا ومروان آغا، في هذا الهجوم. أصيب أيضاً ابنه خسرو، ونجا بعد أن كان يستمتع بشعبية واسعة بين الكورد.

بعد هذا الحادث، نفذت السلطات الإيرانية العديد من الاغتيالات السياسية ضد زعماء كوردستان، محاولةً تقويض أي محاولة للكورد لتحقيق حكم ذاتي أو استقلال. وتظل تلك الفترة، وخاصةً عملية اغتيال سمو، محط انتقاد دولي واسع بسبب استخدام الحيل والمكائد في السياسة.

وتم نفذت السلطات الإيرانية سلسلة من الاغتيالات السياسية بحق الزعماء الكورد منهم اسماعيل خان الكبير الجد الأعلى لسمو وجده علي آغا وشقيقه جوهر آغا. ومن بعده تم اغتيال القائد الكبير الدكتور عبد الرحمن قاسملي عام ١٩٩٢ والدكتور صادق شرفكندي .

المراجع:

- [١] Sherifkhan, The Emir of Bidlis, Sherifnamah, Tarikh-i Mufassal-i Kurdistan, ed. M. Abbasi (Ilmi, Tehran, 1343/1965)
- [٢] For the term "primus inter pares," see Richard Tapper, "Introduction" in R. Tapper, ed. The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan (Croom Helm, London, 1983)
- [٣] For events in Botean after the collapse of the emirate, see van Bruinessen: The Aga, the Sheikh, and the State, pp. 177-182. The missionary activity in central Kurdistan is described excellently in Joseph Naayem, and more extensively in Hans-Lukas Kieser, Der verpasste Friede: Mission, Ethnie und Staat in den Osta-provinzen der Türkei 1839/1938 (Chronos, Zurich, 2000)
- [٤] Richard Tapper, "Introduction" in R. Tapper, ed. The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan (Croom Helm, London, 1983)
- [٥] Basil Nikitin and Kurdish scholar Muhammad Sadiq provide a vivid, albeit accurate, description of how a cunning sheikh exploited the rivalry between competing tribal leaders to seize part of their power and possessions. See Basil Nikitin and Y. B. Sun "The Story of Suto and Tato. Kurdish Text with Translation and Notes" in Bulletin of the School of Oriental Studies 3, 1 (1923), pp. 69-106. For an extensive discussion of the political role of sheikhs in Kurdistan, see van Bruinessen, The Aga..., pp. 192-195, and also M. van Bruinessen, "Les Kurdes, Etats et tribus," Etudes Kurdes 1 (Paris, 2000), 9-31, esp. 11-4
- [٦] For further analysis, see van Bruinessen, The Aga..., pp. 192-5, and also M. van Bruinessen, "Les Kurdes, Etats et tribus," Etudes Kurdes 1 (Paris, 2000), 9-31, esp. 11-4
- [٧] B. Kodaman, Sultan II Abdulhamit devri Dogu Anadolu Politikasi (Ankara, Turk Kulturunu Arastirma Enstitüsü, 1987, pp. 21-65; S. Duguid, "The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia" Middle Eastern Studies 9 (1973), 139-156; van Bruinessen, The Aga..., pp. 185-9
- [٨] According to Alan Muratoff in his work "Caucasian Battlefields," p. 296, the Ottoman Kurds during the first year of the war were organized into four military units of horsemen, which proved ineffective, and two of them were disbanded.
- [٩] Fredrik Barth, "The Principles of Social Organization in Southern Kurdistan" (Jorgensen, Oslo, 1953)
- [١٠] Translator's note: The term "Al-Maqta" refers to a person whom the owner of the land allows to use it in exchange for a commitment to provide military assistance.
- [١١] About Haverkan: Martin van Bruinessen, The Aga..., pp. 101-105. Asiretler Raporu (Kaynak Yayinlari, Istanbul, 1998), pp. 234-5
- [١٢] One of the tribal leaders who successfully implemented these methods was Haji Zayir, the leader of the Haverk tribe (approximately 1920-1930). Described in detail in van Bruinessen, The Aga..., pp. 101-105.
- [١٣] B. Nikitine, Irani ki man shinakhtam (Ma'rifat, Tehran, 1329/1951), p. 229; W. Eagleton, Jr, The Kurdish Republic of Mahabad of 1946 (Oxford University Press, 1963). Nikitin was the Russian consul in Urmia at that time, and his memoirs are a primary source.

❖ إعلان جمهورية كردستان في مهباد

بقيادة قاضي محمد عام ١٩٤٦

من هو قاضي محمد:



في ظل تاريخ كردستان الفريد والمعقد، يبرز اسم قاضي محمد كشخصية بارزة وقائدٍ فذاً. وُلد قاضي محمد في الأول من مايو عام ١٨٩٣، وقد برزت شخصيته كزعيم كوردي ورئيس لجمهورية مهباد. يعتبر قاضي محمد ثاني شخصية تعلن دولة كوردية في منطقة الشرق الأوسط، بعد جمهورية آارات.

يرى الباحثون المعاصرون أنه كان واحداً من أبرز القادة الكورد في التاريخ، حيث تميز بتقدمه وحنكته السياسية. يعود نسب قاضي محمد إلى القاضي علي بن قاسم بن ميرزا أحمد، وكان وريثاً لتلك السلالة العربية.

تأثرت حياة قاضي محمد بالظروف الاجتماعية والسياسية الصعبة في فترته. برزت شخصيته كرمز للصمود والتحدي، حيث سعى جاهداً لتحقيق حقوق شعبه وإقامة هويتهم الوطنية. تجسد قاضي محمد روح المقاومة والتصدي للظلم، وكانت جهوده حافلة بالتضحيات من أجل تحقيق آمال وتطلعات شعبه.

في الفترة بين عامي ١٨٩٣ و١٩٤٧، أثبت قاضي محمد نفسه كشخصية تاريخية مؤثرة، وبنى إرثاً لا يمحي في قلوب الكورد وفي سجلات التاريخ. ترك قاضي محمد بصمات قوية في رحلته القيادية، حيث كان رمزاً للكفاح والتضحية من أجل حريته وكرامته.

رغم الصعوبات والتحديات التي واجهها، استمر قاضي محمد في تطوير رؤيته وقيادته للشعب الكوردي. كان لديه إدراك عميق للضرورة الحاسمة لتحقيق الوحدة بين الكورد، وبناء هيكل دولي يُمكن الشعب الكوردي من العيش بكرامة وحرية.

في عام ١٩٤٦، أعلن قاضي محمد إقامة جمهورية مهباد، وهو إعلان شكل نقطة فارقة في تاريخ الكورد، حيث تجلّى إرادتهم في تحديد مصيرهم بأنفسهم.

وعلى الرغم من تحقيق الكثير من التقدم في تحقيق الهدف المنشود، لكن قاضي محمد تم إعدامه في ٣١ مارس ١٩٤٧، مما تسبب في فقدان كبير للقيادة الكوردية.

ترك قاضي محمد إراثاً راسخاً للأجيال اللاحقة، حيث ألهم قادة وشعوباً لمواصلة النضال من أجل حقوقهم وحررياتهم. يظل اسمه رمزاً للتضحية والصمود في وجه التحديات، وتاريخه يروي قصة شعب كوردي يسعى جاهداً لتحقيق حقه في الحرية والكرامة.

حياته :



وُلد في عام ١٨٩٣ في مدينة مهاباد الإيرانية، تمثل رحلة استثنائية تتجاوز حدود الزمان والمكان. وُلد في أسرة غنية، حيث تلقى تربيته في بيئة ثقافية غنية بالتنوع. مهاباد، المدينة التي نشأ فيها، كانت قريبة من مناطق الحدود الإيرانية مع الاتحاد السوفيتي السابق، مما أثر بشكل كبير على تشكيل رؤيته للعالم.

منذ صغره، أظهر قاضي محمد اهتماماً بالعلم والشريعة والفقهاء الإسلامي. كانت لديه ميول فطرية نحو التعلم واكتساب المعرفة، وكان يتقن لغات متعددة، منها الكوردية والعربية والتركية والفارسية والفرنسية. كان أيضاً يتحدث بطلاقة الإنجليزية والروسية، مما أضاف على شخصيته طابعاً دولياً.

عُيّن قاضي محمد كمسؤول ثقافي في مهاباد عند افتتاح أول مدرسة في المدينة. استخدم هذا المنصب لتشجيع الناس على تعلم العلوم والفنون كوسيلة لمواجهة الاضطهاد والظلم الذي كان يلاحق الشعب الكوردي. كان يعارض بشدة القبليّة وكانت له دور كبير في تشكيل رؤية تتسم بالتقدم والتحضر.

يعتبر قاضي محمد شخصاً ذا تواضع فائق واهتمام بالفقراء. تظهر الكتابات الكوردية القديمة التأثير الكبير الذي كانت لشخصيته على مختلف طبقات الشعب الكوردي. كان يُعتبر رمزاً للعدالة والنضال من أجل حقوق شعبه، وبفضل رؤيته وجهوده، استمرت تلك القيم في أن تتجذر بقوة في تاريخ وثقافة الكورد.

تأثر قاضي محمد بالأفكار الديمقراطية والوطنية منذ مرحلة شبابه، حيث كان يظهر اهتماماً بالعلم والشريعة إلى جانب حبه للحرية والعدالة الاجتماعية. في

ثلاثينيات القرن الماضي، انضم إلى حزب خويبون الذي تأسس عام ١٩٢٧، وهو حزب يسعى إلى تحقيق الحرية والعدالة.

في عام ١٩٤٢، شارك في تأسيس جمعية "بعث كردستان"، وكان نشاطها مركزاً في مدينة مهاباد. فيما بعد، في عام ١٩٤٥، تحولت هذه الجمعية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة قاضي محمد. كان برنامج الحزب يسعى إلى تحقيق الحرية في إيران وتحقيق الحكم الذاتي لكوردستان داخل الحدود الإيرانية. كما كان يؤكد على الإخاء مع الشعب الأذربيجاني وكل الأقليات غير الفارسية.

شهدت شعبية الحزب نمواً ملحوظاً في المنطقة، حيث انضمت إليه مختلف فئات الكورد، واستغل قاضي محمد ظروف ضعف الحكم في طهران ووجود القوات السوفيتية في الأراضي الإيرانية. في ٢٢ يناير ١٩٤٦، أعلن قاضي محمد قيام جمهورية مهاباد أو جمهورية كوردستان الديمقراطية بالوصف الكوردي. تم انتخابه رئيساً للجمهورية الجديدة، واعتمد بشكل كبير على الدعم السوفيتي في تسليح قوات حزبه وتدريبهم.

تميز قاضي محمد بنكران الذات، وهذه الصفة أثر في تقديره من قبل أبناء شعبه، حيث أطلقوا عليه لقب "بشه وا"، الذي يعني الإمام، تعبيراً عن احترامهم وحبهم له ولرؤيته القائدة.

رغم محاولات قاضي محمد للتفاوض مع حكومة طهران حول علاقة جمهوريته بالحكومة المركزية وتحديد وضعها كسلطة حكم ذاتية داخل النظام الإيراني، إلا أن الجهود السلمية لم تأت بالفائدة المرجوة. في ديسمبر ١٩٤٦، وبعد انسحاب القوات السوفيتية من إيران، قررت حكومة طهران إرسال حملة عسكرية للقضاء على الجمهورية الكوردية.

عندما وصلت القوات الإيرانية إلى مدينة مهاباد، قاد قائد تلك القوات، همايوني، حملة لجمع قادة حزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في بلدية المدينة. في لقاءهم معهم، طلب منهم تسليم الأسلحة التي استلموها من الاتحاد السوفيتي. ردّ القادة الكورد بأن البنادق قد تم توزيعها وأن القائمة التي تحتوي على أسماء المتلقين قد تم حرقها. وفي هذا السياق، أخذ قاضي محمد على عاتقه الشخصي مسؤولية هذا العمل.

تم اعتقال قاضي محمد وجميع قادة الحزب الـ ٢٨ عضواً. خضعوا لمحاكمة عسكرية، وفي ٢٣ يناير ١٩٤٧، صدر الحكم بالإعدام على قاضي محمد. تم إعدامه فجراً في ساحة جارجرا، وهي نفس الساحة التي أعلن فيها قيام

الجمهورية الكوردية. يُشير التاريخ إلى أنه كان أول شخص يضع وصية للزعيم الكوردي مصطفى البارزاني، حيث طلب منه الاهتمام براية وطن كوردستان. برحيله، خسر الشعب الكوردي قائداً استثنائياً وشخصية رمزية للنضال من أجل الحرية والكرامة.

مسيرته :

مسيرة قاضي محمد في جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٦ تعكس رحلة فريدة من نوعها، حيث تحوّل من رجل دين إلى زعيم سياسي ورئيس لدولة مؤقتة. عمل قاضي محمد كرئيس لجمهورية مهاباد، التي أعلنت في ٢٢ يناير ١٩٤٦، وكانت تحمل رؤية قوية لتحقيق الحرية والحكم الذاتي للشعب الكوردي في إيران.

قبل أن يصبح زعيماً سياسياً، كان قاضي محمد شخصية دينية معروفة، يهتم بالعلم والشريعة. ومن خلال اهتمامه بالقضايا الدينية والاجتماعية، تحول إلى رمز للنضال من أجل العدالة والحرية. بعد انسحاب القوات السوفيتية من إيران، شعر أتباعه بأن هناك حاجة إلى تشكيل حزب أكثر شفافية، وهكذا تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، وكان قاضي محمد هو أحد مؤسسيه.

رغم تحقيق النجاح النسبي للجمهورية الكوردية في مهاباد، إلا أن تدخل الحكومة المركزية الإيرانية في ديسمبر ١٩٤٦، بعد انسحاب القوات السوفيتية، أدى إلى استعادة أراضي الجمهورية. قاد قاضي محمد جهود التفاوض مع الحكومة المركزية في محاولة للحفاظ على حكم ذاتي للكورد داخل النظام الإيراني، ولكن دون جدوى.

بعد فشل التفاوض، حاولت الحكومة الإيرانية إخماد الجمهورية الكوردية بواسطة حملة عسكرية. في ظل هذه الأحداث، تم استرجاع أراضي الجمهورية، وتم جمع قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مهاباد، حيث اعتقلوا جميعاً وأجبروا على التصريح بتسليم الأسلحة. قاضي محمد تحمل المسؤولية الشخصية لهذا الفعل واعتقل أيضاً.

تمت محاكمة قاضي محمد عسكرياً، وفي ٢٣ يناير ١٩٤٧، صدر الحكم بإعدامه في ساحة جارجرا، المكان الذي أعلن فيه قيام الجمهورية الكوردية. وفي وقت مبكر قبل إعدامه، وضع قاضي محمد وصية يطلب فيها من الزعيم الكوردي مصطفى البارزاني الحفاظ على راية وطن كوردستان، مما يبرز التفاني العميق له في قضية الكورد وتضحيته من أجلهم.

جمهورية مهباد :

تأسيس أول جمهورية كردية في إيران - جمهورية مهباد
(٢٢ يناير ١٩٤٦):



كانت الفترة بين الحروب العالميتين الأولى والثانية حافلة بالتغيرات السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان. وكانت إيران واحدة من هذه الدول التي شهدت تحولات كبيرة، وخاصة في مناطق كردستان. في هذا السياق، ظهرت في عام ١٩٤٦ محاولة جديدة لتحقيق ذاتية الكورد في إيران.

أعلن حزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة القاضي محمد، تأسيس "جمهورية مهباد الشعبية الديمقراطية الكردية" في ٢٢ يناير ١٩٤٦. كانت هذه الجمهورية تسعى إلى تحقيق الحرية والحكم الذاتي للشعب الكوردي داخل إطار إيران. كانت مهباد، في شمال غرب إيران، هي عاصمة هذه الجمهورية الكوردية الجديدة.

تمت دعم جمهورية مهباد بشكل رئيسي من قبل الاتحاد السوفيتي، الذي كان يسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة وتأثير النفوذ السوفيتي في إيران. وقد أظهرت هذه الخطوة تأثير الأحداث الإقليمية والدولية على مسار التاريخ الكوردي.

لكن في مارس ١٩٤٧، أرسلت الحكومة الإيرانية حملة عسكرية إلى مهباد بعد انسحاب القوات السوفيتية من إيران، ونجحت في استعادة السيطرة على المنطقة. بعد هذا الانتكاس، أعدمت الحكومة الإيرانية بشكل صوري قاضي محمد وشقيقه وابن عمه وعددًا من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٣١ مارس ١٩٤٧.

على إثر هذه الأحداث، واصل البارزانيون بقيادة مصطفى البارزاني مقاومتهم ضد القوات الإيرانية، ونجحوا في الانتقال إلى كردستان العراق. ومن هناك،

شنوا معارك مستمرة مع القوات الإيرانية والتركية، مما أسفر عن تحقيق الكثير من الانتصارات والهزائم في مسار تاريخ الكورد الحديث.

بعد سقوط جمهورية مهاباد، استمرت الصراعات والتوترات في منطقة كردستان. قاد البارزانيون بقيادة مصطفى البارزاني، تواصلت المواجهات في المنطقة، وكانت هناك جهود مستمرة لتحقيق حقوق الكورد والسعي نحو الحكم الذاتي. في ذلك الوقت، كانت المناوشات بين الكورد والحكومات الإيرانية والتركية مستمرة، مما أدى إلى فقدان العديد من الأرواح وتضرر البنية التحتية في المنطقة.

مصير قاضي محمد ورفاقه ألهم الكورد في مسيرتهم النضالية، وابتوا رمزاً للتضحية من أجل قضية الكورد والسعي لتحقيق الحرية والكرامة. تاريخ كردستان الإيرانية وتجربة جمهورية مهاباد تشكل جزءاً مهماً من تاريخ النضال الكوردي وتاريخ المنطقة بشكل عام.

على مر العقود، استمرت الكورد في التصدي للظروف الصعبة والتحديات السياسية، وظلوا يسعون لتحقيق حقوقهم والحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية. التجارب التي مر بها الكورد في إيران تعكس التعقيدات والتحديات التي تواجه الشعوب العرقية في الشرق الأوسط، وتبرز ضرورة إيجاد حلول شاملة لتحقيق العدالة والتعايش السلمي في المنطقة.

جمهورية مهاباد كانت تجسيدا لتطلعات الكورد في إيران إلى تحقيق حقوقهم القومية والسياسية، وقد نشأت نتيجة لتداخل عوامل دولية ودوافع داخلية. ولدت هذه الجمهورية في ظل تأثير الأحداث العالمية، وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت القوى الكبرى تتسابق لتحقيق نفوذها في مناطق محددة، وكانت إيران محط اهتمامها بسبب الثروة النفطية الكبيرة.

تمثل الأحداث الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في تقاسم النفوذ بين البريطانيين والسوفييت، مما أدى إلى انسحاب القوات السوفيتية من إيران. في هذا السياق، انطلقت جهود الكورد الرامية إلى تحقيق حقوقهم المشروعة والتمتع بالحكم الذاتي. وقد تجلى ذلك في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الذي كان قائداً له القاضي محمد.

قاضي محمد، برغم كونه رجل دين، قاد الحزب نحو البحث عن وسائل لتحقيق الحقوق الكوردية. بالتوازي مع التطورات الدولية، أعلن الحزب تأسيس "جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية الكوردية" في ٢٢ يناير ١٩٤٦. مهاباد، التي أصبحت عاصمة الجمهورية، شهدت محاولة الكرد لتحقيق الحكم الذاتي في إيران.

ومع ذلك، لم تدم هذه الحالة طويلاً. فبعد انسحاب القوات السوفيتية من إيران، قررت الحكومة الإيرانية القضاء على هذه الجمهورية المستقلة. في مارس ١٩٤٧، شنت حملة عسكرية أدت إلى سقوط جمهورية مهاباد. وفي ذلك السياق، تم إعدام قاضي محمد وعدد من القادة البارزين في الحزب، مما أنهى هذا التجربة بشكل مأساوي.

مع سقوط جمهورية مهاباد، استمرت الكورد في مسار النضال من أجل حقوقهم، وتكونت خلفية تاريخية تؤكد على استمرار الكفاح الكوردي لتحقيق الحرية والكرامة في إيران.

كان الكورد يشكلون ثالث أكبر فئـة عرقية في إيران بعد الفرس والأذربيجانيين، ويمثلون حوالي سدس العدد الإجمالي للسكان الإيرانيين. ورغم هذه النسبة الكبيرة، إلا أن الكورد في إيران واجهوا تحديات كبيرة وتمييزاً على مدى العقود، خاصة في ظل التطورات السياسية والثقافية التي شهدتها البلاد.

في بدايات الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت سياسة الصهر تجاه الكورد في إيران، حيث تم منع استخدام اللغة الكوردية في المدارس والدوائر الرسمية، وتم ترحيل العديد من الكورد وتغيير أسماء المدن الكوردية. هذه الإجراءات أثارت غضب واستياء الكورد، الذين شعروا بتهميش حقوقهم الثقافية واللغوية.

في هذا السياق، بدأت حركة قومية تحريرية كوردية في إيران تتشكل ابتداءً من الأربعينيات من القرن الماضي. ومن أبرز تجسيدات هذه الحركة كان تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران، وكان للزعيم قاضي محمد الدور البارز في هذا السياق.

قاضي محمد، بوصفه رجل دين كوردي، لم يقتصر نشاطه على الجوانب الدينية فحسب، بل كان له دور فعّال في قيادة الحركة القومية الكوردية. تحت قيادته، أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني يمثل وسيلة للكورد للتعبير عن مطالبهم القومية والثقافية.

بمواجهة القمع والتهميش، نمت هذه الحركة الكوردية لتصبح جزءاً من النضالات القومية في إيران. رغم التحديات، فإن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني كان نقطة تحول هامة في تاريخ الكورد في إيران، حيث أسهم في تعزيز وعي الكورد بحقوقهم والدفاع عنها.

تأسيس جمهورية مهاباد:

نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، الذي كان بزعامة قاضي محمد، كان جزءاً من حركة الكورد السياسية لتحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية.

وكان لهذا النشاط السياسي تأثير كبير على الأوضاع في المنطقة، خاصةً في ظل الظروف الدولية التي كانت تنتسم بنهاية الحرب العالمية الثانية وتداول نفوذ القوى الكبرى في المنطقة.

تم تأسيس جمهورية مهاباد كنتيجة لهذا النشاط السياسي، وكانت إحدى المكاسب التي حققها الكورد بفعل دعم من الاتحاد السوفيتي، الذي كان لا يزال يسيطر على بعض المناطق في إيران بالتعاون مع القوات البريطانية. كان من المفترض أن تنسحب القوات السوفيتية من إيران بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن رفضوا الانسحاب وبالعكس، قاموا بدعم تأسيس جمهوريتين في مناطق تأثيرهم العسكري داخل إيران.

تم إعلان جمهورية أذربيجان أولاً، وكانت تحت السيطرة السوفيتية، وتلا ذلك تأسيس جمهورية مهاباد في المنطقة الكوردية. كانت هذه الجمهوريات تعكس التداول في النفوذ الدولي والصراعات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة.

مع ذلك، لم يكن بإمكان هذه الجمهوريات الاستمرار طويلاً، حيث كانت تحت تأثير الأحداث الدولية وتوترات الحرب الباردة. في مارس ١٩٤٧، شنت الحكومة الإيرانية حملة عسكرية لإنهاء هذه الجمهوريات، وقاد قاضي محمد جهود الكورد في المقاومة. وبعد سقوط جمهورية مهاباد، اعتقل وأعدم، وكان ذلك نهاية مأساوية لتجربة جمهورية كردستان الديمقراطية في إيران.

في ٢٢ يناير/كانون الثاني عام ١٩٤٦، أعلن زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، قاضي محمد، عن تأسيس "جمهورية مهاباد الشعبية الديمقراطية"، وكانت عاصمتها مدينة مهاباد. كان هذا الإعلان نتيجة للنضال السياسي والقومي للكورد في إيران، الذين كانوا يطالبون بالحقوق القومية والثقافية لشعبهم.

تمتد جمهورية مهاباد على مساحة واسعة، حيث شملت حوالي ٣٠% من المساحة الإجمالية لكوردستان الشرقية في إيران. كانت هذه الجمهورية تعبر عن تطلعات الكورد لتحقيق الحكم الذاتي وتحديد مصيرهم السياسي بعيداً عن التدخلات الخارجية.

يأتي إعلان تأسيس الجمهورية بعد بضعة أيام من تقديم الحكومة الإيرانية شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، اتهمت فيها الاتحاد السوفيتي بالتدخل في الشؤون الداخلية لإيران وعدم تنفيذ بنود معاهدة عام ١٩٤٢. كانت هذه الفترة محطاً للتوترات الدولية والصراعات الإقليمية، حيث

كانت القوى الكبرى تتسابق لتحقيق مصالحها في المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

جمهورية مهاباد كانت تجربة قومية هامة للكورد في إيران، ورغم أنها لم تستمر طويلاً، إلا أنها كانت تعكس إصرار الكورد على الدفاع عن حقوقهم وتحقيق تمثيلهم السياسي والثقافي في المنطقة.

بعد فشل الحكومة الإيرانية في حل الخلاف مع الاتحاد السوفياتي، تقدمت الحكومة بالاستقالة في ٢٧ يناير/كانون الثاني عام ١٩٤٦. وبعد هذه الاستقالة، تشكلت حكومة جديدة في إيران برئاسة "قوام السلطنة". تولى قوام السلطنة مهمة تسوية الخلاف مع الاتحاد السوفياتي باستخدام الأسلوب السياسي، وكانت هذه الفترة حاسمة في مسار التفاوض والتصعيد السياسي بين الجانبين.

قام قوام السلطنة بزيارة العاصمة السوفياتية موسكو للتفاوض مع القادة السوفيات في محاولة لحل النزاع وإقناعهم بسحب قواتهم من إقليمهم. استمرت هذه الجهود لمدة شهر تقريباً، لكنها لم تنجح في إقناع القيادة السوفياتية بالانسحاب.

رغم محاولات التسوية السياسية، فإن عدم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي أدى في النهاية إلى استمرار التوتر بين الجانبين. وكان هذا التصاعد في التوتر جزءاً من السياق العام للتحويلات السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وانسحاب القوات الاحتلالية.

تظل هذه الفترة من التاريخ مهمة لفهم التحويلات السياسية في إيران والعلاقات الدولية في ذلك الوقت، حيث تعكس الجهود الدبلوماسية والصعوبات التي واجهتها إيران في التعامل مع التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية.

انهيار الجمهورية :

على الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها قوام السلطنة في موسكو، حدث انفراج مفاجئ في المواجهة بين إيران والاتحاد السوفياتي. في إطار هذا الاتفاق، أعلن الاتحاد السوفياتي استعداده للانسحاب من الأراضي الإيرانية خلال ستة أسابيع، بشرط أن يحصل على امتيازات نفطية في إيران. هذه الامتيازات كانت جزءاً من اتفاق معاهدة ١٩٤٢، ولكنها لم تجد تنفيذاً بسبب رفض المجلس النيابي الإيراني.

تلقت الحكومة الإيرانية دعماً من قبل بريطانيا والولايات المتحدة في مواجهتها السياسية مع الاتحاد السوفياتي. واستغلت هذه الفرصة للتقدم بالقوات نحو منطقة

مهباد. في الوقت نفسه، كان هناك تحول في الأحداث الدولية والدعم الدولي لإيران.

عندما تم الانسحاب السوفياتي من إيران، استغلت الحكومة الإيرانية هذه الفرصة لاجتياح منطقة مهباد ووقف التقدم السوفياتي. في غضون عشرة أشهر من تأسيس جمهورية مهباد، قامت الحكومة الإيرانية بسحق هذه الجمهورية وإنهاء وجودها.

إن هذا الفصل في تاريخ إيران يبرز التأثير الأحداث الدولية والديناميات الإقليمية على السياسة الداخلية، وكيف تحولت التحالفات والتوترات الدولية إلى تأثير مباشر على الأحداث في المنطقة.

بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من إيران، شهدت المنطقة تحولات كبيرة وتغيرات في التوازنات الإقليمية. أصبحت إيران جزءاً من منطقة النفوذ البريطاني والأميركي، وكانت هناك تحركات استراتيجية من جانب هذين الحليفين لتعزيز تأثيرهما في المنطقة. كانت إحدى تلك التحولات تصفية الجمهوريتين الجديتين التي نشأتا بفعل الانسحاب السوفياتي وتأثير الدعم البريطاني والأميركي للحكومة الإيرانية.

في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٤٦، قامت القوات الإيرانية بغزو جمهورية أذربيجان، التي نشأت أيضاً في ظل الانسحاب السوفياتي، وبعد ذلك بأيام، اجتاحت جمهورية مهباد. كانت هذه العمليات العسكرية جزءاً من استراتيجية إيران للقضاء على الجمهوريات الكوردية والأذربيجانية الديمقراطية. قاد هذه العمليات قوام السلطنة الذي استفاد من الدعم الأميركي والبريطاني.

في ٣١ مارس/آذار عام ١٩٤٧، تم إعدام قاضي محمد وعدد من معاونيه من قادة الجمهورية ومناضلي الحركة الكوردية. هذا الإجراء كان تصعيداً آخر في الصراع السياسي والعسكري الذي أدى إلى نهاية الجمهوريتين الكوردية والأذربيجانية. تأكيداً للتحولات الجيوسياسية والتوازنات القومية في إيران، أصبحت البلاد بشكل كامل جزءاً من المنطقة التي كانت تتحكم فيها القوى البريطانية والأميركية.

تأسست جمهورية مهباد، كانت تهدف إلى تحقيق حق الحكم الذاتي داخل إيران بدلاً من الانفصال الكامل. كان الهدف الرئيسي للجمهورية هو تحقيق التمثيل الكوردي وتوفير حقوق أوسع للشعب الكوردي داخل الإطار الوطني الإيراني.

لم يكن شعار جمهورية مهباد الانفصال عن إيران، بل كانت محاولة للتفاوض على حق الحكم الذاتي رسمياً داخل إطار وحدة الدولة الإيرانية. قاد قاضي

محمد تلك التجربة، وشهدت فترة الجمهورية الكوردية التي استمرت لمدة حوالي عشرة أشهر تشكيلات وزارية وإدارية، حيث سعت لتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية بين مختلف الأعراق والطوائف داخل المنطقة.

كانت الفترة الزمنية لتجربة جمهورية مهباد هي فترة مهمة من التجارب السياسية في تاريخ الكورد، وقد شهدت على جهود مستمرة لتحقيق حقوقهم وتمثيلهم في السلطة. كما أشرفت تلك الفترة على تعاون قوي بين قاضي محمد ومصطفى البارزاني، الذي كان قائداً كردياً بارزاً وشكل قوات عسكرية محلية للدفاع عن حقوق الكورد داخل إيران.

مع انهيار الجمهورية واستعادة الحكومة الإيرانية السيطرة على المنطقة، أصبح التاريخ يروي قصة النضال الكوردي المستمر لتحقيق الحقوق والتمثيل العادل داخل إطار وحدة الدولة.

جمهورية مهباد: نقطة تحول في مسيرة الكورد القومية

جمهورية مهباد، كانت لحظة تحول في مطالب الحركة القومية الكوردية. كانت هذه الجمهورية تمثل تجربة فريدة للكورد في إيران، حيث تم الإعلان عن تنظيم إداري وسياسي خاص بهم داخل إطار وحدة الدولة الإيرانية.

تجسدت أهمية جمهورية مهباد في تعزيز الهوية والثقافة الكوردية. تم استخدام اللغة الكوردية كلغة رسمية في التعليم والإدارة، وتم إنشاء أول مسرح كوردي يروج للثقافة الكوردية والفنون. كما شهدت الجمهورية إصدارات صحافية كوردية وتأسيس إذاعة كوردية، مما أسهم في إغناء الوسائط الإعلامية الكوردية.

قامت الجمهورية بتشكيل جيش كوردي وإنشاء نقابات مهنية، وكان لها دور في إجراء إصلاحات زراعية وإدارية. كما أعطت دوراً للمرأة في مختلف المجالات وساهمت في تطوير الفن الكوردي.

وفي سياق إشارة إلى القضية الكوردية على الساحة الدولية، لعبت جمهورية مهباد دوراً رئيسياً في تحريك الوعي الدولي حول الحقوق الكوردية وتطلعات الشعب الكوردي.

مع انهيار الجمهورية واستعادة الحكومة الإيرانية للسيطرة على المنطقة، استمرت هذه التحولات في تشكيل مسار الكورد القومي والسياسي، حيث استمرت الحركة الكوردية في السعي لتحقيق حقوقها وتمثيلها داخل إطار وحدة الدولة الإيرانية.

انهيار جمهورية مهاباد: تداخل العوامل الدولية والداخلية

انهارت جمهورية مهاباد بسرعة بعد فترة قصيرة من إعلان تأسيسها، وكانت هناك عدة عوامل تساهم في هذا الانهيار، سواء كانت دولية أو داخلية.

من الناحية الدولية، كان للصراع السوفياتي مع الغرب تأثير كبير على مستقبل الجمهورية. استغلت حكومة طهران هذا الصراع لتعزيز موقفها والحصول على الدعم الدولي. واستفادت من الانشغال السوفياتي في الصراع العالمي البارد لتحقيق أهدافها الداخلية.

من الناحية الداخلية، كانت هناك تحديات اقتصادية واجتماعية تواجه الجمهورية. كانت المصالح الاقتصادية والاجتماعية للقبائل الكوردية تلعب دوراً حاسماً في استقرار الوضع. عدم قدرة الحزب الديمقراطي الكردستاني/إيران على اتباع سياسة دبلوماسية ناجحة واستمالة تلك القبائل كانت أحد أسباب الانهيار.

كما كانت العوامل القومية المحدودة والعفوية والارتجالية للتجربة تسهم في الفشل. لم يكن هناك استراتيجية قومية تحقق تضاف إلى الجزء الكوردي الآخر من كوردستان (تركيا، العراق، سوريا)، مما أثر على قوة التوحيد والتنظيم.

بشكل عام، كانت التحديات الداخلية والخارجية تتداخل، مما أدى إلى انهيار الجمهورية بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

في ختام التحليل، يظهر أن جمهورية مهاباد شكلت نقطة فارقة في تاريخ الكورد ومسيرتهم الوطنية. رغم انهيارها السريع، إلا أنها خلفت تأثيرات طويلة الأمد على الحركة الكوردية. ساهمت في تحديد هوية الكورد وتقديم مفهوم جديد للحكم الذاتي داخل إيران. كما فتحت أفقاً جديداً للتعبير عن الهوية الكوردية من خلال إنشاء مؤسسات حكومية وثقافية. على الرغم من فشل التجربة، إلا أن جمهورية مهاباد لا تزال تشكل مصدر إلهام للحركة الكوردية في التعبير عن تطلعاتها الوطنية والسعي نحو الحكم الذاتي.

بالرغم من أن جمهورية مهاباد لم تكن مستقرة ولا طويلة الأمد، إلا أنها أضاءت على التحديات والصعوبات التي واجهها الكورد في السعي إلى تحقيق حقوقهم وتقديم صورة أوضح لحق الحكم الذاتي في إطار دولة إيران. كما أظهرت تلك التجربة الكوردية القصيرة أهمية العوامل الداخلية والدولية في تشكيل مصائر الحركات القومية. تعتبر جمهورية مهاباد فصلاً مهماً في كتاب التاريخ الكوردي، حيث تعكس رغبة الكورد في تحقيق هويتهم الوطنية وتمثيلها بشكل فعال في الساحة السياسية.

تحديات مستمرة :

تحديات الحركة الكوردية للحصول على الحكم الذاتي وتحقيق الاستقلال استمرت بعد سقوط جمهورية مهاباد، وظهرت العديد من التحديات المستمرة التي واجهت الحركة الكوردية في إيران. إليكم بعض هذه التحديات:

١- مقاومة الحكومة الإيرانية:

سقوط جمهورية مهاباد أظهر أن الحكومة الإيرانية كانت عازمة على الحفاظ على وحدة البلاد دون منح الكورد حقوقهم القومية والإدارية. الحكومة استخدمت القوة العسكرية لتحقيق غايتها ومنعت أي تحركات كوردية تجاه الاستقلال.

٢- الانقسامات الداخلية:

كانت هناك انقسامات داخل الحركة الكوردية بخصوص الاستراتيجيات والأهداف، وهو ما ساهم في ضعف قدرتها على تحقيق التوحيد وتكوين جبهة موحدة. هذه الانقسامات تشكلت حول مسائل مثل استخدام القوة، وطبيعة الحكومة المستقبلية للمنطقة الكوردية.

٣- تداخل المصالح الدولية:

شهدت المنطقة تداخلاً للمصالح الدولية، حيث كانت إيران والاتحاد السوفياتي في صراع على النفوذ في المنطقة. كانت المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى تلعب دوراً في تحديد مصير الحركة الكوردية.

٤- نقص الدعم الدولي:

عانت الحركة الكوردية من نقص في الدعم الدولي، حيث لم تحظ بتأييد كافٍ من قبل المجتمع الدولي، الذي لم يكن مستعداً لدعم الكورد في سعيهم للحصول على حقوقهم القومية.

٥- تأثير الأوضاع الإقليمية:

تأثرت الحركة الكوردية بالتطورات الإقليمية، بما في ذلك الأحداث في العراق وتركيا وسوريا. تفاعلت هذه الأوضاع مع الظروف الداخلية في إيران وأثرت على قدرة الحركة على التحرك وتحقيق أهدافها.

بالرغم من هذه التحديات، استمرت الحركة الكوردية في التصدي للظروف الصعبة، وتطوير استراتيجيات جديدة لتحقيق أهدافها المستقبلية في سبيل الحصول على الحقوق والاستقلال في إطار أوسع للمنطقة الكوردية.

❖ الثورة الكوردية عام ١٩٦٧ في إيران



اندلعت الثورة الكوردية في إيران عام ١٩٦٧ كجزء من تمرد ماركسي يهدف إلى إقامة استقلال ذاتي للكورد في إيران، حيث كانوا يسعون إلى تشكيل جمهورية فدرالية. كانت هذه الفترة متزامنة مع العديد من الثورات القبلية التي بدأت في عام ١٩٦٦، وكانت جزءاً من الحركة الكوردية الشاملة لتحقيق حقوقهم الوطنية والثقافية.

بدأت الثورة بالحرب العراقية الكوردية الأولى في العراق المجاورة، حيث كانت هناك دعوات للتحرر وتحقيق الحقوق الوطنية للكورد في المنطقة. وقد تلقت هذه الثورة دعماً من الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران، الذي كان قد سُحق في وقت سابق أثناء الأزمة الإيرانية في عام ١٩٤٦. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران يعارض بشدة السياسات القمعية للحكومة الإيرانية وكان يطالب بتحقيق حقوق الكورد وتحقيق الحكم الذاتي.

تنظم هذه الثورة كحملة شبه تنظيمية في منطقة مهاباد وأورمية، وكانت تتسم بالتنظيم والهيكلية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران الجديد. وقد قامت الحكومة المركزية في إيران بقمع هذه الثورة بشكل كبير، بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراقي والذي كان يحكم في إقليم كردستان العراق. استخدمت الحكومة القوة العسكرية لقمع الثورة وقمع أي تمرد ضد النظام السياسي القائم.

تم تكميم صوت الثورة وإخماد أي مظاهر للمعارضة، وأدى هذا القمع إلى فشل الثورة الكوردية في إيران عام ١٩٦٧. على الرغم من ذلك، فإن هذه الفترة شكلت نقطة تحول في تاريخ الحركة الكوردية في إيران، حيث استمرت الجهود لتحقيق الحقوق الوطنية للكورد على مر السنوات، وظلت قضية الحكم الذاتي للكورد محورياً مهماً في التاريخ السياسي لإيران.

الخلفية :

قبل عام ١٩٤١، كانت العلاقة بين حكومة إيران والكورد نسبياً هادئة، خاصةً بفضل جهود رضا شاه في تهدئة القبائل الكوردية. ومع ذلك، تغيرت الديناميات بعد إطاحة رضا شاه من قبل البريطانيين المحتلين في ذلك الوقت.

في عام ١٩٤٣، تأسست لجنة الشباب الكردي (Komala-i-Zhian-i-Kurd) كحزب كردي مهم في إيران، وفي عام ١٩٤٥ تحولت هذه الحركة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران (KDPI). كان الحزب الديمقراطي الكردستاني ولجنة الشباب الكردي يشكلان تحدياً خطيراً للحكومة الإيرانية المركزية بعد الحرب العالمية الثانية.

اندلع الصراع الانفصالي في عام ١٩٤٥، وحصل الكورد على دعم من الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى تصاعد الأزمة الإيرانية في عام ١٩٤٦. في هذه الفترة، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران إقامة جمهورية مهاباد المستقلة في إقليم كردستان الإيرانية، ولكن هذه المحاولة فشلت بانتصار القوات الإيرانية العسكرية. ألغيت الجمهورية، وتوفي نحو ١٠٠٠ شخص أثناء الأزمة.

بعد فشل مهاباد، توقف الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران عن الظهور فعلياً، واختفى أنصاره في الغموض. لم يكن هناك نشاط سياسي كردي تقريباً لمدة خمس عشرة سنة، وكانت القوة المحلية الكردية المسلحة في إيران غائبة. كان الأكراد الإيرانيين ينتظرون فرصة للتحرك ضد الحكومة المركزية، وهذا الانتظار استمر خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانوا يأملون في أن يفتح الوضع الدولي الباب لتحقيق حقوقهم وتحقيق تقديم مطالبهم.

في ظل الغموض السياسي والتخمينات حول مستقبل الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران، استمرت الأكراد الإيرانيين في الانتظار خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، متطلعين إلى أي تطورات دولية قد تفتح أفقاً لتحقيق تطلعاتهم الوطنية.

تكونت صورة قوية للأكراد كقوة سياسية ومنظمة خلال الفترة التي سبقت الأزمة الإيرانية في عام ١٩٤٦. كان للدعم السوفيتي للكورد دوراً كبيراً في تفويض سلطة الحكومة المركزية الإيرانية، ولكن فشلت محاولة قيام جمهورية مهاباد المستقلة في إحداث تحول دائم في المنطقة.

بعد الأزمة، اختفى الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران عن الساحة السياسية، وكان العديد من أنصاره في المنفى، خاصة في العراق. هذا الغياب الظاهري للحزب من الساحة السياسية الإيرانية يمكن تفسيره جزئياً بسبب القمع الحكومي الشديد والظروف الصعبة التي كان يواجهها الأكراد.

لم يكن هناك نشاط سياسي كردي يذكر تقريباً خلال السنوات الخمس عشرة التالية، وظلت قضية الحكم الذاتي للأكراد في إيران قائمة كقضية معلقة تنتظر فرصة للظهور من جديد. الأكراد الإيرانيين، الذين كانوا على استعداد للتحرك

ضد الحكومة المركزية في حالة توفر الظروف الملائمة، باتوا يعتمدون على تطورات الأحداث الإقليمية والدولية لتحقيق تطلعاتهم الوطنية في المستقبل.

إحياء الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران واندلاع الثورة الكوردية عام ١٩٦٧:

في الفترة التي تلت الحادثة الفاصلة لانحياز الوفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران والحكومة العراقية في عام ١٩٦١، شهدت الحركة الوطنية الكوردية الإيرانية مرحلة صعبة مع اندلاع الحرب العراقية الكوردية الأولى في العام ١٩٦١ في العراق المجاور. خلال هذه الفترة، قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران دعمه للأكراد في العراق، وتحولت القيادة والتوجه الاجتماعي للحزب إلى محافظة.

في مواجهة الحكومة العراقية الموحدة في عام ١٩٦٥، تحول الملا مصطفى ضد حلفائه العسكريين السابقين وبدأ في التفاوض مع الشاه الإيراني. وفي هذا السياق، دعا الملا إلى "قمع" أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران ضد الحكومة الإيرانية. استمر الملا في تضييق الصراع في إيران على حساب الصراع في العراق، وحذر من أن مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران في كردستان العراقية لن يتم مسامحتهم.

بعد هذه التطورات، تم إطاحة بالقيادة المحافظة للحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران، وتولى زعماء حزب توده الإيراني الشيوعي الجديد القيادة. قاموا بتشكيل لجنة ثورية وأعلنوا دعمهم لانتفاضات الفلاحين ضد الشرطة الوطنية بين مهاباد وأورميا. وبسبب افتقار الحزب إلى قاعدة اجتماعية قوية، فشلت هذه القيادة الجديدة بسرعة.

في غضون أشهر قليلة، قتلت القوات الإيرانية بين ٨ إلى ١١ عضواً من أعضاء اللجنة الثورية. استمرت الحركة لأقل من ١٨ شهراً، وقتل خلالها أكثر من ٤٠ عضواً من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران، وسُلمت جنثهم إلى السلطات الإيرانية على يد رجال الملا مصطفى.

هذه الفترة من تحول الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران والتحالفات المتغيرة قد أسفرت عن حالة من الفوضى والضعف في صفوف الحزب. بعد إعلان دعم لجنة ثورية لانتفاضات الفلاحين، تعرض أعضاء الحزب للقمع والاضطهاد من قبل السلطات الإيرانية.

تمت إعدام وقتل عدد كبير من أعضاء الحزب، وتحولت الحركة الكوردية إلى مرحلة من الضعف والتفكك. قدمت القيادة الجديدة لحزب توده الإيراني، التي

كانت غالباً ما تكون مؤيدة للشيوعية، تحولاً في التوجه السياسي للحزب، مما أثر بشكل كبير على تنظيمه وفعاليته.

مع استمرار القمع والاضطهاد، انخرطت الحركة الكردية في فترة من الهمجية، وانتهت بسقوط العديد من القادة والنشطاء. توقف الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران عن الظهور الفعلي، واندمج بعض أعضائه في أحزاب أخرى أو دخلوا في فترات من الصمت السياسي.

رغم أن الثورة الكردية عام ١٩٦٧ قد فشلت وتسببت في خسائر كبيرة بين أفراد الحزب، إلا أن هذه الفترة لم تكن نهاية النضال الكردي في إيران. بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران بالتعافي ببطء في السنوات التالية، ولعب دوراً هاماً في الحركة الكردية الإيرانية في العقود التي تلت، حيث استمر في التأثير على المشهد السياسي في كردستان الإيرانية.

النتائج :

بعد الهزيمة القاسية والمريرة خلال حرب ١٩٦٧، عاشت عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران فترة من الحسرة والغضب بسبب ما اعتبروه "خيانة" من الملا مصطفى. في مارس ١٩٧٠، قررت العناصر المتبقية إحياء الحزب وبدأت لجنة مركزية مؤقتة في إعداد برنامج جديد للحزب. تم التصديق على هذا البرنامج في المؤتمر الثالث للحزب في بغداد في يونيو ١٩٧١.

في المؤتمر الثالث، تم انتخاب عبد الرحمن قاسم أميناً عاماً جديداً للحزب. تحت قيادته، تم تبني شعار "الديمقراطية لإيران، والاستقلال الذاتي لكوردستان"، وتعهد الحزب بالنضال المسلح. استمر الحزب في تطوير تكتيكاته واستراتيجياته في سبيل تحقيق أهدافه الوطنية.

تغيرت الديناميات بعد الثورة الإيرانية الإسلامية في ١٩٧٩، حيث لم تلبى الثورة المطالب الكردية بالاستقلال الذاتي، واشتد الصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران والنظام الإيراني الجديد. وصل الصراع إلى ذروته في مارس ١٩٧٩، حيث قاد الحزب التمرد الأكثر عنفاً ضد النظام الإيراني الجديد.

اندلعت الصراعات في شرقي كردستان/ الإيرانية، وتحول النزاع إلى حالة حرب أهلية. انتهت هذه الفترة المظلمة في ديسمبر ١٩٨٢، ولكنها تركت خلفها آثاراً مدمرة، حيث قتل الآلاف ونزح المئات آخرين. رغم هذه الهزيمة، عاود الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران اللجوء إلى السلاح مرة أخرى.

في يوليو ١٩٨٩، قادت عناصر من الحزب التمرد الثاني في كردستان الإيرانية، مستهدفة زعيمها في المنفى. انتهى التمرد في عام ١٩٩٦، عندما أعلن الحزب وقف إطلاق النار من جانب واحد. منذ ذلك الحين، خفت الحكومة الإيرانية الأمور وأظهرت بعض التسامح في التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران.

رغم تأثير الثورة الإسلامية على الساحة السياسية الإيرانية، استمر الحزب في النشاط السياسي على نطاق منخفض في المنفى، وقام بتوقيع اتفاقية تعاون مع حزب كومالا في عام ٢٠١٢، في محاولة لتحقيق تأثير أكبر في الساحة الكردية والسياسية الإيرانية.

المراجع :

1. Abrahamian, Ervand (1982). *Iran Between Two Revolutions*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press. p. 453. ISBN: 9780691053424. OCLC: 7975938. "...these Kurdish Democrats raised the slogan 'Democracy for Iran, Autonomy for Kurdistan,' and called for an armed struggle to establish a federal republic modeled after that of Yugoslavia on the grounds that Iran, like Yugoslavia, contained many diverse nations."
2. Smith, Benjamin. *Land and Rebellion: Kurdish Separatism in Comparative Perspective*. P.10. "The Kurds of Iran: Opportunistic and Failed Resistance, 1918?".
3. University of Arkansas. Political Science department. *Iran/Kurds (1943-present)*. Retrieved 09 September 2012
4. *The Kurdish Warrior Tradition and the Importance of the Peshmerga*. p.27-28.
5. McDowall. *The Modern History of the Kurds*. Third Edition 2007. P252-253.

❖ ثورة كردستان الشرقية بقيادة عبد

الرحمن قاسملو عام ١٩٧٩

من هو د. عبد الرحمن قاسملو :



عبد الرحمن قاسملو هو سياسي وجامعي كوردي إيراني، وُلد في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ في مدينة أرومية. كان قاسملو زعيماً بارزاً في الحركة الكوردية في إيران، حيث قاد الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران.

تأثر عبد الرحمن قاسملو بالظروف السياسية والاجتماعية في إيران، خاصة فيما يتعلق بقضية الهوية الكوردية والحقوق الثقافية واللغوية للكورد. كان قاسملو يسعى إلى تحقيق حقوق الأقليات في إيران، وكانت جهوده تركز على الكورد وقضيتهم.

عبد الرحمن قاسملو وُلد في وادي قاسملو المجاور لمدينة أرومية (رضائية سابقاً)، وهو شخصية بارزة في تاريخ الكوردي. أتم دراسته في طهران والعراق وإسطنبول، ومن ثم انتقل إلى أوروبا بمساعدة الشهيد والأديب الكوردي موسى عنتر ليتم تعليمه العالي، حيث حصل على شهادة الدكتوراه من تشيكوسلوفاكيا.

بدأ قاسملو نشاطه السياسي منذ عام ١٩٤٥، حيث قام بدور فعّال في تشكيل اتحاد الشباب الديمقراطيين في كردستان. في عام ١٩٤٧، انتقل إلى فرنسا لمتابعة دراسته، حيث أكمل تعليمه العالي.

شارك قاسملو في العديد من التظاهرات التي دعا إليها حزب الجبهة الوطنية، وكان من أشد المؤيدين لأفكار وتوجهات محمد مصدق. ومع مطلع عام ١٩٥٠، عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران مؤتمره الثاني الذي أدى إلى ولادة اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية. أصبح عبد الرحمن قاسملو رئيساً للجنة المركزية في هذا السياق، مما يعكس الدور البارز الذي لعبه في الحزب.

قاد قاسمלו الحزب وسط الظروف السياسية الصعبة في إيران، حيث تعرضت الأقليات إلى التمييز والقمع. كانت جهوده موجهة نحو تحقيق حقوق الكورد في إيران والدفاع عن هويتهم الثقافية واللغوية.

تم اغتيال عبد الرحمن قاسملو في ١٣ يوليو ١٩٨٩ في فيينا، النمسا، وهو ما أثار ردود فعل دولية واسعة، وبقيت حياته ونضاله جزءاً من تاريخ النضال الكوردي ضد التمييز والقمع في إيران.

في مقالة كتبها عبد الرحمن قاسملو تحت عنوان "كوردستان إيران" ضمن كتابه "شعب بلا وطن"، قدم نظرة حادة على الوضع في منطقة كوردستان في إيران خلال تلك الفترة. في هذا المقال، أشار إلى التحكم العسكري الواسع في المنطقة مقارنة بباقي المدن في إيران.

في مقتطف من المقال، قال قاسملو: "أصبحت كوردستان منطقة عسكرية مقارنة بسائر المدن في إيران... إنها تحكم من قبل الجيش والشرطة، لاسيما جهاز السافاك، وكانت الحركات الشعبية تعاني الأمرين." في هذه العبارة، ألمح إلى سيطرة السلطات العسكرية والأمنية على منطقة كوردستان، مع التركيز على جهاز السافاك الإيراني الذي كان له دور كبير في تفتيت وقمع النشاط السياسي والثقافي للكورد.

وأشار أيضاً إلى صعوبة تحرك الحركات الشعبية في المنطقة، مشيراً إلى أن العناصر الأمنية كانت على دراية بتحركات الأفراد من القومية الكوردية وكانت تطاردهم من قرية إلى أخرى. هذا يعكس التشدد والمراقبة الكبيرة التي كانت تمارسها السلطات في هذه المنطقة والتي كانت تستخدم لقمع أي نشاط يمكن أن يهدد سيادة النظام الإيراني في كوردستان.

في تطور جديد للأحداث، عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره الرابع برئاسة الأمين العام الدكتور عبد الرحمن قاسملو في يونيو عام ١٩٧١. أقيم هذا المؤتمر تحت ظروف صعبة، حيث أُطلق توأً من أحد سجون العاصمة طهران. وقد جاء هذا المؤتمر في سياق النضال الكوردي ضد السلطة الإيرانية، حيث كانت الحركة الكوردية تسعى إلى تحقيق حقوق الكورد والمطالبة بالديمقراطية والحريات.

كان لدى الحزب دعماً وإسناداً من حزب "توده"، الذي كان يقدم المساعدات المادية والعسكرية للحزب الديمقراطي. تعززت أواصر الصداقة بين الحزبين، وذلك بفضل الروابط المشتركة، خاصة في مسألة إسقاط الشاه والتوجهات السياسية تجاه الطبقة العاملة الإيرانية.

في الوقت نفسه، كان عبد الرحمن قاسملي يعمل محاضراً في جامعة براغ في تشيكوسلوفاكيا. وفي خطوة لاحقة، انتقل إلى فرنسا حيث عمل في جامعة السوربون كأستاذ في اللغة والتاريخ الكوردي. تلك الفترة شهدت استمرار نشاطه الأكاديمي والسياسي، حيث كان يسعى إلى نقل الوعي الثقافي والتاريخي للشعب الكوردي ودعم قضيتهم في مواجهة التحديات التي واجهوها في إيران.

في أواخر عام ١٩٧٨، عاد عبد الرحمن قاسملي إلى شرق كردستان بعد فترة من النشاط الأكاديمي في أوروبا، حيث قام بتأسيس فروع لحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران. خلال هذه الفترة، شهدت المناطق الكوردية اضطرابات كبيرة نتيجة للثورة الإيرانية، واستغل رفاق قاسملي الفرصة للسيطرة على المقاليد في تلك المناطق.

في ١٣ تموز ١٩٨٩، تم اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران، وكان ذلك في مدينة فيينا عاصمة النمسا. تمت عملية الاغتيال على يد عناصر من المخابرات الإيرانية. كان قاسملي قد أعيد انتخابه رئيساً للحزب في المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٨٥، وكان يعتبر رمزاً للنضال الكوردي والمطالبة بحقوق الأقليات في إيران.

اغتيال قاسملي كان له تأثير كبير على الحركة الكوردية في إيران وأثار استنكاراً دولياً. رغم أن هناك تقارير تشير إلى تورط السلطات الإيرانية في الاغتيال، إلا أن الجناة لم يتم تحديدهم بشكل نهائي، مما جعل هذه القضية محط تساؤلات وتوترات دولية.

في أعقاب جريمة اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملي ورفاقه، تم اغتيال صادق شرفكندي في برلين في ١٧ سبتمبر ١٩٩٢. تم تنفيذ هذه الجريمة على يد عناصر المخابرات الإيرانية، وقد نجح الجناة في الهروب والاختفاء دون محاكمتهم أو ملاحقتهم بشكل فعال من قبل السلطات الألمانية.

تم إغلاق الملف الجنائي لهذه الجريمة دون اتخاذ إجراءات فعّالة أو معرفة الجناة. تميّز هذا الإغلاق بالصخب الإعلامي والتنديد الخجول، ولكن دون متابعة جادة لمعرفة الجناة أو تحقيق عدالة حقيقية.

تظهر هذه الجريمة وتفاعل السلطات الألمانية معها كمثال على تورط قوى وأطراف قوية وحكومية إيرانية في هذه الأعمال الإجرامية. يشير التصريح الصادر عن ابنة الزعيم الكوردي هيلين قاسملي إلى التردد في إحقاق العدالة وضغط من قبل الحكومة النمساوية.

وبعد مرور سنوات، أعيد فتح ملف القتل ليتضح تورط محمود أحمددي نجاد، الذي كان رئيساً لجمهورية إيران في ذلك الوقت. هذا التطور يبرز الضغوط السياسية والدبلوماسية التي قد تكون قائمة حول هذه القضية، ويعكس التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مواجهة الجرائم الكبيرة التي ترتكب بواسطة أنظمة حكم.

يظهر مرور الوقت وإعادة فتح ملف القتل والتحقيق في تورط محمود أحمددي نجاد أهمية العدالة ومحاسبة الأفراد عند ارتكابهم لجرائم ضد الإنسانية. يعكس هذا التطور الرغبة في تحقيق العدالة حتى في وجه المسؤولين عن الأعمال الإجرامية، ويبرز دور القانون الدولي في معاقبة الجرائم ضد الإنسانية.

من خلال تذكير الحكومة النمساوية بالحدث وتأكيداها على تورط أحمددي نجاد، يظهر أيضاً التأكيد على ضرورة مواجهة الدول بمسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان وتقديم العدالة. يُظهر هذا النهج أن الضغط الدولي والتوعية بأحداث مثل اغتيال قادة معارضين يمكن أن يسهمان في تعزيز الضغط لضمان تحقيق العدالة وعدم تكرار مثل هذه الجرائم.

بصفة عامة، يتجلى في هذه الأحداث تحديات حقوق الإنسان وضرورة التصدي للانتهاكات بشكل فعال ودون تسامح. يُظهر الرفض الدولي لهذه الجرائم السياسية أهمية إيجاد آليات فعّالة لمعاقبة المرتكبين وتعزيز ثقافة العدالة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

الثورة الكوردية في إيران ١٩٧٩ :



اندلعت الثورة الكوردية في إيران في منتصف مارس عام ١٩٧٩، وكانت تأتي بعد نحو شهرين من نهاية الثورة الإيرانية الكبرى. كانت الثورة الكوردية هي الأكبر من بين الانتفاضات التي شهدتها إيران ضد النظام الجديد. قام المسلحون الكورد، بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران، بتحقيق بعض المكاسب الإقليمية في منطقة مهباد، حيث أطاحوا بالقوات الإيرانية وسيطروا على المنطقة. ومع ذلك، شهدت المنطقة هجوماً كبيراً في ربيع عام ١٩٨٠ من قبل الحرس الثوري الإيراني، الذي عكس مجرى التمرد وأعاد السيطرة للنظام الإيراني.

مع بداية الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، زادت جهود النظام الإيراني لقمع التمرد الكوردي. كانت الانتفاضة الكوردية هي الوحيدة التي

استمرت من بين الانتفاضات التي شهدتها إيران عام ١٩٧٩. تمت قمع الانتفاضات العربية والبلوشية والتركمانية في وقت سابق. في أواخر عام ١٩٨٠، نجحت القوات النظامية الإيرانية والحرس الثوري في طرد المتمردين الكورد من معقلهم، ولكن بقيت مجموعات من المتمردين تنفذ هجمات متفرقة. استمرت الاشتباكات في المنطقة حتى أواخر عام ١٩٨٣.

خلال فترة الثورة الكوردية، قتل نحو ١٠,٠٠٠ شخص، بما في ذلك ١٢٠٠ سجين سياسي الكورد تم إعدامهم في مراحل متقدمة من التمرد. عاد النزاع الكوردي الإيراني إلى الواجهة مرة أخرى في عام ١٩٨٩ بعد اغتيال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، عبد الرحمن قاسملي، في عام ١٩٨٩، أدى إلى تجديد الصراع الكوردي في إيران. استمرت الاشتباكات والاضطرابات في المناطق الكوردية، وزادت حدة التوتر بين الحكومة الإيرانية والمجموعات الكوردية المسلحة.

تأتي هذه الفترة بعد مضي عدة سنوات على قمع الثورة الكوردية التي اندلعت في أواخر السبعينات. القضية الكوردية أصبحت جزءاً من سياق أوسع يتضمن التحديات الإقليمية والدولية. تجددت الاحتجاجات والصدامات في المناطق الكوردية في إيران، وزادت التوترات مع تصاعد الصراعات في المنطقة.

الخلفية :

الخلفية التاريخية تكشف عن تجربة مؤلمة للأكراد في إيران، حيث عاشوا تحت حكم بهلوي، وشهدوا فشل ثورتين كبيرتين في عقدي ١٩٤٦ و ١٩٦٢. كانت المنظمات السياسية الكوردية من بين أشد المؤيدين للثورة ضد الشاه، الذي أطاحت به ثورة الخميني في فبراير ١٩٧٩.

كانت الطموحات الكوردية تتجه نحو تحقيق استقلالية أكبر وتخفيف سيطرة طهران على شؤونهم. لكن الشاه لم يظهر اهتماماً بمطالبهم، وكان ينظر إليهم باعتبارهم عرضة للاستغلال من قبل القوى الأجنبية التي تسعى لزعزعة استقرار الجمهورية الإيرانية الجديدة. كان لديهم مخاوف من أن يتم استغلال الأكراد بسبب اختلاف لغتهم وتقاليدهم، فضلاً عن تحالفاتهم عبر الحدود.

مع بداية الثورة الإسلامية، تعكس العلاقات بين الحكومة المركزية والمنظمات الكوردية تعقيدات الوضع. رفض الأكراد السنة التصويت لصالح إقامة جمهورية إسلامية في عام ١٩٧٩، مما يشير إلى عدم رغبتهم في تبني النظام الجديد. كان لديهم مخاوف من فقدان فرص الحكم الذاتي الإقليمي، خاصة بعد

حرماتهم من مقاعد في مجلس الخبراء، الذي كان مسؤولاً عن صياغة الدستور الجديد.

في ظل هذا السياق، عمقت الأزمة بعدما منع آية الله الخميني النائب الكوردي المنتخب، د. قاسم، من المشاركة في اجتماع مجلس الخبراء، مما حرم الكورد من مشاركتهم في صياغة الدستور وجعلهم يعيشون تحت إشراف غالبية يشيعها الشيعة في إيران.

الثورة في شرق كردستان :

في شرق كردستان بعد سقوط الدولة البهلوي شهدت مرحلة من الاضطرابات والتحويلات السياسية في إيران. بعد سقوط الدولة البهلوي ووقوع سلسلة من الثورات المضادة في مختلف أنحاء البلاد، اجتاحت الموجة الوطنية شرق كردستان.

في مارس ١٩٧٩، صاغ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني خطة من ثماني نقاط تتعلق بالاستقلال الكوردي وأعلنها علناً. اندلعت الثورة في منتصف مارس ١٩٧٩، حيث استولى الكورد على مركز الشرطة ومقرات قيادة الجيش وتكثرت عسكرية في سنج بعد فشل محاولات تفريقهم من قبل قوات الجيش. بدأت الثورة عندما تغلب رجال القبائل الكوردية على الجيش الإيراني في مدينة باوه، واتسعت رقعة الاحتجاجات إلى مناطق أخرى تسيطر عليها الأكراد.

اندلعت الاضطرابات في مدن مثل ديوان داره، وسقز، ومهاباد. بعد فشل تفريق المتمردين في تلك المناطق، اتسع نطاق النزاع المسلح بين القوات الكوردية وقوات الأمن التابعة للحكومة الإيرانية. الفصائل الكوردية المسلحة شملت الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (KDPI) وكومله اليسارية.

في أبريل ١٩٧٩، اندلعت مواجهات طائفية بين الفصائل الكردية والفصائل الأذرية في المنطقة، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى. امتد النزاع المسلح إلى العديد من المناطق، وكانت الحكومة الإيرانية تسعى إلى إعادة الهدوء واستعادة السيطرة على الأوضاع.

تزايدت حدة الصراع المسلح في شرق كردستان بين الفصائل الكوردية المسلحة وقوات الأمن التابعة للحكومة الإيرانية. اتسع نطاق النزاع ليشمل الكثير من المناطق، وتطورت المعركة إلى صراع طائفي بين الفصائل الكوردية والفصائل الأذرية، مما أدى إلى سقوط مئات الضحايا.

تشير تقارير صحفية إيرانية في تلك الفترة إلى وفاة حوالي ٦٠٠ شخص، وكان النزاع المستمر يتسم بحشد من القوات والتحركات العسكرية في عدة مدن

ومناطق. كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وكومله اليسارية من بين الفصائل الكردية المشاركة في النضال ضد الحكومة.

تأثر النزاع بالتطورات السياسية والاجتماعية في إيران، حيث كانت الحكومة تسعى إلى استعادة السيطرة وتقويض التمرد الكوردي. رغم التحديات والصعوبات، استمرت الفصائل الكوردية في المقاومة، وشهدت المنطقة توترات مستمرة حتى أواخر عام ١٩٨٣، والتي شهدت اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، مما جعل الساحة الدولية تتركز على تلك الصراعات.

الحملة القتالية والسياسة :

في منتصف شهر أغسطس، دخل الحرس الثوري إلى مدينة باوه التي كانت تسيطر عليها المتمردون الأكراد، وذلك دون استعداد كافٍ وبدون اتخاذ التدابير المناسبة، مما أدى إلى وقوع كمين كبير. تعتبر هذه الهزيمة كبيرة جعلت الخميني يقترب أكثر من قادة الجيش والحكومة. كما دفعت هذه الخسارة القيادة الإيرانية الإسلامية إلى التحرك بسرعة لتحقيق السيطرة والتصدي للتمردات.

في هذا السياق، ولنقضي على الاضطرابات الكوردية، أعلن آية الله الخميني، زعيم الثورة الإيرانية الإسلامية الجديدة، الجهاد (الحرب المقدسة) ضد الأكراد في كردستان الإيرانية. وفي ١٧ أغسطس ١٩٧٩، أعلن الخميني أن بعض الشخصيات القومية الكوردية هي "أعداء للدولة". بدأت الحكومة بعد ذلك حملة عسكرية استمرت لثلاثة أسابيع بهدف سحق المعقل الكوردية، وكانت المدن سقر ومهاباد هي المناطق الرئيسية التي تأثرت بهذه الحملة.

في ٢٠ أغسطس ١٩٧٩، بدأ الجيش الإيراني حصاراً لمدينة مهاباد، وقبل ٣٠ أغسطس، أُشير إلى أنهم تمكنوا من تطويق المدينة بالكامل، وبدأت ثلاثة أيام من المفاوضات. بعد فشل هذه المفاوضات، دخلت القوات الإيرانية المدينة في ٣ سبتمبر بدعم من مقاتلات F-4 النفاثة وأكثر من ١٠٠ دبابة، بالإضافة إلى دعم المدفعية. نتيجة لهذه العملية العسكرية، تمكنت القوات الإيرانية من السيطرة على مهاباد بعد ساعات قليلة من القتال.

كانت الهزيمة في مهاباد صدمة كبيرة للمتمردين، وعقب هذه النجاحات، واصلت القوات الإيرانية التقدم نحو المدن الأخرى، بدايةً من بانه. خلال فترة الحصار، أفادت التقارير بأن أكثر من ٥٠٠ شخص قتلوا. كانت هذه المعركة جزءاً من حملة أوسع استهدفت السيطرة على المناطق الكوردية في إيران وسحق التمرد الكوردي.

تم سحق المدافعين من المتمردين بواسطة القوة الهائلة للهجوم الإيراني، حيث استخدمت الحكومة الإيرانية المدفعية الثقيلة والدبابات والدعم الجوي لتحقيق التفوق العسكري. على الرغم من هذا الهجوم الشديد، أظهرت المتمرّدون مقاومة فعالة. رغم الخسائر الكبيرة، نجح الجزء الأكبر من البيشمركة الكوردية في الهروب من الاعتقال وانسحبوا إلى الجبال.

بعد ستة أسابيع، استأنف الأكراد هجماتهم، حيث عادوا إلى مهاباد وشاركوا بنجاح في مقاومة القوات الإيرانية المدرعة باستخدام قنابل المولوتوف والقذائف الصاروخية. في نهاية نوفمبر، هاجم الكورد أيضاً مدناً أخرى مثل سنندج وسقز وغيرها من المدن والبلدات الكوردية.

استمرت المبادرة الكوردية الفعّالة في النجاح، بينما كانت الحكومة الإيرانية منصرفة عنها بسبب التطورات الأخرى في البلاد، مثل أزمة رهائن إيران في طهران. الصراع الكوردي الإيراني استمر لعدة سنوات، وكان له تأثير كبير على الحياة السياسية والاجتماعية في المناطق الكوردية في إيران.

في خطاب ألقاه آية الله الخميني في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩، أشار إلى مفهوم تعارض الأقليات العرقية مع المذاهب الإسلامية، معتبراً ذلك تحدياً للاتحاد الإسلامي. في هذا السياق، اتهم الذين لا يرون ضرورة اتحاد الدول المسلمة بخلق قضية القومية بين الأقليات. تباينت وجهات النظر حول هذا المفهوم في القيادة الدينية، وكان هناك تباين واضح في الرؤى السياسية والثقافية للأقليات العرقية في إيران.

في هذا السياق، تولت السلطة الإدارية الجديدة الرئيس بني صدر في أواخر يناير ١٩٨٠. وخلال هذه الفترة، تصاعدت المواجهات بين وحدات الحرس الثوري والأكراد الموالون للحكومة، ولكن دون تحقيق نجاح بارز. بحلول شهر مايو ١٩٨٠، استمرت الأزمة، وكان المتمرّدون الكورد يسيطرون على جزء كبير من المنطقة والمناطق الريفية. تمكنوا أيضاً من استعادة سيطرتهم على مدينة مهاباد، التي أعلنوها عاصمة لهم. أعلن حزب الديمقراطي أن لديهم أكثر من ٧٠٠٠ مقاتل في ذلك الوقت، مما يظهر التصميم القوي على الصمود والمضي قدماً في مطالبهم.

الهجوم الإيراني في ربيع ١٩٨٠:

في ربيع عام ١٩٨٠، شنت قوات الحكومة الإيرانية بقيادة الرئيس أبو الحسن بني صدر حملة عسكرية ضخمة لاستعادة المدن الكوردية. كانت الحملة

تستهدف المناطق الكوردية مثل سنندج وباوه ومريوان، حيث نفذت القوات الحكومية هجمات عسكرية واسعة النطاق لتحقيق السيطرة.

تم خلال هذه الحملة تدمير قرى ومدن بأكملها بهدف إجبار الكورد على الاستسلام، وتم تنفيذ عمليات إعدام جماعية. قاد الحزب الديمقراطي الكردستاني المقاومة، ولكن واجه المقاتلون الكورد تحديات هائلة أمام الهجمات العسكرية القوية والقمع الحكومي.

كما حُكم على آلاف الكورد بالإعدام بعد محاكمات سريعة وظالمة، حيث استخدمت الحكومة القضاء كوسيلة لترهيب وقمع الهوية الكوردية والمطالب السياسية للكورد.

رغم جهود الحكومة في استعادة المدن الكوردية، استمرت مهاباد تحت سيطرة المقاتلين الكورد، وسط استمرار التوترات مع الحكومة الإيرانية. بينما توقفت القتالات في الصيف، زادت التوترات الحدودية مع العراق، مما أدى إلى استمرار الاستقطاب والصراع في المنطقة.

العمليات الإيرانية في خريف ١٩٨٠ :

في خريف عام ١٩٨٠، تصاعدت التوترات بين الحكومة الإيرانية والكورد، خاصة بعد فشل الحكومة في استعادة مدينة مهاباد من قبضة المقاتلين الكورد. استمر الصراع لفترة طويلة، وأصبحت المنطقة المتنازع عليها ساحة للتصعيد في ظل الحرب العراقية الإيرانية.

في أواخر شهر أغسطس ١٩٨٠، بعد فشل الجيش الإيراني في استعادة مهاباد، تفاقم الأزمة في شرقي كردستان / إيران. تم تكثيف الحملات العسكرية ضد المقاتلين الكورد، ورغم أمر الرئيس بني صدر بوقف إطلاق النار على الكورد، إلا أن الحكومة استمرت في حملاتها القمعية.

تزايدت التوترات عندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، حيث تجدر الإشارة إلى أن العراق كان يقوم بدعم الثورة الكوردية في إيران. ورغم أنه كان من المتوقع أن يتعاون الأكراد العراقيون والإيرانيون للاستفادة من الفوضى الناجمة عن الحرب، فإن الصراعات الداخلية والتصاعدات في الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أدت إلى تشكل وحدات عسكرية منفصلة تابعة لكل دولة.

تصاعدت المواجهات في ديسمبر ١٩٨٠، حيث شاركت وحدات من الحرس الثوري الإيراني في القتال ضد الكورد، وذلك كجزء من جهودها لتحقيق هدف السيطرة على المناطق الحدودية ومواجهة المقاتلين الكورد.

في المراحل الأخيرة من الصراع، شهدت المناطق الكردية في إيران مواجهات عنيفة بين حرس الثورة الإسلامية والمقاتلين الكورد. بينما كانت الحكومة الإيرانية تسعى جاهدة لاستعادة السيطرة على هذه المناطق، ارتفعت حصيلة القتلى بشكل كبير، حيث قتل أكثر من ١٠,٠٠٠ كوردي خلال هذه العمليات.

كانت مواجهات الكورد مع القوات الإيرانية محفوفة بالدماء، وكان للقوات الإيرانية ميزة القوة العسكرية الهائلة. استخدمت الحكومة الإيرانية قوات حرس الثورة والمدفعية الثقيلة والطائرات الحربية لسحق الثورة واستعادة السيطرة على المناطق الكوردية.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الإيرانية لتحقيق السيطرة الكاملة، إلا أن مجموعات من مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران استمرت في المقاومة بمستوى منخفض حتى عام ١٩٨٣. كانت هذه المجموعات تستخدم التكتيكات الحضرية والغير تقليدية للمقاومة ضد القوات الإيرانية.

في تلك الفترة، تحولت انتباه الحكومة الإيرانية إلى الجبهة العراقية بسبب تصاعد الحرب العراقية الإيرانية، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالمناطق الكوردية في إيران. تركزت الجهود العسكرية والاستراتيجية على التصدي للتهديد العراقي، وبالتالي، تراجعت نشاطات القتال في المناطق الكوردية في إيران.

النتائج المترتبة عن الثورة الكوردية في إيران

في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ وما بعدها كانت معقدة وتأثيرها لا يقتصر على الجوانب العسكرية فقط. إليكم بعض النتائج الرئيسية:

١- الهزيمة العسكرية والتأثير السياسي: بالرغم من تمرد الكورد وجهودهم العنيفة للمقاومة، إلا أن القوات الإيرانية نجحت في إعادة السيطرة على معظم المناطق الكوردية. استخدمت الحكومة الإيرانية وسائل عسكرية قوية لسحق الثورة، وهو ما أسفر عن آلاف الشهداء ودمر مدناً وقرى بأكملها.

٢- التأثير على الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني: بعد القمع العسكري للثورة، استمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في معارضته للنظام الإيراني. أعاد التنظيم نشاطه العسكري في أواخر الثمانينات، وتجددت النزاعات في كردستان. النشاط العسكري المتجدد أسفر عن مزيد من الصراعات والاشتباكات بين الحكومة والمقاتلين.

٣- **تداخل الدين والقومية:** تأثرت العلاقات بين الحكومة الإيرانية والكورد بتداخل القضايا الدينية والقومية. تبادل آية الله الخميني اتهامات بخلق قضايا قومية بين الأقليات وشجب الكورد وغيرهم الذين رفضوا الاندماج في السلطة الإسلامية.

٤- **الأوضاع السياسية في الخارج:** استمرت النشاطات الكوردية في السياسة الخارجية، حيث أصبحت المعارضة الكوردية جزءاً من النضال الكوردي الإقليمي. تشكلت منظمات جديدة مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK)، التابع لحزب العمال الكردستاني (PKK)، والتي نشطت في إيران اعتباراً من عام ٢٠٠٤.

في النهاية، يظل تاريخ الثورة الكوردية في إيران جزءاً معقداً وحساساً من التاريخ السياسي والاجتماعي في المنطقة، مع استمرار التأثيرات والتداعيات التي تستمر حتى الوقت الحالي.

أطراف الصراع في الثورة الكوردية في إيران (١٩٧٩-١٩٨١):

١- جمهورية إيران الإسلامية:

- **القوات الحكومية:** تمثلت في الجيش الإيراني والحرس الثوري الإيراني، اللذين قاموا بسحق الثورة الكوردية بوسائل عسكرية قوية، بما في ذلك القصف الجوي واستخدام الدبابات.

٢- الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (PDKI):

- **التوجيه الإيديولوجي:** يعتبر PDKI أحد أكبر الأحزاب الكوردية في إيران وكان له دور بارز في الثورة. كان يسعى إلى حقوق الكورد والحكم الذاتي في منطقة كردستان الإيرانية.

٣- كوملة (Komala):

- **الفكر السياسي:** يُعدّ كوملة فرعاً من الحركة الديمقراطية الكوردية وكان له دور في الثورة. يركز على الجوانب الاشتراكية والديمقراطية، وكان له تأثير في مناطق كردستان.

٤- الفدائيين الكورد:

- **النشاط الثوري:** تشير إلى الجماعات الفدائية الكوردية، والتي اشتركت في الثورة والمقاومة ضد الحكومة. كان لها دور في تنظيم المقاومة في الميدان.

٥- المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية:

- **الدور السياسي:** يُعدّ المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مؤسسة تضم مجموعة من الأحزاب والجماعات المعارضة للنظام الإيراني. قدموا دعماً سياسياً للثورة الكوردية.

فهذه الأطراف شكلت جزءاً من شبكة معقدة من التوترات والصراعات في إطار الثورة الكوردية في إيران، حيث تعكس التنوع الإيديولوجي والسياسي في الحركة الكوردية وتحالفاتها وتفاعلاتها مع الحكومة الإيرانية.

المراجع :

1. **Sreberny-Mohammadi, Annabelle; Ali Mohammadi (January 1987). "Post-Revolutionary Iranian Exiles: A Study in Impotence". *Third World Quarterly*, Vol. 9, No. 1, pp. 108–129. DOI: [10.1080/01436598708419964](https://doi.org/10.1080/01436598708419964). JSTOR: [3991849](https://www.jstor.org/stable/3991849).**
2. **"Kurdistan Democratic Party Of Iran."** Available at [this link](#). Accessed on May 27, 2011.
3. **"Dr Abdul Rahman Ghassemlou."** Sara Distribution. Available at [this link](#). Accessed on February 1, 2013.
4. **Ali Reza Nourizadeh (Persian - Arabic - English).** [Archived Copy](#). Archived on September 23, 2017, by Wayback Machine.
5. **Encyclopedia of the Peoples of Africa and the Middle East: p.390.** [Archived Copy](#). Archived on November 9, 2013, by Wayback Machine.
6. **BBC ON THIS DAY | 23 | 1979: Kurdish revolt grows in Iran.** [Archived Copy](#). Archived on July 10, 2017, by Wayback Machine.
7. **McDowall, David.** "A Modern History of the Kurds, 1996, Chapter 13, 'Subjects of the Shi'i Republic,' pp. 261-287."
8. **Iran Human Rights Documentation Center.** "Haunted Memories: The Islamic Republic's Executions of Kurds in 1979." [Archived Copy](#). Archived on October 19, 2016, by Wayback Machine.
9. **Iranians take rebel Kurdish town.** [PDF](#). Archived on November 9, 2013, by Wayback Machine.
10. **Ayatollah Khomeini's Speech, Radio Tehran, December 17, 1979.** Quoted in David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: I.B. Tauris, 1996, p. 271.
11. **"Kurds Today and Tomorrow."** [Archived Copy](#). Archived on February 8, 2007.
12. **"Are Kurds a pariah minority? | Social Research."** [Archived Copy](#). Archived on September 24, 2015, by Wayback Machine.
13. **"Kurdistan - Iran."** [Archived Copy](#). Archived on December 10, 2017, by Wayback Machine.
14. **"Timeline - Kurds."** [Archived Copy](#). Archived on March 6, 2016, by Wayback Machine.

القسم الرابع عشر:

التحديات الحديثة وآفاق المستقبل للقضية
الكوردية

المقدمة:

تعتبر القضية الكردية من بين القضايا الإقليمية ذات الأهمية البالغة، حيث يشكل الشعب الكردي واحد من أكبر الأقليات الوطنية في الشرق الأوسط، ويعيش على مر العصور تحت تأثير تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. تواجه القضية الكردية اليوم تحديات حديثة تعكس تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي، مما يجعل من الضروري فهم طبيعة هذه التحديات والتفكير بالأفاق المستقبلية للقضية.

من بين أبرز التحديات التي تواجه القضية الكردية حالياً هو التشدد الإقليمي والصراعات المستمرة في المنطقة. تأثير النزاعات في سوريا والعراق وتركيا قد أثر بشكل كبير على حقوق الشعب الكردي واستقرار المنطقة بشكل عام. إضافة إلى ذلك، تواجه الكرد تحديات في مجالات الهوية واللغة والحقوق الثقافية، حيث يسعى العديد منهم إلى الحفاظ على هويتهم والمحافظة على تراثهم الثقافي.

من الناحية الاقتصادية، تواجه المناطق الكردية تحديات في مجال التنمية وتوزيع الثروات، مما يعزز حاجة إلى استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفوارق الاقتصادية.

وفي سياق التحولات السياسية، يبقى تحقيق التوازن بين حقوق الكرد والتحديات الأمنية والاستقرار الإقليمي أمراً حيوياً. يتطلب ذلك جهوداً دولية وإقليمية للتوسط والتفاوض، بهدف تعزيز الحوار وتحقيق حلاً شاملاً للقضية الكردية.

فيما يتعلق بأفاق المستقبل، يمكن أن تأخذ القضية الكردية منحى إيجابياً في ظل جهود مستمرة للتوعية وتعزيز حقوق الكرد. قد تساهم التطورات في مفاوضات السلام وتعزيز الحوار في خلق بيئة تسهم في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار.

بشكل عام، يستلزم التفكير في مستقبل القضية الكردية تكاملاً شاملاً يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن التعاون الدولي والتفاهم المشترك يشكلان أساساً أساسياً لتحقيق تقدم في هذا السياق، بهدف تحقيق حقوق الشعب الكردي وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

بالإضافة إلى التحديات السياسية والاقتصادية، يشكل التغير المناخي والأزمات البيئية تحدياً إضافياً يطرأ على القضية الكردية ومستقبلها. تأثيرات التغير المناخي، مثل الجفاف وتقلبات الطقس، قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على

الزراعة والموارد المائية في المناطق الكوردية، مما يستلزم التفكير في استراتيجيات لتكثيف المجتمعات الكوردية مع هذه التحولات.

من غير الممكن تجاهل أهمية التعليم وتمكين الشباب في سياق القضية الكوردية. يتطلب مستقبل مستدام توفير فرص التعليم الجيد والتدريب المهني، مما يسهم في بناء قاعدة معرفية تعزز التنمية وتمكين الشباب للمشاركة الفعالة في مختلف الميادين.

من غير القابل للإنكار أن الحلول للقضية الكوردية تحتاج إلى جهود جماعية وتعاون دولي. يمكن أن تلعب المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في دعم جهود تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل المبادرات الدولية لتعزيز التفاهم الثقافي والتبادل الثقافي وسيلة للتقريب بين الثقافات المختلفة وتعزيز التسامح والتعايش.

في النهاية، يبقى التفاؤل والإيمان بأن حلولاً مستدامة يمكن تحقيقها. يمكن للالتزام بقيم العدالة وحقوق الإنسان أن يسهم في بناء مستقبل أفضل للشعب الكوردي ويعزز التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة بأسرها.

في إطار الآفاق المستقبلية للقضية الكوردية، يمكن تحقيق تقدم كبير عبر تعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والدول المعنية. يجب أن تكون الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ملتزمة بتعزيز الحوار والتفاهم للوصول إلى حلول سلمية وعادلة.

يأتي تعزيز حقوق الكورد واحترام هويتهم ولغتهم كجزء من التفاهم الثقافي والتعايش السلمي. يمكن أن تسهم المبادرات التثقيفية في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف المجتمعات.

من الضروري أيضاً أن تكون هناك استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الكوردية. يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على توفير فرص العمل وتعزيز البنية التحتية وتطوير القدرات البشرية. كما ينبغي تعزيز الشفافية في توزيع الثروات وضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار.

من خلال تعزيز التعليم وتشجيع البحث العلمي، يمكن تمكين الشباب الكوردي وتحفيزهم على المساهمة في تطور المجتمع والمشاركة في صياغة مستقبله. يمكن أن يكون التعليم العالي والابتكار محركين للتقدم والتطوير.

في نهاية المطاف، يجب أن يتحد الجميع في سعي مشترك نحو بناء مجتمع يقوم على العدالة والتسامح واحترام حقوق الإنسان. بالتعاون الشامل والالتزام بالقيم الإنسانية، يمكن تشكيل مستقبل أكثر إشراقاً للشعب الكوردي وتحقيق التقدم والاستقرار في المنطقة.

فصل ٣٠: تحديات القضية الكوردية في

العصر الحديث

- التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث وسياق التطورات الدولية.
- التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية بناءً على التحديات والظروف الحالية.

المقدمة:

تحتضن العصور الحديثة تاريخاً معقداً ومليئاً بالتحولات السياسية والاجتماعية، ومن بين القضايا الحساسة والمعقدة التي تعكس هذا التحول، تبرز قضية الشعب الكوردي. تعد التحديات التي واجهها الكورد، وما زالوا يواجهونها في العصر الحديث، محورية ومعقدة، حيث تتداخل العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية لتشكل رؤية شاملة لهذه القضية.

تأتي التحديات الكوردية في إطار تاريخ طويل من التمييز والاضطهاد، حيث شهد الشعب الكوردي صراعات مستمرة من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الكرامة والحرية. تشكلت حواجز الفهم والتفاهم بين الكورد والحكومات المحلية والإقليمية، وقد تسببت هذه الحواجز في تعقيد القضية الكوردية وتفاقم التحديات.

على صعيد السياسة الإقليمية، تتأثر القضية الكوردية بتشكيل الحدود الوطنية والنزاعات الإقليمية، مما يزيد من تعقيداتها. إلى جانب ذلك، يظهر الصراع على الموارد الطبيعية والتأثير الاقتصادي كعوامل تسهم في تصاعد التوترات بين الكورد والسلطات الرسمية.

في ظل هذه الظروف، يعيش الشعب الكوردي تحديات متعددة تتعلق بالهوية والثقافة واللغة، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية. يعزز هذا السياق الحاجة إلى حلول شاملة ومستدامة لضمان حقوق الكورد ومستقبلهم.

تبقى تحديات القضية الكوردية محل اهتمام دولي، حيث يلتقي تأثيرها بتداخل العديد من القضايا الإقليمية والدولية. تقوم الجهود الرامية إلى فهم هذه التحديات والبحث عن حلول عادلة ومستدامة على أساس الحوار والتعاون، بأهمية كبيرة لتعزيز الاستقرار في المنطقة وتحقيق العدالة والسلام للشعب الكوردي.

تعتبر التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بعد الحروب والنزاعات الدائرة في سوريا والعراق، من عوامل أثرت بشكل كبير على مستقبل القضية الكردية. تشكل قضية تقسيم السلطة والتواجد العسكري في المناطق التي يعيش فيها الكورد تحديات إضافية تتعلق بالحكم الذاتي وتقسيم الموارد.

من الناحية الثقافية واللغوية، تظهر التحديات في محافظة وصون الهوية الكردية في ظل تأثيرات عمليات التعريب والتنريك والفارسية والضغط الثقافية. محاولة الشعب الكردي على الحفاظ على تراثه وثقافته من خلال التعليم والإعلام، ومع ذلك، تظل قضايا اللغة والهوية تشكل تحديات حقيقية.

في السياق الدولي، يعكس التأثير الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط تعقيد القضية الكردية، حيث يتأثر مصير الكورد بمواقف الدول الكبرى والتحالفات الإقليمية. تتطلب حلول فعالة ومستدامة تعاوناً دولياً لدعم حقوق الكورد وتعزيز التفاهم والتسامح بين مختلف المكونات السكانية في المنطقة.

في نهاية المطاف، يبرز تحدي تحقيق التوازن بين حقوق الأقليات والوحدة الوطنية، وهو تحدي يواجه العديد من الدول في العصر الحديث. إن حل القضية الكردية يتطلب النظر إلى مجموعة متنوعة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب جهوداً حقيقية لتحقيق التسوية والتنمية المستدامة للشعب الكردي ومناطقهم.

في إطار متغيرات العصر الحديث، تكمن أهمية حل القضية الكردية في إقامة أسس قوية للسلام والاستقرار في المنطقة. يجب أن يكون الحوار والتعاون بين الحكومات المحلية والكورد وسائر المكونات السكانية في المناطق ذات الكثافة الكردية هو الطريق الصحيح لبناء مستقبل مشترك.

على الصعيدين الوطني والإقليمي، يتطلب حلاً للقضية الكردية تعزيز مفهوم المواطنة الكاملة والمتساوية لكل الفئات السكانية، مع احترام الحقوق الثقافية واللغوية للكورد. يمكن أن تسهم اللامركزية الإدارية والتنمية المستدامة في تعزيز التوازن والعدالة الاجتماعية.

من الضروري أن يكون الحوار الدولي فعالاً في دعم حقوق الكورد وضمان مشاركتهم في صنع القرار. يجب على المجتمع الدولي أن يعزز الضغط للتوصل إلى حلول دبلوماسية عادلة ومستدامة، تحترم حقوق الإنسان وتعزز السلام.

في ختامه، فإن تحديات القضية الكردية تستدعي الابتكار في الحلول وتعاوناً دولياً فعالاً. يتطلب الأمر إرادة سياسية قوية وتفاهماً عميقاً للوصول إلى تسوية تلبى تطلعات الكورد وتضمن استقراراً دائماً في المنطقة.

❖ التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث وسياق التطورات الدولية.

المقدمة:

تمتلك الهوية الكوردية تاريخاً طويلاً يعود إلى العديد من العصور، وعلى الرغم من تنوع الثقافات واللغات في منطقة الشرق الأوسط، يظل لدى الكورد هويتهم الفريدة والمميزة. في العصر الحديث، ومع التطورات السياسية والاجتماعية، تواجه الهوية الكوردية تحديات جديدة تنبع من سياق التطورات الدولية.

الهوية الكوردية، ذلك النسيج الثقافي والتاريخي العريق، يعكس جذوراً تمتد لعصور طويلة في قلب الشرق الأوسط. يجسد الكورد، رغم تنوع الأديان واللغات في المنطقة، وحدةً فريدةً ترسخت في ذاكرة الزمن. تعكس الهوية الكوردية تفرداً ثقافياً ولغوياً، يشكل أساساً لترابط المجتمع الكوردي عبر الأجيال.

في ظل العصر الحديث، حيث تعصف التحولات السياسية والاجتماعية بالمناطق المختلفة حول العالم، تتجدد التحديات التي تواجه الهوية الكوردية. إن التنوع الثقافي واللغوي للكورد يعزز مكانتهم الفريدة، لكنه في الوقت ذاته يُجرب استمراريتهم ووحدتهم في مواجهة التحديات الراهنة.

تنبثق تلك التحديات من سياق تطورات دولية متسارعة، حيث تؤثر الأحداث العالمية في تشكيل مستقبل الهوية الكوردية. يصبح من الضروري فهم كيف تتأثر الهوية الكوردية بالتطورات الدولية، وكيف يمكن للكورد التكيف مع هذه التحديات بطريقة تحفظ لهم هويتهم وتعزز قوتها في مواجهة المستقبل.

إن استكشاف هذه التحديات وفهم تأثير التطورات الدولية على الهوية الكوردية يشكل محور هذا البحث، حيث سنسعى لتسليط الضوء على التحولات التي يمر بها الشعب الكوردي في العصر الحديث وكيفية تكيفهم مع هذا السياق الدولي المعقد.

هذا البحث سينقب عميقاً في العوامل التي تؤثر على الهوية الكوردية في العصر الحديث، سواء كانت هذه العوامل ناتجة عن التحولات السياسية في المنطقة أو

تأثيرات التطورات الدولية. سيتم استكشاف الأبعاد التاريخية والثقافية والسياسية للهوية الكوردية، وكيفية تأثير التحديات الحديثة على تماسكها واستمراريتها. الفهم العميق لتلك التحديات يتطلب التحلي بروح البحث والتحليل الدقيق، حيث سننظر في تأثير النزاعات الإقليمية، والتحويلات الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية على الهوية الكوردية. سنكتشف كيف يتأثر التوازن بين المحافظة على الهوية الفريدة والتأقلم مع التغيرات السائدة في العالم الحديث.

إضافةً إلى ذلك، سنلقي الضوء على كيفية تأثير التفاعل مع المجتمع الدولي والسياسات العالمية على مستقبل الهوية الكوردية. هل تقدم هذه التفاعلات فرصاً جديدة لتعزيز الهوية الكوردية، أم تضع تحديات إضافية على طريق الحفاظ على التماسك والتميز؟

ستكون النتائج المستخلصة من هذا البحث ذات أهمية خاصة في فهم العلاقة بين الهوية الكوردية والتطورات الدولية، وكيفية تشكيل هذه العلاقة مستقبل الشعب الكوردي. إن الغاية من هذا البحث هي تقديم رؤية شاملة وعميقة للتحديات والفرص التي تواجه الهوية الكوردية في عصر يعتبر الدولي فيه جزءاً لا يتجزأ من التحويلات والتغيرات.

بالتالي، سيكون للبحث الحالي دور هام في تلقيننا دروساً قيمة حول كيفية تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية وضرورة مواكبة التحويلات الدولية. سنعمل على تحليل التفاعلات الثقافية والسياسية والاقتصادية، مسلطين الضوء على كيفية تكامل الكورد في الساحة العالمية وتأثير ذلك على استدامة هويتهم.

عند استكمال هذا البحث، نأمل أن يساهم في تفعيل الحوار حول تلك التحديات وتحفيز جهود التعاون على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. إن فهم عمق التأثيرات الدولية على الهوية الكوردية يمكن أن يمهد الطريق نحو استراتيجيات فعالة تعزز التلاحم والتقارب بين الشعوب، مما يعزز التنمية المستدامة والسلام في المنطقة.

باختتام هذا البحث، يظهر أن الهوية الكوردية تستمد قوتها من تاريخها الغني وتفردتها الثقافي. على الرغم من التحديات الكبيرة، يمكن للكورد أن يجسدا مقاومةهم وقدرتهم على التكيف من خلال استثمار التنوع والابتكار في تعزيز هذه الهوية. من خلال فهم عميق للتأثيرات الدولية والتفاعلات المحلية، يمكن أن يساهم هذا البحث في تسليط الضوء على مستقبل الهوية الكوردية ودورها المحوري في تشكيل مستقبل المنطقة بأكملها.

الجزء الأول: سياق التاريخ الحديث للهوية الكوردية

في أعماق التاريخ الكوردي العريق، تنسج الهوية الكوردية خيوطاً تمتد عبر العديد من العصور، تحمل معها ذكريات وتجارب شعب صابر وقاوم. يُعدُّ الجزء الأول من هذا البحث بوابة لاستكشاف السياق التاريخي الحديث الذي كان له تأثير كبير على بناء وتطور الهوية الكوردية. إن الفهم العميق لتلك الفترات الزمنية المحورية يسלט الضوء على جذور الهوية الكوردية وتشكيلها الحالي.

أ- تبعات ما بعد الحرب العالمية الأولى: مع نهاية الحرب العالمية الأولى، تغيرت خرائط المنطقة بشكل جذري، حيث شهدت الأراضي الكوردية تقسيماً غير عادل بين الدول المجاورة. يُعدُّ هذا التحول التاريخي مفتاحاً لفهم التحديات التي واجهت الهوية الكوردية، فقد أثر في الهوية الوطنية للشعب الكوردي بشكل عميق وشكل قضاياهم المستقبلية.

ب- الأثر الثقافي لانفصال الإمبراطورية العثمانية: شكل انفصال الإمبراطورية العثمانية وتحديد الحدود بين الدول الجديدة تأثيراً كبيراً على الهوية الثقافية للكورد. حاول الكورد الحفاظ على تماسك ثقافتهم ولغتهم في مواجهة التحولات السياسية والاقتصادية الكبيرة.

ج- النضال والتحديات السياسية: يعكس النضال المستمر للكورد من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الكرامة والحرية تحديات سياسية مستمرة. إن تلك التحولات السياسية تشكل نقطة تحول رئيسية في تاريخ الهوية الكوردية الحديثة.

من خلال هذا الجزء، سنسلط الضوء على التفاصيل التاريخية التي ساهمت في تشكيل الهوية الكوردية، مما يفتح أفقاً لفهم أعمق للعلاقة بين السياق التاريخي وتطوير هذه الهوية المتينة.

في استكمال للتحليل الشامل لتحديات الهوية الكوردية في العصر الحديث، يأخذنا الجزء الأول من هذا البحث في رحلة استكشافية لفهم السياق التاريخي الحديث الذي شكل وأثر في تطور الهوية الكوردية. يتضمن هذا السياق العديد

من الأحداث والمراحل التاريخية التي ساهمت في تحديد وتشكيل الهوية الكوردية كما نعرفها اليوم.

١- ما بعد الحرب العالمية الأولى: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة تغييرات جذرية في الحدود الإقليمية، وهو ما أثر بشكل كبير في الهوية الكوردية. تم تقسيم الأراضي الكوردية بين عدة دول، مما أدى إلى تشتت الشعب الكوردي وتقطع أراضيهم الطبيعية.

٢- الآثار الثقافية للانفصال العثماني: انفصال الإمبراطورية العثمانية ساهم في تشكيل هوية الكورد، حيث شعروا بأهمية الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية في مواجهة التحولات السياسية والاقتصادية الجارية.

٣- التأثيرات السياسية لتقسيم الحدود: تقسيم الحدود الكوردية بين عدة دول أثر بشكل كبير في السياق السياسي للهوية الكوردية. تطوير نظم الحكم المحلية في كل إقليم كوردي يواجه تحديات متنوعة ويشكل نقطة تحول في تاريخ الهوية الكوردية الحديث.

٤- النضال من أجل الحقوق: شهدت الفترات الزمنية المختلفة نضال الكورد من أجل الاعتراف بحقوقهم وتحقيق الكرامة والحرية. يلعب هذا النضال دوراً حيوياً في تشكيل الوعي الكوردي وتعزيز الهوية الوطنية.

هذا وحيث تمثل هذه الفقرة الأولى مجرد لمحة عن السياق التاريخي، سيتم في الأجزاء التالية استكشاف جوانب أخرى من التحولات والأحداث التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الهوية الكوردية في العصر الحديث.

أولاً: التاريخ الحديث للكورد:

١- استعراض لتطورات التاريخ الحديث للكورد، بدايةً من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحالي.

تمتد سجلات تاريخ الكورد على مدى العديد من العصور، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تظهر كفترة حاسمة في تطور هويتهم وواقعهم السياسي. سأقوم الآن بتقديم استعراض لتطورات التاريخ الحديث للكورد، بدايةً من تلك الفترة الحيوية وصولاً إلى الوقت الحالي.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت الأراضي الكوردية تغييرات هامة في الحدود الإقليمية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. تم تقسيم الأراضي الكوردية بين عدة دول، مما أدى إلى تشتت الشعب الكوردي على أراضٍ تتباين تاريخياً وثقافياً.

في سبيل الحفاظ على هويتهم الفريدة، قام الكورد بنضالات استناداً إلى القومية والمطالب بالحقوق الثقافية واللغوية. تأثرت الهوية الكوردية بشكل كبير بالظروف السياسية المعقدة، مما أدى إلى تشكيل هوية قومية أكثر وعياً بذاتها. خلال العقود التالية، شهدت التحولات السياسية المتسارعة في المنطقة تأثيراتها على الكورد. تشكلت حكومات محلية كوردية في بعض الأماكن، ولكن تبقى قضايا الحكم الذاتي وتقسيم الأراضي تحديات رئيسية. تصاعد النضال من قبل الكورد للحصول على حقوقهم وتحقيق التمثيل السياسي.

في الوقت الحالي، تظل الهوية الكوردية مستمرة في مواجهة تحديات الاعتراف الرسمي وتحقيق الحقوق في الدول التي يعيشون فيها. تشير التطورات الحديثة إلى جهود مستمرة لتحقيق التمثيل السياسي والمشاركة الفعالة في القرارات الوطنية والإقليمية.

في الختام، يعكس تاريخ الكورد في العصر الحديث مساراً معقداً ومليناً بالتحديات والنضالات، ومع ذلك، يظل الكورد مصممين على الحفاظ على هويتهم الفريدة ومواصلة السعي نحو تحقيق العدالة والمساواة.

٢- تأثير الانفصال العثماني وتوزيع الحدود على الهوية الكوردية.

تأثرت الهوية الكوردية بشكل كبير نتيجة لانفصال الإمبراطورية العثمانية وتوزيع الحدود الجديد بعد الحرب العالمية الأولى. كان هذا الفصل التاريخي يحمل تداعواً كبيراً في مسار الهوية الكوردية وواقع الشعب الكوردي، حيث قسمت أراضيهم بين العديد من الدول دون اعتبار للهوية الوحدة الكوردية.

- **تقسيم الأراضي الكوردية:** قامت الدول الناشئة بتقسيم الأراضي الكوردية بطريقة لم تأخذ في اعتبارها التاريخ الثقافي والأمن القومي للكورد. تمت مراعاة الحدود الجديدة بمنتهى العجرفة والتجاهل لحقوق الكورد في تقرير مستقبلهم.
- **التأثير على التماسك الثقافي واللغوي:** أثرت هذه الحدود الجديدة بشكل مباشر على التماسك الثقافي واللغوي للكورد. فقد وُضعوا في سياق سياسي واقتصادي متشعب، مما أدى إلى تشتتهم الجغرافي وتفرقهم الاجتماعي.
- **فقدان الهوية الوطنية:** تسبب هذا التوزيع في فقدان الهوية الوطنية الكوردية، إذ أصبحت جزءاً من هويات الدول التي يعيشون فيها، دون أن يكون لديهم وحدة جغرافية واضحة. وقد أضعف هذا الوضع قوة اللبنة الوطنية في هوية الكورد.

- **التأثير على الحكم الذاتي:** تعكس هذه التوزيعات تأثيراً كبيراً على إمكانية تحقيق الحكم الذاتي للكوورد في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية. فالانتماء القومي والسياسي للكوورد تأثر بشكل كبير بالحدود المرسومة بدون مراعاة لإرادتهم.

في الختام، يعكس توزيع الحدود بعد الانفصال العثماني تحديات هائلة وضغوطاً كبيرة على الهوية الكوردية. إن التحولات التي نشأت جراء هذا التوزيع لا تزال تلقي بظلالها على واقع الكورد وتشكل جزءاً هاماً من تفاعلاتهم الحديثة وتشكيل هويتهم المستمرة.

ثانياً: التأثيرات الثقافية واللغوية:

١- الجهود الكوردية للحفاظ على اللغة والثقافة في مواجهة التحديات الحديثة.

تواجه الهوية الكوردية تحديات كبيرة في مواجهة التطورات الحديثة، خاصة فيما يتعلق باللغة والثقافة. إلا أن الكورد قاموا بجهود جبارة للحفاظ على تراثهم الثقافي ولغتهم، رغم التحديات السياسية والاجتماعية. إليكم نظرة على الجهود الكوردية في هذا السياق:

- **التعليم باللغة الكوردية:** قامت الحكومات المحلية في بعض المناطق الكوردية بتعزيز التعليم باللغة الكوردية في المدارس، مما يسهم في نقل التراث اللغوي والثقافي إلى الأجيال الشابة.
- **الدعم الإعلامي والثقافي:** يشهد الفضاء الإعلامي الكوردي تطورات ملحوظة، حيث يتم تعزيز استخدام اللغة الكوردية في وسائل الإعلام المحلية. كما تعمل الجهات الثقافية على تنظيم فعاليات ثقافية لتعزيز التراث الكوردي.
- **النشر والأدب:** شهدت الأدب الكوردي نمواً وازدهاراً، حيث يقوم الكتاب والشعراء بكتابة الأعمال الأدبية باللغة الكوردية، ما يسهم في تعزيز ونقل الثقافة الكوردية.
- **المشاركة السياسية والاجتماعية:** يعمل الكورد على زيادة مشاركتهم في المجالات السياسية والاجتماعية بلغتهم وثقافتهم. يشمل ذلك التأكيد على الهوية الكوردية واعتبارها جزءاً حيوياً من الهوية الوطنية.

- **دور الجمعيات الثقافية:** تعمل الجمعيات الثقافية الكوردية على توفير منصات لتعزيز اللغة والثقافة الكوردية. يتم تنظيم ورش عمل وفعاليات تروج للفهم الثقافي وتحفيز الابتكار في مختلف الميادين.
- **المحافظة على المواقع التاريخية:** يُعطى اهتمام خاص للمحافظة على المواقع التاريخية والثقافية الكوردية، ما يعزز الروابط الثقافية والتاريخية بين الأجيال المختلفة.

بهذه الجهود، يسعى الكورد إلى تعزيز وحماية لغتهم وثقافتهم في ظل التحديات الحديثة. يلعب هذا الجهد دوراً هاماً في تعزيز الهوية الكوردية ونقلها عبر الأجيال، مما يساهم في تعزيز التلاحم والاستمرارية الثقافية في وجه التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة.

٢- تأثير التغيرات الاجتماعية على الهوية الثقافية الكوردية.

تعيش الهوية الثقافية الكوردية في تأثير مستمر نتيجة للتغيرات الاجتماعية المستمرة في المنطقة. يظهر هذا التأثير من خلال عدة جوانب تشكلت بسبب التحولات الاجتماعية المعاصرة، وفيما يلي نظرة على كيف أثرت هذه التغيرات على الهوية الثقافية الكوردية:

- **تأثير الهجرة والتشتت:** يشكل التشتت الكبير للكورد نتيجة للهجرة والنزاعات تحدياً كبيراً للهوية الثقافية الكوردية. تفرقت الأسر والمجتمعات، مما أدى إلى فقدان بعض جوانب التماسك والتواصل الثقافي.
- **تأثير وسائل الإعلام الحديثة:** شهدت التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام تأثيراً كبيراً على الثقافة الكوردية. يتم نقل المحتوى الثقافي بشكل أسرع وأوسع نطاقاً، وفي بعض الأحيان يتأثر هذا التحول بالتأثيرات الثقافية الغربية.
- **التأثيرات الاقتصادية:** تغيرات الهيكل الاقتصادي والتحولات نحو الاقتصادات الحديثة قد أثرت في أنماط الحياة والقيم الاجتماعية للكورد. قد يتسبب التغيير الاقتصادي في تحولات في القيم الثقافية التقليدية.
- **تحول القيم الاجتماعية:** شهدت القيم الاجتماعية في المجتمعات الكوردية تحولات، حيث يظهر تأثير العولمة والتواصل الثقافي العالمي في تغيير النظرة للقضايا الاجتماعية والثقافية.

- **التأثيرات الثقافية للتقاليد والدين:** يتأثر الدين والتقاليد بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية. يمكن أن يكون للتحويلات الاجتماعية تأثير كبير على تفسير وممارسة التقاليد والدين في المجتمع الكوردي.
- **تحول دور المرأة:** شهدت دور المرأة في المجتمع الكوردي تطورات، حيث يسعى المجتمع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والاعتراف بدور المرأة في مختلف الميادين، مما يؤثر على تكوين الهوية الثقافية.

في الختام، يعكس تأثير التغيرات الاجتماعية على الهوية الثقافية الكوردية التحويلات المستمرة التي تشهدها المنطقة. تتطلب هذه التحديات إدراكاً واعياً من قبل الكورد للحفاظ على جوانب هويتهم الثقافية الفريدة والتكيف مع التحويلات الحديثة بطريقة تعزز تراثهم الثقافي.

ويظهر تأثير التغيرات الاجتماعية على الهوية الثقافية الكوردية كتحديات تتطلب تفهماً عميقاً وتعاطفاً مع واقع المجتمع الكوردي. يجب على الكورد البحث عن سبل للتأقلم مع هذه التحويلات، دون التخلي عن جوانب تراثهم وثقافتهم التي تميزهم.

المحافظة على اللغة، وترويج للفنون والأدب، وتعزيز التواصل الثقافي يعد أموراً حاسمة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الحوار الثقافي والتفاعل الاجتماعي دوراً مهماً في بناء فهم متبادل وتعزيز الوحدة الثقافية.

من خلال استنهاض جماليات التنوع واحتضان التحويلات بروح إيجابية، يمكن للكورد تحقيق توازن بين الماضي والحاضر، مع النظر إلى المستقبل بثقة. بالتعاون والتفاهم، يمكن للكورد أن يقودوا تشكيل مستقبلهم بطريقة تحترم تراثهم وتنسجم مع متطلبات الوقت الحاضر.

يتطلب هذا التوازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية والتكيف مع التحويلات الاجتماعية التفكير الاستراتيجي والتفاعل المستمر مع التحديات. يمكن للمجتمع الكوردي أن يعتمد على ذكائه الاجتماعي والثقافي لتطوير استراتيجيات تعزز التماسك الهويّ وتعزز روح التضامن.

على وجه التحديد، يمكن تعزيز التربية على الهوية الكوردية في المدارس والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك تشجيع فهم الطلاب لتاريخهم ولغتهم. كما يمكن تعزيز التواصل الثقافي عبر وسائل الإعلام الحديثة والمنصات الرقمية لنقل القيم والتقاليد.

من خلال استثمار الجهود في بناء جسور التواصل بين الأجيال والمجتمعات المختلفة، يمكن تحقيق توازن يحافظ على الهوية الكوردية كمكمل ضروري للمستقبل، مما يضفي على المجتمع الكوردي القدرة على مواجهة التحديات بكل قوة وإصرار.

الجزء الثاني: التحديات الحديثة للهوية

الكوردية

في مواجهة المستجدات الحديثة في العالم، تنبع التحديات التي تواجه الهوية الكوردية من سياق متعدد الأبعاد يتشعب بين التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعكس الجزء الثاني من هذا البحث تلك التحديات التي تتسارع وتتغير مع مرور الوقت، وكيف يضطر الكورد إلى التكيف والتحدي معها للمحافظة على هويتهم الفريدة.

في ظل التحولات السياسية، يجد الكورد أنفسهم متأثرين بتشكيل الحكومات والصراعات الإقليمية، حيث يتطلب منهم التفاعل مع التحديات المتنوعة المتعلقة بالحكم الذاتي وتمثيلهم السياسي. كما يواجهون تحديات اقتصادية متزايدة نتيجة للتغيرات في هياكل الاقتصاد وحاجة المجتمع إلى تطوير استراتيجيات اقتصادية فعّالة.

من جهة أخرى، يظهر التأثير الكبير للتغيرات الثقافية في الهوية الكوردية، حيث يجد الكورد أنفسهم في تحديات الحفاظ على لغتهم وتراثهم في ظل التطورات التكنولوجية وانتشار وسائل الإعلام الحديثة. هذا يطرح تساؤلات حول كيف يمكن مواكبة الكورد لهذه التحولات والاحتفاظ بعناصر هويتهم الثقافية.

سيتم في هذا الجزء استكشاف هذه التحديات بشكل مفصل، مسلطين الضوء على تأثيرها على الهوية الكوردية وكيف يمكن للمجتمع الكوردي التكيف مع هذه التحولات الحديثة. سنتناول التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية على حد سواء، مع التركيز على كيفية تأثيرها على الحياة اليومية للكورد وكيف يتعاملون معها بروح من الصمود والتكيف.

ينتوع السياق الذي يشكل تحديات الهوية الكوردية، فتتأثر بالتغيرات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في هذا السياق الدينامي، يتعين على الكورد التفاعل مع الطموحات السياسية وتحديات الاستقرار في المنطقة، مع الأخذ في اعتبارهم أنهم يشكلون مجتمعاً ذو هوية فريدة ومتنوعة.

من الجوانب الاقتصادية، يشهد الكورد تحديات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة. يتعين عليهم البحث عن سبل لتعزيز

فرص العمل وتحفيز الابتكار الاقتصادي، مما يساهم في تحقيق استقلالهم المالي وتعزيز استقرارهم.

مع التركيز على الجوانب الثقافية، يواجه الكورد تحديات في ميدان اللغة والتراث، حيث يجدون أنفسهم في مواجهة تأثيرات العولمة والتكنولوجيا التي قد تهدد بالإضرار بتماسك ثقافتهم الفريدة. ينبغي عليهم استكشاف سبل تعزيز التواصل الثقافي وتنظيم فعاليات تروج للفهم والاحترام المتبادل.

في الختام، يبرز الجزء الثاني من هذا البحث تعقيدات وتفاوتات التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث. إن فهم هذه التحديات والتفاعل معها بروح من الحوار والتعاون يمكن أن يساهم في تعزيز التماسك والاستقرار داخل المجتمع الكوردي وتحقيق رؤية أكثر استدامة لمستقبلهم.

أولاً: القضايا السياسية:

١- تأثير النزاعات الإقليمية على الهوية الكوردية.

تأثير النزاعات الإقليمية على الهوية الكوردية يمثل جانباً حيوياً في فهم تحولات وتحديات هذه الهوية في العصر الحديث. يشكل الشعب الكوردي واحداً من أكبر الشعوب دون دولة خاصة به، مما يجعلهم عرضة للتأثيرات الكبيرة للنزاعات الإقليمية التي تشهدها المنطقة. إليكم بعض الجوانب الرئيسية لتأثير هذه النزاعات على الهوية الكوردية:

- **تشنت الكورد:** نتيجة للنزاعات الإقليمية، خاصة في مناطق الشرق الأوسط، تعاني الشعب الكوردي من تشنت وتشريد كبير. يجد الكثيرون منهم أنفسهم يعيشون في دول مختلفة أو حتى في أماكن داخل بلادهم بعيدة عن مناطقهم الأصلية، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي والثقافي.
- **التأثير السياسي:** يتأثر الكورد سياسياً بشكل كبير بالنزاعات الإقليمية، حيث تلعب التحالفات والصراعات دوراً في تشكيل مصير الشعب الكوردي. قد تؤدي الصراعات إلى تشكيل تحالفات جديدة أو تحديث دور الكورد في الحكومات المحلية والإقليمية.
- **تأثير الهجرة واللجوء:** النزاعات تعزز ظاهرة الهجرة واللجوء بشكل كبير بين الكورد. البعض يضطر للهروب من مناطق الصراع إلى دول أخرى، مما يؤدي إلى تكوين مجتمعات كوردية خارج

وطنهم الأصلي وي طرح تحديات جديدة للحفاظ على هويتهم في بيئات مختلفة.

● **التأثير الاقتصادي:** يمكن أن تؤثر النزاعات الإقليمية على الاقتصاد الكوردي، سواء عبر قطع الطرق التجارية أو تدمير البنية التحتية الاقتصادية. يواجه الكورد تحديات في بناء اقتصاد مستدام وتحقيق التنمية في ظل الظروف الصعبة التي قد تخلفها النزاعات.

● **تأثير الهوية الثقافية:** يمكن أن تتسبب النزاعات في تأثير الهوية الثقافية الكوردية، حيث يضطر الكثيرون إلى التكيف مع سياقات جديدة والتعايش مع مجتمعات متنوعة. يتعين عليهم البحث عن سبل للمحافظة على لغتهم وتقاليدهم في ظل التحديات المستمرة.

تلخص هذه الجوانب كيف يمكن أن تكون النزاعات الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من تشكيل وتحديد الهوية الكوردية، مما يضع الشعب الكوردي في مركز تحديات معقدة ومتنوعة يجب عليهم التعامل معها بحكمة ومرونة.

٢- تحديات الحكم الذاتي والعلاقات مع الحكومات المحلية.

تحديات الحكم الذاتي للشعب الكوردي وعلاقاته مع الحكومات المحلية تشكل جزءاً هاماً من الواقع السياسي والاجتماعي للكورد، وتظهر على مدار الزمن بشكل متغير نتيجة للعديد من العوامل. فيما يلي نظرة على بعض هذه التحديات:

● **السياق السياسي والقانوني:** يواجه الحكم الذاتي للكورد تحديات في تحقيق الاعتراف الرسمي والتأييد القانوني من الحكومات المحلية. قد تكون هناك معوقات سياسية تعترض فهم الحكومات الرسمية للحكم الذاتي للكورد، مما يعيق قدرتهم على تنظيم شؤونهم بشكل كامل.

● **التوازن بين الاستقلالية والتكامل:** تتطلب التحديات الحديثة تحقيق توازن حساس بين استقلالية الكورد وتكاملهم في النظام الوطني. قد يواجهون تحديات في تعزيز حقوقهم وتمثيلهم بينما يحافظون على التفاعل البناء مع الحكومات الرسمية.

● **التمثيل السياسي:** يواجه الكورد تحديات في تحقيق تمثيل سياسي فعال داخل الهياكل الحكومية المحلية. يحتاجون إلى التأكد من أن

صوتهم مسموع وأن هناك توازناً في التمثيل الحكومي للضمان تلبية احتياجات مجتمعهم.

● **التحديات الاقتصادية:** يتعامل الكورد مع تحديات اقتصادية في سبيل تحقيق استقلال اقتصادي داخل الإطار الذاتي. يجب عليهم تطوير سياسات اقتصادية مستدامة تساهم في تحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشة.

● **الحفاظ على اللغة والثقافة:** قد تكون التحديات في مجال اللغة والثقافة حاسمة للحكومات الذاتية. يحتاج الكورد إلى الحفاظ على تراثهم الثقافي ولغتهم بشكل فعّال، مما يتطلب دعماً وتشجيعاً من الهيئات الحكومية.

● **تأثير الصراعات الإقليمية:** الصراعات الإقليمية يمكن أن تؤثر سلباً على علاقات الحكومات المحلية مع الكورد. قد تعاني الحكومات الذاتية من تداولات غير مستقرة بناءً على التطورات الإقليمية، مما يجعل إدارة الشؤون الداخلية أكثر تعقيداً.

مواجهة هذه التحديات يتطلب من الحكومات الذاتية للكورد تطوير سياسات مستدامة وتعاون فعّال مع الحكومات المحلية لضمان حقوق الكورد وتحقيق تطلعاتهم داخل إطار الحكم الذاتي.

ثانياً: اللامركزية والتقسيم:

١- تأثير سياسات التقسيم على الوحدة الهوية للكورد.

سياسات التقسيم لها تأثير عميق على وحدة الهوية الكوردية، إذ تمثل هذه السياسات تحديات كبيرة تؤثر على تلاحم الشعب الكوردي وتشكل تحولات في تجربتهم الهوياتية. فيما يلي نظرة عن كثب على تأثير سياسات التقسيم على وحدة الهوية الكوردية:

● **تفكك الأراضي الكوردية:** يعتبر تقسيم الأراضي التاريخية للكورد إلى دول مختلفة وحدة جغرافية وإدارية منفصلة من بين أهم التحديات. يعيش الكورد في بلدان مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا، وتقسيم هذه الأراضي قد يقوض الروابط الجغرافية والثقافية التي تميز الهوية الكوردية.

- **تأثير الحكومات الوطنية:** تعتبر سياسات التقسيم بمثابة أداة للسيطرة والتحكم من قبل الحكومات الوطنية. في بعض الأحيان، تستخدم هذه الحكومات سياسات التقسيم لتقويض التماسك الكوردي وللحيلولة دون تشكيل كتلة قوية قد تشكل تحدياً للسلطة المركزية.
 - **تأثير الحروب والنزاعات:** النزاعات والحروب في المناطق التي يعيش فيها الكورد يمكن أن تتسبب في تقسيم البنية الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى انفصال أجزاء من المجتمع الكوردي وتشكيل جيوب من الهوية الكوردية المفصولة.
 - **التأثير الثقافي واللغوي:** يمكن أن يؤدي التقسيم إلى فصل الكورد عن بعضهم البعض، مما ينعكس على اللغة والثقافة. قد يواجه الكورد في مناطق مختلفة تحديات في الحفاظ على اللغة والتراث الثقافي في ظل تأثيرات التفرقة الإدارية.
 - **تحول الهوية السياسية:** يمكن أن يؤدي التقسيم إلى تحولات في الهوية السياسية للكورد، إذ تظهر أفكار الانفصال والحكم الذاتي بشكل أكثر وضوحاً في بعض المناطق، بينما قد تكون الأولويات الأخرى مرتبطة بالمواطنة في الدولة المضيفة.
 - **البحث عن التمثيل الدولي:** يمكن أن يجد الكورد أنفسهم يبحثون عن التمثيل الدولي في مؤسسات دولية، حيث قد يكونون محرومين من التمثيل الوطني الفعال في دولهم.
- تجسد سياسات التقسيم تحديات كبيرة لوحدة الهوية الكوردية، ومع ذلك، يظل الكورد يبديون إصراراً على الحفاظ على هويتهم الفريدة والتماسك الاجتماعي عبر الحدود الإدارية.

٢- دور الحكومات الإقليمية في تشجيع أو تقويض الهوية الكوردية.

دور الحكومات الإقليمية يلعب دوراً حاسماً في تشكيل وتأثير الهوية الكوردية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً اعتماداً على السياسات والتفاعل بين الحكومات الإقليمية والكورد. إليكم لمحة عن كيفية تأثير الحكومات الإقليمية على الهوية الكوردية:

- **تعزيز الثقافة والتراث:** يمكن للحكومات الإقليمية تعزيز الهوية الكوردية من خلال دعم وتشجيع اللغة والفنون والتراث الكوردي.

تقديم الدعم للمؤسسات الثقافية والتعليم الكوردي يعزز اللغة والهوية الثقافية بين الشباب الكورد.

● **التمثيل السياسي:** يمكن أن يلعب الدور السياسي للحكومات الإقليمية دوراً حاسماً في تشجيع التمثيل الكوردي في هياكل الحكم. توفير فرص متساوية للمشاركة الكوردية في الحياة السياسية يساهم في تعزيز الهوية السياسية للكورد.

● **تشجيع الحكم الذاتي:** في بعض الحالات، تقوم الحكومات الإقليمية بتشجيع الحكومات الذاتية للكورد في إطار مؤسسات الدولة. يمكن أن يساهم الحكم الذاتي في تعزيز الهوية الكوردية والسيطرة الكوردية على شؤونهم الداخلية.

● **دعم الحقوق الثقافية واللغوية:** قد تلعب الحكومات الإقليمية دوراً في دعم وتعزيز حقوق اللغة والثقافة الكوردية. مثل هذا الدعم يعزز الهوية الثقافية للكورد ويساهم في الحفاظ على لغتهم وتراثهم.

● **التحفيز الاقتصادي:** من خلال تقديم الدعم الاقتصادي وخلق فرص العمل، يمكن للحكومات الإقليمية أن تساهم في تحسين ظروف المعيشة وتعزيز الوحدة الاقتصادية بين الكورد، مما يؤثر إيجابياً على تماسك الهوية الكوردية.

● **تحفيز التعايش السلمي:** يمكن للحكومات الإقليمية تحفيز بيئة تعايش سلمي بين الكورد والمجتمعات الأخرى. دعم الحوار الحضاري وتعزيز التفاهم المتبادل يساهم في بناء جسور الوحدة الهوية بين مكونات المجتمع.

مع ذلك، يجب أيضاً أن نشير إلى أن هناك تحديات يمكن أن تنشأ من تفاعل الحكومات الإقليمية مع الهوية الكوردية:

● **التقسيم الإداري:** قد يتسبب التقسيم الإداري وتقسيم السلطة بين الحكومات الإقليمية والحكومات الوطنية في تشويش هوية الكورد وتضعف وحدتهم السياسية.

● **سياسات القمع:** تستخدم بعض الحكومات الإقليمية سياسات القمع والتمييز ضد الهوية الكوردية للحفاظ على الاستقرار والتوحيد الوطني، مما يضعف التماسك الثقافي للكورد.

● **تحفيز التفرقة:** في بعض الأحيان، تستخدم الحكومات الإقليمية استراتيجيات تفرقة لتفويض الوحدة الكوردية، على سبيل المثال، من خلال تحفيز الانقسامات العرقية أو الدينية.

● **قمع الحقوق:** يمكن أن يتعرض الكورد لقمع حقوقهم السياسية والثقافية، وذلك من خلال سياسات قمعية تستخدم لمنع التظاهر بالهوية الكوردية أو التعبير عنها.

● **المشاركة المحدودة:** قد تفرض بعض الحكومات الإقليمية قيوداً على المشاركة الكوردية في المؤسسات الحكومية والعسكرية، مما يقلل من تأثيرهم في صنع القرار ويقيد فرصهم السياسية.

في النهاية، يظهر أن دور الحكومات الإقليمية في تأثير الهوية الكوردية هو أمر معقد يتأثر بالسياسات والتحولات السياسية والاجتماعية. تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الكوردية والتفاعل بشكل بناء مع السلطات الإقليمية يظل تحدياً هاماً لمستقبل وحدة الهوية الكوردية.

في ظل هذا السياق التعقيد، يتعين على الكورد أن يكونوا على استعداد للتعامل مع التحديات والفرص التي يطراً عليها موقفهم الهوياتية. يتطلب ذلك تعزيز وحدة الهوية الكوردية وتعزيز التفاهم بين مختلف أقاليم تواجد الكورد، مع الحفاظ على حقوقهم وهويتهم الفريدة.

من الضروري أيضاً أن يستمر التفاعل مع الحكومات الإقليمية بشكل بناء وبناء على مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية. يمكن أن يكون التعاون مع السلطات المحلية فرصة لتعزيز الهوية الكوردية وتحقيق المزيد من الحقوق والتمثيل.

في نهاية المطاف، يبقى تشكيل وتأثير الهوية الكوردية مرتبطاً بشكل كبير بالتفاعل مع العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. بتحقيق التوازن الصحيح بين الحفاظ على الهوية الكوردية والتكامل البناء مع السلطات المحلية، يمكن للكورد تجاوز التحديات وبناء مستقبل يعكس تنوع ووحدة هويتهم.

الجزء الثالث: تأثير التطورات الدولية

في ساحة العلاقات الدولية، تمثل التحولات والتطورات العالمية عاملاً أساسياً يؤثر بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم. يشهد العصر الحديث تسارعاً في التغيرات الدولية، مما يضع الأمم والشعوب أمام تحديات جديدة وفرص متجددة. في هذا السياق، يظهر تأثير التطورات الدولية كعنصر حيوي يلعب دوراً حاسماً في تشكيل مسارات التاريخ وتوجيه مستقبل الأمم.

تتنوع التطورات الدولية بين التحولات الاقتصادية الكبيرة، والتطورات التكنولوجية، والأزمات البيئية، والتحولات السياسية والاجتماعية. إن تكامل هذه العوامل يخلق تواصلاً معقداً يتسم بالتفاعلات المتبادلة بين الدول والمنظمات الدولية، مما ينعكس تأثيره على الساحة الدولية بشكل شامل.

في هذا السياق، ستستمر في استكشاف كيف يتسبب تأثير التطورات الدولية في تحديات جديدة وفرص متجددة للأمم والشعوب. سننظر في كيفية تشكيل هذه التطورات للنظام العالمي، وكيف تؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية، مع التركيز على كيفية تكوينها للهويات الوطنية والتفاعلات الداخلية في مجتمعات مختلفة.

يظهر التأثير القوي للتطورات الدولية على الديناميات الإقليمية والمحلية، حيث تتداخل الأحداث العالمية مع الواقع المحلي، مما يلزم الدول والمجتمعات بالتكيف مع هذه التغيرات. التحولات في الاقتصاد العالمي، والتقنيات الحديثة، والمشاكل البيئية تتطلب استجابات شاملة ومتكاملة.

في ظل هذا السياق، يجد الأفراد والمجتمعات أنفسهم أمام تحديات متنوعة، مثل تغيرات في سوق العمل، وتأثير الابتكار التكنولوجي على الحياة اليومية، وتفاقم المشكلات البيئية العالمية. في الوقت نفسه، يمكن أن تفتح التطورات الدولية أبواباً للتعاون وتبادل الخبرات، مما يوفر فرصاً لتحسين جودة الحياة وتحقيق التقدم.

تأثير التطورات الدولية يمتد أيضاً إلى المشهد السياسي، حيث تلعب الدول دوراً مهماً في التكيف مع التحديات الأمنية والاقتصادية. العلاقات الدولية تصبح أكثر تعقيداً، ويصبح التفاعل بين الدول أمراً حيوياً للتغلب على المشكلات العالمية المشتركة، مثل التغير المناخي والأزمات الصحية العالمية.

في النهاية، يظهر أن تأثير التطورات الدولية لا يمكن إغفاله، إذ يشكل جزءاً أساسياً من الواقع الحديث. التحديات التي تطرأ جنباً إلى جنب مع الفرص تتطلب رؤية مستدامة واستراتيجيات فعالة لتحقيق التوازن بين الاستجابة لهذه التحولات والحفاظ على الهويات الوطنية والمجتمعية.

أولاً: الصراعات الإقليمية:

١- كيف تؤثر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على الهوية الكوردية؟

تتعرض الهوية الكوردية في منطقة الشرق الأوسط لتأثيرات كبيرة نتيجة للصراعات الإقليمية التي تعم المنطقة. يمثل الشعب الكوردي إحدى الفئات العرقية الكبيرة في المنطقة، وتأثير الصراعات يمتد إلى مختلف جوانب حياتهم، بدءاً من السياسة وصولاً إلى الثقافة والاقتصاد. فيما يلي نظرة عن كثب على كيفية تأثير الصراعات الإقليمية على الهوية الكوردية:

- **تقسيم الأراضي والانفصال:** تشهد الأراضي التاريخية للكورد تقسيماً بين عدة دول في المنطقة، بما في ذلك تركيا وإيران والعراق وسوريا. الصراعات الإقليمية أدت في بعض الأحيان إلى إعلان كيانات محلية كوردية مستقلة، مما يؤثر على الهوية الكوردية ويشكل تحديات جديدة في مواجهة الانفصال وتوحيد الكورد.
- **تأثير الحروب والنزاعات:** يعيش الكورد في مناطق شهدت صراعات وحروب دائمة، سواء كان ذلك في إطار النزاعات المحلية أو التدخلات الإقليمية. يمكن أن تؤدي هذه الحروب إلى تشتيت السكان الكورد وتدمير بنية المجتمع، مما يؤثر على الهوية الكوردية ويخلق تحولات في التجربة الحياتية.
- **تحولات سياسية وتغييرات الحكومات:** يتأثر الكورد بشكل كبير بالتحولات السياسية والتغييرات في هيكل الحكومة في المنطقة. يمكن أن تؤدي التغييرات السياسية إلى إصدار سياسات جديدة تؤثر على حقوق الكورد وتحدد مدى تمثيلهم في الحياة السياسية والمؤسسات الحكومية.
- **ضغوط اللغة والثقافة:** يواجه الكورد في بعض الأحيان ضغوطاً للتأقلم مع لغات وثقافات محيطهم، مما قد يؤثر على استمرارية اللغة

والتراث الثقافي الكوردي. السياسات التعليمية والإعلامية قد تلعب دوراً هاماً في هذا السياق.

- **التدخلات الإقليمية والتحالفات:** قد تكون التدخلات الإقليمية والتحالفات السياسية للدول المحيطة بالكورد مؤثرة على هويتهم. يمكن أن تشير العلاقات الخارجية إلى التحالفات أو التوترات التي قد تؤثر على الهوية الكوردية والتمثيل السياسي.

تظهر هذه العوامل كيف أن الصراعات الإقليمية لها تأثير كبير على الهوية الكوردية، حيث يجد الكورد أنفسهم في مواجهة تحديات متعددة في محاولة الحفاظ على وحدتهم وهويتهم الفريدة في سياق تعقيدات إقليمية متزايدة.

٢- دور المؤسسات الدولية في التأثير على قضايا الكورد.

تلعب المؤسسات الدولية دوراً حيوياً في تشكيل وتأثير قضايا الكورد، خاصةً في سياق التحولات الإقليمية والدولية. تمتلك هذه المؤسسات التي تضم منظمات حكومية وغير حكومية، وكذلك الهيئات الإنسانية والدبلوماسية، إمكانيات هائلة لتحديد مسارات التنمية والحقوق الإنسانية والتسوية السياسية في المناطق التي يتواجد فيها الكورد. فيما يلي نظرة على دور هذه المؤسسات في التأثير على قضايا الكورد:

- **حقوق الإنسان واللاجئين:** تلعب المنظمات الحقوقية الدولية دوراً هاماً في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتعرض لها الجماعة الكوردية. تسعى هذه المؤسسات إلى التأثير على الضغوط الدولية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وضمان حقوق اللاجئين والمهجرين الكورد.

- **لجان السلام والتسوية:** تقوم بعض المنظمات الدولية بدور حيوي في تسهيل عمليات التسوية والمفاوضات السياسية بين الكورد والحكومات المحلية. تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق حلول دائمة للصراعات وتعزيز الحوار السياسي لتحقيق الاستقرار والتنمية.

- **التعليم والثقافة:** تساهم المؤسسات الدولية في دعم البرامج التعليمية والثقافية التي تعزز الهوية الكوردية وتحفز على الحوار الثقافي. يتم ذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع التي تعزز التراث الكوردي وتعمل على الحفاظ على اللغة والثقافة.

- **التنمية والإغاثة:** تساهم المنظمات الإنسانية الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية للكورد المتأثرين بالنزاعات والأوضاع الإنسانية الصعبة. توفير المساعدات الغذائية والرعاية الصحية والإسكان يسهم في تقديم دعم عاجل وطويل الأمد.
- **مكافحة الإرهاب والتطرف:** تعمل المؤسسات الدولية على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف الذي قد يؤثر على الكورد. يشمل ذلك تبادل المعلومات والتعاون في مجال الأمن الإقليمي لمحاربة التنظيمات الإرهابية.
- **دعم العمل الإنساني:** تلعب المنظمات الإنسانية الدولية دوراً في تقديم الدعم الإنساني للكورد الذين يعيشون في ظروف صعبة نتيجة للنزاعات. يشمل ذلك توفير المأوى، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم.

بهذه الطرق، تقوم المؤسسات الدولية بدعم قضايا الكورد على مستويات متعددة، سواء كان ذلك في مجال حقوق الإنسان أو التنمية الاقتصادية أو التسوية السياسية. يتوقع أن يستمر هذا الدور في تحديد مسار تطور قضايا الكورد وتحقيق تأثير إيجابي على مستقبلهم.

ثانياً: التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

١- تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية على مستقبل الهوية الكوردية.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة الدولية لها تأثيرات هامة على مستقبل الهوية الكوردية. يشمل هذا التأثير تحولات في هياكل الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا والتواصل الثقافي، مما يؤثر على الكورد على مستوى الهوية الثقافية والسياسية والاقتصادية. فيما يلي نظرة عن كئيب على كيفية تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية على مستقبل الهوية الكوردية:

- **التأثير الاقتصادي:** يمكن أن تلعب التحولات في هياكل الاقتصاد العالمي دوراً في تشكيل مستقبل الهوية الاقتصادية للكورد. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التكنولوجيا والابتكار إلى إمكانات اقتصادية جديدة، وتعزز التجارة الدولية للكورد، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية في المناطق الكوردية.

● **التحولات الاجتماعية:** يمكن أن تؤثر التغيرات الاجتماعية العالمية، مثل تقدم حقوق المرأة أو التغيرات في هياكل الأسرة، على الهوية الاجتماعية للكوورد. يمكن أن يسهم التفاعل المتزايد مع المجتمع العالمي في تشكيل آراء وقيم الشباب الكوردي وتأثير مفهومهم للهوية.

● **العولمة والتواصل الثقافي:** تقدم التطورات في وسائل التواصل والعولمة إمكانيات للكوورد لتعزيز ثقافتهم والتفاعل مع المجتمع العالمي. يمكن للتواصل الثقافي أن يشجع على تبادل الأفكار والتجارب بين الكورد والثقافات الأخرى، مما يؤدي إلى تأثير إيجابي على هويتهم الثقافية.

● **الهجرة وتبادل الثقافات:** قد تؤثر التحولات في نماذج الهجرة على هوية الكورد، حيث يمكن أن تؤدي الهجرة إلى تشكيل مجتمعات كوردية في مختلف أنحاء العالم. يمكن أن يسهم هذا في تبادل الثقافات وتعددية الهوية بين الكورد.

● **التحديات الاقتصادية والتفاوت الاقتصادي:** يمكن أن تؤدي التحديات الاقتصادية المستمرة إلى تفاوت اقتصادي بين المناطق الكوردية والمجتمعات الأخرى، مما يؤثر على الفرص الاقتصادية والتنمية. يتطلب التعامل مع هذه التحديات إدارة فعالة للموارد وتعزيز الشمول الاقتصادي.

● **تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية:** يمكن أن تكون الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الركود الاقتصادي، تحدياً كبيراً للهوية الكوردية. يتعين على الكورد التكيف مع تأثيرات هذه الأزمات والبحث عن سبل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

بشكل عام، يظهر أن مستقبل الهوية الكوردية يتأثر بشكل كبير بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. يتطلب هذا التأثير من الكورد استعداداً للتكيف مع التحديات واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز الهوية الكوردية وتعزيز دورها في المجتمع الدولي. يتعين على الكورد تطوير استراتيجيات شاملة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. الاستثمار في التعليم، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز التواصل الثقافي يمكن أن تكون وسائل فعالة لتعزيز الهوية الكوردية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الكوردية أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الهوية الكوردية من خلال دعم المشاريع الثقافية والاقتصادية التي تعزز التراث الكوردي وتعمل على تعزيز الفهم المتبادل بين الكورد والمجتمعات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون السياسات الحكومية والإجراءات التنموية موجهة نحو تعزيز المساواة والشمول الاقتصادي في جميع المناطق الكوردية.

في نهاية المطاف، يتطلب مستقبل الهوية الكوردية رؤية طويلة الأمد تحقق التوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن للكورد أن يستفيدوا من فرص التفاعل مع المجتمع الدولي لتعزيز هويتهم وتعزيز مكانتهم في المجتمع العالمي بما يعزز التعددية والفهم المتبادل.

٢- التحديات والفرص المتعلقة بالتكنولوجيا والتواصل العالمي.

تشهد التكنولوجيا والتواصل العالمي تطورات سريعة وعميقة في العصر الحديث، وهذا يثير تحديات وفرصاً كبيرة للمجتمعات حول العالم، بما في ذلك الهوية الكوردية. إليكم نظرة عن كثب على التحديات والفرص المتعلقة بالتكنولوجيا والتواصل العالمي بالنسبة للهوية الكوردية:

التحديات:

- **فجوة التكنولوجيا:** تواجه بعض المناطق الكوردية فجوة في استخدام التكنولوجيا، حيث يمكن أن تؤثر هذه الفجوة على فرص الوصول إلى المعلومات والمشاركة في التقدم التكنولوجي.
- **تهديدات الأمان الرقمي:** مع تقدم التكنولوجيا يأتي تزايد التهديدات الرقمية. يمكن أن تواجه المجتمعات الكوردية التحديات في مجال الأمان الرقمي وحماية المعلومات الشخصية والهوية الرقمية.
- **انتشار الأخبار الزائفة:** تعتبر الأخبار الزائفة تحدياً متزايداً في العصر الرقمي، حيث يمكن أن تؤثر على تشكيل الرأي العام وتلويين الفهم لدى الناس لهويتهم الكوردية.
- **الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي:** رغم الفرص التي تقدمها وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن يكون الاعتماد الكبير عليها تحدياً، حيث قد يؤدي إلى تشويه للهوية أو انتشار رؤى مشوهة.

- **فقدان التواصل الوجيه:** قد يسهم التواصل الرقمي في فقدان التواصل الوجه لوجه، مما يمكن أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية والتفاعل الثقافي.

الفرص:

- **الوصول إلى المعلومات:** يمكن للتكنولوجيا توسيع إمكانيات الكورد للوصول إلى المعلومات والمحتوى الثقافي الذي يعزز الهوية الكوردية.
- **تعزيز التواصل الثقافي:** يمكن أن يساهم التواصل العالمي في تعزيز التفاهم بين الكورد والمجتمعات الأخرى، ويعزز تبادل الثقافات والخبرات.
- **التوظيف والريادة الاقتصادية:** يمكن أن تفتح التكنولوجيا أفقاً لفرص العمل وريادة الأعمال، مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في المناطق الكوردية.
- **توسيع نطاق التعليم:** يمكن أن تقدم التكنولوجيا فرصاً لتحسين نظام التعليم وتوسيع وصول الشباب الكوردي إلى التعليم العالي والتدريب المهني.
- **التواصل مع الجاليات الكوردية في الخارج:** يمكن أن تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في توفير وسيلة فعالة للتواصل بين الجاليات الكوردية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. يمكن للتكنولوجيا توفير منصات للتفاعل والتبادل الثقافي بين الكورد في الوطن والكورد في الخارج، مما يعزز الوحدة والتضامن.
- **التسهيل على حقوق الإنسان:** يمكن لاستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي أن يلعب دوراً هاماً في رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشر الوعي حولها، مما يشكل فرصة لتحسين الأوضاع وحماية الهوية الكوردية.
- **المشاركة في الحوار العالمي:** يمكن للكورد أن يستخدموا وسائل التواصل والتكنولوجيا للمشاركة في الحوارات العالمية حول قضايا هويتهم وتحقيق تأثير إيجابي في صياغة السياسات الدولية.

• **تعزيز الابتكار الثقافي:** نفتح التكنولوجيا أفقاً للإبداع والابتكار الثقافي، حيث يمكن للورد استخدام وسائل التواصل ومنصات الإنترنت لنشر أعمالهم الفنية والأدبية والثقافية على مستوى عالمي.

• **تعزيز التواصل بين الأجيال:** يمكن أن تسهم التكنولوجيا في تعزيز التواصل بين الأجيال، حيث يمكن للشباب الكوردي الاستفادة من وسائل التواصل لفهم تراثهم وتاريخهم بشكل أفضل وتحفيز التفاعل مع الأجيال الأكبر سناً.

مع تلك التحديات والفرص، يتعين على المجتمع الكوردي تطوير استراتيجيات فعّالة للاستفادة القصوى من التكنولوجيا والتواصل العالمي، مع مراعاة تحقيق التوازن بين الاستفادة من الفرص المتاحة والتصدي للتحديات المحتملة.

الختام:

تلخيص للتحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث، مع التأكيد على أهمية التفاعل مع التطورات الدولية والسعي لحلول شاملة تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة للورد.

في الختام، تظهر التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث بوضوح، وتشكل محطة هامة تتطلب تعاطفاً واستجابة فعّالة. من بين هذه التحديات، نجد تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية على هوية الورد، إلى جانب تحديات مثل الانفصال العثماني وتوزيع الحدود، وضغوط الحكم الذاتي والصراعات الإقليمية.

لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة للهوية الكوردية، يتعين على المجتمع الكوردي التفاعل بفعالية مع التطورات الدولية. يجب أن تكون هناك جهود مستمرة للمحافظة على اللغة والثقافة الكوردية، وتشجيع التعليم ونقل المعرفة إلى الأجيال الصاعدة. كما يتعين على الورد أن يتبنوا أساليب حديثة في التفاعل مع وسائل التواصل والتكنولوجيا لتعزيز التواصل الثقافي والاقتصادي. على الصعيدين الوطني والدولي، يجب تعزيز الحوار وتشجيع المشاركة الكوردية في صياغة القرارات ذات الصلة. يمكن للورد أن يلعبوا دوراً بارزاً في تعزيز السلام والتعايش في المنطقة، مع التأكيد على أهمية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

علاوةً على ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الورد في مختلف الدول لتبادل الخبرات وتوحيد الجهود نحو تحقيق أهداف مشتركة. ينبغي أن تكون الاستراتيجيات الشاملة التي تتناول التحديات بروح إيجابية وبأسلوب مستدام هي السبيل لضمان استمرار الهوية الكوردية وتعزيز تأثيرها في العالم المعاصر.

❖ التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية بنه على التحديات والظروف الحالية.

المقدمة:

تعتبر التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية الكوردية أمراً يستند إلى تحليل دقيق للتحديات والظروف الحالية. يعيش الشعب الكوردي في عصر تميز بتغيرات سريعة في السياق السياسي والاقتصادي العالمي، مما يفرض تحديات جديدة وفرصاً متجددة على هويتهم وقضيتهم. يتطلب فهم المستقبل الكوردي التأمل في السيناريوهات المحتملة والمساهمة في تشكيل مسار القضية الكوردية في العقد القادم.

في ظل التحديات التي تواجه الهوية الكوردية، تبرز أهمية الحفاظ على التراث الثقافي واللغوي الكوردي كعنصر أساسي للهوية. يشهد العصر الحديث توجهاً نحو التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يفتح أفقاً للتواصل الثقافي وتعزيز الانتماء الوطني بين الكورد. يمكن أن تكون الوسائل الحديثة والتكنولوجيا محفزاً لتوثيق التاريخ والتواصل بين الأجيال، مما يعزز وحدة الهوية الكوردية.

مع التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة، تتجه القضية الكوردية نحو فترة جديدة قد تتسم بالتحولات الإيجابية. يمكن أن يكون التفاعل مع المجتمع الدولي والمشاركة في الحوارات الإقليمية والدولية وسيلة لتعزيز الوعي بالقضية الكوردية وجلب الدعم الدولي لتحقيق حقوق الشعب الكوردي.

من الجوانب الاقتصادية، يمكن أن تكون الاستثمارات في التنمية المحلية وتعزيز فرص العمل محفزاً للاستقرار وتحسين وضع الكورد اقتصادياً. إلى جانب ذلك، يمكن أن يلعب التعليم دوراً هاماً في تشكيل مستقبل الهوية الكوردية، حيث يتعين تعزيز نظام تعليم يحقق التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية وتزويد الشباب بالمهارات الحديثة.

على صعيدين السياسة والحقوق، يتعين أن يشارك الكورد بفعالية في العمليات السياسية لتحقيق تمثيل قوي وإسهامات فعالة في تشكيل القرارات المؤثرة. يمكن

أن يسهم الحوار المفتوح والبناء مع الحكومات المحلية والدولية في تعزيز فهم القضية الكوردية وتحقيق حلاً شاملاً ومستداماً.

بهذا السياق، يأتي دور الكورد في تحديد مسار مستقبل الهوية الكوردية، حيث تكمن الفرص في التفاعل الفعال مع التحولات العالمية والإسهام في بناء مجتمع يتسم بالاستقرار والتنمية المستدامة. في ظل التحديات الراهنة، يمكن أن تكون التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية الكوردية متأثرة بالعديد من العوامل التي تتراوح بين التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من التحديات التي تواجه الهوية الكوردية، يظل الوعي بالقضية الكوردية قوياً، والكورد يستمرون في تعزيز هويتهم والدفاع عن حقوقهم. يمكن أن تشكل المشاركة الفعالة في الساحة الدولية والإقليمية فرصة للكورد للتأثير على صياغة القرارات التي تؤثر في مستقبلهم.

من الجوانب الثقافية والتعليمية، تقدم التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي فرصاً جديدة لنقل الثقافة وتوثيق التاريخ الكوردي. يمكن أن تكون هذه الوسائل وسيلة لتواصل الأجيال وتعزيز التفاهم والوحدة الوطنية.

من الضروري أن يكون التفاعل مع التحولات الدولية والتحديات الحالية هو إطار عمل رئيسي لتحقيق مستقبل أفضل للهوية الكوردية. بالتعاون مع المجتمع الدولي والمشاركة الفعالة في الحوارات الدولية، يمكن أن يكون للكورد دور أكبر في تحديد المستقبل وتحقيق تقدم إيجابي.

في النهاية، يتعين على الكورد أن يكونوا مفعمين بالتفاؤل والتصميم على تحقيق تقدم مستدام. بالاعتماد على تاريخهم الطويل وروح المقاومة، يمكن أن يكون للهوية الكوردية دور مؤثر في بناء مستقبل قوي ومزدهر.

في الختام، تتطلع الهوية الكوردية نحو مستقبل يتسم بالتفاؤل والتطور، حيث يمكن للكورد أن يكونوا الفاعلين الرئيسيين في تحديد مسار قضيتهم وتعزيز وجودهم في العالم المعاصر. من خلال التفاعل البناء مع التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة، يمكن أن تصبح الهوية الكوردية عاملاً جوهرياً في خلق مستقبل يعكس التراث الثقافي والتطلعات المشتركة للشعب الكوردي.

يتعين على الكورد أن يستمروا في الابتكار وتوظيف التكنولوجيا ووسائل الاتصال لنقل قضيتهم إلى العالم، مع الحفاظ على الروح التضامنية والوحدة الوطنية. من خلال التعاون الفعال مع الأطراف المحلية والدولية، يمكن تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة للهوية الكوردية.

في نهاية المطاف، يكمن القوة في تفعيل الفرص وتحويل التحديات إلى محطات للتطوير والتقدم. بالتأكيد، سيظل الكورد حماةً لهويتهم ومحركين للتغيير، بغية بناء مستقبل يعكس تاريخهم الفخور ويرسخ مكانتهم كعنصر حيوي ومتنوع في المجتمع العالمي.

أولاً: التحليل التاريخي:

يبدأ البحث بتتبع تطورات الهوية الكوردية عبر العصور، مركزاً على الفترة الحديثة وما بعد الحرب العالمية الأولى. يُلقى الضوء على تأثير الانفصال العثماني وتوزيع الحدود على هوية الكورد، وكذلك دورهم في التحولات السياسية في المنطقة.

الجزء الأول: التحليل التاريخي

تاريخ الهوية الكوردية يمثل رحلة طويلة ومعقدة تمتد عبر عدة عصور، ويتضح أن الفترة الحديثة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، كانت محورية في تحديد مسار الهوية الكوردية وتأثيراتها. يعود الجذور إلى الفترة العثمانية، حيث كانت هناك تحولات كبيرة في خريطة المنطقة وتوزيع السلطة الإقليمي.

(١)- تأثير الانفصال العثماني:

في أعقاب الانهيار العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة تغييرات هائلة في التوازنات السياسية. للكورد، كانت هذه الفترة تحمل في طياتها تحديات جسيمة وفرصاً استثنائية. تمثلت إحدى التحديات الرئيسية في عدم تحقيق وعد إنشاء دولة كوردية مستقلة، كما كان يأمل الكثيرون من الكورد. تشكل هذه التجربة نقطة انعطاف حاسمة في تشكيل فهم الكورد لمستقبل هويتهم.

تأثير الانفصال العثماني على الهوية الكوردية:

في ما بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت المنطقة التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية تغييرات هائلة بسبب عمليات الانفصال وتوزيع الحدود الجديدة. للكورد، كانت هذه الفترة تمثل فترة تحول حاسمة ترتبط بتشكيل هويتهم وتحديد مسار مستقبلهم.

● **تحقيق الآمال وخيبة الأمل:** بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، أثّرت آمال كبيرة بين الكورد في تحقيق حلم إقامة دولة كوردية مستقلة. لكن مع توزيع الحدود الجديدة بموجب اتفاقيات سايكس-بيكو، لم تتح للكورد الفرصة لتحقيق هذا الحلم، مما أدى إلى خيبة الأمل والإحباط.

● **تحول في الفهم الهوياتي:** جاءت هذه الفترة لتشكيل فهماً جديداً للهوية الكوردية. بينما كانت بعض الظروف تعكس تضحيات

وجهداً للحفاظ على الهوية، فإن الخيبة من عدم تحقيق دولة مستقلة قد أثرت في نضج وتطور الفهم الهوياتي لدى الكورد.

● **التحديات السياسية والاقتصادية:** واجه الكورد تحديات سياسية واقتصادية كبيرة نتيجة لتوزيع الحدود، حيث وجدوا أنفسهم تحت سيادة دول جديدة مع تاريخ وهويات مختلفة. تأثرت الحياة الاقتصادية والسياسية للكورد بشكل كبير، مما فرض عليهم البحث عن استقرار وتكامل في سياقات جديدة.

● **نضوج الوعي الوطني:** على الرغم من خيبة الأمل، أدت هذه التحديات إلى نضوج الوعي الوطني لدى الكورد وتعزيز إرادتهم للحفاظ على هويتهم رغم التحديات. بدأت التجارب السابقة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل نهجهم نحو التعامل مع القضايا المستقبلية.

● **تأثير على العلاقات الإقليمية:** تركزت التغييرات في التوزيع الجغرافي على تحديد العلاقات الإقليمية للكورد مع دول الجوار. تأثرت العلاقات السياسية والاقتصادية، وظهرت التوترات والتحديات الجديدة.

في النهاية، يمثل تأثير الانفصال العثماني للكورد نقطة تحول تاريخية مهمة، حيث شكلت التحديات التي واجهوها جزءاً أساسياً من تشكيل هويتهم ومسيرتهم المستقبلية.

٢- توزيع الحدود وأثره على الهوية الكوردية:

كان توزيع الحدود بين الدول الجديدة المنشأة في ما بعد الحرب العالمية الأولى له تأثير كبير على الهوية الكوردية. شهد الكورد تقسيماً جغرافياً استناداً إلى اتفاقيات سايكس-بيكو، حيث تم تقسيمهم عبر الحدود الوطنية لدول مثل تركيا وإيران والعراق وسوريا. هذا التوزيع له تأثيرات كبيرة على تكوين هوية الكورد وتحديد طبيعة العلاقات مع الدول المضيفة.

توزيع الحدود وأثره على الهوية الكوردية:

● **تقسيم جغرافي:** تمثل عمليات توزيع الحدود بين الدول الجديدة في ما بعد الحرب العالمية الأولى مصدراً للتحديات الكبيرة بالنسبة للكورد. فقد تم تقسيم الأراضي التاريخية التي كانت تعيش فيها القبائل الكوردية عبر الحدود الوطنية لدول مختلفة، مما أدى إلى تشتت جغرافي لهم على نحو لم يكن متوقعاً.

- **تأثير على الهوية:** شكل تقسيم الحدود تحدياً لاحتفاظ الكورد بوحدهم الثقافية واللغوية. فقد أدى التفرق الجغرافي إلى تشكيل تحديات هوية جديدة، حيث كان عليهم التأقلم مع الواقع الذي ألقى بهم في بيئات وثقافات متنوعة.
- **علاقات مع الدول المضيفة:** تأثرت علاقات الكورد مع الدول المضيفة بشكل كبير نتيجة لتوزيع الحدود. ففي كل دولة يعيش فيها الكورد، تأثرت علاقاتهم مع السلطات المحلية والمجتمعات المحيطة بسبب التفرق الجغرافي والتباين في الظروف الثقافية والاقتصادية.
- **التحديات السياسية:** تشكلت تحديات سياسية كبيرة للكورد نتيجة لتوزيع الحدود، حيث وُجدوا في مواقف صعبة بين الدول المختلفة. غالباً ما واجهوا قمعاً وتهميشاً في بعض الدول، مما أثر سلباً على مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية.
- **تشكيل هوية متعددة:** نتيجة لتوزيع الحدود، طرَحَ على الكورد تحدي يتمثل في تحديد هويتهم في سياقات متعددة. أصبحت هويتهم تعبر عن تجربة حياة متنوعة في دول مختلفة، وهو أمر يؤثر على طبيعة تفاعلهم مع العالم الخارجي.

في النهاية، يظهر أن توزيع الحدود قد شكل عاملاً هاماً في تشكيل هوية الكورد، حيث تأثرت هذه الهوية بالتحديات والفرص المتنوعة التي نشأت نتيجة لهذا التوزيع.

(٣)- دور الكورد في التحولات السياسية:

كانت الفترة الحديثة تشهد دوراً فعّالاً للكورد في التحولات السياسية في المنطقة. شارك الكورد بفعالية في الأحداث السياسية والمساعي الوطنية والدولية لتحقيق حقوقهم. كما قاموا بتشكيل هيكل سياسي ومجتمعية للدفاع عن هويتهم والمطالبة بحقوقهم الوطنية.

- **المشاركة الفعّالة في الأحداث السياسية:** على مر العقود الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات سياسية هامة، ولم يكن للكورد دوراً ثانوياً في هذه التحولات بل كانوا لاعبين رئيسيين. شارك الكورد بفعالية في الأحداث السياسية والاجتماعية، وتصدوا للتحديات بشكل ملموس.

● **المساعي الوطنية والدولية:** نظراً لتوزيع الحدود وتقسيم الأراضي الكوردية بين دول متعددة، اضطر الكورد إلى تكوين مساعي وطنية للدفاع عن هويتهم وحقوقهم. شهدنا جهوداً وطنية قوية تهدف إلى تعزيز وحدة الهوية الكوردية عبر الحدود الوطنية.

● **تشكيل هياكل سياسية ومجتمعية:** قامت الكثير من الكيانات الكوردية بتشكيل هياكل سياسية ومجتمعية قادرة على التأثير والمساهمة في العملية السياسية. تأسس الحكومات الإقليمية الكوردية في إقليم كوردستان العراق وإقليم كوردستان في سوريا، على سبيل المثال، كان خطوة هامة لتحقيق تمثيل أفضل للكورد في الشؤون السياسية والاجتماعية.

● **المساهمة في تحقيق الحقوق:** عمل الكورد على تحقيق حقوقهم الوطنية والمدنية، سواء عبر المشاركة في العملية السياسية المحلية أو من خلال المشاركة في مساعي دولية. كانت لجهودهم دور كبير في إلقاء الضوء على قضيتهم والدعوة إلى احترام حقوق الكورد كأقليات وفقاً للقوانين الدولية.

● **التأثير على توجيهات السياسة الإقليمية:** باعتبارهم لاعبين رئيسيين في المنطقة، تأثرت توجيهات السياسة الإقليمية بمشاركة الكورد في العملية السياسية. ساهمت قضايا الكورد في تحديد مسارات العلاقات بين الدول المحلية وأيضاً في التأثير على الديناميات الإقليمية.

● **التحول نحو التعايش والمصالح المشتركة:** قام الكورد بدور ناعم في تشجيع فهم أفضل لحقوق الأقليات وتحقيق التعايش والمصالح المشتركة. كانوا جزءاً من الجهود الدولية للتصدي للتطرف والعنف والعمل نحو بناء مجتمعات متعددة الثقافات.

بهذا السياق، يُظهر دور الكورد في التحولات السياسية أنهم لا يعتبرون مجرد أقليات في الدول التي يعيشون فيها، بل يشكلون جزءاً أساسياً من الحياة السياسية والاجتماعية، ويسعون بفعالية إلى تحقيق حقوقهم والمساهمة في تحديد مستقبل المنطقة.

تطورت الهوية الكوردية في ظل هذه التحديات التاريخية إلى أن أصبحت ملحمة للصمود والتحدى. كانت تجربة الكورد تحت الحكومات الوطنية

المختلفة في تركيا وإيران والعراق وسوريا تحمل في طياتها قصة صراع مستمر للحفاظ على هويتهم الفريدة والتمسك بالأرض التي يعيشون فيها.

في العصر الحديث، أصبحت الهوية الكوردية متأثرة بالتحولات السياسية والاجتماعية الراهنة. تعيش المنطقة حالياً تحولات كبيرة مع صعود التيارات الديمقراطية والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية. يعتبر الكورد، كغيرهم من الشعوب، هؤلاء الأفراد الذين يحملون هويات متعددة، مستفيدين من التقدم في مجال الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن هويتهم والتواصل مع العالم.

مع تزايد الوعي الدولي بقضية الكورد، يشهد العصر الحديث اهتماماً متزايداً بحقوق الشعوب والتنوع الثقافي. يمكن أن تشكل هذه المستجدات فرصاً هامة للكورد لتعزيز هويتهم والمشاركة بشكل أكبر في صياغة المستقبل.

في الختام، يظهر التحليل التاريخي للهوية الكوردية أنها قضية معقدة وغنية بالتاريخ والتجارب. يمكن أن يشكل الفهم العميق لهذا التاريخ وتأثيره على الهوية الكوردية أساساً لفهم التحديات والفرص الحالية والمستقبلية.

ثانياً: التحديات الحالية:

يتناول البحث التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في الوقت الحالي، مع التركيز على الصراعات الإقليمية، والتحولات السياسية في المنطقة، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على الحياة اليومية للكورد.

التحديات الحالية للهوية الكوردية:

- **الصراعات الإقليمية:** يعتبر الصراع في منطقة الشرق الأوسط من أكبر التحديات التي تواجه الهوية الكوردية حالياً. مع وجود صراعات دائمة في العراق، سوريا، وتركيا، وإيران، يتعرض الكورد لتحديات أمنية وسياسية تؤثر على حياتهم اليومية وتشكل تهديداً لاستقرار المنطقة.
- **التحولات السياسية:** يشهد العالم العربي تحولات سياسية كبيرة، وهو ما يؤثر على الكورد بشكل مباشر. تغير السياسات الحكومية والانتقال إلى نظم ديمقراطية يمكن أن يحمل تحديات وفرصاً للكورد، ولكنه أيضاً قد يثير توترات جديدة في بعض الحالات.

- **التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية:** يواجه الكورد تحديات اقتصادية واجتماعية خاصة في ظل التوترات السياسية والصراعات. قد يؤدي الانقسام الجغرافي وتوزيع الحدود إلى عدم توحيد الجهود الاقتصادية والتنموية، مما يؤثر على الحياة اليومية وفرص العيش المستدام.
- **تحديات الهوية الثقافية:** تواجه الهوية الكوردية تحديات في مجال الحفاظ على اللغة والثقافة في ظل التأثيرات الثقافية الخارجية. التحولات الاجتماعية والتكنولوجية يمكن أن تعزز التحديات المتعلقة بالحفاظ على التراث الثقافي الكوردي.
- **تغيرات في الهوية السياسية:** قد تشهد الهوية الكوردية تحولات في سياق التحولات السياسية والاقتصادية. قد تظهر تحديات في التعرف على دور الكورد في المشهد السياسي الجديد، وكيفية مواجهة التحولات دون فقدان جوهر الهوية.
- **التحديات الإنسانية:** مع وجود صراعات مستمرة وتحولات سياسية، يواجه الكورد تحديات إنسانية كبيرة، بما في ذلك نزوح السكان واللاجئين ونقص الخدمات الأساسية. تلك التحديات تؤثر على جودة الحياة اليومية وتتطلب جهوداً مستمرة لتوفير الدعم والرعاية.

في مواجهة هذه التحديات، يلزم الكورد تبني استراتيجيات شاملة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على هويتهم والتكيف مع التغيرات المتسارعة في السياقات الإقليمية والدولية.

ثالثاً: الفرص المحتملة:

يحدد البحث الفرص الممكنة للهوية الكوردية في مواجهة التحديات الحالية. يستكشف كيف يمكن للكورد أن يستفيدوا من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز وجودهم والتفاعل مع المجتمع الدولي.

الفرص المحتملة للهوية الكوردية:

- **استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي:** يمكن أن تكون التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة لتعزيز الهوية الكوردية. يمكن للكورد استخدام هذه الوسائل لنشر ثقافتهم وتاريخهم، وللتواصل مع أفراد المجتمع الدولي للفهم الأفضل لقضيتهم.

- **المشاركة السياسية والديمقراطية:** يمكن أن تتيح التحولات السياسية الحالية فرصاً للمشاركة السياسية الأكبر للكوورد. بفضل المزيد من التمثيل في الحكومات المحلية والوطنية، يمكن للكوورد تحقيق تأثير أكبر في صياغة السياسات والمشاركة في تحديد مستقبل المنطقة.
- **تعزيز التعاون الإقليمي:** يمكن للكوورد أن يستفيدوا من الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الإقليمي. من خلال بناء علاقات قوية مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي، يمكن تعزيز الفهم المتبادل وتحقيق تقدم في مجالات مثل التجارة والتعليم والثقافة.
- **تحسين البنية التحتية والخدمات:** يمكن أن تكون فرصاً لتحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية فعّالة في تحسين جودة حياة الكورد. إن رفع مستوى التعليم وتوفير الرعاية الصحية وتعزيز فرص العمل يمكن أن يشجع على الاستقرار والتنمية.
- **الترويج للسياحة والثقافة:** يمكن أن تكون الترويج للسياحة والثقافة الكوردية فرصة لجذب انتباه العالم إلى التنوع الثقافي والتاريخ الغني للكوورد. تعزيز السياحة يمكن أن يساهم في تعزيز الفهم والتواصل بين الثقافات المختلفة.
- **التعليم والبحث العلمي:** يمكن أن يكون التركيز على التعليم والبحث العلمي وسيلة لتعزيز الهوية الكوردية. إن تطوير المؤسسات التعليمية وتشجيع على البحث والابتكار يمكن أن يساهم في تكوين جيل مستقبلي قادر على تحقيق التقدم والازدهار.

بهذه الفرص، يمكن للكوورد الاستفادة من التحولات الحالية والتكنولوجيا لتعزيز حضورهم والتفاعل بشكل أفضل مع المجتمع الدولي.

رابعاً: التفاعل الدولي:

يتناول البحث أهمية التفاعل مع المجتمع الدولي والمشاركة في الحوارات الدولية كوسيلة لتحقيق التأثير الإيجابي والحصول على الدعم الدولي في قضيتهم.

التفاعل الدولي للهوية الكوردية:

- **المشاركة في الحوارات الدولية:** يشكل التفاعل مع المجتمع الدولي فرصة هامة للكوورد للتعبير عن قضيتهم وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها. المشاركة في الحوارات الدولية يمكن أن

تكون وسيلة فعّالة لنقل صوتهم وتشجيع فهم أفضل لحقوقهم وتحدياتهم.

- **تبادل الخبرات والمعرفة:** من خلال التفاعل مع المجتمع الدولي، يمكن للكوورد تبادل الخبرات والمعرفة مع مجتمعات أخرى تواجه تحديات مماثلة. هذا يمكن أن يساهم في تعزيز التفاهم المتبادل وتحفيز تطوير حلول مشتركة للقضايا الراهنة.
- **جذب الدعم الدولي:** يُعد التفاعل الدولي والمشاركة في الحوارات فرصة للكوورد لجذب الدعم الدولي لقضيتهم. يمكن للتضامن الدولي أن يساعد في تقديم الدعم السياسي والإنساني، ويمكن أن يشكل الدافع لتحقيق التغيير والإصلاح.
- **التأثير في القرارات الدولية:** عبر التفاعل الفعّال مع المجتمع الدولي، يمكن للكوورد أن يحققوا تأثيراً أكبر في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالصراعات وحقوق الأقليات. يمكن للمشاركة الفعّالة أن تساهم في تشكيل توجهات السياسة الدولية.
- **تبني التحالفات الدولية:** يمكن للتفاعل مع المجتمع الدولي أن يفتح الباب أمام فرص لتبني التحالفات الدولية. من خلال التعاون مع الدول والمنظمات الدولية، يمكن للكوورد تعزيز شراكات تعود بالفائدة في مجالات متعددة مثل التنمية وحقوق الإنسان.
- **التأكيد على الدور الثقافي والتاريخي:** يمكن للتفاعل الدولي أن يساعد في تأكيد الدور الثقافي والتاريخي للكوورد على الساحة الدولية. من خلال الترويج للتراث الثقافي والتاريخ الكوردي، يمكن للكوورد تحقيق تأثير إيجابي وتعزيز الفهم المتبادل.

من خلال هذه الفرص، يمكن للكوورد أن يستفيدوا من التفاعل الدولي كأداة قوية لتحقيق أهدافهم وتعزيز مكانتهم في المجتمع الدولي.

خامساً: التوقعات والختام:

يُلخص البحث التوقعات المستقبلية للهوية الكوردية، مع التأكيد على أهمية التفاعل الفعّال مع التطورات الدولية والاستفادة من الفرص لتعزيز استقرار وتقديم الهوية الكوردية.

مع ختام هذا البحث حول تحديات وفرص الهوية الكوردية في العصر الحديث، يجب أن نلقي نظرة توقعية على المستقبل والتحويلات المحتملة. يمكن تلخيص التوقعات المستقبلية للهوية الكوردية في النقاط التالية:

- **تعزيز التفاعل الدولي:** يُتوقع أن يستمر التفاعل الدولي في أن يكون له تأثير كبير على مستقبل الهوية الكردية. من خلال الاستمرار في المشاركة في الحوارات الدولية وبناء التحالفات الإقليمية والدولية، يمكن للكوورد تعزيز مكانتهم على الساحة الدولية.
- **التحولات السياسية والديمقراطية:** يُتوقع أن تستمر التحولات السياسية في المنطقة، وقد يكون لها تأثير كبير على الكورد. من الممكن أن تفتح هذه التحولات الأبواب أمام فرص أكبر للمشاركة السياسية وتحقيق التغييرات الإيجابية في سياقات مختلفة.
- **التطورات التكنولوجية:** يتوقع أن تستمر التطورات التكنولوجية في أن تكون لها أثر كبير على الهوية الكردية. من خلال الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة، يمكن للكوورد تعزيز التواصل والتفاعل مع العالم بشكل فعال.
- **تحسين البنية التحتية والخدمات:** من المرجح أن تكون هناك جهود مستمرة لتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للكوورد. يمكن أن يلعب التركيز على التعليم والرعاية الصحية دوراً حاسماً في تعزيز الجودة الحياتية.
- **المحافظة على الهوية الثقافية:** يجدر توقع استمرار جهود الكورد للحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية. ستظل مساعي الحفاظ على التراث الكوردي جزءاً أساسياً من تحدياتهم وأولوياتهم المستقبلية.

في الختام، يتعين على الكورد التكيف مع التحولات المتسارعة والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز مكانتهم واستقرار هويتهم في ظل التحولات الدولية. إن التفاعل الفعال مع التحديات والاستفادة من الفرص يمثلان مفتاحاً لتحقيق تقدم مستدام وتطوير مستقبل الهوية الكردية.

المراجع :

1. McDowall, David. "A Modern History of the Kurds." I.B. Tauris, 2004.
2. Chaliand, Gérard. "A People Without a Country: The Kurds and Kurdistan." Interlink Publishing Group, 1993.
3. Gunter, Michael M. "The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey." Springer, 2017.
4. Romano, David. "The Kurdish Nationalist Movement: Opportunity, Mobilization, and Identity." Cambridge University Press, 2006.
5. Watts, Nicole F. "Activists in Office: Kurdish Politics and Protest in Turkey." University of Washington Press, 2010.
6. Vali, Abbas. "Kurds and the State in Iran: The Making of Kurdish Identity." I.B. Tauris, 2011.
7. Vanly, Ismet Chériff. "The Kurds in the Soviet Union." St. Martin's Press, 1992.
8. Jongerden, Joost. "The Settlement Issue in Turkey and the Kurds: An Analysis of Spatial Policies, Modernity and War." Brill, 2007.

الصراع الطويل بين العثمانيين والكورد - من الاندماج إلى الثورات التحريرية

الصراع بين الإمبراطورية العثمانية والقومية الكوردية قد استمر على مر العصور، وقد تطورت طبيعته ودينامياته على مدى الوقت. يمكن تقسيم هذا الصراع إلى عدة فترات مختلفة، بدءاً من الاندماج الأولي وصولاً إلى الثورات التحريرية الكوردية.

١- الاندماج الأولي: الفترة العثمانية المبكرة:

في البداية، كانت العلاقة بين العثمانيين والكورد تتسم بالتعايش والتعاون، خاصة في مجال الإدارة والخدمة العسكرية. تم منح الكورد دوراً في الإدارة المحلية والجيش العثماني، مما أدى إلى اندماجهم في نسيج الإمبراطورية.

٢- تصاعد التوترات: الفترة الحديثة:

مع تقدم العصور، بدأت التوترات تتصاعد بين العثمانيين والكورد. كانت هناك مطالب كوردية للحصول على حقوق أكبر وتمثيل أفضل في الحكومة العثمانية. كما بدأت القضايا الإثنية والثقافية تلعب دوراً متزايد الأهمية.

٣- الثورات التحريرية: الفترة الحديثة المتأخرة:

في القرن العشرين، اندلعت ثورات تحريرية في الإمبراطورية العثمانية، وكان للكورد دور بارز في هذه الحركات. استفادت الحركات القومية الكوردية من الفرص التي أتاحت لها بسبب تفكك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

٤- الدور الكوردي في تشكيل المصائر:

شارك الكورد بفعالية في معاهدة سيفر، والتي كانت تهدف إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك، لم تحقق هذه المعاهدة تحقيق كامل لتطلعات الكورد، وهو ما أدى إلى استمرار الصراع.

٥- الفترة المعاصرة: إقامة دولة كوردية:

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم يحقق الكورد حلمهم بإقامة دولة كوردية مستقلة. تقسمت أراضيهم بين الدول الجديدة المشكلة في المنطقة. ظلت القضية

الكوردية مستمرة في السنوات التي تلت، وتواجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦- الحركات الكوردية المسلحة:

على مر السنوات، نشأت حركات كوردية مسلحة، من جن بلاط إلى البدرخانيين إلى الشيخ عبيد الله النهري إلى البارزانيين إلى حزب العمال الكردستاني (PKK)، فهذه الحركات لهم محاولات لتحقيق حقوق الكورد وإقامة دولة كوردية. هذه الحركات أثارت توترات كبيرة مع الحكومات في المنطقة.

٧- الوضع الحالي: التحديات والآفاق:

اليوم، تظل القضية الكوردية محورية في الصراعات الإقليمية، وتتأثر بتطورات الشرق الأوسط. تبقى التحديات كبيرة، وتشمل الحفاظ على الهوية الثقافية والتعامل مع الانقسامات السياسية والاقتصادية.

في النهاية، يظهر الصراع الطويل بين العثمانيين والكورد تطور العلاقة من الاندماج إلى التوتر، مما أدى إلى ظهور حركات تحررية كوردية مسلحة تسعى إلى تحقيق طموحاتها في الحكم الذاتي والاعتراف بحقوق الكورد.

تعدد الفصول الدرامية في الكفاح الكوردي:

الاستعمار العثماني:

على مر العصور، شهد الشعب الكوردي مراحل متعددة من الصراع مع السلطة العثمانية. في مرحلة مبكرة، ألحقت الإمبراطورية العثمانية المناطق الكوردية بسياسات استعمارية، مما أدى إلى تهيش الكورد واستغلالهم في حروبها التوسعية.

معركة جالديران (١٥١٤م):

معركة جالديران كانت لها تأثير كبير على القضية الكوردية. بعد التقسيم الذي حدث بين العثمانيين والصفويين، تضررت الأراضي الكوردية وتم التنازل عنها دون مراعاة لتاريخ وتضحيات الكورد. هذا الواقع دفع الكورد إلى التحول نحو استخدام أدواتهم الذاتية وتجنب الاعتماد على التفاتات سياسية أو إنسانية.

القمع التركي:

مع تأسيس الدولة التركية الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهد الكورد تصاعداً في التمييز والقمع. فقد تعرضوا لسياسات تجبرهم على التنازل

عن أراضيهم وحقوقهم، وكانوا هدفاً للسلب والنهب والتهجير. كانت هذه الفترة محطاً للصراعات والمظاهر الدرامية في تاريخ الكورد.

رفض "نهاية التاريخ":

رغم محاولات السلطات التركية لطمس تاريخ وهوية الكورد، إلا أن الكورد رفضوا فكرة "نهاية التاريخ" التي حاولت تفرضها الحكومة. استمر الكورد في الصمود والتمسك بتاريخهم وهويتهم الفريدة.

الاستمرارية والصمود:

على مر العقود، استمر الكورد في مواجهة التحديات بصمود. نشأت حركات كوردية للدفاع عن حقوق الكورد والمطالبة بالحكم الذاتي.

الواقع الحالي: البحث عن الحلول:

تستمر القضية الكوردية في التحديات والصراعات في الوقت الحالي. تبحث الحكومة التركية والجماعات الكوردية المتنوعة عن حلول سياسية واقتصادية لتلبية مطالب الكورد وتحقيق التوازن في المناطق التي تشكل مواضيع الصراع.

في النهاية، يمثل الكفاح الكوردي ملحمة درامية حافلة بالتحويلات والصراعات. رغم تاريخ القمع والتهميش، يظل الكورد صامدين في الحفاظ على هويتهم ومطالبهم للعيش بكرامة وحرية داخل إطار وطني يحترم التنوع الثقافي والأصول الإثنية.

المقاومة الكوردية ضد الغزو التركي:

الهمجية التركية في التاريخ:

تاريخ العلاقة بين الأتراك والكورد يمتلئ بالصراعات والمواجهات، وتعكس الروايات الدرامية فصولاً من الأحداث الدموية التي وقعت على مر العصور. منذ العصور الوسطى، شهدت المناطق التي دخلها الأتراك تصاعداً في الهمجية والعنف.

تفاقم الصراع في القرن الحادي عشر:

في العام ١٠٣٧ ميلادي، وفقاً لما ورد في كتاب "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" لمحمد أمين زكي، شهدت مدينة مراغة والعشائر الكوردية هجوماً همجياً من قبل جموع الغز (طلائع السلاجقة). تم في هذا الهجوم نهب المدينة وقتل السكان وتدمير العشائر الكوردية. كانت هذه الفترة هامة في تشكيل العلاقة الصعبة بين الأتراك والكورد.

مقاومة الكورد ضد الغزو:

رغم مرور العصور، استمرت الكورد في مقاومة الغزو التركي والتصدي للاستعمار والهمجية. تجسدت هذه المقاومة في الدفاع عن أراضيهم وحقوقهم، وكانت لها أبعاد درامية تكشف عن تضحيات وصمود الكورد في وجه التحديات.

التحولات الحديثة:

مع مرور الوقت، تطورت الصراعات بين الكورد والأتراك إلى تحديات حديثة، خاصة مع تأسيس الدولة التركية الحديثة. تجسدت المقاومة في حركات كوردية معاصرة، الذي نشأ بهدف الدفاع عن حقوق الكورد ومطالبة بالحكم الذاتي.

على رغم أن الكورد بعد جالديران استطاعوا انتزاع امتياز الحكم الذاتي عن الأستانة مع بقاء بعض مظاهر السيادة العثمانية البسيطة ومنها سك النقود والدعاء للسلطان والانضمام إلى الجيوش العثمانية إذا ما طُلب منهم ذلك، إلا أنهم رفضوا أن يستمروا في لعب دور الحروب بالوكالة وهو ما جر عليهم انتقام السلاطين العثمانيين من خلال ضربات عسكرية ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الكورد، ضمن جزء بسيط من التاريخ المظلم للحكم العثماني.

في السنوات الأولى من القرن السابع عشر وتحديداً سنة (١٦٠٧م) اندلعت ثورة علي بن جنبلاط في مدينة حلب، وذلك على خلفية اغتيال الصدر الأعظم العثماني لأخيه الأمير حسن، ليزحف بعدها الثوار إلى طرابلس الشام ومناطق أخرى وتمكنوا لفترة وجيزة من حكم البلاد بشكل مستقل، ليسارع بعدها ابن جنبلاط إلى عقد معاهدة مع الأرشيذوق فرديناند ملك حكومة طوسكانا.

وأمام هذا التحدي للسلطان العثماني، كلف هذا الأخير الصدر الأعظم الشهير قويوحي مراد باشا بإخماد ثورة ابن جنبلاط ليلتقي الجمعان في سهل أورج بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة (١٦٠٧م)، ودارت بينهما معارك دامية قضت على نصف جيش ابن جنبلاط، وهو ما اضطره إلى التراجع والانسحاب. وعلى إثر هذه الهزيمة توجه ابن جنبلاط إلى الأستانة حيث عفا عنه السلطان أحمد الأول وعينه بكلربكيا لإيالة طمشوار. غير أن هذا العفو لم يجد هوى عند الصدر الأعظم مراد باشا السفاح الذي أرسل من يقتله في قلعة بلغراد وهو في الطريق إلى عمله.

وفي عام (١٨٠٦م) اندلعت في منطقة السليمانية ثورة كبرى قادها الزعيم الكوردي عبد الرحمن باشا الباباني وتمكن خلالها الأكراد من تحقيق نجاحات تكتيكية مهمة، لكنها لم تكن كافية لتحقيق الهدف السياسي الأسمى في الاستقلال

عن سلطة العثمانيين. وحول هذه الثورة نجد الكاتب الصحفي أحمد تاج الدين في كتابه "الأكراد: تاريخ شعب... وقضية وطن" يقول: "... واستمرت الاشتباكات لمدة سنتين حقق فيها الأكراد انتصارات رائعة، ولكن الثورة انتهت بمقتل زعيمها في إحدى المعارك ولم يكن هناك من يتولى القيادة بعده فوئدت الثورة في مهدها وفي سنواتها الأولى".

وفي سنة (١٨١٢م) اندلعت في السليمانية أيضاً ثورة أخرى، وهذه المرة بقيادة أحمد باشا الباباني واستطاعت تحقيق نتائج باهرة وهو ما دفع الثوار إلى محاولة الزحف على بغداد للاستيلاء عليها وهو الهدف الذي كاد يتحقق لولا أن المنية وافت زعيم الثورة لتلقى مصير سابقتها.

بعدها بنحو ٨ أعوام في (١٨٢٠م) ثار الأكراد بشدة في منطقة الطاظا لتمتد إلى باقي المناطق الكوردية واستمرت بضعة أشهر قبل أن تفشل؛ لنقص المؤونة وقلة التسليح وهو ما دفع الثوار إلى التحصن بالجبال قبل أن يقوم الأتراك بمحاصرتهم فأبادوهم عن آخرهم، وبذلك تضاف ثورة الطاظا إلى الجرائم التي تورط فيها العثمانيون بحق السكان الأصليين. وبعد عقدٍ من ذلك الزمان ثار الأكراد في منطقة سنجار سنة (١٨٣٠م)، وآلت إلى المصير ذاته بالنظر إلى المقدمات نفسها التي سبقت انطلاق شرارة الثورة.

وفي تحليل لإحدى أهم الثورات الكوردية التي تميزت -نسبيًا- عن سابقتها من خلال وجود زعامة ثورية تمثل القيادة، وأيضا حضور الشق الذاتي المتمثل في القاعدة المادية الواعية بالمهام التحريرية، فإن الملاحظ من خلال ما تقدم، أن زعماء العشائر ورؤساء القبائل الكوردية تبنوا -مضطرين- الخيار الثوري للتحرر؛ كونه إحدى المداخل العنيفة المشروعة لتحقيق الحلم القومي للأكراد في الاستقلال عبر السيطرة على المناطق الكوردية. ويبدو أن غياب تنظيم مركزي يمثل الطليعة التحريرية، وزعيم حقيقي يملك أدوات الضبط والربط، بمفهومها العسكري، بين القبائل والعشائر، ذلك كله ساهم في فشل هذه المحاولات لينخفض مستوى التطلعات من الاستقلال إلى الحكم الذاتي.

تولى الأمير بدرخان باشا حكم جزيرة بوتان سنة (١٨١٢م)، وكان عمره آنذاك ثمانية عشر عاماً، ورغم حداثة سنه إلا أنه كان قائداً بارعاً حازماً يفكر بطريقة استراتيجية، إذ حدد أهدافه السياسية الرئيسة ولخصها في نقطتين رئيسيتين هما: التصدي لدسائس الباب العالي، والعمل على توحيد القبائل والعشائر الكوردية تحت راية واحدة. ولتحقيق هذه الأهداف، عكف بدرخان باشا على تحليل الثورات السابقة والوقوف على أسباب هزائم الكورد أمام الغزاة العثمانيين، ليقف على أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الانتكاسات الحربية.

يلخص المؤرخ بله شيركوه هذه الأسباب في كتابه "القضية الكردية... ماضي الكرد وحاضرهم" في نقطتين أساسيتين: عدم اتحاد القوى الكردية في الثورات حول الهدف الأسمى وهو الوحدة، ونقص مصانع الأسلحة والذخائر والاعتماد على الدعم الخارجي.

وانطلاقاً من مركز القيادة في بوتان، التي كانت مستقلة عملياً عن الدولة العثمانية، انطلق بدرخان في توحيد القبائل الكردية تحت راية واحدة، وهو ما نجح فيه نجاحاً باهراً حيث انضوى تحت لوائه معظم رموز الأكراد، ومنهم مصطفى بك ودرويش بك ومحمود بك بالإضافة إلى زعيم حكاري نور الله بك وزعيم خيزان خالد بك وشريف بك من زعماء لواء موسى وغيرهم. كما عمل بدرخان لتحقيق الاكتفاء العسكري الذاتي من الذخيرة والعتاد من خلال إنشاء معمل للذخيرة والبنادق في مدينة "الجزيرة".

ورغم النجاحات الباهرة التي حققها الكورد في مواجهة العثمانيين إلا أن بعض الأخطاء التكتيكية وعدم أخذ الحسابات الإقليمية بعين الاعتبار، بالإضافة إلى الخيانات الداخلية وفساد الباب العالي، كلها عوامل عجلت بواد حلم الأكراد في تأسيس وطن مستقل لهم، حيث إن الإجراءات الزجرية التي قادها بدرخان ضد النساطرة المسيحيين الذين رفضوا دفع الضرائب كان خطأً استراتيجياً استغله السلطان العثماني للحصول على الضوء الأخضر من الأوروبيين لنزح الثورة الكردية واستدامة مشكلتهم السياسية وقضيتهم الوجودية إلى الأبد.

المراجع:

1. Muhammad Amin Zaki, "Summary of the History of the Kurds and Kurdistan from the Oldest Historical Periods Until Now," translated by Muhammad Ali Awni, 2nd edition (Baghdad: General Cultural Affairs Department, 2005).
2. Ahmad Taj Al-Din, "The Kurds: History of a People... and a National Cause," (Cairo: Dar Al-Thaqafa Lil Nashr, 2001).
3. Bilé Sherko, "The Kurdish Issue... Past and Present of the Kurds," (Cairo: Saadah Printing Press, 1930).

الخاتمة:

المغزى التاريخي والدروس المستفادة

- تقييم الأحداث والتطورات الرئيسية وكيف أثرت على العالم.
- استخلاص الدروس التاريخية والتحذيرات للمستقبل.

في ختام استكشافنا لتاريخ الهوية الكوردية وتحدياتها في العصر الحديث، يتعين علينا إلقاء نظرة تاريخية على الأحداث والتطورات الرئيسية التي واجهتها الهوية الكوردية. هذه الرحلة تفتح لنا أبواباً لفهم أعماق التحديات وتاريخها المعقد، مما يساعدنا في الاستفادة من الدروس التاريخية واستنتاج تحذيرات مفيدة للمستقبل.

تقييم الأحداث والتطورات الرئيسية وكيف أثرت على العالم:

تأثير الأحداث التاريخية على الهوية الكوردية لا يقتصر فقط على مستوى الهوية الوطنية بل يتعدى ذلك ليشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية. شهدت الكورد تقسيماً جغرافياً وتحديات سياسية، وكانوا شهوداً على صراعات إقليمية تأثرت بتوزيع القوى العالمية. بالتحليل العميق لهذه الأحداث، يمكننا فهم كيف أسهمت في تشكيل وتحديد هوية الكورد، وكيف تعاملوا مع التحولات السياسية والاجتماعية.

استخلاص الدروس التاريخية والتحذيرات للمستقبل:

من خلال النظر إلى التاريخ الكوردي، نستخلص دروساً تاريخية قيمة. ندرك أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية في مواجهة التحديات الحديثة. كما نتعلم أن التضامن الوطني والتفاعل الدولي يلعبان دوراً حاسماً في تعزيز القضايا الوطنية. يُظهر التاريخ لنا أيضاً التأثير العميق لتوزيع الحدود وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الهوية الكوردية.

بالاعتماد على هذه الدروس، يمكننا تشكيل تحذيرات للمستقبل. نفهم أهمية الحوار وحل النزاعات بطرق سلمية لضمان استقرار المنطقة. كما ندرك أهمية تعزيز حقوق الأقليات والتعايش السلمي بين مختلف المجتمعات.

في النهاية، يظهر لنا التاريخ الكوردي مدى قوة الإرادة الإنسانية وقدرة الشعوب على التكيف والنهوض حتى في ظل أصعب التحديات. يترك لنا هذا التاريخ الثري تحفيزاً لتحقيق تقدم مستدام وتحقيق تطلعات مستقبل الهوية الكوردية.

باختتام هذا الاستعراض لتحديات ومستقبل الهوية الكوردية، نتوجه بتفاؤل نحو الأفق، مستفيدين من الدروس التاريخية التي انبثقت من تجربة الشعب الكوردي. يظهر لنا التاريخ الكوردي الاستمرار في البحث عن الحلول والمساهمة في بناء مستقبل أفضل.

التاريخ يعلمنا أن التضامن والتفاهم الثقافي يمثلان قوة هائلة في تجاوز التحديات. يجسد الصمود والإصرار الكوردي مثلاً للشعوب الأخرى في التعامل مع التحديات الهوياتية.

في الفترة القادمة، يجب على الكورد والمجتمع الدولي أن يعملوا سوياً على تعزيز الحوار وحل النزاعات، بما في ذلك قضية الهوية الكوردية. ينبغي تعزيز حقوق الأقليات والسعي نحو تحقيق التسامح والتعايش بين مكونات المجتمع.

في الختام، يمثل مستقبل الهوية الكوردية فرصة لتكوين حاضر يعكس التفرد الثقافي والتاريخ العظيم لهذا الشعب. بالاستفادة من التحولات الحديثة والتعاون الدولي، يمكن للكورد أن يحققوا تقدماً يعزز استمراريتهم ويسهم في تشكيل مستقبل أكثر تنوعاً وفهماً.

في ختام هذا الرحيل عبر زمن الهوية الكوردية، نفتتح صفحة جديدة للتفاؤل والتحفيز. يكمن في المغزى التاريخي والدروس المستفادة قوة تشجعنا على تشكيل مستقبل يحترم التنوع ويعيد تأكيد أهمية التفاهم بين الثقافات.

في ظل التحولات العالمية، يمكن أن تلعب الهوية الكوردية دوراً فاعلاً في إثراء الحوارات الدولية وتعزيز قيم التعاون والفهم المتبادل. يتعين علينا جميعاً العمل معاً لدعم الكورد والعمل من أجل حقوقهم وتعزيز التضامن الإنساني.

في آفق مستقبل الهوية الكوردية، نجدد الدعوة إلى إحلال السلام والعدالة، ونؤكد على أهمية بناء مجتمع يقوم على التفاهم والاحترام المتبادل. بتوحيد الجهود، يمكن أن يكون للكورد دوراً محورياً في بناء عالم أكثر عدالة وتواصلاً حضارياً.

كلمة أخيرة

ناسنامه: رحلة استكشاف الهوية الكوردية بين تضحيات سيفر وتحديات لوزان

في زمن العتمة والشجب، انبثقت أمة تاريخية تحمل في طياتها أمجاداً تتلأأ كالنجوم في سماء الشرق، هي أمة الكورد. تتسم حضارتهم بالقوة والصبود، حيث نسجوا تاريخاً عريقاً من المقاومة والتضحية، يمتد جذوره إلى أعماق الزمن.

كما لوحظ في السجلات التاريخية، فإن الكورد قد شكلوا حضارة فريدة، تعكس تمازجاً متناعماً بين الفن والعلم والأدب. وعلى مر العصور، تأثروا بتنوع الثقافات التي تلاقت في هضبة ميسوبوتاميا، مما أدى إلى تشكيل هوية غنية ومعقدة.

تاريخ الكورد يتلخص في صور البطولة والصبود أمام التحديات التي تواجههم. ففي وجه الظلم والاضطهاد، قاموا بالدفاع عن حقوقهم وهويتهم بكل شجاعة، مكرسين بذلك مفهوم الحرية والكرامة.

أشرفت شمس التحرير في سماء الكورد، عندما قررت هذه الأمة العظيمة أن تكون بطلاً لنفسها. ففي مواجهة الاستعمار والاستبداد، أبى الكورد الاستسلام، واختاروا الوقوف بكل ثبات ضد الظلم والتمييز.

لعل أبرز تجليات تاريخ الكورد تظهر في نضالهم المستمر من أجل تحقيق حلمهم بالحرية والاستقلال. فالمقاومة الكوردية أصبحت رمزاً للصبود والإرادة، وصوتاً يرفض الظلم والاضطهاد.

إن تاريخ الكورد يتسم بالمعاناة والتضحية، ومع ذلك، يظلون ينظرون إلى المستقبل بعيون مليئة بالأمل والتفاؤل. فهم يعلمون أن الحضارة الكوردية ستظل تتألق كنجمة في سماء التاريخ، متأصلة بعمق في أرضهم وتأثيرهم على مسار العالم.

في نهاية المطاف، يبقى تاريخ الكورد شاهداً على قوة الإرادة الإنسانية وعلى قدرة الإنسان على تحدي الصعاب وتحويلها إلى فرص للتألق والتأثير.

في روح التفاؤل والتحدي، يستمر الكورد في بناء مستقبلهم بثقة وإصرار. إن قصة تاريخهم ليست مجرد سجل للمعارك والصراعات، بل هي أيضاً حكاية عن إرث ثقافي غني يضيف اللون والتنوع على لوحة التاريخ الإنساني.

الفنون والآداب الكوردية تنعكس كمرآة تعكس تجربة هذا الشعب العريق. إن الأدب الكوردي يتغنى بجمال الطبيعة ويروي قصص البطولة والحب، والفنون التشكيلية تعكس الهوية الفريدة للكورد من خلال تفاصيلها الدقيقة وتصاميمها الرائعة.

في ظل التحولات والتغيرات العالمية، يظل الكورد حجر الزاوية في بناء جسر للتواصل والتفاهم بين الثقافات. إن رغبتهم في السلام والتعايش السلمي تشكل رسالة للعالم، تدعو إلى تفهم الاختلافات واحترام الحقوق والحريات.

عندما ننظر إلى تاريخ الكورد، نجد أنهم لم يتخلوا أبداً عن حلمهم بالعيش بحرية وكرامة. إنهم يقودوننا إلى فهم أن الإرادة الإنسانية يمكنها تجاوز الصعاب وتحقيق الأمان، وأن التاريخ لا يكتب بأقلام الظالمين وحدهم، بل يكتب بأيادي الشعوب المستعدة للتغييرات إيجابية.

لذلك، في كل صفحة من تاريخ الكورد، نجد درساً يستحق الاحترام والتأمل، ونذكر أن الصمود والثبات يشكلان جزءاً لا يتجزأ من روح هذا الشعب العظيم، الذي يبني حاضره ومستقبله بأمل لا ينضب.

وهكذا، تتواصل رحلة الكورد عبر الزمن، حاملين معهم شعلة الحضارة والتقدم. إنهم يقفون كشاهدين على عظمة الروح الإنسانية وقوتها في التغلب على التحديات. رغم التحديات التي واجهوها، إلا أن تاريخ الكورد يشير دوماً إلى قدرتهم على بناء جسور الفهم والسلام.

وفي كل مرحلة من تطوره، نجد أن الكورد يبنون جسوراً من الفهم والتعاون، يحاولون فيها بناء مجتمع يسوده العدل والتسامح. إن رغم الصعاب، يظلون ملتزمين بقيم الحوار والاحترام المتبادل، علينا أن نتعلم منهم كيف يمكن للتفاهم أن يفتح أفقاً لمستقبل أفضل.

في خضم التحولات السريعة والتقلبات السياسية، يظل الكورد يعكسون روح التحدي والتكاتف. إن حلمهم بالعيش في حرية وكرامة يستمر في إلهام الأجيال الجديدة، حيث ينقلون إليهم رسالة الصمود والتصدي للظلم والاضطهاد.

إن تاريخ الكورد ليس مجرد سجل زمني، بل هو مصدر إلهام يتغذى منه الشباب والأجيال القادمة. وفي كل نقطة على خارطة تاريخهم، يظهر الكورد كرمز للقوة والإرادة، مواصلين بناء مستقبلهم بأمل لا ينضب وثقة لا تتزعزع.

ناسنامه: الهوية الضائعة بين سيفر ولوزان" يمثل كتاباً فريداً ومؤثراً يفتح أبواب التأمل في غموض الهوية الكوردية. ينسج المؤلف خيوط الزمن والتاريخ

بأسلوب متقن، مسلطاً الضوء على التحولات الحضارية والسياسية التي أثرت في حياة الكورد.

في غمرة التحديات التي فرضتها التقسيمات الإقليمية والمعاهدات الدولية، يبني "ناسنامه" جسراً للتفاهم حول صراع الكورد من أجل الهوية. يقفز المؤلف في عمق التاريخ ليظهر الهوية الكوردية ككنز تاريخي مفقود بين حروب سيفر وتوقيع لوزان.

تتسلل الأوصاف المؤثرة في الكتاب إلى قلوب القراء، حيث يتعاطفون مع صراع الكورد في البحث عن توازن بين التمسك بتراثهم الثقافي وضغوط العصر الحديث. يتوسط "ناسنامه" بين الحنين للماضي والحاجة الملحة لتكثيف الهوية مع تحولات العالم.

تعد الدعوة إلى الوحدة الداخلية والتعاون في "ناسنامه" نبرةً إلهامية، تحمل في طياتها أملاً في إيجاد حلاً لصراع الهوية. يحث القراء على التفكير في مستقبل الكورد وضرورة التواصل الثقافي الداخلي لتحقيق التطور المستدام.

في غمرة صفحات "ناسنامه"، يتم استكشاف رحلة الكورد في مناهات الزمن، حيث تتقاطع مفاصل التاريخ وتتعدد الخيوط الحضارية. يبرز المؤلف في استنتاجه تأثير معاهدة لوزان وتقسيمات المنطقة على الهوية الكوردية، وكيف تحولت بين مطرقة سيفر وسندان لوزان.

في وسط هذا الصراع، ينبثق سؤال حاسم حول كيف يمكن للكورد العثور على هويتهم الضائعة بين الحفاظ على التقاليد الثقافية والتأقلم مع المتغيرات العصرية. يرسم "ناسنامه" لوحة فنية تظهر كيف تتجسد الهوية الكوردية كقصة ذات بُعد عميق، تمتزج فيها الألوان الزاهية للتراث والتحديات المعاصرة.

التحديات الراهنة التي تواجه الكورد تظهر كألغاز معقدة يجب حلها، ولكن "ناسنامه" يعتبر دليلاً على أنه يمكن تحقيق توازن بين الأصالة والتقدم. الدعوة إلى التفاهم الداخلي والتكامل الثقافي تظهر كمفتاح لفهم كيف يمكن للكورد أن يكونوا جسراً بين الماضي والحاضر.

في الختام، يجسد "ناسنامه" لحظة التأمل حول التواصل بين الماضي والحاضر وكيفية بناء مستقبل يحمل بصمة الهوية الكوردية. إنه كتاب يترك أثراً عميقاً نفوس القراء، يشجعهم على فهم أكثر عمقاً لتحديات الهوية والتطلع إلى مستقبل مشرق يتسم بالوحدة والازدهار.

محتوى الكتاب

الاسم	الصفحة
الإهداء	٣
المقدمة	١٣

القسم الأول:

خلفية الحروب العالمية والحرب العالمية الأولى

٢٣	فصل ١: تاريخ الصراعات الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى ... ٢٧
----	---

المبحث الأول:

٢٩	الصراعات الإمبراطورية في أوروبا والعالم
٢٩	- القسم الأول: الصراعات الإمبراطورية في أوروبا
٢٩	أولاً: من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة
٢٩	١- العصور الوسطى:
٣٦	٢- العصور الحديثة:
٤٢	ثانياً: تطور الإمبراطوريات الكبرى:
٤٣	١- الإمبراطورية البريطانية:
٧٠	٢- الإمبراطورية الفرنسية:
٧١	الجزء الأول: توسيع الإمبراطورية الفرنسية
٩٨	الجزء الثاني: حروب نابليون والصراع مع أوروبا
١٠٢	الجزء الثالث: الإمبراطورية الفرنسية والتأثير الثقافي
١٠٥	الجزء الرابع: الانهيار والتأثير المستمر
١٠٨	٣- الإمبراطورية الروسية:
١٢١	٤- الإمبراطورية الألمانية:
١٢٤	ثالثاً: الصراع النابع من القوى الكبرى:

- القسم الثاني: الصراعات الإمبراطورية في العالم ١٣٨
توسع الإمبراطوريات الأوروبية: ١٣٩
التصعيد الإمبراطوري في القرن التاسع عشر: ١٤١
الانعكاسات على العالم العربي والآسيوي: ١٤٣

المبحث الثاني:

الأحداث التاريخية الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.. ١٤٦

- القسم الأول: تصاعد التوترات السياسية والعسكرية ١٤٩
القسم الثاني: العوامل الاقتصادية والصناعية والاستعمارية ١٥٤
القسم الثالث: العوامل الاجتماعية والثقافية والقومية ١٥٧
القسم الرابع: نتائج الحرب العالمية الأولى ١٦٠

فصل ٢: أسباب وأهداف الحرب العالمية الأولى ١٦٤

المبحث الأول:

- التحالفات والانقسامات الدولية ١٦٦
القسم الأول: تكوين التحالفات ١٦٧
القسم الثاني: الانقسامات الدولية ١٧٣
القسم الثالث: تأثير التحالفات والانقسامات على العالم ١٨٠

المبحث الثاني:

- الأسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصراع ١٨٥
القسم الأول: الأسباب الاقتصادية للصراع ١٨٧
القسم الثاني: الأسباب السياسية للصراع ١٩٠
القسم الثالث: الأسباب العسكرية للصراع ١٩٣

فصل ٣: تطور الحرب العالمية الأولى وأحداثها الرئيسية ١٩٦

المبحث الأول:

- المعارك والحملات العسكرية البارزة ١٩٨

المبحث الثاني:

- التغيرات السياسية والاقتصادية خلال الحرب ٢١٣
- الجزء الأول: التغيرات السياسية: ٢١٥
- الجزء الثاني: التغيرات الاقتصادية: ٢٣٤
- الجزء الثالث: التأثيرات على ما بعد الحرب: ٢٣٨

فصل ٤: معاهدة سيفر: التوقيع والشروط ٢٤٣

- مؤتمر سيفر ومشاركة الدول فيه ٢٤٧
- الشروط والتنازلات المفروضة على ألمانيا وحلفائها ٢٨٧
- الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ٢٩٨

معاهدة فرساي ..

- اتفاقية "سلام" مهدت للحرب العالمية الثانية ٣٣١

فصل ٥: تأثير معاهدة سيفر على العالم وتطورات ما بعد الحرب ٣٤٢

المبحث الأول:

- التغيرات السياسية والاقتصادية في أوروبا بعد التوقيع على المعاهدة ٣٤٤

القسم الثاني:

استقلال كوردستان العثمانية بين سيفر ولوزان

(١٩٢٠ - ١٩٢٣)

٣٥٦

فصل ٦: استقلال كوردستان بين سيفر ولوزان ٣٥٩

- أولاً: تأثير كارثة الحرب العالمية الأولى على المجتمعات المحلية ٣٦١

٣٦٨	الأولى
٣٧٢	ثالثاً: أقرت معاهدة سيفر بحق تقرير المصير لمجتمعات كردستان
٣٩١	رابعاً: التعاون بين الوفدين الكوردي والأرمني في سيفر
		خامساً: التسوية السياسية
٤٠٥	في معاهدة لوزان وتقسيم كردستان العثمانية
٤١٢	سادساً: مفتاح شريف باشا وعقدة بريطانيا
٤١٦	سابعاً: معاهدة لوزان كمدخل للانتقام من المجتمعات الكوردية
٤١٩	ثامناً: إضعاف هوية الشعب الكوردي وتشثيته
٤٢٠	تاسعاً: الإقصاء السياسي والثقافي
		معاهدات كتبت بيد المجرمين:
٤٢١	القضية الكوردية في مرمى الدبلوماسية العالمية"

القسم الثالث

الحرب التركية اليونانية وخلفية معاهدة لوزان

٤٢٦

فصل ٧: النزاعات والتوترات في المنطقة قبل الحرب التركية

٤٢٩

اليونانية

- ٤٣١ الصراعات الإقليمية والأحداث التاريخية الهامة في المنطقة
- ٤٤٣ النزاعات والتوترات في المنطقة قبل الحرب التركية اليونانية
- ٤٥٤ الحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)

فصل ٨: التوصل إلى هدنة وتبدأ المفاوضات

٤٨٥

..... التطورات التي أدت إلى توقيع معاهدة لوزان

٤٨٩

..... تفاصيل التوصل إلى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات

فصل ٩: معاهدة لوزان: التوقيع والشروط ٤٩٢

• مؤتمر لوزان والدول المشاركة فيه ٤٩٤

• الشروط والتنازلات التي تم التوصل إليها في معاهدة لوزان ٤٩٥

النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ ٥٠١

فصل ١٠: تأثير معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة والعالم ٥٥٥

• التغييرات السياسية والاقتصادية في تركيا والدول المتأثرة بعد التوقيع على

المعاهدة ٥٥٧

• تأثير معاهدة لوزان على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية ٥٥٩

القسم الرابع:

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للمعاهدات

٥٦١

فصل ١١: التأثير الاقتصادي لمعاهدة سيفر ٥٦٤

• الالتزامات المالية والاقتصادية التي فرضت على ألمانيا ٥٦٥

• تأثير الاقتصاد الألماني والعالمي بعد تطبيق المعاهدة ٥٦٧

فصل ١٢: الآثار الاجتماعية لمعاهدة سيفر ٥٧٠

• التغييرات الاجتماعية داخل ألمانيا نتيجة للهزيمة والظروف الاقتصادية

..... ٥٧١

• تأثير الشروط الصارمة على الحياة اليومية للألمان ٥٧٣

فصل ١٣ : التحديات والأزمات السياسية بعد معاهدة سيفر.....٥٧٥

- الصعوبات السياسية التي واجهتها ألمانيا والدول الحليفة.....٥٧٧
- الآثار السياسية للمعاهدة على استقرار المنطقة والعالم.....٥٨٠

القسم الخامس:

الآثار الطويلة الأمد للمعاهدات وتقييمها مع مرور الزمن

٥٨٢

فصل ١٤ : تقييم ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة

سيفر.....٥٨٣

- تحليل للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة..... ٥٨٥
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة سيفر على ألمانيا والعالم.....٥٨٧

فصل ١٥ : تأثير ما بعد الحرب والآثار الطويلة الأمد لمعاهدة لوزان

٥٨٩

- دراسة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد المعاهدة..... ٥٩٢
- تقييم الآثار الطويلة الأمد لشروط معاهدة لوزان على تركيا والمنطقة.. ٥٩٤

القسم السادس:

النقد والتحليل المعاصر

٥٩٧

فصل ١٦ : التحليل المعاصر لمعاهدة سيفر وتأثيرها على الحروب

والنزاعات الحديثة..... ٥٩٨

- تحليل كيف أثرت معاهدة سيفر على الديناميكيات السياسية والاقتصادية العالمية بعد مرور الزمن..... ٦٠٠
 - النقد الحديث للشروط والتسويات الألمانية ودورها في الحروب الحديثة والنزاعات..... ٦٠٣
-

فصل ١٧ : التحليل المعاصر لمعاهدة لوزان وأثرها على الشؤون الدولية ٦٠٥

- تقييم كيف أثرت معاهدة لوزان على التوازن الإقليمي والسياسي في المنطقة والعالم بشكل عام..... ٦٠٧
 - النقد الحديث للتسويات التركية والتحديات الجديدة التي تواجهها..... ٦٠٩
-

القسم السابع:

الخلفية التاريخية والهوية الكوردية

٦١٢

فصل ١٨ : تاريخ الشعب الكوردي وتطور هويته ٦١٨

- الأصول القومية للكورد والتطورات التاريخية..... ٦٢١
-

فصل ١٩ : الهوية الكوردية والتحديات السياسية ٦٣٠

- القضية الكوردية والتحديات التي واجهت الكورد عبر التاريخ..... ٦٣٢
-

فصل ٢٠: الدور الكوردي في الحرب العالمية الأولى ٦٥٤

• مشاركة الكورد في الحروب العالمية ودورهم في الصراعات الإقليمية

٦٥٦

• الكورد وثورات الاستقلال ٦٥٩

الكورد .. قضية و ثورة ٦٦٢

مشكلات القومية في الشرق الأوسط ٦٦٦

القسم الثامن:

معاهدة سيفر وتأثيراتها

٦٦٩

فصل ٢١: مفاوضات سيفر وتجاوز القضية الكوردية ٦٧٣

• تفاصيل مفاوضات سيفر والتجاوز عن القضية الكوردية ٦٧٥

الجزء الأول: تاريخ مفاوضات سيفر ٦٧٧

الجزء الثاني: تأثيرات مفاوضات سيفر على الشرق الأوسط ٦٧٩

الجزء الثالث: تجاوز القضية الكوردية ٦٨١

الجزء الرابع: تأثيرات ذلك على القضية الكوردية في العصور اللاحقة

٦٨٣

فصل ٢٢: تأثير معاهدة سيفر على الهوية الكوردية ٦٨٦

• التأثيرات السياسية والاجتماعية لمعاهدة سيفر على الشعب الكوردي .. ٦٨٨

القسم التاسع:

معاهدة لوزان وأفاق الهوية الكوردية

٦٩٠

فصل ٢٣ : المفاوضات حول القضية الكوردية في لوزان ٦٩٣

- ٦٩٥ تفاصيل المفاوضات في لوزان ودور الكورد فيها
 - ٦٩٧ تأثير معاهدة لوزان على هوية الشعب الكوردي
 - ٦٩٩ التغييرات السياسية والثقافية للكورد بعد معاهدة لوزان
 - ٧٠١ معاهدة لوزان.. بين الطموحات الكوردية والنوايا التركية
-

- ٧٠٦ الظروف التاريخية التي وُقعت فيها معاهدة لوزان:
 - ٧١٠ أهمية معاهدة لوزان لتركيا:
 - ٧١٦ ما أقرته المعاهدة بشأن المضائق التركية:
 - ٧١٨ آمال تركيا في المنوية لمعاهدة لوزان:
 - ٧١٩ ماذا تأمل تركيا من وراء إلغاء معاهدة لوزان؟
 - ٧٢١ قضية الموصل في لوزان:
 - ٧٢٢ الكورد ومعاهدة لوزان:
-

القسم العاشر

التأثيرات العالمية والمستقبلية

٧٢٦

فصل ٢٤ : تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على الشؤون الدولية... ٧٢٧

- ٧٣٠ التأثيرات الجيوسياسية للمعاهدتين ودور الكورد فيها
 - ٧٣٨ معاهدة لوزان تأثيرها على الكورد ومنطقة الشرق الأوسط
-

فصل ٢٥ : آفاق القضية الكردية في المستقبل ٧٦٠

- التحديات والفرص المستقبلية للهوية الكردية في العالم المعاصر ٧٦٢
- آفاق حل القضية الكردية في الشرق الأوسط ٧٦٤

القسم الحادي عشر

تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان

٧٧٣

فصل ٢٦ : ظهور الحركة الكردية الحديثة ٧٧٦

- تطور الحركة الكردية بعد معاهدة لوزان ونشوء الحركات السياسية والثقافية الكردية الحديثة ٧٧٩

٧٨١ جذور القضية الكردية

٧٨٢ البدايات ما بعد الحرب انتهاك الوعود

٧٨٣ تقسيم كردستان

٧٨٦ تدويل القضية

٧٨٨ ما بعد الحرب العالمية الأولى

٧٩٣ تطور الفكر القومي الكردي

تاريخ الكورد طويل ومعقد ...

٨٠٢ وقد كان لهم دور بارز في الشرق الأوسط

فصل ٢٧ : النضال من أجل الحقوق الكردية ٨١٦

- الجهود الكردية للحصول على حقوق سياسية وثقافية في المناطق التي يعيشون فيها ٨١٨

القسم الثاني عشر:

تأثير معاهدتي سيفر ولوزان على التوازن الإقليمي

٨٢٨

فصل ٢٨: التأثير الجيوسياسي لمعاهدة سيفر ولوزان على المنطقة

٨٣١

• التأثيرات على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعد توقيع المعاهدتين...

٨٣٣

• دور الكورد في الصراعات والتحديات الإقليمية والدولية بناءً على تأثير

٨٣٥

معاهدتي سيفر ولوزان.....

• النهضة المُجهّزة.. من سيفر ١٩٢٠ إلى لوزان ١٩٢٣.....

٨٣٩

الورقة: تحليل تاريخي لمرحلة مفصلية.....

٨٤١

فصل ٢٩: تاريخ الكورد والثورات

٨٦١

• تاريخ الكورد قبل الميلاد.....

٨٦٣

• الكورد والحقبة التاريخية والثورات.....

٨٧٤

• مسار الصمود والتحدي: رحلة الثورات الكوردية عبر التاريخ.....

٩٠٠

• الانتفاضات الكوردية.....

٩٠٢

• المذبحة العثمانية ضد الكورد: بدليس الكبرى.....

٩٠٨

- عام ١٥٧٤ ثورة عفال خان البدليسي ضد السلطان العثماني مراد الأول

٩٠٦

• انتفاضة عبد الرحمن باشا (بابان) ١٨٠٦-١٨٠٨ م:.....

٩١٤

- عام ١٨٣٤ ثورة مير محمد باشا روندوزي، سوران:.....

٩١٦

- ثورات البدرخانين وإمارة بوطان.....

٩٣١

• إمارة بوطان.....

٩٣٥

- العائلة البدرخانية الكوردية ٩٤٢
- انتفاضة بدر خان ١٨٤٢-١٨٤٧ م ٩٤٨
- ثورة يزدان شير في بوطان وهكاري في عام ١٨٥٣
- ثورة الشيخ عبيد الله النهري في شمدينان وبوتان عام ١٨٧٠- ٩٦٨
- التوتر السياسي في كوردستان قبيل ثورة ١٨٨٠: ١٨٨٢
- دور الشيخ عبيد الله النهري وإعداداتها وسير أحداثها ٩٩٦

- دور الشيخ عبيد الله النهري في الاستعدادات..

- السياسية والدبلوماسية لاندلاع الثورة ١٠٠٢
- اندلاع الثورة وسير أحداثها ودور الشيخ عبيد الله النهري فيها ١٠٠٧
- الموقف الإقليمي و الدولي من ثورة الشيخ عبيد الله النهري ١٠١١

أولاً: الموقف الإقليمي من الثورة ..

- والدور السياسي والدبلوماسي للشيخ عبيد الله النهري ١٠١٢
- ثانياً: الموقف الدولي من ثورة الشيخ عبيد الله النهري ١٠٢٦
- ثالثاً: تقييم الدور السياسي والدبلوماسي للشيخ النهري في الثورة ١٠٣٨

الثورات الكوردية في تركيا

- ١٠٤٧
- ثورة كوخجيري (١٩٢٠) ١٠٥٠
- ثورة الشيخ سعيد البيراني (١٩٢٥) ١٠٥٢
- ثورة الجلاليين في آارات ضد السلطات العثمانية ١٠٦١
- انتفاضة سيد رضا ١٩٣٧م: ١٠٦٨
- ديرسم في مذكرات موسى عنتر ١٠٧٢
- الإجراءات الحكومية بعد ١٩٣٧ ١٠٧٨

- ثورة الشيخ عبد السلام البارزاني في موصل عام ١٩١٢ ١٠٨٢
- ثورة بارزان الأولى: ١٠٩٢

- ثورة الشيخ محمود الحفيد في مدينة سلیمانیه جنوب كوردستان ١٩١٩
١١٠٠
- ثورة بارزان الثانية بقيادة ملا مصطفى البارزاني عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥
١١١٠
- ثورة أيلول العظمى بقيادة مصطفى البارزاني عام ١٩٦١ ١١٢٤
- الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني:
رحلة تاريخية ومسير مشترك ١١٣٩
-
- ثورة سمكو آغا شكاكي، في شرق كوردستان عام ١٩٢٧ ١١٤٨
- إعلان جمهورية كوردستان في مهلباد بقيادة قاضي محمد عام ١٩٤٦
١١٦٦
- الثورة الكوردية عام ١٩٦٧ في إيران ١١٨٠
- ثورة كوردستان الشرقية بقيادة عبد الرحمن قاسملو عام ١٩٧٩ ... ١١٨٥
-

القسم الرابع عشر:

التحديات الحديثة وآفاق المستقبل للقضية الكوردية

١١٩٧

فصل ٣٠: تحديات القضية الكوردية في العصر الحديث ١٢٠٠

- التحديات التي تواجه الهوية الكوردية في العصر الحديث وسياق التطورات الدولية ١٢٠٢
- الجزء الأول: سياق التاريخ الحديث للهوية الكوردية ١٢٠٤
- الجزء الثاني: التحديات الحديثة للهوية الكوردية ١٢١٠
- الجزء الثالث: تأثير التطورات الدولية ١٢١٧
- التوقعات والفرص للهوية الكوردية ومستقبل القضية بناءً على التحديات والظروف الحالية ١٢٢٥
- الجزء الأول: التحليل التاريخي ١٢٢٧

الصراع الطويل بين العثمانيين والكورد - من الاندماج إلى الثورات التحريرية
١٢٣٦

الخاتمة:

المغزى التاريخي والدروس المستفادة

١٢٤٢

كلمة أخيرة

١٢٤٤
